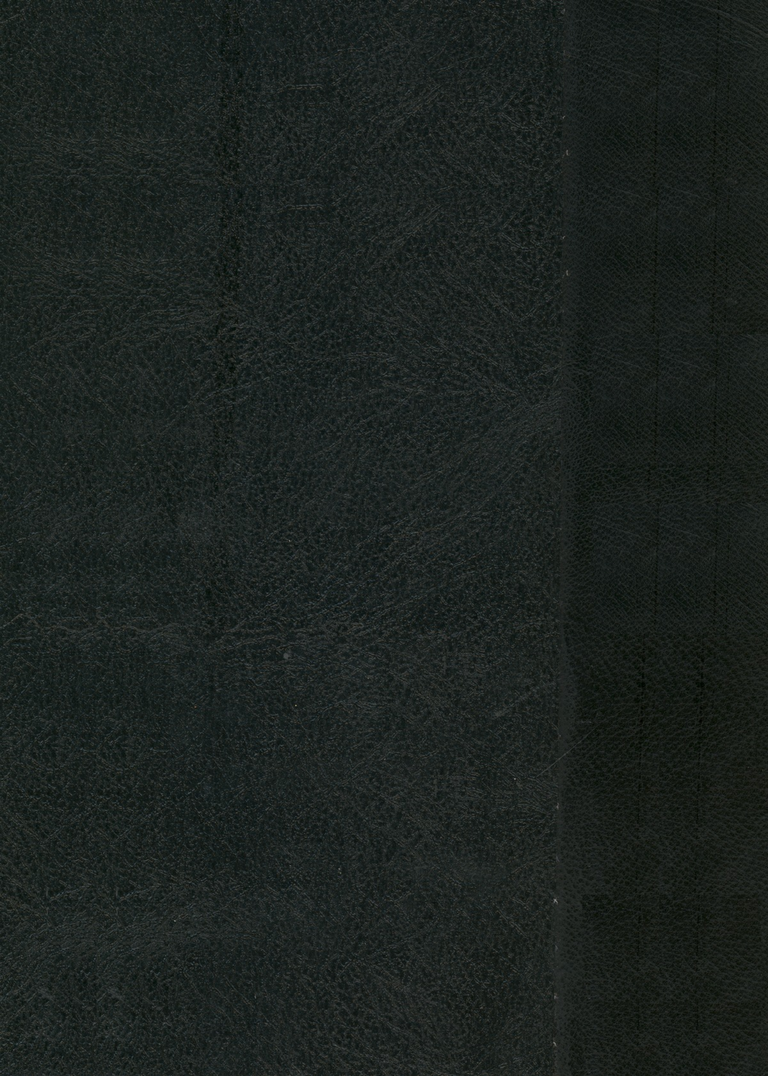


المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



العلم الحديث في تدوين التاريخ

العدد ٤٩ - السنة الثالثة عشرة

أكتوبر/ديسمبر ١٩٨٢

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد التاسع والأربعون
السنة الثالثة عشرة
أكتوبر / ديسمبر ١٩٨٢

تصدر عن :
مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون: ٧٤٤٥٠٢

في هذا العدد



يحلل جفرى باراكلود فى دراسة ممتازة تأثير العلوم الاجتماعية على التاريخ ، كما يبين مدى تلاقى العلوم الانسانية ، « وجاء الدافع وراء ظهور « التاريخ الجديد » حول ١٩٥٥ – فى جوهره – من العلوم الاجتماعية ·· اذ يعتمد كل علم وكل منهج على العلوم أو المناهج الأخرى ·· كما أنه ليس مما يثير الدهشة أن يكون المؤرخون قد أطلعوا على الكثير من أعمال علماء الاجتماع التى تعكس اهتماماتهم · والواقع أن التاريخ والعلوم الاجتماعية كليهما قد اهتما بتحليل وتفهم الكائنات الانسانية حيث يهتم كل منهما بموضوع العلاقات الاجتماعية وتطويرها · وبالمثل يرغب كل منهما فى التوصل الى معرفة موضوعية عن الظروف الشاملة التى تسود فى المجتمعات . ويرفض التخلى عن منطقه الداخلى الخاص الذى ترتبط فيه كل نقطة من التاريخ بالنقط الأخرى ، ويدعى كل منها استحقاقه لأوسع مجال حيث من المحقق تطبيق حقيقة أساسية واحدة هى أن جميع الأفراد يعتمد كل منهم على الآخر فى المستوى المحلى أو الاقليمى أو العالمى · ومن ثم فان العلوم الاجتماعية والتاريخ يتجهان الى التقارب الى الحد الذى لا يتردد فيه البعض فى اعتبارهما شيئا واحدا · وظهر هذا الادعاء بوحدة مجال نشاطهما فى الجيلين أو الثلاثة الماضية من خلال الاستخدام الواضح للأساليب نفسها · كما طبق المؤرخون – يشجعهم النجاح الذى لا ينكر فى بحوث العلوم الاجتماعية – أساليب فنية ونظريات معينة طورها واختبرها بعناية علماء الاجتماع والاقتصاد والسكان وعلم النفس الاجتماعى وعلماء الانسان والعلوم السياسية الخ . بالاضافة الى ما عرف منذ البداية من أن بعض المؤسسين القدامى لعلم الاجتماع (ابن خلدون ، منتسكيو ، ماركس وكومت وغيرهم) لم يفرقوا بوضوح بين علم الاجتماع والتاريخ ·

بقلم : عبد الوهاب بوديبا

مدير مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس ، والرئيس الحالي للجنة الدولية لمعلومات ووثائق علم الاجتماع ٠ نشر كتبا عديدة منها « الاجرام والتغيير الاجتماعي في تونس » (١٩٦٥) « والجمهور والعدالة » (١٩٧١) و « البحث والمعايير المفقودة » (١٩٧٣) ٠

ترجمة : إبراهيم البرلسي

مستشار في الادارة ، كبير خبراء الأمم المتحدة في الادارة سابقا ٠

وبينما كانت هذه سوابق توضيحية كبيرة الدلالة فان هناك ما يبرر اعتبار تلاقي التاريخ والعلوم الاجتماعية أكبر الأحداث أهمية في الفكر الانساني المعاصر ٠ فقد زودت العلوم الاجتماعية التاريخ الحديث بفئات فكرية كثيرة : فئة اجتماعية ، نموذج ، دور ، وظيفة ، مكانة ، تشكيل ، شخصية جماعية ، تمثيل ، تنمية ، مواقف ، الخ ٠ ولكن قبل كل هذا فان الأساليب الفنية التي استخدمها علماء الاجتماع والاقتصاد أو علماء اللغة من أجل الأخذ بالموضوعية والقياس الكمي للحقائق الخام قد أنتجت في السنوات العشرين الأخيرة نحوها أعمالا أصيلة ومبشرة ٠ ونتيجة لذلك أصبح من الصعب ان لم يكن من المستحيل التمييز الصريح بين عمل من أعمال التاريخ وآخر من علم الاجتماع ٠

ويعتبر تلاقي علم التاريخ مع غيره من علوم الاجتماع حدثا تاريخيا في حد ذاته ، والحقيقة أن المعرفة هي نتاج من التاريخ ٠ وبتحديد أدق فالبحث الاجتماعي ومكان الباحثين أنفسهم ودورهم ووظيفتهم وعلاقاتهم بمجتمعاتهم والمشكلات التي يثيرونها ومحاولاتهم لحلها أو على الأقل لتوضيحها جميعها مركبات لموقف تاريخي نحاول اختياره ٠ وتتزايد الحاجة لمثل هذا الامتحان بالنسبة للباحثين في علم الاجتماع من أفراد العالم الثالث الذين تشكل تجربتهم اليومية تحديا مستمرا بالنسبة لهم ٠ فما مدى التلاؤم مع التطورات المستقبلة في مجتمعاتهم ؟ وما قيمة معرفتهم ؟ وكيف يمكنهم التأثير في الأحداث ؟

الواقع أنه لتحليل التشكيلات الاجتماعية لدولنا ، ولتحديد التغيرات الرئيسية التي نشهدها في الوقت الحاضر ، وللتعرف على الاتجاه العام للتحولات الواسعة التي تجري الآن ، ولتفهم الفورات الضخمة التي تهز مجتمعاتنا ، وحتى يتضح للفئات الحاكمة وللجماهير الواجبات التي يتحتم عليهم النهوض بها للمساعدة على المساهمة في الاهتمام بتاريخ قطاعات السكان المحدودة الواسعة ، وللتعرف على مواضع القوة وابتكار أحسن الاستراتيجيات لحملات معينة ، تؤول كل هذه المسئوليات الآن في كل مكان من العالم الثالث الى الاخصائيين في علم الاجتماع الذين يرتقون الى مراكز خطيرة كمعلمين في العالم الحديث ·

ويعتبر موقف العلوم الاجتماعية في دولنا غريبا من ناحية نظرية المعرفة · فالباحثون عندنا - الذين يتلقون تدريبهم في معاهد الغرب - تتوفر لهم أحدث أدوات البحث المنهجية والفكرية والنظرية · ولكن المجتمع الذي يستخدمون فيه خبرتهم لا يتقبل نشاطهم تقبلا تاما بأي حال ، في حين لا تتوفر لهم امتيازات الأجنبي الذي يجد الحماية والتجديد في بيئته الأجنبية أما عملهم فانه نتاج مجتمعهم ، كما أنه انعكاس له ، وتتمثل فيه علاقتهم بمجتمعهم من الناحية النظرية ، كما تتمثل فيه الناحية التاريخية بالقدر نفسه بالنسبة للبحاث الغربيين · ولكن الارتباط بتاريخهم يبدو غالبا كأنه تحيز · فهل يكون هذا هو سبب الحساسية الشديدة جدا عندما يحاول أحد المواطنين تطبيق أسلوب علمي معين على مجتمعه ؟ اننا نعرف الخلافات التي حدثت بين المفكر المصري طه حسين وبين الدوائر الأزهرية ، ولكننا لا نعلم كم من أمثال طه حسين يوجد في العالم العربي اليوم ·

ان أي مجتمع يهتم بالنقد الذاتي محاولا تفهم ذاته والارتباط بنسيجه ينهض على نحو ما بنشاط من الدرجة الثانية يعتبر سلسلة متصلة بسيطة من الأحداث تشملنا ، ولا يتطلب الا أن نسجلها بدقة · ولكنها عملية تؤدي الى مستقبل مطلوب منا أن نؤثر فيه ، بل انها عملية لم تكتمل ، وعلينا أن نحولها أو نقاومها ربما بتكرار أكثر . كما أن البحوث في العلوم الاجتماعية ليست مجرد ملاحظة الحقائق ، ولكنها تؤدي صراحة أو ضمنا - أردنا أو لم نرد - الى تقويم وتقدير دقيق · فعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلم السياسة وعلوم اللغة كلها أدوات تكشف الغموض، ففي أوربا على سبيل المثال سار تطوير العلوم الاجتماعية على نهج المجتمعات الصناعية · انها الناتج النهائي لهذه المجتمعات بقدر ما هي المسببة لها · وهي ترتبط بتيار الفكر نفسه بدرجات متفاوتة - باعتراف الجميع - على نحو ما من النجاح أو الملاءمة ، وقد استفادت من كل المعرفة الانسانية لأهداف مختلفة مجزية ومثمرة ولكنها متكاملة ، وقد قيل أن المجتمع لا يشرع في معالجة الا ما يستطيع حله من المعضلات · وهذا صحيح دون شك بالنسبة للغرب · وقد كان ذلك صحيحا أيضا بالنسبة لمجتمعاتنا عندما كان ينظر اليها ويجرى تطويرها من داخلها · وكانت صورتها هي التي يراها من بداخلها · ونرجع في هذا الى قول ابن خلدون - اذا اقتصرنا على ذكر واحد من الثقات فحسب - اذ قال : « ينبغي أن يصبح التاريخ علم العمران » ، ومن ثم يحاول أن يتفهم الماضي ويلم بالحاضر ·

والهدف الطبيعي لأي برنامج بحثي في علم الاجتماع هو فهم وتحليل ظواهر المجتمع مع تحديد نطاق البحث واطاره ثم بدء العمل · والسؤال الثاني هو بالضرورة بالنسبة لأي شيء يحدد البرنامج البحثي موقعه وفي أي مجال يتصرف ؟ وبعبارة أخرى فانه اذا كنا نحن علماء الاجتماع في العالم الثالث نشعر في أغلب الأحيان

أن الأحداث تتهرب منا فربما كان السبب فى ذلك أن مجابهتنا للتاريخ هى فى موعد لم نحافظ عليه ٠

وقد اعتقدنا لفترة طويلة ـ وما زال الكثير منا على اعتقادهم ـ بعالميه أساليب علم الاجتماع ومصطلحاته ونظرياته ، ولهذا ما يبرره ٠ ومع ذلك يتطلب هذا الاعتقاد النظر الى التاريخ على أنه سلسلة متصلة متجانسة ومحايدة ، وكذلك يتضمن أيضا النظر الى العلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية على أنهما وحدة ضخمة متناغمة ٠

فاذا كان التلاقى قد حدث اخيرا بين التاريخ والعلوم الاجتماعية فى أوربا فذلك لان كليهما ينبع من ثقافة واحدة وعوامل تهيئة متماثله ٠ ولكن التاريخ فى العالم الثالث ، وهو يهتم بوصف الأحداث والسياسات ، تمتع بتقليد محلى طويل ، فى حين ترجع البحوث فى العلوم الاجتماعية الى زمن حديث واختلطت أولا بقيم الانسان والاستشراق والأفرقة وغيرها من العلوم الاستعمارية وأحدث التخلص من الاستعمار تغيرا فى مكانة العلوم الاجتماعية التى ارتفعت بين عشية وضحاها لتصبح علوما متحررة. وكان على التاريخ أن يوفر دروسا فى القومية وحججا تؤيد سلطة محلية تناضل من أجل القيادة أو الايديولوجية ، ومهما بدا الأمر غريبا فان المنطقية التى تفترضها العلوم التاريخية والاجتماعية يصعب الفصل بينها وبين مجموعة من الظروف المشروطة ٠

وبتحديد أكبر من المستحيل تماما فصل العلوم الاجتماعيه عن دراسات التنميه ، وعند محاولة الاستفادة من تجربة الدول الصناعية فان دول العالم الثالث ترى فى علم الاجتماع أنه جزء من استراتيجيه التنميه ، ومن خلال دراسات متنوعه ذات قيم غير متساوية وتتسم غالبا ببعض الاهمال فى نظام اعدادها فان دولنا التى بدأت فى هذه الدراسة مع نهاية فترة الاستعمار قد جمعت ذخيرة من المعرفة عن جوانب متنوعة من مجتمعاتنا : علم السكان وعدد السكان ومستويات المعيشة وأساليب الحياة والتحضر والتحول الاجتماعى والانحراف والأمراض الاجتماعية الخ ٠

ومع ذلك فان هذا الاهتمام بالحصول على صورة صحيحة فى غاية الوضوح عن مجتمعاتنا تقابلها صعوبات كبرى ينسم بعضها بالغموض فى معرفتنا للتاريخ وخاصه فى جوانبه الاجتماعية ، اذ يخطىء الباحثون فى الميدان عند كل تغير فى البعد الاجتماعى للمشكلات موضوع البحث ، واننا نقدم باستمرار لعلماء التاريخ مفصلات تشير الى عدم الكتابة فى عملنا ٠

ولست أدرى الى أى مدى يمكن أن يحدث التعاون بين المؤرخين والمتخصصين فى علم الاجتماع فى أوربا ٠ أما فى المجتمعات المسلمة فلم يظهر التحدى ٠ ويلخص المؤرخ روبرت برونشفج الموقف بمنتهى الدقة عندما يقول : ولكن هناك نقصا أكبر وأكثر خطورة ، وهو أن البحث يفقد فى الواقع اتصاله بتاريخ الأحداث فى محاولته الوصول الى الحقائق الأساسية للحياة ٠ وقد اعترف بهذه الفجوات الواسعة وأسف عليها أفضل زملائنا من الكتاب السابقين اذ لاحظ فنسنك ان تاريخ الاسلام لم يكتب بعد ٠ كما لم يحاول أحد الشروع فى كتابة تاريخ التجارة الداخلية فى الدول الاسلامية كما صرح بذلك سوفاجت ٠ ويعبر واحد من أبرز المؤرخين الفرنسيين المعاصرين هو فرناند برودل ، وليس أحد العلماء العرب ، عن عدم الرضا والشك عندما قال : «اننا لا نعرف التاريخ الاجتماعى للاسلام ٠ فهل يقدر لنا أن نعرفه ؟ ٠

فلنبدأ أولا وقبل كل شيء بدراسة التحديات المنهجية ٠ اننا ندرس المجتمعات التي تتعرض للتغير السريع ، أو كما يقال أحيانا المجتمعات غير المكتملة ، ولكن كيف تفهم فكرة التغير والتطور وعدم الاكتمال عند افتقاد المراجع الموثوق بها عن التاريخ ؟ اننا نجد في الكثرة الغالبة أن ما يعرف بالتغير السريع ليس الا تغيرا سطحيا ومحليا وصناعيا مشكوكا فيه أو سطحيا أو محدودا اذا نظر اليه من زاوية تاريخية واسعة ٠ وقد وجدنا في آكثر من حالة أن الثورات لا تؤدى الى لتغيير ضئيل ، والواقع أن التغيرات تحدث في الخطط فحسب أو في تصريحات من يشغلون مراكز السلطة ٠

ومن ثم هل ندهش اذا كان الكثير من أسئلتنا تدور حول مفهوم التقليد أو حضور الماضي في عالم اليوم ؟ ان الكثير من فشلنا يعزى الى أهمية التقليد الذى يوصف ببساطة بمدلول الثقل والعقبات ومخلفات الماضي التي ما زالت باقية ٠ ولكن كيف يمكن أن نحدد تقليدا ما ؟ وكيف يمكن أن نلتقط ظواهره الأساسية ؟ وهل يكفي أن نتعرف عليه بمدلول القيم والمثل والمبادىء ؟ اننا نتعرض في هذه الحالة لخطورة التخلي عن ثقافتنا بأكملها وطريقة حياتنا باعتبارها بالية ؟ أليس من الأفضل البحث في الاتجاهات المعاصرة والأخلاق والسلوك في هذه النواحي التي لاتعدو أن تكون صورا من الماضي ؟ ولكن أى اكتشاف يمكن استخدامه في هذه الحالة للفصل بين الجديد والقديم في أحد هذه الاتجاهات بالذات ؟

ان الحاضر لا يعيش في الحقيقة في حالة مجردة ٠ انه دائما امتداد للماضي وصورة تختلف قليلا عنه ٠ولا يمكن ان ينظر الى اى ظاهرة اجتماعية مع اغفال خلفيتها التاريخيه٠ فالمتخصص في علم الاجتماع يعتبر من المؤرخين سواء رغب او لم يرغب ٠ ومهما كانت الفترة من الزمن التي يركز عليها صغيرة فانه لا يستطيع تفهمها الا في ضوء خلفية تاريخية ، والتحديد في مجالات البحث ليس أفقيا وقطاعيا فحسب (نظم الانتاج ، الخصوبة ، العلاقات بين الأشخاص ، الخ) ٠ انها رأسية وزمنية أيضا وتتضمن الاستمرارية ٠

وبعبارة أخرى لابد أن نتوافق مع الزمن ٠ فعند دراسة الاجرام في تونس في العقد السابع كان علي أن لا أقتصر على فحص التغيرات الاجتماعية التي تحدث آنذاك، بل أن اكتشف أيضا الآثار التي أحدثتها مغامرات روبن هود في القرنين التاسع عشر والعشرين . وأحدد وضعها بالنسبة للنظام السابق تحت حكم البايات وتحت الحكم الاستعماري فيما بعد ٠ وكانت هذه الاشارة للزمن ضرورية حتى يمكن فهم كيف وفي أى النواحي ولماذا اكتسبت بعض أشكال الاجرام بعض الشرعية في أعين جمهور الشعب٠

وفي دراسة أخرى عن صور العدالة الشائعة بين الجمهور التونسي كان علي أن أقدم الافتراض بهبوط مكانة العدالة باعتبارها قيمة حتى أتفهم فقدان الثقة التي اصطبغت بعداء وارتياب المواطنين في المؤسسات التي افترض فيها أنها قامت لتحمى العدالة ٠ وفي كل مرة لجأت الى المؤرخين في طلب المساعدة ولكن دون جدوى ٠ واضطررت في كل حالة أن أعمل بالأساليب المتاحة لي لألقي بعض الضوء على الموضوع، ولم يكن هذا ما أرضى عنه — ويفقد علم الاجتماع مكانته اذا لم يكن علما متطورا ، وبخاصة كلما رأينا حقيقة أو حدثا يأخذ في التبلور والتغير كلما نظرنا اليه ٠ ولا يمكن دراسة ظواهر مثل نشوء أمة أو انبعاث كيان أو تشكيل فئة اجتماعية أو تطبيق مجتمع دون أخذ هذه الحقيقة في الاعتبار ٠

ويمكن الاستشهاد بكثير من الأمثلة ، فليس هناك متخصص واحد فى علم الاجتماع ممن يعملون فى العالم الثالث لم يجد ما يغريه على الانعطاف الى التاريخ الاجتماعى ، ولكن هناك أيضا خطرا متخفيا يكمن فى التحول دون ادراك الى مؤرخين زائفين · ومع ذلك فان النزاع على التمييز وعدم وضوح الحدود مهما كانت الدوافع شرعية لم يساعد على توضيح الأفكار أو تبسيط المشكلات ·

ومن ناحية أخرى فانه بقدر ما ينتج عن عملنا ظهور صورة محددة التاريخ دقيقة نسبيا وموضوعية تعبر عن الموقف فى لحظة معينة فانها تشكل مادة تاريخية قيمة · انها أسلوب لتحديد تاريخ وتوقع للعمل المستقبل ، وخاصة اذا ابتسم الحظ للباحث وأتاح له بعد عشرات السنين أن يجابه مرة ثانية بالمجموعة نفسها أو ما يشابهها من المشكلات ، وعلى سبيل المثال فقد أثرى « الأطلس المتقدم للتشكيلات الاجتماعية » لمؤلفه جاك بيرك بعد خمس وعشرين سنة باضافة فصل جديد يعدل فى أهميته فصول المؤلف مجتمعة ، ولكن الشاذ لا يثبت القاعدة ، ولدينا الكثير مما علينا أن ننهض به فى الحاضر دون اهدار مجهوداتنا فى تنبؤات عفوية عن المستقبل ·

وهذه مواساة ضعيفة لا تقدم شيئا لتخفيف التخلف الشديد فى التاريخ فى الدول العربية ، والصورة التى قدمها جيفرى باراكلاو صورة عابسة : « مع أن الجيل الأصغر سنا من مؤرخى الشرق الأوسط الذى درب الكثير من أفراده فى جامعات انجلترة وفرنسا وألمانيا يطبق معايير علماء الغرب ويعالج التاريخ بروح ايجابية عملية فان هناك أيضا مؤرخين محافظين راشدين يرفضون المنهجية الغربية ويحاولون المحافظة على حيوية التاريخ الرسمى التقليدى » ·

ويعتبر شين أشد قسوة ، مع أنه يعترف بأن بعض المؤرخين العرب يستخدم الأساليب الغربية الحديثة فى النقد ويستفيد من العناصر الاجتماعية والاقتصادية لتفسير التاريخ · ولكنه ربما يكون محقا فى تأكيد الاتجاه نحو التجميع أكثر منه نحو التحليل وفى ملاحظة أن أغلب المؤلفات التاريخية الحديثة « لا تزيد عنه أن تكون استمرارا لأنماط القرون الوسطى وأنها تفتقر الى كل اتجاه علمى » ·

وحتى يمكن اصلاح التوازن فربما ينبغى علينا أن نطلب المساعدة من علماء الاجتماع على تفهم هذا الموقف — فالأمر يحتاج الى علم اجتماع تاريخى حقيقى والى المؤرخين · والحقيقة أن مؤرخينا الذين تشغلهم القراءة الجديدة للتاريخ يجدون أنفسهم قد ارتقوا — ربما رغم ارادتهم — الى مستوى المنقذين لذاتيتنا القومية · وعلى سبيل المثال نجد فى المغرب أن أفضل المؤرخين مدفوعون لاعطاء الأولوية الى تاريخ الحركة القومية · فهل يؤدى ذلك الى خلق قيود على علم الاجتماع ؟ فالتاريخ على كل حال يغذى الاهتمامات الحالية ، ويمكن أن يحدث الماضى الربط مع هؤلاء الذين يعيشون فى الحاضر · ويقوم التاريخ بتدعيم الوحدة القومية التى يظن أنها ضمان لفاعلية المجتمع ، وشرط للعمل السياسى ، ودفاع ضد الهجوم الأجنبى ، وفوق كل ذلك أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويستخدم البحث التاريخى كقوة تحارب الاستعمار·
ومن الغريب ، ولو أنه من المنطق ، أن ينتظر من المؤرخين أن يساهموا فى بناء الأمة يمثل طاقة العاملين فى ميدان العلوم الاجتماعية · وهذا يفسر بلا شك حقيقة أنه وجد فى بلادنا — فى السنوات الأخيرة — فورة من مختلف الأعمال الانتقامية تركزت كلها تقريبا على عظمة الحضارة الاسلامية · وسواء كانت افتراضاتها قومية أو ايمانا

بالأخرويات فأن التاريخ الرسمي العربي لم يرتفع بعد الى مستوى العلم الانساني الشامل ، وفوق ذلك فانه لا يوجد الا فئة قليلة من المؤرخين العرب تتوفر لهم أكثر من معرفة سطحية عن نظرية علم الانســـان أو علم الاجتماع او القانون ونظرية السياسة أو اللغة ، وبينما يحدث - كما يلاحظ فرناند براودل بصدق - أن علم اجتماع الحوادث يتجمع فوق مكتباتنـــا ومحفوظات حكوماتنا ومؤسسات كذلك فان نمط التاريخ المتجول الذى يحكى عن الماضى تتضمنه مراجعنا · وما زال ينقصنـــا الكثير فى دولنا لنتأكد من أن العلوم الاجتماعيــــة تكيف أساليبها بحيث تأخذ فى اعتبارها البعد التاريخى ، وأن نتأكد أيضا من أن منهجية التاريخ تعنى باهتمامــات ومتطلبات العلوم الاجتماعية الأخرى ·

وتتعقد أوجه قصور العلوم الاجتماعية - كما رأينا - نتيجة عدم تلاؤم التـاريخ ثم اننا لا يمكن أن نكتفى بالكلام عن التكاملية · ولا يرجع ذلك الى أن الأخيرة عقيمة أو وهمية ولكن لأنها ما زالت غير ملائمة ولا ينبغى أن تستخدم كساتر دخانى أو لفظى يقعدنا عن التوسع فى الاستكشاف ، أى القيام بفحص حقيقى للصلاحية الأساســية لأى تحليل للظواهر الانسانية سواء كانت من وجهة نظر تاريخية أو اجتماعيـة أو لغوية أو ديموجرافية ·

ولم يقتصر مدلول الاستشراق - والأفرقة - على أنه يعنى انتقال وجهة النــظر الأوروبية التى تركز على الانسان ، ولكنه يثير مسألة المفاهيم والوسائل والنظريات المستخدمة فى العلوم الاجتماعية وفى التاريخ لتبرير السيطرة الاستعمارية ولتوضيح تخلف مجتمعاتنا وخضوعها الذى لا مفر منه للاستعمار · وان تقدما حقيقيـــا فى المعرفة عن مجتمعاتنا يعتبر ردا على كل من التعاليم الوجودية للتأريخ الرســـمى وادعاءات الغرب عن العالمية ·

وحتى يمكن تحقيق هذا فيجب أن نكتشف أولا كيف يمكن استخدام أسـاليب ومفاهيم ونظريات العلوم الاجتماعية استخداما جيدا وهل نستطيع أن نوجد أو نأخذ كنقطة بداية شيئا نملكه ملكية حقيقية ·

وشرعية هذا السؤال - الذى لا يتعدى أن يكون سؤالا - متضمنة فى الســمة التاريخية للأساليب والمفاهيم والنظريات الخاصة بالعلوم الاجتماعيـــة التى ينبغى - بسبب ظهورها فى ظروف دقيقة التحديد - أن تخضع للنقد التاريخى قبل أن تؤكد او ترفض صحتها ، وحقيقة أن علم الاجتماع ظهر الى الوجود فى أوربا الغربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر هى حقيقة لها دلالتها وأهميتها . وكان يهدف الى فهم العصر الذى يعيش فيه وتأسيس مجتمع جديد اخترعه أوجست كونت شمل: الركود الاجتماعى ، الديناميكيـــة الاجتماعيـــة ، علم الاجتماع ، وأخيرا الايجابية · وبالمثل فانه حتى يمكن لكارل ماركس أن يتفهم عصره والمجتمع الصناعى الذى عاش فيه وحتى يمــكن زيادة الفرص أمام حـــركة الطبقة العاملة للقيــام بدور تاريخى ، فانه تعمد توجيــه الجدل الى قنوات مادية ، وأسس كل البحث التاريخى على صراع الطبقة ونظام الانتاج ، ولا يستطيع المرء أن يكون أكثر وضوحا من فيورباخ الذى قرر أن « الفلاسفة لم يفعلوا أكثر من أنهم فسروا العالم بطرق مختلفـة ، ولكن ما ينبغى أن نفعله هو أن نغير العالم » · وعنى هذا الرجـــوع الى العمــل التطبيقى الملموس والمشاركة فى صنع التاريخ ·

ويتصل التفكير الاجتماعي بكل من الفكر والتطبيق ٠ فاذا كان كل شيء جزءا من التطور فكل شيء اذن يتغير ، بما في ذلك العالم الذي يجعل البحث الاجتماعي ممكنا ، ولم يفعل انجلز أكثر من انه استخلص نتائج من مقدماتها عندما كتب :

« ينبغي أن لا ينظر الى العالم على آنه كل مركب من أشياء كاملة ، بل انه مركب من مجموعة عمليات يبدو فيها أن الاشياء التي يظن أنها ثابتة تتحرك كما يحدث للتأملات الفكرية في عقولنا ، وتتغير الأفكار في ازدهار وتلاش لا يتوقف ، ويبدأ النمو التدريجي في الظهور بالرغم من المخاطر الظاهرة والنكوص المؤقت » ٠

والقيمة التاريخية الشاملة للمادية الجدلية هي أنها وضعت العمل الاجتماعي في اتجاه ما أمكن تحقيقه ، وأنها حاولت ان تضع اهداف الطبقة العامله في محيط معين ينتظر أن يظهرها على أنها ذات مغزى وممكنة التحقيق ٠

ولكن العلوم الاجتماعيه سواء نظر اليها من وجهة نظر ماركسية أو تحررية لابد ان تأخذ بالجدليه ، وبعباره اخرى ينظر اليها من حلقيه تاريخيه ، وهذا يعني انه يجب اخضاعها اولا الى نقد فاحص ٠ ومع ذلك فاننا نجد ان اساليب العلوم الاجتماعيه قد نقلت بصفه عامه ، ودون تغيير ، الى العالم الثالث والى العالم العربي على وجه الخصوص ٠ ونظرا لثقتنا في قدرتها على تثقيفنا أو تحدينا فقد اعتمدنا عليها على مدى زمن طويل في التحليل والبحث والتنفيذ في مجتمعاتنا ٠

ولم يكن من قبيل المصادفه ، ولأمد طويل ، وخاصة في العقد السادس أو العقد السابع ، ان كانت بحوث علم الاجتماع المصريه المرجعيه ترجمة الى اللغة العربيه لمنشورات صدرت باللغه الانجليزيه ، واذا كانت الماركسيه اليوم على كل أشكالها تحظى بميل هذا النجاح مع تلاميذنا وعلمائنا النظريين فان ذلك يرجع الى القدرة على استخدامها كسلاح هجومي قوى ٠ فهل نتحدى الوضع القائم ؟ نعم ، ولكن عندما يتعلق الأمر باحداث تغيير حقيقي وتنفيذه على الأمد القصير والمتوسط فما هو مستوى التخلف الذي ما زلنا فيه ؟

ومع ذلك فكل بحوث العلوم الاجتماعية لها أهمية رئيسية ٠ ولا يرجع ذلك الى قيمتها الذاتية فحسب بل الى ما لها من دلالة ٠ ويعتقد الكثير من علمائنا الاجتماعيين أن في استطاعتهم تفسير كل شيء بمدلول التقسيمات الطبقية ونظام الانتاج ٠ فبدلا من علم « رسمي » ومن ثم « بورجوازي » يكون لهم علم « بروليتاري »٠ وانهم لا يستطيعون ادراك أن اللجوء الى أسلوب الطبقة لا يمكن أن يكون ضد التاريخ ويعمل في فراغ ، أو أن فرض مثل هذه الأساليب على معرفتهم يحولها – مهما كان الادعاء بأنها ماركسية – الى ايديولوجية خالصة ٠

ولكن مدخل ماركس يرى أنه علينا أن نجعل العلوم الاجتماعية جدلية ، فانه قد تعلم عن الحقائق أكثر مما تعلم عن النظريات ٠ اذ أنه وجد في فرنسا طبقة عاملة منظمة الى درجة كبيرة ، في حين اكتشف تلميذه انجلز في انجلتره الرأسمالية في أوج ازدهارها ٠ وكان الصراع الطبقي في الحالتين حقيقة تخضع في كل حالة لقواعدها الخاصة بصرف النظر عن التحليل أو العلم أو الفلسفة ، فقد أزاح التاريخ علم الاجتماع وكانت تجربة حية ، ولايبدأ التحليل بالانسان باعتباره محتوى مجردا ، ولكنه

يبدأ بظروفه الاجتماعية والاقتصادية كما هى فى واقعها ، ومن ثم الثراء المادى الذى نجده فى مؤلفات ماركس · انها أوجدت صورة جديدة تستند الى الضرورة الملزمة ولا تعوض عن أى نظرية فى تحليل الحقائق ، لأن الحقائق مسائل عنيدة ·

ولا يمكن التفكير فى الصراع الطبقى بمعزل عن العوامل التى تؤثر فيه ·ويجب أن ينظر اليه ويحلل من خلال آثاره المحدودة . وليس فى هذا أى تناقض · والوحدة الاجتماعية تتصف بالتركيب والطبقية وتشمل مستويات متعددة يوجد فى كل مستوى منها عديد من التناقضات · وينبغى أن يركز التحليل الماركسى الموثوق به على دراسة التناقضات الاجتماعية المتنوعة ، دون استخدام أى اسلوب صناعى ·

ويجرنا منطق الجدل الماركسى الى أسلوب اعادة الفحص المستمر ، وهو مايتضمن نقدا أساسيا حتى لصحة المفاهيم والنظريات وأساليب المعالجة الشائعة فى العلوم الاجتماعية ، وهناك عدد كبير من الأفكار المتاحة لتمكيننا من تفهم مجتمعاتنا : العقلية الاستبداد الشرقى ، أسلوب الانتاج الآسيوى ، الحضارة الهيدروليكية ، المجتمعات البسيطة ، المركز والمحيط ، التبعية الخ ، ويحدث تغير فى أسلوب التفكير فى العلوم الاجتماعية مرات عديدة فى السنة ، وبعض الآراء العلمية المعينة التى اعتبرت ثورة كاملة لفترة وجيزة أغفلت فجأة العلوم كما اعتنقت فجأة من زمن غير بعيد باعتبارها آخر صيحة فى الموضوع المثار ، والمثال البارز على ذلك هو أسلوب الانتاج الآسيوى · فليس هناك من يدافع عن هذا الرأى الآن لا فى الصين ولا الاتحاد السوفيتى ولا أى دولة شرقية أخرى ، والسبب فى ذلك هو أن التقدم فى المعرفة عن تاريخ العالم الثالث قد أدى لحسن الحظ الى أن يكون الباحثون أكثر حذرا يتساءلون عن الامكانية الحقيقية للدفاع عن رأى ما مهما كانت فصاحة المدافع ·

والتحديات المتبادلة بين العلوم الاجتماعية والتاريخ وانتقادات كل منهما للآخر تكشف عن الضعف الذى يؤسف له فى كثير من التفسيرات المضللة · وينبغى أن يشجعنا ذلك على التفكير الجاد فى صلاحية البحوث ومدى تأثيرها ·

ويشير بعض المتخصصين العرب الى أن المعرفة الاجتماعية والتاريخية عن مجتمعنا التى تكتب « بالأسلوب الغربى » لا تعدو أن تكون على هيئة رسالة علمية فى موضوع عربى أعدها عربى وتعتبر أجنبية وبغيضة ، وهى كذلك — اذا أعدها أجنبى — من باب أولى · اننا نتعرض لصعوبات معرفية لأننا بعيدون عن أن نصل الى معرفة ذاتية بعملية استقراء · فاننا نقتصر على ترجمة وجهات نظر الاجانب المتحيزة وغير المكتملة مصدقين بحماقة أننا نقدم عملا علميا ·

أولا : ان الزمن يشكل معضلة باعتباره الوسط الذى تجرى فيه كل الاحداث وسيلة لاختبار مدى سلامة كل بحوث العلوم الاجتماعية · وقد علمنا جورج جيرفتش أن هناك أنواعا مختلفة كثيرة من الزمن · ونستطيع باستخدام تحليله أن نبين أن هناك زمنا للمسلمين يشكل اطارا مرجعيا متكاملا من الفكر يحتفظ حتى اليوم بالدقة التى كانت له فى الماضى ، أو أن هناك بالمثل أسلوبا اسلاميا معينا لاستخدام الزمن ، لأن الصدق الاسلامى يعلو على التاريخ · والتقليد ينكر الوقت الخطى · والتقليد الاسلامى

(القرآن والحديث أو أقوال الرسول والتفسير والفقه ومحاولات الترشيد) تشكل مجموعا وحدت أجزاؤه فى أوقات مختلفة ، ولكنها تكون معا نظاما اسلاميا يعد نفسه منقدما ولا زمن له · ويمكن تفسير الشريعة فى بيئة تاريخية · ويصعب أن يكون لتشكيلاتها التاريخية قيمة أكبر من نظرات مختلفة لموضوع واحد يمكن أن تستنتج منه أن التاريخ ليس الا ارتدادا أو اضمحلالا بقدر الافتراق التدريجى عن نموذج القرآن · والقديم بالنسبة للجديد ليس هو البالى بالنسبة للحديث ، وهو يقابل بين المشروط والواقعى مع السرمدى وبين الصورة والنمط القديم · والواقع أن النموذج الأساسى الذى يتمثل فى الرسول كما تصفه السنه هو نموذج قديم ، أى أنه لا غنى عنه وصادق · وكلما تقدم التاريخ يتحرك المسلمون فى الزمن بعيدا عن النموذج الأصلى ، وكذلك فان الصورة الجمعيه عنه تتضاءل ، ولم يدع أصحاب النظريات من المسلمين ابتداء من الغزالى الى الخيمنى شيئا آخر · وبالمقابلة مع التاريخ البحت الذى هو سلسلة من الاحداث فانهم يصعون وجهه نظرهم عن العالم فى ضوء الابديه · واذا اردنا ان نتفهم كيف ينظر العالم الاسلامى العربى الى المناظرة بين التاريخ والعلوم الاجتماعيه فان علينا ان نستمر اليوم فى تقديم هذا التساؤل الى أنفسنا : كيف يمكن للمرء أن يتعرف ويدافع عن بقاء تقليد ينكر مفهوم العصر ؟

ومن الممكن البحث والوصول الى تفسيرات موضوعيه تعلل هذا التاريخ المجمد · وقد يعمل اتجاه معين نحو التقليديه « كعائق معرفى » بالنسبه للعلم بظاهرة اجتماعيه وربما يثبت انه من المفيد استخدام التحليل المتعمق وحتى التحليل النفسى بالاسلوب الذى أشار به جاستون باشيلارد ·

وقد يبدو الأمر اكثر اثارة وسخرية اذا نظرنا الى الفوائد التى يمكن أن تكتسب من الفقه عند محاولة تفهم المجتمعات العربية اليوم وتاريخها · وهذا يعنى اخضاع تطور مجوعة فقه المسلمين الى التدقيق التاريخى والمقارن ، ويمكن التوسع فى نوع من استرجاع الأساليب العلمية للشواهد الماديه التى خلفتا حياة الانسان وثقافته فى العصور الماضية ، ثم دراسة وجهات النظر الاسلامية عن العالم وتتبع أطرها المتغيرة · ومن المسلم به أنه ينقصنا الكثير من المؤشرات ، كما لم تتوفر لنا حتى الآن الا معرفة موضوعية قليلة فى هذا الشأن ، ولكن هذه المجموعة من المعرفة كما هى فى وضعها الحالى تحدد تطور ظواهر كثيرة فى المجتمع العربى · وكما يلاحظ كلود كاهن فان المراجع القانونية تعالج بالضرورة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظرها المعينة ، ولا يمكن أن نفشل فى أن نسائل أنفسنا فى أى الظروف يمكن أو ينبغى أن تستخدم لا بواسطة المؤرخين القانونيين فحسب ولكن من خلال التاريخ نفسه ·

وقد قدمت عقول خرى – لا تقل فى سلامة التفكير والمعرفة – والمشكلات بطرق أخرى باعتبارها تتقبل الحل بأسلوب الرفض الكامل للاتجاه الذى ذاع فى الغرب *عندما بدأت العلوم الاجتماعية تطورها · وترفض هذه العقول أمرين : الطبيعة* الوجودية للتقليد ، والادعاء الغربى بالعالمية الشاملة · ومن الطرق التى نكون فيها صادقين مع أنفسنا يمكن أن يكون البدء أولا بالمفاهيم التى ترتبط بالمجتمع العربى نفسه حتى ولو كان علينا أن ننقدها بقسوة ونعدل فيها أو نمحوها اذا كان ذلك ضروريا ، ويجب علينا فى ضوء هذا أن نقدر الصلة المرضية بين البعض منا

والمقدمات النقدية لابن خلدون . ويمكن أن يفسر التعارض بين المفاهيم الخلدونية التي توجد في مجتمعنا على نحو أفضل مما يستطيع الآخرون ، وعلى سبيل المثال مخطوط الكاتب العراقي على الواردي . فهو يقترح العودة الى المنطق الاجتماعي من خلال منطق النقاش لابن خلدون. ويلاحظ أن « علم الاجتماع الحديث » خلق في محيط يختلف عن الذي تطور فيه ابن خلدون . ولا يستطيع اى منهما أن يدعى الشمول أو العالميه حيث لم يحقق أيهما مرحلة مناسبة من التطور . وتحتفظ كل مدرسه بسماتها الخاصه حيث غرست لها جذور في محيط اجتماعي مختلف .

ولا يعتبر الواردي غير مدرك على أى حال للأهمية الكبرى لعلم الاجتماع الغربي في شكله المزدوج المارکسی والأنجلو سكسونى . ولكنه لا يظن أن العلوم الاجتماعية لدى العرب تستطيع ان تتجاهل ما قدمه ابن خلدون . « وفي الحقيقة ربما كان أسلوب ابن خلدون في التفكير أكثر قدرة على قيادتنا على تفهم مجتمعنا على نحو أفضل من المداخل الاجتماعية الأخرى » . ويرى الواردي أن مفاهيم البداوة أو الحضارة المدنية والعصبية ومنشأ الدولة ينبغي أن ينظر اليها على أنها مفاهيم صادقة ونقية وأكثر توافقا من غيرها مؤهلة لتقدم تقريرا من الداخل عن المجتمعات العربية، ثم يضيف :

« اننا نحتاج الى علم اجتماع معين يستخرج اطاره المرجعي من تراثنا الاجتماعي، ويؤسس على دراسة ظروفنا الواقعية . ويجب أن نتوقف عن التقليد الأعمى الذى يأخذ بأى نظرية وأى مفهوم يحدث أن يصادفنا ، ثم نحاول التطبيق على مجتمعنا دون أن نأخذ في الاعتبار الفروق التى تميزه عن الدول التى ظهر فيها علم الاجتماع الحديث » .

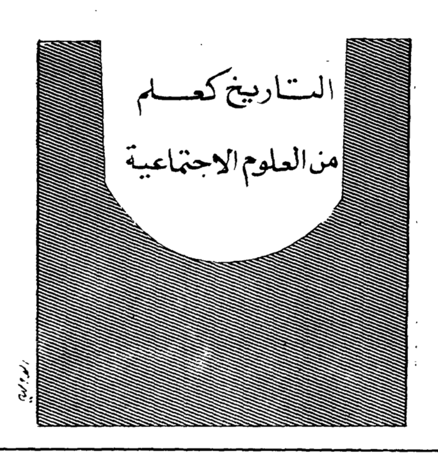
وفكرة الواردي تتماثل مع أى فكرة أخرى . وقد اخترناها للتوضيح لأنه يتمثل فيها اعادة اختبار التاريخ والعلوم الاجتماعية بالالتجاء « للداخل » مقارنا « بالخارج » . ولا نستند فيها الى مذكرة بعينها . فقد كنا نستطيع أن نقدم تاريخ المغرب لعبد الله لاوزى (٢) . فقد استطعت في مقال سابق أن أبين أن مفاهيم مثل التحضير والانسلاخ من الأرض أقل تلاؤما مع المجتمعات العربية من البداوة ، وهذا بالتأكيد ليس بسبب أن الأخيرة حقة فحسب ولكن لسبب أنها تقيس مدى كل من التغيرات الأساسية ومدى دوام الثابت التاريخي .

ولكن ليس من الضروري دائما أن نتحول الى ابن خلدون حتى نتفهم المجتمع العربي ، فمن الواضح أن كل الدراسة والبحوث هي محاولة للاستدلال على الأصول اذ يتضح من المسح الاجتماعي والتاريخي العقلي والعمل الميداني وتفحص المحفوظات صحة وخصوبة الأساليب والمفاهيم والنظريات . ومن ناحيتنا فلا نهتم بأن لا نستبدل اتجاها يركز على أوربا بالاقتصار على نظرة سطحية على الأشياء تركز على العرب . فمن الواضح أن عمل روبرت برونزفج ، وكلود كاهن ، ودومينيك شيفاليه ،وأندريه ريموند ، وكارل براون ، برنارد لويس ، وداود القاضي ، وعبد الله لاورى ، ومحمد طالبي ، مهما اختلفت مقدماتهم المنطقية ، لا يمكن أن ترفض بسبب أنها لم تؤسس على مفاهيم انبثقت من بيئة عربية فحسب .

وقيمة هذه المناظرة فى أنها تبين كيف أن الموضوع المنهجى الذى يفصل التاريخ عن العلوم الاجتماعية يتدعم فى بلادنا بموضوع معرفى · وصحة أى مفهوم أو نظريه أو أسلوب يرتكز فى النهاية على انتاجيته وقدرته على أن يفسر الحقائق ، يوضح ويفصل · وكما يشير جاستون باخلاو « فالنظرية تعتبر صحيحة ما لم يثبت خطأها بعد » ·

ومحاولات مثل هذه التى قام بها الواردى واللاروى علامة صحية وتشكل دون شك اتجاهات مبشرة ، انها عربون على الحيوية تبين أن اجتماع التاريخ والعلوم الاجتماعية وخاصة فى العالم العربى يضع الأسس لانسانية جديدة نقية · هذه القابلة التى هى فوق ذلك تكون غالبا مجابهة وتعارضا أخذت تكشف الآن عن معنى وروح الوحدة العربية باقتفاء اتجاه تاريخنا موضحة معناه ومعجلة بجاذبيته · ثم أن تحدى التاريخ للعلوم الاجتماعية يرغم الأخيرة على أن لا تنزلق على سطح الأشياء بل تدخل الى قلب الظاهرة الاجتماعية . وبعبارة أخرى تكسبها قوة دفع جدلية · وفى اثارة اهتمامنا بالبعد التاريخى للظاهرة الاجتماعية فان التاريخ يرغمنا على أن نتوافق مع الزمن باعتباره وسطا ، ومع الأسلوب الذى ندرك به المجتمعات الزمن باعتباره عاملا يشكل الفكر والعمل الانسانى · وعلى العكس فان العلوم الاجتماعية تبحث فى التاريخ الرسمى كما يسجل تقليديا فى بلادنا وكما أغفلته على مدى ليس بالقصير مثلا المدرسة الجدلية فى أوربا ·

وعلينا أن نحذر من معالجة هذه المسألة على أنها نقاش محلى ، اذ أنها تبشر بالمناقشة على نطاق عالمى · وهى تدعو الى تجميع كل البحوث فى التاريخ وفى العلوم الاجتماعية التى تقدم اضافة أصلية الى معرفتنا عن الجنس الانسانى · ومنذ أن حصلت بلادنا على استقلالها داومنا البحث عن أصول ماضينا · وكان علينا أن نفعل هذا حتى نصل أخيرا الى حقيقة وجودنا · ولكنا بذلك نقدم اضافتنا ــ مهما كانت الافتراضات التى تستند اليها ــ الى الميراث المشترك للبشرية · ويدفع بنا هذا الى الحوار مع باقى العالم ، ويساعدنا على أن نخرج من عزلتنا · وبهذا نخدم هدفا تاريخيا باعتباره قوة تنشيط وتحديد · ويلاحظ غالبا أن العلوم الاجتماعية ، ولو أنها لا تستطيع أن تجرى التجارب ، تستطيع أن تعوض هذا القصور . بأن تستخدم الاسلوب المقارن ، ولكن حتى يكون ذلك ممكنا لابد أن توجد موضوعات للمقارنة ·



بنى هذا المقال على الرأى القائل بأن التاريخ يمكن بل يجب أن يدرس باعتباره علما من العلوم الاجتماعية ، كما يمكن أن يساعد – بطريقة جوهرية – على زيادة المعارف العلمية الاجتماعية . على أنه يجدر بنا قبل الخوض فى هذا الموضوع أن نشير الى أن كلمة « التاريخ » التى نطلقها عادة على علم معين ، أو مجال من مجالات الدراسة ، لايراد بها لون معين من التاريخ ، لأن هناك ألوانا متعددة من التاريخ (كالتاريخ الاقتصادى والتاريخ السياسى) . ولايرجع ذلك الى تعدد النواحى التى يتخصص فيها المؤرخون ، من الناحية الزمنية أو الجغرافية أو المحلية ، بل يرجع – على الأصح – الى اختلاف المناهج المتبعة فى الدراسات التاريخية . وهذه المناهج المختلفة تخدم أغراضا متباينة عند المؤرخين . ومن بين هذه الأهداف دراسة الآثار القديمة ، وتعليل الأحداث التاريخية كغاية فى حد ذاته ، ونشر القيم الاجتماعية ، واستخلاص العبر والدروس الأخلاقية ، والتماس أسباب المتعة والترويح عن النفس برواية قصة مفيدة ، أو حكاية ملحمة رائعة ، وغير ذلك من الأهداف الكثيرة . بيد أن الراى الذى

★ استقينا بعض الآراء الواردة فى هذا المقال من مقالين سابقين أحدهما كتبته بالاشتراك مع ألان ج. بوج ، والآخر بالاشتراك مع بوج ، ووليام هـ. فلانيجان ، ونشر كلا المقالين بمجلة « امير كان بها فيورال سيانتيست » ، المجلد ٢١ (نوفمبر – ديسمبر ١٩٧٧) وعلى الرغم من أنى أفدت كثيرا من آراء زملائى ونظراتهم الصائبة فانهم غير مسئولين عن الآراء والحجج والتفسيرات التى عرضتها فى هذ المقال .

بقلم : جيروم م . كلوب

المدير التنفيذي للاتحاد الجامعي للبحوث السياسية والاجتماعية

ترجمة : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ، وسابقا رئيس قسم الألف كتاب بوزارة التعليم

سنقتصر عليه في هذا المقال هو أن التاريخ يمكن أيضا أن يدرس باعتباره علما من العلوم الاجتماعية ، كما يمكن أن يخدم أهدافا علمية اجتماعية . ومن جهة أخرى يرى بعض العلماء أن التاريخ جزء لايتجزأ من العلوم الاجتماعية الأخرى (١) .

وتيسيرا لفهم المقصود من هذا المقال يمكن تعريف العلوم الاجتماعية بأنها مجالات من البحث العلمي تهدف الى معرفة السنن الثابتة والقوانين المطردة التي تحكم الشؤن الانسانية ، عن طريق استخدام البيانات والطرق التجريبية ، كما تهدف الى وضع نظريات تربط بين هذه السنن وتفسرها . وليس معنى ذلك أنه يجب على كل المؤرخين أن يدرسوا الماضي على أساس هذا التعريف أو يتبعوا في دراسته الأهداف والمعايير التي ينطوي عليها ، ولكن معناه أن المنهج العلمي الاجتماعي هو من بين المناهج المشروعة في دراسة التاريخ ، ومعناه أيضا التسليم بالتنوع وتأكيد أن كل محاولة لتقرير مناهج وأهداف ثابتة في دراسة التاريخ انما هي محاولة فاشلة بل مدمرة .

---

(١) صاحب هذا الرأي هو العالم الاجتماعي جورج س. هومانز الذي قال ان « العلوم الاجتماعية تشمل علم النفس ، والأنثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع ، وعلم الاقتصاد ، وعلم النظريات السياسية ، وعلم التاريخ . وربما تشمل اللغويات أيضا . وهذه العلوم هي في حقيقتها علم واحد لأنها تشترك في مبحث واحد هو سلوك الانسان ، اهـ .

واذا سلمنا بأن أهداف العلوم الاجتماعية هي من بين الأهداف المشروعة فى البحث التاريخى ، اذا سلمنا بأن البحث التاريخى عنصر ضرورى من عناصر البحث العلمى الاجتماعى ، وجب علينا أن نبحث فى عدد من القضايا الأخرى ٠ ولكنى سأعنى فى هذا المقال بثلاث من أظهر هذه القضايا : القضية الأولى تتعلق بمدى اسهام التاريخ بالمفهوم الذى ذكرناه فى المعارف العلمية الاجتماعية ، والثانية تتعلق بخصائص مثل هذا التاريخ ووجه اختلافه عن الدراسات التاريخية التقليدية ، والثالثة تتعلق بالعقبات التى تواجه التاريخ الموجه الى خدمة الأهداف العلمية الاجتماعية ، والأعباء التى تفرضها دراسته على المؤرخين ٠ وفى معالجة هذه القضايا إعتمدنا على تجربة التاريخ الجديد فى الولايات المتحدة ٠ ومع تسليمنا بأن وجهة النظر هذه ضيقة فاننا نرى أن التاريخ الجديد يخالف بشكل محسوس التاريخ التقليدى ، كما أنه علم اجتماعى سواء فى الهامه أو أهدافه ٠ وعلى ذلك فالتاريخ الجديد والمجادلات التى تدور بين المؤرخين الجدد والتقليديين تفيدنا كثيرا عند دراسة خصائص التاريخ العلمى الاجتماعى ٠

وظيفة التاريخ العلمى الاجتماعى

يرى كثير من المؤرخين أن نتائج العلوم الاجتماعية ونظرياتها ضئيلة القيمة فى أغلب الأحيان باستثناء علم الاقتصاد ، ثم علم النفس بدرجة أقل ، وذلك لارتكاز هذه النتائج والنظريات على افتراضات غير واقعية بشأن الحافز الانسانى ٠ يضاف الى ذلك أن المبادىء العامة المقول بأنها تقارب القوانين العامة التى تحكم السلوك الانسانى تتسم بالطابع النظرى الصرف ، فضلا عن أنها قليلة الفائدة الى درجة التفاهة ٠ هذا الى أن عمومية النتائج التى أسفر عنها البحث أمر مشكوك فيه ، لأنها محددة المدة ، ولاتنطبق الا على مواقف تاريخية معينة وضيقة النطاق ٠ وفوق ذلك كله يبدو أن النظريات العلمية الاجتماعية تتسم بكثير من القصور عن أداء الوظيفة ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لكثير من المؤرخين وهى تفسير اتجاهات الأفراد التاريخيين وسلوكهم فى مواقف تاريخية معينة ٠

ويمكن التسليم بهذه الانتقادات من حيث الجوهر ، ولكن هناك ردين عليهما نذكرهما بالترتيب : أولهما أن التاريخ والمؤرخين لم يعملوا حتى الآن بصورة فعالة على تطوير العلوم الاجتماعية ، بدليل أن تطور الدراسات التاريخية منذ أواخر القرن التاسع عشر من حيث طريقة البحث والتوجيه والأهداف لم يسر فى الطريق الذى يتفق تماما مع أهداف العلوم الاجتماعية ، وان كان العلماء الاجتماعيون أكدوا ــ وبخاصة خلال الفورة الأولى من الثورة السلوكية ــ ضرورة اتباع طريقة الملاحظة المباشرة ، وغيرها من الطرق التى اعتبرت خطأ مرادفة للعلم ، مما ترتب عليه أن اعتبر التاريخ مبنيا على شواهد غير وافية ، وقائما على الانطباعات الذاتية ، والمشاعر الوجدانية ، والخبرة الشخصية ، بدلا من اعتماده على الطريقة التجريبية والموضوعية ٠

أما الرد الثاني ــ وهو رد فى محله أيضا ــ فهو أن انتقادات المؤرخين مبنية غالبا على سوء فهم لطبيعة العلوم الاجتماعية وأهدافها ٠

وكثيرا ما يقال ان العلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية هي علاقة تبعيه وتطبيق بمعنى أن المؤرخين يكتفون بتطبيق النماذج والنظريات المستمدة من العلوم الاجتماعية على المواقف التاريخية متى صلحت لوصف وتفسير هذه المواقف على نحو أفضل ٠ والواقع أن هذه ميزة لكثير من البحوث السابقة فى التاريخ الاقتصادى الجديد ، وهو أعظم التواريخ الجديدة تقدما ، ففى هذا العلم اقترنت نظريه الاقتصاد الكلاسيكى الجديد بنظريه القياس الكمى فى دراسة الحياة الاقتصاديه فى القرن التاسع عشر ٠ وواضح أن مثل هذا الاتجاه يضع دور المؤرخين واسهام التاريخ فى زيادة المعارف العلمية الاجتماعية فى قالب محدود وجاف ٠ ويعبر نورث عن ذلك بقوله : « ان المؤرخين الاقتصاديين الجدد يبحثون فى قضايا ميتة بدلا من البحث فى قضايا حية ، كما يبحثون فى بيانات ومعلومات قليله القيمة بوجه عام » ا هـ ، ويمكن تطبيق مثل هذا الحكم العام على مجالات جوهرية أخرى من مجالات التاريخ الجديد ، وان كان استخدام النماذج والنظريات الاجتماعية العلمية فى هذه المجالات الأخرى أقل تطورا ووضوحا منه فى التاريخ الاقتصادى الجديد ٠

ويمكننا أيضا أن نتصور وظيفة أخرى للتاريخ أكثر حيوية فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية ٠ ولبيان هذه الوظيفة نقول ان « لوستان » عندما كتب عن العلاقة بين التاريخ الاقتصادى وعلم الاقتصاد قال ان من بين المسائل التى يجب ان يهتم بها التاريخ الاقتصادى بعض العوامل مثل الذوق والتكنولوجيا وتغير عدد السكان ٠ وهذه الأمور الثلاثة تعتبر عوامل ثابتة فى كثير من البحوث الاقتصادية ٠ ويذكر نورث هذا عند تعليقه على التاريخ الاقتصادى الجديد حيث قال : « لقد أدار علماء التاريخ الاقتصادى الجديد ظهورهم للمذهب الاقتصادى التقليدى الذى قال به جوزيف شومبيتر وكارل ماركس وآدم سميث ، فهم يرون أن التاريخ الاقتصادى الجديد علم جوهرى لأنه أضاف بعدا جديدا للاقتصاد ، اذ يهدف الى تحليل العوامل التى يعتقد العالم الاقتصادى أنها ثابتة ٠ واذا كان الاقتصاد هو نظرية من نظريات الاختيار بين الآراء المختلفة مع مراعاة قيود معينة وجب أن تكون مهمة التاريخ الاقتصادى هى وضع نظرية تحكم هذه القيود » ٠

وطبقا لهذا الرأى تقوم الدراسات التاريخية بوظيفة حيوية فى زيادة المعارف العلمية الاجتماعية ٠ واذا فشلت هذه الدراسات فى أداء هذه الوظيفة أفضى ذلك الى اضعاف العلوم الاجتماعية ٠

هذا وتوضح لنا دراسة الظواهر السياسية هذه النظرة الموسعة لوظيفة التاريخ فى العلوم الاجتماعية ٠ فعلماء النظريات السياسية ، والسيكولوجيون الاجتماعيون ، والسوسيولوجيون (نسبة للسوسيولوجيا وهو علم الاجتماع) السياسيون ، قد توصلوا فى السنين الأخيرة الى نتائج ونظريات تثير الاعجاب بشأن

طبيعة ومحددات السلوكيات والاتجاهات السياسية عند الجماهير • على أن هذه البحوث تركزت على الفترة الزمنية الضيقة الممتدة من العقد السادس الى العقد الثامن• وفى هذه السنوات ظلت بعض العوامل ثابتة بالطبع مثل الاتصالات ، والنظم السياسية ، والمستويات التعليمية ، والتركيب الطبقى فى المجتمع ، ووظيفة الحكومة • وفضلا عن ذلك فان مثل هذه العوامل أصبحت تعتبر ثابتة ومقطوعة الصلة بالنماذج والنظريات المنهجية والمستخدمة فى ذلك المجال من البحث ، وترتب على ذلك أن ضعفت القدرة على التنبؤ بما سيكون للتغيير الذى يطرأ على هذه العوامل الثابتة فى الحياة السياسية من أثر فى أداء الحكومة والتمثيل الشعبى والأحزاب السياسية • وأدى الاعتراف بهذا الضعف الى زيادة الاهتمام بدراسة الماضى السياسى دراسة منهجية كما يتضح من أبحاث برنهام وكونفرس وكثيرين غيرهما •

ومن الواضح أنه يمكن ذكر أمثلة أعم من ذلك • ومن المسلم به بوجه عام أن دراسة الظواهر الاجتماعية فى العديد من المواقف التاريخية على جانب كبير من الأهمية • ويبذل الآن مجهود كبير للمقارنة بين الامم ، والثقافات ، والاقاليم ، وغيرها من التكتلات الجوهرية • ويمكن أن تخدم الدراسات التاريخية هذه القيم • ذلك أن المقارنات التاريخية تساعد على معرفة أثر عوامل معينة موجودة فى بعض المواقف التاريخية دون غيرها من المواقف • وبهذه الطريقة تساعد الدراسات التاريخية على معرفة شروط المبادىء العامة أى معرفة الشروط أو الاحوال التى يمكن فى ظلها تطبيق هذه المبادىء ، وبعبارة أكثر تفاؤلا يمكن أن تدخل مثل هذه الدراسات التاريخية عددا كبيرا من العوامل فى النماذج والنظريات العلمية الاجتماعية ، وبذلك تصبح وسيلة لاختبار النظريات الاجتماعية وتعديلها وتطويرها •

ولكن اذا سلمنا بأن هذه الاحتمالات أهداف مشروعة للبحث ترتبت على ذلك نتائج أخرى تتعلق بمناهج البحث ، وطرق الاثبات والتحقيق ، وتحديد هدف البحث وموضوعه • وفوق ذلك كله فان دراسة هذه القضايا تدل على أن التاريخ الجديد فى الولايات المتحدة قد تحرك قليلا نحو العلم الاجتماعى •

مناهج البحث

كان استخدام الطرق والبيانات الكمية محور المناقشات التى دارت بين المؤرخين الجدد والتقليديين خلال السنين الأخيرة ، فى الولايات المتحدة على الأقل • وكثيرا ما اعتبرت الطريقة الكمية هى السمة الرئيسية المميزة للتاريخ الجديد ، سواء على لسان النقاد أو الممارسين • يضاف الى ذلك أن استخدام البيانات الكمية ، والاحصاءات ، وغيرها من الطرق الرياضية ، كان هو وجه الشبه الرئيسى بين التاريخ الجديد والعلوم الاجتماعية • والواقع أن هذه المناقشات انتهت غالبا – ولو ضمنيا على الأقل – الى أن الطريقة الكمية هى السمة الأساسية المميزة للعلوم الاجتماعية خاصة ، وللعلم بوجه عام •

ولكن المناقشات التى دارت على هذا النحو كانت مضللة بصورة خطيرة • وبيان ذلك أن المؤرخين التقليديين لم يفتهم اتباع الطريقة الكمية ، كما أن المؤرخين الجدد يفعلون مثل ذلك • فجميع المؤرخين ــ كما قال فوجل وغيره ــ اتبعوا الطرق الكمية دائما ، ولو ضمنيا على الأقل • وكل الفرق بين المعسكرين فيما يتعلق باستخدام الطريقة الكمية يكمن فى مدى وطبيعة استخدام الطرق والبيانات الكمية • ومن الواضح أن الارتباط الوثيق المزعوم بين الطريقة الكمية والعلوم الاجتماعية ينطوى على مغالطة • صحيح أن كل العلم ربما كان كميا ، ولكن من المؤكد أن الطريقة الكمية ليست علما كلها •

وعلاوة على ذلك فان استخدام الطرق والبيانات الكمية فى التاريخ الجديد ، لايمثل سوى انحراف يسير عن أهداف التاريخ التقليدى وطرقه ، اذ لايتجاوز فى أغلب الأحيان استخدام مصادر أغفلها المؤرخون لدراسة الأفراد التاريخيين الذين لايمكن دراستهم باستخدام المصادر الأدبية التقليدية ، وهو يهدف الى التخلص من آفة التحيز التى تشوب المصادر التقليدية ، والى تفضيل البيانات والمعلومات التى تصف خصائص الأفراد التاريخيين وسلوكهم ، بدلا من الوصف الذى تعرضه قلة من المراقبين المعاصرين غير الرسميين المقول بأنهم من أهل البصيرة النافذة • على أن ما يهدف اليه المؤرخون الجدد هو هو ما يهدف اليه المؤرخون التقليديون • ألا وهو وصف حقائق الماضى بطريقة أدق وأوفى • وليس ثمة من المبررات ما يدعو للزعم بأن هذا العمل يمثل انحرافا كبيرا عن سنن التاريخ التقليدى ، أو أنه نوع من العلم الاجتماعى •

واذا نظرنا الى المناقشات التى دارت حول الطريقة الكمية وجدنا أنها ساعدت على حجب الفروق بين العلوم الاجتماعية والتاريخ وحجب القضايا المتصلة بمنهج البحث • ولا حاجة بنا الى الافاضة فى الطرق الرياضية والفنية التى يستخدمها المؤرخون الجدد • ولكن بعض المؤرخين الجدد يعبرون عن رأى قديم مؤداه أن الطرق الكمية الساذجة و « الجاهزة » كافية للبحث التاريخى ، وقيل أحيانا ان مواطن الضعف والقصور فى المعلومات التاريخية تحول دون استخدام الطرق الاحصائية المعقدة • بيد أن هذه الآراء لا تحظى بالقبول الآن ، بل يزداد التسليم بأن العكس صحيح • ذلك أن قصور هذه المعلومات ومواطن الضعف فيها يستلزم فى الحقيقة استخدام الخبرة الرياضية والطرق المعقدة التى لاتستلزمها المعلومات والبيانات الكاملة الوافية • وعلى الرغم من أن الخبرة الرياضية والفنية المستخدمة فى العلوم الاجتماعية أعلى منها عند المؤرخين خارج نطاق التاريخ الاقتصادى فان الجميع يعترفون بالحاجة الى اجراء المزيد من التحسين فى هذا المجال •

ودون أن نقلل من أهمية الخبرة الرياضية والفنية نقول ان القضايا الأخرى المتصلة بمنهج البحث أكثر أهمية من ذلك • وفى مقدمة هذه القضايا قضية النظريات أو المفاهيم • وعلى الرغم من أن المؤرخين الجدد كثيرا ما يفضلون هذه القضية فانها تعد أمرا أساسيا فى العلوم الاجتماعية باعتبارها هدفا للبحث وأداة

للتحليل . فلدراسة الظواهر يتعين استخدام النظرية أو المفهـوم لتحديد العناصر الدقيقة التى تتألف منها الظاهرة ، ووصف العلاقات التى تربط بين هذه العناصر . والنظرية أو المفهوم عبارة عن فكرة مجـردة ، وتصور عقلى نظرى ، والعناصر التى تحددها النظرية هى مفاهيم أو تصورات غير تجريبية . ولاستخدام هذه المفاهيم لابد من اجراء عمليات أخرى منها ترجمة هذه المفاهيم أو التصورات النظرية الى بيانات معينة وعمليات رياضـية . وحينئذ تهيىء معالجة هذه البيانات أسـاسا لاستنباط بعض الاستنتاجات حول الظواهر ، ووسـيلة لاختبـار صلاحية النظرية وكفايتها . ومن هذا الوجه وصف ألفريد مرشال النظرية الاقتصادية بأنها ليست « مجموعة من الحقـائق المادية ، وانمـا هي أداة لاكتشاف الحقيقة المادية » . وهذا القول ينطبق أيضا على النظريات والمفاهيم فى مجالات جوهرية أخرى .

هذا ومشكلات القياس وترجمة المفاهيم النظرية غير التجريبية الى بيـانات تجريبية وعمليـات حسابية واحصائيـة على جانب كبير من الأهميـة فى البحوث العلمية الاجتماعية . ويوضح بلالوك هذه الطائفة من المشكلات فيما يلى :

« يبدو أن هناك فجوة طبيعية » بين لغة النظرية والبحث « لايمـكن سـدها بطريقة مرضية . فالانسان يفكر بلغة نظرية تتضمن بعض الافكار ، مثل الأسباب ، والعوامل ، النظم ، والخواص . ولكن « اختبـارات » الانسـان تستند الى النلازم المنطقى ، والعمليات ، وقراءة المؤشرات . وعلى الرغم من أن مفهوما مثل « الكتلة » يمكن أن يعتبر « خاصية » من الناحية النظرية أو الميتافيزيقية فمن الزيف – حسبما قال ادنجتون – أن نقول ان الكتلة » كخاصية معادلة « للكتلة » المستنتجة من قراءة المؤشرات » ا هـ .

واذا نظرنا الى العمليات البيانية والكمية عنـد العلماء الاجتماعيين والمؤرخين العلميين الاجتماعيين على هذا النحو وجدنا أنها – على أحسن الفروض – عبـارة عن مؤشرات للمفاهيم ، وأن صحتها تتوقف على التعريف العملى للمفاهيم ، وأن استخدامها يتطلب نظريات ومفاهيم صريحة ، كما يتطلب وضـع نظرية لتفسـير الحقائق الأساسية . وبهذه النظرة ، وبدون التقليل من قيمة التحليل الاستطلاعى للبيانات ، يمكن أن نرى فى الطريقة الكمية النتيجة النهائيـة – لا نقطة البـداية – للمفاهيم والنظريات .

هذه الاعتبارات تطرح هذا السؤال بصورة مختلفة نوعا ، وهو : هل بعض المشكلات التاريخية الخاصة نوعية أو كمية فى طبيعتها ؟ وسـواء وصفنا المفاهيم الخاصة بتنظيم المجتمعات بأنها نوعية أو نظرية فان هذه المفاهيم لايمـكن استخدامها فى البحث العلمى دون مزيد من البحث والفهم الذى يزيدها تحديدا ووضـوحا . وفضلا عن ذلك فان استخدامها يتطلب ترجمتها الى بيانات معينة سواء أكانت بيانات كمية أم نوعية . وتتوقف نوعية وفائدة النتائج التى يسفر البحث عنهـا على نوعية المفهوم الابتدائى ، وترجمته الى بيانات .

ومن الانصاف أن نقول ان كثيرا من أبحاث التاريخ الجديد ـ وبخاصة الأبحاث الأولى ـ أغفلت النظريات ، والمفاهيم ، والقياس ، فكانت مفاهيم الظواهر والعمليات ضمنية ، ومن ثم تركت دون فحص ، واعتبرت البيانات والمعلومات مرادفة للمفاهيم بل مرادفة بالفعل للحقائق التاريخية • ولذلك استعملت الطرق الكمية بطريقة فجة مبتسرة • ويكفى أن نذكر بعض الأمثلة العامة التى توضح هذه القضية :

أول هذه الأمثلة أنه لوحظ فى الأبحاث التى أجريت حول الاتجاهات السياسية التاريخية أن التصويت الشعبى فى الانتخابات السياسية اتخذ أحيانا مقياسا مباشرا للولاء الحزبى أو للسياسة التى يفضلها جمهور الناخبين • ولكن سلوك الجماهير فى الانتخابات قد يكون نتيجة لمجموعة معقدة من الاتجاهات السياسية ، والولاء الحزبى ، ودعاية المرشحين ، وغير ذلك من الأمور الخاصة المتنوعة ، والظروف المحلية • ومن ثم فان الأصوات التى يدلى بها الناخبون لايمكن أن تتخذ مقياسا مباشرا لا للولاء الحزبى ولا للسياسة التى يفضلها الجمهور • واذا أردنا أن نفعل ذلك وجب أن يكون لدينا مفهوم خاص أو نظرية خاصة عن سلوك الجماهير اتجاهاتهم السياسية ، ولكن فى كثير من الأبحاث لم يحدد ولم يفحص مثل هذا المفهوم أو هذه النظرية •

والمثل الثانى تلك الأبحاث السابقة حول التحول الاجتماعى بين الأفراد فى كثير من المواقف التاريخية • ففى كثير من هذه الأبحاث اتخذت المهنة التى يمارسها الفرد مقياسا أساسيا لمركزه الاجتماعية ، كما اتخذ تغيير المهنة أو عدمه مقياسا للتحول الاجتماعى • ولكن المركز الاجتماعى مفهوم شديد التعقد ، والمهنة لاتشكل سوى عنصر واحد من عناصر المركز الاجتماعى ، وهى ـ فى أفضل الاحوال ـ لاتحدد مفهوم المركز الاجتماعى تحديدا واضحا • وبدون مزيد من الفهم لحقائق الأمور لايؤدى مثل هذا التحديد الا الى نتائج قليلة الفائدة •

والمثل الثالث تلك الأبحاث الخاصة بتاريخ الأسرة ، اذ اتجهت الجهود الكبيرة الى دراسة طبيعة الأسرة الأمريكية فى القرن التاسع عشر وتكوينها وخصائصها • وفى كثير من هذه الأبحاث لم تكن وحدة التحليل المستخدمة ولا الوحدة المدروسة هى الأسرة بمفهومها المعروف ، بل هى الوحدة الاجتماعية التى تقيم فى مسكن واحد • ولكن الواقع أن الأسرة تختلف عن الوحدة الاجتماعية التى تقيم فى مسكن واحد لأن أعضاء الأسرة لايقيمون بالضرورة تحت سقف واحد • ولذلك فان استخدام الوحدة الاجتماعية المقيمة فى مسكن واحد بديلا للأسرة دون مزيد من التفسير أو تحديد للمفهوم يحدث تشويها أو خطأ فى القياس • ويتوقف حجم هذا الخطأ على مفهوم الأسرة • هل هى وحدة اقتصادية أم اجتماعية أم بيولوجية ؟ ولكن كثيرا من هذه الأبحاث خلت من مثل هذا المفهوم •

وليس الغرض من ذكر هذه الأمثلة هو الافاضة فى عيوب الدراسات التاريخية الماضية ، فالعلماء يسلمون بكل صراحة بالمشكلات المتصلة بالمفهوم والقياس ويواجهونها بطريقة مباشرة ، وانما غرضنا هو ملاحظة الفجوة الحتمية بين المعطيات

(الحقائق والمعلومات) التى يستخدمها العلماء الاجتماعيون ، والظوهر الجديرة بالاهتمام ، وبيان أن « فجوة القياس » فى الدراسات التاريخية تتسع كثيرا بسبب طبيعة المصادر التاريخية . وتوضح الأمثلة التى ذكرناها آنفا مواطن القصور فى المصادر التاريخية ، والدليل على هذا القصور أنه يلاحظ فى التاريخ السياسى للولايات المتحدة أن الأصوات التى يدلى بها الناخبون فى الانتخابت التاريخية هى المصدر الأساسى بل المصدر الوحيد للاستدلال على مشاركة الجماهير فى النشاط السياسى وسلوكهم واتجاهاتهم السياسية ، كما يلاحظ أن المعلومات الخاصة بمهن الأفراد أوفر دائما من المعلومات المتعلقة بصفات الأفراد الأخرى التى اذا اجتمعت معا أعطت مؤشرات عالية للمركز الاجتماعى والتحول الاجتماعى . ويلاحظ أيضا أن المصادر الاساسية فى دراسة تاريخ الاسرة ــ مثل « الجداول الخطية » فى تعداد السكان بالولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر ــ تعمد الى تجميع الأفراد على أساس الوحدة الاجتماعية المقيمة فى مسكن واحد لا على أساس العلاقة الأسرية التى تربط بينهم . ومهما يكن فى هذه المصادر من عيوب وقصور فان المؤرخين لايجدون بدا من استخدامها فى أبحاثهم .

ومن الواضح أن وفرة المعلومات شرط ضرورى لاجراء البحوث . وتتسم المعلومات المتاحة للمؤرخين بأنها أقل شمولا وكما لا وأبعد اتصالا عن الظواهر موضوع الدراسة من المعلومات المتاحة للعلماء الاجتماعيين فى دراسة الظواهر المعاصرة لهم . يضاف الى ذلك أن المؤرخ أقل سيطرة على المعلومات ، اذ لايستطيع الحصول على ما يشاء من المعلومات اللازمة لتوضيح النتائج الغامضة أو لاختبار العلاقات التى لايتسنى اختبارها بدون هذه المعلومات . ويترتب على ذلك أن التاريخ العلمى الاجتماعى يعتمد كثيرا على النظرية والمفهوم ، ويتطلب طرقا أكثر تعقدا ، بل يتطلب مزيدا من الاهتمام بهذه الأمور أكثر مما يتطلبه العلم الاجتماعى المهتم بالمشكلات المعاصرة . وهذا ومشاكل القياس أشد صعوبة بالنسبة للمؤرخين العلميين الاجتماعيين . ولذلك فان المفهوم أو ما يسميه بلالوك « النظرية المساعدة » ضرورى لتحديد أوجه الارتباط بين البيانات التجريبية والمفاهيم وايجاد أساس لتقدير مدى انحراف المؤشرات التجريبية عن المفاهيم النظرية مما يشوه نتائج البحث . ولذلك فان التاريخ العلمى الاجتماعى أقرب الى أن يكون نظريا من العلوم الاجتماعية الأخرى ، وذلك بدلا من أن يكون غير نظرى كما يقال أحيانا عن التاريخ التقليدى .

الاثبات والتحقيق

التاريخ علم قديم وعلم متقدم له أيضا تاريخ . وقد أدى هذا التاريخ الى ظهور آراء مشتركة بين المؤرخين بشأن مناهج البحث المناسبة ، وبشأن موضوعات البحث ، وطرق العرض . ويستعرض فوجل تطور الدراسات التاريخية ، ويلاحظ مخالفة المؤرخين للعلوم الطبيعية من حيث هى نموذج للبحث والتفسير ، ورفضهم التام لأى محاولة لوضع قوانين للسلوك الانسانى كهدف من أهداف البحث . ويقول فوجل

ان المؤرخين اتخذوا بدلا من ذلك نموذجا أقرب الى المنهج الذى يسير عليه القانون ، ويوضح لنا فوجل تطبيق المنهج القانوني فيقتبس نصا أساسيا في المنهج التاريخي من الكتاب الموسوم « مرشد هرفارد الى التاريخ الأمريكى » الذى نشر لأول مرة فى ١٩٥٤ ، ونحن ننقل هذا النص فيما يلى :

« متى تأكد المؤرخ من أنه فهم ما يقوله الشاهد وجب عليه آن ينظر : هل الشاهد فى وضع يمكنه من أن يعرف ما يتحدث عنه ، ثم اذا كان الشاهد فى مثل هذا الوضع فهل أوتى من المهارة والكفاية ما يمكنه من دقة الملاحظة ، ثم اذا عرف الشاهد هذه الحقائق فهل يميل الى عرضها بأمانة أم تدفعه الظروف العاطفية أو العقلية أو السياسية الى تأكيد بعض جوانب الحقيقة واغفال الجوانب الأخرى ؟ ولايخفى أن كثيرا من الدوافع ـ ومنها ما هو حسن ومنها ما هو سيء ـ تشوه الملاحظة : كالوطنية القومية ، والنزعة الطبقية ، والحزبية السياسية ، والعقيدة الدينية ، والمبادىء الأخلاقية ، والحب ، والكراهية ، الخ ٠

وكجريمة الخيانة العظمى فى الدستور يجب من الناحية المثالية أن تقوم الحقيقة التاريخية « على شهادة شاهدين على الأقل ، بارتكاب فعل صريح أو على اعتراف فى محاكمة علنية » ٠ ولكن أحيانا لايوجد سوى شاهد واحد ، أو اذا وجد شاهدان عدلان فان روايتهما للحادث قد تكون متعارضة تعارضا صريحا ٠ مثال ذلك أن شارل ايفانز هيوز أخبر كاتب سيرته أنه أوصى بتعيين روبرت هـ ٠ جاكسون كبيرا لقضاة المحكمة العليا ، ولكن الرئيس ترومان أكد آنه يتذكر أن هيوز أوصى بتعيين فريد / م ٠ فنسون ٠ ولاتوجد وثيقة رسمية تحل هذا الاشكال ، فكيف يمكن ازالة هذا التعارض ؟

ان القاضى والمحلفين قد يصابون بالجنون اذا اضطروا الى الفصل فى قضية بناء على أدلة يراها المؤرخ أكثر من مقنعة ٠ ولكن لامفر من ذلك لأن المؤرخ يحاكم ويتهم بناء على أدلة تضرب بها المحكمة عرض الحائط لأنها فى نظر المحكمة ليست سوى قرينة أو اشاعة ٠ ولكن على ضحايا محكمة التاريخ أن يلتمسوا لأنفسهم العزاء فى أن التاريخ يتيح لهم وسيلة مرنة لنقض الحكم ، وهى أن المؤرخ يعيد النظر فى أحكامه باستمرار ، وقل من الأحكام ما يكون نهائيا » ا هـ ٠

وللتوفيق بين الحقائق التاريخية المختلفة والمتعددة وتفسيرها واستنباط معناها يعتمد المؤرخون التقليديون على العاطفة والخيال والحدس ٠ وهم يعتمدون أيضا على العلوم الاجتماعية ولكن بطريقة انتقائية بمعنى أنهم ينتقون من الأفكار والأحكام العامة ما يرونه مناسبا لاحتياجاتهم ٠ وهم يؤثرون ـ كما قال ماكليلاند ، الاقوال غير الدقيقة ، والمثيرة ، والاحكام العامة ، والاسباب المحتملة ، بدلا من تقرير الوقائع وتفسيرها بدقة ٠ ويوضح لنا ج ٠ هـ ٠ هكستر هذه النقطة فى قوله : « يختار المؤرخون عمدا احدى الكلمات أو العبارات غير الدقيقة ، والغامضة بسبب ما يحيط بها

من هالة غنية بالمفاهيم والمعانى ، وتراهم يضحون بالدقة فى سبيل الاثارة ، دون أن يشعروا بوخز الضمير » ا هـ ٠

وربما كانت دقة هذا الوصف للتاريخ التقليدى قابلة للمناقشة ، وربما كان هذا الوصف ظالما لكثير من المؤرخين التقليـديين ٠ الا أن هـذا الوصف يعبر عن الاتجاهات الشكلية فى التاريخ التقليدى ٠ وهذه النظرة العامة الى عمليـة البحث التاريخى تتعارض بشكل واضـح مع نظرة العلوم الاجتماعيـة والتاريـخ العلمى الاجتماعى ٠ صحيح أن العلماء الاجتماعيين يؤكدون أيضـا ضرورة تجميع الأدلة ويعرضون على محك هذه الأدلة النتائج والتعميمات (الأحكام العامة) والنظريات التى يتوصلون اليها ، كما أنهم يقومون دقة المعلومات بصرامة ، ويتبعون طرقا دقيقة فى تقدير مدى تأثير عدم دقة المعلومات على نتائج التحليل ، ولكن العلوم الاجتماعية مع هذا كله تستخدم قواعد ومعايير فى اجراء البحث وفى الاستنتاج والتحقيق تختلف بصورة أساسية عما هو متبع فى التاريخ التقليدى ٠

ويمكن القول بأن العلوم الاجتماعية التجريبية تشـتمل على مجمـوعة متفق عليها ، وان كانت ضعيفة التقنين ، من قواعد الاستنتاج ومعايير الاسـتدلال ، التى يتم بها رفض أو قبول بعض البيانات عن الواقع الاجتماعى ٠ ويمكن توضـيح هذه القواعد التى تستخدم فى معرفة أسباب الوقائع فى عبارة مبسطة فنقول انها تنص على أن يكون السبب متقدما على النتيجة من حيث الزمن ، وأن يكون السبب والنتيجة متلازمين منطقيا ، أن يستبعد الاحتمال بأن هناك عوامل أخـرى هى المصدر الفعلى للتلازم المنطقى ، وأن توجد نظريات ومفاهيم مقبولة لوصف العمليات التى تربط بين السبب والنتيجة ٠ وتتضمن هذه المجموعة من القواعد والمعايير أيضا تحديدا دقيقـا التعريفات العملية التى تربط بين المعلومات التجريبية وبين المفهـوم والنظرية ، كما تتضمن تحديدا دقيقا لكل الافتراضات المسلمات المستخدمة فى البحث ، ولكل الطرق المتبعة فى جمع المعلومات وفى التحليل ، بحيث تسمح بالتقويم والتكرار ٠

وكثيرا ما يخالف العلمـاء هذه القواعد والمعايير ٠ ومعلوم أن أقوال العلمـاء الاجتماعيين هى فى أغلب الأحيان أفضـل من تطبيقاتهم شأنهـم فى هذا شأن كل البشر ٠ ولكن هذه المجموعة من القواعد والمعايير — وان كانت ضعيفة التقنين وعرضة للانتهاك فى أغلب الأحيان — تعكس مجهـودا كبيرا لتهيئة أساس للاتفاق على قبول أو رفض بعض البيانات المتعلقة بالواقع الاجتماعى ، وهى معايير للاثبـات والتحقيق تختلف اختلافا كبيرا عما هو متبع فى التاريخ التقليدى ٠

ولكن المؤرخ يواجه عند تطبيق هذه المعايير صعوبات كبيرة ترجـع الى قصـور المصادر التاريخية ، فالنموذج التحليلى الذى يتبعه المؤرخ لايمكن تحديده بدقة كافية فى أغلب الأحيان ، كما أنه لايمكن ادخـال كل المتغيرات المحتملة والوثيقة الصـلة بموضوع البحث فى هذا النموذج لعدم توافر المعلومات المناسبة ، ومن ثم فانه لايمكن تقدير نتائج كل العوامل الوثيقة الصـلة بالموضـوع ٠ ويواجه العالم الاجتماعى

المشتغل بالظواهر المعاصرة هذه الصعوبات ، ولكن هذا العالم يستطيع — من حيث المبدأ على الأقل — أن يبذل مجهودات جديدة لجمع المعلومات ، وأن يعيد مقابلة الأشخاص الأحياء ويتباحث معهم ، فيضيف بذلك ملاحظات جديدة · أما المؤرخ فهو على العكس لايستطيع أن يقابل الموتى ويتباحث معهم ، ولايستطيع أن يعيد انشاء السجلات التاريخية التى امتدت اليها يد الضياع ، ولا أن يعود الى المواقف التاريخية التى مضى عليها زمن طويل ، ليضيف ملاحظات جديدة ·

على أن هذه فروق فى الدرجة لا فى النوع · ذلك أن المؤرخ العلمى الاجتماعى يواجه صعوبات أكبر مما يواجهه العالم الاجتماعى المعنى بدراسة الظواهر المعاصرة · وهذه الصعوبات لاتتطلب رفض المناهج والمعايير العلمية الاجتماعية ولا نبذ أهداف العلم الاجتماعى ولا العودة الى العاطفة والحدس ، وانما تتطلب تطبيقا أدق لمناهج ومعايير العلم الاجتماعى واستخدام النظريات والمفاهيم الدقيقة ، وتجعل المؤرخ أكثر اعتمادا على النظرية والتعميم · وهى تتطلب أيضا مهارة المؤرخ التقليدى فى البحث عن المصادر وفى انتقاء معلومات من المصادر المختلفة يمكن استخدامها بطريقة منهجية فى قياس المفاهيم ، ومن ناحية أخرى تتطلب هذه الصعوبات أيضا أن يدور البحث حول موضوعات تختلف عما يبحث فيه التاريخ التقليدى ·

العام والخاص

كثيرا ما يقال ان التاريخ يعنى بالخاص ، والعلم الاجتماعى يعنى بالعام ، والواقع أن اهتمام التاريخ بالعام يدور كثيرا على الالسنة بطريقة أو أخرى بحيث يبدو أن هذا القول ركن أساسى من أركان المذهب الصحيح · وطبقا لوجهة النظر هذه يبدو أن العلوم الاجتماعية تغفل دراسة أفراد بأعيانهم . وتقسم الحياة الانسانية الى شرائح كثيرة وتتجاهل تنوع التجربة الانسانية وتحاول تفسير المجتمع والتجربة الانسانية على أساس تعميمات نظرية وميكانيكية · ومن الواضح أن المؤرخين التقليديين يسلمون بأوجه الشبه بين الأحداث والنظم والأفراد ويهتمون بالأنماط والعوامل العامة ، ولكن أوجه الشبه والأنماط والعوامل العامة لاتثير اهتمامهم مثل أوجه الاختلاف والأنماط والعوامل الخاصة · ولذلك فان سلوك وأفكار أفراد بأعيانهم، ونتيجة الاحداث فى ظروف خاصة ، لاتزال هى محل اهتمامهم الرئيسى ·

ويرتكب المؤرخ العلمى الاجتماعى انتهاكات اضافية للمذهب الصحيح يلخصها ستون فيما يلى :

« التاريخ : يبحث فى مشكلة « خاصة » وفى مجموعة خاصة من العوامل فى وقت « خاص » وفى مكان « خاص » ، وتحتل الظروف التاريخية المكان الاول من الاهتمام ، ولايمكن تجاهلها أو اغفالها لادراج المعطيات فى نموذج عام من نماذج العلم الاجتماعى · فالسحر فى انجلترة ابان القرن السادس عشر — مثلا — يمكن القاء الضوء عليه بأمثلة من السحر بافريقية فى القرن العشرين ، ولكن لايمكن تفسيره

بسهولة بمثل هذه الأمثلة ، نظرا لأن الظروف الاجتماعية والثقافية فى كلتا البيئتين مختلفة اختلافا كبيرا جدا » ا هـ ٠

ومعلوم أن أهداف واتجاهات العلوم الاجتماعيــة والتاريــخ العلمى الاجتماعى تختلف عنها عند المؤرخين التقليديين ، وان كانت الفــروق ليست مطابقــة تماما لما ذكره ستون وغيره من المؤرخين التقليديين ٠ والحق أن العلوم الاجتماعيــة بمقتضى تعريفها تعنى بالتعميم ، وتصف وتفسر أكبر عدد ممكن من الظواهر فى ظل أشــد الظروف تنوعا والاختلافا ٠ ويعنى العلماء الاجتماعيون بالجماعات واتجاهاتها الأساسية، وبأوجه الشبه بين الأفراد ، والنظم ، والحوادث ، على أساس خواص معينة ذات أهمية من زاوية نظرية معينة أو نموذج معين ، ويغفلون الاختلاف فى الخصائص الأخرى التى *لاتمت بصلة للنظرية أو النموذج ، ويحاولون بالفعــل أن يصفوا ويفسروا المجتمع* والسلوك الانسانى طبقا لنظرية مجردة محدودة ٠ على أنه ليس معنى ذلك أنهــم يغفلون الانحرافات عن الاتجاهات الأساسية على أساس أنها غير هامة ، اذ أن مثل هذه الانحــرافات قد تضعف الثقة فى المعلومات ، ولكن معناه أن الاتجــاهات والتعميمات الأساسية هى الهامة فى نظرهم ٠

هذا واتهامات ستون صحيحة جزئيا ، فالمؤرخون العلميون الاجتماعيون يعنون بأوجه الشبه بين الأفراد ، والحوادث والنظم حتى ما انفصــل منها بحــكم الزمان أو المكان ، وهم يميلون الى تطبيق النموذج العــام أو النظرية العــامة على المواقف التاريخية المختلفة بقصد تفهم هذه المواقف على نحو أفضل ، ولكن اختلاف الظروف الاجتماعية والثقافية يهمهم أيضا ، لأنهم اذا راعوا هذا الاختــلاف بصراحة يمكنهم اختبار صلاحيــة نظرياتهم وتعميماتهم للتطبيق ، والوقوف على شروط تطبيقهــا ٠ وبهذه الطريقة يمكنهم ادخال العوامل الاضافية الموجودة فى بعض المواقف التاريخية دون بعض ، فى النظريات والنماذج مباشرة ، لزيادة عموميتها وتوسيع قدرتها على التفســير ٠

وهذا ما يحاول أن يفعله كثير من المؤرخين الاقتصاديين ، اذا صــح ما أفهمه عنهم ٠ فهم يطبقون نظرية الاقتصــاد الكلاســيكى الجديد على المواقف التاريخية المختلفة ، بقصد تفسير خصائص هذه المواقف ، ولكنهم يحاولون أيضا توسيع نطاق هذه النظرية بحيث تشــمل بعض العوامل مثــل التغيير التكنولوجى والديموغرافى (السكانى) ووظيفة الحكومات واســتثمار رأس المال البشرى عن طريق تحســين مستوى المعيشة ٠ والهدف من ذلك هو تعميم النظرية الكلاسيكية الجديدة ، وتوسيع نطاق تطبيقها وقدرتها التفسيرية بحيث تشمل عددا أكبر من الظواهر الانسانية ٠

والواقع أن التاريــخ العلمى الاجتماعى ينظر الى التنوع التاريخى على نحــو يختلف عن نظرة التاريخ التقليدى ، مع سعيه الى تطبيق وتطوير النظرية المجردة ، فهو يهتم بالتنوع التاريخى ، وان لم يكن هذا الاهتمام غاية فى حد ذاته ، لانه يوجه اهتمامه الأكبر الى وضع نظرية عامة ذات قدرة على التفسير ، ومن هذه الناحية يمكن

القول بأن التاريخ العلمى الاجتماعى علم « اختزالى » ، بمعنى أنه يهدف الى وصف وتفسير الظواهر الانسانية بنظرية مجردة وعامة ومحدودة . ومن ناحية أخرى يمكن القول بأنه غير اختزالى لأنه يهدف الى وضع نظرية عريضة تصف وتفسر أكبر عدد ممكن من الظواهر الانسانية . والواقع أن الهدف النهائى - وربما كان هدفا لايمكن تحقيقه - هو وضع نظرية عامة للسلوك الانسانى .

عقبات فى سبيل التاريخ العلمى الاجتماعى

من السهل كثيرا أن نتحدث عن خصائص التاريخ العلمى الاجتماعى ، فنقول ان هذا التاريخ يختلف عن التاريخ العادى من وجوه أساسية ، كما تختلف نتائجه بصورة كبيرة عن النتائج التى تعودها المؤرخون والقراء . ولكن هذه الخصائص ليست هى القضية الكبرى اذا علمنا كما قيل فى هذا المقال - أن الدراسات التاريخية لازمة لتقدم العلوم الاجتماعية . وأهم من هذه القضية بكثير - طبقا لوجهة النظر الأخيرة - تلك العقبات التى تعترض سبيل التاريخ العلمى الاجتماعى ، لأن هذه العقبات وما تفرضه على المؤرخ من أعباء تفسر لنا خصائص التاريخ الجديد الذى ظهر فى الولايات المتحدة ، والذى لايزال بعد أكثر من عقدين من السنين يحتل مكانا وسطا بين التاريخ التقليدى من جهة والتاريخ العلمى الاجتماعى من جهة أخرى .

وتكمن العقبات الأساسية التى تعترض سبيل التاريخ العلمى الاجتماعى فى عيوب المصادر التاريخية التى يؤخذ عليها أنها غير وافية ولا كاملة ، وأنها مشوبة بالكثير من عدم الدقة ، وأنها تشتمل على المفاهيم ذات الأهمية . وللتغلب على هذه العيوب يتطلب الأمر مهارة المؤرخ التقليدى فى معرفة المصادر التاريخية وتقويمها وفهمها ، كما يتطلب الأمر - من وجهة نظر التاريخ العلمى الاجتماعى - تحديث مناهج البحث حتى يتسنى ابتكار الطرق والأساليب الفنية الكافية لمعالجة أوجه القصور فى المعلومات التاريخية . ولذلك فان التدريب المحدود الذى يتلقاه الآن المؤرخون الجدد لايفى بهذا الغرض ، اذ يجب تدريب المؤرخين على استخدام الاحصاءات وغيرها من الطرق الرياضية .

وتتطلب معالجة عيوب الشواهد والأدلة التاريخية نظريات ومفاهيم عملية دقيقة ، والقدرة على استخدامها بدقة ووضوح . ومعلوم أن استخدام المعلومات المحدودة والناقصة يتطلب تحديدا دقيقا لمفاهيم عناصر الظواهر ، وتحديد العلاقات بين العناصر التى يمكن ولايمكن قياسها . واذا تعين دراسة المهن السائدة فى المجتمع الماضى لكى نستنبط منها حقيقة المركز الاجتماعى السائد فى ذلك المجتمع وجب وضع تعريف نظرى لهذا المركز الاجتماعى ، ويجب أن يحدد هذا التعريف التفاعل بين المهنة وغيرها من عناصر المركز الاجتماعى ليتسنى استخدام البيانات الخاصة بالمهنة فى تقدير مراتب المركز الاجتماعى . والوصول الى هذه التعاريف والمفاهيم والنظريات يجب على المؤرخ العلمى الاجتماعى أن يستعين بالعلوم الاجتماعية الأخرى،

لأن المشتغل بهذه العلوم يتاح له من مصادر المعلومات ووسائل جمعها ما لا يتاح للمؤرخ . يضاف الى ذلك أن العلاقة بين التاريخ العلمي الاجتماعي وغيره من العلوم الاجتماعية هي علاقة عضوية . وتتضمن هذه العلاقة تبادل اقتباس النظريات في مجال التطبيق ، والاختبار ، والتعميم (اصدار الأحكام العامة) . ومن ثم وجب على المؤرخ العلمي الاجتماعي الالمام بالعلوم الاجتماعية الأخرى .

هذا والاهتمام بالعام لا بالخاص يفرض أعباء ومطالب اضافية قد لا تكون واضحة بجلاء . وتفصيل ذلك أن تفسير الظواهر في ظروف زمنية أو جغرافية معينة قد يتعارض مع تفسير الظواهر المماثلة في ظروف أخرى ، وفي هذه الحالة يقع على المؤرخ العلمي الاجتماعي عبء التوفيق بين هذين التفسيرين المتعارضين . ونعود الى المثل الذى ذكره ستون فنقول انه اذا حدث تعارض بين تفسير مقبول للسحر بانجلترة في القرن السادس عشر ، وتفسير مقبول آخر للسحر بافريقية في القرن العشرين ، تعين على المؤرخ العلمي الاجتماعي أن يوفق بين هذين التفسيرين المتعارضين . وقد يسفر البحث عن تحديد أسباب هذا التعارض ، كأن يتبين أن لكل من هاتين الظاهرتين جوانب خاصة ، أو قد يسفر عن الحكم بأن بين الظاهرتين فروقا خاصة بحيث لايمكن ادراجهما تحت اسم مشترك أو تحت حكم عام واحد . والنتيجة الأولى تتطلب نموذجا تفسيريا عاما وموسعا ، والنتيجة الثانية تتطلب توضيح المفاهيم ، وفي كلتا الحالين تكون النتيجة هي المزيد من فهم الظاهرة .

ومن الواضح أن هدف هذه النتائج هو الوصول الى الكمال . واذا تقررت مطالب التاريخ العلمي الاجتماعي على هذا النحو علمنا أن الأمر يتطلب عددا من المهارات الفنية ،وتنوعا في المعلومات لايمكن أن يطمع فيه سوى القليل منا . ونتيجة هذه المطالب هي الكشف عن المزيد من أوجه الاختلاف بين التاريخ التقليدي والتاريخ العلمي الاجتماعي . ذلك أن دراسة التاريخ التقليدي هي عمل فردي محض . فالمؤرخ التقليدي عالم فردي يعمل وحده ، ولا يتطلب أكثر من المصادر ، والخبرة ، والذكاء الفطري . وربما كان السبب في ذلك هو الاعتقاد بأن التاريخ فن أدبي . وثمرة المجهود الذي يبذله المؤرخ التقليدي هي مساهمة تاريخية فريدة في بابها . أما التاريخ العلمي الاجتماعي فهو ــ على العكس ــ عمل تعاوني مشترك ومكثف . والاهتمام فيه ينصب على سرعة توصيل النتائج الى المنتفعين بها ، والمشاركة في الموارد اللازمة والتعاون على تطويرها وتنميتها . والتخصص فيه أمر مسلم به ولا غنى عنه . ونتائج البحث سواء كان التعاون مباشرا أو غير مباشر هي ثمرة التعاون الكثيف .

على أن التاريخ العلمى الاجتماعى يواجه — فى أحسن الأحوال — عقبات خطيرة ، ويتعرض للكثير من أوجه الاحباط وخيبة الأمل · بيد أن العلم الاجتماعى يشجع على الأمل فى الحصول على معلومات دقيقة — وان تكن مؤقتة — تصلح أساسا لحل المشكلات الانسانية · ويمكن أن تكون الدراسات التاريخية — كما قيل فى هذا المقال — عونا قويا على تطوير العلوم الاجتماعية · ولذلك يوجد من المبررات مايدعو لبذل الجهود اللازمة لمواجهة العقبات ، والتصدى لأوجه الاحباط وخيبة الأمل ·



أقامت الماركسية رباطا واضحا فى صـــــورة منطقية مقننة بين علم التأريخ والاجتماع الفنى ، وان لم يخل الرباط من الآليـة والعثرات ، وكانت العثرات حول التعريف الحق للتاريخ ، وان كنت أعتقد أن التاريـخ يقدم اصطلاحا على معان ثلاثة مختلفة : معنى موضوعى لا يرد ولا ينقض وان كان من واقع الناس ، مستقل تماما عن ارادة الفرد وعسفه عن الوعى الجماعى كذلك ، وفكرة أولية (تلقائية) تتجسم (فى الأسطورة ، والفلكلور ، والدين ، والعادات ، والخرافات ، والوعى العـام ، وسيكلوجية الجماهير المفتعلة ، الخ) ، وأخيرا كعلم له بناؤه المحدد ومنهاجه النسقى كقاعدة أساسية للتفكير العلمى (التأريخ) ، وتتصل هذه المعانى بعضها بالبعض اتصالا وثيقا .

وتندرج هذه المعانى فى رباطها الوثيق على الفن بدوره ، وان لم يكن من شك فى تعذرها على علم الاجتماع الفنى فى دراسته للعمليات الموضوعية ، حين يلقى بالا الى صور التاريخ الثلاث . وان كانت النواة الدقيقة للظاهرة الفنية روحية ونفسية، فى حين أن مدخل التاريخ للفن مما تحكمه الحاجة الى منهج نسقى ، وفيما عــدا ذلك فان الفن نسق من التاريخ وان كان له تاريخه الخاص به ، الا أن كليهما يعبد الأرض التى يقوم عليها علم الاجتماع الفنى على الأرجح . الا أن هاتين الصـورتين من صـــور التعثر (الأولى تصوغها بعض التهويمات عن الحتمية الاجتماعيــة للفن ،

بقلم : كراستيو جورانوف

أستاذ الفلسفة بالمعهد العالى للفنون المسرحية والسينما - وأســتاذ علم الجمال بأكاديمية الفنون الجميلة ، وعلم الاجتماع الفنى بالجامعة ، ونظريات الثقافة بأكاديمية العلوم الاجتماعية والادارية بصوفيا بلغاريا ، ومنشىء المعهد الثقافى فى بلغاريا وكان أول مديرية ، وله العديد من المؤلفات فى علم الجمال والاجتماع الفنى ونظرية الثقافة

ترجمة : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

والثانية تحملها فكرة تأثير الفن على المجتمع الذى أفضى الى ظهوره) لا تتعايشـان فى راحة ، وتؤديان الى الكثير من العثرات ، فليس من اليســير أن نحدد عن يقين الدور الحتمى للتاريخ على المجتمع من ناحية تاريخ الفن ، وخاصة بالنسبة للفنان الفرد أو للأعمال الفنية ، وأى حتمية فى هـذا الاطار لا تجد لها مكانا ، وان كان الفن نفسه ظاهرة اجتماعية ، وليس للفن ، فضلا عن هذا ، تاريخه الخاص فحسب (وعالميا ، و اقليميا ، أو قوميا ، وتنـوع أجناسـه وأنماطه) ، ولكنه كظاهـرة اجتماعية مزيج لازم للتاريخ البشرى •

ولكن أهو لازم حقيقة ؟ وما هى الجذور التى تنم عن قيمته الفريدة ، وكوامنه البناءة للنمو الروحى للجماعات وللانسان ؟

وأحب أن أسكن الى صورتين من صـور التداخل المشترك بين التاريـخ وعلم الاجتماع ، والصورة الأولى هى المنهج النسقى : والأساس فيها أن نفصح عن الطريقة التى تتحول بها تصورات التاريخ المختلفة ان تأريخ علمى ، فالنواه فى هذه الصورة هى المقارنة المنطقية بين المعـرفة التاريخية والمعـرفة الفنية ، والصورة الثانية هى نوعية الفن كظاهرة تاريخية •

فلاسفة التاريخ :

كان أفلاطون وأرسطو أول من وضـع مقارنة ، على الأقل فى الفكر الأوربى ، بين التاريخ والشعر ، فالصور فى كليهما تتناقض وتتوافق ، فالعلاقة بين الشعر والتاريخ (بينة أو خفية) تقوم على تصور فكرة معينة هى العلاقة بين الحقيقة والفن بوجه عام ، والحقيقة كما يراها أفلاطون هى عالم الأفكار ، اذ أن عالم الأشياء ، وبالتالى عالم التاريخ . ليس الا صورة غائمة لعالم الأفكار ، فاذا كان الفن تقليدا لهذه الصورة الغائمة فانه تقليد شائه لا يحظى بتوقير افلاطون ، وهو ينشد من الفن أن يتسـلل وينتشر فى عالم الأبدية والأفكار الراسخة ، ليفصح حينذاك عن جوهر الحقيقة افصاحه عن الفضيلة والجمال . الا أن أرسطو يقف على النقيض منه حيث يصون للطبيعـة مكانها (حياة الانسان وتاريخه مثلا) ، ويصور الواقع الحقيقى ، مثالا على قـدرة الفن ، فهى سمته العليا وطابعه الأصيل ، وهو تباين يبرز الحد الفاصل بين المادية والمثالية فى عالم الأخلاق ، وبين المادية والمثالية فى تفسير الفن ، وسيبقى هذا الحد قائما فيما يتلو من تفسير للعلاقة بين التاريخ والفن .

ولكن هناك شبه ، فأفلاطون وأرسطو يتفقان على أن للشعر من المزايا ما يفوق التاريخ لعدد من الأسباب ، ففى بداية الفصل التاسع من كتاب الشعر لأرسطو يرى التباين بين المؤرخ والشاعر فى أن المؤرخ يحدث عما جرى حقا ، ويحدث الشاعر عما يحتمل ، وقد لا تلقى هذه الفكرة التى يسوق فيها أرسطو هذا الفارق ما يقف دونها اليوم ، ويضيف أرسطو مقررا أن هناك سمتين أخريين : سـمة غائية للعمل الفنى مقابل العلاقات العارضة بين أحداث التاريخ ، وما يعبر عنه الفن تعبيره الواضح عن الظواهر العديدة ، فى الوقت الذى لا يعرض فيه الا للبعيد المهجور .

ولا أحب أن أمضى فى هذا العرض ، فكثـيرا ما عرض له البحث ، وأحب أن أعدوه الى هذا التساؤل الذى خلفته لنا « الكانتية الجديدة » فى القرن التاسـع عشر : كيف يتسنى لنا أن نعى التاريخ ؟ ولم يكتب لهذا السؤال بعد أن أجـاب عليه ماركس أن يدون تاريخيا ، وأثار السؤال والاجابة عنه لدى المحدثين من أتباع كانت ثائرتهم وأفكارهم لاجابة ماركس . والتاريخ كما يراه ماركس هو علم تطور المجتمع تفسر علاقاته العضوية تفسـيرا ماديا جدليا ، ولهذا فهو علم فريد ، ليس للأشياء فيه صلة بعالم المعـرفة . فالتاريـخ كعلم هو انعكاس للعلاقات المرئية بين الأحداث والظاهرة ، وهى التى دعاها ماركس « النسق الطبيعى للتاريخ » ، وأضفى بذلك معنى جديدا على كل من العلاقة بين المجتمع والتطور الطبيعى ، وعلى الرأى الجديد بشأن العمل والنظام الاجتماعى حيث تحكم القوانين المرئية كلا من الطبيعة والمجتمع ، فعلى القاعدة من التاريخ البشرى تقف قوى الانتاج فى علاقة صلبـة بين الانسان والطبيعة تقوم عليها شتى الاتصالات الانسانية ، وفى المجتمعات العدوانية ترى للطبيعة أثرها القوى الأهوج على قوانين التاريخ ، ومن ثم كانت كتابة ماركس عن الأيديولوجية الألمانية ما يلى :

« ويحمل هذا التفسير (بداية من الانتاج المادى للحياة) على تقدير العملية الحقيقية للانتاج ، وادراك طبيعة الاتصال . الناجمة عن وضع معين للانتاج ، وأفرزها هذا الانتاج . ويعنى هذا أن المجتمع الطبقى فى شتى أشكاله هو القاعدة الأساسية للتاريخ ، ومن الضرورةأن تبرز حيوية المجتمع الطبقى فى بيئته وأحواله ، وأن نفسر

الانتاج النظرى وصور الوعى الدينى والفلسفى والأخلاقى الخ وأن نرقب ظهورها وفقا لتلك القاعدة كنتيجة يسفر عنها هذا الوضع ككل (ومن ثم تداخل صورها العديدة بعضها فى بعض أيضا) » ٠

ويعتقد ماركس أن الوعى التاريخى القديم قد أغفل القاعدة الأساسية للتاريخ وأغضى عن صلة الناس بالطبيعة ، فخلق بهذا نوعا من التضاد بين الطبيعة والتاريخ والاجابة بأن المعتقدات والأخيلة والأفكار الخ تقرر مسلك التاريخ ، وقد نقد ماركس رؤيا الاكمان المثالية للتاريخ لأنها لا تضفى مزيدا من الأهمية على الواقع ولا حتى على المصالح السياسية ، واكتفت بالأفكار البارزة التى يأكل بعضها البعض لتتوارى أخيرا فى زوايا الشعور الذاتى ٠ أما ما يسمى بموضوعية التأريخ فانها - كما يرى ماركس - تنفصل فيها العلاقات التاريخية عن النشاط الذى يفسر طابعها الرجعى ٠

ويرى ماركس أن النشاط العملى هو النسق الحقيقى الذى يفسر حيوية التاريخ ، اذ أن النشاط يفترض سلفا وجود الفاعل ، وبغيره يفقد موضوعيته ، وليس الفاعل هو الشعور الذاتى ولكنه يحتوى على حقيقة كائنة حية تقف وراء صور من المعرفة المنطقية : الموضوع والباعث ٠ والتعارض بينهما ، ويقول لينين :

« يجب أن يكون لوضع الحياة والخبرة المقام الأول والأساسى فى نظرية المعرفة ومن الطبيعى أن لا ننسى أن نقد الخبرة لا يستطيع أن يؤكد أو ينقى جوهر الفكرة الانسانية ، فهو معيار عائم الى حد يحول دون المعرفة الكلية ، وهو أيضا معيار ثابت الى حد كاف للتصدى بضراوة لكل ضروب المثالية واللا أدرية » ٠

وتفصح هذه التقدمة عن العلاقة بين الموضوع والباعث فى الوضع التاريخى، فالتاريخ هو الموضوع ، وان كان ذلك لا يعنى أنه يمضى دون عون من الناس ،والانتاج البشرى وتقسيم العمل هما أساس التحول فى التاريخ ، وان كان للعامل الشخصى دوره الذى يمتد ويتسع مع سرعة التقدم الاجتماعى ٠

وقد اكتشفت الماركسية أن قوانين الصراع الطبقى ونمو التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية هى فقط القوانين الحقيقية التى تحكم مسيرة التاريخ ٠ فالتشكيل الاجتماعى الاقتصادى هو وحده الذى يستطيع أن يزيح النقاب عن التناقض بين القوانين الموضوعية وأوهام التوافق التى تكشف عنها ادراك الملايين ورغبتهم وارادتهم٠

فالتاريخ له قوانينه الموضوعية ٠ ولكنها لا تعمل آليا ، دون نصيب من الادراك وفى هذا المجرى يتحول النمو الذاتى للتركيبات المنفصلة للتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية الى قوى انتاجية ضخمة ، وعلاقات انتاجية شاملة وخاصة فيما يتعلق بعناصر البيئة الأساسية على اختلافها ، وقد ترك ماركس تفسيرا مبتورا وان تم عن فكر لامع لما شاب تفكير المجتمع اليونانى من خلل ، فقد تم هذا التطور المختل والقائم بذاته فى الجوانب الروحية وليس فيه ما ينبذ هذه الحتمية الاجتماعية ، ولم يتعد اطار الجدل للتفسير الميتافيزيقى لتلقائية قوانين التاريخ ٠

وقد مضى الفكر ملتويا ، مشوبا بالردة ، حتى بدت المواقف النظرية القديمة وكأنها تعود من جديد ، وذلك هو التناقض بين الطبيعة والتاريخ أو العلوم الطبيعية

والعلوم التاريخية . كما كانت فلسفة كانت وهيجل، وهو ما أنكرته الى حد ما الوضعية الانجليزية ، وان غدت بداية لانزواء الكانتية الجديدة لفلسفة التاريخ ، وهو ما يقف في مواجهة الأساس في فهم الاطارين اللذين اتحدتهما الفلسفة الوضعية في القرن التاسع عشر على يد أوجست كومت والكانتية الجديدة ، فأساس المعرفة في الفلسفة الوضعية ، والغاية الأساسية التي تنشدها ، هما في تبين الوقائع(١)والقوانين الثابتة عن طريق الاستقراء ، وكان اهتمامها البالغ بالوقائع واعتبارها مستقلة بذاتها ولا صلة لواقعة بواقعة أخرى ، استقلال كل منها في ادراكها وتبينها ، بينما أهمل المؤرخون هذه القوانين ، فقدت ميدانا لعلماء الاجتماع • فواجب المؤرخ أن يجمع المادة الخام (الوقائع) ، ومنها صنع علمـــاء الاجتماع العلم (استنباط القوانين) ، والحقائق الوعظية البسيطة ، وأصبح فنا لا علما •

وقد حققت وضعية كومت قوانين الطبيعة والمجتمع ، وأثنيت الشبه بين وسائل المعرفة التاريخية ووسائل وخطوات العلوم الطبيعية ، وبدا ذلك واضحا في تفسير الفكرة الأصيلة للواقع • فالواقع هو هذا الشيء القائم الذى تدركه الحواس مباشرة عن طريق الشعور به وملاحظته • والاحساس المباشر هو الذى يشكل صـــورة الادراك القاطع •

ولكن ، أتستطيع الواقعـة التاريخية التي تثبتها الوثائق ، أو الدليـــل غير المباشر ، انه تتســاوى مع الحقائق المتواترة للعلوم الطبيعية ؟ وهل من اليســير أن نخضعها للاختبار المعملي ؟

هذا ما تجيب عنه الكانتية الجديدة بالنفي ، فمنذ زمن مبكر يرتد الى منتصف القرن الماضي اعتبر دروزن أن الطبيعة ما هي الا موجودات جاءت في وقت واحـــد معا ، والتاريخ هو تعاقبها البادى • وفي ختام القرن التاسع عشر وضعف الكانتية الجديدة تعريفا جديدا لعذرة الشيء على الادراك ، وكان وندلبانت رائده الأول ، ففي عام ١٨٩٤ تكلم عن نمطين للمعرفة العلميـة : العلوم النمطية (القائمـة على القانون) ، والتاريخ (الذى يصف وقائع قائمة بذاتها) فالمدرك التاريخي قيمة متراكمة يسفر عنها حكم أخلاقي ، وينأى بذلك عن العلم • وهو ما انتهت اليه وضعيـــة الكانتية الجديدة التى ذللت معارضة أرسطو لنظرية القيـــم ، ومضى ديكارت الى مدى أبعد في أفكاره حول عمومية وفردية وسائل الادراك ، اذ يرى أن وندلبانت فرق بين العلم الطبيعي والتاريخ على أربعة أنساق منطقية لا على اثنين : الفرق بين عمومية الفكرة وفرديتها ، والفرق بين تقويم الفكرة وعدم تقويمها ، فاذا تواصل هذان النسقان نجم عنهما أربعة أنماط للعلم ، عام وغير مقوم (تاريخ طبيعي محض هو بناء متعسف للفكرة) ، غير معمم ومقوم (كذلك الذى يسمى بالتاريخ العلمي للطبيعة ، أو للجيولوجيا ، أو لتطور علم الحياة ، الخ) • معمم ومقوم (علم الاجتماع وعلم الاقتصاد الخ) ، مقوم ومفرد (التاريخ) ، حيث ينقلب التاريخ ليكون علمـــا له القيادة ، ولكن لقاء ثمن باهظ • ويتشبث « ديكارت » بالوضـــعية في تفسير

---

(١) خلط الكاتب بين الواقعة والحقيـقة في التـاريخ ، فالواقعة هي الحـدث الـذى تم فعلا ، والحقيـقة هي مايكن وراء الواقعة من معرفـة • المترجم

التاريخ ، وصفا لأحداث متفرقة ، بعيدا عن مسيرة التاريخ المستمرة ، ولهذا يقف عاجزا عن اجابة هذا السؤال : كيف يمكن أن يكون هناك ادراك تاريخى ؟

وعلينا أن نسلم بالتناقض أو التضاد فى ذلك • فالوضعية طريق الى المثالية الذاتية ، وان بقيت فى اطار المذهب الطبيعى • أو أنها تسمح بالتفسير المادى . كما يرى لينين • وكان هذا التوفيق سمة كانت ومن تبعه بالتالى ، فى أخريات القرن التاسع عشر ، حين نبذوا الى حد ما هو طبيعى ، وحاولوا أن يفسروا التاريخ بأنه نوع من الخبرة ، أو على الأقل مدركات أو صور • وان كان أبرز ماعنى به سيمل لايتصل بالفرق بين العلم الطبيعى والتاريخ ، ولكنه يدور حول أن ظاهرة العلم الطبيعى تخضع فى كل آونة وفى هذا الاطار للفحص المعملى ، ويقوم الواقع التاريخى وان اثبتته الوثائق والأدلة ومخلفات الماضى فى ذهن المؤرخ ، ولكن كيف يتيسر ذلك للمؤرخ ، وكيف يتسنى لنا أن نؤمن بأن هذا البناء الذهنى صادق ودقيق وليس بناء تعسفيا ؟ وقد حاول ولهلم دلتى أن يجيب على ذلك ، اذ يرى أن الادراك التاريخى يمثل التجربة الداخلية للمؤرخ مما يعرض له فى دراساته ومنها الجانب السيكولوجى، حيث يبرز المدرك التاريخى مغلفا بالعلم الطبيعى ، كعلم النفس . وهو من العلوم النمطية •

ولكن ما صلة ذلك بقوانين التاريخ ؟

جاء ماير بعد ذلك ليثبت بصورة قاطعة أن قوانين التاريخ ليس لها وجود . وان كان لكل من سيمل ودلتى أن يتتبعاها فى خبرات المؤرخ • ولكن أهناك مكان لمدرك عن الشىء ؟ يقول سيمل أن التاريخ ما هو الا اسقاط لخبرة المؤرخ الادراكية عن الماضى ، اسقاط لحالة قائمة فى الحس على لوحة الأحداث الماضية ، وهذا هو الأصل فى نظرية « الاستغراق الذهنى » المعروفة ، التى أضفت تأثيرا صارما على سيكلوجية الظاهرة الجمالية ، ويرى دلتى أن الأشياء تختلف ولكنها تتماثل ، وأن قوانين التاريخ تتحول على المدى الطويل لتصحيح قوانين للمدرك الذاتى (المعرفة الذاتية) ، فالوجود الفردى خبرة قائمة ، فاذا أدرك المرء ذاته فتلك هى المعرفة (معرفة ذاتية) ، فاذا أصبح الماضى نوعا من المعرفة الذاتية لابد أن تصبح بعض خبرة المؤرخ الشخصية •

ولكن ، كيف يتسنى لهذه الخبرة الذاتية الخالصة أن تقضى بنا الى موضوع المعرفة التاريخية ؟ من الواضح أن ذلك محال ، اذ أن ادراك العملية التاريخية يصبح ادراكا نفسيا ، مادامت المعرفة الذاتية تمت الى النفس •

أما التناقض الداخلى ، الذى يفصح عنه دلتى بقوله ان التاريخ معرفة ذاتية ، وان كانت تنبثق من مواقف علم النفس الطبيعية العلمية ، فانه يفصح عن بقاء العثرة بين ما هو مثالى وما هو طبيعى فى كتابة التاريخ • فالتاريخ كخبرة لم يتعد بعد اطار الخبرة الى العلم ، والمذهب الطبيعى لعلم النفس بعيد تماما عن العمل

التاريخى ، كما أن مفهوم ما هو طبيعى يبدو فى هذه الحالة غامضا ومبهما . ويؤدى الى انكار أى رؤيا لأى اتجاه مادى (بالتحديد المادية التاريخية فى الفكر الماركسى) ، كما يجفو بالتالى اتجاه فرويد والى حد ما اتجاه يونج (وهو الاتجاه الذى يقف معاديا للنزعة التاريخية) .

وتبدو الظاهرة لأول وهلة فى موقف الناقد لسيكولوجية الكانتية الجديدة ، وان لم يكن نقدا ماديا ، عندما تحاول أن تقف الى جانب التفسير المثالى لجوهر الوجود والتاريخ . فعلى ضوء الظاهرة الطبيعية للفلسفة المثالية والاستقراء تبدو الظاهرة التاريخية فى حاجة الى معنى جديد ، ففى أزمة العلم الأوربى وفلسفة الأفكار (الفلسفة المثالية) (١٩٣٦) ، عندما عارض هسرل الحقيقة الموضوعية للموضوعية المادية لحساب الظاهرة الطبيعية للفلسفة المثالية منذ أصبح الواقع العقلى للعالم من مكونات الذات ، أدت هذه المعرفة الى نوع من الاستقراء الأصيل : فلانسأل هذا السؤال البسيط : ما الذى ينتمى اليه ؟ والقوم الأول هو الذاتية ، التى تعلن بداءة وفى سذاجة وجود العالم ، ثم تخضع هذا الوجود للتبرير العقلى ، بمعنى الموضوعية ، فتقرر أن تاريخ الفلسفة أجمع ما هو الا تاريخ الصراع بين الواقع (المادية) والفكر (المثالية) . ويفسر هسرل التاريخ من خلال ذاتية الفكرة . فالتاريخ ما هو الا تأمل ذاتى للفيلسوف والمؤرخ معا ، وادراك ذاتى لما يسعى اليه الفرد (ككائن) فى حياته ، ويقف مثل هذا التفسير الغائى للتاريخ فوق أى تفسير آخر ، بعيدا عن الوثائق التاريخية والأدلة ، حيث يقوم البرهان عليها من خلال المقاييس النقدية فحسب حين تصوغ فى النهاية السياق المعقول من وراء « الحقائق التاريخية » للتفلسف الموثق ، وتخيلها فى تتابعها واتساق كل منها مع غيرها .

وهذا هو ما انتهت اليه ظاهرة فلسفة الأفكار ، وقد شاعت وانتشرت على يد دعاتها العديدين . وأصبح التاريخ دراسة ذاتية ، وأما الفرق بين التاريخ والتأريخ فيتمثل فى طريقين مختلفين : ذاتية الزمان ، والمجرى التاريخى ، وهو موضوع عريض ، يقودنا الى منهج بعيد الأثر ، لا لفهم التاريخ بوصفه ثقافة ذاتية ، ولكن بوصفه ظاهرة ثقافية أيضا . والتعارض بين الوجود ومعنى الظاهرة الثقافية يؤدى الى منهج يكشف عن الاحتمالات التجريبية والنظرية لعلم الاجتماع ، أو على الأقل فى بعض ما يعرض له .

وتبدو الصلة بين التاريخ والفن بارزة فى مؤلفات بندتوكروشى و روبن ح . كولنجوود ، ففى كتابات كروتشى المبكرة فى ختام القرن التاسع عشر يقدم معنى جديدا لما تعثر فيه أرسطو ، فسلم بأن الفن يروى ما يمكن أن يقع ، أما التاريخ فانه يقص خبر ما حدث . والتاريخ يمكن أن يعد على هذا الأساس نسقا أعلى من الفن ، وقد صحح كروتشى موقفه هذا فى مؤلفاته الأخيرة وأخضعه لقوانين المنطق ، وعد التاريخ مما يخضع لحكم الفرد ومنطق فكره . وليس من العسير أن ندرج ذلك على الفن أيضا ، فليس الفنان فى الواقع لوحة ناقلة حين يرسم على اللوحة مايراه فى الحقيقة ، فحين يصور الأشخاص والملامح فانه يضع فيها فكره وخبرته وتصوره ، أى أنه يضعها على الصورة التى يستوحيها منطقه .

وقد أخذ كولنجوود عن كروتشى الكثير من فروضـه المنطقية ، ولكنه أبدى اهتماما أكبر بدور الخيال فى المعرفة التاريخية ، ولكنه يعنى الخيال البناء ، فحيث ترتبط المخيلة بالأحداث التى وقعت فعــلا فان هذه هى الدائرة التى يدور فيهـا التاريخ ، وان كان الأصل هو الخيال الاسـتقرائى ، وان كان كولنجوود يجنح الى الاعتراف بالطبيعة الغالبة على الكاتب ، فكان مما كتب أن للمؤرخ كالكاتب مهمة مزدوجة ، فعليه أن يقيم بناءه من المعانى فى الوقت الذى يمثل فيـه هذا البنـاء الاشياء والأحداث كما كانت فى واقعها تماما ٠

ونستطيع أن نتبين من هذا العرض المختصر جميع المدركات الفلسفية للتاريخ ، وأن نرى الجدل بين ما هو ذائع وشائع وبين الفرد ، كما نلمس صعوبة أن ندرك ادراكا صحيحا أن النسق الغريب يصبح عائقا ، ولم يكن من قبيل المصادفة أن يعتبس أفكارا معينة عن جوته وجورج لوكاكس فى اعتبارهما لكل ما هو « غريب » قاعدة لدى نسق للجمال وللفن ٠

علم الاجتماع الفنى ومشكلاته

وبيت القصيد فى هذا الصدد هو هذا الفـكر فى الدور الانشـائى للمدركات التاريخية (وهو ما يعزى غالبا لشخصية المؤرخ) ، فالتفكير التاريخى ــ كمـا يراه كولنجوود ــ من عمل الخيال مع بعض العون مما نحاوله بالافادة من الفكرة الداخلية فى مضمون دقيق ، والسبيل اليه ن تتخذ من الحاضر دليـلا على الماضى ٠ فأى اعادة لبناء الماضى فى المخيلة لابد ان تتجه الى بناء هذا الحاضر فى ماضيه كما نتصوره فى واقعنا وفى حاضرنا ٠

الا أن مثل هذا الفهم تقوم دونه عقبات عنـدما نواجه مشكلات المعرفة فى علم الاجتماع ، فعلم الاجتماع يعرض للحاضر ، فواقعـه مما يدور بيننـا وحولنا ، ولكنه يعجز عن التفسير مالم يرجع الى ضرورات المسيرة التاريخية ومغارمها ، وبعبارة أخرى هو قادر وفعـال مادام تاريخيا ، وقد نقول أن علم الاجتماع صنو التاريـخ ، اذ أنه يتناول القوانين العامة دون الوقائع القائمة بذاتهـا ٠ وان كان كروتشى قد أشار الى أهمية منطق الأفكار فيما يتصل بالحكم الشخصى للمؤرخ ، وما دام التاريخ لايقوم مالم يستند الى الأفكار العامة وعلم الاجتماع لايقوم مالم يسـتند الى تحليـل ظاهرة التجمع الى جانب بعض أنماط الظاهرة الفردية (وقد رأى ماكس فيبر أيضا ضرورة تفسير ماترمز اليه حقائق علم الاجتماع) ٠

فهل نستطيع بعد ذلك أن نضع حدا فاصـلا بين التاريخ وعلم الاجتماع وفقا لتلك القاعدة التى يراها كولنجوود ، مع هذا التباين بين تأريخ علم الاجتماع والتاريخ كعلم فى ذاته ؟ ان مثل هذا التباين لايقع اذا اعتبرنا أن هذين العلمين لايختلفان فى طريقتيهما لاتخاذ الحقيقة الموضوعيـة ، وأنهما من بناء الخيال أو أى عنصر آخر من عناصر الادراك ٠

ويقودنا هذا مباشرة الى العثرات والمصاعب التى يواجهها علم الاجتماع الفنى ، وهى عثرات ومصاعب منهجية أصلا ٠

والموضوعية كما تراها مدام دى ستايل وهيبوليت تين ، وكما يراها ماركس ، وان تباينت فيما بينهم تباينا جذريا ، تتفق فى أن التاريخ هو القاعدة الأصيلة لعلم الاجتماع الفنى ، وقد سلم فلاسفة الموضوعية المتأخرون (تشارلس لالو ، و هـ . فاكيون ، و هو سنشتين وفريتشه ، وغيرهم) بأن علم الاجتماع الفنى ما هو الا « مورفولجيا التاريخ » (وينسب الاصطلاح الى هـ . فاكيون) ، أو علم الاشكال (الهيئة) الذى يقوم على تعريف الحالة الاجتماعية .

وقد أراد بعض فلاسفة الموضوعية ، من أمثال ل . جولدمان ، مرورا بالماركسية، أن يقنعوا ما سموه « مشكلة النوع » أو « مشكلة التنشئة » بديلا لمشكلة التأريخ ، وراح آخرون يشككون فى فكرة المفارم التاريخية ، وأحسن ما نهتدى اليه – كما يرى جولدمان – أن الفن والأدب ما هما الا تعبير عن التصور القائم للعالم . وهو تصور غير فردى ولكنه ظاهرة اجتماعية . ونوه روجر باستيد بأن الفن والأدب يعزيان الى جماعة أو طبقة من الناس بكل ما فى حياتها من ظروف اجتماعية واقتصادية ، ولهذا فان التأريخ شائع فى كل مدارس على الاجتماع الفنى على اختلافها (وان اختلفت وجهات النظر فيما بينها كما اختلفت مواقتها الفلسفية) وكانت محاولات كل من الطبيعيين (الفرويدية والجنيانية) وأصحاب فلسفة الأفكار (مذهب الظواهر مثلا) فى موقفهم المعارض للتأريخ ، لصب كل جهودهم على علم الاجتماع بعامة ، وعلى علم الاجتماع الفنى بخاصة ، على غير أساس اطلاقا .

والتأريخ بوضوح ليس هو الباب الوحيد للنجاح فى دراسة علم الاجتماع الفنى ، وتعتمد قيمة التأريخ بشكل مباشر على نوعية وتماسك وحدة الوجود المادية وثباتها . ويرى هسرل ان أزمة العلم الأوربى هى ازدواجية الديكارتية بين ما هو طبيعى وما هو نفسى فى الموضوعية الطبيعية التى تأخذ بتطبيق الطرق العلمية فى اختبارات النفس . ولكنها عجزت عن تغطية الفجوة بين الجسد والعقل ، وحاولت أن نفرض مثاليتها الكونية ، وان انقلبت ترى أن وحدة الوجود الكونى لاصلة لها بالتاريخ ، فانها أكبر من أن يحيط بها . وهناك أيضا نمط من المادية يقترب من الظاهرة النفسية بصورة آلية وان كانت لاتعى ولا تدرك استقلال كل منهما النسبى ، فتحاول مثلا أن تردهما الى عوامل اقتصادية ، وقد رد البعض هذه المادية الاقتصادية الى الماركسية وممن قاموا بتحليل الماركسية فى هذه الصورة بيير فرانكاستال فى تقديمه لبعض مؤلفات أرنولد هوسر ، وكان ملما بضمور النزعة الاقتصادية بتأثر سيمل وسومبارت وماكس فيبر .

وليس لهذا الضمور الاقتصادى صلة وثيقة بالماركسية ، ومما كتبه ماركس عن الفن : من المعروف أن هناك عصورا ذهبية لاتتطابق مع التقدم العام للمجتمع وبالتالى مع تصور الأساس المادى الذى يمثل نظامها ، فليست التلقائية الاقتصادية من معالم الماركسية ، ولكنها كانت الفكرة السائدة عن خلل التطور التاريخى . فهى بعض الفروض المنطقية للكون المادى فى علم الاجتماع الفنى .

عقد هيبوليت تين مقارنة بين علم الاجتماع وعلم النبات ، فعد علم الاجتماع نوعا من أنواع علم النبات ولكنه لايتناول النبات ويتناول المخلوقات البشرية ، وميدانه هو الكشف عن علاقات التوافق والتنافر بين عمل الفن والعوامل الاجتماعية الأخرى (معنوية ، سياسية الخ) فمن خلال العمل الفنى يقيم العالم بناء الحقيقة عن الحقب التاريخية التى تتعذر رؤيتها بشكل مباشر ، ويستطيع من يلم بفكر لانسون أن يتعلم من صفحات مونتانى ومسرحيات كورنيل وقصائد فولتير أنه من اليسير عليه أن يعى بعض لمحات الثقافة العالمية أو الأوربية أو الفرنسية ، وان كان الفنان المبدع يستوحى أكثر فنه من تكوينه الذاتى · ويرى جورك براندز أن الادراك الدقيق لتصورات هيبوليت تين قد أدى الى بناء لتاريخ الأدب دون مؤلفين (وهو ما قام به ولفلين فى تاريخ الفنون الجميلة) مع الاستعانة بطريقة سانت بيف البيليوجرافية ·

ولا تتيح هذه الأفكار الأساسية لمدرسة التاريخ الثقافى ، بكل ما تتصف به من جدارة لانقاش فيها ، أن تدنو من « قدس الأقداس » لخصائص كل من الأعمال الفنية ولامن مدرستها ، فقد هبط العمل الى مخلفات التاريخ المجردة من أى قيمة فطرية ، أو بينة تشير الى الأحداث التاريخية والاجتماعية ·

وقد قامت مناهج التاريخ المقارن ، بكل مالها من أهمية بالغة لتاريخ الفن ولتحليله الاجتماعى ، بتصحيح هذه الحتمية الكلية لمدرسة التاريخ الثقافى ، وان بقيت غير قادرة على تحقيق الابداع الحقيقى ، وبقى عمل الفن كما هو ·

وكتب أ · ن · فيسيلوفسكى ، وهو من أبرز الممثلين لنظرية التاريخ المقارن للأدب ، عام ١٨٨٤ ما يلى :

« ان النتيجة الاساسية للمسح الذى قمت به ، وهو ما أعتز به — ما لتاريخ الابداع من حيوية ، ولا يخطر فى بالى أن أزيح الستار الذى يحجب عنا أسرار الابداع الشخصى الذى عرض له عشاق لجمال والذى ينتمى الى دنيا علماء النفس · ومن الطبيعى أن يتصل الشاعر بصور الماضى المتوارث ، الا أن نقطة البداية لديه هى ما يجرى أمامه ، وأى شاعر ، شيكسبير أو غيره ، يطرق عالمه الشعرى لابد أن يكون له اهتماماته بأشياء معينة تمضى جنبا الى جنب مع الصور الجارية ، ليفصح عنها أخيرا فى وقت ما عندما تنمو لديه ملكاته الشعرية فى ناحية من النواحى ، وحتى نهتدى الى درجة تفرده الذاتى ، فان علينا أن نترسم منذ البداية تاريخ ما استوحاه منها فى أعماله ، وبالتالى فان دراستنا لابد أن تقفز الى تاريخ لغته الشاعرية وأسلوبه ومنهجه الأدبى ، لنصل الى التماثل التاريخى فى فصائل شعره ، واطرادها · وصلتها بالتطور التاريخى والاجتماعى » ·

وليست الحتمية التاريخية أمرا جامدا ، فاذا كانت تستوعب تواتر الشعر والثقافية فان الابداع الشعرى يبقى سرا مغلقا أمامها ، وهل هناك عمل ابداعى لا نعده ابداعا شخصيا الى درجة ما ؟ حتى الابداع الشعبى ليس الا ابداعا شخصيا ·

وقد رأينا المحاولات في ميدان علم النفس وفى ميدان فلسفة الظواهر لتحديد نوعية الابداع الفنى قد تأثرت ، متعثرة أو مجدية ، بتأريخها القاصر ، وان كان من الأهمية بمكان أن نبين بصورة قاطعة أن ما تعرضــه كل من مدرسة التاريخ الثقافى وعلم النفس وفلسفة الظواهر اليوم قد عالجت أنواعا من القصــور دون أى تحوير فى طرائقها .

وكان ج . ت . بيخانوت أول من طبق التفسير المادى للتاريخ وفقا للماركسية الصحيحة على ميدان الفن المتشابك ، ففى « رسائل بلا عنوان » شرح كيف يتسنى لعلم الاجتماع الفنى أن يفصح عن التواتر الذى أدى الى بعث الطبيعة البدائيــة للفن وللموقف الجمالية وأن يحددها للعالم . وكان كتابه « الفن والحياة الاجتماعيــة » هو الآخر كلاسيكيا ملتزما بالفكر الماركسى . فمن خلال الأوضـــاع الكونية للماديه التاريخية لايلقى الضوء على الصلة العامة بين المجتمع والفن فحسب ، ولكنــه يلقى الضوء أيضا على نوعيات الابداع الشخصى ، وقام بتحليل الغموض فى عاطفة بوشكين نحو الفن الخالص تحليلا مقنعا . وعقد مقارنة بين تفســـير بوشــكين للفن وفكرة « الفن للفن » فى الشعر الفرنسى . ولم يكتف بتفسير التفاوت الاجتماعى الشائع بل تناول أيضا التفاوت الفردى . ولا تستطيع أن نبخس هذا العمل النفيس الذى قام به فرانز ميهرنج فى « ملحمة ليسنج » ، فلم يكتف هذا الماركسى الألمانى العظيم بتقديم صورة مادية للاستنارة الألمانية ، ولكنه قدم أيضا عملا ابداعيا فريدا . ولا يقل عنها شهرة أو مكانة مؤلفاته عن « كلوبســتوك » و « هردر » و « جوته » و « شــيللر » و « هينى » وغيرهم ، وكذلك كانت لحصيلة أ . ت لدناركرسكى فى علم الاجتماع شهرة ومكانة ، وان كانت بحوثه العديدة فى علم الاجتمـــاع الأدبى ، والموســيقى والدراما ، والمسرح ، والفنون الجميلة ، والسينما . وفى مشــكلات علم الاجتماع الثقافى . وعلم الاجتمـــاع الفنى ، لاتحظى بالانتبـــاه الذى تستحقه . ففى تاريخــه لأدب أوربا الغربية (وهو محاضرات ألقيت فى تلك السنوات العســيرة التى عقبت ثورة أكتوبر) أخذ يطبق بقدرة فائقة الجدلية بين ماهو عام ، وما هو خاص . وماهو فردى . أما لوناركرسكى فلم يقتصر على دراســة المعايير بل تناول علل الفن ، ففى دراسته الفذة « للعوامل الباثولوجية والسوسيولوجية فى تاريخ الفن » يقدم تحليلا لمؤلف « هولدرلن » وجاء بأفكار « حقب الصحة » و « حقب المرض » . وقد تبدو فكرة باثولوجيا الفن ــ أو علم أمراض الفن ــ غريبة لأول وهلة بيد أن حقب الانهيار حيث يعانى الانسان السوى من المتناقضات ، ويبحث عما يبشر ، ويشعر بتلك المتناقضات شعورا ماكرا ، ويعرف كيف يعبر عن السلبيات فى حالة من القهر والعبودية ، فان التاريخ فى مثل تلك الحقب يمسك بمفاتيح العلل والأمراض ويدق بها كما لو كان يدق مفاتيح البيانو . أما الشخص الموهوب ولكنــه يعانى من القلق العقلى ويعيش فى حقبة عادية فقد يبقى مجهولا أولا يعرفه غير القليل ، ولكنه فى حقبة مريضة قد يبعث. وهى حالة لا يدق فيها التاريخ مفتاح الأحياء فحسب ولكنه يدق مفاتيح الموتى أيضا . وأيـــا ما كان بعث الميت للحياة فانه يغــدو معاصرا فى الحقبة الأخيرة . ويــرى لوناكرســكى أن الفردية على أعظم جانب من الأهمية لما تعنيه الظروف الاجتماعيــة

والواقعية فى الصراع الطبقى ، ويكتب عن الفن ، فيقول : ليس لنا أن نؤمن بأهمية الاتصال بالجماعات دون الموهبة ، وفى هذا الوريد يجرى تحليل انطونيو جرومسكى، وبخاصة « لدانتى » و « بيراندللو » مجراه من الأهمية البالغة ٠

ختـــام

ومازال علم الاجتماع الفنى يدل على موضوعه ومناهجه وأنساقه ، وعليه أن يغطى الفجوة بين معدل البيانات الاحصائيـة والمشـاهد التجريبية وتفرد الادراك الجمالى للفرد لنفى مزاعم الموضوعية عن الطريق التجريبية بحثا عن معيار تجريبى حقيقى لحصيلة المشاهد الذاتية ٠ فالمزيج المقبول بين المشاهد والمحسوس يحتاج الى علم اجتماع له ثقافته الفنية وعلم نفس اجتماعى له ثقافته الفنية أيضا ٠ والفكرة فى الثقافة الفنية أنها تسلم بان الابداع عمل اجتماعى وأنه القيمة الفنية الكلية التى تغطى المصنفات الاشتراكية للفن وتشيع هذه القيم من خلال القنوات التقليدية والعامة وتناقضات الرؤيا الفنية ٠ ومن الأهمية بمكان أن نشـير الى أن المدخـل الثقافى هو مما يكتف من صور التأريخ فى علم الاجتماع الفنى ٠ فليس الفن صورة ذاتية لعالم موضوعى فحسب ولكنه حالة نفسية وعاطفية وان كان عملية متكاملة دقيقة تتضمن نشاطا اجتماعيا ، ولهذا فان علينـا أن نلحظ بروزها ونموها وتأثيرها على الشخص والجماعة والظواهر الاجتماعية الأخرى واشتراكها فى المزيج واختفاء بعض أشكالها وظهور أشكال جديدة ، فالثقافة الفنية لاتحدها الانساق المجازية للفن (وان كانت نواتها) وان جمع أيضا بين عدة نظم لايتحقق بدونها أى ابداع ٠ أو تصور ٠ أو أثر للقيم الفنية ٠

الا أن هذا المدخل يحمـل فى ثناياه عديدا من العثرات تتصـل بالعلاقة بين التاريخ العالمى للمجتمع والتاريخ العالمى للفن ومحيط بالتفاعل والرموز العالميـة والاقليمية والقومية وغيرها من النوعيات المؤثرة ، أما الأفكار الأصلية للأدب العالمى أو الثقافة العالمية فى عالم اليوم فانها أقرب الى البناء الواقعى منهـا الى النظرى ٠ ولم يكن من قبيل المصادفة أن يبدأ حوار مسهب فى كوبا وفى بلدان أمريكا اللاتينية الاخرى حول الاوربية واللاأوربية فى أدب أمريكا اللاتينية وفنونها ٠ كما يتطرق الى هذا الحوار أصوات كثيفة من آسيا وأفريقية لا محيص عنها ٠ وأحيانا تصبح الأفكار الأصيلة للثقافة الذاتية مشوبة بالشوفينية أو العنصرية ٠ وهى صـورة مرضية تقف على النقيض من الاتجاه الدولى للمؤثرات والعلاقات الثقافية ٠ وأحيانا يبدو هذا الاتجاه المبهم فى المجتمع الطبقى بقيام ثقافتين فى اطار الثقافة القومية ، ليصبح أسـاسا للرجعية والاسطورة والتطير وضيق الافق ، أو حتى التأملات حول البعث والنشور أو العمل اللا انسانى للأرساليات المسيحية والتمييز العنصرى ـ ومع ذلك فليست تلك هى الاتجاهات الغالبة ، ولكنه التداخـل النامى بين أشـتات الماضى والثقافات المعاصرة ٠ وتحملنا هذه المقارنات الاقليمية ، مثلا ، على تصور بعث أوربى فى صورة جديدة ، أهى ظاهرة أوربية خالصة أم هناك ظاهرات مثيلة فى ثقافات أمريكا وآسيا وافريقية ٠



تحتاج العلوم الاجتماعية كلها الى الاستناد على أدلة تاريخية لأنها تتعادل مع الواقع الاجتماعى ، أو تعمل على التحقق من صحة النماذج النظرية العامة أو عدم صحتها بالرجوع الى الوقائع · هذى حقيقة ثابتة ، اذ ان الأدلة من أى نوع . اللازمة لعلم اجتماعى ، مهما كانت الوقائع المتعلقة بها ، لا تلبث ان تكتسب لمجرد جمعها « سمة تاريخية » . وهذه الأدلة تتصل بالماضى ، حتى ولو كان قريبا . وفى اللحظة التى تصلح فيها الأدلة قاعدة للتحليل أو التقدير تكون قد تأرجحت فى التاريخ ، اذ يمضى عادة بعض الوقت بين جمع الأدلة واستخدامها ، يشهد بذلك التحقيقات التى تجرى للرأى العام للتكهن بنتائج الانتخابات . ولا يوجد من وجهة النظر هذه فرق واضح بين المصادر التاريخية وغير التاريخية ، ومع ذلك فهناك فروق فى الواقع العملى : ففى أغلبية الأدلة المتعلقة « بالحاضر » والمتحصل عليها للمطالب العادية للعلوم الاجتماعية عن طريق تحقيقات عامة او خاصة أو تجارب او وسائل اخرى يمكن تنظيم جمع المواد تبعا لأهداف مدنية ، ويمكن من اجل ذلك توسيع مدى التحقيق او تنقيته أو تعديله . والأدلة التاريخية ، أى المعلومات المتعلقة بأحداث الماضى ، يجب اخذها كما هى ، ولا يمكن اضافة أى

بقلم : ا . ج . هوبسبوم

استاذ التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بكلية بيركبك ، جامعة لندن . من كتبه « عصر الانقلاب » (١٩٦٢) ، « الصناعة والامبراطورية » (١٩٦٨) ، قطاع الطرق » (١٩٦٩) ، « الثائرون » (١٩٧٣) ، « عصر رأس المال » (١٩٧٥)

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ، القانون العام من جامعة القاهرة . مدير بالادارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم (سابقا)

شيء اليها ، ولكن يمكن أن نحاول استخلاص ما يتيسر استخلاصه منها ، بما في ذلك الرد على الأسئلة التي لم تكن في ذهن الذين جمعوها . من ذلك أن الاحصائيات التي أجريت في المملكة المتحدة حتى عام ١٨٣١ أعطت معلومات عن الأحوال المهنية للسكان باعتبار الأسر لا الأفراد . ومن المستحيل تفسير هذه المعطيات الاحصائية للحصول على معلومات عن الأفراد . ولكن يمكن استخدامها لاجراء تكهنات مستساغة بنوع ما .

وتستعين أغلبية العلوم الاجتماعية ايضا ، لأغراض منوعة ، بمواد تاريخية بحتة ، تستخلص منها بعض الاتجاهات ، أو بشكل أعم تجرى مقارنات بين بعض العصور . وتتوقف أقدمية المواد المستخدمة جزئيا على مدى امكان الحصول عليها ، وجزئيا على طبيعة البحث . مثال ذلك اننا لا نملك بوجه عام احصائيات الا عن مئتى سنة مضت على أقصى تقدير ، في حين يمكننا الحصول من مصادر أخرى على معلومات احصائية مقارنة عن السكان (ديموجرافية) ، اما عن فترات أكثر قدما ، أو حيثما لا تكون الاحصائيات منظمة بصفة دورية ، أو عن فترات متوسطة . ولابد من وجود تسلسل زمني اذا أريد رسم منحنى النمو السكاني ،

ولكن لا لزوم له لدراسات أخرى متعلقة بالسكان .. مثال ذلك ان دراسة مختلف طرق تنظيم الأسرة (الوسائل المختلفة لمنع الحمل ، قتل الأطفال ، تعديل سن الزواج ، وغير ذلك) يمكن اجراؤها على أساس معلومات تتعلق بالوقت الحاضر ، وبفترات في الماضي ، في جهات مختلفة ، دون حاجة الى ان تكون هذه المعلومات متتابعة دون انقطاع . وفيما يختص بدراسة الاتجاهات . فانها يجب أن تعتمد على متواليات زمنية متنوعة الطول . هذه الدراسة تجرى على نطاق واسع ، وبخاصة لأغراض تقديرية ، استقرائية ، والى انها تطرح مشاكل عويصة . ولاستخدام معلومات متنوعة لأغراض المقارنة يجب بالطبع التأكد من قابليتها للمقارنة ومن مدى امكان التعويل عليها .

وتزداد المشكلة تعقدا حين لا يقنع علماء الاجتماع باستخدام المادة العلمية المتاحة ، سواء جمعت خصيصا للأغراض التى ينشدونها فى فترة ماضية . أو اكتشفها بعض المؤرخين ونشروها ، وانما يحتاجون الى مادة تاريخية ليست متاحة ، للتحقق مثلا من صحة فروضهم النظرية أو عدم صحتها . ويحدث هذا فى حالة علماء الاجتماع المشتغلين بمسائل تاريخية ، أصلية او ظاهرية ، كما فى نظرية النمو الاقتصادى . وقد تكون الارقام الدالة على الناتج القومي الاجمالى ، أو الدخل القومى ، فى ازمنة مختلفة ، ضرورية لهذا الغرض . على أن مثل هذه المعطيات قلما جمعت قبل القرن العشرين ، واذا جمعت لم تجمع فى فترات منتظمة ، كما لم تجر التقديرات بالكيفية التى يريدها الباحثون فى النظريات . والمادة التاريخية التى يستخدمها علماء الاجتماع أو التاريخ فى مثل هذه الأحوال ليست هى المادة الأصلية المصدر ، ولكنها حدث عارض مصطنع من توليفة من المصادر الأصلية التى طورت وصيغت بطرق مختلفة على أساس الفروض والتخمينات . هذى الى حد ما هى أيضا حالة المصادر التاريخية المتاحة ، كالمعلومات المجموعة (جداول الاحصاء مثلا) ، أو التقديرات العامة التى لم يعد فى المستطاع اكتشاف مصدرها الحقيقى (معرفة الرأى العام من تقارير الشرطة ، مثلا) . ومع ذلك تزداد الصعوبات بزيادة المسافة بين المعلومات المتاحة أو التى يمكن اكتشافها ، والمعلومات التى يحتاج اليها علماء الاجتماع .

وللمادة التاريخية فائدة رابعة ، نجدها مألوفة لدى رجال السياسة . والصحافة ، والاجتماع ، ورجل الشارع : تلك هى فائدة التاريخ باعتباره سابقة ، أو نظيرا ، أو نموذجا ، أو صورة مناقضة للحاضر . نجد هذا الاستخدام مألوفا فى المثل القديم الذى يقول « يعد الجنرالات دائما عدتهم تبعا للحرب الأخيرة » ، وفى الاشارة الى ميونيخ فى مجال السياسة الدولية منذ عام ١٩٣٨ . والأرجح أن هذا هو أقدم استخدام للتاريخ ، وهو امتداد لمادة اتخاذ القرارات فى ضوء الخبرة السابقة . ومع ذلك فهو يؤثر فى علماء الاجتماع ، ولو انهم بعامة (وليسوا دائما) أقل سذاجة من غيرهم فى هذا الخصوص . مثال ذلك أن علماء

السياسة الذين يحللون طبيعة النظام السياسى للولايات المتحدة واستقراره يشيرون دائما الى وصف توكفيل وتحليله هذا النظام فى العقد الرابع . اكثر من ذلك استخدام امثلة من الماضى والحاضر بلا تمييز ، لأغراض التعميم أو المقارنة ، كما فى دراسة نماذج الثورات والحروب لما كانت أغلبية الحروب والثورات التى يجرى تحليلها قد وقعت فى الماضى فان مادة التحليل لابد أن تكون تاريخية فى معظمها) . ولمشكلة قابلية المقارنة فى هذا الشأن اهمية كبرى ، فكل هذه الاستخدامات تفترض أن هناك مجالا للمقارنة ، بمعنى ان الباحث فى العلوم الاجتماعية يمكنه لأغراض عملية ان يهمل الفروق الموجودة بين الحالات التى تعتبر متماثلة .

والأمثلة المقدمة آنفا توضح الاستخدامات الشائعة للمادة التاريخية فى العلوم الاجتماعية فى الوقت الحاضر . ومع أن هذه القائمة ليست كاملة فانها تمثل خلاصة هذه الاستخدامات فى العلوم الاجتماعية . ثم ان هذا التعداد وصفى ، لا معيارى ، ولا يتضمن أى حكم قيمى ، وسوف نرى ما هى الاستخدامات المرغوب فيها أكثر من غيرها . ونلاحظ مع ذلك ، وقبل أن نسترسل فى هذا الاتجاه ، أن هذه القائمة تطرح مشكلة طبيعة الدلائل التاريخية ، وتقويمها واستخدامها ، وهى مشكلة هامة ، اذ قلما يدرك اخصائيو العلوم ادراكا تاما الصعوبات التى يتضمنها استخدام هذه المادة التاريخية ، وقلما يستخدمونها بتمييز كاف . مثال ذلك أن علماء الاجتماع يعتمدون عادة فى نظرياتهم على وثائق تاريخية ثانوية . كذلك يميل علماء الاقتصاد ، وبخاصة الاقتصاد المترى ، الى استخدام اية مجموعة احصائية دون أن يهتموا كثيرا بصدقها ، ويميلون بعكس ذلك الى اهمال المعطيات التاريخية غير المتاحة ، كالمعطيات المتعلقة بتوفير السلع الضرورية ، فى المجال الاقتصادى ، باعتبار هذا القطاع متميزا عن القطاع التجارى ، والمعطيات المتعلقة بالقطاع الذى لم توضع له جداول (أو القطاع الأسود) ، باعتباره متميزا عن القطاع الذى تغطيه الاحصائيات تغطية كافية .

طبيعة الأدلة التاريخية

علماء التاريخ ، مثلهم مثل المحامين ، يتخذون الشك فى الأدلة نقطة بداية لهم . والواقع أن مشكلة تقويم الأدلة والتحقق من صدقها هى أساس الميثودولوجيا (علم المنهج) التاريخية ، بل انها هى المشكلة المنهاجية الوحيدة فى نظر بعض علماء التاريخ التقليديين . ويتنوع تقويم الأدلة بالطبع تبعا للمهمة التى يتولاها عالم التاريخ ، وتبعا لطبيعة المعطيات . وحين تكون هذه المعطيات وتلك المهمة محدودة يبدو من المحتمل والمرغوب فيه أن تجرى دراسة شاملة للمصادر ، كدراسة تاريخ العصور القديمة ابتداء من المصادر الأدبية التى يمكن جمعها فى حيز صغير ، أو البحث فى حدث دبلوماسى يعالجه عدد محدود من الوثائق الموجودة فى عدد صغير

من دور حفظ السجلات ، وعدد محدود من مجموعات أوراق الأفراد . غير أن هذه الحالة ليست من قبيل المصادر التاريخية ، ولا المشاكل التى تهم العلوم الاجتماعية . وقد تكفلت المدرسة التاريخية التقليدية العظيمة ، مدرسة ليوبولدفون رانكا واتباعها ، بدراسة المسائل ذات الأهمية المحدودة للمشتغلين بالعلوم الاجتماعية (كالترتيب الزمنى لأعمال صانعى القرارات ، من ملوك ، ورؤساء دول ، وقادة عسكريين ، فى المسائل السياسية والحربية) ، وكثيرا ما رفضت هذه المدرسة صراحة البحث فى التعليمات والضوابط التى تميز العلوم الاجتماعية وغيرها من العلوم . ومع ذلك لا يجوز الاستهانة بالخبرة التقنية التى تكونت على مر القرون ، حتى بهذا النمط المحدود جدا من الانتاج التاريخى ، فقد ولدت هذه الخبرة براعة كبيرة فى دراسة الأخطاء التى تحدث عند نقل الأنباء - ينسخ الوثائق مثلا - وتقدير التحيز أو الصدق فى شهادة الأفراد ، والفرق بين البيانات الأصلية ، والبيانات غير المباشرة ، وكذلك الفرق بين البيانات الواقعية والنماذج المصوغة ، الخ . مثل هذه الخبرة مفيدة للعلوم الاجتماعية ، وهى ذات فائدة مباشرة ، عند تقدير حجم الجماهير المشتركة فى نشاط من النشاطات الاجتماعية أو السياسية مثلا . ونذكر مثالا لتطبيق النقد التاريخى التقليدى على علم من العلوم الاجتماعية ، ذلك أن ريندهان بجامعة اكسفورد حين أجرى تحليل موقف علماء الانثروبولوجيا (علم الانسان) من مسألة أكل لحوم البشر رأى أنه اذا كان هناك أدلة مقنعة على وجود هذه العادة فى بعض المجتمعات فان هناك أمثلة عديدة فى الأدب المتخصص فى هذا الموضوع تعتمد بكيفية مباشرة أو غير مباشرة على شهادة أو شهادتين لبعض الرحالة ، يتبين عند فحصها بدقة أنها تحكى عما سمعه الشاهد من اقوال الغير . وعلى ذلك ينبغى التحقق من صدق اية نماذج انثروبولوجية تتعلق بالمجتمعات الأندونيسية ، تزعم مثلا أن هذه المجتمعات كانت فيما مضى تمارس أكل اللحوم البشرية . ومقتنيات الشرطى السرى والمحامى التى شبهها البعض بحق بتقنيات المؤرخ التقليدى لها مجال واسع فى التطبيق ، وبخاصة فى العلوم غير التجريبية التى تعالج معطيات يستحيل أو يصعب اعادة تركيبها .

هذه التقنيات ، رغم اتصالها بالموضوع ، ليست ذات اهمية رئيسية لنمط التاريخ الوثيق الصلة بالعلوم الاجتماعية ، كتاريخ الاقتصاد والاجتماع . هنا يظهر عنصران آخران ، أحدهما منهاجى ، والثانى يتعلق بمعالجة المعطيات . ففى حين ان التاريخ التقليدى يأخذ المعطيات كما هى كمجموعة من النصوص أو الوثائق المحفوظة فى دار للوثائق ، عامة أو خاصة ؟ . فانا نعرف أن الكثير من مصادرنا لا نتبينها الا فى أعقاب أسئلة يطرحها المؤرخون . وبعض هذه المعطيات تتضمنها مصادر جمعت لأغراض اخرى . من ذلك انه من السهل نظريا استخلاص مختلف المعلومات الديموجرافية - كمعدلات المواليد والوفيات ، الخ - من سجلات الأحوال المدنية المخصصة لأغراض اخرى . وثمة معلومات يمكن استنتاجها بصورة

مستساغة، حتى ولو لم تكن مثبتة فى هذه السجلات ، كاستنتاج أقل معدل لمعرفة القراءة والكتابة من نسبة الرجال والنساء القادرين على التوقيع كتابة بأسمائهم فى شهادات أو سجلات الزواج · ومع ذلك فاذا كانت العلاقة بين وجود الامضاء او عدم وجوده وبين معرفة القراءة والكتابة مسلما بها فى الوقت الحاضر فانها تقوم على حجج لا علاقة لها بطبيعة المصدر . فأول استخدام لسجلات الزواج فى هذا الغرض (استخدمها فار فى انجلترا فى القرن التاسع عشر) قد عارضه البعض واقترحوا تفسيرات أخرى . وبعض استخدامات المصادر يرتبط بالمعلومات الأصلية بصلات من الاستنتاج أو الاستدلال أطول أو أكثر تعقيدا ، كالتحليل الذى اجراه « فويل » وآخرون لصيغ الوصيات ، والنقوش الجنائزية ، والآثار فى القرن الثامن عشر ، لتقدير مدى أفول المسيحية ونشأة وجهة نظر دينوية عن العالم - وفى الاحوال الثلاث المذكورة قد يجد معظم الملاحظين هذا الاستعمال للمصادر مقبولا تماما ، ولو انه ينبغى أن لا يغرب عن البال أن هذا القبول نفسه يتوقف على تعودنا بعض أنماط الخليل ، مثل استخدام المتواليات الزمنية والاتجاهات ، والتعميم الاحصائى ، الخ وقد تبقى فى أحوال أخرى مثارا للجدل ، كاستخدام التصاوير والايقونات لدراسة الايديولوجيات ، أو تقدير مدى معرفة القراءة والكتابة اعتبارا من جودة الامضاءات فى سجلات الزواج . ومع ذلك فان اهم نقطة فى هذا الخصوص هى أنه فى كل الأحوال التى لا تكون فيها المعطيات موجودة من قبل ، ولكنها مستخلصة ، أو مستنتجة ، أو مشكلة للاجابة على اسئلة علماء التاريخ ، يخشى أن يتأثر انتقاء هذه المعطيات وعرضها ومعالجتها وكذا تفسيرها بأغراض هؤلاء العلماء وخبراتهم وآرائهم المسبقة .. ولا مجال هنا للوضعية القديمة التى تعتبر المعطيات حقيقة بذاتها ، خارجة عن مجال الملاحظ . فالمؤرخون الذين تؤدى نظريتهم الى اعتبار أن المستعمرات الاسبانية تتبع النظام الرأسمالى العالمى منذ القرن السادس عشر يركزون اهتمامهم دون شك على مظاهر «الهاسيندا» (المزارع الاسبانية فى أمريكا الجنوبية المترجم) الاستعمارية التى ثبت اشتراك هذا المزارع فى نظام من الانتاج يعمل لسوق أكثر اتساعا ، ويهملون (١) المظاهر الأخرى ، (ب) الفروق الموجودة بين اقتصاد الهاسيندا المكسيكية فى القرن السابع عشر ، واقتصادها فى عهد بورفيريو دياز ، والاقتصادان يعتبران رأسماليين (*وليس فى نيتى أن انتقد هذه الطريقة ، وانما أريد فقط أن أبين طبيعتها* الاختيارية) . وفى الحالات القصوى قد تكون المعطيات « مبنية » بالكامل تقريبا فى صورة نموذج تفسيرى ، كما فى تمرينات مدرسة مؤرخى الاقتصاد المعرى · فمثلا لتقدير التكاليف الاجتماعية للتعليم فى الولايات المتحدة الامريكية فى القرن التاسع عشر (وهذا ما يجريه بنوع خاص فيشلو . وانجرمان ، وشولتز ، وغيرهم) يجب تقويم لا الموارد الاجتماعية المخصصة للتعليم فقط ـ وبعض أنواع التكاليف المباشرة هى وحدها الممكن قياسها بسهولة ـ ولكن ايضا تقويم الدخل الذى حرم منه

الأفراد الذين يتعلمون بتأجيلهم مباشرة الحياة العملية ، أو بكيفية أخرى (أى تكاليف الفرص)· ويتطلب هذا «الاستعانة كثيرا بالافتراضات الخاصة بقيم المتغيرات المتعلقة بالموضوع » (٣) ، وهى عرضة للتخمينات والمناقضات . ترى ماذا يمثل بالضبط الجدول التقديرى لنفقات التعليم المبنى على هذا النحو ، ان لم يكن وسيلة للاجابة على سؤال يطرحه نموذج اقتصادى قد لا يكون ذا اهمية بالنسبة الى الحقائق الاجتماعية المتغيرة التى يدعى انه يقدم تقريرا عنها ؟ وربما كان علماء التاريخ أكثر تعرضا لمثل هذه التعقيدات المنهاجية من سائر علماء الاجتماع ، ومن ثم فإن خبرتهم تقدم لهؤلاء مثلا يحتذونه .

يتصل العنصر الثانى بالخصائص التقنية لبعض المصادر التاريخية غير التقليدية ، وبخاصة حجمها الذى يجعل من المستحيل وغير الملائم فى كثير من الأحيان اجراء دراسة شاملة يقوم بها شخص يستخدم الأساليب الحرفية الفردية القديمة . فضلا عن ذلك ليس هناك لبعض المسائل « أدلة » بالمعنى القانونى التقليدى . واقامة علاقة متبادلة بين اثنتين او أكثر من المتواليات الزمنية يمكن بذاتها أن تقيم علاقة بينها ، ولكنها ليست علاقة سببية . ومع ذلك فان علماء التاريخ لم يطوروا كثيرا فى هذه القطاعات من نشاطهم تقنيات ومناهج خاصة بهم، ولكنهم بالأحرى تبنوا وكيفوا التقنيات والمناهج المتقدمة فى سائر العلوم الاجتماعية والطبيعة . ومن ثم فان هذا العنصر يقع خارج نطاق هذا المقال ولن ابحث المشاكل التى يطرحها ..

تحدثنا الى الآن بوجه عام عن المصادر الشائع استخدامها فى التاريخ ، وعن التقنيات وفروع المعرفة الناشئة عن استخدامها التى تصلح لسائر العلوم الاجتماعية . وعلينا الآن أن نواجه مسألة أكثر اهمية : ماذا يمكن أن يسهم به التاريخ – باعتباره مجالا نوعيا لدراسة الجنس البشرى فى مختلف عصوره – فى العلوم الاجتماعية التى تهتم هى أيضا بهذا الموضوع بالنسبة الى المستقبل والى الماضى ؟ هذا الاهتمام مشترك بصورة أعم فى سائر العلوم ، وقد تدعم البعد التاريخى فى الكثير من هذه العلوم منذ بضعة عقود .. ولا يقتصر على علمى الاحياء والأرض (الجيولوجيا) ، وهما منذ زمن بعيد علمان يتسمان بالتغير والتطور ، ولكنه يشمل ايضا العلوم الفيزيائية التى يطبق جزء كبير منها الآن على تاريخ الكون . وفى هذا الخصوص تخلت العلوم الطبيعية نفسها قليلا عن المنهاجية التجريبية التقليدية ، فثمة ظواهر تدرسها لا يمكن عزلها فى المعمل أو اعادة تكوينها (كحركة « المد القارى ») ، وظواهر أخرى لا يمكن حتى ملاحظتها فى تطورها ، ويجب استنتاجها من ملاحظات استاتيكية (كتاريخ حياة النجوم) أو من اعادة تركيبها نظريا اعتبارا من بعض الافتراضات (كالنظريات الخاصة بالأحداث التى جرت فى اللحظات الأولى من نشأة الكون) . وعلى العكس تميل العلوم الاجتماعية منذ عهد قريب – كما يشهد بذلك مقارنة لغوية أجريت فى

السنوات ١٨٨٠ ، وفى عام ١٩٨٠ — الى التخلى عن المجال التـاريخى والتطورى الأصلى الذى كانت تعمل فيه منذ قرن من الزمان ، وتتجا كثيرا الى المجرد النظرى والتحليل الاســـتاتيكى اللذين تبين انهما مثمران فى حدودهما . وعلى هذا أعدت نماذج عامة ، وهى أحيانا هامة ، مثل تحليل التوازن فى الاقتصاد ، وأنماط مختلفة من البنوية النفعية فى علم الاجتماع ، وعلم الانسان ، وعلم اللغات الخ . ومع ذلك صاحب هذا التطور نوعان خطران من التبسيط : فالنمـاذج اختزلت عمـدا الى عناصر عامة وتجريدية ، بافتراض « تســاوى ســائر الأشـياء » ، مع الأمل فى الوصول الى الحقيقة بتخفيف هذه الافتراضات أو ضبطها . ولكن علمـاء التاريخ (وكل انسان) يعرفون أن « ســائر الأشـياء ليست متســاوية » ، وأن الواقع الاجتماعى شديد التعقد بالنسبة الى اغلبية هذه النماذج ، فلا تستطيع أن تصفه أو تحلله كما ينبغى . والألعاب التى يؤديها شخصان ، والتى صيغت من اجلهـا نظريات رياضية جميلة ، قلمـا تقـابل مواقف واقعيـة تكون فيهـا ذات فائدة استراتيجية . وهنا أيضا لا يعمل النموذج عادة حسابا لما يطرأ على التـاريخ من تغيير — وكثيرا ما يكون ذلك عن قصد ، كما فى حالة « بنيوية » ليفى شتراوس — ربما يأمل أن يحقن عنصرا ديناميكيا فى تحليل استاتيكى الأصـل . غير أن علمـاء التاريخ كلهم (ومعظم الناس) يعلمون اننا لا نعيش فى اقتصاديات تصبوا الى توازن مستقر . ان الاقتصاديات غير المتوازنة هى التى تهم علماء تاريخ الاقتصاد . وكل نظرية لا تأخذ فى اعتبارها القوى التى تعمل على زعزعة المجتمعات أو الاقتصـاديات أو القوى التى تعمل على استقرارها لا يمكن أن تشكل علم اجتماع صحيح ، ولو انها قد تكون جزءا رئيسيا فيه . الا أن القـوى التى تعمـل على عدم اسـتقرار التوازن بصفة دائمة هى بذاتها القوى التى تغير المجتمعات بمرور الزمن ، أى انهـا هى التى تهم التاريخ قبل كل شىء .



موضوع التطور

بماذا يهتم التاريخ أساسا ؟ هنا لا يسعنى أن اتحدث عن كل علماء التاريخ لأنه لم يزل فى مهنتى الكثير من المدارس والأفراد الذين يختلف التاريخ فى رأيهم اختلافا جذريا وكميا عن العلوم الاجتماعية (أو أى علم آخر) ، ومن ثم ينكرون أية علاقة لهـم بهذه العلوم ، أو أى انتماء اليهـا . ومن المسـتحيل ، من الوجهة التقنية ، أن ننكر لهؤلاء الناس الحق فى أن يســموا انفســهم علماء تايخ ، وقد يكون ما يفعلونه صحيحا بنـوع ما . ومع ذلك فانه لما لم يكن لعملهم ، حسب التعريف ، سوى علاقة ثانوية للغاية بالعلوم الاجتماعية فانا لن نتحدث عنه .

ان التايخ الذى يهمنى هـو ذلك الذى يتعلق بالعلوم الاجتماعيـة ، وكذا بالعلوم الطبيعية التاريخية ، لأنه يعالج تطور الانسان وتحولاته ، باعتباره كائنـا اجتماعيا ، وهو بذلك على صلة مستمرة بالعلوم الطبيعية التطورية ، وبخاصـة

البيولوجية ، ولو انه يرفض حتما النزعة الاختزالية السائدة الآن فى البيولوجيا الاجتماعية .

فاذا كان الانسان حيوانا اجتماعيا فانه يتمتع مع ذلك بضمير وثقافة . ومع ذلك فان المسألة الأساسية فى التاريخ تتعلق بالتطور : كيف انتقلت البشرية بأسرها ، بسيطرتها المتزايدة على الطبيعة ، وعملها الدائب منذ المجتمعات الباليولثيية (التى تنتمى الى العصر الحجرى القديم) ، الى المجتمع الصناعى الحديث ، أو باختصار من زمن كان فيه الانسان يخاف من السباع الى زمن يخاف فيه من الأسلحة النووية ؟ لماذا اتبعت البشرية فى هذا التطور مختلفة ، وتقدمت أشواطا بعيدة ؟ لقد تحولت البشرية فى مجموعها — باستثناءات قليلة يمكن اهمالها — فى العصر الحديث بتأثير المجتمع الرأسمالى الذى اجتاز حتى اليوم أطول مسافة فى رقعة واحدة من الكرة الارضية ، وهذى ظاهرة حديثة ، حتى فى نطاق التاريخ المدون ، اذ بدأت منذ أجيال قليلة . وهذه التحولات حقيقة واقعة لا سبيل الى انكارها . لذلك لا يمكن انكار حقيقة جوهرية واضحة كل الوضوح — تتعلق بقدرة الانسان على التحكم فى الطبيعة — فحواها أن هذه التحولات فى مجموعها اتجهت وجهة واحدة ، سواء سميناها تقدما أو لم نسمها كذلك · وكان كارل ماركس هو الذى حاول بصدق ومنهاجية أن يجب على هذا السؤال الجوهرى الخاص بالتاريخ · وتتلخص معالجته العامة لهذا الموضوع فى كتابه المعروف « مقدمة فى نقد الاقتصاد السياسى لعام ١٨٥٩ » ، ويعالج هذا الموضوع كذلك فى نصوص أخرى كلها تقريبا فى العصر نفسه (٦) · ولا أقول ان « ماركس على صواب » ، ولكنى أقول ان معالجته هى أكثر المعالجات فائدة (أرى أيضا أن الماركسيين الذين يرفضون المعالجة التى أجريت فى « المقدمة » لايقتصرون على الاضافة الى ما قاله ماركس ، أو تعديله ، ولكنهم يهملون خطته فى التحليل كل الاهمال)· أذكر فقط أنه اذا لم تكن معالجة ماركس هى النص الوحيد فى التطور التاريخى فان : (أ) معظم النصوص الاخرى ، كنظريات « المراحل » التى كانت شائعة فى القرن التاسع عشر ، لم يعد لها تأثير ، (ب) التاريخ الماركسى ، مختلطا أو غير مختلط باضافات من سائر علماء التاريخ والاجتماع الذين تقبلوا مسائله ولكنهم حاولوا أن يقدموا اجابات بديلة ، لم يزل أقوى معالجة من نوعها الى يومنا هذا · ليس معنى هذا ، فى النطاق العام ، أنه لايمكن الوصول الى تشكيلة من الاجابات الاخرى ·

وتتضمن معالجة ماركس عنصرين : فهى أولا تعرض تقنية أساسية للتحول التاريخى من خلال التغيرات فى أسلوب الانتاج الاجتماعى (أو الانسانى) الذى يقيم به الناس روابط اجتماعية انتاجية مختلفة تقابل مراحل معينة فى تطور قوى الانتاج المادية ، ولو أنها تتعارض معها من وقت لآخر · والعنصر الثانى يقدم نموذجا يوثق العلاقة بين سائر النشاطات الاجتماعية — ويسميها ماركس « البناء الفوقى » و « أشكال الوعى الاجتماعى » النوعية — وبين البنيان الاقتصادى للمجتمع ، وكذا

علاقة هذه النشاطات بعضها ببعض · وكانت العلاقات بين القاعدة والبنية الفوقيـة مجالا للجدل بين الماركسيين · ولا أريد أن أقحم هذا الجدل فى مقالى هذا ، ولكن الواضح ان كلا من ديناميات التغير التاريخى وطبيعة النشـاط الآدمى وخصائصه فى أى مجتمع وأى عصر يمـكن فهمها بتحليـل أسلوب انتـاج المجتمع فى الحياة العملية · هذا أمر واضح بالتأكيد · ونحن اذا أردنا أن نفهم أى شىء فى عالم القرن التاسع عشر ، باستثناء الاجزاء الباقية من العالم على هامش التاريـخ العام ، يجب الابتداء بالحقيقة الجوهرية التى تتمثل فى انتصار الاقتصاد الرأسمالى · وكل نقطة بداية أخرى سوف تقصر البحث ان آجلا أو عاجلا على أجزاء أو مظـاهر معينة من هذا العالم تاركة الباقى فى ظلام ·

وتتضمن معالجة ماركس عنصرا ثالثـا : ذلك هو العلاقة بين العمل البشرى الواعى وبين التغيرات التاريخية المستقلة عن ارادة الانسان · واذ أراد ماركس فى هذه المرحلة من تفكيره أن يثبت أن التطور التاريخى طويل المدى مستقل بعامة عن وعى الانسان وارادته فانه لم يعمق تلك العلاقة ، ولو أنه أشـار اليها · ولكنها فى الواقع عامل هام بالنسبة الى العلوم الاجتماعيـة بصورة مباشرة ، وبخاصة العلوم المتعلقة بالسياسة ·

ولم يتعرض التحليل العـام الذى أجراه ماركس لحـالات فردية أو مجتمعات معينة · هذا التحليل فى صورته الاجمالية ، كما فى « المقدمة » ، لم يذكر الطبقات فى ذاتها ، ولاشك أن ماركس كان يعتبرها حالات خاصة (فى تاريخ الطبقات الطويل) من علاقات الانتاج الاجتماعية · ومع ذلك أرى أنه كان فى وسعه أن يولى اهتماما أكبر بعنصر آخر طوره الماركسـيون فيما بعد : ذلك هو التعايش بين مختلف المجتمعات البشرية أو الوحدات الاجتماعية السياسية والاقتصادية ذات الأبنية المختلفة ، أو فى مراحل مختلفة من التطور ، ولكنها مع ذلك تتفاعل فيما بينها · ذلك باختصـار ما سماه لينين « قانون التطور غير المتسـاوى » ، كما سـماه أنصـار تروتسـكى « التطور المركب غير المتسـاوى » · وألقى الأضواء على هذا الموضوع انقسام العالم الرأسمالى الى بلاد « متقدمة » وبلاد « متخلفة » · ولا أظن أنه يمـكن اعتبـار هذا مظهرا ثانويا فى التاريخ ، حتى التاريخ فى شكله العـام ، وهذا هو السبب فى أن الماركسيين اضطروا الى ادراج هذا الأمر فى تحليلهم ·

وهناك نقطة أخيرة فى طرق التحليل عند ماركس : فهو يقيم نموذجـا عاملا لكل التحولات الاجتماعية ، لايذكر فيه أية مجتمعات أو مراحل تطور خاصة بالذات ، ثم يقيم لكل نمط من المجتمعات أو مرحلة خاصة بها ــ « وسائل الانتاج » ــ نماذج نوعية ذات تطبيق محدود ، ولكنه مع ذلك واسع · ونحن نعلم أن النموذج الوحيد ، من بين هذه النماذج ، الذى حاول أن يقومه بالتفصـيل يختص بتحولات النظـام الرأسمالى تبعا لما فيه من تناقضات داخلية ، ولكنه ذكر أيضا ، بل سلم بوجود نماذج مماثلة لوسائل أخرى من وسائل الانتـاج · كذلك طبق معالجته هذه على حـالات

واقعية ، وأوضاع معينة ، وبخاصة فى عصره • وعند هذا المستوى من التحليل الذى وضحه بكتاباته عن تاريخ فرنسا من ١٨٤٨ الى ١٨٧١ لم تعد عمليات الأجهزة العامة للتطور على المدى الطويل كافية ، وتتجلى العلاقات بين القاعدة وبين البنيـة الفوقية بكل ما فيها من تعقد • والحقيقة أنه اذا كان التاريخ يزودنا بتفسيرات عامة للتغير فعليه أيضا أن يأخذ فى اعتباره الأوضاع الواقعية الخاصة ، والأشكال « القانونية ، والسياسية ، والدينية ، والفنية ، والفلسفية ، وباختصار الأشكال الايديولوجيـة التى يدرك فيهـا النـاس وجود هذا التعارض (بين القوى وبين علاقات الانتـاج الاجتماعية) ويحسم أمرها » •

وعلى ذلك فالتاريخ يهتم ، وباعتباره علما ، بالأشكال الاجتماعيـة الشـديدة التعقد من تحول وتفاعل وتجميع • والواقع أن التاريخ يهتم اهتماما كبيرا بما يحاول غيره من العلوم (وبخاصة التجريبية والنظرية) أن يقصيه عن مجال نظره ، بعزل الظاهرة المرغوب دراستها فى المعمل ، أو بصـياغة نظرية عامة للغـاية لاتقيم وزنا لما فى عالم الواقع من تفاوتات • والتاريخ يتطلب نظريات عامة ، كمـا يتطلب لأغراض التحليل تقنيات مماثلة لتقنيات العزل يقصد التجريب ، من قبيل المقارنة بين الحالات بطريقة منهاجية ، واجراء دراسة احصائية لبعض الظواهر ، كالانتقال من المجتمعات السابقة على النظام الرأسمالى الى المجتمعات الرأسمالية ، أو اتجاهات تطور لنظام الرأسمالى • ويتعين عليه أيضا وقبل كل شىء أن يعمل على مستويات نظرية أقل فى عموميتها • كان ماركس يعلم أنه لايكفى صياغة آلية التطور الاجتماعى فى صحورتها العامة الشاملة التى تتمثل فى نمو قدرة الانسـان على السـيطرة على البيئة الطبيعية ، عن طريق النشاط الاجتماعى الذى يتبدى فى العمل (التنسيق بين القوى المادية وعلاقات الانتاج الاجتماعية) ، بل يجب أيضا تحليل هذه المعلومات المختلفة وتحديدها بالنسبة الى مراحل معينـة من التطور ، والى مجتمعات وظـروف معينة • وهناك فضلا عن ذلك حدود كبيرة لامكانيـة عزل الظواهر بقصد تحليلها • ولنا أن نقول ان التاريخ علم يتناول أشياء ليست متساوية ، ولا يمكن افتراض أنها متساوية • التاريخ يتطلب لا تحليلات توضح الآليات التى تتحكم فى التطور بوجه عام والتغيرات التى تطرأ فى مرحلة أو أخرى من مراحل التطور فحسب ، ولكن يتطلب أيضا تفسيرات للنتائج النوعية للتغير ، أى اجابات على السؤال الذى يتغيا معـرفة السبب فى أن الموضع أ عقبه الوضع ب ، ولم يعقبه الوضع ج أو د أو غيرهما • ولعل المستوى الذى تؤثر عنده أحداث أو قرارات معينة على الأحوال ، مستوى « تاريخ الوقائع » ، لايتلاءم مع التفسيرات ذات النطاق العـام ، مع أن التعميم قد يتيح اقامة الحدود التى يتسنى لهذه الأحداث أن تمارس داخلها بعض التأثير ، كاشتراك لينين بشخصه فى الثورة الروسية ، ووفاة ستالين • أما العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية فانها لاتهتم بوجه عام بهذا المستوى الذى يمكننـا أن ندعه جانبـا لعـدم ملاءمته لبحثنا هذا ، ولأنه يعرقل البحث بعبارات عامة • ومع ذلك فحتى على مستوى أعلى من هذا ينبغى شرح النتائج النوعية • لماذا كانت ألمانيا ، لا بريطانيا العظمى ، هى

التى أصبحت فاشية بين الحربين العالميتين ؟ ولماذا حدثت الثورة الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر لا فى القرن السابع عشر أو التاسع عشر ؟ ليس فى الامكان استبعاد مثل هذه الأسئلة من التاريخ ٠

هذه الأسئلة تتجلى بالطبع فى كل العلوم المتصلة بالتاريخ ، باستثناء المستوى الذى يتحتم عنده تفسير بعض الأحداث ، ولو أن هنـاك علوما أخرى تضطر ، على الأقل بصفة جزئية ، الى أن تعمل على مستوى مماثل ، كالأرصاد الجوية . والاقتصاد ، على الأقل حيثما تضطر لأسباب عمليـة أن تواجه مسائل من قبيل : حالة الجو غدا فى مطار لندن ، أو ردود الفعل المحتملة لانقلاب يحدث فى المملكة العربية السعودية على اقتصاد بعض المشروعات أو البلاد أو العالم ٠ ومع ذلك فان أى علم يتعلق بالتغير التاريخى المعقد يجب أن يكمل نظريته العامة بنظرات وتفسيرات أكثر تحديدا ، فيما عدا الحالة التى يتعلق فيها ــ كما فى علم الكونيات (الكوزمولوجيا) ــ بنطاق خاص ومستوى من التعميم يسمحان له ، انطلاقا من وضع ابتدائى غير مشروع ، بأن يعرض كل التغيرات اللاحقة على أنها نتيجة ضرورية لعمليـة تحكمهـا القوى الأساسية لعلم الفيزياء ٠ والجيو فيزياء (علم طبيعة الأرض) التطورية لايمكن أن تقنع بتعريف العملية التى تفسير تزيح القارات بوجه عام ، فهى تحـاول أن تشرح بالتقريب كيف ولماذا اتخذت القارات والمحيطات أشكالها ومواقعها الحالية ٠ وعلماء البيولوجيا التطورية الذين لايريدون أن يفسروا التطور بوجه عام ، وانمـا نشوء الدناصير واختفاءها ، أو تطور الطيور أو الثدييات (وغيرها من الأنواع) ، يواجهون كذلك مشاكل تاريخية تحتاج الى تفسيرات أكثر تحديدا من نظرية الانتخاب الطبيعى بوجه عام ٠ هناك بالفعل فترة ومجال للبحث تتشابك فيهما موضوع وتقنيات علمى الأحافير وآثار ما قبل التاريخ ٠ حقا ، ان مثـل هذه العلوم التطورية تقنع عادة بتفسيرات عامة لاترضى علماء تاريـخ البشرية ٠ وقد تكتفى هذه العلوم بالقول بأن نوعا من الأحياء تطور لأنه « التشف » رقعة بيئية لم يشغلها أى نوع آخر ، فى حين ان علماء التاريخ المهتمين مثلا بتطور هجرة طائفة من التجار اللبنانيين والسـوريين فى غرب أفريقية ، وأجزاء من أمريكا اللاتينية يحتاجون مثلا الى معرفة السبب فى أن هؤلاء دون غيرهم من شعوب أخرى كانت تميل فى تاريخهـا الى القيام بهجـرات مماثلة ، كالاغريق ، والأرمن ، واليهود ، هم الذين يريدون شـغل هذه الرقعة من اقتصاديات هذه المناطق ، وأشياء أخرى من هذا القبيل ٠ وقد تـكون هذه المشـكلة الى حد ما مشكلة مصادر ومعطيات ٠ ومثل هذه المسائل لايمكن الاجابة عليها بالمعطيات المتاحة لعلماء الأحافير مثلا ٠ ومع ذلك فان المسائل والمنهاجيات والحلول التاريخية لاتقتصر على علم التاريخ ، بـل ان المعطيات التاريخيـة تؤدى دورا فى العلوم غـير الانسانية ٠ مثال ذلك أن أقوى دليل على تزيح القارات ، بغض النظر عن شـكل سواحل أمريكا الجنوبية وغرب أفريقية ، كان يقوم على التوزيـع الاقليمى الغريب لبعض أنواع الحيوانات البرية ، مما أتاح رسم خريطة العالم اجمالا فى عصـور مختلفة ٠ هذا البرهان أنكره علماء الجيوفيزياء الذين لم يكن فى وسعهم أن يتصوروا ،

قبل العقد السادس ، أية عمليـة طبيعية تؤدى الى هذا التزيح القـارى • كذلك فى أواسط القرن التاسع عشر لم يكن أحسن علماء الفيزياء يعرفون أية قوى تلك التى أكسبت الأرض عمرها الذى يدعى علماء الجيولوجيا (وهو فرع تاريخى من العلوم الطبيعية) أنه قد ثبت باكتشافاتهم وتفسيراتهم • وفى الحالتين ثبتت صحة مثل هذا « الدليل » التاريخى •

مظاهر التغير

ومع ذلك فان لم تكن المعالجة التاريخية مقصورة على علم التاريخ فان هذا العلم يتعلق أساسا بالتغير والتحول والتفاعل الديناميكى • وهنا تكمن الأهمية الأساسية للعلوم الاجتماعية • ولنفحص بعضا من هذه المظاهر •

أول هذه المظاهر هو التحليل الذى يجرى على عدة مستويات من الانتظـام • ذلك أن أية ظاهرة تاريخية (أى اجتماعية) يجب تحليلها تبعا لعدة مجموعات من « قوانين » النوعية المتزايدة • ان المجتمع « البورجوازى » لايخضـع فقط لضروب الانتظام التى يخضع لها كل مجموعة من الحيوانات منتظمة اجتماعيا ، درسها مثلا علم البيئة والبيولوجيا الاجتماعية وغيرهما ، ولو بكيفية نوعية • هذا المجتمع يخضع أيضا لكل ضروب الانتظام فى أى مجتمع بشرى يعمل فى مستواه الخاص على التحكم فى الطبيعة (المجتمع الصناعى) ، ويخضع لأجهزته النوعية تبعا لأسلوبه فى الانتاج (الرأسمالية) ، وأجهزته النوعية حسب درجة تقـدمه (كالتنافس غير المتكافىء ، أو الرأسمالية الاحتكارية فى الوقت الحاضر) وغير ذلك • هذا المظهر يهم بنوع خاص العلوم الاجتماعية التى كانت ، على غـرار العلوم الطبيعية ، تميـل فى وقت ما الى نقص أو اختزال تعقداتها • ان سلوك الانسـان الاجتماعى لايمـكن تحـويله الى آليات بيولوجية اجتماعية • حقا ان اقتصاديات عصر الاقطـاع ليست كغيرها من الاقتصاديات : اقتصاد أهالى استراليا الأصليين مثلا ، أو الاقتصـاد • الرأسمالى العالمى الحديث ، ولكن لايتسنى فهمها جيدا على هذا المستوى العام • ولاشـك أن الاقتصاديات الرأسمالية فى العقد التاسع هى اقتصاديات رأسمالية ، ولكن لايكفى لفهمها جيدا الاعتماد على افتراض أن رجال الأعمال يتنافسون منافسـة حرة فى السوق ، بفرض أن فى وسـعهم أن يفعلوا ذلك • ان العلوم التى تسعى للتعميم المفرط (مثلا ، بتعريف علم الاقتصاد بأنه سلوك انسانى يستهدف توزيـع الموارد المحدودة على مختلف الأغراض المتنافسة ، أو تعريف المجتمع بأنه كل نظام « انسانى » فعال) تستبعد بالفعل من تحليلاتها جزءا كبيرا من الموضوع الذى تعمل على معالجته •

المظهر الثانى يتعلق بطبيعة التغير التاريخى • وهنا أيضا يكمن الخطر الرئيسى فى النزعة الى الاختزال المفرط ، الذى يقال انه علمى • ان « التطور » الاقتصـادى الذى يقتضى تغيرات نوعية لايمكن تشبيهه « بالنمو » الاقتصادى الذى لايتضمن ، كقاعدة ، مثل هذه التغيرات • ولاشك أنه فى الامكان صوغ نظريات فى النمو ، قائمة

على بعض الافتراضات (منها نظرية عالم الرياضيات فون نيومان) • ولهذه النظريات قيمتها • ومع ذلك فانها ، كما دلت التجربة ، غير قادرة على تفسير العمليات الحقيقية التى يتضمنها التطور الاقتصادى ومشاكله الواقعية • حقا ، ان دراسة « مستوى الانتاجية » له أهميته ، كما أشار بذلك ماركس فى كتابه « مقدمة عامة فى نقد الاقتصاد السياسى » ، ولكن حتى هذا البحث العام يجب أن يجرى هو أيضا « بالنسبة الى مختلف مراحل تطور كل شعب على حدة » • فالواقع أننا لانستطيع أن نستنبط « مستوى انتاجية » أمريكا قبل اكتشاف كولمبس مثلا من مستوى انتاجية الصين فى عهد أسرة سونج • وحساب متوسط انتاجية الاقتصاديات البشرية كلها على أية حال قبل وجود اقتصاد عالمى اجمالى ، له قيمة محدودة جدا . حتى ولو كان ذا فائدة عملية • وحتى أنماط التطور التى يمكن عرضها فى شكل خط متصل ، مثل نمو السكان على مر الأجيال ، يجب تفسيرها بتقنية التغير الاجتماعى المعقد ، لأنها ليست محكومة مباشرة (اللهم الا فى نهاية المطاف) بصلة « مالتسية » (نسبة الى نظرية مالتس) بسيطة ، كالصلة الموجودة بين السكان وموارد المعيشة • لذلك فان الديموجرافيا (الدراسة الاحصائية للسكان) ، وهى من العلوم الاجتماعية الأكثر تقدما ، تجد صعوبة كبيرة فى التكهن بالتطور السكانى فى المستقبل • حتى بعض الأوضاع التى يمكن تفسيرها بآراء مالتس ، مثل الأزمات السكانية فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، أو فى القرن التاسع عشر بايرلندة ، أصبحت أزمات « مالتسية » بسبب وجود تناقض نوعى ، عام أو محلى ، بين الصلات الاجتماعية وبين قوى الانتاج (بعبارة مبسطة) ، والا فانه لايتسنى تفسير منحنى النمو السكانى • ولعل الحاجة تدعو الى الاستعانة بتقنيات أكثر تعقدا لتفسير التطور السكانى فى أمريكا اللاتينية الاستعمارية مثلا • مثل هذه التقنيات هى التى تهم التاريخ بالذات •

ويتعلق المظهر الثالث بالتفاعلات المعقدة • فالتاريخ لايهتم بالمجتمعات التى يمكن تعريفها بعبارات عامة أو مجردة ، ولكن بالمجتمعات التى هى نتاج ماضيها • من ذلك أن تحليلا بنيويا أو وظيفيا بحتا لمجتمع بشرى ، مهما كان مفيدا ، يغفل بعض المسائل الرئيسية ، كما يغفلها أى تحليل من هذا النوع • ترى لماذا يتكون النظام من « عناصر » نوعية ، لا من بدائل أخرى وظيفية ؟ وما هى النتائج التى تسفر عن استخدام « عناصر » تاريخية معينة كيفت لوظائف لم تجعل لها منذ البداية، وعلى العكس من ذلك على أى مدى يعرقل وضع تاريخى معين هذا التكييف ؟ نعلم أن النظم الملكية الوراثية تتلاءم كل الملاءمة مع تطور النظام الرأسمالى والمجتمع البورجوازى الحديث ، ولو أنها تغير طبيعتها ووظيفتها من عدة وجود ، وليست هذه المسألة ذات أهمية كبيرة ، ولكننا اذا اهتمنا بها تحتم علينا أن نفسر السبب فى أن بعض النظم الملكية مازالت قائمة فى بعض المجتمعات الرأسمالية ، فى حين أنها زالت فى مجتمعات أخرى • هنا أيضا يهتم التاريخ بالتفاعل بين الوحدات الاجتماعية الاقتصادية ، والسياسية ، أو غيرها ، التى يختلف بعضها عن بعض من حيث النوع

والحجم ، مهما كانت الكيفية التي توصف بها هذه الوحدات . ومهما كانت أصل الاختلافات بينها • ويهتم علماء التاريخ دواما بهذه التفاعلات ، سواء في القرن الرابع عشر حين فسر ابن خلدون تطور العالم الاسلامي بنموذج من النزاع والتفاعل بين الرعاة الرحل والسكان المستقرين ، وبين سكان المدن وأهل الريف ، أو في القرن العشرين حيث تفسر عملية التطور (أو التخلف) الرأسمالي العالمي بأنها امتداد النظام الرأسمالي الى مجتمعات ما قبل هذا النظام ، والتفاعل بين اقتصاديات الدول القومية المتطورة ، والمتنازعة أحيانا • هذه التفاعلات خارجية وداخلية في آن واحد ، وتتطلب في الحالتين تحليلا متعددا ، أو بالأحرى نموذجا قائما على تفاعل عدة نظم • فقد أظهرت الدراسات التي أجريت بشأن العالم الثالث ، وتوسع التجارة الأوربية قبل الثورة الصناعية ، أننا بازاء قطاعين متميزين على الأقل ، القطاع « المتقدم » ، والقطاع « المتخلف » ، ومن ثم فان نظرية اقتصادية قائمة على اقتصاد السوق العالمية وعلى نظرية النفقات النسبية لاسبيل الى تطبيقها • ويطور كولا ، في كتابه « النظرية الاقتصادية في عصر الاقطاع هذا النموذج ذا القطاعين ، فيلاحظ أن المشروعات الاقتصادية في النظام الاقطاعي تعمل في كلا القطاعين ، فتطبق حسب الأحوال عقلانية » اقتصاد رأسمالي ، أو عقلانية نظام غير رأسمالي ، أو تجمع بينهما • ويصدق هذا أيضا (كما يتضح من دراسات أجريت بشأن المجتمعات الريفية) على النشاطات الريفية الموصوفة بأنها « زراعة الكفاف » • وعلى ذلك فان نظرية خاصة بالنمو الاقتصادي تحل هذه المشكلة بتعميم لاتاريخي مفرط تصطدم بصعوبات شديدة، وبخاصة في حالة التطور الزراعي ، حيث العوامل البنيوية والنظامية ذات أهمية جوهرية •

ويتعلق المظهر الرابع بالتفسيرات والتكهنات • واني أقتصر على التكهنات لأنها تعتمد على التفسيرات ، ومن ثم تعتبر عامة اختبارا لها • والتكهنات في العلوم الاجتماعية ، كما في غيرها من العلوم ، تتخذ ثلاثة أشكال رئيسية : أولا : « اذا تحققت بعض الشروط ، مع استبعاد العوامل الأخرى، نحصل دائما على نتائج معينة»، فالتكهن لايصح الا في ظروف محدودة جدا ، ولايمكن انكارها الا اذا تبين خطأها في الظروف نفسها (لاينكر أحد نظرية جاذبية الأرض استنادا الى طيران الطيور أو الطائرات) • ثانيا : هناك نظريات عامة تتيح لنا عن طريق الاستنباط أن نتكهن بحدوث ظواهر لم تعرف بعد ، مثل الجدول الدوري للعناصر ، الذى تكهن ببعض العناصر الكيمائية التي لم تكتشف بعد • ثالثا : الافتراضات الرياضية من قبيل اذا ارتفع الطلب ، لا العرض ، ارتفعت الأسعار » ، وتنطبق على حالات واقعية ، اذا تساوت سائر الأشياء (هذه الافتراضات يجب تمييزها عن التكهنات التي لاطائل من ورائها ، وهي ليست تكهنات ، كالقول بأن أي مجتمع مجهول يمكن اثبات أنه نظام بنيوي وظيفي • واذا وصف مجتمع أو نظام بنيوي وظيفي وصفا معينا فان كل أفراده ينطبق عليهم هذا الوصف) • كل هذه التكهنات قد تشير الى نتائج في المستقبل ، ولكنها لاتستهدف بنوع خاص توقع حدوثها ، كما أنها لاتستطيع أن

تفعل ذلك ، اللهم الا بشروط مقيدة من قبيل « أن تكون الأشياء الاخرى متساوية » .
أما نظرية العرض والطلب فانها لايمكن أن تتكهن بالأسعار الا فى نطاق سوق تقليدية حديثة لا وجود لها الا فى القليل النادر . ومع ذلك فان العلوم الاجتماعية تهتم على نطاق واسع ، وربما بصفة أساسية ، بالتكهنات الخاصة بالنتائج الواقعية فى المستقبل . وأنماط التكهن العلمى المذكورة ذات فائدة محدودة فى هذا الخصوص . فضلا عن ذلك فان الكثير من العلوم الاجتماعية يعوزها أبنية نظرية متطورة يمكن أن يستنبط منها تكهنات ، وعلى ذلك فان معظم هذه العلوم تميل الى أن تكون « أكثر بقليل من مجرد تقديرات احصائية مبنية على تجميعات لمعلومات تجريبية داخل فئات ليس لها على وجه الاحتمال سوى أهمية نظرية محدودة » .

والشىء العجيب أن من واجب التاريخ أن يعد منهاجا أو اطارا للتكهن . فالتاريخ يهتم دائما بالمستقبل ، ولو أن هذا المستقبل قد يكون وثيق الصلة بماض بعيد : كصلة القرن التاسع عشر بالقرن الثامن عشر . فعلماء التاريخ الذين يحللون النتائج المترتبة على الثورة الصناعية يصوغون نماذج لمستقبل يبدو لأنظارهم من زمن ماض محدد ، ويختبرون هذه النماذج بمقابلتها بالنتائج الثابتة المسجلة . وهم بطبيعة الحال يعرفون حقيقة هذه النتائج . ويمكن القول بأن هناك فرقا بين تفسير انتصار الأرجنتين فى كأس العالم الأخير لكرة القدم وبين المراهنة على من يفوز بالكأس فى المرة القادمة . ولكن العملية الذهنية فى هذا الشأن ذات طبيعة واحدة . علاوة على ذلك فان التحليل التاريخى يجب أن ينصب فى معظمه على الانتقال من حالة معقدة فى الماضى الى حالة أخرى معقدة أيضا فى المستقبل . ويتضمن تحليل « نتائج الثورة الصناعية » لا عوامل توصف بأنها اقتصادية أو تكنولوجية بحتة فقط ولكن أيضا تأثير عناصر نظامية وثقافية وغيرها . ويجب أن يحاول « التكهن » التاريخى أن يفسر طبيعة وبنيان المجتمع البورجوازى الجديد فى كل مظاهره . باعتبار أنه نتاج الثورة الصناعية . وعلى علماء التاريخ أن يميزوا بين النتائج التى لم يكن فى المستطاع التكهن بها من الوجهتين النظرية والعملية وتلك التى كان يمكن التكهن بها نظريا ، ويحاولوا أن يحددوا مجالات النوعين ، وفى مقدورهم كذلك أن يطوروا منهاجا للتكهن التاريخى ، بأن يحللوا النتائج لمعرفة السبب فى أن نماذج التكهن أو التكهنات الفعلية لم تكن صحيحة ، وفى أى النقاط لم تكن كذلك ، كتحليل حدود ونتائج تكهن ماركس لاتجاهات التطور الرأسمالى ، تحليلا ينظر فيه الى الماضى . وفى مقدورهم أن يختاروا بين النماذج التى لها فاعلية كبيرة ومجال أوسع . والنماذج الأقل من ذلك . كل هذا بلاريب عمل شديد التعقد ، يثير مشاكل ضخمة بشأن طبيعة التفسيرات والنظريات ، ومعايير اختيار النماذج (بما فى ذلك الحدود الشخصية والتاريخية لهذا الاختيار) ، وطبيعة المراجعة . ومع ذلك فان هذه الأشياء لاتختلف عن نظيراتها فى العلوم الاجتماعية . ومن ثم فان منهاجية التحليل التاريخى ذات أهمية جوهرية للعلوم الاجتماعية التى تحتاج هى أيضا الى مثل هذه المنهاجية من أجل تكهناتها التى هى بالتأكيد أكثر غموضا .

ويتعلق المظهر الأخير بطبيعة العلوم الاجتماعية نفسها · والموضوع الحقيقى ، أو مجال التحقيق فى معظم هذه العلوم غامض ، وغير مؤكد ، وتعريفاته انتقائية ، تجريبية ، أو تسبق التجربة ، وقابلة للتغيرات اللانظامية · فمثلا مارشاك قد عرف علم الاقتصاد تعريفا تجريبيا بأنه « دراسة الجنس البشرى فى شـــؤون الحيـاة الجارية » (وهذا تعريف غامض) ، ولكن روبنز يعرفه بطريقة تختلف فى نوعها كل الاختلاف بأنه « العلم الذى يدرس السلوك البشرى باعتبـــاره علاقة بين وسائل محدودة لها فوائد بديلة » (ومع أن هذا التعريف قد ازداد بعد ذلك ايضاحا فانه لم يزل مقبولا فى جوهره عند ساموليسن) · واذا كانت الصلة القائمة بين مجالات دراسة العلوم الطبيعية الرئيسية وبين فروعها المتخصصة صلة منتظمة فى أساسها فان الأمر ليس كذلك بصفة عامة بالنسـبة للعلوم الاجتماعيـة · فثمة مصطلحات أساسية مثل « المجتمع » لم تتلق بالفعل أى تعريف · هذه العلوم كلها تهتم ، بشكل أو بآخر ، بالسلوك البشرى ، الا أن مجال الدراســـة فى مختلف العلوم الاجتماعية يصعب تعريفه تعريفا دقيقا · ويجب وضع قائمة بما يؤديه فعــلا علماء الاقتصــاد والاجتماع وانثروبولوجيـا وغيرهم فى زمن معين · وفى مقــدور المشـتغلين بالعلوم الاجتماعية أن يتجنبوا هذه الصعوبة بأن يختارا موضوعا لدراستهم بكيفية قد تبدو تعسفية جزءا أو مظهرا من الســلوك البشرى ، مع اغفال باقى الأجزاء والمظـاهر · مثال ذلك أنه يمكنهم فى علم الاجتماع أن يختاروا « ميثودولوجيا السلالات البشرية »، وهى فى رأى هـ · جارفنكل « دراسة منهاجية للشؤون العادية لفرد ما ، ومشروعاته المنظمة ، حيثما تعالج هذه المعرفة باعتبارها جزءا من المجـال الذى تنتظم فيه هذه الشؤون والمشروعات » · وهذا تعريف غير مقنع الى حد ما ·

وينبغى لعلماء التاريخ أن ينظموا مجال دراســتهم لسبب بسيط : ذلك أنهم لايستطيعون (اللهم الا لأسباب تتعلق بالملاءمة التقنية ، أو للضرورة) أن يختـاروا موضوعهم من بين مجموع النشاطات البشرية فى الزمان الماضى · وحتى اذا اختار علماء التاريخ لسبب ما أن يركزوا بحثهم على نشاطات انسانية معينة ويهملوا ما عداها من النشاطات فانهم يفعلون ذلك دائما تبعا لحكم واع أو غير واع بشأن الأولويات التى يجب مراعاتها فى موضوع التحليل · ويركز علماء التاريخ التقليديون أبحاثهم على الملوك ، ومجالس الوزراء ، والحروب ، والدبلوماسية ، لأنهـــم يعتبرون تصرفات صانعى القرارات من الفئات الحاكمة هى أهم القوى المحـركة فى التاريـخ · على أن علماء التاريخ كلهم ، مهما كانت آراؤهم بشأن القوى المركزية فى التاريخ ، يعرفون أن عليهم أن يقيموا فى مجال رؤيتهم علاقة منهاجية بين هذه القوى وبين ظواهر أخرى فى الماضى ـ اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو دينية أو غيرها ـ ومهما كان مجال رؤيتهم ضيقا بالنسبة لمعايير غيرهم من علماء التاريـخ فان هذا المجال يقتضى تجميع الظواهر التى يمكن أن تعالج على حدة خارج نطاق التاريخ ، دون أن يـكون بينهـا أية صلة · ان فيزياء نيوتن « تنتمى » الى العلوم الطبيعية ، وينتمى هوبز ولوك الى الفلسفة ، كما تنتمى المجادلات فى شأن الميزان التجارى الى الاقتصاد وميلتون موضوع

للنقد الأدبى ، وقد يكون اغتيال جلنكو فى الوقت الحاضر جزءا من تحقيق ميدانى يجريه علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية بشأن نظم القرابة فى مجتمع العشائر الأسكتلندية . غير أن هذه موضوعات يتعين على علماء التاريخ البريطانيين فى أواخر القرن السابع عشر أن يأخذوها فى اعتبارهم . واذا كان لزاما لكل تاريخ أن ينظم مجموع النشاطات البشرية ، ويقيم علاقات بين موضوعات البحث فى مختلف العلوم المتخصصة ، فان بعض أنواع التاريخ (كتاريخ ماركس) يفعل ذلك بطريقة منهاجية واعية . وهى اذ تفعل ذلك ليست مجبرة على ايضاح مفاهيم مختلفة ، ولكنها تسهم أيضا فى بناء مجال العلوم الاجتماعية وتنظيمه . كذلك فان أكثر معالجات العلوم الاجتماعية نفعا ـ الاقتصاد السياسى التقليدى ، من النمط المعروف فى القرن الثامن عشر ، اقتصاد ماركس وفيبر ـ قد جرت فى اطار تاريخى بصفة أساسية ، حتى ولو لم يكن المشتغلون بها أنفسهم فى الأصل من علماء التاريخ .

ومع ذلك فان هذا التنظيم لموضوع التحقيق التاريخى والاجتماعى يجب أن يكون الى حد ما انتقائيا وشخصيا . وليس ثمة انسان فى الوقت الحاضر يقبل وجهة النظر الوضعية الساذجة التى تقول بأن يراعى رجل العلم واقعية موضوعية موجودة خارج نفسه ، بغض النظر عن مبادئه ومثله وأنشطته السابقة ، واقعية يكتشف أساسها وقوانينها بتطبيق الأسلوب العلمى . ووجود مثل هذه الواقعية أمر لانزاع فيه بوجه عام ، ولكن من المسلم به أن الصلة بينها وبين من يلاحظها صلة شديدة التعقد. وفى الامكان الى حد ما التأكد من صحة الافتراضات والنظريات بوسائل مختلفة . أو على الاقل اثبات أنها لا تتعارض مع الوقائع الملحوظة . غير أن هذا يطرح أيضا مشاكل عويصة ، وبخاصة فى مجال العلوم الاجتماعية ، تتعلق بالسياسة ، والايديولوجيا ، والمسلمات التاريخية الثابتة . والموضوع لايتعلق فقط بالتعرف على الحالة الواقعية ، ومعرفة أننا كلنا نخضع لهذه الحدود ، ولكن أيضا باكتشاف كيف يمكن رغم كل شيء الوصول الى فهم أحسن للمجتمع البشرى . ويشك بعض الفلاسفة فى امكان ذلك ، فان كانوا على حق فى شكهم فانه لايوجد علم اجتماع جديد بهذا الاسم . وأعتقد أن وجهة نظرنا مختلفة عن ذلك ، فالتاريخ يزودنا على الأقل بدليل يرشدنا خلال هذه التعقدات ، ويتيح لنا أن نحلل ، من جهة الروابط القائمة بين العديد من وسائل ملاحظة واقع الطبيعة والمجتمع ، واختيار بعض مظاهرة لدراستها ، وكذلك بين العديد من النظريات والتفسيرات ، ومن جهة أخرى تحليل الاطار « الخارجى » الذى حدده ونظمه ، ويتيح لنا التاريخ أن نعين حدودها فى الماضى. وكلما نما فهمنا للواقع نموا شاملا ـ وليس لزاما أن يكون فى اتجاه واحد ـ فانه يتيح لنا أن نحلل هذه العملية . ولعله يستحيل علينا أن نعمل ونفكر وندرس وضعنا الاجتماعى والتاريخى بأن نضع أنفسنا خارج عصرنا ونحن ، كما لاحظ ماركس ، لسنا أصحاب عقول ذكية متحررة . ولكننا فى ضوء التاريخ فى وضع يسمح لنا بأن نرى الرجال والنساء ، مثلما نرى أنفسنا ، يعملون فى حدود مماثلة لحدودنا . وبهذا المعنى يتأتى للتاريخ أن يسهم اسهاما كبيرا فى العلوم الاجتماعية .



يجدر بنا قبل الخوض فى الحديث عن التاريخ ان نلقى الضوء على دور المؤرخ · انه ليس وكيلا للتغيير الاجتماعى ·· ولا يذكر التاريخ استثناء لهذه القاعدة سوى « لينين » ، الذى قام باسهام ثورى كبير من خلال كتابه « تطوير الرأسمالية فى روسيا » ، وما عداه كانت محاولات فردية اتسمت بالمظهرية وعدم الجدوى · والمثال الصارخ على هذا هو المؤرخ أندريه جندر فرانك ·

فالمؤرخ عليه أن يقبل رسالته كما هى ، أى القيام بدور الذاكرة بالنسبة للجنس البشرى ، وهنا تبرز المشكلات عند تعريف نوع الذاكرة · فالتركيز على تاريخ الديانة يعنى الذاكرة الدينية للشعب ومجموعته الثقافية · ويصدق هذا المعنى على الجوانب السياسية لدولة ما ·

ومن ثم فان الجدل الدائر الآن حول تجديد طريقة تدوين التاريخ ليس الا جدلا عقيما ، حيث يجب أن ينحصر التجديد فى العملية التاريخية على توسيع مجالات الذاكرة البشرية مهما كان أسلوب ذلك ·

وبذلك يصبح الطريق ممهدا لتحديد عنصر التاريخ الحديث خلال نصف القرن

بقلم : روجيرو رومانو

مدير الدراسات فى مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية ـ عنوانه ٥٤ بوليفار رامباى باريس ٦ ٠

ترجمة : محمد فهيم

ليسانس فى التربية من جامعة رينيه ديكارت بباريس عام ١٩٧٦ ، ودبلوم ترجمة من الجامعة الأمريكية عام ١٩٧٨

المنصرم حيث يبدو بوضوح هيمنة دور التاريخ على الاقتصاد ، والوعى المتجدد بالمشاكل الجماهيرية بدءا من النظم الاجتماعية وانتهاء بالعقائد ٠ ويجدر بنا هنا القاء الضوء على الأسباب التى أدت الى ذلك ٠

بدأ علم التاريخ يهتم بالعلوم الأخرى كالاقتصاد والاجتماع وعلم النفس ، وذلك بتبنى كثير من أساليبها الفنية وبعض مفاهيمها ، فجاءت التغييرات بصفة عامة ضخمة ، وترددت أصداؤها ، لا فى مجالات الدراسات الفردية والكتابات العلمية فقط ، بل تعدتها الى مجالات الأبحاث العلمية الشاملة ٠

وبذلك يتضح أن التاريخ الحديث خلق وعيا عاما حول « أن مفهوم الذاكرة التاريخية عليه أن يتسع لنشاطات الجنس البشرى كله ، دون الاقتصار على تاريخ الملوك والأباطرة والجنرالات والسفراء » ٠

ويبرز هنا سؤال ، هو كيف قام التاريخ بالوفاء بدينه حيال علم الاقتصاد وعلم الاحصاء وعلم النفس والاجتماع ؟

والاجابة هى أن التاريخ مازال مدينا لهذه العلوم ، وذلك لسببين رئيسيين ٠

أولهما : أن نوعية المادة التاريخية لاتخدم أغـراض علمـاء العلوم الاخرى . لأنهم يتمكنوا من تطويع مادتهـا رغم حداثتها لخدمة هذه العلوم (باستثناء بسيط مثل علاقة هاملتون / كينيس) ٠

والثانى : نذكره انصافا ، وهو أن علمـاء الاقتصـاد والاجتماع الخ لم يعيروا ما يقوله علماء التاريخ اهتماما كافيا باستثناء بعض الجغرافيين ٠

ولزيادة التعمق يجب علينا دراسة العلاقة التى يحتمل وجودها بين علم التاريخ من ناحية وبقية العلوم الأخرى فى مجال دراسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

يتفق الجميع على أن المؤرخين قد غيروا نظرتهم ، حيث تعدى اهتمامهم بالماضى البعيد الى الحاضر أيضا ، وتبنى الاقتصـاديون هذه النظرة ، حيث أتـاح الالتقاء بين الحركتين المجال لتعاون عملى وبناء بينهما ٠ ولا يمكننـا اغفال الاسهام الكبير الذى أداه المؤرخون لنظرية السعر ونظرية النقد ودورة التجارة ولسـنا فى حاجة الى ذكر الدور الذى أسهمت بها دراسات « أ ٠ ج ٠ هاملتون » فى تطوير نظرية كينزمان ٠

وتأثر دور المؤرخين سلبا وايجابا بما كان لهم من دوافع (حوافز) تجاه الفكر الاقتصادى التى بدأت أساسا « دوافع كمية » ، وبذلك تكونت الحلقات التاريخيـة الطويلة المدى ، وكانت فى اجمالها جيدة ، وبعضها موضع جدل ولكنهـا ذات محصلة مفيدة ٠ والعيب الوحيد هو التوقف التام الذى أصـاب المؤرخين مع نهـاية القرن الثامن عشر ، الأمـر الذى تعـذر معه اللحاق بمخزون المعلومات المتراكـم فى الكتب الاحصائية السنوية التى بدأ صدورها خلال القرن التاسع عشر ٠

هذا ولم تقتصر الاستفادة من الحلقات الطويلة المدى على علماء الاقتصاد فحسب بل عادت بالفائدة أيضا على المؤرخين أنفسهم حيث أعادوا على ضوئها تدوين التاريخ وتجديد أسلوبه ٠

وقد اكتسب المؤرخون احساسا نقديا أكسبهم وعيـا بخطورة فقدان التجانس والاعتماد على الأرقام الصماء البعيدة عن توضيح المعانى السـياسية والاقتصـادية والاجتماعية التى وضعت من أجلها ٠

ونسوق هنا مثالا للتوضيح ، هل يمكن دراسة تجارة التوابل فى بلد ما خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر مع اغفال التغيرات التى حدثت فى جميع فروع التجارة خلال الفترة المذكورة ؟ ومن العسير هنا تقديم بيان مفصل عن المسائل المؤثرة ، لأن ذلك يقع على عاتق المؤرخين ٠

وثمة مثال آخر هو هل يمكن دراسة التغييرات التى نشـأت على نظم المرور فى مدينة ما دون اعتبار التغيير الذى حدث فى المدينة نفسها ؟

ومثال ثالث يتعلق بعدد أجهزة الراديو فى بلد ما ، فمن الملاحظ أن هناك فروقا واضحة بين الأجهزة الكهربائية والترانزستور الذى يعمـل بالبطارية ٠ وفى بعض

البلدان تكون شبكة توزيع الكهرباء سيئة لم يظهر أثر الراديو فيها الا مؤخرا مع انتشار أجهزة الترانزستور • بل أن التغييرات شملت أيضا نوعيات البث الاذاعى حيث بدأ اهتمام هذه الدول باشباع حاجات المواطنين مع الازدياد الفجائى لهذه الحاجات • ومن ذلك يتضح أن المشكلة التى تبدو للوهلة الأولى مركبة من ناحية الكم والترتيب الزمنى قد تتطور لتكتسب مظاهر أخرى تؤدى فى النهاية الى مضاعفات ضخمة •

وليس من المؤكد أن علماء الاقتصاد قد كرسوا اهتماما كافيا لهذه المسائل ، ولكنهم أدوا دورا هاما الى حد ما عندما انصب اهتمامهم على البيانات الكمية بصفه أساسية •

والى هنا كان اهتمامنا مركزا على المجال الاجتماعى • فاذا انتقلنا الى التركيز على مشكلات التنمية فان الاقتصاديين يشعرون بأهمية تعاونهم مع المؤرخين لتغطية المجال الكيفى ، وذلك دون اهمال الجانب الكمى •

وهنا ما يبرر الرضى عن هذا الاتجاه للأحداث حيث أنها توضح أن الفرد لايستطيع أن يضع قواعد ثابتة تحكم التعاون بين مجموعة العلوم محل دراساتنا وما يعقبه من محاولات لحث الآخرين واقناعهم باتخاذ اتجاه معين •

ومن ذلك يتضح أن اللجوء الى البيانات الكمية وحدها لا يعتبر أسلوبا علميا واقعيا لمواجهة مشكلة التنمية انها قد تمثل نقطة انطلاق هامة ولكى يجب اتباعها بعناصر كيفية لتحقيق نتائج معقولة وواقعية •

ولنحدد أولا مدى الاستفادة من المادة الكمية التى تركها المؤرخون خلال الحقب القليلة الماضية • ونذكر هنا على سبيل المثال الأجور والأسعار التى كانت ومازالت تشد المؤرخين ، والتى نتج عنها حاجة ملحة الى دراسة تكاليف المعيشة للأسرة ونوعية مشترياتها ثم دراستها من ناحية الكم ثم مقارنتها بالتغيرات الناشئة فى ميزانية الأسرة، حيث ساهمت هذه البيانات فى تقويم مستوى المعيشة بصورة مباشرة وتقويم العطاء الاجتماعى واتجاه حركة المجتمع بصورة غير مباشرة ، وقد أهمل هذا الاسلوب المنهجى فى مواطن كثيرة من العالم من أجل تطبيق أسلوب أكثر تعقدا الا أنه أيسر فى تطويع المعلومات المحصلة فى مجال الأجور والأسعار والنقد والسكان لتصنيف الحلقات التاريخية الطويلة المدى وعلاقتها بميزانية الأسرة • والتطويع بهذا الشكل يمكن تحقيقه بسهولة • والمشكلة الثانية التى تهمنا بصورة مباشرة هى المؤثرات « النوعية » (أو الكيفية) التى يجب دراستها رغم ظاهرها الخادع • ولكن ما هو الجانب الكيفى للمصادر وما أهميته ومدى الاعتداد به ؟ وعند وضع حد له فما مدى التعديل الواجب ادخاله لضمان الاستفادة من هذه المعلومات ؟

ان علماء التاريخ لهم دور مميز وضرورى فى هذا المجال حيث أنهم هم الذين يمكنهم تحديد معامل الموضوعية لهذه المصادر • وفوق كل هذا فهم الذين يمكنهم

تحديد الاطار العام الذى يساعد فى تطبيق « المصـــادر الكمية » باتقان تام وذلك بالاستفادة من الأخطاء التطبيقية التى وقعت فى الفترة بين ١٨٥٠ و ١٩٢٠ ٠

ويمكن للمؤرخين التغلب على هذا الجانب لا بفضل معرفتهم الدقيقة بالتقارير فحسب بل كذلك بفضل حاستهم النقدية وأسلوب تتبع المصادر وقدرتهم على تحديد الملابسات المحيطة بهذه المصادر ٠

وقد لوحظ فوق هذا وجه آخر لمشكلة المصـــادر الكيفية للتنمية ، تلك المصادر التى تفصح بطبيعتها عن سـمات كمية ونوعية فى آن واحد ، ولايضاح ذلك نأخذ مثلا معدل الانتظام الدراسى فى بلد ما ، فهو يعتبر مؤشرا هاما يخص الاستثمار العام فى التعليم الأساسى ، وحالة الطرق التى قد تكون ذات دلالة مضللة بالنسبة للمواظبة المدرسية فى المناطق الريفية ، وأيضا الظروف الاقتصـادية لعائلات التلاميذ الذين يضطرون الى التضحية بجهود أبنائهم الانتاجية لارسالهم الى المدرسة ٠ وينبغى الاشارة الى أن العوامل المدروسة هنا ذات طبيعة كمية بحتة ، أما العنصر الكيفى المؤثر فهـو أن أطفال اليوم هم فئة قراء الصحف ، وحملة لواء الكلمة قولا وكتـابة ، وأصحاب المناصب الهامة فى المستقبل ، ويصعب هنا اجراء تقويم كمى لهذه النتائج ٠ ومن هنا تبرز أهمية دور علماء التاريخ فى القاء الضوء عليها ، ولكن مشكلة الكيف تبدأ فعلا من هنا ، فمن المفيد تحديد عدد المدارس الثانوية وتسبتها الى السكان ٠ ولكن الأكثر فائدة الى جانب ذلك هو معرفة نوعية البرامج الدراسية المطبقة والكتب الدراسية فى المدارس المذكورة ، حيث أن الفصـل هو المكان الأول لنشر مفاهيم أساسـية معبنة وتراث الطبقة الحاكمة التى تـكون عادة مفروضة على عامة الشعب ٠ وهذه حقيقـة واقعة لايمكن لغير المؤرخين أن يقوموا بالتحليل الكيفى لهـا ٠ يقوم الوعى القومى والدينى بالفئة الحاكمة على أسـاس الكتب الدراسية التى اسـتخدمت فى المراحل الأولية ٠ وكما نعلم فان هذا سـيؤثر على أسلوب الفئة الحاكمة فى المستقبل وعلى اقتصاد البلاد والمشكلات السياسية والاجتماعيـة كذلك ٠ ومن هنـــا يبـدأ البعد الكيفى للمشكلة ٠

ولكن كيف يمكن ترجمة هذا البعد الى أرقام ورموز ليتسنى لعلماء الاقتصـاد والاجتماع استخدامها ؟

وتبرز المشكلة فى الربط بين علاقة الأدب بالمجتمع مثـلا ٠ ولكن ما هى المعايير المطبقة لتصنيف الكتب الموضـوعة فى التاريخ أو اللاهوت أو الفلسفة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ؟ وما هو أسـلوب تحديد تلك المعايير ؟ وهل هى معايير مجردة أم يؤخذ فى الاعتبار تداخل العلوم فى تلك الفترة والأسـاليب السـائدة فى الماضى ؟ وبافتراض اغفال الفوارق بين العلوم ألا نكون قد صبغنا تلك الفترة بصبغة القرن العشرين ؟ ومن المؤكد أن الأساليب السابقة صادقة بصورة أو بأخرى ، الا أن ذلك أوقع علماء التاريخ فى أخطار لايمكن تلافيهـا ، ويوقع بالتبعية كل من يحـاول الاستفادة من هذه المعلومات فى الأخطاء نفسها ٠

ويمكن تطبيق هذا المثل فى حالات عديدة لا فى مجال التعليم الذى كان بداية النقاش فقط ٠

وتبقى المشكلة كما هى عند التعامل مع الصحافة أو الانتخابات ، وعند حصر عدد الصحف اليومية أو بالأحرى المساحات التى تخصصها هذه الصحف للشئون الداخلية أو الخارجية ، أو عند حصر نسبة اقبال الناخبين الموالين لأحزاب اليمين أو اليسار ٠ على الانتخابات ، فان هذا لايعكس الحقيقة حتى يتم تعريف اصطلاح اليمين واليسار ، وحتى يمكن تحقيق قدر الاستقلال الاقتصادى والسياسى للصحافة ، وهذا ما يطلق عليه العوامل الوصفية للنوع التى يمكن اكتشافها ودراستها وتحليلها بواسطة علماء التاريخ الذين تؤهلهم خبراتهم لهذا النوع من العمل ـ وتكمن الخطورة فى انغماس بعض الزملاء العاملين فى مجالات العلوم الاجتماعية فى تصور « الاكتفاء الذاتى علميا » حيث يكونون هم أول ضحايا هذا الوهم ٠

وبعد الاتجاه لعقد مقارنات من المخاطر الكبيرة ٠ لقد لجأ المؤرخون أخيرا الى احتمال استخدام التاريخ المقارن أو غيره من سبل المقارنة ، ولكن هذا الاتجاه رغم واقعيته التى أثبتها مع العلوم الأخرى تعترضه صعوبة فى حالة تطبيقه على التاريخ حيث تكون المقارنة فى أمور لايمكن اخضاعها بطبيعتها للمقارنة ، اذ كيف يمكن عقد مقارنة بين مواقف متباينة ؟ فحقيقة المشكلة لاتكمن فى اكتشاف أوجه التشابه أو الاختلاف التى تكون عادة خادعة ومتأثرة الى حد كبير بأسلوب الباحث ، بل تكمن فى تحديد الخطوط العريضة للتطور فى مجالات البحث العلمى ٠ قد يصدق أسلوب المقارنة فى المراحل المتوسطة للبحث ، ولكنه يفقد قيمته ولا يعتد به كهدف أساسى ٠

وهنا يجدر الاشارة الى أن الثلاثين عاما الأخيرة شهدت تقاربا بين التاريخ وعلوم أخرى مثل علم الانسان وعلم الأحياء والحساب ، ويمكننا بلا شك اكتشاف رابطة بين هذه العلوم وخاصة بين الحساب وبين التاريخ حتى قبل الفترة التى نعرض لها هنا ٠ وأغلب الظن أن العلاقة بين التاريخ والعلوم الأخرى قد اكتسبت شكلا جديدا خلال الثلاثين سنة الماضية ، حيث تغلب المنطق على الاسلوب ، والمفاهيم على طرق التناول ٠

ولنتتبع هذه الروابط بالتفصيل ، ولنأخذ اقليم الأندين مثالا لتوضيح العلاقة بين التاريخ وعلم الانسان ٠

كيف يمكن معرفة نظام الاقليم قبل انتمائه لأسبانيا ؟ بان الاجابة المتاحة تعتمد على أصول تاريخية ، وما عداها لاسند له ٠ فالبعض يصف النظام بالاشتراكية ، والآخر ينعته بالاقطاعية ، الخ ٠ وظلت هذه المسألة مثار جدل طويل حتى توصل ج ونمورا عن طريق علم تاريخ الاجناس الى أن اقليم الانديين اعتنق نظام « التبادلية ومبدأ اعادة توزيع الثروة » ، فكان هذا تزاوجا ناجحا بين التاريخ وعلم الانسان ٠ وعلى الرغم من وجود صعوبات زمانية ومكانية فى تطبيق هذا العلم فانه يمثل أداة صالحة لتحديد مجموعة ظواهر قد لا تدركها عين عالم التاريخ أو عالم علم الانسان

اذا عملا منفصلين • وباختصار عندما نربط بين التاريخ وعلم الانسان يتغلب المنطق ، وحين يتم هذا يمكننا أن نعيد قراءة نصوص قديمـــة ، وعندئذ يماط اللثام عن كل أسرارها ، كما نعيد دراســة نتائج ميدانية وتفســير اكتشافات أثرية ونخرج بنتائج تحليلية جديدة •

والتطور الثانى هو علاقة التاريخ بالحساب • وهنــا يتبادر الى الذهن العلاقة الكمية ممثلة فى الاحصـــاءات • ولكن ليس هذا هو المقصــود ، بل يقصد استخدام علم الحساب فى التاريخ الاقتصـــادى الحديث ، ولا يقتصر ذلك على الحاســبات الالكترونية أو النتائج المحصلة منها ، بل ان أهم ما تقدمه هذه المدرسة الفكرية هو تعريفنا بعنصر جديد هو « البدائل » • ماذا يمكن أن يكون الوضــع لو تم اختيــار أسلوب مغاير للحادث • ومن هذا المنطلق وحده تتضح أهمية ذلك العلم •

وبالمثل لايقل علم الانسان فى أهميته بالنسبة للتاريــخ وخصوصا ما يتعلق بفصائل الدم ، حيث يقدم هذا العلم تصنيفات وثائقية خطيرة ، فكل فرد يمثل سجلا طويلا ضاربا فى أعماق التاريخ يحمل الصفات الوراثية والبيئية لأسلافه . وبذلك يمكن اعادة اكتشاف أصوله التاريخية •

ونتائج هذه البحوث متوفرة سواء عما قبل التاريخ أو عن التاريخ الحديث • ونعود لمثل اقليم الأنديين ، فالمشــكلة هى أن معظم الدراســات قام بهـــا علماء علم الأحياء • ومع ذلك فهذا يتيح لعلماء التاريخ التعرف على هذه الدراســـات لتقديم آراء أكثر موضوعية مثل ما قدمه ويلسون فى كتابه « علم الاجتماع » • والأخطر من ذلك ما يمكن للتاريخ استنباطه من الثروة المتراكمة فى علم الرياضيات • ومثال ذلك مفهوم المحلية والعالمية • وهل هو أساس رياضى أم مازال هناك مجال للاستنتاجات ؟ وتكمن الصعوبة فى مدى امكان تطبيق نظام محلى ناجح على المستوى العالمى •

هل يمكن تطبيق هذه المشكلة الرياضية على العلوم الانسانية ؟ ان علم اللغات مثلا ــ فى ضوء هذا المفهوم ــ قد ســاعد فى الفترة الأخيرة فى التغلب على مشــكلة وضع تعريف جديد للهجات قائم على المعنى دون التركيب • بــل أكثر مــن ذلك أن الوضــع تجاه مشكلة المحليــة والعالمية يمكن أن يؤدى الى ترتيب المعلومة بطريقة موسوعية حيث أنها تصنف المشكلة فى شكل مصطلحات محددة •

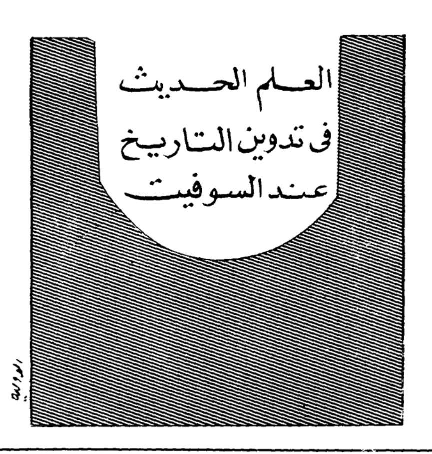
ــ وللبحث الأعمق دعنا نقترب من مفهوم آخر يبدو من وجهـــة نظر التاريخ ذا أهمية رئيسية ، وهو مفهوم مشكلة الكوارث • وهو بلا شــــك وطبقـا لتعريف رينيه توم موضــع اهتمام كبير من علماء التاريخ • وكذلك لايمــكن لعلماء التاريخ تجاهل مفهوم رياضى آخــر وهو المركزية واللامركزية ، وبعــد أن رفضت « التكوينات المركزية » فى منطق البحث العلمى •

ولنتوقف قليلا هنا بعد أن كثر الحديث مؤخرا عن « تاريخ جديد » ، فالكتب تنشر ، والاجتماعات تنعقد ، والبرامج توضع ، ولكن الحصيلة من كل هذا ضئيلة ،

أو أنها على أحسن الفروض تؤدى الى نشر التاريخ فى نطاق واسع ، ولكنه بالقطع ليس تاريخا جديدا • والأجدر بنا محاولة تقديم التاريخ الجديد •

وبعد هذا التوضيح نعود الى نقطة البداية في المناقشة • ان المادة الحديثة يمكن توفيرها بالنسبة للرياضيات وعلم الانسان وعلم الأحياء وعلوم اللغات والوراثة والطبيعة كذلك • ولانتوقع بالطبع أن يلم علماء التاريخ بكل هذه المجالات ، ولكن يكفيهم التمكن من المنطق بدلا من الاسلوب ، والاحاطة بالمفهوم الواسع عن محتويات العلوم ، والتخلى عن المفهوم الضيق لتداخل العلوم • وبهذا فقط يمكن للمؤرخين تقديم فائدة كبيرة للآخرين ، والا تصبح محاولة تبادل المعلومات ممارسة عقيمة •

وتحقيق هذا الهدف يعنى التحلى بالتواضع والاعتراف بأنه لايوجد أيديولوجية تستطيع شرح التاريخ الانسانى لكل زمان ومكان •



مقدمة

هناك قول مأثور مؤداه أن «التاريخ معلم الحياة» . وهذا صحيح جدا مادام الانسان والمجتمع بوجه عام يميلان الى ان يبنيا انشطتهما على تجربة الماضى ثم يحكمان عليها فى ضوء النتائج المترتبة على انشطة مماثلة فى ازمنة سابقة . وبرغم ان الماضى لايقدم دائما أجوبة عن الاسئلة المعقدة بصورة متزايدة التى تثيرها كل خطوة جديدة فى تقدم البشر وكل مرحلة فى تطور المجتمع فان احداث اليوم لايمكن فهمها على النحو السليم دون الاشارة الى التجربة التاريخية .

ان فصل العالم الحديث عن مجرى تاريخ الانسان وعزل كل فرد عن تجربته وميراثه التاريخى يعادل العودة بالجنس البشرى الى العصر الحجرى والهبوط به الى حالة عجز كامل .. لقد كتب الشاعر الروسى العظيم اسكندر بوشكين يقول : « احترام الماضى هو مايميز الحضارة عن الهمجية » . فالتاريخ عبارة عن تجربة البشر المتراكمة ، ومستودع انجازاتها المادية ، ومخزن الفكر الانسانى ، والقاعدة التى ينطلق منها الى مزيد من الانجازات . أما التاريخ كمذهب علمى فانه يعنى بدراسة تطور المجتمع البشرى « بكل تنوعه الهائل وتناقضاته كعملية موحدة تحكمها القوانين » ..

بقلم : فاليرى الكسندروفتش

السكرتير الأكاديمى فى قسم التاريخ بأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى فى موسكو . ألف « حركة التحرير فى كندا فى عهد الاستعمار » (١٩٦٨) (بالروسية) ، و « بلد مابل ليف » و « التاريخ المبكر » (١٩٧٧) (بالروسية) . وكتب عددا من المقالات فى علم تدوين التاريخ عند السوفيت .

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد فى كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا . عين عضوا متفرغا بمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا بالادارة . له مؤلفات عديدة .

والماركسية اللينينية هى التى توفر للعلم التاريخى فى الاتحاد السوفيتى الأساس الايديولوجى والنظرى والمنهجى الذى يقوم عليه . فالمفهوم المادى عن التاريخ يقوم على أساس الفكرة العامة التى ترى التاريخ العالمى عملية موحدة تتطور وفقا للقوانين الطبيعية ، فتنتقل من أشكال التنظيم الاجتماعى الدنيا الى الشكل الأعلى للنظام الاجتماعى أى الى الشيوعية . وبالقوة المكتسبة من هذه النظرية الشاملة والعالمية للعملية التاريخية فان مؤلفات المؤرخين السوفيت تستأهل الذكر بسبب اتساع مداها وتنوعها العلميين بحيث تغطى جميع فترات التطور التاريخى للجنس البشرى وتاريخ جميع البلاد والقارات التى تعيش فوق كوكبنا . فالمؤرخون السوفيت يركزون على دراسة المظاهر الملموسة للعملية التاريخية ، وعلى تحليل القوانين التى تحكم تقدم المجتمع البشرى كما نراه فى التغييرات المتعاقبة التى تطرأ على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية ، كما يركزون على قدرة الجماهير على الخلق ودورها فى خلق آثار بارزة تدل على الثقافة المادية والروحية .

والسعى الى تحقيق المزيد من تطوير المناهج التاريخية ومن المفهوم العام عن التاريخ العالمى والتاريخ القومى هو ميدان هام من ميادين البحث العلمى . ويجب أن نوضح أن من مبادىء المنهج التاريخى الماركسى الاساسية مبدأ الاسلوب الذى يقضى بالنظر الى جميع العمليات والظواهر لا على أنها ثابتة لا تتحرك ولكن

باعتبار أنها تنمو وتتطور باستمرار . وهذا المبدأ ينطبق على النظرية الماركسية نفسها التى تمر باستمرار فى عملية من التطور الخلاق . لقد قال ماركس نفسه وهو يتحدث عن فكرته العامة عن العالم انها «لاتقدم مذاهب جاهزة ، ولكنها بدلا من هذا تقدم نقاط انتقال الى مزيد من الدراسة ، ومنهاجا لمثل هذه الدراسة » .

الدراسات الشاملة

وانطلاقا من ذلك المبدأ نجد انه بينما يأخذ المؤرخون السوفيت الحقائق التاريخية الواقعية فى الحسبان فانهم يحاولون المزيد من تطوير المفهوم المادى للتاريخ . فأكملوا فى السنوات الحديثة عددا من الدراسات الخاصة عن أداء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وظائفها ، وعن مشكلات الفترات الانتقالية بين الصروح الطبقية المتعارضة ، وتشرح رموز الظواهر التاريخية .. وشقوا طريقا جديدا فى العمل الذى قاموا به بصدد مفهوم الهياكل والقوانين التاريخية ، والعلاقة بين قوانين التطور السوسيولوجية والتاريخية ، ووصف المجتمعات من ناحية هيكلها ومرحلة تطورها ، ومبادىء تقسيم التاريخ العالمى الى فترات ، والفكرة العامة عن التقدم الاجتماعى » .

ومن أبرز الانجازات فى هذا الميدان سلسلة من الدراسات الشاملة الأساسية ، هى ثمار جهود متسقة بذلتها فرق كثيرة من ذوى الاختصاص . فتحاول سلاسل «تاريخ العالم» . ولأول مرة فى علم تدوين التاريخ ، أن تسجل وقائع تاريخ العالم حتى نهاية العقد السابع من القرن العشرين . وبذا كانت تستهل فترة تميزت باقامة النظام الاشتراكى العالمى ، وانتصار الاشتراكية النهائى فى الاتحاد السوفيتى وخلق أسس الاشتراكية فى عدد من البلاد الاخرى . وقيام الحركات العمالية وحركات التحرير الوطنى ، وازدياد حدة الازمة العالمية التى تمر بها الرأسمالية ، وانهيار نظام الامبريالية الاستعمارى .. وتوافرت دروس تاريخية جوهرية ونتائج منهجية جديدة وهامة ، من العمل الذى بذل فى اعداد مؤلفات متعددة الاجزاء عن تاريخ الحرب العالمية الثانية والحركة العمالية الدولية وتاريخ الاتحاد السوفيتى من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر . ومن المقرر ان تنشر قريبا مؤلفات متعددة المجلدات عن تاريخ الشرق الاقصى السوفيتى وشعوب شمال القوقاز .

ويقوم مؤرخو الاجناس والسلالات البشرية وعاداتها ، بالتعاون مع علماء الجغرافيا ، باعداد مؤلف من عشرين مجلدا عن بلاد العالم وشعوبه ، يضم أحدث المعلومات عن كافة شعوب العالم الحديث ، كبيرها وصغيرها ، وعن تنظيم الدول وحياتها الاقتصادية والثقافية وان مؤلفا شاملا من هذا النوع هو ضرورة بوجه خاص اليوم لأنه يحدد مكان كافة الشعوب ودورها فى التاريخ العالمى ، ويؤيد النظرية التى تذهب الى أنه ما من شعب ولو كان غير ذى شأن من الناحية

العددية يقع خارج التاريخ ، ومثل هذا الشعب كان له اسهامه فى التراث الثقافى للعالم . وتلقى المعلومات التى يجمع بينها هذا المؤلف ضوءا جديدا على نقاط الالتقاء بين الثقافات والحضارات المختلفة فى جميع أرجاء العالم . وعلى الطريقة التى تجعل بعضها يؤثر فى البعض ويثرى بعضها البعض . وبرغم تكرار نشوب الصراعات والحروب فى تاريخ العالم تظل حقيقة المسألة وهى أن الاتصالات والروابط والتعاون بين الشعوب المختلفة تشكل العامل الرئيسى فى التطور العالمى .

وجدير بالملاحظة انه تم نشر التواريخ الكاملة والنظامية لشعوب جمهوريات الاتحاد والجمهوريات ذات الاستقلال الذاتى كلها تقريبا .

وعادة تنشر هذه المؤلفات باللغات القومية . وهى دليل ملموس على ارتفاع مستوى المشتغلين بتدوين التاريخ فى الجمهوريات السوفيتية . وثمة مثال فريد عن الانجاز الجماعى الذى حققه المؤرخون المحترفون الذين يمدون نطاق تعاونهم بحيث يشمل القطاعات الأعرض من المجتمع (المؤرخون غير المحترفين ، معلمو مادة التاريخ ، المتخصصون الاقليميون) ؛ هذا المثال كان هو نشر تاريخ مدن وقرى جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية فى ستة وعشرين مجلدا . وهذا العمل الذى منح جائزة الدولة بالاتحاد السوفيتى يجرى الآن نشره باللغة الروسية .

وكذلك فان البحث العميق فى تاريخ البلاد الأجنبية جعل فى الامكان بالمثل اعداد دراسات تاريخية شاملة عن عدد من البلاد التى تقدم تفسيرا ماركسيا لينينيا لتطور دولها وشعوبها . ففى السنوات الخمس الماضية فقط نشرت مؤلفات عن تاريخ جمهورية ألمانيا الديمقراطية وكوبا وفيتنام والهند واليابان وكندا والنرويج وايران . وسوف تنشر قريبا دراسات فى عدة مجلدات عن تاريخ الولايات المتحدة واليمن وبلاد شتى فى أمريكا اللاتينية . ونظرا للأهمية الجوهرية التى تحظى بها القارة الأوربية فى تاريخ العالم ، ولأن المشاكل التى تواجهها اليوم ملحة فانهم يعلقون أهمية خاصة على الخطط المعدة لاجراء البحث الأساسى فى تاريخ القارة من أقدم العصور حتى اليوم .

ومن المؤلفات ذات الطابع الأعم يجدر ذكر الموسوعة التاريخية السوفيتية التى كملت الآن وتقع فى ١٦ مجلدا ، وأكمل المؤرخون العسكريون الآن نشر الموسوعة العسكرية السوفيتية فى ثمانية مجلدات ، وتتضمن ثروة من المعلومات عن التاريخ العسكرى وأخرجت دار نشر الموسوعات السوفيتية أو سوف تخرج مراجع موسوعية عن ثورة أكتوبر ، وموسكو وأمريكا اللاتينية والميثولوجيا العالمية ، وكلها تحتوى على قدر هائل من المعلومات التاريخية . ان المطبوعات الموسوعية من هذا القبيل لايمكن تقدير قيمتها بالنسبة لمقارنة المعلومات التاريخية وتحديد مستوى وحدود التطور العلمى فى المرحلة الحالية ، كما أنها تقدم مساعدة لايمكن حسابها للعاملين فى مجال الأبحاث والمعلمين والطلبة وجميع المهتمين بالتاريخ .

وبرغم انه يمكن فى التحليل النهائى التركيد عن يقين بأن تركيز الاهتمام على الذات والتعصب القومى اتجاهات غريبــة على التــأريخ الســوفيتى فان تركيز المؤرخين السوفيت الرئيسى هو على دراسة تاريخ شعبنا الذى يلعب مثل هذا الدور الهام فى تربية عمال بلدنا أيديولوجيا وسياسيا . وكما سبق أن وضح فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفينى ، المقدم الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب ، فان الانسان الســوفيتى عامل حى الضــمير وشــخص ذو مستويات سياسية عالية ووطنى وله اتجاهات دولية النزعة . انه نتاج الحزب والماضى البطولى وكل اسلوبنا وطريقنا للحياة .

التأريخ الروسى

فى جوهر تاريخ شعبنا تكمن ثورة أكتوبر الاشــتراكيه الكبرى . ومن بين المؤلفات الكثيرة التى خصصت لهذا الموضوع يجب ان نذكر الطبقة الثانية من كتاب I.I.Mints الذى يقع فى ثلاثة مجلدات .

واكتسبت الدراسات عن العمليــات المؤدية الى الثورة وعن تأثيرها على العالم المعاصر اهمية خاصة بالنسبة لدراسة المركزة عن دلالاتها ومعانيها الدولية فلأول مرة درس المؤرخون التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التى تنطوى عليها العملية الثورية، ودرسوها بقصد عقد المقارنات متخذين من ثورة أكتوبر والثورات الديموقراطية والاشتراكية الشعبية فى وســط وجنوب شرقى أوربا الأســاس الذى تبنى عليه هذه المقارنات . ووفرت الجهود المترابطة التى بذلها المؤرخون من مختلف البلاد الاشتراكية دافعا جديدا على دراسة هذه المسألة .

لكن يظل اهتمامنا مركزا على تاريخ بناء المجتمع الاشتراكى فى بلدنا . وأجريت الدراسة المترابطة عن المشــكلات المتعلقة بالســياسة الاقتصادية الجديدة وما وتنطوى عليه من أهمية دولية . وحقق علم التاريخ السوفيتى نجاحا يســتأهل الذكر فى دراســة تاريخ الطبقة العاملة والتنمية الصــناعية فى البلد . وتصــف عدة من المؤلفات الجماعية والرسائل الدور القائد الذى تقوم به الطبقة العاملة السوفيتية فى البناء الاشتراكى **والشيوعى ، وتاريخ** روح التنافس البناء الذى نشأ فى صفوف العمال الاشتراكيين ومشكلة حجم وتركيب الطبقة العاملة وماطرا من تغييرات فى مستواها الثقافى ورفاهيتها المادية .. ونشرت دراسات عن تاريخ الطبقة العاملة فى الأقاليم المختلفة والجمهوريات والقوميات فى البلاد ، وظهر عدد كبير من الكتب التى أخذت بالتصنيع. وفى السنوات القريبة العهد زاد تركيز البحث فى التخطيط الاشتراكى ، والادارة الصــناعية ، واستخدام التصــنيع الاشــتراكى للموارد المحلية والتقدم العلمى والتكنولوجى ، ودور العلم فى تحول البلاد الاشتراكى . ويسير العمل قدما فى كتابة تاريخ تطبيق نظام المزارع الجماعية ، وميكنة الزراعة، والصراع الطبقى ، والأهميــة الدوليــة للخبرة التى اكتسبت فى تنفيــذ الخطــة اللينينية للتعلون . وفى هذا الصــدد يجب أن أذكــر المؤلف الجديد الذى أخرجه س.ب. ترابزنيكوف عن تجربة الحزب فى تناول المسألة الزراعية .

وقامت مجموعة كبيرة من العلماء ذوى الخبرة بامعان النظر فى قدر هائل من المواد الحقيقية من أجل اعداد سلسلة من المؤلفات عن تاريخ الطبقة العاملة (تسعة مجلدات) والفلاحين (عشرة مجلدات) . وسوف تظهر قريبا دراسة شاملة عن تاريخ الطبقة العاملة فى سيبيريا .

ويجرى بحث مشكلات خطيرة أخرى فى ميدان التاريخ الثقافى السوفيتى: جوهر وطبيعة مراحل الثورة الثقافية والمظاهر العامة ، وطابع الثقافة السوفيتية الخاص وأهميتها الدولية . ومما له أهمية عملية ونظرية كبيرة دراسة الدور الادارى للدولة السوفيتية فى بناء الثقافة . وحدث توسيع ملحوظ فى المجال الذى يغطيه البحث فى هذا الميدان ، واعدت كتب جديدة عن تاريخ التنمية الثقافية فى الريف السوفيتى ، ودور الطبقة العاملة والمثقفين فى تنمية الثقافة السوفيتية ، وعن تاريخ بناء الثقافة القومية . وبدأ المؤرخون بحثا نظاميا عن ثقافة الاشتراكية المتقدمة ومكوناتها القومية والدولية ، والتفاعل بين هذه المكونات ، ودور الثقافة فى خلق مجتمع تاريخى جديد هو الشعب السوفيتى وظهر مؤلف يسجل الحياة الثقافية فى الاتحاد السوفيتى ، كما يجرى اعداد تاريخ من عدة مجلدات للثقافة السوفيتية ، من المتوقع ظهوره فى السنوات القلائل القادمة .

والمنهج السوفيتى فى تدوين التاريخ زاد ثراء بفضل الدراسات الجديدة عن الحرب الوطنية الكبرى فى السنوات ١٩٤١/١٩٤٥ . ويصف كتاب متعدد الاجزاء عن «تاريخ الحرب العالمية الثانية : ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ » الدور الحاسم الذى اضطلع به الاتحاد السوفيتى فى كسب الحرب، ضد الفاشية ، ويستكشف عدد من الدراسات الجماعية والرسائل موضوع «الشعب فى زمن الحرب» . وحدثت زيادة جديرة بالملاحظة فى عدد المؤلفات المخصصة لنضال شعب فى الاراضى التى احتلتها الفاشية ولمشكلات العمال السوفيت فى الجبهة الداخلية ، وحياة الشعب الاجتماعية والسياسية والثقافية خلال الحرب . وتم أيضا نشر تاريخ موجز للحرب العالمية الثانية .

وجرى مزيد من العمل الذى يتناول تاريخ السياسة الخارجية السوفيتية، فظهرت طبعة جديدة من «تاريخ سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية» ، ونشر الآن المجلد الاخير من «تاريخ الدبلوماسية» . ويلقى عدد من الدراسات الجديدة ضوءا على المبادىء اللينينية التى تقوم عليها السياسة الخارجية السوفيتية ، ويقوم عليها النضال فى سبيل تنفيذ «برنامج السلام» ، وعلى أنشطة الاتحاد السوفيتى فى الامم المتحدة ، وتاريخ نضال الاتحاد السوفيتى فى تطبيق مبادىء التعايش السلمى بين الدول التى تختلف أشكال تنظيمها الاجتماعى ، وعلى دور الاتحاد السوفيتى فى النظام الاشتراكى العالمى وتاريخ علاقاته مع البلاد النامية .

وشهدت السنوات الحديثة ارساء قاعدة صلبة من تجميع الوثائق لاغراض

الدراسات عن تاريخ السياسة الخارجية التى تغطى أيضا مسائل مهمة من قبيل انشطة الدبلوماسية السوفيتية خلال الحرب العالمية الثانية ، ونضال الاتحاد السوفيتى من أجل السلام وضد التهديد بالحرب .

ونتيجة لتجربة مهمة فى التعاون مع جامعى الوثائق من أهل البلاد الاخرى جعل المتخصصون السوفيت فى المتناول مجموعة من وثائق السياسة الخارجية .

وكانت هناك أيضا مساهمة قيمة فى دراسة العهد السابق على الثورة . ان مهمة تعليم وتربية الشعب السوفيتى وغرس الاحترام لتراثه الثقافى تجعل من الضرورى اجراء فحص جاد لتاريخ الوطن الام فى جميع مراحل تطوره بما فيها الماضى البعيد . والبحث المتعلق بالتاريخ الروسى خلال فترة التطور ، اى دعم الرأسمالية وسقوطها ، أدى الى اهتمام متزايد بالتاريخ الديموغرافى والحضرى وانتج بعض الكشوف الممتعة . وقد ألقى عدد من المؤلفات الضوء على المؤشرات السكانية الهامة ، وهجرات السكان والتطور الاقتصادى بالأقاليم النائية والدور الرئيسى الذى تؤديه المراكز الحضرية فى تنمية البلاد اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وفى الحركة التحررية والثورية . وتم أيضا عمل له قيمته يتصل بتاريخ عائلة الفلاح وكوميون الفلاح .

وأثبت تطور البلاد الاجتماعى والاقتصادى خلال فترة دعم الرأسمالية ميدانا للدراسة مثمرا بوجه خاص . ففى عام ١٩٨٠ منحت جائزة لينين للمؤلف الاساسى الذى وضعه ن.م. دروزينين N.M. Druzhinin عن الحياة فى الريف الروسى فى العقدين السابع والثامن من القرن التاسع عشر . وثمة عدد من المسائل كانت موضع الاهمال حتى ذلك الحين ، فأصبحت تبحث بحثا جادا ، فظهرت سلسلة من الرسائل فى موضوعات عامة مثل دعم الرأسمالية فى هياكل البلد الاجتماعية والاقتصادية ، وتكوين البروليتاريا والبورجوازية ، فضلا عن جانب أكثر تفصيلا من التطور الرأسمالى الاتجاه الذى طرأ على اقتصاد طبقة الفلاحين وملاك الاراضى ، وتاريخ الصناعة والتجارة وسياسة الحكومة فى ذلك المجال . ووجه الاهتمام أيضا الى تاريخ الرأسمالية الاحتكارية فى روسيا . ومما هو جدير بالذكر أيضا المؤلفات القيمة التى نشرت حديثا وتتناول تاريخ تكوين البروليتاريا الروسية وتحولها الى ان كانت القوة الدافعة وراء حركة التحرير ، واصبحت هى الطليعة الثورية للطبقة العاملة بالبلاد . ويتناول عدد كبير من المؤلفات الحركة العمالية فى شتى مراحل تطورها .

وفى السنوات الحديثة ملئت الفجوات فى معلوماتنا عن تاريخ البورجوازية وطبقة النبلاء فى البنيان الاجتماعى بروسيا الرأسمالية . وكان دور البورجوازية الكبيرة وطبقة النبلاء فى روسيا قبل التحرير موضع الدرس ، كما كان هذا شأن النظام الأوتوقراطى فى عصر الامبريالية ، وأجريت بعض دراسات شاملة عن تاريخ طبقة النبلاء والبورجوازية والأوتوقراطية . وأبدى المؤرخون اهتماما

خاصا بالأيديولوجية البورجوازية الليبرالية والايديولوجية المحافظة والحركة الليبرالية ، وبوجه خاص لليبرالية الجمعية الاقتصادية الانتخابية الاقليمية فى الامبراطورية الروسية القديمة ، وبتاريخ طبقة ملاك الارض واحزاب البورجوازية والبورجوازية الصغيرة فى روسيا .

والعمل مستمر فى اعداد تاريخ روسيا الاقطاعية وفى جوانب منه ، مثل توسع اراضيها ، واستيطان الريف ، واصول وتطور العلاقات الاقطاعية والعلاقات الرأسمالية المبكرة ، ووضع تأكيد خاص على دراسة تكوين ونمو ملكيات الفلاحين وملكية الارض فى عصر الاقطاع ، وعلى ما انتهى اليه الاقتصاد المشترك أو الجماعى ، وعلى طبقة الفلاحين وملاك الارض والاديرة والنبلاء فى الاجزاء المختلفة من روسيا الاصلية وأقاليمها القومية . وجرى العمل فيما يتعلق بتاريخ الفلاحين ونضالاتهم الطبقية وخاصة فيما يتعلق بتأثير أساليب الفكر الفلاحى فى نشوء يوتوبيا اجتماعية شعبية . وكان تاريخ الحرف ، وأوائل الاشكال الرأسمالية من الانتاج الصناعى والتجارة الداخلية والخارجية ، هذه جميعا كانت موضع البحث ، وان كان بقدر أقل من التفصيل . ومع كل فقد حدثت زيادة لها شأنها فى معرفتنا بمدن العصر الوسيط وسكانها بفضل ما أتيح لنا من مواد عن نوفجورود الكبرى وبولونسكى وبسكوف وفايتيسك وغيرها من المراكز ، مما فجر الاسطورة الشعبية عن تأخر روسيا القديمة الثقافى .

وفى السنوات القريبة العهد منا وجه اهتمام كبير الى الدراسات المقارنة عن الحكم المطلق فى روسيا وفى غيرها من البلاد ، والى المقارنات المبنية على تفسير الكتابات الرمزية ، بين الانظمة العامة والحكومية فى روسيا القديمة ، والى تاريخ الملكية التمثيلية المحدودة والملكية المطلقة .

وللبحث المتعلق بالعلاقات الاقتصادية والسياسيةوالثقافية الدولية لروسيا القديمة أهمية علميةو سياسية بالغة . وتؤكد أحدث الدراسات تلك النظرية التى تذهب الى أن الدولة الروسية القديمة بلغت مستوى عاليا من التطور ، وكانت من القوى العظمى فى العصور الوسطى . وهذه الدراسات تركز اهتماما بالغا على المشكلات المتصلة بجهود روسيا فى سبيل التحرر الوطنى من نير المغول والتتار ، وتوحيد الاراضى الروسية القديمة . ويوضح عدد من المؤلفات التى تعالج هذه المسألة بما فيها المؤلفات التى نشرت لمناسبة مرور ٦٠٠ عام على المعركة التى دارت فى كوليكوفو Kulikovo الآثار المضادة التى ترتبت على تسلط المغول والتتار ، وتؤكد عظمة الشعب الروسى فى انتصاره فى كوليكوفو .

ومن الممتع بوجه خاص أن البحث التاريخى السوفيتى المتعدد الجنسيات قدم حديثا ادلة كثيرة عن الجذور التاريخية للصداقة التى تربط مختلف شعوب بلدنا ، وعن روابطهم الثقافية والاقتصادية ، وعن النضال المشترك من جانب الجماهير العاملة فى القوميات المختلفة ضد المستغلين والمحتلين الاجانب ، وعن

الدور الذى قام به الشعب الروسى فى الاسهام فى التطور التقدمى الذى حققته شعوب الاتحاد السوفيتى الأخرى ونضاله من أجل التحرر الاجتماعى والوطنى ٠

ومن أحدث المؤلفات عن التاريخ القديم لوطننا أود أن اذكر الكتاب الذى الفه ب.ا. ريباكوف Rybakov عما حققه الصقالبة القدماء عن الربط بين المعتقدات الوثنية والدينية . كانت الوثنية السلافية جزءاً من مركب جوهرى هائل من الافكار والمعتقدات والطقوس البدائية التى ترجع الى آلاف مضت من السنين . وباستخدام البيانات المستقاة من المصادر المكتوبة ، ومن علم الاجناس والسلالات البشرية ،و من الاساطير الشعبية ، والشعر الملحمى ، والفن الشعبى، وعلم الآثار القديمة ، وعلم اللغة ، كشف المؤلف عن جذور الاتجاهات القومية للروس والاوكرانيين واهل روسيا البيضاء ، ونقب عن أصول آلهتهم الوثنية ، وتصورهم للعالم والقوى التى توجهه ، وعاد بنا الى مجتمع الصيد فى العصر الحجرى القديم والعصر الحجرى المتوسط ، ودرس أسلوب الحياة عند زراع الأرض القدامى فى الالفين الرابعة والثالثة قبل الميلاد فى أوكرانيا وتأثيره على وجهة نظر الصقالبة ٠

التاريخ الأجنبى

يشترك فريق كبير من المؤرخين السوفيت فى دراسة التاريخ الاجنبى . فهم يكتبون تاريخا لشعوب اوربا الوسطى وجنوب شرقى أوربا ونضالها ضد الفاشيةومن أجل التحرر الوطنىوالاجتماعى وفى سبيل الديموقراطيةوالاشتراكية ولقيت الموضوعات الآنية اهتماما دقيقا بوجه خاص ، وهى : تاريخ الانشاء الاشتراكى فى بلاد المنطقة ، ونشوء ونمو علاقات جديدة بين الحكومات ، وانشطة مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ومنظمة ميثاق وارسو ، واسهام البلاد الاشتراكية فى الجهود لدعم السلم والأمن فى أوربا وفى جميع أرجاء العالم . والمطبوعات التى صدرت عن تاريخ العلاقات والروابط السوفيتية البولندية ، والسوفيتية البلغارية ، والسوفيتية التشيكوسلوفاكية ، هى نتيجة الجهود المشتركة من جانب المؤرخين السوفيت وعلماء البلاد الاشتراكية الاوربية .

وفى السنوات الحديثة كان تاريخ الحركة العمالية فى أوربا الغربية موضع اهتمام متجدد ٠ فبخلاف الأبحاث المتعلقة بمشكلات وحدة الطبقة العاملة ، والنقابات ، والعلاقات بينالاحزاب الشيوعية والاحزاب الاشتراكية الديموقراطية، وتأثير الحركة العمالية على القطاعات غير البروليتارية من السكان ، يجرى الآن توجيه قدر كبير من الاهتمام الى دراسة التغييرات فى وضع ودرجة وعى مختلف المجموعات الاجتماعية ، ووسائل تعبئة العمال فى النضال ضد الاحتكارات ٠

وجهود العمال من أجل تحويل جهاز التنمية الاقتصادية ، وكفاحهم فى سبيل نزع السلاح واقرار السلم والامن . ووجه المتخصصون فى تاريخ الحركة العمالية اهتمامهم الى البلاد التى ظلت حتى ذلك الحين موضع اهمال المؤرخين العماليين، مثل ايطاليا واسبانيا والنمسا والبلاد الاسكنديناوية ، كما كان تاريخ الحركات الجماهيرية فى العقود الحديثة مركز اهتمام أيضا ، وتلقى مؤلفاتهم الضوء على تطور رئيسى شهده العصر الحديث ، وهو ظهور البروليتاريا على مسرح التاريخ ومولد حركة العمال والحركة الشيوعية . فبخلاف المؤلف المتعدد الاجزاء عن الحركة العمالية الدولية الذى سلف ذكره يوفر عدد من الدراسات الاخرى معلومات عامة عن نضال البروليتاريا الطبقى ومظاهره فى عدد من البلاد المختلفة وعن تاريخ الاضرابات العامة وهى من أشد أدوات النضال الطبقى فاعلية . وموضوع نشوء الماركسية وتطورها أثرته الدراسات الجديدة هى والتراجم الجديدة عن حياة ماركس وانجلز مؤسسى الشيوعية العلمية .

ورات السنوات الحديثة اعداد عدد له دلالته من المؤلفات العامة فى التاريخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لبلاد آسيا وأفريقية . وقدم العلماء السوفيت اسهاما جادا فى دراسة البنيان الاجتماعى والطبقى بالبلاد الآسيوية والافريقية ، والتكوين الطبقى فى الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، ومركز ودور الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة فى الحياة العامة ، كما أسهموا فى تاريخ وتفسير الانظمة الجماعية التقليدية . وصدرت سلسلة من المؤلفات عن تكوين ونمو البروليتاريا ، وعن الحركة العمالية فى بلاد واقاليم شتى ، وعن الفلاحين الذين يشكلون اكبر طبقة فى بلاد آسيا وافريقية .

وانصب اهتمام المتخصصين فى تاريخ آسيا وافريقية وامريكا اللاتينية على التحرر الوطنى والحركات الثورية والمرحلة الحالية من تطورها . وأدت دراسة نضال الشعوب الافريقية من اجل التحرر الى نشوء علم النماذج الشخصية من الحركات الوطنية يعكس تطور مقاومة النظام الاستعمارى ، كما تمت دراسات عن مختلف مراحل النضال من أجل التحرير ، فى البلاد والاقاليم المختلفة . وثمة رسائل خاصة تعالج موضوعات من قبيل نشوء وأداء النظم السياسية فى بلاد آسيا وافريقية ، ودور القوات المسلحة ، وسياسة نظم الحكم العسكرى . وحدثت زيادة ملحوظة فى الدراسات عن دور الاسلام فى حياة شعوب الشرق اليوم .

وسار البحث قدما بصدد مشكلات مثل علاقات البلاد الآسيوية والافريقية مع الاتحاد السوفيتى وغيره من بلاد الكومنولث الاشتراكى فى ميادين الاقتصاد والسياسة والايديولوجية والثقافة ، ودور البلاد التى استقلت حديثا فى العملية الثورية العالمية ، ونضالها ضد الامبريالية والاستعمار الجديد وكفاحها من أجل الاستقلال الاقتصادى وفى سبيل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد . ويجرى

القيام بدراسات اخرى تتعلق بدور الدول الحديثة العهد بالاستقلال فى العلاقات الدولية والتجارة العالمية ، وهو دور تتزايد أهميته .

ويوجه المتخصصون فى شـؤون الشرق الأوسـط والشرق الأقصى اهتمامهم الآن الى مشـكلات جديدة مشـكلة السـكان ، ومشكلات الغـذاء والمواد الأولية وتأثيرها على الموقف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى البلاد النامية ، والصراعات الدولية واحتمالات فضها ، ووسائل تحقيق السلام فى الموقف الدولى الجديد ، ومشـكلات نزع السـلاح والامن فى آسـيا ، وتطـور حـركة عـدم الانحياز .

ويسـتمر اجراء الابحاث بصدد المراحل الاساسية فى تطور بلاد امـريكا اللاتينية ، ومنها مثلا مرحلة التبعية الاستعمارية ومرحلة النضال الثورى من اجل التحرر . وظهـرت دراسـات عن تاريخ الكنيسة الكاثوليكية ، كمـا نشرت تراجم للشخصيات البارزة فى امريكا اللاتينية من أمثال : فرنشسكو دى ميراندا، وبوليفار ، وشيه جيفارا ، وأليندى ، وسيكويروس Sigueims ، وغيرهم . ونشأت سلسلة من دراسات مخصصة لتاريخ أمريكا اللاتينية وثقافتها ، فظهرت كتب عن الارجنتين والمكسيك والبرازيل وكولومبيا وبيرو وباراجواى وبلاد أخرى. كما تمت دراسات عن تاريخ العلاقات الروسية البرازيلية والعلاقات بين الاتحاد السوفيتى والارجنتين .

وكان تاريخ أوربا الغربية الحـديث موضـوع بحث مركز فى السـنوات الحديثة ، فحدث توسـع كبير فى المـادة التى يغطيها البحث ، وذلك الى جانب معالجة أشـمل لهذه الفترة . كذلك كانت مجموعة المشـكلات المتعلقة بتأثير ثورة أكتوبر على تطور العالم الحديث محـل الاهتمام المتصـل ، وزاد من ثراء علم تدوين التاريخ عند السوفيت الدراسات الجديدة التى عادت فأظهرت بصورة تحمل على الاقناع التأثير العالمى الدائم لثورة أكتوبر على المجتمع الاوربى الغـربى واهميـة التضامن الذى اظهرته القطاعات الديموقراطية من الرأى العام فى اوربا الغربيـة ازاء نضال شعوب روسيا من أجل التحرير ، خلال الثورة والحرب الاهلية ، وفى الوقت نفسه تعرض هذه الدراسات صورة شاملة لتضامن الشعب السوفيتى مع عمال البلاد الاجنبية فى فترة ما بعد الثورة .

وتم عمل جدير بالذكر فى دراسة مشكلات السياسة الخارجية التى بحثت فى اطار العلاقة الوثيقة بالسياسة الداخلية والتـاريخ المدنى . ومن السـمات المميزة للاتجاهات الحالية أنه الى جانب الاهتمام الدائم بتاريخ السياسة الخارجية فى فترة ما بين الحربين وخلال الحرب العالمية الثانية يوجه الآن مزيد من الاهتمام الى فترة مابعد الحرب . كذلك كانت هناك دراسات عن العلاقات الدولية عشية الحرب العالمية الثانية ، وموقف البلاد المختلفة فى أثناء الحرب ، وتاريخ الفاشية

وحركات التحرير المعادية للفاشية . والجهود من أجل الحفاظ على السلام بعد الحرب . وتم اعداد مؤلفات عن مشكلات الفاشية الجديدة فى النضال الديموقراطى ضد بعث الفاشية . كذلك كانت تلك المشكلة المعقدة عن مكان ودور الدين فى العالم الرأسمالى الحديث موضع البحث العلمى الدقيق .

وركز المتخصصون فى التاريخ الحديث الاهتمام على قيام الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والرأسمالية ، فكشفوا النقاب عما فيها من تناقضات تشكل الدليل على طابع هذه الهياكل الزائل . وكتبوا تواريخ عن الحرب الطبقية والحركات الاجتماعية والسياسية والثورات البورجوازية وخاصة الثورة البورجوازية الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر . وتم عمل مهم فى ميدان الفكر الاجتماعى وخاصة الفكر الاشتراكى . وأجريت دراسات جديدة بشأن الفكر الفرنسى فى عصر التنوير والأفكار الاجتماعية التى عبر عنها فولتير والمفكرون الطليان والانجليز والشخصيات السياسية وأفكار الاشتراكية الخياليين من أمثال سان سيمون وروبرت أوين وغيرهما . كما كملت دراسات عن المذاهب والأفكار الاجتماعية والسياسية لعدد من كبار المفكرين فى أوربا الغربية (ديدرو ، كانت هوبز ، هو لباخ ، مسلييه Meslier وغيرهم) . وصدر عدد من الكتب عن تاريخ أوربا الغربية الدينى والثقافى فى العصر الحديث .

وحدث تقدم لايستهان به فى دراسة تلك العملية المعقدة التى انطوى عليها بناء الشعوب والثقافات القومية فى وسط وجنوب شرقى أوربا وخاصة خلال فترة الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية . واجريت دراسات عن تاريخ حركات التحرير فى امبراطورية النمسا والمجر ، وعمليات البعث القومى وتكوين اللغات الأدبية والثقافات القومية عند الصقالبة ، وتستخدم أحدث الكتب فى الميدان تكنيكات مختلف العلوم ، وهذا الاسلوب فى الربط بين المذهب والنظم يسهم فى توضيح المذاهب المتعددة للظواهر التاريخية المعقدة . وخصص اهتمام بالغ للعلاقات بين الشعوب السلافية المختلفة فضلا عن علاقاتها بالبلاد والشعوب الاخرى .

تاريخ العصور القديمة والوسطى

درس المتخصصون فى تاريخ العصور الوسطى مجموعة كبيرة متنوعة من المشكلات المتعلقة بتاريخ الجنس البشرى من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والروحية . ونشأ الاهتمام ببحث الكتابات الرمزية وبشكل ملموس فى صفوف المتخصصين فى تاريخ بيزنطه ، وكانت المشكلة الرئيسية هى التعرف على الانماط العامة فى تطور الاقطاع . وتم بحث المظاهر الخاصة للحرب الطبقية فى ذلك الاطار التاريخى ، وايضا مدى البدع الشعبية وأصولها الاجتماعية . واجريت دراسات عن البنيان الزراعى بالامبراطورية البيزنطية وموقف طبقة الفلاحين وقيام أوائل المدن البيزنطية وتاريخ القانون البيزنطى ، والادب والفكر الاجتماعى المبكر . ودار جدل نشيط بشأن العلاقة بين الثقافة اليونانية الرومانية والثقافة البيزنطية

القى ضوءا على كل من طابع الحضارة البيزنطية المميز لها وما أسهمت به الحضارة اليونانية والرومانية فى تطورها . ويجرى الآن اعـداد تاريخ لتلك الثقـافة يقع فى مجلدين تمهيدا لنشره .

كذلك أثار تاريخ الاستيطان بالمدن اهتماما خاصا فى صـفوف علمـاء تاريخ العصور الوسطى ، وكانت الدراسات بشـأن المجتمع الاقطاعى تدور حول تاريخـه الاجتماعى والاقتصادى وخاصة التفـاعل بين التنمية الريفيـة وتاريخ المدن وتاثير علاقات التبادل النقـدى على البنيان الزراعى والاجتمـاعى للمجتمع الاقطـاعى . والزيادة مستمرة فى الدراسات الخاصة بالهيكل الاجتماعى ، والاقتصاد ، ونقابات الطوائف ، والقانون البلدى والنظام السياسى فى مدن العصـور الوسـطى فى ذروة قوتها . وأدى تحليل العلاقات بين المدينة والريف بالعلماء الى أن يدرسوا بمزيد من الدقة والعمق نمو التجارة الداخلية والخارجية وطرق التجارة والنضال من أجـل السيطرة عليها ، ونظم التداول النقدى ، والائتمان . وكانت الخصائص الاجتماعية المميزة لأهل المدن فى عصر الاقطاع محل الجدل الكثير . ومن علامات أصـالة العمل المتعلق بأواخر العصور الوسطى بحث عملية انهيار الاقطاع بأسرها ، وظهور الاسلوب الرأسمالى للانتاج ، وردود الفعـل الاقطاعية ازاء النجـاحات الاولى التى حققتها البورجوازية الآخذة فى البروز . واستمرت الدراسـات عن الحـرب الاجتماعية والطبقية والمحتوى الاجتماعى والايديولوجى لبدع الزندقة التى ظهرت فى العصـور الوسطى ، وقدم المؤرخون السوفيت اسهاما مميزا وايجابيا فى الجدل الدولى الذى كان يدور حول المشكلات الزراعية المتصلة بالثورة الفرنسية البورجوازية فى القرن الثامن عشر .

وترتب على الأبحاث المتعلقة بثقافة العصور الوسطى الأيديولوجية الاقطاعية، وأوائل الفكر الاجتماعى والسياسى فى اوربا الغربية ، وأساليب الحياة عند مختلف قطاعات المجتمع الاقطاعى فى ذلك الحين وعاداتها ، ان ظهرت كشوف مهمة جدا . ووضعت رسائل ومؤلفات مشتركة عن جوانب من تاريـخ النزعة الانسانية والثقافة فى عصر «النهضة الأوربية» ، كما جـرى البحث فى تاريخ الايديولوجيات والثقافات التقدمية مع الاشـارة الخاصـة الى أوائـل اليوتوبيات الشيوعية ، وكانت فلسفات توماس مور وأرزم وكمبانيلا موضع الفحص فى عمق .

وشهدت السنوات القلائل الماضية انجازات مركزة فى مجالات تقليدية مثـل دراسة الشرق القديم ، ونشر وتفسير الوثائق التاريخية والادبية البارزة . وتوصل العلماء الى أدلة جوهرية عن الفكر الاجتماعى والفنى الذى يمثل اسهاما فريدا قدمته شعوب الشرق فى العصرين القديم والوسيط للثقافة العالمية . ان أية قائمة بمشروعات الابحاث الخاصة يجب أن تتضمن حل رموز النصوص الهيروغليفية وترجمتها الى الروسية ، وحل رموز وفحص النصوص السوجدية القديمة التى اكتشفت فى أراضى القرغيز القديمة ، واستخدام الدراسات المقارنة المبنية على علم الاشتقاق لاعـداد معجم للغات الشرقية الايرانية .

وثمــة أبحاث كبرى عن المجتمعات التى كانت قائمــة فى الشرق قبل العصر الرأسمالى مما قدم اسهاما رئيسيا فى معلوماتنا عن الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الشرقية القديمة وفى العصور الوسطى ، وظهور انمــاط تاريخيــة ، مشتركة فى الشرق واعادة تركيب الحضارات الشرقية التى أنقرضت منذ زمن طويل ووجه اهتمام خاص الى النواحى الثقافية والأيديولوجية التى اشــتملت عليهـا المجتمعات القديمة والى التاريخ القديم لبلاد مثل مصر والهند وايران . واتسع الى حد كبير نطاق البحث المتخصص فى العصور القديمة وأصبح يشمل الآن مجالات سبق أن غفلها المؤرخون الســوفيت . وكان هناك اهتمام أكبر بالعصرين الكريتى ولآخى ، وباستعمار الاغريق شــواطئ البحرين المتوسط والأسود . وتمت دراسة عدد كبير من المشكلات المتصلة بتاريخ روما القــديم ، الاجتمــاعى والاقتصــادى والسياسى :اشكال الرق والتبعية ، والعلاقات الزراعية ، الأيديولوجية والثقافة، والعلاقة بين روما وبلاد البرابرة الأخرى خارج حدود الدولة الرومانية . وقدمت دراسة الرق عند الرومان مســاهمة كبيرة فى النظــرية العــامة عن دور ومكان المجتمعــات العبيدية فى تاريخ الجنس البشرى كمــا نوقش الكوميــون الريفى فى المقاطعات الغربية من الامبراطورية .

تاريخ الأجناس والسلالات البشرية

فى ميدان علم الأجناس والسلالات البشرية وجه اهتمام خاص الى المشكلات المتعلقة بالمنهج بوجه خاص الى نظرية الجنس التى أدت ، بعد وضعها فى صيغة متقنة الى وضع مفهوم الأنتروبولوجيــا الوضعية باعتبارها دراسة الشعوب (كأجناس) فى ارجاء التاريخ العالمى ، ووصف دورها فى دراسة العالم الحديث ، وايضاح علاقتها بالمذاهب المرتبطة به وخاصة العلاقة مع علم الاجتماع التطبيقى . وثبت أن فى الامكان وضع مذهب جديد هو علم اجتماع الأجناس البشرية بالاستفادة من علم الأجناس والسلالات البشرية ومن علم الاجتماع ، ويعنى بوجــه خاص بدراســـة العمليــات الجنسية الاجتماعية المعاصرة أو العمليات القومية وركزت الجهود بصفة اخص على تحقيق المزيد من تطوير نواح مهمة من نظرية الجنس مثل تعريف مكانه بالنسبة الى أنواع أخرى من المجتمعات والتصنيف بدراســة الرموز للمجتمعات الســلالية والمظاهر السلالية للثقافة والعقل وأنواع العمليات السلالية .

ولايزال الاتجاه الرئيسى فى علم الأجناس البشرية موضع الاهتمام فى دراسة الشعوب الحديثة وخاصة جميع العمليات الجنسية الحديثة فى الاتحاد السوفيتى . وأجرى البحث فى التغييرات التى أصابت تركيب الجمهوريات الاجتماعى والجنسى، وتأثيرا لعوامل القوميــة على التنقــل الاجتماعى والهجــرة ، والجوانب الاجتماعيــة والجنســية من العلاقات الأسرية وتأثيرها على تركيب الأسرة وهيكلها .. وكان هناك اهتمام بالغ بالتغييرات فى ثقافة الشعوب واساليب حياتها وتفاعل العناصر الثقافية التقليدية والحديثة فى المجموعات الاجتماعية من حضرية وريفية . واستمر بحث

الجوانب الاجتماعية والجنسية للازدواج اللغوى والعمليات اللغوية كما تم العمل بشأن النواحى الجنسية والسوسيولوجية من أسلوب الحياة السوفييتى .

وبذلت جهود كبرى فى ميدان العمليات الجنسية الاجتماعية الحديثة فى البلاد الاجنبية ، وهى العمليات التى ينطوى فهمها على أكبر الاهمية بالنسبة الى تحليل المواقف التى يمكن أن تنشأ فى بلد معلوم . ونشرت دراسات تتعلق بالمهاجرين فى الولايات المتحدة الامريكية ، وبالعمليات والاقليات السلالية فى بلاد جنوب آسيا ، والعمليات الثقافية السلالية فى جزر الهند الغربية . كذلك تم بحث العمليات السلالية الحديثة فى أوربا الغربية وأمريكا الجنوبية وتطور اندونيسيا الجنسى والقومى . هذه الدراسات وغيرها أدمجت فى عمل واحد هو « العمليات الجنسية والسلالية فى العالم الحديث » .

ويوضع تأكيد كبير فى البحث فى مجال اساليب الحياة والثقافات التقليدية . وعولجت الثقافات المحلية بالاتحاد السوفيتى فى سلسلة من المنشورات التى ألقت ضوءا جديدا على ماضى الشعوب كما تعكسه الحرف التى يمارسونها وعاداتهم ونظرتهم الى المستقبل وفنونهم ، وفى بيان الاصول السلالية لمختلف مكونات الثقافة التقليدية لعبت الدراسات التصنيفية المقارنة للعناصر الأساسية من الاسكان والغذاء والطقوس الخاصة بالمواقيت والاعياد دورا رئيسيا . ومما له أهمية خاصة بالنسبة الى دراسة الثقافات التقليدية بحث وتحقيق نصوص معينة تشكل الدليل الى أية نظرة بصيرة الى الأجناس التى استخدمتها ، وهى نصوص ظلت منسية زمنا طويلا. ومنح ى. ف. كنوروزوف Y. V. Knorzov جائزة الدولة بالاتحاد السوفيتى لعام ١٩٧٧ .. وحلت الآن غوامض النصوص الهندية الأصلية المكتوبة التى تسجل ثقافة الهارابا Harppa ، كما يسير العمل قدما فى فك رموز النص الخاص بأهل الجزر الشرقية ..

وفى السنوات الحديثة جرت دراسات اضافية عن مشكلات نشوء الاجناس وتاريخ شعوب العالم ، وظلت توفر أدلة جديدة ومقنعة على أن تاريخ الجنس البشرى كان تاريخ اتصالات وامتزاج بين جماعات مختلفة انتماءاتها الانثروبولوجية واللغوية والثقافية ، وان العالم لايعرف شيئا اسمه الشعب «الخالص» الذى يخلو من عناصر أجنبية .

وجرت ولاتزال تجرى فى جميع ارجاء الاتحاد السوفيتى ، وعلى نطاق واسع، ابحاث تتعلق بالآثار القديمة ، ويزيد عدد البعثات التى تشتغل فى هذا الميدان عن ٦٠٠ بعثة كل عام . وكان اعداد مؤلف من عشرين مجلدا عن «علم دراسات الآثار القديمة فى الاتحاد السوفيتى » هو الشاغل الرئيسى لمعهد الدراسات الاثرية التابع للأكاديمية السوفيتية للعلوم . وثمة نقط رئيسية أخرى هى المشكلات المتعلقة بأصول الانسان والمجتمع ، وبقيام الاقتصاد الانتاجى ، وظهور المدينة فى العصور القديمة ، ودراسة التاريخ الثقافى لأقدم المجتمعات عهدا .

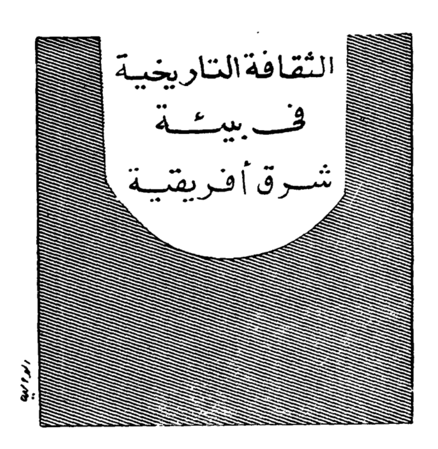
وأسفرت دراسة العصر الحجرى القديم عن معلومات قيمة عن أصول الانسان ونشوء أقدم الثقافات • وتحققت انطلاقة فى الأبحاث المتعلقة بالآثار المتخلفة عن عصر استيطان الانسان فى شمال شرقى آسيا والنوغل فى القارة الامريكية • وبفضل الكشوف الاثرية فان فى الامكان الآن التأكيد بأن الانسان ظهر فى سيبيريا منذ فترة تتراوح بين ١٥٠،٠٠٠ سنة و ٢٠٠،٠٠٠ سنة بدلا من فترة تتراوح بين ١٤،٠٠٠ سنة و ٢٠،٠٠٠ سنة كما كان الرأى من قبل •

وحققت البعثة السوفيتية الى بلاد مابين النهرين كشفا رئيسيا عن أن التوطن الزراعى هناك يرجع الى الألف الثامنة قبل الميلاد ، وينتمى الى العصر الحجرى الاخير السابق على عصر الفخار • ونشر عدد من الرسائل والمؤلفات الجماعية عن اوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقية فى عصور ماقبل التاريخ •

خاتمة :

شهدت السنوات القلائل الاخيرة ازدياد استغراق المؤرخين السوفيت فى بناء الشيوعية • كان المؤرخون مشتركين اشتراكا مباشرا فى اعداد القانون المتعلق بالمحافظة على الآثار التاريخية والثقافية واستخدامها ، ويجرى العمل الآن بصدد نشر «قائمة الآثار التاريخية والثقافية السوفيتية» التى تشمل الشعب كله • وبدأ البحث التاريخى عن الأجناس يتخذ اتجاها ذا طابع عملى أكثر ، فتم عدد من دراسات خاصة تتضمن توصيات من أجل تطوير الشعوب الاصغر حجما فى الشمال الأقصى • واستأثرت بخيال الناس الندوات والمؤتمرات التى نظمتها الاكاديمية السوفيتية للعلوم بالاشتراك مع المنظمات الاخرى للاحتفال بمرور ٣٢٥ سنة على اتحاد أوكرانيا وروسيا ، وانقضاء ٦٠٠ سنة على موقعة ميدان كوليكوفو ، والعيد الأربعين لبدء الحرب العالمية الثانية الخ • وفى كل عام يطبع المزيد من كتب التاريخ للقارئ العادى ، ويزيد نشر المعرفة التاريخية وعدد المحاضرات فى التاريخ للشعب العامل ، ويزداد استخدام الخدمات العلمية والاستشارية من جانب التلفزيون والراديو وغيرهما من المؤسسات الحكومية أو العامة •

وهكذا يضطلع التاريخ ، بوصف كونه علما ، بوظيفة اجتماعية هامة • ان قيمة التاريخ تكمن فى نجاحه من ناحية توضيح وبيان قوانين العملية التاريخية ، ذلك ان تجربة التاريخ العالمى ككل هى وحدها التى تجعل فى الامكان تمييز العام عن الخاص ، أو الجوهرى عن العرضى • التاريخ وحده هو الذى يوفر أساسا لصوغ قوانين تطور المجتمعات ، وهذا هو السبب الذى من أجله يزودنا علم التاريخ ، هو والعلوم الاجتماعية الأخرى ، بأساس علمى له قيمته ، تقوم عليه ادارة شئون المجتمع المعاصر •



ينبغى فهم المعلومات التاريخية على أنها حشد من الحقائق والسجلات والمعرفة المرتبطة بكل أنشطة الانسان فى غابر الزمان . فهى ليست صنوا للتاريخ الذى قد يرى أنه تركيب غير موضوعى وتفسير لأنشطة الانسان فى الماضى يعالجان من وجهة نظر ما لتضفى عليهما لونا من العقلانية . وعلى حد تعبير الأستاذ براكلاو « ان التاريخ الذى نقرأه ، وان كان يعتمد على حقائق ، اذا تكلمنا بدقة ، ليس حقيقيا على الاطلاق . بل هو سلسلة من الأحكام المقبولة » (كار ، ١٩٦١ ، ص ١٣) .

وعلى أية حال لا يستطيع الانسان أن يتجاهل حقيقة أن المؤرخ هو الذى تصدى للمهمة بأكملها من اعادة جمع وترتيب وشرح المادة الدائرة حول ماضى الانسان . وقد لاحظ هو بسبوم أن التاريخ يمثل حدود المعرفة حيث تحدث معظم التطورات المثيرة ويتخطى كل العلوم الأخرى . ولكن هذا الرأى يصل بوجه ما الى حد الحكم الذى يفضل التاريخ على سائر العلوم الاجتماعية من حيث استخدامه للمادة المرتبطة بماضى الانسان . وبالعكس ينبغى على التاريخ أن يعرج على العلوم الأخرى لتوسيع دائرة موضوع الماضى ، اذ أنه كلما فهمت طبيعة الانسان وشرحت على نحو أفضل — كما هو مأمول — زادت قدرة هذه العلوم فى التنبؤ الذى يعتمد عليه ، بدرجة أكثر،

بقلم : ن . جاقيـــرو وانجوهى

الادارة الحكومية ، جامعة نيروبى ، كينيا .

ترجمة : حسن حسين شكرى

ليسانس الآداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من كلية الآداب جامعة القاهرة . له كثير من الترجمات العلمية والأدبية والثقافية .

بالنسبة لاتجاهات المســـتقبل .ويستهدف هذا المقــال اثارة بعض القضايا المتعلقة باستخدامات العلماء الاجتماعيين ـ وخاصة في شرق افريقية ـ للمعرفة وللحقائق وللسجلات ذات الصلة بماضى الانسان .

ونرى أن لما أضافه بيتر جيل عن تفهم حسن وسوء استخدام التاريخ أهميـة عظيمة من حيث تقدير الطريقة التى استخدمت بها المعلومات التاريخية المتوفرة عن شرق افريقية ، والتى سيستمر اســتخداعها لأغراض هدفهــا التنافس ، بل لأغراض تكميلية فى بعض الأحيان . فقد حاول أن يبرهن على أن التاريخ كان وسيلة مكنت كل فرد من معرفة حقوقه ، وأنه ذو قوة حافظة عظيمة تعين على مؤزرة الحالة الحاضرة، وأنه استخدم كسلاح فى المنازعات الحزبية حيث جرى التنقيب فيه عن المادة التى قد تساند جانبا واحدا من جوانب وضع ما ، أو تساعد على تكذيب أحداث الماضى أو تفنيد مزاعم زعماء الأحزاب الأخرى ، ووفر التاريخ أيضا التصورات المسبقة والرموز للأحداث المعاصرة أو للشخصيات ، كما كان مصدرا للحكمة بالنســــبة للأخلاقيات وسياسة الدول (جيل ، ١٩٧٠ ، ص ٨ ـ ١٤) .

وبالنظر الى حالة شرق افريقية يصدم المرء لأول وهلة بما بذل من جهود هائلة

لاستخدام فن التفسير التاريخي للماضي في محاولة لتشـــويه حقوق الافارقة بلغة الماضي وتطور الحاضر والمستقبل ٠ ولقد كان هذا أصلا من عمل أولئك الذين لهم مصالح مكتسبة بوجود السيطرة الاستعمارية والأمبريالية على الشعوب الافريقية ٠ ومن ثم نجد مؤلفات مثل كتاب ا ٠ هكسلي « بلد الرجل الأبيض » (١٩٦٨) ، أو كتاب السير فيليب ميتشل « أفكار افريقية طارئة » (١٩٥٤) ، لم يكن هدفهما المقصود سوى التأكيد على ما زعما أنه كان من المنطق الطبيعي أن يستعمر الأوربيون شعب كينيا وأن يفرضوا سيطرتهم عليه ٠ وليست هذه الا محاولات للتبرير الذاتي من جانب بعض أقوى أعمدة الحكم الاستعماري في كينيا ، ومن جانب أبطال « رسالة التمدين » الاستعمارية الأبدية التي لا تزال تواصل تأثيرها في هذا البلد ٠ وهكذا فانه على الرغم من أن الكابتن لوجارد (١٨٩٣) وجوزيف ثمبسون (١٨٩٦) قد واجها في أواخر القرن التاسع عشر قبائل : كيكويو ، ماساى ، ندوروبو ، ناندى ـ المنظمة تنظيما حسنا ، بل المنتجة ـ فان كلا من الادارة الاستعمارية الاســتيطانية وعلمائها قد وجدوا أنه من الضروري طمس دليل تاريخي ناصع مثل هذا في محاولة لتبرير نقل ملكية الأرض للأوربيين المستوطنين واحتلالهـم لها على حساب أصــحابها الافريقيين ٠

كان هذا السعي المقصود يهدف الى تركيب نوعية التاريخ الكفيلة بتبرير بقاء الاستعمار وأبديته في المنطقة ٠ ولحسن الحظ كان ضــحايا نقـل ملكية الأرض والاوربيون الذين لم يوافقوا عليه ، أو على الوسائل التي استخدمت لانجازه ، يراقبون بدقة عمـلاء التشويه الذين من هذا القبيل ٠ وقد سجل ما ثار من جدل حول هذه المسألة أناس مثل نورمان ليز (١٩٢٤) وماك جورج روس (١٩٢٧) ، واســتطاع كلاهما أن يثبت افتقار الاستعمار في مجموعه الى الشرعية ، وكذلك ما يترتب عليه من حرمان لشعب كينيا ، وما يقع عليه من عسف واستغلال له ولأراضيه من جانب الأوربيين المستعمرين ٠ كما سجل الأفارقة أيضا روايتهم للتــــاريخ لا في شكل مطبوعات ـ أي الصحف والكتب فحسب ـ بل في شــكل الأحاديث المنقولة شفويا والتي تواتر بها تاريخهم وثقافتهم من جيل الى جيل ٠ ولقد أصبحت مثل هذه المواد المكتوبة والشفوية مصدرا في الوقت الحاضر للالهام وللمعلومات من أجل الدفاع من جديد عن حقوق الجماهير الكينية ضد السيطرة الاستعمارية ٠

ولهذا استطاع عالم مثل والتر رودنى (١٩٧٤) أن يوضح التنمية الهائلة التي كانت تقوم بها الشعوب الافريقية في التجارة والتعدين والصـــناعات الصغيرة ، والزراعة ، والمنشآت الحضرية على السواحل بوجه خاص قبل استعمار هذه الشعوب٠ وبالمثل أوضح نجوجي واثيونج أو (١٩٦٥ ـ ١٩٧٧) أن افريقية قبـل استعمارها كانت آخذة في التطور أي قبل مقدم الاستغلال والعسف الاســتعماري ٠ ويسعى مؤلفون مثل هؤلاء أيضا الى اظهار أن منجزات الماضي يجب أن تؤخذ كأمثلة لقدرة الافريقيين على التقدم ، وهم مستقلون ، وأن تكون هذه المنجزات مصدرا للالهام في التنمية العصرية المتحررة من الاســتغلال الاستعماري والأمبريالي ٠ وهم يعــدون ،

دون شك ، المعلومات التاريخية الخاصة بفترتى ما قبل الاستعمار وما بعد الاستقلال قاعدة حيوية لايقاظ الوعى الافريقى ، ولتحقيق الذات فى الكفاح ضد الأشكال الاستعمارية ، والاستعمار الامبريالى الجديد ، ويصبح من المقرر أنه اذا أعيد تفسير ماضى شعب ما لصالح غايات هذا الشعب ، حينئذ يتوفر الدليل القوى على أنه لم يكن هناك بلد فقير ومتخلف بالطبيعة ، بل من الممكن وجود السبب المباشر لهذه الشرور فى الاستعمار وفى الامبريالية الاستعمارية الجديدة .

ولذلك فمن الواضح أن المعلومات التاريخية التى يجب استخدامها لخير أو لشر مجتمعات شرق افريقية هى المعلومات التى يمكن العثور عليها فى الروايات الشفوية المتواترة للشعوب الافريقية حتى يومنا هذا ، وفى سجلات التجار الأجانب الذين كانوا على صلة بالمنطقة ـ كالعرب ، والهنود ، والصينيين ، والأوربيين ـ التى تتمثل فى التقارير الخاصة ، وفى المذكرات والرسائل . وفى الكتب والنشرات والمجلات والصحف ، وفى المكتشفات الأثرية بالطبع ، وسيواجه علماء الاجتماع عديدا من المشكلات عند استخدام مصادر هذه البيانات فى أى غرض مهما كان . ففى المقام الأول لابد أن يضع المرء فى ذهنه أن من الممكن أن تكون البيانات قد شوهت فى الوقت الذى سجلت أو نقلت فيه شفويا فى أول مرة أو بأى طريقة أخرى ، وأن استخدامها من غير تفنيد يمكن أن يكون خطرا معادلا خطر حذفها تماما . ثانيا ربما قد حدث تلاعب فى البيانات فى أى مرحلة من مراحل نقلها لأن الموكلين بحفظها وتخليدها كانت لهم مصالح فى نوع الرسالة التى أرادوا توصيلها لأجيال المستقبل . ثالثا يجب أن يكون المرء حذرا عند استخدام البيانات القديمة سواء بالنسبة للفترة الزمنية التى تغطيها أو للتفاصيل التى تشتمل عليها . رابعا يجب أن يكون مستخدم البيانات على وعى بموقفه العقلى نظريا وموضوعيا بالنسبة لنوعية المواد التى فى متناول يده ، وما هو أكثر أهمية أن يكون على وعى أيضا بموقفه من الانتاج والعلاقات الاجتماعية . وللمشكلة الأخيرة أهمية خاصة لأنها تحكم المشكلات الثلاث الاخرى ، ولذلك ستحتاج الى قدر من التنقية .

وفى علم الاجتماع يكون المؤلف ـ بوعى أو بلا وعى ـ ضحية نزعته الاجتماعية ، فاذا لم يقم بتحرك واع متعمد فى اتجاه آخر يصبح ضحية أيضا للفرضيات الأيديولوجية والنظرية الكامنة خلف تلك النزعة الاجتماعية . ولنضرب مثلا بأحد المؤلفين ، وهو دونالد روتشيلد ، حيث يتأثر المرء باستخدامه الانتقائى للمعلومات التاريخية المكثفة فى محاولة للدفاع عن وجهة النظر الأمبريالية القائلة بأن كفاح افريقية من أجل الاستقلال كان مجرد كفاح عنصرى ، ولذلك لم يستهدف اطلاقا قطع حلقات الاتصال الاجتماعية والاقتصادية المتسمة بالاستغلال والتعسف مع الامبريالية . ومن ثم كان عنوان كتابه « المساومة العنصرية فى كينيا المستقلة » (روتشيلد ، ١٩٧٣)، وبغض النظر عن اعتماده الواسع النطاق على مؤلفات كتبها عملاء استعماريون فانه يعتمد أيضا والى حد كبير على مواد دسها عمدا مؤلفون كانوا هم أنفسهم جزءا لايتجزأ من النظام الاستعمارى . ويبدو من غير المستطاع أن يستخرج من هذا الكم الوفير من

المواد سوى مدلول تافه بالنسبة للاحتياجات الافريقية • ولهذا ينتهى كتاب روتشيلد ، وهو لايعدو أن يكون مادة أخرى من المؤلفات الاستعمارية التى تهدف الى تحويل افكار الكينيين عن الوعى بخاصة •

والآن ، وقد استفاد العلماء لفترة زمنية طويلة بالمعرفة واختاروا وسائل التحليل التى وصفها المفكرون السابقون ، نجد هؤلاء العلماء قد فعلوا هذا بدرجات مختلفة بالنسبة للانتقاء واعادة الصياغة • ومن ثم نجد أن كارل ماركس لم يستفد بحقائق الماضى وبسجلاته فحسب فى توضيح وجهة نظره الفلسفية حيال النظام الاجتماعى الألمانى ، وحيال الاتجاهات فى التطور الرأسمالى ، بل نجده استخدام أيضا مصطلحات وأفكارا ابتدعها فى الماضى فلاسفة وعلماء اقتصاد من الذين عاشوا قبله بقرون أو أجيال عديدة •

ومن أمثلة ذلك استخدامه مصطلح « أيديولوجية » الذى ابتدعه واستخدمه من قبل دى تراسى ١٧٩٦ • وينطبق هذا القول نفسه على مصطلح « طبقة » الذى ابتدعه محلل اجتماعى سالف • لم يبتدع ماركس هذه الكلمات أو الأفكار بل أعاد اكتشافها وأعطاها تقديرا لافتا للنظر فى تحليله للتركيب الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمع الرأسمالى • وبعبارة أخرى نقب ماركس فى الكتابات والتحليلات السالفة ولم يميز بين نمط التطور التاريخى للانسان فحسب ، بل حاول أن يطور أيضا الأفكار الموجودة الى مستوى المطابقة الاجتماعية المعاصرة ، وفى شرق افريقية ترك استخدام هذا الشكل من المادة التاريخية أساسا لمجال المؤلفات المعتمدة بشكل مكثف على الروايات المتواترة شفويا باعتبارها مصدرا للمعرفة بالحكمة الافريقية التقليدية وبالتاريخ • وقد اعتمد أيضا مؤرخون مثل : ج • موريوكى (١٩٧٥) ، ج ، وير (١٩٦٧) ، ب • أ • أوجوت (١٩٦٧) على الروايات المتواترة شفويا فى كتابة بعض أعمالهم • وحذا حذوهم عالما الاقتصاد بيترماريس ، أ • سومرست (١٩٧١) فى الكتابة عن رجال الأعمال الأفارقة فى كينيا ، واقتفى آثرهم علماء الاجتماع والسياسة فى بحثهم عن المعلومات التى تمكنهم من اعادة صياغة وتسجيل طريقة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فى فترتى ما قبل الاستعمار وما بعده فى كينيا • حقا ، ان معظم رسائل الدكتوراه فى علم الاجتماع التى قدمت لجامعات شرق افريقية تضم جزءا كبيرا من المادة التى حفظت بالرواية الشفوية المتواترة ، والتى جمع جزء منها عن طريق المقابلات الشخصية والحوار المسهب مع كبار السن من الرجال والنساء ممن يستطيعون تذكر الحالة التى كانت عليها الأنشطة الانسانية فيما سلف •

ويعد استخدام السجلات المكتوبة محدودا بحكم أن معظمها قد جمعه عملاء الحكم الاستعمارى فى شرق افريقية • ولقد كتب الأفارقة فى كينيا قبل الاستقلال عددا قليلا من الكتب التى منها كتاب جومو كينياتا « فى مواجهة جبل كينيا » (١٩٣٨) الذى يعتمد على سعة معرفة مؤلفه بالأنشطة الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والسياسية لقبائل كيكويو التى تعيش فى كينيا الوسطى ، وعلى آرائه أيضا فيما يجب

ان تكون عليه الحياة فى الوقت الحاضر ، وخاصة أن كينيا كانت تواجه السيطرة الاستعمارية الثقافية والاجتماعية أو السياسية من قبل الغرب ٠ وقد أصبح هذا الكتاب على التعاقب مصدرا للمواد التاريخية ، ويستخدم اليوم فى الفروع العديدة لعلم الاجتماع التى تتناول قبائل كينيا الوسطى بالدراسة ٠

ويعنى نقص المؤلفات التى يكتبها مؤلفون محليون أن علماء الاجتماع فى شرق افريقية قد مالوا الى الاعتماد على مؤلفات غير الافريقيين أو على مؤلفين ليسوا من شرق افريقية ٠ ويعد التأثير القانونى الواضح على أناس مثل نيريرى شيئا لافتا للنظر (فانون ، ١٩٧٤) ـ والحال هكذا بالنسبة لكتابات رينيه دومونت (١٩٦٨) المهندس والمصلح الزراعى الفرنسى ، أو بالنسبة لكتابات ليوبولد سنجور (١٩٦٢) الرئيس السابق للسنغال ، ويبدو أنهم قد أثروا أيضا فى كثير من المؤلفين والدارسين الأفارقة، والا ما كانت السيطرة على المصادر الأدبية للمعلومات التاريخية فى شرق افريقية قد تمت لمؤلفين من أصل أوربى أو أمريكى ، ولاتزال مستمرة ٠ وقد تكون هذه السيطرة أقل بكثير فى المجالات التى كانت فيها حركة التأليف الافريقية آخذة فى الازدياد طوال العقدين الماضيين أو ما يقرب من ذلك ٠

وعلى أية حال فالقضية ليست نقمة البحث التاريخى ، ولكنها بالأحرى قضية توسيع مجال الثقافة المحلية بهدف مراجعة بعض التحريفات المضللة التى تتجه نحو تمييز العمل المنتج بالمبالغة فى التركيز على المدخل الأجنبى واستبعاد الآراء المحلية الفكرية والاجتماعية والثقافية ٠ ولابد أن ينتبه الانسان الى الدور الذى يقوم به الباحثون الأجانب فى الثقافة ، والى اسهامهم اللافت للنظر بخاصة فى التطبيق المقارن لعلوم المنهج المختلفة وللنظريات فى تحليل المجتمعات المتباينة ، والى الطريقة التى يقيمون بها العلاقة السببية بين النظم الاجتماعية الاقليمية والعالمية فى فترة من الزمن ٠ ولايعد هذا أمرا متضاربا مع البحث عن شكل ما للشمولية النظرية والمنهجية، ولكنه رجحان ما هو أجنبى الى حد كبير ، وخصوصا التفسيرات الامبريالية للنظم الاجتماعية فى شرق افريقية وهى تنطوى فيما يبدو على عوامل خطيرة من حيث الانحياز المترابط بشكل واضح أو بشكل ضمنى مع مصالح الغرب النظرية والأيديولوجية والثقافية والاقتصادية ٠ ومن ثم لم يعد غريبا أن تجد نسبة كبيرة من الكتب والمجلات والبحوث فى شرق افريقية وبخاصة التى ينتجها الأجانب قد استهدفت عن عمد التأثير فى النظرة النظرية ، وبالتالى فى النظرة الأيديولوجية والثقافية والسياسية والاقتصادية لمجموع القراء الأفارقة فى القطاعات المختلفة لمجتمعات المنطقة ، وأكثر العلوم تأثرا من هذه الناحية هى علوم السياسة والتاريخ والاقتصاد والاجتماع التى اضطلع بها دارسون ليبراليون وصاغوها لتخدم مصالح القوى الغربية فى المنطقة ٠ وتعد الثقافة الأجنبية ، وسيما الثقافة الغربية ، مسئولة الى حد كبير عن هذه الحال على الرغم من أن بعض العلماء الأفارقة قد شاركوا العلماء الأجانب عن عمد فى السيطرة على المنطقة ٠

ويتفاقم هذا الوضع لدرجة أنه أصبح موقفا اجتماعيا وثقافيا خطيرا فى تلك

المواد المطبوعة التى صارت مصدرا للمعلومات لافتا لنظر المخططين القوميين وكثير من الباحثين ، مع أن هذه المواد ليست وسائل للنهوض بالوعى الذاتى المطلوب للتحرر الكامل وللاستقلال ، ولكنها أدوات صنعت من أجـل هدف أساسى هو ترسيخ وتأبيد السيطرة الأجنبية فى كل مجالات حياة المجتمع ·

وربما ليس هنــاك ســوى مخرج واحد من هذا المأزق أمام الدراسين الأفارقة الملزمين بأن يخرجوا الى النور حقوق الشعب ووعيه بالرجوع الى المعلومات الأصليـة وأن يستخرجوا منها تلك الحقائق والسجلات التى قد تسـاعدهم فى تقديم تحليل أكثر موضوعية من وجهة النظر الافريقية · ولانعنى بهذا ادانة الموضوعية فى العلوم الاجتماعية · ولكننا ندعو فحسب الى موضوعيــة تكون فى شكل اعلان الباحث بأمانة عن القاعدة النظرية التى يمكن تقويم عمله على أساسها · ومن واجب الدارس الافريقى أن ينقب عن الروايات الشفوية المتواترة عن كبار السن ، وعن الملفـات الخاصــة والرسمية وغيرها من السجلات · وربما تكون هذه المصادر نفسها قد كيفت لتعكس أيديولوجية أو قيم مبتدعيها ، ولكن اذا كان الاطار النظرى للدارس مرتبطـا بتعبئة الشعب وتحريره فقد يكون فى امكان هذه المصــادر تقديم قدر من أعظم المعلومات الأساسية المرتبطة بطبيعة السيطرة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة · وباجـراء تحليل لمثل هذه المعلومات يستطيع المرء أن يصل الى درجـة مقبولة من القدرة على التنبوء بالكيفية التى يمكن بها القضاء على مثل هذه السيطرة كشرط مسبق لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ·

وفى دعوتنا الى اعادة بحث أنشطة للمعلومات التاريخيـــة فى شرق افريقيــة لايمكن اغفال أهمية علم الآثار لأنه رغم ما يقـال عن خروجه من نطاق مملكة العلوم الاجتماعية قد تعامل على الدوام مع الانشطة البشرية السالفة · كما أنه تأثر فى الماضى أيضا بالنظام الأيديولوجى والقيمى لأفراد الباحثين · حقـــا ، ان المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا هم الذين استخدموا علم الآثار أساسا · الا أنه يؤثر فى بحوث علماء العلوم الاجتماعية الآخرين الذين مالوا بشـــكل متزايد الى اســتخدام المكتشـفات الأثرية ، والتى تعتمد مثل التاريخ والأنثروبولوجيا على الاستنتاج القائم على الدليل الذى لا يتحرر تماما من التأثر بالنظام الأيديولوجى والقيمى لعالم الآثار نفسه · وبناء على ذلك يجب أن لاتخضع المكتشفات الأثرية لاختبار الدقة الفنية فحسب ، الذى تقوم عليه الاستدلالات ، بل يجب أن تخضع أيضا للشك فيما اذا كانت الاستدلالات التى يمكن استخراجها من الحقائق المتيسرة هى الاســـتدلالات الموجودة فقط ، لأن ما قد يؤثر فى الانتقاء هو تلك الاســـتدلالات المحتملة الاخـــرى التى يحتمل أن تكون قد حذفت ·

ولذلك ، يتطلب استخدام علماء الاجتماع لأى معلومات تاريخية قدرا من الصبر والنظام أكبر مما يتطلبه البحث اليومى العادى المرتبط بالأنشطة البشرية الجارية ، كما يتطلب قدرا من التسامح ازاء أمور يحتمل أن المرء لايود أن يصدق أنها قد حدثت· ذلك الى جانب توفر القدرة الفائقة على مناقشة أصالة مصادر المعلومات · ويجب أن

يجرى بحث شامل لكل المواد المتيسرة التى يمكن استخدامها فى المراجعة الدقيقة للمكتشفات ، وخاصة فيما يتعلق بانتقاء الحقائق ، وباستخراج نتائج معينة دون غيرها ٠

خاتمـــة

ان المعلومات التاريخية هى مجموعة من السجلات والوثائق أو الحقائق التى تجاوز التاريخ العادى لأى مجتمع ٠ والتاريخ هو تقديم ماضى الانسان بعد تحليله وتفسيره ، والمعلومات التاريخية ليست كذلك ٠ بل هى حشد من المواد المعقدة غير المصنفة عن الحياة البشرية يستطيع العلماء الاجتماعيون أن يختاروا منها بياناتهم ويفسروها بأسلوب أو بآخر معتمدين على خلفيتهم الاجتماعية وعلى عملية التطبيع الاجتماعى أو على قدر من الدراية المفترضة عمدا ٠ واذا افترضنا أن التحرر من السيطرة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة ومن الاستغلال هو هدف مجتمعات شرق افريقية بصفة عامة ، وافترضنا أيضا أن تحسين المستوى الاجتماعى والاقتصادى أمر حيوى لهذه المجتمعات ، نجد أن من واجب العلماء الاجتماعيين أن ينقبوا فى الماضى وأن يعيدوا تركيبه على أساس الاحتياجات الافريقية الواعية كوسيلة يستخرج بها منه الحكمة والدافع اللذين يمكن أن يكونا مصدرا جديدا للالهام من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية فى المنطقة ٠

ولكى نمكن العلماء الاجتماعيين فى شرق افريقية من تنفيذ هذا الدور لابد أن نضع فى الحسبان ما يلى :

– تحتاج مجتمعات شرق افريقية الى اعادة تحديد نفسها بشكل أوضح بالنسبة لعلاقاتها بالمجتمع الدولى ، ومن ثم تشكل قاعدة لتنمية المعرفة ذاتيا من أجل الثقافة والاستخدام اليومى ٠

– ضرورة بذل مزيد من الجهد لتحسين تنظيم الارشيفات القومية والمكتبات حتى يتمكن العلماء الاجتماعيون من الحصول على المعلومات من السجلات والوثائق بسهولة ، وبذل جهد أكبر للعناية بالمجموعات وبحفظ المعلومات الشفوية المتواترة عن ماضى شرق افريقيا ٠

– تدعيم التعاون الاقليمى لاستخدام الارشيفات والمكتبات ٠

– ضرورة نشر المعلومات الاقليمية والقومية عن هذه المؤسسات و عما لديها من مؤلفات – من حين لآخر – ليستفيد بها العلماء الاجتماعيون ، والمهتمون بها من عامة الجمهور ٠

– زيادة مستوى التعاون الدولى فيما يتعلق باعادة المعلومات الاقليمية الأساسية بوجه خاص التى قد توجد فى بلاد أخرى ، وزيادة الاتصالات الدولية

بالنسبة لمنهجية البحث العلمى حيث أن المعرفة بمعالجة المواد التاريخية يتسع مجالها من آن لآخـــر ٠

ـ التوسع فى تشـــجيع البحث فى ميـدان علم الاجتماع بالمعونات الماليـة ، وبعقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات ، وبتوفير المطبوعات الموجهة لتنمية عملية تحليل المعلومات المتصلة بالماضى ، واعادة تحليلها فى فروع علم الاجتماع المتباينة ٠

وتعتمد هذه الأمور كلها على توفير رأس المال والموارد الفنية التى تسـاند جهد العلماء الاجتماعيين فى البحث العلمى لاعادة تعريف ما ضى شرق افريقيـة بطريقـة أكثر موضوعية تعين على فهم الحاضر ، ومن المأمول أن يستلهم منه مزيد من المطابقة العقلانية فى المستقبل ٠

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٢/٤٧٣

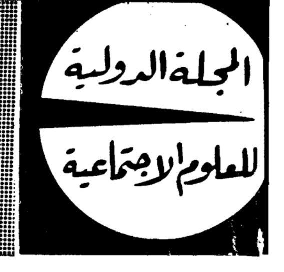
المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



العدد الخمسون - السنة الثالثة عشرة
يناير / مارس ١٩٨٣

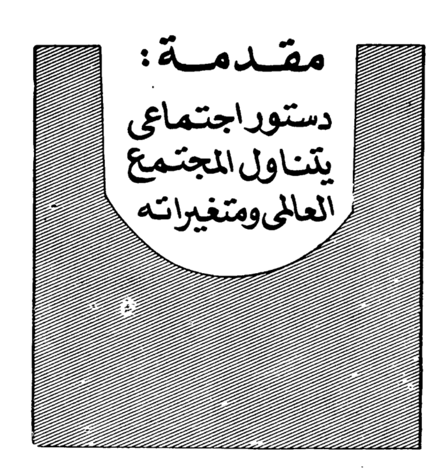
اليونسكو
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد الخمسون
السنة الثالثة عشرة
يناير/مارس ١٩٨٣

تصدر عن :
مركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٢

في هذا العدد



أخذ موضوع المجتمع العالمى يطل أخيرا من ثنايا الجماعة العلمية على بناء الأنماط العالمية ، وما يتصل منها خاصة بالاقتصاد والصور المتغيرة للموارد والعلاقات الدولية ، وكان هذا الكم من الدراسات النفيسة ، وتلك اللقاءات العديدة لتصنيف تلك الأنماط وتوصيفها • وان بقيت نأمة من الخلاف ، تجاوزت تلك الأنماط العالمية ، وحولت الانتباه الى المجتمع العالمى فى اطاره السسيولوجى الخالص ، وهو تحول يؤكد حقيقة أن المجتمع العالمى هو واقع الحياة وحقيقتها ، فالناس يعيشون هذا الواقع ، وحتى يتسنى لهم معايشة هذا الواقع ، فانهم يتزودون أو يزيدون أنفسهم بصورة للمجتمع العالمى أداة للوضع الصحيح •

فالمجتمع العالمى هو الواقع الاجتماعى الوحيد الذى يلفنا ويطمرنا فى حناياه ، وحتى ندرك كيف يتأثر الناس بهذا الواقع أن يزودنا بناة هذه الأنماط وواضعوها بصور للمجتمع العالمى ، وان كانوا لا يشغلون أنفسهم بحقيقة أن المجتمع العالمى يتباين ويختلف تبعا لمقام كل انسان ومكانه ، وأعتقد أننا جميعا نشارك بعضنا البعض فى الطريقة التى ننمى بها معارفنا ومداركنا عن العالم ، وكيف يتسنى للمجتمع العالمى

بقلم: بيتر هينز

أستاذ علم الاجتماع بجامعة زيورخ • نشر الكثير عن مسائل التنمية ، وغطى فى هـذه الصحيفة تقاش علم الاجتماع : « التماثل العلمى فى مقابل ما ينشده الطلاب » (المجلد الحادى والثلاثون العدد الأول عام ١٩٧٩ ، وقام بالاعداد للحلقة الدولية لدراسة « التنوع والتغير فى صور المجتمع العالمى ، وهى ما يعرض لها بعض موضوعات هذا العدد ، وقدمت من قبل الى جامعة زيورخ فى نوفمبر ١٩٨٠ •

ترجمة: الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

أن يقيم اطارا لقوام فعال ، وكيف يصل فى النهاية الى صورة أكثر ثباتا لتكون زادا لادراك عالمى فسيح •

ومن الطبيعى أن تمحو صور المجتمع العالمى هذه ما يكتنف وصفهم للواقع من حيرة ، الا أن بساطة الصورة ، أو بمعنى آخر تحديد عناصرها ، وثبات بنائها المنطقى ، لا يكفى لتبرير كفايتها ، ولهذا يرى كثير من علماء الاجتماع فى أيامنا هذه أن هـذا العالم النامى لا يحظى بوصف مكتمل عندما نطلق عليه لفظ النامى ، أو التابع ، ويثيرون الجدل حول طرق عديدة تؤثر وتتأثر بالتنمية والتبعية ، بمعنى أن النمـو الداخلى يجب أن يوضع فى الاعتبار •

فاذا ما قضى على تلك الحيرة أمام الواقع كان ذلك هو الأساس الذى يقوم عليه بناء الصورة ، وفى الوقت نفسه ـ يذهب كثير ممن يتأملون هذا الواقع الى أن المجتمع العالمى يغدو أكثر حيرة وربكة ، وليس من اليسير ادراكها ادراكا سـديدا أو شرحها شرحا كافيا فى صورة تبقى على الزمن ، اذ أن دينامية المجتمع العالمى المحسوسة لهـا

دورها فى بناء المعانى التى تتصدى لشرحها ، ففى العلاقة النسبية يصبح معامل التناسب فى أزمنة قليلة رقم (١) ، ولكننا حين نتفرس فى قيمة سائدة لواقع انسانى فاننا قد نجد أن ما يسمى طابع الحياة البرجوازية طابع يطرد رفضه فى تلك المجتمعات التى نمتها وتبنتها فى غيرها من المجتمعات قبل أن تقوم برفضها ·

ومنذ سنوات خلت ، كان الحديث عن التقسيم الرأسى للعمل بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات غير الصناعية أمرا عاديا ، بينما بدت حقائق جديدة اليوم كحقيقة تقسيم العمل فى الشركات متعددة الجنسية مما أدى الى قيام صناعات تابعة ، وتوزيع لحيز احتياطى البترول ·· الخ · لها اعتبارها هى الأخرى ، فهى عناصر لا تتفق مع النمط القديم ·

وحين أضع تلك الشواهد فاننى ألمس اتجاها نحو المزيد من الحيرة والارتباك ، والمزيد من الصور المتغيرة للمجتمع العالمى قد يؤدى الى قيام نمط من النصور يفرض التمزق والانهيار ، أو الشكل المسرحى لكافة عناصره ·· الخ ·

وان كان هناك فى الوقت نفسه حركة فكر قوية يمثلها « ايمانوئيل فالرشتين » (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩) وأتباعه العديدون (برجسين ١٩٨٠) تحاول أن تمضى فى اتجاه عكسى ، أى أنها تقدم صورة متكاملة للمجتمع العالمى لا فى يومه هذا ، ولكن فى ماضيه أيضا وفى تغيره العلمانى ·

والأثر البادى لاتجاهها أن النظريات لم تعد صالحة لتقبل معلومات جديدة ، وان هذه المعلومات الجديدة صالحة لشرح المجتمع العالمى شرحا وافيا ، أما الاتجاه الآخر فانه يقوم على محاولة بادئة لوضع نظرية للنظام العالمى ·

وقد تبدو هذه الحيرة المتزايدة والتغير المطرد احدى نتائج الكم المتزايد من المعلومات التى تقدمها وتذيعها وسائل الاعلام التى تؤكد التغير ، وبالتالى تجدد من قدرة المؤثرات البعيدة عن التكهن ·

ومن ناحية أخرى ، فان القاعدة التجريبية للقوانين العديدة لعالم متكامل تماما فى كافة صوره تقوم على معلومات مقننة تقدمها منظمات عالمية ممتدة (الأمم المتحدة ، الشركات متعددة الجنسية) وشبكة واسعة للعلم · وتفترض هذه المعلومات وجود ثقافة عالمية تقوم بها هيئات تعليمية لا يتسنى بدونها لهذه المعلومات المنتشرة والمقننة أن يكون لها صدى ·

أفى قدرة هذه القوانين أن تقدم معنى لأى ظاهرة ، كظاهرة ثورة الطلاب التى امتدت على اتساع الرقعة العالمية فى النصف الثانى من الستينيات ، أو تفسر اختفاء « المناورات السريعة » أو الأنظمة الشعبية (بن بيلا ، ناصر ، نكروما ، بيرون ، سوكارنو ·· الخ) فى البلاد النامية ، أو ظهور القوى المحلية (فيتنام ، الهند ، نيجيريا ، البرازيل) أو اختفاء النظم الديمقراطية فى أكثر بلدان أمريكا اللاتينية

النامية (الأرجنتين ، شيلى ، أورجواى) أو الردة الى المحافظة فى بعض البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، السويد) ٠٠ الخ ؟ ٠

ويقدم هذا المقال قانونا لعلم الاجتماع ييسر وصف المجتمع العالمى ، والغاية منه أن نضعه الى جانب القوانين الأخرى التى تستخدم الغاية منها فى اطار أكبر وأكثر مرونة ، وفى عبارة أخرى أن نصل بين عدد من هذه القوانين القائمة لنخلص منها بأسئلة جديدة عما نجم عن تلك الصلة ٠

فالقانون هو الوسيلة للقضاء على تلك الحيرة فى المعلومات القائمة أو التى تسعى وراءها ٠

أما ما يعنيه بالنسبة لصورة المجتمع العالمى فانه يبدو فى تطبيق القانون على المعلومات المنتشرة ، أى حصر الصورة النهائية للمجتمع العالمى بالأحرى فى صورة وليدة ٠

تصور المجتمع العالمى :

ان المجتمع العالمى ــ كما أراه ــ هو الميدان الفسيح للتفاعل ، ووحداته الصغرى ما هى الا فرادى أعضائه ، ولذلك فان التصور الذى يقوم عليه أكثر اتساعا وشمولا من التصورات الخاصة بالنظم الدولية أو نظم الحكومات المشتركة ، ومن التصور الدائرى لدينا الاقتصاد ، وهو أكثر من هذا فى النهج الفكرى لعلم الاجتماع ، وان كان أقل شيوعا فى استخدامه من تلك التصورات الأكثر ضيقا ٠

ومن البين أن الفرادى الأعضاء فى هذا المجتمع كثيرا ما يتعاملون كما لو كانوا أعضاء فى مجتمع قومى أو شبه قومى وخاصة فى رؤيتهم للعالم الأكبر (تيلند ١٩٧٨) ، فبينما ينظرون الى المجتمع الخاص بهم من خلال الطبقة التى ينتمون اليها ، فان هذه النظرات المتباينة قد لا تؤثر فى الصورة التى يرون فيها المجتمع العالمى (مير ــ دالاش ، ١٩٨٠) ٠

وفى قدرتنا أن نتصور المجتمع العالمى عندما يسلك الأفراد من أعضائه كما لو كانوا مواطنين عالميين هم جزء من معالمه الذاتية ، الا أن المجتمع العالمى يختلف فى واقعه عن هذا النوع من المجتمعات ، وهى حقيقة علينا أن نضعها فى الاعتبار ٠ فالقومية تشيع وليست هناك ثقافة مشتركة مع التفاوت الاقتصادى العالمى ٠ بل ان هذا التفاوت ــ على العكس ــ من اليسير ادراكه ادراكا واضحا على هذا المستوى منه على المستوى المحلى أو القومى ، فأكثر الناس ليسوا مواطنين عالميين ، وان كانوا أعضاء فى أسرة ، أو فى جماعة محلية ، أو قبلية أو أفرادا فى شعب ، فانهم جميعا وان كانوا يحسون بخطر الحرب التى تتهددهم ، أو أنهم لا يبالون بما يحدث فى العالم من حواليهم (هينز وايرخت ، ١٩٨٠) فان دورهم فى المجتمع العالمى لا يحكمه بالضرورة أنهم أعضاء فى النظام الحاكم الذى يشترك بوفوده فى حل المشكلات العالمية لصانعى السياسة الخارجية، أو بصورة أعم لممثلى حكومتهم ، وهو ما تراه الحكومات أوفق الحلول ، فالأفراد غالبا ما يتفاعلون بصورة مباشرة مع الموقف الذى يتخذه مجتمعهم مع المجتمع العالمى ، فاذا

اتخذوا ، مثــلا ، قرارا بالهجرة الى محيط أكثر تقدما ، تحقيقـا لمصالحهم وان كان لا يحقق مرامى صانعى السياسة الخارجية فى نظرتهم للمصالح القومية التى تترتب على الهجرة الحكومية أو سياسة الهجرة ·

وان كان من المحتمل أن يكون تأثير الأفراد وتأثرهم خاضعا لوضعهم النمطى داخل المجتمع العالمى ، بالتظاهر ضد العمال الأجانب ، أو بمقارنة نظامهم السياسى بغيره من الأنظمة السياسية الأخرى ، وهناك بعض الشك فى أن صورة المجتمع العالمى لدى أكثرهم تكاد تكون صورة غامضة ضحلة غير مكتملة أو منسقة ، وقد لا تعدو الصورة لديهم أن العالم قسمة بين شعوب تهوى الحرب وأخرى محبة للسلام ، أو هى شعوب فقيرة وأخرى غنية ، أو أنها حشد من البشر على فطر ايجابية أو سلبية ، والناس بطبيعتهم أكثر عزوفا عن السياسة الخارجية منهم الى شئونهم الداخلية ، وهو ما يمكن أن نرده الى التنشئة التى صاغت نظرتهم تلك التى تؤثر الجيرة والقربى ، وهناك أسباب مجتمعية ضئيلة أو فسيحة (هينز ١٩٨٠) لذلك ، لعلها النزعة العالمية التى تبرز الولاء للأسرة أو الجماعة أو القوم · (فريى وكير ، ١٩٧٤) ، ولا يتحتم أن يعلو ذلك على التفرقة الطبقية ، وان بدا أكثر ما يكون دليلا ذاتيا ، فبينما نراه يحتل البؤرة فى محيطه المحلى ويتباين مضمونه الاجتماعى والثقافى فى البناء البيئى للأفراد ، فان موقفهم من السياسية الخارجية قد يختلف باختلاف أوضاعهم الاجتماعية والثقافية ، فاذا تضاءلت تلك الأوضاع نمت لديهم الرغبة فى التراجع · (كاى ، ١٩٦١) ·

ومع ما تبدو عليه نظرة الأفراد نحو العالم عامة ، من غمـوض ، فقد أخذت الثقافة العالمية تشيع فى الآونة الأخيرة ، وبالتحديد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وغدت أكثر تنظيما مع ما تبذله الأمم المتحدة من جهود (س· همــل ، الهامش) والاسترشاد بكل ما تشير اليه المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فى العالم ، وهذه الثقافة العالمية أكثر سدادا للفرد طالما أنها تستوعب تلك القيم من قبيل « نمط الحياة البورجوازية » أو بتعبير آخر التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وقد تستوعب « حقوق الانسان » أيضا وهو ما تشير اليه الصور الوجودية للفرد والوحدات المجتمعية ، وان كانت لا تتوافق على الدوام مع الأهـداف الداخلية والخارجيـــة للحكام (الصراعات الداخلية ، والعناء بالقوى الخارجية) ، وتستخدم هذه المؤشرات الجديدة ، كتوزيع الدخل القومى ، والصراعات الداخلية ، ومعدلات الجريمة ، واستهلاك البروتين ، فى قياس تلك القيم ، ومن المحتمل أن نشير الى بعض المتغيرات فى الثقافة العالمية ·

وتتوافق هذه المجامع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع سلوك الفرد فى الحيز الذى يتيحه الاطار القانونى للمجتمع أو شبه القومى ، وان لم تكن كذلك على الدوام · وبتعبير آخر ، فاننا نفترض أن الأفراد يشاركون فى الثقافة العالمية ولكنهم يلتمسونها فيما تجرى عليه أعمالهم فى اطـار المجتمع المحلى ، فهم يعـلمون أطفالهم مثــلا ، أو يهاجرون الى المدن الكبرى (هينز ١٩٨١) ، أى أن هناك من الضغوط ما يؤثر فى

المضمون الاجتماعى والاقتصادى على اختلافه ، ومن الأسئلة الممتعة فى أيامنا هذه ، هذا السؤال : تحت أى ظروف والى أى مدى يمكن لحركة حقوق الانسان أن تكون ذات أثر فعال على التنظيمات السياسية المحلية ؟ ٠

القانون المقترح لوصف المجتمع العالمى :

ومع كل هذه الاعتبارات فان القانون المقترح وطريقة تصوره ينتهى بنا الى الصور الواضحة التالية :

الأنساق العالمية ٠٠ (النسق الرفيع) :

يرمى القانون الى تناول كافة الأنساق العالمية فى آن واحد ٠

أولا : النظام الدولى الذى تقوم وحداته على الشعوب والقوميات (حيث تختلف مصالح الناس وتتباين وتتقرر أساسا تبعا لمستوى التقدم وتوزيع الدخول بين الأفراد) ٠ وتكرار نمو أو تقلص الوحدات المجاورة للاقليم ، فالتقارب الاجتماعى قد يحتل من الأهمية لمسلك الشعوب القومية ما تحتله الصورة الجانبية لتكرار التوزيع فى كافة أنحاء العالم (بوتز وهلد ١٩٧٢) ٠

ثانيا : الحكومات المشتركة ونظم الحكم الداخلية التى تقوم على تعدد الوحدات التى تحكم : حيث تختلف مصالح وحدات الحكم هذه تبعا لحجم الموارد الكلية ، كفيصل داخلى فى الحيز الذى تؤديه الحكومة فى الداخل وفى الخارج ، ولما تتمتع به من شرعية فى الداخل وتتأكد هذه الشرعية فى الداخل بالخدمة العامة فى الدراسة التى قدمها - ت٠ج٠ هارت : ١٩٧٦ - عن الصفوة فى الأمن السويدى) ٠ يمكن استخدام السكان كمورد قومى للقوى الخارجية اذا ما تجاوز الناتج القومى مستوى معينا لهذه الموارد تأثيرها القوى على تصور الأفراد لقوة الشعب النسبية (الكوك وينوكومب ١٩٧٠) ٠

وتتمثل أنساق التنظيمات المشتركة أساسا فى الشركات الصناعية متعددة الجنسية (بورنشير : ١٩٧٦ - ١٩٨٠) فالبناء الداخلى لقوة هذه الشركات يقوم على الاستثمار المباشر وتحول التكنولوجيا من الشركة الأم الى ما يأتيها من عون ٠

مستويات النسق :

ويميز القانون المقترح بين المستويين التاليين :

(أ) الأنساق العالمية : النسق الدولى ونسق الحكومات المشتركة ٠

(ب) الأنساق المجتمعية : الشعوب والهيئات الحكومية كوحدات فى الأنساق العالمية السالفة ٠ فالأفراد هم وحدات الشعب ، والجماعات ذات المصلحة هم وحدة

الهيئات الحكومية ، التى تستمد منها الحكومة العون المادى (الموارد الاقتصادية) والعون المعنوى (الشرعية) ٠

وبعبارة أخرى : يتركز الانتباه على مستويين لا غير ، ومن الواضح أن هنـاك أكثر من هذين المستويين يمكن تمييزها ، أكثرها شيوعا هما الأسرة والجماعة المحلية وهما ما أغضينا عنهما فى بحثنا هذا ٠

العلاقات بين هذه الأنساق العالمية :

ولهذه الأنساق العالمية تفاعلاتها كما يتضح من الأمثلة التالية :

(أ) يعكس سلوك الحكومات فى الحكومات المشـــتركة الى حد ما ، المصـــالح المتباينة للجماعات القومية التى تنتمى الى موطنها داخل النسق الدولى ٠

(ب) يمثل دخول الشركات متعددة الجنسية فى البلدان الأقل نموا قوة طاغية فى حركة تلك البلدان فى النسق الدولى ٠

ولنا أن نفترض أى التوافق النسبى بين هذه الأنساق العالمية المختلفة يقوم على دعامة قوية من التواصل قد تتغير بمرور الزمن ، فنحن لا نفترض مثلا أن نسقا واحدا كنسق التنظيمات المشتركة العالمية له تأثيره حتما ٠

العلاقات بين مستويات الأنساق العالمية :

ونفترض أن التوافق النسبى بين مستويات النسق المختلفة متصل القسمات وقد يتغير مع تحول التوتر ومحاولات حل المشكلة من مستوى الى آخر ، والتحول بالذات وان لم يكن مطلقا من المستوى الأعلى الى المستوى الأدنى ليس بعيدا ، ولذلك ، فان الحكومات قد تضطلع بمسئولياتها فى استكمال الاقتصاديات القومية التى تتصـــل اتصالا وثيقا بالاقتصاد العالمى ، وقد يسفر الصراع عن نفسه فى مستوى غير ذلك المستوى الذى ندمنه ٠ ولهذا فان الصراع الدولى قد يرتد الى قوى خارجية ، وعندها يتحول الى نسق من مستوى أعلى ، وبعبارة أعم ، يقع عليها وزر تحويل التوتر ٠

وهناك طريقتان نستطيع أن نتصور من خلالهما البناء الداخلى للأنساق :

(أ) اما بتصنيف الأنساق الناجمة عن توزيع مجحف للسلع (وفقا لقيمة مقننة) على الوحدات ٠ وقد ظن أنها بوجه عام ذات أبعاد رأسية تتداخل فى صور عديدة ولكنها تتفاوت بالنسبة لفرص الحراك داخل الوحدة ٠

(ب) واما بوصفها أبنية مهترئة للسيطرة (احتكار) كهاتين الكتلتين الكبيرتين من الشعوب والشركات متعددة الجنسية ٠ ويمثل كل من هذه الأبنية المهترئة نسقا أقل أو أكثر ربكة لقوة الوفد ، كما يبدو فى تنظيم السلطة (ويشرح تشيز ، ١٩٨٠ ، تلك الآلية التى تؤدى الى قيام تلك الأبنية فى جماعات قليلة العدد) ٠

وفى تطبيق هذا النسق التصورى ، أو القانون على المعلومات الخاصة بالمجتمع العالمى ، لا نملك لأسباب عملية أن نضع فى الاعتبار كافة الاحتمالات المنطقية بكل دلالاتها ، أى أننا لا نعد كافة هذه الأنساق كما لو كانت أبنية صنفت من الداخل ، أو أبنية مهترئة للسلطة .

أما النسق الدولى والأنساق القومية فانها تبدو كأنساق مصنفة ، الوحدة فى أولاها هى الشعوب وفى الثانية الأفراد ، ولا تتميز الوحدات على تلك الصورة ولكنها تتميز بوصفها أعضاء فى الفصيلة .

كما يعد نسق الحكومات المتداخلة كنسق مصنف . وبناء مهترئا للسلطة ، يتصل كل منهما بالآخر .

بينما تعد الهيئات الحكومية وحدات مهترئة فى نسق الحكومة المشتركة . وأن الشركات متعددة الجنسية ما هى الا وحدات مهترئة فى الاقتصاد العالمى .

وعند المقارنة بالقوانين الأخرى يتأكد على الأخص شرعية الأبنية المجتمعية التى يصونها التوزيع المجحف للسلطة أو السلع على الأفراد وعلى الوحدات المجتمعية ، اذ أننا نعد اجراءات الشرعية لا بوصفنا محاولات للفئات المهضومة لتبرير الحراك الى مستوى أعلى داخل أنساق متميزة لها تصنيفها المتطور . أما الأبنية التى يسودها نوع من الاجحاف البارز أو ضمور فى علاقات أعضائها من الفئات المهضومة فانها من اليسير عليها أن تقلل من حجم هذا الاجحاف بازدياد الحاحها على الشرعية .

وهناك توكيد خاص للمستويات المختلفة للتباين الثقافى كأداة لها أهميتها فى تقرير درجة التهرؤ الحكومى ، اذ أننا نفترض – بعبارة أخرى – قيام صلة بين التباين الثقافى ، وتحديد سلطة الهيئة الحاكمة ، ويتصل هذا التباين بالتماثل القومى كعامل مساعد للأنساق السياسية ، ومن الأسئلة ما يتناول المدى الذى تقف عنده شعوب القوميات دون تحديد مطالبها التى تستدعيها من المقارنة بينها وبين غيرها من البلدان .

وأكثر الصور أهمية لحيوية المجتمع العالمى فى القانون ، هى ما نرجع الى تغير العلاقات بين الأنساق العالمية المتباينة (الأنساق الدولية والحكومية الشريكة والمنظمات العالمية المشتركة) وبين مستويات الأنساق (مستوى الحكومة المشتركة والهيئة الحكومية) وقد تم تلخيص كلا المصطلحين وفقا لضوابط التغير فى المجتمع العالمى . فالتحول النسبى من الوحدة الدولية المتكاملة الى الوحدة الأقل فى نسق الحكومة المشتركة ، ومن هذا النسق الى نسق الحكومة المهترئة ما هو الا مستوى يمكن تفسيره وفقا لضابط التغير وبالعكس ، كما أننا نفترض أن ضابط التغير فى المجتمع العالمى عامة ، هو أقل منه فى معدل صورة المجتمع العالمى الذى يقوم على عاتق الفرادى من أعضائه .

صورة المجتمع العالمى :

وسنبين هنا بعض الملامح الكبرى لصورة المجتمع العالمى كما بدت فى تطبيق القانون الذى قدمناه آنفا عن المعلومات الذائعة ، وبالذات عن البيانات الجارية التى تزودنا بها وسائل الاعلام للأخبار الخارجية ، وان كان الحيز البعيد لا يسمح لنا بوصف عملية التطبيق القانونى على حقيقته (هينز ١٩٨١) • كما تستخدم البيانات الشائعة والمقننة الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة ، وكذلك فان لبعض ما يصدر عن معهد علم الاجتماع بجامعة زيورخ منذ عام ١٩٦٦ ، من لقطات تحليلية كانت له فائدته •

وليس للمجتمع العالمى ذاتية خاصة به يمكن أن تفصل بينـــه وبين غيره من المجتمعات ، أو تحجب التباين الداخلى ، وان كان لا يحول دون قيام منظمات دولية لها ذاتيتها الخاصة ، وهـــذا الذيوع وان كان لا يتم عن طريق الأمم المهترئة (وان كنا نستثنى منها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) يمكن أن نصفه بأنه نظام عالمى لا يخضع من ناحية لقوة الاقتصاد الذائعة (الشركات متعددة الجنسية) ، كما يتلقى العون المتزايد من ناحية أخرى من جانب الدول النامية التى يملك كل منها صوته ، وهو ما يوضح الى حد التركيز الشديد للقوة فى يد الرؤساء التنفيذيين لبعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، وتبدى الدول النامية رغبة أكيدة فى القضاء على الاجحاف فى توزيع السلع ، وان كان أقل مما تبديه نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع العالمى • ومن ثم يستطيع الانسان أن يتحرى المدى الذى يبدو فيه اهتمام الدول النامية بتطور المجتمع العالمى لتبرير وضعهم المتميز دون أن يتخلوا عنه ، ومن الواضح أن بعض الخيال قد يلح على هذا السؤال • وان اقتصرت المشكلة فى الغالب على عبارة : « حدود التقدم » •

ويتشكل البناء الداخلى للمجتمع العالمى من وحدات قومية مصنفة تصنيفا بارزا وفقا لتقدمها الاجتماعى والاقتصادى ، وهو نسق واضح من أنساق التصنيف العالمى البارز • فعلى الرغم من التباين الواضح فى المساواة بين الوحدات ، فان التفاوت الطبقى لا يخضع لأى تفرقة قبلية أو عنصرية ، وهو ما يحول دونها تلك البقية الباقية من القيم الباقية ، فالطبقية العنصرية ليس لها وجود • ولهذا احتلت اليابان مكانتها الأثيرة فى هذه الطبقة العليا • وان كان هناك نوع من الاحياء الثقـــافى ، قد يفسر كمحاولة للقضاء على القيم السديدة السائدة •

وقد أصبح هذا النسق من أنساق الطبقية الدولية نسقا باهتا غير مشروع ، فالشعوب المتقدمة لم تعد بعد مرجعا معترفا به من الشعوب النامية ، وذلك فى وضع قد أصبح حقيقة مسلمة عند الجيل الجديد الناشىء فى البلدان النامية ، وهو الجيل الذى ينبذ أسلوب الحياة البورجوازية ، الا أن تلك اللاشرعية لم تفض الى مراجعة التوزيع المادى للموارد الاقتصادية توزيعا حقيقيا بين الشعوب الفنية والشعوب الفقيرة ، وهو ما يبدو بصورة واضـــحة فى تلك القروض الهزيلة من البنك الدولى الى البـــلدان المختلفة •

كما يتشكل المجتمع العالمى ، فضلا عن ذلك ، من هذا العدد الهائل من المراكز المهترئة للقوى السياسية العسكرية والاقتصادية ، لا تنزع بها مراميها نحو التنمية العالمية وتحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى العالمى ، وهى مسألة لا يخلو منها فكر وان لم يتخذ فى سبيلها أى اجراء عملى ، وهو ما يعنى أن القوى الاقتصادية لم تكن أداة للقوى السياسية العسكرية أو العكس ، فسويسرا مثلا ، وهى بلد صغير ولكنها متعددة الجنسيات أكثر من أى بلد آخر ٠

أما النسق الطبقى للحكومة المشتركة ، فانه يقوم على بعدين رأسيين : تنمية اجتماعية واقتصادية ، وقوة سياسية عسكرية ٠ ويبدو خلل المساواة فى القوى السياسية العسكرية ـ وفقا للمعايير الضالة للناتج المحلى ـ فى زيادة الانفاق العسكرى والاسراف الحكومى عامة عنه فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ويفصل بين البعدين هذا الحد الفاصل بينهما ، وأما مجموعة الشعوب المتجانسة فلها ذات القيم فى كلا البعدين ، فليس هناك شعوب قوية وغنية وأخرى ضعيفة وفقيرة فحسب ، ولكن هناك بلدان غنية وضعيفة وأخرى فقيرة وقوية أيضا (تيلند ، ١٩٧٨) ، وهى شعوب قد ظهرت أهميتها أخيرا ، كتلك القوى المحلية ٠ وهذه التفرقة ، كهذا التمزق ، العالمى الشائع (بلدان رأسمالية وأخرى اشتراكية) ، وغيرها من كيانات السلطة قد دعمت الى حد ما من قوة بعض المجموعات الاقليمية من الشعوب ٠

ويرجع التوتر فى نسق الحكومة المشتركة والنسق الدولى الى عدم المساواة بين أعضائها فى اطارها الدولى ، وهو ما يرجع الى حد كبير ، الى الأنظمة الحكومية المهضومة ، والشعوب مما يضاعف من خطر العنف والعنف المضاد فى الداخل ، ويزيد من تقلب الأنظمة السياسية ، مما يسفر عن نسق من التوتر ينحدر من الشدة الى الضعف ٠

وفى النهاية ، يتشكل المجتمع العالمى بما يصب فيه من ثقافات خارجية يحميها ويقويها تمزق الهيئة الحاكمة : وتعد الثورة الايرانية بعض ظواهر هذا التمزق ، وقد تبدو بعض هذه القيم الاجتماعية والاقتصادية الباقية ، من ناحية أخرى ، قيما سديدة على المستوى العالمى ٠

أما اتجاهات المجتمع العالمى فى تلك الفترة القصيرة (١٩٥٠ ـ ١٩٨٠) ، فمن اليسير أن نفسرها من خلال السياق المتشابك والمتصل للأحداث : زيادة اللا شرعية فى هذا النسق من أنساق الكيانات الدولية الذى يقود الى الثورة العالمية ، تعززها منظمات الأمم المتحدة ، ويسرع بها نمو الاستثمارات المباشرة للشركات الصناعية متعددة الجنسية ، وزيادة التوافق فى نسق الحكومة المشتركة ، فيكرر بعدها السياسى العسكرى التوزيع على أسس غير عادلة وأكثر جمودا من ذلك البعد الذى يقوم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وقد انتقل هذا التوافق الذى يقوم على السلاح الى البلدان النامية ، كما تحول النشاط الخاص بحل المشكلات على المستوى العالمى الى مستوى الهيئات القومية الحاكمة ٠ وأدى الاجراء الأول الى زيادة التفاوت بين الدول

المتقدمة والدول النامية ، كما أدى الاجراء الثانى الى صور جديدة داخل التنظيمات المقررة لتقسيم العمل دوليا (التبعية الصناعية) ، وأما الاجراء الثالث فقد أدى الى ادعاء نظام اقتصادى دولى جديد ، وقاد الاجراء الرابع الى تصور نوع من التنمية الداخلية تتقبله الدول المتقدمة والنامية على السواء ٠ وما من سـبب لافتراض أن المشكلات الأساسية الوطيدة والتوترات القائمة فى طريقها الى الحل ، بالرغم مما تنذر به من خطر داهم يوشك أن يحل بالمجتمع العالمى ٠

وتبدو هذه الاتجاهات الحديثة ذات جذور بعيدة تمتد الى القرن التاسع عشر ، وان طبعها نمو الحراك السكانى فى العالم بطابعه ، بازدياد فرص التعليم ، والتكافؤ فى توزيع القدرات العقلية الأساسية ، والحياة الحضرية ، وانتقال الموارد الكلية للاقتصاد القومى الى أيدى القوى السياسية العسكرية على المستوى العالمى ٠ وأما هذا الاتجاه البعيد المدى القائم على الدليل والحجة فقد بلغ حد التشبع (فلورا ١٩٧٤) بينما ينمو الاتجاه الثانى ويتكاثر مع قيام القوى المحلية فى العالم النامى ، وهو اتجاه لا يؤدى فى القيام به الى تفسير هذه الصلة الوطيدة بين النـاتج الداخلى الضال ، والانفاق الحكومى العام ، والنفقات العسكرية ، ولكنه يفسر بالتالى أن تصنيف الدول فى صورة تجمعات عنقودية وفقا لتلك المتغيرات الثلاثة هو تصنيف محكم ٠

أما الاتجاه الحديث الذى أشرنا اليه آنفا ٠ فيبدو كما لو كان وسطا بين الاتجاهين البعيدين ، فقد وصل الحراك فى داخله الى نوع من التشبع ٠ وكثافة استخدام الموارد فى شراء السلاح ، وغيره من أدوات القوة ، استخداما يستهلك كل الموارد القومية ، فى الانتاج العلمى والتكنولوجيا المتقدمة التى تتميز بها الدول الكبرى الغنية وتدعم قوتها ٠

ويبدو أننا نسير بعيدا عن الشرعية ، والأوضاع العالمية الأثيرة ، التى يفترضها منظرو التحديث ٠ وعلى هذا العالم أن يضع حلا على الأقل للمشكلة السكانية على نطاق واسع بتحقيق المطالب المشروعة عن رضى وقبول ٠ فالحوار فى وقتنا هذا حول المعونة أساسا (اعادة التـوزيع) فى حالة المجاعات والأوبئة وكوارث الطبيعـة والهجرة الاجبارية ، فلا يزيد دعوى الاستعمار الأخلاقية أثرا عما هى عليه ٠

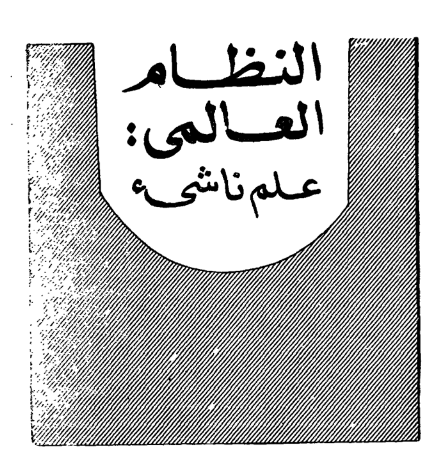
ومن ناحية أخرى ، وهو ما يعود بنا الى الخلل البالغ فى توزيع الموارد ، وفى مستويات المعيشة لنرى أن ١٠٪ من بين ١١٣ دولة تستهلك ٧٧٪ (عام ١٩٧٠) من الانتاج العالمى ، كما أن جماعة الدول الفقيرة والضعيفة كدول عدم الانحياز لا تستطيع أن تقيم من نفسها جبهة مضادة ، حتى وان لم تكن على هذا المستوى من الفرقة والتمزق ، وحتى لو استمرت الدول القوية والغنية منشقة على بعضها كما هى اليوم ٠

خاتمــة :

والغاية من هذا الموضوع أن نحذر القارىء من هذا التباين والتغير فى صورة المجتمع العالمى ، كما يبرز أن الكثير من معالم هذا التباين ما هو الا نتيجة لاختلاف النظرة ، ولذلك فهو جدير بالتناول ، أما هاتان النظرتان الكبيرتان ، فواحدة منهما تنحدر من أعلى والأخرى تبرز من أدنى ، فالتى تنحـــدر من أعلى يقـــدمها كل من « برجسين » و « بورنشير » أما التى تبرز من أدنى فقد قدمها « جوبال » وقد تم بحث كل منهما على حدة ٠

الا أن نوعا من المعرفة الحقة كما تبدو من خلال هاتين النظرتين ، فى طريقه الى الظهور ، فاذا كان هذا حقا ، فقد أصبح من الأهمية بمكان أن نبحث ونتحرى عما اذا كان والى أى مدى تستطيع الدول القوية والغنية أن تضع فى اعتبارها درجة الحراك السكانى فى الدول النامية ، وهو ما يعزز نظرية التبعية التى أثارت الوعى بادارة السلطة فى الدول النامية ٠ وكل ما نقدمه من رأى ٠ هو نظرية بناءة وبحثا تجريبيا عما اذا كانت الدول الغنية والقوية تستطيع أن تعى ، وكيف يتســـنى لها أن تعى تأثيرها ، على المدى القصير والطويل ، العمل السياسى فى الدول النامية ٠

أما احتمال تشكيل المجتمع العالمى على أسس من المعرفة الواعية تشارك فيهـا كافة الجماعات فان هذه المعرفة لم تتم بعد ولم تطبق ، فهناك تلك القوى الاجتماعية والثقافية التى تحول دون الوصول اليها ، وان كان المجتمع العالمى بمعناه الحقيقى يمكن أن ينشأ من خلال المعرفة المشتركة بكل أبعادها العملية ، لتجعل من الناس شركاء حقيقيين فى هـــذا المجتمع ، دون تنكر بأى صورة من الصـــور أو انكار للمصالح المتباينة ٠



يزداد اهتمام علم الاجتماع بدراسة الديناميكا الاجمالية ، وما أطلق عليه أخيرا اسم « النظام العالمى » الحديث (فاليرشتاين ١٩٧٤ ، برجسن ١٩٨٠ ، ماير ، وهنان ١٩٧٩) • وتتمثل الفكرة الجوهرية فى وجود نظام شامل له حياة خاصة ، ومستقل عن المجتمعات القومية الأساسية الموجودة داخل حدوده • وكثيرا ما يشار الى دراسة النظام العالمى على أنها الاقتصاد السياسى العالمى ، مع تركيز الاهتمام فى تطور النظام الرأسمالى باعتباره اقتصادا عالميا منذ السادس عشر • وتتضمن الأمثلة الحديثة للبحث فى النظام العالمى دراسات فى تكدس رأس المال على نطاق عالمى (أمين ١٩٧٦ ، فرانك ١٩٧٨) ، وعلاقات التبادل غير المتكافىء بين مركز الاقتصاد العالمى ومحيطه (ايمانويل ١٩٧٢) ، وتأثيرات الاستثمار الأجنبى ، والتبعية التجارية على النمو الاقتصادى ، والتفاوت فى الدخول فى البلاد النامية (بورنشير وآخرون ١٩٧٨ ، تشيز ـ دن ١٩٧٥ ، روبنسون ١٩٧٦) ، والتطـــور التاريخى للاقتصاد العـــالمى فى مجموعة (فاليرشتاين ١٩٧٤ ، ١٩٨٠) ، وهياكل الحكومة العالمية وأساليبها (ماير ١٩٨٠ ، توماس وماير ١٩٨٠) ، والعديد من الدورات الطويلة فى الاقتصاد العالمى (فرانك ١٩٨٠ ، ماندل ١٩٨٠ ، برجسن ١٩٨١) ، ونظام الحكم الدولى (برجسن وشوينبرج ١٩٨٠ ، موديلسكى ١٩٧٨) •

بقلم : البرت برجسن

بقسم علم الاجتماع ، جامعة أريزونا ، تكسن ، أريزونا ٨٥٧٢١ ، الولايات المتحدة الأمريكية • يختص عمله أساسا بنظام الكون • صدر له « دراسات فى نظام العالم الحديث » (١٩٨٠)

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس فى الحقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون العام من جامعة القاهرة، مدير الادارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا •

هذه الدراسات شديدة التنوع ، فبعضها يركز على الاقتصاد العالمى ، والبعض على نظام الحكم الدولى ، والبعض على الثقافة العالمية • كذلك تتنوع الأطر الزمنية : فالبعض ينظر الى القرن السادس عشر وحده ، أو الى السنوات من ١٩٥٥ الى ١٩٧٥ ، بينما حاول البعض الآخر أن يتفهم الديناميكيات الجماعية للنظام العالمى الاجمالى على مدى الخمسمائة السنة الماضية • كذلك تنوعت مناهج البحث : فمنهـا ما يستخدم الايضاح التاريخى لوضع خططه ، فى حين يعتمد البعض الآخر على تقنيات احصائية متقدمة لتحليل المسائل التجارية ، والنمو الاقتصادى ، والتفاوت فى الدخول • ويبدو أن تقنية البحث المستخدمة تحدها ــ كثيرا ــ الفترة المختارة للتحليل التاريخى ، فى حين ان وجود بيانات قومية مختلطة مرتفعة الجودة بعد عام ١٩٥٠ تجعل الدراسات الاحصائية أكثر قابلية للبحث بالنسبة الى العصر الحديث • ومع ذلك فان أى تحليل للنظام العالمى لايتحدد بأى من الفترات الزمنية أو تقنيات بحث معينة ، والمعايير الوحيدة هى أن يحاول الباحث فهم العمليات الشاملة بوضوح منذ بداية علم النظام العالمى فى القرن السادس عشر •

ورغم أن دراسات النظام العالمى الحديث تتضمن فروقا كبيرة فى موضوع

البحث ، وآفاق الزمن ، والتقنية المنهاجية ، فانها تشترك كلها فى افتراضين • فهذه الدراسات تفترض أن نظاما عالميا أو شاملا يوجد خارج المجتمعات الوطنية التى يمكن دراستها فى ذاتها • معنى ذلك أن الاقتصاد العالمى . أو نظام الحكم الدولى ، لكل منهما حياته الخاصة وديناميكيته البنيوية اللتين يمكن تميزهما وصياغتهما •

ثانيا ، هذا النظام العالمى يؤثر على نمو تلك المجتمعات الوطنيـــة التى تضمها تكويناته الشاملة ، أو تخلفها بنوع خاص • فليس هناك نظام عالمى « خارجى » ، ولكن هذا النظام يحدد نمو المناطق الموجودة داخل حدوده • فالواقع أن نمو بلد أو تخلفه يتعلق بموقعه المتدرج فى نطاق التقسيم العالمى للعمل أكثر مما يتعلق بمعدل نموه الداخلى ، ان مسألة تتعلق بالنمو الاقتصادى من وجهة نظر علم الاجتماع التقليدى ، هى فى نظر النظام العالمى قابلية التحرك الى أعلا فى نظام طبقى شامل •

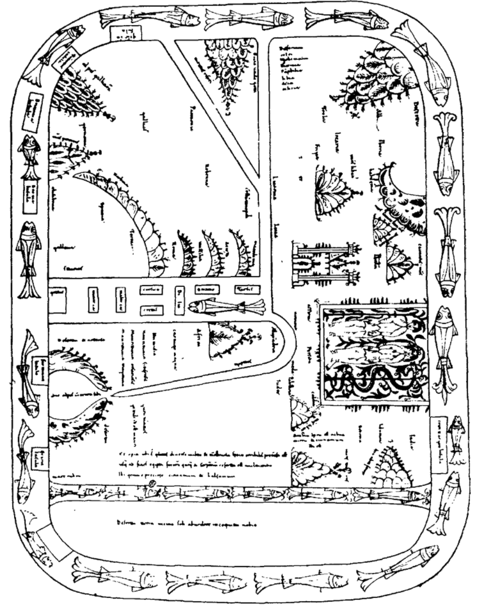
معنى علم النظام العالمى : (Globology)

نطلق هذه التسمية على ذلك العلم الناشىء المتعلق بالديناميكيات العالمية الشاملة ، ومعناها ببساطة : العلم الذى يبحث فى العمليات العالمية الشاملة ، اقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية • فاذا كان علم الاجتماع هو العلم الخاص بالنظم الاجتماعية ، فان هذا العلم هو العلم الخاص بالنظام العالمى • وعلى ذلك فان علم النظام العالمى هو نظير لعلم الاجتماع ، ويتعلق بدراسات تتناول بنيان النظام العالمى فى مجموعه ، ونشاطه ، كما يتعلق علم الاجتماع بدراسة بنيان المجتمع ونشاطه •

ويمكن ، الآن ، طرح السؤال الآتى : كيف يكون هذا العلم علما جديدا ؟ حقا ، لدينا بالفعل علم اقتصاد متطور للتجارة الدولية ، وعلم سياسة للعلاقات الدولية • هذا حقيقى طبعا ونموذج علم النظام العالمى الناشىء يستعمل بالتـــأكيد الكثير من البحث ، ومن الأفكار النظرية فى هذه العلوم التقليدية • على أن ما يتميز به علم النظام العالمى هو التحول المنعكس فى اتجاه الاستنتاج العلمى فى هذه العلوم التقليدية • فبينما تنظر العلاقات الدولية ، أو علم الاقتصاد الدولى الى العالم باعتباره مجموعة متفاعلة من دول مستقلة ، واقتصاديات وطنية ، فان وجهة نظر علم النظام العالمى تعرف تلك الأبنية العالمية المتميزة التى تجعل وجود التجارة الدولية نفسه أمرا ممكنا • فالواقع أن العالم هو أكثر من مجرد مجموعة من حوالى ١٥٠ دولة متميزة • وليس النظام العالمى هو مجرد أنماط المبادلات التجارية والاقتصادية بين هذه الكائنات الوطنية الأساسية • ان الطبيعة الشمولية للنظام العالمى هى أكثر من مجرد تدفق السلع بين الدول ، فهناك شىء آخر • هناك بنيان اجتماعى شمولى يجعل هذه الأنماط من التجارة والسياسة الدولية أمرا ممكنا • ووجود البنيان الاجتماعى الذى يتخطى الحدود القومية فى نموذج من الديناميكيات الشمولية ، هو الذى يميز النظام العالمى عن جهود عـلم الاجتماع القديم فى صوغ النظريات لنظام العالم •

ويختلف علم النظام العالمى عن وجهة نظرنا الحاضرة ، مثلما اختلف علم الاجتماع عن المذهب النفعى لدى علماء الاقتصاد التقليديين • فمن وجهة النظر النفعية القديمة

التى انبثقت فى أواسط القرن السابع عشر ، كانت فكرة النظام الجماعى (أى المجتمع) مشتقة من المبادلات بين الوحدات الفردية • فالهيكل النفعى عنـــد هويز ، ولوك ، وسميث ، وريكاردو ، وغيرهم يفترض أن النظام الاجتماعى بدأ بأفراد متميزين ، يعتقد أن لهم عددا من المطالب والحاجات السابقة على نشأة المجتمع • يأتى بعد ذلك فكرة أن الأفراد يزاولون التجارة والمبادلة فيما بينهم لاشباع هذه الحاجات والمطالب ، ويسعون سعيا عقلانيا نحو هذه الأهداف الفردية مما ينجم عنه التقسيم الاقتصادى التقليدى للعمل • ومن المهم أن نفهم أن منطق العلية فى المذهب النفعى يتحرك الى أعلا ، بادئا بالحاجات الفردية السابقة على المجتمع ، ومنتهيا بتقسيم العمل والعقـــد الاجتماعى • والمجتمع من وجهة النظر هذه ناتج ثانوى من نتاج السلوك الفردى ؛ وهو اتفاق أو عقد أنشأه الأفراد لكى يصلوا الى أهدافهم الفردية (برجسن ١٩٨٠ ب) •



خريطة للعالم فى مخطوط لا يعرف صاحبه ، يغلب أنه أسبانى ، من أواخر القرن الثامن ، استكمل فى حوالى عام ١١٠٩ فى دير سيلوس ، فى « بحر برجوس » بقشـــتالة القديمة • (المكتبة الأهلية ، باريس) •

هذا الاطار النفعي اعترضته في القرن التاسع عشر صورة جديدة للحياة الاجتماعية عرفت وقتئذ باسم علم الاجتماع الذى أود أن أعرفه تعريفا واسعا يشمل ماركس وفيبر ودوركايم ٠

ونشأت أزمة النفعيين بظهور هياكل اجتماعية على نطاق واسع تنتمى للرأسمالية الصناعية ، ولم تبد أنها نتاج ثانوى لسلسلة لا نهائية من العقود والمبـــادلات بين الأشخاص ٠ وتجلت أهوال نظام المصنع والمدن الصناعية المزدحمة بالسكان الى جانب التركيز الكبير في العمل ورأس المال مما تميز به النظام الرأسمالى الناشىء ، تجلت أكثر من مجرد قبول رجال الأعمال العاقلين القيام بمبادلات اقتصادية لتعزيز مصالحهم الخاصة ٠ حقا ، ان مصالح البعض كانت تعزز ، ولكن المؤكد أيضا أن مصالح الأغلبية العظمى لم تكن كذلك ٠

فاذا لم يكن النظام الصناعي الجديد في القرن التاسع عشر بمثابة نسيج من مبادلات اقتصادية فردية عقلانية ، فماذا يا ترى كان هذا النظام ؟ ٠٠ يرد علم الاجتماع على ذلك ، فيقترح طبقة أخرى من الواقع : المجتمع ، الذى لم يكن موجودا مستقلا عن التفاعلات الفردية فحسب ، ولكنه ساعد على وجود تلك الأنماط تلك الأنماط من التفاعلات الفردية ٠ فالمجتمع له وجود خاص به ، سواء في شكل أساليب الانتاج ، والعلاقات الطبقية عند الماركسيين ، أو التصاوير الجماعية عند دوركايم ، أو أبنية السلطة السياسية ، والمشروعية ، لدى فيبر ٠ فالمجتمع سابق لتفاعل الأفراد ، وييسر هذا التفاعل ٠ وانقلب المذهب النفعي رأسا على عقب ٠ فالتصرفات الفردية في المذهب النفعي فسرت على أنها مطالب وحاجات سابقة على وجود المجتمع ؛ والسعى في سبيل الحصول على هذه المطالب والحاجات هو الذى خلق تقسيم العمل التقليدى ٠ فالمنطق هنا يمتد مما هو سابق للمجتمع الى ما هو اجتماعى ٠ واستهل علم الاجتماع بما هو اجتماعى ، ثم استنبط أنماطا من التفاعل البشرى ، مثل تقسيم العمل الذى يبدو كنتاج البنيان الطبقى الماركسى ، أو المفاهيم قبـل التعاقدية عنـــد دور كايم ، أو البواعث الاقتصادية التى تحددها الثقافة عند فيبر ٠ ولم يخلق المجتمع تقسيم العمل فحسب ، ولكنه من خلال عملية التكيف الاجتماعى ، شكل التصرفات الفردية ، كما أنه يشير حاليا الى الذاتية الاجتماعية بدلا من المطالب والحاجات ٠

كان أنصار مذهب المنفعة يحاجون صعودا ، من الحاجات الفردية الى تقســـيم العمل ٠ أما علماء الاجتماع فانهم يحاجون نزولا ، من المجتمع الى تقسيم العمل ، ثم الى الذوات والقيم والهويات الاجتماعية التى جاءت لتحل أكثر فأكثر محل المطالب والحاجات عند علماء الاقتصاد التقليـــديين باعتبارها المظهر الحيـــوى للشخصية الانسانية ٠

ومضى علم الاجتماع دون أن يصادف تحديات حتى عام ١٩٤٥ حين أثار ظهور عدد كبير من الأمم الجديدة فى العالم الثالث اتساؤل عن مصدر تخلف هذه الأمم ٠ وانبثق نموذج النظام العالمى كرد فعل لفشل علم الاجتماع فى تفسير التخلف تفسيرا

مناسبا ، مثلما نهض علم الاجتماع بعد فشل المذهب النفعي في تفسير الرأسمالية الصناعية في بريطانيا والبلاد الأوروبية · والتخلف من وجهة نظر علم الاجتماع هو نتيجة عمليات تجرى في نطاق المجتمعات ؛ أما من وجهة نظر النظام العالمى فهو نتيجة عمليات تجرى فيما بين المجتمعات · وبدءا بعلماء الاجتماع في أمريكا اللاتينية (بريبش ١٩٥٠ ، دوس سانتوس ١٩٧٠ ، كازدوزو ، وفالانو ١٩٧٩) الذين أوضحوا أن اقتصادياتهم تخلفت وراء البلاد الأكثر تقدما بسبب اعتمادها على السوق العالمية للمواد الخام ، يتبين بوضوح متزايد أن الكثير من التقدم الاقتصادى في بلاد العالم الثالث يرجع الى صلاتها بالدول المتقدمة أكثر مما يرجع الى تقدمها في التنمية الداخلية وقد كشف أ· ج· فرانك عن سر عملية التطور العالمى غير المتكافىء بقوله « تطور التخلف » بمعنى أن بلاد العالم الثالث لم تتخلف لأنها تلكأت خلف غيرها من البلاد ، أو أنها في مرحلة مبكرة من التطور ، ولكن بسبب اضطرارها للاشتراك في التطور الرأسمالى العالمى ، وهى في المحيط الخارجى الحتمى لنطاق واسع من تقسيم العمل العالمى التدرجى · فالواقع أن العالم الأول والعالم الثالث ليسا سوى القمة والقاع لعالم واحد ، نظام عالمى حديث واحد ، كما قد يسميه فالبرشتاين · هذه الرؤية للنظام العالمى ، التى صورها بطرق مختلفة قليلا فالبرشتاين ، وسمين أمين ، و أ· ج· فرانك اشتركت في الافتراض العام بأن تقسيم العمل بين المركز والمحيط كان هو السمة البنيوية المركزية للرأسمالية العالمية ، وأن تبادل السلع تبادلا غير متكافىء بين المنطقة المركزية والمناطق المحيطية هو السبب في التطور العالمى غير السوى ·

كان التعليل في مفهوم النظام العالمى يتجه الى أعلى ، بدءا من الأجزاء (في المركز والمحيط) الى الكل (التقسيم العالمى للعمل) · هذا المذهب النفعى الشامل يبدأ بافتراضات عن القوة النسبية الاقتصادية ، والسياسية/العسكرية لدى الدول المركزية والمناطق المحيطية · وتصير بلاد بأكملها أو مناطق اقتصادية وحدات أساسية مماثلة للأفراد في النموذج النفعى لدى الاقتصاديين التقليديين · ويترتب على التفاعل بين المركز والمحيط ظهور نظام : ذلك هو تقسيم العمل القائم على تبادل غير متكافىء · وهنا يتمثل الواقع الجماعى للنظام في تدفق السلع ، والمبادلة غير المتكافئة بين البضائع المصنوعة في المركز والمواد الخام في المحيط · الخارجى · وعلى ذلك فان العلاقات الاجتماعية على نطاق عالمى هى علاقات تبادلية ، تعكس فكرة أن تدفق البضائع يمثل جوهر تقسيم العمل العالمى · ومسائل العلاقات الاجتماعية في الانتاج ، وفي الطبقات انما هى مسائل تنتمى الى داخل المجتمعات المركزية أو المحيطية ، فلا تتعلق بما بين هذه المجتمعات · وليس ثمة خطأ في هذا ، اللهم الا أن موضوع تنظيم الانتاج ، والحافز الاجتماعى لتمييز الحقائق الاجتماعية الناشئة ، والهياكل الطبقية ، هذا الموضوع بجملته لا يمكن أن يتجلى على المستوى العالمى ·

هذه المشكلة ، مع فكرة الرأسمالية العالمية الخاصة بتقسيم العمل بين « المركز والمحيط » ، قد أشار اليها آخرون رأوا أن وجهة النظر هذه تحجب مسائل خاصة

بالطبقات ووسائل الانتاج (لاكلو ١٩٧١ ، برينر ١٩٧٧) ٠ وصرح كل من فرانك (١٩٧٩) ، وفالبرشتاين (١٩٧٩) أن الانتاج والمبادلة هما جزءان من عملية واحدة ، عملية التكوين الرأسمالى ، ولا مبرر لفصل أحدهما باعتباره أكثر خطورة من الآخر ٠ كذلك اقترح فرانك (١٩٧٨) فكرة متوسطة مؤداها أن التخلف هو نتيجة لبعض العلاقات الطبقية فى البلاد المحيطية مقترنة بعلاقات مبادلة غير متكافئة مع البـــلاد الرأسمالية الكبرى ٠

وهنا نقطة لم يتعرف عليها أى من الماركسيين التقليديين الذين يؤكدون على علاقات الانتاج ، أو أنصار فالبرشتاين ، وفرانك ــ أمين التقليديين الذين يؤكدون على مبادلة غير متكافئة ؛ فكلا المجموعتين يجرى أساسا تحليلات على مستويات مختلفة ٠ فأولئك الذين يؤكدون على أهمية الطبقات يناقشون بعامة العلاقات بين مجموعات فى نطاق المجتمعات (العلاقة التقليدية بين رأس المال والعمل) ؛ وهم لا يناقشون شيئا من قبيل العلاقات الطبقية العالمية المتميزة ٠ ومن ناحية أخرى فان التأكيد على المبادلة غير المتكافئة انما يركز على العلاقات بين المجتمعات ، وبالتالى على عمليات وعلاقات عالمية أكثر منها اجتماعية ٠ ونشأ هذا الاختلاف فى التأكيد على هذا أو ذاك لأننا مازلنا نعمل فى نطاق الفروض الأساسية لعلم الاجتماع فى القرن التاسع عشر حيث كانت المجتمعات ، أو التكوينات الاجتماعية تعتبر أنهـــا النمط الأساسى للواقع الجمـاعى الناشىء ٠ وينطبق هذا أيضا على الماركسية التقليدية حيث الأفكار الخاصة بوســائل الانتاج ، ولو أنها عامة وتحليلة ، تشير على العموم الى التنظيمات الاجتمـــاعية على المستوى القومى ، ذلك لأنها تتمثـــل غالبا بالرأسمالية البريطانية ، والاشــتراكية البولندية ، والرق فى أمريكا قبل الحرب ٠ ومن وجهة النظر هذه تتجلى المسائل الخاصة بملكية وسائل الانتاج والتحكم فيها بطبيعة الحال مسائل قومية أو اقليمية ، وليست ــ بالمرة ــ مسائل عالمية ٠ وفى مواجهة اقتصاد عالمى ذى وحدات وطنية متعددة ، كنا نميل الى رؤيتها على أنها تشابك وسائل انتاج مختلفة ، أو أنها مزيج من الرأسمالية فى المركز ، وشبه اقطاعية فى أجزاء من المحيط ، واشتراكية فى نصف المحيط ٠ ولكن الشىء الذى ينبغى أن نتذكره هو أن بعض الأفكار العامة ــ مثل وسائل الانتاج ــ تنطبق على أبنية توجد على مستوى واحد من التحليل ، المستوى الاجتماعى أو القومى ٠ ومن ثم كانت معضلة النظرة الماركسية التقليدية : ذلك أن التركز على العلاقات الطبقية يعنى قصر التحليل على الحقائق القائمة بين المجتمعات مما يجعل الاقتصاد العالمى يبدو كمجموعة من أنواع مختلفة من العلاقات الطبقية فى كل ركن من أركان العالم ، وليس على أنه علاقة طبقية واحدة شاملة بين مناطق المركز والمحيط ٠

ترى هل رؤية فالبرشتاين وفرانك وأمين لتقسيم العمـــل بين المركز والمحيط مقنعة ؟ ٠٠ نعم ذلك لأنهم على الأقل يركزون على الاقتصاد العـــالمى فى مجمـــوعه ، ويحاولون أن يتفهموا جوهره ٠

ولا : لأنهم يتشبثون بأسلوب القرن التاسع عشر فى النظر الى المجتمعات على أنها أشياء مادية مما أدى بهم الى بناء نظرياتهم على أساس العـــلاقات بين المجتمعات

(تقسيم العمل بين المركز والمحيط) ٠ ان كلا من أولئك الذين اختاروا أن يؤكدوا على العلاقات الاجتماعية للانتاج ، وأولئك الذين يؤكدون على التقسيم العالمى للعمل يقررون أن العالم يتكون من حوالى ١٥٠ دولة ، واقتصاديات وطنية أو مجموعات منها فى مناطق المركز والمحيط ٠ كل من هؤلاء انما يركز على مستويات مختلفة من التحليل الذى يحدد بدوره العلاقات التى يعتبرها حاسمة فأولئك الذين يركزون على العلاقات الطبقية يتعاملون بعامة مع علاقات انتاجية داخل المجتمعات الوطنية ، وليس عندهم أية صيغة لعلاقات طبقية عالمية واضحة ٠ أما الذين اختاروا أن يتعاملوا مع الاقتصاد العالمى فى مجموعه فانهم يؤكدون على علاقات المبادلة بين المجتمعات ، وليس لديهم أى ادراك للعلاقات الطبقية أو وسائل الانتاج عند مستواها العالمى ٠ فاذا جرى الانتاج فى نطاق مجتمعات المركز والمحيط ، فان كل ما يتبقى هو مبادلة المنتجات مبادلة تجعل اقتصاد العالم فى صورة علاقات مبادلة غير متكافئة بين مناصفة المركزية ومناصفة المحيطية ٠

العلاقات الطبقية العالمية :

أهذا أمر محتوم ؟ ألابد أن يكون النظام الطبقى مسألة اجتماعية فقط ، وأن ينظر الى الاقتصاد العالمى بلغة التجارة والمبادلة فحسب ؟ هناك طريق للخروج من هذا المأزق الفكرى ، يركز على اختيار أفضل وضعين ـ الطبقة الاجتماعية والعالم ـ والكلام عن العلاقات الطبقية فى نطاق عالمى ٠ فالواقع أنه اذا كانت الطبقة الاجتماعية تتضمن ملكية وسائل الانتاج أو السيطرة عليها ، فانه يمكن منطقيا الاشارة الى وسائل الانتاج العالمية ، أى العلاقات الطبقية العالمية ٠ ويمكننا أن نسأل : من ذا الذى يملك وسائل الانتاج العالمية ؟ والاجابة على ذلك بعامة هى : المركز ٠ فالمركز من خلال الحكم الاستعمارى التقليدى أساسا ، ثم مع الاستثمار الأجنبى ، وتغلغل الجنسيات المتعددة ، والتدخلات العسكرية ، وغير ذلك من الأساليب ، قد احتفظ بالسيطرة على الانتاج المحيطى ، ان لم يكن ملكيته ، منذ ظهور النظام العالمى فى القرن السادس عشر ٠ وعلى ذلك يمكن اعتبار علاقات المركز بالمحيط نوعا من العلاقة الطبقية ، وليس مجرد علاقة مبادلة ٠ وعبارة « الطبقة » قد تكون بنوع ما غير ملائمة لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعلاقة بين رأس المال والعمل فى داخل البلاد ٠ ولكنا اذا فكرنا فى الطريقة التى تحكمت بها دول المركز فى الانتاج المحيطى منذ القرن السادس عشر ، عندئذ قد يتبين لنا أن هناك شيئا من قبيل العلاقة الطبقية الاجمالية بين مركز الاقتصاد العالمى ومحيطه ٠٠ على أن هذا لا ينكر وجود تقسيم عالمى للعمل ٠ مثل هذا التقسيم يوجد فى نطاق اجتماعى واسع المدى يكفل التفاوت فى المبادلات الاقتصادية العالمية ٠ هناك اذن بنيان اجتماعى عالمى يخلق تقسيم العمل غير المتكافىء بين المركز والمحيط ، مثلما توجد تدرجات طبقية اجتماعية تخلق وتشكل تقسيم العمل عند أنصار مذهب المنفعة القدامى ٠ ان الاستمرار فى تصور الاقتصاد العالمى على أنه مجرد تقسيم عمل يؤدى الى الوقوع فى نوع الخطأ المنسوب الى روبنسون كروزو فى عهد قدامى النفعيين ٠ ذلك أن الاقتصاد العالمى لا يشبه سكان الجزر أمثال كروزو الذين يمارسون مبادلة غير

متكافئة بين البضائع المصنوعة والمواد الخام ، ومجردة من أى بنيان اجتماعى عالمى مهيمن ييسر اجراء هذه المبادلات ٠

التقسيم العالمى للعمل فى الوقت الحاضر بين مركز صناعى ومحيط منتج للمادة الخام ، بوجه عام هو ضرورة أملتها قرون من الحكم الاستعمارى ــ أى من الانتاج المحيطى تحت سيطرة المركز ٠ ويمكن ، من وجهة نظر عالمية النظر الى هذه العلاقة على أنها شىء شبيه بعلاقة طبقية عالمية ، من حيث أنها تعكس ملكية وسائل الانتاج والتحكم فيها على نطاق عالمى واضح ٠

وعندما يتسنى التفكير على هذا النحو ، أى الاستنتاج نزولا من وجود علاقات طبقية عالمية ، وفكرة أسلوب انتاج عالمى واضح الى مسائل التجارة والمبادلة ، فانه يمكن ــ عندئذ ــ التغلب على ارتباط علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر بالحقائق الاجتماعية ٠

تواترات دورية فى النظام العالمى :

ومع تقسيم العمل البنيوى المستمر بين المركز والمحيط ، نما النظام العالمى فى مجموعه ، كما اتسع وتقلص فيما يسمى بالموجات الطويلة أو الدورات الطويلة ٠ هذه الموجات تناقش عادة ٠ على أنها تحركات فى الاقتصاد العالمى ، مثل الانتاج الصاعد ، والانتاج الهابط (كوندراتيف ١٩٣٥) ، والابتكارات (شومبيتر ١٩٣٩) ، والأرباح (ماندل ١٩٧٥ ، ١٩٨٠) ، والتكدس العام لرأس المال (ماندل ١٩٨٠ ، وفرانك ١٩٧٨ ، ١٩٨٠) ٠ وفى حين حظى الاقتصاد العالمى بأكبر قدر من الاهتمام ، فالصحيح كذلك أن ثمة أبعادا أخرى فى النظام العــالمى تتقلب فى حركات دورية ٠ وان تفهما للعلاقة المتبادلة بين هذه الدورات المختلفة قد يساعد على حل الشفرة التاريخية للمنطق الداخلى للاقتصاد العالمى ٠



النظام العالمى الغامض : «منجمون» ، رسم منسوب الى هولبن (القرن السادس عشر) ، ستارك انترناشونال ٠

الموجات الطويلة للحكم الاستعماري التقليدي :

الاستعمار سمة هامة من سمات النظام العالمي ، تمثل - كما ذكرت - المظهر الرئيسي للعلاقات الطبقية العالمية ، وهو كذلك سمة بنيوية للنظام في مجموعه · والاستعمار باعتباره صلة بين المركز والمحيط صفة مميزة للنظام نفسه · وفئات الاستعمار يمكن النظر اليها من ناحية بلاد أو مستعمرات معينة ، ويمكن كذلك دراستها في المجموع الكلي للمستعمرات منذ بداية الاستعمار الأوروبي الى الوقت الحاضر · وقد ظهر الاستعمار التقليدي في موجتين عامتين : الأولى من القرن الخامس عشر الى مستهل القرن التاسع عشر ، والثانية من أواخر القرن التاسع عشر الى أواسط القرن العشرين · هاتان الدورتان تتمثلان في الرسم رقم ١ (أنظر برجسن ، وشوينبرج ١٩٨٠ في بحث عن كيفية قياس الاستعمار) ·

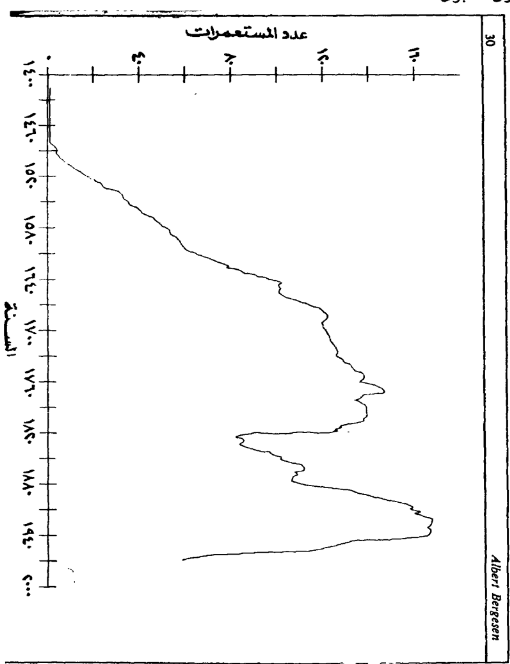
الدورات الطويلة للتجارة الحرة ، والسياسة التجارية :

ثمة تواتر دوري يتبع نفس النزعة الدورية العامة التي تميز الاستعمار ، يتعلق بدرجة التنظيم السياسي للمبادلات الاقتصادية بين المركز والمحيط · ففترات التجارة الحرة تمثل درجة منخفضة من التبادل الذي تنظمه السياسة ، في حين أن فترات الحماية الجمركية ، والتعريفات الصاعدة ، والسياسات التجارية بوجه عام تنظيما أكثر صراحة للاقتصاد العالمي · وفي غضون الدورة الأولى للاستعمار من القرن السادس عشر الى أوائل القرن التاسع عشر ، كانت التجارة بين المستعمرة والحاضرة الأوروبية تبنى وتنظم بدرجة كبيرة تبعا للسياسة التجارية العامة · وفي غضون السنوات ١٨٧٠ حين بدأت التعريفات ترتفع ثانية ، وبدأت موجة الاستعمار الثانية ترتفع ، كما يظهر في الرسم رقم ١ ، وبلغت التعريفات أقصى ارتفاع لها خلال السنوات بين الحربين العالميتين ، ثم بدأت تنخفض مع انحسار الاستعمار بعد عام ١٩٤٥ · وكانت مناقشة « الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة » - « الجات » في عام ١٩٤٧ علامة على بداية عهد جديد للتجارة الحرة استمر حتى أواسط السبعينات ، حين بدأ مذهب الحماية الجمركية في الظهور مرة أخرى ·

موجات طويلة للتنافس والحرب بين الدول :

تقابل سنوات السلام المائة بين عامي ١٨١٥ ، ١٩١٤ ، وانعدام الحرب بين الدول المركزية الكبرى منذ عام ١٩٤٥ فترات من التجارة الحرة ، وانحسار الاستعمار · كذلك تتميز الفترة من ١٥٠٠ الى ١٨١٥ ، والفترة من ١٨٧٠ الى ١٩٤٥ بتوسع الاستعمار ، والعلاقات التجارية ، والمنافسة والمنازعة بين القوى المركزية · وفي غضون الدورة الأولى (١٥٠٠ - ١٨١٥) كان ثمة صراع دائم بين الدول الاستبدادية ، توقف بانتهاء الحروب النابليونية عام ١٨١٥ ، ثم كان هناك - باستثناء حرب القرم القصيرة في ١٨٥٤ - ١٨٥٦ - سلام عام بين القوى العظمى استمر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ · ويمكن رؤية الترابط بين دورات الحرب والسلم وسائر الدورات

فى الرسم رقم (٢) الذى يبين كلا من دورة الاستعمار ونشوب الحروب العظمى بين القوى الكبرى ٠



الرسم رقم ١ : الموجات الطويلة للاستعمار التقليدى (العدد الاجمالى للمستعمرات فى السنة من عام ١٤١٥ الى عام ١٩٦٩ ـ برجس ، وشـوينبرج ، ١٩٨٠ ص ٢٣٦) ٠

موجات طويلة من السيطرة :

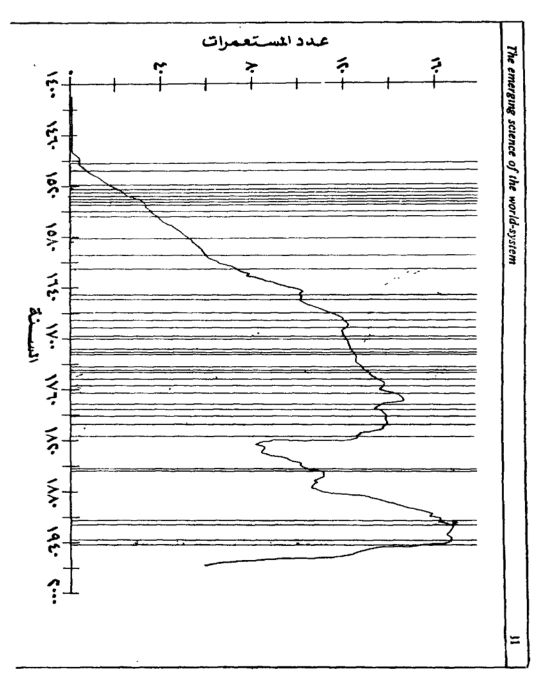
يرتبط بالحر بوالسلام ، زعامة دولة واحدة ٠ ففى أواسط القرن التاسع عشر ، ومع النشاط الاستعمارى المخفف ، وانتشار التجارة الحرة ، واستقرار السـلام ،

تفوقت السيطرة الانتاجية والعسكرية البريطانية • كذلك كان هناك فى ١٩٤٥ ــ ١٩٧٣ فترة أخرى من زوال الاستعمار ، ومن السلام والتجارة الحرة فى ظل الزعامة الأمريكية • وفى أواخر القرن التاسع عشر ، ومع تقدم وارتفاع التعريفات ، ظهرت منافسة متزايدة بين الدول المركزية ، حين بدأت ألمانيا والولايات المتحدة تتحديان بريطانيا ، وتتفوقان على قدرتها الصناعية • وتظهر حالة مماثلة فى الوقت الحاضر ، اذ تتحدى اليابان وأوروبا الولايات المتحدة فى المجال الاقتصادى ، كما يتحداها الاتحاد السوفيتى فى المجال العسكرى • ومرة ثانية ، تضعف الزعامة المسيطرة ، وتشتد المنافسة بين الدول المركزية الأخرى •

وعلى العموم فان هذا يعنى أن الموقف الدولى يتحرك من « المركزية الواحدة » (أى سيطرة دولة واحدة) الى « المركزية المتعددة » (عدد من الدول المتنافسة) • وميزت « المركزية المتعددة » نظام الحكم الدولى من ١٨٧٠ الى ١٩٤٥ حين برزت الولايات المتحدة كخليفة للمملكة المتحدة • وتتماثل سنتا ١٨١٥ و ١٩٤٥ فى هذا المعنى : فقد توقفت الصراعات الكبرى بين القوى العظمى ، ومضى الاستعمار فى طريقه الى الزوال ، وحلت التجارة الحرة محل السياسات التجارية الموجهة ، وظهرت دولة مسيطرة جديدة • وصحيح أيضا ، أن السنوات ١٩٧٠ تتشابه كثيرا مع السنوات ١٨٧٠ اذ بدأت سيطرة الولايات المتحدة تواجه تحديات خطيرة مثل التحديات التى واجهتها المملكة المتحدة منذ مائة عام • وليس من الواضح تماما من الذى سيرث الزعامة الأمريكية فى هذا الخصوص •

موجات طويلة من الاندماجات بين المشروعات الصناعية :

الظاهرة الدورية الأخيرة التى أقترح مناقشتها تميز فقط فترة الرأسمالية الصناعية ، أى السنوات منذ أواسط القرن التاسع عشر حين بدأت المشروعات الرأسمالية الحديثة تثبت وجودها • وتقترن هذه الدورات بالتقلبات فى الاقتصاد العالمى • وفى فترات التوسع الاقتصادى العام ، يبدو أن المشروع الرأسمالى ينمو عن طريق توسيع هيكله التنظيمى • مثال ذلك أنه فى خلال الازدهار الاقتصادى فى أواسط القرن التاسع عشر ، نمت الشركة الأسرية الأصل فى حجمها ، ووسعت بسرعة عملياتها • ثم مع الانكماش الاقتصادى العام فى أواخر القرن ، والذى بدأ مع « الكساد الاقتصادى الكبير » فى ١٨٧٣ ــ ١٨٩٦ أفلست شركات كثيرة ، وظهرت موجة من الاندماجات ، اذ اتحدت شركات صغيرة وشكلت مشروعات أكبر • وكانت هذه الحركة أكثر نشاطا فى الولايات المتحدة فى أواخر القرن حين ظهرت لأول مرة « المؤسسة » الحديثة متعددة الوحدات (ستاندارت أويل ، جنرال الكتريك ، يونيتد ستيتس ستيل ، ديبون ، أنا كوندا ، كوبر ، الخ) • ورغم حدوث تقدم قصير المدى سابق للحرب العالمية الأولى ، كانت العشرينيات والثلاثينيات فترات من النمو البطىء ، والهبوط ، كما تركزت الأربعينيات على الحرب العالمية الثانية • وفقط ، بعد هذه الفترة الطويلة من الركود والهبوط ، حل عهد جديد من التحسن والنمو فى الاقتصاد العالمى ، بدأ بعد عام ١٩٤٥ واستمر حتى أوائل السبعينيات حين كابد



الرسم رقم ٢ : الحروب الأوروبية الكبرى ، وموجات الاستعمار الطويلة (باعتبار ان الحروب الكبرى تضم ٥٠,٠٠٠ جندى كحد ادنى ، وتستمر سنتين على الأقل ، وتشترك فيها قوة عظمى على كل من الجانبين ـ برجس ، وشوينبرج ١٩٨٠ ، ص ٢٤٤) ٠

الاقتصاد العالمى هبوطا كبيرا آخر فى ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ثم فى ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ٠ ومع ذلك شهدت سنوات الرخاء ١٩٤٥ ـ ١٩٧٣ المشروع الرأسمالى الأساسى يتسع ـ ثانية ـ اتساعا شبيها بنمو الشركة الأسرية فى أواسط القرن التاسع عشر ٠ والفرق ، هو أن الوحدة الأساسية أصبحت الآن هى المؤسسة الحديثة التى صارت

متعددة الجنسيات فى سنوات الرخاء بعد عام ١٩٤٥ حين انفتحت أسواق جديدة ، واتسعت العمليات فشملت بلادا متعددة ٠

الأزمة المقبلة :

يأتى بنا هذا الى الوقت الحاضر ، والى السؤال عما اذا كنا مقبلين مرة ثانية على فترة طويلة من الركود الاقتصادى والهبوط ٠ يبدى الكثيرون أننا كذلك (فورستر ١٩٧٦ ، ماندل ١٩٨٠ ، فرانك ١٩٨٠ ، برجسن ١٩٨١) ٠ واذا كان الأمر كذلك فاننا لابد أن نتوقع موجة من الاندماجات مرة ثانيـــة مادامت الشركات تفلس ، والاندماجات تتيح وسيلة لازالة الموانع التى تعيق عملية التراكم التى تتيح للاقتصاد العالمى أن يتقدم خلال الحركة الصاعدة القادمة فى مستهل القرن الحادى والعشرين ، على غرار الازدهارات الرأسمالية فى الفترات ١٨٤٨ ــ ١٩٧٣ ــ ١٩٤٥ ــ ١٩٧٣ ٠

ويبدو أنه سوف يكون هناك نوعان من الاندماجات : النوع الأول ، اندماج هيئة متعددة الجنسيات مع أخرى متعددة الجنسيات أيضا ، تماما مثل اندماج الشركات الأسرية القديمة لتكون المؤسسة الحديثة فى أواخر القرن التاسع عشر ٠ ويمكن بالفعل رؤية أمثلة لذلك فى صناعة السيارات العالمية حيث أدت زيادة الانتاج واشتداد المنافسة فى سنوات الازدهار ١٩٤٥ ــ ١٩٧٣ الى توقف نشاط الكثير من الشركات ، ونقص مبيعات معظمها نقصا شديدا ٠ فشركة رينو الفرنسية مثـــلا اشترت حديثا شركة « أميركان موتورز » الأمريكية المشرفة على الافلاس ٠ ومع أنه سوف يكون هناك قدر كبير من هذا النوع من الاندماج ، فانى لا أعتقد أن هذا سيكون أسلوب اعادة التنظيم الأساسى للانتاج الذى سوف ينجم عن الانكماش القادم فى النشاط التجارى ٠ وسوف يكون هناك أيضا نوع آخر من الاندماج بين الشركات متعددة الجنسيات والدولة ، يخلق نوعا من الشركة الحكومية المتعددة الجنسيات ٠ وهناك بالفعل عدد متزايد من المشروعات الحكومية المتعددة الجنسيات ، مثل رينو ، وبيمكس ، وبريتش بتروليم ، وهى مع ذلك ليست الوحدات الأساسية فى نطاق الاقتصاد العـــالمى ٠ وفى حين ان هذه المشروعات تمثل بالتأكيد شكلا ناميا من المشروع ، فان الأساس الوطيد للاقتصـــاد العالمى الرأسمالى لم يزل هو المؤسسة الخاصة متعددة الجنسيات ٠

ان رأيى الذى أتمسك به هو أن انكماشا متصلا فى النشاط التجارى من الآن حتى نهاية القرن سوف يشهد افلاس عدد من هذه الشركات الخاصة المتعددة الجنسيات ، الأمر الذى يؤدى الى تولى شئون البعض منها ، فتجعل من نمـــوذج الشركة اليابانية المندمجة للعـــلاقات الاقتصادية الحكومية الهيكل التنظيمى القياسى للمشروعات التى سوف تسيطر على الحركة الاقتصادية الصاعدة فى مستهل القرن الحادى والعشرين ٠

والمحتمل ألا تضطلع الدولة بادارة الشركات فقط ، ولكنها سوف تصير هى أيضا بمثابة شركة ، فتنظم بنفسها الانتاج فى نطاق قومى ٠

يوحى هذا بأن الاقتصاد العالمى فى القرن الحادى والعشرين سوف يكون حكرا للأقلية ، القائمون به دول تتصرف بمثابة شركات ٠ وليس هذا هو المستقبل كله ؛ فكما أشرنا من قبل ، تنمو الشركة بتوسيع هيكلها التنظيمى الأساسى فى فترات التوسع فى الاقتصاد العالمى ٠ وهكذا ، فان الحركة الصاعدة فى القرن الحادى والعشرين سوف تشهد الشركة الحكومية تنمو وتتسع ، مثلما فعلت الشركة خلال الازدهار فى السنوات ١٩٤٥ ـ١٩٧٣ ٠ وفيما بعد ، فى القرن الحادى والعشرين قد تأتى فترة أخرى من الأزمة والركود ، اذ يترتب على التوسع فى الانتاج ، انتاج مفرط ، ومنافسة شديدة ، وانخفاض فى الأسعار ، وافلاس الشركات ٠ وفى هذا الحين قد يؤدى مبدأالتمركز والتركيزالىاندماجاتسياسية تبعا لاندماج شركة حكومية مع أخرى ٠

تنقل الزعامات :

وعلى ذلك ، وبوجه عام ، حينما يكون هناك ارتفاع فى الاقتصاد العالمى تنمو الشركة بتوسيع بنيانها الأساسى ، وحينما يكون انكماش ، تستمر الشركة فى الاتساع ولكن باندماجها مع شركات أخرى ، ويبدو أن هذه العملية تتفاعل مع دورات من الزعامة : ففى لحظة حاسمة من الانكماش الاقتصادى ، يلقى الحافز الى الاندماج والى انشاء شركة جديدة أكبر حجما ، يلقى مقاومة داخل الدولة المسيطرة ٠ مثال ذلك ، خلال الأزمة فى أواخر القرن التاسع عشر ، حينما كانت الولايات المتحدة وألمانيا تنشئان هيئات انتاجية على نطاق واسع (الترست ، والكارتل ، والمؤسسة) كانت المملكة المتحدة منهمكة فقط فى عمليات سطحية لاعادة تنظيم الانتاج (شاندلر ١٩٨٠) ٠

وتركزت حركة الاندماج البريطانية فى هذه الفترة نفسها بالأكثر فى شركات ضعيفة الارتباط فيما بينها ، وذلك للمساعدة فى التحكم فى الأسعار ، وشراء المواد الخام بالجملة ٠ ولم تتضمن هذه الحركة اعادة تنظيم الادارة الداخلية فى الشركات ، وانشاء تدرج ادارى متميز فيها ، مثلما حدث فى الولايات المتحدة وألمانيا ٠ ومن ثم لم تطور المملكة المتحدة بنيان الشركة الحديثة وتصل به الى المدى الذى وصلت اليه ألمانيا والولايات المتحدة ، ولم تكن فى وضع يتيح لها السيطرة خلال التوسع المدعم ابان الازدهار الكبير التالى فى منتصف القرن العشرين ، حين برزت المؤسسة متعددة الجنسيات باعتبارها الوحدة التنظيمية الأساسية للانتاج العالمى ٠

فاذا فشلت الدولة المسيطرة فى التكيف مع الأزمة ، فاننا حقيقيون بأن نتوقع أن تفشل الولايات المتحدة فى التكيف مع الانكماش القادم ٠ وفى حين أن حكومة

الولايات المتحدة قد تضطلع بشـــئون بعض الشركات ، فان ذلك لن يكون بالدرجة نفسها التى تضطلع بها بعض القوى الأخرى الناهضة كاليابان بهذه الشئون • وعلى ذلك قد لا تقوم الولايات المتحدة بحركة انتقال ناجحة الى عالم الشركة الدولية ، وقد لا تكون قادرة على الاستفادة من الازدهار الذى سوف يحدث فى مستهل القرن الحادى والعشرين • وبقرار حديث أصدرت حكومة جمهورية كوريا أمرها الى أصحاب مصانع السيارات الثلاثة الكبرى بالاندماج ، وذلك فى محاولة منها لاستعادة بعض الأسهم التى فقدتها فى السوق • ومن المستحيل أن نتصور حدوث مثـــل هذا الشىء فى الولايات المتحدة حيث يحظر الترابط الاجتماعى الاقتصادى بشدة مثل هذا التحكم الصريح الذى تمارسه الدولة فى المشروعات « الخاصة » •

واذا كان فشل المملكة المتحدة في التحرك بنجاح صوب بنيان المؤسسة الحديثة فى ختام هذا القرن هو جزء من ظاهرة أكثر شمولا ، فقد يكون لنا فى ذلك مفتـاح يكشف لنا عن الكيفية التى تتنقل بها الصفوة الاقتصادية فى نطاق الاقتصاد العالمى فى مجموعه • ويبدو أن الدورتين الرابعة والخامسة مترابطتان ، اذ يتبين أن التغير فى الميزة الانتاجية من دولة الى التى تليها ــ أى الارتفاع والهبوط فى الدول المسيطرة ــ قد يقترب بقدرتها على التكيف مع انتكاسات الاقتصاد العالمى • وهناك أسباب كثيرة لتأخر المملكة المتحدة فى هذا الصدد (والولايات المتحدة فى الوقت الحاضر) ، ومن بين هذه الأسباب تنظيم الشركة ، وأعتقد أن هذا السبب عنصر هام فى الموضوع •

وترتبط ظاهرة الزعامات المتنقلة بالنمو الاجمـــالى للديناميكيات فى الاقتصاد العالمى ؛ وتبدو كما لو أن بلادا مختلفة تتخذ مزية انتاجية ، وبالتالى زعامة عالمية ، ثم تفقد هذه الزعامة التى تنتقل الى دولة أخرى • واذ تفشل الشركات الخاصة فى دفع عجلة الاقتصاد الى الأمام ، فانه يبدو أيضا أن هذه العملية تجرى على مستوى الدول نفسها • كانت المملكة المتحدة هى مضمار الثورة الصناعية والمشروع الأسرى ، أو شركة التوصية ، ولكنها لم تكن الزعيمة للشكل التالى من المشروع ، أى المؤسسة الحديثة ، التى ظهرت فى الولايات المتحدة • ويبدو الآن كما لو أن الولايات المتحدة سوف تفسح المجال لبلد آخر يوفر الامكانية لظهور المستوى الأعلى التالى للمشروع ، وهو الشركة الحكومية التى يتوقع ظهورها أثناء الهبوط الاقتصادى الحالى • وقد يكون هذا البلد اليابان ؛ ولكن ليس من الضرورى أن تكون اليابان نفسها هى التى تبرز بمثابة الدولة الزعيمة فى أواسط القرن الحادى والعشرين •

يذكرنا كل هذا بالدينامية اللازمة للرأسمالية العالمية • فالفوضى التى تشيع فى نظام الحكم الدولى تبدو أنها تمنع أية دولة من السيطرة على الاقتصاد العالمى وتحويله الى امبراطورية عالمية • ورأس المال حر فى أن يتنقـــل من دولة الى أخرى مع المزايا الانتاجية والابتكارات التنظيمية ؛ وتبـــدو حرية التنقل هـــذه بوضوح فى فترات الهبوط ، حيث يكون انهيار الاقتصاد العالمى آلية من آلياته الداخلية التى يعقبها تجديد

حين تعمل الأزمة على التخلص من الشركات الضعيفة ، وتخلق بوساطة الاندماج مشروعات رأسمالية حديثة أكبر حجما ٠

والشيء العجيب فى الانكماش الاقتصادى الحالى ، ونشأة الشركة الحكومية أن الادارة القومية الكاملة للانتاج ، وهى نوع من الاشتراكية الوطنية الواقعية قد تكون الاستجابة التنظيمية المناسبة لدعم الرأسمالية على نطاق عالمى ٠

الدورة الثالثة القادمة للركود الاقتصادى والحرب العالمية :

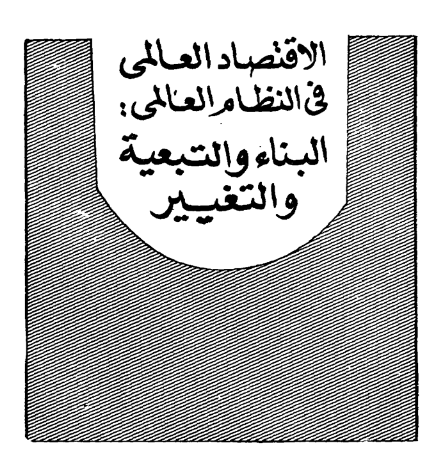
مازلنا ونحن فى مرحلة انتقال أخرى ، فى فجر عصر جديد ، قادرين فقط على أن نخمن طبيعة هذا العصر ٠ ولكن بالنظر الى الاتجاهات السابقة ، وملاحظة تزامن بعض الدورات العالمية ، يبدو أن المشروع الخاص المتعدد الجنسيات ، والزعامة الأمريكية فى طريقهما الى الزوال ليحل محلها قوة مسيطرة جـــديدة غير معروفة ، ونمط من التنظيم الصناعى الذى يغلب أن يشرك فيه الدولة بصورة أساسية أكثر من ذى قبل ٠

ويبين الرسم رقم ١ دورتين واضحتين للاستعمار ٠ فالحكم الاستعمارى التقليدى كما هو معروف هو أسلوب واحد لممارسة السيطرة السياسية ٠ فاذا كانت هاتان الدورتان البارزتان عامتين ، وكنا مقدمين على دورة ثالثة محتملة ، فلابد أننا نكابد موجة أخرى من التحكم السياسى المنهاجى القوى تمارســـه مناطق المركز على مناطق المحيط ؛ وهذا تماما ما يبدو أننا نشهده ٠ لقد انقضت سنوات حركة عدم الانحياز ؟ والدول المحيطية ، وبخاصة أصغرها وأضعفها تزداد سقوطا تحت سيطرة قوة أو أكثر من القوى العظمى ؛ وكل قوة عظمى لها توابعها من الدول الصغرى ؛ ويعكس الاستخدام المتزايد للتدخل المباشر فى السياسات المحلية فى السنين الحاضرة وجودا متجددا للقوى العظمى فى شئون الدول الصغرى ٠

ولكن اعادة فرض سيطرة سياسية منهاجية قوية بواسطة دول المركز على دول المحيط ليس هو الأمر الذى يتفاقم : فهناك أيضا حماية جمركية نامية ، وحديث عن تعريفات أعلى ، لأن الاقتصاديات الغربية تكافح هبوط الاقتصاد العـــالمى المستمر ، وتحاول أن تحمى صناعاتها المحلية المتهاوية ٠ وقد أهملت جزئيا مبادىء التجارة الحرة فى فترة ما بعـــد الحرب العالمية فى الولايات المتحـــدة حيث توجد قيود على واردات الأحذية والالكترونيات ، وضغط متزايد لتقييد استيراد السيارات اليابانية ٠ ويبدو أن

السياسات التجارية عائدة مثلما عادت فى نهاية القرن التاسع عشر · كذلك يبدو أن التوترات بين القوى العظمى تزداد شدة · ولما كانت السـيطرة الأمريكية تتضاءل بالتدريج ، فان التنافس فى سبيل توارثها يشتد ، وتنمو الخطورة فى أن ينتهى النظام الدولى الى نشوب حرب عالمية ثالثة · وكانت الحرب العالمية هى المرحلة الختامية للدورة الأخيرة (١٨٧٠ ـ ١٩٤٥) · وبقى أن نعرف ما اذا كانت ستتكرر فى الدورة الحالية ·

العالم ينزلق مرة أخرى صوب الموقف فى عام ١٩١٤ ، وينبغى لنا أن نكون على وعى بهذا الاتجاه بأمل ايقاف التيار الجارف الذى يتجه على ما يحتمل الى الحرب العالمية الأخيرة ·



بدلا من النظر الى العالم على أنه مجموع العلاقات بين البلاد المختلفة التى يتكون منها ، بدأ فى السنوات قريبة العهد ، عدد من العلماء الاجتماعيين ينظر اليه على أنه نظام ، بمعنى نظام عالمى له منطقه الخاص فى التنمية ، ويؤثر فى وحدات من مستوى أقل ٠

ان ما يدعى هنا « نظام عالمى » يجرى تصوره كنظام اجتماعى متدرج الراتب ، وان كان برغم هذا يتكون من سيطرة سياسية واقتصادية ممركزة أو يفرضها « احتكار القلة » ٠ ويتفق عدة من هؤلاء العلماء على الفكرة التى تذهب الى هذا النظام العالمى الحديث ظهر بالتدريج منذ حوالى ٥٠٠ سنة مضت ٠ لست أناقش هنا هذه السنوات الخمسمائة ، ولكنى بدلا من هذا أناقش الصروح والتغييرات الحديثة التى طرأت على المظهر المميز للنظام العالمى الحديث ، وأعنى بهذا تقسيم العمل فى الاقتصاد العالمى بين المركز أو القلب Core من جهة ، والحد الخارجى أو المحيط Periphery من جهة أخرى ٠ ويجرى تصور تقسيم العمل هذا بين المركز والحد الخارجى على أنه العمود الفقرى للنظام ٠ فقد أعيد صوغ مشكلة التنمية والتحديث نتيجة ادراك لهرمية الاقتصاد العالمى ٠ فما كان مفهوما من قبل على أنها مجتمعات قومية مستقلة

بقلم : فولكر بورنشير

أستاذ مساعد علم الاجتماع وعلم الاجتماع الاقتصادى فى المعهد السوسيولوجى بجامعة زيورخ • واشتغل بمسائل الاقتصاد العالمى وخاصة ما تعلق منها بظهور وتأثير الشركات متعددة الجنسيات ، كما درس تقسيم العمل والتفاوت الاجتماعى على مستوى المنظمات والدول القومية والنظام العالمى •

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد (سابقا) بكلية التجارة بجامعة عين شمس عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته • له مؤلفات وترجمات كثيرة •

نسبيا ، بعضها متقدم وبعضها متأخر أو تقليدى ، يجرى النظر اليها الآن باعتبارها أجزاء متباينة من اقتصاد عالمى أكبر نطاق • ففى الوقت الحاضر نجد فى البلاد المتقدمة مستويات عالية من التنمية ، لأن هذه البلاد استطاعت أن تنمو بجهودها الذاتية طبقا لما تملك من طاقات للنمو يدعمها ويساندها مركزها المتسلط فى الاقتصاد العالمى الأكبر ، بينما قيد التنمية فى البلاد الأقل نموا وشوهها تفاعلها التابع مع البلاد المسيطرة •

وعلى الرغم من أنه يمكن تصور الاقتصاد العالمى الرأسمالى على أنه العمود الفقرى للنظام العالمى الحديث ، فان الأخير يتكون من نظامين فرعيين مهمين آخرين أعنى بهما : النظام السياسى والعسكرى والنظام الاجتماعى والثقافى العالمى •

وعلى امتداد معظم القرون التى نشأ خلالها النظام العالمى الحديث بالتدريج ، كانت للنظام السياسى والعسكرى أولوية معينة على الاقتصاد العالمى الآخذ فى الظهور • فقد كان القلب يضم عناصر فعالة تخضع العناصر الأخرى بالقوة عادة ، ومن ثم كثيرا جدا ما جعلت الأخيرة تشغل مركز البلاد الواقعة على الحد الخارجى •

وبرغم أنه كان هناك تطابق بين الوضع الاقتصادى فى المركز من جهة والقوة العسكرية ازاء الأقاليم التى أخضعت لعملية الابعاد نحو الحد الخارجى من جهة أخرى ، كان التطابق أقل بكثير بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية والعسكرية فى داخل المركز وشبه الحد الخارجى ٠ وبهذا يمكن الايحاء بأن السيطرة الاقتصادية والسيطرة السياسية والعسكرية فى النظام العالمى ، أقل ارتباطا تماما مما يعتقد عدة من الكتاب بشأن الوضع الحقيقى للنظام العالمى ، ذلك أنه يمكن فى الواقع استخدام القوة العسكرية لتحدى التفوق الاقتصادى ٠

وتمشيا مع هذا الخط من الجدل ، يمكن الايحاء بأن القوة العسكرية فى أيدى العناصر التى لا تشغل مواقع القمة فى قلب النظام ، يحتمل أن تبطىء من خطا تنمية اقتصاد عالمى رأسمالى بحت ٠ وقد يكون من نواحى الدفاع عن الفكرة ، ازدياد بطء قوة الرأسماليه العالمية فى القرون الثلاثة الأولى من النظام العالمى الحديث (حوالى ١٥٠٠ ــ ١٨٠٠) حين كانت للبلاد سيطرة بالغة على القوة العسكرية التى لم تكن منتمية من حيث القدرة الاقتصادية الى الدول القائمة فى قلب النظام أى فى مركزه ٠

لست أحاج هنا من أجل استقلال ذاتى ينعم به النظام السياسى والعسكرى ٠ ان التمايز بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية هو طابع الرأسمالية ٠ وهذا التمايز على مستوى النظام العالمى يمكن أن يعنى درجات شتى من التطابق بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية والعسكرية ، أى أنه مثلا ، نقول أن الدول التى يمكن أن تتفاوت مراكزها من النواحى الاقتصادية والسياسية العسكرية ، هى وحدها التى تشكل سويا ٠ منطق الاقتصادية الرأسمالية ٠ واذن ، فالشىء الوحيد بشأن النظام العالمى الاقتصادى هو أن النجاح تحدده المزايا التنافسية الاقتصادية والقوة السياسية والعسكرية ، وهذا المظهر من مظاهر نظام القوة ومذهبها (تعدد المراكز) هو الذى يمكن أن يولد دينامية التنمية الرأسمالية ٠ فلا يستطيع مركز قوة واحد أن يفرض احتكارا طويل الأجل على التوزيع والتملك الاقتصادى ٠ فى النظام العالمى تقسيم واحد للعمل بين منتجى السلع الأساسية ، ولكن ليس فيه دولة عالمية تبسط سلطاتها على الجميع ٠ أنه نظام يتكون من الناحية السياسية ، من دول قومية متنافسة ومتفاوتة القوة ٠

وعلى الرغم من أن تعدد مراكز القوة عنصر يحدد النظام العالمى ، فان الصراع السياسى والعسكرى الناتج من تعدد المراكز هذا ، يمكن أن يؤخر التنمية الكاملة للاقتصاد العالمى ، وقد كان هذا الطابع المميز لمعظم تاريخ النظام العالمى الحديث ٠ فالتنافس فى قلب النظام ، فضلا عن العلاقة القائمة على الأساس السياسى والعسكرى ، بين بلاد هذا القلب والبلاد البعيدة عنه ، هذا التنافس كان يمثل الأداء العادى للنظام العالمى طيلة حوالى أكثر من أربعة أو خمسة قرون ٠ وهذا يمكن أن يعكس كون المراكز الاقتصادية والمراكز السياسية والعسكرية ليست فى العادة مرتبطة تماما بعضها بالبعض ٠

وبصورة أعم يمكن الايحاء بأن تدخل النظام السياسى والعسكرى فى « المنطق البحث » الذى يحكم الاقتصاد العالمى ، هو بهذا نمط عادى • وفى موقف من التطابق البسيط بين المراكز الرئيسية العسكرية والاقتصادية ، فان النظام ككل يمكن بسهولة أن يرتد الى سيطرة خارجة عن النطاق الاقتصادى ، على العلاقات بين المركز والمحيط ، وهى العلاقات المبنية على النظام السياسى والعسكرى • ومن ثم ، اذا تطابقت الأولوية الاقتصادية مع الأولوية العسكرية ، فقد نتوقع من المنطق الرأسمالى «البحت» أن يكون أقل تأثرا بهذا النوع من السيطرة غير الاقتصادية ، ويجب أن يتأثر مجموع التوسع الاقتصادى للاقتصاد العالمى ، تأثرا ايجابيا • لقد مر النظام العالمى الحديث بفترتين فقط قصيرتين ، هما الهيمنة البريطانية من حوالى عام ١٨١٥ حتى عام ١٨٨٠ ، وهيمنة الولايات المتحدة من عام ١٩٤٥ حتى أوائل السبعينات • وجرت الاشارة حديثا الى أن نواحى معينة من مثل هذا التدخل من جانب النظام السياسى والعسكرى ، تتبع نمطا دوريا يماثل تغير بنيان القوة فى داخل المركز • اما أن تصدق أمثال هذه الأنماط الدورية على تاريخ النظام العالمى ، فمسألة تنتظر المزيد من البحث • فبخلاف التأكيد بوجود اتجاه معين ، فالوزن النسبى للنظام السياسى والعسكرى تضاءل لصالح القوى الاقتصادية العالمية • وهذا الاتجاه يمكن أن ينتهى أو حتى ينقلب ، بسبب التفاعل المعقد بين الاقتصاد العالمى والنظام المعيارى العالمى •

والسبب هو أن قوى الاقتصاد العالمى تحتاج دائما الى أن تساندها اجراءات اضافية غير اقتصادية ، تكون اما القوى الضاربة فى جذور النظام السياسى والعسكرى ، واما الاجماع المتأصل فى نظام معيارى عالمى • واذا توسع الاقتصاد العالمى وتعمق ، أصبح وبصورة متزايدة ، يضع التأكيد على التنظيم ، بمعنى أن اتجاه العناصر ذات الفاعلية من السلوك المبنى على الدافع الاقتصادى ، أنتقل الى السلوك الاقتصادى • وعلى ذلك يمكن أن نتوقع من منطق النظام أن يقل ما يتطلبه من دعم اضافى غير اقتصادى من مجال النظام السياسى والعسكرى ، ولكن الى الحد الذى يمكن عنده أن يزداد اعتمادا على ما يوفره النظام الاجتماعى والثقافى من دعم غير اقتصادى • وينطبق هذا على أداء النظام ككل ، كما ينطبق على تركيب العلاقات بين القلب والحد الخارجى • وفيما يتعلق بالأخيرة ، فالتكامل الاقتصادى العالمى الذى يدعمه المجال السياسى والعسكرى ، يعنى المزيد من العلاقات المركزة والمركبة تركيبا سياسيا ، بينما يعنى الدعم من جانب النظام الاجتماعى والثقافى أنماطا من السيطرة أقل مركزية ، بل أنماطا ذاتية الصفة ومجهولة • فالمسألة تتمثل فى أن النظام تحول فى الأزمنة الحديثة نحو مزيد من الدعم يوفره النظام الاجتماعى والثقافى ، وقد ينقلب الى سيطرة ذات طابع مركزى أكبر ، الى الحد الذى عنده تذوى القيم العالمية التى تعمل على التوحيد والتكامل •

يمكن ايراد نقطتين معينتين أخريين حتى يتسنى بيان السبب الذى من أجله زادت أهمية الاقتصاد العالمى بالنسبة الى النظام السياسى والعسكرى • احدى النقطتين ترتبط بشكله التنظيمى المتغير الذى أراه مرتبطا لعظم انتشار شركات المركز التى سوف أناقشها بمزيد من التفصيل فى موضع قادم • وبسبب تزايد قوة هذه الشركات فانها

أضعف الى حد ما الصلات بين ممثلى المركز الاقتصادى ودول المركز · والى الحد الذى عنده تسيطر شركات المركز سيطرة مباشرة على نسبة كبيرة من الانتاج العالمى والتجارة العالمية ، فانها قد تتحرر بعض الشيء من الحاجة الى التعبير بوضوح عن مصالحها فى الاقتصاد العالمى عن طريق أجهزة الدولة ·

وترتبط النقطة الثانية بتطور النظام الاجتماعى والثقافى العـــالمى · لقد قام الاقتصاد العالمى دائما ومنذ بداياته المبكرة على نظم اقتصادية مختلفة · غير أن انتشار قيم القلب الاجتماعية والثقافية اقتصر على الجزء الأكبر من القرون الخمسة ، ولم يتغير هذا الا منذ عقود مضت بسبب التحسن البالغ الذى طرأ على وسائل الاتصال ، ومنذ ذلك الحين بدأت ثقافة القلب أو المركز تتغلغل بسرعة وعلى نطاق ضخم ، فى مختلف النظم الاجتماعية والثقافة فى البلاد الواقعة عند الحد الخارجى وتفرض نفسها عليها ·

أن المشاركة فى القيم المشتركة بشأن التنمية الاقتصادية ومذهب المساواة السياسية الكاملة ، تشكل المجتمع العالمى بمعناه · فالعناصر الفعالة فى الاقتصاد العالمى والنظام السياسى والعسكرى ، تؤدى أدوارها في داخل نظام ثقافي عالمى يتسم بقدر من الترابط والتكامل · فى الأصل كانت ثورة التوقعات الصاعدة » فى أعقاب التغلغل الثقافى ، مواتية لامتداد نطاق الاقتصاد العالمى وازدياد قوته بعد الحرب العالمية الثانية · وكان التمثل الجزئى من جانب نسبة متزايدة من سكان العالم ، لثقافة النظام العالمى المتسلط ، يوفر الأساس الذى قام عليه انتشار واسع لمتطلبات الانتاج الرأسمالى الاجتماعية والثقافية · على خلاف الفترات المبكرة كانت المتطلبات الاجتماعية للعملية الرأسمالية عند الحد الخارجى ، هى نتاج أشكال شتى من العمل المبنى على الاكراه والقمع · وهذا قد خلق موقفا فريدا فى النظام العالمى بعد الحرب العالمية الثانية أطلق عليه بيتر هينتز اصطلاح « نظام التنمية الدولية » · وخلال هذا الانتشار الاجتماعى والثقافى لم تقتصر التنمية حسب النموذج السائد فى بلاد المركز ، على تحديث صفوة أو صفوات مضادة فحسب ، ولكن ولأول مرة فى تاريخ النظام العالمى الحديث ، تمت تعبئـــة قطاعات واسعة من سكان العالم ·

فى البداية كان هذا الموقف الفريد مناسبا جدا لتوسع الاقتصاد العالمى وازدياد قوته ، لأن المعارضة من جانب المركز كانت فى الأصل موجهة بوجه خاص ضد التسلط غير الاقتصادى للمركز ، وليست ضد التكامل الاقتصادى العالمى بصفته هذه ·

ومع كل ، فاتساع الثغرة المتزايد والتى نشأت بين الأمانى العالية من جهة وبطء التقدم من أجل الجماهير أو عدم وجوده من جهة أخرى ، هذه الثغرة عادت فبعثت الشك بشأن قيمة التنمية العالمية كعامل يعمل على تحقيق التكامل · ان التخلف ظاهرة ذات عنصر موضوعى ولكنه ينعكس أيضا فى الشعور والوعى ·

وبهذا المعنى فى التخلف ظاهرة يرجع بعضها الى التفاعل بين صور مجتمع عالمى والأداء الفعلى للاقتصاد العالمى · لقد كانت المجتمعات الفقيرة موجودة دائما على امتداد تاريخ البشر ، ولكن ادراك ضروب التفاوت بين الدول ، يعتبر نظرة جديدة نسبيا ·

ووجود النظام المعيارى العالمى يعنى أنه حتى فى ظل الانفصال الجزئى أو الكلى عن السوق العالمية والسياسة العالمية ، لا يمكن أن تكون للبلاد مناعة ضد النظرة العالمية الجديدة ، أى ضد الأحلام والأمانى التى تتعلق بقيام مجتمع عالمى (٣) ٠

هذه المسائل أثارت شكوكا متزايدة فى بنيان للاقتصاد العالمى يقوم على وحدة متراصة ، وذلك خلال الفترة بين الحرب العالمية الثانية وأوائل السبعينيات ٠ اننا نتعرض فى الوقت الراهن لمعارضة متزايدة ضد هرمية نظام الاقتصاد العالمى ٠ وازدياد الحساسية والتعبئة من « تحت » يمكن أن نراه فى نجاح حركات التحرر الوطنى فى البلاد الواقعة عند الحد الخارجى وفى المطالبات بنظام اقتصادى دولى جديد ٠

ان الشعور الجديد بالتخلف والذى انتشر بسرعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، يشكل ثورة جديدة من التوقعات الصاعدة ، تسفر عن مطالبات بالتغيير السياسى ، على المستوى القومى وعلى المستوى العالمى أيضا ٠

ويبين الجدول رقم (١) معارضة متزايدة فى داخل الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، تعبر عنها بلاد الحد الخارجى ٠ وتمتد الفترة التى يغطيها الجدول من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٣ ، وتتعلق المشكلات بالفارق بين « الشمال والجنوب » ٠ وتظهر الأرقام أنه فى عام ١٩٦٢ كانت المعارضة السافرة ضد مصالح بلاد القلب نادرة نسبيا فى البلاد البعيدة عنه ، ولكن منذ عام ١٩٧٣ زاد التعبير الصريح عن الشقاق بين الطرفين (أنظر أيضا التفاصيل الواردة فى التعليق على الجدول) (٤) ٠

ان العلاقة المتغيرة بين النظام المعيارى العالمى والاقتصاد العالمى والتى تدل عليها أيضا المعارضة الشبيهة بالتعارض بين الطبقات ، تفرض أعباء شديدة على شرعية هذا الاقتصاد ٠ وزوال شرعية الاقتصاد العالمى يصاحب تضاؤل هيمنة الولايات المتحدة من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية منذ أوائل السبعينيات ٠

هذه الاتجاهات يحتمل أن تحرر النظام السياسى والعسكرى الذى يحتمل أيضا أن يزيد من وزنه النسبى فى النظام العالمى ٠ يجب توقع عودة النظام العالمى الى نمط السيطرة الذى كان يسود تاريخه فى القرون الخمسة الماضية : غياب التطابق الواضح بين مواقف اقليم المركز الاقتصادية والعسكرية ، وهذا يعنى احتمال نشوء صراعات حادة عند المركز ، وتأكيدا متزايدا على السيطرة على البلاد البعيدة عنه ، وهى سيطرة سياسية بدرجة أكبر وغير اقتصادية ٠

الجدول رقم (١) ٠ اتجاه التصويت فى الجمعية العامة

للأمم المتحدة على مسائل مختارة تتعلق بالسياسة الاقتصادية ولها التصاق بالانقسام بين الشمال والجنوب ، ١٩٦٧ ـ ٧٣ ٠ (متوسط عدد الأصوات عن كل مشـــكلة ، لمجموعات مختلفة من البلاد ٠

(الانحرافات المتعارف عليها موضوعة بين قوسين)

مجموعة البلاد (١)	١٩٦٢	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٣
بـلاد المـركز الاقتصـــــادى (العدد = ١٦)	٠٠ (٠٠)	٠٠ (٠٠)	٢٨ر٠(٢٦ر٠)	٢٣ر٠(٢٣ر٠)
اقتصاديات التخطيط المركزى (العدد = ٩)	٩٨ر١(٣٣ر٠)	٠٦ر١(١٧ر١)	١١ر١(٠٢٢ر٠)	١٣ر١(٢٢ر٠)
بلاد بعيدة عن المركز (العدد = ٧٢)	٩٩ر٠(٧٩ر٠)	٤٠ر١(٥١ر٠)	٧٤ر١(٣٥ر٠)	(٣٨ر٠)

عدد البنوط : صفر ، المؤيدة لبقاء الوضع القائم ؛ ١ امتناع عن التصويت ؛ ٢ ، التصويت ضد الوضع القائم ٠

(١) المجموعات الهيكلية تجد تفسيرها فى الجزء

(٢) من هذا المقال ، وانظر أيضا الحاشـيتين٥ ، ٦ ٠

التعليق

تبين بلاد المركز الاقتصادى سلوكا واضحا فى التصويت فى الجمعية العامة ، لصالح الوضع الراهن ، بصدد مشكلات السياسة فى الاقتصاد العالمى ٠ ولم يمتنع عن التصويت سوى عدد قليل ، ولم تفعل هذا الا اعتبارا من السبعينيات ٠٠ متوسط البنوط بالنسبة الى هذه المجموعة لا يزال قريبا جـدا من الصفر ، ويدل على الأصـوات المؤيدة لبقاء الوضـع الراهن ٠

وفى اوائل السبعينيات أظهرت البلاد البعيدة عن المركز سلوكا محايدا ، ولكن مع وجود اختلافات فردية كبيرة (بالنسبة الى المتوســـط : التصويت = (٨٠ر٠) ٠ وهكذا ففى المتوسط كانت هناك معارضة قليلة لبنيان الاقتصاد العالمى الخاضع لسيطرة القوى الاقتصادية المؤثرة الواقعة فى المركز ٠ ومن أوائل الستينيات وحتى عـام ١٩٧٣ كانت هنـاك زيادة مستمرة فى الأصوات المضادة لبقاء الوضع القائم وذلك فى البلاد الواقعة عند الحد الخارجى ، وهذه تقرب من الحد الأقصى البـــالغ ٢ فى عام ١٩٧٣ ، وعلاوة على ذلك فان الفوارق بين البلاد البعيدة عن المركز انخفضت انخفاضا شديدا حتى عام ١٩٧٣ (٠ = ٢٢ر٠) اى ان هناك نوعا متزايدا شبيها بالصراع الطبقى فى التصويت للشمال والجنوب بين هذه البلاد :

وتبين نتائج اخرى (غير واردة بالجدول) أن البلاد الفقيرة البعيدة عن المركز تبدى اتجاهات مضادة للابقاء على الأوضاع الراهنة تزيد عنها فى حالة البلاد الأغنى منها · ويصدق الشىء ذاته على بلاد صغيرة جدا بالمقارنة مع البلاد الأكبر منها ·

وكانت اقتصاديات بلاد التخطيط المركزى مصدر المعارضة الواضحة الوحيد للاقتصاد العالمى فى أوائل الستينيات · ومع كل ، تضاءلت هذه المعارضة بشكل ظاهر على مر السنوات بحيث اقتربت جدا من موقف الحياد ، ولم تعد هذه البلاد الى معارضة بقاء الأوضاع الراهنة الا حديثا (١٩٧٣) ولعل ذلك · بقصد الاستفادة سياسيا من تزايد المعارضة فى صفوف البلاد الرأسمالية الواقعة عند الحد الخارجى · ومهما يكن من أمر ، وعلى الأقل على امتداد الستينيات وحتى عام ١٩٧٠ (لا تتوافر نتائج مما بعد ذلك التاريخ) ، كان هناك توافق يتناقص بقوة بين الأصوات الاقتصادية المعارضة فى بقاء الأوضاع على ما هى عليه ، والميل الى الشرق فى داخل الشقاق بين الشرق والغرب · وحدث هبوط حاسم فى الارتباط بين الأصوات الاقتصادية المعارضة للوضع والأصوات السياسية المؤيدة للشرق ، فى الجمعية العامة ، وذلك بالنسبة الى بلاد الحد الخارجى (٧٢ر٠) اعتبارا من أوائل الستينيات حتى منتصف العقد (٥٥ر٠) الى عام ١٩٧٠ (٢٨ر٠)

من غير المحتمل أن يعود الاستعمار بصورته الاصطلاحية التقليدية · ومع كل ، هناك على الأقل ثلاث طرق تتمكن بها دول المركز الاقتصادى والعسكرى من نقل نفوذها الى البلاد الواقعة على الحد الخارجى : (أ) تزايد مديونية هذه البلاد تجعل فى الامكان ممارسة القوة ؛ (ب) جزء من بلاد المركز هو المنتج الوحيد للأسلحة المتقدمة وهذا يجعل فى الامكان بسط النفوذ عن طريق اتجاه الأسلحة ؛ (جـ) جزء من المركز هو المنتج الوحيد لفوائض من الأغذية ، وهذا يجعل فى الامكان ممارسة النفوذ عن طريق المعونة أو المبيعات الغذائية ·

أليس هناك مصدر قوة موازية عند المحيط ؟ ليس سوى التحكم فى جزء كبير من موارد العالم البترولية هو مستوى هام للقوة فى عدد معين من البلاد البعيدة عن المركز · وبرغم ذلك ، فنظرا لأن بلادا قليلة نسبيا هى المصدرة الوحيدة للنفط ، فان مصدر القوة هذا لا يقوى المحيط ككل · ويبدو أن الذى يحدث هو العكس · ويظهر أن بلاد المحيط المنتجة للنفط اختيرت بأكثر مما أختيرت بلاد المركز ·

ويبين الجدول رقم (٢) الأهمية المتزايدة لطريقة يستطيع المركز من خلالها أن يمارس نفوذه السياسى على المحيط ، وهذه الطريقة تتعلق بالدين العـــام الخارجى · ففيما بين عامى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ زاد اعتماد بلاد المحيط على المالية الأجنبية · وتوحى الأرقام الحديثة بمزيد من الزيادة الجوهرية فى هذا الاعتماد ·

والاعتماد المالى هذا يمكن أن يوفر الأساس الذى تقوم عليه علاقات ذات طابع مركزى أشد وتركيب سياسى أكبر ، بين المركز والمحيط ، نظرا لأن قلة نسبية من البلاد هى المتسلطة فى داخل النظام ، على ما سوف نرى بعد ·

الجدول رقم (٢) • الرقم القياسى للدين
العالم الخارجى (١) فى ٦٧ من البلاد
الواقعة عند الحد الخارجى

	متوسط معامل التغير		
	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٧٣
الرقم القياسى للاعتماد على الدين العام الخارجى	٩٢ر٦ (٣٤ر٠)	٩٦ر٧ (٣٤ر٠)	٠٩ر١١ (٣٤ر٠)
الدين العام الخارجى كنسبة من ايرادات الحكومة المركزية (٪)	٨٣ (١٦ر١)	٩١ (٠٠ر١)	١٠٤ (٨٩ر٠)
حصيلة الصادرات (٪)	٣ر٧	٠ر٩	٦ر٩
خدمة الدين العام الخارجى كنسبة من حصيلة الصادرات (٪)	(٨٥ر٠)	(٨٠ر٠)	(٨٠ر٠)

(١) الدين العام الخارجى منسوبا الى الجذرالتربيعى لمنتج مجموع رأس المال (بالألف مليون دولار) وعدد السكان (بالمليون) •
ولتقليل الانحراف جرى أخذ الجذر التربيعى هذه النسبة •

تعليق

يبين الاعتماد على الدين العام الخارجى معاملا للتغير صغيرا الى حد ما ، اذا جرى ترجيحه بمجموع رأس المال وبعدد السكان • والتغير أعلى بكثير فى حالة الاعتماد على الدين العام الخارجى كنسبة مئوية من الايرادات الحكومية ، وفى حالة معدل خدمة الدين كنسبة مئوية من حصيلة الصادرات • وهذا يوحى بأنه برغم ما للدين العام الخارجى من أهمية اجمالية بالنسبة الى بلاد الحد الخارجى ، فقد تختلف القيود على القوى السياسية •

وتوحى الأرقام الواردة بالجدولين (١ ، ٢) بوجود تفاوت متصاعد بين صراع متزايد بين المحيط والمركز من جهة وامكانيات ضغط هيكلى متزايد من جهة أخرى هو تحت تصرف العناصر الفعالة فى المركز ، للتأثير فى السياسة فى البلاد الواقعة على الحافة • ويحتمل أن يفرض هذا أعباء شديدة على توجيه الصراع بين القوى السياسية فى المحيط ؛ ومن ثم يمكن أن يزداد التساؤل بشأن شرعيتها الداخلية • وعندئذ يمكن أن يصبح هذا مصدرا مهما للثورات الاجتماعية والاتفاقات العسكرية الكبيرة من جانب بلاد المحيط ، على ما يتبين من الجدول رقم (٣) •

شركات المركز (٢) فى الاقتصاد العالمى

حلل القسم السابق موقف الاقتصاد العالمى فى داخل النظام العالمى ٠ وهنا انتقل الى مظاهر هيكلية معينة يتصف بها الاقتصاد العالمى ٠

منذ عهد دافيد ريكاردو درجت التجارة الخارجية أى التجارة بين المشترين والبائعين فى البلاد المختلفة ، على تحديد الميدان الذى يغطيه « علم الاقتصاد الدولى » ٠ غير أن التقسيم العالمى للعمل والتبادل الاقتصادى الدولى تغير تغيرا جوهريا منذ عهد ريكاردو ٠ وبرغم هذا يبحث الكثير من العلماء الاجتماعيين المعاصرين فى الاقتصاد العالمى ، بلغة التجارة الخارجية ٠

الجدول رقم (٣)

السلاسل الزمنية عن الانفاقات العسكرية

كنسبة مئوية من المنتج القومى الاجمالى

	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٨
الولايات المتحدة	٩	٧ر٥	٧ر٨	٦ر٠	٥ر٢
بلاد المركز الاقتصادى					
(العدد = ١٧)					
بما فيها الولايات المتحدة	٣ر٣	٣ر٢	٢ر٩	٢ر٧	...
حلف شمال الأطلنطى	...	...	...	...	٤ر٣
الاتحاد السوفييتى	...	...	...	...	١٢ر٥
دول ميثاق وارسو	...	...	...	...	١١ر٨
البلاد الواقعة على الحد الخارجى					
(العدد = ٤٠)	٢ر٨	٣ر٠	٤ر٠	٣ر٨	...
(العدد = ٧٠)	...	٢ر٨	٣ر٥	٣ر٥	...

المصدر : الأرقام الأساسية عن الفترة ١٩٦٠ ـ ٧٣ ٠ أنظر الحاشية رقم (٤) ٠
التقديرات الخاصة بسنة ١٩٧٨ مستقاة من مجلة Neue Zürcher Zeitung
بالعدد ٢٠٣ بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ١٩ ٠

تعليق

خلال عقد الستينيات زادت نسبة الانفاقات العسكرية الى المنتج القومى الاجمالى ٠ فى البلاد الواقعة على الحد الخارجى ، ووصلت فى أوائل السبعينيات الى مستوى أعلى منه فى بلاد المركز الاقتصادى ٠ وتمتص الانفاقات العسكرية خمس الايرادات الحكومية تقريبا خلال الفترة التى يغطيها الجدول (الأرقام غير واردة) ٠ ويبدو أن هناك زيادة معتدلة فقط

كنسبة من المنتج القومى الاجمالى ، فى حالة البلاد القائمة عند الحد الخارجى ٠٠ ولكن ، بما أن مجموع المنتج القومى الاجمالى بالأسعار الجارية ، زاد الى حوالى ثلاثة امثاله ، لهذا كانت الزيادة فى الانفاق العسكرى هائلة ٠

وتبين بلاد المركز الاقتصادى انخفاضا فى الانفاق العسكرى كنسبة من المنتج القومى الاجمالى ، وهذا أكثر وضوحا فى حالة الولايات المتحدة ٠ وحدث أكبر الانخفاض فيما بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٣ عندما اشتد تورط الولايات المتحدة فى حرب فيتنام ، كان متوسط الانفاق العسكرى فى بلاد المركز الاقتصادى ١٠٪ من الايرادات الحكومية فى عام ١٩٦٠ ، ٧٪ فى عام ١٩٧٣ (الأرقام غير واردة) ، وهذا النصيب أقل بكثير مما تتميز البلاد البعيدة عن المركز ، وبرغم انخفاض الأرقام الخاصة ببلاد المركز الاقتصادى ، ظلت الانفاقات العسكرية تزيد من الناحية المطلقة لأن المنتج القومى الاجمالى بالأسعار الجارية زاد الى ثلاثة امثاله ٠

أن ارقام عام ١٩٧٣ فى حالة الاتحاد السوفييتى وبلاد ميثاق وارسو لا تقبل المقارنة ٠ ومع ذلك ، وحتى لو كانت هذه الأرقام مبالغا فيها ، فيمكن افتراض انفاقات عسكرية مرتفعة الى حد ما ، بالنسبة لدول ميثاق وارسو ٠ وانفاقات الاتحاد السوفييتى وهى ذات شأن ، باعتباره منافس الولايات المتحدة على التفوق العسكرى ، تسير مع الانخفاض فى ارقام البلد الأخير ، مما يوحى بتضاؤل الهيمنة الأمريكية الذى بدأ فى أوائل السبعينيات ٠

وفى القرن الحالى برز اطار آخر لهيكل تقسيم العمل ، كشىء تزداد أهميته ، وهذا الاطار هو « شركة المركز » ٠ ويقدر أن ما يزيد على ٥٠ فى المائة من التجـــارة الخارجية يتم فى داخل هذا النوع من الشركات ٠

وبهذا ، فشركات المركز بوصفها مؤسسات مركزية يضمها الاقتصاد العـــالمى الحديث ـ بسبب تقسيمها الداخلى للعمل عبر البلاد ـ نقول ان هذه الشركات تعنى اضفاء صفة ذاتية على علاقات اقتصادية كانت من قبل تعتبر دولية ، ومن ثم ينبغى النظر الى هذه الشركات لا على أنها مظهر جديد فحسب من مظاهر الاقتصاد العالمى ، ولكن على أنها الشكل التنظيمى الجديد لذلك النظام ٠

ولما كان تقسيم العمل بين المركز والمحيط فى داخل البنيان الهرمى للاقتصاد العالمى ، تنظمه شركات المركز بصورة متزايدة ، فهذا يجعله أشد جمودا وينطوى على معان متميزة لتوزيع الدخل وامكانية تنقل أصحاب المهن ٠ وقوى السوق التى كانت قبلا تتوسط الكثير من بنيان المركز والمحيط ، أصبحت أقل أهمية بسبب الصلات التنظيمية المباشرة التى يتم بها التعبير عن الوظائف الأساسية للسيطرة النهائية (أى وظائف المنظم) ٠ كذلك انتقل الكثير من المهام التى تتطلب الخبرة والأكثر أهمية ، من الاطار القومى عند المحيط الى مراكز اتخاذ القرارات بالشركات العاملة فى بلاد المركز الاقتصادى ٠

وبنيان المركز والمحيط بالاقتصاد العالمى ، يعـــكس اليوم ما لشركة المركز من السيطرة التنظيمية ، وهى الشركة التى تربطه عن طريق تنظيمها الداخلى للعمل ٠

وثمة جانب استراتيجى بوجه خاص ، يربط كل بلد بهيكل الاقتصاد العالمى ، هو ما اذا كان بلد ما يشترك أو لا يشترك فى توجيه ذلك الاقتصاد بأن يكون مقرا هاما لشركات المركز ٠ هذه الفئة لا ينتمى اليها سوى حوالى عشرين بلدا (٥) ، ومعظم البلاد الأخرى يقتصر أمرها على تغلغل الشركات فيها ، وبذلك تكون خاضعة خضوعا غير متماثل لقوى الاقتصاد العالمى ؛ وبالطبع تتفاوت درجة التغلغل وثمة مجموعة صغيرة من البلاد التى حققت درجة عالية من التقدم ، هى فى آن واحد مقر شركات مركزية ويتغلغل فيها الاستثمار من جانب المركز ٠ وأخيرا ، فالاقتصاديات الاشتراكية التى يسودها التخطيط (٦) ، ظلت الى عهد قريب لم تتغلغل فيهـــا شركات المركز على الاطلاق ، ومن هنا كانت خارج نظام السيطرة الذى تعبر عنه هذه الشركات الكبيرة ٠ ومع ذلك ، فهذه البلاد مرتبطة بالاقتصاد العالمى بسبب التجارة الخارجية ، كما أن لها أيضا أهمية كبيرة بالنسبة الى النظام السياسى العالمى بوصفها تتنازع على النفوذ بلغة نماذج التنمية والقوى السياسية والعسكرية ٠

وبخلاف مجموعة البلاد التى « تتولى الدولة فيها عملية الاتجار » (بلاد التخطيط المركزى) يمكن اقامة الدليل على أن شركات المركز ليست متسلطة فحسب ، داخل التقسيم العالمى للعمل ، ولكنها تشكل هى نفسها وعن طريق شبكاتها التنظيمية ، الجزء الرئيسى من نظام الانفتاح والتبادل هذا ٠ وكانت نسبة التجارة الخارجية بين الهيئات المستقلة تنظيميا تسير فى طريق التناقص بحيث أن ما يقرب من نصف جميع التجارة يتم الآن داخل العالم التنظيمى لشركات المركز وبذلك تتجنب السوق تماما ٠

وكما يظهر فى الجدول رقم (٤) زاد الاندماج فى الاقتصاد العالمى خلال الفترة الممتدة من منتصف الستينيات حتى السبعينيات ٠ وهـذا ينطبق على الصـــادرات والواردات بالسوق العالمية ، كنصيب من المنتج الكلى ، بل ويزيد عن هذا بالنسبة الى الصلات التنظيمية بالاقتصاد العالمية ، كما يتبين من الرقم القياسى للاعتماد على شركات المركز ٠ لا تتوافر هـــذه الأرقام الأخيرة الا عن عامى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، وان أوحت بيانات شتى غيرها بوجود اتجاه أشد تركيزا ٠ ويمكن أن نتســـتخلص من الجدول رقم (٤) أن الزيادة فى سيطرة شركات المركز على الانتاج العالمى أكبر بكثير من زيادة التجارة العالمية ٠ وفضلا عن هذا فالارتباط الكبير بين التجارة الخارجية والرقم القياسى للاعتماد على شركات المركز (أنظر الجـدول رقم ١٠) يوحى بدعم غير مباشر لتلك النسبة الكبيرة من التجارة الخارجية التى تنساب عن طريق شركات المركز ٠

الجدول رقم (٤) ٠ نمو التجارة العالمية
وتغير الرقم القياسي للاعتماد
على شركات المركز

	المتوسط (الصادرات والاعتماد)	
	١٩٦٥/٦٧(١)	١٩٧٣
بلاد المركز الاقتصادى (العدد = ١٨)		
الصادرات (٢)	٢٣ر٦(١٠ر٦)	٢٧ر٧(١١ر٧)
الواردات (٢)	٢٤ر٥(١١ر٦)	٢٧ر١(١٢ر١)
الرقم القياسي للاعتماد على شركات المركز (٣)	٧ر٢ (٤ر٣)	١١ر٢(١١ر٢)
الاقتصاديات ذات التخطيط المركزى (العدد = ٨)		
الصادرات	١٧ر٥(١١ر٨)	٢٠ر٣(١٣ر٧)
الواردات	١٧ر٨(١١ر٩)	٢١ر٠(٢١ر٠)
الرقم القياسي للاعتماد على شركات المركز	(لا تتوافر أرقام مضبوطة ولكنها تقرب من الصفر)	
البلاد الواقعة على الحد الخارجي (٤) (العدد = ٧٢)		
الصادرات	١١ر٦(١٢ر٤)	٢٤ر٤(١١ر٩)
الواردات	٢٣ر٩(١١ر٠)	٢٦ر٥(١١ر٧)
الرقم القياسي للاعتماد على شركات المركز	٧ر٢ (٤ر٦)	٩ر٣ (٦ر٣)

١ ـ أرقام ١٩٦٥ عن الصادرات والواردات ، وارقام ١٩٦٧ عن الرقم القياسي للاعتماد على شركات المركز ٠

٢ ـ الصادرات والواردات كنسبة مئوية من منتج التنمية الاجمالي ٠

٣ ـ أعد الرقم القياسي للاعتماد على شركات المركز ، على النحو التالي : يربط مجموع الاستثمار المباشر الأجنبي بالجذر التربيعي لمنتج راس المال الكلي (بالألف مليون دولار) ومجموع السكان (بالملايين) ٠ ويؤخذ الجذر التربيعي من هذه النسبة حتى يتسنى انحراف التوزيع ٠ ولهذا الرقم القياسي نفس منطق الدين العام الخارجي (أنظر الجدول رقم ٢) ٠

٤ ـ تبين بلاد المحيط الخارجي الأكبر والأغنى بنوطا أعلى على الرقم القياسي للاعتماد على شركات المركز ، منحها فى حالة البلاد الأصغر والأكثر فقرا ، بينما لا يوجد اختلاف جوهرى فى الصادرات والواردات بالنسبة الى هذه المجموعات من البلاد ٠

غير أن الارتباط بين شركات المركز والتجارة الخارجية لا يزيد بمرور الزمن ، بل يصدق العكس تماما على المحيط ككل (أنظر الجدولين ٩ ، ١٠) • ومع ذلك تبين تحاليل أخرى أن البلاد الأشد فقرا والأصغر الواقعة على المحيط ، تتميز بارتباط كبير مستمر ، بينما تتبين البلاد الأكثر ثراء والأكبر تضاؤلا فى الارتباط بين شركات المركز والتجارة الخارجية بمرور الوقت • والمفروض أن هذا سببه التصنيع التابع فى البلاد الأغنى والأكبر الواقعة عند المحيط ، فى ظل رعاية شركات المركز ، وهو تصنيع لانتاج وبيع السلع المصنوعة محليا ، وهذا قلل الى حد ما من اتجاهات هذه البلاد نحو السوق العالمية •

ان علاقات التبعية الاقتصادية الكلاسيكية التى تتميز بتخصص بلاد المركز فى تصدير السلع النهائية ، وتخصص البلاد الواقعة عند المحيط فى تصدير عدد قليل من المواد الخام الى عدد قليل من بلاد النوع الأول ، هذه التبعية يكملها بالتدريج شكل جديد من التبعية الاقتصادية فى أثناء عملية التصنيع التابع فى البلاد الواقعة عند المحيط • سوف تزيد فى القسم التالى من بحث موضوع التعايش بين هاتين السلسلتين الهرميتين فى المركز والمحيط • والصلات التجريبية بين التبعية الاقتصادية الكلاسيكية والاعتماد على شركات المركز ، وهو الاعتماد الذى كان معتدلا فى منتصف الستينيات ، هذه الصلات تسير فى طريق الضعف • ويبين الجدول رقم (٥) أن التبعية الاقتصادية الكلاسيكية كما يدل عليها الرقم القياسى الذى أعده جالتونج Galtung للتجارة الرأسية (تم تحويله هنا بحيث تدل الأرقام العالية على صرح للتجارة غير ملائم ، وتركز سلع التصدير والشركاء فى الصادرات ، تقول ان هذه التبعية بصدد أن تصبح أقل قوة نوعا • وهذا ما يدل عليه نقص متوسط النقاط التى تبين هذه المتغيرات بالنسبة الى البلاد الواقعة عند المحيط •

وفضلا عن هذا فالعلاقات المتبادلة بين المؤشرات الثلاثة عن التبعية الاقتصادية الكلاسيكية والرقم القياسى للاعتماد على شركات المركز ، أصبحت بوجه عام أضيق مدى منذ انتصاف الستينيات حتى أوائل السبعينيات (أنظر الجدول رقم ١٠) • وتبين التحاليل عن انحدارات السجل أن شركات المركز بوجه عام لم تكبح تناقص درجات الاختبار على مؤشرات التبعية الكلاسيكية على امتداد الوقت ، بينما شركات المركز التى تشتغل بالصناعات التحويلية فى بلاد المحيط ، أسهمت فى هذا الانخفاض •

ويمكن الاستنتاج بأن الروابط بين شركات المركز والتبعية الاقتصادية الكلاسيكية أصبحت أضعف • غير أن هذه الشركات أسهمت فى نشوء بعد آخر هو الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية ، وهو ما يقاس بعدد براءات الاختراع الممنوحة للأجانب كنسبة مئوية من جميع هذه البراءات • ويبين الجدول رقم (٦) أن الاعتماد على التكنولوجيا كان كبيرا جدا فى عام ١٩٦٥ وكان كذلك بالنسبة الى بلاد المركز الاقتصادى ، ثم حقق زيادة أخرى حتى عام ١٩٧٥ وخاصة بالنسبة الى بلاد المحيط • وتبين تحاليل أخرى أن وجود شركات المركز عند المحيط زاد من الاعتماد التكنولوجى أى التبعية التكنولوجية •

الجدول رقم (٥) · ثلاثة مؤشرات عن تغيير الاعتماد
الاقتصادى الكلاسيكى على مر الأيام

	المتوسط	
	١٩٦٥	١٩٧٣(١)
المركز الاقتصادى (العدد = ١٨)	١٩ر٠(٤ر٦)	١١ر٢(٧ر٥)
تركز سلع التصدير	٢٦ر٥(٨ر١٤)	٢٦ر٣(٥ر١٤)
تركز الشركات فى التصدير	٤٩ر٨(٢ر١٧)	٥٠ر٣(٤ر١٤)
الرقم القياسى للتجارة الرأسية (٢)		
الحافة أو الحـــد الخارجى		
العدد = ٥٤) تركز سلع التصدير	٤٩ر٥(٤ر٢٠)	٤٧ر١(٥ر٢٢)
العدد = ٥٥) تركز الشركاء فى التصدير	٣٥ر٥(٩ر١٤)	٣١ر٨(١ر١٢)
العدد = ٥٩) الرقم القياسى للتجارة الرأسية	٧٥ر٦(٦ر١١)	٧٢ر٧(٥ر١٣)

(١) مؤشر ١٩٧٣ للرقم القياسى للتجارة الراسية ، ويتعلق المؤشران الآخران بعام ١٩٧٠ نظرا لعدم توافر كثير من الأرقام عن السنوات التالية ·

(٢) جرى تحويل الرقم القياسى الذى وضعه جالتونج حتى يتســـنى الدلالة على درجة اعتماد أعلى فى الأرقام ·

الرقم القياسى للتجارة الراسية = (١ ـ رقم جالتونج القياسى) ٥٠

وتوضح نتائج البحث التى نعرضها فى هذا القسم ، الأهمية المتزايدة لشركة المركز بوصفها مؤسسة ذات تركيب هرمى ، يتكون منها صرح الاقتصاد العالمى · ولهذا التنظيم الهرمى فى داخل الاقتصاد العالمى نتائج مهمة بالنسبة الى فرص الدخل والتنقل على شتى المستويات ·

ان الآثار التى تولدها شركات المركز ، تعزى مباشرة الى موقعها ، بينما هى من جهة أخرى نتيجة مترتبة على ابتعادها عن وظيفتها القائمة على اعادة التوزيع · فشركات المركز تستخرج الموارد من البلاد التى تتغلغل فيها ، وذلك عن طريق الأرباح المحققة ، ورسوم الرخص ومكافآت الادارة والتحويلات من السلع والخدمات ، وأمثال هـــذه المبادلات تتجاهل السوق تماما ·· ومغالاة المقار الرئيسية لشركات المركز ، فى تقدير أثمان الاستثمارات الوسيطة والملكية الذهنية (مثل براءات الاختراع) لا تتم حتما

بغرض الاستغلال العمد للبلاد التى تتغلغل فيها هذه الشركات · والأحرى أن هذا تعبير عن منطق شركة المركز فى عالم يتسم بانعدام المساواة · وطبقا لهذا المنطق يتعين على الشركات التابعة أن تسهم فى تغطية التكاليف الاجمالية حتى ولو لم تنشأ هذه التكاليف فى داخل هذه الشركات التابعة · ومهام الادارة المركزية ، والوظائف الادارية التى تتطلب خبرة ، والابتكار ، وعمليات التأثير على أعضاء الهيئات التشريعية ، هذه جميعا تتم فى البلاد التى فيها مقار شركات المركز وتولد تحولا هيكليا يطابقها · وعلى ذلك ، فعن طريق الأسعار المحددة للسلع الوسيطة ، ورسوم منح براءات الاختراع ، وخدمات التكنولوجيا والادارة وهى الخدمات التى تنقل الى المقر ، فان عملاء هذه الشركات فى البلاد البعيدة عن المركز ، هم الذين يدفعون ثمن هذا الصرح العلوى التنظيمى الذى تضمه شركة المركز ، دون أن يحصلوا على أى من منافع هذه الخدمات ·

وتسهم مثل اعادة التوزيع هذه اسهاما كبيرا فى افقار البلاد الواقعة على المحيط ، وبذا تساعد على خلق الهرمية الاقتصادية المكانية ، فضلا عن تحديد الصروح المهنية ومن ثم فرص الحركة والتنقل ، عن طريق التحولات فى بنيان تقسيم العمل · ويحدث هذا لأن أمثال هذه التدفقات من الموارد تسهم فى تنمية الابتكار والخبرة الفنية مما يترتب عليه توسيع نطاق الوظائف النظيفة ذات الأجور المرتفعة ، فى تلك الطبقة من الخبراء والقادة والتى تضمها شركة المركز ، وهى طبقة تسير فى طريق التوسع ، بينما الأعمال الروتينية ، القذرة والبسيطة التى توفر فرص الدخول المتوسطة ، يزداد نقلها الى بلاد الحد الخارجى · ان تصدير قطاعات من العمل الروتينى الطابع ، وتوسيع نطاق طبقة الخبراء والعناصر القيادية فى المركز ، وهى طبقة أساسها لا يكمن فى الاقتصاد الوطنى وانما يكمن بالأحرى فى الاقتصاد العالمى ــ نقول ان هذا يفسر الفوارق فى البنيان الطبقى وفى التنقل الهيكلى بين المركز والمحيط · ووجود عمال أجانب مؤقتين وليست لهم حقوق سياسية ، والأغراب الذين يعملون فى بلاد المركز ممن قدموا بطرق غير قانونية ، نقول ان هذه الظواهر تبين طريقة تتم بها مشاركة « الطبقة الوطنية » من العمال العاديين ، فى المزايا المترتبة على تسلط المركز فى الاقتصاد العالمى · فالوظائف القذرة فى بلاد المركز يقوم بها عمال يستوردون بصفة مؤقتة ، ويمكن « تصديرهم » اذا تغيرت الظروف الاقتصادية · وهذا يبين كيف أن السياسة التى تنتهجها دول المركز تعكس المصالح المشتركة للقادة والخبراء وطبقة العمال الروتينيين « الوطنية » · كذلك فالقيود المفروضة فى بلاد المركز على المهاجرين وتمتع تدفق الأيدى العاملة الرخيصة وتبقى على الفوارق فى الأجور بين القلب ومزيد من بلاد المحيط ، هذه القيود انعكاسات لمثل هذا الائتلاف الطبقى ·

(٣)

التنظيمان الهرميان اللذان يتعايشان

في داخل الاقتصاد العالمي

طبقا لتعريف شركات المركز فانها تزاول نشاطها عبر مستويات مختلفة من الهرمية الاقتصادية المكانية فى الاقتصاد العالمى · قد تعيد تنظيم الأشكال القديمة وتخلق أشكالا جديدة ، ولكنها تولد الهيكل الأساسى للمركز والمحيط فى مستويات جـــديدة ·

الجدول رقم (٦) · الاعتماد التكنولوجي كما تدل عليه منح البراءات للأجانب كنسبة مئوية من جميع منح البراءات

	المتوســـط	
	١٩٦٥	١٩٧٥
المركز الاقتصـــادى العـــدد = ١٥)	٩ر٧١(٥ر٢٣)	٢ر٧٥(٩ر٢٢)
البلاد الواقعة على المحيط الخارجي (العدد = ٢٤)	٢ر٧٨(٠ر٢٦)	٦ر٨٥(٠ر١٧)

تعليق

يقدر الخبراء ان الأغلبية الســـاحقة من براءات الاختراع الأجنبية فى البلاد الأجنبية تحوزها شركات المركز (٩٠ فى المائة واكثر) · ولهذا فالرقم القياسى للتبعية لشركات المركز والتبعية التكنولوجية يمثلان بالفعل نفس القوة الفعالة ، ولكن تمثل وسائل مختلفة للسيطرة على الأسواق · كان هناك ارتباط سالب صغير بالنسبة الى المحيط بين وجود راس مال شركات المركز وسيطرتها على التكنولوجيا (الرقم القياسى للتبعية التكنولوجية) فى منتصف الستينات (ــ ٢٩ر٠) ، وهو ارتباط اصبح ايجابيا فى منتصف الســـبعينات (١٤ر٠) · ويبين انحدار الجدول بالنسبة الى البلاد الأربع والعشرين القائمة عند المحيط ، ان ثمة انتقالا مهما من وجود راس مال شركات المركز فى عام ١٩٦٧ الى الزيادة فى التبعية التكنولوجية فيما بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ ·

ومعامل بيتا هو : ب = ٤٧ر٠ ، ف = ٦ر١٥ سـائد ايضا بالنســبة الى مستوى التنمية الاقتصادية كما يدل عليه المنتج القومى الاجمالى بالنسبة الى الفرد ·

وتحليل الصلات بين التبعية التكنولوجية وتبعية راس المال ، والاعتماد فى الحالتين هو على شركات المركز ، هذا التحليل يحتاج الى مزيد من البحث باستخدام امثلة اكبر ·

وعندئذ يضيف الانتشار الضخم الذى حققته شركات المركز الصناعية فى العقود الحديثة ، عنصرا جديدا الى التقسيم الكلاسيكى للعمل بين البلاد الواقعة فى المركز والبلاد الواقعة على المحيط ، فى الاقتصاد العالمى (تتخصص الأولى فى الانتاج الصناعى والسيطرة المالية ، وتتخصص الثانية فى انتاج المواد الأوليـــة) ٠ والتنظيم الجديد المتدرج المراتب والمفروض على نظيره التقليدى النشيط ، ينطوى على تقسيم عالمى للعمل بين هاتين الفئتين من البلاد ، فى داخل الأنشـــطة الصناعية والأنشـــطة الثالثة أى الخدمية ٠ فتتخصص الأولى فى السيطرة على رأس المـــال والتكنولوجيا ، وعمليات الابتكار والاختراع ، وانتاج أكثر المنتجات الصناعية والخـــدمات المتقدمة تكنولوجيا (التى تشتمل على الكثير من رأس المال البشرى) فى بداية دورة المنتجـــات ، بينما تشتعل الثانية بالانتاج النمطى والروتينى اما للسوق المحلية واما للسوق العالمية ٠ موهذا يدعى التصنيع التابع لأن هذا البنيان من المركز والمحيط يعكس تسلط شركات المركز من حيث التنظيم والتى تربطه عن طريق ما تنطوى عليـــه من تقسيم داخلى للعمل (٧) ٠

وتعمل القوى البحتة بالسوق على فرض الهرمية المكانية الاقتصادية التقليدية على مر الأيام ، بسبب وفوارق الحجم ٠ الا أن هذا الاتجاه يمكن أن يبطله مفعول قوى خلاف السوق ٠ فتدخل الدولة يمكن أن يفرض انتشار الانتاج الصناعى أو يغير توزيع التكاليف ، ولكن بسبب طبيعة النظام السياسى والعسكرى الهرمية فقد لا يعمـــل الا على خلق التنظيم الهرمى فى مستوى أعلى ٠

ان التصنيع الذى تتبناه الدولة والذى حدث فى بعض البلاد البعيدة عن المركز ، مثال عن قوى خلاف السوق تسبب بعض الانتشار للانتاج الصناعى ٠ والنتيجة أن تدخل الدولة فى بلاد المحيط (الاحلال محل الاستيراد مما تشجع عليه التعريفات الجمركية ، ومشروعات البنية التحتية ، والاعانات ، والاعفاءات الضريبية ، الخ) كان مناسبا ــ الى حد بعيد ــ للشكل الجديد نسبيا من تغلغل شركات المركز التى تكثر من استخدام رأس المال والتى تقوم بالانتاج الصناعى للسوق المحلية ٠ ان الجزء الغالب من الانتاج الصناعى فى البلاد الأقل نموا والخاضع لسيطرة المركز ، هو للسوق المحلية برغم النمو الملفت للنظر فى الانتاج الصناعى للسوق العالمية والذى يقوم فى بلاد المحيط ، ونعنى به مصانع التجميع التى تكثر من استخدام الأيدى العاملة ٠

وللتعبير عن الأمر بعبارات أعم ، نقول ان قدرا معينا من سلطة الدولة فى البلاد الواقعة عند المحيط ، شرط جوهرى للتصنيع وانتشار شركات المركز الصناعية ٠ وعلى ذلك فالتصفية الرسمية للاستعمار جعلت التصنيع التابع فى حيز الامكان ٠

ونشأ نوعان من التصنيع تقوم به شركات المركز ٠ الأول والأهم الى حد بالغ ، الانتاج الصناعى الذى يسيطر عليه المركز والمعد للسوق المحلية بالبلاد الواقعة على المحيط والذى يميل الى التركز فى البلاد الكبيرة منها وتضم أسواقا محلية أوسع ٠

والنوع الآخر الذى يزداد أهمية ، يتمثل فى استخدام شركات المركز للأيدى العاملة الرخيصة فى صناعات التجميع لأغراض التصدير الى السوق العالمية ٠ ويميل هذا النوع الى أن يقوم فى البلاد التى يسهل فيها الوصول الى الأيدى العاملة الرخيصة فى « مناطق الانتاج الحرة » ٠

وكان للتوسع الذى شمل كافة أنواع العمليات التى تقوم بها شركات المركز ، فى فترة ما بعد الحرب ، أثره أيضا فى العمليات المصرفية والمالية والخدمية ، برغم أن أن أمثال هذه الشركات ليست جديدة بالتأكيد على بلاد الحد الخارجى ٠

ووجود الشكل الجديد من شركة المركز الصناعية فى مناطق الحد الخارجى ، فسره البعض ٠ على أنه تغيير رئيسى فى التقسيم العالمى للعمل ، وحمل عددا معينا من الكتاب على ابداء الحجج لبيان أن تقسيم العمل بين المركز والمحيط بدأ يسير فى طريق الذبول ٠ أما رأيى فيتمثل فى أن البناء يتخذ أشكالا جديدة فى الأجل الطويل ، بينما تظهر صورة أخرى من الهرمية الاقتصادية المكانية وان نجحت بعض البلاد بالفعل فى تحسين موقفها نتيجة لذلك ٠

وعلى ذلك فالتعايش بين الهرمية الاقتصادية الكلاســـيكية والهرمية الجديدة ، وكلتاهما تحت سيطرة شركات المركز ، يسمح باعادة تفسير ووصف نمط اقتصادى عالمى آخذ فى الظهور ، وكثيرا ما يطلق عليه فى المؤلفات اصطلاح « شبه المحيط » أو شبه الحد الخارجى **Semi-pediphery** ، وقد تتمكن البلاد الواقعة فيه من الدخول فى نطاق الهرمية الجديدة ، مستفيدة من كبر السوق الداخلية ووجود جهاز حكومى من القوة بحيث يقاوم القوى التى تعارض التصنيع فى البلاد المحيطية **Periphenal** وهكذا تستطيع البلاد الواقعة فى شبه المحيط من الجمع بين الوضع فى كلتا الهرميتين ، القديمة والجديدة ٠ هذا لا يعنى « مرونة » الحركة والتنقل بالمعنى الضيق ، ولكنه بالأحرى يعنى مرونة حركة هيكلية عن طريق زيادة تكامل العالم أيضا طبقا للهرمية المكانية والاقتصادية الجديدة ٠ وبرغم أن بلاد شبه المحيط تشغل مكانة أعلى من مكانة بلاد المحيط التى لا ترتبط الا فى ظل الهرمية الكلاسيكية فقد تكون « حركتها الى أعلى » مجرد وهم نظرا لأنها تشغيل أيضا وضع بلاد المحيط فى الهرمية الجديدة ٠ ويظل وضعها النسبى ازاء المركز بدون تغيير ، ذلك أن « البلاد التابعة » تصل بصفة جزئية (أى فى الأجزاء التى بها نوع من التكامل) الى مستويات الاستهلاك ونماذج الانتاج ، مما كان فى فترة سابقة ، يسود فى البلاد الأكثر منها تقدما ٠ فاذا ردت بلاد الجزء المتكامل ، البصر الى الوراء ، وقارنت مستويات عيشها عبر الأيام ، لبدت الأمور فى نظرها تتحسن ٠ وعمليات الاقتصاد العالمى تؤدى بهيكل المركز والمحيط الى أن تزداد صفته الذاتية على مستوى البلاد ، مما قد يساعد على دعم النظام العالمى ككل مؤقتا ٠ لكن من المحتمل فى الأجل الطويل أن يصبح النظام أكثر تعرضا للتهـــديد بسبب الانشقاقات المتزايدة فى صفوف البلاد المحيطية ٠

(٤)

شركات المركز والتبعية المالية

فى هذا القسم أقترح بعض الروابط بين الاعتماد على شركات المركز ، واعتماد البلاد المحيطية المالى ٠ ولقد أوردنا فى الجدول رقم (٢) نمو الدين العام الخارجى من منتصف الستينيات حتى منتصف السبعينيات ٠

ويبين الجدول رقم (٧) الدور المتزايد الذى يلعبه البنك الدولى فى الاقتصاد العالمى ٠ فهناك اعتماد متزايد فى بلاد المحيط ٠ على قروض البنك الدولى (قروض صعبة فى ظل ظروف السوق) فضلا عن معونات (قروض سهلة تقدمها « الجمعية الدولية للتنمية ») (٨) ٠ والأرقام الواردة بالجدول رقم (٧) لا تغطى تماما الزيادة الكبيرة التى حدثت فى السبعينيات (أنظر التعليق على الجدول) ٠

الجدول رقم (٧)

الاعتماد المالى والمعونة المالية : الرقم القياسى لقروض البنك الدولى ومعونات ومعونة الجمعية الدولية للتنمية

		المتوسط	
		١٩٦٧(٢)	١٩٧٣(٣)
البلاد الواقعة على الحد الخارجى (العدد = ٦٦)	الرقم القياسى لقروض البنك الدولى (١)	٧ر٢(١ر٢)	٨ر٣(٥ر٢)
	الرقم القياسى لمعونات الجمعية الدولية للتنمية (١)	٠ر١(٢ر١)	٦ر٢(١ر٢)

(١) أعد الرقم القياسى بالطريقة التى أعديها متيلة للدين العام الخارجى والرقم القياسى للاعتماد على الشركات الدولية ، واستخدمت نفس الموازين والتحويلات ٠

(٢) قروض البنك الدولى المجمعة أو معونات الجمعية الدولية للتنمية حتى نهاية عام ١٩٦٧ ٠

(٣) قروض البنك الدولى أو معونات الجمعية الدولية للتنمية . المجمعة فيما بين نهاية عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٣ ٠

التعليق

انخفضت الى حد ما ، الزيادة فى الأرقام القياسية نظرا لأن ارقام عام ١٩٦٧ تتعلق بجميع القروض والمعونات المجمعة والتى قدمت حتى عام ١٩٦٧ ، بينما ارقام عام ١٩٧٣ لا تغطى سوى القروض الجديدة التى قدمت فيما بين عامى ١٩٦٤ ، ١٩٧٣ ، ولم تتوافر ارقام عن الديون المستحقة السداد .

واكتسبت أهمية دور البنك الدولى فى المالية الدولية زيادة كبيرة وخاصة فى السبعينيات . وبينما متوسط قروض البنك المجمعة بالنسبة الى السنوات ١٩٦٥ ــ ١٩٧٣ (تسع سنوات) بلغ ١٧٠ مليون دولار فى حالة بلاد المحيط الخارجى وعددها ٩٦ بلدا . وصل الرقم المقابل عن الفترة ١٩٧٤ ــ ٧٨ (خمس سنوات) الى ٤٠٧ ملايين دولار . وكانت الأرقام المماثلة بالنسبة الى معونات البنك ١١ مليونا بالقياس الى ١١١ مليونا . وتدل ارقام عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على زيادة اكبر .

والزيادة فى قروض البنك الدولى اكبر بكثير بالنسبة الى بلاد المحيط الخارجى الغنية (والكبيرة) . ففى عام ١٩٧٣ كان رقمها القياسى ٤ر٥ بالنسبة الى ٣٠ بلدا غنيا منها . ٣ر٢ فقط فى حالة ٤٢ بلدا فقيرا . غير أن معونات البنك كانت تذهب اساسا الى البلاد الفقيرة (الرقم القياسى ٥ر٣ لعام ١٩٧٣) وعلى نحو هامش الى البلاد الغنية (الرقم القياسى ٠ر٣ لعام ١٩٧٣) ، وهذا يعكس سياسة البنك الدولى الصريحة .

ولقد تغير دور البنك بمرور الأيام . وبينما يمكن النظر اليه على أنه ــ أساسا ــ أداة كانت تخدم سياسة الولايات المتحدة الخارجية فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية بقليل ، اذ كان يعكس تضاؤل هيمنتها فيما بعد . واليوم تشاركها السيطرة عليه بلاد المركز الاقتصادى التى تملك أغلبية الأصوات والتى يعكس البنك مصالحها المشتركة فى الحفاظ على الاقتصاد العالمى الرأسمالى . ومع كل ، لا تزال هذه البلاد تقبل أن يكون رئيس البنك مواطنا أمريكيا يختاره رئيس جمهورية الولايات المتحدة ينتخبه بعد ذلك مديرو البنك التنفيذيون . وكان البنك فى الستينيات وأوائل السبعينيات ، يعمل أساسا على تنمية البنية التحتية اللازمة للتصنيع والتجارة العالمية ، وعلى تنمية الصناعة الزراعية بدرجة أقل . ولم يتحول نوعا الى تنمية الصناعات الزراعية والطاقة الا حديثا .

وثمة وظيفتان فرعيتان آخذتان فى الظهور بشكل واضح فى داخل دور البنك الدولى بهدف تثبيت الاقتصاد العالمى ، أولاهما توفير التمويل للصناعة والنشاط الزراعى والتجارة ، على أن يتم هذا عن طريق تمويل المشروعات التى تستهدف تنمية البنية التحتية . وتتمثل فى تقديم المعونة الى البلاد الفقيرة جدا . وهذه الوظيفة الأخيرة تمثل سياسة الغرض منها تجنب التفكك الزائد الذى يصيب النظام ككل ، والحيلولة دون انتشار الشعور بعدم شرعية الاقتصاد العالمى . هاتان الوظيفتان اللتان تعملان

على دعم متطلبات العملية الرأسمالية واعادة توزيع الدخل حتى يتسنى المحافظة على الشرعية ، فتحدان فى ممثل واحد هو البنك الدولى · وعلى ذلك فنظرته ، فضلا عن سياسته الفعلية ، تتجاوز بشكل واضح وظائف المنظمات التمثيلية العادية فى الاقتصاد العالمى · ومن ثم توحى هاتان الوظيفتان بفحص دور البنك الدولى بوصفه مؤسسة شبيهة بالدولة أخذت تنشأ فى النظام العالمى ·

ومع كل ، وحتى نضع الدور الكمى الذى يقوم به البنك الدولى فى اطاره الحقيقى ، يجب أن نلاحظ أن القروض التى يقدمها لا تعدو أن تكون جزءا ولو مهما ، من مجموع القروض التى يقدمها ممثلو المركز الى البلاد المحيطية (٩) · فالقروض الخاصة التى يقدمها الى الأخيرة (ائتمان مصر فى ، ائتمان للتصدير ، اصدارات من السندات) زادت زيادة بالغة من ٥٤٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ الى ٣٥ر٢٠٠ منيون فى عام ١٩٧٨ · وتمثل القروض المصرفية الخاصة أكثر من الثلثين خلال السبعينيات · ومن بين قروض البنوك الخاصة تعتبر القروض الأوربية مهمة جدا · فبعد عام ١٩٧٥ كان أكثر من خمسين فى المائة من جميع القروض الأوربية تذهب بوجه عام الى البلاد النامية · وعلى العكس من ذلك لا تلعب السندات الأوربية الا دورا هامشيا فى التدفقات الخاصة الى البلاد المحيطية · أما القروض العامة لبلاد المحيط (المقدمة من بلاد المركز الاقتصادى ، وأعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، والاقتصاديات ذات التخطيط المركزى ، والقروض متعددة الأطراف من المؤسسات الدولية) فلم تزد الا من ١٦٠٠ مليون دولار الى ٩٣٠٠ مليون فيما بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٨ ، وكان نصيب بلاد المركز الاقتصادى من المعونة المقدمة من الشركات لأغراض التنمية ، يتراوح بين الخمسين والنصف فى المائة خلال العقد الثامن · ويصدق الشيء نفسه على المنظمات الدولية · فكان نصيب دول الأوبك يتقلب حوالى ١٢٪ وهبط نصيب اقتصاديات التخطيط المركزى من ٦ر٧٪ (١٩٧٠) الى ١٪ (١٩٧٨) · ومن بين المنظمات الدولية يعتبر مركز البنك الدولى بارزا جدا (٨٤٪ من القروض فى عام ١٩٧٠ ، ٦٤٪ فى عام ١٩٧٨) · وارتفع نصيب بنوك التنمية الاقليمية من ١٥ الى ٢٠٪ ، والباقى يقوم بتوزيعه بنك الاستثمار الأوربى والوكالات التى تخصص لها دول الأوبك ؛ وزادت أهمكة هذه الوكالات بعد عام ١٩٧٦ ·

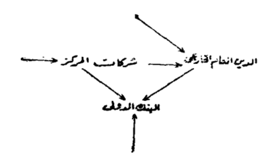
يمكن تمييز ثلاث مجموعات من مصادر التدفقات المالية الى البلاد المحيطية وهى : البنوك الخاصة ، حكومات بلاد المركز الاقتصادى ، والمنظمات الدولية · فى داخل هذه المجموعات الثلاث نجد السيطرة على درجة عالية من التركيز ، فيقدر أن ثلاثة أرباع القروض التى تقدمها البنوك الأمريكية الى البلاد الواقعة على المحيط ، تمر من خلال تسعة بنوك فقط · ويمكن افتراض تركز مماثل بالنسبة الى بنوك بلاد المركز الأخرى بحيث يحتمل أن نحوا من عشرين بنكا تقريبا تسيطر على النصيب الغالب من جميع القروض المصرفية الى بلاد المحيط · ومن بين بلاد المركز الاقتصادى يبلغ نصيب الخمسة الرئيسية ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع القروض العامة المقدمة الى البلاد المشار اليها · وفى داخل المنظمات الدولية للبنك الدولى وحده نصيب مماثل · وبهذا يمكن

ان نستنتج أن مجموعة تزيد قليلا على ٢٤ من ممثلى المركز ، لها السيطرة فى نظام الاعتماد المالى ٠

ان كون البنك الدولى ليس الا ممثلا واحدا من بين آخرين ، هذه الحقيقة يجب ألا تؤدى الى أن نستنتج أن دوره ذو أهمية ثانوية فقط ٠ ، فهذا الدور يبدو أكثر أهمية مما توحى به الأرقام ٠ فمن جهة ، يقوم البنك الدولى بدور « المدير القائد » فى المالية الدولية عن طريق نظرته العالمية وقوته التنظيمية وموظفيه المحترفين ٠ فبالحصول على قروض البنك الدولى وعلى تقدير طبيب فى طب التقارير التى يصدرها عن البلاد المختلفة ؛ نقول ان هذا يعنى ضمان الوصول الى مصادر أخرى للائتمان ٠ ومن جهة أخرى ، يعمل البنك الدولى الى جانب صندوق النقد الدولى الذى يتولى علاج حالات النقص فى السيولة الدولية ٠ وتعقد كلتا المنظمتين اجتماعاتهما السنوية فى نفس المكان ونفس الوقت ولهما هيئة مشتركة للتنمية ٠ يجب عدم التقليل من قوة صندوق النقد الدولى نظرا لأنه لا يوفر الائتمان للبلاد المدينة الا بشرط تقديم وصفات بعيدة المدى للسياسة الاقتصادية (« برامج التثبيت ») ولذلك فعن طريق تقييم مشروعات التنمية (البنك) وبرامج التثبيت الاقتصادى (الصندوق) فان لكلتا المنظمتين وزنا معياريا هائلا فى النظام العالمى ، الى جانب احتمالات بالغة بتوقيع العقوبات ٠

الصلات العلية بين البلاد التابعة :

اقترح تمثيل الصلات العلية بشكل تخطيطى على النحو التالى :



ان الاحتياجات الباهظة التى تلزم للبنية التحتية فى البلاد الواقعة على المحيط ، من أجل استخدام أسلوب الانتاج الذى تأخذ به شركات المركز وهو أسلوب يستخدم الكثير من رأس المال . هذه الاحتياجات يحتمل أن تزيد من حجم دين الدولة الخارجى ، لأن الاستثمارات التى تتطلبها هذه البنية تعتمد اما على قاعدة ضريبية محلية تخصص حصيلتها لسد هذه الاحتياجات وان كانت شركات المركز كثيرا ما تسهم بالقليل فى حصيلة هذه القاعدة بسبب الاعفاءات الضريبية ، واما أن تعتمد على الدين العـــام الخارجى ٠

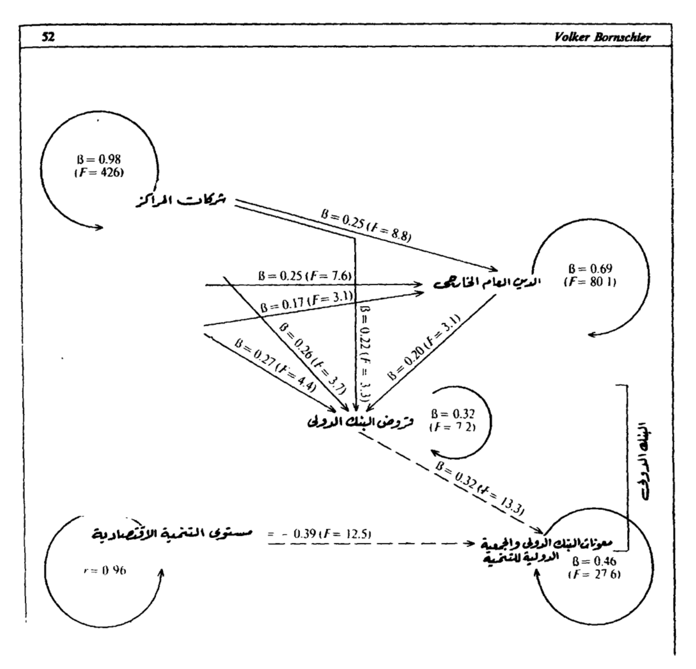
وعلاوة على هذا فالائتلاف الطبقى الذى يحبذه العـــاملون فى شركات المركز ، يحتمل أن يزيد من الانقسامات الاجتماعية بالتالى من الصراع الاجتماعى . ومن ثم تحتاج الدولة الى المزيد من الموارد حتى يتسنى لها السيطرة على مثـــل هذا الصراع والقضاء عليه ٠

ولما كان البنك الدولى يرتبط بحكم وظائفه بشركات المركز على مستوى النظام ككل ، ويقوم بتمويل التنمية الصناعية فضلا عن النشاط الزراعى ، فيمكن أن نتوقع من البلاد التى يعظم تغلغل شركات المركز فيها أن تتلقى أيضا نصيبا كبيرا من قروض البنك الدولى ٠ ولذلك يمكن أن نتوقع من التبعية لشركات المركز مزيدا من الاعتماد على البنك الدولى ٠

وفضلا عن ذلك ، وعلى مستوى النظام ككل . يقوم البنك الدولى أيضا بدور « فرقة المطافىء » لتجنيب الافلاس ، ولذلك من المحتمل أن تتلقى دعما منه الحكومات التى تعانى قدرا كبيرا من المديونية ٠

واذ نرتد بالبصر الى الفترة الممتـــدة من منتصف الســـتينيات حتى منتصف السبعينيات ، فسوف يتبين أن جميع الصلات الثلاث التى افترضناها يمكن توضيحها بالاستناد الى الملاحظة والاختبار ٠ ويتضمن الشكل رقم (١) خلاصة للنتائج ٠

واضح أن عند المحيط ، نظامين فرعيين متمايزين ، أحدهما يتركز حول الاعتماد على شركات المركز ويبين قدرا عاليا من ظهور صورة أخرى من الهيـــكل (الانحدار الذاتى : ٩٨ر٠) ٠ ونظام الاعتماد هذا يزيد من حجم الدين العام الخارجى وقروض البنك الدولى ٠ فالديون المتصاعدة والتى ترتبط عرضا بشركات المركز ، توضح وجود صورة هيكلية ثانية أوفى بكثير (الانحدار الذاتى) ، مما يمكن أن يدل على أن مثل هذا الهيكل تغير بصورة متزايدة استجابة لحاجات شركات المركز على ما ســـبق لنا مناقشته . وهو ما يصدق بوجه خاص على قروض البنك الدولى ٠



شكل رقم (١) تحليل الصلات العلية بطريق انحدارات اتجاهات السجل .

التعليق :

انحدارات الجدول معدة من أجل ٦٦ من البلاد المحيطية ، وتعنى ان أحـد متغيرات التبعية كما قيس فى منتصف السبعينيات انحدر على نفسه ليعود الى ما كان عليه فى منتصف الستينيات (الانحدار الذاتى ، والنتائج مذكورة فى الدوائر ، وانحدر على المتغيرات الأخرى

ليعود الى ما كان عليه فى منتصف الستينيات · ولا يورد الجدول سوى الطرق ذات الأهمية (رقم ٣ عن قيم «ف» F) · وبهذا كانت المتغيرات عوامل تنبؤ فضلا عن كونها متغيرات تابعة · غير أن اثنين من المتغيرات فقط كانا عاملا تنبؤ : شركات المركز فى ٥ قطاعات اقتصادية مختلفة (لأنها غير متوافرة الا بالنسبة الى عام ١٩٦٧) ، ومستوى التنمية الاقتصادية (لأن أثر التنمية بالبلد التابع ليس محور هذا المقال · انظر الحاشية رقم ١٠) ·

وبالاضافة الى ذلك فالطرق المؤدية من الاعتماد الكلى على شركات المركز ، الى جميع متغيرات الاعتماد الأخرى ، فضلا عن الطرق المؤدية الى مجموع شركات المركز ، نقول ان هذه تم تقدير قيمتها · وتبين النتائج أن الاعتماد على شركات المركز يؤثر فى أبعاد الاعتماد الأخرى ، وليس العكس · وعلى ذلك يمكن الايحاء بأن أسلوب شركة المركز هو العمود الفقرى فى نظام التبعيات الاقتصادية بأسره ·

ويتركز النظام الآخر فى مستويات دنيا من التنمية الاقتصادية فى داخل البلاد المحيطية · كذلك يبين توزيع فئات المنتج القومى الاجمالى بالنسبة الى الفرد ، درجة من التوالد الهيكلى أى اخراج صورة طبق الأصل من الهيكل (الارتباط الذاتى : ٩٦ر٠). ومثل هذا الاعتماد يختلقه الاعتماد على المعونات ، كما يقاس بالمعونات المقدمة من البنك الدولى والجمعية الدولية للتنمية · والاعتماد على المعونة يرتبط الى حد كبير بانخفاض مستويات التنمية وليس بتلقى قروض البنك · وبهذا تشكل وظائف البنك حجر زاوية هاما فى داخل النظام للربط بين النظامين الفرعيين فى بلاد المحيط واللذين يميلان الى أن ينفصل الواحد منهما عن الآخر ·

ملخص (٥) الاتجاهات فى الاعتماد والتبعية

الجدول رقم (٨) الأرقام القياسية للاعتماد على التجارة وشركات المركز والدين العام الخارجى وقروض البنك الدولى ومعونته · وتتراوح فترة التغيير التى يغطيها الجدول من منتصف الستينيات حتى منتصف السبعينيات · ويمكن أيضا ومع التزام الحذر ، استنباط هذه الاتجاهات حتى عام ١٩٨٠ · ومع كل ، فالسؤال عما اذا كانت هذه الأنماط المتغيرة تصدق أيضا بعد عام ١٩٧٥ ، تتطلب الاجابة عنه مزيدا من البحث الذى يستخدم أرقاما أحدث ·

وبالاضافة الى ذلك يزودنا الجدول رقم (٩) بنتائج تتعلق بهيكل الاعتماد كما يدل عليه الارتباط الذاتى بين أبعاد الاعتماد على مر الأيام ومعامل تغيرها · كذلك يقدم الجدول ارتباط أبعاد الاعتماد هذه بمستوى التنمية الاقتصادية فى البلاد البعيدة عن المركز · وأخيرا يورد الجدول رقم (٩) الارتباطات المتغيرة بين أبعاد الاعتماد ، على مر الزمن ·

الجدول رقم (٨)

الاتجاهات فى اعتماد بلاد الحد الخارجى

(صححت الأرقام القياسية لمواجهة الفوارق
فى الفترة الزمنية المغطاة ، وعدلت
لتشمل الفترة ١٩٦٥ ــ ٧٥)

	منتصف الستينات	منتصف السبعينات
التجـــارة		
العدد = ٧٢ الصـــادرات	١٠٠	١١٦
العدد = ٧٢ الـــواردات	١٠٠	١١١
العدد = ٥٤ تركز سلع التصدير	١٠٠	٩٠
العدد = ٥٥ تركز الشركات فى التصدير	١٠٠	٨٠
العدد = ٥٩ الرقم القياسى للتجارة الرأسية	١٠٠	٩٥
متوسط الأرقام القياسية للتجارة	١٠٠	٩٨
العدد = ٧٢ شركات المركز ، الرقم القياسى للاعتماد	١٠٠	١٤٨
العدد = ٦٩ الدين العام الخارجى ، الرقم القياسى للاعتماد	١٠٠	١٩٨
العدد = ٦٩ قروض البنك الدولى ، الرقم القياسى للاعتماد	١٠٠	١٦٥
العدد = ٦٩ معونات البنك الدولى والهيئة الدولية للتنمية الرقم القياسى للاعتماد	١٠٠	٣٥٨

يمكن تلخيص ما تكشف فى الجداول ٨ ، ٩ ، ١٠ على النحو التالى : **الاعتماد على التجارة :** ان مدى الاعتماد الشامل على التجـــارة كما يقاس بالمؤشرات الخمسة بالجدول رقم (٨) لا يسير فى طريق الزيادة ، بل بالعكس تماما تناقضت المؤشرات الأخرى ، باستثناء الصادرات والواردات التى تشهد زيادة طفيفة ·

عند المحيط نجد أن أنماط الاعتماد على التجارة لا ترتبط بمســـتوى التنمية الاقتصادية (الجدول رقم ٩) · وبرغم أن اخراج صـــورة طبق الأصل للمؤشرات الخمسة عن الاعتماد على التجارة مرتفع نوعا ، كما يتبين من الارتباطات الذاتية على مر الأيام (الجدول رقم ٩) ، يمكن ملاحظة أن التطابق الداخلى بين أنماط الاعتماد على التجارة قد صار أضعف · وهذا تدل عليه الارتباطات الداخلية المتناقضة بين المؤشرات الخمسة (الجدول رقم ٩) ·

وهذا يوحى باستنتاج أن أنماط الاعتماد على التجارة آخذة فى أن تفقـــد الى حد ما ، وزنها النسبى فى صرح البلاد التابعة ·

ولا تزال أهميـــــة الاعتمـــاد على شركات المركز تســـير فى طريق الزيادة (الجدول رقم ٨) ، ويعرض لنا هذا الاعتماد هيكلا ثابتا نوعا (الجدول رقم ٩) · وعلى خلاف الاعتماد على التجارة ، هناك فى بلاد المحيط ، علاقة بمستوى التنمية ، ونعنى بها علاقة ايجابية بشكل معتدل ·

ولقد كان لنمط الاعتماد على شركات المركز علاقات كبيرة تماما مع أنماط الاعتماد على التجارة فى الفترة السابقة على التى يغطيها البحث » · لكن الواضح أن هـــذه العلاقات هبطت بمرور الوقت (الجدول رقم ٩) ويمكن أن نرى أن هذا الأمر مرتبط بازدياد أهمية التصنيع التابع ·

الجدول رقم (٩)

الارتباط بين أشكال الاعتماد المختلفة بالنسبة
الى البلاد الواقعة على الحد الخارجى
خلال الفترة الممتدة من منتصف الستينيات
الى منتصف السبعينيات

العدد		منتصف الستينات	منتصف السبعينات
٤٤	متوسط الترابط بين المؤشرات الخمسة للاعتمـاد على التجارة		
	(اغفال الارتباط بين الصادرات والواردات)	٣١ر٠	٢٢ر٠
	شركات المركز التى لهـــا		
٩٠	صــــادرات	٥٦ر٠	٤٨ر٠
٩٠	واردات	٤٨ر٠	٤١ر٠
٥٤	تركز سلعى	٤٤ر٠	٢٩ر٠
٥٥	تركز الشركاء	٣٢ر٠	٣٢ر٠
٥٩	التجارة الرأسية	٢٤ر٠	١٣ر٠
	المتوسط : شركات المركز التى بهـــا المؤشرات الخمسة عن التجـــارة	٤١ر٠	٣٣ر٠

العدد		منتصف الستينات	منتصف السبعينات
	شركات المركز التى بهـــا		
	دين عام خارجي	١٥ر٠	٢٢ر٠
٦٩	دين عام خارجى	١٥ر٠	٢٢ر٠
٦٩	قروض البنك الدولى	٢٨ر٠	٣١ر٠
٦٩	معونة البنك الدولى والجمعية الدولية للتنمية	ـ١٥ر٠	٢٤ر٠
٦٩	الدين العام الخارجى مع قروض البنك الدولى	١١ر٠	٣٢ر٠
٦٩	الدين العام الخارجى مع المعونات من البنك الدولى والجمعية الدولية للتنمية	٢٢ر٠	ـ٠٦ر٠
٦٩	قروض البنـــك الدولى مع المعونات من البنـــك والجمعية الدولية للتنمية	١٥ر٠	
	الدين العام الخارجى مع		
٦٩	الصـــادرات	٠٧ر٠	٢٠ر٠
٦٩	الـــواردات	٠٩ر٠	٢٣ر٠
٥٣	التركز السلعى	٠٢ر٠	١٥ر٠
٥٥	تركز الشركاء	٠١ر٠	١٠ر٠
٥٨	التجارة الرأسية	٠٧ر٠	ـ٠٥ر٠
	المتوسط : مؤشرات الدين العام الخارجي	٠١ر٠	١٣ر٠
	قروض البنك الدولى مع		
٦٩	الصـــادرات	٣٥ر٠	٣٥ر٠
٦٩	الـــواردات	١٥ر٠	١٠ر٠
٥٣	التركزالسلعى	٣٦ر٠	ـ٠٢ر٠
٥٥	تركز الشركاء	ـ١٥ر٠	١٢ر٠
٥٨	التجارة الرأسية	٢٥ر٠	١٠ر٠
	المتوسط : قروض البنـــك الدولى مع مؤشرات التجـــارة الخمســـة	١٩ر٠	١٠ر٠
	معونات البنك الدولى والجمعية الدولية للتنمية مع		
٦٩	الصـــادرات	ـ١٠ر٠	ـ٠٢ر٠
٦٩	الـــواردات	٠٧ر٠	٢٤ر٠
٥٣	التركز السلعى	ـ١٨ر٠	٠٧ر٠
٥٥	تركز الشركاء	٠٥ر٠	٠٩ر٠
٥٨	التجارة الرأسية	٠٧ر٠	٠٧ر٠
	المتوسط : معونات البنك الدولى والجمعية الدولية للتنمية مع مؤشرات التجارة الخمسة	٠٢ر٠	٠٦ر٠

ويبين الاعتماد المالى والاعتماد على المعونات أعظم الزيادة (الجدول رقم ١٠) وهذا ينطبق على قروض البنك الدولى والدين العام الخارجى ، بل وينطبق أكثر من هذا ، على معونات البنك والجمعية الدولية للتنمية ٠

هذان العنصران أى المالية والمعونة يسيران سريعا نحو الانفصال ، ويختلف ارتباط كل منهما بمستوى التنمية (الجدول رقم ٩) ٠ هناك علاقة ايجابية معتدلة بمستوى التنمية الاقتصادية بالنسبة الى الدين العام الخارجى وقروض البنك الدولى ، وعلاقة سلبية كبيرة ولا تزال تتزايد ، بالنسبة الى المعونة التى تقدمها الجمعية الدولية للتنمية ٠ غير أن الروابط فى داخل أنماط الاعتماد المالى تسير نحو الزيادة كما تدل عليها الارتباطات المتزايدة بين الدين العام الخارجى وقروض البنك الدولى ٠

وفضلا عن هذا فالاعتماد المالى الناشىء مرتبط حتما بنظام شركات المركز مما يدل عليه ازدياد الارتباطات (الجدول رقم ٩) ٠ وهذا يدعمه أيضا التحليل السببى (الشكل رقم ١٠) ٠

والصلات بين الاعتماد المالى والاعتماد على التجارة ، وهى الصلات التى لم تكن عموما الا ايجابية على نحو ضعيف ، تميل الى أن تذوى وتزول ٠ ويصدق هذا بوجه خاص على قروض البنك الدولى ، ويصدق بدرجة أقل على الدين العام الخارجى ٠

والتوالد الهيكلى للاعتماد المالى والاعتماد على المعونة ، منخفض نسبيا (الجدول رقم ١٠) ٠ ويمكن تفسير هذا بأنه نتيجة مترتبة على تصحيح الموقف بالنسبة الى الأولويات الجديدة فى داخل الاقتصاد العالمى ٠ ومن هذه الأولويات الدور ٠ الناشىء الذى تضطلع به شركات المركز باعتبارها أدوات التصنيع التابع فى البلاد المحيطية ٠ وتتمثل الأولوية الأخرى فى ازدياد الحاجة الى اضفاء الشرعية على العملية الاقتصادية العالمية عن طريق تدابير معينة لاعادة التوزيع على البلاد الفقيرة ٠ والبلاد الفقيرة المعنية لا تزود السوق العالمية بمواد خام مهمة ، كما أنها من الصغر والفقر بحيث لا تسمح بالتصنيع التابع ٠

هذه النتائج النهائية المترتبة على الاتجاهات والعلاقات بين البلاد التابعة فى الاقتصاد العالمى ، يقدم الشكل رقم (٢) أيضا فى صورة رسوم بيانية فى نوع من « صورة عالمية » ٠

الجدول رقم (١٠) ٠ صورة أخرى لهيكل الاعتماد
والعلاقة بمستوى التنمية فى البلاد
الواقعة على المحيط

عدد البلاد الواقعة على المحيط	بعد الاعتماد	الارتباط الذاتى منتصف الستينات	معامل التغيير		ارتباط مقياس الاعتماد بالمنتج القومى الاجمالى للفــرد	
			منتصف السبعينات	منتصف السبعينات	منتصف الستينات	منتصف السبعينات
٦٩	الصـــادرات	٠ر٧٨	٠ر٥٨	٠ر٥٣	٠ر٠١	ـ٠ر٠١
٦٩	الـــواردات	٠ر٧٩	٠ر٤٧	٠ر٤٨	ـ٠ر١٤	ـ٠ر١٢
٥٣	تركز سلع التصدير	٠ر٨٧	٠ر٤٠	٠ر٤٦	٠ر٠١	ـ٠ر١٣
٥٥	تركز الشركاء فى التصدير	٠ر٩٠	٠ر٤١	٠ر٣٨	ـ٠ر٢٣	ـ٠ر١٧
٥٨	الرقم القيــاسى للتجارة الرأسمالية	٠ر٩٢	٠ر١٥	٠ر١٨	ـ٠ر١٩	ـ٠ر٢٢
	المتوسط بالنسبة الى خمســـة مقاييس تجارية	٠ر٨٥	٠ر٤٠	٠ر٤١	ـ٠ر١١	ـ٠ر١٣
	شركات المركز	٠ر٩٤	٠ر٦٢	٠ر٦٤	٠ر٣١	٠ر٢٨
	الدين العام الخارجى	٠ر٧٧	٠ر٣٤	٠ر٣٣	٠ر٠٨	٠ر١٥
	قروض البنك الدولى	٠ر٤٧	٠ر٧٧	٠ر٦٤	٠ر٢٦	٠ر٣٢
	معونات البنـــك والجمعية الدولية للتنمية	— ٠ر٥٦	— ١ر٢٠	— ٠ر٨٥	— ـ٠ر٣٥	— ـ٠ر٦٨

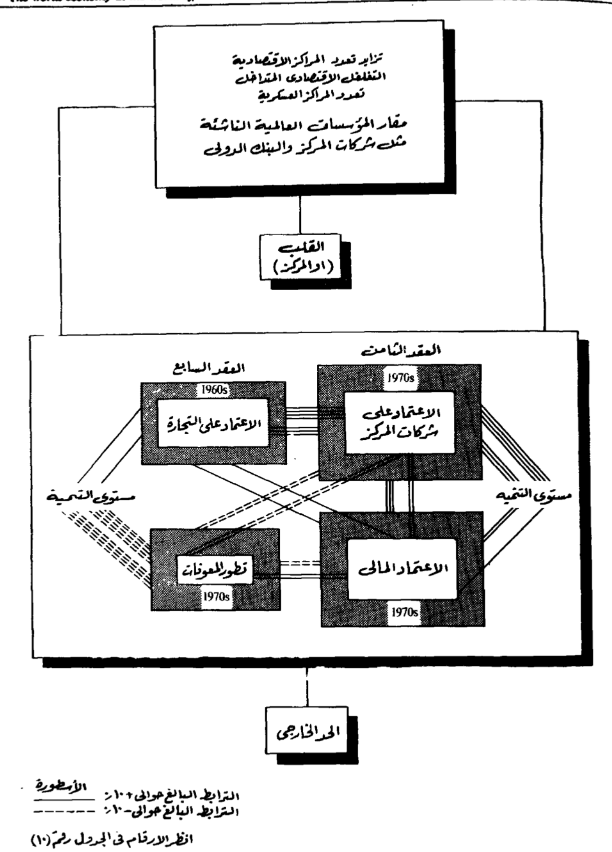


FIG. 2. Core-periphery. Different dependencies of the periphery, their links and changing importance.

شكل رقم (٢) القلب والحد الخارجي والبلاد التابعة المختلفة عند الحد الخارجي ، صلاتها وأهميتها المتغيرة .

ملاحظات ختامية :

يوحى نوع « الصورة العالمية » التى سبق عرضـــها ، بأن شركات المركز هى العمود الفقرى للتبعية الاقتصادية فى الاقتصـــاد العالمى ٠ وهى ترتبـــط ارتباطا لا يستهان به بالتجارة الخارجية عن طريق مبيعاتها الداخلية ٠ ولكن اذا نظرنا اليهـا ككل فانها لا تبدو تعزز التبعية الاقتصادية التقليدية عن طريق التجارة ، لأنها تقوم بعملها فى داخل سلسلتى الاقتصاد العالمى الهرميتين المذكورتين ٠ على مستوى النظام ككل ، فالتصنيع التابع يكمل بصورة متزايدة ، التبعية الاقتصادية التقليدية ، وتميل شركات المركز الى تعزيز التبعية المالية الناشئة ٠

ويوحى التحليل هنا بنظرتين هامتين ٠ فبرغم وجود صلات بين النظم التابعة المختلفة ، فالواضح أنها لا تشابك الى حد كبير على مستوى البلاد الفردية ٠ وعموما لا يمكن أن نفترض أن بلدا على درجة عالية من التبعية على امتداد بعد واحد ، هو بالمثل تابع على امتداد أبعاد أخرى ٠ وهكذا هناك مجموعة متنوعة من القنوات التى عن طريقها يمكن للقوى العاملة فى المركز أن تحاول فرض النفوذ على المحيط كى تعمل على تثبيت بنيان المركز والمحيط ، وهو البنيان الذى يتميز به أداء الاقتصاد العالمى ٠

وأخيرا ، أود أن أضيف أن الأهمية المتزايدة للتبعية المالية ، قد تكون أكثر من لاحقة وظيفية بنظام شركات المركز ٠ هذا النمط الآخذ فى البروز ، يمكن أن يؤثر فى أداء النظام ككل مادام يسمح بالسيطرة السياسية (ومن ثم غير الاقتصادية) ٠ ويجب أن نتذكر أن عددا قليلا نسبيا من بلاد المركز والبنـــوك الخاصة والمؤسسات الدولية تشكل العوامل المتسلطة فى داخل هذا النظام الناشىء ، وذلك بالقياس الى ألف ان صح القول ، من شركات المركز الكبيرة جدا أو الكبيرة نســـبيا ٠ وعلى ذلك فازدياد تبعية المحيط المالية يوحى بهيكل من سيطرة المركز على المحيط ، ذى طابع مركزى وخارج النطاق الاقتصادى ٠



قد يبدو موضوع مثل « صور لمجتمع عالمى » كأنه أمر هين ، فى وقت لا يظهر فيه بشكل مؤكد أن العالم كما نعرفه سوف يستمر فى الوجود ؛ والواقع أنه موضوع ذو أهمية ملحة ، لأننا وان كنا لا نشارك فى صور هذا المجتمع ، فمن حقنا على الأقل أن نفهم فهما ملائما صورة كل منا فى عالم اليوم ، وفى عالم المستقبل حتى نكفل مستقبلا أفضل لاستمرار الوجود الانسانى ، بل لعالم أفضل · ولا يظهر فى هذا الصدد أنه يكفى التفكير فيما تفتقده الكتلتان الغربية والشرقية (اللتان ينقسم اليهما عالم اليوم على نطاق واسع) احداهما فى الأخرى · حقا ، ان ما يشترك فيه هذان التجمعان كل فى بيئته ليس الا الانجاز التكنولوجى وما يتيحه من الوفرة ، ولكن قسما عظيما من العالم ، بل أغلبية سكان العالم لا تتمتع بهذه المزايا · ومن الواضح أن هذا الحرمان سوف يصبغ رأى هذه الأغلبية بوضوح فى تحديد معالم المستقبل · ومن ثم ، فان ما أطلقت عليه رأى العالم الثالث له صلة حيوية بكل منا وفى كل مكان · والجميع يتحدثون عن نظم دولية جديدة فى الاقتصاد والاتصال ؛ سنذكر اثنين منها فحسب يمثلان ــ فرضا ــ صورة بعينها للمجتمعات المتخلفة والفقيرة فى المقام الأول ·

بقلم : سارفيبالى جوبال

رئيس مركز الدراسات التاريخية ، بجامعة جواهر لال نهرو نيودلهى • عضو سابق بالمكتب التنفيذى لهيئة اليونسكو ، ونشر عددا من الكتب عن التاريخ الهندى الحديث •

ترجمة : حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من كلية الآداب ـ جامعة القاهرة • له كثير من المترجمات الثقافية والأدبية والعلمية • كما اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب •

وقبل أن نصل الى المصاعب والعقبات فى مسار مجتمع عالمى ، ولا يجب أن نقلل من شأنها ، يجب التأكيد بأن نشوء مجتمع عالمى يبدو بمثابة الخطوة الطبيعية • فبفضل العلم انكمش العالم ، وصارت وسائل الاتصالات سريعة لدرجة أن كلا منا يقف على درجة باب الآخر • حتى ان اقتصادا عالميا لا يقوم على تقسيم العمل ، لا على ايذاء بعض الشعوب ، هو النظام الذى يمكن الشعوب كافة من المشاركة فى الوفرة والرخاء ، هو ما نصبو الى تحقيقه الآن • وقبل أى شىء ، ثمة اليوم ثقافة منتشرة فى العالم كافة ، وكل انسان فى أى مكان بالعالم يعد وارثا للتراث العالمى ولكنوز الجنس البشرى • فالآثار العظيمة مثل : ماتشكو بيكشو ، ومعبد سستين ، تاج محل ، بوروبودور تنتمى جميعها لنا • كما أن انجازات علوم الفيزياء والرياضيات والفلسفة هى جزء من ميراث كل فرد على سطح المعمورة • ويمكن للانسان أن يتجاوز عن التعصب المذهبى فى الدين ، وأن يعيش فى الحقائق المشتركة للمسيحية والاسلام والهندوكية • ولذلك ، فان الاخفاق فى التوصل الى مجتمع عالمى يعد انحرافا وتحولا عن المعيار السليم ، فضلا عن أن النظم الاقتصادية الضيقة النطاق هى التى تعوق المسار الطبيعى الذى ترمى اليه الثقافة والدين ، وفى هذا مكان للتفاؤل القاهر على الأقل •

وبطبيعة الحال ، نجد أن العقبة الكبرى التى تقف فى سبيل اقامة مجتمع عالمى هى قوة النزعة القومية التى لا تنكسر ٠ وهى فى مرحلتها المعاصرة ليست الا مفهوما أوروبيا من القرن الثامن عشر ، بل هى الآن عنصر قوى ممتد فى كل مكان من العالم ٠ لم تنكسر النزعة القومية بالثورة فى روسيا ، بل غدت أيديولوجية الاشتراكية فى بلد واحد ، وفى أوروبا الشرقية ، وفى الصين صبغت المذهب الشيوعى بصبغتها ، وفى باقى آسيا وأفريقية عاشت بعد زوال الاستعمار ٠ كما أن الحرب الباردة ليست الا نتاجا لتنافس الدول القومية التى تتملك قوة عسكرية هائلة ٠ والأمل فى أن تصبح الولايات المتحدة بمثابة قلب السلطة العالمية لم يصدق ، وتتبدد كل الآمال اليوم فى قيام وفاق عالمى ، لا مجرد وفاق أوربى ، وتحولت الحرب الباردة الى حرب جليدية أكثر من ذى قبل ٠ وبعبارة أخرى ، جاءت النزعة القومية لتعيش كقوة حيوية شديدة ، ويجب أن تضع كل صورنا عن مجتمع عالمى هذه النزعة فى الحسبان ٠ ولحسن الحظ ، ثمة قوى أخرى لها وزنها تعمل على تقليل أثر المواجهة القومية على هذا المستوى العالى أى مستوى القوى الأعظم ، وهذه القوى هى التى يجب تدعيمها ٠ ففى المرحلة الأولى للحرب الباردة نجد أن بلاد آسيا وأفريقية التى استقلت حديثا رفضت الدخول فى مجال الحرب الباردة ، وآثرت أن يكون لها مجالاتها الخاصة من أجل السلام ٠ ولكن هذه الدول لم تقف موقف المتفرجين السلبيين فحسب ، بل أنجبت عقليات جديدة تعمل على حل المشكلات العالمية ؛ وساعدت على تخفيف حدة الأزمات الدولية ٠ ولا أريد المبالغة فى دور عدم الانحياز وامكانياته فى التقليل من درجة الأخطار التى تصدم بها البلاد الدينامية كل منهما الأخرى ٠ فالقوى العظمى تعرف مصالحها ، وسوف تتصرف وفق ما يمكن هذه المصالح على الرغم من نصيحة الأطراف الثالثة لها ٠ ومع هذا ، ثمة عامل مساعد هو وجود طرف ما خارج الخطوط الأساسية للصراع يقوم بالاتصالات بين الخصمين الأساسيين ٠ ولقد حدد نهرو نفسه فى منتصف الخمسينيات مجال عدم الانحياز بقوله : ليس ثمة تأكيدات أو سلبيات فى عدم الانحياز ، بل هناك ظلال رقيقة للرأى ، وملاحظات تطرح ، وانطباعات عامة بلا تعليقات ، وردود فعل منتظرة وهلم جرا ٠٠ فاذا كان رد الفعل ملائما يخطو المرء خطوة أخرى للأمام ، والا فليصمت ، فماذا نحاول أن نفعل ؟ هو التخفيف من حدة كل طرف وتهدئته وجعله أكثر احتراما لوجهة نظر الآخرين ٠

وان كان الأمر لا يبدو على هذا النحو بشكل كبير ، ومع أنه دور متواضع الا أنه لا غنى عنه ، فقد منع فى مناسبات شتى تصعيد أزمة ما من أن تتحول الى حرب ٠ واليوم ، وقد وصلت الحرب الباردة الى حافة الانفجار الكامل ، يكون لعدم الانحياز دلالة حاسمة مرة أخرى ٠ حقا ، ان بلادا كثيرة تنتشر فى المنظور الكلى للشئون العالمية بما فى ذلك تلك البلاد الداخلة فى أحلاف عسكرية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى مما خفف معنى عدم الانحياز بزعم احترامه ظاهريا ، الا أنه لا يمكن التقليل من شأن الضرورة اللازمة الى اجراء غير منحاز حقيقى فى الفترات الفاصلة لعلاقات القوى العظمى ٠ وواقع الأمر ، أن هذه الحالة قائمة بكثرة حتى فى أوربا الغربية ، حيث ثمة حاجة اليوم الى ضمان البقاء ، والى نزع السلاح النووى من طرف

واحد ، والى نظرية جدية الى عدم الانحياز · وليس من حقى القول ، ما اذا كانت هذه الحاجة لها ما يبررها أم لا ، ولكننى أستشهد بها لجذب الانتباه فحسب الى حيوية دور عدم الانحياز · كما أن التعليق الذى قيل منذ سنوات عديدة بأنه لو أن عدم الانحياز لم يوجد كان لابد من اختراعه ، لا يزال تعليقا عكسيا · ففى المجتمع العالمى للمستقبل ، حيث ستبقى النزعة القومية للقوى العظمى حقيقة لا شك فيها ، سيجب حينئذ أن يستمر عدم الانحياز كعنصر مسيطر على المسرح ·

وعلى أية حال ، فاننى لا أزعم أن النزعة القومية ليست سوى امتياز للقوتين العالميتين القائدتين فحسب · فالواقع ، أن حلف شمال الأطلنطى وحلف وارسو مهما كانت عيوبهما الأخرى يضعفان القوة الدافعة للنزعة القومية . ويجب بالضرورة على الحلفاء العسكريين للولايات المتحدة وللاتحاد السوفييتى أن يفسحوا المجال لتأثر سياساتهم باعتبارات أخرى غير النزعة القومية ، وحتى هنا . لدينا أمثلة كثيرة من الجانبين توضح أن الأعضاء المسيطرين على هذه الأحلاف لا يمكنهم على الدوام منع شركائهم من الاندفاع فى مسارات مستقلة · وثمة عامل أكثر استمرارا لاضعاف النزعة القومية نأمل فى التوسع فيه مستقبلا هو فكرة التجمع الاقليمى فى الأغراض السياسية والاقتصادية والوظيفية أعنى أن الهيئة الاقتصادية الأوربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، واتحاد شعوب جنوب شرق آسيا · ولعل من الأمور الطيبة أن يصل المجتمع الدولى فى المستقبل الى نوع من وحدة الصف ، وأن يتقدم عالم الأمم من خلال التعاون الاقليمى الى المرحلة التالية · ولكن لا يزال هذا الأمل – حتى اليوم – أملا واهنا · فعلى الرغم من وجود هذه التجمعات ، ومع الالتزام المشترك لكثير من الدول بعدم الانحياز الا أن النزعة القومية آخذة فى الازدهار · كما أن ثمة دولا تدعى عدم انحيازها فى الحرب الباردة ، ولكنها تحارب بعضها البعض فيما بينهما . وليس للقوى العظمى ، الحليفة فى أغلب الأحوال لهذه البلاد الصغيرة المتحاربة ، حيلة فى وقف الحروب بين هذه الدول · وتشبه الدول النووية القوية الديناصورات المتربصة فى أوجارها ، وغير الراغبة فى بدء قتال ما ، ولكنها تستعد لتدمير عدوها اذا ما هوجمت · وكل كفيل بتوجيه ضربة ثانية مرعبة تحول بين الآخر وبين توجيه الضربة الأولى · انهما قادران حقا على هذا التدمير المشترك المؤكد الذى يمكن أن نطلق عليه صفة (الجنون) ، ولكن اذا وجدت درجة ما من التعقل فانها كفيلة بحفظ السلام بينهما · بيد أن هذه القوى الزائدة عن الحد والمعدة للقتل تمكن – أيضا – القوى الصغيرة والمتوسطة من شن حروب صغيرة مع افلاتها من العقوبه · كما أن القوى الصغرى يمكنها انتزاع ما تستطيع انتزاعه من غيرها وأن تحتفظ بمكاسبها · فالأسلحة النووية لا تعنى توازن الرعب وحده ، بل تتضمن أعمالا عدوانية أيضا على نطاق ضيق فى أجزاء متعددة من العالم تقوم بها الدول غير النووية · وليس ثمة شك فى استمرار الحرب الباردة بين القوى الأعظم يخلق ساحة لعدد من الحروب الصغيرة ·

واذا افترضنا أن النزعة القومية لن تصبح فى المستقبل قوة مسرفة ، واذا لم تدخل القوى العظمى فى حرب ، فهل ستظل يحملق بعضها فى الآخر ، وأن تقع

سلسلة لا نهاية لها من الاشتباكات الضيقة النطاق بالأسلحة التقليدية · وهل سيكون هذا هو قدرنا ؟ وهل لن تتحرر أبدا صورة المجتمع العالمى من القتال ؟ فمن وجهة نظر العالم الثالث ، يبدو أن ثمة طريقين جديرين بالاكتشاف اذا أردنا الخروج من هـذا المأزق · وطالما أن المناخ الدولى واقع تحت سيطرة القوى الأعظم ، فان حفظ السلام بين هذه القوى سوف يشجع الآخرين على شن الحروب ، بيد أن سيطرة القوى الأعظم يمكن أن تطرح جانبا فى حالة واحدة اما باعادة تنظيم هيئة الأمم المتحدة أو بالقضاء على الاحتكار النووى · ذلك أن نجعل الأمم المتحدة تحقق أمل مؤسسيها ـ أى أن تكون بمثابة الحكم فى الشئون العالمية ، اذ أن دعم تنظيمهـــا لا يكفى ، ولا أن نركب لها مزيدا من العضلات فحسب · لقد جاهد همرشولد ليفعل ذلك ، ولكن فشله كان واضحا حتى قبل موته المفاجىء ، بل ظهر عدم ملاءمة نظام الأمم المتحدة من حيث هو كل ، فليس ثمة انسان بامكانه أن يجعل الرؤية بهذه الدرجة من الوضوح بالنسبة لهذا العمل أكثر من همرشولد · أضف الى ذلك ، أن ميكانيزم الفيتو المتبع فى مجلس الأمن لا يكفل سيادة الرأى العالمى على رغبات القوى العظمى ، ومن الواضح أن مراجعة ميثاق هيئة الأمم المتحدة سوف تجب ، حتى يعكس مقصد أغلبية شعوب العالم · ولكن هذا ليس كافيا فى حد ذاته ، بل ان عدم اتفـاقه ، وأوهامه الكاذبة واضحة الاختلاف مع اتجاهات وكالات أخرى للأمم المتحدة مثل وكالة اليونسكو ، حيث لا تتبع نظام الفيتو · وليس ثمة شك فى أن هذه الوكالات المتخصصة تقوم بعمل قيم فى مجالات تخصصها · ولكن يصدق أيضا أن هذه الوكالات لا يمكنها أن تنأى بنفسـها عن القضايا والقرارات السياسية حين تنظر هذه القضايا وتتخذ هذه القرارات ، وأن عدم استخدام حق الفيتو لم يمكنها من اجراء المداولات والوصول الى النتائج الملائمة · حقا ، ان رأى الأغلبية هو الذى يؤخذ به ، ولكنه ليس على الدوام رأى الأغلبية غير المتأثرة بمنافسة الدول الكبرى ، أو أن القرارات تتخذ من واقع أهليتها لذلك · وواقع الأمر ، أن معيار استخدام الفيتو الواحد بالنسبة لكل دولة يكون غير منطقى بطريقة ما من حيث تخويل الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن حق استخدامه ، وليس ثمة مبرر حقيقى فى عدم المساواة بين الهند أو الصين مثلا وبين كيب فرد وسان مارينو · أما من حيث الأثر ، فانه يحرم قطاعات كبيرة من الانسانية من أن يكون لها صوت حاسم فى الشئون العالمية · وهكذا ، بينما نجـد من الواضح أن قيام هيئـــة أمم فاعلة ليس الا جزءا من صورة مجتمع عالمى ولكننا لا نعرف كيف نجعل هيئة الأمم المتحدة هيئة عادلة وفاعلة · وهذا وحده يحتاج الى بحث مستقل ·

ومن الواضح أيضا ، أنه ليس ثمة مجتمع عالمى ، حتى لو خرج الى حيز الوجود ، يمكنه أن يبقى هذه الفترة الطويلة ، وقلة من البلاد تمتلك الأسلحة النووية ، ويسعى الى منع البلاد الأخرى من امتلاك هذه الأسلحة بالعقوبات السياسية والاقتصادية · ولا يمكن أن تظل المعرفة والطاقة التكنولوجية محجوزة حتى يمارس الضـــغط لمنع انتشارها · وقد توافق الأمم الحليفة للأمم النووية على مثل هذا التنـــازل فى المدى القصير على الأقل ، ولكن هذا الموقف لا يتسم بالمنطق ، ومن ثم فلن يبقى طويلا · وخصوصا بالنسبة لتلك الدول التى تعطى قيمة للاستقلال وللاعتماد على النفس والتى

لا يمكنها أن تلتزم بموقف يمكن بعض البلاد من تكديس الذخيرة النووية ، بينما تمنع بلاد أخرى حتى من القيام بالتجارب النووية • ويتضمن هذا قبول هيكل هرمى من نوع جديد للذين يملكون والذين لا يملكون • ولا يمكن أن يكون هذا الهيكل جزءا من صورة مجتمع عالمى يقوم على العدل والمساواة • وثمة بديلان ، لكل منهما امكانياته • هما الأمل فى عدم انتشار الأسلحة النووية والتوقف عن انتاجها ، أو قيام نظام سياسى عالمى جديد يسمح للدول التى تقدر على انتاج الأسلحة النووية بامتلاك هذه الأسلحة • وقد يكون فى هذا ميزة التحرر من وضع القرار فيما اذا كانت كارثة نووية ستدمرنا ، فى أيدى قلة من الحكومات فى الوقت الحاضر • حقا ، لقد أثار السيد/ على مازورى مسألة ما اذا كانت بعض دول العالم الثالث التى تمتلك أسلحة نووية سوف تلجئنا الى اجراء المساواة فى الشئون العالمية فحسب ، أم أن ذلك سيدعم القوى العاملة من أجل السلام •

ولتعدد الأقطاب فى امتلاك الأسلحة النووية ، كما هى الحال فى الأمور الأخرى ، مميزاته • ولكن ثمة أيضا الخطر الواضح من أنه كلما كثر عدد الشعوب التى يمكنها اقحام العالم فى تدمير شامل زاد الخطر بدرجة أكبر • ومجرد سرد قائمة بأسماء بعض تلك الدول التى على وشك الدخول بين من يملكون الأسلحة النووية ــ أى جنوب افريقيا ، باكستان ، الهند ، اسرائيل ، البرازيل ، يوضح أن انتشار امتلاك الأسلحة النووية لا يقلل بالضرورة من احتمال استخدامها • أما البديل الآخر ، فهو حمل من يملكون هذه الأسلحة الآن على منع استخدامها وانتشارها ، ولن ننجح فى هذا الا فى حالة التجريد من الأسلحة النووية • ولا يكفى أن نوضح أن هذا أمر غير محتمل • ومن ثم ، فانه فى حالة انتشار الأسلحة النووية ، كما هى الحالة فى اعادة توزيع أدوار هيئة الأمم ، نجد أن الاجابة غير واضحة • ولكن من واجبنا أن نعثر على الاجابة عما اذا كان يمكن تأسيس مجتمع عالمى لا يكون بقاؤه على شفا الكارثة دائما •

وبطبيعة الحال ، فالمجتمع العالمى ليس مجرد نتاج للعلاقات بين الدول المشكلة له ، بل هو أكثر أهمية من السياسات الدولية التى تعد أمورا داخلية • وما يجرى من أحداث دون شك ، يوضح أن مستقبلنا لا يمكن أن يكون عادلا أو مستقرا طالما كانت العنصرية سائدة ، بل وأساس سياسة الدولة فى بعض المناطق • والتفرقة العنصرية ليست انتهاكا لكرامة الانسان وحريته ــ لا يمكن التسامح فيه ــ بل انها تلوث المناخ فى كل مكان وتهدد السلام العالمى • وأن عدم المساواة بين الأجناس لا يأخذ شكلا صارخا على الدوام ، بل ان سمه آخذ فى الانتشار ، ويتطلب الأمر القضاء عليه قبل أن نحاول وضع أسس متينة لمجتمع عالمى • وثمة أشكال أخرى لعدم المساواة وان كانت أقل جرما من التفرقة العنصرية الا أنها تستلزم الالتفات اليها • ومن الواضح أن الجهود التى تبذل الآن لخلق مكانة ملائمة فى المجتمع للمرأة سوف تستمر • ومادام تقويم حضارة ما يقوم على الطريقة التى تعامل النساء بها ، فلابد أن ينطبق هذا المعيار على المجتمع العالمى أيضا •

ولا تستطيع الدول النامية أن تتحمل رفاهية النظر والحكم على ما يجرى خارج حدودها فحسب ، بل عليها أن تتعرف على نقائصها أيضا ٠ وحتى تكون هذه الدول جزءا متكاملا من المجتمع العالمى الجديد عليها أن تعيد تصميم صورتها الخاصة ٠ وأن تحدد الى أى نمط من النظام السياسى تتطلع ؟ فبينما تطورت الديمقراطية الحرة فى الغرب تدريجيا مؤدية حتى الى صياغة النظرية القائلة بأنها تستطيع تحمل أنقى شكل لهذه الديمقراطية فى مناخ التصنيع الرأسمالى ، الا أن الجمهود تبذل فى بعض بلاد العالم الثالث لخلق مؤسسات ديمقراطية فى مجتمع حقيقة محـــوره هو التخلف ٠ وبفضل الانجازات التى تمت فى هذه البلاد تتمسك قلة اليوم بالرأى السائد بأن الفقراء لا يهتمون الا بالمسائل الاقتصادية فحسب ، ولكن على الرغم من أن هذه الانجازات لم يسبق لها مثيل الا أنها مأمونة الجانب تقريبا من ناحية اتجاهات التاريخ ، ولا يمكن مهاجمتها ، ولا يكتنفها الشك على الدوام ٠ واذا كانت الديمقراطية فى مجتمع متخلف ليست مبتسرة من حيث هى كل الا أنها يجب أن تتداخل مع تقدم اقتصادى واجتماعى كبير ، وأن تكون هذه الاشتراكية مرة أخرى مختلفـــة أساسا عن تلك التى عرفت فى الغرب ، لأن الحركة السريعة نحو التصنيع تختلف عن تحرير البروليتاريا الصناعية من المؤسسات البيروقراطية ٠ ولذلك يجب أن تعدل الأيديولوجيات الراسخة لتأخذ مضمونا جديدا طالما اعتقد أنه غير مناسب لها بوجه عام ٠ ويمكننا أن نقول عقب ذلك ، ان مثل هذا التعديل سيكلل بالنجاح وانه سوف يستمر ، وانه محاولة جديرة بالتنفيذ بكل تأكيد ٠

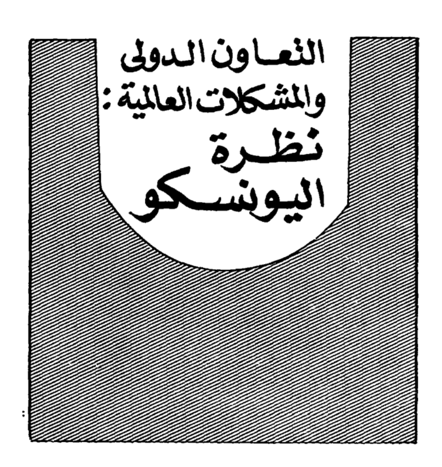
وهذا هو حكم القيمة ، ولكن صورة المجتمع العالمى التى يجب على شعب فى العالم الثالث أن يفكر فيها ويتطلع اليها ، ويساندها ليست هى صورة الجيوب العسكرية ورد الفعل ، بل هى أشكال الحكومة التى تتفق دون شك مع الظروف المحلية ، وتكفل السلام الداخلى ، وتحقق المساواة ، وتغرى بالمشاركة الشعبية فى مناخ من الحرية ، وأن تشن أيضا هجوما على الفقر الذى لا يرحم ٠

وثمة جانب آخر لهذه المشكلة الأساسية من مشكلات العالم الثالث ، وأقصد بها التناقض الذى لا يعد أمرا جديدا ، والآخذة بعده فى النمو ، والذى يجب معالجته بحزم طالما أن ذلك لن يعرض صورة المجتمع العالمى للتشويه ٠ ومن الواضح أن على بلاد العالم الثالث أن تقوم بتحديث نفسها ، وأن تبذل جهودها حتى تقترب من القرن العشرين ٠ وهذا أمر أكثر من النمو الاقتصادى ، وله أهميـــة لأنه يتضمن السجية العلمية ، والثقافة الرفيعة بأوسع ما لهما من معان ٠ ولكن الفكر الراديكالى غالبا ما يكون ذا نظرة دينية ضيقة ، كما أن النزعة الدنيوية تجد ذاتها فى مصاحبة النزعة الاجتماعية المحافظة ٠ ولكى نتمكن من قبول حق كل انسان فى اقامة شعائره الدينية لتحاشى زيادة التعصب ، لا يستلزم هذا نوعا من الركود أو موقفا متخلفا في مجالات أخرى مثل : مذهب العصمة الحرفية الذى ليس من الضرورى أن يتحالف مع القوة القومية ٠ كما أن التقدم المتزامن فى كل الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمر لا غنى عنه

أيضا بالنسبة لمجتمع قومى عالمى صحى · ويجب أن يكون تغييرا ذا ثلاثة أوجه اذا أريد به أن يكون تقدما دائما ·

ولربما يسوقنى هذا الى أعظم اختلاف مثير بين شعوب العالم اليوم ، وهو مشكلة معروفة لكل منا حتى ولو كان الحل غير واضح · كما أن الهوة السحيقة الآخذة فى الاتساع بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية هى العقبة الرئيسية فى مسار المجتمع العالمى المتجانس · ففى الوقت الذى تتضور فيه الأغلبية العظمى من البشرية جوعا وفقرا تعيش قلة منها تحف بها الثروة الفائضة عن حاجتها · والاحصائيات التى تثبت هذا كثيرة · ولكنى سأستشهد باثنتين منها فحسب · أولهما : أن ٦ فى المائة من سكان العالم يستهلكون حوالى ٤٠ فى المائة من السلع الأساسية المنتجة ، كما أن التفاوت فى دخل الفرد الواحد فى كل من هذه البلاد القائمة على طرفى التنمية قد بلغ ١ : ٢٠٠ . وقد شغل كثير من الخبراء أذهانهم بهذه المشكلة ، وقد تحدثنا عن نظام اقتصادى دولى جديد أى حوار الشمال/الجنوب ، تقرير براندت · ومهما كانت التفصيلات ، فالمسألة الأساسية واضحة ولا يمكن التملص منها ، ألا وهى أنه سيكون على كل الرجال والنساء أن يعملوا معا حتى يستطيع كل شـــخص فى أى مكان من الحصـــول على حاجياته الأساسية · وليست المسألة مسألة (احسان) ولا حتى مسألة عدالة ، بل هى الحقيقة الظاهرة للعيان بأنه لا يمكن أن يكون ثمة مجتمع انسانى متماسك تعيش قلة منه حياة الثراء الزائد عن الحاجة ، وتعمل أغلبيته من أجل سد الرمق والحفاظ على الحياة فحسب · ولذلك ، فان ما يثير القلق ، هو أن تقرير براندت الذى قرر هذا بوضوح وبلاغة لم يلق أى استجابة ملائمة من العالم المتقدم · ولعلى ، لن أضيف شيئا بقولى ، ان البلاد المنتجة للبترول كانت بعيدة النظر على الدوام ، لأن تكاليف الحصول على البترول قد امتصت فى أغلب الأحوال جزءا كبيرا من مكاسب صادرات العالم الثالث ، مما عرقل الاستثمار من أجل التنمية ·

ولذلك ، فان أعظم جوانب الصورة بروزا لمجتمع عالمى ، كما يرى من العـالم الثالث ، هو كيف أننا بعيدون عنه · فالصورة واضحة بشكل كاف ، ولكنها تتطلب الكثير حتى تتم ، من أجزاء كثيرة من العالم ، وفى مجالات متعددة لدرجة يدهش معها الانسان أحيانا ، ويخيل اليه معها أن هذه الصورة ليست الا سرابا حقيقيا لن نصل اليه أبدا · ولا أحب أن أختتم مقالى هذا ختاما متشائما · فالمجتمع العالمى الجديد أساسا ليس الا تحولا فى العلاقات بين الأجناس البشرية ، وبين الذكور والاناث ، وبين الطبقات والشعوب ، وان مثل هذا التحول يكون دائما فى التقدم · ولقد رأينا فى عصرنا هذا كيف تحولت الرأسمالية بل والشيوعية · ومن ثم ، فان الانسانية بغريزتها فى حب البقاء ، وفى الاعتماد على الطبيعة البشريه ، وعلى قدرة الفكر الانسانى ، لا يبدو لها سبب يمنعها من تحقيق صورتنا ، أو من الوصول الى المجتمع الذى تدعو اليه ثقافتنا العالمية ·



حتمية التعاون الدولى وصعوبته

لقد أصبح الحديث عن تزايد التعاون الدولى فى المجتمعات الانسانية أمرا عاديا فى الوقت الحاضر ، وأصبح من المسلمات أن العالم قد انكمش ، وأن ما يحدث فى أى بقعة من الأرض الواسعة يترك صدى فى العالم بأسره ، وأن أعمال الفنانين تبرز هذه التغيرات التى تحدث فى المجتمع ٠ ولهذا فان معظم أعمالهم الهامة تتضمن توقعات وتلقى الضوء على المستقبل ٠

ونظرة الى الفن المعاصر توضح لنا تزايد التشابه بين مختلف أنماط التغير نتيجة التواصل النامى للثقافات وهو ما يبشر بمولد ثقافة عالمية ٠ ولا يعترف مهندسو اليوم بوجود حدود بين الأقاليم ، وتفصح أعمال الفنان فى بوتو بوتو عن الطالع الافريقى ، ولا نرى فروقا جوهرية تميزهم عن أقرانهم فى أوروبا ، فعازف البيانو الفيتنامى فى الوقت الحاضر ينال جائزة شوبان واليابانيون يقودون الفرق الموسيقية فى أوروبا وأمريكا ، كما أن موسيقى لوبوس أو رافى شانكار تتسم بالايقاع والألحان التى تبدو غريبة على ثقافة الكثير من بلدان العالم المختلفة ٠

بقلم : تشــارلس هــمل

عمل ناشرا حتى عام ١٩٦٦ حينما كان سكرتيرا عاما للشعبه القومية لليونسكو في سويسرا وفي عام ١٩٧٠ عمل مندوبا دائما لليونسكو وفي ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ عين رئيســا للجنة الأوروبية في مجلس التعاون الثقافي وعضوا بالمجلس التنفيذي لليونسكو ٠

ترجمة : عطيات محمود جــاد

مدير عام ومستشار التعليم التجارى سابقا

وقد نتج عن ادراك أن الميراث الثقافي من حق البشر جميعا ـ وهو ما تعمل على تحقيقه اليونسكو ـ أن تم انقاذ آثار « أبو سمبل » ومعابد فيلا وبوروبيدر ، وعلى هذا ، فاذا ما تبين أن يتعين شرعا اثارة أى أسئلة تتعلق بالمجتمع العـــالمى ٠ فهو ان كان يحتوى فى اطاره على الكثير من الشواطىء والبقاع هى جميعا كل واحد ، واذا ذكرنا أنه توجد فى العالم مشكلات ملحة وأنها تؤثر على المجتمع العالمى بأسره فان هذا يعتبر شيئا عاديا ، وسوف أكتفى بذكر ثلاث من المشكلات الكبرى التى تتطلب جهودا مضنية للتغلب عليها :

- تأمين بقاء المجتمع الانسانى فلا ندع له الفرصة لتدمير نفسه بالقنبلة الذرية ، وحماية البيئة بحيث نتفادى دمار السكان فى هذا الكوكب ، وتزويد العـــالم بالطاقة والموارد الأخرى التى تتطلبها البشرية والحد من الكثافة السكانية ٠
- وضمان حياة كريمة للمجتمع الانسانى جميعا جدير بهذا المسمى ، أو بعبارة أخرى ضمان واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية دون تمييز ٠
- رفع مستوى الحياة للمجتمع العالمى قاطبة ٠

ويتفق الجميع على ما لتلك المشكلات الكبرى من تأثير على المجتمع العالمى بأكمله ، والأثر البادى لذلك هو اعتراف الأغلبية بأن الحل يقوم على الجهود الجماعية من خلال التعاون الدولى ، وما من اختيار أمام العالم الا توكيد وحدته وتضامنه اذا ما أراد السلام ورغب فى البقاء . الا أن المجتمع العالمى يبدو غير قادر على تصور هذا الوضع وان كان قد استطاع أن يصل الى حل هذه المشكلات عن طريق المنظمات الدولية وغيرها ، والمنظمات التابعة للأمم المتحدة بصفة خاصة .

لماذا كان المجتمع العالمى غير قادر على حل المشكلات الكبرى ؟ .

لا شك أن هناك العديد من الأسباب ، وجدير بالذكر أن مشكلات العالم الكبرى جميعها متشابكة ، فمثلا نحن بعيدون كل البعد عن الاشراف على أعمال التنمية وليس لدينا الادراك الدقيق للظروف التى تحقق لتلك البلاد القوى الاقتصادية أو وضع المعايير والسياسات الداخلية الكفيلة بخلق هذه الظروف .

أما العقبة الثانية التى تمثل خطورة كبيرة فهى قصور الارادة السياسية لممثلى الدول فى هذه المنظمات لا سيما الدول الأكثر غنى والأكثر قوة بينها ، ويوضح ذلك بجلاء التناقض الصارخ بين الأطراف المعينة فى المنظمات الدولية وقصور الامكانات التى تقيمها الدول الغنية لمعاونتهم وذلك لأنها تتصف بالأنانية .

وتضطر الحكومات ـ لأسباب واضحة ـ أن تدافع عن مصالح مواطنيها العاجلة فى عصر مازالت تسوده أنماط من القوميات المتباينة بيد أنها تتزايد . لم تدرك الدول أنه من الضرورى تقديم بعض التضحيات للدول الأخرى .

وكان ما عرضته فى بداية هذا المقال شيئا عاديا لا يتقبله الأقوياء والأغنياء فى هذا المجتمع الدولى وفضلا عن ذلك ، يبدو أنه من الصعب على الديمقراطيات أن يكون لها دور فى هذا التعاون الدولى والتماسك العالمى لأن لشعوبها الرأى الأعلى فى اتخاذ القرارات الهامة .

ولنأخذ سويسرا مثالا لذلك ، فهى دولة تتمتع بالديمقراطية وليست عضوا فى الأمم المتحدة ويخشى أنه بعد حدوث تهديدات خطيرة أو كوارث أن توافق الحكومات على تغيير سياساتها الخارجية التى تعرف بالسياسة الداخلية للمقاييس الدولية ، وحينئذ يصبح الدبلوماسيون الجدد ـ بحق ـ برلمانيين دوليين يدافعون عن مصالح بلادهم دون تجاهل مصالح المجتمع الدولى الذى سيتجاوبون معه كما يتجاوبون مع حكوماتهم ، ويبدو دور هؤلاء البرلمانيين الدوليين بارزا فى الوضع الخاص بعضوية المجلس التنفيذى لليونسكو ، فبينما هم يمثلون حكوماتهم فقد كان اختيارهم قائما على كفاءتهم التى يعرفها المؤتمر العام للمنظمة ولتجاوبهم معه أو بعبارة أخرى لتجاوبهم مع المجتمع الدولى بأسره ، ويقع جزء من مسئوليتهم تجاه عدم كفاءة جهاز المنظمات الدولية فى هذه المنظمات نفسها ، فبينما يسمحون لأنفسهم كتكتلات سياسية أن يغالوا فى الاهتمام بالمناورات السياسية والصراعات الأيديولوجية يسمحون لأنفسهم

أن تجتاحهم موجة البيروقراطية ، وغالبا لا يبدون أى رغبة فى التعاون مع المنظمات الأخرى ويضعون أمامها الحدود الضيقة ويصبحون أكثر استجابة للارتيـــاح الذاتى وتحقيق ما يصبون اليه وان كانوا عاجزين عن تحقيق المستويات الثقافية العليا فهى وحدها الكفيلة بتحقيق نجاحهم ٠

المجتمع العالمى كما يراه اليونسكو

ليست اليونسكو كمنظمة حكومية مشتركة أكثر من هيكل عام يمثل الدول الأعضاء ، حتى ليقال انها هى الدول الأعضاء وما من منظمة على هذه الصورة الا وتستمد قدرتها واستقلالها وحيويتها من ذاتها ٠ وتستطيع وان لم يكن لها القدرة على الأمر والتنفيذ أن تتبنى طريق رؤية الواقع وتفسير بعض الأيديولوجيات التى لا تتمشى مع اتجاهات بعض أعضائها وان كانت هذه الأيديولوجيات لا تمثل مؤشرا لوجهات النظر الفردية ولكنها حصيلة لوجهات نظر ورغبات أعضاء المنظمة المعنية ٠ وتسفر مناقشة القرارات وخاصة فيما يتصل بوضع الحلول عن الصورة التى يبدو عليها المجتمع العالمى فى المؤتمر العام أو المجلس التنفيذى فحسب بل فى البيانات التى يصورها المدير العام وفى تحليل المشكلات العالمية التى تعدها السكرتارية العامة لكل دورة ٠ كاعدادها لبرنامج العمل مثلا ٠ الا أن صورة المجتمع العالمى التى تعدها اليونسكو والتى تصدر عنها فى مطبوعاتها ووثائق العمل والتقارير الصادرة عن العديد من المؤتمرات الاقليمية والدولية العديدة فضلا عن حلقات الدراسة والأبحاث الدورية واجتماعات الخبراء التى تقوم بتنظيمها ٠

أما ما يضفى نوعا من الأهمية على هذه الصورة للمجتمع ، فهو أنها تنبثق من جهود ترى الأشياء من خلال علاقات ثابتة على المستوى العالمى من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فانها تركز على الانسان ، وبطبيعة الحال الصورة ليست كاملة نظرا للكثير من الظروف والضغوط ، مما يجعلها غير دقيقة بالقدر الكافى ، وفى بعض الأحوال مصطنعة ومشوهة فهى ليست نتيجة تحليل علمى دقيق ولكنها حصيلة لجميع معلومات من منافذ متعارضة ومتشعبة ومؤثرات تتسم بطابع سياسى وأيديولوجى لأنها تتجاوب نسبيا مع الواقع بصورة ضـــئيلة ، ويتفاقم هـــذا الواقع لأن مديرى اليونســـكو والدبلوماسيين يلعبون دورا متزايدا على حساب العقول المفكرة ، كما أن البيروقراطية تســود المنظمة فى داخلهـــا ومن خارجها مما يجعل الرؤية قاتمة لتصـــور الخيال والفـــاعلية ٠

ويتوخى الأساس الذى تعمل فى اطاره منظمة اليونسكو القيم الأخلاقية لمجتمع عالمى يعمل وفقا للاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ وكأن ثمرة ثورة لفكر فلسفى تمتد جذورها الى عصر الاستنارة وبقيت الأقانيم الثلاثة « الحرية والمساواة والاخاء العماد الأساسى للصورة التى يجب أن يكون عليها المجتمع العالمى ٠

وعلى العكس من قصور الاعلان العالمى لحقوق الانسان ترى اليونسكو المجتمع العالمى على أنه كيان واحد يتكون من وحـــدات عديدة ، لذلك ، فان الاعلان الخاص

بالتفرقة العنصرية الصادر في عام ١٩٧٨ يقرر حقيقة أن الوحدة الأساسية للجنس البشرى وبالتالى المساواة بين كل الشعوب والناس جميعا قد عرفتها كل الفلسفات والأخلاق والأديان التى تعكس مثاليتها على الفضائل والعلم التى تتقارب فى يومنـا هـــذا ٠

ويستمر اعلان حقوق الانسان فى حين كل المخلوقات تنتمى الى فصيلة واحدة ومن سلالة واحدة وقد خلقوا متساوين فى الكرامة والحقوق وكلها تمثل اتجاها واحدا يكمل المجتمع الانسانى ، فكل الأفراد والجماعات لها الحق فى أن تختلف وأن يعوا ما بينهم من اختلاف وتماثل ٠

وحاليا تنظر اليونسكو الى المجتمع العالمى من منطلق عالم ثالث متميز تعتبره فى وقتنا الحاضر يتسم بالتفاوت الصارخ وبالتفرقة والبعد عن العدالة والتمزق الشديد يجب أن يتذكر الحالة المؤسية لثمانمائة مليون أمي و ١٣٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين السادسة والحادية عشرة الذين لا يجدون التعليم المناسب ، كما علينا أن نتذكر الحقيقة التى توضح أن ٩٢٪ من العلماء والمهندسين الذين يمارسون عملهم فى البحث والتنمية كانوا يعملون عام ١٩٧٨ فى الدول الصناعية ٠ وفى هذا المقام صرح المدير العام لليونسكو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة « أن هناك خطأ فاصلا يزداد نموا بين عالمين لا يتكافآن فى فرص الحياة والبقاء » ٠

وهذه التفرقة تضيء ضمير الانسان الأخلاقى حتى وان لم تكن تنذر بخطر فى المستقبل كما تعكس هذه التفرقة نوعا من التفرقة فى تقسيم العمل الدولى كما قدرته هيئة اليونسكو بعد زوال نقمة الاستعمار ٠ وعلى هذا ، فان القوى الاستعمارية تحمل أساسا مسئولية هذه العثرات التى تتردى فيها الشعوب النامية وبالذات فيما يتصل بأوضاعها السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية واعتمادها فيها على الغير ، والدليل على ذلك هذا النظام التعليمى الذى ورثتـــه عن القوى الاستعمارية السابقة الذى لا يوحى بأى تطلعات ولا يحقق المطالب ولا يتمشى مع الكيان الاجتماعى والاقتصادى والثقافى لهذه الدول المعنية ٠

وقد نتساءل : أليس هذا تبسيطا للموضوع ، وقد نسأل أنفسنا لماذا لا تستطيع اليونسكو ادراك مكامن القلق المستشرى فى مجتمعاتنا أو تلك الهواجس التى تدمر القيم وتعصف بها على الرغم من أنها ترتد الى ماض راســخ لا يتغير وماذا يكمن وراء الهروب الى عالم من خداع النفس يطوف بصور غريبة مبهمة ويطرق أفئدة الكثيرين بأخيلة ضالة وأوهام ثائرة قد تقودها بصورة بارزة الى تلك النعرة الدينية البادية ٠

وتراود اليونسكو صورتان للمجتمع العالمى فى مستقبله : عن طريق احساس صادق بالوحدة بين الشعوب تنعكس آثارها فى صورة ديمقراطيـــة للمجتمع العالمى أو فى نوع من التوجيه الاجتماعى على امتداد العالم أو فى كارثة أو ثورة عنيفة تجتاح الدول النامية (قد تكون ثورة مسلحة فى المستقبل القريب تجتاح الدول النامية)

بالقنبلة الذرية ضد البلاد الصناعية وهو ما يبدو فى الوثائق التـالية التى قدمت للمؤتمر العام لليونسكو فى دورته الأخيرة للنظر فى الخطوة التالية لخطة العمل فى اليونسكو ٠

ان بناء السلام الحقيقى الذى يتيح للشعوب أن تعيش فى وئام مع بعضـها البعض أمل لا يتحقق طالما تضاءلت الجهود الحاسمة لدعم التنمية واقامة عدالة اجتماعية فى العالم وتأكيد حرية كل شعب فى اختيار الخطة التى يراها للتنمية بعيدا عن أى ضغوط أو تبعية ٠

وأى تهاون للمضى فى هذا السبيل قد يؤدى الى مخاطر جسيمة للعلاقات الدولية والأساس الذى تقوم عليه الفكرة الثورية وما تحمله من أيديولوجية هو ما يحتاجه العالم ليقف به على أبواب المساواة ٠

كما أن قيام عالم منصف هو ما يجب أن يقوم عليه دستور الاقتصاد الدولى الجديد وليس هذا العالم الذى تراه اليونسـكو عالما اقتصاديا فحسـب ولكنه عالم اجتماعى ، ثم انه ـ أكثر من هذا ـ عالم ثقافى طالما كان الانسان هو الأصل والأداة لكل وسائل النمو ٠

ان نظام الأمم المتحدة واليونسـكو بصفة خاصـة تابع من الغرب ومتشرب لأيديولوجيات عصر الاستنارة ، وكان مؤسسو اليونسكو مقتنعين أنه عندما تتغير عقلية الانسان لا سيما عن طريق التعليم سيتمكن الجنس البشرى من تجنب الحروب ، واعتقدوا أن التعاون وحسن النوايا بين الناس لا سـيما بين المثقفين عبر الحـدود الاقليمية سوف يكون الأساس لبناء السلام الدائم ٠ كما أن من مهام اليونسكو المحافظة على الحياة الثقافية التى أضيرت بسبب الحرب العالمية الثانية ٠

وفى الخمسينيات وما بعدها أو بعبارة أخرى فى فترة انحسار الاستعمار اتسع نطاق نشاط اليونسكو وأصبح أكثر فاعلية ٠ وكان أعضـاؤها الجدد فى حاجة الى المساعدة لدعم بنائهم الذاتى وعلى الأخص أنظمة التعليم واتجهوا الى اليونسكو التى زودتهم بالخبرة الغربية ، ومنذ سنوات خلت ، وعلى وجه الدقة فى عام ١٩٧٤ ، بزغ فجر جديد لليونسكو ، بدأت تعمل فيه الى جوار المنظمات الأخرى للأمم المتحدة وكانت بداية النظام الجديد ، فما كان من قبل استجداء للمساعدة من جانب الدول النامية أصبح الحاحا من جانبها بسبب ما تعانيه من قلق واحباط تحقيقا لمبادىء العـدالة والمساواة فتجاوزت مهمتها الأصلية الى آفاق جـديدة لحقوق الانسـان ترمى الى « حق الوحدة » « حق التماسك » « حق التضامن » ٠

وقد أدى تغيير النظرة الى المشكلات العالمية باليونسكو الى التحول من منظمة كل همها التعاون الثقافى الى أداة لخدمة الفكر الدولى فى اطاره الجديد وهو ما بدا أثره فى كافة المراحل التى أهلت المنظمة للبدء فى تنفيذ خطتها الأولى ٠

وفى عام ١٩٦٨ عقد المؤتمر العام لليونسكو وقام بدعوة المدير العـــام لاعداد الخطوط العامة لخطة طويلة الأجل تكفى ثلاث دورات « ست سنوات » لتقديمها للدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام ١٩٧٠ ولكن مضت ثمان سنوات حتى أخذت الخطة الأولى مكانها للتنفيـــذ فى الدورة التذكارية للمؤتمر العـــام الذى عقد فى نيروبى عام ١٩٧٦ ٠

وقد نبعت الخطة الوسيطة من الحاجة الى التركيز على برامج اليونسكو لتوضيح أولوياتها حتى تبدو أعمالها فى صورة معقولة وأكثر فاعلية تضمنت بصفة خاصـــة موضوع الادارة ٠ الذى أثير نتيجـة قرار للمؤتمر العام فى دورته لعـــام ١٩٦٦ (١٤/س/قرار ٧) وجاء فى هذا التقرير : على اليونسكو أن تبتكر أنواعا جديدة من النشاط خارج الاطار المعين لبرامجها وميزانيتها على ألا تنقص من سلطاتها الأساسية ، وهو ما يؤدى الى سهولة التنسيق بين أنشطتها ويتمشى مع احتياجاتها لفترة معينة فتركيز جهودها على الأعمال وفقا لأولويتها مع تنظيم سير العمل بحيث لا يثقل على كفاءة وقدرة الجهاز الادارى فى تلك الفترة الطويلة حينما كان المشروع الأول فى مرحلة التكوين تبين بوضوح أن جهود التخطيط كانت مجرد محاولة من المنظمة لتبحث عن كيانها وذاتها فى عالم يواجه تغيرا جذريا ٠

وقد قامت أربع وثلاثون دولة بدورها فى الدورة الأولى للمؤتمر العام ١٩٤٦ ، وتقدمت ١٢٤ دولة فى عام ١٩٦٨ بمبادرة لخطة طويلة المدى (يبـــلغ عدد أعضـاء اليونسكو فى الوقت الحاضر ١٥٥ دولة وحتى نتبين تلك الصورة ، التى كانت عليها هذه الدول التى نالت استقلالها حديثا ولا سيما وأنها من الدول النامية ، تمثل مؤشرا أظهر بوضوح تغيرا مازالت عواقبه غير واضحة ٠

وكان الغرض الرئيسى للخطة دعم احكام الأنظمة والتنسيق بينهـــا فى اطار أولويات واضحة ومعروفة ، وكان الموضوع أساسا موضوعا فنيا ، وقد باءت هذه المحاولة بالفشل عام ١٩٧٢ حينما قرر المدير العام امتـــداد البرنامج لعامين آخرين ليمتد فى جملته الى ست سنوات وذلك لأن المجلس التنفيذى ومن بعده المؤتمر العام قد أدركا أنه من الضرورى قبل السير فى المشروع على أساس تقنقراطى ، من الضرورى أن يتم تخطيط مكتمل ومنظم ليكون تنفيذها للمشروعات الهامة والمشـكلات الكبرى التى تواجه البشرية مما يضطلع به نشـاط اليونسكو ، وبعبـــارة أخرى كان من الضرورى وضع صورة حقيقية للمجتمع العالمى وحاجاته الأساسية ما أمكن ذلك ، ومن الطبيعى ألا تكون اليونسكو هى الساحة الوحيدة التى تعد مرجعا للفكر المختار ومن الطبيعى ألا يكون وفقا للنظرة المستقبلية للمشكلات التى تواجه البشرية فى الوقت الحاضر والتى تضطلع اذا ما أرادت لنفسها البقاء ٠

ومن هذا القبيل علينا أن نذكر عن نادى روما الذى أنشىء فى عام ١٩٤٨ حين نشر تقريره الأول فى عام ١٩٧٢ منذرا (بتوقف النمو) ٠

والذى يبدو لى ذات أهمية خاصة هو أن اليونسكو قد أصبحت تدرك أن لهـــا وظيفة أساسية عليها أن تقوم بها فى هذا المضمار . وعندما احتفلت المنظمة بالعيد الخامس والعشرين أدلى المدير العام رينيه ماهيو بتصريح واضح فى هذا الصدد عندما أعلن « أخيرا وضح أن تضطلع المنظمة بما أسميه وظيفتها التى أحب أن أعبر عنهـــا بكلمات قليلة : هذه الوظيفة التى تخول لها رؤية عالمية للمشكلات الكبرى للحضارة الحديثة التى تشوب الموقف الاقتصادى والسياسى الذى يتسم به كل عصر فمن اليسير أن نتبين هذا العالم الغامض وان كان بعيد الجذور والذى يشوبه الغموض حول مستقبل البشرية وهو السمة البارزة لأزمة الحضارة العالمية ولا تستطيع اليونسكو أن تتجاهل هذا ، وعليها أن تتبين الأثر البادى لها فى تلك الأمور لهذه الأحداث المؤسسة التى تسود عالمنا هذا .

ولا تستطيع اليونسكو وليس لها أن تدعى لنفسها هذا الوضع ولا أن تدعى أى وصاية فكرية وان كنت أرى أنه فى السنوات القليلة القادمة أن على اليونسكو أن تكون مركزا لتوجيه الفكر الى المشكلات الكبرى التى تلم بالانسان المعاصر ، هذه المشكلات التى ندرك مدى تأثيرها على البشرية جمعاء وان كان من اليسير التغلب عليها فى هذا الاطار وحده . وحتى نقوم بذلك علينا أن نعمل ، بمعنى أن نبحث بعيدا عن الشكليات ما أمكن وبأقصى حد من المرونة ، كما علينا كذلك أن نركز بحرية كاملة ما أمكن على مثل هذه الأمور فبغير الحرية لا نستطيع شيئا وبالحرية وحدها نتحدى ونقـدم وان قادتنا الى الخطأ والا كنا عاجزين عن اكتشاف تلك الآفاق الجديدة فالمغامرة لا تنفصل أبدا عن التفكير العقلى الواضح .

ويقول كارل دويتش أخيرا : « بأن علينا أن نعى مســـتقبلنا لكى يكون لنا مستقبل » فمن أصول هذه المشكلات التى تفرق العالم والتى تؤدى به الى الكوارث وهو ما أومن به حقـا أن عددا كبيرا من النـاس يرفضون أو غير قادرين على تحليل مشكلات هذا العالم وبعبارة أخرى لا يدركون صورة المجتمع العالمى وكيف يسلكون حيالها وتتمثل هذه المشكلات فى هبوط التنمية وانسياج حقوق الانسان) ، الأزمات الاقتصادية ومخاطر البيئة وما الى ذلك وهى مشكلات متشابكة ويؤثر كل منها فى الآخر وتنتهى بها الى حلقات مفرغة ، وعند مراجعة الخطوات المتعاقبة لخطة اليونسكو القصيرة الأجل يتبين لنا أنها غير مقصورة على أساليب العمل المتغيرة ولا على ظهور مفاهيم عريضة للخطة فحسب ، ولكنها توضح أيضا ، أن صورة هذه المشكلات العالمية المتغيرة خلال هذه السنوات هى علامة بارزة على التحول المؤثر داخل اليونسكو .

وتقوم فكرة المشروع الأول الذى يبدأ من عام ١٩٧٠ على ثلاثة أهداف : السلام (وهو الهدف الأول للمنظمة) ، التنمية ، واقرار حقوق الانسان ومقاومة العنصرية والاستعمار .

وجدير بنا أن نذكر ما قيل حول التنمية :

منذ عام ١٩٥٨ والمؤتمر العام فى كل دورة من دوراته وفى سلسلة من القرارات

تتميز بالدقة والوضوح كان دائما يعلن أن التنمية من أهم الأهداف الرئيسية للمنظمة ، وعلينا أن نصل الى تلك الصورة الواضحة لما أدته اليونسكو للتنمية والموارد المتاحة لتحقيق هذا الغرض ، وعلينا أن نخطط وننظم لأنشطتنا وفقا لذلك ، والفكرة السائدة هى أن على المنظمة أن تزود الدول الأعضاء وفقا لما تقوم عليه بأنماط مختلفة للعمل تتمشى مع مختلف المواقف التى يمكن للحكومات أن تختار من بينها ــ طبقا للموازين العادلة ــ ما يتناسب عندما تضع الخطوط الرئيسية للتنمية القومية · فالتنمية العاجلة للتعليم والعلوم تفوق غيرها · ومن ناحية أخرى فأنا مقتنع تماما وواثق كل الثقة (حديث يهينيه ماهيو) أن رسالة اليونسكو الأساسية هى رسالة ثقافية وأن مكانتها الكبرى وتأثيرها لا يمكن تبينه الا فى المستقبل البعيد ليتحول من التعليم الذى يطغى على اهتمامها فى الوقت الحاضر الى ميدان العلوم ثم الى ميدان الثقافة ومن ثم تصبح للعلوم الانسانية والاجتماعية دورها الهام فى هذا المضمار وفى جداول الأعمال الضخم للمشروع القصير الأجل ١٩٧٢ تقدم رينيه ماهيو المدير العام لليونسكو بصورة محددة للتنمية يؤكد فيها أن التنمية القاصرة تعتبر من أخطر المشكلات فى الوقت الحاضر وأن اعتماد المعونة لدول العالم الثالث من أهم أعمال اليونسكو ــ ولا أغالى اذا قلت أنها التزامات حتمية لنظام الأمم المتحدة ــ وهناك من الدلائل ما يشير من ناحية الى طبيعة العمل المتزايد لليونسكو لتواصل نشاطها العملى الفعال ما يحملها على أداء مهمتها المحددة نحو المعرفةالعقلية ونحو التخصصات الآلية المعينة ومن ناحية أخرى ، فان الشكوك تحيط بفاعلية هذه المعونة التى تقدمها للتنمية حين نقدمها بهدف انجاز عدد من المشروعات العملية ، فان ما يراه المدير العام هو أن الانجاز الذى تقوم به اليونسكو بوصفها منظمة حكومية مشتركة لها رسالتها العالمية يجب أن تقوم أصلا على المعونة الفنية التى تضطلع برسالتها ، هذه الرسالة التى تقوم أساسا على تزويد الدول الصناعية المتقدمة من أعضائها هى الأخرى بالمعرفة والخبرة التى تحتاجها حتى تقوم سياستها فى الاختيار على معرفة كاملة بما تضطلع به ، وكان التركيز فى جدول الأعمال هذا لعام ١٩٧٢ من ناحية ثانية ما يستحق التنويه وهو أن الواقع الحقيقى للمشكلات التى تواجه الدول (مشكلات التنمية مثلا) هناك مشكلات أخرى تواجه البشرية وهو ما وجه اليه نظر المؤتمر العام « رينيه ماهيو » بقوله : « ان المشكلة فى وقتنا هذا هى التوفيق والتنسيق والتكامل بين الطبيعة والثقافة · ولم يبق من هذا التفكير الأساسى فى الخطة التى نفذت أخيرا عام ١٩٧٦ سوى الانسان وبرنامج المحيط الحيوى « ماب » ·

وفى دورات المؤتمر العام المنعقدة ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ بدأ تحول بارز أمام اليونسكو نذكر أنه فى عام ١٩٧٤ واجهت اليونسكو مشكلة كبرى تتصل باسرائيل وما ترتب عليها من نتائج بالنسبة لدول الغرب (كانت اشارة على تحول جذرى لتخيل قوة الدول النامية) الا أن هذه الجائحة بالنسبة لاسرائيل لم تكن غير علامة تحول جذرى بعيدة المدى ترجع الى افتراض القوة الناشئة للدول النامية ، التى أخذت منذ ذلك الحين تشكل الأغلبية العددية بين أعضاء المنظمة وأخذت تخضع اليونسكو لقراراتها وبمعنى أصح لتكون أداة لخدمة مصالحها · ويبرز هذا الواقع أمادو مهاتار أمبو السنغالى المدير

العام للمنظمة عام ١٩٧٤ ، وفى عام ١٩٧٦ عقد المؤتمر العام لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة فى نيروبى ٠

ويصور تلك النقطة التى أشرت اليهـــا ، ما كان من مقارنة موجزة بين تحليل المشكلات وجدول أعمال المشروعات المعدة للمرحلة الأولى من الخطة والمعروضة على المؤتمر العام فى دورته لعام ١٩٧٤ (وثيقة ٤/س ١٨) والقرار الذى اتخذ بناء على ذلك وهيكل المشروع الذى وقع عليه الاختيار لعام ١٩٧٤ (٤/س ١٩) ٠

وتبرز الوثيقة أربع مشكلات :

(أ) احترام حقوق الانسان وتهيئة مقومات السلام ٠

(ب) تقدم المعرفة وتبادل المعلومات ووسائل الاتصال بين الأفراد فيما بينهم وبين الشعوب بعضها البعض ٠

(جـ) تنمية الانسان والمجتمع ٠

ويرى رينيه ماهيو أن المشكلتين الأوليين قد استحوذتا على الاهتمام البـــالغ من مؤسسى المنظمة اذ ظهرت فكرة التنمية خلال الخمسينيات ١٩٥٠ ٠٠ وظهرت مشكلة التوازن والاتساق بين الانسان والطبيعة فى الآونة الأخيرة ٠ وكان التقارب بين هذه المشكلات الأربع صورة لما تقوم عليه الحياة ٠

ويرى رينيه ماهيو أن مشكلات التنمية تتطلب ازاء الوضع الحالى للأمور تحديث الأفكار واعادة النظر فى الاتجاهات وبخصوص المشكلة الرابعة ـ التوازن والاتساق بين الانسان والطبيعة ـ فقد عاد رينيه ماهيو الى تأكيد انه مما لا شك فيه أن هذا المجال يتطلب نشاطا واسعا للمنظمة طالما أن مشكلات التنمية يجب أن تلقى الاهتمام البالغ أولا لبقاء الجنس البشرى ويأتى هذا فى المقام الأول من وجهة نظر البشرية كما أن التغيرات والتحسينات التى أدخلت على الموضوعات الخاصة بالمشكلات التى أعدها المؤتمر العام ووردت فى الوثيقة (٤/س ١٨) فى غاية الأهمية وسنلخص فيما يلى أكثرها أهمية ٠

من خلال أربع دورات ورد فى ميثاق ٤/س ١٨ اثنتا عشرة مشكلة وبهذا تبين أن نشاط المنظمة يمكن أن يغطى ٥٩ موضوعا خلال الست السنوات القادمة ، كما اعتمد المؤتمر العام كذلك أربع مشكلات مع اجراء بعض التغييرات فى المقومات وفى نظام العمل المرتبط بهذه المشكلات :

المشكلة الأولى : التوصل الى حقوق الانسان والسلام ، الا أن عدد الموضوعات المرتبطة بحقوق الانسان قد انكمشت الى خمسة موضوعات بدلا من تسعة ، وتضاءل النشاط فى المشكلة ب « المعرفة المتقدمة » ،أو بعبارة أصح تداخلت وتلاحمت مع المشكلات الأخرى بينما الجانب الآخر لهذه المشكلة وهو (المعلومات والاتصالات) أصبح المشكلة الرابعة ، وعلى هذا فمشكلات « التنمية والمجتمع ».و « الانسان والطبيعة »

أصبحت المجالين ب ، جـ على التوالى وقد تحول مركز الثقل بصورة بارزة الى الاهتمام بالتنمية فظهرت وحدها بأكثر من نصف المشروعات المخصصة « ١٧ من ٣٦ » ٠

وكما رأينا اختفى العمل الفكرى اختفاء تاما ليحل محله محاولات لاستخدام العلم والبحث ، ليصبحا من بعد أداة مطلقة لتغيير المجتمع ومن قبيل ذلك : ما كان من اهمال المعرفة المتقدمة والابداع الفنى ليحل محله التطبيق العـــلمى والتكنولوجى للانســان والمجتمع وكانت النتيجة أن فكرة التعاون الدولى في ميدان الفكر والمعرفة المتقدمة وكانتا أساس التصور القائم لدى مؤسسى المنظمة ، قد تضاءلت وغدت التنمية هى موضع الاهتمام الأول وبعبارة أخرى العمل نيابة عن بلدان العالم الثالث ٠

وكان هذا التغير فى مسيرة اليونسكو البـادرة الأولى التى بدت عام ١٩٧٤ على عكس الصوره التى أشرنا اليها من قبل وأخذت بها اليونسكو فى خطتها للمرحلة الأولى من الخطة (عام١٩٧٧ ـ ١٩٨٢) كما طبقت فى نيروبى عام ١٩٧٦ وكانت خلال السنوات الثمان التالية أساسا للاستطلاع والتصور والحوار المستمر ٠

وبالرجوع الى النصوص لم يقف التغير عند الاتجاه والتفســير بل تناول الموقف العام ، والتفسير للمشكلات العالمية وتصورها يلاحظ أن السكرتارية والمؤتمر العام قد عملا على تنفيذ جميع البرامج والمشروعات القائمــة ومما لا شك فيه أن هذا الاتجــاه الجديد يرجع الى حد كبير الى جهود المدير العــام مســـتر أمبــو وهو من أقطاب العالم الثالث : الا أن هذا ليس هو التفسير الوحيد ـ وسوف أرجع الى أهم المميزات لابراز ما تناوله هذا الموضوع ومنها قيام الجمعيــة العامة للأمم المتحدة فى مايو ١٩٧٤ عندما أعلنت برنامج العمل لاقامة نظام دولى جديد للاقتصاد العالمى ٠

وحتى أوضح ماكانت عليــه نظرة العالم الثـالث للتغيير الذى أشرت اليه من قبل ، فاننى اقتبس من مقال كتبه مجيد رأهيثما العضو الايرانى فى المجلس التنفيذى لليونســكو من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ ما يأتى : لـم يكن نشر الوثيقه ٤/س عن مشروع اليونسكو للخطه الأولى للسنوات ٧٦ ـ ١٩٨٢ أمام الكثره التى تابعت أعمال اليونسكو خلال السنوات الماضية ، صورة مشرقة لهذا العام وحدث هام فى حياة المنظمة فحسب ولكنه كان حدثا كبيرا داخل الأمم المتحده بدا فى حقيقته أقرب الى الوافع وكانت تلك الوثيقة العملية الصريحه ـ فى الوقت نفسه ـ ختام حقبه وظهور أمل جديد ٠

واتسمت تلك الحقبــه الماضيه بطابعهــا الأبوى والتصـــور الأوربى والنزعة الاستعماريه للتنمية ، وقام هذا التصور الذى غلب على سياسة البلاد الفقيرة والغنية وسيطر على مواقفها اللاشعورية سواء بسواء على فروض مضللة طالما كان نمط التنمية الذى سارت عليه الدول الصناعية فى الغرب يؤدى الى النمو وأصبح من المسلم به أن تسلك البلاد الأخرى الطريق نفسه ٠

ولم تكن النظرة الى أى صورة من صور التنمية وكأنها هبة تعاونت فى صياغتها الحكومات لمساعدة البلاد المعنية على اللحاق بها ٠

وقد أدى هذا التصور الضئيل والخاطىء الى أضرار فادحة لبلدان العالم الثالث وانا لنرحب بتلك الوثيقة ٤/س اذ نرى فيها تجسيدا على المستوى الدولى لادراك ووعى نامين سيكون لهما من الآن فصاعدا من الأثر ما يضع التنمية فى اطارها التـــاريخى والانسانى ، فاذا بدأناه فان التنمية تصبح عملا انسانيا اذا ما تمت وسيكون هدفها الأساسى فى أى موقع هو تحقيق كيان الفرد فى أى صورة من صور حياته ٠

ويؤدى هذا العرف الدولى الى مبدأ واضح ، فطالما كان أى نمط للتنمية هو من اختيار الشعوب ذاتها وعنوانا على حريتها فى الاختيار فليس هناك اذن ، نمط عالمى يتبع ٠ وأى اتجاه لا يتحدد ولا يقوم عليه اجماع ما ، فان التباين البالغ فى ثقافات الشعوب يحول بينها وبين الاختيار ويصبح اختيارا فرديا يلجون به مستقبلهم ٠

ويمكن أن نشبه التنمية بشجرة تضرب بجذورها فى أرضها ، شجرة تستمد قوتها من عروقها التى تمتد الى أطرافها العليا لتبلغ تمام نموها فاذا استمدته من خارجها فان ذلك لا يكون على طبيعتها الفردية بل يبقى لها تقديرها واعتبارها ٠

وعندئذ وبروح التضامن يجب تقديم المساعدات لا لكى تكون صورة لغيرها من الأنماط ولكن لتحقيق الأسلوب الأمثل فى التنمية من خلال التعاون المشترك المتسق مع البيئة ٠ ويتبين من مضمون الوثيقة ٤/س النابع من الظروف الداخلية الاهتمام البالغ بدراسة القرارات الهامة ومشكلات العصر ٠

فالهدف الرئيسى لمشروع الخطة المتوسطة هو التركيز على نظام اقتصادى دولى جديد ولكى نكون أكثر دقة هو الرغبة فى اقامة نظام عالمى جديد يقوم على مقومات اقتصادية واجتمـاعية ويتضمن نظـاما جديدا للاتصـال والمعلومات فضـلا عن نظام ثقافى جديد (وقد يكون من المناسب أن نشير الى WHO (منظمة الصحة العـالمية وعن FAO فاو (منظمة الأغذية العالمية) فهناك حديث عن نظام جديد للصحة وعن نظام جديد للأغذية والأيديولوجية التى تساند هذه الأنظمة الجديدة هى بداية التحول الجذرى للمجتمع العالمى ٠

تحدى الأنظمة الجديدة

وكانت هذه الأنظمة الجديدة التى بدت وكأنها اتوبيا العصر برنامجا ثوريا فى الواقع لا يبعد كثيرا عن الصورة الاتوبية ، اذ أن كل ما ننشده هو التغير الجذرى لمجتمع عالمى أكثر تآلفا فى فكره وأكثر حرية واخـاء ومسـاواة وهو ما بدا فى العـديد من أصولها ، والصورة الفريدة التى تعبر عنها هى ما استشهد به من حديث المدير العام لليونسكو فى الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ٠

« من أبرز الأعمال التى قامت بها اليونسكو هو ما قامت به من وضع نظـام جديد للاقتصاد الدولى ٠ ولعله كان أبرز ما ركزت عليه فى عملها ، وذلك لأن التصور الذى قام عليه هذا النظام الجديد ٠ لا يقف عند الاطار الاقتصادى للنشاط الانسانى

وحده ، فاليونسكو حتى وان كان تصورها لمسيرة العلاقات الاقتصادية الدولية التى يجب أن تتغير تغيرا جذريا ، فانها تقوم على التوافق الأصيل حول القيم المشتركة : قيم العدالة والانصاف والتضامن وهي ما يجب أن تعلو على غيرها من المصالح الاقتصادية مع هذا الوعى الجديد بوحدة البشرية والتقدير المتبادل لمجتمع متعدد ، ولهذا فان قيام نظام اقتصادى دولى جديد يتيح لليونسكو رؤية مستقبل تنتعش فيه التنمية على قاعدة أساسية تعيد الى الانسان احساسه الوضاء بالحياة ، وان كان ذلك لحتميتين لهما طابعهما العملى : يتمثلان فى اقرار المجتمع الدولى لها وكل دولة أخرى على حدة . ولكى يتحقق هذا كان على المجتمع العالمى أن يضطلع بهذه المتغيرات التى تفوق فى مداها تلك الاصلاحات الصغيرة القائمة ، وكان عليها أن تتحرر من التبعية السائدة التى تفرز العوامل الأساسية بين الناس مما ينجم عنه هذا العلم الذى يسود هـــذا العصر . وحتى تنجح فى هذه المهمة كان عليها أن تستعين بكافة القوى المتاحة ولهذا اضطلعت اليونسكو بتحقيق كافة ألوان النشاط الانسانى والثقـــافى لخدمة أغراض التنمية أو بعبارة أخرى . يغدو النظام الجديد خبرة عامة لدى العدد الأكبر من الدول الأعضاء التى تقوم فيها المعايير الاجتمـــاعية والثقافية وفقا للأهـــداف الســـياسية والأيديولوجية للحكومة ، وهو ما يندرج على التعليم ، وسأنقل للقارىء خاتمة التحليل الأخير للمشكلات العالمية الذى قدمته اليونسكو فى هذا الصدد : اذا ما نظرنا الى مشكلات التعليم فى اطارها العلمى والتكنولوجى واذا أدركنا أهمية الصلة بين التعليم والمجتمع والتنمية فاننا قد نجد الحلول التى تتيح للتعليم أن يقوم بخدمة أوفى للمجتمع ككل ولكافة أفراده . ويجرى ذلك على العلم بدوره ، وان بدا تأثيره غير ملحوظ فان ما تبينته الأمم المتحدة فى آخر مؤتمر لها عن استخدام العلم والتكنولوجيا للتنمية ، وكان عنوانه من الوضوح بما يتفق ونظرة اليونسكو فيما تضطلع به من الأهداف التى حددتها الأمم المتحدة لهذا الميدان ، كما يتفق أيضا مع معلوماتها واتصـــالاتها حيث تسعى اليونسكو الى تحقيق نوع من الابداع الفنى فى نفس المضمار . وهذا الاتجاه فى النظر الى التعليم والعلم والاتصال والثقافة كوســـيلة لغاية لا يتفق مع التقاليد الليبرالية الأوروبية (وان تنبه اليه أفلاطون من قبل) وقد أسهبت اليونسكو فى ابرازه بصورة كافية على مشكلات الاعلام والاتصال وما لها من أثر فى دول الغرب ، ونشرت عنه وسائل الاعلام وهى عادة ما تبدى وجهة نظر متميزة طالما كان الموضوع يمسها .

وتزداد نظرة اليونسكو وضوحا فى تقديرها للثقافة كاطار ضرورى للتنمية ، والفكرة الأساسية وراء النظام الجديد لاحترام حق الشعوب فى الاستقلال والتحرر من أى ضغط خارجى ، وفى التوقير ، وبعبارة أخرى حقها فى اختيار رأى مختلف وهو ما يبرره اعلان العنصرية والتحيف العنصرى فى تغييرها الواضح عن التنمية الداخلية ، أو كما تقول وليس من الغريب أن دول الغرب (وربما كذلك الدول الصـــناعية فى المعسكر الاشتراكى ، وقد كانت فى الغالب عرضة للنقد لا لكونها الدول الفنيـــة والمستغلة لدول العالم الثالث ولكن لأنها مسئولة عن كل ما يلم بهذا العالم من أوضار مسئوليتها عن الاستعمار الجديد الذى حمل أوضار الثورة التى اجتاحتها أيديولوجية

النظام الجديد عندما يقوم بالدور الذى تنسبه الأيديولوجية الماركسية للبرجوازية وترفض الانضمام للحركة ٠

ويبدو أن الدول النامية تعتبر نظام منظمات الأمم المتحدة الذى يقومون فيه بدور تتزايد أهميته لأن القرارات التى تصدرها تخضع للأغلبية ، ومن ثم تصبح الأداة الفعالة لاقامة هذا النظام بينما يتزايد الشك لدى دول الغرب فى رؤيته للمنظمة وان كانت قلة ٠

ويوضح هذا التصور أنها تشترك مع المعسكر الاشتراكى فى هذه الرؤية دون أن يبدو منها أنها تتبع سياسة معتمدة في هذا الصدد وان كانت ترغب بكل ما تستطيعه من قوى أن تحد من أنشطة هذه المنظمات فلا تمدها بغير الحد الأدنى من المصادر أو بأن تعمل على توجيه برامجها فى أنشطة مجردة الى أقصى درجة من المحتوى السياسى لتضفى عليها صورة متماسكة أو تجرى من اتجاهات الدول الاشتراكية حيث تقودها معارك لفظية تسودها الدعاية للسلام والوفاق ونزع السلاح وما الى ذلك ٠

وقد وضعت اليونسكو باتجاهها هذا الجديد الدول الصناعية وأوروبا بالذات أمام تحد واضح ، أما الدول الصناعية فقد اتهمت بأنها تمسك بيديها زمام النظام الجديد ، أما أوروبا فقد عادت الى موقفها الدفاعى ولهذا كان المطلوب منها أن تقيم الدليل نحو التماسك وهو ما يحتاج فى نظرى الى مزيد من الخيال ، فلا يصح أن يكون هناك نوع من الأوهام ٠

أتصدق حقا أن المجتمعات المرفهة قد تقرر فجأة بوحى من ارادتها الخالصة فى ساعة من ساعات الصفاء أن ترتفع فوق مستوى الأنانية الضاربة فى أعماقها وتوافق مثلا على أن تتنازل عن بعض هذه الرفاهية ؟ أحدث ذلك من قبل على مدى التاريخ ؟ وهل يمكن أن يكون ذلك حلا للمشكلة ؟ وهل يعرض هذا السؤال للتحول فحسب عن اقتسام الحاجيات انقساما عادلا ؟ وهل المشكلة من البساطة الى هذا الحد ؟ ألم يكن من الضرورى أن نعود الى جانب واحد من جوانب هذه المشكلة المعقدة أمام ما نراه من تغير جذرى فى الأبنية الاجتماعية والمواقف الخاصة بالبلاد النامية ؟ وهل تملك البشرية — كما صرح المدير العام لليونسكو فى أوقات عديدة — الموارد الكافية والوسائل اللازمة لتحقيق هذا المستوى العالمى للغايات المأمولة وان لم تتحقق حتى الآن بحماية النساء والرجال من الاذلال الناجم عن الفقر ، ومن الجهل والمرض حتى تتاح لهم حياة رتيبة ينتجون فيها ما يحتاجونه فتمتلىء قلوبهم بالتقدير لمحيطهم والتطور النامى فى تاريخهم ؟ ٠

ولا أظن أن جنة الأرض تحكمها أبواب مغلقة ، دائما تحكمها أبواب متشابكة المداخل ومازال الطريق بعيدا لاجتياز تلك الأبواب المحيرة ٠

وقد ذكرت من قبل ، أن الطريق ، كما تراه اليونسكو : الذى يسلكه المجتمع العالمى نحو التقدم فى المستقبل يعود الى الهاوية ، وعليه أن يسلك فى اتباعه سبيل

الحذر ، وهو ما يعنى أن الجماعة الدولية ، أو بعضا منها ، قد اتخذ طريق الثـورة ، فان الثورة التى يتوخاها يجب أن تخـلو من العنف ، وأن تكون المفاوضات سبيلها لذلك ، وقد اعتدنا على مثل تلك المفاوضات وهى ما أطلقنا عليهـا اسم الحوار بين الشمال والجنوب ، وهى من الضرورة بمكان لمستقبل المجتمع العالمى ، ويجب أن تؤدى الى نوع من العقد الاجتماعى الجديد يشمل العالم جميعا وهو ما تراه اليونسكو يتناول كل ما يهم المجتمع العالمى ككل وبالتالى كل جماعة منا ، وحالما يتغير تفكير النـاس عن طريق التعليم والتعاون العلمى والثقافى كما يقرره دستور اليونسكو ، يصبح من اليسير باتفاق جماعي أن يعم السلام الأرض وهو ما نعنى به نظاما يحقق توفير حقوق الانسان والحريات الأساسية ولا يتسنى لهذا الحوار الكبير أن ينتهى الى النجاح ما لم يشارك فيه أولئك الذين دعوتهم بالدبلوماسيين الجدد ، اذ أن الضرورة تقتضى ، كما أرى ، تغيير السياسة الخارجية القديمة الى سياسة داخلية واحدة لكافة بقاع العالم .

مركز مطبوعات اليونسكو

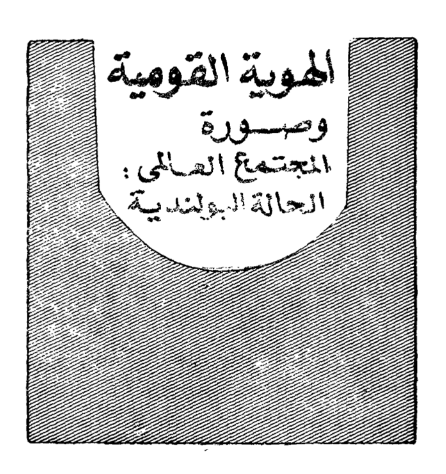
يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- مجلة (ديوجين)
- مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.

تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية.



ان الأزمة العميقة التي يمر بها المجتمع البولندى فى الوقت الحاضر لا تقتصر على أزمة النظام الاقتصادى وعجزه عن انتاج السلع الاستهلاكية الضرورية ، ولا على أزمة النظام السياسى وعجزه عن توجيه الاقتصاد فى الطريق القويم ، وانما هى ـ أيضا ـ « أزمة الهوية » فى هذا المجتمع · والمقصود بأزمة الهوية أن المجتمع لم يعد راضيا عن صورته الذاتية السابقة ، وأنه صار يتنكر لصورته التقليدية التى ظلت مقبولة حتى الآن · وتتضمن أزمة الهوية أزمة تبرير النظام السياسى بعد أن أصبحت شرعيته وعدالته موضع الشك عند الجميع ، كما تتضمن أزمة انعدام الحوافز حيث تعجز القيم الثقافية خلال عملية التربية الاجتماعية عن اشعار الأفراد بالهدف النبيل الذى يحفزهم على ممارسة النشاط طوعا لما تتطلبه الدولة والنظام الاجتماعى والاقتصادى · وفى ظل هذه الأزمة بمحاولة الانسان لتغيير صورته الذاتية ، واعادة تفسير تاريخ الأمة وسيرة أفرادها بغية الكشف عن مصادر القيم الماضية التى انسدل عليها ستار النسيان أو لم تلق ما هى جديرة به من التقدير ، وبغية اكتشاف التجارب التى عولجت بها الأزمات فى الماضى لعل بعضها ينجح فى حل الأزمة الحالية ·

هذا ، وتشخيص الموقف الحالى ، الذى تقوم عليه برامج التغلب على هذه الأزمة يعتمد ـ غالبا ـ على نظرية التطور فى تفسير الظروف الحالية والرؤية المستقبلية · وفى

بقلم: د. الكسندرا چاسينكا - كانيا

نائبة مدير معهد السوسيولوجيا (علم الاجتماع) بجامعة وارسو . نشرت عدة كتب ومقالات فى موضوعات الاغتراب والهوية والشخصية والسياسة ، وأتمت أخيرا تاليف كتاب عن الأخلاق القومية والتحول الاجتماعى .

ترجمة: أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ورئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم سابقا .

ضوء نظرية التطور الاجتماعى نستطيع أن نسأل : كيف يمكن تفسير تطور الشعور القومى وعلاقته بفهم العالم الذى نعيش فيه . وأن نسأل على وجه التحديد عن الطابع الخاص لمعرفة البولنديين لهويتهم ، وصورة المجتمع العالمى عندهم ؟ وما هذا المقال سوى محاولة للاجابة عن هذه الأسئلة .

منهج التطور

يمكن القول بوجه عام أن منهج التطور فى دراسة الأمة والمجتمع العالمى يذهب الى أن التطور عبارة عن تحول اتجاهى (أى تحول فى الاتجاهات) انشائى بعيد المدى . وتنشىء نظرية التطور عادة نمطا من «المراحل» مرتبطا طبقا لمعايير زيادة التباين أو التخصص فى العناصر المكونة للنظام ، وبالاضافة الى ذلك يدخل بعض الكتاب عددا من المعايير الأخرى التى تبين اتجاهات التطور وتسمح بتحديد مراحله المختلفة . ومنهج التطور عبارة عن وصف مرتب للظواهر المختلفة ، وبيان التطورات المتوالية لهذه الظواهر . ويفسر لنا هذا المنهج منشأ هذه الظواهر أيضا ، أى المرحلة الأولى أو الابتدائية التى نشأت فيها الظاهرة .

ويجدر بنا أن ننوه بأن كل نظرية من نظريات التطور تتضمن قضايا قيمية (تتعلق بالقيم) أو معيارية تحكم اختيار المعايير المستخدمة لبيان اتجاه التطـــور • وهذه تتصل بالوظائف العملية للنظرية التى تستخدم غالبا فى تبرير برامج التحول الاجتماعى • ويدعى معارضو البرامج الاجتماعية التى تبررها نظرية التطور أن هذه البرامج تمثل مصالح خاصة لا عامة • وكثيرا ما يرفض المعارضون أيضا نظرية التطور بحجة أنها تخضع الظواهر لمعايير عامة تختلف فى الحقيقة كيفا ونوعا ، ولذلك لا يمكن قياسها بمقياس واحد •

ويرى أصحاب منهج التطور أن الأمة هى مرحلة معينة من مراحل التطور فى تنظيم المجتمع • وهم يفترضون ترتيبا معينا لأنماط التنظيم الاجتمـــاعى التى يحل بعضها محل بعض • ومن أمثلة هذه الأنماط المرتبة على النحو المذكور ، التسلسل المتصل الآتى الذى يفترض أن التنظيم الاجتماعى البدائى بدأ على شكل قوم رحل أو قبائل متبدية تجمعهم رابطة القرابة والنسب قبل كل شىء • ثم حل محل هـذا التنظيم الدولة أو الحكومة فى الحضارات القديمة ، ثم النظام السياسى الامبراطورى ، ثم الدولة القومية ، ثم النظام العالمى • ومكان الأمة فى هذه السلسلة التطورية أو فى هذا السلم الهرمى المتدرج يختلف باختلاف مناهج البحث المختلفة •

وقد اهتم رجال الفكر الاجتماعى البولندى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين اهتماما كبيرا ببحث المشكلات المتصلة بموضـــوع الأمة التى أدخلها البولنديون فيما نقلوه من مذهب التطور عند « دوركهايم » و « ماركس » أصالة السوسيولوجيا البولندية وطابعها الفريد • خذ مثلا ما كتبه ب• ليمانوفسكى مؤلف أول بحث بولندى بعنوان « السوسيولوجيا » ، ومؤسس برنامج الاشتراكية الوطنية ، قال : « ان أسمى كيان اجتماعى خلقه التطور الاجتماعى حتى الآن هو الأمة التى تشعر بشخصيتها » أ هـ •

وبعد الحرب العالمية الثانية أدت الجهود المكثفة للحركات المناهضة للاستعمار ، وظهور كثير من الدول المستقلة الجديدة فى آسيا وأفريقيا الى وضع النظريات الاجتماعية للتطور الاجتماعى والاقتصادى ووضع المذهب العصرى • وذهبت هذه النظريات الى أن الأمة الحديثة هى النتيجة النهائية لقيام المجتمع الصناعى • وتتبع ر• امرسون العمليات المؤدية « من الامبراطورية الى الأمة » (كما سمى كتابه) فقـــال : « من الخصائص الرئيسية للثورة الكبرى فى العصور الحديثـة التى أبرزت العـــالم الحديث الى حيز الوجود هى أن الشعوب البشرية استحوذ عليها فى مراحل متوالية شعور قوى بل شعور غلاب فى بعض الأحيان بأنها أمم » ؛ وختم كتابه بقوله « من أعظم الأسـئلة التى لا جواب لها ، والتى لا يزال من المتعذر ايجاد جواب لها هذا السؤال : « هل يمكن أن تلغى الأمم نفسها وتتوحد بطريقة ما فى السعى وراء مصلحة مشتركة ؟ » •

ويقترح ماركس نظاما فريدا فى تصنيف أشكال التنظيم الاجتماعى والاقتصادى مؤكدا أن هـــذه التنظيمات سارت فى مراحل متتالية : أولاها مرحلة المجتمعـــات البدائية ، ثم مرحلة الأسلوب الآسيوى فى الانتاج ، فمرحلة الرق القديم ، فمرحلة

الاقطاع ، فمرحلة الرأسمالية وأخيرا مرحلة الاشتراكية باعتبارها المرحلة الأولى من المجتمع الشيوعى · وفى رأى ماركس أن الأمة هى وليدة النظام الرأسمالى وأنها تظل قائمة فى ظل النظام الاشتراكى ، ولكنها سوف تختفى وتتلاشى (تذبل) معها الدولة فى ظل الشيوعية · وهذا التصور الماركسى يقترن بالتركيز على فكرة الطبقة والروابط الطبقية دون التركيز على الروابط القومية ، كما يقترن برفض القومية والعدول عنها الى الدولية العمالية (البروليتارية) · ووجهة النظر الماركسية التقليدية هى أن العالم ينقسم الى نظامين أساسيين هما النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى ، وهذان النظامان يخوضان صراعا يتوقف على نتيجته مصير العالم · نترى المناهج الماركسية الجديدة المعاصرة أن النظام العالمى هو نتيجة الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى ظهر لأول مرة فى القرن السادس عشر والذى يقوم على أساس تقسيم العمل من الناحية الوظيفية والمهنية ، بل من الناحية الجغرافية أيضا ، كما يقوم على أساس تبادل السلع بين الدول الممتازة التى تحتل مركز الصدارة فى العالم ، والمناطق المستغلة (بفتح الغين المنقوطة) الخاضعة للسيطرة ، والتى تقع على هامش هذه الدول · وينقسم المجتمع الى طبقات على نحو مماثل لما سبق سواء على المستوى العالمى أو على مستوى الدول خاصة · وفى كل حالة يعتبر نوع العلاقات السائدة فى الاقتصاد العالمى هو المتغير الحاسم فى الموقف · ويقول « س· تشيردن » : « نظرا لهذه الخصائص الأساسية فان الدول الاشتراكية ، برغم قيامها على المذهب الاشتراكى قصدا وعمدا لم تستطع أن تنجح فى خلق نظام اقتصادى واجتماعى اشتراكى منظم ، لأن قوى الاقتصاد العالمى الرأسمالى قد صاغت الدول الاشتراكية بحيث تقوم الآن بدور عملى هو اعادة النظام الرأسمالى ، بمعنى أنها بقيت جزءا من الاقتصاد العالمى الرأسمالى ·

ويميل كثير من الكتاب الآخرين من غير الماركسيين أيضا الى القول بأن الأمة والمجتمع العالمى انما هما مرحلتان من مراحل التطور المستمر ، وأن تطور النظام العالمى مماثل للدول القومية · مثال ذلك أن أ· أنكليز يرى فى نموذجه التطورى « لظهور النظم الاجتماعية فى العالم » أن هناك ضربا من الواجب الحتمى التقنى يدفع النظام العالمى الى تلبية نفس الاحتياجات الوظيفية التى سبق أن لباها نظام الدولة ، وأن نظام الدولة لبى نفس الاحتياجات الوظيفية التى سبق أن لباها نظام الحكم المحلى · بيد أن هذا النموذج عرضة للشك من الناحيتين النظرية والعملية · فأما من الناحية النظرية فاننا نشك فى أن هذا النموذج نفسه يمكن أن يشكل أساسا لوصف كاف للعمليات التى أدت الى ظهور الدول القومية والنظام العالمى · وأما من الناحية العملية فاننا نشك فى أن اقتراح تسوية المشكلات الدولية طبقا لنموذج الدولة القومية (أى تسوية المشكلات عن طريق اقامة حكومة عالمية) هو اقتراح عملى قابل للتنفيذ ·

والدليل على ذلك تلك النتائج التى أسفر عنها البحث المقارن عن « صورة العالم فى سنة ٢٠٠٠ » فقد كان الغاء الحدود القومية تمهيدا لاقامة حكومة عالمية من بين خمسة بدائل على الأقل تتصل كلها بقضية السلام (ضمن قائمة تضم ٢٥ بديلا) · ولكن على الرغم من أن ذلك البديل لقى تأييدا من بعض الدول مثل اليابان ، والهنــد ،

وأسبانيا والمملكة المتحدة ، فانه قوبل بالرفض من جانب دول أخرى مثل بولندا ، ويوغوسلافيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والنرويج ، وفنلندا ٠

مقومات الأمة وظهور النظام العالمى

في التعريفات التى تحدد معنى « الأمة » ، وتؤكد أنها جماعة من الناس انتظم شملها على مدى التاريخ ، يتجه النظر عادة الى العوامل التى يقال انها تفسر نشأة هذه الجماعة ، كما يتجه الى الصفات التى يقال انها تميز هذه الأمة على وجه الخصوص . ويرى « امرسون » أن المقومات التى تكون الأمة هى : الشعب ، والأرض ، والدولة ، واللغة ، والثقـــافة ، والديانة ، والاقتصاد ، والشـــعور القومى ٠ وتشـــتمل العمليـــات الخاصة بتكوين الأمة عادة على تحديد مساحة معينة من الأرض تنشأ فيها روابط عرقية وسلالية بين سكان هذه الأرض ، وغالبا ما يتم ذلك نتيجة استخدام لغة مشتركة ٠ ومن هذه العمليات أو المقومات أيضا اقامة نظام معين من العلاقات الاقتصادية ، والرغبة فى اقامة نظام سياسى قائم بذاته وهو الدولة ، ومنها أيضا وجود تراث ثقافى خاص تتصل به صفات شخصية فى السكان هى الأخلاق القومية ٠ يضاف الى هذه المقومات تكوين شعور قومى يتألف عادة من : (أ) تحـــديد اقليم معين يكون ملـــكا للأمة (ب) الاعتقاد بأن للشعب المكون لهذه الأمة مصيرا تاريخيا مشتركا (ويدخل فى ذلك الاعتقاد بوجود أصل مشترك لهذا الشعب) (جـ) الشعور بوجود ميراث ثقافى مشترك ينتقل بين الأجيال بواسطة لغة مشتركة (د) تحديد الصفات التى تميز الأمة عن غيرها من الأمم (هـ) الشعور بوجود مصالح مشتركة ، وغالبا ما ترتبط هذه المصالح بظهور الدولة القومية ٠ والواقع أنه لا يمكن القول بأن كل مقوم من هذه المقومات يعتبر شرطا ضروريا لوجود الأمة ٠ ويمكن ذكر عدد من الأمثلة التى يؤيد هذه النقطة : فلعدة قرون حرمت الأمة اليهودية من الوطن ، ولكنها بقيت أمة ، وكذلك أهل سويسرا يتكلمون أربع لغات مختلفة ومع ذلك يكونون أمة ، والأمريكيون يتألفون من سلالات وأجناس مختلفة ، ولهم ألوان متعددة من التراث الثقافى ولم يمنع ذلك أن يكونوا أمة ، وظل البولنديون لأكثر من أربعة قرون مقســـمين بين ثلاث دول مختلفة من الناحية السياسية والاقتصادية ولكنهم ظلوا مع ذلك أمة ٠ والحق أن الشعور القومى وحده هو الذى يمكن اعتباره شرطا كافيا لوجود الأمة ٠ ولذلك اقتصر الكثير من التعريفات المحددة للأمة على القول بأن الشعور القومى أو « وحدة العواطف » هــو المقوم الأساسى للأمة ٠ وحجة الذين ينتقدون هذا التعريف أن القول بذلك من شأنه أن يجعل هذا الشعور القومى معلقا فى فراغ ، فى حين أن ظهوره فى الحقيقة هو نتيجة التفاعل الديناميكى بين المقومات والعوامل السابق ذكرها ٠

وقد أدت الطرق المختلفة التى تتفاعل بها هذه العوامل معا والأهمية النســـبية لكل منها فى بعض الحالات الى ظهور نظريات متباينة فى وصف عملية ظهور الأمم ٠ مثال ذلك أنه فى أوربا الغربية (المملكة المتحدة ، وفرنسا ، واسبانيا) كان العامل الرئيسى فى تكوين الأمة هو مركزية الدولة خلال فترة الحكم المطلق ٠ وعلى نقيض ذلك كانت اللغة المشتركة فى أواسط أوربا وشرقها هى العامل الرئيسى فى تكوين الأمة ٠

ونشأت فروق بين هذه النظريات أيضا بسبب ما لعبته الطبقات الاجتماعية من دور رئيسى فى عملية الوحدة القومية : ففى أوربا الغربية ارتبطت عمليات التحول السياسى المؤدى الى انهيار نظام الاقطاع بالتقدم الاجتماعى الذى أحرزته الطبقة البورجوازية وفريق من طبقة الفلاحين ، بحيث استوعبت الدولة هذه الطبقات الاجتماعية · وفى شرق أوربا عاد نظام الاقطاع الى الوجود فى القرن السابع عشر وبذلك أصبحت الأمة السياسية مؤلفة من طبقة الأشراف · وفى فرنسا قامت ثورة بورجوازية وحطمت الحواجز الاجتماعية والسياسية التى سبق أن جعلت بناء الأمة مقصورا على الطبقة الاقطاعية والطبقة المتعلمة المرتبطة بها · وكان معنى هذا أن الطبقة الثالثة فى فرنسا (طبقة العامة) التى تولت السلطة استحوذت أيضا على تراث الشعور القومى وعلى تراث الدولة وأدى هذا الى ممارسة جماهير الفلاحين للنشاط السياسى والى التطابق بين الدولة والأمة ، بحيث أصبح مفهوم « المواطن الفرنسى » مرادفا « للرجل الفرنسى » · وفى أواسط أوربا وشرقها تم اندماج الطبقات المختلفة وبخاصة الفلاحون (١) فى أمة واحدة بطريقة أشد تعقيدا من ذلك · وسنتكلم فيما بعد على الطريقة التى تم بها هذا فى بولندا ·

وعلى الرغم من التباين الهائل بين الطرق والوسائل التى أدت الى ظهور الأمم الحديثة ، فان البحث فى قيام الأمم يكشف غالبا عن أوجه شبه مدهشة بين النتائج فى مختلف أنحاء العالم · ومن أوجه الشبه هذه انتشار وسائل الانتاج القائمة على استخدام مصادر متشابهة للطاقة ؛ وتقسيم العمل على غرار واحد ؛ وزيادة التشابه بين أوضاع النظم المختلفة وأنماط التنظيم (وبخاصة البيروقراطية المنظمة علميا وفنيا) ؛ وانتشار نظام عالمى تتعدد فيه الطبقات الاجتماعية ؛ وتكوين مجموعة موحدة من القيم والاتجاهات التى توصف بأنها « حديثة » خلافا للقيم والاتجاهات التقليدية ؛ واقامة الدول القومية فى أنحاء العالم واضفاء الشرعية على نظامها السياسى على أساس الهوية القومية لمواطنيها ، وسعى هذه الدول لبسط سلطانها على حياة المواطنين ·

هذا والتناقضات التى تشوب عملية ايجاد نظام عالمى مؤلف من الدول القومية شبيهة بالتناقض الظاهرى بين التجانس السائد فى العالم والمشاهد فى ظهور دول قومية على غرار واحد وبين التأكيد فى الوقت نفسه على الاستقلال الثقافى لهذه الدول · يضاف الى ذلك أن تحليل الارتباط بين التطور القومى ، وتطور النظام العالمى يبين لنا أن زيادة التشابه بين الأوضاع الأساسية والتنظيمات الاجتماعية الظاهرة فى جميع أنحاء العالم لا يقترن بنمو المساواة الاجتماعية · ويؤكد المؤلفون الذين قاموا بهذه الأبحاث ما يلى فى مقدمة كتبهم :

« العالم الحديث تسوده تحولات اجتماعية تؤكد تقسيم العمل فنيا وعلميا ، كما تؤدى الى خلق دول قومية بيروقراطية قوية ، وثقافة عالمية قائمة على تمتع الفرد

---

(١) الفلاحون مبتدأ مؤخر ولذلك ذكرت مرفوعة . والخبر هو متعلق الجار والمجرور فى كلمة «بخاصة» · (المترجم)

المتعلم بحرية الارادة والمسئولية • ولكن هذه النظم العالمية يشوبها التفاوت الهائل وعدم المساواة سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات بعضها وبعض » أ هـ •

ويقولون فى ختام كلامهم :

كما أن ظهور النظام الرأسمالى واقتصاد السوق القائم على المنافسة أدى الى تركيز السلطة الشرعية والقوة الاجتماعية فى يد الفرد ، كذلك ظهور الاقتصاد العالمى المعاصر ، والثقافة المعاصرة يضفى الشرعية على الدول القومية ويجعلها أداة للعمل الجماعى » •

ولا شك أن التناقض بين تطور الدول القومية وتطور النظام العالمى من شأنه أن يؤدى الى اتجاهات متناقضة فى تكوين الوعى والشعور كما يؤدى الى مشكلات الهوية • ويقول س• بتمان فى ذلك : « الهوية القومية تتعارض مع الايديولوجيات التى تمجد استقلال الفرد أو الولاء لفكرة الدولة العالمية التى تتجاوز الحدود القومية • ولا شك أن هذه المتناقضات والمشكلات ترتبط بتعارض المصالح بين مختلف الهيئات الاجتماعية بيد أن شعور الأفراد بها وطرق حلها تتأثر بعمليات اجتماعية نفسية يمكن اكتشافها عن طريق نظريات التطور الأخلاقى وتكوين الهوية •

التطور الأخلاقى والهوية القومية

تقول نظرية تطور الوعى الأخلاقى والهوية التى صاغها ج• هابرماس ، والمستمدة من نظريات ج• بياجيه ، ول• كولبرج ، و أ• أريكسون ، وغيرهم ، ان هذا التطور يسير طبقا للمراحل والمستويات الآتية :

أولا ــ المستوى قبل التقليدى : وفيه تفسر الأحكام الثقافية ويقيم الخير والشر ، والحق والباطل على أساس النتائج المادية للعمل وعلى أساس القوة المادية لأصحاب هذه الأحكام وهذا التقييم (الخير هو ما يجلب اللذة ، أو هو ما يأمر به أرباب السلطة ، والشر هو ما سبب الألم أو ما ينهى عنه أرباب السلطة) • وفى المواقف التى يلتبس فيها الأمر تقيم الأعمال طبقا لنتائجها لا لنوايا أصحابها • وفى هذا المستوى يظهر الشعور بالهوية القومية ، عندما يرى الانسان أشياء ذات هوية محددة ويرى أنه كائن حى ذو هوية مستقلة • ولكن الانسان لا يصل فى هذا المستوى الى التمييز بين البيئة المادية والاجتماعية • وينقسم هذا المستوى الى مرحلتين : المرحلة (١) وهى الاتجاه نحو العقاب والطاعة ، والمرحلة (٢) وهى الاتجاه الذرائعى النسبى (نسبة للمذهب الذرائعى الذى يتخذ من النتائج العملية مقياسا لتحديد قيمة الأشياء) الذى يرى أن العلاقات بين الناس تقوم على أساس مادى وذرائعى كتبادل السلع والخدمات •

ثانيا ــ المستوى التقليدى : وهو الذى ينظر فيه الى تحقيق آمال وتوقعات أسرة الفرد أو جماعته أو أمته باعتبار ذلك أمرا قيما فى حد ذاته بصرف النظر عن النتائج المباشرة والواضحة • وفى هذا المستوى تنمو هوية الدور الذى يقوم به

الشخص فى المجتمع ، والنمط السلوكى الذى ينتهجه بالاضافة الى التمييز بين البيئة المادية والاجتماعية ، وتحديد الخط الفاصل بين ذاتية الانسان والمجتمع والعالم الخارجى ، والتفرقة بين الخيال ، والمدركات الحسية ، وبين النزوة الطارئة والواجب · ومعنى هذا أن وحدة الشخص تتكون عن طريق غرس القيم فى نفس الانسان بحيث تصبح مبدأ هاديا له سواء بطريقة شعورية أو لا شعورية · وفى هذا المستوى يمكننا أن نتبين مرحلتين أخريين : المرحلة (٣) وهى الاتجاه نحو الوفاق بين الأشخاص والمرحلة (٤) وهى الاتجاه نحو القانون والنظام ·

ثالثا ـ المستوى بعد التقليدى : وفيه يبذل مجهود واضح لتحديد القيم والمبادىء الأخلاقية التى تكتسب الصفة الشرعية ويتقرر تطبيقها وسريان مفعـــولها ، بصرف النظر عن سلطة الجماعات التى تؤيدها وتنادى بها ، وبصرف النظر عن اشتراك الفرد فى هذه الجماعات وانضمامه اليها · وفى هذا المستوى يستعاض عن هوية الأدوار والأنماط السلوكية بهوية الأنا التى يبدأ فيها الفرد التمييز بين شخصيته وبين كل الأدوار ومعايير السلوك الخاصة · وفى هذه المرحلة يهتدى الفرد بمبادىء عامة وينظم نشاطه فى حياته الخاصة · ويمكننا أن نتبين مرحلتين اضافيتين فى هذا المستوى : المرحلة (٥) وهى الاتجاه القانونى نحو العقد الاجتماعى الذى ينصب فيه الاهتمام على القواعد الاجرائية للوصول الى الاتفاق والاجماع على وجهة النظر القانونية ، ولكن مع احتمال تغيير القوانين بعد التفكير العقلى فى فائدتها الاجتماعية ؛ والمرحلة (٦) وهى الاتجاه نحو مبادىء خلقية عامة عندما يتحدد الحق والخير بقرار من ضمير الانسان طبقا لمبادىء أخلاقية يختارها الانسان بنفسه أعنى مبادىء العدل ، والمعاملة بالمثـــل ، والمساواة والحقوق الانســـانية ، واحترام كرامة الانسان باعتبـــاره فردا من أفراد البشر ·

وفى رأى هابرماس أن هذا التخطيط لمراحل التطور الذى ذكره كولبرج ، انما هو تخطيط ناقص ، يحتاج الى اضافة ، اذ أصبح من الممكن تجاوز مرحلة الأخلاق العامة الشكلية والوصول الى مستوى المرحلة (٧) أى مرحلة « آداب الكلام العامة » التى لا يصبح فيها مبدأ تبرير المعايير هو مبـــدأ العمومية أو التعميم المقـــول بأنه قابل للتطبيق ، بل يصبح هذا المبدأ هو الطريقة المنطقية التى يتبعها المجتمع فى اثبات صحة المعايير · ويجب تقييم هذه الطريقة طبقا لمعايير الاتصال المثالى الصحيح الذى يتاح لكل مشترك فيه فرصة متكافئة ·

١ ـ لأن يقول قولا تفهمه العقول ·

٢ ـ لأنه يثبت صحة أقواله ·

٣ ـ لأن يبرهن على صدق نواياه واخلاصها ·

٤ ـ لأن يقرر صحة معاييره ·

والقاعدة العامة أن الانتقال خلال هذه المراحل المتتالية محفـــوف بالصعوبات والمشكلات · ويمكن أن يكون حل المشكلات والتناقضات الجديدة التى تنشأ فى مراحل

معينة مسبوقا بشيء من الهدم والتراجع • ولعل الشرط الضروري للتغلب على الأزمة والتقدم نحو مرحلة أعلى من التطور هو اكتساب الخبرة المناسبة • وكما قال ج• تاب ، و ل• كولبرج : « ان امكان الوصول الى أحكام أخلاقية قانونية ناضجة يتوقف على ايمان البيئة بها ، وعلى اتاحة الفرصة لاجراء الحوار والمشاركة فى المسئولية وفى صنع القرار • واذا لم تتهيأ هذه الفرصة فانه يخشى أن يتجمد بعض الأفراد فى مستويات دنيا من التطور وأن يعمد آخرون الى حل عقدة التناقض عبر المتاريس (أى اثارة الشغب) و/ أو عبر الحواجز (أى عن طريق الانحراف) •

ويبدو أن الأزمة الحالية فى بولندا ـ أزمة تبرير النظام السياسى بغض النظر عن مصادره الاجتماعية والاقتصادية الأساسية ـ ترتبط أيضا بانهيار المعايير التقليدية التى ظلت سائدة حتى الآن (وسنعود الى هذه النقط فيما بعد) •

وقد لاحظ « هابرماس » التشابه بين مراحل التطور الأخلاقى عند الفرد ، وبين تطور النظم القانونية والأخلاقية والآراء العالمية ، وتابع كولبرج فى قوله « ان الاتجاه نحو العقد الاجتماعى ـ مثلا ـ الذى يميز المرحلة (٥) هو « الأخلاق الرسمية » عند الحكومة الأمريكية والدستور الأمريكى • ومن ناحية أخرى فان المعايير المناظرة للمثل العليا فى المجتمع الاشتراكى ترتبط بالانتقال الى المرحلة (٧) أى مرحلة « آداب الكلام العامة » •

ويحاول « هابرماس » أن يبين وجود هوية متشابهة فى كل من التطور الفردى ، وتاريخ البشرية ، فيقول ان شعور الانسان بهويته يتيح له استمرار تاريخ حياته ، والاحتفاظ بالحدود الرمزية لنظام الشخصية عن طريق التحقيق المتكرر لهويته ، المرتبط بوضع الانسان نفسه فى العلاقات الذاتية التى تربط بين أفراد المجتمع • وتنشأ الهوية الجماعية عن هذا الوضع الذاتى كما تنشأ عن الاعتراف المتبادل بين الجماعات التى تتمتع باستمرارية تتجاوز الحيز الزمنى لحياة أعضائها • وفى رأى هابرماس » أن هناك علاقة تكاملية بين الهوية الفردية والهوية الجماعية نظرا لأن وحدة الشخصية تتكون عن طريق العلاقات التى تربط الفرد بغيره من أفراد الجماعة • وهذا التطور للهوية يقوم أولا على الاندماج فى الجماعات المادية الأقل تعقيدا (الأسرة ، النظراء والأنداد ، الجيران) ثم تقوم ثانيا على الاندماج فى جماعات معنوية أوسع نطاقا (المجتمع المحلى ، المدينة ، الدولة الأمة ، البشرية جمعاء) •

وتظهر أشكال مختلفة من الهوية تبعا للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموضوعية ، وتبعا للقيم والمعايير والاعتقادات المركزية التى تمكن الفرد من معرفة وحدته الذاتية ومشابهته لغيره من أعضاء الجماعة ويعتقد أعضاء الجماعة أن انتهاك هذه القيم والمعايير يهدد هويتهم الشخصية ذاتها •

وفى رأى « هابرماس » أن الهوية الجماعية فى مجتمعات العصر الحجرى الجديد المبنية على الاعتقاد بانحدارهم من سلف مشترك كانت لونا من الهوية الطبيعية التى لم تفرق بين العالم الطبيعى والعالم الاجتماعى • ولكن ظهور الدول اقترن بتطور الهوية

على أساس الانتماء المشترك الى تنظيم اقليمى واحد والارتباط العاطفى بشخص الحاكم · وعندما تألف المجتمع تدريجا من من طبقات اجتماعية مختلفة تحولت الهوية الجماعية الى هوية أدوار ووظائف يؤديها ممثلو هذه الطبقات وترتبط بنظام سياسى واحد ·

« ان نشأة نظام الأمم تبين كيف تغير هذا النوع من الهوية الجماعية تحت ضغط الدول الحديثة ·· وتعد الثورة الفرنسية حالة نموذجية لذلك : اذ نشأت الأمة مع الدولة الدستورية البورجوازية ، والتجنيد الاجبارى العام للأفراد » ·

وهكذا ظهرت الهوية الجماعية للمجتمع البورجوازى بفضل مبادىء سامية مجردة هى الشرعية ، والأخلاق ، والسيادة ·· على أن هذه المبادىء المجردة هى خير ما يناسب هوية المواطنين العالميين لا هوية المواطنين فى دولة من الدول ·· وقد اختفى هـــذا التناقض بين الهويتين بصفة مؤقتة عن طريق الانتماء للأمم · ذلك أن الأمة هى الهوية الحديثة التى حلت عقدة التناقض بين « عالمية » القوانين والأخلاق البورجوازية فى الدول من جانب ، و « اقليمية » الدول الفردية من جانب آخر · ويوجد اليوم عدد من الدلائل التى تبين أن هذا الحل الذى اكتسب أهمية تاريخية لم يعد قائما ·

وتؤيد نتائج الأبحاث الدولية المقارنة ما ذهب اليه « هابرماس » من أن الهوية القومية تمثل مرحلة تاريخية انتقالية ، ثم تتلاشى شيئا فشيئا فى الدول المتقدمة · على أن هذه الأبحاث دلت على وجود تفاوت فى درجة الهوية القومية عند المواطنين سواء فى دولة بعينها أو ـ بدرجة أكبر ـ بين الدول ذاتها ·

ويؤخذ من نتائج كثيرة من الدراسات التجريبية أن صفات الشخصية وقيمتها واتجاهاتها فى المراحل المختلفة التى سبق ذكرها تعتمد على بعض العوامل مثـــل طبيعة عمل الفرد ، ومستواه التعليمى ، وطبقته الاجتمـــاعية ، ومركزه الاجتماعى والاقتصادى ، ودرجة اتصاله بالمستويات العليا من الحضـــارة ، وبالنظم والهيئات الحديثة ، وبالبيئة الحضرية ، وبوسائل الاعلام وغير ذلك من العوامل · وفى وسعنا أن نقول ـ بناء على نتائج البحوث المقارنة بين الأمم ـ أن المستويات المختلفة للتطور الاجتماعى والاقتصادى والانتماء الى طبقات اجتماعية بعينها داخل كل مستوى ، تؤثر فى الوصول الى مراحل معينة من الوعى الأخلاقى والشعور بالهوية · وفى وسعنا أن نقول أيضا ، أنه كلما ازدادت مرحلة التطور الاجتماعى والاقتصادى تقدما ، ازداد أيضا عدد الأشخاص الذين تتاح لهم الفرصة للوصول الى مراحل أعلى من التطور العلمى والأخلاقى ، والى مستويات أعلى من الهوية · أما فى المستويات الدنيـــا من التطور الاجتماعى والاقتصادى فان فرص الوصول الى المراحل العليا من التطور السيكولوجى (مطالب تحقيق الذات ، والتفكير النظرى والعلمى والاستقرائى ، والمبادىء الأخلاقية العامة ، واستقلال الشخصية ، والاهتمام بأمر الانسانية) تختلف اختـــلافا كبيرا ولا تتاح فى العادة الا للصفوة المختارة والقلة الممتازة · ويتسع مجال الانتفاع بهذه الفرص باتساع نطاق التصنيع ؛ وبارتفاع اجمالى الناتج القومى ، وانتشار التعليم ، والنظم الاجتماعية والاقتصادية الحديثة ، واتساع نطاق الاتصال الجماهيرى · وتتوقف السمات الخاصة للشعور القومى فى مختلف البلدان على مراحل التطور الاجتماعى

والاقتصادى المؤثر فى اتجاهات المواطنين ومستوى هويتهم كما تتوقف على العلاقات بين الطبقات والجماعات ، وأثرها فى الثقافة القومية ٠

ونستطيع أن نستدل من نتائج مختلف الدراسات الثقـــافية على أن الانتماء القومى (= الانتماء الى أمة من الأمم) بالغ الأثر فى اتجاهات الأفراد وقيمهم ، ففى كثير من الأحوال يكون هذا الأثر أقوى من أثر المركز الاجتماعى للفرد ٠ ويشمل أثر الانتماء القومى الآثار المترتبة على مجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بعضها بالبعض ، كما يشمل آثار التراث القومى الذى يعزز مجموعة هـذه العوامل ، ويعزز خلاصة التجارب التى تم اكتسابها خلال التاريخ لتطور كل أمة ، ثم يحول هذه العوامل والتجارب الى مجموعة من الرموز والمعانى ٠

ومن المشاهد أن تاريخ الشعور القومى الذى يتجلى فى التراث الثقافى لكل أمة يخضع لقوانين مشابهة للقوانين التى يخضع لها تكوين الهوية الفردية والهوية الجماعية فى تاريخ البشرية ٠ ويمكننا أن نتبين ذلك فى حالة بولندا ٠

نشأة وتطور الشعور القومى فى بولندا

لقد كان أساس نشأة الهوية القومية فى بولندا هو تأســيس الدولة البولندية فى نهاية القرن العاشر ، وظهور أسم البلاد الذى ظل قائما الى يومنا هذا ٠ وقد ظهـر أسم «بولندا» أول ما ظهر بين القبائل البولندية التى عاشت فى أوائل العصور الوسطى فى البلاد الواقعة بين الأجزاء الوســطى من نهرى الضسيولا والأودر وبذلك تحددت معالم البلاد البولندية ، وقام زعيم هذه القبائل «ميزكو الأول» بتوحيد الأراضى التى تؤلف ساحة بولندا الحالية على وجه التقريب ٠ ويتم الاحتفـال بتاريخ تعميد ميزكو ــ وهو سنة ٩٦٦ ــ (عندزواجه بأميرة تشيكية) كتاريخ رمزى لمولد الامة البولندية وقد اتسم الاحتفال فى ١٩٦٦ ، بمناســبة مرور ألف سنة ، بصراع بين الســلطات السياسية والكنســية ــ الأولى تؤكد دور الدولة ، والأخــرى تؤكد دور الديانة الكاثو ـليكية فى تحقيق الوحدة الاجتمــاعية ، والهوية القوميــة ٠ يضــاف الى ذلك ارتباط الاحتفال بتأكيد التحالف السلافى ، وروابط «القربى» النابعة من استخدام لغة متشابهة من جانب ، وأدماج البلاد فى فلك الحضارة الأوروبية الغربيــة من جانب آخر ٠

وفى بداية القرن الحادى عشر تبلور اسم « بولندا » باطلاقه على كل الدولة التى حكمها ميزكو الأول ٠ وفى عهد خلفائه تكونت هوية جماعيــة تتجاوز حـدود الهوية الطبيعية المبنيــة على روابط القربى فقط ٠ وارتبطت الحاجـة الى أشكال جـديدة من الهوية بانحلال التنظيم القبلى ، والتباين الاجتماعى الذى أسفر عن انقسام الطبقات ٠ وأخذ الذين ينتمون الى الحالة من الأعيـان ملاك ملاك الأراضى يصــفون أنفسهم بأنهم «بولنديون» بصرف النظر عن أصولهم القبلية والاقليمية ، وشاركوا فى اقامة الدولة عن طريق ارتباطهم فى بداية الأمر مع حكام أسرة « بياست » التى أنشأت الدولة ٠

والدليل على ظهور هذه الهوية هو أول تاريخ بولندى كتبه فى القرن الثانى عشر رجل أجنبى اسمه « جالوس أنونيموس » وقال فيه « على الرغم من أن بولندا محاطة بكثير من الشعوب المسيحية والوثنية التى تحاربها ٠٠ لم يتمكن أى شعب من هذه الشعوب من اخضاعها » ٠ وقد مجد المؤرخ حكام البلاد فوصفهم بالظفر على الأعداء ، والعدل فى حكم العباد ، والدفاع عن البلاد ، ووصف الفرسان بالشجاعة والولاء للحكام ٠ ويتضح من التواريخ الأولى أن مشكلة الصراع بين السلطتين الكنسية والدنيوية ظهرت فى ذلك الحين ٠ ولم تظهر فى بولندا قط عبادة حاكم مقدس بل ظهرت بدلا من ذلك عبادة تدور حول الأسقف الشهيد « ســـان ستانسلوس » الذى قاوم الســلطات الدنيوية ٠ وفى القرن الثانى عشر ألف رجل بولندى اسمه « ونسنتى كادلوبيك » تاريخا كتب فيه ان الدولة ليست ملكا لأسرة حاكمة ، وانه ينبغى أن يحكمها ملك يتجاوب مع كبار الرجال ممن يتصفون بالتقوى والشجاعة والحكمة ٠ ويعرض علينا « جان دلوجوس » فى تاريخه الذى ألفه فى القرن الخامس عشر صورة متباينة بشكل ملحوظ عن هوية البولنديين فى العصــور الوســـطى (تتألف أساسا من الأعيــان والفلاحين) الذين يعتقد أن صفاتهم السيكولوجية تأثرت بالأحـــوال الجغرافية ٠ وكما قال المؤرخ ج٠ كلو كزوفسكى :

« ان جميع العلاقات المعقدة التى تربط بين المجتمع والبلاد والسلطه ــ المتمشية مع مقتضيات الشعور القومى النامى ــ أخذت فى أخريات القرون الوسطى ، بل فى القرن الثالث عشر على التحقيق توصف بأنها « طبيعية » ٠ وطبقا لهذا المفهوم ينبغى أن تملك الأمة الاقليم الآهل بشعب هذه الأمة التى يرتبط بعضـــها ببعض بروابط طبيعية والتى يحكمها رجال من أبنائها ٠ وانك لتجد أن دلوجوس يؤمن ايمانا قويا بأن الأمور فى بولندا يجب أن تكون طبيعية وأن يحكمها أبناؤها ، ويرى دلوجوس أن زوال الحكم الطبيعى واستيلاء ملوك من أصل أجنبى على زمام السلطة انما هو نكبة على البلاد » أ هـ ٠

ويكشف لنا تاريخ دلوجوس عن انهيار الهوية الجماعية . وشعوره بظهور أزمة أخلاقية فى المجتمع ٠

وقد شعر الناس بالصفات المميزة لأمتهم عندما رأوها مباينة لصورة الأجانب ، وبخاصة القسس والنبلاء والتجار الذين استقدمهم الحكام الى البـــلاد لرفع مستواها الاقتصادى والثقافى ، وتقليل الفروق بينها وبين أوربا الغربيـــة ٠ وأثار الأجانب الوافدون الى البلاد ضربين من الشعور : أولهما اثارة غريزة حب الاستطلاع التى تجلت فيما لاقوه من كرم الضيافة وهو الأمر الذى تحدث عنه كل المؤرخين ، والثانى الشعور بعدم الثقة فى الأجانب (وبخاصة الألمان لتحدثهم بلغة غير مفهومة) ٠ يضاف الى هذين زيادة تضارب المصالح بين النبلاء والقسس المحليين ونظرائهم الوافدين ٠ ولم يأت القرن السابع عشر حتى تحول كل ذلك الى الشعور بالتهديد وكراهية الأجانب ، وكان رد الفعل لهذه الكراهية مظاهر جنون العظمة عند البولنديين ٠

ويمكننا أن نتبين كيف تحول الكبرياء القومى الى جنون العظمة بالمقارنة بين موقف « ميكو لاج ريج » من اللغة البولندية حيث نظم القريض باللغة البولندية فى القرن السادس عشر ليبين للأمم الأخرى أن البولنديين لا يتصفون ببلادة الطبع ، وان لهم لغتهم الخاصة » ، وموقف ف٠ ديبوليكى ، الراهب الفرنسيسكانى الذى عاش فى القرن السابع عشر ، وقال ان اللغة البولندية ليست هى أجمل اللغات فحسب ، بل هى أقدمها أيضا « لأن أجدادنا تحدثوا بها فى الفردوس » ٠

وتجلى أيضا جنون العظمة فى افتخار البولنـــديين بموقع بلادهم الجغرافى فى وسط أوربا ، وكلما ازداد الدور الذى لعبته بولندا فى الاقتصـــاد الأوربى ، ازداد الافتخار بهذا الموقع الوسط ٠ وفى القرن السادس عشر اعترف البولنديون بتفوق الحضارة الغربية ، ولكنهم نسبوا الى أنفسهم التفوق فى الفضائل الأخلاقية (الفروسية والتقوى ، والعادات الحميدة ، والأمانة) ٠ وفى القرن التالى رسخ فى نفوسهم الايمان بتاريخهم الفريد ، ونظامهم السياسى ، وأخلاقهم القومية ٠ وفى الوقت نفسه انتحل البولنديون لأنفسهم زيا خاصا يجمع بين النماذج الغربية والنماذج الشرقية ٠ وكان هذا الايمان يرتبط بالاعتقاد فى أن بولندا هى قلعة المسيحية ، ودرع أوربا ، ومخزن الحبوب فيها ٠ وجدير بالذكر أن صورة العالم التى سادت قبل ذلك بعـــدة قرون وقضت بانقسام الشعوب الى مسيحية ووثنية على أن تتولى الكنيسة تنصير الأخيرة ، قد تغيرت فى ذلك العهد ٠ ويقول فى ذلك « ج٠ تابينز » ٠

« كما أن لكل طبقة رسالتها الخاصة ، كذلك كل أمة اختصت برسالة معينة ٠ فالانجليز يجوبون البحار ، والهولنديون يمارسون التجارة ، فى حين أن البولنديين يدافعون عن الأمم المسيحية ٠ وهذه الرسالة الأخيرة أشرف من الرسالتين الأوليين ، وهذا مما يزيد من شرف البولنديين ونبلهم » أ هـ ٠

وكان الدفاع عن المسيحية ضد غزوات التتار ثم الأتراك ، وتصدير القمح لتغذية جزء كبير من أوربا ، هو مبعث الاحترام الذى حظيت به طبقة الأعيان البولنديين ، وأكسبها شعورا بالتفوق على « صغار التجار » من أهل انجلترا وهولندا ٠ يضـاف الى ذلك أن « الحرية الذهبية » التى تمتعت بها طبقة الأعيان وأكسبها حقوقا سياسية كاملة بالاضافة ، الى حق انتخاب الملك ، أتاحت لها أن تنظر بعين الاحتقار الى رعايا الملوك أصحاب السلطة المطلقة ، وأشعرتها بأن النظم الأجنبية عديمة الفائدة ومخالفة للأخلاق البولندية ٠

وعلى الرغم من أن البولنديين كانوا يعتبرون سواء فى الأخلاق القومية (التى كانت تعتبر صفات سيكولوجية وأخلاقية ثابتة أسبغها عليهم الخالق « جل وعلا » الذى حدد مكانا دائما للأمة البولندية على خريطة القارة الأوروبية) ، فان ج٠ تابيز يقول أن صورة البولنديين وصفاتهم انقسمت الى طبقتين : طبقة الأعيان ، وطبقة العامة ، ففى القرن الثامن عشر ظهرت فكرة « أمة الأعيان » ، وبذلك تم استبعاد الطبقات الأخرى من مفهوم الأمة لأن طبقة الأعيان نسبت نفسها الى أصل. يختلف عن أصل الفلاحين ، فى حين أن شـــطرا كبيرا من الطبقـة البورجوازية كان ينتمى الى أصل أجنبى ٠ ويقول وذلك تابينز :

« صحيح أن طبقة الأعيان ورعاياها كانوا يعبدون الها واحدا فى كنائس واحدة ، ويعتقدون أن الشعب كله انحدر من صلب آدم وحواء ٠٠ ولكن فى التواريخ البولندية فى عصر النهضة شاع القول بأن « الأمراء » هم من نسل سام ، و « الأعيان » هم من نسل يافث ، فى حين أن الفلاحين هم من نسل حام ٠٠ وكذلك نقل مؤلفو الفلوكلور (الأدب الشعبى) الجملة الواردة فى الكتاب المقدس وفحواها أنه حكم على ذرية حام أن يكونوا من الأرقاء والأقنان » أ هـ ٠

وكان عزل الفلاحين خارج حظيرة الأمة يرجع الى تدهور أحوالهم الاقتصادية والقانونية الناجمة عن « الرق الثانوى » المفروض عليهم من قبل طبقة الأعيان الذين كانوا يسعون الى زيادة أرباحهم وتصدير محاصيل الحبوب الى الغرب ، كما يسعون الى الحد من تدخل الدولة لتحسين العلاقة بينهم وبين الفلاحين ٠ وكذلك أدت الفروق الاقتصادية والاجتماعية داخل طبقة الأعيان ذاتها الى اخضاع صغار الأعيان لكبارهم ، واتساع الهوة بين الواقع الاجتماعى والايديولوجية الرسمية المنادية بالمساواة بين الأعيان لا فرق بين صغير وكبير ٠ وكانت مقاومة كل المحاولات الهادفة الى تقويض هذه الايديولوجية التى عززت هوية الأعيان ودورهم ترجع قبل كل شىء الى خوف الأعيان من انتقاص المزايا التى يتمتعون بها ولكنه كان يرجع أيضا الى مستوى آفاقهم العقلية ٠ وقد دل البحث فى ثقافة الأعيان على أن النظام التعليمى الخاص بهم تطلب دراسة القانون وفن البلاغة اللازمين لممارسة الحياة السياسية على المستوى الاقليمى ، والمشاركة فى الحياة الاجتماعية بالبلدان المجاورة ٠ ولكن هذا النظام لم يكن يشجع التفكير المجرد والأفكار المتعلقة بمستقبل العالم ٠ ولم تظهر الأزمة الاقتصادية والسياسية المقرونة بأزمة أوضاع الهوية التقليدية الا فى القرن الثامن عشر وهو القرن الذى ظهرت فيه « فلسفة التنوير » ٠ وقد قدمت بعض الاقتراحات لادماج الطبقات الأخرى بالاضافة الى طبقة الأعيان فى كيان الأمة السياسية ، حيث أهاب « ستازيك » فى كتابه الموسوم « تحذيرات الى بولندا » بقومه قائلا : « اصنعوا أمة واحدة من الأعيان وشباب المدن » ، وتضمنت هذه الاقتراحات المقارنة بين حالة بولندا وأوربا الغربية ، وأوضحت أن بولندا تعتبر متأخرة طبقا لمقياس التقدم التاريخى ٠ ويقول فى ذلك ستازيك : « ان بولندا تقف فى تقدمها عند القرن الخامس عشر فقط ، فى حين أن أوربا تقف عند نهاية القرن الثامن عشر » أ هـ ٠

وقد أفضت أزمة النظام الاقتصادى والسياسى ، وأزمة الهوية الجماعية الى تقسيم بولندا بين الدول المجاورة ٠ وكان ذلك تجربة أليمة لا تبرح الأذهان خلال تطور الشعور القومى فى القرنين التاسع عشر والعشرين ٠ ومن مظاهر التناقض أن ضياع استقلال الدولة ساعد على تعزيز الهوية القومية فى المجتمع البولندى ، وان كان بعض المؤرخين كتبوا يقولون « ان الوحدة القومية نمت نتيجة التضامن بين المهزومين والثائرين » ٠ وظل الفلاحون بمنأى عن الحركة الاستقلالية فى النصف الأول من القرن ولكن الشعور القومى أخذ يسرى بينهم بعد منحهم حق الاقتراع ٠ وكانت سرعة انتشار الهوية القومية بين الفلاحين ترتبط أيضا بتغير مفهوم الأمة ، اذ أصبح

هذا المفهوم يرتكز على وحدة اللغة ، والديانة ، والثقافة ، والعادات والتقاليد ، والأدب الشعبى والصفات السيكولوجية • وفى أواخر القرن ظهرت حركة العمال الذين خاضوا صراعا مع سلطات الاحتلال ، وأدت هذه الحركة الى معاداة الأمة بكافة طبقاتها لهذه السلطات ، مما عزز الهوية الطبقية والقومية بين صفوف العمال البولنديين •

وقد أدى تقسيم بولندا الى الفصل الواضح بين فكرة الأمة وفكرة الدولة فى الوعى الاجتماعى ، اذ لم يكن من الممكن أن تتفق الهوية القومية مع هوية مواطنى الدولة الذين رأوا أن سلطة الدولة تمثل مصالحهم • ذلك أن هذه السلطة كانت أجنبية ، ليس فقط لأنها كانت تمثل المصالح الأجنبية ، بل أيضا لأنها ألغت النظم والقوانين القديمة واستبدلت بها نظما وقوانين جديدة لم تكن مفهومة ولا متفقة مع التقاليد والأعراف القومية • وعلى الرغم من أن سيطرة السلطات الأجنبية استمرت أكثر من قرن لم تدخل هذه السلطات سوى تغييرات يسيرة فى السياسات المحلية ، والتقسيمات الادارية ، والقوانين ، والقضاء • وفى السبعين السنة الأولى التى أعقبت التقسيم الأول حدثت ست ثورات قومية منيت بالهزيمة وعادت بالوبال على الأمة • وترتبت على ذلك عزوف المجتمع عن الاهتمام بالسياسة والشعور بعدم القدرة على التأثير فى مجرى الأمور • وأصبح اعتقاد المواطنين بأن مصالحهم لا تتفق مع مصالح الدولة ومعارضتهم للسلطات من الأمور الثابتة المستقرة فى أعماق الشعور القومى حتى بعد استعادة الاستقلال •

وكانت الكنيسة الكاثوليكية هى المجال الوحيد من مجالات الحياة النظامية التى شعر فيها البولنديون باستمرار التقاليد القومية • ذلك أن التقاليد الدينية ربطت بين كل الفئات والطبقات الاجتماعية وشكلت أكبر عنصر جوهرى من عناصر الوحدة القومية البولندية ، اذ تمسك البولنديون بأهداب الكاثوليكية خلافا للألمان البروتستنت ، والروس الأرثوذكس والى يومنا هذا ظلت الوحدة الدينية عنصرا جوهريا من عناصر الهوية القومية البولندية ، وتعززت هذه الهوية بانتخاب أحد البولنديين لمنصب البابوية •

وفى أثناء التقسيم وضع برنامجان متعارضان لصيانة الأمة والمحافظة على هويتها ، واعادة مولد الدولة : أولهما المذهب الرومانسى الذى استلهم تقاليد طبقة الأعيان ، ومثلها العليا اللبرالية واعتبر الأمة كيانا تاريخيا تم تشكيله بطريقة طبيعية وتلقائية ، ونوه بالمكان الخاص والفريد الذى تحتله بولندا فى العالم ، ونسب اليها شرف القيام بدور « المخلص » للعالم بسبب كفاحها من أجل الحرية • أما البرنامج الثانى فكان يرتكز على فلسفة التنوير ، والمذهب الوضعى • واتجه هذا البرنامج الى تقييم النظام السابق ، ونقد طبقة الأعيان الحاكمة ، واتهمها بأن أخطاءها كانت السبب فى ضياع الدولة • واقترح هذا البرنامج بعض الوسائل لاعادة بناء الدولة البولندية منها التغلب على تخلف بولندا ، وتغيير الأوضاع الاجتماعية فيها ، وادخال نظم جديدة على غرار ما هو متبع فى الدول المتقدمة • وظل هذان الاتجاهان حتى بعد استعادة

الاستقلال هما الاتجاهين الدائمين في المناقشات التي دارت حول صورة البلاد الذاتية ومكانها في العالم ·

وكان التغيير الذي طرأ على الأوضاع الاجتماعية حتى اعادة مولد الدولة البولندية المستقلة هو نقل السلطة من مجلس الوصاية المؤلف من كبير الأساقفة ، وأحد الأمراء ، وأحد ملاك الأراضي الى قائد الفيلق البولندي والزعيم الاشتراكي السابق « بلسودسكي » الذي صرح - على حد تعبيره - أنه « قفز من ترام الاشتراكية عند محطة اسمها « الاستقلال » · وامتازت فترة ما بين الحربين بوضع نظم قومية سياسية ، واقتصادية ، وتعليمية ، وثقافية جديدة تهدف الى احياء البلاد في ظل صراعات جديدة متزايدة مبناها الانقسامات الطبقية ، والعرقية ، والدينية ، والسياسية في المجتمع · ومرت أيضا فترة زالت فيها الأطماع والأوهام الأولية بشأن دور بولندا كدولة في وسط وشرق أوروبا ، وحل محلها شعور بالخطر من جانب الدول المجاورة وبخاصة عندما غفلت الطبقة الحاكمة عن اغتنام أي فرصة لعقد تحالف مع دولة ضد أخرى ، وذلك بسبب الخلافات الأيديولوجية وتضارب المصالح التي باعدت بين الطبقة الحاكمة وهذه الدول ·

وكانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في تاريخ الأمة · ذلك أن تحرير البلاد من قبضة الاحتلال النازي الذي هدد وجود الأمة ذاتها كان نتيجة وصول الجيش السوفيتي الى الأراضي البولندية · وأحدث هذا تغييرا في مكان بولندا في النظام الدولي · وأدى الى انتقال أزمة الحكم الى حزب اشتراكي يهدف الى صبغ البلاد بالصبغة الاشتراكية · وكان الاستيلاء على السلطة بواسطة جماعات لم يسبق لها أن اكتسبت خبرة في ادارة أجهزة الدولة معناه العودة من جديد الى ترسم الخطى التي تطورت بها الأخلاق والمعايير ·

ولذلك كان تحليل المعايير التي راجت في بولندا خلاف الكفاح من أجل اقامة النظام الجديد وتدعيمه (في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات) يشير الى أوجه الشبه بين هذه المعايير وبين معايير المستوى قبل التقليدي الذي سبقت الاشارة اليه · وفي خلال هذه الفترة استند تبرير النظام السياسي الجديد واضفاء الصبغة الشرعية عليه ، الى القول بضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع في ظل الدمار الذي خلفته الحرب ، وضرورة اقامة النظام الجديد · وكانت الحجة الحاسمة في الكفاح السياسي هي استخدام القوة ولذلك احتجوا في تبرير فرض العقوبات على المعارضين للنظام الجديد بأن العبرة ليست بالدوافع التي حدت بهم الى المعارضة وانما العبرة بالنتائج الواقعية التي ترتبت على معارضتهم · وتجلى العجز عن التفرقة بين النوايا والنتائج في كفة الدعاية التي جعلت البيانات التي تصف الحقائق الواقعية أمورا بديهية لا تجوز المناقشة فيها · ونوهت هذه الدعاية بالعناصر شبه الطبيعية التي تؤلف الهوية القومية والدولة المستعادة ، ألا وهي العودة الى حدود بولندا التي حددها ميزكو الأول ، وتجانس الأعراف التي ينتمي اليها السكان ، وانتهاج سياسة خارجية مبنية على التحالف مع الأمم السلافية الشقيقة ·

وفي عام ١٩٥٦ ظهرت الأزمة على أشدها فى هذا الاتجاه ، اذ شعر الناس بوجود هوة واسعة بين المثل الأعلى للنظام الاقتصادى الذى روجت له أبواق الدعاية ، وبين حقيقة الواقع الاجتماعى ، وعبر الناس بمختلف الوسائل عن استيائهم من ارتفاع التكاليف الاجتماعية لعملية التصنيع السريع ، وتراكم رأس المال على حساب الاستهلاك ، ووطأة المركزية والبيروقراطية المفرطة التى اتسم بها النظام ، وعدم الاكتراث بالثقافة السياسية القومية ، وحمل الناس على الطاعة المطلقة للسلطات بالطرق الجبرية ٠ ويستدل من دراسة التغييرات الطارئة على لغة الدعاية التى استخدمتها القيادة السياسية الجديدة على أن المعايير المتبعة وثيقة الصلة بمعايير المستوى التقليدى الذى ذكرناه من قبل ٠ مثال ذلك أن تأهيل رجال منظمة الجيش الوطنى السرى الذين ذاقوا مرارة القهر والقمع فى الفترة السابقة تم تبريره عن طريق تقدير الدوافع الوطنية التى حملتهم على الانخراط فى سلك هذه المنظمة ٠ وفى الستينيات أعلن عن الاتجاه الى تحقيق روح الوفاق والوئام بين الشعب ، وأنكر المسئولون فكرة الصراع الاجتماعى وأعلنوا عن وضع برنامج لتحسين العلاقات الانسانية ، وذلك خلافا للمرحلة السابقة التى اشتدت فيها حدة الصراع الطبقى ٠

واقترن حل الأزمة التالية التى بلغت ذروتها فى اضراب عمال أحواض السفن خلال ديسمبر ١٩٧٠ بادخال السلطات فى لغة الدعاية خصائص الاتجاه الى « القانون والنظام » وهو الاتجاه الذى سبق أن تكلمنا عليه ٠ واعتبرت السلطا تالمعايير التى يقوم عليها النظام الاجتماعى والسياسى صحيحة فى حد ذاتها ، وفى غنى عن التبرير ، كما حدث فى الفترات السابقة ، وأكدت مرارا وتكرارا أن النظام الاشتراكى فى بولندا مصون لا يمس ، بالاضافة الى انكار وجود أى صراع اجتماعى ، وبنوا تبرير النظام السياسى على أساس الوعد بالاسراع فى ادخال الأساليب العصرية فى البلاد ، وعلى أساس النجاح فى تحقيق أمانى الأمة ٠

وكانت أزمة تبرير النظام فى بداية الثمانينيات ناجمة ـ كالأزمات السابقة ـ عن تزايد احساس الناس باتساع مسافة الخلف بين المثل العليا التى تروج لها أبواق الدعاية ، وبين الواقع الاجتماعى المرير ٠ ولم تنجم هذه الأزمة فقط من فشل السلطات فى تحقيق الوعود التى قطعتها على نفسها ، ولا من فشلها فى تحقيق الأمانى والآمال الصاعدة ، ولا من الادعاءات الجوفاء بالنجاح فى حل المشكلات ، ولكنها نجمت أيضا عن وجود أزمة فى الاتجاه الى « النظام والقانون » ، وفى الاحترام المطلق للسلطات ، والالتزام بالمعايير القائمة ٠ ذلك أن مثل هذا الاتجاه لم يعد أساسا كافيا لادارة الصراع فى ظل المصالح المتضاربة والأوضاع الاجتماعية المعقدة ، ولا أساسا صالحا كتبرير النظام السياسى ، ليس فقط لعجز السلطات عن اقرار النظام ، وتنفيذ المعايير التى أعلنتها ، بل أيضا لأن المواطنين لا يعتقدون أن النظام القائم خال من العيوب ولا بمنأى عن النقد ٠ ولذلك تراهم يطالبون بضرورة تبرير معايير النظام وبخاصة كلما اتسع أفق تفكيرهم وزادت قدرتهم على الجدل والحوار ٠

وبعد أغسطس ١٩٨٠ أصبح « العقد الاجتماعى » و « الاتفاق » هما الشعارين المعبرين عن قبول الجميع لهذا النموذج من ادارة الصراع ٠ ودل البحث الذى أجراه فى نهاية ١٩٨٠ معهد الفلسفة والاجتماع التابع لأكاديمية العلوم البولندية على أن أكثر من ٩٠٪ من العينة القومية التى تم استفتاؤها يؤيدون الاتفاق الذى تم ابرامه بين الحكومة والعمال المضربين ٠ ومن الأمور ذات المغزى أن الاستفتاء الذى أجراه مركز بحوث الرأى العام دل على هبوط عدد الداعين الى المحافظة على القانون ، فى بداية ١٩٨١ ٠ والدليل على ذلك أنه فى ١٩٧٨ وافق ٥٠٪ من المجيبين على أسئلة الاستفتاء على أنه « ينبغى لنا دائما أن نحافظ على القانون حتى ولو كان ظالما فى رأينا » ، ولكن هذا الرقم هبط الى ٣٦٪ فقط فى ١٩٨١ ٠ وفى الوقت نفسه ارتفع من ١٦٪ الى ٢٨٪ عدد الذين يرون أن الانسان حر فى مخالفة القانون الذى يراه ظالما ٠ ويجب ألا يغرب عن البال أن ج٠ تاب ، ول٠ كولبرج فسرا هذا التحول فى نمط الاجابة على أسئلة مماثلة بأنه دليل على التحول من الاتجاه قبل التقليدى القاضى بطاعة القوانين الى الاتجاه التقليدى القاضى بالمحافظة على القوانين ثم الى الاتجاه بعد التقليدى القاضى بسن القوانين ومراعاة مقتضيات الأخلاق فيها ٠



« الشعور القومى فى بولندا : حفلة موسيقية تحت النصب التذكارى للموسيقار «شوبان» فى احدى حدائق وارسو » ٠
ج٠ شاربونييه/توب

وقد أصبحت القدرة على الوفاء بشروط الاتفاق ، وتنفيذ الالتزامات التى تقررت في « العقد الاجتماعى » أساسا جديدا لتبرير السلطة وان يكن غير مستقر حتى الآن ٠ ويلاحظ أن مؤشرات الثقة فى مختلف المؤسسات الاجتماعية (وفى مقدمتها الحكومة ونقابة التضامن) تختلف تبعا لما اذا كان أى منها سوف يساعد أكثر من غيره على تنفيذ الاتفاق أو يتحمل مسئولية عدم تنفيذه ٠ ومن شروط حل الأزمة تنظيم معايير المستوى بعد التقليدى ٠ وحيث تتضارب المصالح فان حل الأزمة عن طريق المفاوضات المؤدية لى االاتفاق والعقد الاجتماعى يمكن تحقيقه بحسن الفهم والقبول من جانب عدد كبير من العمال المهرة غير اليدويين الذين يمكنهم مســـتواهم التعليمى وخبرتهم من الوصول الى المستوى القانونى الأخلاقى بعد التقليدى ٠ بيد أن الحجج المؤيدة لهـذا النوع من حل الصراع سوف تصطدم بافتقار فى الفهم ، وبالمعارضة من جانب العمال الذين يحملهم ما اكتسبوه من خبرة حتى اليوم على أن يروا أن استخدام القوة والسلطة التى حصلوا عليها حتى الآن هو السبيل الوحيـــد للدفاع عن مصالحهم ٠ وسوف تصطدم هذه الحجج أيضا بمعارضة الذين يميلون الى التيـــار المنادى بالمحافظة على القانون والنظام الحالى ، وقد تواجه معارضة أيضا من جانب أولئك الذين يرون أن حل النزاع قد يحبط آمالهم فى خلق أوضاع تنظيمية تتفق مع المبدأ الاشتراكى ٠

قيم البولنديين واتجاهاتهم نحو مجتمعهم ونحو الأمم الأخرى

ان القدر الهائل من المعلومات والبيانات التى جمعها علماء الاجتمـــاع عن قيم المجتمع البولندى واتجاهاته تلقى تفسيرات مختلفة ، بل متناقضة فى بعض الأحيان : فبعضهم يرى فيها ما يؤيد القول بأن الأزمات السياسية التى تتكرر فى البلاد هى نتيجة اخفاق الايديولوجية الاشـــتراكية التى تتعارض مع تقاليد الثقـــافة القومية السياسية وترفضها أغلبية المواطنين ٠ وهم يشيرون ـ مثلا ـ الى نتائج البحـــوث التى تدل على أن نسبة صغيرة جدا من الشباب يصفون أنفســـهم بأنهم ماركسيون (بلغت هذه النسبة ١٣٪ بين طلاب وارسو فى ١٩٥٨ ، و ١٨٪ فى ١٩٧٨) وأنهم شيوعيون ، وديمقراطيون ، وما شـــابه ذلك ، فى حين أن أكثر من ٩٠٪ من جميع المواطنين يقولون انهم مؤمنون بالله ٠ ولكن س٠ نواك ـ وهو عالم اجتماعى بولندى يعرض علينا وجهة نظر أخرى فى مقاله « قيم واتجاهات الشعب البولندى » ، فيقول ان نتائج البحوث تدل على قبول بعض التغييرات التى أدخلها النظام الاشتراكى مثل تأميم الصناعة ، والاصلاح الزراعى ، والتخطيط الاقتصادى ، وتغيير نظام الطبقات الذى ساد قبل الحرب ٠ يضاف الى ذلك أن نحو ثلثى طلبة وارسو أجابوا بالايجاب على هذا السؤال : « هل تحب أن يتجه العالم نحو الاشتراكية ؟ » ورفض قرابة ثلاثة أرباع الطلاب الملكية الفردية للمزارع الكبيرة ، والمشروعات الصناعية المتوسطة الحجم ، ورفض أكثر من ٩٠٪ الملكية الفردية للمشروعات الصناعية الكبيرة ٠ وكان نمط الاجابة عن هذه الأسئلة متشابها فى سنتى ١٩٥٨ ، و ١٩٧٨ ٠ ونتيجة لذلك جزم « نواك » بأن الأزمة الحالية لا تنبع من عدم قبول القيم الأساسية ومبادىء النظام ، بل ينبع من « المطالبة بنظم اشتراكية أكثر اتفاقا مع قيم الشعب الثابتة » ٠

وهذه النتيجة تؤيدها نتائج البحوث الأخرى التى تدل ـ من جهة ـ على قبول مبادىء النظام الاشتراكى ، وتدل ـ من جهة أخرى ـ على ازدياد الشعور بوجود هوة واسعة بين هذه المبادىء والواقع الاجتماعى فى أواخر السبعينيات · مثال ذلك أن البحوث التى أجراها مركز بحوث الرأى العام على عينة قومية فى ١٩٨٠ دلت على أن أغلبية المجيبين عن أسئلة الاستفتاء رأت أن المساواة والعدالة من الصفات المطلوبة فى النظام الاجتماعى الصحيح ، على أن يكون مفهومها هو المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، وتكافؤ الفرص فى الحياة ، والمساواة أمام القانون ، والعدالة فى توزيع السلع طبقا قبل كل شىء للمبدأ الاشتراكى القائل « من كل حسب عمله » · وفوق ذلك يرى كثير من المجيبين أن النظام الصحيح يجب أن ينأى بنفسه عن جميع مظاهر الأمراض الاجتماعية (البيروقراطية ، الرشوة والفساد ، سوء استخدام الامتيازات) وأن يكفل الشرعية · أعنى مراعاة حقوق المواطنين وسد احتياجات المجتمع الأساسية · وفى الوقت نفسه قال ٨٥٪ من العينة القومية انه يوجد تفاوت اجتماعى كبير فى بولندا ، وان الفروق بين الدخول أصبحت لافتة للنظر · صحيح أن أغلبية الذين أجرى عليهم المسح فى كثير من الدراسات أعربوا عن اعتقادهم بأن التفاوت فى بولندا بعد الحرب أقل مما كان قبلها ، وأن الاشتراكية تتيح تكافؤ فى فرص الوصول الى المراكز الاجتماعية العالية أكبر مما تتيحه الرأسمالية ، فى حين أنهم رأوا أن الرأسمالية أحرزت نجاحا أكبر فى سد الاحتياجات المادية للشعب · ولكن ٦٧٪ من الذين أجرى عليهم المسح فى ١٩٨٠ أجابوا بأن التفاوت الاجتماعى زاد فى بولندا خلال السنوات العشر الماضية ، وهذه الزيادة هى مصدر الشعور بالظلم الاجتماعى · أما الفئات التى رأى المجيبون أنها تقاسى مرارة الظلم فهى أصحاب الدخول الضئيلة ، والعمال ، بالقياس الى أصحاب المناصب الادارية ·

هذا وادراك التفاوت بين المثل العليا والواقع الاجتماعى يرتبط بمشاعر الاحباط والاغتراب ، وبخاصة اذا اقترنت هذه المشاعر باحساس الانسان بعجزه عن احداث أى تأثير فى القضايا العامة وبعجزه عن السيطرة على مصيره · وقد دلت الأبحاث التى أجريت فى سنة ١٩٦٧ عن « صورة العالم فى سنة ٢٠٠٠ » على أن بولندا ـ من بين احدى عشرة دولة شملها البحث ـ اختصت بأكبر نسبة من القائلين بأن مصيرهم رهن بالظروف الخارجية التى لا سيطرة لهم عليها (٥٦٪) ، فى حين أنه فى البلاد الباقية ما عدا تشيكوسلوفاكيا) ذكر أقل من نصف المجيبين مثل هذا الجواب واشتملت بولندا أيضا على أعلى نسبة من القائلين بأن بلادهم ليس لها سوى تأثير ضئيل فى الشئون الدولية (٥٣٪) ، فى حين أن هذا الرقم كان أقل من ٥٠٪ فى البلاد الأخرى (ما عدا النرويج) ·

وفى كثير من الاستفتاءات التى أجريت فى الستينيات والسبعينيات رأى البولنديون أن العالم ينقسم الى معسكرين : العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى ، وذهب البولنديون أيضا الى وجود عالم ثالث ، ولكنهم رأوا أن هذا العالم أقل أهمية بكثير من العالمين السابقين · واعتقدت أن أغلبية المجيبين أن التعايش السلمى ممكن بين النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، ولكن البحث المقارن الذى أجراه

« سيستكي » بين سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٧ دل على شعور البولنديين بالتشاؤم الشديد ، وتوقعهم ازدياد التسلح ، ونشوب الحرب · وعلاوة على ذلك ، اشتملت بولندا — من بين احدى عشرة دولة أجرى فيها البحث فى ١٩٦٧ — على أعلى نسبة من المجيبين (٢٣٪) الذين توقعوا نشوب الحرب فى غضون العشرين السنة القادمة ، وأنها فى رأى ٨٠٪ من هؤلاء سوف تسفر عن خسائر لا يمكن تعويضها ، أو دمار شامل لبلادهم · على أن البحث الذى تكرر فى هذا الموضوع فى بولندا فى فترات مختلفة دل على وجود تقلب كبير فى الشعور بالأمن أو التهديد بالحرب ، بدليل أن ١٢٪ من العينة القومية فى ١٩٧٧ ، و ١٤٪ فى ١٩٧٨ رأوا أن بولندا مهددة بالحرب ، ولكن هذا الرقم ارتفع الى ٣٢٪ فى ١٩٧٩ وقت الحرب الصينية — الفيتنامية والى ٤٢٪ فى بداية ١٩٨٠ خلال النزاع الايرانى الأمريكى ، وحرب أفغانستان · وعلى نقيض ذلك يبدو من الغريب وجود هبوط كبير فى عدد الذين أعربوا عن شعورهم بالتهديد (١٧٪) فى سبتمبر ١٩٨٠ عندما تنبأت أجهزة الاعلام — وبخاصة الاذاعات الأجنبية — بتدخل مسلح فى بولندا من جانب الدول المجاورة ·

وبصرف النظر عن انقسام العالم الى نظم سياسية مختلفة يعتقد البولنديون أن العالم مكون من أمم متنوعة ويدل البحث فى اتجاهات البولنديين نحو الأمم الأخرى على أن هذه الاتجاهات هى وليدة مجموعة من المؤثرات الناشئة ، من جهة — عن تعاطف أو عداء موروث مع هذه الأمم ، أو الناشئة — من جهة أخرى — عن شعارات جديدة من الصداقة أو التحالف تروجها أبواق الدعاية · ودلت الاستفتاءات التى أجريت فى ١٩٦٦ ، و ١٩٧٢ ، و ١٩٧٥ ، و ١٩٨١ على أن الشعوب التى تحظى بأعظم مشاعر العطف عند المجيبين هى شعوب المجر ، وفرنسا ، وروسيا ، وأن الشعب الأخير (الشعب الروسى) استقطب هذا العطف وبخاصة فى الفترة الأخيرة ، ولكن الألمان هم أبغض الشعوب الى بولندا أما الصفات التى نسبها البولنديون الى الشعوب التى يفضلونها فهى نفس الصفات التى يتجلى البولنديون أنفسهم بها ، ألا وهى كرم الضيافة ، والاخلاص ، والشجاعة والبسالة والجرأة — وهى الصفات التى تمتاز بها طبقة الأعيان · وخلافا لذلك تختلف صورة الألمان عن هذه الصورة بشكل واضح ، على الرغم من أن البولنديين ينسبون الى الألمان صفات سلبية وأخرى ايجابا ، فأما السلبية فهى النزوع الى العدوان ، والغطرسة ، والغرور ، وأما الايجابية ، فهى الاقتصاد (عدم التبذير) والنظام ، والعول (بكسر العين وفتح الواو ، ومعناه كون الانسان جديرا بأن يوثق به ويعول عليه) ، وهى الصفات التى يفقدها البولنديون (ويرى كثيرون أنها ألصق بالطبقة البورجوازية) ·

ويبدو لنا أن التغييرات التى طرأت على نظرة البولنديين الى العالم والعلاقت الدولية تتلخص فيما يلى :

(أولا) : دلت نتائج استطلاعات الرأى فى أوائل الستينيات على أن البولنديين يرون أن العالم منقسم الى مناطق نفوذ بين الدول الصغرى مثل بولندا من هذا النفوذ ·

(ثانيا) : أشارت استطلاعات الرأى فى أوائل السبعينيات الى زيادة ملحوظة فى الكبرياء القومى على أساس منجزات بولندا وبخاصة فى مجال المبادلات الدولية ، والرياضة ، والثقافة ، والدور الهام الذى تقوم به بولندا فى السياسة الدولية ٠

(ثالثا) ترتبط أبنمة ١٩٨٠ بتقييم سلبى لموقف البلاد الحالى فى حين أن توقيع اتفاق أغسطس (بين نقابة التضامن والحكومة) أثار ــ فى البداية ــ موجة من التفاؤل ، ولكن هذه الموجة أخذت فى الانحسار نبذ ذلك الحين ٠ وعنى الشعب عناية خاصة بمسألة الاستقلال، والسيادة القومية ، واقترن هذا بانتشار فكرة تأليف العالم من دول قومية تتمتع بالاستقلال الذاتى وتنمو بينها العلاقات والمبادلات الودية ٠

ويرى البولنديون أنه تربطهم حاليا علاقات ودية مع الدول وهذا يحول دون الأحلاف العسكرية ٠ مثال ذلك أنه فى استطلاع للرأى أجرى فى ١٩٨١ أجاب أكثر من نصف العينة القومية التى أدلت برأيها أن الدول الآتية ذات علاقة ودية مع بولندا (مرتبة بحسب عدد من ذكروها) : فرنسا ، والمجر ، والولايات المتحدة ، وبلغاريا ، والاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا ٠

وأكد كثير من البحوث الأهمية الكبيرة لمقومات الأمة ، وأهمية القومية لبولندا ٠ ودرس « ج٠ سزاكى » استخدام عبارة « الأمة » فى مسح عينة قومية قام باجرائه ، ففى الاجابة عن سؤال « ما هى الأمة فى نظرك ؟ » كانت أكثر الاجابات التى وقع عليها الاختيار (النسب المئوية مبينة بين قوسين) :

الشعب الذى يتكلم لغة واحدة (٥١)
الشعب الذى يعيش فى اقليم معين (٤٩)
الشعب الذى يشترك فى تاريخ واحد (٤٤)
الشعب الخاضع لسلطة دولة واحدة (٣٩)
الشعب الذى يرى نفسه جزءا من أمة واحدة (٢٩)
الشعب الذى يؤمن بدين واحد (١٠)

وفى نفس الدراسة ذكر ٧٦٪ أن وطنهم هو بولندا ٠ وفى البحث الذى أجراه س٠ نواك فى ١٩٧٢ ــ ٧٤ ذكر أكثر المجيبين أن الأسرة ، والأصدقاء ، والأصحاب المقربين ، والأمة بوجه عام هى الجماعات التى تربطهم بها روابط قومية ، فى حين بلغت نسبة الذين ذكروا الجنس البشرى أقل من ٢٠٪ ٠

ويؤخذ من استطلاع للرأى أجرى فى أغسطس ١٩٨١ بين أعضاء نقابة التضامن المستقلة ، والمؤلفة حدثا أن القضايا الآتية تحظى بدرجة كبيرة من الأهمية فى الوقت الحاضر : الاصلاح الاقتصادى (٨٠٪) ؛ السيادة القومية (٧٩٪) معرفة تاريخ بولندا الحقيقى (٧٧٪) ، الاهتمام بمصالح الطبقات الاجتماعية المحرومة من الامتيازات ، والفئات المهنية (٧٦٪) ٠

وهذا يبين بجلاء أهمية مشكلات الهوية القومية فى نظر الحركة الاجتماعية التى برزت الى الوجود نتيجة الأزمة الحالية ٠



طبيعة المشكلات العالمية

تتزايد المشكلات العالمية لتثير اهتمام العلماء على اختـــلافهم من علماء البيئة ومهندسى القوى الى علماء الرياضيات والفلاسفة ، وأصبحت مركز اهتمام السياسيين المشتغلين بالشئون الوطنية والدولية · وليس من قبيل المبالغة القول بأن المشــكلات العالمية أصبحت محل اهتمام لا لأنها لا تناقش من قبل المتخصصين فحسب بل من قبل الجماهير ، بصفة عامة · ومن الطبيعى أنه يجب معالجة الجوانب الأكثر تنوعا لهذه المشكلات · وأن تتم المناقشة على شتى المستويات ·

فمسيرة التنمية قدما قد ألجأت البشرية الى تقسيم نوعى بالغ الحرج فالتراكم المتزايد للمعلومات والتقدم العلمى والتكنولوجى المذهل (بما فى ذلك التقدم فى التكنولوجيا العسكرية) وزيادة الفرص أمام الانسان للتأثير فى العمليات الطبيعية بشكل لم يسبق له مثيل ــ وفى الوقت نفسه ــ فان التأثير العارض على مثل هذه العمليـــات لأنشطة الانسان الصناعية المنتشرة وغيرها من الأنشطة ، والنضوب الوشيك لبعض الموارد المعينة غير المتجددة ، وعدم التناسب المتزايد بين استخراج وانتاج واستهلاك موارد أخرى ــ كل هذا يلقى على الانسان مسئولية أكبر بالنسبة لنتائج تصرفاته ·

بقلم : ف . ف . زاجلادين
و : إ . ت . فرولوف

أستاذ فى معهد العلوم الاجتماعية بموسكو . وهو متخصص دافع الصين فى الشئون الدولية ، ودارس للمشاكل العالمية . مؤلف لعديد من الكتب فى هذا الموضوع
عضو مراسل لأكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفينى . ورئيس المجلس العلمى للمشاكل الفلسفية والاجتماعية فى العلم والتكنولوجيا الملحق برئاسة أكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفيتى ·

ترجمة : جمال عبد الفتاح صبرى

سكرتير ثان
بالمنظمة العربيه للتربية والثقافة والعلوم

وحتى زمن متأخر نسبيا ، كانت النتائج غير المستحبة لتصرفات الأفراد أو مجموعات من الأفراد ، ذات طبيعة محلية ، ولم تكن تمثل خطرا معينا للبشرية برمتها ، وكانت الفرصة ما تزال متاحة « لتصحيح الخطأ » ، حتى اذا كان ذلك الخطأ قد دمر جزءا من البشرية أو مجتمعا بشريا بعينه · وانهيار الحضارات العديدة التى اختفت ربما قد أبطأ من مسيرة تاريخ الانسان الا أنه لم يستطع أن يوقفها ، وأن كان لم يمثل نهايتها ·

وفى الوقت الحاضر ، لم يعد ذلك الخيار قائما ، اذ أن معدل وشدة النتائج غير المستحبة لأية تصرفات خاطئة (من وجهة نظر مصالح التقدم الاجتماعى) تتعاظم الآن أكثر من ذى قبل · ولا مفر من أن تكون التصرفات من ذلك النوع ، فى أى اقليم واحد ، أو أى مجتمع واحد لها نتائج عالمية شاملة أكثر منها محلية · هذا ، وتعد كل الحسابات ، حتى المجرد منها ، والتى تدعى لنفسها أو تخفق فى أبعاد تلك التصرفات ، عديمة المعنى ، لا أخلاقية ومعادية للانسان ·

ومع ذلك فالأمر ليس مجرد تصرفات خاطئة ، بل هى خاطئة ، بشكل متواصل التزايد ، أمر أكثر وأكثر خطورة للامتناع عن اتيان التصرفات الموجهة نحو حل

المشكلات التى اكتسبت أبعادا عالمية ودلالة شـــاملة ۰ فى واقع الأمر ازداد التهديد الناشىء عن الفشل فى حل مثل تلك المشكلات بشكل سريع بحيث انه ما لم تتخذ الخطوات العاجلة ، فان مجريات الأحداث ، قد تؤدى فى النهاية الى الكارثة المأساوية لتاريخ بأسره ۰

هذا ، وقد أثار الوعى المتزايد بخطورة الموقف فى كافة الجهات ، تفجيرا ساحقا للاهتمام بالمشكلات التى نتحدث عنها ، والتى غالبا ما يشار اليها بأنهـــا مشكلات عالمية . وفى الحقيقة قد ظهر هذا المفهوم الخاص ، مؤخرا فى المؤلفات العالمية والاجتماعية السياسية فقط ، ولم يرد أى ذكر لهذا المفهوم فى المراجع والموسوعات التى ظهرت منذ عشر أو خمس سنوات ـ وفى الوقت نفسه ـ لم تتسم محاولات تجميع ببليوجرافيا . تامة تقريبا ، نحو « دراسات عالمية » كفرع محدد ـ أو عام ـ للبحث العلمى ۰

والسؤال الأول الذى يبدو ـ لأول وهلة ـ غريبا ومستنبطا ، هو ، فى الواقع ، فى صميم الموضوع ولا يتسم بالبساطة بتاتا ۰

فى رأينا أن المشكلات العالمية فى المقام الأول ، عبارة عن مشكلات تؤثر بشكل جوهرى فى صالح البشرية بأسرها حالا ومستقبلا ، وبهذا المعنى يمكن القول بأن المشكلات العالمية لها سمة انسانية بعامة ۰ وهذه المشكلات ، بطبيعتها وفى جوهرها تؤثر فى مصـــير الجنس البشرى ككل ، وهـــذا وعلى أية حال ، مفهـــوم لا طبقى أو لا اجتماعى ، اذ يتحدد تطور وحل مثـــل هذه المشكلات ، بصـــفة مطلقة ، وفقا للظروف الاجتماعية السائدة فى المجتمع ، وفى حالات معينة تتولد المشكلات من قبل البيئة الاجتماعية ، وتظهر فى سياق حياة الانسان الاجتماعية ۰

ثانيا : وفى رأينا أن المشكلات العالمية هى تلك التى تكتسب عمومية ، أى سمة عالمية فعلا ۰۰ أى تلك المشكلات التى تظهر كعامل أساسى فى تنمية المجتمع فى كافة أقاليم العالم الرئيسية ۰

وبدءا من تاريخ انتصار العلاقات الاجتمـــاعية الرأسمالية (التى كان مطلبها الرئيسى خلق سوق عالمى) كانت احدى السمات المميزة للتنمية العالمية ـ ليس فى المجال الاقتصادى فحسب ، بل فى العلاقات الاجتماعية السياسية كذلك ، وفى المجال الفكرى أيضا (العلم والثقافة ۰۰ الخ) الزيادة المطردة فى تدويل العمليات الاجتماعية وتحويلها ، بصفة متدرجة الى عمليات عالمية تشمل العالم بأسره ، والجنس البشرى برمته ، والتأثير فى كل واحد منا على حدة ، وقد ظهرت هذه النزعة التاريخية ، أول الأمر ، بطريقة علمية عميقة من قبل كارل ماركس الذى أوضح الاتجاهات الأساسية ، التى ستنمو فيها خلال فترة التحول الثورى من الرأسمالية الى الشيوعية ، على نطاق عالمى ، وعبر لينين ، فى ظل ظروف جديدة ، عن أفكار ماركس ، بشكل محدد ، وكتب عنها بالتفصيل ، مؤكدا على الدور الخاص الذى يتم أداؤه فى تدويل الحياة الاجتماعية من قبل الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية ، ثم من قبل التأثير المنشط للاشتراكية الحقيقية ، مع نجاحاتها الاقتصادية والثقافية وأيديولوجيتها وسياستها ۰

وهكذا ، فان عمليات التدويل الطبيعية الحقيقية قد أضفت سمة عالمية على العديد من المشكلات القائمة منذ فترة طويلة وحديثة الظهور . ولأول مرة أصبح مجال عملها الكوكب برمته – كل بلد وكل اقليم ، ومن ثم لا يمكن حل أى منها ، على حدة ، وبصفة مستقلة عن المشكلات الأخرى ، فمثلا لا يمكن القضاء على الجوع والفقر دون زيادة فى انتاج السلع الأساسية والمواد الغذائية من ناحية وتنفيذ سياسة سكنية نشطة ، من ناحية أخرى ، ومع ذلك . تتوقف امكانية حل هذه المشكلات بدورها على نجاح سياسة الوفاق ونزع السلاح والتى ستطلق موارد اقتصادية هائلة ، وهى تتوقف كذلك على تغيير العلاقات الاقتصادية العالمية . وعلى استخراج ثروات محيطات العالم وثروات الفضاء ، والتى ستوسع الأسس الطبيعية لنشاط الجنس البشرى ... الخ .

ثالثا : نقترح أن تتضمن المشكلات العالمية تلك المشكلات التى لم تحل ، فهى تؤلف تهديدا لمستقبل الجنس البشرى . والتى يجب حلها اذا كان على المجتمع أن يحرز تقدما أكبر .

وهنا بالطبع لابد من ذكر – أولا وقبل كل شىء – المشكلات العالمية الخاصة بتفادى نشوب حرب جديدة ووضع نهاية لسباق التسلح .. ان حل هذه المشكلة الخاصة يعنى ارساء المتطلبات الأساسية من أجل تقدم أكبر فى كل مجالات النشاط البشرى ، ومن ناحية أخرى فان الفشل فى الوصول الى مثل هذا الحل أو رفضه من المحتمل أن يضع علامة استفهام على الحضارة برمتها .

رابعا وأخيرا ، فى رأينا أن المشكلات العالمية تتضمن مشكلات العلوم الطبيعية ، والمشكلات العلمية والتكنولوجية ، والاجتماعية ، والاجتماعية السياسية ، التى يستدعى حلها الجهود المركزة والمترابطة من قبل الجنس البشرى بأسره أى تلك المشكلات التى لا يمكن حلها على مستوى محلى أو اقليمى محض .

تلك هى المعايير الرئيسية للتعرف على المشكلات العالمية كما نراها ، وبالطبع فان الحل المقترح مفتوح للمناقشة .

وعلى أساس المعايير المقترحة من الواضح أن ما دون المشكلات العالمية يجب أن يدخل ضمنها ولا سيما مشكلة الحرب والسلام ، والتغلب على تخلف العالم الذى كان مستعمرا ، والبلاد الخاضعة للامبريالية ، وتزويد الناس بمصادر الطاقة والغذاء والمشكلات البيئية الناشئة عن زيادة السكان فى العالم ، فهذه بالطبع مجموعات أساسية من المشكلات العالمية وان كانت ليست قائمة تامة أو شاملة لكل تلك المشكلات .

ديناميات المشكلات العالمية

ما هو الدافع وراء المشكلات العالمية ؟ هل سيزداد عددها أم يتناقص بمرور الوقت ؟ ان اجابة ذلك السؤال بعيدة عن أن تكون بسيطة .

واذا ما تحدثنا بالتجريد أي باستقلال عن السياق الاجتماعى ، يمكننا القول بأنه لابد من أن تكون هناك زيادة ونقص فى عدد المشكلات العالمية ، والحقيقة أنه مع تطور المعلومات العلمية والتكنولوجية والهندسية ، ستنبثق صور جـــديدة من التحكم فى العمليات الطبيعية ، وتظهر أساليب جديدة للتأثير فى تلك العمليات ، وستضاف أنواع جديدة من المواد الخام الطبيعية لتلك المستخدمة وستكرر أنواع جديدة من المواد الاصطناعية ، وستفتح البحار والفضاء هذا ، فى علاقات الانسان مع الطبيعة ٠ فاذا ما أتيح التداول المستمر والمتسارع للعمليات الاقتصادية والاجتماعية السياسية فان العديد من تلك المشكلات لابد ، أخيرا ، أن تكتسب صفة عالمية ، ويمكن الاستشهاد بأمثلة محددة لظهور مشكلات جديدة ، بيد أننا نشـــعر من أجل الغرض الحالى ، أن الناحية المنهجية من المسألة هى التى تهمنا بصفة رئيسية ٠

وفى الوقت نفسه ـ ومن ناحيـــة أخرى سيساعد تطور المعـــلومات العلمية والتكنولوجية ، والتقدم الصناعى ونمو التعـــاون الدولى ، فى حل بعض المشكلات القائمة فى الوقت الحالى وبعض المشكلات التى ستنشأ فى المستقبل ٠ وهذا يعنى أن مثل هذه المشكلات سيهبط آنيا بحيث تتحرك العمليـــة ، بشكل ما ، فى الاتجاه المعاكس ٠

من الواضح أن هذه الحركة ذات الاتجاهين ستمثل تحسنا فى الموقف الحالى ، والذى كان ، بصفة أساسية ، زيادة فى اتجاه واحد ، فى عدد المشكلات العالمية . بحيث تصير المشكلات نفسها أكثر تأثيرا ٠ وأكثر حدة ، ومؤخرا فقط (وهذا ينطبق كذلك على البلدان الاشتراكية) اتبع البشر معالجة متكاملة لهذه المشكلات . وتبين الخبرة المكتسبة أنه من الممكن ايجاد سبيل لانقاص عددها وتخفيف خطورتها ٠

ويتخذ غالبية العلماء الغربيين رأيا قدريا فى المشكلات العـــالمية ، اذ يعدونها كشىء لا مفر منه وأنها تؤدى بطريقة آلية ، الى نتائج وخيمة ٠ وعلى الرغم من أن هناك ـ مؤخرا ـ زيادة لها وزنها فى عدد المقترحات بخصوص السبل الممكنة لحل هذه المشكلات (فى تقرير رفعته الى الأمم المتحدة مجموعة الخبراء برئاسة ف٠ ليونتيف) فان القدرية شعورا معينا بوجود مأزق بخصوصها مازالت قائمة الى حد كبير ٠

والموقف الذى يعالج العلم الماركسى من المسألة ، يعد موقفا للتفاؤل التاريخى وعقيدة فى انتصار حتمى للعقل والمواقف الاجتماعية الحديثة ، بحيث يجعل من حل المشكلات العالمية القائمة وتلك التى ستنشأ أمرا ممكنا ٠

والأمر الأســـاس ، فى رأينا هو اعتبار المشكلات العالميـــة ، فى الزمن الحاضر ، نتيجه طبيعيه للتطور الشامل للجنس البشرى ، أى نمو العلاقات بين الانسان والطبيعة جنبا الى جنب مع النمو الأجتماعى وتقدم المجتمع بصفة عامة ٠

ولكن ما هو أساس تلك المعالجة ؟

ان تاريخ الجنس البشرى ، اذا ما أخذ برمته ، يجعلنا نستطيع اقتضاء أثر نوعين العلاقات التى تتضمن أجمالى النشاط البشرى ، النوع الأول : هو علاقات الانســـان

ببيئته الطبيعية (نظام «الانسان ــ الطبيعة») والنوع الثانى : هو العلاقات بين الأفراد والمجتمع ، أى العلاقات الاجتماعية ويتآلف هذان النوعان من العـــلاقات تآلفا وثيقا ويتشابكان ، ولا يمكن الفصل بينهما الا نظريا ، فى سياق البحث العلمى · ومن المفيد فى هذا المقام أن نتذكر رسالة ماركس وانجلز المشهورة «يمكن النظر الى التاريخ من وجهتى نظر : قد يكون من الممكن تقسيمه الى تاريخ الطبيعة وتاريخ الأفراد ، بيد أن هذين الجانبين وثيقا الصلة ولا يمكن الفصل بينهما ، فمنذ وجود البشر ، تبـــادل تاريخ الطبيعة وتاريخ لأفراد التأثير أحدهما فى الآخر » ، بيد أنه لا مناص ــ أحيانا ــ من تقسيم من هذا القبيل ، من وجهـــة النظر المنهجيـــة . وهو أمر ضرورى الآن ، اذ لا يمكن ادراك جوهر المشكلات العالمية بدونه ·

وتبدأ المعالجة الماركسية لدراسة تاريخ المجتمع ، بما فيه من مشكلات عالمية ، بالتعرف على أولية العلاقات بين الانسان والطبيعة ·

وقد أكد ماركس وأنجلز ، فى كتاباتهما ، بصفة متكررة ، أن الانسان ذاته يعد جزءا من الطبيعة ، نتاجها ، وأعلى مرحلة فى تطورها « كون حياة الانسان مرتبطة بالطبيعة ماديا وروحيا ، بشكل لا فكاك منه » كما كتب ماركس « لا يعنى فى قليل أو كثير سوى أن الطبيعة متماسكة مع نفسها ، بشكل لا يقبل فكاكا . اذ أن الانسان جزء من الطبيعة » · كما أن للتقدم انتكاسه وجانبه السلبى واذا ما أخضع الانسان الطبيعة لنفسه ، فانه يدخل فى صراعات عديدة ، صعبة للغاية مع الطبيعة ويحـــدث تناقضات تنطوى على تهديد بنتائج سارة للغاية ، وأحيانا ما لا يمكن التنبؤ بها ، والتناقضات موضع البحث هى التى تتسبب فى المشكلات العالمية ، فى المستقبل ·

لقد أعلن بريجينيف « أن النمو السريع فى العلم والتكنولوجيا يضفى الحاحية خاصة على المشكلة الأبدية للعلاقات بين الانسان والطبيعة » ، ولا يمكن عدم الاكتراث بهذا الجانب ، وفضلا عن ذلك ، فان أية محاولة لفعل ذلك سوى تؤدى بكافة المحاولات لحل المشكلات العالمية الى مأزق ·

بيد أن المتناقضات فى نظـام « الانسان ــ الطبيعة » ليســت الضرر الوحيد للمشاكل العالمية ، وكما سبق القول ، فان العلاقات الاجتماعية تعد مصدرا آخر · ودعنا نعود مرة ثانية الى الأفكار التى عبر عنها كارل ماركس وفردريك أنجلز ــ ان انتاج الحياة ــ للمرء من خلال عمله ، ولآخر من خلال ميلاده ــ تظهر توا كعلاقة ثنائية طبيعية واجتماعية ــ اجتماعية من حيث أن ما يتم تأمله هو التعاون بين عدة أفراد ــ بغض النظر عن الظروف التى يحدث فى ظلها ، والشكل الذى تتخذه ، وغرضه ·

وبمعنى آخر ، ثمة صلة وثيقة بين علاقات الانسان بالطبيعة وعلاقات الأفراد أحدهم بالآخر ، اذ أن مجموعة من العلاقات تنمو فى مجموعة أخرى ، وحالما يظهران نفسيهما فى نطاق عملية تفاعل « الانسان ــ الطبيعة » ، تظل العلاقات الاجتماعية الى الأبد مرتبطة بشكل جوهرى بذلك التفاعل ــ وفى الوقت نفسه ــ اذا حددت طبيعة عملية الانتاج بصفة مطلقة ، طبيعة العلاقات بين الأفراد فمن الطبيعى أن يكون العكس

صحيحا ، كذلك فلا يمكن للعلاقات الاجتماعية أن تفشل فى التأثير بشكل هائل على تفاعل الانسان والطبيعة ، واما أن تعجل أو تؤخر عملية حل المشكلات والصراعات التى تنشأ فى هذا المجال • وبمعنى آخر فان فرص تحسين الروابط المتبادلة بين الانسان والطبيعة لا تتوقف على تنمية الأساس المادى للانتاج وظروفه التقنية والاقتصادية بل الى حد كبير ، على صفة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد •

فقد أثبت أن المجتمعات التى تعمل بمبدأ الملكية الخاصة ، قادرة على ايجاد علم سريع التطور وتكنولوجيا قوية ، غير أنها غير قادرة على تداولها ، وفضلا عن ذلك ، قامت بتحويلها الى خطر فظيع لكل من الطبيعة والانسان ، والأمر الذى يهدد وجود الجنس البشرى نفسه •

ان المشكلات العالمية ، فى أصلها وجوهرها ، تنطوى على سمة ثنائية ، فهى ـ فى الوقت نفسه ـ طبيعية واجتماعية ، ومن المستحيل ، أساسا ، الفصل بين هاتين الناحيتين الواحدة عن الأخرى • والواقع أنه يمكن حل بعض المشكلات العالمية التى تنشأ فى مملكة الطبيعة فى نطاق سياق اجتماعى موات فقط ، أما المشكلات العالمية الأخرى ، وهى أساسا ، مشكلات من قبيل الحرب والتخلف الاقتصادى فى الدول النامية ، فتنشأ فى المملكة الاجتماعية ، كنتيجة لتنمية المجتمعات المستغلة • هذا ، ونشوء مثل هذه المشكلات يؤثر تأثيرا جوهريا فى كافة المشكلات العالمية الأخرى •

وهكذا ، يمكن القول بأن الطريقة التى تتطور بها المشكلات العالمية ، توفر واحدا من أوضح أمثلة الترابط الشامل للعمليات الطبيعية والاجتماعية ، التى تحدث فى العالم وأكثرها اقناعا •

الحلول المقترحة

يتضح مما سبق أن حل المشكلات العالمية بأكثر الطرق فعالية يتطلب مجموعتين من الاشتراطات : علمية وتكنولوجية (أى تحقيق معدل كاف من التقدم العلمى والتكنولوجى لجعل الاجابة على الأسئلة العملية التى تثيرها الحياة أمرا ممكنا) ، واجتماعية سياسية (أى ايجاد الظروف الاجتماعية السياسية التى تجعل حل تلك المشكلات أمرا ممكنا فعلا) • ولمعالجة هذه المشكلات حقيقة وبصفة تامة ، من الواضح أن الامر يتطلب تحولا جذريا فى العلاقات الاجتماعية ، على النطاق العالمى ، ومع ذلك ، فان مثل هذا التحول لن يحدث لأن فردا ما يود حدوثه ، فالثورات تصل الى طور البلوغ نتيجة لتطور الاشتراطات الموضوعية والذاتية ، فى اطار المجتمعات الفردية ، والبلدان الفردية • هذا ، والحال كذلك ، فان الطريقة الوحيدة الممكنة لمعالجة هذه المشكلات فى العقود التالية هى النضال من أجل السلام ، والوفاق ، وتطور التعاون الدولى المفيد والمتبادل •

وهذا يوصلنا الى مسألة هامة بخصوص نوع المستقبل المقصود للجنس البشرى فى ضوء الثقل المتزايد للمشكلات العالمية وخطورتها • تتسم الاجابة على هذا السؤال

والتى يعطيها العلماء والسياسيون المنتمون لآراء مختلفة فى العالم ومواقف أيديولوجية واجتماعية سياسية متنوعة ، بأنها مختلفة للغاية . وأحيانا بالمعارضة وبالمقصورية المتبادلة ٠

بيد أنه للاجابات جميعها سمة مشتركة تكمن فى أن فهمها للمستقبل الخطر الذى كشف عنه التحليل العلمى للنزعات المعاصرة فى تطور العالم ، يحث ، فى كل مكان ، على الاهتمام بكيفية تغيير تلك النزعات ، وطريقة تطورها ، وكيفية التحكم فى تطورها . وتوجيهه الى مستقبل موات للجنس البشرى . وبهذا الشكل ، فان المستقبل الكامن ــ يحفز البحث عن نقاط اسناد جديدة . وأهداف جديدة ذات معنى ، وحلول جديدة للمشكلات قديمة العهد والناشئة ٠ ويعد التنبؤ بالامكانات المتاحة للجنس البشرى ، أحد الشروط الأساسية للتحكم فى التقدم الاجتماعى وضمان استمرار الجنس البشرى فى الوجود ٠ وتتوقف مقدرة الانسان على حل المشكلات التى تهدده ، وفى التحليل النهائى ، التى تهدد قدره بالذات . على مسار التنمية الذى يتم اختياره ٠

ويجب القول بأن العديد من الدراسات العملية التى يجرى نشرها فى الغرب عن جوانب خاصة (عمليه وتقنية وتكنولوجية فى المقام الأول) لحل المشكلات العالمية ، تحتوى على عدد من النقاط الشيقة والايجابية ، وهذا لا يدعو للدهشة . اذ أن أعظم العلماء المعاصرين الذين قاموا بعمل علمى حيوى . عادة ما يشتركون فى مثل هذه الدراسات . ولا يستطيع الماركسيون الحط من قدرة هذه الحقيقة ، بل على العكس من ذلك يعدون أنه من الضرورى اعادة العمل بهذه النتائج . بتمحيص ، من وجهة نظر المنهجية الماركسية ، واستخدام النتائج فى عملية البحث عن حلول المشكلات العالمية ٠ وهذا حقيقى . على وجه الخصوص ، فيما يختص بعدد من النماذج التى طورها نادى روما . وبهذا فمن المهم دائما تذكر أنه لا يمكن لأحدث الأجهزة العلمية والتكنولوجية أن تدرك الاجابات الصحيحة . اذا لم تكن مؤسسة على الحقيقة الاجتماعية المعملية . وبالأحرى . اذا استخدمت كأساس لأفكار اجتماعية سياسية زائفة ٠

وتواجهنا ، فى الوقت الحاضر . حقيقة أنه من المستحيل حل مشكلات جديدة من حيث الكيفية باستخدام أساليب وطرق علاج « تقليدية » . تواجهنا بالمهمة العاجلة لاستنباط معالجة جديدة ، من حيث الكيفية ، لهذه المشكلات . معالجة تناسب طبيعتها المحدودة ومن المقبول بصفة عامه ، أن الجهود المنفردة وغير المنسقة من قبل البلدان . (أو حتى من مجموعات من البلدان) لا يمكنها حل المآذن العالميه ، ولابد من وجود استراتيجية موحدة من أجل الجنس البشرى برمته بيد أن هذه الاستراتيجية يجرى رسمها على خلفية تغير الخواص الاجتماعية والطبيعية للجنس البشرى ، فى سياق التنوع المتواصل فى التنمية الاقتصادية ، والساسية ، والثقافية . وعلى أساس تباين الأهداف الأيديولوجية والروحية المتعارضة ، بصفة متبادلة أحيانا ، والتى تعكس اهتمامات ووجهات نظر الطبقات المختلفة والقوى الاجتماعية ، حول هذه الأمور الهامة٠

مجموعات المشكلات

واذا ما التفتنا الى المشكلات العالمية الرئيسية فى زمننا الحاضر ، كمجموعة ، فاننا نستطيع ترتيب البارامترات وهذه المشكلات فى نسق من الأهمية ، وفقا لعلاقة السبب والنتيجة ، تلك العلاقة القائمة بينهما ، فى واقع الأمر ، والى درجة الحاحها وأولوية حلها ·

ونعتقد أنه من الممكن ، بهذه الكيفية ، افراد مجموعات معينة من المشكلات العالمية ، التى تبدو طبيعية وطريقة حلها مقررة ، الى حد كبير ، بالهيئة التى سيكون العالم عليها ، عند مشارف الألف العام الثالث ، وتتصل مجموعات المشكلات بكلا العلاقات المتبادلة بين المجتمعات الاجتماعية الأساسية الحالية للجنس البشرى (النظم الاجتماعية والاقتصادية والدول التى تتألف منها) والتى قد تقرر تسميتها بالعلاقات المتبادلة « البيئة الاجتماعية » ، وكذلك العلاقات المتبادلة بين الانسان والطبيعة . والانسان والمجتمع (والتى تتخذ شكلا اجتماعية ، بصفة أساسية . بيد أن لها ، بالاضافة الى ذلك ، خاصية متفردة) ·

تعزيز السلام ـ مبدأ دليلى متداول

أصبحت كيفية دعم السلام أكبر مشكلات الوقت الحاضر ، ومشكلة حاسمة فى نطاق الانتشار العام ، الحالى والمستقبلى ، للمشكلات العالمية ، وبتصور المشكلة من وجهة نظر أوسع ، يمكن القول بأن حق الأفراد والأمم العيش فى سلام ، هو أكثر حقوق الانسان الأساسية ، والتى تعتمد عليه بقية الحقوق ، فبدونه لا يمكن لها أن تتحقق . وتؤيد الخبرة التى جمعها الانسان من خلال التاريخ تلك الحقيقة ومع ذلك ، ففى الوقت الحاضر ، أصبح هذا الحق ضرورة حيوية أولى وشرطا لبقاء الانسان نفسه ، كنوع بيولوجى ·

لقد اتضح منذ زمن بعيد أن مشكلة مكافحة الحروب ، بعامة ، ــ والحروب العالمية ، بخاصة ، قد بلغت أوجها وتتطلب حلا عاجلا . فقد كتب لينين : « ان مشكلة الحروب الامبريالية ــ كانت مرتكزا ، لكل سياسة ، فى كافة بلدان العالم جميعها منذ عام ١٩١٤ » وهى « مسألة حياة وموت بالنسبة للملايين من البشر » ، غير أنه منذ ذلك الحين ، أصبح الحاح القضية أكبر عدة مرات ، وقد ارتبطت بعامل ثان ، حول مهمة ضمان السلام ، الى المشكلة العالمية الرئيسية · والأمر الذى نفكر فيه هو التقدم العلمى والتكنولوجى « الحالى » فى الشئون الحربية ·· وانتاج الطرز المتعددة من أسلحة الدمار الشامل ، وادخالها مجال الاستخدام · وفضلا عن ذلك ، نحن نفكر فى الأسلحة الذرية والنووية الحرارية ، وفى تكنولوجيا الصواريخ ، والأسلحة الكيماوية والبكتيريولوجية ·

هذا ، ويمكن لمخزون الأسلحة الحديثة ، المتراكمة ، فعلا ، ابادة مئات الملايين من البشر فى ساعات قليلة ، ويزيد تكويم الأسلحة النووية ، غير المكبوح ، من احتمال

استخدامها ، بطريقة عارضة ، وبغير قصد · وسيزيد أى تكاثر أكبر من خطر استخدامها من قبل قوى مغامرة لا كابح لها · لقد كانت كل تلك المناقشات أمرا مألوفا منذ أمد طويل ومع ذلك فان المأساة تكمن فى أنه ـ فى الوقت الحاضر ـ فى بداية الثمانينيات من القرن العشرين ـ فان تلك المناقشات غير كافية فعلا بحيث تعكس الحالة الواقعية للأمور ، والأخطار الحقيقية الناشئة عن سباق التسلح ·· لماذا ؟ ·

أولا : وصلت خطورة التقدم فى التكنولوجيا العسكرية الى حيث تظهر وسائل الأبادة المتزايدة والفظيعة ، بمعدل لم يسبق له مثيل . فمعدل اكمال يتجاوز ، بخطا متزايدة التقدم فى التنمية السياسية ، والتى كان يمكنها وضع حد لسباق التسلح . والخطر فى هذا الموقف بدهى ، ومع ذلك ، فهذا هو كل شىء على الاطلاق ·

ثانيا : من الواضح أن التقدم التكنولوجى فى التكنولوجيا العسكرية يدفعنا ، بشكل أكبر ، نحو حدود جديدة فى تحديث وتطوير وسائل الابادة ، وليس الأمر مقتصرا على كل صاروخ أو قنبلة جديدة أكثر ابادة عن سابقه ، بل انها مختلفة ، من حيث الكيف ، عن الأسلحة السابقة ، اذ أنها تضرب البشر وكل الأهداف العسكرية والمدنية ، كما أن لها تأثيرا مدمرا على الطبيعة ذاتها ، وعلى العلاقات المتبادلة ، وأداء الطبيعة لوظيفتها ، وهذا ينذر ، ان آجلا أو عاجلا ، بأن اختراع الأسلحة ، ان استخدم ولو لمرة واحدة ، فستكون له عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة لسكان الأرض جميعا والفضاء المحيط بالأرض ·

ثالثا : بمضى الوقت ، تظهر الأجهزة النووية بشكل متزايد بحيث تصبح عملية رصدها عمليا أمر متزايد الصعوبة ، كما أن عملية تصنيع الأسلحة النووية بأحجام بالغة الصغر ، والتقدم فى تكنولوجيا تصنيعها ، سرعان ما سيجعل من المستحيل علينا ، بصفة مطلقة ، رصد انتاجها وتوزيعها ، وهذا سيعنى أن العالم وحياة الجنس البشرى ومستقبله سرعان ما ستنتهى بسهولة على يدى المغامرين ·

رابعا وأخيرا : ان التقدم الحالى فى التكنولوجيا العسكرية ـ واختراع قنبلة النيترون ، بصفة خاصة ، يقلل تدريجيا الحدود بين الحرب الذرية والحرب باستخدام الأسلحة التقليدية ، على الرغم من أنه لا يمكن ازالة ذلك الحد ، من الناحية النظرية ، فى واقع الأمر ، ومهما كانت القذيفة مدمرة ، ومهما كانت الدبابة متينة ، فان استخدامها ولو أنه يسبب أضرارا هائلة وخسائر مادية ، فانه لا تزال غير ضارة بالمستقبل التوارثى للانسان ، ذلك الجنس ، أو أى جزء من الطبيعة الحية . أما السلاح النووى ، حتى وان كان مسدسا نوويا ، فانه يسبب انعكاسات لا يمكن حسابها بالنسبة لأى كائن حى ، وما علينا الا أن نفكر فى هيروشيما ونجازاكى ، حيث مازالت القنابل الذرية التى أسقطت عليها منذ ثلاثة وثلاثين عاما ، مازالت تشوه البشر وتقتلهم · كما أن هذه القنابل كانت سببا فى المعاناة بالنسبة لأولئك الذين كانوا على قيد الحياة لحظة الانفجار ـ بل كذلك بالنسبة لمن ولدوا بعد ذلك بعدة سنوات ·

وبمحض المصادفة ، فان انتاج قنبلة النيترون ، وتطوير أسلحة الليزر تبين أن تفكيرا تكنولوجيا وعسكريا معينا دائب العمل على ابتكار طرز أحدث أسلحة نووية «نظيفة وصغيرة » ، ذات تأثير محدود ، بصفة افتراضية ، والتي ترهب الناس أقل من القنابل زنة عدة آلاف من الأطنان واذا أخذت هذه الأسلحة فانها في الوقت نفسه ـ ، تقلل من رقابة الجنس البشرى بالنسبة لاحتمال حدوث كارثة نووية شاملة ، ولابد من اضافة أن الأجهزة التى فى أيدى مؤيدى الموت النووى يحاولون أن يقهروا فى عقول الناس فكرة الاستخدام التكتيكى للأسلحة النووية يمكن أن يكون « مسموحا به » و « شرعيا » وأنه من الممكن شن « حرب نووية محدودة » ·

ان موقفا حرجا حقا آخذ فى التعاظم ، والوقت لا ينتظر ، واذا لم تنجز نجاحا فى المعرفة التقنية الآن ، ففى الغد لن تلغى اتفاقيات الحد من الأسلحة فحسب ، ولكن سيصبح التوصل الى اتفاقيات جديدة أمرا صعبا . وربما ظل الحال كذلك لزمن طويل مقبل ، ونتيجة لهذا سيزداد التهديد بالحرب حدة ·

ويتطلب انقاذ الجنس البشرى من الهلاك فى أتون الصراع الحرارى النووى سياسة دولة قوية العزيمة ، وتعد تجربة الاتحاد السوفيتى فى هذا المجال مثالا ساميا يحتذى به ، فخلال الستين السنة أو أكثر التى انصرمت منذ قيام ثورة أكتوبر ، ظل التحرك لحفظ السلام ودعمه ، وضمان التعايش السلمى المستقر ، يعد جزءا لا يتجزأ ، يتصف بالأهمية بالنسبة للشيوعيين السوفييت ، ولدى الخارجية للاتحاد السوفيتى · وقد تم تطور هذا التحرك بطريقة بناءة ، وتم التعبير عنه بطريقة عملية فى مؤتمرات الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى وكان المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى (١٩٧١) ذا أهمية بالغة فى هذا الخصوص ، اذ أنه تبنى « برنامجا للسلام » اتسم بالسوية والدقة الواقعية من كافة وجهات النظر . وفى تطويره أخذ الوضع والعوامل التى تحكم العلاقات الدولية والمتطلبات الملحة للتطور التاريخى للجنس البشرى فى الحسبان وقد وفر هذا البرنامج عددا من الاجراءات الهامة لدعم السلام والأمن الدوليين ·

ويضم الدستور الجديد للاتحاد السوفيتى · الذى تم اقراره فى عام ١٩٧٧ ، فصلا خاصة يؤكد على الطبيعة السلمية للسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى ، واهتماما بالسلام ، وايجاد ظروف دولية من شأنها أن تسهم فى نجاح النضال من أجل الحرية القومية والتقدم الاجتماعى ، ومن أجل الاشتراكية والشيوعية ·

وفى المناخ الجديد للوفاق الذى أوجده مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا ، خرجت البلدان الاشتراكية بسلسلة من المقترحات والاجراءات الجديدة ، من ذلك مراعاة الالتزام من قبل كل دولة موقعة على القانون النهائى الذى يقضى بألا تكون أية دولة هى الأولى فى استخدام الأسلحة النووية ضد دولة أخرى ، والتوصل الى اتفاقية عالمية بشأن شجب القوى فى العلاقات الدولية ، حظر التوسع فى المعاهدات العسكرية والسياسية القائمة فى أوروبا ، والتوقف عن انتاج كافة أنواع الأسلحة النووية والمضى قدما فى تخفيض المخزون منها حتى تتم ازالتها بصفة تامة ، وتربية الناس على السلام ،

واقامة قوات مسلحة متكافئة القوى ــ ٩٠٠ ٠٠٠ فرد من كل جانب ــ لكل من قوات حلف شمال الأطلنطى وقوات حلف وارسو ، فى وسط أوروبا وشجب ارساء الأسلحة النووية فى أراضى الدول التى لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة والتوقيع على معاهدة دولية لتدعيم ضمانات أمن الدول غير النووية ، وعددا من الاجراءات الأخرى ٠

وضع اتفاقية (بمبادرة من الاتحاد السوفيتى) والتوقيع عليها من قبل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (سولت ــ ٢) ، جنبا الى جنب مع بروتوكول لهذه الاتفاقية وعدد من الوثائق الأخرى المرتبطة بها ، والتى كانت عظيمة الأهمية ، هذا ، وسيفتح التنفيذ التام للمقترحات التى تضمها الاتفاقية امكانيات جديدة لوقف نمو ترسانات الصواريخ النووية ووضع الحدود الفعالة عليها ، من حيث الكم والكيف ، وسيؤلف هذا الانجاز ، بدوره ، خطوة أبعد نحو خفض حقيقى فى التسلح ، وتحقيق الهدف الأسمى الذى يتمثل فى الوقف التام لانتاج الأسلحة النووية وتصفية المخزون منها وستكون هذه هى المساهمة الأعظم لضمان مستقبل سلمى آمن للجنس البشرى بأسره ٠

من المعروف تماما أن السياسات الداخلية تختلف ، بشكل كبير ، من دولة حرة صغيرة الى أخرى ، ومع ذلك تميل سياستها الخارجية الى أن تكون متماثلة ، لكونها تقوم ، أولا وقبل كل شىء على نبذ العدوان والطغيان اللذين عانت منهما كثيرا ، وعلى المساهمة الفعالة فى النضال من أجل التفاهم الدولى الواسع ٠

ان سياسة خارجية من هذا النوع : من قبل البلدان حديثة التحرر تعد أمرا طبيعيا تماما ٠٠ وفى واقع الأمر ، تواجه شعوبها بمهام اجتماعية واقتصادية عملاقة ٠ لدعم استغلالها السياسى والاقتصادى والتغلب على قرون التخلف (الناشىء عن الاستعمار) ٠ ورفع مستوى الحياة المادية والثقافية لشعوبها وتعويدها على مميزات الحضارة الحديثة ٠ هذا ، ومن الواضح أنه يمكن تحقيق كافة هذه المهام بنجاح ، فقط ، فى حالة وجود السلام ــ ليس السلام بمعنى عدم وجود حرب بل السلام القائم على الأمن الراسخ ، وعلى المميزات السلمية الواسعة للتعاون وتبادل المنفعة بين الدول ٠

ان هذا النوع من السلام هو الذى سيهىء للشعوب المحررة فرصة لحل المشكلات البالغة التعقيد التى تواجهها ٠

سباق التسلح

سبق لنا التحدث عن خطر الحرب الحديثة على مستقبل الجنس البشرى ، ولا يجب أن ننسى أن سباق التسلح فى حد ذاته يعرض المستقبل للخطر ، فخرق هذه المشكلة من وجهة نظر الرسالة الأساسية لدراستنا ، يجب علينا القول أن سباق التسلح لا يزيد من خطورة التهديد بالحرب ، بمعنى أنه يجعل المشكلة العالمية رقم واحد أكثر خطورة ، بل انه يخلق كذلك المعوقات الأكثر خطورة أمام ايجاد الحلول لكافة المشكلات العالمية الأخرى ٠

ودون التعمق بشـدة فى المشكلة برمتها ، نود فقــط أن نورد قائمة بالطرق الرئيسية التى يعوق الاعداد للحرب عن طريقها ، بخطورة ، فرص معالجة المشكلات العالمية الأخرى :

أولا : من الواضح أن عمليات التجهيز للحرب تنطوى على نفقات عسكرية هائلة ووفقا لاحصائيات الأمم المتحدة زاد الانفاق العســـكرى على مستوى العالم منــذ عام ١٩٠٠ بمقدار الثلاثين ضعفا ، وفى الوقت الحاضر يتم انفاق ما يزيد على ٥٠٠ر٠٠٠ مليون دولار سنويا أو مليون دولار فى الدقيقة تقريبــا ، واذا استمرت الاتجاهات الحالية ، يمكن لهذا الرقم أن يصل عام ٢٠٠٠ الى مليون مليون دولار بالأســعار الحاليــة ٠

ومع ذلك يتضح أن ايقاف سباق التسلح سيكون مساهمة لا تقدر قيمتها للجهود التى تبذل لمعالجة الكثير من المشكلات العالمية الحيوية التى تواجه الجنس البشرى وحتى الحلول الجزئية لمشكلات عالمية الحجم فى العقود الاخيرة ، من قبيـــل اعادة تنظيم العمليات التكنولوجية الرئيسية فى صناعة وتنمية مصادر جديدة للطاقة ٠٠ الخ تتطلب موارد ضخمة لا يمكن توفيرها الا بالحد من الانفاق العسكرى ٠ هــذا ، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف الا بوضع مبادىء التعايش السلمى ، وتعزيز السلام ، ووقف السباق العسكرى ، موضع التنفيذ ٠

ثانيا : يزداد تورط الدول النامية فى سباق التسلح ، فالتغلب على التخلف الاقتصادى لدول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، والتى تعد تركة الاستعمار ، أمر حيوى لتنمية العلاقات المستقبلية العادية بين الدول ، واذا ما تحدثنا بصفة عامة ، بالنسبة للجنس البشرى بأسره ٠ ومع ذلك ، فان هذه المشكلة تزداد تعقدا بسبب اشتراك البلدان فى سباق التسلح ٠

فى خلال العشرين السنة الماضية ، ازداد الانفاق العسكرى من قبل البــلدان النامية بمقدار أربعة أضعاف ، اذ كانت هناك زيادة حادة فى تجارة الأسلحة العالمية ، تصل الى ٢٠٠٠ مليون دولار سنويا ، ففى عام ١٩٧٨ وحده تم استيراد العتاد الحربى الرئيسية من قبيل الدبابات والطائرات والصواريخ والسفن من قبل ١١٨ دولة من بينها ٩٠ دولة نامية ، ووفقا للأرقام التى نشرها معهد بحوث السلام الدولى باستوكهلم ارتفعت تكاليف الأسلحة الرئيسية التى اشترتها الدول النامية من ٣٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ١٤٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٨ بالاضافة الى ذلك أصبح عدد من الدول النامية نفسها موردا للسلاح ٠

وفى الوقت نفسه ــ وعلى وجه التدقيق فان ذلك القطاع من البشر هو الذى يواجه مشكلات القضاء على الجوع والأمراض الخطيرة والفقر والأمية المروعين ٠ ووفقا للبيانات المتوفرة يمكن لتحويل الجزء الأكبر من الانفــاق العسكرى العـــالمى لزيادة الاستثمار فى فروع أخرى أن يزيد معدلات النمو الاقتصادى بما يتراوح بين ١ ، ٢ فى المائة (احصاءات الأمم المتحدة) ، اذ يكفى مبلغ معادل لما يتراوح بين ٨ ، ١٠ فى المائة

من الميزانيات العسكرية لوضع نهاية للجوع والمرض والأمية ، اذ يتكلف تمويل برنامج للمعونة التقنية والاقتصادية للبلدان النامية لكى يزيد من انتاج الغذاء والقضاء على الجوع ٣٠٠٠ مليون دولار ، وهذا يمثل أقل من ١ فى المائة من الموارد التى تنفق فى الوقت الحالى سنويا على سباق التسلح ، على حساب الجنس البشرى ، هذا ولا تزيد تكلفة برنامج المساعدة الغذائية للدول النامية ، التى من شأنها أن تضمن للأطفال وجبة غذائية عادية على ٤٠٠٠ مليون دولار سنويا ٠

ثالثا : مازال سباق التسلح فى الدول الرأسمالية المتقدمة الى حد كبير ، عائقا فى طريق حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية قديمة العهد ، على الرغم من أنه بدرجة أقل عنه فى الدول النامية ، اذ أن سباق التسلح يمنع الدول الرأسمالية المتقدمة ، بصفة خاصة ، والتى مازالت مدينة الى حد كبير منذ أيام استعمارها السابقة ، يمنعها من تزويد الدول النامية بتهيئة جوهرية أكثر ، ويضطر علماء الاقتصاد — فى الوقت الحالى — الى الاعتراف بأن الانفاق العسكرى يخلق فرص عمل أقل من نفس مبلغ المال المستثمر فى فروع الاقتصاد المدنية ٠ ووفقا للحسابات التى أجراها المتخصصون الأمريكيون ، ينتج عن استخدام الوفورات من سولت — ٢ فحسب ايجاد ١ر٨ مليون فرصة عمل ٠

رابعا : يعد سباق التسلح وعمليات التجهيز للحرب عائقا كبيرا فى طريق الجهود لحل مشكلات الطاقة والمواد الخام ٠ وتعد حقيقة أنهما يحولان الموارد والقوى العاملة عن مثل هذه الجهود جزءا من المشكلة ، فالتجهيزات للحرب وآلة الحرب الضخمة التى خلقت ، تستنفد كميات هائلة من الطاقة ، وبصفة خاصة ، النفط ومنتجات البترول التى تعد أكثر المواد الخام قيمة وتكلفة — بحيث أن خفضا فى آلة الحرب تلك سوف تخفف ، فى حد ذاتها ، الى حد كبير ، من أزمة الطاقة فى العالم ، وفى الوقت نفسه — تزيد من موارد الطاقة ٠

خامسا : من الواضح للمرء أنه لا يمكن أن يتجاهل الحقيقة المعترف بها ، الى حد بعيد ، أن مجهود الحرب يمتص حوالى ربع القوى العاملة العالمية فى العالم ، كما يجب ألا ننسى ، بصفة عامة ، ان ذلك الربع الذى يشتغل فى هذا الجهد هم أكثر الناس موهبة وأفضلهم تدريبا ، ويمكن تصور المساهمة الضخمة التى يمكن تقديمها من قبل هؤلاء للانتاج السلمى فى زيادة التقدم البشرى ، اذا ما حرروا من عبء الاعداد للحرب ٠

ولهذا ، لا يعد نزع السلاح حاجة ملحة لعصرنا فحسب ، فكونه أهم عنصر فى المشكلة العالمية رقم واحد ، فهو يعد ، فى التحليل النهائى ، مطلبا للتخفيف من حدة سلسلة كاملة من المشكلات العالمية ٠

وكما سبق وذكرنا ، حتى الحل الجزئى لهذه المشكلات يتطلب الجهود المتكاتفة من قبل الجنس البشرى جميعه ، وهذا يعنى وجوب خلق مناخ سياسى فى العالم ، من شأنه أن يجعل ذلك العمل المنسق أمرا ممكنا ٠ وثمة سبيل واحد فقط لعمل ذلك ٠

هو الاستمرار فى الوفاق ، ووقف سباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح ، ونبذ الحرب كوسيلة لتشويه المشكلات الدولية ، وليس من قبيل المبالغة أن نقول ان العودة للمواجهة والحرب الباردة سيكون أمرا مضاعف التدمير ، فهو سيزيد ، بحدة ، من التهديد بالحرب ، وسيؤدى الى اسباغ خطورة كبيرة على طيف المشكلات العالمية برمته ٠

التغلب على التخلف وضمان النمو الاقتصادى

لاحظنا بالفعل حقيقة أن سباق التسلح ، وبصفة خاصة امتداده المتزايد فى الدول النامية ، ستكون له فى النهاية نتائج عكسية ٠ فى الواقع ، يشكل الاتفاق المتزايد على انتاج الأسلحة واقامة الجيوش ، فى كل من الدول النامية والمتقدمة ، تبديدا للأموال العامة ، على أغراض أبعد ما تكون عن المصالح الأصلية للشعوب ٠

ومع ذلك ، وفى الوقت نفسه ـ ليس ثمة شك أن اسباغ للصفة العسكرية على الاقتصاد فى الدول النامية هو ـ من عدة وجوه ـ أكثر تحطيما لها عنه بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة . وفى الوضع الحالى تعانى الدول النامية من تخلف اقتصادى مزمن ، والذى يعد تراث ماضيها الاستعمارى ، ويعوق سباق التسلح ، بطريقة اصطناعية ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول حديثة الاستقلال ويفاقم ـ بشكل هائل ـ السلسلة الكاملة للمشكلات التى تجابهها ، ومن بينها أكثر تلك المشكلات صعوبة ، ألا وهى مشكلة التغلب على تخلفها الاقتصادى ٠

لقد كتب مئات الألوف ، الكتب فى كافة أنحاء العالم عن التخلف الاقتصادى فى الدول النامية ، وسبل التغلب عليها ، وبالطبع ليس قصدنا هنا تكرار أو الاسهاب بأية تفاصيل فيما كتب أو قيل فعلا ٠ ان ما يعنينا هنا ـ كما هو الحال بالنسبة لتجنب الحرب وكبح سباق التسلح ـ هو اظهار عظم المشكلة التى بين أيدينا ، وبيان كيف أنها مشكلة عالمية ، وأخيرا . ادراك كيفية واتجاه الخطوات التى يجرى اتخاذها لحلها ٠

أولا وقبل كل شيء ، ثمة حقائق قليلة نوردها بالتتابع ٠ فى عام ١٩١٩ كان ٦٩ر٤ فى المائة من سكان يعيشون فى دول مستعمرة أو شبه مستعمرة ، تمثل ٧٢ فى المائة من اجمالى مساحة الأرض فى العالم ، وفى عام ١٩٧٩ ، أى بعد ستين سنة ، كان ٤ر٠ فى المائة من سكان العالم يعيشون فى بلدان كانت فيما مضى ، مستعمرة ، والتى كانت تمثل ١ر١ فى المائة من مساحة الأرض فى العالم ٠ ومن ناحية أخرى كان ٤٨ر٢ فى المائة من سكان العالم فى عام ١٩٧٩ يعيشون فى أراضى مستعمرة أو شبه مستعمرة ، فى الماضى ، وأصبحت دولا ذات سيادة بعد عام ١٩١٩ (ولا تتضمن تلك الدول أصبحت دولا اشتراكية) ٠ وهذه الدول فى المقام الأول هى التى نقصدها عند التحدث عن الحاجة الى التغلب على التخلف الاقتصادى ٠

هذا ، ولدى الدول التى كانت مستعمرة فى الماضى ، امكانيات هائلة ، اذ تمتلك الدول النامية ، ككل ، نحو ٦٠ فى المائة من الموارد الطبيعية المعروفة فى

العالم حاليا ، ٧٠ فى المائة من كافة الأراضى الزراعية ، و ٦٦ر٦ فى المائة من سكان العالم الذين يتم استخدامهم بطريقة مربحة . وعلى الرغم من ذلك فهم مسئولون عن ٧ فى المائة فقط من الانتاج الصناعى العالمى • وعن ثلث الانتاج الزراعى تقريبا وأقل من ثلث الدخل القومى العالمى •

فى عام ١٩٥٠ كان متوسط الناتج القومى العام فى الدول النامية ١٤٠ دولارا لكل نسمة ، فى مقابل ١٥٧٠ دولارا فى الدول المتقدمة . أى أقل بمقدار ٢ر١١ ضعف وبعد ذلك بثلاثين عاما ارتفع متوسط الناتج القومى العام لكل نسمة فى الدول النامية الى ٢٨٠ دولارا فى مقابل ٣٥٠٠ دولار فى الدول المتقدمة . أى أقل بمقدار ٥ر١٢ ضعف فى الوقت الحالى • وفضلا عن ذلك . ووفقا لحسابات منظمة العمل الدولى ، يعد حوالى ٤٠ فى المائة من السكان القادرين جسديا فى الدول النامية اما عاطلين كليا أو جزئيا •

ووفقا للبيانات التى نشرها البنك فى تقريره عن التنمية العالمية لعامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ يعيش ١٨٠٠ مليون من ٢٠٠٠ مليون نسمة فى الدول النامية فى ظل ظروف الفقر المدقع بما فى ذلك ٨٠٠ مليون ممن يعانون من الفقر التام وشدة سوء التغذية •

فى نصف ٩٢ من الدول النامية ، كان نمو الناتج القومى العام أقل من ٢ فى المائة ، أى أقل من ٣ دولارات لكل نسمة فى السنة •

وفى ١٥ من الدول النامية ، لم يكن هناك زيادة فى الناتج القومى العام لكل نسمة أو هبوط فى النمو • تجتاز غالبية العالم الثالث تجربة النقص المتزايد فى الغذاء ، وتجبر على استيراد الغذاء وهذا يؤدى الى أضرار بالغة بميزان مدفوعاتها •

ودعنا نورد هنا قليلا من أرقام منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، خلال الفترة ما بين ١٩٦١ و ١٩٧٠ زاد الانتاج الزراعى فى العالم بصفة عامة بمعدل ٦ر فى المائة فى السنة (بالنسبة لكل نسمة) •

وفى الدول النامية زاد المعدل بمقدار ٥ر٠ فى المائة • وفى المدة ما بين ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ انخفض النمو الانتاجى الزراعى فى العالم كله بنسبة ٤ر٠ فى المائة . بينما كان معدل الزيادة فى الدول النامية مساويا الصفر •

وفى الاعلان الختامى لمؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذى اجتمع فى دلهى فى فبراير من عام ١٩٨١ ، لاحظ المؤتمر أن البلدان النامية . التى يبلغ عدد سكانها ثلثى سكان العالم ، والذين يشتغل ٩١ فى المائة منهم بالزراعة ينتجون ٤٤ فى المائة فحسب من الغذاء العالمى ، ولاحظ الوزراء أيضا الأهمية الحيوية لزيادة معدل انتاج الغذاء والأنواع الأخرى من المنتجات الزراعية بما يصل الى ٤ فى المـــائة سنويا مع التركيز ، بصفة خاصة ، على البلدان ذات الدخل المنخفض حتى يكون فى استطاعتها الوصول الى هذا المعدل من النمو بأسرع ما يمكن •

وفى مؤتمر روما الذى عقدته منظمة الأغذية والزراعة فى يونيو من ١٩٧٩ مثلت البيانات الواردة فى الجدول (١) والمتصلة بالواردات الغذائية الى الدول النامية •

الجدول (١) ـ استيراد وتصدير الحبوب التجارية (بملايين الأطنان)

	١٩٣٤ ـ ٣٨	١٩٦٠	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٥
البلدان الرأسمالية المتقدمة	— ١٦	+ ٣٣	+ ٥١	+ ١٠٣	+ ١٥٠
البلدان النامية	+ ١١	— ١٣	— ٢٤	— ٧١	— ٩٠

— = مستورد صافى ، + = مصدر صافى

وفى ضوء هذا كله ، هل من عجب ازاء زيادة عدد الجوعى فى العالم من ٣٦٠ مليونا فى المدة بين ١٩٦٩ ، ١٩٧١ الى حوالى ١٠٠٠ مليون نسمة فى الوقت الحاضر ؟ ففى بلاد الشرق الأقصى وجنوب شرقى آسيا يموت ٢٧ فى المائة من السكان جوعا وفى أفريقيا ٢٢ فى المائة ، وفى أمريكا اللاتينية ١٣ فى المائة ٠

أما منظمة الصحة العالمية فقد أقرت من جانبها فى عام ١٩٧٨ ، أن ثلثى سكان العالم لا يتلقون الرعاية الطبية الصحيحة (٩٠ فى المائة من سكان الدول النامية تقريبا) ، فالملاريا والأمراض التناسلية تزداد بسرعة هناك ، وقد ظهرت أمراض جديدة ، كما أن نقص البروتين الحيوانى ، الذى يعانى الأطفال منه ، قبل أى شىء ، يعوق النمو الذهنى والنفسى لحوالى ٥٠٠ مليون نسمة ٠ وهذا أمر لا يمكن تغييره ٠

وأورد مدير عام منظمة الصحة العالمية ٠ فى تقريره أن مليون طفل من بين ١٢٥ مليون طفل ولدوا عام ١٩٧٨ ، سوف لا يبقون على قيد الحياة لمدة عام ، بينما سيعجز الكثيرون ممن عاشوا على تنمية ملكاتهم البشرية بالكامل ، اذ يعيش أربعة أخماس الأطفال فى بيئات فيها نقص شديد فى الغذاء ومياه الشرب وحيث الأمراض المتوطنة ، ونقص الرعاية الطبية ٠

وفى الوقت نفسه شهدت السنوات الأخيرة ، فى الواقع ، اتجاها نحو زيادة استقلال البلدان النامية من قبيل احتكارات الدول الرأسمالية المتقدمة تلك الاحتكارات التى تظهر فيما يلى : الزيادة السريعة فى عدد الهيئات التى تتخطى الحدود القومية « وقذرة » فى البلدان النامية بالاستثمار الدءوب (والذى غالبا ما يكون معجلا) لرأس المال الخاص فى المستعمرات السابقة (ففى عام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ مثلا زاد تدفق رأس المال الخاص فى هذه البلدان بمقدار ٢ر٢ ضعف زيادة عن التدفق فى المدة بين ١٩٧١ ، ١٩٧٢) ٠ التصدير المتواصل للأرباح الضخمة التى تتحقق فى البلدان النامية الى الأمم المتقدمة فى الغرب ٠

الزيادة المطردة فى الاستدانة الخارجية للبلدان النامية ، اذ تفوق ديونها الخارجية ٤٠٠٠٠٠ مليون دولار ٠

الزيادة المطردة فى الانفاق العسكرى على سباق التسلح ٠ هى مسألة سبق لنا ذكرها ، ولكننا سنقتصر هنا على اضافة أن الانفاق العسكرى كثيرا ما يمثل ما يتراوح

بين ٣٠ ، ٤٠ فى المائة من كافة المساعدات الاقتصادية التى تتلقاها البلدان النامية ٠

ويعد استغلال البلدان النامية من قبل الاحتكارات الرأسمالية المتقدمة السبب الاجتماعى والاقتصادى الرئيسى والعالم متجه الى الألف العام الثالثة الذى تعد مشكلة التغلب على التخلف بسببه لا تناقص بل تزداد ، لسوء الحظ ٠ هذا ، وتؤدى الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحالية فى العالم غير الاشتراكى الى زيادة توسيع الهوة بين أجزاء البشرية المختلفة ، وذلك فيما يختص بمستويات المعيشة وأساليب الحياة ٠

واذا ما حكمنا بموجب التنبؤات الجارية فان الاتجاه الحالى نحو ارتفاع مستوى المعيشة ، والرفاهية المادية للناس في البلدان النامية في التخلف وراء الدول الرأسمالية المتقدمة من حيث هذين الجانبين ، ومن المتوقع كذلك أن الانتقال المفروض القيام به من قبل أعداد كبيرة متزايدة من سكان الدول النامية من طريقة تقليدية الى طريقة حضرية للحياة سينطوى على تكاليف اجتماعية باهظة (ازدياد البطالة والفقر ، وظروف معيشية غير انسانية وغير صحيحة) ، وفى رأى الخبراء أنه فى عام ٢٠٠٠ سيعيش ٧٨ فى المائة من سكان العالم فى أقاليم تعوزها وسائل الاعاشة ٠ وبالمقارنة بعام ١٩٥٠ كانت النسبة ٦٨ فى المائة ويعتقد البنك الدولى أنه فى عام ٢٠٠٠ سيستمر ٦٠٠ مليون نسمة كما كان الحال من قبل ، فى العيش فى فقر مدقع ٠

واذا ما تحدثنا بصفة عامة ، نجد أن متخصصى البنك الدولى متشائمون ، ففى رأيهم أن حقيقة ارتفاع معدلات النمو الصناعى فى بعض بلدان العالم الثالث عنها فى الدول الصناعية لا يعنى أن الفجوة بين الشمال والجنوب فى طريقها للانتهاء ، فزيادة مقدارها ٧ فى المائة على ١٠٠ دولار اذا ما قورنت بزيادة قدرها ٥ فى المائة على ٥٠٠٠ دولار ، مثلا ، لا تجعل انهاء الفجوة بين البلدان فيما يتعلق ، بمستوى الانتاج ، أمرا ممكنا فزيادة ١٠٠ دولار بمعدل ٧ فى المائة لمدة عشر سنوات ، ستبلغ ٢٠٠ دولار ، بينما تبلغ زيادة ٥٠٠٠ دولار بمعدل ٥ فى المائة ٨١٤٥ دولار ، وستصبح الفجوة بين دولة غنية ودولة فقيرة ، والتى كانت تقف ابتداء عند ٤٩٠٠ دولار ، ٧٩٤٥ دولارا ، بعد عشر سنوات ، و ١٢٨٠٠ دولار بعد عشرين سنة ٠

وتشير كافة التنبؤات المتاحة الى حقيقة أنه فى العشرين السنة القادمة ، سيواجه الاقتصاد الرأسمالى ثوران جديد وصعوبات خطيرة وفى جميع أنحاء العالم الرأسمالى ، ستزداد مشكلات النمو الاقتصادى ، والعمل والاستخدام أكثر حدة ، وستزداد البطالة ٠

وحتى بمراعاة العوامل المؤدية للنمو الاقتصادى (وبالطبع العامل الرئيسى وهو التقدم العلمى والتكنولوجى والذى نتج عنه فى المدة بين ١٩٥٠ ، ١٩٧٣ معدل نمو صناعى بمقدار ٥ر٤ فى المائة فى السنة بالنسبة للدول الرأسمالية ، فى مقابل ٨ر١ فى المائة ، فى الفترة بين ١٩١٣ ، ١٩٣٧) ٠

وتتمثل التوقعات فى أن الاقتصاد الرأسمالى · من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ سينمو بطريقة دورية ، وسيمر بفترات من الأزمة العميقة ، والتراجع والوهن · والحال كذلك ، فان معدلات النمو ستكون أقل بشكل جوهرى ، عن تلك المعدلات المميزة للخمسينيات ، والستينيات ، ومع ذلك من المتوقع أن يصبح الناتج الداخلى العام للدول الرأسمالية المتقدمة ، فى عام ٢٠٠٠ بين ٢ ، ٣ر٢ ضعفا لما كان عليه عام ١٩٧٨ ، ومن المتوقع كذلك أن ينمو الانتاج الصناعى بمقدار ٥ر٢ ضعف · وسوف يكون هناك تفاوتات متزايدة فى التنمية بين البلدان المختلفة وهى حقيقة ستؤدى الى الصراع بين كل من الدول الامبريالية وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ·

وهكذا تعد مشكلات التخلف هائلة الحجم والقوى الفعالة شديدة بحيث لن يكون هناك نقص فى مقياس تلك المشكلات فى المستقبل المنظور ، ومن ناحية أخرى ثمة احتمال كبير أن تصبح المشكلات أكثر حدة فى العقود القليلة التالية ·

يتأكد هذا الجانب من المشكلة · كقاعدة من قبل كافة المحللين ، بعض النظر عن المعسكر الاجتماعى الذى ينتمون اليه ، ومع ذلك فهم نادرا ما يحاولون اعتبار مشكلة التخلف مشكلة عالمية ، أو وزن نتائج الفشل فى معالجة هذه المشكلة بسرعة ، والأكثر من ذلك ، نتائج تفاقمها ·

أولا : من الواضح أنه قد بدىء الجهد لايجاد اجابة على هذا السؤال ، الذى بين أيدينا ، بافتراض أن مشكلات التخلف ستزداد حدة لا محالة ، فى المستقبل القريب وأنه ستفرض أعباء لا يمكن تحملها ، حقا ، على شعوب البلدان النامية ، فمشكلة التخلف المتزايدة الخطورة ، والتنمية الاقتصادية المتخلفة فى البلدان المستعمرة قديما وفى بلدان كثيرة من أمريكا اللاتينية ، ليست ببساطة ، مشكلة نمو اقتصادى متأخر ، انها مشكلة الفشل الفاجع لأقاليم كاملة من العالم ، يعيش فيها معظم سكان العالم ليصلوا الى المستوى الحديث من الانتاج والاستهلاك الذى يمكن تحديده بطريقة علمية ، والضرورى لضمان معيشة عادية ·

وبمعنى آخر ، نحن نلقى صعوبة ازاء ذلك الموقف الذى تتخذ فيه الدرجه الكمية للتخلف سمة نوعية جديدة ، وحيث يواجه المجتمع فى البلدان التى عانت كثيرا من السيادة الامبريالية ، بامكانية الاضمحلال البطىء والانحطاط الفعلى ، تحت وطأة الفقر المطلق ·

وفى بعض الجوانب ، فأى تأخير متطرف فى ايجاد علاج لهذا الموقف قد تكون له تأثيرات لا يمكن استدراكها ، ليس على التنمية الاقتصادية للدول المستعمرة فحسب ، بل كذلك على بيئتها الطبيعية والمادية التى يحيا الانسان فى ظلها ·

ثانيا : يجب ألا يغيب نظر المرء عن المضامين الاجتماعية المرهقة لأى تأخير فى تنمية الدول المستعمرة قديما وعن تخلفها الاقتصادى مطرد السوء ·

ليس ثمة أية حاجة الى الافاضة ، أخيرا فى هذا الموضوع ، اذ أن الحقائق التى سبق ذكرها تبين بوضوح تام أن زيادة حدة التخلف تقوض أسس سياسة سكانية سوية ، وأسس الرعاية الصحية والتعليم العام وتجعل من المستحيل ضمان حق العمل ، وغيره من حقوق الانسان الأساسية العديدة ٠

وفى هذا الخصوص ، يجب عدم نسيان أن شركات الاحتكارات الرأسمالية تبذل جهودا نشطة لاستغلال الموقف تماما ٠ ونحن نتذكر أولا : « استنزاف العقول » بمعنى التحول الاجبارى تقريبا للمتخصصين ذوى التدريب العالى من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، وثانيا استغلال الطاقات العاملة ، أى العمال والفلاحين ، بلا رحمة ، فى ذلك الجزء من العالم ، ويتخذ هذا الاستغلال شكلين رئيسيين ٠

حتى فترة حديثة ، كان أكثر الممارسات شيوعا هو استيراد العمالة الرخيصة من الدول النامية الى الدول المتقدمة ، ومؤخرا تزايد انتشار أسلوب آخر وهو اقامة هيئات أو شركات متخطية الحدود القومية فى البلدان النامية نفسها ٠ وبالطبع تفى هذه الشركات بحاجات البلدان الاحتكارية التى تصدر رأس المال ، واستغلالا لفقر الأفراد فى البلدان النامية ، تقوم الهيئات المتخطية للحدود القومية ، باستغلال القوة العاملة المحلية بلا هوادة ٠٠ وهنا يكفى ايراد مثال واحد : يكلف العامل المستخدم فى الولايات المتحدة مستخدمة حوالى ٢٥ ضعفا ٠ من تكلفة عوامل فى سريلانكا وخمسة عشرة ضعفا فى الفلبين ، وهذا يؤلف نوعا من « الأجرة التفاضلية » وفى هذه الحالة سيق المثال من الصناعة ، لا من الزراعة ٠

ثالثا : عادة ما تتجنب المؤلفات التى تعالج مشكلات الدول النامية ، وخصوصا مشكلة التخلف ، جانبا هاما جدا من المسألة ألا وهو حقيقة أن نقص أى تقدم جاد فى البلدان التى تعيش فيها غالبية سكان العالم يكون ذا أثر عكسى على الدول الرأسمالية المتقدمة نفسها ٠

وتكمن حقيقة المسألة فى أن أى تأخير متطرف فى معالجة مشكلة التخلف بنجاح سوف يؤدى لا محالة الى توانى النمو الاقتصادى ، ليس فقط فى المستعمرات القديمة ، بل كذلك بالنسبة للاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وهكذا ستتأثر كافة الدول ، بما فيها أكثر الدول تقدما ، هل يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك ؟ ٠٠

كما سبق وذكرنا تزيد الدول الرأسمالية المتقدمة من رخائها ، الى حد كبير ، عن طريق استغلال الموارد الطبيعية للبلدان النامية ، بيد أن الحفاظ على التخلف المرتبط بالاستغلال النهبى للموارد الطبيعية يؤدى فى التحليل النهائى للتبديد المطرد والمعجل لهذه الموارد ٠ وهذا مثال صارخ لقصر نظر الناس الذين يقطعون الغصن الذى يجلسون تحته ، ولا يمكن أن نجد وصفا أكثر ملاءمة لهذه « الاستراتيجية » من عبارة لويس الرابع عشر الشهيرة : « أنا وبعدى الطوفان » ٠

رابعا : ان زيادة حدة التخلف المتواصل تؤدى ، لا محالة ، الى ايجاد موقف بالغ التفجر ، من نوع خاص جدا فى البلدان النامية ٠

وبالطبع يرى المرء فى هذه البلدان كذلك تطور الطبقات الاجتماعية والصراعات الطبقية ، فثمة طبقة عاملة متزايدة وهى تتصارع مع الطبقة البرجوازية ، وبالتالى فان الطبقة العاملة منشغلة بصراع طبقى ، ومن الواضح أن لذلك الصراع تضمنات متوانية ٠

ومع ذلك ، وفى الوقت نفسه ،ثمة موقف متفجر اجتماعيا ، من نوع آخر ، آخذ فى الاستفحال ، فى الدول النامية ، ناشىء عن اثارة الامتعاض وعدم الرضا ازاء الوضع الراهن للأمور ، اذ أن عشرات الملايين من الناس الفقراء ومسلوبى القوة والخصب ، الذين ليس لديهم وعى بلغرض الاجتماعى ، ينزعجون بمشاعر عدم الرضا ٠ وقد جاوز عدم الرضا هذا الحد فى عدد من الأمثلة ، فعلا ، فى مظاهر مدمرة من الحقد تجاه أية حضارة وأية صورة من صور الثقافة التكنولوجية والمادية ، وفى وقت يمكن للأفعال المدمرة هذه أن تتخذ أبعادا فاجعة ٠

وبالطبع يبدو من السخف اتهام الأفراد الذين يشعرون فى هذه العاصفة العنصرية ، بالذنب ، دع الجريمة جانبا ، فهم برغم كل شىء ، ضحايا العلاقات الاجتماعية السائدة ، وهم كذلك الى حد كبير ، أو نكون أكثر دقة ، ضحايا الاستعمار والامبريالية ٠

ومع ذلك عند تذكرنا هذا ، يجب ألا ننسى ، أنه مهما كانت الأسباب وراء هذه التفجرات ، يمكن أن تكون لها نتائج عكسية بالغة ، خاصة اذا كان لدى هذه الجماهير الغاضبة أسلحة حديثة أيضا ، وينقادون لمغامرين عديمى المبدأ ٠

خامسا : من المعترف به ، بصفة عامة اليوم ، أن التخلف ، الذى له بالفعل تأثير حاسم على العلاقات الدولية ، خاصة العلاقات بين الدول المستعمرة قديما والدول الامبريالية ، قد تصبح ، فى المستقبل ، عاملا خطيرا فى عدم الاستقرار ، وقد نجد آثار عدم الرضا الداخلى التى سبق لنا التحدث عنها ، تعبيرا على المسرح الدولى ، فى صراعات غاية فى التباين ، وحتى الصراعات التى تستخدم فيها الأسلحة الحديثة ، ومن ثم لا يكون لها على وجه الاطلاق ، سمة تقدمية ، بل سمة رجعية ، بكل ما فى الكلمة من معنى ٠ هذا ، ومن المحتمل أن تكون الصراعات من هذا النوع فى المستقبل ، أحد أسباب فاجعة عالمية ٠

ومن الملائم أن نتذكر أن أحد التأثيرات الدولية لزيادة حدة التخلف ، كما سبق أن ذكرنا ، هو رغبة كثير من الدول المستقلة فى زيادة حدة سباق التسلح ٠ فمن ناحية يؤلف تخزين الأسلحة المميتة بالنسبة لهذه الدول ، نوعا من البديل (أو الشبيه) للتنمية ، ومن ناحية أخرى ، تعد الدول النامية تخزين الأسلحة عنصرا ضروريا للقوة التى ستساعد على الدفاع عن مصالحها فى علاقاتها بالدول الامبريالية ٠

بدائل أمام الدول النامية

ما هى السبل التى وضعت أمام الدول النامية لمساعدتها فى التغلب على تخلفها الاقتصادى وتخلفها الاجتماعى والثقافى ؟ لقد تم تقديم مئات المقترحات ، وكلها معروفة تماما بحيث يبدو تزايدا أن نوردها هنا · ومع هذا ، يجب علينا وهو أمر ممكن أن نفرد مجموعتين أساسيتين من المقترحات ، تعنى الأولى الاتجاه الاجتماعى للتنمية · التى تحث الدول المستعمرة سابقا على اتباعها كوسيلة للتغلب على تخلفها أما المجموعة الثانية فتعالج الجوانب المختلفة للتعاون الدولى (مع الحفاظ على الوضع الراهن الحالى للدول النامية أو تغييره) ·

البديل الأول : تحث البلدان النامية على اتباع (مع التفاوتات) الطريق التقليدى للتنمية الرأسمالية ، وهى فكرة واسعة الانتشار فى الغرب بصفة خاصة ·

وبادىء ذى بدء ، ليكن من المفهوم ، مع ذلك ، أن كل مثل هذه المقترحات غير واقعية ، وتبين التجربة أن تلك البلدان · من بلدان العالم المستعمر سابقا ، والتى سارت على نهج الدول الرأسمالية واتبعته ، بأية حال ، قد اتبعت المراحل أو تمسكت بالصور الرأسمالية المميزة لانجلترا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر · من الواضح أن هناك فروقا هائلة ، وهى فروق ليست طفيفة بل أساسية · فأولا وقبل كل شىء ، تستفيد كل دول أفريقيا وآسيا تقريبا · والتى اختارت نهج التنمية الرأسمالية بطريقة عملية من خبرة العالم الاشتراكى ، فالرأسمالى مكروهة فى العالم المستعمر سابقا بحيث لا ينظر اليها على أنها أمر غير مستحب ، بل محاكاته خطيرة ، وذلك بصفة أساسية لأن شعوب الدول النامية تعرف جيدا وبصورة تامة ، أن طريقة التنمية الرأسمالية ، غير قادرة على حل المشكلات الشائكة التى تواجهها ·

البديل الثانى : من المقترح على الدول النامية أن تتبع أنماطا « معينة » للتنمية من نوع أو آخر ينشأ — اذا جاز التعبير — من خاصيات هذه البلدان وتمثل شيئا جديدا تماما ، لم يسبق له مثيل فى الممارسة الدولية ، تنوعات متعددة من الاشتراكية الافريقية ، وتندرج المبادىء الاجتماعية ذات الصلة بتلك الاشتراكية تحت هذا البديل ·

ولوضع المسألة ، بصفة عامة ، تمثل مثل تلك الجهود محاولة لايجاد نموذج لتنمية اصطناعية ، لا يتوافق مع المبادىء العامة التى تحكم التقدم الاجتماعى أو أداء الأنماط المختلفة للأنظمة الاجتماعية ومن ثم يكمن خارج نطاق تلك المبادىء — هل من عجب اذن ، ان جهودا من هذا القبيل انتجت ، ذات مرة نتائج ايجابية ؟ فى الواقع لقد انتهت كل تلك المحاولات ، بحفظ شكل أو آخر من أشكال السيادة الرأسمالية ، مغلفة من قبل واضعى الشعارات الايديولوجية والسياسية ·

البديل الثالث : ويتمثل فى الطريقة الاشتراكية . لكونه يناقش الارتباط بالدول النامية ·

يجب أن ندرك بوضوح أذ بالوضع الحالى للأمور ، ان الطريق الاشتراكى للتنمية فى صورته بمعنى الاقامة الفورية لأسس المجتمع الاشتراكى فى مختلف البلدان النامية ، هو أمر نادر الواقعية فى الوقت الحاضر ٠

ففى تمحيصهم للنظرية الاشتراكية ، توصل الكلاسيكيون المتخصصون فى الشيوعية العلمية ، منذ زمن طويل ، الى نتيجة مؤداهـا أن حدا أدنى من الشروط المسبقة الاجتماعية والسياسية المحددة ، أمر جوهرى وضرورى لقيام الاشتراكية ٠ ولينين كمثال ، أيد أن اقامة الاشتراكية تطلبت كحد أدنى ، درجة وسيطة من التنمية الاقتصادية ، أى وجود قوى منتجة كافية وطبقة عاملة تامة التكوين ٠ بحيث تكون قادرة على قيادة النضال من أجل الاشتراكية وتوجيهه ٠

وفى الوقت الحاضر نجد أن هذه الظروف غير متوفرة فى الغالبية العظمى من البلدان النامية ، بيد أن هذا لا يعنى أن الطريق نحو الاشتراكية موصد أمامها تماما ، اذ يمكن أحد الاكتشافات المتألقة فى صوغ تنمية غير رأسمالية ، بدقة ، ذلك هو السبيل لتنمية اشتراكية مع تجنب مرحلة المجتمع الرأسمالى المتقدم ، وقد تم التعبير عن هذه الأفكار فى أكمل صورها من قبل لينين الذى لم يقتصر على تطوير النظرية ، بل وضعها موضع التنفيذ فى الجمهوريات السوفيتية فى وسط آسيا وعبر القوقاز وفى أقاليم الشمال الأقصى وبالتالى اتبعت جمهورية منغوليا الشعبية الطريق نفسه ٠

وبعد الحرب العالمية الثانية ، باشرت شعوب كثير من الدول الافريقية الآسيوية العمل على طريق التنمية غير الرأسمالية ، وكان ذلك واحدا من أعظم الأحداث فى الأحداث فى الأزمنة الحديثة اذ أنها كانت بشيرا لفتح طريق جديد أمام التقدم الاجتماعى ٠

والآن دعنا نناقش مشروعات قليلة من نمط مختلف ، والتى تهدف الى التغلب على التخلف الاقتصادى فى البلدان النامية ٠

وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ٠ فى دورتها السادسة الخاصة بالمواد الخام والتنمية والتى عقدت فى مايو ـ آيار ـ عام ١٩٧٤ ، أقرت اعلان برنامج للعمل الخاص بانشاء نظام اقتصادى دولى جديد ، وفى دورتها الرابعة والعشرين ، فى ديسمبر ـ كانون أول ـ ١٩٧٤ ٠ أقرت الجمعية العامة ٠ ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية ، للدول على أساس المبادىء التى أرسيت فى الاعلان ، وكان منصبا على العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتقدمة وقد حدد بوضوح برنامج « النظام الاقتصادى الدولى الجديد » الذى شرع فى تأكيد أن كل دولة تمارس سيادتها التامة والدائمة على كافة مواردها الطبيعية والنشاط الاقتصادى بما فى ذلك حقها غير المشروط فى تأميم ، وتطوير الترتيبات للتبادل والتعاون الدوليين ٠ والذى من شأنه أن يبطل التأثيرات العكسية لتقلبات الأسعار فى السوق العالمى على البلدان النامية ، ويكفل استقرار اجراءات التبادل ، وتشجيع نقل التقنيات والتكنولوجيا الجديدة المطلوبة لتحديث الصناعة الانتاجية للأقاليم المتخلفة اقتصاديا والامداد بالمعونة

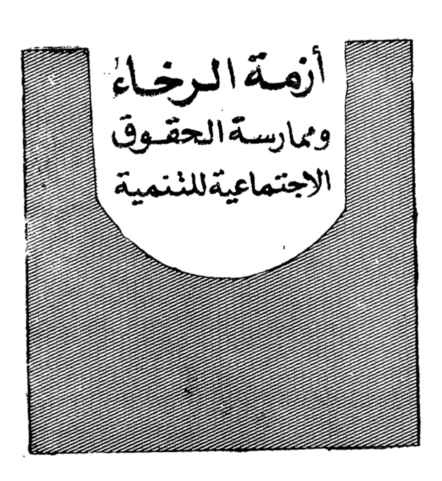
الاقتصادية للأقاليم النامية بقصد تقليل التفاوتات بينها وبين بقية العالم ، والاسهام فى التنمية الاقتصادية · المعجلة للدول حديثة التحرر ، واقامة رقابة فعالة على أنشطة الهيئات المتخطية للحدود القومية ·

وتؤيد البلدان الاشتراكية الطلبات العادلة للبلدان النامية من أجل اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطى وعادل ، وهى قضية أعلنت بوضوح فى اعلان الدول الأعضاء فى حلف وارسو ، والذى صدر فى نوفمبر ١٩٧٨ · هذا ، وآراء البلدان الاشتراكية والبلدان النامية فى المسائل المبدئية الخاصة بالتحول الديمقراطى للعلاقات الاقتصادية العالمية ، متقاربة ان لم تكن متطابقة . وقد ظهر هذا من الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى عقد فى مانيلا فى مايو من عام ١٩٧٩ ·

والأمر ذو الأهمية الرئيسية هو أن الدول الاشتراكية ، تؤيد عمليا وبطريقة متساوقة ، طموح البلدان النامية فى تحقيق تنمية حرة مستقلة ، ويتضح هذا من سياستها يوما بعد يوم ، فالاتحاد السوفيتى مثلا ، يقيم علاقات واسعة ذات نفع متبادل مع البلدان النامية فى مجال التعاون الاقتصادى والعلمى والتقنى ·

وتنعكس عملية موضوعية فى الأفكار الكامنة فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وهذا يمثل ميلا نحو ايجاد اقتصاد عالمى واحد تنظمه الطبقات العاملة فى كافة الدول ، وقد ظهر هذا الميل فعلا وبوضوح ، فى ظل الرأسمالية . ولابد له من أن يتطور ويكتمل بشكل أكبر فى ظل الاشتراكية ·

فالمصلحة القومية لا تصطدم بالمصلحة الدولية بل هى متممة لها ، مجتمع المصالح الاقتصادية المميز لدولة ما ، متمم بالمصالح الاقتصادية العامة للجنس البشرى بأسره · وفى الوقت نفسه ، تحرص المجتمعات على الاشارة الى أن تدويل الحياة الاقتصادية يمكن أن يكون فى خدمة الجنس البشرى اذا قام التعاون بين كافة الدول والشعوب على العدالة ، وعلى شرط الوفاء بهذا الشرط ، من الممكن استواء المعالجة المتدرجة للمشكلات العالمية التى تواجه الجنس البشرى ، خاصة تلك المشكلات التى عادة ما نصفها بأنها « اجتماعية متبادلة » ألا وهى مشكلات السلام ونزع السلاح والتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادى فى العالم ·



كان مجلدنا الثانى والثلاثون ، رقم ٤ ، ١٩٨٠ بعنوان « حــول الدولة » .
ومقالتنا هذه تشكل مزيدا من الاسهام فى المناقشات الخاصة بهذا الموضوع .

وفى الوقت الذى تكافح فيه الأمم المتحدة لتحدد بالتفصيل « الجيل الثالث » من حقوق التنمية ـ مع الحقوق الخاصة بالتضامن الدولى والتى أضيفت الى الحقوق المدنية والسياسية من ناحية والى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من ناحية أخرى ـ فان ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتى ضمنها الميثاق ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان واتفاقية الحقوق الاجتماعية أصبحت مهددة نتيجة لأزمة « الرفاهية » والهجوم الذى وجهه أنصار الاتجاه المحافظ الجديد و « الاقتصاديون الجدد » مدفوعين باتجاه « الشعبية المناهضة للدولانية » (*) .

ما هى الأزمة :

ان أزمة الرفاهية جزء من مشكلة أكبر تحتاج فقط لتحديد ملامحها الأكثر تعلقا بموضوع الدراسة .

بقلم : إجناسى ساش

مدير مركز الأبحاث الدولى للبيئة والتنمية ومدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية وقد نشرت الكثير من المؤلفات حول قضايا التنمية وعلم علاقات الكائنات الحية بيئتهـــا (علم التنبؤ) ٠

ترجمة : عادل محفوظ فرغل

ليسانس فى الحقوق من جامعة عين شمس

البطالة المترتبة على البنية السياسية أو الاقتصادية :

ان المعدلات العالية للبطالة التى تعانى منها حاليا معظم الدول الصناعية لا ترجع فقط الى الاتجاه الهابط فى الوضع العام فحسب ؛ وانما ترتبط بالتغيرات التكنولوجية بعيدة المدى ، والتى زاد من حدتها تفاقم الحروب التجارية والتى تذكرنا بســـياسة « اكسب جميع الأوراق » فى الثلاثينيات ٠

وكلما ارتفع مستوى الاستثمار الذى يستهدف فى تصميمه جعل الانتاج معقولا كلما نقص تشغيل القوى البشرية ٠ وقد يؤدى استخدام الانسان الآلى الى اعلاء شأن الوضع التنافسى لصناعات معينة ، وبصفة خاصة تلك التى تحظى بدعم من الدولة ٠ ولكن من المحتم أن يكون لها وقع سلبى على استخدام القوى البشرية ٠

ان الصناعة تعانى الآن فى بعض النواحى من المصـــير ذاته الذى وقعت الزراعة ضحية له خلال العقود القليلة السابقة ٠

وهناك عامل آخر يؤدى الى نقص الاستخدام وهو ظهـــور اتصالات الكمبيوتر

والمعدات الآلية للمكاتب ٠ وعلى المدى الطويل هل يؤدى استمرار التقدم التكنولوجى الى صيرورته معادلا للاستخدام كما يدعى بذلك أنصار مدرسة التفكير المتفائل ، أو أننا سنشهد وضعا متطرفا جديدا (وقد نوقشت تضميناته المحتملة بالنسبة لفرنسا فى تقرير نورمانيك سنة ١٩٧٨) ؟ ٠

ان تحديث الزراعة يتوافق مع نهوض الصناعة والخدمات التى امتصت فائض القوى البشرية الزراعية ، ولو أن هذا لم يتم بدون تكلفة اجتماعية ، كما أشارت الى ذلك دراسة حديثة حيث أدت سياسة روزفلت الزراعية « الصفقة الجديدة » الى تضخم أحياء الأقليات بالمدن ، ان التوسع الحالى فى القطاع الثالث والذى يرجع بعض الشىء الى قيام دولة الرفاهية قد مكن بعض العاملين فى القطاع الثانى من أن يجدوا استخداما فيه ـ فى كثير من الحالات فى وظائف ضئيلة الأجر محكوم عليها بالموت فى النهاية ٠ وفى سنة ١٩٨١ أظهرت ايمارزوتشيلد أن النمو القوى للاستخدام فى الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٧٣ : ١٩٨٠ يرجع بدرجة كبيرة الى استئجار المضيفات فى المطاعم والمستشفيات ٠ ان هذه صرخة قوية من واقع الرؤية الوردية « لمجتمع الخدمة » الذى اشتهاه مثاليو ما بعد الحقبة الصناعية ٠ ما الذى سيحدث اذن للقوى البشرية المستخدمة فى القطاع الثالث فيما يواجهونه من تقدم أجهزة التشغيل الصغيرة جدا ؟ ٠

وتشير التنبؤات الرسمية فى فرنسا (بارو ١٩٨١) الى أن الاستخدام سوف يكون ثابتا بصفة فعلية وبأرقام مطلقة فى السنوات الخمس القادمة وسوف يتناقص الاستخدام الزراعى بمعدل ٣٥٫٠٠٠ وظيفة سنويا ، بينما ينكمش الاستخدام الصناعى بمعدل ٧٠٫٠٠٠ وظيفة سنويا ولكن هذا التناقص يمكن استعواضه عن طريق نمو الاستخدام فى قطاع الخدمة ٠ ان الافتراضات التى تقوم عليها هذه التنبؤات تشير الى أن تكنولوجيا واتصالات الكمبيوتر لن يكون لها وقع ضخم على القطاع الثالث قبل النصف الثانى من هذا العقد ٠ وحتى تحت هذه الظروف فان عدد العاطلين سوف يزيد بمقدار مليون على الأقل ٠ وقد تنبأ اندريه جورز من جانبه (١٩٨٠) بأن حوالى من ٤ : ٥ ملايين وظيفة سيتم الاستغناء عنها فى الدول الصناعية الثلاث الكبرى فى أوربا الغربية خلال عشر سنوات نتيجة لذلك ٠

وفى سياق الأزمة الحالية والثورة التكنولوجية فان من المستحيل أن يتحقق الاستخدام الكامل للقوى البشرية عن طريق النمو الاقتصادى الكمى ٠ وهناك اختيار بين أحد سبيلين فى حالة الاستغناء عن العمل : أحدهما مجتمع البطالة وثانيهما مجتمع الاسترخاء والراحة (جورز ، ١٩٨١ صفحتى ١٥٤٣ ـ ٤) ٠ وحتى فى حالة عدم المضى من منطق جورز حتى نهايته بخصوص الاستغناء عن العمل فاننا نتفق معه فى نقطة واحدة وهى : أن عملية انكماش العمل والرقابة الاجتماعية على هذه العملية ستكون من القضايا السياسية الرئيسية فى المستقبل ٠ وتبعا لذلك فان مستقبل المجتمعات الصناعية (وغيرها) يمكن تعزيزه بتبنى أنماط ثقافية ذات توقيت اجتماعى ، كنقطة بداية ، ومحاولة تحديد كيفية توزيع مكاسب الانتاجية بين الانتاج

ووقت الفراغ (أنظر ساش ١٩٧٩ ؛ ١٩٨٠ ب ، ١٩٨٠ ج وثورة الوقت المفضل ١٩٨٠) ٠

في هذا السياق نجد لأول وهلة أنه تبدو هنـاك فائدة مدهشة في الاقتصـاد الاجتماعي الثنائي من جانب الملتزمين باقتصاديات الاتجاه المحافظ الجديد ٠

وبما أن الاستخدام الكامل قد لا يتسنى الوصول اليه في الوقت الحاضر ، فهل يجب ألا نقبل انقسام الاقتصاد الى قطـاعين متجـاورين : قطـاع تجـديدي يتميز بأنه تنافسي قوي ولكنه قابل للانجراح ومن ثم تحميه الدولة ، وقطـاع آخر أكثر تقليدية ولكنه قطاع أقوى يحتاج لحماية أقل ؟ ٠ ان مثل هذا التصور ذي الدرجتين للاقتصاد (ويطلق عليه في بعض الأحيان الاقتصاد العنصري قد ظهر في الدراسات التي أشرفت عليها الوكالة الفرنسية للتخطيط French Commissariat Au Plan والتي نشرت ١٩٨٠ (ستوفيس و آمادو ، ١٩٨٠ ؛ جيرو ١٩٨٠) ان هذا الازدواج الأفقي الذي يشمله تجاور القطـاعات ذات الكثافة السـكانية المختلفـة لا يرتبط « بالازدواجية العمودية » وفيه تتراكب الأنشطة المستقلة للفرد مع العمل الذي يقابله أجر والذي يؤديه للآخرين ، وبالطبع فان الحالة المذكورة أولا تعلق عليها أهمية أكبر (اليش ١٩٨١ ، جورز ١٩٨٠ ؛ ١٩٨١ ؛ وأيضا روسانفالون ، ١٩٧٦) ٠ وسوف يكون لدينا فرصة الرجوع لهذا التصور في مناسبة أخرى ٠

التكاليف البيئية :

في أوائل السبعينيات نادى المدافعـون عن النمـو الصـفري ونادي روما (ميدوز ، ١٩٧٠) بتقييد النمو الاقتصادي للحيلولة دون تدمير الطبيعة ، وتبرهن الأزمة الحالية على أنها مدمرة للطبيعة بقدر القوى الذي يسبقها وقد يكون الأكثر من ذلك أن : البيئة يضحى بها على مذبح المنافسة بينما ينقص رأسمال الأرض من الموارد الطبيعية التي لا تتجدد باستمرار على المستوى العالمي ٠ هـذا وتمضي عملية ازالة الغابات الاستوائية وعمليـة تآكل التربة بمعـدل متزايد يتسم بالخطـورة ٠ [تقرير ٢٠٠٠ العالمي الى الرئيس ، ١٩٨٠] ٠

وحقيقة فان التحوط أو الوعي البيئي قد ظهر ، ولكن حتى تاريخنا هذا فانه ليس له أثر على مسار النمو والتقدم التكنولوجي ٠ واذا لم نع أن التكاليف البيئية لليوم هي التكاليف الاجتماعية للغد فاننا سوف نعجز عن الاحاطة بحقيقة أن الاضمحلال البيئي سوف تكون صدمته أكبر على ظروف معيشة المستويات الاجتماعية الأكثر فقرا ٠ وتبعا لذلك يجب أن تتأسس رابطة مزدوجة بين منشأ مشكلة دولة الرفاهية وأزمة البيئة التي أصبحت مرضا متوطنا ٠ ويجب أن تنظر الى دولة الرفاهية على أنها تلك الدولة التي توجد الجهود لتوفير ظروف معيشة معقولة لمواطنيها لا يتلفها الاضمحلال البيئي ـ وفي الوقت نفسه ـ بدافع الاهتمام برفاهية الأجيال المقبلة ، فاننا يجب أن نوجه الموارد الطبيعية وفقا لما يقتضيه مبدأ التعقل البيئي (ساش et al ، ١٩٨١) ٠

ولا توجد طوارىء اجتماعية تبرر نهب الطبيعة ، وأى شىء أكثر منها يمكن أن يبرر انتهاك الحقوق السياسية والمدنية ، ومنها حق التنمية • ورغم ذلك كما بين ديكات (١٩٨٠) ، فان التنمية الاقتصادية والاجتماعية تشمل ، فى الممارسة ، قرارات صعبة لا يمكن أن يتهرب منها المخطط •

علاقات الشمال ـ الجنوب

ثار جدل معقول ظاهريا مؤداه أن استغلال دول العالم الثالث أسهم فى تمويل دولة الرفاهية فى دول الشمال الصناعية (جانوفيتس ١٩٧٧ صفحة ٦٤) • ومن المؤكد أن هذا صحيح من ناحية أن مثل هذا الاستغلال قد وفر الرخاء للدول الصناعية عن طريق الأسعار المنخفضة بطريقة غير عادية للبترول والمواد الخام • ورغم ذلك فان الجمود الحالى فى علاقات : الشمال ـ الجنوب يثير مشكلات أخرى لها قدر أكبر من الجوهرية لأن لها طبيعة أخلاقية • هل تستطيع دولة الرفاهية فى دولة غنية أن تغفل واجبها فى التضامن تجاه دول العالم الثالث ؟ هل تنسجم الأنانية الوطنية مع الأسس الأخلاقية لدولة الرفاهيــة ؟ ويظهر أن الرأى العام فى هولنــدا والدول الاسكندنافية فقط قد استقر على حسم هذه القضية باتباع سياسة مساعدة سخية للدول الأقل تقدما • ولا يتحقق مثــل هذا على الاطلاق بالنســبة للدول الصناعية الأخرى ؛ ففى الولايات المتحدة ، على وجه الخصوص ، يستخدم الوضــع الاقتصادى الحالى لتبرير المزيد من الاقطاعات الثقيلة فى برامج المساعدة غير العسكرية لدول العالم الثالث • هذا وقد صممت الحمائية (١) الجديدة بحيث تقفل الشــمال أمام السلع أو المنتجات المنافسة من الجنوب والتى تنبع من الاتجاه ذاته ، بما يمثله هذا من تعارض صارخ لخط التجارة الحرة تمشيا مع اتحادات التجارة والحكومات التى تتبنى بصفة مطردة اتجاها معاديا للعالم الثالث • ومع هذا « فصفقة جديدة » عالمية الانتشار (شيسون ، ١٩٨١) فى شكل مساعدة عظيمة متزايدة للعالم الثالث يمكن أن تساعد على انعاش الاقتصاديات الغربية ، ومن ثم تساعد حكومات دولة الرفاهية فى الدول الغربية على أداء اختصاصاتها الوظيفية بطريقة بناءة بدلا من دفع الاعانات المالية للبطالة •

ومن المناسب أيضا ، أن نسأل عما اذا كانت دول الرفاهية فى الشمال تصلح نموذجا يحتذى من قبل دول الجنوب •

ان هذا سؤال ليس من السهل الاجابة عليه ـ ولكى نكون متأكدين فان الطبقات المتوسطة وصفوة الطبقة العاملة (يقابلهم العمال المهرة فى الصناعات الحديثة) فى دول العالم الثالث من المفترض أنهم يودون تأمين مزايا اجتماعية مماثلة لتلك التى يتمتع بها زملاؤهم فى الدول الصناعية • وتتجه بعض الحكومات الى اقامة مثل هذه المزايا أو ادراجها فى قانون لخلق دوائر انتخابية موالية لها فى بلادها •

وفى ظل هذه الشروط ، فان تقليد مؤسسات أو قوانين دولة الرفاهية فى دول العالم الثالث يؤدى الى صــيرورتها أداة للتمايز الاجتماعى تعمل لمصــلحة الطبقات

(١) الحمائية : مذهب حماية الانتاج الوطــنى بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة •

المتوسطة التى تحيا فى المدينة على حساب الأغلبية وهم السكان الريفيون المحرومون من المزايا · وقد رجع لبتون (١٩٧٧) الى جانب من جوانب الانحيـــاز الحضرى · وبالاضافة الى ذلك فان مثل هذا السبيل مكلف سواء أكان ذلك من الناحية المطلقة أم من الناحية النسبية حيث ان ما يقتضيه الأمر ضمنا أنه ستكون هنـــاك فرصة أقل لتحقيق سياسة حماية اجتماعية أكثر ديمقراطية · وهى السـياسة التى تستهدف الأغلبية العظمى للسكان فى المناطق الريفية أو ساكنى المدن الذين لا يتم استخدامهم بطريقة منتظمة فى القطاع الحديث ·

فشل الأنماط :

لهذا فان دولة الرفاهية نموذج لا يصلح للعـــالم الثالث · ولكن هل يتوافق بطريقة أفضل مع حاجات الدول الصناعية ؟ وكما كتب يوميان (١٩٨٠) فان الأزمة الحالية تتميز بفشل جميع الأنماط · ومن المؤكد أن هذا صحيح بالنسبة للاشتراكية الشاملة فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية حيث لا تصلح اليوم مطلقا لكى تكون نمطا بديلا فى دول أوربا الغربية ، كما كانت قادرة على ذلك فى الثلاثينيات ، وحيث تتعرض لأزمة خطيرة لا يمكن المغالاة فى تبسيطها وعلى الرغم من أنه من الصـحيح ما قيل عن دولة الرفاهية والديمقراطية الاشتراكية (داريندورف ، ١٩٨٠ ؛ أكيرمان ، ١٩٧٩) فاننا يجب أن نتفق مع فيتجو (١٩٨١) من أن الديمقراطية الاشتراكية فى أوربا بدت أقل الأنظمة غير المرغوبة ·

وكما بين ثرو (١٩٨٠) وآبراموثيتس (الذى ربما كان أكثر اقناعا) أن دولة الرفاهية كان بوسعها أن تولد أثرا مثبتا على عمل الاقتصاد الرأسمالى طالما تميز هذا الاقتصاد بمعدلات عالية للنمو على رفع انتاجية الطبقة العاملة · وحقا ، يمكن الزعم بطريقة معقولة بأن دولة الرفاهية من الممكن أن تساهم فى زيادة مستمرة للانتاجية · ورغم ذلك فلم تعد القضية كذلك · ولم يعد النمو والانتاجية هما الأساس وانما أصبح لدينا ما يشبه « المجتمعات الصفرية المجموع » · فمع قربنا من التوترات التضخمية التى لازالت آخذة فى التزايد لم يعد من الممكن أن نتجنب نزاعا حادا حول توزيع الدخل والاختيارات الصعبة بين أهداف حث الاقتصاد باختصار العبء الضريبى الذى يقع على عاتق مؤسسات الأعمال ، واتباع سياسات تصمم للارتقاء بدولة الرفاهية والتى يجب أن تتضمن قدرا أثقل من الضرائب · وفى الحقيقة فان الســياسات الاقتصادية التى يدافع عنها المحافظون الجدد تكتنف اعادة نظر أساســية فى التصــور الكلى لدولة الرفاهية · ونرى ذلك فيما ينشرونه (دويخبان ورابوشا ١٩٨٠ ؛ جلدر ١٩٨١ ، فردمان وفردمان ١٩٨٠ ـ ليبيج ١٩٨٠ · والخطوط الرئيســية للبرنامج والميزانية اللذين قدمهما الرئيس الجديد للولايات المتحدة) ومن وجهة النظر هذه يظهر أن وصول الرئيس ريجان للبيت الأبيض يعد اغلاقا لفترة تاريخية امتدت قرابة نصف قرن ، افتتحها الرئيس روزفلت « بالصفقة الجديدة » وتميزت « بالمجتمع العظيم » لجونسون ·

واتبع قدوم ريجان انتصار المحافظين فى المملكة المتحدة (بريطانيـا) ، الذين

حاولوا طرح نظرية محافظة جديدة • هذا وقد تعرضت دولة الرفاهية لهجوم عنيف شنه الى مدى معين بعض الاقتصاديين القريبين من ادارة كارتر (أنظر ، على سبيل المثال ، أوكن ، ١٩٧٥ ، شولتز ١٩٧٧ • ومع أن هزيمة الاشتراكيين فى السويد لا تعد نكسة خطيرة الا أن الانتصار الحالى لفرانسوا ميتران فى انتخابات الرئاسة فى فرنسا سوف يصد تقدم الاتجاه المحافظ الجديد فى هذا البلد • ومن بعض النواحى ، فان الوضع يعد عكس الحال فى الثلاثينيات ، وقد عاشت الأزمة الاشتراكية الديمقراطية ودولة الرفاهية أكثر من حكومات التجارة الحرة (كولومبانى ، ١٩٨١) ، وهذه الظاهرة هى أكثر الظواهر ذات التناقض الظاهرى فى النظرية المحافظة الجديدة حيث لا تصلح للوضع الحالى ـ اذا ما تجاوزنا عن ذكر صياغة العلاجات الفعالة للأزمة الاشتراكية • (لاش ، ١٩٧٩ ، ص ١٨) •

الجدال حول دولة الرفاهية :

تعرضت دولة الرفاهية حقيقة لثلاثة أنماط من النقد ، وقد أظهر العديد من الكتاب ذوى الآراء المختلفة أنها قد أديرت بطريقة خاطئة • وفى حين يرى المحافظون الجدد أن دولة الرفاهية قد تفككت تمـــاما ، يتعجب اليساريون متسائلين عن كيفية اصلاحها •

أزمة الادارة :

تتزايد باستمرار تكاليف الخدمات الاجتماعية فى الدول الصناعية ، وهذا يؤدى الى نمو القطاع العام بطريقة عنيدة • وتتجاوز النفقات الكلية لهذا القطاع حاليا فى فرنسا ٥٠٪ من الناتج القومى الاجمالى لهذا البـــلد (مقابل ٥ر٢٦٪ سنة ١٩٣٨ و ١١٪ سنة ١٩٧٢) ، بينما التحويلات الاجتماعية (الضرائب واســـهامات التأمين الاجتماعى) مساوية تقريبا لقائمة الأجور • وفى الدول الأخرى لازالت هذه النسب عالية ، وقد دفع هذا داريندورف (١٩٨٠) / (ص ٢٣) • الى القول بأن دولة الرفاهية لا تترك شيئا للفرد الا « مصروف جيبه » وينتهى به الأمر الى أن يصـــبح طفلا • حتى مع هذا ، يستمر العجز فى الأمن الاجتماعى ، ويجادل أصحاب الأعمال بأن هنـــاك زيادة فى العبء الضريبى الواقع على عاتقهم (عبء اســـهامات التأمين الاجتماعى) على أساس أن مثل هذه الزيادات تضعف من قدرتهم على المنافسة فى الأسواق الأجنبية • ولا مفر من أن تؤدى زيادة عدد العاطلين الى زيادة نفقات التأمين •

ونتساءل : هل من الممكن السيطرة على تلك التكاليف بتنظيم الخدمات الاجتماعية فى الخطوط المختلفة ، نظرا لأن جميع المراقبين يتفقون على أن البيروقراطيات التى تديرها تتميز بأنها معوقة باطراد ؟ • كيف يمكن أن نجعل تلك الخدمات أقل تكلفة للمجتمع ، فى الوقت الذى تتحسن فيه صفاتها ونوعيتها وتكون ملبية لحاجات المنتفعين بها ؟ وفوق كل هذا ، كيف يمكن استئصال الطريقة الأبوية فى الادارة الكامنة فى الخدمات الاجتماعية حيث ان الادعاء الخاص بتوفير حاجات المنتفعين يحولهم الى حالات

رفاهية سلبية ويجعلهم عالة بدلا من مساعدتهم على ممارسة حقوقهم بحرية (روثمان ، ١٩٧٨) وحثهم على الاعتماد على النفس ؟ وبالطبع فان هذه النقطة لا يدخل منها الأقلية التى هى عالة بطريقة فعلية أو حقيقية مثل المعوقين والمرضى العقليين ، والعجزة والمصابين بالشيخوخة (جيلان ، ١٩٧٨) ٠

وبينما تتشابه هذه الأسئلة بصفة أساسية الا أن الاجابات عليها تتفاوت تفاوتا محل اعتبار ٠

الاتهامات الموجهة لدولة الرفاهية :

تبعا لوجهة نظر المحافظين الجدد فان فشل دولة الرفاهية (على حد قولهم) يعد فشلا كاملا ٠ فهى لم تحقق الأهداف التى وضعت من أجلها ٠ ووفقا لما ذكره (لبيج La Nef ، ١٩٧٩ ، ص ٨٨) فان التحويلات الاجتماعية لم تسهم فى المساواة بأى معدل فى فرنسا ٠ وفى الحقيقة كان الناس يأخذون بيدهم ما يعطونه باليد الأخرى ٠ ويذكر فردمان فى هذا الصدد ، أن اسهامات التأمينات الاجتماعية ، كما تجبى حاليا تشكل ضريبة تنازلية على الدخل (ضريبة تقل نسبتها كلما تعاظم الدخل) وبالتالى تشكل عبئا أكبر على أصحاب الدخول الأقل ، ويعزى نفس الكاتب الكارثة المالية لمدينة نيويورك الى الحمية المتزايدة فى نطاق الأمن الاجتماعى ، بينما يشير الى أن التجديد المدينى لم يستفد به الفقراء (فى نيويورك أكثر منه فى باريس) ٠٠ ومما يجدر بنا ملاحظته فى هذه النقطة أن تقرير « الرجال الحكماء » الذى أمر به الرئيس كارتر لكى يعكس العقد الذى كان مبتدئا (برنامج العمل الوطنى للثمانينيات ٠٠٠ ١٩٨١ ص ٧٣) كان له وقفة ضد استمرار برنامج الرفاهية الاجتماعية للسكان الفقراء فى المدن الكبيرة بالشرق والتى هاجروا اليها منذ جيل مضى قادمين من الجنوب مطالبا بتحول أكبر لأولئك الناس الى « حزام الشمس » ٠

هذا وقد كانت الجهود التى بذلت فى الولايات المتحدة لتمكين الأشخاص المعوقين من استخدام وسائل النقل العام مثارا للسخرية ؛ فقد أثبتت تلك الجهود أنها مكلفة جدا وغير مستوفاة من الناحية الفنية كما أنها غير فعالة بطريقة تدعو لليأس ٠ وقد أطلق على سياسات دعم مجموعات الأقلية « الحصص العنصرية » وهى بغيضة بالنسبة للمستفيدين ٠ علاوة على ذلك النقد القائم بذاته فان المحافظين الجدد تسلحوا بأسلحة جديدة ٠

هذا وقد اعتبر التصور الخاص بدولة الرفاهية تصورا غير أخلاقى ـ أولا وقبل كل شئ ـ لأن حكومة الحد الأدنى صار قبولها كأمر بدهى ، واقتصرت واجبات الدولة على اختصاصات الأمن والسياسة النقدية ٠ ويصلح عمل نوزيك سنة ١٩٧٤ كمرجع فى هذا الخصوص كما يصلح لهذا أيضا عمل فون هايك ٠

وفى هذه الظروف تبدو « الحكومة الكبيرة » زيفا يجب تصحيحه بأسرع ما يمكن

عن طريق الغاء اللوائح الثقيلة التى تعوق ، ولا نقول تشل ، مبادرات الشركات والأفراد ٠

ونحن فى هذا الصدد فان قوانين الحد الأدنى للأجور يجب الغاؤها بالاضافة الى قوانين الأمن الاجتماعى التى تشجع على الكسل فحسب ، فكل اللائقين صحيا يجب أن يعملوا ، عدا النساء حيث يعد المنزل هو المكان الطبيعى لهن ٠ وعلى أقصى تقدير يقبل فردمان ضريبة الدخل السلبية كتصور بديل للأمن الاجتماعى ويطالب بأن يتم تنظيم فوائد الخدمة الاجتماعية عن طريق التأمين الخاص والمدارس ٠ هذا ، وتذكرنا النغمة الأخلاقية المصاحبة لهذه التوصيات بقوانين الفقراء فى انجلترا وما جرى حولها من جدال فى القرن الماضى ٠ وقد نسمع دعوة فى أيامنا هذه بعودة الدور التى كان يأوى اليها الفقراء الذين لا يجدون عملا والمسنون ٠ هذا ، وقد ارتفعت قيمة أخلاقية العمل ، من خلال اقتضاء السوق الذى تحرر أخيرا من اللوائح والضرائب ٠

ومن خلال عمل بعض المحافظين الجدد نرى أن دول الرفاهية وحش يسحق العربات الفردية ولايجاد حل جذرى لوقف التضخم تمت المناداة ب : فترة كساد اقتصادى مدتها ستة أشهر ، وبان صراحة فى مقابلة علنية لفون هايك سنة ١٩٨٠ ضرورة حل اتحادات التجارة ٠

هذا ، وقد خصص جالبرث (١٩٨١) مقالة هامة لقيام هذه الأفكار المحافظة ٠ وقد ناقش باستفاضة تبريرات النقد الموجه لدولة الرفاهية فيما يتعلق باختصاصها الوظيفى غير الوافى ، ولكنه يحلل أيضا الاتجاه الحقيقى وأهداف الهجوم الشرس للاتجاه المحافظ الجديد ٠ وطبقا لما يراه ، فان جميع الخدمات المدنية الحكومية واجهت التحدى (على عكس الاجراءات التى تعطى أفضلية للمشروعات الصناعية العسكرية) ٠

وأكثر الاجراءات المقترحة لصالح الشركات الغنية وشركات الأعمال مثلما هو الحال بالنسبة لثلثى الاستقطاعات الضريبية فى كاليفورنيا والتى نتجت عن المسألة رقم ١٣ ٠ هذا وقد تعرضت فكرة كفالة حد أدنى للأجر للهجوم ، وبالرغم من التأكيد الذى انصب على مدى سحر اقتصاد السوق فان النقد وجه الى المؤسسات الضخمة ٠ ومن وجهة نظر جالبريث فان نظام المحافظين الجدد يحتوى على جميع العيوب القديمة ٠ وقد عارض بصراحة نظام الاستقطاعات الضريبية ، معتقدا أنه من الضرورى على الثرى أن يدفع ضرائب أكبر ، وعلى مستهلك سلع الاستهلاك الترفى أن يخضع لضرائب غير مباشرة بدرجة أكثر ٠

الاصلاحات ـ افتراضات وحدود :

وصلنا الآن الى قلب المناظرة الهامة : فلكى نواجه الأزمة هل نرضى بمطالب المحافظين الجدد ونختصر الضرائب ، مؤملين أن ينتعش الاقتصاد نتيجة للحافز الذى يتوفر للمشروع الخاص عن طريق رفع مستويات الاستثمار والاستهلاك ؟ أو أننا على

النقيض من ذلك نزيد الانفاق العام أكثر عن ذى قبل لخلق الوظائف وحماية ضحايا الأزمة بتقوية دولة الرفاهية ؟ ٠

ويرى Lesourne (La nef ، ١٩٧٩ ، ص ٦٧) أنه من الحماقة أن نفكر فى حل قطاعات دولة الرفاهية بأكملها فى وقت تؤدى فيه معدلات النمو المتناقضة الى حتمية ألا نترك الأفراد غير المرغوبين لوسائلهم الخاصة ـ وقد كان محقا فى هذا ٠ وقد أظهر كارنوى وشيرر من جانبهما أن هناك دروسا لازال علينا أن نتعلمها من التجربة السويدية فى العمل تجاه دولة رفاهيـة ، تتميز بأن لها درجـة أكبر من المساواتية والتدخلية ساعية فى ذات الوقت الى : أهداف قصيرة الأجل (الاختصاص الوظيفى الدورى المضاد ، للانفاق الحكومى والذى يتم تمويله عن طريق فرض ضرائب أكبر) وأهداف متعلقة بالبنية السياسية أو الاقتصادية (توزيع أكثر عدالة للدخل مع وجود برنامج منتخب توجهه الدولة وسياسة ضد التضخم تستخدم أساليب بنائية أكثر من استخدامها للأساليب النقدية) ٠

ولا يقتضى تفسير هذه البيانات بالضرورة أنها تتضمن مصادفة لا تتميز بالنقد النزيه للسياسات التى اتبعتها حكومات دولة الرفاهية حتى الآن ٠

هذا ، وقد جاءت الدعوة للاصلاح بالنسبة لكل من نطاقى التمويل . والادارة الفعلية ٠ وعلى سبيل المثال ، يجب فصل اسهامات التأمين الاجتماعى عن تكاليف الأجور فى حالة تنشيط الاستخدام أو التشغيل ٠ وليس هناك سبب لتحول التكاليف الثابتة على مستوى الدولة الى نفقات تتناسب مع قائمة الأجور على مستوى الشركات الفردية ٠ وأكثر من ذلك فانه يجب اعادة تصميم الأمن الاجتماعى ككم ، بحيث تكون دولة الرفاهية بمثابة نظام (Lesourne ١٩٧٩) أكثر من كونها تشكيلة متماسكة من السياسات والاجراءات التى تتبع فى المناسبات المختلفة ٠

وسوف تكون المؤسسات المختلفة متمتعة بمرونة أكبر فى ممارسة اختصاصاتها الوظيفية اذا ما حظيت بالمشاركة الفعالة للمستخدمين والمستهلكين والآباء ، الخ ٠ والاصلاحات التى تمت مناقشتها سوف ينتج عنها ـ بلا شك ـ تحسن معتبر فى الوضع الراهن ٠ ورغم ذلك فان هذه النتيجة لن تكون بمثابة رد فعل ملائم لجميع أوجه النقد البناء التى تعرضت لها دولة الرفاهية ، بل هناك دعوة باعادة النظر فيها بطريقـة جوهرية بالنظر الى ما حدث من فشل وبالنظر الى التكاليف الاجتماعية والنفسية الباهظة للنمو والتى لم تستطع أن تتخلص منها (الادمان الكحولى ، الجريمة ، الانتحار ، المرض العقلى ، الخ ٠) (جانوفيتس ، ١٩٧٧ ايكرمان ، ١٩٧٩) ٠

والطريق الصحيح ، حينئذ ، هو بحث مسألة المطالب الاجتماعية لخدمات الرفاهية الجماعية والنظر فى نمط المؤسسات والتسيير الحكومى والنواحى الأخرى بما يفى بهذه المطالب ، بدلا من السعى فقط للفعالية فى أداء هذه الخدمات من خلال اطار تأسيس ضخم لا يتغير ٠ وفى النهاية فان المجتمع ككل وليس الدولة هو الذى يجب أن يظهر

كنظام تكون فيه الدولة والقوى المنظمة للاقتصاد والمجتمع المدنى فى حالة ارتباط من طرق مختلفة مع التوزيع المتغير للقوى (دوزييه Fipad ١٩٨٠) ٠

وكنتيجة لذلك ، فانه من الضرورى أن نعيد النظر فى مدى ومسار تدخل الحكومة فى النظام الاقتصادى المختلط ٠ ولم يعد المذهب الكينزى (*) ملائما لروح العصر ، ويفضل المحافظون الجدد السياسات الاقتصادية الجانبية والسياسات النقدية المتشددة، وهى صورة جديدة من قانون ، وقد طواه النسيان فى التاريخ الاقتصادى منذ وقت طويل ٠ ولم تنجح النظرية المحافظة الجديدة فى التخلص من التضخم فى أى مكان ٠ ومن ناحية أخرى برهنت على فعاليتها الاستثنائية في زيادة التكاليف الاجتماعية والبيئية للنمو ، الى الحد الذى دفع كاتبا معتدلا مثل بول صمويلسون الى أن يعلن نيته فى الكتابة عن « فاشية السوق » تأسيسا على التجربة الشيلية ، والتى كانت أعظم انتصار لمدرسة شيكاجو ٠ هل تمضى الكينزية حقا فى مجراها المألوف ؟ ٠

أنا أعتقد لا ، بشرط امكانية فتح باب الجدل بين الجناح اليمينى للكينزية ــ وهى الصورة التى سادت فى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ــ والجناح اليسارى لهـــا ٠

وتشكيلة الجناح اليمينى كما نعلم ــ ترتكن على انتاج الأسلحة والتنشيط العام للاقتصاد من خلال زيادة الاستهلاك الكلى ، غير مكترثة بالتفاوتات الاجتمــاعية التى يؤسس عليها النمو ٠ والرأسمالية متحررة فى شقها الأعظم ، ولكن دولة الرفاهية لعبت دورا تثبيتيا وذلك بكفالة حد أدنى للأمن الاقتصادى للغالبية العظمى من السكان ولو كان ذلك على حساب التبعيــة أو التدخل المضــحك أو الذى لا يحتمـــل فى الخصوصيات (انظر جانوفيتس ، ١٩٧٧) ٠ ونتساءل هل يختلف الأمر فى حالة ضريبية الدخل السلبية ؟ ومن وجهة نظر جروز (١٩٨٠) ، فان هذا سيؤدى الى تحول الناس الى حالات رفاهية دائمة ، بحيث لا يتمتعون بالاستقلال ولا يمتلكون أية مبادرة ٠ وعلى نفس المنوال ، بين ايكرمان ، الالتبـــاس الأساسى والدور التسريحى لدولة الرفاهية فى تعلقها بالأمن أكثر من التضامن ، ومن ثم تشجيعها للأوضاع الخاصة أكثر من تشجيعها للأوضاع السياسية ٠

ورغم ذلك ، فان التطبيق الضخم للصورة الكينزية الثانية ــ الصورة التقدمية ــ يمكن أن يؤدى الى آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية مختلفة للغاية ، شريطة أن يتضمن التدخل الحكومى برنامجا واسعا للأعمال العامة والاســـتثمار ، والذى يصمم بحيث يحسن نوعية حياة مدننـــا وبحيث يعطى الأولوية لتحسين حالة الأقليـــات والأحياء الفقيرة ، ومجتمعاتنا غنية بدرجة تمكنها من تبنى هدف من هذا القبيل دون ما حاجة للتورط فى الحسابات الضئيلة لفائدة التكاليف الاقتصادية ٠ ونحن يمكننا أن نجعل مدننا مكانا طيبا للعيش بالنسبة لجميع السكان بحلول سنة ٢٠٠٠ أو سنة ٢٠٢٠

(*) نسبة الى جون مينارد كينز وتعاليمه الاقتصادية(١٨٨٣ ــ ١٩٤٦) وكان يدافع عن الرقابة العامة داخل الرأســمالية التى تكون فيها القـــوىالاقتصادية الوطنية والدولية غير مقيدة ٠

(براون ، ١٩٧٨) ، بدلا من السعى للحفاظ على الشكل التخليقى للرخاء الصناعى عن طريق سباق التسليح ٠

ونحن أيضا فى وضع يمكننا من تنشـــيط التشغيل (اســـتخدام الأفراد) والاستفادة من قدرتنا الانتاجية بطريقة أفضل بشن برنامج ضخم لمساعدة العـــالم الثالث ـ كما ذكرنا من قبل ـ يكون بمثابة « صفقة جديدة على النطاق العالمى ٠

هناك شرط رئيسى لنجاح الجناح اليسارى للكينزية وهو يتعلق بتوزيع الدخل : فالحدود الاجتماعية الدنيا يمكن أن تصبح قابلة للتطبيق بصفة عامة بشرط أن تقبل الحدود العليا على النطاق الوطنى أو القومى ، ولماذا لا يكون ذلك على النطاق العالمى ؟ (انظر اعلان COCOYOC ، ١٩٨١ ، « ماذا الآن ؟ » ، ١٩٧٥ ؛ ايكرمان ، ١٩٧٩) ٠ ان هذه القضية ليست مجرد تحويلات للموارد بل هى بدرجة أكبر تحويل لأنماط الحياة ، وبصفة خاصة للأقليات الغنية (كوثارى ، ١٩٨٠) ٠ وعند هذه النقطة نجد أنفسنا مواجهين بمسألة أساسية بدرجة أكبر : وهى اعادة تحديد أنماط التنمية ، ليس من منطلق النمو الصفرى أو النمو المتناقص ولكن من منطلق نمو مختلف النوعية على أساس اخضاع الوسائل التكنيكية (الفنية) لشكل صارم من أشـكال الرقابة الاجتماعية ، وأن تكون أشكال المساهمة والتبعية فيه خاضعة لاختصاص وظيفى نهائى مصمم على أساس منطق المطالب الاجتماعية ، وأن تمنح جوانبه التأسيسية المجتمع المدنى دورا ايجابيا ٠ والى المدى الذى يصبح فيه المجتمع ذاتية تخدم أهدافها ويصبح واعيا بالقوة الكامنة فيه ، يبرز لدينا هنا نظام ثالث للقوة ٠

تجاوز دولة الرفاهية :

كنتيجة لممارسة الحقوق الاجتماعية وتعدلها بطريقـــة كبيرة فان دولة الرفاهية يمكن أن نعتبرها وقد عفى عليها الزمان ٠

الانتاج الذاتى للخدمات الاجتماعية :

ليس هذا موضع اقتراح هيكل تصورى لتحليل الدرجة الممكنة للحرية ، رغم تعرضها الخطير للشبهة فى هذه الأيام ، ولنا فى المجتمعات الصناعية أن نتطرق الى الأنواع المختلفة للتنمية والتنمية من الناحية الاجتماعية هى النوع المرغوب والمنصف ، ومن الناحية الاقتصادية هى مايقبل النمو والحياة ومن الوجهة البيئية ما يتصف بالتدبر وسوف أقيد نفسى بعدد قليل من الملاحظات الرئيسية لكى نصل الى كيفية استبدال دولة الرفاهية التقليدية بالأشكال الجديدة للخدمة الاجتماعية ٠

وسوف أبدأ آخذا فى الاعتبار الوجهة الاقتصادية للمجتمع ، أو كما يحلو للبعض أن يطلق عليها ، النسبة المئوية للوقت المخصص للتشغيل المربح فى النمط الثقافى لوقت المجتمع ٠ هل نستمر فى العمل أربعين ساعة أسبوعيا تقريبـــا ، لمدة سبعة وأربعين أو ثمانية وأربعين أسبوعا فى السنة من الوقت الذى نترك فيه المدرسة وحتى نبلغ سن الستين أو الخامسة والستين حيث نتجـه رأسا الى التقـاعد ؟ فالقضية هنا

هى : كيف يمكن تقسيم المكاسب الانتاجية بين السلع القابلة للتسويق والوقت الذى لا يتضمن عملا ٠

هناك رأيان متباينان بخصوص هذه المسألة :

فهناك مدرسة تؤكد أن وقت العمل يمكن اختصاره باستمرار التقدم التكنولوجى، ولكنها تضع وزنا أكبر للمزيد من انتاج السلع الصالحة للعرض فى السوق والخدمات ، حيث يزداد العرض التجارى ويسود جميع قطاعات حياتنا المنزليـــة ٠ ومن النتائج الطبيعية لوجهة النظر هذه ، تقدير الاحترافية ، والحفاظ على الاحتكارات المتشددة للحرف التى فى حالة ضعف (اليش ، ١٩٧٧) ، والوضع المركزى للتصور الخاص بالتنافس الاقتصادى وهذه عوامل تضغط بشدة على القسم غير المتكافىء من حجم العمل الضرورى اجتماعيا ٠ وتكون البطالة هى نتيجة هذا ، ويزيد من تفاقمها الاتجاهات الحديثة للتقدم التكنولوجى وهنا تعمل دولة الرفاهية التقليدية كصمام أمان جوهرى ، حيث تعمل على منع الانتفاضات أو الثورات الاجتماعية بعيدة المدى ٠

أما مدرسة التفكير الأخرى ، فعلى النقيض من ذلك ، ترى أن التقدم التكنولوجى يمكن أن يستخدم فى أحداث اختصار شديد فى وقت العمل مدفوع الأجر ، بمعنى أن هناك وقت العمل الذى هو محل لادارة شخص ما والوقت الحر الذى يصبح متـاحا اما للنشاط الاقتصادى المستقل أو للأنشطة غير الاقتصادية ٠ وبهذا يصبح كل فرد مشتركا فى أنشطة قطاعين اقتصاديين : القطاع مدفوع الأجر ، والذى لا غناء عنه مع أنه معرض للتضاؤل فى الأهمية باستمرار بسبب استمرار التقـــدم التكنولوجى ، وقطاع النشاط المستقل الذى يتيح الغرض للابداع وقضاء وقت طيب ٠ وهذا يقودنا الى التصور الخاص بالثنائية الرأسية والتى تتميز عن نمط الثنائية الأفقية وهو نمط اقتصادى اجتماعى ٠

وفى مجتمع على هذا النمط من الطبيعى أن يتم انتاج الكثير من الخدمات الاجتماعية ذاتيا وبطريقة جمعية بواسطة القطاع المســـتقل على شرط ألا يؤدى الوعى البيئى والاستقلال الجديد ، الى نوع جديد من تقديس الشخصية ، كما بينه روزاك (١٩٧٩) ٠

وعلى النقيض من ذلك من الجوهرى لمثل هذا الوعى أن يزيد من الأنشـــطة الجماعية ٠ وقد أظهرت هذه الأمور حيوية شديدة فى فرنسا ولكنها متباينة الخواص ــ وهذه الحيوية هى انعكاس لميل الطوائف أو المجتمعات الصغيرة أن تتكون حول الحاجات الملموسة مع مراعاة وجهة نظرها فى الحلول التى تختار بحرية من قبل المجتمعـــات البسيطة ٠ هذا ، وقد كان تراكب قطاعات : النشاط المستقل ، والعمل المدفوع الأجر محل مناظرة مذهبية مكثفة (بالاضافة الى الأعمال التى سبق الرجوع اليها ، انظر من بين الأشياء الأخرى جودمان وجودمان (١٩٦٠) ، روسى (١٩٧٧) وبارو (١٩٧٩) ٠ وهناك أمر عملى يدعونا للشك الذى مؤداه ، أن النتيجة سوف تكون حلولا توفيقية تربط عناصر كل من اقتصاد السوق والمجتمع غير التسويقى ٠ فمدرسة الحضانة ، على سبيل المثال يجب أن تدار بمساعدة الوالدين فى شكل خدمات أو اسهامات مالية

فى التكاليف ، فى حين توفر الدولة المساعدة المادية (مثل المبانى والأراضى الملحقة بها) والمساعدة الفنية • وهذه الصيغة المختلطة بدىء تبنيها فى فرنسا (١٩٨١ ،

ما نوع التخطيط :

ليس هناك محل للتساؤل بشأن اعفاء الدولة والمجتمع بعـــامة من التزاماتهم باتباع لا مركزية متطرفة فى انتاج الخدمة الاجتماعية وحرمان المجموعات السكانية غير المتميزة (أى التى لا تتمتع بميـزات كبيرة) من دعم من هم أفضـــل منهم • ولن تستطيع الدولة أن تتخلى عن مسئوليتها بشـأن اعادة توزيع الثروة مثـــل تمسكها بمسئوليتها الخاصة بتأمين التجانس والتساوق فى الأهداف التى تسعى اليها القطاعات المختلفة من المجتمع أو مسئوليتها الخاصة بتحقيق التوازن بين الأهداف الطويلة الأجل والقصيرة الأجل (والتى تتضمن تحقيق الانسجام بين الأهداف الاقتصادية والأهداف البيئية) • هذا ولم يؤد تفضيل أشكال الاستقلال الذاتى المحلى وتشجيع تنمية قطاع المجموعة الاجتماعية والأنشطة غير التجارية المستقلة ذاتيا الى احـــداث أو تكوين مجموعات (تجمعات) منفصلة ومحققة للاكتفاء الذاتى فى المجتمعات الصناعية المعقدة كما أنها لم تتسبب فى التخلى عن التقـدم التكنولوجى • وحقـــا ، فان العكس هو الصحيح • فالمطلوب هو الرقابة على التقدم التكنولوجى بواسطة المجتمع واقامة شكل من أشكال التخطيط المركزى يصلح لتحديد ومساعدة وترقية مناطق الاستقلال الذاتى المحلى بتسهيل وصـــولها الى الموارد التى لا يمكن تحريكها محليـــا نظرا للحواجز التأسيسية أو القانونية أو الادارية ، أو نظرا لأن الوسائل العملية المتاحة غير ملائمة • ومثل هذا التخطيط يجب أن يكون مراعيا لأنثروبولوجيا (علم الانسان) الحياة اليومية ومراعيا أيضا لتفاوت الأشكال التى تفترضها ممارسة الحقوق الاجتماعية للتنمية • ولكى تتحقق الفعالية يجب أن يفتح الباب على مصراعيه لمشاركة من يهمهم الأمر وأن تصبح القضية قضيتهم خصوصا فى ضوء حقيقة أن المعنيين هم القطاعات المحرومة من المزايا (تخطيط الدفاع) • وهذا يختلف مع التخطيط التكنوقراطى • أما ما يسمى بالتخطيط المتعادل وهو ما يتم تنفيذه بواسطة تحليلات منفعة التكاليف أكثر من اللجوء الى الاختيارات الواضحة المعالم والتى يتم الوصول اليها من خـــلال المناظرة السياسية الواسعة الامتداد بعد مرحلة تحضيرية تنطـــوى على الدراسات المستقبلية للاحتمالات البديلة المختلفة • وفى هـــذا الشكل من أشـــكال التخطيط فان المعيار الاقتصادى الدقيق تحل محله مجموعة من الاعتبارات ذات الصفة النوعية الأعلى تتعلق بالتصور الخاص بنوعية الحياة ، والتى نادى جالبريث بوضع متمركز منذ الستينيات •

ومن وجهة نظر هذه الدراسة ، فان مثل هذا الانتقال المخطط من نقص التنمية الى التنمية سوف يؤدى الى الاختصار المتزايد للاختصاصات الوظيفية لدولة الرفاهية فى مقابل زيادة الانتاج الذاتى للخدمات الاجتماعية • كما أن هناك نتيجـــة منطقية تتمثل فى نزع الصفة الاحترافية للأمور السياسية (Tulliard ، ١٩٧٧) وعن كثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد نادى بذلك • ويجب أن يكسر احتكار الحرف المعجزة أو أن يصير تقييده بأى معدل •

ومع ذلك يستلزم الأمر تحذيرا · ولكى نتنبأ (أو حتى نسلم) بالاختفاء النهائى لدولة الرفاهية فيجب ألا يختلط هذا بالهجوم الشديد الذى وجهه اليها المحافظون الجدد · والى حين تبنى الحلول البديلة التى حددناها هنا فان دولة الرفاهية بالرغم من وجوه النقص والغموض التى تكتنفها لازالت واحدة من أكبر نواحى التقدم الاجتماعية فى نصف القرن الماضى ويجب ألا يضحى بها على مذبح الرأسمالية مطلقة العنان باسم استعادة كيان الاقتصاد العالمى · والتحدى الذى يواجهنا الآن هو أننا يجب أن نجد أشكالا أكثر اقناعا واشباعا لممارسة الحقوق الاجتماعية للتنمية ويجب ألا نتساهل تجاه سحق هذه الحقوق باسم الكفاية الاقتصادية التى كثيرا ما تعتبر غاية فى حد ذاتها فى حين انها مجرد وسيلة ، وسيلة ضرورية ، ولكنها ليست وسيلة كافية بأية حال ·

تجاهل دولة الرفاهية فى العالم الثالث :

ما هى الاستنتاجات التى يجب على العالم الثالث أن يستخلصها من الطريق المسدود الذى وصلت اليه حاليا دولة الرفاهية فى الدول الصناعية ؟ على أية حال فاننا نكرر ما سبق أن قلناه من أن المحاكاة الآلية لمؤسسات دولة الرفاهية فى العالم الثالث يمكن أن تؤدى الى اقامة طبقة ثانية متميزة على نسق البرجوازية أى طبقة تتكون من الموظفين الحكوميين والعمال الذين يتم استخدامهم بطريقة منتظمة فى الأنشطة الحديثة وسوف يتمتع أعضاء هذه المجموعة المتميزة بقدر عريض من مزايا الأمن الاجتماعى ، ولكن سوف يعجزون بكل ما فى هذه الكلمة من معنى عن توفير متطلبات غالبية سكان المناطق الريفية وكثير ممن يقطنون المدن والذين ينحصرون فى القطاع غير الرسمى · وكلما زاد غنى دولة الرفاهية كلما زاد عدد من يعتمدون على مواردهم الخاصة ·

ولا يستتبع هذا بأية حال أن تؤجل دول العالم الثالث تنظيم الخدمات الاجتماعية الى المستقبل القريب · فعلى النقيض من ذلك ، من مصلحة تلك الدول أن تعطى درجة عالية من الأسبقية لهذه الخدمات ، بشرط ، عدم اتباع الأنماط الغربية اشباعا حرفيا ولكن يجب عليها أن تسعى لاستنباط حلول أصيلة ·

وحاجات تلك الدول لا تحتاج لبيان · والأكثر من هذا ، فطالما بقيت المعدلات المطلقة للدفع منخفضة بالمقارنة بمعدلات الدول الصناعية ، فان دول العالم الثالث تعد متمتعة بميزة نسبية فيما يتعلق بانتاج خدمة عمل مكثفة : فما يدفع لمدرس بمدرسة ابتدائية بالهند ينخفض كثيرا عما يدفع لنظيره المدرس بمدرسة ابتدائية فى فرنسا ، فى حين انهما يعطيان انتاجية اجتماعية متساوية · وهذه هى القضية ، فالهند (أو أى دولة أخرى من دول العالم الثالث) يجب أن توجه اليها النصيحة بأن تخصص نسبة مئوية أعلى من ميزانيتها للتعليم وأن تنفق الاعتمادات المالية محل التساؤل بصفة فعلية على أجور المدرسين أفضل من تخصيصها لتشييد المدارس التى

تبنى بمواد مستديمة مثل الحال عندنا • والوضع نفسه يوجد فى قطاع الصحة : فمعظم الجهود يجب أن توجه الى الأطباء الحفاة والى الخدمات الطبية بصفة عامة ، أكثر من توجيهها لتشييد المستشفيات الحديثة جدا والعالية التخصص والتى يجرى تصميمها للوفاء بحاجات الطبقة المحلية الراقية •

ولا يجب التأكيد على هذا المنطق لدرجة الحماقة : فالخدمات الاجتماعية لا يمكن أن تعوض نقص الغذاء وأى نظام رعاية صحية يتطلب شبكة من المستشفيات بالاضافة الى الخدمات الطبية المعاونة •

ومع هذا • نستطيع أن نرى امكانية عمل اختيارات حـــدية لصالح الأشكال الخاصة بالاستهلاك والخدمات الاجتماعية بالنسبة للمجتمعات الصغيرة ويمكن ذلك حتى مع بعض التكلفة بالنسبة لمعدل التراكم الانتاجى • والتقدم الاجتماعى كما نرى ، ليس ناتجا ثانويا للنمو ، ولكنه يعد هدفا فى حد ذاته بالنظر لهذه النقطة • وهناك أمثلة تاريخية كثيرة تؤيد وجهة النظر هذه : اتحاد الجمهوريات السوفيتية خـــلال السنوات البطولية بعد ثورة سنة ١٩١٧ والحرب الأهلية ، جمهورية الصين الشعبية ، كوبا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وأيضـــا فى ســـياق تاريخى مختلف : المكسيك فى العشرينيات وبعثاتها الثقافية التى كانت ترتحل عبر المقاطعات الريفية ؛ ويطالعنا التاريخ الأحدث بتجربة سيريلانكا وكيرالا •

وفوق كل هذا ، فان غنى وتنوع عادات المجتمع وتقاليده تعطينا سببا فى الشعور بالأمل فى أن تصبح مجتمعات العالم الثالث قادرة على التعلم والاستفادة من أخطائنا وأن تضع أقدامها بعزم على طريق الانتاج للخدمات الاجتماعية ، بالتشـــجيع والدعم الايجابى من قبل الدولة ــ بمعنى أنهم سوف يتجنبـــون المرحلة التاريخيـــة لدولة الرفاهية •

وفى هذا السبيل قد يجدون تعبيرات أصيلة جديدة تجد جذورها فى ثقافاتهم وأعرافهم ومؤسساتهم للقيم العامة المصونة للحق فى التنمية •



« المجلد الثاني والثلاثون ، رقم ٣ ، ١٩٨٠ ، خصص لموضوع العمل ٠٠ المقال التالي يواصل المناقشة في هذا الموضوع » ٠

التقديم :

ان المطالبة ببحث أكثر قوة لحلول ، لمشكلة البطالة تتزايد ، كما يستمر من غير ريب عدد العاطلين عن العمل في الازدياد في معظم البلدان الغربية الصناعية ، والى الآن فان جهود التخفيف من البطالة قد تركزت على نطاق واسع ٠ على مبادرات الحكومة بتقديم مالي للمؤسسات الخاصة لاضافة أعمال جديدة اما مباشرة (مثلما يحدث في حالة برامج استخدام مختلف الشباب المعمول بها في عدد من البلاد الأوروبية) أو غير مباشرة عن طريق دعم يقدم لشركات تقيم نفسهـا في مناطق ترتفع فيها البطالة ، وعلاوة على ذلك هناك على نحو متزايد نص مطبوع للرأى الذى يؤكد أنه بالاضافة الى الاستخدام المحفز في هذا المضمار ، فصناع السياسة ـ وخاصة في ضوء طلب مستقبلي متنبأ به اجمالي للاستخدام ـ يجب أن ينظروا أيضا الى احتمـال تغيير توزيع وقت

بقلم : بول بلايتون

هو استاذ مساعد فى قسم العمل والادارة والمحاسبة ، بجامعة وليز ، معهد العلوم والتكنولوجيا ، مبنى شريارى رقم ٢٢ ، فريارى كاردف ، س٠ ف٠ آى ٠ ٤ ج ب ، المملكة المتحدة ٠

ترجمة : الدكتور محمد محمود السلاموني

أستاذ ورئيس قسم الدراسات الاغريقية واللاتينية السابق بكلية الآداب ، جامعة القاهرة

العمل بحيث يقسم العمل المتاح بالتساوى بطريقة أكبر بين السكان عاملين وعاطلين فى الوقت الحاضر ٠

ان الطرق الممكنة لانجاز هذا تتمشى مع العنوان الجماعى « لمشاطرة العمل » وعلى الرغم من أن الاسم نفسه حديث نسبيا فان الادعاءات حوله أبعد من أن تكون حديثة ٠ ففى المملكة المتحدة على سبيل المثال كان أصحاب مذهب استعمال القوة لتحقيق الأغراض السياسية فى اتجاههم لترسيخ نظام العشر الساعات ليوم العمل فى الثلاثينيات من القرن الماضى ، ونظراؤهم الذين يطلبون ـ أيضا ـ ثمانى ساعات ليوم العمل بعد نصف قرن ، قد تجادلوا فى أن مثل هذا التخفيض فى ساعات العمل قد كان له الفائدة المضافة فى تخفيض مستوى البطالة فى كل مكان فى البلاد (١) كذلك فان النقد المعبر عنه كثيرا جدا ضد « مشاطرة العمل » ـ بأنها سوف ترفع نفقة العمل وتعرض للخطر منافسة الشركة ـ له تاريخ طويل بطريقة متطابقة (٢) ٠

ومن ناحية ثانية فان سلسلة من العوامل ـ التى تدعم الموقف الحالى وتعمل بمثل هذه الطريقة انما تشجع اعادة فحص « مشاطرة العمل » وبحثا أكثر دقة

لنفقاتها المحكمة وفوائدها لأصحاب العمل والأجراء ومستوى البطالة ، وعلى الأخص الأسباب الداعية الى استمرار طبيعة مشكلة البطالة الحالية وحقيقة أن هذه تتفق مع التوقع بأن تطور التكنولوجيا الحديثة سوف يمنح ـ بالتأكيد لطلب استخدامها المؤثر ـ متغيرات جوهرية فى النماذج التقليدية لوقت العمل ، تشجع عددا من الدراسات والتقييمات لامكانية مشاطرة العمل فى تحسين مواقف الخدمة الوطنية فى البلاد المختلفة .

الطبيعة المستمرة للبطالة :

انه من الواضح على نحو متزايد أن عددا من العوامل تعمل على تأكيد أن المستويات المرتفعة للبطالة سوف تكون النتيجة الرئيسية المحلية التى تواجه كثيرا من الحكومات الوطنية خلال الثمانينيات ، وتختلف النبوءات حول الخطورة التى تصل اليها البطالة على الأرجح (٣) . ومن ناحية أخرى فهناك اتفاق واسع الانتشار مؤداه أنه حتى فى المدى القصيرة قد ترتفع مستويات البطالة بشدة . ان المنظمة الخاصة من أجل التعاون والتطور الاقتصادى (٤) على سبيل المثال ـ قد تكهنت حديثا بارتفاع مستوى البطالة الى ٢٦ مليونا بحلول عام ١٩٨٢ ـ وهى زيادة تبلغ أربعة ملايين ونصف المليون فى عامين ، وتتنبأ أيضا بأن هذا الرقم سيكون من الصعب تخفيضه (٥) .

وفضلا عن ذلك ، فليس المستوى الاجمالى للبطالة فقط الذى يزداد ولكن خطورته أيضا ، كما يظهر معدل طول الوقت الذى يستغرقه العاطلون (هؤلاء الصغار أو الكبار وهؤلاء الذين يبحثون عن الأعمال اليدوية بدرجة غير متكافئة) بدون عمل (٦) ، ونفقات البطالة أيضا ، التى تستمر فى الارتفاع وتتجاوز الاعانات المالية للرفاهة التى تدفع لهؤلاء العاطلين والنتاج وضريبة الدخل ، وقوة الشراء التى تكون قد تحققت لو كانت فعالة فى سوق العمل ـ وبالاضافة الى ذلك فهناك هذه النفقات التى يكون من أصعب الأمور تحديدها مثل النفقات الاجتماعية للمناطق المتأثرة بالكساد والصعوبات المعنوية لهؤلاء الذين استندوا على عدم حصولهم على عمل ، قد حرموا حينئذ من الموارد المالية للحصول على ما أشار اليه سيرنز حديثا بوضعه اجازة المرور الوحيدة الى المواطنة (٧) .

ان صعوبة تخفيض مستوى البطالة يعترف بها الآن أكثر فأكثر ، كما يزداد الادراك بأن الأسباب تتجاوز التضخم المالى والركود الحالى ودرجات الانكماش الاقتصادى المتوقعة استنادا لعدد من الحكومات ، وأن تأثير تطورات الأجل الأطول يمكن أن يتطابق أيضا ، ففى عدد من الأقطار على سبيل المثال ، يتضخم حجم السكان بالغى سن العمل ، وفى حالة المملكة المتحدة فقط ، فان هذه الزيادة ستكون على الأرجح نحو ٧٦٢٫٠٠٠ بين الأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ وذلك وفقا لأحدث التصورات (٨) وثمة عامل مساعد آخر للبطالة فى العالم المصنع ، هو نمو التصنيع فى أقطار تتمتع بميزات

انخفاض نفقة العمل والتى أضعفت منافسته أوروبا وشمال أمريكا ، وأثارت أيضا البحث عن أعظم كفاية للطاقة البشرية فى هذه المناطق ٠٠

ان الانخفـــاض فى الطلب الكلى للعمل ، الثـــانى لأزمة البترول عام ١٩٧٣ والانخفاض قصير الأجل الناتج عنها فى الطلب العالمى ، قد استفحلت خطورته بالتغير المستمر بعيدا عن العمل المكثف للنشاطات الصـــناعية مثل صناعة الصـــلب وبناء السفن اللذين يفضيان الى نسبة أعلى فى جماهير العاملين المشغولين بخدمة الصناعات ، وعلاوة على ذلك فان التطور المبكر للتكنولوجيا الالكترونية وتأثيره ـ المحتمل نجاحه ـ على ارتفاع الانتاجية سوف يخفض ـ احتمالا ـ الطلب على العمل الى حد بعيد ٠ ان عددا من النبوءات المتشائمة عن تأثيرات تكنولوجيا المايكروبرسيسور* على الاستخدام قد تمت سابقا (٩) ٠ مع أنه حتى مثل هذا الوقت عندما تصبح حقائق أعظم متاحة عن سرعة ادخال هذه التكنولوجيا الجديدة وتأثيراتها فى سياق الكلام المختلفة عن الانتاج والانتاجية ، فان مثل الحسابات سوف تبقى رجما بالغيب الى حد كبير ٠ ومع ذلك فبينما ينبغى علينا أن ننتظر دليلا أقوى للدلالة على المؤثرات الحقيقية على مستويات الاستخدام فانه يبدو أن هناك مفسرين قليلين قد يجادلون بعنف فيما انتهى اليـــه سيزنز من أن (ما لا يستطيعه المايكروبرويسيسور وما سوف لا يقوم به سيخلق استخداما أكثر من أن يتخلص منه (١٠) ٠

عندما أعطى تأثير هذه التطورات الأطول مدى ، فان فحصا دقيقا صار ممكنا ، ويمكن على أساسه تقدير الدرجات المعتدلة لتخفيف البطالة ، ليس كالتراجع الحالى ، ولكنه شىء أوسع بكثير ، يجسد هذه التطورات الأكثر أهمية ، اقتصادية وسياسية واجتماعية وتكنولوجية ، والتى توحى بالنمو والاستمرار لما يمثل الآن ثغرة أساسية بين الامداد المتزايد للعمل والطلب الهابط له ٠٠

التكنولوجيا الجديدة واعادة تنظيم وقت العمل

ان مناقشة اختيار « مشاطرة العمل » كحل يعيد توازنا أكبر فى سوق العمل ، تستدعى نظرة أكثر شمولا تقوى بالتأثير الموشك الحدوث للمايكروبروسيسور* ليس فقط على العدد الكلى للأعمال ولكن على تنظيم وقت العمل أيضا ، وحتى التقديرات الأكثر اعتدالا لتأثيره ـ وانتشار التكنولوجيا الجديدة الذى ســـيكون أسرع عندما تصبح الأحوال الاقتصادية أكثر ملاءمة ـ تدل على أن أعظم التغييرات فى الأنمـــاط التقليدية سوف يحتاج اليها ، وأن تغيير الأنماط قد يتطلب على الأرجح تعديلا ، ونسبة الوقت الجزئى الى الوقت الكامل قد يتغير تغيرا واضحا ، واستعمال تكنولوجيا أكثر تعقيدا سوف يستلزم الاحتفال بعمال ينفقون فترات طويلة نسبيا بعيدا عن العمل بينما يكتسبون ثقافة كافية وتدريبا ٠

فى مقاله المبـــكر عن الأنماط المتغيرة للقيم تجاه العمـــل ، أشار شيرنز الى الامكانيات (وكذلك التهديدات) التى منحها المايكروبروسيسور بشروط جهده فى تحسين

خاصية أعمال الشعب ، وبنفس الطريقة فالتحول الوشك على الحدوث لكلا الصناعة والخدمات فى أماكن العمل ، يمثل دافعا ممكنا لتقليل الحاجة للعمل ، بالاضافة الى احتمالية اثارة الانخفاض الملحوظ فى طلب العمل والذى يمثل الدافع الممكن الذى تحتاج اليه اعادة التقييم الأساسى للأنماط التقليدية لوقت العمل الفعلى ، فاذا أعطى هذا التأثير الملائم على أسلوب العمل فرصة تنفيذه ، فان كثيرين قد يعتبرونه قصر نظر لصانعى السياسة فى التركيز كلية على خلق أعمال جديدة مستقلة عن أى اختيار للقدرة على اعادة توزيع حجم الاستخدام الموجود بين من يبحثون عن عمل ٠٠

وعلاوة على ذلك ، اذا أعطيت العوامل التى أوجزت من قبل المعيقة لاعادة ترسيخ الطلب الكافى للعمل فان أية محاولة لاعادة توكيد مبادىء الاستخدام الكامل ـ كما فهم تقليديا ـ تبدو يوطوبية الطبيعة تقريبا فى معظم البلاد الغربية الصناعية فى المستقبل المتنبأ به ، ان نظرة أكثر جـدية لاقتراحات مشاطرة العمـــل سوف تثير ـ احتمالا ـ هدفا أكبر يمكن احرازه فى المدى المتوسط وهو خلق توازن للاستخدام ، يعنى توزيعا أكثر انصافا للأعمال بين العاملين والعاطلين فى الحاضر والمستقبل ٠

مشروعات مشاطرة العمل

لقد علقت ـ آنفا ـ على التاريخ الطويل للمفاهيم التى تعزز مشاطرة العمـــل وبصورة مماثلة الاقتراحات تحت هذه الفكرة الظلية ـ يوم عمل أقصر وأسبوع للعمل وأجازات أطول وتقاعد مبكر ووقت جزئى متزايد للاستخدام على سبيل المثال بأنها ليست نفسها جديدة ، وبالفعل فان تغييرات فى كثير من هذه المفاهيم لوقت العمل كانت قد حدثت خلال فترة طويلة ، فعدد الساعات التى قام بها الاقرار أسبوعيا ، على سبيل المثال قد أخذت فى الهبوط بثبات فى الأقطار الغربية الصناعية لأكثر من قرن (مع أن دراسة (١٢) واحدة قد شخصت حديثا نمطا الى حـــد ما فى الولايات المتحدة) وفوق ذلك فان متوسط سن التقاعد قد تناقص عامة وأن مقدار تخويل الاجازة قد ازداد وأن عدد الأعمال جزئية الوقت قد امتد ٠٠

ان الفرق بين هذه التطورات الماضية والتغييرات التى يقترحها المؤيدون لمشاطرة العمل هو انه حتى الآن قد تمت محاولة طفيفة لربط انخفاضات وقت العمل بخلق فرص استخدام جديدة ٠ وعلى العكس فقد استخدمت وسائل مثل التقاعد المبـــكر أولا لتخفيض نسب الطاقة البشرية ككل ، وبالاضافة ، فعلى جانب اتحاد التجـــارة حيث كانت قضية ساعات العمل والاجازات الموضوع الخاص بالتعاقد الجماعى ، فقد كانت الاتحادات أكثر حماسا لضمان وقت فراغ أكبر لأعضائها من تحـــويل هذه الساعات التى لا عمل فيها الى أعمال اضافية ٠

ومع ذلك ففى الأعوام الأخيرة تغيرت هذه الصورة الى حد ما بمناقشة حول ربط الانخفاضات فى وقت العمل بخلق فرص استخدام جديدة ، أخذت تنمو بطريقة هامة وعلاوة على ذلك ، فهذه المناقشة كانت أعظم تكرارا وبصورة مدهشة بالنسبة لهذه

الصور « لمشاطرة العمل » حيث تحويل الساعات التى لا عمل فيها الى أعمال قد يكون أكثر صعوبة ـ لامكانية أقصر عمل اسبوعيا والانخفاضات فى ساعات العمل الاضافية لخلق أعمال اضافية ، وقد نشرت حسابات مختلفة للدلالة ـ على سبيل المثال ـ على تأثيرات الاستخدام الممكن لادخال أسبوع ٣٥ ساعة عمل (١٣) أو الغاء ساعات العمل الاضافية بين جماهير الأجراء (١٤) وبطريقة مماثلة فان النقاد قد ركزوا على الصعوبات الخاصة باعتراض سبيل هذه الأنواع لساعات العمل لخلق أعمال جديدة • وفيما يتعلق بساعات العمل الاضافية على سبيل المثال فغالبا ما قام الجدل حول احتمال رفض المديرين لأية قيود على ساعات العمل الاضافية حيث ان ذلك سوف لا يحدد فقط درجات مرونة الطاقة البشرية المتاحة لمواجهة التغيرات فى طلب الانتاج بل انها تفرض عليهم أيضا نفقات عمل اضافية • كنتيجة لتوطيد حالات الاستخدام الوقت الكامل ، وبالمثل فقد قام جدل حول ما اذا كان كثير من الأجراء الذين يعملون ساعات اضافية قد يقاومون على الأرجح ـ تخفيضـــها ، حيث انه فى الأعمال ذات الأجر المنخفض بخاصـــة تمثل فى الغالب جزءا هاما من المكاسب الكلية ، وبالاضافة الى هذا فان صعوبات قد تنبيء بها فى الغاء هذه الأنواع من الساعات لخلق أعمال جديدة ، حيث ان مبرر الوجود الحقيقى لكثير من ساعات العمل الاضافية سوف تحول دونه وبين أن يكون مقسما الى أجزاء منظمة للوقت أو وحدات ••

والمفهوم ضمنا فى المناقشات التى أجريتها فى مكان آخر (١٥) هو أن الاقتصاد فى خلق الأعمال من خلال تخفيض فى العمل الأسبوعى لا يمكن تعميمه بطريقة مقنعة بين قرائن الاستخدام ، والسؤال عما اذا كانت نفقات العمل ترتفع بالضرورة ، على سبيل المثال ، فهى مسألة رهينة بالفحص داخل الشركات الخاصة التى تعطى عناية غير عادية من ناحية الى الأشكال الخاصة لطلب المنتج للشركة وانتاجية العمل وسعة المنتج وطبيعة سد حاجة العمل المحلى •• الى آخره ، ومن ناحية أخرى الى أســـئلة مثل ما اذا كان خفض ساعات العمل بحيث أن يثار كجزء من التفاوض السنوى للاتفاق على الأجر وساعات العمل أو تقدم بوصفها تطورا مستقلا •

وحتى لو وافقنا على الانتقادات الأكثر شيوعا الخاصة بتخفيض ساعات العمل الاضافية وطول ساعات العمل الأسبوعية قد تكون معممة بافراط ، فمن المحتمل أن امكانيات اعادة تنظيم ترتيبات العمل لخلق أعمال جديدة من التخفيض العام لساعات العمل قد يثنى كثيرين من ممثلى ادارات المؤسسات والاتحاد عن مباشرة المحاولة واذا كان ينبغى تطوير مشاطرة العمل بوصفها استراتيجية عظمى فى سياسات الاستخدام فى المستقبل فيمكن أن يجرى الجدل حول ما اذا كان سببها قد يعزز على نحو أفضل بالتشجيع فى هذه المرحلة المبكرة لهذه التعديلات لتنظيم وقت العمل التى تعير نفسها بسهولة أكبر لتغيير وتوطيد فرص جديدة للاستخدام ••

فما هى هذه الصــور لوقت العمل ؟ هناك صـــورتان يمكن أن تكونا مثمرتين بخاصة ـ ليس فقط فى خلق أعمال جديدة ولكن أيضا فى اعطاء الادارة مرونة فى الطاقة البشرية • ويناقض هذا بخاصة التطورات التكنولوجية المنتظر نجاحها وأيضا

خيارات مقنعة بين مجموعات معينة من الأجراء للحصول على أكبر وقت فراغ ٠ وهذه هى (أ) تطوير مشروعات مشاطرة العمل الذى به ينقسم الوقت لعمل واحد الى عملين بوقت جزئى ٠٠ (ب) توسيع برامج التقاعد المبكر بسبب اشغال عمل الشخص المتقاعد ـ الذى يشغله بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـ بشخص ما عاطل ٠٠

مشاطرة العمـــل :

حدد في الماضى المقدار الضخم لاستخدام الوقت الجزئى بصورة نموذجية لوضع شرعى منخفض نسبيا وأعمال هزيلة الأجر غير مضمونة ، ومفهوم مشاطرة العمل هو انطلاق من هذا ، لأنه يتضمن فكرة تجزئة أو مشاطرة عمل واحد ذى وقت كامل بين أجيرين يعملان وقتا جزئيـا ولكن يبقى على الوضع الشرعى وتوقعـــات الترقية والضمان وتناسب مستويات الأجر المتصلة بعمل الوقت الكامل ، ومن ثم فان أى تطور لمشاطرة العمل على نطاق واسع يتطلب اعادة النظر فى المواقف التقليدية فى العمل ذى الوقت الجزئى وتغييرا بعيدا عن رسم عمل ذى وقت جزئى كعلاقة وضعية للاستخدام تستحق فقط أجرا منخفضا وامكانات ٠٠

ان الطلب المبكر لمشروعات مشاطرة العمل أتى بخاصـــة من حركات القائلين بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا الباحثين عن طراز لوقت عمل يتكيف بدقة أقل مع احتياجات أرباب الأسر الذكور (١٦) ومع ذلك فبينما تكون الاستغاثة بمشاطرة العمل ـ احتمالا ـ قوية بين مجموعات من الأمهات العاملات (ولعل كثيرات منهن عملن وقتا كاملا فقط بسبب استخدام مناسب ذى وقت جزئى) ومجموعات أخرى مثـل العاملات اللائى يبحثن عن انتقال أكثر تدرجا من العمل حتى سن التقاعد والأجراء الذين يلتمسون الجمع بين ثقافة متزايدة مع الاستخدام لعلهم ـ أيضا ـ يبدون طلبا هاما لمشاطرة العمل (١٧) ٠

والمؤيدون لهذا الشكل من تنظيم العمل يتجادلون فوق ذلك حول مواجهة الطلب بين الأجراء من أجل استخدام مستمر ذى درجة عالية للوقت الجزئى ، ومشاطرة العمل يمكن أن تمنح أيضا عددا من الفوائد المتيسرة لأصحاب العمـــل تعادل أية نفقات اضافية ومشكلات تنظيمية تعرضت لها (مثل النفقات الادارية المتزايدة المتضمنة فى استخدام شخصين بدلا من شخص واحد ومشكلات التنســـيق ووسائل الاتصـــال المفهومة ضمنا فى استخدام عمال اضافيين) ان أعظم فائدة لأصحاب العمل التى أشير اليها (١٨) هى المرونة الزائدة للطاقة البشرية المتيسرة لرجال الادارة الذين يضعون مشاطرة العمل موضع التنفيذ ٠ وفى حالات ضغط العمل المتقلبة ، على سبيل المثال ، فان مشاطرة العمل يمكن أن تدرج فى جدول بحيث يعمل كلا المشاطرين فى العمل فى ذروة ساعات العمل ٠ وقد تم الجدل ـ أيضا ـ حول ما اذا كان التغيب المزمن عن العمل قد يقع على الأرجح فى ظل هذا المشروع حيث ان الأسباب الشخصية للتغيب المزمن عن العمل ـ وهى زيارات طبيب الأسنان مثلا ـ يمكن أن تدرج فى قوائم بدرجة أيسر لتتم فى أثناء ساعات عدم العمل ، حتى عندما يحدث التغيب المزمن عن العمل

وأيضا ، فان المشاطر الآخر للعمل يستطيع أن يضمن الاحتفاظ بدرجة أكبر من الاستمرار فى العمل على أن يفوز به بطريقة أخرى ٠٠

ان التطور الحقيقى لمشروعات مشاطرة العمل قد حدث على نطاق ضيق منذ أوائل الستينات فالمؤلفات عن هذه المشروعات تدل على اختلاف أعمال الياقة البيضاء ــ فى المقام الأول ــ المشتملة على المدرسين والعمال الاجتماعيين وأمناء السر وهيئة موظفى البنك فى بلاد مثل المملكة المتحدة (١٩) والولايات المتحدة (٢٠) والأراضى الواطئة (٢١) والمشروعات التى تطورت لم تتضمن فقط مشاطرى عمل لا صلة بينهم بل أيضا ، متزوجين يضطلعان بمسئولية مشتركة لأعمال فى الصحافة والمعاهد الأكاديمية بين مجالات أخرى (٢٢) ٠

التقاعد المبكر :

قد أشير ــ آنفا ــ الى الأجراء المسنين بوصفهم مجموعة لها مطلب احتمالى أساسى لمشاطرة العمل لأحداث انتقال أكثر تدرجا بين الاستخدام والتقاعد ٠ ان مطلبا فيما بين العمال المسنين قد أعطى أيضا فى مختلف الأقطار للتقاعد قبل سن التقاعد المعتاد فى الدولة ٠ وهذا يمثل مجموعات من الأجراء الذين يختارون أن يتنازلوا عن بعض الدخل ، فى فترة من حياتهم الأسرية عندما يواجهون تعهدات الحد المالى الأدنى ، لينعموا براحة أكبر (وفى الوقت نفسه فان هذا يوفر فرصة جديرة بالاعتبار لمساعدة الحكومة لأنه بينما يرغب أجراء مسنون عديدون فى راحة أكبر فان الخوف من اجازة معاش منخفض يمثل عائقا أكبر للتقاعد المبكر ٠

ان المطالبة بتقاعد مبكر فى الدنمارك (ولهذا السبب أيضا فان امكانية الاستبدال بالأجراء المسنين بعض الأشخاص العاطلين) قد ظهرت حديثا عندما أصدرت الحكومة مشروع التقاعد المبكر (فى عام ١٩٧٩) ليعزز فرص الاستخدام المفتوح ، وقد أفاد ٤٣٠٠٠ أجير من المشروع فى الشهور الأولى من العمل به (٢٣) ٠ وقد وضعت بلاد أخرى وسائل مماثلة فى محاولة للتخفيف من حدة البطالة ، ففى المملكة المتحدة ــ على سبيل المثال ، فان المشروع الخاص بتحرير العمل ــ وهو نظام المعاشات الحكومية للأفراد والشركات ــ وقد صدر فى عام ١٩٧٧ لتشجيع التقاعد المبكر فى مناطق ذات بطالة عالية والاستبدال بالأجراء المتقاعدين بأشخاص من سجل البطالة ، وبالرغم من انتقادات عن طبيعته المقيدة وحقيقة أن تنظيمات مستقلة من أجل التقاعد المبكر يبدو أنها خففت الطلب الاحتمالى لمصلحة المشروع الخاص بتحرير العمل ، ففى أبريل من عام ١٩٨١ كان قد أفاد أكثر من ١٤٠٠٠٠ أجير مسن منه ، مقترضين طلبا احتماليا جوهريا ، على الأخص اذا كانت شروط المشروع قد جعلت أكثر تبشيرا بالنجاح ، وبنفس الطريقة أدخلت بلجيكا وفرنسا حديثا سنا أدنى للتقاعد وقد أحدثت جمهورية ألمانيا الاتحادية نظاما للتقاعد المبكر الاختيارى منذ ١٩٧٣ (٢٤) ٠

ان حركة اتحاد التجارة بدأت أيضا فى ابداء استجابة مرضية للتقاعد المبكر بعامة ولامكانيته فى تخفيض البطالة بخاصة ٠ واتحاد التجارة الكونفدرالى الأوروبى

ـ على سبيل المثال ـ الذى كان قد أشار الى العناية المتزايدة فى هذا المجال بين حركات اتحاد التجارة الوطنية قد تبنى نفسه حديثا قرارا يزكى « منح المعاش الكامل فى سن الستين من العمر » (٢٥) ٠

وبالاضافة الى مواجهة أية أفضليات قد يحصل عليها العمال المسنون ، فقد ادعى أن استخدام التقاعد المبكر كوسيلة لتخفيض البطالة ، يمنح ميزتين مضافتين ، للأجراء الذين يبقون فى العمل ولتوزيع البطالة ٠ أولا ، حيث ان كثيرين من الأجراء المسنين سوف يحتفظون بوظائف أعلى داخل مكان عملهم وأن تقاعدهم قد يحرك سلسلة من الترقيات أدنى من السلطة التنظيمية وتحسن بذلك الفرص للتقدم (وحينئذ المستوى العام المعنوى بصورة محتملة) بين الأجراء أصغر سنا ، وهذا يفتح الطريق من أجل العاطلين ليشغلوا الوظائف الأدنى بكثير ، الى أن يتأهلوا بطريقة ملائمة لمباشرة وظائف أكثر مسئولية ، ثانيا ، فان ادخال سن التقاعد المبكر الاختبـــارى يمكن استخدامه لتيسير التخفيض فى عدد العمال المسنين الذين يميلون الى معاناة لمدى أكبر ـ اذا ما قورنوا بنظرائهم الأصغر سنا ـ من بطالة طويلة المدى ٠

التطور المستقبلى لمشروعات « مشاطرة العمل »

من أجل تطوير مشروعات مشاطرة العمل أيا كان نمطه ، فانه من الواضح أن تعهدا أكبر مما تتم حتىالآ ن لخلق فرص لاستخدام جديد ، يجب أن يأتى من أصحاب الأعمال واتحادات التجارة ، فكلا هيئة الادارة (فى مؤسسة) واتحادات التجارة ، على سبيل المثال ، سيكون عليهما أن يؤكدا بأن أية تغييرات ، مثل الانخفاضات فى ساعات العمل الأساسية ، لن تقابلها زيادات فى ساعات العمل الاضافية ، بل هى تبقى حرة ـ بالأحرى ـ من أجل خلق مستطاع لفرص عمل جديدة ، وعموما فان هذه الأطراف ستحتاج الى اكتشاف طرق للمشروعات المتطورة المقنعة بطريقة مشتركة لكل من يعنيهم الأمر ـ وعلى سبيل المثـــــال ، بتماثل أفضليات الأجير وربط مشروعات مشاطرة العمل بصورة ما من ممارسة الفارعلية أو بالبحث عن طرق لتحسين وضع مشاطرة العمل الى أشكال تنظيمية جديدة تحسن مستوى فاعلية الطاقة البشرية وان القيام بهذا بنجاح سوف يفرض على أصحاب الأعمال أن يرجئوا مؤقتا نزوعهم الى الشك الذى أبدوه حتى الآن بالنسبة الى تأثير النفقة الخاصـــة بمشروعات مشاطرة العمل ، وسوف تكون الاتحادات أيضا ، مطالبة بتطوير العـــلاقات مع هيئة الادارة وكذلك المندمجون فى تنظيمات الممارسة الجماعية المعترف بهـــا قانونا ، وكثير من المشكلات التى تظهر للوجود يجب أن تكون هادية الى وضع متكامل حال للمشـــكلة المشتركة ، فالاتحادات وهيئة الادارة يبحثـــون عن طرق لايجاد حذف فى العمـــل الاسبوعى والعمل السنوى ٠٠ والعمل مدى العمر وذلك لخلق أعمال جديدة ٠٠

وبالاضافة ، فستكون الحكومات مطالبة بأن تلعب الدور الرئيسى فى التغيير ، ليس فقط فى العمل مع أصحاب العمل وهيئات الادارة والاتحادات للتحرك نحـــو سياسة مشتركة متفق عليها بدرجة أكبر عن مشاطرة العمل ، ولكن أيضا أن تخلق

الشروط المالية الموصلة لتطويره مستخدمين ربما بعض الدخل المنتج المتوفر من خلال التخفيضات فى مستوى البطالة لتشجيع أصحاب العمل على تنفيذ مشاطرة العمل ، وتعويض أية نفقات قصيرة الأجل متوقعة ، وقد تفرض أيضـــا التغييرات التشريعية لتيسير تقاعد العمال كبيرى السن ، وعلى سبيل المثال تتكفل بازالة أية عوائق مالية تنشأ عن مثل هذا القرار .

وفضلا عن ذلك ، فكما أشارت دراسة (٢٦) حديثا .. فانه من الأهمية بمكان أن أى تشجيع مستقبلى ووضع للسياسة حول مشاطرة العمل يجب أن يتم لا على مستوى وطنى تماما ، فمشاطرة العمل سوف تعتمد أيضا بعنف على تطوير تعهد على مستوى مكان العمل حيث يجب أن تتحقق الاجراءات لأية مشروعات ..

انه على المستوى المحلى سوف يتمكن العلمـــــاء الاجتماعيون من أن يلعبـــوا ـ احتمالا ـ دورا هاما فى تطوير مشاطرة العمل ـ وعلى سبيل المثال ـ فان دراسات أفضليات الأجير لترتيبات العمل المختلفة تستدعيها عنايتهم المحتملة بمشاطرة العمل ، وطبيعة وخيارات جمهرة العاطلين المحليين والتى يمكن أن تسهم كلها بصورة مفيدة فى المراحل المبكرة لتطوير مشروعات مشاطرة العمل الخاصة ، وعلاوة على ذلك فالباحثون التنظيميون ، أمثال العلماء النفسيين المهنيين يمكن أن يســتخدموا بنفع ، فى تيسير تغيير ، وادخال مشاطرة العمل ، وهم الذين ربما سيصبحون أكثر نشاطا فى الاستغراق فى العمليات التنظيمية لصنع القرار ، أكثر مما يبدو عليه المعدل المعمول به حتى اليوم ، وسوف يساعدون هيئة الادارة والاتحادات والأجراء لتعديل النمط الحالى لوقت العمل ويزيدون فرص الاستخدام ووقت الفراغ وفاعلية الطـــاقة البشرية ، وبهذه الطريقة ـ بتضمين أصحاب الأعمال والمديرين والاتحادات والأجراء وآخرين ـ تتمرس مشاطرة العمل وتمنح اسهاما طويل الأمد بسياسات الطاقة البشرية المستقبلية ـ وقد تكتشف تماما ..

(*) المايكروبروسيسور Microprocessor هو منظم اليكترونى مبرمج لعمليات متتابعة ومن مميزاته رخص ثمنه وصغر حجمه ودقته الكبيرة واحتياجاته لصيانة أقل ومتابعه طفيفة ويسهل احلاله ، ولهذا فهو يقلل من طلب العمالة ـ هذا هو تعريف خبير بالالكترونيات تفضل بامدادى به ـ (المترجم)

الحـــواشي

١ _ وانظر أيضا I.J.C. Gill, The Ten Hours Parson, London, SPCK, 1959, W.J. Shaxby, An Eight Hours Day, London, Lnberty Riview Puplishing Company, 1898.

٢ _ الكتاب المستشهد به سابقا Shaxby.

٣ _ لمناقشة الاتجاهات الممكنة فى البطالة فى المملكة المتحدة ، أنظر على سبيل المثـــال :
C. eicester, Unembloyment 2001 A.D., Institute of Manpower Studies, University of Sussex, 1977.

٤ _ Organisation of Economic Co-operation and Development, Observer, No. 111, July 1981, pp. 9-10.

٥ _ نفس المؤلف ، صحيفة (١٠) .

٦ _ ان نسبة العاطلين عن العمل فى المملكة المتحدة ، على سبيل المثال لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر قد ارتفعت حديثا عن النسبة المرتفعة فى ذلك الحين ومقدارها ٢ر٦١٪ فى بداية عام ١٩٧٩ الى ١ر٦٨٪ فى ابريل عام ١٩٨١ ، انظر :
The Development of Employment Gazette, vol. 89, No. 7, July 1981, p. 533.

٧ _ A Charns, Work and Values : Shifting Patterns in Industrial Society', International Social Science Journal, Vol. xxxii, No. 3, 1980, pp. 427-41.

٨ _ Labour Force Outlook to 1986', Employment Gazette, vol. 89, No. 4, 1981.

٩ _ G. Jenkins and B. Sherman, The Collapse of Work, London, Eyre Methuem, 1979.

١٠ _ المؤلف المستشهد به سابقا . A. Cherns

١١ _ نفس المؤلف ، صحيفة (٤٣٨) .

١٢ ــ أوين ،   ، يقرر ، على سبيل المثال ، حركة النزول فى متوسط الساعات للشبان البالغين قد توقفت وبالفعل أبدت تغييرا بطيئا جدا أثناء الأربعين سنة الماضية ، انظر :

J. D. Owen, Working Hours An Economic : Analysis, Lexington Mass, Heath, 1979.

١٣ ــ ان دراسة للحالة (القضية) البريطانية ، على سبيل المثال دلت حديثا على أن معظم ٥٠٠٫٠٠٠ عمل يمكن احتمالا أن تخلق بالتخفيض الى ٣٥ ساعة ، انظر : Department of Employment Gazette, Vol. 86, No. 4 April 1978, p. 402.

١٤ ــ على سبيل المثال ، دراسة لموقف الاستخدام فى عام ١٩٧٥ قررت أن تحويل نصف هذا الوقت الاضافى الى أعمال جديدة يمكن أن يخفض الاستخدام بمقدار ١٥٠٫٠٠٠ ، انظر :

V. Engelen — Kefer, Alternatives to Unemployment : With : Special Reference to the Federal Republic of Germany', in Re-examining European Manpowers Policies, pp. 89-100, Report of Conference sponsored by National Commission for Manpowers Policy, Hanzinelle, Belgium, June 1976.

١٥ ــ انظر : P. Blyton and S. Hill, «The Economics of Working-Sharing', National Westminister Bank Quarterly Review, Novenber 1981.

١٦ ــ W. Arkin and L.R. Dobrofsky, Jop — Sharing», in R. Rapport and R. Rapport (eds.), Working Couples, pp. 122-37, London, Routledge and Kegan Paul, 1978.

١٧ ــ B. Olmstead, Job — Sharing — A New Way to Work', Personnel Journal February 1977, Vol. 56, No. 2 pp. 78-81.

١٨ ــ المؤلف المستشهد به سابقا وانظر أيضا : Olmstead

«Two People, one Job», Industrial Relations Review and Report, No. 225, June, 1980.

Industrial Relations Review and Report.

٢٠ ــ المؤلف المستشهد به سابقا . Olmstead

٢١ ــ W. R. Stover «Personnel Maangement Innovations in Europe», Personnel Journal, Vol. 51, No. 2, February 1972, pp. 113-15.

٢٢ ــ المؤلف المستشهد به سابقا . Arkin and Dobrofsky

٢٣ – Labour Market and Labour Market Policies. Report on the Development in Denmark in 1979, Copenhagen, Ministry of Labour, 1980.

٢٤ – Commission of the European Communities, «Work — Sharing — Objectives and Effects', Commission Staff Paper No. SEC (78) 74012, Brussels, 1978.

٢٥ – European Trade Union Institute, Reduction of Working Hours in Western Europe; Part 1, Brussels, 1979.

٢٦ – The Institute of Manpower Studies, Work-Sharing Potential — An Examination of Selected Firms, Institute of Manpowers Studies, University of Sussex, 1981.



انه مع الحزن العميق ، نعلم بوفاة الأستاذ ت. هـ. مارشال مدير ما كان يعرف سابقا بشعبة العلوم الاجتماعية من أبريل عام ١٩٥٦ الى يونيه ١٩٦٠ . وأخيرا المستشار الأعلى لمركز البحوث فى اليونسكو الخاص بالتطور الاجتماعى والاقتصادى فى جنوب آسيا (ديلهى) .

كان مولده فى لندن . وهو ابن مهندس معمارى ، وتلقى علومه فى كلية رجبى وترينتى جامعة كمبردج . بدأ حياته العلمية زميلا فى كلية يدرس التاريخ الاقتصادى . وأخيرا درس علم الاجتماع فى مدرسة الاقتصاد فى لندن . وأثناء الحرب العالمية الثانية التحق بقسم الأبحاث بوزارة الخارجية التى رقى بها وصار المدير الممثل (المندوب) . وفى عام ١٩٤٤ صار أستاذا للمؤسسات الاجتماعية ورئيس قسم العلوم الاجتماعية بمدرسة علم الاقتصاد بلندن . وفى عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ ، كان المستشار التربوى للمندوب العالى للمملكة المتحدة فى ألمانيا . وفى عام ١٩٥٤ خلف الأستاذ م. جنز برج فى كرسى علم الاجتماع فى مارتن هوايت بجامعة لندن . وكان رئيسا للجمعية الاجتماعية البريطانية الأسبق ولوكالة العلوم الاجتماعية القومية للمملكة المتحدة لدى اليونسكو . وتتضمن مؤلفاته جيمس وات ١٩٢٥ . وعلم الاجتماع فى مفترق الطرق ١٩٤٧ . والمواطنة والطبقة الاجتماعية ١٩٥٠ . والسياسة الاجتماعية ١٩٦٥ وعدة مقالات . وفى المجلد الخامس والعشرين رقم ١/٢ : ١٩٧٣ .

بقلم : بيتر لينجيل

رئيس تحرير المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

ترجمة : الدكتور محمد محمود السلاموني

أستاذ ورئيس قسم الدراسات الاغريقية واللاتينية السابق
كلية الآداب ، جامعة القاهرة

وقد قدم ت. هـ. مارشال مقالا عن سيرته الذاتية بعنوان British Sociological Career هذا المقال الذى لا يوجز حياة رائعة بتواضع غير ملائم فحسب ، بل انه مكتوب أيضا بنثر واضح ممتاز ، ومن أجله كان شهيرا بحق ، وجميع من عرفوه سوف يذكرون حكمته وسعة أفق تفكيره واهتماماته (وكانت الموسيقى بينها بجلاء) ، وكذلك ظرفه وانسانيته . ولقد مثل تقليد الرجل المثالى (الجنتلمان) . وعلاوة على ذلك الثقافة الواضحة المعالم التى أصبحت أكثر فأكثر بعيدة المنال . أما جوهر هذه الثقافة فقد اتضح بجلاء بوصفه هو شخصيا «للمهنى» المتخصص فى الاجتماع ، مثله مثل من اكتسب بتدريب نفسه وجميع عملياته الفكرية ، خبرة خاصة فى الأعمال التى بها تطابقت الحقائق ، وتشكلت تبعا للمفاهيم ، وصنفت وحللت . ولكن هذه الخبرة ستكون غير مجدية ما لم تتوافر لها خاصتان أخريان أيضا ـ هى حدة الذهن والخيال وملكة التمييز فى الانتقاء وصيغة الافتراضات المثمرة ، والقدرة على تحقيق الحد الأقصى للافادة الحقيقية لجهاز نظرى تافه على نحو لا يمكن انكاره ، متضمنة .. ليس نظاما نظريا عاما ، بل هذه الافتراضات الأقل طموحا ، هذه الافتراضات التى استخدمها للمرة الأولى بطريقة خيالية الى حد ما « الأحجار المندفعة فى وسط رقعة منبسطة » .. علم الاجتماع ربما يكون ، من بين جميع الموضوعات ، الوحيد الأقل ملاءمة للامساك به بانقضاض ، بل انه يستسلم فقط للصعود البطىء (ISSJ, vol. xxv, No. 1-2. p. 98)

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٣/١٩٨٣

مركز مطبوعات اليونسكو
ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر .

مجلة رسالة اليونسكو
تصدر شهريًا

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
مستقبل التربية
يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
مجلة (ديوچين)
فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

العلم والمجتمع
مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثمن ٢٥ قرشًا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



العدد ٥١ - السنة الثالثة عشرة
ابريل/يونيه ١٩٨٣
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد الواحد والخمسون
السنة الثالثة عشرة
ابريل / يونية ١٩٨٣

تصدر عن :
مركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٢

محتويات العدد

الألعاب الرياضية والسياسة



في أثناء الاضطرابات السياسية التي وقعت بأستراليا في منتصف السبعينات ، علق مالكولم فرازر زعيم حزب المعارضة بأنه حين تولى السلطة هو وحزبه ، راوده الأمل في تحول أنظار الأستراليين عن الصفحات الأولى للجرائد المليئة بأخبار المناورات والفضائح والاتهامات السياسية ، وأن يلتفتوا الى الصفحات الأخيرة منها ليقرأوا الأخبار الرياضية .

ومع أن بيان زعيم المعارضة هذا يمكن تفسيره بطرق مختلفة ، الا أنه كان يعبر في واقع الأمر عن الأمل في عودة أستراليا الى وضع سوى تكون للرياضة فيه عند جمهور السكان أهمية أكبر من أهمية النشاط السياسي . ومن المحتمل تماما أن تكون للرياضة في معظم البلاد فوائد حقيقية تستقطب انتباه السكان بدرجة أكثر من الأمور السياسية ، ولكننا بالنسبة لأستراليا نجد اشارات خاصة لكثير من المعلقين الى الدور الحاسم التي قامت به الرياضة ــ فعلا ــ في تشكيل الحياة الاسترالية ، وفي خلق الهوية القومية الأسترالية . والمؤرخون وعلماء الاجتماع في أستراليا قد أخذوا في بداية البحث التحليلي المركز حول اسهامات الرياضة في الماضي والحاضر في طريقة الحياة الأسترالية ، وفي نظم القيم المرتبطة بالرياضة ، وفي التنظيم الهيكلي ، وفي تطور النشاط الرياضي ، وفي طبيعة التغييرات الاجتماعية التي يعقد الأمل فيها على الرياضة.

بقلم: جيوفرى كالدويل

كبير محاضرين بمركز التعليم المســـتمر ، الجامعة الوطنيــة الاسترالية ، كانبرا ، وهو عضو بلجنة العلوم الاجتماعية بالشعبة القومية الاسترالية لهيئة اليونسكو ، ومراسل هذه المجلة فى استراليا • نشر كثيرا من أعماله عن أوقات الفراغ والرياضة والمراهنة •

المترجم: حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمــة من كلية الآداب جامعة القاهرة • اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب ، وله كثير من المترجمات الثقافية والأدبيــة والعلمية •

وانني أركز الانتباه فى هذا المقال الى دور الرياضة فى تنمية الهوية القومية ، وبخاصة فى أستراليا وكندا والاتحاد السوفيتى •

دور الرياضة فى تنمية الهوية القومية الاسترالية :

أستراليا بلد من تلك البلاد التى يمكن القول بأن ثقافته ثقافة مقتبسة • فقد أسس البريطانيون أول مستعمرة فى أستراليا سنة ١٧٨٨ ، ولم تقم أستراليــا قبل ذلك كأمة حتى سنة ١٩٠١ • ومن غير المعقول القول بأن أســتراليا قد ضعفت فى ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية حتى منتصف القرن العشرين • حيث كانت خلال تلك الفترة تسعى بطريقة مشكوك فيها ، مزعزعة لتتخلص نفسها من هــــذه السيطرة حتى ترسخ هويتها الذاتية وثقافتها • والواقع ، أن الرغبة السيكولوجيــة فى الانفصال عن بريطانيا العظمى تولدت عنها مفـــاهيم راديكالية تماما عن نوعية المجتمع الذى رغب الأستراليون فى اقامته ، وكانت بريطانيا العظمى أنموذجا للدور السلبى الى حد ما •

وعلى الرغم من أن الأســـباب التى جعلت للرياضة ، عند الاستراليين سكان المستعمرات ، مثل تلك الأهمية القوية بالفعل ليست واضحة تماما ، الا أن المنـــاخ المعتـــدل وتوافر الأماكن الفســيحة كانا من العـــوامل الحاسمة فى هـــذا الأمر •

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تقريبا ، وجدت الرغبة فى خلق ثقافة وطنية ذاتية أرضا خصبة فى المجال الرياضى ، وفى ميدان القتال · وعلى حد قول دونالدهوزن كانت الرياضة والحرب ، همـا المجالين الرئيسيين اللذين يمكن من خلالهما التعبير عن الهوية القومية الاسترالية · وهنا ، أى فى الميادين الدولية للرياضة والحرب قد يستطيع الأستراليون السعى لاظهار أنهم يقفون على قدم المساواة اذا لم يكونوا أفضل من شعوب الأمم الأخرى · وأخذ الاستراليون فى قبول الفكرة القائلة بأن انجازاتهم الطيبة فى الرياضة الدولية وفى الحرب (سواء انتصر المنافسون فيها أو هزموا) تعد دلالة أكيدة على أنهم اذا اختاروا مجالات أخرى لبذل طاقاتهم . فمن المتوقع بقدر معقول ، أن يحققوا فيهـا انجازات طيبة ، ومن ثم . فان المجـال الرياضى ، وحرب البوير ، والحرب العالمية الأولى ، كانت ميادين اختبار لحمية وشجاعة الاستراليين وقدراتهم البدنية ·

ومما لا يثير الدهشة بطبيعة الحال ، أن الاستراليين قد وجدوا فى ميـدان القتال ، وفى ساحة الرياضة أعظم مجالين ملائمين لاختبار جدارة بلدهم ومكانته · وكما قال بل ما ندل ، وهو مؤرخ بريطانى ، يعيش الآن فى أستراليا ، لم يكن الأمر مجرد مصادفة فى أن الرياضة الدولية ، واحياء الألعاب الأوليمبية قد حدث فى أواخر القرن التاسع عشر ، وفى نهاية قرن النزعة القومية الأوربية · فتطور النزعة القومية الأوربية · فتطور النزعة القوميـة ، وادارة الحرب ، والنمو المزدهر للرياضـة العالمية ليست الا من ثمرات الكرمة نفسها · ويستشهد ج · أو · زوللر بما قاله كونراد لورينز « ان الرياضة ليست الا شكلا خاصا لطقوس القتال التى أوجدتهـا ثقافة الانسان » · كما قال اروين شويتش « ان المنافسة الدولية فى المجال الرياضى لاظهار مزايا النظام السياسى لبلد ما تعد ظاهرة شائعة فى كل من الأمم الغربيـة والشرقية » · والواقع أن شوتيش يؤكد أيضا على أن « الرياضـة من حيث انهـا علامة لنوعية الحياة فى بلد بعينه تعد أمرا سائدا فى البلاد التى يكون نظام الحكم فيها مصابا بنوع من مركب النقص فى بعض النواحى » ·

وسنتناول بعد ، القضايا الكبرى للرياضة والمكانة القومية ، ولكن من المفيـد عند نقطة الاتصال هذه أن ننظر بدقة أكثر الى الطرق التى أصبحت الرياضة بها فى أستراليا قوة أساسية فى تنمية الهوية القومية الأسترالية · ولعل لعبة الكريكيت ، وهى أعظم الألعاب الرياضـية المثيرة من الناحية الاجتماعية فى بيئة الكومنولث البريطانى ، قد سـاهمت الى حد كبير فى تكوين الهوية القومية الأسترالية ، ولقـد أفرط ما ندل الى حد كبير فى الكتابة عن الرياضة ، ومن المفيد فى بحثه تحليله لدور لعبة الكريكيت فى أستراليا القرن التاسع عشر · فهو يشير الى أنه على الرغم من أن لاعبى الرياضة الآخرين مثل : مجد فى الزوارق ، واللاكمين ، والمصارعين ، والرماة، قد تنافسوا رياضيا مع لاعبى البلاد الأجنبية ، الا أن لعبة الكريكيت كان لهـا تاريخ دولى متصل ، لأنها لعبة جماعية فقد مارسها الأستراليون ضد انجلترا ، وكان لهذه اللعبة سمة قومية رمزية ·

ويعيش ها ندل أربع مراحل لتطور النزعة القومية الأسترالية من خلال لعبة الكريكيت خلال القرن التاسع عشر • ففى العقد السابع من القرن التاسع عشر حضر فريقان لزيارة أستراليا ، وأظهر سكان المستعمرات تواضعهم واحترامهم للاعبى الكريكيت الانجليز • وتقبلوا قلة خبرتهم الذاتية ، والتفوق الفذ ، ومهارة وحنكة الزوار البريطانيين ، وقد شوهدت مباريات الزائرين وكأنها فرصة لتعلم اللعبة على أيدى الخبراء فيها •

وبحلول منتصف العقد الثامن من القرن التاسع عشر ، كان سكان المستعمرات قد توصلوا الى نتيجة هى أن مستوى لعبة الكريكيت عندهم قد تحسن لدرجة أن الفرصة قد واتتهم لهزيمة الانجليز فى لعبتهم • وواقع الأمر ، أن الانتصارات التى حققها الأستراليون فى هذه اللعبة ، كانت كما قد قيل عنها :

« انها على ما يبدو حظيت بالترحيب فى النطاق الضيق للعبة الكريكيت نفسها . وامتدت الى نطاق أوسع هو ميدان التنمية البدنية والمعنوية القومية ، ولم يخش الأستراليون شيئا سواء بالنسبة لأصلهم أو لموقعهم فى جنوب خط الاستواء » .

وفى أواخر العقد الثامن ، وخلال العقد التاسع من القرن التاسع عشر ، كان ثمة مواقف غامضة حول معنى مباريات الكريكيت بين الأمتين • فمن ناحية ، كان البعض يرى أن الانتصارات على الانجليز ليست الا مظاهرات لتأكيد قوة القدرات الاسترالية ، ومن ناحية أخرى ، نجد أن ممارسة الاستراليين للعبة الكريكيت الانجليزية قد أظهرت نزعة « التأنجلز » الأساسية للاستراليين •

وفى العقد التاسع من القرن التاسع عشر ، قامت فرق أسترالية بالتجوال فى انجلترا ، ولكن ما حاق بها من هزائم ، وما وجه من انتقادات لجشع لاعبى الكريكيت الاستراليين أوقفت نمو النزعة القومية الاسترالية فى هذه اللعبة •

وفى العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، استخدمت بعض الانتصارات الملموسة ، والثقة القومية فى احياء لعبة الكريكت مرة أخرى ، وفى تأييد الزعم القائل بأن الفوائد ستتدفق بلا شك من اتحاد المستعمرات الاسترالية • ويوضح ما ندل أنه كان ثمة عادة أنجلو سكسونية فى القرن التاسع عشر تفترض أن المقدرة فى الرياضة الرجولية ، وفى لعبة الكريكيت بخاصة ، كانت تعد دليلا على التفوق القومى • يقول ماندل :

« قد تساعد أمثلة الغلو فى التعصب الانجليزى الوطنى على اظهار ما كان للعبة الكريكيت من وزن من حيث انها دليل على القوة القومية والقيمة الأخلاقية • وقد قامت المجلة الرياضية المعروفة باسم Quarterly Review فى عددها

الصادر في أكتوبر ١٨٥٧ بعقد مقارنة لطيفة بين الألعاب التي يمارسها صبية المدارس الانجليزية العامة ، وما يمارسه الطلاب الألمان ذوو الوجـــوه الشاحبة ، أو التلميذ الذي يتلقى جرعات زائدة من التعليم بمدارس الفنون والصـــناعات الفرنسية • ولم يكن الانجليزي يخاف أيا منهم لأن الألعاب الرياضية قد دفعته من حيث الدم والأساس» • وكتب تشاركس بوكس في العقد الثامن من القرن التاسع عشر متسائلا : « من ذا الذي يستطيع مثلا أن يصور لخياله الرجل الهولندي الرابط الجأش ، بجهامته الشديدة، وهو يتعقب الكرة أو يرسلها فتطن في الهواء مثل طلقة المدفع ، ثم يندفع في سرعة الأيل ، وتظهر الفكرة حتى فيمايجاوز حدود المفهوم • أن العاجزين من سكان إيطاليا ذات الجو الصحو ، وسكان أسبانيا ، والبرتغال ســـيواجهون في القريب العاجل عساكر المشاة البريطانيين أكثر مما سيواجهون الكرة الخشبية من ذراع لاعبهـــا القوية ، وبدلا من تلقى المضرب لها سوف تتلقاها ظهورهم حتى تصدها •

ويقول مؤلف آخر ممن يكتبون عن لعبة الكريكيت : ان ما تحدثه هذه اللعبـه من غبطة كاملة يعد قياسا تمثيليا لكونك قد نشأت وولدت بريطانيا • ويقـــرر الميجور فيليب تريفور انك حين تجد رجلا غير متعاطف مع لعبة الكريكيت تعاطفـــا تاما ، لابد أن تجد فيه بصـــفة عامة ، وفي شـــخصيته سمة أخرى غير الســـمة الانجليزية •

ولم تتضمن الكتابات الاسترالية التي تناولت لعبة الكريكيت في القرن التاسع عشر مثل هذه الدعاوى المبالغ فيها ، ولكن ثمة قدر من الشك ضئيل في أن الاستراليين قد شاركوا في ثقافة جاهزة ، كانت ترى في الرياضة ، وفي لعبة الكريكيت بخاصة، الاختبار الحقيقي لقيمة الأمة •

وثمة دليل واضح يؤيد القول بأنه قد أطلق طوال قرن من الزمان ، على مباريات الكريكيت بين انجلترا وأستراليا اسم مباريات الاختبار ، وأن هذه المبـــاريات قد ساعدت أستراليا على أن تفصل نفسها عن بريطانيا العظمى من الناحية السيكولوجية • وفي الواقع ، لم تكن العلاقات بين الأمتين أكثر مرارة على الاطلاق مثلما كانت في الفترة من ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣ ، واتخذت خطا موحدا ، حين حاول لاعبو الكرة الخشبية الانجليز السراع كبح جماح ضارب الكرة الاســـترالي الفذ الذي كان يدعى رونالد براندمان ، فصوبوا الكرات الى أحشائه بدلا من تصويبها الى مجموعتي العصى التي يجب على فريق الكريكيت أصابتها بالكرة • وعد الاستراليون هذه التكتيكات ظالمة الى حد كبير ، وارتفعت درجة الاستياء من الانجليز •

وقد شجعت لجنة الاذاعة الاسترالية A.B.C. ــ بقصد أو من غير قصد ــ الشخصية القومية للعبة الكريكت • ومنذ دخول الاذاعة والتليفزيون من بعد ، قامت لجنة الاذاعة هذه بتغطية شاملة لكل مباراة من مباريات الاختبار التي لعبت في استراليا، وغطت المباريات التي لعبت في بريطانيا العظمى طوال نصف العقد الماضي •

وحتى وقت كتابتى لهذا المقال ، كانت لجنة الاذاعة الاسـترالية تقوم بالبث الاذاعى والتليفزيونى من الساعة الحادية عشرة صباحا الى الساعة السادسة مسـاء لمباريات اليوم الكامل لمدة خمسة أيام وهى مباريات اختبار بين استراليا والانديز الغربية • وخلال صيف عام ١٩٨١ ، أقيمت مباريات سداسية للكريكيت لعبت لمدة خمسة أيام ، بالاضافة الى عدد من المباريات الدولية التى تجرى فى يوم واحد • ومن ثم فان البث الاذاعى والتليفزيونى للجنـة الاذاعة الاسترالية يصل الى المسـتمعين والمشاهدين فى كل أنحاء استراليا حاملا أنباء الأمة الاسترالية وهى تنازل غيرها من الأمم • كما أن جمهور المشاهدين لا يضن عليهـا بالتقدير والتأييـد والتشجيع والتعاطف ، وتوفر مبـاريات الكريكت للاختبار شـكلا مكثفا من الدراما القومية أو مسرحا للألعاب الرياضية •

وتصور الاسراليين أنفسهم على أنهم رياضيون عظام له أسس أرسخ من النجاح الذى يتحقق من لعبة الكريكيت وحدها • ففى أثناء ما كانت هذه اللعبة هى اللعبـة السائدة فى صنع اطار الثقة القومية ، نجد ألعابا ناجحة أخرى قد ساهمت فى صنع هذا الاطار • ففى لعبـات التنس ، والجولف ، الاسـكواش وألعـاب القـوى ، نال الاستراليون فى الأربعينات والخمسينات والسـتينيات ألقابا دوليـة كبيرة وأحرزوا بطولات مشرفة • ولم يجد المتسابقون الاستراليون الأمر أكثر صـعوبة فى تحقيق النجاح الدولى الا فى السبعينات وحدها •

وعلى مدى تاريخ استراليا القصير ، اعتقد الاستراليون أنهم ينتمون الى أمة رياضية عظيمة ، والى بلد كرس نفسه للرياضة ، وكانت هذه الصور أسسا هـامة فى تنمية الهوية القومية • وعادة ما تستند المزاعم القائلة بأن الاستراليين مولعـون لدرجة غير عادية بالرياضة ، على الأعداد الهائلة منهم التى مارست وشاهدت اللعبات الرياضية ، أو على القدر غير المتناسب للرياضيين الناجحين من الرجال والنسـاء الذين صاروا أبطالا عالميين • ومجلة الرياضة المصورة ، وهى مجلة رياضية امريكية كبرى مثلا ، زعمت فى عام ١٩٦٠ أن اسـتراليا أمة مولعة بالرياضة وبمشاهدتها وبالتحدث عنها ، وقد جعل كل هذا منها بلدا ذا عقلية رياضية لم يعرف العالم له مثيلا من قبل • ويؤيد هورتون القول بأن الرياضة كانت أول شكل للسياسـة الاسترالية الخارجية ، لدرجة أنهـا أصبحت معتقدا قوميـا ، بل وصل الأمر الى أن الشخص الذى لا يشاهد المباريات الرياضية ولا يتحدث عنها لا يعد استراليا •

ويظهر مضمون تحليل ماير للصحف الاسترالية الصادرة فى سنة ١٩٦٤ . أنها قد خصصت للرياضة مساحة أكبر مما قد خصصته لأى نوع آخر من الأخبار . ويلاحظ شيبرد أنه ليس ثمة دولة أخرى تنتج صـحفا يومية كثيرة فى شـكل ملصقات تعلن فيها عن أحدث الأخبار الرياضية على حسـاب ما يجرى عن أحداث أخرى لافتة للنظر •

وفى سنة ١٩٦٢ ، قامت مجلة الرياضة المصورة باجراء مسح عن ٤٠ نوعا من الألعاب الرياضية العالمية الرئيسية ، وحددت الدول الثلاث الرائدة فى كل لعبة

منهـــا ومنحت خمس نقاط وثلاث وواحـدة للدولة الأولى والثـانية والثـــالثة على التوالى • وقد أحرزت أربع وثلاثون دولة هذه النقط ، وجاء ترتيب أستراليا بينها السادس بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وايطاليا وألمانيا الاتحادية واليابان وعلى أية حال ، تم تصويب هذا الترتيب بالنسبة لعدد السكان وتحركت أستراليا لتحتل المركز الأول بسهولة •

مشاركة كندا فى الفريق الرياضى القومى :

ثمة تحليل موجز لبعض سمات الهيكل الرياضى لكندا سوف يبرز الاضافة الكبيرة للمشاركة والنجاح فى الرياضة العالميـــة التى ساهمت فى صنع الهـوية القـومية للاستراليين • وفى الرياضة الكندية نجد قوة النزعة الاقليمية والتحـــكم التجارى لرياضة المحترفين فى طريقة اختيار الفريق القومى وفى التركيز على أنواع الرياضة الأمريكية بدرجة أكثر من التركيز على الألعاب الرياضـيه البريطانية ، قد منعت نمو الرياضة الكندية والوحدة القومية ، وحتى السبعينيات من هذا القرن نجد أنه على الرغم من اهتمام الكنديين الذى وصل الى حد الشغف بالرياضة الا أنهم لم ينافسوا دوليا فى الألعاب الجماعية بالقدر نفسه الذى نافس فيه الاستراليون فى هذا المجال • ومن أعظم أنواع الرياضة شـــعبية فى كندا رياضة هوكى الجليد ، كرة القدم القاعدة الكندية • وبغض النظر عن هوكى الجليد ، لم يكن ثمة تقريبا ، أى مباريات دولية فى هذه الألعاب الرياضية الشعبية ، والواقع أنه خلال الخمسة عشر عاما الماضية وحسب ، بدأت مباريات هوكى الجليد للمحترفين - كما نجد أصحاب المشروعات ورجال الأعمال الذين لديهم فرق محترفة لهوكى الجليد وكرة القاعـــدة وكرة القدم ، يسيطر عليهم دافع الربح بدرجة أكثر من الهوية القومية ، ففى هوكى الجليد كرة القاعدة نجد الفرق الكندية تلعب فى تقســـيمات اقليمية قارية تجاوز حدود كندا والولايات المتحدة ، بل وامكانية اجراء المسابقات الرياضية بين الولايات المتحدة وكندا • ومع أن كل نجوم فرق كرة القدم وكرة القاعدة فى كندا والولايات المتحدة يتم اختيارهم كل عام ، ولكن هذا الاختيار يظهر على الورق فحسب ، ولا يظهر فى المجال الرياضى • ومن ثم ، فانه فى الوقت الذى قد تلقى فيه عمليـــات الولاء الاقليمية شيئا من الحفز من المنظمات الرياضية المحترفة فى أمريكا الشمالية ، نجد عمليات الولاء القومى فى سبات عميق •

ومما يوضح جوانب الموضوع ملاحظة الطريقة التى كان الكنديون حتى منتصف الستينات يختارون بها فريقهم القومى للهواة فى هوكى الجليد • فقد كان للفريق الذى ينافس فرق القرى والمدن الأخرى بنجاح حق تمثيل كندا فى المسابقات الدولية،

وخاصة فى المسابقات الأوليمبية . ومن ثم ، فقد مثل كندا فى أولمبياد ١٩٢٤ فريق Toronto Granites ، وفى أولمبياد ١٩٢٤ فريق Winnipeg Falcos وفى ألمبياد ١٩٢٨ فريق Toronto Grads ، وفى أولمبياد ١٩٣٢ فريق Winnipeg ، وفى أولمبياد ١٩٤٨ ١٩٤٨ فريق Royal Canadian Air Force وفى أولمبياد ١٩٥٢ فريق Edmonton Mercurys وهلم جرا . ولم يشجع نظام الاختيار هذا نمو الهوية القومية الرياضية . فقد يثير فريق بلدة ما الذى يحظى بحق تمثيل كندا فى لعبة الهوكى الاهتمام الشديد لأهالى تلك البلدة ، ولكن ما يثير الشك هو أن أهالى المدن النائية عن تلك البلدة قد لا تشعر بمثل هذا الاهتمام . أما نظام اختيار فريق استراليا فقد كان مختلفا تمام الاختلاف . فأى فريق قومى - بغض النظر عن اللعبة ذاتها - يتم اختياره من كل لاعبى استراليا - وهو نظام يشجع - مع كل الاحتمالات - على المزيد من الاهتمام القومى ، خاصة حينما يعلن فى تقارير الصحف والاذاعة والتليفزيون عن أعضاء الفريق المختار .

الانجاز الكندى الاسترالى فى الدورات الأولمبية ، ومسابقات الكومنولث فى السبعينات:

لقد أجبرت الدورة الأولمبية لعام ١٩٧٦ ، ومسابقة الكومنولث لعام ١٩٧٨ . اللتان أقيمتا فى كندا ، كلا من أستراليا وكندا على اعادة تقويم قوتهما الرياضية . ففى دورة مونتريال الأولمبية لعام ١٩٧٦ ، صعد ترتيب كندا من المركز الحادى والعشرين فى الدورة الأولمبية السابقة الى المركز العاشر . وعلى العكس ، لم تستطع أستراليا الا تجميع خمس ميداليات فحسب ، لم تكن من بينها ميدالية ذهبية واحدة . وقد مثلت هذه النتيجة مأساة تدهور استراليا كدولة رياضية أولمبية ، وبخاصة . حين نقارن انجازها فى دورة ملبورن التى أقيمت قبل دورة مونتريال باحدى وعشرين سنة ، وحصلت فيها أستراليا على خمس وثلاثين ميدالية ، كان منها ثلاث عشرة ميدالية ذهبية .

وشهدت السبعينات بداية تدهور استراليا كمنافس رياضي دولى ، وتدهور هيمنة كندا ، وبخاصة فى مجموعات رئيسية من الألعاب الأولمبية مثل السباحة وألعاب القوى . ولابد من التعليق هنا على أسباب هذا التدهور والسقوط ، وعلى الأثر الناتج عنهما بالنسبة للهوية القومية .

فمما يثير الدهشة ، ملاحظة ردود الفعل المختلفة للاستراليين ازاء الاخفاق فى دورة مونتريال الأولمبية لعام ١٩٧٦ ، فقد قررت الحكومة الفيدراليا اجراء تحقيق رسمى عن العروض التى قدمتها أستراليا فى الدورات الأولمبية ، وأن تستعرض بصورة شاملة دور الحكومة فى الرياضة . ودار الجدل بين محررى صحيفتى (العصر . ٢٧

يوليو ١٩٧٦ ، الأسترالى ، ٢٨ يوليو ١٩٧٦) حول أن دور الحكومة ليس تقـــديم العون المالى (للألعاب الرياضية التى تمارسها الصفوة) بحثا عن الذهب ، ولكنه يتمثل فى ضمان نقدم أفضل التسهيلات الرياضية للشعب على أوسع نطاق · ووردت بعض رسائل القراء المرسله الى الصحف دلك الرأى ، وأكدت رسائل أخرى على أن الفوز فى المباريات ليس أمرا هاما ، ولكن المهم هو المنافسة وبذل أقصى ما فى الجهـــد ، وان الميدالية التى يتم الحصول عليها بنقاط مختلفة ليست فرصة لاقامة مناحة قومية ، وان الانموذج الذى اتخذته جمهورية ألمانيا الاتحادية فى الاختيار المتقدم ، وفى تدريب النخبة لم يكن مرغوبا فى أستراليا · وعبرت رسائل أخرى لقرار الصحف عن آراء تختلف عن تلك الآراء ، جاء فيها أن ما تلجأ اليه الحكومة من مبادرات يجب أن تهدف الى استعادة استراليا لمكانتها كقوة رياضية ·

وقد برزت مكانة كندا الصاعدة كدولة رياضية ، وتدهور أستراليا فى مسابقة الكومنولث الرياضية عام ١٩٧٨ والتى أقيمت فى أدمنتون بكندا · فقد صعدت كندا للمنافســة على القمة ، وانحـــدرت اســتراليا من مركزها المعتــاد أى المركز الأول أو الثــانى ·

وخلال السبعينيات ، استنتجت حكومتا البلدين أن النجاح الرياضى الدولى ، وبخاصة فى الدورات الأولمبية لا يدعم امتياز دولة ما لا داخل الوطن ولا خارجه ، وأن مثل هذ النجاح يتطلب موارد أكثر مما تتيحه النوادى الرياضـــية للهواة أو المؤسسات التى من هذا القبيل · ولقـــد قامت الحكومتان الكندية والاسترالية فى الوقت الحالى بوضع برامج لتحسين مستويات لاعبيها الرياضيين فى المســـابقات الدولية ، مع العمل على حفز المشاركة فى النشاط الرياضى العادى لرفع اللياقـــة البدنية والصحة · وفى خطاب لمجلس العموم الكندى ألقاه وزير اللياقة البدنيـــة ورياضة الهواة ايونا كامبنولو قال فيه :

ان هدف هذه الحكومة هو أن تضـــمن للاعب الرياضى ، مهما كان مســـتواه فى المنافسة ، النظر اليه على أنه عضو فى المجتمع يقوم بوظيفته الانتاجية كاملة ··· حتى ترى الرياضة ، اللياقة البدنية ، الترويح أمر معترف به من كل فرد بل من الجميع ، وأنها جزء وظيفى كامل من تلك الثقافه التى تملها كندا · لا مزيدا من الأعراض المتزامنة للرياضى الغارق فى عرقه · ولا مزيدا من تشويه سمعة المنح الرياضية ولا مزيدا من الثقافة التى تفرق بين الفنانين وبين اللاعبين الرياضيين · فاللاعبون الرياضيون فنانون وبعض الفنانين لاعبون رياضيون ·

ويبدو أن كندا قد توصلت الى نتائج من هــــذا القبيل فى وقت متقدم عن أستراليا · وفى الواقع ، ان خطوات كبيرة قد أخذت فى أوائل السبعينات بانشــاء مديرية اللياقة البدنية ورياضة الهواة التى تشعبت شعبتين عمليتين هما : شــعبة كندا الرياضية التى ركزت على تحسين القدرة على المنافســـة على المستويين القومى والدولى ، مع الالتزام بالقواعد الأولمبية التى تحكم (مكانة رياضة الهواة) ، ثانيهما : شعبة كندا للترويح الرياضى ، التى انصب اهتمامها على تشجيع الكنديين على المشاركة بشكل أكمل فى الرياضة والأنشطة الترويحية المختلفة ·

ومن أعظم البرامج الظاهرة التى تمت المبادرة اليها نتيجة دعم الحكومة المتزايد، خطة الألعاب الرياضية التى وضعت تحت اشراف شـــعبة كندا الرياضية · وكان هدفها تطوير برامج التعرف على المواهب ، ومساندة اللاعب الرياضى ، ورفع كفـــاية مدربى الفرق الرياضية فى المسابقات القومية والدولية · وعلى الرغم من وضـــع خطة الألعاب الرياضية ، قامت شعبة كندا الرياضية بوضع برنامج لمساندة اللاعب الرياضى صمم لتزويد اللاعب بتكاليف المعيشة ، ولمنحة مكافأة التدريب ، ومكافأة الوقت الضائع منه ، ومصاريف تعلم اللعبة ، وثمن الأجهزة ، ومصاريف التدريب ، ودفع ايجار المساكن للاعبين ذوى المستوى الرفيع ·

ولا ترتبط برامج المساعدة طويلة الأجل التى من هذا القبيل بأى مسابقـــات بعينها مثل مسابقة الكومنولث الرياضية · وعلى أية حال ، فان هذه البرامج تأخـذ شكلا بعينه ، هو النمط الدورى المرتبط بصفة عامة بدورة السنوات الأربع الأولمبية· أما المساعدات المباشرة للاعبين الرياضيين فتعطى لهم بتوصـــــية من الهيئة القومية المسئولة عن الرياضة وحدها وعن اللاعبين الرياضيين ، وفقا لمعايير محددة أى الذين يصلون الى المركز السادس عشر العالمى ، أو من تتوفر فيهم الامكانيات للوصـــول الى هذا المركز · وتقتصر المساعدات على مواجهة الأزمات المالية الناتجة عن فقد اللاعبين لفرصة العمل نتيجة الانشغال بالمشـاركة فى المســـابقات الرياضية أو فى برامج التدريب ·

ولقد بلغ عدد اللاعبين خلال عام ١٩٧٨/٧٩ الذين انطبقت عليهم تلك المعايير، والمؤهلين للانتخاب فى الحصول على المساعدة ٧٥٥ لاعبا فى ثمان وعشرين لعبـة · تمنح المساعدة لهم وفقا للقواعد التى تحكم وضع اللاعب الهاوى التى وضعتها اللجنة الألمبية الدولية والاتحادات الدولية المختصة على اختلافها أما اللعبات الرياضـــية التى تمنح فيها المساعدات فهى تلك اللعبات التى تشترك فى الدورات الأولمبيـــة ، وفى مسابقات جامعة الدول الأمريكية ودول الكومنولث ·

أما الأموال المطلوبة للمشروعات المختلفة فتدفعها وزارة اللياقة البدنيـــة ورياضة الهواة سواء لشعبة كندا الرياضية أو لشعبة كندا للأنشطة الترويحية ،وهى تأتى من حصيلة اليانصيب الكندى القومى المعروف باسم Loto Canada وتخصص نسبة خمسة فى المائة من حصيلة هذا اليانصيب للألعاب الرياضية ، وتعد هذه الحصيلة القاعدة لفرع الميزانية الحكومية · وتسير مبادرات الحكومة الاسترالية على هذا النظام نفسه ، ولكنها أحدث عهدا ·

ولكن جهود هاتين الحكومتين الغربيتين من أجل زيادة الهيبة والهوية القوميـة لتتضاءل بجانب تلك الجهود التى بذلها كل من الاتحار السوفيتى وبلدان أوربـا الشرقية · والواقع ان الحكومتين الاسترالية والكندية لم تبادرا مبادرات رياضية جادة الا فى العقد الماضى فحسب · وفى أستراليا لم يكن اختيار الرياضة كقاعدة للهـوية القومية اختيارا حكوميا ، بل مجتمعيا · ولقد رغب الاستراليون من حيث انهم شعب يعيش فى ست مستعمرات مختلفة ، فى أن يقيموا أمة تختلف عن بريطانيا العظمى اختلافا ضئيلا ، لا فى النواحى الاقتصـادية والسيـاسية فحسب ، بل فى النواحى الاجتماعية ، وفى الأسلوب المتبع فى الحياة اليومية ، وفى العلاقـات بين الطبقـات الاجتماعية التى يغفل فيها التفوق ، بل يكبت ·

الرياضة فى الاتحاد السوفيتى :

يقرر جيمس ريوردان فى تحليله التاريخي العميق لتطور الرياضة فى الاتحاد السوفيتى أن الاحتكاك الدولى بعد الحرب العالمية الثانية هو الذى جعل الرياضة ميدانا جليا للمنافسة الدولية ، وأعطى الحياة للمعسكرين المتعاديين وللكتلتين العسكريتين المتنافستين · ووصلت الرياضة الى درجة أصبحت معها سلاحا هاما فى المنافسه بين ما رآه الاتحاد السوفيتى نظامين عالميين متضادين الى حد مثير أى : الرأسمالية ، والاشتراكية السوفيتية · فقد اعتقد فى الاتحاد السوفيتى أن الرياضة المحلية كانت على درجة كافية من القوة فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، بحيث يمكنها تحقيق الانتصارات على الدول البرجوازية مما يصور حيوية النظام السوفيتى · وفى قرار للحزب الشيوعى السوفيتى ، اتخذ بشأن الرياضة فى سنة ١٩٤٩ ، أوجب على الرياضيين السوفيت رجالا ونساء أن يثبتوا تفوقهم فى الألعاب الرياضيةالرئيسية فى المستقبل القريب · وقيل هناك فى عام ١٩٥١ :

ان للانتصارات الكثيرة الزائدة التى حققها الرياضيون السوفيت مغزى سياسيا معينا فى الوقت الحاضر · وان سجل انتصار جديد هو انتصار لشكل المجتمع السوفيتى ، وللنظام الرياضى الاشتراكي ، ويقدم دليلا لا جدال فيه على تفوق الثقافة الاشتراكية على ثقافة الدول الرأسمالية المتحللة » ·

وفى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، بدأت الجمعيات الرياضية السوفيتية تنضم الى الاتحادات الرياضية الدولية ذات الصلة بها ، وبدأ اللاعبون الرياضيون السوفيت فى المنافسة على المستوى الدولى · وقد انضم الاتحاد السوفيتى فيما بين ١٩٤٩ ، ١٩٥٨ ، الى ثلاثين اتحادا دوليا ، وبحلول عام ١٩٧٣ صار عضوا فى اثنين وأربعين اتحادا رياضيا عالميا رئيسيا · وعلى أية حال ، فانه فى فترة متقدمة بعد سنوات الحرب ، لم يكن يسمح للرياضيين السوفيت بدخول المسابقات الرياضية الدولية ، اذا لم يكن تحقيق الفوز فيها أمرا متوقعا ·

وبعد غياب عن المسابقات الأولمبية طوال أربعين سنة ، ظهر الاتحاد السوفيتى للمرة الأولى فى الدورة الأولمبية الخامسة عشرة التى أقيمت فى هلسنكى سنة ١٩٥٢ · وتعدد نجاح السوفيت فى سجل الدورات الأولمبية · وكما يقول ديوران « ان النجاح فى أولمبياد ١٩٥٦ ، جعل كثيرا من السوفيت يفخرون بلاعبيهم الرياضيين ، وأمتد هذا الفخر فى الاتحاد السوفيتى ، حتى شمل النظام الذى أفرز مثل هؤلاء الأبطال على المستوى العالمى » · والواقع ، أنه نتيجة لمرسوم أصدرته اللجنة التنفيذية الدائمة لمجلس السوفيت الأعلى فى ٢٧ ابريل ١٩٥٧ ، منح ما يقرب من ألف لاعب رياضى سوفيتى ،ومدرب ، ومسئول عن الرياضة أرفع أوسمة ونياشين الشرف السوفيتية، وقد منح ٢٧ منهم وسام لينين ، وهو أرفع وسام سوفيتى · ولم ينل لاعبون سوفيت قط ما ناله اللاعبون الرياضيون الألف من التكريم فى عام ١٩٥٧ ·

وبعد النجاح الذى أحرزه السوفيت ودول أوربا الشرقية فى أولمبياد عام ١٩٧٢، هللت صحيفة البرافدا السوفيتية بحماس بالغ للنظام الاشتراكي قائلة : « ان الانتصارات العظيمة للاتحاد السوفيتى ، وللدول الشقيقة توضح بطريقة مقنعة أن الاشتراكية تتيح للانسان أعظم فرص الكمال من الناحيتين البدنية والمعنوية » ·

وعلى أية حال ، قد يجانبنا الصواب اذا افترضنا أن مشاركة الاتحاد السوفيتى فى المسابقات الرياضية على المستوى الدولى تهدف الى اظهار تفوق نظـــامه السياسى والاقتصادى فحسب · وعلى حد قول ديوردان ، فان معظم المسابقات الرياضــية الخارجية التى اشترك فيها الاتحاد السوفيتى كانت مع بلاد اشتراكيه أخرى ،وبخاصة بلدان أوربا الشرقية · ففى عام ١٩٧١ مثلا ، كانت نســبة ٦٧ فى المائة من التبادل الرياضى مع دول اشتراكية اخرى · وأن المبدأ السائد فى العلاقات الرياضــية الدولية بين الدول الاشـــتراكية يتضمن تنميــة العلاقات بين الأشقاء الشـــيوعين والأحزاب العمالية التى تهيمن على شئون الثقـــافة البدنية والرياضية ، وتصـــوغ مهام السياسة الخارجية للمنظمات الرياضية القومية » · ومن ثم ، فانه من وجهة النظر السوفيتية يمكن أن تستخدم الرياضة فى تكامل المجتمعات الاشتراكية ، وفى ربطهـا بالمؤسسات التعليمية السوفيتية ، وبالسياسات ، حتى تحافظ وتعزز الموقع الرائد للاتحاد السوفيتى فى نطاق الكتلة السوفيتية ·

استنتاجات :

يتطلب الأمر تحليلات تاريخية واجتماعية أكثر تفصيلا عن دور الرياضة فى مجموعة بعينها من البلاد ، وبأسهاب يفوق ما قدمته فى دراستى هذه · ومع هذا ، فان المسح الذى أجريته يهدينا الى استنتاج ما يلى :

ـ ان الرياضة كانت أداة معاونة للمحاولات التى بذلتهـا الثقافات الاستعمارية من أجل خلق أسلوب مختلف للحياة ، وهوية مختلفة عن هوية الثقافة الأم ·

ـ ان النظم السياسية والاقتصادية المختلفة ، أو النظم الاجتماعيـــة الجديدة قد استخدمت النجاح الرياضى على المستوى الدولى ، داخليا وخارجيا فى تأييد قيمة ذلك النظام وشرعيته ·

ـ ان التحرك تجاه النجاح الرياضى الدولى قد يكون ميثاقا بالنسبة لعدم اطمئنان بلد ما الى هويته ·· وان مؤشر بلد ما بالنسبة لنضجه المتنامى (أو اضمحلال عدم الاطمئنان) قد يقوم على اكتساب الهوية من مصادر معتددة بالاضافة الى الرياضة : ومثال ذلك ، الفنون ، الدبلوماسية السياسية ، أو اظهـــار فضائل فى عالم العمل مثل : الابتكارية ، التقدمية ، القدرة على تنفيذ المشروعات ، والخيال وهلم جرا ·

ولا أود أن أختتم مقالى هذا دون التعليق على مسألة الهوية القومية ، والهيبـــة القومية ، وقنوات الاتصال بين فن الحرب وبين المنافسات الرياضية · ولقد ألمحت بالفعل (بالاستعانة بغيرى من الكتاب) الى أ نالرياضية الدولية يمكن أن تكون بديلا للحرب الدولية · ولابد من القول بأن ما يثير الألم بشكل واضح هو أن الأمم كلمـا أصبحت أكثر رخاء وتعليما ، ووصلت الى تكنولوجيا معقدة ، وزادت مواردهـــا من الناحيتين الطبيعية والبشرية ، زاد استخدام هذه الأمم لما كسبته من خبرة استعدادا لاحتمالية الحرب الدولية ، وللنجاح فى الرياضة على المستوى الدولى ·

ولعل المساوىء والحماسة الزائدة ، والتصميم على احراز الفوز مهما كان الثمن، فى أغلب الأحوال التى أصبحت سمة مميزة للرياضة الدولية الحديثة قد تكون هينة التكاليف اذا ما نظرنا الى أهوال الفناء ، والوحشية والتهور ، ولا انسانية الطريقة البديلة ، أى الحرب ، فنضع حدا للصراعات الدولية ولمسائل الهيبة والكرامة الخ · ومن المحتمل أن يعتمد المستقبل الســـلمى للجنس البشرى على قدرتنـا فى ادارة الرياضة الدولية بطريقة مستمرة ذات معنى ·



ان مباراة ألعاب رياضية لفريقين أو أكثر يتنافسون فى مباراة لمهـــارة بدنية واستراتيجيتها هى صورة من الصراع الذى يشـــير اليه جورج سيمل · بوصفهـــا Kampfspiel · ويعترف آخرون ، أمثال آلان بيلز وبرنارد ســـيجل . بطبيعتها المنتظمة التى لا تقبل المناقشة ويضـــعانها « كفتالى زائف » · وباتفاق مع مواقف مثل الموقف الاخير ـ الذى ، من خلاله ، تقـــدم مناقشات فحواها أن مباراة الألعاب الرياضية توفر « فرصة رياضـــية » (وذلك وفقا) لكنث بولدنج عن صراع وإدارة ـ وتفهم ألعاب رياضية على أنها مثل « حرب بدون سلاح » مثل Friede auf Zeit (سلام متوقف مؤقتا) ويعد « مفيدا » لحل صراع ·

ان دعاوى فحواها أن ألعابا رياضية تحل صراعا جهـــازيا بالتبادل ويسهم فى تحقيق سلام لمتعددة · وقد نوقشت هذه الدعاوى بوصفهـــا مشكلة خطيرة فى بحث علمى فى المؤتمر الأوليمبى لعـــام ١٩٧٢ ، وقد قبلت لصحتها فى تحليلات كثيرة فى المؤتمر الأوليمبى لعام ١٩٨٠ · وقد ساعدت الحركة الأوليمبية فى أحوال كثيرة ، فيما يتعلق بالعصور القديمة ، على اســـتمرار هذه الدعاوى منذ ابتدائها على يد كوبرتان · ومنذ عام ١٩٣٢ ، من خلال هذه الأجهزة كالقرية الأوليمبية المشـــتركة للرياضيين ، فقد حاولت أن تدعم بعثة ألعـــاب رياضـــية بتفاهم عن طريق علاقات شخصية ودولية · وان دراســـة سياسات احـــدى وعشرين لجنة أوليمبية قومية قد

بقلم : جونتر لوش

أستاذ بقسم علم الاجتماع بجامعة الينوا فى أوربانا ــ شامبين وفى المعهد الخاص بعلوم الألعاب الرياضية ، الجامعة الفنية فى آخن ، اه آخن ، جمهورية ألمانيا الاتحادية • وهو أيضا رئيس لجنة الأبحاث فى علم الاجتماع للألعاب الرياضية للاتحاد الاجتماعى الدولى • وقد كتب باستفاضة فى قضايا اجتماعية مختلفة لألعاب رياضية » •

ترجمة : الدكتور محمد محمود السلامونى

أستاذ ورئيس قسم الدراسات الاغريقية واللاتينية السابق كلية الآداب • جامعة القاهرة •

وصلت الى أن ممثليهم قد اعتبروا « الصداقة والتفاهم الدوليين » هما أولوية سياسية ، معتبرين لجانهم « ناجحة جدا » فى انجاز هذه السياسة وكانت واحدة فقط من بنود سياسية تبلغ السبعة عشر لا يوجد بالنسبة لها تعارض بين توقع وتحقق •

وان تصريحات الموظفين الاداريين الكبار وأنصار الألعاب الرياضية تؤيد بالتأكيد التغيير الأساسى المعيارى لوظيفة الألعاب الرياضية فى حل الصراع ، ولكن الدليل المقدم من أجل حل فعلى لصراع من خلال ألعاب رياضية يدعم بصعوبة التوقعات البعيدة الأثر لبعض العلماء الاجتماعيين أو المحللين فى المؤتمر الأليمبى الأخير • فمكس جلوكمان حذر يقينا اذ يقدم اقتراحا فحواه أن التوازن (بين حل صراع وتحريض) دقيق فى أحوال كثيرة ، وأن لا يوافق (على دليل حالى بأن الانجاز العدوان فى المباريات قد يقود الى مباريات ، تحل محل حرب ••• وبالتأكيد فان المباراة قد تحدث اثارة كبيرة متضمنة عدوانا ، لأنها بمثابة تفريغ بين لاعبين ومشاهدين) • ويدل كل شىء على أن المشكلة فيما يتصل بالألعاب الرياضية والصراع تكمن ليس فقط فى الدليل غير الكافى ، ولكن فى التعقيد المنهجى لنقطة النقاش أو الخلاف •

(★) ان ترجمة سابقة قد قدمت فى المؤتمر الأولمبى ،تبليزى ، الاتحاد السوفيتى ، يوليو ، عام ١٩٨٠

بعض التقارير الحقيقية الخاصة بالألعاب الرياضية والصراع

ان أمثلة لامكانية حل الصراع من خلال الألعاب الرياضيــــية لا تجذب شعبية عظيمة ، ومع ذلك فهناك عدد من حالات بارزة : ففي كل مرة عندما كانت العلاقات بين الاتحاد الســــوفيتي وجمهــورية ألمانيــا الاتحادية متوترة ، فان مبــاراة فريقى لعبة كرة القدم القوميـــة في أوجز برج فعلت الكثير نحو تخفيض التوترات ودعت الاتحاد السوفيتي ، عن طريق فريقه ، أن يتخذ نزعة أكثر انسانية في الرأى العام في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وقد لعبت المباراة دون اعاقة ٠

كما أن تحسنا بين الولايات المتحدة والصــين قد تم من خلال مباراة للعبـــة تنس الطاولة ، وهي لعبة لا يحسن اللاعبون الأمريكيون أداءها الى حد رداءة السمعة ويتأكدون من الهزيمة وبالتالى لم يحدث أى فقدان للكرامة من أى من الجانبين ٠

وان فريق الولايات المتحدة للهوكى على الجليد ، على خلاف جميع التوقعات ، يهزم الاتحاد السوفيتى فى المباريات الأوليمبية الشتوية لعام ١٩٨٠ ٠ وهـــكذا وفر للشعب الأمريكي ورئيس جمهوريته تحريرا من احباطات بسبب الموقف السياسى الناشيء عن وجود السوفيت في أفغانستان ٠

وعلى أساس العلاقات الشــخصية ، فهناك عدد من حالات أسطورية ، حيث كانت الألعاب الرياضية أداة لتطوير الصداقة ٠

وقد تزوج أولجا فيكوتوا ، رامى القرص التشيكى وهارولد كونولى ، رامية مطرقة أمريكية بعد التقائهما فى المباريات الأوليمبية لعـــام ١٩٥٦ فى وقت كانت التوترات بين الشرق والغرب على أشدها آنذاك ٠

أما الملاكمان جو لويس ومكس اشـــملنج ، اللذان اعتبرا فى الرأى العـــام كممثلين للديموقراطية أو لآفة النازية فى الولايات المتحدة وأرفع مكانا أو أقل شأنا فى الصحافة الألمانية فقد واصلا صداقتهما حتى وفاة لويس ٠

وأثناء المباريات الأوليمبية لعـــام ١٩٣٦ ساعد لوز لونج الألمانى ــ وهو مثقل سياسيا بدرجة عالية ــ جس أوينز فى تصحيح طريقته فى لعبة القفز الطويل ، بعـــد أن كان قد أخفق مرتين وفاز أوينز فى قفزته الأخيرة وكان على لونج أن يقنــع بالمرتبة الثانية ٠

وتحدث حالات أخرى كثيرة تستلزم المنح الســنوى لجائزة اللعب المنســـجم مع القواعد المتبعة ، تقدمها اليونسكو منذ الستينيات ٠

ولكن تصريحات متكررة للتحريض على صراع وعنف من خلال الألعاب الرياضية هى بالتأكيد أكثر جــلاء فى الرأى العـــام : ففى عام ١٩٦٩ ، فان « حرب لعبـــة كرة القدم » المزعومة بين سان ســـلفادور وهو ندوراس قد اندلعت بجلاء بسبب المباراة النهائية وكانت سببا للطرد من بطولة العالم التى فازت فيها سان سلفادور على أرض محايدة فى مكسيكو بنقط ٣ ــ ٢ ٠ وكانت مناوشات عنيفة قد حدثت فى مباراتين سابقتين ٠ ففاز كل جانب فى واحدة من هــاتين المباراتين ٠ وما يبدو أن يكون استفحالا تقليديا للتوترات ومعنى رمزيا حاسما واثارة عاطفية بسبب ألعاب رياضية تفضى الى حرب أخذتهــا فى الواقع عداء مستديم بين القطرين ، وهذا العداء

ـ وهو ضمن عوامل أخرى ـ كان له مصدره فى المعاملة التمييزية للعمال المهاجرين السلفادوريين فى هوندوراس ٠

وفى كل عام هناك مباريتان للحلف الخاص بلعبة كرة القدم الاسكتلندية بين الفريقين المتنافسين السلتى ورينجرز فى جلاسكو ٠ وهذان الناديان للعبة كرة القدم يمثلان الى حد كبير التقسيمات الدينية والطبقيــة المزعومة التى تكمن فى الجذور الخاصة بالعنف فى أيرلندة الشمالية ٠ فالعنف فيما بين المشاهدين فى جلاسكو كان من نتيجته ـ أحيانا ـ حالات وفاة فى هذه المباريات للعبة كرة القدم ٠

وبلغة أفراد مفقودين وعنف مترتب على ذلك . فان حادثتين فى تركيا وبيرو يحملان رقما قياسيا محزنا ٠ ففى عام ١٩٦٧ ، نتيجة لمباراة لعبة كرة القدم لفريق من الدرجة الثانية ، فان توترات بين جماعتين تشجعان فريقهما نجم عنها اثنـان وأربعون حالة وفاة ٠ والى حد ما ، نتيجة لتصميم معمـارى خاطىء ، توفى ٣١٨ شخصا بسبب مباراة لعبة كرة القدم لغير المحترفين لعام ١٩٦٤ بين الأرجنتين وبيرو ٠ هذه الوفيات كانت على كل حال بسبب أسلوب البناء فحسب للملعب فى ليما أو بسبب اهمال حراس البوابة ، وقادت نتيجة المباراة الى اثارة مفرطة بين المشـاهدين والى محاولة هجوم عنيف على حكم المبـاراة وقد إتخذت المباراة معنى مضافا بسبب الانفعالات داخل مجتمع بيرو وبين القطرين الممثلين فى الملعب ٠

ويماثل رونالد فرنكنبرج مباريات لعبة كرة القدم كمصدر لصراع بين قرى ويلزية ويقرر رينى فوكس أن نســاء بويليو ذوات نظم نسب مختلفة يتضاربن بمناسبة لعب أبنائهن لعبة البسبول ٠

ان مشاغبة لعبة كرة القدم مصحوبة بانفجارات عنيفة أصبحت مشكلة عـامة فى المملكة المتحدة ٠ وهذا العنف ليس مقصورا على المملكة المتحدة أو على لعبــة كرة القدم ٠ فالمنافسات بين المدارس فى الولايات المتحدة أحدثت انفجارا عنيفـا فى خريف عام ١٩٨٠ ، مثل الهجوم المتعمد على فريق جامعــة بريجهم الصغيرة على يد معجبين من جامعة أوتاه ، مستخدمين كورا ثلجية أعدت فى مســقط رأســهم فى الثلاجة ٠

وان واحدة من أكثر المناوشات الخطيرة بين اللاعبين الرياضيين أنفسهم يمكن أن تلاحظ فى المباريات الأوليمبية لعام ١٩٥٦ عندما لعبت هنجاريا مع روســيا مباراة كرة الماء ٠ ان أعضاء الفريق الهنجــارى ، الذين كانوا قد سافروا الى ملبورن على سفينة روسية ، قد أخبرهم مواطنوهم المحليون بما كان قد حدث أثناء الصخب الهنجارى ، فذهبوا الى المباراة بقصد ايذاء فريق روسيا بدنيا ، وقـد تحول الماء الى اللون الأحمر بسبب الدم ٠ وكان على رجال الشرطة الاستراليين أن يقفزوا الى الماء بكامل زيهم الرسمى ليفرقوا بين الفريقين المتعاديين ٠

وقد وقعت حوادث أخرى بعد مباراة الهوكى النهائية على الحشائش فى المباريات الأوليمبية لعام ١٩٧٢ ، عندمـا أنهى الفريق الباكستانى المنهزم مباراته ضـد جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ولكنه رفض آنذاك أن يظهر للعيان فى حفلة النصر ٠

وعلى خلاف الحالات المعلن عنها آنفا ، وهى التى أفضت الى وفيات بين المشاهدين والمشجعين ، فالحالة الأخيرة لم يكن لها أهمية بالنسبة للعلاقات العامة بين هـذه

الاقطار • وفى الواقع فان التصادم بين الاتحاد السوفيتى وهنجريا بالنسبة للعبة كرة الماء بالاضافة الى المواجهة الساخنة وفوز تشيكوسلوفاكيا على الاتحاد السوفيتى فى بطولة العالم للعبة الهوكى على الجليد عام ١٩٦٨ قد يكون قد هدأ تماما علاقات الاتحاد السوفيتى غير المستقرة الى حد ما بحلفائه ، كما فعلت فى مباراة الهوكى على الجليد عام ١٩٨٠ مع الولايات المتحدة • وبلا ريب ، فان هذه النتائج المحتملة غير مقصورة فيما يبدو ونادرا ما يتم التفكير فيها بعمق فى المناقشات حول الألعاب الرياضية وحل الصراع •

و'ن أغلبية البيانات عن عنف ، نتيجة للألعاب الرياضية أو ما يتصل بها تثبت ضآلتها الحقيقية • والاغلبية العظمى لمباريات الالعاب الرياضية مثيرة ، ولكنها ترتبط بقواعد تلاحظ بوضوح • ولا يوحى التنوع بالنسبة للبيانات المتسلسلة بمشكلات عن علاقة شخصية متبادلة أو علاقة جماعة الى علاقة نظام متبادل ومسائل طفيفة أثناء وبعد وقائع لألعاب رياضية بأى قرار نهائى •• وبالتأكيد كما تظهر تحليلات بيتر مارش لشغب لعبة كرة القدم فى بريطانيا (انظر مقاله فى هذا العدد) ، فليس هناك فقط تنوع فى أسباب قرينية وحرمان ملموس بين المعجبين ، وهناك أيضا « قواعد للفوضى » ، وهى جزء من ثقافة أدنى مفهومة بشق الأنفس •

نظرة عامة لتحليلات هامة

ان التحليل الخاص بمباريات الألعاب الرياضية كشكل للصراع ونتيجته بالنسبة للعلاقات الاجتماعية للفرق المتورطة ليست مشكلة جديدة بخاصة فى علوم الاجتماع ، ولكنها حظيت بعناية متزايدة فى العقد الماضى • ومع ذلك فتأكيدا على مناقشات حديثة عن الأحداث عند أو حول وقائع الألعاب الرياضية بين المشاهدين والمعجبين فهى أكثر من ذلك عن مشكلات الصراع بين الفرق المتبارية نفسها • فالمباراة التى يتورط فيها أكثر من فريقين لم تحظ بأية عناية مطلقا وأن المناوشات الخاصة بالأفراد نموذجية الى حد بعيد فى نظم كثيرة لألعاب رياضية فردية لم تهمل أو عولجت فى أحسن الأحوال تماما • وأن وضوحا تصوريا أو فقدانا لهذا يبدو أن يكون أيضا أساس الحقيقة القائلة بأن مناقشات وتحليلات تنبثق بلغة العنف والعدوان أكثر منها بالاشارة الى الصراع الاجتماعى •

ان مقال سيمل عن الصراع هو المثل الهام لوظيفة ايجابية ممكنة أو مفيدة لصراع بهذه الأشكال كمباريات الألعاب الرياضية • وان مناقشة فحواها أن الحدوث لهذا الصراع هو الآن عمل قانونى موحد يوحى بأن مباراة الألعاب الرياضية تؤدى خدمة للفرق المتبارية وتسيطر عليها • ولما كان سيمل يركز على مباراة بوصفها شكلا نقيا ، فان تأكيدا ينصب على كل ما يؤمن الراحة واشباع الحاجة واتحاد فى داخل المباراة • ولم يقترح الكثير بلغة النتائج بالنسبة للنظام بتوسع ، وبالتالى يجد بيلز وسيجل أدائية ضمنية مفقودة الى حد خطير • (١٥) وفى الواقع فان سيمل يقظ ودقيق فى تحليله ، فهو لا يقدم حلا بسيطا لوظيفة مفيدة افتراضا وكارثة متضمنة • وتحليله موجه الى الشكل الخاص بصراع ومباراة خاصة بالألعاب الرياضية الى جانب دار للقضاء يعطى المثل الأفضل • ويؤكد أناتول رابوبورت علاوة على ذلك أن ثمة فوائد مشتركة فى أية مباراة • وأن تفرقة رابوبورت بين مباراة

ومعركة لا شأن لسيمل بها على الاطلاق ، وتحليله الأســـاسى يؤكد من غير ريب الصور العالمية للصراع ٠

وبينما كان هناك جهد جدير بالاعتبار فى العلوم الاجتماعيـــة (منذ رالف داندورف وتوماس شيلنج) لفهم تركيب الصراع الاجتماعى ، على الاقل فى الطرق التحديدية لفهم موضوع ما وطراز المبنى ، فقد تم تقـــدم ضـــئيل فى هذه الناحية فيما يتعلق بمباراة الالعاب الرياضية ٠ فالمناقشات والتحليلات تتركز أكثر ما تتركز على نتائج الألعاب الرياضية بالنسبة للسلوك والعلاقات الجهازية ـ وكثيرا ما تكون بلغة الكوارث البسيطة الى حد ما أكثر منها عن النظام نفسه ٠

وكونراد لورنز هو الشخصية البارزة الذى يصـــور العدوان بوصفه حافزا جوهريا للبقاء البشرى ٠ وهو يفسر الألعاب الرياضية فى مسلكها للعدوان كشكل للتخلص من عقدة نفسية ٠ وأن وجهة نظر مختلفه وهامه وعمليه قد أعرب عنهـــا برن سوتن ـ اسمث ، ففى رأيه أن الألعاب الرياضية والمباريات تقوم بوظيفة حاسمة تجعل الأطفال اجتماعيين ، وهم الذين يتعلمون كيف يتغلبون على المتســـكلات والمصاعب المتصلة بالصراع ٠ والنتـــائج المفيدة للمعرفة قد لاحظهـــا أيضـــا دونالدسيمونز فى النسانيس الريصية ، فهو يرى لعبهـــا العدوانى على أنه ضرورى للتدريب على القوة المتحركة ٠ وهذا يمكن أن يمتد بسهولة واقناع للألعاب الرياضية، حيث تحبر صلابة توجيهات نظام المتبارين لتحسين مهارتهم البدنية ومن غير ريب كفاءتهم الاستراتيجية ٠ بينما قدم نورمان تربلت بحثا عن بعض التجارب الاجتماعية النفسية يقول انه نشاطا غير متاح أصالة سوف يكون غير مقيد فى أية مبـــاراة ، تجعل المهارات تتقدم الى مســـتوى أكثر علوا وأن الحركات التكتيكية ليست تحت تصرف شخص أو فريق أصالة وبجلاء ، وهى تؤدى بدهيا كجزء من كل منتظم ٠ وفى اللغة الشعبية لكاتب الألعاب الرياضية ومزاول فن من فنونها ، فهذا يشـــار اليه كقوة دافعة ويفسر جزءا من الاثارة التى توفرها مباريات الألعاب الرياضية للمشاهد ٠ وما لوحظ عن الصراع بين المنظمات ينطبق على الألعاب الرياضية بوضوح كبير جدا : التركيب وتوزيع العمل يصيران مهذبين أكثر فأكثر دواعيين بالنسبة للفرق فى أية مباراة ٠

وعن جميع هؤلاء المطالبين بالصفات المميزة العملية لمباراة الألعاب الرياضية فيما يتعلق بحل صراع ونظام يؤمن الراحة ويشبع وسائل التسلية وتخص من عقدة نفسية أو معرفة اجتماعية ، فهناك كثيرون على الأقل يشجبون مباراة الألعاب الرياضية بوصفها غير ثابتة فى نتائجها الاجتماعية أساسا ٠ فيشير أرنو بلاك بجلاء الى الألعاب الرياضية كشكل للعدوان غير المؤذى فرضا ٠ ووفقا له فان تخلصـــا مؤكدا من عقدة نفسية لا يفرى المخلوقات البشرية بجدية ويتغاضى عن البعد الخلقى٠ وقد يضيف أمرؤ أن نتائج ، كما هو الحال فى مثل مباريات كالبوكر ، هى ثمرة للادعاء والمكر فى أحوال كثيرة ٠ ان فن الفوز فى مباريات الألعاب الرياضـــية (بأساليب مريبة من غير خلق فعلى لقواعدها) واسعة الانتشار فى مبـــاريات الألعاب الرياضية وتثير بالتأكيد تورطا أخلاقيـــا ، وسواء تم التأكيد على هـــذا بالتحليـــل فهو سؤال مفتوح ٠ ومع ذلك فانه يخلق موقفا يكون فيه البعد الاجتماعى للصراع والعدوان فى مباريات الألعاب الرياضية مفهوما قليلا بين علماء خلقيين بخاصة ٠ ولعدد من مقالات نفسية مواطن ضعف مشابهة فى تصميمها الفنى ٠

ومن بين هؤلاء الذين يظهرون بوضوح النتائج السلبية موزافر وكارولين شريف ، فقد اوضحا ، بحقل تجارب ، الحدود الخاصة بالتخلص من العقدة النفسية من خلال الألعاب الرياضية • وفى مناقشة شبه رياضية كان هناك تفاقم لتوترات بين الفرق وانفجار عنف مصحوب بامكانية هدامة الى حد أنه كان على الممتحنين أن يتدخلوا. وآخرون مثل ادوارد ديفيرو ، فيما يتعلق بلعبة بيسبول الحلف الصغير ، قد أعربوا عن قلقهم حول الفوائد التربوية ضئيلة القيمة لمباريات الألعاب الرياضية ويشمل النقاد البارزين ، الذين يشجبون اللاعب الرياضى فى أية مباراة أو التورط فى مباريات عدمية أساسا ، شخصيات مثل بسكال وفبلن •

وفى دراسة مخصصة لحل النزاع المتوقف حول الألعاب الرياضية وحل نزاع أو تحريض أو ، كما يسميها رتشارد سايبس ، قيادة انجاز ضد نمط ثقافة ، فقد رفع هذا المؤلف السؤال الى مستوى التحليل الثقافى الهجين • ففى المناقشات السابقة المتصلة بهذا المؤلف ، كانت قد قدمت ملاحظات فحواها أن التهذيب الأنيق للمباريات فى جنوب المحيط الهادى بأحداثها المنخفضة الخاصة بالحرب نسبيا مقارنة بتمييز أقل شأنا لتهذيب مباراة وأكبر حرب قبلية فى أفريقيا بدت يدل على ضرورة علاقة عكسية بين الحرب والألعاب الرياضية وتقترح وظيفة من أجل حل الصراع • فالصعوبات الهائلة لهذا التحليل متأصلة فى المسائل المنطقية لخطط الأنظمة •ويتجاهل سايبس هذه المشكلات ويستخدم مجتمعات كوحدات تحليل مع الفرصة فى استخدام الاختبار الاحصائى • وهذا يعطى الارتباط الموضح فى جدول رقم (١) •

جدول رقم (١) • تناسق ارتباط الولوع بالحرب وحضور اللاعب الرياضى المولع بالقتال المختار من عشرين مجتمعا ،عن الأطلس الاثنوجرافى

		اللاعب الرياضى المولع بالحرب		
		نعم	لا	المجموع
المولع بالحرب	نعم	٩	١	١٠
	لا	٢	٨	١٠
المجموع		١١	٩	٢٠

ان نتائج سايبس تدل بوضوح على أن الألعاب الرياضية الميالة للقتال سوف تدعم النظم المولعة بالحرب • والتحليل لحالة منحرفة يجعل هذا الارتباط أقوى أيضا ، وان المجتمعين اللذين كانا غير مولعين بالحرب فى وقت التحليل كان لهما تاريخ ذو تورط خطير فى الصراع • والحالة المنحرفة الوحيدة كانت فى الحقيقة قبيلة مولعة بالحرب بدون ألعاب رياضية ميالة للقتال ، وهى التى كان عليها أن تتجنب الألعاب الرياضية ، وفقا لسايبس ، خوفا من اتلاف بنيتها الباطنية الضعيفة ، ووراء الحقيقة القائلة بأن هذه الدراسة ترفض أداتية الألعاب الرياضية ، فيما يتعلق بحل

الصراع ، فقد أشار سايبس أيضا الى أن نتائجه توحي بأن معرفة ثقافية واختبارا اجتماعيا ثقافيا أخير من ميل فطرى للعدوان ، كما يقترحه علماء خلقيون ٠ والحالات فى هذه الدراسة هى عن كل هـؤلاء ذوى تطور اجتماعى أقل ، وهكذا فقد يقترح المرء ، فيما يتصل بمستوى أعلى من التطور فى المجتمع ، أن مباريات الألعاب الرياضية قد يسيطر عليها إلى حد كاف وتحول الى عمل فى سبيل احلالها محل الصراع ٠ والقرنية عن الألعاب الرياضية الميالة للقتال بين التيكوبيين توحى بمثل التوجيهات والوظيفة الممكنة ٠ ويشترط نوبرت الياس واحدة من تفسيرات اجتماعية مقنعة للسيطرة على الصراع فى المجتمع الحديث بنظرته الى الألعاب الرياضية بوصفها ثمرة « للتقدم الاجتماعى » ٠

ان حجم نفاذ البصائر المتوفرة حتى الآن يشير ضمنا بوضوح الى أن هناك شيئا ما خطأ بسبب منهج البحث العلمى لتحليلات عديدة من الالعاب الرياضية والصراع ٠ وعلاوة على ذلك فان دراسة الألعاب الرياضية والمباريات التنافسية فى علم الاجتماع نادرة وقد تقدمت بصعوبة وراء نطاق ملاحظات سيمل السابقة واعتراف عام بمؤلف ر ٠ ١ ٠ بارك وأنه من المألوف ، بالنسبة للألعاب الرياضية ، أن تستبعد من مناقشة الصراع وفقا لتحديد مطلق ، من بين أسباب أخرى ، بسبب افتراض خاطيء فحواه أن الصراع يعنى اهلاكا للخصم ٠ وفى مناقشات عديدة يتغاضى عن الألعاب الرياضية كأمر غير هام بجلاء ، ويبدو أن لويس كريسبرج فى مختصر شامل حديث لنموذج لدراسة الصراع الاجتماعى يؤكد مقاييسه على حساب مواجهة الحقائق الاجتماعية مثل الألعاب الرياضية والمباريات ٠ وهذا الاهمال الشائع ليس على الأرجح نتيجة للامبالاة والتفاهة ، بل إنه على الأصح متصل بالصعوبات المنهجية التى شوهت أيضا معظم التحليلات السابقة ٠ وهذه تبدو ثلاثة أساسا : مخطط وتضمينات ذهنية فى التحليل وسوء فهم لمباراة الألعاب الريضية أو نظام الألعاب الرياضية وفصل لا مبرر له خاص بالألعاب الرياضية عن قرينته الاجتماعية الثقافية ٠

مخطط وتضمينات ذهنية

وعلى أساس تحليلات ومناقشات عديدة يكمن مفهوم عن اصابة مخططة على نحو تام بين المتغيرين ، بينما ألعاب رياضية وصراع وعلاقات جهازية متبادلة هى اتفاقات أعلى مرتبة لنوع غير جدير بالملاحظة احتمالا ٠ وكان يجب أن تكون قد وصفت على الأقل على يد جهاز كامل يشمل البارعين فى هذا الفن ، الذين هم الأساس نموذجا لمناقشات طارئة على نحو كامل ٠ وقد صبغت ملاحظات بهذه الألفاظ مثل عنف وعدوان وهذه أيسر عمليا فيما يتعلق بالبحث ، ولكنها متغيرات نفسية جوهريا ٠ وهى تهمل أيضا البعد الاجتماعى ٠ واستخدام هذه التركيبات كمؤشرات لخواص النظام أو حوادث بنيوية لصراع كان من المستطاع أن تكون ممكنة من غير ريب لو أنها كانت أساسا لاستكشاف آخر ٠ وتفسيرا بعبارات جهازية أو بنيوية ، ولكن لما كان قليل من التحليلات المعدة فعلا حتى الآن قد هيأها علماء النفس والسلوك ، فهناك ادراك ضئيل لهذا المدلول اللفظى المنهجى والتفسيرى ٠

وحل الصراع أو اثارة الصراع من خلال ألعاب رياضية مسألة عملية أكثر منها سببية وربما هى توضيح طيب لنصيحة برتراند رسل بانتقاص مناقشات سببية لصالح مخططات عملية للبحث ٠ وبينما يبدو أن هذا هو الواقع ، وبينما قد تكون هذه المسائل الخاصة بالبحث ، من خلال استعمال مصطلحات تركيبية ، مرغوبا

فيها بدرجة عالية ، كما فكر كورت لوين · فمثل تفسير لنظرية كهذا يطرح صعوبات هامة بالنسبة لاختبار الفرضية فى تحليل تجريبى · وان الطريقة لفهم موضوع ما يقتضى ضمنا تفكيرا غائيا يصل بسهولة الى كفاح معيارى ، كما أشير اليه باسهام مزعوم لألعاب رياضية نحو تحقيق السلام وهذا يقتضى ، فى أحسن الأحوال ، مناقشات شبه نظرية حول الملابسات التى تسمح بشق الأنفس بالتعددية لعوامل وعدد محدود من الحالات من أجل التحقق الاحصائى لنظريات عامة هى الواقع فى كثير من علم الاجتماع على كل حال · ومع ذلك فبالنسبة الى السؤال الحالى ، فان العقبات خطيرة بجلاء نظرا الى أن فطرة سليمة وتجربة تتداخلان فى الجدية الخاصة بتحليل تصنيفى · وأيضا فان التجارب الخاصة باللاعب الرياضى والمشاركين فى أية مباراة للألعاب الرياضية هى ذات أهمية ، واذا حللت كم ينبغى ، فانها توفر نفاذ بصائر فعالة ·

ووراء الصعوبات المنهجية حول سبب ووظيفة ، كما هى بين تركيبات متغيرات معقدة ، فهناك الصعوبة الأساسية أو التحديدية لما هو فى الحقيقة مجازفة فى التحليل · وان اقتراح سيمل عن النتائج الموحدة للصراع يشير بصعوبة الى أى شىء سببى على الرغم من أن ذكر التعبير « سبب » عند البدء تماما ـ ولا يدل على النتائج فى الواقع . وانما يؤكد على الأصح كل ما يؤمن الراحة أو يشبع الحاجة والتزامل بوصفهما شروطا للمباراة · وأن اقتراح قوة موحدة لصراع تحت ظروف كهذه هو . بمعنى من المعانى ، مناقشة غائية يتغاضى عنها ابعاد الألعاب الرياضية من مناقشات صراع أو بلغة كارثة فعالة تستطيع أن تصير مناقشة حول سيطرة اجتماعية أو نظم · واذن فليس هناك مكان للألعاب الرياضية كسبب ، وان لقاءات سلمية أو منسجمة ، بقوة قواعد معدة بعناية وموافقات متبادلة بدقة (وبدقة فقط) أن تتقدم ، لأن ترتيبات متناسبة الى حد بعيد قد تمت من قبل · وحيث أن هذه الترتيبات يمكن أن تكون مفيدة بالنسبة للقاءات أخرى بين نظم ، فانها ممكنة تماما . وحيث أنها تستطيع أن تكون أساس تدريب أو نموذجا للقاءات بغير الأشخاص الرياضيين ، فهى منطقية تماما ، ولم يقترح بولدنج أكثر من ذلك بوضوح وانه لمطلوب تماما من هؤلاء الذين تشغلهم صراعات أخرى أن يفيدوا من صرامة مميزة بصدق فى حدود قواعد وخاصية ترابطية لمباراة الألعاب الرياضية · وان النتائج فى لقاءات أخرى من حين الى آخر هى من غير ريب نافعة الى أبعد حد اقتصاديا أو سياسيا ،وكثيرا ما تكون عناصر البقاء ولا تشبه التظاهر والطبيعة المعبرة لمباراة كرة الطاولة · وان سلوكا منهجيا في موقف تنافس حول أمور حيوية قد لا يحافظ عليه بسهولة كما هو الحال في مباراة الألعاب الرياضية · وفضلا عن ذلك فقد تكون الجوائز مختلفة أيضا ، لأن النتيجة المنشودة قد تكون ذات قيمة فقط من خلال مباراة واحدة · وأن بطولته فى ألعاب رياضية مفتوحة مرة أخرى ، فهناك تحديات كل عام ·

ووراء المفهوم بأن مباريات الألعاب الرياضية يعنى توحيدا ويناسب فرقا فى صراع ، فهناك التوقع بأنها تحل الصراعات بصفة عامة أو تزيد صراعا لنظام متبادل · وهذه المفاهيم البسيطة لكارثة لا مبرر لها بوضوح بلغة مبدأ عام وكذلك بشبه قوانين · وان تفسيرات وأمثلة تجعلها بعيدة الاحتمال الى حد ما ، لأن أية عبارة عامة شبه قانونية سوف تنشأ وقد تقدمت التنقيات الذهنية حتى الآن وهى تشير الى صراع كعنصر أو شكل أو تركيب معقد يجعل هذه الخلافات غير دقيقة أيضا · وان

تحليل سيمل فيما يتعلق بمباريات الألعاب الرياضية كشكل تام موجه الى الصفة الاجتماعية ووحدة المباراة • وكيفما ملء هذا الشكل بمحتوى قررته القرينة الاجتماعية الثقافية ، فان الأشخاص المتضمنين وكل موقف خاص سوف يقررون بدرجة جد كبيرة النتيجة ، وبناء على ذلك تقرر الوظيفة المحتملة أو الايجابية •

الألعاب الرياضية كمباراة وقرينتها الاجتماعية الثقافية

وان منافسات فى مباراة ألعاب رياضية لنشطة ، وهى نموذج نهائى للأعظم ملاءمة أو التفوق لهؤلاء الأكثر كفاءة فى مهارات بدنيـــة وتكتيكات واستراتيجية • ولأجل حدوثها ، فيما يتعلق بهذه المباريات ، فان قواعد متفقا عليها يجب أن تلاحظ وبموافقة متبادلة ، وهى أن طرفا ثالثا يجب أن يكون له الحق فى تفسير القواعد وهذا هو الحكم ، بل يجب أن يوجد هناك أيضا نوع رئيسى من الملاءمة للمباراة معينة الهوية مثـــل اتحاد (٣٦) يقتضى ضمنا تفاهما متبادلا دون التوقع لأية مكافأة ، وبهذا فقط تستطيع المباراة أن تتقدم • وان دوافع مثل ايثار يمكن أن تقدم كتفسيرات ممكنة لوحدة فى صراع الألعاب الرياضية • ان سيمل ســـوف لا يقدم على الأرجح أى تفسير لهـذه العبارات : فهو يرغب على الأصح فى اعتبار اتحاد كدلالة أخرى للصفة الشـــكلية للمباراة • وسوف يبدو هذا الأمر كأنه ليس مفاجأة لهؤلاء الذين تأثروا بهذا التفكير او يعرفون مقصد كانت بالنسبة لخلود السلام ، فان ذلك الاتحاد متأصل فى جميع انماط الصراع متضمنا الحرب • ولكنه يبدو قويا فى الألعاب الرياضية بخاصة كما وضحه هذه المثل العليا للسلوك مثل لعب نظيف •

ان السخرية ، كيفما كانت . تكمن فى أن ألعابا رياضية معينة عنيفة الى حد بعيد ، لأنها تعرض النقيض الدقيق لشكل منسجم للسلوك • وقد وضح برنارد جو ان الألعاب الرياضـــية يمكن أن تفحص كمجتمع مضـــاد يعتبر فيه ما هو غير ملائم ملائما • وأن علفا هو قيمة ايجابيـــة فى عدد من الألعاب الرياضية ، وأى مبـــاراة يعتبرها المتبـــارون والمراقبون حقيقة فقط ، ان هى التزمت بجهد كبير عنـــد الحافة لسلوك تقليدى وفى المستوى الأعلى لتوازن فى الصدام • ووفقا لالباس ودننج (٣٨) فلكى يحافظ الخصوم على الاتحاد أو التوتر العضلى . عليهم أن يتعهدوا كل مورد فى متناول أيديهم ، بينما يبقون باخلاص على التركيب أو شكل الصدام سليما • ومن غير ريب فان هذه الخلافات يقوم الحكم بتسويتها • وقد تتخلص الجماهير المناصرة من التوازن ، ولكن المتبارين هم الذين يقبلون التركيب الخاص بالمباراة وينجزون فيما بينهم الانسجام المقبول بتبادل الايماءات الرمزية أو حتى التظاهر باذعان أو تعويض من الجانب الفائز • وهذا بجلاء هو طبيعـــة متناقضة لمبـــاراة الألعاب الرياضية التى يصفها جو بطريقة حية تماما •

ومنذ هيراكليتوس قديما فان هذه التركيبة قد وصفت كجدل وليست كطريقة، بل كخصيصة اجتماعية • ويستخدم چان ــ بول ساتر مباراة لعبة كرة القدم ليضرب مثلا بالتركيب الجدلي لمجموعات بشرية وأدوار شخصية • وتحليله يجب أن يجعلنــا مدركين الصراع فى الألعــاب الرياضية يمتد الى داخل المجموعة والنظام الذى يمثله وأعضاء فريق متحد تماما ليسوا بالضرورة أصدقاء وأن نظاما تحت مجاهدة سياسية عالية قد يستخدم الى حد بعيد مباريات الألعاب الرياضية وتكون فرق على مستويات مختلفة للتغلب على انشقاقات اجتماعية •

وان الصلة بين مباراة الألعاب الرياضية التى تبدو متناقضة بطريقة خطيرة ، ولكن لديها صفة مصطنعة بشيء من التوع توصف كجدل وجذورها التنظيمية والسلوكية العميقة هى ما توحى أيضا بالوجود العالمى تقريبا للمباريات التنافسية والمشــــابهة للألعاب الرياضية فى جميع المجتمعات • وأن التركيب العالمى الواضح لمباريات الألعاب الرياضية وصراعها فى الوحدة يثير أيضا التنظيم الثنــائى الذى ، وفقال أ • أ • جيسن ، يرتبط مباشرة بمباريات تنافسية فى مجتمعات قبلية • وليس لدى هــذه المجتمعات تنظيم ثنائى بوضوح • ويناقش كلود ليفى اشتراوس مناقشة فحواهـــا أن يختفى تدريجيا • وربما يدفع أمرؤ التأويل الى الأمام بأن مباريات الالعاب الرياضية فى المجتمعات الحديثة تنتج صورا عديدة لتنظيم ثنــائى فى مجتمعات قبلية ، وقد تعتبر المساوى التركيبى لها وأن البساطة التى ينشأ بها التنظيم الثنائى فى الأوقات الحديثة مذهلة تماما وفضلا عن ذلك فان الوفاء القائم بيسر فى ألعاب رياضية قد يساعد حقيقة فى تكوين الهوية للانسان الحديث المتحرك بل الى درجــة كبيرة • وان الأهمية الخاصة بالاثارة التى أيقظتها مباريات الألعاب الرياضية فى مجتمعات حديثــة غير مثارة ومنظمة الى درجة عظيمة قد لاحظها الياس ودننج • ويدرس الياس عنفا فى الألعاب الرياضية كنمط مرخص به رسميا ومتصل مباشرة « بالتقــدم الحضارى » ومرتبط بالتجديد الخاص بالمجتمع •

وقد أوجز الكسندر ماتيجكو كيف أن صراعا تنظيميا يوســـع مجال نشــاط ألعاب رياضية وصراع الى حد بعيد • فهو يشير الى تشابه سيطرة صراع تحت تحــديد للألعاب الرياضية والنشاط الخاص بالعمل • ويؤكد ما تيجكو على أن انتظام صراع وحله ليس ذاتى الحركة بل يحتاج الى فهم لمصادره وترتيباته من خلال آليات تنظيمية خاصة • ويلاحظ أن رجال الادارة كثيرا ما يكونون مهملين فى ممارسة مسئولياتهم • وهناك كل دلالة بأن عنف مشاهد فى مباريات ألعاب رياضــــية كثيرا ما يكون نتيجة لسيطرة جمهور ذى عيوب أو لتسليمها ببســاطة الى الشرطة • وعلى الجانب الآخر فان ما يدعو الى السخرية تماما أن منظمات ألعاب رياضية قد دافعت بيقظة شديدة عن نظام كرسى القضاء شبه الشرعى الخاص بها ضد اقحام العــدالة المدنية فى حالات من عنف متطرف • وفى الوقت الحاضر فان مشــكلات صراع بسبب الألعاب الرياضــية ليست مفهومة فهما جيدا ، اما بلغة سيطرة تنظيمية أو بتشابكها مع أعراف أخرى مثل القانون أو سبل الجماهير التى ، عن طريق التليفزيون ، تفضى الى تدعيم ازدواجية المباريات . وهذه المشكلات لم تكن بالتأكيد مركز اثارة للاهتمام بتحليل جاد حتى الآن •

خاتمـــة

ان ألعـــابا رياضـــية وصراعا يمكن تحليلهما كجزء من نظرية صراع بوجـــه عام . وان اقصاءات تحديدية لا تساعد على الفهم الخاص ببعد الصراع فيما يتعلق بألعاب رياضية ولا يعزز الفهم العام لصراع ، وان بحثا فى مسائل معقدة ابتداء من مباراة ألعاب رياضية وانتهاء الى حل صراع أو حض من خلال ألعاب رياضية منبثقـة من نزوات بسيطة للكارثة مع تورطات نموذجية مستمدة من علمى الخلق والنفس قد وفرت معرفة ذات قيمة حول عدوان وعنف . وهـــذا البحث العلمى يؤكد فى الوقت نفسه اهمالا واضحا لتركيب اجتمـــاعى فى مباريات ألعاب رياضية بوصفها طرازا نموذجيا لصراع اجتماعى . وفى المناقشة لخاصة بألعاب رياضية وصراع ، فهـــذه النتائج قلما تقبل بسبب ما قد تدل عليه : مشـــكلات جهازية تحتاج الى تحليل اجتماعى آخر .



ان الألعاب الرياضية التنافسية الدولية تمارى فى نطاق تنظيمات محلية ووطنية ودولية · وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه التنظيمات فى تنظيم وادارة المباريات العامة المحدودة والمباريات الموسعة التنافسية والمباريات على البطولة العامة والعمل على تحقيق التقدم والارتقاء لفروع الألعاب الرياضية بوجه عام ، ويرتبط تطور هـذه التنظيمات ارتباطا وثيقا بالتغيرات السـياسية والاقتصادية والثقافية · وانه ينبغى على اداريى المنظمات الرياضية أن يجعلوا سياساتهم تتواءم مع هذه التغيرات ·

المراحل الثلاث التى مر بها تطور الألعاب الرياضية

مرحلة الألعاب الرياضية التقليدية التى تندمج فى النطاق المحلى

يبين أ · ويبر فى دراسة أجراها عن تحديث الريف الفرنسى الاتجاه المحلى للحياة فى الريف الفرنسى حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، كما يشير الى أنه لم يظهر بين أبناء الريف الاحساس القوى والوعى والمدرك بأنهم يعيشون فى نطاق دولة قومية الا فى المدة ما بين عامى ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، وقبل ذلك كان مجتمع كل قـرية تكفل له أغلب الضرورات اللازمة لمعيشته فى نطاق القرية ذاتها ، وكانت هنـالك

بقلم: ر. ستوكڤيس

هولندى متخصص فى علم الاجتماع الرياضى وعضو بمعهد
الاجتماع بجامعة امستردام بهولندا

ترجمة: نصر سليمان أحمد

ماجستير فى القانون سنة ١٩٦٧
مدير عام الادارة العامة لشئون مكتب الوزير بوزارة النقل

لهجات ولغات محلية يجرى التخاطب بها بين السكان المحليين ، ونقود محلية يجرى التعامل بها على النطاق المحلى ٠ كذلك كان يستخدم فى القياس والوزن والكيل مقاييس وموازين ومكاييل محلية أيضا ٠ وهنالك ريبة متأصلة فى أعماق النفوس وانعدام ثقة فى كل من هو غريب عن القرية أو القسم الادارى ٠ وفى نطاق الرياضة فى الريف فى فرنسا فان الفلاحين كانوا ينظمون ألعابا رياضية تتمثل فى سباق الخيل وألعابا رياضية أخرى تشبه « الرجبى » وهى ضرب من ضروب لعبة كرة القدم ، وذلك بالاضافة الى لعبة مصارعة الديكة ، فضلا عن ألعاب أخرى تعد قاسية بالمعايير الحالية ٠ وغالبا ما كانت تثور المعارك خلال هذه الألعاب وان المشتركين فى هذه الألعاب ومشجعى كل فريق وأنصاره والقادمين لمشاهدة المباريات كانوا جميعا من أبناء القرية ذاتها أو على الأكثر من أماكن مجاورة لها ٠

وكانت هذه الألعاب حتى نهاية القرن التاسع عشر والتى تمثل بوجه عام وسائل لهو وتسلية موجودة ــ مع بعض الاختلافات عما هو الحال فى فرنسا ــ فى جميع الدول الأوروبية تقريبا ٠٠ فى المجتمعات الزراعية الى حد كبير مع وجود مستوى معقول من الصلات والروابط بين أناس ينتمون الى أماكن مختلفة ٠ وقد كانت تجرى

ادارة هذه الدول بالنسبة لمعظمها من العاصمة حيث يوجد بلاط ملكي وحيث الطبقات الأورستقراطية وطبقة البورجوازيين (الطبقة المتوسطة) _ حيث يكونون مجتمعات راقية مع وجود ضروب وصنوف ووسائل التسلية واللهو الخاصة بهم • وقد كانت صلة محدودة جدا بين الألعاب التي يمارسها هؤلاء على سبيل اللهو والتسلية وبين تلك التي كان يمارسها عامة الناس • الا أن المجتمع البريطاني في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يقدم استثناء هاما في هذا الشأن ، فانه على الرغم من أن أغلب الألعاب الرياضية التي كانت تمارس على سبيل اللهو والتسلية لا تتجاوز مستوى القرية • منذ القرن الثامن عشر ، الا أن أبناء الطبقة الارستقراطية كانوا يعملون على مستوى قومي كمنظمين لهذه الألعاب • وما يمكن أن يكون تفسيرا لذلك هو طريقة الحياة التي كان يحياها الاورستقراطيون الانجليز الفريدة في نوعها والمتميزة ، فقد كانوا يعقدون صلات وثيقة مع سكان الضياع الخاصة بهم وذلك مع وجود حياة اجتماعية خاصة بهم متركزة في لندن •

يقول دننج وشيرد في كتابهما « همج وسادة ولاعبون » ان الحقائق الأساسية للألعاب الرياضية التقليدية لعامة الناس هي كما يلي » : (أ) تنظيم محلي واسع النطاق ، (ب) القواعد التي تحكم هذه الألعاب بسيطة وغير مكتوبة وتختلف باختلاف القرى والمناطق التي تمارس فيها اللعبة ، (د) احتمال على مستوى عال نسبيا للعنف البدني ، لها ، « ر » عدم وجود فرصة لقيام شهرة على مستوى قومي أو كسب نقود •

وحقيقة ان هذا التصوير ليس صحيحا الى حد بعيد • فانه يقوم ويتأسس لدرجة ، على لعبة الكرة التقليدية ، مغفلا لعب تسلية أخرى وفيما يختص بالقواعد التي كانت سائدة في القرن السابع عشر والتي كانت تنظم وتحكم الرياضات التقليدية لعامة الناس فان رياضات سباق القوارب وسباق الخيل كانت منظمة تنظيما دقيقا • وكانت هنالك مجموعات من الأفراد تقوم بالتفتيش ومراقبة اللعب لتتحقق من الالتزام بهذه القواعد وعدم الخروج عليها وانتهاكها • وانه حتى في الأوقات السابقة على قيام النهضة الصناعية كانت هنالك قواعد صارمة ، وكانت تجرى محاولات للتحكم في مستوى العنف البدني في المباريات الرياضية • وكذلك فانه غير صحيح القول بأنه لم يكن من الممكن كسب نقود في المباريات الرياضية التقليدية • فانه قبل ذلك _ قبل القرن السابع عشر _ كانت هنالك في القرون الوسطى وهي المدة ما بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر بعد الميلاد ، كانت هنالك مكافآت نقدية تدفع للفائزين في مباريات الرماية بالسهام • وقبل أن تنظم لعبة الجولف في القرن الثامن عشر كانت تجرى مباريات الجولف على أساس المراهنات • وفي مباريات الكريكت في القرى جرى الأمر على أن يتقاضى المشتركون في المباريات جوائز كبيرة القيمة • ويمكن تصور أن هذا التقليد قد وجد أسوة بما كان متبعا بالنسبة للمشتركين في المباريات الارستقراطية حيث كان الارستقراطيون يتقاضون جوائز في المباريات •

الا أن ذلك أمر غير مؤكد ، فانه منذ عام ١٣٠٠ بعد الميلاد كانت ترتبط الأنشطة الرياضية كالكريكيت والألعاب الأخرى التي من نوعها بصفقات مالية • وانه قبل القرن الثامن عشر لم يكن هنالك اعتراض صريح على تقاضي المشتركين في المباريات نقودا •

ولقد كانت الخصائص الجوهرية للألعاب التقليدية هي انحسار المباريات في مناطق معينة • فان أغلب المباريات الرياضية في المدة التي سبقت نشوء المجتمعات

الصناعية كانت تجرى كجزء من الاحتفالات المحلية التقليدية · فكانت تجرى فى تواريخ محددة وكانت برامج المباريات تجرى بصفة عامة طبقا لأنماط تقليدية ·

ولقد كان اتسام المباريات الرياضيه بالطابع المحلى عاملا حاسما فى تحديد خصائص وطبيعة المباريات الرياضية · وانه ليس هنالك ما يشير الى أن المباريات كانت أقل قسوة وشراسة ووحشية عما هو عليه الحال الآن · والدليل على ذلك هو ما كان يرتبط بالمباريات من شغب وفوضى وهياج ومشاجرات فى أغلب الأحيان ، ولكن المباريات قد بقيت مقصورة على أيام محددة من العام · وانه لم يكن يجرى وضع خطط طويلة المدى للمباريات المحدودة والمباريات الموسعة وذلك بالنظر الى أن أعداد الذين كانوا يشتركون فى المباريات كانت قليلة للغاية · وانه لم تكن تجرى مباريات فى غير التواريخ المحددة لها سلفا ، ولم يكن هنالك تدريب منتظم خلال باقى أيام العام . ولم يكن يستثنى من ذلك الا الألعاب المتصلة بالأعمال الحربية مثل رياضة سباق الخيل ورياضة الرماية بالسهام والمبارزة · وكانت الرياضات التقليدية تمارس فى نطاق حيز ضيق بالنسبة للمكان وبالنسبة للزمن ·

وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين كسرت القيود التي كانت تحصر ممارسة الرياضة فى المستوى المحلى فى مجتمعات دول أوروبا الغربية وذلك كنتيجة لعملية التحديث · ان « هنزنجا Hunzinga » يشير الى انه يمكن التكلم عن اختفاء الارتباط الأساسي بتركيب أصغر الوحدات الادارية التى كانت يعيش فيها الفرد . القرية أو المقاطعة مثلا ، ولقد تطورت الرياضة فبعد أن كانت عاملا من العوامل التى تحقق قيام تآزر وترابط داخل الوحدات الادارية الصغيرة (القرى والأحياء مثلا) أصبحت مجال حدوث الصراعات والتقاتل بين الفئات المختلفة داخل الوحدات الادارية ومن ثم أصبحت عاملا من عوامل الانشقاق والتفتت داخل الوحدات الادارية · وان ظاهرة نشوء الألعاب الرياضية الحديثة كعملية يضعف فيها الاندماج مع المجتمع المحلى نسبيا وتقوم فيها ممارسات الحكم الذاتى ، هذه الظاهرة تعد ظاهرة هامة ·

المرحلة الانتقالية ١٨٧٠ ــ ١٩٥٢

ان الألعاب الرياضية التنافسية الحديثة هى بالمقارنة مع الألعاب الرياضية التقليدية تتمتع بنظام استقلالى جعلها مستقلة بذاتها ولم تعد التقاليد والعادات المستهجنة المحلية العامل الذى يحدد كيف تمارس الرياضة · لقد أصبحت الألعاب الرياضية تنظم عن طريق هيئات دولية تقوم بادارتها · وانه مع ذلك فخلال القرن العشرين قد تناقص هذا الاستقلال ·

وحينما ضعفت الروابط المحلية للمنظمات الرياضية ، كان الكثير من المنظمات الرياضية الوطنية والدولية تستطيع أن تمارس نشاطها دون تدخل على نطاق واسع من جانب مؤسسات الدولة أو من جانب مؤسسات أخرى · ولكنه بعد الحرب العالمية الثانية قد زاد تأثير سلطات الحكم المحلى والوطنى على الرياضة ، وان المدة ما بين تأسيس أول منظمات رياضية وطنية ودولية (حوالى عام ١٨٧٠) والألعاب الأولمبية عام ١٩٥٢ يمكن أن تتحدد كمرحلة الانتقال التى اختفت خلالها الروابط التقليدية مع الحياة المحلية · وكانت الروابط مع سلطات الحكم المحلى والوطنى لا تزال أضعف من أن تؤثر تأثيرا كبيرا على الألعاب الرياضية · لقد كانت هذه المدة مدة الاستقلال الذاتى القومى النسبى للحياة الرياضية ·

وانه قبل انشاء منظمات رياضية وطنية على مستوى الدولة كلها ودولية على المستوى الدولى نشأت رياضات دولية تنافسية ذات طبيعة خاصة تشبه فى خصائصها الاتحادات الحديثة التى تدعم بمساعدات اختيارية ٠ وقد كان الذين يشتركون فى هذه الألعاب الرياضية التنافسية الدولية أفرادا كانوا أبطالا فى رياضة معينة يتحدون آخرين ليتباروا معهم من أجل جوائز نقدية كبيرة ٠ وهؤلاء الأشخاص عندما لا تتوفر لديهم النقود الكافية ليدفعوها كرهان أو كجائزة لخصمهم المنتصر او عندما لا تتوفر لديهم مصاريف سفرهم لمقار المباريات فانه كان غالبا ما يتكفل أحد الأثرياء بتقديم المساعدة المادية لهم التى تحقق تغطية هذين المجالين ٠

ففى عام ١٨٦١ تكفل « جاك ماكدونالد) وهو محام انجليزى بمصاريف هندى أمريكى يدعى « ديرفوت » الى انجلترا ليتبارى مقابل جائزة نقدية ضد رياضيين انجليز ٠ ولقد قيل ان المعاونات التى كان يقدمها هؤلاء المتعهدون باقامة المباريات الرياضية من أجل تطوير الألعاب الرياضية الحديثة قد قدرت بأقل ما تستحق كما لم يقدر الدور الذى قدمه هؤلاء المتعهدون حق قدره ، وهذا القول صحيح بالفعل ٠ هذا الدور الهام الذى قام به المتعهدون قد شمل معظم فروع الرياضة ٠ ولا يزال هو الدور التقليدى للمتعهدين الرياضيين السائد والنشط كما انه ذو فاعلية كبيرة فى مجال اقامة وتنظيم مباريات الملاكمة وبخلاف الحال بالنسبة للألعاب الرياضية الأخرى الوطنية والدولية فان منظمات الملاكمة الوطنية والدولية لم تستطع أن تنحى جانبا هؤلاء المتعهدين كما أن هناك متعهدين محترفين فى مجال سباق الزوارق مثل « بيتس وسلفيان وهاردنج وبامير » ٠

ان هؤلاء المتعهدين يقيمون وينظمون مباريات ومسابقات ويقدمون جوائز عالية٠ وكان قد صدر اعلان يلفت النظر فى صحيفة رياضية هولندية فى عام ١٨٨٥ وهو يظهر الطريقة التى كانت تنظم بها هذه المباريات والمسابقات وقد ذكر هذا الموضوع فى كتاب « ستوتفيس » ٠ وكذلك فان هذا الاعلان يظهر أهمية الدور الذى تقوم به وسائل النقل والمواصلات الحديثة فى تطوير الألعاب الرياضية على المستوى الدولى ٠

فلقد تحدى مستر « بريت » البطل الهاوى الاسترالى جميع أبطال التجديف الهواة فى العالم من أجل الدخول فى سباق فى « باراماتا » بأستراليا ، وأشير الى ان جائزة السباق سوف تقدر ب ٥٠٠ جنيه استرلينى سوف يضاف اليها مبلغ ٥٠٠ جنيه استرلينى تكاليف السفر بالنسبة لكل متنافس غير استرالى الجنسية ٠ كما أعلن Brett عن استعداده لتنظيم سباق على نهر التايمز وأنه فى هذه الحالة سوف يخفض الجائزة الى ملبغ ١٥٠٠ جنيه استرلينى ٠

وفى مجال التزحلق السريع على الجليد فان أشهر المتعهدين فى هذا المجال كان مستر « اكسل بولش » ٠ لقد كان فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٠ ، ١٨٩٠ أكبر مراهن ومضارب فى مجال الرياضة ٠ وقد كسب جوائز نقدية فى هذا المجال من كل من بريطانيا والسويد والنرويج وألمانيا والروسيا ٠

وفى نهاية القرن التاسع عشر اضطلعت منظمات دولية بالدور الذى كان يقوم به متعهدو المباريات الرياضية هؤلاء فى هذا المجال ٠ وان أحد الأسباب الهامة التى كانت وراء تأسيس المنظمات الوطنية والدولية المعنية بشئون الرياضة هو

الحاجة الى تحسين مستوى تنظيم وادارة مباريات البطولات الدولية ولقد كانت هذه المنظمات الوطنية والدولية ذات طبيعة خاصة وكانت تجرى ادارتها والاشراف عليها بواسطة أشخاص من أعلى طبقات المجتمع فى المجتمعات الغربية التى كانت لديها الامكانات المالية الكافية لكى تسافر وكانت لديها الاتصالات الدولية الضرورية من أجل اقامة الشبكة التنظيمية الهائلة للألعاب الدولية • ولقد صار مركز النشاط والحركة لهذه الشبكة اللجنة الأولمبية الدولية ، وهى اتحاد أشخاص خاصين ويجرى تعيين الأعضاء الجدد فى هذه اللجنة عن طريق اختيار الأعضاء القدامى لهم • ولقد استطاعت الأجهزة الادارية التى نظمت وأدارت هذه المنظمات الخاصة أن توجه وأن تسيطر تماما وبصورة كان تقريبا على تطوير الألعاب الرياضية حتى منتصف القرن العشرين •

ازدياد حدة الحوافز وتقويتها

لقد ترتب على التوسع الوطنى والدولى فى الألعاب الرياضية نتيجة هامة تتمثل فى ترك التنافسية التى هى من صلب الرياضة وترتبط بها تنطلق دون قيود •ولقد كانت هذه التنافسية فى المرحلة القديمه مرحلة الألعاب الرياضية التقليدية — مفيدة بصفة أساسية ولم يكن يتحقق لها الانطلاق الا فى نطاق محدود من حيث المكان ومن حيث الزمان • أما فى مرحلة التحديث والتمدن فان هذا الحال قد تغير • فلقد واكب الازدياد فى الاتصالات الدولية التى حدثت نتيجة للتقدم الذى أحدثه التمدن ، نحو الوعى الوطنى بين الطبقات الأوفى فى سكان الدول الغربية • وقد كان لانتشار واتساع نطاق وسائل الاعلام والتعليم وقيام التجنيد الاجبارى وفتح الدول حدودها لقطارات السكك الحديدية وللسيارات القادمة لها من الدول المجاورة أو العابرة لحدود هذه الدول ، كان لكل هذا أثر كبير فى انعاش الوعى القومى فى المجتمعات التى سارت فى طريق التحديث • وقد أدى ذلك الى توسيع اهتمام جماهير أبناء كل دولة بما يحققه أبناؤها المشتركون فى المباريات الرياضية الدولية من انتصارات • وقد ترجمت تقوية الوعى الوطنى الى نشوء نعرة وطنية وحدوث تعصب قومى مفرط من جانب جماهير الدول فيما يختص بالرياضة ، فانه خلال أول مباراة عالمية لبطولة الملاكمة بين « توم سايرز » من بريطانيا و « جون س • هيتان » من الولايات المتحدة فى عام ١٨٦٠ اقتحم الجمهور البريطانى حلقة الملاكمة عندما بدأت بوادر الهزيمة تظهر على ابن وطنهم وبدا أنه سوف يخسر المباراة • وانه جنبا الى جنب مع الاتجاهات العامة الأخرى مثل الزيادة فى عدد التلاميذ فى المدارس العليا وطول فترة التعليم الرسمى ، وأيام عمل أقصر وعطلة آخر الأسبوع أطول ، انه جنبا الى جنب مع كل هذه الاتجاهات ، انعشت النعرة القومية والتعصب الوطنى مسألة الاشتراك فى المباريات الرياضية الدولية سلبا وايجابا •

وقد أسهم كل من الزيادة فى أعداد المشتركين فى المباريات وانتعاش النعرة الوطنية والتعصب القومى فى نفوسهم بالاضافة الى التطور الذى أدخل فى تنظيم وادارة المباريات الوطنية والدولية أسهم كل ذلك فى تخفيف حدة القيود التى كانت تقيد من قبل التنافسية فى المباريات من حيث الزمان ومن حيث المكان • وانه كما سبق أن أوضحنا فان التدريب فى الألعاب الرياضية السابقة والتى كانت سائدة من قبل لم يكن يجرى على أساس تقليد معين وعلى أساس أصول متعارف عليها ،

وذلك باستثناء الحال بالنسبة للألعاب الرياضية المتعلقة بالأعمال الحربية مثل سباق الخيل والرماية • وانه حتى خلال السنوات الأولى بعد اقامة التنظيمات الرياضيه الوطنية والدولية . لم يكن الرياضيون يخضعون للتدريب بشكل منتظم • ولقد ظهر أهمية التدريب للرياضيين الهواة متعهدو المباريات التنافسية الدولية الذين كانوا هم أنفسهم رياضيين وكانوا يتدربون بشكل منتظم ، والذى جعل هؤلاء الرياضيين الهواة يتنبهون الى أهمية التدريب ويدركون قيمته هو اتضاح تفوق الاداء لدى هؤلاء المتعهدين • ولقد زاد عدد الكتيبات والكتب المنشورة عن أساليب التدريب بالنسبة للألعاب الرياضية المختلفة بدءا من عام ١٨٨٠ كما زاد بدءا من هذا العام أيضا نسبه حدوث ونسبة عنف أنشطة التدريب •

ولقد ظلت الرياضية خلال النصف الأول من القرن العشرين لدرجة كبيرة مسألة خاصة لا تدخل فى نطاق المسائل العامة . وذلك على الرغم من ارتباطها بالقومية المتطرفة واتسامها بالطابع القومى • وقد كان موظفو الحكومة كثيرا مما يلقون الخطب والكلمات فى الحفلات التى كانت تقام بمناسبة بدء الاحتفالات الرياضية وتلك التى كانت تقام عند انتهائها ، ومع ذلك ، فان الحكومة لم تكن تضع سياسات خاصة بشأن الألعاب الرياضية ، ومع ذلك فقد كانت هنالك استثناءات من هذا • فانه فى عام ١٩٣٢ قدمت الحكومة الايطالية مساعدة كبيرة ووعيا وتأييدا قويين بالنسبة لاعداد رياضييها للدورة الأولمبية فى « لوس انجيلوس » • وانه من المعروف جيدا أن الحكومة الألمانية قد تدخلت صراحة فى دورة الألعاب الأولمبية فى برلين عام ١٩٣٦ . وشاركت بشكل فعال فى هذه الدورة • وانه خلافا للحال فى الدول ذات النظام الفاشيستى ذلك النظام الذى يمجد الدولة والعرق ويدعو الى اقامة حكم أوتوقراطى مطلق على رأسه زعيم دكتاتورى والتى كان من بينها ايطاليا وألمانيا ، خلافا للحال فى هذه الدول التى كانت تتدخل بصورة أو بأخرى فى الرياضة ، فان الرياضة فى الدول الغربية الأخرى كانت بالنسبة لحكومات هذه الدول وفى تقديرها مسألة ذات أهمية ثانوية تدخل فى نطاق المسائل التى تعتبرها هامشية •

مرحلة اندماج النشاط الرياضى ضمن عمل الجهاز الادارى والحكومى للدولة بعد الخمسينات

أدى ظهور التنافس والتناسق بين كتلة الدول الشرقية وكتلة الدول الغربية وازالة الاستعمار والزيادة المطردة فى عدد الدول التى توفر الرفاهية لشعبها • أدى كل ذلك الى نشوء ونمو ارتباطات جديدة بين الرياضة وبين الحكومات المحلية والحكومة على مستوى الدولة • ولقد ارتبط بهذه التطورات السياسية زيادة أهمية الارتباطات بين المؤسسات الرياضية والمؤسسات التجارية • وانه بعد عام ١٩٥٢ بدأت مرحلة جديدة فى التطور الذى حققته الرياضة •

فان احدى صور التنافس السلمى بين كتلة الدول الشرقية وكتلة الدول الغربية قد حدثت فى مجال الرياضة • فان تدخل الدولة فى الحياة الاجتماعية هو أقوى بوجه عام فى الدول الاشتراكية ــ دول الكتلة الشرقية ، عنه فى مجموعة الدول الغربية • وان التنافس مع الدول الغربية كان دافعا للدول الاشتراكية لكى تعمل على تحسين وزيادة القدرة الأدائية للصفوة من الرياضيين فى هذه الدول •

وقد تحولت الدول الغربية فى الخمسينيات الى دول تعمل على توفير الرفاهية لأبنائها ، وكذلك تحولت الى دول تتسم بارتفاع مستوى تدخل حكوماتها فى الحياة الاجتماعية ٠ وقد عملت المؤسسات الرياضية فى الدول الغربية كجماعات ضـــغط تسعى الى الحصول على المزيد من الاعتمادات من ميزانيات الدولة التى كانت تتزايد وقد كان أحد الأسباب التى دفعت الجهات الحكومية للاستجابة بصورة ايجابية الى المطالب المالية التى كانت تتقدم بها مؤسسات الرياضة هو زيادة هذه المنافسة ، وبالتبعية زيادة تحقق مستوى أعلى من الأداء فى الألعاب الرياضية الدولية نتج عن اشتراك رياضيين من دول الكتلة الشرقية بالاشتراكية ٠

كذلك فقد كانت رغبة دول العالم الثالث فى الاشتراك فى الالعاب الرياضية الدولية لانجازات حسنة فى ميادينها حافزا لهذه الدول لأن تشجع وتحول الألعاب الرياضية الهامة والمتميزة ٠ وعلى ذلك ، فانه بعد الحرب العالمية الثانية أدى اتســاع نطاق التنمية الدولية الى زيادة اندماج مؤسسات الرياضة فى نطاق نشاط الحكومات الوطنية فى الدول النامية فى العالم الثالث وأصبحت الرياضة فى هذه الدول احدى نشاطاتها وخضعت المؤسسات الرياضـــية لاشراف الدولة ٠ وخلال الفترة ما بين سنة ١٩٥٠ ، سنة ١٩٧٠ ازداد الوقت الذى كان يخصص لتدريب الرياضيين من أبناء هذه الدول ثلاثة أضعاف ، كما ارتفع مستوى أدائهم فى الألعــاب الرياضية ٠ وان بعض الاجراءات الشاذة والاجراءات التى تخالف الأصول المرعية التى تتخذ فى الوقت الحالى بالنسبة للرياضيين مثل اعطاء مستحضرات (حبــوب) مخدرة للرياضيين فى المسابقات الكبيرة لزيادة نشاطهم حتى يرتفع مستوى أدائهم وكذلك اخضاع الأطفال الصغار لتدريبات عنيفة ، كل هذه أمور تمثل مشكلات ترتبط ارتباطا مباشرا بهــذه الزيادة فى حدة وقوة المنافسة الدولية فى مجال الألعاب الرياضـــية ٠ ولقــد ثبت أن ارتباط الرياضــــة فى الدول بالمؤسسات التجارية هو فى نفس قوة الارتبــاط بين السياسة والألعاب الرياضية ٠ وان بعض المنظمات الرياضية قد تعرضت لضغوط ونفوذ المؤسسات التجارية وتصدت لنفوذ وتسلط هذه المؤسسات وقاومت كل نفوذ تجارى تعرضت له ٠ ان الدول الغربية التى تستهدف سياساتها تحقيق الرفاهيـــة لشعوبها قد زادت فعلا نطاق الدعم والمســــاعدة للرياضة الدولية ٠ ولكن الدعم والمساعدة اللذان قدما فى هذا المضمار لا يكفيان لمواجهة جميع احتياجات المؤسسات الرياضية ٠ وان موقف الحكومات فى الدول الغربية ازاء الصفوة الممتازة من الرياضيين فى هذه الدول يتسم بأنه مزيج من الاهتمام بهم والسخاء عليهم فى بعض الأحيان ٠

ومن اهمالهم والشح عليهم في أحيان أخرى. وقد خصص قسط كبير من الميزانيات المحلية والقومية للرياضة ، لترقية ولتقديم المساعدة للرياضات الترفيهية ٠ ومع ذلك فقد بدأت المؤسسات التجارية تكشف ان الرياضــة والمباريات الرياضية هى مجــال طيب ووسيلة رخيصة من أجل الاعلان ، وقد خلقت الزيادة الكبيرة جدا فى عـــدد الممارسين للألعاب الرياضية فى السبعينيات سوقا مربحة من أجل الأجهزة والمهمات التى تستخدم فى الرياضة ٠

المواقف المحافظة والمواقف التقدمية

فى الألعاب الرياضية التنافسية الدولية

ملاحظة عامة :

لقد أدى تطور وضع الألعاب الرياضية من الألعاب الرياضـــية التقليدية ذات الطابع المحلى الى الالعاب الرياضية الحديثة ذات الطابع الوطنى وما أدى اليه ذلك الطابع الوطنى وما أدى اليه ذلك من اتساع نطاق المنافسه ، الى زيادة حدة التناقضات بين الهوايه والاحتراف فى الرياضة وبين الرياضة والسياسة ٠

ومن وجهة النظر العامة هنالك ثلاث مجموعات من العنـــاصر المؤثرة تدخل فى هذه المسائل وهى : ـ (أ) مؤسسات الرياضة الدولية واللجنة الأولمبيه الدولية التى هيمنت على تطوير الرياضة على المستوى الدولى خلال النصف الأول من هذا القرن ٠ (ب) الدول ٠ (ج) المؤسسات التجارية ٠

ولقد زادت قوة تأثير المجموعتين الأخيرتين خلال القرن العشرين بينما تضاءلت قوة وتأثير المؤسسات الرياضية الدولية ٠

انه عندما تدرك مجموعة مسيطرة أن مركزها والقيم التى على أساسها وبمقتضاها اكتسب هذا المركز الشروعية ، معرضة للنقد وأنهما موضع انكار من جانب مجموعات تكتسب نفوذا ، فانه ينبغى عليها أن تجعل أيديولوجيتها ـ المبادىء والأفكار التى تؤمن بها ـ معبرا عنها بدقة وبوضوح وتجردها من أى لبس أو ابهام أو غموض وذلك من أجل أن تكسب مركزها المشروعية وأن تحكم ٠ وأنا أسمى الايديولوجيات التى تفعل هذا أيديولوجيات محافظة ٠ وأنه يمكن التفرقة بين ثلاث مجموعات متنوعة من الأيديولوجيات المحافظة وهى : ـ (أ) ـ المذهب المحافظ على أساس الوضع الراهن . (ب) ـ المذهب المحافظ الذى يأتى باصلاح أو تقويم أو التحرر المستنير ، وفى هذا التغيير يكون التسليم به على مضض وبكل صـــعوبة وأسف ٠ (ج) ـ المذهب المحافظ الرجعى وهو الذى يحاول أن يغير الحالة الحاضرة ، بحيث يجعلها تسير الى الوراء فى اتجاه ونحو ماض يعد مثلا أعلى ٠

وأنا أطلق صفة تقدمية على الأهداف التى تستهدفها الأنشطة التى تمارسهـــا تلك الجماعات التى اعتادت فى الماضى أن تستبعد من مواقع السلطة القائمة ، ولكنها تكتسب الآن قوة ، وأن الايديولوجيات التقدمية تتسم عادة بالاقتناع بأنه من الممكن ادخال اصلاحات جذرية تؤدى الى توسيع نطاق السعادة فى مجتمع ما أو بالنســـبة للجنس البشرى بعامة ٠

وان هذا الوصف للأفكار والمعتقدات والسياسات بأنها محافظة أو تقدميـــة يقوم على خصائص شكلية ولا ينطوى على حكم معين يتضمن الرأى بالنسبة لأى منها من حيث الميزات أو الآثار ٠

مبدأ الهواية ومبدأ الاحتراف

فى الرياضـــة

انه من أجل أن نفهم الأســـلوب الايدولوجى لمبدأ الهواية فى الألعاب الرياضية فان الأمر يتطلب أن نلقى نظرة فاحصة على تطورات هذا المبدأ ٠ لقد نشأ مبدأ الهواية

في القرن التاسع عشر في الألعاب الرياضية الانجليزية التي كانت تمارس بواسطة أعضاء كل من الطبقات الاجتماعية العليا (الارستقراطية) والطبقات الاجتماعية الدنيا في وقت واحد • فانه عندما زادت امكانات أبناء الطبقة الارستقراطية لاجراء اتصالات على مستوى المناطق وعلى مستوى الدولة ككل كفوا عن الاشتراك في الالعاب الرياضية المحلية وارتبطوا بممارسين لألعاب رياضية من نفس طبقتهم الاجتماعية بعلاقات في أماكن أخرى متفرقة غير الأقسام الادارية التي كانوا يقيمون فيها وحرموا أبناء الطبقات الدنيا من الاشتراك في نواديهم ومن الاشتراك في المباريات التي كانوا ينظمونها ، وقد تحولت خلال القرن التاسع عشر التفرقة التي قامت عليها الأفكار عن مبدأ الهواية الى تفرقة تستند بدرجة اقل الى نظام الطبقات وتقوم على أساس قبول أو رفض المكافآت النقدية • أنه باستخدام طريقة الاقتراع السرى بالنسبة لعضوية النوادى ورفع رسوم الاشتراك فيها أمكن للنوادى أن تحتفظ بنظام اقتصار العضوية على فئات خاصة — فئة الطبقات الارستقراطية • ولكنه مع زيادة النفوذ الاجتماعي والفعالية الاجتماعية للطبقات الاجتماعية الدنيا ، لم يعد يحتمل نظام الحرمان المباشر للرياضيين الذين هم من الطبقات الدنيا من المباريات ومن المسابقات •

ولقد اضطرت المنظمات الرياضية التي في الدول الأخرى والتي كان يسير أغلبها على النمط الانجليزى الى أن تأخذ بمبدأ الهواية البريطاني في الرياضة ، وذلك بالنظر الى أن الرياضيين الانجليز . كانوا لا يقبلون الاشتراك في المباريات الأجنبية ولا يقبلون دخول الرياضيين الأجانب في المباريات التي تجرى في بلادهم الا اذا توفر في الرياضيين الأجانب الذين سوف يشتركون معهم في المباريات شرط هو أن يكونوا من الهواة • ولقد ساعد كل من أمجاد الدولة البريطانية وشهرة الرياضيين البريطانيين على الأخذ بهذا المبدأ — مبدأ الهواية — وفي ألعاب رياضية أخرى كان يتمثل العامل الآخر الذى ساعد على انتشار مبدأ الهواية في رغبة الطبقة الاورستقراطية في أن يوجد فاصل اجتماعي يفصل بينهم وبين من هم أدنى منهم في المرتبة الاجتماعية •

وأنه من أجل فرض الولاء لمبدأ الهواية اضطرت المنظمات الوطنية لأن تبذل قصارى جهدها من أجل أن تسيطر على جميع الأنشطة الرياضية التنافسية ، حتى تضمن عدم اشتراك أى رياضي محترف في المباريات وعدم تقديم جوائز نقدية • وكان على هذه المنظمات أن تناضل ضد متعهدى المباريات الرياضية الدولية وضد الصور التقليدية للرياضيات المحلية للمباريات الرياضية حيث كانت تقدم جوائز نقدية • وانه ما لم تقدم المنظمة الوطنية للمنظمة البريطانية المقابلة ضمانا بأن أعضاءها الرياضيين سيكونون من طبقة الهواة كان يستحيل أن يقبل الجانب البريطاني الاشتراك في المباريات • ولقد كان هذا الضغط من أجل فرض مبدأ الهواية أهم عامل شجع المنظمات الرياضية الوطنية على اقامة سلطة مركزية تسيطر على الرياضة وتشرف على الأنشطة الرياضية • وانه فقط بعد أن زاد انتشار ممارسة الالعاب الرياضية أثارت الحاجة الحقيقية من أجل التنظيم والادارة المركزية للمباريات والبطولات وهو الأمر الذى أعطى المنظمات الرياضية علة وجود أكثر ثباتا •

وفي الوقت الذى استطاعت فيه منظمات رياضات الهواة أن تستأصل بنجاح الألعاب التقليدية التي كانت ترتبط بها جوائز نقدية ، ثارت تهديدات جديدة ،

فان المباريات الرياضية التى كانت تجتذب متفرجين كثيرين مثل لعبة القدم وكذلك الألعاب الرياضيه التى تقوم على استخدام والاستعانة بمهمات وأدوات ووسائل تباع فى أسواق أوسع من أجل أغراض أخرى ومثال ذلك الدراجات ، كل ذلك أعطى امكانات للاستغلال التجارى • وانه بوجه عام لم يكن الاداريون الهواة فى منظمات الهواة يميلون الى أن يقوموا بأنشطة تشكل استغلالا تجاريا لرياضتهم • وكان لابد من قيام مؤسسات جديدة كان ينظر اليها كتهديد للسلطة المركزية لمنظمات الهواة الموجودة • وهكذا فانه خلال مرحلة الانتقال كلها ، كان على منظمات الهواة أن تدافع عن نفسها ـ مع درجات متفاوتة من النجاح ـ ضد محاولات اقامة تنظيمات مهنية فى فروع الألعاب الرياضية التى يمكن نشوء امكانات الاستغلال التجارى فيها • وانه فى ظل هذه الظروف أصبح مبدأ الهواية أيديولوجية محافظة • ويمكن ملاحظة ذلك فى الحالات التى أضيفت بها صفات الكمال ورسمت فيها صورة مثالية محاطة بالاعجاب الذى بلغ درجة التقديس لبعض ألعاب الماضى • واننا نجد ان مؤلفات تاريخية كثيرة قد تحدثت بتجاهل واستخفاف عن الألعاب الرياضية الكثيرة التى كانت تقام فى احتفالات رياضية تقليدية تقدم فيها للفائزين جوائز مادية ، وقد كان هذا هو الحال أيضا بالنسبة الى التقليد الذى جرى عليه بعض المتعهدين وبعض النبلاء والسادة الانجليز بالنسبة لاقامة احتفالات دولية تقدم فيها ألعاب رياضية تجرى فيها المراهنات على المتسابقين • وقد جعل الكثير من المؤرخين من أشخاص مثل تلاميذ المدارس الخاصة الذين يتبارون فى المباريات الرياضية من أجل شرف زوجاتهم أو أبنائهم أو صديقاتهم والمصارعين القدامى الذين كانوا يتبارون فى المباريات الأولمبية التى كانت تجرى فى المعهد الاغريقى القديم ، والرياضيين الذين كانوا يشتركون فى المباريات تكريما لمدنهم وقراهم ، جعلوا من كل هؤلاء رموزا مقدسة وأضفوا عليهم صفات الآلهة وأحاطوهم بهالات الاجلال والاعجاب •

وعندما ازداد نطاق المنافسات الدولية وازدادت أهمية الألعاب الأولمبية ، أصبحت مهمة المحافظة على مبدأ الهواية واحترام القواعد والأصول التى يقوم عليها هذا المبدأ احدى الاهتمامات الأساسية التى تعنى بها اللجنة الأولمبية الدولية • وتتمثل السلطة المخولة لهذه اللجنة فى مجال الألعاب الأولمبية فى أنها هى التى تقرر أى الألعاب الرياضية يقبل فى نطاق الألعاب الأولمبية وأى الدول يسمح لها بالدخول فى هذه الألعاب • غير ان سلسلة الأعمال نفسها المنوطة باللجنة التى ساعدت على تقوية موقع السلطة لها بوصفها الحارس على باب دخول الألعاب الأولمبية الدولية وصاحبة السلطة فى هذا المجال ، قد أدت الى تقويض القواعد والأسس التى تحكم مبدأ الهواية فى مجال الألعاب الرياضية الدولية • اذ أن الزيادة فى نطاقه وفى حتى المنافسة للرياضيين والى اتساع نطاق سلطتها فى مجال اختيار الألعاب وقبول دخول الدول والسماح باشتراك اللاعبين فى الألعاب التى تنظمها • ولقد كان المتكفلون بالاهتمام بالمسائل المتعلقة بالرياضة فى الدولة والتجار المهتمون والمعنيون بهذه المسائل على استعداد لتلبية ومواجهة الاحتياجات فى هذا الصدد • وانه من أجل أن تحافظ اللجنة الألمبية الدولية على مكانة الألعاب الألمبية بوصفها أهم احتفالات رياضية ومن أجل أن تتيح للخطوات التى خطتها فى هذا الاتجاه أن تسير قدما فى سبيل تحقيق انجازات أكبر وأسمى كان عليها أن توسع معايير مبدأ الهواية •

ويمكن وصف سياسة اللجنة الاولمبية الدولية فيما يختص بمبدأ الهـــواية فى هذا العصر بأنها مبدأ محافظة تحرر بالنسبة لبعض المبادىء القديمة التى كانت تعتنقها اللجنة قديما فى مجال الهواية • فان أغلب الاداريين فى اللجنة وأغلب أعضائها قد أحسوا بأن مبدأ الهواية هو قيمة جديرة بالاحترام ، ولكنهم فى الوقت نفســـه قد أدركوا أن التمسك بالقواعد والمبادىء القديمة التى أصبحت غير متواكبة مع مسيرة التقدم ومع ظروف العصر سوف تكون عاملا معوقا للخطوات المتجهة نحو تحقيق انجازات أسمى • ولذلك ، فان الاداريين فى اللجنة والعاملين فيها والمنظمات الرياضية الدولية قد قاموا – وان كان ذلك على مضض – بتوسيع نطاق القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام اللجنة بصفة تدريجية فى أول الأمر ، وبعد ذلك خلال السبعينيات بقوة دافعة أقوى • وفى عام ١٩٨١ استبعدت اللجنة الأولمبية كلية فكرة مبدأ الهـواية من مجموعة القواعد المنظمة لها •

وان تلك القرارات التى صدرت سنة ١٩٨١ تظهر أن منظمات الرياضة تعلق على مسألة الهيمنة على الرياضيين وســـــلطتها عليهم أهمية أكثر من الأهمية التى توليها لمسألة ما اذا كانوا يحققون ربما ويحصلون على أموال عن طريق ممارســـتهم للرياضة واشتراكهم فى المباريات • لقد اتسع نطاق الامكانات بالنسبة للرياضيين ليحققوا مكاسب مالية وليحصلوا على أموال ، ولكن المنظمات الرياضية هى وحدهـا التى قد سمح لها بأن تدفع الأموال • وأنه بالنسبة للعقود التى تبرم بين الأشخاص والجهات المعنية بالرياضة وبتنظيم المباريات الرياضية الدولية وبين الأفراد الرياضيين لابد أن تعتمد وتجاز من جانب المنظمات الرياضية •

وان النتائج التى ترتبت على هذا الاتجاه المستنير والتحررى للسياسة المحافظة للجنة الأولمبية الدولية تتمثل فيما يلى : –

١ – ان الغاء قاعدة الهواية يعنى أن المنظمات التجارية سوف تصبح ذات نفوذ أقوى وسوف يكون تدخلها على نطاق أوسع فى مجال تنظيم الاحتفالات الخاصة بالمباريات الرياضية • اذ أن اللجنة الأولمبية الدولية قد أوهنت وظيفتها كحارس على باب الدخول للمباريات الدولية • انها لم تعد بعد تستطيع أن تتصرف فى هذا المجال باعتبـــار انها تتعامل مع الأفراد الرياضيين والمنظمات الرياضية التابعين لها وفى حدود هـذا النطاق وحده فقط • ولم يعد هنالك بد من الاعتراف رسميا بمصالح المنظمـــات التجارية تلك المصالح التى كانت دائما موضع نزاع ، وأن هذا من شأنه أن يجعل تنظيم الاحتفالات الرياضية الكبيرة أكثر تعقيدا • فان المصالح التجارية المعارضة تستطيع أن تبرر المبدأ الذى يستوجب اشتراك الرياضـــــيين الأكفاء والذين لديهم القـدرات والخصائص الطبيعية على مستوى العالم كله فى المباريات الدولية •

٢ – لقد وضعت اللجنة الرياضية الأولمبية نفسهـــا فى موضع منافســة مع المنظمـــات المعنية بالألعاب الرياضـية للمحترفين فيما يختص بالسماح باشـــتراك الرياضيين فى المباريات • وأنه فى الوقت الذى لا تزال توجد فيه تفرقة وتمييز بشكل رسمى بين الرياضيين الهواة والرياضيين المحترفين ، فانه لم يتحدد بصفة قاطعة من الفئتين يستطيع أن يشترك فى المباريات الأولمبية الدولية وفى البطـــولات الدولية الأخرى • فالآن ، أما وقد اخفى هذا التمييز بين الهواة والمحترفين ، فان المرء ليتساءل : هل سوف يشترك المزيد من الرياضيين الهواة السابقين فى مباريات المحترفين أو أن

المزيد من الرياضيين المحترفين سوف يشتركون فى المباريات التى كانت من قبل مقصورة على الهواة ٠

ان هنالك سببا هاما يدفع الى توقع أن الألعاب الأولمبية والمباريات الدولية الأخرى للهواة سوف تستمر تحمى وتتعهد ولاء الرياضيين السابقين من الهواة لمبدأ الهواية ، ألا وهو تفضيل اشتراك رياضيين من الدول الاشتراكية فى مثل هذه المباريات ، فان المستوى العالى للأداء الرياضى للرياضيين من أبناء الدول الاشتراكية يغرى ويحث الرياضيين الآخرين الذين هم من دول أخرى ليتنافسوا معهم وانه فى ألعاب رياضية كثيرة لا يمكن أن تنظم منافسات دولية ذات مغزى بدون اشتراكهم٠

الرياضة والسياسة

انه منذ ذلك الحين الذى قامت فيه الاتصالات والاجتماعات على مستوى دولى بشأن المعالجة والتشاور والاتفاق فى شأن أمور متعلقة بالرياضة ، فان الأفراد والوفود التى تشترك فى هذه الاتصالات نادرا ما يخفون مشاعرهم وآراءهم بوصفهم أبناء دولة ما ومن مواطنيها حال مناقشتهم للأمور المتعلقة بالرياضة ، بمعنى انه باستثناء حالات نادرة فانهم يكونون متأثرين بآرائهم ومشاعرهم الوطنية فى الاتصالات الدولية ، وان الصراعات بين الدول تؤثر بشكل مباشر على الاتصالات بين الرياضيين ، وذلك بوجه خاص عندما تصل هذه المشاعر الى درجة عالية الى حد ما من القوة ٠ وكان فحوى الرأى الذى كونه « لنك عن مهمة السلام وفكرة هدفه خلال الألعاب الأولمبية بأنهما هدفان للبارون « بيير دى كوبرتان » مؤسس الألعاب الأولمبية الحديثة ، يحظيان بأقل قدر من الاعتبار ٠ وانه فى حوالى عام ١٩٠٠ أثناء حرب « البوير » فى جنوب أفريقيا ــ وقد كانت هذه الحرب بين البوير وهم من أصل هولندى والانجليز ــ أثناء هذه الحرب رفض الرياضيون الانجليز والرياضيون الهولنديون أن يتقابلوا الى مباريات رياضية سواء فى بريطانيا أو فى هولندا ٠ ولم يسمح لألمانيا بدخول الألعاب الأولمبية التى عقدت سنة ١٩٢٠ فى بلجيكا التى كان قد غزاها الألمان منذ سنوات قليلة ٠

وانه فى الفترة الحالية التى تشهد الاندماج المتزايد للنشاط الرياضى ضمن المسائل التى تعنى بها الدولة وتدخل فى اختصاصها ، فان الحكومات الوطنية ذاتها تثير مسائل ذات طابع سياسى فى الرياضة حتى عندما لا يشعر الرياضيون بأن لهم دخلا فى هذه المسائل ، وذلك كما كان الحال ــ مثلا ــ فى حالة مقاطعة الألعاب الأولمبية فى موسكو سنة ١٩٨٠ ٠ وان هذا الاتجاه يؤثر أيضا على التنظيم الدولى للرياضة ٠ وأنه فى خلال السبعينات أنشأت المنظمات الرياضية الوطنية « اتحادا للجان الوطنية الاولمبية » ، وأن الاتحاد يحاول أن يؤثر على سياسة اللجنة الأولمبية الدولية ٠ وأن الطبيعة الخاصة لهذه الهيئة المسيطرة على الألعاب الرياضية الأعلى المستوى الدولى ليس من السهل أن تكون على طول الخط متوافقة وغير متعارضة مع التداخل المتزايد للدول فى مجال الرياضة واندراج الرياضة ضمن نشاط الدولة فى أنحاء العالم ٠

وبعد الحرب العالمية الثانية رحب كل شخص معنى بالرياضة فى الدول الغربية بالاستعداد المتزايد من جانب الجهات الحكومية فى الدول لتحويل الصفوة من الألعاب الرياضية والألعاب الرياضية الجماعية ٠ وانه كما هو الحال فى مجال التربية

والتعليم والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية ، فقد أدى مثل هذا الدعم الذى تقدمه الدولة للرياضة بالتدريج الى وضع قوة واقعية وفعلية من جانب الدولة ومن جـانب الهيئات المحلية فى مجال الرياضة · وأن هذا الوضع لا يثير مشكلات ما دامت سياسات هذه الهيئات منسجمة ومتطابقة مع سياسات المنظمات الرياضية ، وانه على المستوى الوطنى ، بدأت هيئات الدولة ومصالح المنظمات الرياضية تتعارض وتتباعد كل منهما عن الأخرى وينتفى الانسجام بينهما وذلك عندما أرادت هيئات الدولة أن تنشـط ممارسة الرياضة بين المواطنين الذين ليسوا أعضاء فى منظمات رياضية « مبدأ الرياضة للجميع » · ويرى البعض أن المنظمات الرياضية لم تجتذب أعدادا كبيرة من الأعضـاء لأنها توجه نفسها نحو انجازات عظيمة جدا لدرجة تجعلها تركز على تحقيقها عن طريق الاهتمام بالصفوة من الرياضيين ولا تهتم بمسائل بسـيطة مثل العمل على اجتذاب أعضاء جدد قد يكونون من المبتدئين الذين لا يسـاعدون على انجاز مشروعات هذه المنظمات وانجازاتها العظيمة · وقد اقترح انشاء صور تنظيمية جديدة تتطور بمعاونة من جانب هيئات الدول وهو الأمر الذى يشكل تهديدا آخر للسلطة المركزية للمنظمات الرياضية · وقد انتقدت المنظمات الرياضية هذه المقترحات بعنف وبنجاح بوجه عام ·

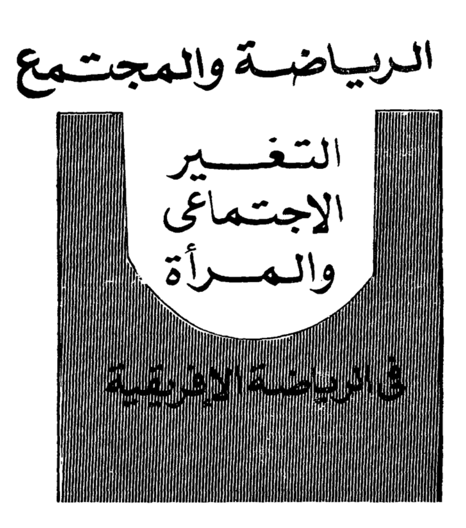
وانه طبقا لتعريضنا السابق لمبدأ المحافظة يمكن أن تنعت محاولة المنظمـات الرياضية حماية استقلالها من هيئات الدولة بأنها سياسـة محافظة · وبالتبعية يمكن أن توصف سياسة هيئات الدولة التى تستهدف فرض قيمها وأهدافها فى مجـال الرياضة بأنها سياسة تقدمية ، وأن الخصائص المميزة للسياسة التقدمية تتجلى فى سياسة « الرياضة للجميع » أى تعميم الرياضة بين سائر أبناء المجتمع بحيث لا تقتصر على أعضاء محدودين فى منظمات « نواد » رياضية · وأن هذا الموقف التقدمى ملموس أيضا فى علاقات الرياضيات الدولية ، ويثبت منع جنوب افريقيا من الألعاب الأولمبية ·

وانه كنتيجة لسيادة أهداف الدولة فى مجال الرياضة فانه يصبح من غير المؤكد ومما يصعب التنبؤ به استمرار اشتراك كل الأكفاء الذين لديهم المقدرات والخصائص اللازمة فى المباريات ، ذلك الهدف الذى تتبعه المنظمات الرياضية ولكن الدول يمكن أن يكون لها أهداف أخرى متعارضة فى هذا المجال · وان اندماج الرياضة الوطنية فى اطار أنشطة الدولة يجعل مسألة اتباع المنظمات الرياضية سياسـة محافظة فى علاقاتهم مع الدول مشكلة يصعب حلها · وأن اتباع سياسة مستقلة من جانب المنظمات الرياضية هو أمر لا يتفق مع علاقات السلطة الجديدة · ولكنه من المهم أن تتحقق من أن هذه المنظمات الرياضية الخاصة قد نجحت فى بناء شبكة مثبتة فروعها فى العالم كله بحيث يستطيع المركز الرئيسى للمنظمات التحكم فيها كلها وهى تسمى الحركة الأولمبية ، فالحركة الأولمبية محكومة مركزيا منذ أكثر من ثمانين عاما ويشمل نشاطها العالم كله · وأنه لم تستطع أية منظمة عالمية أخرى أن تفرض الخضوع لما تضـعه من قواعدو قرارات وتعليمات بين الدول الأعضاء طوال هذه المدة · وانه اذا خضعت المنظمات الرياضية الدولية لمواقف السلطة التى حصلت عليها الدول الوطنية فى مجال الرياضة ، فانها ستتعرض لخطر يتمثل فى ان نفس المتناقضات السياسية التى تحد من فاعلية منظمة عالمية مثل هيئة الأمم المتحدة سوف تضعف أيضا الحركة الأولمبية ·

وان أولئك الذين يروجون لسياسة تقدمية للمنظمات الرياضية يجازفون بأن يعرضوا هذه المنظمات لهذا الخطر · انه عندما تعد الرياضة التنافسية الدولية انهـا

وقت يضيع ونقود تنفق بدون قيود وبدون موانع فان هذا الخطر لا يقدم مشكلات خاصة، ولكنه اذا علقت أهمية ما على الرياضة لتنافسية الدولية ، فانه ينبغى أن تمعن النظر فى المشكلة التى أوضحها رئيس اللجنة الأولمبية الدولية « افيرى براندیج » فى صفحة ٤٢ من تقرير اللجنة الاولمبية الدولية عن الفترة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٨ والتى نص حديثه بشأنها هو كما يلى : « انه فى عالم تسود فيه الأخطاء وينتقصه عنصر الكمال ، اذا كان الاشتراك فى الألعاب الرياضية سوف يتوقف فى كل وقت تنتهك فيه القوانين الانسانية ، فانه لن يكون هنالك مباريات دولية ·

ان المشكلة الأساسية للمنظمات الرياضية فى عالم اليوم تتمثل فى انشاء معيار لتمييز المسائل التى تدخل فى نطاق الشئون الوطنية وتلك التى تدخل فى نطاق **الشئون الدولية التى ينبغى أن تكون خاضعة لهيئات الدولة عن تلك المسائل التى** ينبغى أن تتبع فى شأنها المنظمات الرياضية الدولية سياسة خاصة بها لصالح الطبيعة العالمية للرياضة التنافسية ·



من أكثر المعتقدات شيوعا حول أفريقيا ــ التى اعتدنا أن نسميهـــا « القارة السوداء » ــ هى أن كل شىء فيها يتغير بسرعة . ويتصل بعض تلك التغيرات التى تشهدها القارة بالدور الذى تضطلع به المرأة فى الرياضة الأفريقية ، ذلك الدور الذى يؤثر حاليا فى معايير المجتمع الأفريقى المعاصر وقيمه .

اذ أدى التغير الذى طرأ على السلوكيات والمعتقدات الى تبديل صورة المتغيرات التى تتصل باشتراك المرأة فى الرياضيات والألعاب . فقد تحقق النمو والتطور اللذان شهدتهما الرياضة فى أفريقيا ــ خاصة فى نيجيريا ــ من خلال الانتشار لا الابتكار . يتحقق ذلك الانتشار عندما ينتقل نمط ثقافى من مجتمع الى آخر أو من قطاع داخل مجتمع الى قطاع آخر داخل المجتمع ذاته ، وعندما تكون المتغيرات ــ الاختلافات فى الرياضة والآداب والمعرفة الفنية والزواج والمنح الدراسية ــ متصلة ببعضها البعض فبعد توحيد نيجيريا على يد اللورد لوجارد فى سنة ١٩٠٠ أصبحت هناك امكانية لاحداث الانتشار كنتيجة لاتاحة فرص التفاعل بين المدارس والمجتمعات . غير هذا التفاعل من النظرة الاجتماعية الى الشباب فى كافة أرجاء الولايات التسع عشرة التى تتألف منها البلاد ، الأمر الذى أدى الى التزاوج بين أفراد القبائل الذى ازداد بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة . وبازدياد عدد أنواع الرياضة التى تمارسها المرأة من ثلاث ألعاب

بقلم: جى. ا. أديدجى

هو رئيس قسم التعليم الطبيعى والصحى بجامعة ايبادان ، ايبادان ـ نيجيريا

ترجمة: أحمد مرسى أحمد

ليسانس آداب لغة انجليزية من جامعة القاهرة ودبلوم فى الترجمة · مترجم تحريرى بمجلس الشعب

هى كرة الشبكة ، تنس الطاولة ، والجرى الى عشرة ألعاب تشمل كرة السلة والتنس وكرة اليد والهوكى والكرة الطائرة والبارمنتـــون والاسكواش · وقد حذفت كرة الشبكة ـ باعتبارها محصورة فى الدول الافريقية الناطقة بالانجليزية ـ من القائمة عقب التطورات الأخيرة الرامية الى تشجيع الرياضيات والألعاب الشائعة فى كل من البلدان الأفريقية سواء الناطقة بالفرنسية أو الانجليزية ·

وفى خلال الستينات أبطأت عملية التفاعل ، اذ كانت المجتمعات الافريقية يعوزها بعض متغيرات الانتشار وبصفة خاصة التزاوج بين مختلف السلالات والتكنولوجيـــا الحديثة · علاوة على وجود فجوة فى الاتصال بين دول أفريقيا وأقاليمها · كما لم يكن تعليم الشباب والفتيات يسير بصفة منتظمة ، وكانت نسبة الفتيات اللاتى يتلقين تعليما ثانويا وتمهيديا وتدريبا على الرياضات تقل عن مثيلتها من الشباب · فمن بين تسعة وستين ألفا وتسعمائة وواحد وأربعين طالبا فى كل المدارس الثانوية ـ الحديثة فى الولايات الغربية النيجيرية السابقة عام ٧٣/٧٤ بلغت نسبة الفتيات ٤٠٪ بينما لم تتعد ٣١ر٨٪ فى المدارس الثانوية ـ مدارس القواعد فى السنة نفسها من بين مائة وخمسة آلاف وثمنمائة وخمسة وخمسين (١) · فى العام ذاته بلغت نسبة الفتيات الملتحقات سبعمائة وخمسة وسـبعين طالبة فقـط بنسبة ١٦ر٧٪ من اجمالى أربعـة

آلاف وستمائة وخمسة عشر طالبا التحقوا بكل جامعات ايبادان • بينما بلغ العـدد في جامعة أيفي خمسمائة وثمان وستين من بين ثلاثة آلاف ومائتين وأربعين بنسبة ٥ر١٧٪ (١) • وقد بدا هناك بعض التحسين التدريجي وان كان يبشر بالأمل بالنسبة لانتظام الفتيات فى المعاهد الليلى على مدى السنين ، هذا الاتجاه مشجع للغـاية كما يتضح من الجدول رقم (١) الذى يغطى الفترة من ١٩٦٦/٦٧ ـ ١٩٧٠ ـ ٧١ فى كل الكليات النيجيرية •

الجدول رقم ١

انتظام الطالبات داخل المعاهد العليا

العام	اجمالى عدد الطلبة	عدد الطالبات للطالبات	النسبة المئوية بالنسبة للعدد الاجمالى
١٩٦٦/٦٧	٨٨٨٨	٩٨٦	١ر١١٪
١٩٦٧/٦٨	٧٠٥٨	٩١٢	٩ر١٢٪
١٩٦٨/٦٩	٨٥٨٨	١١٥٢	٤ر١٣٪
١٩٦٩/٧٠	٩٦٩٥	١٣٧٠	١ر١٤٪
١٩٧٠/٧١	١٤٤٦٨	٢٠٧٤	٣ر١٤٪

تقرير : اللجنة الاقتصادية الخاصة بالأمم المتحدة لشئون افريقيـا ـ نيجيريا
(تقرير عن دولة ، رقم ١ م ٧٣ ـ ٢٦٥٢)

لقد تغيرت القيم والمعايير فى الرياضيات والألعاب الافريقية بدرجة ترفض تغيرات تحبذ اشتراك المرأة فى الرياضيات الافريقية التى تنتشر بسرعة مذهلة فى كافة أنحاء القارة • فكل انسان يود أن يكون ناجحا وجاهزا اجتماعيا • أما من حالة الاستعداد تلك ، فالرياضات والألعاب لم تعد مجرد مسألة تتعلق بالاستجمام البدنى والمرح بمهارة ورشاقة ونشاط محض ، بل أصبحت عملا كبيرا ووسيلة من وسائل الترويج لمـصالح تجارية ، علاوة على كونها قناة من قنوات التغير الاجتماعى • كذلك يستخدم بعض نجوم الرياضة وأبطالها الذين أتوا من قرى أو من أحياء فقيرة فى ترويج مصالح تجارية • علاوة على تمتع البطولات الرياضية أو مهرجانات السباحة برعاية مصـالح تجارية ، ويطلب الى أبطال كرة القدم مثل بيليه بترويج مختلف المنتجات ـ مثـل البيبسى كولا ـ داخل نيجيريا •

دراسة حول الرياضات والوضع
الاجتماعي للمرأة

تظهر دراسة أجريت منذ فترة مضت أن من بين الرياضيات اللاتي حزن مكانة رفيعة فى الرياضيات والألعاب كانت منهن نسبة كبيرة من عائلات ثرية مولعة بالرياضات . بينما نالت الرياضيات ذوات الأداء المتواضع دراسيا وضعا أقل فى الألعاب الوطنية الهامة ومحدودة الأهمية على حد سواء . وحققت نسبة أكبر من الرياضيات وضعا أفضل فى الألعاب كمحصلة للحوافز التى منحن اياها من قبل والديهن . وتمكنت الرياضيات الآتيات من بيوت منهارة أو بها تعدد أزواج أن يبلغن مكانة أرفع من خلال تكريس أنفسهن للرياضة . وتدل الدراسات على أن حالات جنوح الأحداث بين الرياضيات يمكن أن تعزى لبيئة مؤلفة من بيوت منها أو بها تعدد أزواج أو أداء مدرسى متواضع أو مكانة متواضعة اجتماعيا واقتصاديا . أنظر جدول ٢) .

جدول رقم ٢

جدول رقم (٢) توزيع الحالات بين النساء اللاتى يشتركن فى ألعاب

درجة الحالة	الألعاب القومية البارزة		الألعاب الأخرى الأقل		القيمة الاجمالية	درجة الحرية	مستوى الثقة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة المئوية			
بيوت ليس بها تعدد أزواج	١٨	٩ر_	٩	٦	٢٧٢٥ر٠	٢٥	٨ر٠
بيوت بها تعدد أزواج	٣٧	١٨ر٦	٢٦	١٨	١٠٠٠ر٠	٦١	٩ر٠
بيوت منهاره	٦٣	٣١ر٦	٦٢	٤٢	١٦٢٨ر١	١٢٣	٢ر٠
بيوت مولعة بالرياضة	٧٨	٣٩ر٣	٤٧	٣٢	٧٨٦٥ر٠	١٢٣	٤ر٠
الأداء المدرسى المتواضع	٣	١ر٥	٣	٢	—	٤	٩ر

فى المناطق منخفضة الدخل فى بعض البلدان الأفريقية مثل غانا وكينيا وسيراليون وأوغندا استغلت الرياضة والترفيه كوسائل معاونة فى تحقيق تعليم أفضل وتوظيف أعلى ومنع لحوادث الشغب ، والارتفاع بوجه عام بمستوى من يعيشون فى الأحياء الفقيرة ففى نيجيريا أفرزت الرياضيات واحدا من أعظم التغيرات للأحسن : اذ أتاحت للرياضيين البارزين فرصا للعمل فى المؤسسات الخاصة والحكومية ، لم يكن ممكنا بالنسبة اليهم الحصول عليها فى الظروف العادية .

وكما يبين لنا الجدول رقم ٣ تمكنت نسبة أكبر من الرياضيات الآتيات من بيوت فقيرة ٠ الا أننا اذا حسبنا القيمة الكلية فلا يبدو أى من اختلافات الجدول ٢ ، ٣ له مغزى من الناحية الاحصائية عند مستوى الثقة ٠٥ و ٠ قامت هذه الدراسة الاستكشافية على أساس بيانات جمعت باثنين من الاستادات الرياضية بايبادان فى نيجيريا (وهما ليبرنى واولوبادان) وحتى يمكن أن نصل الى تغطية أكثر دلالة لفرص العمل والحالات المختلفة فاننا بحاجة الى تجميع بيانات من ولايات أخرى ، على هيئة عينة يتم اختيارها جزافيا ثم تراقب للنظر فى المتغيرات المبينة بالجدول ، أى : البيوت المختلفة والأداء الدراسى ٠

ونيجيريا باعتبارها دولة تمر بعملية تغيير يجب أن نتناولها باعتبارها كيانا يضم رياضات متجانسة ووسائل ترفيهية يتم تعديبها حتى تتفق مع الوظائف الحديثة التى تتأثر بقوى داخلية وخارجية شتى ٠ والقوى الخارجية كبيرة بدرجة هائلة حتى أنها أصبحت نتيجة لاقتباس عناصر من ثقافات أخرى ٠ الا أنه من المفيد هنا أن ننظر للتغيير باعتباره عملية يتم عن طريقها تعديل المؤسسات التقليدية بحيث تتلاءم مع الوظائف الحديثة فور أن تدرك ادراكا تاما المشكلات المتضمنة فى النظرة الوظيفية ٠ وهناك اتجاه ملازم لذلك ينادى بتغليب الوظائف الحديثة على المؤسسات التقليدية ٠ فالتغير الوظيفى النابع عن معرفة جديدة يمكن أن يؤدى الى تغير اجتماعى أسرع وأيسر ، بينما قد يكون التغير البنائى بطيئا وصعبا اذ يمس عادات قديمة وعددا أكبر من السكان ٠ المجتمعات الأفريقية مهيأة للتغير الوظيفى ، نظرا لأن الآباء يميلون للاعتماد على النظام المدرسى لاحداث تغيير داخل أبنائهم ، وهذا هو توقع غالبية هؤلاء الأطفال أيضا ، اذ يتطلعون الى المدرسة لاعطائهم وضعا جديدا ٠

وقد شهدت الحقبتان الماضيتان رياضات والعابا اتخذت أبعادا أهم فى حياة الشباب الأفريقى ، اذ أتاحت لأفراده فرصا متكافئة لممارسة الريضية بغض النظر عن بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية ٠ ويتوقف مدى تأثر الفرد بالتغيرات البيئية على درجة التغيرات الفاصلة عند نقل المهارات والقيم اليه وقوة الأنا عنده ٠ وتعتمد امكانية التغير على درجة التنافر بين الصفات البيئية والشخصية ٠ ومن خلال الدراسات التجريبية يمكن التعرف على ثلاثة فواصل ثقافية بين الشباب الذين هم على أعتاب الاضطلاع بأدوار باعتبارهم فى مرحلة البلوغ ٠ (التغير) الفاصل الأول : (أ) من دور مسئول ، (ب) من خضوع الى سيادة ، (حـ) من سلوك جنسى محظور الى نشاط جنسى والاضطلاع بأدوار أسرية ٠

وهناك أيضا تغيرات الأدوار التبادلية والتغيير الذى يقتضى اكتساب دور جديد داخل المجتمع ٠ فى تغير الأدوار التبادلية يصطف الشباب من الجنسين معا للتبارى مع فريق آخر يضم شبابا من الجنسين أيضا على أساس مدرسى أو فصلى متبادل ٠ وتتزايد التوقعات السلوكية ببلوغ مجموعات تنتمى الى أى من الجنسين أو الأصول العرقية مستويات أعلى من النضج البيولوجى والاجتماعى ٠ ويصبح التتابع المنهجى لتغير الأدوار المتبادلة علامات ارشادية متبادلة فى اطار التقدم ٠ مثلا : يختلف النمط السلوكى لابن فى الرابعة عشرة من عمره داخل بيئة والده عن سلوكه فى الفصل أو الملعب ٠ فى كلا الموقفين يزيد التوقع السلوكى ٠ ان التغير يفرض استمرار التجربة والوعى الاجتماعى ٠ ويجب أن يتم التعرف تماما على المطالب السالفة قبل اكتساب مطالب اضافية نابعة من طبقة اجتماعية أخرى ٠

أما التغير المتضمن اكتساب دور فهو أكثر فجائية من تغير الأدوار التبادلية . ففي هذا النوع من التغير يضطلع المرء بدور جديد ويدخل فى طائفة جديدة من العلاقات تربى الفتاة الأفريقية بحكم التقاليد لتكون مطيعة وخاضعة وصبورة ، بينما يتوقع من الشاب أن يكون عدوانيا وقويا وجريئا ومحترما ومسئولا . وكل الأفارقة مطلوب منهم أن يتزوجوا ، بل ان الزواج علامة بارزة على بلوغ الفتى والفتاة مرحلة البلوغ . وتندمج العوامل الاجتماعية للرياضة . فالمجتمع زراعى بطبيعته ، وهناك تقسيم واضح للعمل بين أفراده . يعنى الرجل بزراعة أشجار المحاصيل وطرق الحاصلات الزراعية والبطاطا الصينية وحصدها وصحن الفواكه الزيتية ومعالجتها ، بينما تولت المرأة استزراع الحاصلات الغذائية مثل الكاسافا (١) . والذرة والخضروات .

وبادخال نظم التعليم الحديثة نالت الأنثى الصغيرة قدرا معقولا من الحرية يتيح لها الآن ترك « الوصية عليها » والذهاب الى المدرسة حيث تتفاعل مع أترابها ومع الذكور بقدر معقول . أما فى المدرسة ، فان الفصل (بين الجنسين) والذى يمتاز بصرامته بالقدر المجدى اقتصاديا فيبدو الآن - آخذا فى التراخى ويميل الشباب الذين لم ينالوا قسطا من التعليم ويقومون بالبيع لحساب آبائهم أو الأوصياء عليهم لكسب قدر من المال الى الزواج فى سن مبكرة من البلوغ، تتراوح بين ثلاثة عشر الى خمسة عشر عاما بين المسلمين وثمانية عشر وعشرين عاما بين غيرهم ، مما يمثل عقبة أمام اطلاق حرية المرأة فى ممارسة الرياضة على قدم المساواة مع الرجل .

الخلفية الاجتماعية

يختلف الوعى الاجتماعى عند الرجل والمرأة من وصية الى أخرى ، ويرتبط مباشرة بأهمية الشباب بالنسبة للأعمال التى يزاولها أباؤهم . كما قد تختلف النشاطات الاقتصادية للمرأة اختلافا جذريا بين وصيتين يقول هذا الاختلاف على أساس عدد من العناصر الاقتصادية والاجتماعية . والسمة الأساسية لتلك الحياة الاجتماعية هى تقييد حركة الفتيات وتقليل حرية الحركة الممنوحة للفتيات .

تدرب الأنثى الأفريقية الشابة لكى تظل فى البيت تعاون قريباتها ، أو تلعب مع أفراد من عائلتها أو تسلى نفسها . يتضح هذا التقييد المكانى فى أن الذكر الصغير اعتبارا من العالم الثالث الى الرابع يرسل خارج البيت من وقت لآخر كى يلعب مع أقرانه ويندمج مع أقربائه البالغين وجيرانه . أما التغيرات التى نشأت فيما يتصل بالرياضة فذات أهمية اجتماعية وثقافية .

التحرر الاجتماعى :

أعدت أقدم البرامج المدرسية - بما فيها الترفيه والرياضة - وفقا للأعراف الدينية والتقليدية للناس . وكان هناك فصل للذكور عن الاناث فى النشاطات التى تمارس داخل البيت وخارجه . ولم تتح للاناث فرصة لزيادة تعليمهن بما يتجاوز مستوى الدراسة الابتدائية مثل الذكور . بل اقتصر تعليمهن فى المرحلة الابتدائية على موضوعات معينة كالطهى والحياكة والغسيل وغيرها من موضوعات التدبير المنزلى التى تعينهن على

---

(١) مستحضر نشوى للأكل (المترجم)

اتقان واجباتهن فى العناية بشئون المنزل وتربية الأطفال بينما تركز تعليم الذكور على التوعية التى تعدهم للتوظف وكسب لقمة العيش · تجلى هذا النظام فى برامج الرياضة المدرسية ، اذ خصصت لمجموعات الاناث الألعاب التى تحتاج تنظيما محدودا للغاية ومهارة متواضعة ·

وعندما اتسع نطاق التحرر شيئا ما ، وفتحت الأبواب أمام الشباب لمزاولة النشاطات الاجتماعية والانتظام فى المعاهد المهنية جرت ممارسة التفرقة ضد الاناث · وعندما تقرر السماح للاناث أن يفيدوا بصورة ضئيلة من الدراسة اللاحقة على المرحلة الابتدائية أنشأت مدارس خاصة بهن وانحصر منهجها الدراسى فى تعليم الفنون والموضوعات الثقافية · رغم ذلك فقد كانت اتاحة الفرصة للاناث للانتظام فى المراحل اللاحقة على المرحلة الابتدائية انجازا كبيرا ، فمن خلال هذا التحرر تغير المناخ الاجتماعى وامتد تدريس المواد العلمية - والذى كان يقتصر فيما سبق على المدارس الثانوية للذكور - ليشمل معاهد الاناث مثل كوينز كولاج وجمعية الارسالية الكنسية والمدرسة البروتستانتية للبنات وكلها فى لاجوس بنيجيريا · كان هذا بداية مرحلة جديدة فى ميدان الرياضيات حينما بدأت المرأة تشارك فى الرياضيات والألعاب التنافسية ذات التنظيم المعقد (٤) · والرياضة التى بدأت المرأة تضطلع فيها بدور بارز هى ألعاب القوى والجرى) · وتبارت النجمات اللاتى برزن منها فى الأحداث الرياضية الاقليمية القومية والدولية ·

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية :

وبعد مرور حقبتين على هذا الانجاز بدأت المرأة كذلك فى البروز فى رياضات أخرى مثل التنس الأرضى وتنس الطاولة والبارمنتون والسباحة · نشأ هذا عن تغير مذهل فى التركيب الاجتماعى والاقتصادى لكثير من المجتمعات ، ولم تعد الاناث داخلة ضمن نشاط اقتصادى غير مثمر · ولقد كان ذلك يقف على طرفى نقيض من تلك الفترة التى كانت فيها حركة الفتاة مقيدة وعندما كن ينصحن بأن يعدن الى البيت مباشرة بعد اليوم الدراسى وأن يظللن هناك ما لم يكلفن بمهمة محددة خارجة ، خاصة ان كن ينتمين الى بيوت ثرية أو أعضاء فى طبقة النبلاء أو من الدراسات اللاتى تتلمذن على القرآن · كانت تلك العزلة المفروضة تبرر بمبررات شتى ، مثل الحاجة الى حماية الفتيات من الرجال ومن امكان وجود علاقات معهن قبل الزواج · وبالغاء تلك الأعراض أفادت الفتيات من فترة حرة اضافية أمضينها فى حكمة وتعقل اما فى نشاطات اقتصادية أو ترفيهية ·

فى الماضى لم يكن من الممكن بالنسبة للمرأة المتزوجة فى بعض قطاعات المجتمع النيجيرى - خاصة بين (قبائل) الهاوسا واليوروبا - أن تتاجر أو تشارك فى أية وظيفية اجتماعية ما لم تمض فى بيت زوجها سنة واحدة على الأقل فى العادة · تجد مثل هذه المرأة نفسها فى رقى اجتماعى ، لكنها على الرغم من ذلك ليست أغنى من ذلك الوقت الذى تزوجت فيه · اذ أتت لبيت زوجها ومعها هدايا أسرتها وهدايا الزواج التى قدمها اليها زوجها وأقرباؤه · وهى كذلك تمتلك أثاث غرفتها علاوة على

كميات من الأدوات النحاسية والأوانى الفخارية لتزين حجرتها ٠ انها تمتلك أشـــياء ذات قيمة كبيرة وهى لها دون منازع ٠

وعلى الرغم من امتلاكها لهذه المقتنيات الثمينة فى الفترات الاولى للزواج فليس من حقها أن تبيع أيا منها أو تحقق من ورائه أية مزايا ٠ مالية ٠ فهـــذه الثروة ـ المعروضة ـ دليل على مكانتها فى حياتها الزوجية الجديدة ٠ لقد حرمت من المزايا التى يمكن أن تحصل عليها من التجارة وحرم عليها أن تغادر بيت زوجها ٠ أما ان كانت متزوجه حديثا فمن الواضح انها تعتمد على زوجها ماليا واجتماعيـــا ، وعـــادة ما تكون صديقاتها قد تزوجن فى الوقت الذى تزوجت هى فيه تقريبا وغير قادرات بدورهن على مغادرة بيوتهن ٠

أما العقبات التى وضعها هذا العرف فى وجه اشتراك المرأة فى الرياضـــيات فقد اتضح فى مجال الاختيار الضيق المتاح امامها والذى انحصر فى الجرى وكرة الشبكة ٠ وعلينا أن ننظر الى أسلوب حياتهن هذا فى اطار حياتهن المتحفظة والمقيدة مكانيا ، اذ كانت السلوكيات والمعتقدات الاجتماعية لدى الأفارقة من الأسباب الرئيســـية وراء تأخير تغير نمط حياتهن اجتماعيا واقتصاديا ٠

ففى نيجيريا ـ شأنها فى ذلك شأن أى دولة تخلو من نظام تعليمى مجانى ـ تمثل تكاليف التعليم استثمارا فرديا أو أسريا يتوقع منها أن تؤتى عوائد سريعة ٠ ونظرا لعدم وجود فرص للعمل أمام المرأة أو قلتها يجعل من الانفاق على تعليم أنثى صغيرة مخاطرة اقتصاديه أو تبذيرا ، الأمر الذى يدفع الآباء الى تحاشيه ٠ لقد اعتنق المجتمع معتقدات وانتهج سلوكيات معينة تبلورت على مر السنين وأصبحت معايير تحول دون اشتراك المرأة فى الرياضيات والألعاب اشتراكا كاملا ، نبع فى موقف يقوم على تبعيتها والنظر اليها باعتبارها مواطنا من الدرجة الثانية ٠ فضلا عن أن المجتمع لم يتقبـــل الاستثمار فى الرياضات والألعاب ، اذ كان يعده تبذيرا طالما أنه صفقة لا تحقق ربحا ٠

التعليم والتغير الثقافى :

بدأ الاعتقاد الشائع فى أن المرأة لا تحتـــــاج قسطا وافرا من التعليم لكى تلد الأطفال وترعاهم وتهتم بشئون بيتها فى التلاشى سريعا ٠ الأمر الذى يحدث تغيرات فى السلوكيات الاجتماعية والاعتبارات الاقتصادية التى تتصل بتعليم المرأة والتى أدت فى النهاية الى الارتقاء باشتراكها فى الرياضات والألعاب ٠ وتوقف الرأى العام عن الاكتفاء بالقول دون العمل حول دور المرأة فى خطط المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ٠ هـــذه السلوكيات الاجتماعية والاعتبارات الاقتصادية تسهم فى تقدم تعليم المرأة وتشجع فى النهاية على اشتراكها فى الرياضيات والألعاب الوظيفية ٠ وأصبحت فرص العمل متاحة لكل من الرجل والمرأة فى وزارات الشئون الاجتماعية والشـباب والرياضة والثقافة والتعليم وغيرها ٠ الا أنه لو تقلدت المرأة لدى دخولها سوق العمالة وميدان الرياضة وظائف تنافسية كبيرة ومراكز مرموقة فى الرياضيات والألعاب على قدم المســـاواة مع الرجل فسينكر عليها ذلك كل انسان بما فيهم النساء الأخريات ٠ وعندما تبرز قدرتها على الاستقلال والثقة سيعتقد أنها خشنة وســاقطة ٠ هذه التفرقة الاجتماعية

عملت على الحيلولة دون اشتراك المرأة فى الرياضيات نظرا لأن الأولوية الرئيســـي لدى أية امرأة افريقية هى الزواج · لكن على المرأة التى تود أن تحقق نجاحا فى ميدان الرياضة أو العمل أن تكون قوية وخشنة · لذلك فعندما يتقبل المجتمع مثـل هذه السلوكيات من جانب المرأة لا تصبح بعض الألعاب مثل كرة السلة وكرة اليد حكرا على الرجل · وبعد اتباع نظم الغرب فى التعليم والثقافه أصبح ينظر الى الدور الذى تضطلع به المرأة فى سوق العمل وفى الرياضـــــة باعتباره دورا حيويا اقتصاديا · وأصبحت مزايا (هذا الدور) وفضائله ترى كوســـيلة يمكن من خلالها (للمرأة) أن تتزوج زيجة ناجحة فى الوقت نفســـه الذى تصبح فيه مطمئنة من الناحية المالية · وتعددت المخاوف من أن تكون المرأة عاجزة عن أن تتزوج بعد أن تصبح عرضة لكافة أشكال الحياة الرياضية النشطة ، وبعد أن تصبح على دراية واسعة بشئون الحياة · وأصبحت مثل هؤلاء النساء يخطب ودهن ليس فقط كبار الرياضيين بل رجال أفضل تعليما وأوسع آراء داخل مجتمعهم ·

لقد ترك تعلم القراءة والكتابة آثارا عميقة نوعا ما على اشتراك المرأة فى الرياضـــة الافريقية · وصار الآباء الذين يدركون للمعرفة قدرها يتقبلون فكرة منح فتياتهم فرصة السفر خارج نطاق مجتمعهن الضيق للاشتراك فى الرياضة ، كما أضفى الآباء الذين يعرفون القراءة والكتابة شيئا من الاحترام على الرياضة · واذا كان الآباء فى المناطق الريفية يمنعون فتياتهم من الاشتراك فى الرياضة والألعاب ، فهذا أمر متعذر فى المناطق الحضرية حيث يتضح وجود ضغط اجتماعى يحبذ اشتراكهن فيها ·

وهناك بعض الألعاب مثل التنس والاسكواش والبارمنتون تحظى بمكانة أعلى ، وبفضل هذه المكانة تجتذب أولئك الذين يودون الحصول على أجر مجز · كما أن المهارة فى مزاولة تلك الرياضات والألعاب سبب آخر للحصول على عمل يدر دخلا مجزيا · عند ذلك تصبح الرياضة دالة على وجود طبقة اجتماعية تحدد المجموعات الطبقية للنخبة التى تعرف القراءة والكتابة · ومزاولة الرياضة باعتبارها عنصرا يحدد سمات طبقـــة اجتماعية معينة أمر عادى لكل من الرجل والمرأة ، ففى النهاية يشارك الرجل والمرأة فى بعض الألعاب مثل التنس والبارمنتون وكرة اليد ثم الجولف والفروسية بدرجة أقل · كما يزيد عدد المشاركات فى السباحة بصورة سريعة ·



يتناول هذا المقال بالبحث والتمحيص ما اذا كانت الألعاب الرياضية قياسا صالحا للتغير المجتمعي واننى لأفترض أن الألعاب الرياضية تحيط بعناصر التفرد الذاتى وهو ما يفصح عن توكيد الذات والتعبير المبدع ، والاحساس العام بالرضا . الا أن للتفرد الذاتى جذوره الاجتماعية ولا يمكن الفصل بينه وبين الظروف الاجتماعية ، فالمجتمع فى مجموع أفراده لابد وأن يكون ـ الى حد ما ـ انعكاسا لسعى أفراده لتحقيق التفرد الجماعى (ميد ١٩٣٤) ، وان حجب هذا السعى فى ثناياه نوعا من التوتر حين تستأثر بعض الجماعات بالسلطة على حساب الآخرين ، على مدى التاريخ الاجتماعى ، ومن ثم كان نشاط اللعب محكوما بالحدود الاجتماعية ، ما دام لها تأثيرها على رضا الآخرين ، لهذا تغدو الألعاب الرياضية مجالا ضيقا للتنافس (كيد ١٩٧٨) .

وهذا التوتر الذى يسود السعى للتفرد الذاتى ، هو موضوع هذا المقال ، ليعرض لتطور المجتمع من اطاره البسيط ، (بدهيا أو تلقائيا) الى هذا الاطار الذى أفرزته الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر حتى وقتنا هذا .

وقد أخذت هذا المصطلح ـ مصطلح التوتر ـ الذى يسود السعى للتفرد الذاتى، عن نظرية « بارسونز » المعروفة عن عمل الانسان : الكيان العضوى ، الشخصية ، النظام الاجتماعى ، والثقافى ، وما من نظام الا ويعمل وفقا لعلاقة سيبرنيطيقية بقدر ما تحكمه نظم أخرى صغرى تخضع لأسلوب طبقى ، ولما كانت المجتمعات البسيطة تعتمد ، كما هى فى واقعها ولبقائها على دنيا الطبيعة تستمد أعرافها الثقافية ، ومعتقداتها من المحيط الطبيعى ، فان التقدم الصناعى وتفاقم البيروقراطية ، لم يترك للثقافة

بقلم: برنارد ف . بوث

الاستاذ المساعد لحركة الانسان بجامعة أوتاوة • يتجه بأبحاثه
الى التنمية السياسية والاجتماعية عن طريق الألعاب الرياضية

ترجمة: الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

غير القليل من الحقائق المطلقة الثابتة وأخذت الأيديولوجية تحتل أهميتها الحاضرة كأداة للتوتر السائد •

وقد أخذ كل مجتمع متطور يتباهى بالسيبرناطيقا – أن قليلا أو كثيرا – وحيثما يتسم المجتمع البدائى بما يعزى اليه من أسهاب ، فان المجتمع الصناعى يتسم بعائده من الجزاء الاوفى ، فالكيان العضوى فى المجتمع البدائى يبدو أكبر من حقيقته ، وفى مسيس الحاجة الى مزيد من التيقظ والحذر ، طالما بقيت على ايمانها بالسحر والشعوذة للسيطرة على قوى الطبيعة ، فاذا أحرز نوعا من التقدم وأخذ يعى الاطار العلمى للتكنولوجيا • أخذت عقيدته الدينية تتوافق مع أيدولوجيته •

اللعب بداهة ، وتلقائيا :

ليس اللعب الا تعبيرا عن قيم ثقافية ، ولما كانت أقل بكثير فى تركيبه وبنائه من الألعاب الرياضية ، فانه انعكاس حقيقى للتنشئة الاجتماعية ، وقد يغدو سجلا للتطور الثقافى (روبرت ، وآل ، ١٩٥٩) •

وقد يعد اللعب نشاطا تحكمه قواعد ، وله أهدافه المعينة ، ومبارياته ، وحدوده من الزمن والحيز ، ودوراته المتكررة • وعندما قام « ساتون – سمث » وغيرهما بتصنيفه ، قالوا انه لعب لتحقيق اللياقة البدنية ، ولعب يجرى مصادفة ، ولعب له خطته ، ولعب محفوظ (روبرت ، وآل ، ١٩٥٩) • ولما كان المجتمع التقليدى البدهى

يعتمد في حياته على صيد البر والبحر ، فانه يستوحي سلوكه من القيم التي تؤكد لديه حاجته الى اكتساب المهارة في صيد الأسماك واقتناص الحيوان ، كما تؤكد حاجة الفرد والجماعة الى التكافل الاجتماعي ، وعلى الأفراد أن يكونوا مستعدين لمواجهة أى طارىء ، وهم يستوحون البنية حياتهم ، ولكل نأمة مهما قلت أهميتها لحياتهم ووجودهم ، وعلى الفرد أن يعتمد اعتمادا تاما على التوافق مع الجماعة ، والقاعدة الأولى للقيم التقليدية البدهية هي تشجيع كل ما يؤدى الى التوافق بين الفرد والجماعة ، فاذا كان من الضرورى لصياد السمك أو لقانص الحيوان أن ينمى قدرته على الصيد والقنص ، فلن يكون ذلك على حساب الأفراد الآخرين من الجماعة ، وليس من المستغرب اذن ، أن يقدم اللعب البدهي على اختبار الذات ، كلعبة تركيب الشعر ، ومباريات القوة ، والمصارعة ، وخفة اليد ، والمهارات اليدوية والقدرة على التذكر ·

وقليلا ما نجد اللعب المخطط فى تلك الجماعات التقليدية البدهية ، اذ أن الخطة تتطلب التفوق على عدو أو خصم · الا أن التنافس قائم فى تلك الثقافات البدهية ، ما دامت لا تثير الموجدة أو الحقد ، ويتميز اللعب بالمهارة البدنية ، والاستجابة السريعة ويحمل نوعا من التنافس ، وان كان التنافس ، لا يؤدى الى الاستيلاء على ما لدى الغير أو محاولة اذلاله ، وحيث يشهد النظارة مباراة ، فهناك نوع من التآلف البارز بين المتبارين والنظارة ·

ولا يعرف المجتمع البدهي تلك العلاقات الطبقية السائدة فى المجتمع الغربى · فالمساواة تسود بين الجميع ، وقد يفسر ابتعادهم عن الجمود والقيود الاجتماعية اختيارهم اللعب الحر للأطفال بعيدا عن القواعد والرسميات ، وان كان « روبرت وآل (١٩٥٩) قد أثبتت أن المجتمع يفوض تلك الأبنية الاجتماعية الكبرى ، وحين تسفر السلطة الطبقة عن نفسها لديه ، فان اللعب الذى يمارسه الأطفال يتخذ صورا من التوليفات الجديدة · وتتقرر العلاقة بين اللعب المخطط والتركيب الثقافي المعقد وتصبح علاقة مقبولة ، ويرى « روبرت ، وآل ، أن تقبل هذا اللعب المخطط يتوافق تماما مع قيم جديدة تستطيع أن تواجه الشد والجذب فى حياة العصر ، وتثبت الدراسات التى تناولت أهل البداهة ممن اقتحمتهم ثقافة الجنوب الكندى خلال حقب طويلة أن العاب المهارة والألعاب المخططة تشيع وتسود ، وتفقد بالتالى كل ما اتسم به المجتمع التقليدى القديم من النوايا الطيبة الخالية من الموجدة والتنافس ·

ومما يبدو فى تطبيق ما يراه « بارسونز » على الثقافة البدهية التقليدية أن التكامل الوظيفي للنظام الاجتماعي هو الذى يتغلب ويسود ، وتبقى تلك القيم التى تعلى من مهارة الفرد فى القنص وصيد الأسماك والرغبة الجماعية فى الاستمرار والبقاء هى السائدة ، وطالما ظل الأطفال بعيدين عن حب التملك ، بقيت المشاركة فى الممتلكات المادية قائمة ، وبقى للعب قيمته ، ويبقى أن تظل النوايا الطيبة سائدة ، طالما قامت الألعاب والمباريات فى محيط من المرح وان كان ذلك موقفا مثاليا فى تنشئة الصغير على تلك العلاقات الحرة البعيدة عن القيود ، حين يتعلمون ألا يأخذونها بنوع من الجدية البالغة ·

أما أهل التلقائية فيم جماعة البابو من شعب ماليزيا الذى يسكن تلك القرى الثمان عشرة المتناثرة على الساحل الجنوبى الشرقى لغينيا الجديدة ، حيث تتهددهم البيئة بأخطار الطبيعة ، والأرض جدباء لا تجود بخصب تحت وقر المناخ الاستوائى ، وتعذر تخزين المحاصيل الزراعية ، لذلك تدور حياتهم حول زراعة الحدائق والصيد والتجارة ،

يستعينون عليها بالعديد من المراسم الاجتماعية والدينية ، ولهم رحلة كل عام يقصدون فيها خليج البابو حيث يبادلون آنيتهم المصنوعة من خشب الساج ، ويؤمنون ايمانا عميقا بأن هناك عالما من الأرواح الشريرة ، يفترس التعساء ، لذلك ، فان عالمهم عالم جهم لا يوحي بشيء .

فهم يمارسون من اللعب ما يقوم على المهارة البدنية ، وهو لعب يتوافق فى أدائه مع مجتمع جامد ، ويواجه الفرد منهم منذ ولادته ألوانا من التواصل الاجتماعى ، وهو يتأرجح مربوطا على ظهر أمه من شجرة الى أخرى فيرقب فى حرية تامة كل نأمة للكبار وكل فحيح لأصواتهم وأصوات آبائه ، وليس ثمة حاجة لتقسيم العمل فيما بينهم ، مادامت لا توجد أى تفرقة بين الذكور والاناث ، كما يمارس الفتية والفتيات اللعب سويا .

والبحر هو عالمهم الطبيعى ، والسباحة أول ما يعلمونها أبناءهم ، وكذلك صناعة نماذج صغيرة لكل ما يتصل بحياتهم حين يكبرون من أبنية وأشرعة وقوارب ويجرون سباقا لمسافات قصيرة للصغار وتغدو ألعاب البحر صورة اجتماعية للعب فيبرز فيها التنافس ، اذ يحاول فريق مثلا أن يخترق مجال الفريق الآخر ، فاذا تحقق لهم ذلك عكسوا اللعبة ليصبح الهجوم دفاعا والدفاع هجوما .

ولا تقوم ألعابهم على التنافس ، مثلهم فى ذلك مثل المجتمع البدهى ، كما تخلو من التميز المادى ، وكل ما يعنيهم أن يتعلموا كيف يتسنى لهم أن يحققوا وضعا معينا من خلال النصر أو الهزيمة ، فى محاولة لاكتساب مزيد من المهارة اللازمة التى تنفعهم فى مستقبل حياتهم ، وحيث يعنى المجتمع البدهى بربط الخيوط الى بعضها ويراها وسيلة لصناعة الشباك واعدادها ، فان هذا المجتمع التلقائى ، مجتمع البابو يمرن أطفاله بنين وبنات على قذف بعضهم البعض بحراب من الحشائش ويكتسب أكثرهم مهارة بالغة فى هذا الصدد ولما يتعدى بهم العمر الثامنة .

وتقوم ألعاب البابو التلقائية على دعم الوضع القائم وتقويته ، وتعكس ألعابهم الجماعية تكافلهم الاجتماعى ، فتتغير القواعد أو تعكس فرادى خلال اللعب . ومن قبيل ذلك أن يحفظ الطفل توازنه فوق لوح من الخشب يحمله رفاقه عاليا ، فاذا قام بذلك حل غيره محله ،فالألعاب والقواعد الاجتماعية للعب تقوم أساسا — فى هذا المجتمع التلقائى — على تعليم الطفل كيف يتفاعل مع القيود التى يفرضها المجتمع .

اللعب والتنظيم الاجتماعى :

تلقى دراسة اللعب والألعاب الضوء على العديد من العلاقات : كالأعراف الثقافية وما فيها من تنوع ، والطبقة الاجتماعية ، والاقتصاديات والخطط المقررة ، والبناء الأسرى، وعلاقات الجنس ، وتربية الأطفال ، وتكامل الوظائف . فالألعاب تعيش على التكيف مع محيط قاس ، وتزود الطفل بالحركة الماهرة التى تعوزه فى مستقبل حياته ، وتمده بالعناصر الاجتماعية لقيم أصيلة ثابتة ، كما يفعل أطفال المجتمع البدهى حين يسخر الخاسرون فى اللعب من أنفسهم .

وقد اهتدى « سولتر » (١٩٦٧ فى دراسته لقبائل الشمال الأمريكى أن للألعاب صلتها الوثيقة بالطقوس ، وخرج من دراسته بأن الصورة التى تؤدى بها اللعبة بالرغم من بعض التباين بين القبائل هى وحدها — دون النتائج التى تسفر عنها — صاحبة الأثر الروحى ، كما وجد أيضا أن الألعاب التى تقوم على القدرة البدنية والتخطيط

تغلب الألعاب العارضة فى هذا المجال ، وتفصح عن سعى الانسان الى اثبات ذاتيته ، فيبتكر الألعاب التى تساعده على التحكم فى محيطه وهذا التحكم هو المحور الذى تستهديه دور اللعب والألعاب الرياضية فى تحقيق النمو والتقدم ، وانتهى « سولتر » فى دراسته لسكان استراليا القدماء ، الى أن العامل الاقتصادى أو غريزة البقاء هما أول ما يقف وراء العدد الأكبر من الألعاب ويليهمـــا فى ذلك الألعاب التى تقـــوم على التواصل الاجتماعى • أما الألعاب التى تحمل صورة النشاط السياسى أو التميز الثقافى فهى أقلها شيوعا •

أما دراسة « فريدركسون » (١٩٦٠) للمصارعة فى شتى الثقافات فتدل على أن المصارعة كانت وسيلة لحسم الخلاف حول الحدود ، أو التعبير عن اليفاعة ، أو لاختيار الزوج ، أو استعراض القـوة ، أو التصدى لكل عويص ، كاحتمال ضراوة الطقس مثلا •

وفى دراسة روبرتس ، وساتون ، سمث (١٩٦٢) للألعاب المعقدة والثقافة وجدوا أن القدرة البدنية هى أول ما يسيطر على الألعاب فى الغالب ، وان كانت ألعاب القدرة البدنية ، كما هى فى المجتمع التقليدى البدهى ، تقوم دون تخطيط ، أما المجتمعات التى تفتقد ألعاب التنافس ، فانها لا تضنى بغير القليل من التعقيدات الاجتماعية ، وعادة ما يغلب عليها حياة اقتصادية ثابتة ، فاذا كانت الألعاب المخططة هى السائدة ، فانها تصبح سمة على تنظيم اجتماعى معقد ، قد يقلب عليه تنشئة قاسية للأطفال •

الا أن « بول » (١٩٧٤) قد انتهى الى أن الألعاب قادرة على صياغة قيـــاس للتحكم الثقافى ، وكان بول قد عكف على دراســـة العامل الذى يحكم الالعاب ، حيث يحتل اللاعبون القادرون على التحكم فى أخطائهم ولا يسببون خسائر قمة القياس ، والعكس بالنسبة للاعبين قليلى الحيلة ولا حول لهم ولا قدرة • ويقرر بول أن التعقل والقدرة على التحكم فى صلتهما باللعب والألعاب الرياضية فى حاجة الى الدراســة أكثر مما يبدو من انعكاس الالعاب على البناء التنظيمى • وهذا التصور للتحكم ، أو التفرد الذاتى هو المحور الذى تدور حوله دراسة الألعاب الرياضية والتقـــدم المجتمعى ، وقام هذا الافتراض ، حتى ذلك الوقت ، على أن المجتمعات فى ممارستهـا للمشـاركة عن طريق اللعب والألعـاب الرياضية تحـاول التحـــكم فى مسيرتها ، أما التعقيدات النسبية للعب فى انعكاساتها على القيم الثقافية ، فانها دليل على ثبات المجتمع فى ميزان التقدم •

تغير أساليب الادراك :

يقرر « وتكين » (١٩٦٧) أن العوامل المعينـــة على تقدم أسـلوب الادراك هى تعميم الممارسة والمشـــاركة فى احتياجـات البيئـــة ، وقد أيده فى دراســـته كل من « وور » (١٩٦٧) و « أكنجى » (١٩٦٩) و « برى » (١٩٦٦) ، ويقوم تعريف « وتكين » لأسلوب الادراك ، على أنه التماسك الذاتى المميز فى الأداء من خلال النشاط الحسى والادراكى ، ويميز بين أنواع الأداء الثـلاثة التالية : (أ) الادراك ، والتقبل ، وبنـاء المعلومات • (ب) التفكير وحل المشكلات • (ج) الأداء السيكولوجى : التحكم والتوقى • ويصر « وتكين » على أن أسلوب الادراك : اما أسلوب عالمى عام ، وإما على صلة وثيقة باحساس قل أو كثر لتصور الذات أو البدن •

وقد حاول الباحثون الذين أخذوا بتطبيق نظرية « وتكين » على المؤثرات الثقافية والاجتماعية قياس المؤثرات النسبية للثقافة على مجال الاعتماد على الغير أو على مجال

الاستقلال فثبت أن مجال الاستقلال يتصل اتصالا وثيقا بأسلوب من التصور الوثيق والادراك المتكامل ، وأن الشعوب التى تتمتع بالاستقلال مضمخة بالقدرة على التكيف ، بينما تتجه الشعوب التى تعتمد على الغير الى الضبط الجماعى منها الى الضبط الفردى كما قامت « ويتز » (١٩٧١) بدراسة للمواطنين الهنود فى كندا ليتبين من خلالها تأثير الثقافة الغربية على أساليب التصور الادراكى ، وانتهت من دراستها الى أن ثقافة المواطنين الهنود ، تشجع الذاتية المستقلة والاعتماد على النفس ، والأداء الاستقلالى فى تربية الأطفال ، وهو ما يؤيد آراء « وتكين » وان لاحظت أن « الأتاباسكانز — Athapaskans » عدوانيون ، ويتميزون بالاثارة ، بينما « الجونكيانز — Algonkians » أكثر تقديرا لكظم الغيظ ، والرفض لكل وسائل التحكم الاجتماعى ، كما رأت أن التباين فى اختبارات أسلوب الادراك يفصح عن استجابات مختلفة تبعا للعوامل الثقافية ، ومن ثم ، فان الطريقة التى تقوم عليها اختبارات الادراك أقرب الى أن تكون جدلية أسلوب الادراك أقرب الى أن تكون جدلية ٠

أما من ناحية الهنود المتحضرين ، فقد رأت « ويتز » أنهم يلجأون الى خطط متغيرة فى الحملة على اختباراتها ، وأن لديهم القدرة على فرض المشكلة ووضع خطة الهجوم قبل أن يقوموا بها ، وهم أكثر ادراكا لعامل الوقت ، ويحاولون أن يسبقوا الزمن ، وهو ما لاحظه « برى » و « أوكنجى » و « برونر » بدورهم ، وعزوه الى تأثير التعليم النظامى ، والاتصال بمجتمع تكنولوجى متنافس ، وقد لمس « أوكنجى » أيضا تباينا واضحا بين العينات الريفية والعينات الحضرية مع تباين خلفيتهم من الخبرة والتعليم (برى ، ١٩٦٦ ، أوكنجى ، ١٩٦٩ ، برونر ١٩٦٦ ، ويتز ، ١٩٧١) ٠

وترجع أهمية هذه الدراسات للألعاب الرياضية والتقدم المجتمعى ، الى أن أساليب الادراك تبدو متغيرة مع تغير أنماط تربية الأطفال ، أو عندما يغزو التعليم أو التكنولوجيا الثقافة ، فاللعب الذى يقوم على التنافس ، أو هو أقرب الى الواقع الطبيعى قد يعكس قوى ثقافية عارمة لها أثرها فى التغير الاجتماعى ، أو فى تغيير المعايير الثقافية فتصبح بالتالى سجلا للمتغير ٠

الألعاب الرياضية فى مجتمع مركب :

دائما ما تعكس الألعاب الرياضية بعض معايير الضبط الاجتماعى ٠ ففى الالياذة والاوديسية للشاعر هوميروس ، نرى الملوك والأمراء وحدهم هم الذين يمارسون الألعاب الرياضية ، وهو عرف يقصرها على صفوة المجتمع ، وأن الاحرار الاغريق هم وحدهم الذين يشاركون فى الألعاب الاولمبية ، أما انجلترا فى عصر النهضة فقد أصبحت الألعاب الرياضية وأوقات اللهو ملكا للنبلاء والادنياء على السواء ، يمارسها الجميع وبقيت مشاعا بينهم حتى ظهر الاحتراف الرياضى وان كان ظاهرة جديدة ٠

ويصور هذا العرض الوجيز للعوامل الاجتماعية التى أدت الى ترشيد الألعاب الرياضية طبيعة الصراع بين الطوائف الاجتماعية مرآة للمجتمع عندما نعرض لدورها الاجتماعى فى الكفاح من أجل السيادة والتفرد الذاتى ٠

وقد وضع « جوزيف ستروت » تقسيما للتمرينات الريفية الى تمارين يمارسها ذوو المكانة وتمارين يمارسها السواد الأعظم من الناس ، وفى خلال القرن التاسع عشر أخذ الكثير من الألعاب الرياضية العشوائية والمحلية ، والتى تقوم على مراسم معينة فى الضمور والزوال عندما بدأت المجتمعات الريفية تتحول الى مجتمعات

حضرية صناعية (كون ، ١٩٨١) وأخذت الألعاب الرياضية طابعها القومي ببزوغ المجتمع الصناعي ، ووضعت لها الاتحادات الأهلية للرياضيين القواعد والقوانين التى تسيرها وتحكمها ، وعمت تلك القواعد البلاد على امتدادها • وكان هذا الترشيد الرفيع للألعاب الرياضية الذى نلمسه في عالمنا الحاضر ثمرة لما كان في النصف الأول من القرن التاسع عشر من محاولات • ففي ذلك الوقت لم يكن هناك من يمارس الألعاب الرياضية غير الخاصة التى تملك وقتا للفراغ ، ولم يكن هناك صراع اجتماعي وبالتالى لم يكن هناك حافز اجتماعي لوضع قواعد ، حتى اذ بدأت الطبقات الاجتماعية المتباينة لقاءاتها في حلبة التنافس ، وأخذت الخاصة التاوية الى الراحة تواجه اختبار القوة البدنية للطبقة العاملة ، بدأت فكرة الاحتراف تسفر عن نفسها لتكون حاجزا بين الخاصة التى تستمتع بالألعاب الرياضية ، والطبقة العاملة الجديدة التى اتخذت من الألعاب الرياضية وسيلة لكسب العيش ، ومع العرف السائد كان الاستمتاع بالألعاب الرياضية لما تتجه من فرص التواصل الاجتماعي يغلب على الرغبة في معرفة من هو الفائز •

وفي خلال القرن التاسع عشر بدت كندا وكأنها عالم صغير رائع للحياة الاجتماعية البريطانية ، وغدت بذلك ميدانا لدراسة السيادة في عالم الرياضة ، وكانت البداية في صورة نشاط ترويحى على تخوم العمران ، وفي أندية الصفوة في يورك بأعالى كندا ، وفي مونتريال بالجنوب • وكان لتحول الألعاب الرياضية الكندية الى تلك الصورة المنظمة التى تقوم على التنافس الذى أفرزته الثقافة الجماهيرية في عالم اليوم أثره في التغير الجذرى لبناء المجتمع الكندى نفسه ، وقام تنظيم الاشتراك في الألعاب الرياضية في كندا ، كما في بريطانيا العظمى في البداية على أساس التقسيم الزمني والطبقي والتعاليم والكهنوتية في ازدرائها لمطالب البدن ، وكان الترويح والرياضة البدنية في عداد الأعمال الطائشة ولم يكن هناك أى حافز لممارستهما كفاية في ذاتها (ميتكالف ، ١٩٧٤) •

وقد يتيسر ايجاز العوامل التى أدت الى تغيير الصورة الاجتماعية للألعاب الرياضية ، فيما يلي : (أ) نمو التجارة • (ب) تقدم المواصلات والتكنولوجيا ، (ج) الهجرة الجماعية في السنوات التالية لعام ١٨٢٠ • وقد أدت الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر الى قيام المجتمع الحضرى في كندا ، وأصبح هذا المجتمع الحضرى مركزا لتجمع الطبقة الوسطى التجارية الجديدة فقامت بانشاء الأندية الرياضية وتنظيم عضويتها وقواعدها والتنافس فيما بينها • وكان لتقدم وسائل المواصلات ما يسر التنافس في المجتمع الحضرى وفيما بين المجتمعات الحضرية كما كان لوسائل الاعلام في اهتمامها بنقل أخبار الألعاب الرياضية ما جذب اهتمام الناس اليها فنمت ثقافة رياضية عامة •

وبالرغم من النمو الحضرى وتقدم المواصلات وما نجم عنهما من تمتع الطبقة العاملة بوقت فراغ أطول مما كانت تتمتع به في حياتها التقليدية الأولى ، فقد بقيت القواعد التى تحكم الألعاب الرياضية دون تغيير ، اذ خضعت عضوية الأندية للاعتبارات الاجتماعية وفقا لحاجز الجنس والدين والمهنة • فاذا كان ثمة اتجاه للديمقراطية في ميدان الألعاب الرياضية فان هذه الديمقراطية بقيت مقصورة على الملاعب دون الادارة التى ظلت مقصورة على أفراد لهم مكانتهم في عالم الادارة والتجارة . ومع تلك الصورة المحدودة من الديمقراطية في الفرق الرياضية ، فقد بقيت التفرقة المهنية والدينية ، والسكني والمستوى الأخلاقي تسودها • (ميتكالف ١٩٧٤) •

وكانت الألعاب الرياضية فى المجتمعات الاستراكية أساسا للتواصل والتوافق وتتوه الفلسفه الماركسيه بالتربيه البدنيه والالعاب الرياضيه وما لها من فضل على الصحة والتعليم والانتاج ، كما أنهما ، كما يرى ماركس تزودان العامل بفرص التفوق التى حرمه منها المجتمع الرأسمالى .

واكتسبت الألعاب الرياضية فى تلك المجتمعات لتيسر مشاهدتها ولقدرتها على الأداء داخل الوحدات الاجتماعية على اختلافها من المصنع الى النادى الرياضى فالمدرسة والأسرة وفى صفوف الجيش ، هذا التكامل الذى غدا سمة طبيعية عليها ، لتقوم برسالتها الاجتماعية بين مختلف الطوائف وشتى الامكنة .

وتقدم جمهورية ألمانيا الديمقراطية صورة للترشيد الأيدولوجى للألعاب الرياضية ، حيث يقول « الاتحاد الرياضى الألمانى - D.S.A. » بادارة الألعاب الرياضية وقد أنشأته الدولة ، وحيث تتكامل الألعاب الرياضية الشعبية مع نظام الانتاج باشراف هذا الاتحاد ، فالغاية الكبرى من إنشائه هى العمل على توكيد ايدولوجية الدولة الجديدة وتماسكها ، والتنسيق بين المجلس الأعلى للشباب والرياضة (F.D.J.) والجمعية الألمانية للجمباز (F.D.G.B.) ، وقد اشتركا مع الاتحاد الرياضى الألمانى فى التخطيط لنشر الألعاب الرياضية على المستوى الشعبى ، وأصبح لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية من يمثله فى الاندية الرياضية ، وبهذا أصبحت الألعاب الرياضية أداة لتقدم تلك الدولة الناشئة ، وبعد سنوات حل D.T.S.B. محل DS.A. ، فاضطلع بواجب الترشيد الرياضى ومن الملاحظ أن التميز الذى أحرزته جمهوية ألمانيا الديمقراطية فى ميدان الألعاب الرياضية قد أكسبها مكانة دولية .

وتقدم كوبا صورة أخرى لما يمكن للرياضة أن تؤديه لترشيد الجهود الشعبية التنمية الوطنية ، وهو ما يسفر عنه سجل الكلمات النارية للرئيس كاسترو عن التنمية ، وتنشرها بانتظام مجلة جرانما ويكلى ريفيو - Granma Weekly Review - ولها قيمتها التاريخية فى دراسة التنمية فى كوبا ، وقد أخذ دور الألعاب الرياضية فى تطوير كوبا فى التغير التدريجى ، ففى كلمات كاسترو الأولى فى بواكير الستينيات ، يعزو تخلف كوبا فى الميدان الدولى للرياضة الى السياسة الاقتصادية الرأسمالية ، وقد كانت تلك سنوات التعبئة المعنوية ، الا أن الانجاز الذى تم فى ميدان الالعاب الرياضية قد أدى الى مكاسب عملية حلت محل المكاسب المعنوية ، مما أدى الى نوع من التوتر غدا جديرا بالالتفات ، فقد كان لظهورها فى الميدان الدولى للرياضة (أولمبياد ميونخ ١٩٧٢ ، ومونتريال ١٩٧٦ ، وموسكو ١٩٨٠) مقارا للفخر فى بدائية وان لم يستمر طويلا ، فقد أخذت الأدلة العديدة تشير الى أن كوبا قد أولت الشعب كل اهتمامها ، ولم تستثن الرياضة من هذا الاهتمام (بت ١٩٨١) .

ويبرز هذا العرض الموجز للألعاب الرياضية كيف يتسنى للتوتر الذى يشوب الادارة أن يلعب دوره فى عملية التفرد الذاتى ، وتبقى بعد ذلك تلك التساؤلات النظرية لتفهم هذا التوتر فى الادارة بين الفرد والدولة .

نقاش نظرى :

وهناك الآن ، ثلاث طرق فى علم الاجتماع الرياضى للتعرف على العلاقات الاجتماعية التى تمسك بتلابيب الألعاب الرياضية هى : نظريات التوافق ، والتكاثر والتسيد (هارجريفز ، ١٩٧٩) ، فنظرية التوافق ، ترى أن الألعاب الرياضية انعكاس للرأسمالية تبدو معها من قبيل النشاط التحويلى ما دامت الطبقة الحاكمة

هى التى تحكم بناءها والقيم التى تتوخاها (بروهم ، ١٩٧٨) أما نظرية التكاثر فترى أن الثقافة والألعاب الرياضية تقوم على النمط الرأسمالى للانتاج والعلاقات الاجتماعية الغالبة من حيث تفردها الذاتى ، ما دامت العلاقات الاجتماعية الرأسمالية هى الغالبة فى الميدان الرياضى (هار جريفز ، ١٩٧٩) ، ويرى هار جريفز أن أعظم ما يشوب نظرية التوافق والتكاثر من ضعف ، هى فى نظرتها للألعاب الرياضية على أنها ظاهرة ايدولوجية سلبية تعمل لصالح الطبقة الحاكمة ، كما يفترض أن تلك النظريات من السذاجة بحيث لا تشير بأية صورة الى الصراع الذى يلم بالألعاب الرياضية ، ولا الى الطبيعة المتباينة للألعاب الرياضية ، ولا الى ماهية الرياضة كظاهرة ثقافية تعكس التوتر الطبيعى فى المجتمع ، ويفترض لذلك أن نظرية التسيد أو المنطق الجدلى لمتغيرات السلطة قد تفسر تلك العملية تفسيرا أجدى ٠

وقد حاولت فى بداية هذا المقال أن أبين أن المضمون الاجتماعى هو الذى يضفى على الأداء الاجتماعى للرياضة معناه ٠ ويثبت ميتكالف وغيره من الباحثين تاريخيا كيف استطاعت بعض الجماعات المتسلطة أن تتحكم فى الألعاب الرياضية بوضع القواعد والأسس التى تحكمها على أساس الاقامة ، والمهنة والعنصر ، فقيدتها وفقا للحواجز الطبقية ، أما نظرية التسيد فانها لا تعنى بما اذا كان ترشيد الألعاب الرياضية يضاعف من التفاوت وعدم المساواة ، لكنها تضع فى مضمونها هذا السؤال : ما هى طبيعة النظام الاجتماعى التى تقف الألعاب الرياضية سندا له ؟ وتساعدنا هذه التقدمة النظرية على تبين الاختلاف فى المضمون الاجتماعى والسياسى للألعاب الرياضية ودراسة صور العوائق والتوازن داخل أى نظام ٠

ويرجع أكثر أصحاب النظريات الى « جرامسكى » فى محاولتهم لبيان كيف يتسنى لبعض الطبقات أن تحقق القوة ، وكيف يتسنى للأداء الاجتماعى للرياضة أن يتخلل تلك التربة وينفذ الى أعماقها ٠ فقد أثبت « جرامسكى » أن الطبقات الحاكمة قادرة على اضفاء الشعبية على آرائها ، وهو ما يؤدى الى دراسة الألعاب الرياضية بوصفها اطارا متكاملا للثقافة أكثر منها تذييلا لثقافة سائدة (هارجريفز ١٩٧٩) ٠

والوظيفة التى تضطلع بها الايدولوجية هى غرس الوفاق العام ، والايدولوجية نمط من أنماط الاحتكار ، وهى تعمل من خلال الوسيلة ، والاجماع الشعبى ، والحفلات والمراسم التى تعبر عن اتجاه عام مشترك ، أو تستدعى أحداثا بارزة للطبيعة الجماعية وتصبح الايدولوجية ضرورة عندما يصل المجتمع الى درجة من النمو يتسنى معها للجماهير أن تظفر بالوقت والطاقة لتتقدم بمطالبها فى أى قرار والمطالب الطبيعية والموارد القليلة هى وحدها التى تقرر طبيعة الأداء الوظيفى للألعاب الرياضية فى العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات البسيطة ٠

وعندما تتقدم المجتمعات ويطرد تركيبها ، وتبدأ الدولة فى تجسيد التوتر والملاحاة بين الجماهير والحكام ، يتيسر للحكام السيطرة على الجماهير ، وللسيطرة على هذا التوتر وتوجيهه يلجأ الحكام الى الايدولوجية ، ومن قبيل ذلك أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية عندما أنشأت مدارس السنوات العشر على حساب المدارس الثانوية ، وربطت بين الأندية الرياضية فى المصانع بهذا البناء التعليمى الجديد ، كانت ترمى الى التقرب من الطبقة العاملة ، وعندما لجأت الحكومة البريطانية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية الى انشاء مدارس للمتفوقين ، بينما يتعلم الآخرون فى المدارس الثانوية العصرية ، كانت ترمى الى هذه الغاية أيضا فقد كانت الألعاب

الرياضية أكثر جدية في مدارس المتفوقين ، فأقيمت بها الملاعب الرائعة ، الى جانب العديد من المنشئات التى قمت على ما هو قائم بالمدارس العامة أكثر مما هى فى المدارس الثانويه العصريه ، الا ان الايدولوجيه وفقــا لقانون التعليم الصادر عـام ١٩٤٤ ، كانت ترمى الى تحقيق اللياقة والقدرة ، وشبيه بذلك كان مالك المصنع (فى القطاع العام او الخاص) عندما يزود العمال بالتيسيرات الرياضيـة لا لتحسين مستواهم الصحى وقدراتهم الانتاجية وانمـا لضبط أوقات الفراغ وتوجيه سلوكياتهم .

ونقودنا نظرية التسيد الى أسـئلة تؤدى الى منبع التوتر وتشرح لنا كيف يحول التراضى دون التوتر ، اذ أن هذا التراضى ، يؤدى الى كفاية القوة للطبقـة الحاكمة مهما كانت الفلسفة التى يقوم عليها ، فقد غدت المدارس العامة فى بريطانيا خلال القرن التاسع عشر وسيله للتراضى والوفاق ، حيث يتسنى لها أن تستوعب الطبقة الوسطى النامية التى افرزتها الثورة الصناعيه فلا تهدد الطبقه العليـا القديمة والالعاب الرياضية التى لم تحفل بها الطبقة العليا من قبل ، قد غدت ولها أهمية كبرى كوسيلة مثلى لتحقيق الغاية المنشودة ، ومن ثم شهد القرن التاسع عشر ظهور حركة المسيحية القومية ، فى صورة بدت غريبة أمام الطبقة الوسطى النامية والطبقة ما فوق الوسطى . وسرعان ما غدت الرياضة ، وتقدم السجايا الأخلاقية ، والقدرة على الانجاز ، والتفاعل الاجتماعى الطبقى ، بالتدريج معيارا ثقافيا تدين به الطبقات الدنيا وان لم تعمل به . (ماكلنتوش ، ١٩٦٠) .

والبناء الرياضى يقوم على عناصر من الاثارة والمراسم التى تحرك المشاعر التى يعجز العام أو العقل عن اثارتها . فانها بأرديتها الرمزية البيضاء ، وسلطانهـا الثابت فى أحكامها الفاصلة ، والتقاليد الدمثة فى الملعب البريطانى قد جعلت من لعبة الكريكت مركبا ذلولا يعبر به أهالى جزر الهنـد الغربية عن مشاعرهم خلال اللعب ، تلك المشاعر التى تبدو هادئة معظم الوقت ، فالألعاب الرياضية قـادرة على تجسيد الصراع ، فاذا حفلت بالاثارة أصبحت سلاحا قويا .

على اننا يجب أن نفرق بين التصور الداخلى والتصور الخارجى فى توجيـه الصراع ، فحينما ينشب الصراع الطبقى فى مجتمع ، فان الارغام الذى تمارسـه الدولة يصبح أكثر وضوحا مما لو كانت وحدات المجتمع هى التى تواجه الارغام، ومن قبيل ذلك ما قامت به كوبا حين أخذت عن طريق الترشيد الرياضى فى تنمية الاحساس بالقدرة على الانجاز ، وغدت الألعاب الرياضية الرمز الذى يمسك بعنان الانتاج ، والوقت والتنافس فى ميدان العمل ، وكل فوز فى ميدان الرياضة هـو فوز للثورة ، على الأقل لدى بلدان أمريكا اللاتينية ، عندما ترى ما حققه أهـل كوبا من منجزات ، ولهذا غدت الالعاب الرياضية رمزا لأهداف الثورة (بوت ، ١٩٨١) .

وأخيرا ، فان أيديولوجية الألعاب الرياضية كعامل للسيطرة السـياسية قد تبدو واضحة فى العلاقات الدولية ، وقد أخذت الدول فى اتخاذها ، أداة لتحسين سياستها (أسبرى ، ١٩٧٩) وما زلنـا قريبى العهد بقبول جمهورية ألمانيـا الديمقراطية فى الدورة الأولمبية كحق من حقوقها ، فالالعاب الرياضية على الساحة الدولية كان أعظم ما تنشده جمهورية ألمانيا الديمقراطية الى ما قبل عام ١٩٦٨ ، فلم تكن لها علاقات دبلوماسية خارج الكتلة ـ البلاد الشيوعية ـ فزودتها الالعاب الرياضية بنوع من الاعتراف الدولى ، والمكانة ومنحتها الأداة القوية للمساومة ، كما كانت أداة لمقاومة الابارتهيد استقلتها حركة مقاومة العزل العنصرى فى كثير



المقـدمة : ـ

منذ فترة طويلة لم تحظ الرياضة بالاهتمام الكافى كموضوع للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، على أنه كان من الضرورى أن تصبح الرياضة فى ذاتها ـ بوصفها نشاطا متنوعا لا يمكن تصنيفه تحت بند واحد يجمع بين المتعة والرعاية الصحية والترويح والأمور الاستهلاكية ـ مجالا للتحليل الاقتصادى الاجتماعى فى المقام الأول ٠

وينتج عن النشاط الرياضى مشروعات صناعية وتجارية على نطاق واسع ، الشىء الذى قد يزيد من تشجيع هذه النشاطات التى قد تصبح فيما بعد وظيفة تحتاج الى التفرغ الكامل ٠

وبغض النظر عن مدرسى التربية البدنية ومعلميها ومدربيها أو الرياضيين المحترفين الذين يقدمون خدماتهم من خلال بعض الشركات غير ذات العائد أو المؤسسات الرياضية، يوجد على الجانب الآخر جميع أعضاء هيئة التدريس الى جانب مختلف الفنيين فى عالم الرياضة ٠

ان المكاسب الناتجة عن مثل هـذه الأنواع من التسلية مثل مباريات الملاكمة والضرائب التى تفرضها الدولة على تتالى الأحداث الرياضية تجعل للرياضة تأثيرا اقتصاديا على شئون الدولة ٠ وفى فرنسا ينمو اجمالى حركة القطاع الرياضى بنسبة ٢٠٪ كل عام ، وتقدر الزيادة فى الانفاق على الرياضة بالنسبة للمواطن الفرنسى العادى بحوالى ٦٫٥٪ سنويا بالمقارنة الى ٤٫٥٪ للانفاقات الأخرى ككل ٠ بالاضافة الى

بقلم: شانتال مالينفت

المتخصصه فى اقتصاديات الالعاب الرياضية ـ تعمل فى المركز الفرنسى للأبحاث العلمية ويعد مركزا لدراسة الأساليب الاقتصادية الحديثة والدراسات الاجتماعية للثقافة وأوقات الفراغ فى باريس .
وتعمل الكاتبة ـ الآن ـ فى الدراسات المعاصرة للمشكلات غير التجارية فى الاقتصاد الفرنسى وشمال أمريكا .

ترجمة: منى محمد فيصل عبدالمنعم

بكالوريوس فى العلوم السياسية ـ الجامعة الأمريكية بالقاهرة
تمارس الترجمة عن الانجليزية فى البرامج الموجهة بالاذاعة المصرية

ذلك ، فان الحكومة تساهم بالاستثمار لتشجيع الرياضة فى المدارس والعمل على توفير التسهيلات الى جانب القيام بتدريب المعلمين للمدن والريف وشواطىء البحار والرياضات الجبلية .

وسوف نجد أن الناس قد يمارسون الرياضة أو يعزفون عنها ، يتحمسون لها أو يهملونها ، يشاركون فيها أو يقفون منها موقف المتفرج ، وأخيرا فقد يشجعونها أو يتخذون منها موقف العداء ، الا أن كل هذه الاتجاهات تجسد نماذج معينة فى المجال الرياضى بعامة . وكما أشارت « ج . ماجنين »

« ان الرياضة تغزو الحياة اليومية لانسان القرن العشرين .. انها حقيقة واقعة من حقائق المدنية الحديثة تطوى بين ثناياها مجهودات بدنية ، تجمع بين اللعب والعمل اللذين يمارسان فيها بالتنافس جنبا الى جنب . وتحكم الرياضة قوانين ومؤسسات خاصة بها .. انه من الممكن أن تصبح الرياضة حرفة فى ذاتها » .

ان حوالى ٣٠٪ من الشعب الفرنسى) بما فى ذلك طلبة المدارس) يشاركون فى الرياضات البدنية . وتقيد الرياضة فى المجتمعات الحديثة بالوقت والامكانات المادية وقيود العمل . ومن خلال تطور الرياضة يمكننا تشخيص الظروف الثقافية والبدنية التى تدفع الناس الى الاندماج والمشاركة فيها .

وكواقع اجتماعى فانه لا يمكننا فصل الرياضة عن الاقتصاد . ان الاندماج ومواصلة الرياضة بالنسبة للأفراد ذوى الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية يهدفان

ـ أساسا ـ الى اشباع تلك الاحتياجات بالدرجه ذاتها التى يسعى بها هؤلاء الأشخاص الى الرياضة · أن الرياضة نشاط جماعى يجمع بين الانتاج والاستهلاك ، وتؤثر الرياضة على الاقتصاد بوصفها نشــاطا انتاجيا أو اســتهلاكيا أو كقيمة مضافة · وعلى أية حال فالرياضة مستهلك شره للغاية ·

ويواجه القطاع الرياضى عددا من التساؤلات الاقتصادية عن : ـ

- حجم الانتاج وانفاق المستهلك بالنسبة للرياضة ، وأغلب النشاطات الرياضية ·
- المصادر التى تمول الرياضة (بالدولة ـ السلطات المحلية ـ العائلات) والمستفيدون منها (الرياضة ذات الجمهور الغفير من المواطنين ـ الرياضة الشعبية ـ رياضـــة المدارس ـ أو التسهيلات الرياضية) والمصادر التى تستفيد منها طبقات بعينها ·
- كيفية مقارنة الرياضة مع القطاعات الأخرى الموجودة فى النظام الاقتصادى والدور الذى تلعبه الرياضة بالنسبة لاجمالى الانتاج المحلى والانفاق الكلى للمستهلك ·
- قيمة انفاق العائلات الفرنسيه على الرياضــة بالمقــارنة مع الأنماط الاستهلاكية الاخرى ·

وتعد الاجابات على هذه التساؤلات بمثــابة الأساس لسياسة الدولة بالنســبة للرياضة على المستويات المحلية القومية والدولية ·

تقويم الدور الاقتصادى للرياضة : ـ

فى الامكان تقويم الدور الاقتصادى للرياضة من خلال النظام الحسابى المعروف بنظام الأقمار الصناعية (Stallelite Account Techniques) · بموجب هذا النظام المحاسبى يطبق نظام الحساب القومى نسقا من المعلومات المجدولة الخاصــة بمجال معين بأرقى الطرق التى تناسب الدراسة · وتستخدم فى هذا النظام المفهومات والتصنيفات التى يستحيل تطبيقها بسهولة على الحسابات المركزية ·

ونختار مبدئيا الثلاثة التصنيفات الآتية كنماذج للعوامل التى تظهر فى المحاسبة القومية : ـ

١ ـ المشروعات غير المالية : ويعنى بهــا القطاع التجارى حيث يمكن معرفة حجم الانتاج والتوزيع ·

٢ ـ الادارة المنزلية : ويعنى بهــا المستهلكون النهــائيون كالعــائلات والأفراد حيث يمكن معرفة حجم انفاق المستهلك على الرياضة ·

٣ ـ الادارات : ويعنى بها المؤسسات العامة مثل الدولة والهيئات ، حيث يمكن معرفة توزيع الاعانات الرياضية وتأثير اعادة التوزيع ·

الا أنه يتضح ـ من خلال الدراسات ـ أنه لا يمكننا الاعتماد على الطريقة الأولى (المشروعات غير المالية) فى مجال القطاع الرياضى، لأنها تعطى نتائج متباينة · ومن أجل هذا فقد اهتم الباحثون بالتمييز بين الانتاج والتوزيع وبين مشروعات كثيرة من مشروعات الانتاج على النسق التالى : ـ

(أ) بالنسبة لأنواع السلع المتوفرة : المنتجات الرياضية ـ السلع والخدمــات التى لا ترتبط بالرياضة بوجه خاص ·

(ب) بالنسبة لما اذا كانت المؤسسة متخصصة أو غير متخصصة فى الرياضة ·

هذا ، وفى حالة الرغبة فى الحصول على صورة متكاملة للنشاطات الرياضية فقد امتد النظام المحاسبى ليشمل العملاء مثل شركات التأمين والائتمان الى جانب الشركات المتخصصة فى العلاقات الخارجية (صادرات / واردات) ٠

ومن مميزات هذا النظام المحاسبى أنه بجانب كفاءته على توفير المعلومات بالنسبة لبعض الأمور مثل تمويل قطاع الرياضه مثلا أو التجارة الدولية فانه يمكننا من الحصول على حسابات متكاملة ومتوازنه أيضا (أنظر الشكل ١) ٠

ومن النتائج المتوقعة لنظام الأقمار الصناعية تمكن الباحثين من قياس حجم كل الاتفاقات فى مجال معين قياسا عدديا دقيقا ، والرياضة هى المجال المعين فى حالتنا هذه ٠ والهدف من هذا النظام هو تقديم كافة المعلومات السنوية الخاصة بالرياضة فى جدول واحد تحت ثلاثة بنود هى :

(أ) النشاطات الخاصة بالرياضة ٠

(ب) المستفيدون من السلع والخدمات الرياضية ٠

(جـ) اجمالى ما ينفقه المجتمع ومصادر التمويل ٠

ويعطينا هذا النظام المحاسبى اطارا تحليليا مستقلا ومتوافقا مع اطار المحاسبة القومية ، فى الوقت الذى يمتد فيه الى ما بعد ذلك الاطار حيث يضم نسقا من المعلومات المجدولة الخاصة بالمستفيدين وعوامل الانتاج (الشكل ٢) ٠

جدول رقم (١) : العوامل الاقتصادية المؤثرة على القطاع الرياضى

بنود الحساب القومى	الدور الرياضى	دراسة تفصيلية
المشروعات غير المالية	القطاع التجارى	مشروعات الانتاج المتخصصة فى الرياضة
		السلع الرياضية
		مشروعات الانتاج غير المتخصصة فى الرياضة
		مشروعات الانتاج غير المتخصصة فى الرياضة
		السلع والخدمات غير الرياضية
الادارة المنزلية	المستهلكون النهائيون	الادارة المنزلية
الادارات	السلطات العامة	الادارات المركزية
		الأمن الاجتماعى
		السلطات المحلية
	الهيئات	المؤسسات الرياضية
مؤسسات مالية	التمويل	شركات التأمين
خارجى	علاقات خارجية	خارجى

غير أنه من المستحيل أن نقوم بقياس التدفق الأساسى أو أن نضع فى الاعتبار كل المتغيرات الكيفية من خلال النظام المحاسبى للأقمار الصناعية ، لأن هذا النظام ما زال يستند الى الطرق المحاسبية التقليدية ولهذا فالمؤشرات الخاصة التى تستخلص من الاستفسارات بين المستفيدين والرياضيين لابد وأن تدرس بطرق أكثر تفصيلا لمعرفة تأثير الرياضة تجاه أنماط سلوكيات الأفراد ٠

ومن خلال مسح قومى شامل أوضحت حوالى ألف عائلة فرنسية أسباب اندماج الفرنسيين فى الرياضة وكيفية انفاقهم عليها ٠ وقد أوضح مسح للنوادى الرياضية على مستوى الدولة الاطار التمويلى للنوادى التى لا تدر ربحا ، وقد قام الدارسون باجراء الأبحاث والتحليلات على هياكل الميزانيات الفعلية للسلطة المحلية ٠

وقد اقتصرت الاستفتاءات على الرياضة الشعبية ، رياضة المدارس ، والهواة الرياضيين من الطراز الأول ، اذن فالبنود لا تغطى الرياضة كحرفة ٠

الانفاق الاستهلاكى على الرياضة من جانب العائلة الفرنسية :

يتعرض الفرد فى حياته اليومية العملية لكثير من الضغوط وعليه فى جميع الأحوال أن يراعى المراسيم والتقاليد الواجب اتباعها فى مجتمع بعينه ٠ والفرد لكى يتمكن من مواصلة أعباء الحياة الروتينية اليومية يجب أن يخصص لنفسه فترات للاسترخاء وممارسة أنشطة غير التى اعتادها فى حياته العملية ، ولذا نجد فى البيئة الحضارية وابتعاد الانسان عن الطبيعة ما يدفعه الى البحث فى الرياضة عن التعويض الكافى للنقص الذى يعانيه فى حياته العادية ٠

والرياضة لا تعتمد على الدخل فقط ، ولكن على كل العوامل التى تؤثر على الحالة الوظيفية ، بكل ما تعنى هذه العوامل التى تؤثر على الحالة الوظيفية ، بكل ما تعنى هذه العوامل فيما يختص بالتنشئة العائلية للفرد الى جانب دور كل فرد فى الحياة العملية وتهتم الأسر الفرنسية فى المقام الأول بالرياضات المائية والتربية البدنية والتدريبات الرياضية ، الى جانب رياضات الشتاء ، حيث يغرم الفرنسيون بمشاهدة ألعاب الكرة ورياضات الشتاء ٠

وقد أصبحت الرياضات ذات الجمهور الغفير من المشاهدين ظاهرة اجتماعية وثقافية ذات أهمية قصوى ٠ وهذا يعنى بالضرورى أننا ندخل عاملا هاما وهو مصدر التمويل ٠ وتحرر مقالات عن الرياضة كما تنشر تقارير خاصة الى جانب البرامج التى تعرضها الاذاعة والتليفزيون ، كما تلعب الادارة المنزلية دورا فى الصرف على ما تستهلكه الرياضة من الانفاق حيث تنفق ثلاثة أرباع الناتج على الملابس الرياضية الخفيفة (مثل مضارب التنس ـ والكرات ـ ومعدات الانزلاق) هذا ،الى جانب الصحف الرياضية والعاب التسلية ، على حين ينفق بقية الناتج على الخدمات التى تقوم السلطات المحلية والمؤسسات الرياضية بتوفيرها ويشتمل الانفاق على المؤسسات الرياضية كلا من مصروفات النوادى وأوجه الانفاق المختلفة مثل الأعياد الرياضية والمواسم والمهرجانات التى تحتاج من النوادى الى انفاق خاص ، ويشتمل على تكاليف التراخيص التى تمنح للاتحادات الفيدرالية للرياضة وأيضا (جدول رقم ١) ٠

جدول (٢) حساب الأقمار الصناعية للرياضة

المتعاملون فى المجال الرياضى	المتعاملون	مجموعة المتعاملين		المصادر الرئيسية للمتعاملين
الملبوسات والعدد الخفيفة	مشروعات الانتاج المتخصصة فى الرياضة (للسلع)	للشركات غير المالية	انتاج السلع الرياضية والخدمات الرياضية من قبل المشروعات المتخصصة والغير متخصصة	الدخل من مبيعات السلع والخدمات الرياضيه
الجرائد منظمو الأحداث				
مؤسسات الهندسة المدنية	مشروعات الانتاج غير المتخصصة فى الرياضة (للسلع الرياضية)			

تابع جدول (٢) : حساب الأقمار الصناعية للرياضة

المتعاملون فى المجال الرياضى	المتعاملون	مجموعة المتعاملين	وظائف المتعاملين	المصادر الرئيسية للمتعاملين
المصنعون (صناعات العربات)	مشروعات الانتاج المتخصصة فى الرياضة (السلع والخدمات غير الرياضية)			
التجارة المصرفية	التوزيع		مبيعات المنتجات الرياضية	الدخل من مبيعات المنتجات الرياضية
	الادارة المنزلية	الادارة المنزلية	استهلاك المنتجات الرياضية	المقابل المادى لعوامل الانتاج أو التحولات من العملاء الآخرين

تابع جدول (٢) : حساب الأقمار الصناعية للرياضة

المتعاملون فى المجال الرياضى	المتعاملون	مجموعة المتعاملين	وظائف المتعاملين	المصادر الرئيسية للمتعاملين
سكرتارية الدولة لشئون الشباب والرياضة	الادارة المركزية أمن صناعى	الادارات	انتاج الخدمات الرياضية غير التجارية اما جماعيا أو لمجموعة معينة من السكان واعادة توزيع الدخل القومى والمصادر الأخرى	الرسوم الاجبارية بالنسبة للعملاء المنتمين للقطاعات الأخرى والتى يتسلموها اما مباشرة أو غير مباشرة المساهمات التطوعية بالنسبة للادارة المنزلية
	السلطات المحلية			
السلطات المحلية فى المدن – الادارات والتجمعات الاتحادات الرياضية الفدرالية النوادى الرياضية غير ذات العائد	المؤسسات الرياضية			

تابع جدول (٢) : حساب الأقمار الصناعية للرياضة

المتعاملون فى المجال الرياضى	المتعاملون	مجموعة المتعاملين	وظائف المتعاملين	المصادر الرئيسية للمتعاملين
	بنوك الائتمان	مؤسسات مالية	القروض ـ التحصيل وتوزيع المالية المتاحة للمتعاملين الرياضيين	الفائدة
	شركات التأمين		تأمينات الرياضيين الذين يستفيدون مقابل دفع الأقساط	الأقساط التى يدفعها الرياضيون
	خارجى	خارجى	وتقوم هذه الحسابات بوصف العمليات الخاصة بالعملاء العاملين سواء فى فرنسا أو خارجها	استيراد المعدات والملبوسات الرياضية

ان حوالى ٩٠٪ من انفاق العائلات الفرنسية ينصرف الى شبكات التوزيع والتصنيع ، ولكن هذا لا يقلل من أهمية الـ ١٠٪ التى تنصرف للمؤسسات الرياضية بما أن الشعب الفرنسى يتحمل ٤٠٪ من تكاليف تمويل هذه المؤسسات والباقى من الدولة والمؤسسات المحلية بواقع ٢٠٪ لكل على حدة ومصادر أخرى متنوعة ٠

الدولة وتمويل الرياضة : ــ

يقع على الدولة فى فرنسا عبء مسئولية توفير مدرسى الرياضة للمدارس كما تملك الدولة حق صنع القرار وقوة الاشراف فى المؤسسات الرياضية بهذه الاتحادات الفيدرالية والنوادى غير ذات العائد ٠

جدول ١ : مشتريات السلع والخدمات الرياضية من قبل الادارة المنزلية الفرنسية بالنسبة المئوية

من الصناع والموزعين	٪	من الصناع والموزعين	٪
سلع رياضية	٥٧	سلع رياضية	
ملبوسات رياضية خفيفة		خدمات	
النظام الرياضى	١٩	رسوم الاشتراك والعضوية	٤٨
خدمات رياضية			
صحف رياضية	٦	رسوم القبول	٣٨
أحداث	١٨	شراء التراخيص	١٤
المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠

ولكن فيما يتعلق بتقديم التسهيلات الرياضية فان الدولة تخول السلطات السابق ذكرها للسلطات المحلية : مجالس التجمعات المحلية ــ سلطات الأحياء والادارات والتجمعات ٠

وقد لعبت الدولة دورا كبيرا فى الرياضة منذ بداية القرن العشرين ٠ وتعمل الدولة على امداد معظم الاتحادات الفيدرالية بالاعانات المالية ٠ وفى أحوال كثيرة تتحمل الدولة المسئولية كاملة لتدريب رياضيى الطراز الأول ــ تمهيدا لألعاب الدورات الأوليمبية ــ وفى بعض الأحوال لا تحصل بعض الاتحادات الفيدرالية على اعانات ، ويمثل اتحاد الراجبى بعض هذه اتحادات التى تستقطع مبالغ من الميزانية الاجمالية على الرغم من عدم وجود قسم خاص مخصص لهذا الغرض ٠

ويقع على عاتق السلطات المحلية مسئولية جسيمة بالنسبة لتوفير التسهيلات اللازمة للرياضة فهم ليسوا مسئولين عن الاستثمارات الأولية والتكاليف الفعلية . ولكن عن الصيانة والاصلاحات ومصروفات التحديث وتهتم النوادى الرياضية التى تقام على أساس التطوع بامداد سكان المدن والتجمعات بالمعونات الاجتماعية فى هذا المجال ، وتقوم ادارات كثيرة للسلطات المحلية بتشجيع النشاطات الرياضية والبدنية : من هذه الادارات : ادارات مسئولة عن التمويل ــ تخطيط المدن ــ الهندسة

المعمارية ـ الطرق العامة ـ التعليم ـ تنظيم الاجازات الجماعية ـ الرياضة ـ المهرجانات المحلية ـ الشباب وتنظيم ادارة شئون الأفراد الى جانب التسهيلات الرياضية ٠٠ الخ ٠

وتحصل التجمعات على منح على شكل معونات بالاضافة الى امكاناتها الأساسية وتمثل ادارة الشركات الكبرى والمؤسسات الأخرى الى جانب الادارة الرياضية للبلديات مصادر هذه المنح ٠

وجدير بالذكر أن الدعم المالى المنصرف للنوادى والاتحادات الفيدرالية فى تزايد مستمر سواء كان هذا الدعم مرصودا فى الميزانية أو خارجها ٠

ففى عام ١٩٧٧ ارتفعت المعونات المرصودة فى النوادى والاتحادات الفيدرالية الى ٥٢ مليون فرنك فرنسى وتوالى التزايد المطرد حتى انه فى عام ١٩٧٩ ارتفعت النسبة الى ١٢٠ مليون فرنك فرنسى ، أى بزيادة تقدر بواقع ١٣٠٪ خلال عامين وفى العام نفسه خصصت ميزانية قومية لتطوير الرياضة تشمل كل البنود غير المرصودة فى الميزانية والتى يحصل عليها بطريقة آلية بنسبة ٢٪ من حصيلة العائد الرياضى كله ويشتمل القرض على قطاعين أحدهما يخصص للرياضات المكلفة والآخر للرياضات الشعبية ، وتعم الفائدة الحركة الرياضية بوجه عام بما فى ذلك النوادى ٠

ان معظم الذين يساندون الرياضات المكلفة هم رياضيو الطراز الأول كما يصنفهم رؤساء الاتحادات الرياضية ، وبناء على طلب الاتحادات الرياضية الفيدرالية فانها بالاشتراك مع وزارة الشباب والرياضة التى تخصص بدورها بندا من ميزانيتها الثابتة ، تقوم بمنح اللجنة الفرنسية القومية الاوليمبية مساعدات على هيئة معونات فى محاولة منها لتدريب رياضيى الطراز الأول على المباريات الرياضية العظمى وبخاصة الألعاب الأوليمبية ٠ كما يتم معاونة رياضيى الطراز الأول لكى يستعدوا لمستقبلهم اجتماعى والوظيفى بعد اعتزالهم الرياضة وتستخدم الاعانات فى تمويل مناهج التدريبات الرياضيه والنشاطات المهنيه وشراء المعدات والمشاركة فى الأحداث والمنح الدراسية الى جانب تعويض الخسارات المالية ، وفى حالة الضرورة القصوى تمنح القروض لتغطية التكاليف التى تطلبها أية حرفة ٠

أما بالنسبة للرياضة الشعبية فتتقدم المنظمات الرياضية بطلب اما مباشرة لمكاتب ادارات الشباب واما من خلال الاتحادات الفيدرالية ٠

تضاف القروض المحصلة الى المنح المقدمة على شكل معونات والمخصصة أصلا لهذا الغرض أو عن طريق ميزانية وزارة الشباب والرياضة أو من خلال السلطات المحلية ٠

وتستخدم هذه المنح لتقديم يد العون للنوادى حتى تتمكن من دفع رواتب هيئات التدريس على شكل عقود قصيرة المدى ، شراء المعدات ، والقيام باصلاحات طفيفة الى جانب تدريب هيئة الادارة ، وأخيرا لنقل الفريق الرياضى ٠ وتقوم الدولة بدفع الرواتب لمدرسى الرياضة والهيئات الأخرى حتى تضمن بذلك استمرارية تواجدهم ٠ كما تقدم الدولة المعونات للسلطات والمؤسسات الرياضية اما مباشرة أو من خلال السلطات ذاتها ٠

أما بالنسبة لمصادر القروض السـابقة الذكر التى تقوم الدولة بامدادها للهيئات والمؤسسات الرياضية والسلطات المحلية ، فانها تتكون جزئيا من الضرائب التى تحصلها الدولة من الرياضة وجزئيا من التحويلات الداخلية فى الميزانية ، وعلى أية حال فمساهمة الدولة بالنسبة للرياضة تعتبر ضئيلة حيث تمثل ٥٠٪ فقط من تمويل الرياضة الكلى .

السلطات المحلية والرياضة : ـ

وعلى الرغم من ان الادارة المنزلية تساهم ماليا فى الانفاق على الأجهزة الأساسية مثل حمامات السباحة وملاعب التنس ، فان هذه المساهمة تمثل نسبة ضئيلة جدا من الجهاز الرئيسى الاجمالى الثابت للرياضة . اذن ، فالواضح ان السلطات المحليـة تساهم فى الرياضة الى حد بعيد .

وتقدر النسبة الخاصة بالسلطات المحلية بواقع ٧٧٪ من الانفاق الكلى فى مجال الرياضة . وتمول ثلاثة ارباع النسبة السابقة من مصادر أخرى متنوعة غير الرياضة بما انه فى امكان السلطات المحلية أن تساهم فى الانفاق على الرياضة من خـلال الاقتراض والتمويل الداخلى .

وتمثل مصروفات الاستثمار ثلاثة أضعاف انفاق السلطات المحلية الاجمـالى الفعلى .

وتشتمل مصروفات السلطة المحلية على مساهمتهم فى الانفاق على الأجهـزة الأساسية والمعونات التى تقدم للمؤسسات الرياضية كما يمثل انفاقهم على الرياضة الربع من اجمالى انفاقهم على السلع والخدمات ، الشىء الذى يوضح الدور الفعـال الذى تلعبه السلطات المحلية فى المجال الرياضى .

وفى فرنسا تنفذ السياسات الرياضية على مستوى السلطات المحلية .

وتقدر نسبة انفاق السلطات المحلية على أجهزة الرياضة التى تمارس فى أماكن مغلقة ، الملاعب الرياضية بالهواء الطلق وحمامات السباحة بواقع ٨٢٪ من استثماراتهم على الرياضة .

ومن هذا يتضح كيف أن السلطات المحلية تضع البنية الأساسية وتمد يـد العون الى المؤسسات التى تقدم من خلالها الرياضة .

غير أن السلطات المحلية تعانى من متاعب مالية كثيرة فالمعونات الاستثمارية الرئيسية التى تحصل عليها السلطات تقدمها لهم الدولة على شكل منح ورغم ان هذه الاعانات تتزايد مع اندماج السلطات فى الاستثمارات الجماعية الا أنها لا تزال غير كافية .

وتمنح المعونات اما عن طريق القرارات الوزارية لاستثمارات الصالح القومى ، واما عن طريق مدير شرطة الاقليم لاستثمارات الصالح الاقليمى أو أخيرا عن طريق مديرى الادارات الأخرى للاستثمارات .

اذن ، فالتمويلات الاضافية التى لا تستطيع السلطات المحلية أن تغطيهـا من مصادرها الخاصة يجب أن تغطيها القروض .

المؤسسات الرياضية وتنظيم النشاطات الرياضية :

عند الاشارة للمؤسسات الرياضية يجب وضع حقيقتين فى الاعتبار ، الأولى . ان النوادي والمؤسسات الرياضيةوالهيئات تعتمد على نظم المتطوعين الذين لا يتقاضون أجرا . الثانية : ان أغلبية تمويل الرياضة لا يتم من خلال هذه المؤسسات .

وحين عرف Mercel Mauss عادات ال Potlalch أو مهرجانات الشتاء البدائية التى « هى عبارة عن عطاء بلا حدود لطبيعة ليس لها تبرير » بين جماعات الأفراد ، كان يصف ماهو أكثر من مجرد التبادل أو المقايضة اللذين هما من صفات المجتمعات البدائية .

وفى تبادل المنح والهدايا . لم تكن الممتلكات فقط هى الشيء الوحيد المتبادل بل كان هناك أيضا المراسيم والرقصات التى كانت على مستوى أهمية الهدايا نفسها. ولقد كانت الرياضة تمثل جانبا هاما من هذا النظام الاقتصادى البدائى غير التجارى.

ان مهرجانات الشتاء كوسائل تعامل سابقه للنظام الاقتصادى بمعناه الحديث تبدو وكأنها قد بعثت من جديد فى شكل مباريات رياضية تنافسية حديثة تمثل وسائل التعامل التى تواكب النظام الاقتصادى الحديث .

والى يومنا هذا لا يزال يوجد نظام الاقتصاد غير التجارى الذى يمثله نظام المتطوعين الذين لا يتقاضون أجورا ، وهذا النظام غير التجارى يميزه تبادل السلع الحرة وخدمات المؤسسات الرياضية .

وفى فرنسا نظم برنامج المتطوعين الذين لا يتقاضون أجرا على شكل مؤسسات خلال ثورة القرن التاسع عشر الصناعية وقت اعلان قانون « حرية الهيئات الرياضية Law of Freciom of Association فى أول يولية عام ١٩٠١ .

وجدير بالاهتمام أن هذا القانون هو الذى امتد بالرياضة الى حدود أبعد من مجرد الحدود المدرسية ، ويرجع الفضل فى هذا الى انشاء الهيئات الرياضية . ولا يزال هذا القانون ساريا يعززه مبدأ العمل بالتطوع وتكريس الفرد لجهوده من أجل التطور .

الوضع هكذا ، « فان السياسة الفرنسية » تفهما للموقف ، قد قامت بتشجيع الدولة والسلطات المحلية على ترك تنظيم النشاطات الرياضية للقطاع الخاص غير التجارى فان هذا الوضع قد جعل الحكومة فى مركز ضعيف بالنسبة للرياضة الى جانب أنه جعل نشاطات التطوع تبدو كضرورة اقتصادية . ويعزى الفضل فى استمرارية بقاء الرياضة فى فرنسا الى هذه النشاطات .

ان أكثر من ١٢٠ ألف ناد رياضى يقوم بادارتها حوالى ٦٠٠ الف متطوع مما يعنى أن ٩٠٪ من هؤلاء المتطوعين لا يتقاضون أجورا ، وتمثل هذه النشاطات حوالى ٣٠٠ مليون ساعة عمل كل عام .

الا أنه من غير الممكن احتساب هذا الرقم لأنه من الصعب تقسيم الوقت الذى يحدده كل متطوع لاختلاف الوضع من ناد الى آخر ومن موسم الى موسم ومن رياضة الى رياضة .

كما أنه من الصعب أيضا معرفة الدور الذى يلعبه المتطوعون فى كل من الادارة والتدريس نظرا لأن كلا الدورين يقوم به الأشخاص أنفسهم .

ويرتبط هذا العمل التطوعى أيضا بالادارة المنزلية فى شكل خدمات تجعل ، فى حقيقة الأمر ، مساهمة المنزل فى تمويل الرياضة أكثر عمقا .

وتحصل المؤسسات الرياضية على دخلها من المنزل ومعونات السلطات المحلية أو من الدولة ، الشىء الذى يمكن المؤسسات من دفع الضرائب ومرتبات موظفى التسهيلات الرياضية .

ويتلخص الاطار العام للعمليات المتعددة المتصلة بالرياضة بالنقاط الآتية :

(أ) المساهمة فى تدريس الرياضة تضمن الدولة وجود الطاقم المخصص لهذا الغرض .

(ب) وفيما يختص بالتسهيلات الرياضية فان السلطات المحلية تساهم بنسبة ٧٥٪ .

(ج) يتم تمويل انفاق المستهلك على السلع والخدمات الرياضية من قبل الأفراد والعائلات فمما سبق يتضح لنا أنه على الرغم من أن للدولة دورا لا يمكن انكاره فى الرياضة بوجه عام الا أن الدور التمويلى لها أدنى مما قد يعتقده البعض .

مكانة الرياضة فى الاقتصاد القومى :

ان فى الامكان قياس دور الألعاب الرياضية بالنسبة لنشاطات الاقتصاد القومى على أساس جدول شامل مبسط موضح به نسق من المعلومات المجدولة الخاصة باقتصاديات الرياضة خلال عام واحد ، ويقدم الجدول تخصيصا لحسابات العملاء والعمليات ، على انه يجب أن يكون الجدول المشار اليه متوازنا .

ويحوى الجدول مجموع عمليات السلع والخدمات (بما فى ذلك الناتج المحلى الاجمالى) ، انفاق المستهلك ، والاستثمارات فى مجال تسهيلات الرياضة ، كما يحوى أيضا ، مجموع العمليات التوزيعية غير المالية أو المالية ، ويوضح بالجدول صافى التحويلات للقطاع الرياضى ، الشىء الذى يعكس احتياج القطاع للقروض من الادارة المنزلية والسلطات العامة .

وبمقارنة الأرقام الموجودة بالجدول الاقتصادى القومى الشامل (لكل قطاعات اقتصاد الدولة خلال عام واحد) مع الأرقام الموجودة بالجدول الاقتصادى الشامل للرياضة تمكن الباحثون من احتساب نسب هامة جدا وتوضح هذه النسب الأهمية الكمية لاطار القطاع الرياضى .

وبهذه الطريقة يمكن مقارنة انفاق المستهلك على الرياضة بانفاق المنزل على الأساسيات خلال عام واحد .

ان القطاع الرياضى ليس بامكانه تمويل نفسه فمصروفاته تتعدى دخله ، الا أن القروض المباشرة للقطاع من قبل المنزل والسلطات العامة من شأنها أن تعيد التوازن المطلوب .

وتلعب الرياضة دورا هاما فى الاقتصاد القومى يمثل ١٪ من الانفاق للمستهلك و ٥ر٠ من الانتاج المحلى الاجمالى و ٩ر٪ من الهياكل الرئيسية الثابتة للدولة و ٨ر٪ من المرتبات والمساهمات الاجتماعية .

غير أنه من الممكن تعريف الأهمية الكمية للقطاع الرياضى بعد عقد مقارنة دقيقة بين الانفاق المنزلى الاستهلاكى على الرياضة والانفاق المنزلى على الاستهلاكات الأخرى .

ورغم أن الادارة المنزلية لا تساهم الا فى بنود قليلة جدا بالنسبة للألعاب الرياضية (٢ر٪ من الهياكل الرئيسية الثابتـــة لندولة) مثل حمامات السباحة ـ ملاعب التنس ـ فان استهلاكهم من الناحية الرياضية هام جدا (أنظر جدول ٢) ٠

جدول (٢) : الأهمية الكمية للقطاع الرياضى .

النســـــب	نسبة مئوية٪
الانتاج المحلى الاجمالى للرياضة	٠ر٥
الانتاج المحلى الاجمالى : كل القطاعات	٠ر٨
انفاق المستهلك على الرياضه	
انفاق المستهلك : كل القطاعات	٠ر٩
الهيكل الرئيسى الثابت للرياضة	
الهيكل الرئيسى الثابت للريضة : كل القطاعات	٠ر٨
مرتبات + أمن جماعى (مساهمات) للرياضة	
المرتبات + أمن جماعى (مساهمات) : كل القطاعات	
الهيكل الرئيسى الثابت للادارة المنزلية بالنسبة للرياضـــة	٠ر٢
الهيكل الرئيسى الثابت للادارة المنزلية : كل القطاعات	
الانفاق المنزلى الاستهلاكى على الرياضة	٩ر٨
الانفاق المنزلى الاستهلاكى على الثقافة والمتعة	
الانفاق المنزلى على التسليات الرياضية الأخرى	١٨ر٦
الانفاق المنزلى الاستهلاكى على كل التسليات	
الانفاق المنزلى الاستهلاكى على الملبوسات الرياضية	٥
الانفاق المنزلى الاستهلاكى على كافة الملبوسات	
الانفاق الاستهلاكى على الرياضة من قبل كل السلطات المحلية	١ر٣
الانفاق الاستهلاكى لكل السلطات لكل السلطات المحلية	
الهيكل الرئيسى الثابت للرياضة من قبل السلطات المحلية	٧ر٦
الهيكل الرئيسى الثابت للرياضة من قبل السلطات المحلية	٧٧
اجمالى الهيكل الرئيسى الثابت للرياضة	
اجمالى الهيكل الرئيسى للرياضة	٤٨ر٨
اجمالى النـــاتج المحلى للرياضـــة	

أن ١٠٪ من الانفاق على الثقافة والترفيه تنصرف على الرياضة غالبا ٠ وجدير بالذكر ان جزءا كبيرا من انفاق المنزل على الثقافة والترفيه يخصص للتســـهيلات الرياضية أو الأحداث الرياضية الهامة التى تستوجب تنقل المشاهد أو سفره مثـل نهائى الكأس أو الدورات الرياضية ٠ وتمثل انفاقات المنزل نسبة ١٩٪ من الانفاق العام على التسليات بما فى ذلك السينما ـ المسرح ـ الســــيمفونيات الموسيقيـة ومصروفات تراخيص الراديو والتليفزيون ٠

وينفق حوالى ٥٪ من اجمالى الانفاق على الملابس الرياضية ، وترجع هذه النسبة

المرتفعة نسبيا الى أن بعض الملبوسات الرياضية مثل ملابس التدريب وأحذية التنس تستعمل فى أغراض غير رياضية ٠

ويستوجب علينا الآن مقارنة النسب المختلفة المنطبقة على السلطات المحلية واضعين فى الاعتبار تركيزا دقيقا على التحليل الكمى للقطاع الرياضى ٠

ان انفاقات السلطات المحلية على الرياضة تقدر بواقع ١٫٣٪ من كل انفاقهم ، بينما نجد ـ عكسيا ـ أن مساهاتهم الاستثمارية بالنسبة للتسهيلات الرياضيه تمثل ٧٫٦٪ من الهياكل الرئيسية الثابتة للدولة ٠

وتساهم التجمعات استثماريا بقسط وافر فى الرياضة : وتقدر مساهمة السلطات المحلية بالنسبة للهياكل الرئيسية الثابتة للدولة بواقع ٧٧ ٪ من اجمالى الهيكل الرئيسى الثابت للألعاب الرياضية ٠

ويفسر لنا ارتفاع مستوى الاستثمار الرياضى للتجمعات الصعوبات الماليه التى تقابلها هذه التجمعات ٠

وفى المتوسط فان المساعدات التى تتسلمها التجمعات من الدولة فى شكل اعانات أقل بكثير من نسبة المساهمة الاستثمارية للرياضة من قبل هذه التجمعات ٠

ففى حقيقة الأمر أكد الدارسون أن قيمة الضرائب المضافة (VAT) التى تقوم التجمعات بدفعها أعلى بكثير من الاعانات التى يتقاضونهـا من الدولة ، الشىء الذى يفسر لنا المصاعب التى تواجهها التجمعات ٠

ولن تتلاشى أو تقل هذه المتاعب اذا لم تدرك الدولة الحجم الحقيقى للمشكلة وربما أدى تجاهل الدولة لهذه المصاعب الى اغراق التجمعات فى الديون ٠

وتتطلب الرياضة استثمارات على نطاقات واسعة تطابق ٤٩٪ من ناتج الرياضى المحلى ، ولكن القروض تغطى أكثر من نصف استثمارات الرياضة ، وعلى هذا ، فانه يتضح ان الرياضة فى حد ذاتها غير قادرة على تمويل استثماراتها التى تحصل عن طريق القروض من تحويلات المنزل والسلطات العامة ٠

السياسة الرياضية :

ان هناك أكثر من مجرد القوانين أو التنظيمات التى تحكم الرياضة تحت عنوان السياسة الخاصة بالرياضة ، لأن على الدولة أن تقرر أى قانون أو منطق يجب أن يحدد سياسة الدولة الرياضية ٠

وهناك أكثر من سبب يحتم على الدولة تشجيع الرياضة ، فالرياضة فى حد ذاتها يمكن النظر اليها على أنها علاج فعال لما قد تسببه الحياة العملية من المعاناة بما لدى الرياضة من قدرة مميزة على تنمية المقاومة الجسمانية للتغلب على تلك المتاعب٠ ومن هذا المنطلق فان تشجيع الدولة للرياضة يعد تشجيعا لكل ما هو من شأنه العمل على تحسين الصحة العامة أيضا ٠

كما ان الدولة بتشجيعها للرياضة تعمل ـ فى الوقت نفسه على توفير عدة نشاطات ترفيهية كجانب من سياسة الاعداد لنوعية أفضل من الحياة ومن هنا تأتى تنمية الرياضة باعتبارها نشاطا ترفيهيا هاما للمواطنين ٠

ومن الضروري أيضا أن تقوم الدولة بالعمل على تحسين وتنظيم وضع الرياضة في المدارس وتنمية الرياضة الشعبية ، غير أن هذا لا يقلل من أهمية اتجاه الدولة أيضا الى تشجيع الألعاب الرياضية المكلفة من الطراز الأول والتى يغلب عليها الطابع التنافسي ٠

أما بالنسبة لرياضات الهواة فان لها متاعبها المالية ، لأن الرياضة تتقيد حتما بالتبادل التجاري وبالتالي بالمال ٠ وتساهم الدولة بمجهودات كثيرة بالنسبة لرياضات الهواة ذات الطابع التنافسي ، الشيء الذي يعنى ان لهذه المجهودات اختيارات سياسية أساسها تدعيم الدولة لمركزها الرياضي الفريد من خلال أبطالها الذين يقومون بتمثيلها بالأحداث والمباريات الدولية الرياضية ٠

ومن أهم الرياضات التى تسلط عليها أضواء الدعاية رياضات الطراز الأول ذات الطابع التنافسي ٠ ومن أمثلة ذلك : أن ساعدت رياضات الشتاء الجديدة التي تجتذب زائرين كثيرين من فرنسا ودول العالم ــ الشيء الذى أدى الى ارتفاع الامكانية التنافسية للصناع الفرنسيين على المستوى العالمي ٠ والى يومنا هذا ، فان رياضات الطابع التنافسي تحظى بتدعيم استثنائي من الدولة وينطبق هذا بالأخص على الاتحادات الأوليمبية التى تقوم بتدريب صفوة الرياضيين ٠

وبينما تمول الرياضة الشعبية أساسا عن طريق التمويل الفردي للرياضيين ، فان الرياضات ذات الطابع التنافسي تحظى بنصيب الأسد من التمويلات العامة ٠

ان نمو الصفوة الرياضيةمن شأنه أن يحول الرياضة الى مركز للجذب والاعجاب خاصة إذا كانت فريدة في نوعها ، وحتى الآن فقد تحددت رياضات الهواة وحدود وقت الفراغ خارج الوظيفة الرسمية للهاوى الذى عادة لا يحصل على التشجيع الكافي لممارسته الرياضة ، غير أن هذا المفهوم يتعارض مع المستوى المتصاعد للمنافسات الرياضية ، فعلى المستوى التنافسي تتطلب رياضات الهواة مجهودا ٠

وهكذا ٠٠ فان نمو الرياضات ذات الجمهور الغفير من المشاهدين قد نتج عنه ظهور الرياضيين المحترفين وأشباه المحترفين الى جانب أدعياء الهواية ٠ ولا شك أن العلاقة بين الوظيفة والرياضة في حاجة الى اعادة نظر ، لأن الرياضة موضوع تتزايد أهميته بالنسبة لقوانين السوق فهى تحتاج الى مهارة فنية عالية وتعتمد على أجهزة تزداد تعقيدا يوما بعد يوم ٠

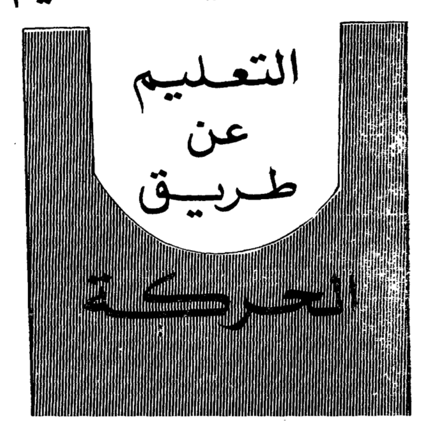
وعلى الرغم من أن الرياضة تلعب دورا لا يمكن اغفاله في مجال الاقتصاد القومي وتمثل نسبة ١٪ من مصروفات الاستهلاك القومي فانها لا تزال مرتبطة بالنشاط الفردي البحت في المجتمع ٠

كذلك فان العوامل الفنية والاقتصادية والسياسية والنفسية والثقافية تشارك بصفة متفردة في كل رياضة على حدة في حين أن التأثيرات الاقتصادية تثبت وجودها على مستوى الادارة الرياضية بطريقة فعالة ٠

ولا شك في أن ممارسة الرياضة تأتى بقرار فردي يرتبط بالمواطن بصفة خاصة ٠

وأن المجتمع يفرض على الفرد أن تكون حركته الجسمانية محدودة جدا ، كما أن النشاط البدني للمواطن يعتمد أساسا على مفهوم المجتمع الذى يعيش فيه واختيار رياضات بعينها لممارستها أو عدم اختيار أية رياضة يعكس في حد ذاته ظروف الفرد الاجتماعية ٠

التربية البدنية والتعليم



بعض الأفكار عن الحركة :

ليس مصطلح الألعاب الرياضية والتربية البدنية مرادفين لمعنى واحد . وان كانا يرتدان أصلا الى الاداء الحركى للبدن ، ولهذا فان كل ما يتعلق بالتربية البدنية يعنى الألعاب الرياضية ، للنظرة الأقل .

وقد مضينا فى أثر العلوم الانســـانية من التمرينـــات البدنية التقليدية الى الدراسات العديدة للحركة ، بعد أن غدت المحور الأساسى للتربية البدنية وأصبحت وهى تحتل تلك الأهميـــة المتزايدة بوصـــفها الحقيقة الأولى فى الســـلوك الرياضى للانسان .

وقد بدا واضحا فى السنوات الأخيرة أن التربية البدنية تضنى بحثا عن مدلول يفصح عن هويتها . وكان هناك من الدلائل — على كافة المستويات — التى يعنيهـــا هذا الموضوع ما يشير الى الاهتمام البالغ بطبيعة التربية البدنية والدور الذى تلعبه فى النظام العام للتعليم وما يتسنى لها أن تقدمه للعوامل الأساسية التى يقوم عليها تجديد فعال للطرق التربوية .

وفى غمار هذه الأمور المتشابكة ، كان هناك نوع من الاستبطان النقدى لجـــدوى

بقلم: چوزى ماريا كاچيجال

أستاذ التربية البدنية وعضـو اللجنة الاسـبانية الأوليمبية واللجنة الادارية للاتحاد الدولى للتربية البدنية . ألف عددا من الكتب منها الثقافة الفكرية واللياقة البدنية .
(١٩٨١) .
Cultura intelectual y Cultura fisica

ترجمة: الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف ـ رياضى قديم . بطل مصر والجامعة والمدارس فى الملاكمة (١٩٣٥ ـ ١٩٤٠) مارس عددا من الألعاب الرياضية كالكرة والهوكى وألعاب القوى وبرز فى بعضـــها ـ أحرز الجائزة الأولى لطوله فى مباراة كمال الأجسام عام ١٩٣٦ . وكان يقيمها المرحوم فائق الجوهرى رائد التربية الرياضية فى مصر .

التربية البدنية فى هذا المضمار ، كما كان هناك بعض الشك فى دقة هذا التصـور الذى يقدمه هذا المصطلح ، هناك من يرى أن تعبير « التربية البدنية » قد يتخذ مدلولا آخر أكثر أو أقل دلالة عليه . وتبرز كافة هذه المحاولات من التصور الذى يرمى الى تبين الغاية المحددة للتربية البدنية وصولا الى أسلوبها العلمى ، وتفسير مضمونها التربوى ليكون لها قوامها العلمى ودورها الاجتماعى ، ليتحدد بذلك اطارها المهنى .

وتشترك المدلولات المتباينة التى تعبر عنها فى معنى أســاس واحد هو تبين الحركة . هذه الحركة التى تقوم عليها التربية البدنية وتتميز بها على غيرها من العلوم الأخرى (القوى المحركة ، قياس القوى العقلية ، القوى الآلية) .

وقد حاول « كلود بوكارد » فى دراسة حديثة أن يبين الغاية الأساسية ليخرج منها بتعريف واضح (يكون أقرب الى وصف المهام الأساسية للتربية البدنية (فيقول عما ترمى اليه العلوم التى تتناول النشاط البدنى ، انها القطاع الذى يعرض للنشاط الانسانى القـــائم على الحركات البدنية الحسية أو الاختيارية كالحركات الرياضـــية وحركات اللعب والرقص ، وتمارين اللياقة البدنية ، والتأهيل ، والتعليم ، وبعض الأعمال الخاصة ، والسـير ، والتريض ، ويمضى قائلا : ان مجال علوم النشاط البدنى هو هذا الجانب الذى يتناول الواقع الانسانى الماثل فى الحركة .

ووفقا لهذا التعريف ، فان ما يميز التربية البدنية عن غيرها من ألوان التربية . هو الحركة بوجه عام ، وبتعبير آخر : ان التربية البدنية بالمقارنة مع غيرها من ألوان التربية هى التربية عن طريق الحركة (أو من خلال الحركة ، أو تقوم على الحركة) وهى كعلم من علوم التربية ، تنفرد بموضوعها الدراسى ، وهو دراسة حركة الانســـان . أو قدرته على الحركة ، أو بما يمكن أن يؤديه من حركات .

وليست التربية البدنية شيئا عارضا ، ولكنها خلاصة آثار سلالية تكيفهـــا وتطبعها بطابعها الغلاب ، وعلى الألعاب الرياضية .. ونعنى بهاالتربية البدنية ، أن تكشف عن مدلولها الانسانى وفحواها العقلى ، والأساس الذى قامت عليه ونمت فى ظله ، وتميزها الاجتماعى بما اكتسبته من خلال التمرينات البدنية ، أو بعبارة أخرى استخدام وتدريب قدرات الانسان على الحركة البدنية .

فالانسان كائن متحرك ، خلق ليتحرك (وليتحرك بذاته ـ فليس هو كالسيارة) فاذا كانت الحركة من خصائصه فعليه أن يتحرك ـ كبقية أنواع الحيوان ، ولا سيما الفصائل العليا منها ، وحركته ذاتية ، وتلك هى احدى طبائع الحياة ، فاذا كان لنا أن نضعها على الذروة من التصنيف الحقيقى للأشياء فاننا نضع هذا النشاط الحركى فى صورتين : صورة ماسة وضرورية للصراع فى سبيل البقاء ، (السعى فى سبيل الحياة والبحث عن القوت ، واتقاء الهجوم) وصورة أخرى تنفجر تلقائيا كتيار بيلوجى جارف (سعة ، وحيوية ، وبهجة .. الخ) حتى كان ذلك النمط من التمرينات البدنية ، والحركة الجسمانية التى لا تحكمها ضرورات الحياة ، ولكن تحكمها حركات لهـــا أصولها البيولوجية ، والسيكوبيولوجية ، وهذا هو المرمى الأصيل للألعاب الرياضية فغدت من بعد ولها طبيعتها الاجتماعية ورسومها الثقافية ، ودستورها الذى يحكمها ، حتى تحولت الى كيان اجتماعى أو نظـام اجتماعى تعظم أهميته أو تتضاءل تبعـــا لاهتمام الناس بها .

وقد يبدو ـ كما حدث فى القرن العشرين ـ هذا التحول مذهلا ، ومن ثم كان علينا أن نعرض لها من عدة اتجاهـــات علمية وثقافية : اجتمـــاعية ، وقانونية ، وسيكولوجية ، وسياسية ، واقتصـــــادية ، وما الى ذلك ، بعد أن أصبحت الألعاب الرياضية ، نشاطا إنسانيا يسع العالم أجمع ، له نظامه الكبير ، ومجاله الدراسى فى كافة العلوم الاجتماعية ، وان بقيت لها صورتها فى هذا النشاط الانســـــانى الجم الكبير ، وتلك القاعدة الضخمة من الألعاب الرياضية ماثلة فى الانسان الذى يتخذ من الحركة ميدانا للتمرينات البدنية ، دون الحاح على ضروريات الحياة العاجلة ، فهى تمرينات تلقائية ، وطبيعية ، وتحرك أصيل (ومهمـــا يجد من تفســـير فهى حركات بيلوجية ، تتواءم مع مقتضيات الحياة .. الخ) .

وتلتقى كل من التربية البدنية والألعاب الرياضية فى الحركة ، أو بعبـــارة أصح ، أنهما يصدران من نبع واحد ، وان بدا لكل منهما طابعه السلوكى المتميز . وفقا للمرمى المتباين لكل منهما . فالتربية البدنية تستهدى النمو الفردى بينما تستهدى الألعاب الرياضية تعبيرا فرديا أو جماعيا ، وان أصبحا شـــيئا واحدا فى وجودهمـــا وترتيباتهما وتقدمهما ، فالتربية البدنية ليست ألعابا رياضية ، وان كان بناؤهمـــا يقوم أساسا على واقع انتروبولوجى قائم هو : (الانسان فى تحركه) ، وتلك هى علة ما نهتديه من صور هذا التطور فى دوائر احتراف التربية البدنية . فعندما قررت

الجمعيه الاكاديميه لمعلمى التربية البدنية فى جامعات ألمانيا الاتحادية ، تغيير أسماء مؤسساتها الجامعية من معاهد التربية البدنية الى معاهد علوم الألعاب الرياضية ، بقى محور هذه العلوم وموادها الدراسية على ما كانت عليه معاهد التربية البدنية من قبل. فبقيت مجموعة المواد الدراسية والتمرينات وهى التى تدعى « التربية الرياضية » فى ألمانيا الاتحاديه اليوم ، ومع هذا التحول عن التربية البدنية الى ممارسة الألعاب الرياضية على أساس علمى ، استعادت الألعاب الرياضية حيويتها الانسانية الأصيلة كنشاط جسمانى .

ولا يفوتنى أن أشير الى أننى حين بدأت بهذا العرض عن الحركة ، كنت أرمى من ورائه الى التنويه بالألعاب الرياضية . وسنرى علة ذلك فيما يلى .

صور متباينة للحركة :

عندما عرف أن هذه القلة من التربويين التى قامت فى الماضى . قد بدأت تتوسع وتؤكد وجودها فى الوقت الحاضر ، أخذ النشاط التربوى يركز على أعضاء الانسان . وبعبارة أكثر ايضاحا على البدن ، والدليل على ذلك تلك المكانة التى يلقاها بين المشتغلين بقياس القدرات العقلية ، وعلماء النفس ، وأطباء العلاج النفسى ، والاخصائيين الاجتماعيين ، ومراكز رعاية الطفولة ، وعلماء التغذية ، والمعلمين ، وفوق هؤلاء جميعا يقفز معلمو التربية البدنية دون أى تمويه أو خداع ويتخطون تلك الحلقات التى تعقد لدراسة القدرات العقلية ، ، وهو اتجاه يلقى كثيرا من الترحيب على الرغم من تلك الحالات الوضيعة من الاستغلال التجارى . فكل ما يعنينا أن معرفة الحركة البدنية تلقى الرضا والقبول من حيث الرغبة ومن حيث العمل ، وأن دراسة تلك الحركات وممارستها عمليا قد أصبح القاعدة الأصيلة لما يمكن أن يقوم به الجنس البشرى لأعضائه ممن هم فى مسيس الحاجة اليها ، وأعنى بهم الأطفال ، فالواجب الأساسى للتربية ، وأول ما يتطلب منها انجازه ، بعيدا عن القواعد المقررة ، هو الاهتمام بأعضاء البدن وانعاش الحواس بالحركة والايقاع ، وأكثر ما يثير الاحساس لدى الطفل الرضيع — كما يقول هارى باكوين — ربت جلده وانفعاله بأقرب الناس اليه ، ويفسر « أشلى مونتاجيو » ذلك بقوله ، أن الطفل يخرج الى العالم مزودا باحساس واضح تماما نحو الذين يتفاعلون معه ، وكل ما لدينا من أدلة على ذلك ، هو الخبرة الشخصية والبشرية ، حيث تثبت أننا كلما تعلمنا الحديث عن طريق الاستماع لمن هم حولنا ، فان ذلك ينشط الخلايا الجلدية والعضلات وهو ما يتوقف الى حد كبير على الخبرات الأولى ، أو المؤثرات المبكرة التى تخضع لها مراكز الحس ، ومن المحتمل أن تخضع حاله الانسان الكلية ، كطريقته فى رفع رأسه ، أو استقامة كتفيه ، أو عاداته الحركية أو تحريك جسده وأطرافه . لأحاسيسه الأولى ، فالمعروف أن الانسان القلق يبدو منذ سنواته الباكرة جامد الحركة مشدود العضلات ، يحنى كتفيه حين يحدق أمامه ، وعادة ما يصحب ذلك صفرة فى جلده وخلل فى مسامها . ولهذا كانت دراسة الحركة الانسانية من كل زواياها ضرورة ملحة فى التعليم . و « الحياة حركة » عبارة تطالعنا فى فلسفة هرقليط ، فكل الأشياء تتحرك ، وكل الأشياء تجيش بالحركة ، وكل الأشياء تعج بالارتقاء أو التقدم أو النمو ، والحركة سمة الحياة ذاتها ، وقد كان توقف القلب عن النبض علامة الموت ، أما اليوم فان دليل الموت هو توقف النشاط العقلى : أى حركة المخ .

والحركة تخترق العوالم وتتخلل كل جوانب الكون ، وما من يوم يمضى الا وتغرقنا الانباء بأخبار الرحالة القادمين من كواكب أخرى ، وهناك حركة الخلايا وحركة الذرات الداخلية ، الا أننا عندما نتناول حركة الانسان كموضوع للدراسة العلمية أو نقطة أساسية فى التربية ، فاننا نتناول موضوعا محددا يمكن أن يوصف باختصار بأنه التغيير الجزئى او الكلى فى عملية الحركة ولنحرك دون اغضاء عن التباين البارز فى أوضاع الوقوف (بما فيها الوقوف الساكن) اذ أن أوضاع الوقوف من مشتقات الحركة ٠

والانسان ، مهما يكن ، يتحرك فى أوضاع تعد بالآلاف ، وأسباب الحركة عديدة ، فقفزات الطفل فى عامه الثالث تعبيرا عن البهجة لمثوبة يوعدابها ، ليست هى قفزاته فوق حاجز يعلو مترين عن الأرض ، وليس عدوه لاقتناص كرة فى عامه الثانى ، من قبيل الجرى وراء كرة القدم فى المباراة النهائية لكأس العالم ٠

فما هى عناصر البهجة التى تدفع بالطفل الى الجرى وتبقى من بعد ماثلة فى عروض الألعاب الرياضية العامة ؟

ان الطفل ابن الخمس السنوات حين يطوق بذراعيه مبتهجا زميله فى اللعب لا يقوم بحركة شبيهة بحركة الراقص الذى يرفع رفيقه فى الرقص الكلاسيكى الثنائى ٠

فكم من تلك الحركات المبكرة تبقى لديه فى حركاته الأخيرة ؟

ان المخلوقات الآدمية ليست وحدها القادرة على تحريك أعضائها ملايين الحركات فحسب ، ولكن هناك آلاف الاسباب الثقافية الحيوية التى تحمله على أدائها ، هى تلك الآلاف من الأسباب المثيرة منها ما هو داخلى ومنها ماهو خارجى ، فهناك تلك الحركات البيولوجية وغيرها من الحركات الاجتماعية الثقافية ، وبعضها ضرورى فى مسلك الحياة، وبعضها نوع من التكيف ٠ وبعضها الآخر من قبيل التهويم ، فاذا لم يكن الواحد قد تمرس على السير المتوازن فى خط مستقيم فلن يستطيع أن يعبر مجرى مائى فوق جذع شجرة بديلا عن الجسر ، واذا لم يكن قد استوعب آلاف الطرق للتحرك ٠ فان قدراته على التحرك فى حياته تبقى محدودة ٠

ولهذا فانه من الضرورى قبل البدء فى وضع قواعد للتعليم الحركى ، أو القيام بتمرينات التعليم السيكلوجى الحركى ، أن نضع فى الاعتبار أسباب تلك الحركات العديدة ومداها ، وأن نلم بالحركات الحيوية العديدة للانسان لا بوصفه آلة نسيرها ولكن بوصفه انسانا تخضع حركاته لطبيعته البيلوجية وتلقائيته وقدرته على التكيف، وثقافته ، وسعيه وراء المظاهر ، ورغبته فى البقاء والاستمرار أو القدرة والحيوية ، وهذا المدى الفسيح من الحركات التى نؤديها يتسم بالتشابك والتعقد ، وأن العديد من الأسباب التى تكمن وراءها تتلاقى وتتجمع لتحكم كل أفعالنا ٠

وتنطوى تلك الحركات المتنوعة العديدة التى يؤديها الانسان تحت أربعة أنماط أساسية ، فهى اما تلقائية ، أو طبيعية ، أو مظهرية أو اصطلاحية ٠

وهناك العديد من الوسائل لشرح الأنماط المختلفة من الحركات : الوسائل الآلية ، والاختيارية ، والمقتبسة ، والمطلقة ، والحثيثة ، والحرة ، والمفروضة والاجبارية والبارعة ، والمتوافقة ، والايقاعية ، وما الى ذلك ٠ وسنرى كيف تتواءم مع الأنماط الأربعة المذكورة ٠

ولما كانت الغاية من تلك الدراسة تربوية ، وبالاحرى ليست تحليلا عقليا . ولكنها استقراء بغية الوصول الى نتائج تربوية ، فانه بدلا من استقراء المعنى عن طريق الاستدلال التحليلي ، نرى من الأفضل الاستدلال بواقع الحياة اليومية مباشرة ٠

فان هذا الابهام الشديد فى الخلط بين الحركات التلقائية أو العشوائية والحركات الطبيعية تنجم عنه أخطاء تربوية ، فالطبيعى عكسه المفتعل ، والتلقائى عكسه الفعال ، وما هو اصطلاحى ليس بتلقائى ، ويستطيع أن يكون زادا للتكيف ، أو للمهارة القلقة لتعود الى حالتها الطبيعية ٠

فعندما تجرى المرأة لتلحق بالأوتوبيس حال تحركه ، فانها تجرى بصورة تلقائية ، دون استيعاب لما اصطلح عليه ، او ادراك سبق (على الاقل عندما ينقصها ممارسة ذلك من قبل) وهى بدلك لا تجرى الجرى الطبيعى ، ومع ما تفرضه عليها ثيابها الطويلة ، وحذاؤها بكعبه العالى ، أو الطريق الملطخ بالقطران ، وما الى ذلك ٠ فانها قد نات بذلك عما هو طبيعى ٠ وهذا وغيره مما تجرى به حياتنا اليومية ، فاننا جميعا نمارس حركات الجرى والمشى ، وهى الحركات الطبيعية فى الحياة الانسانية ٠ بعيدا عن الحالة الطبيعية ٠ بعد أن نأت بنا حضارتنا الصناعية ، حين فرضت علينا . السكون ، عن الحالة الطبيعية ، وان كنا نقوم بتلك الحركات بصورة تلقائية ، فانها لا تعنى أبدا أننا نقوم بحركة لها وضعها الطبيعى ٠

ولا يمكن أن نخلط بين الحركات التلقائية والحركات البارعة ، مع أن الحركات التلقائية قد تعد حركات بارعة ، وقد تعد حركات اختيارية أيضا ٠

وقد تنطوى الحركة التنقائية فى الواقع على حركتين : حركة آلية (رد فعل أو امتداد عضلى أساسا) وحركة اختيارية ، فالحركة التلقائية نبض ايقاع بيوجى : صادر اما من المخ ، أو من القلب ، أو التنفس ٠٠ الخ ، ترتد أساسا الى تأثير الخلايا الداخلية بذراتها وتوازنها ٠ فتبدو كما لو كان هناك مركز يحكمها فى تلافيف المخ هو المسئول عن هذا الايقاع البيلوجى للحركة ، فالغرض العلمى الذى يصل بين الايقاع الذاتى والعناصر الفعلية لتكوين النسيج العصبى قد أصبح أخيرا وله اعتباره ، فهناك هذا العدد الهائل من الحركات الاختيارية التى ينطبق عليها هذا التصور للحركة التلقائية ٠ عندما تصدر دون املاء من جانب المخ ٠ وهذه الحركات التلقائية والاختيارية هى بالتحديد موضع الاختبار لما نسميه « الايقاع التلقائى » الذى يتسم به كل فرد . ففى هذه الاختبارات دائما على حركات اختيارية بسيطة ، ليس لها وجود أو أنها نادرة الوجود ، وتتأثر بالتكيف الثقافى مع طبيعة الحياة البعيدة عن الطبيعة الانسانية ، وبعبارة أخرى . فان هذه الحركات المختارة ليست غير حركات تلقائية ، وان بدت طبيعية ٠

ويقوم الانسان بعدد كبير من الحركات التى تعد طبيعية تماما ، وحتى لا نترك مجالا للشك ، فقد نرى ، مثلا ، أن نعرض لكل الحركات المماثلة التى تقوم بها القردة الشبيهة بالانسان ، وان لم تكن بمثل هذا الشبه ، فان بعض حركات الذراع والرأس تتماثل مع حركات الذراع واليد عند الانسان ، مع بعض الاختلاف فى الواقع . فى حركة المشى مثلا ، فالقردة تتهادى فى مشيتها أكثر مما يتهادى الانسان وذلك لضخامة الجزء الأعلى من جسمها مما يؤثر فى قدرتها الحيوية الآلية فتختلف عما هى لدى الانسان ٠ ومشية القردة هذه ليست بالمشية الأنيقة أو الطبيعية للانسان ، وهو

ما يتطلب المزيد من دراسات علوم الحركة البيلوجية الآلية ، فالحركات الطبيعية فى الواقع هى الحركات التى تتناسب مع متطلبات الآلية البيلوجية ، وهى دائما موضوع دراسة قدرات الأجهزة العصبية والتوازن العصبى • ولا يمكن لهذا الأداء الآلى أن ينفصل أبدا عن الأسباب العديدة التى تؤدى اليها : كالدافع الغريزى ، وانفعال ، والحساسية، والذكاء ، والتعقل •

ولا ننسى هذا الحديد الفاصل بين ما هو طبيعى وما هو ثقافى فهذا التقـــدم الثقافى بكل جلاله ، وما يلم به أحيانا من خلل واضطراب ينأى بالانســان عما هو طبيعى ، وان لم تكن كافة المتغيرات الثقافية مناقضة للطبيعة • فما كان هذا التقـــدم العقلى الكبير بكل جلاله وحيويته الا من خصائص الطبيعة الانسانية ، وما كان من ابداع الانسان ومخترعاته وما أفرزه من نظم الا حصيلة الذكاء الطبيعى للانسان •

فكيف يتسنى لنا أن نتحدث عن براعة حقيقية ما لم تكن طبيعية ؟ ان كافة الصور السلوكية النابعة من قدرة الانسان على التنظيم صور طبيعية وما تزال ، وما من شك فى أن الكثير من سلوكيات الانسان ، بما فيها السلوك البدنى ، سلوكيـــات مفتعلة فى واقعها • كالانسان حين يسير بحذاء يرتفع عن الأرض أربع بوصـــات ، أو يرتدى سروالا ضيقا وسترة ورباط عنق فى حمأة الغيظ ، أو يختار الصعود الى الطابق الأول عن طريق المصعد ، أو يتخم معدته باللحوم السمينة والنشويات ، الى جانب الكثرة من العادات غير الصحية الأخرى ، فانها جميعا تنعكس على السلوك الجسمانى وتترك آثارها الضارة على قدرة الجسد وحيوية البدن •

والدليل ماثل فى تاريخ الثقافة حين واجه الانســان الآلة ، فالآلة فى واقعها اختراع انسانى ولكنها عادت على الانسان بالترنح والدوار •

فالآلة ، وتسخير الانسان لها ، صورة للذكاء البشرى والنفوق العقلى للانسان . وهو ما يمتاز به فى سلوكه على غيره من الحيوان ، ويبدو فى تفوقه البالغ فى استخدامه للأدوات وفى بناء مأواه ومســاكنه (وان كان الكثير من الحيوان والطيـــور تبنى مأواها وأعشاشها بصورة بالغة الاتقان) الا أن الانسان قد استخدم الآدوات فى تزيين كهفه ، وكان هذا التحول البالغ من وقر الطبيعة الى مدلول الذكاء ، فى تســخيره للأدوات لكل ما يعوزه من حاجة أو منفعة ، دون ما حاجة اليهـــا لبقائه واستمراره • وكانت تلك هى البداية لعمله الفنى وألعابه الرياضية (فالفنون والألعاب الرياضية من الصلة الوثيقة بأكثر مما يظن الانسان عادة) • وقد تقدمت الأداة وتحسنت فأصبحت آلة حررت الانسان من الجهد البدنى • وأصبحت الآلة شـــيئا صعبا ومعقدا » وعلى الانسان أن يتكيف معها ويخضعهـــا لذكائه ، وأفرزت الآلة الوظائف التكنولوجية ، والبيروقراطية والتخصص • وأصبحت من ضرورياتهـــا خصائصها ، وكان على ذكاء الانسان أن يطوع تلك المخترعات لمراميه • وعندما بلغ الانسان هذا المدى من القـــدرة العقلية ، ازداد بعدا عن طبيعته الفطرية •

ويبدو أن خضوع الانسان لما صنع من آلات قد بلغ به حدا لا فكاك منه ، فانقطع ما بينه وبين طبيعته الفطرية ، فالميكنة (وتعنى سخرة الانسان للآلة) صورة لابتعاد الانســـان عن الطبيعة • وقد بدأ « أريك فروم » كتـابه « ثورة الأمل » بهذا الانذار الفريد : « ان النذر تحيط بنا من كل جانب وقليلا ما نتبينها ، وما هى بنذر الفاشية

أو الشيوعية البالية . ولكنها نذير جديد : هو هــــذا المجتمع الآلى التام ، بانتاجه واستهلاله المادى الوفير ، وسيطرة الكمبيوتر على ادارته ، وفى كتاب آخر « علل الدمار الانسانى « يتقدم » فروم » بتشخيص مفزع للعلة ، فيقول ان شغف الانســان العارم بالآلة بما يفوق شغف أى كائن آخر ، هو نذير دماره ٠

فهذه الحضارة الآلية هى التى أرغمت الانسان على هجر عاداته الطبيعية ، فالحركات البيئية فى يومنا هذا ، بعيدا عن انتهاز الفرص السياســية قلت أو كثرت ، هى فى الواقع دليل على ضمور الادراك الجماعى للجنس البشرى لنذر الخطر ، وهذا الجــدب فى البيئة الطبيعية هو تجرد انتحارى للانسان من محيطة ، وأشد من هذا نذيرا ليس هو الابتعاد عن البيئة الطبيعية ، وانما هو ابتعاد الفرد عن طبيعته العضوية ، وهــذا الانقلاب من السلوك الطبيعى هو نوع من الخلل الذاتى المميت ٠

والانسان فى تخصصه المهنى ، بل فى تخصصاته العليا ، قد اخضع كافة مواهبه وذكائه للتخصص الذى يزاوله ٠ فاما هو يفكر ، او يحسب ، أو يقرر سبل الحياة ، أو يضبط المواقف الجديدة ، أو يكتشف ، أو يطلق أسماء على المبانى ، أو يغنى ، أو يرسم ، أو يرقص ٠ وهى جميعا ميادين لواحد أو أكثر من المتخصصين ٠

ومع هذا الجدب فى تعدد المواهب للفرد ، هناك هذا الابتعاد عن النشــــاط الجسمانى ، وهو ما لا يقف عند الاقلال من القدرة الطبيعية ، أو تحويل الجســم الى كائن طفيلى يغدو مصدرا للتوعك والمرض ، وانما هو دمار لقدرته على التفكير أيضا . كما أن ضمور القدرة اليدوية والرشاقة فى الحركة الطبيعية للجسم دمار للذكاء هــو الآخر . فذكاء الانسان فى حركته وليس فى حديثــه فحسب ، حيث يقوم نفســـه بالجهد . ويتحرك ، ويعمل بيديه ، ليس نمو خلايا الذكاء شيئا عارضا ، حيث يتكامل البناء قبل أن تظهر قوى الادراك الحسى ، أو القدرة على التحرك الذاتى أو الأحاسيس العاطفية ، فهى سمة على نمو جديد وحقــــائق جديدة ، وهذا الادراك الحسى والتحرك الذاتى والعواطف هى سمات الذكاء ٠ وليس جرى الانسان كجرى الحيوان ممــا يحكمه الذكاء ولكنه جرى له سمته الخاص ، هو سمت الانسان ، لا يتميز عن جرى الحيوان بنوعية بدنية أو حركية ولكن لأن الذى يجرى مخلوق انسانى عاقل يحكم ذكاؤه جريه ٠

والجسم البشرى ، وبالذات الأيدى ،على درجة واحدة من ذكاء الحديث ، وقــد باع الانسان ذكاءه هذا للنفاية المهنية التى تناسبه ، بل وأسوأ من هذا للآلة فسخرته وأضنته عندما حرمته من حركته الشخصية ٠

والخسارة الكبرى من وراء الاغتراب عن الطبيعة هى خسارة الحركة ، وبتعبير أدق الانسان بوصفه كائنا يتحرك ، ففى خلال الحركة الصناعية الكبرى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت نهاية الحركة الانسانية ، وها نحن نرى تقــدم العقاقير والأدوية والصيدلية وعلوم الوراثة فى الوقت الذى أخذ فيه ذكاء الانســان الطبيعى ينضب وتتضاءل قدرته على الحركة ٠

وهذا الطفل الذى ينشأ فى المدينة ، انه يعيش محصورا لا يستطيع الحركة فى تلك المربعات الضيقة المحصورة ، فنادرا ما نجد غرفة يجرى فيها ويقفز ، وما يلبث أن يخضع لقواعد صارمة عندما بدأ حبوه ، وغالبا ما يعوقه البلاط البــارد عن الحركة

المريحة النامية ، ويبقىطويلا أمام شاشة التلفزيون وقد يشهد على شاشته مباراة الألعاب الرياضيه فتمتلىء عينه بالصور المتحركة ولكن دون أن يمارسها ، وسرعان ما يختل التوازن بين المعرفة التى يراها بناظريه والمعرفة التى يمارسها بنفسه ٠

ان الترويج رياضة مرئية وان اتخذت طابعا تجاريا يحفه الغش والخداع ولكنها ستبقى طالما كانت رغبة الانسان فى الحركة لا نجد ما يشبعها ويزداد ظمأ الانسان الى النشاط الحركى أكثر مما كان من قبل ٠ حتى وان وجد العوض عنه فى الرؤيا البصرية، فانها على الاقل تتيح له نوعا من اثبات الذات مع ابطال الحركه ، والفائزين بالبطولات الرياضية ، وتلك هى السمة الفطرية للمجتمع العصرى ، لا بوصفه مجتمعا استهلاكيا مصنوعا تحتكره المصالح التجارية ، فليس هناك من يمارى فى هذا ، ولكنه فضلا عن ذلك يعمل كما لو كان فى حالة دفاع آلى ٠ وتلك هى الوسيلة لتحرير الانسان المعاصر ، فى عجزه كما هو عن القدرة الحركية وقصوره الشاذ عن الحركة وحتى يثبت ذاته بالقوة والحركة السريعة وقدرة البطل الماهر ، ويعزز تطلع الانسان المعاصر الى ما كان عليه الآباء الأقدمون وما حققته صناعة الأبطال من نجاح تجارى ٠

وكان الانفجار الذى شهدته الحقبة الأخيرة فى التمرينات البدنية الطبيعية الشائعة ـ وهى تمرينات للتنشيط أساسا ـ دليلا على أن الاحساس بالهدوء الذى يشعر به الرجل الجالس فى تشيعه لبطل ما لم يعد كافيا ، فان خلل التوازن الناجم عن الأنيميا المنتشرة التى أصابت القاعدين بالعجز ، كما أصابت أصحاب تلك الأردية الجديدة بأشكالها المرسومة التى حالت بينه وبين الجرى حيثما يريد فى ساحة أو ميدان ، أو شارع ، أو ضاحية ٠ والتربية البدنية الرشيدة هى التى تضفى مزيدا من الاهتمام بتلك الحركات ، اذا ما كانت بعيدة عن الصورة العضوية للبدن أو التحليل الشامل للحركة ٠

وفى غمار الانتصارات التى حققها الانسان ، ما أحرزه من تقدم علمى باهر ، نرى هذا الدمار الوحشى الذى يغترفه نحو شحمه ولحمه ، والذى يبدو فى صورة بسيطة لا تحتاج الى ادراك فى رؤية انسان مضطرب الحركة ٠

الحركة البارعة :

من أهم ما تضطلع به التربية البدنية أن يستعيد الانسان قدراته الحيوية ، وهو ما يدعو الى دراسة الحركة وما تحتاجه من ضروريات تتمثل فى براعة الحركة ٠

وبراعة الحركة وليدة علم الحركة ، وقد بدأ هذا العلم بالملاحظة والتجربة وأخيرا بالبحث ، وقامت الأدلة والنتائج على أساس من التوافق بين الوسائل الحركية وطريقة تطبيقها ، وقد أدت الدراسات العديدة الى طرق عديدة ، كما أدت الى هذا التشتيت العجيب من المدارس الفكرية . وليس لنا أن نعرض لتحليل تلك الطرق والنظريات . ويكفى أن نشير الى ما كان بعد الستينيات ، وبالذات ما قام منها على أسس علم الحركة السيكلوجى ووسائل الحركة السيكلوجية ، بعد تلك الدراسات التى قام بها « لى بولش » و « فاير » و « بيك » و « ليجودو » فى أوروبا ، والتى قام بها « كراتى موستون » و « سنجر » و « آكسوندين » فى التعليم الحركى فى أمريكا الشمالية فقد أصبح واضحا بالنسبة للحركات النمطية المتكررة والآلية الناجمة عن

عامل خارجي، أنه لامعنى للتفرقة بين الحركة الأصيله والشخصية والمبتكرة ، وما تمت تجربته منها أكثر مما كان بالنسبة للحركات التقليدية التى نتعلمها ، بعد تلك الموجه من البيانات التحليلية ، او بعد ما كان من تقليد لنموذج العمل ، فقد قام الاخصائيون فى التربية البدنية بما هو شبيه بما قامت به « ايزادورا دنكان » و « رودنف لابان » منذ خمسين عاما مضت ، فى تحررهما من الرقص التقليدى القديم . آ وبالذات البائية) والحركات النمطية والمكررة على أساس البراعة فى عروضهما وبطولاتهما الى الرفض الطبيعى الذى يتوازم مع الحاجة الطبيعية للفرد .

والابداع ، كما يراه انسان وافر ، ذاتيا كان أول تجربة تلقائية للتلميذ . يتسنم الذروة من تعاليم مدارس الحركة السيكولوجية ، وليس من شأننا فى هذا المقـــال أن نعدد ما كان من حوار تربوى أو سيكولوجى ، أو بيلوجى ، أو اجتماعى ، تأييدا لتلك التيارات الفكرية ، اذ أنها لا تختلف فيما بينهـــا كثيرا – على الأقل من حيث النظرية – عما هو ســائد تماما فى التربية الحديثه ، فبدلا من تحقيق مهارات معينــة أو الحصول على المعرفة السائدة ، أو التكيف – قبل أى شىء آخر – مع نمط معين من أنماط السلوك الاجتماعى ، أو مع الحركات النمطية الجريئه فى الألعاب الرياضــية ، قامت مدرسة الحركة السيكولوجية بتأكيد الحركة الباطنية ، وقدرة الذكاء على الحركة الآليه ، وتنميه المهارات الأساسية التى تفيد فى المواقف الحقيقية المتعددة للحياة . والالتفات الى حاجة التلميذ الحقيقية والمطالب التى تحتاجهــا الجماعة وحرية الحركات الاختياريه . وتتفق هذه المرامى فى خطوطها العريضة مع الاتجاه الرسمى للتربية . على المستويين الدولى والنظرى على الأقل ، أما حركة التعليم المستمر التى ترعوهــــا اليونسكو ، فانها تهتم فى الوقت الحاضر بالابتكار ، وتنمية المهارات ، وبالذات المهارات الأساسية ، ولا تلقى بالا الى تعلم أشياء معينة ولا الى طبيعة المعرفة السائدة ، ولكنها تشجع غرس الاستقلال الذاتى للفرد والقدرة على الانشاء . للكبار ممن تجاوزوا سن التعليم الابتدائى ، لاعداد انسان يتكيف مع الواقع .

ومن الأهمية بمكان ، حتى تتسق هذه الصــــورة العامة للتربية الناضجة ، الا تكون التربية البدنية فضلة أوقات التعليم لا مكان لها الا فى الحصص الزائدة – وهو ما اتفق عليه بعض من يزعمون لأنفسهم القدرة على الفهم والادراك – وانما يجب أن تحتل المكان الأول فى النظام التعليمى .

أما مصطلح « براعة الحركة أو الحركة » البــــارعة ، فقد يتفق تماما – بكل ما تعنيه كلمة تماما من الاحاطة بكل التطبيقات العملية المتاحة فى هذا الميدان – مع الحركة الآلية التى يؤيدها العلم ، وقد تتسق هذه الحركة الآلية وتتوافق مع تعليم الحركه أو مع الحركة الطبيعية التى يعززها العلم أو يكتشفها من جديد ، ففى الحاله الأولى تختفى الحركة الآلية فى الحركات العديدة التى يقوم بها الفرد والتى تهدف الى تحقيق العديد من المرامى : كالعادات الاجتماعية (الأساليب الشـائعة ، الرقصات الاستعراضية ، والعروض الرياضية) والتكيف مع الحرفة .. الخ ففى هذه الحـــالة تبدو الحركة أو التعلم مصطنعا ، أى أنها ليست حركة طبيعية بأى شكل . وان لم تكن منافضة للطبيعة ، وفى الحالة الثانية ، يصــــبح المرمى من الحركة البارعــة للفرد انه يستعيد حركة أو حركات طبيعية افتقدها .

والدليل على ذلك ، أن الكثير مما أحرزناه من تقدم نحو المهارة فى خلال الخمسين السنة الماضية ترجع الى ملاحظة طريقة الجرى لدى بعض الحيوانات العليا . وعندمــا

نشاهد أفلام المباريات الأولمبية في بداية القرن ، فاننا لا نمسك أنفسنا من الضحك على الطريقة السمجة المملة الخالية من الرشاقة لجرى الرياضيين فى تلك الأيام • أما الرياضيون فى يومنا هذا فانهم يعدونها طريقة بدائية للجرى ، هذا ، وان كان هؤلاء الرياضيون يجرون بطريقة غير بارعة منذ سبعين عاما مضت ، فانهم لا يختلفون فى ذلك من الناحية العملية عمن يجرى اليوم دون أن يتعلم كيف يجرى ، ويتعلم الرياضيون اليوم كيف يجرون جريا طبيعيا على يد مدربين متخصصين ، فدائرة الاقعاء للمتسابق عند الركبة دائرة كاملة وأكثر استدارة ، بينما تضرب قدماه الأرض بشدة، أما حركات ساقيه فانها تنساب فى رشاقة منسقة مع بقية حركة الجسم من الجذع الى الرأس ، أشبه ما تكون فى ذلك مع حركة خيل السباق ، وفى هذا نرى للبراعة جدواها فى إنقاذ الحركة الانسانية التى دمرتها الآلة لتعود مرة أخرى الى صورتها الطبيعية •

وهناك من الأمثلة العديدة لألعاب رياضية أخرى ما يؤيد هذا المبحث ، وهو ما يصدق تماما على الألعاب الرياضية التى تحتفظ بحركتها الطبيعية ، أما الألعاب الأخرى التى تقوم على الاقتباسات المصطنعة ، أو الألعاب المعقدة ، فان البراعة تضل طريقها فى متاهات التصنع •

أما فى ميدان ألعاب القوى . ولنتخذ منها الصورة الطبيعية الأولى للانتقال وهى المشى ، فقد قادتها البراعة الى مزيد من التصنع ، نستطيع أن نصفه بأنه مخالف للطبيعة • والمشى هو الوسيلة الطبيعية للانتقال من مكان الى آخر لمسافة معينة قد تكون أربعة أو ستة أو ثمانية كيلو مترات فى الساعة ، فاذا تعدى مسافة اثنى عشر كيلو مترا فى الساعة ، فان الوسيلة الطبيعية هى الجرى ، وفيه تنتقل القدمان عن الارض سريعا وفى آن واحد بحيث يتعاقبان معا ، أما أن يكون أحد القدمين أو الآخر على الأرض فى صورة المشى الطبيعى فانه ليس بالسرعة التى يقتضيها الجرى ، ولذلك فان مسابقات المشى ــ الى حد ما ــ مسابقات غير طبيعية ، ومن ثم كانت الأبحاث عن ميكانيكية الحركة العضوية لضمان عروض شيقة للمشى فى مسابقات ألعاب القوى ابتعادا بالانسان عن الحركة الطبيعية ، وأصبح من الأهمية بمكان فى حالة ما اذا استطاع الانسان أن يقطع أربعة عشر كيلو مترا فى الساعة أن يستعد الاستعداد البارع لتلك المسابقات الرياضية ، وأن تكون هذه البراعة على أعلى مستوى حتى يتوافق مع فنون المراوغة والخداع • ولا يعنى هذا أننى أميل الى الغاء رياضة المشى ، فالانسان قادر على ممارسة الكثير مما لا يعد طبيعيا ، ومن مزايا الانسان أنه قادر على تجاوز الطبيعة ، وهناك العديد من المهارات والخدع والعديد أيضا مما هو غير طبيعى فى كثير من الألعاب الرياضية غير المشى كما هى فى ألعاب الجمباز مثلا • ولعل هذا هو السبب فيما تتسم به عروض الجمباز من الترويح الايقاعى ، وما يمكن أن نرد به على التصنع الذى تتسم به عروض الجمباز ، وان كانت أقرب الى الطبيعة • ومن الغريب أن يؤدى التنافس الاختيارى الحاد الى هذه الحركات البارعة ، وأن يبتعد هذا الايقاع المحبوك فى ألعاب الجمباز ، بعد خمس وعشرين سنة من وقوفه كرياضة مستقلة بذاتها عن الحركة الطبيعية •

وقد ألمت مضرة الابتعاد بالحركة عن الطبيعة بالعروض الكبرى أساسا ، أما المستويات الأخرى ، فقد كانت براعة الرياضى زادا للحركة وعونا للفرد على ممارسة

كل ما يستطيع من التمارين الرياضية بأجهزة صناعية أو أوضاع مصطنعة ، وبغض النظر عما لها من فائدة عضوية أو نفسية ، فان ممرســه الالعاب الرياضية تترى حركة الفرد الآلية وتنميها ، وليست هذه البراعة او استيعابهـا زادا للفرد يتيح له ممارسة الحركة البارعة ، فحسب ، ولكنها تزوده بالنشـاط والحيوية فى كافـة صورها .

وعلينا الآن أن نترك هذا التحليل المختصر لشتى أنواع الحركات ، ما دمنـا نتوخى هذا الموضوع المثير عن التغير .

ولنسأل : ماذا علينا أن نحققه ، بغض النظر عن التكرار الحركى ، من تعلم هذه الحركة الآلية وممارستها ؟ أهى مفيدة للأشكال الأخرى من النشاط الآلى ؟ وفى أى مرحلة من مراحل العمر يكون لهذا التغير فى الحركات التى نتعلم كيف نمارسهـا جدواه فى الممارسات الأخرى ، والى أى مدى يمكن أن تكون هذه التهيئـة ؟ وتلك تساؤلات كغيرها من آلاف الأسئلة الهامة التى تعرض لموضوع التغيير ، هذا التغير الكبير بعد هذه البحوث العديدة التى تناولته ، ولكنها الى جانب الطرق المعينـة التى يسير عليها اليوم ، ما زالت فى حاجة الى نظرة من جانب الثقافة الأنتروبولوجيـة والفلسفية .

أن تنوع العديد من أنماط الحركة ليس بهذه الكثرة فى نتائجها النهائية ككثرتها فى أصولها ، وفى نشوئها وتطورها ، فالانسان حين يعمل ، يستعرض كل قدراتـه الأصلية وكل ما تعلمه من قبل ، فالحركة الآلية التى تتوافق مع الحياة هى فى الغـالب مزيج من الحركات الجزئية بكافة ألوانها ، فالانسان حين يسبح فى البحر للترويح ، وليس للمنافسة ، أو التظاهر ، أو لاختبار قدرته ، فانه يعرض نوعا من السـلوك الحركى المعقد يتكون من حركات آلية لها أصولها المختلفة ، وعندما يستقر السلوك الحركى لليافع على وضع معين يصبح من العسير أن نضع خطا فاصـلا بين الحركات البيلوجية والتلقائيةوالحركات البارعه ومن اليسير فى بعض الأحيـان أن نتناول كلا منها على حـدة ، ولكننا لا نسـتطيع انفصل بين الكثير منها أو نضع لها تصنيفا واضحا . فهناك تلك الحركات المكتسبة (ردود أفعال أو استعراضية) التى تتحد مع سلوك الفرد فى صورة تتحول معها الى سلوك تلقائى قد يبدو طبيعيا .

وليس من الضرورى أن تكون الحركات البارعة والحركات التلقائية على طرفي نقيض ، فمن دواعى الممارسة المثلى في اكتساب البراعة ما يسميه مدرب الألعاب الرياضية تسمية غير دقيقة « الحركة الذاتية » فالبراعة هى ما يمكن استيعابه تماما عندما تعمل الحركة مستقلة وفى تمام ادراكها والالمام بها ، وهى ما يمكن للمدرب أن يعبر عنها بقوله : يجب أن تكون قادرا على أدائها وانت هاجع فى نومك ، فاذا كان استيعاب أية صورة من صور السلوك الحركى على هذا المستوى ، فان أى حركة تامة البراعة بأى قصـد أو غاية يمكن أن تكون حركة تلقائية ، فبطل القفز العالى قد يجرى بعيد لا عن ثور يهاجمه ، ومن المحتمل أن يواجه فى هروبه سورا يرتفع خمسة أقدام ، فيعمل بمـا لديه من مهارة رياضية على تخطيه ، اذ أنه بدافع غريزى يفر من خطر داهم ، وليس أمامه الا أن يقفز تلقائيا فوقه .

الطريق لتجديد الحركة الضائعة :

وعلى هذه الخصائص التى تتميز بها حركة الانسان أن تحتل المكان الأول بين الواجبات التى تضطلع بها التربية البدنية لتحقيق مراميها العملية ، بأن تتيح للانسان أن يستعيد أصول حركته ويجددها ، بكل فحواها من الاتزان العقلى والانتعاش البدنى .

ونحن غارقون اليوم فيما يمكن أن نسميه من قبيل الاستعارة « الحملة على أمية الحركة » بعد أن اتسع مداها في البلاد الصناعية ، ولهذا فن أي مران ، من حيث المبدأ ، أمر طيب ، ولا يعنينا في هذا اى نوع من التمرينات يمارسها الناس ، بقدر ما يعنينا انهم يمارسونها ٠ فأى ألعاب رياضية ، في مواجهة ذلك ، لها جدواها ، وان كان بعضها بطبيعه الأمر أكثر شيوعا من غيرها ، فليس لذلك أية أهمية ما دامت تلقى الرضى ٠

ويجب أن يتضاعف الجهد وصولا الى منهج تربوى ، ودلائل صادقة ، ووسيله لوضع نظام تعليمى عام يسلك باسدن العصر الطريق الى تجديد حركته الصانعه ، فهذا هو وحد « الفردوس المفقود وعلى رجل التربيه البدنية ان يستعيده ، وهو ما يعنى تغيير الاتجاهات ، ومن دواعى الفكر الناصح ان يتضمن النشط التربوى بطريقة محددة تلك الحركات التلقائيه التى اصطبح التفكير العصرى على تركها لاولئك الذين ينشدون تجديد حيوية الحركة ، ولهذا كان على لنمط الايقاعى التقليدى في ألعاب الجمباز في بداية هذا القرن أن يستسلم لمؤشرات الفكر السيكلوجى للحركه ، وان كان المحتمل أن يتنحى هذا الفكر عن بعض ما يراه كافيا في ذاته ويعترف بالقيم التربوية للحركات التلقائية ، وان لم يكن لها أساس علمى فان لها ماضيها التاريخى البارز ٠

والواقع ، أن حركات التربيه التقليديه وفكرة الحركه السيكولوجيه ، لا تفترقان عن بعضهما كثيرا كما نظن ، فالغاية منهما أن يستعيد هذا الكائن الآدامى قدراته الحركية الآلية منها والساكنة والفعلية ، وهو ما يقصده كل من « ميرسوريال فيكتورينو دى فلتر » و « لويس فيف » وغيرهما ، وما عاد يؤكده « جتسن مونز » و « أموروس » و « جون لنج » وكل أتباعهم ٠ وهذا هو الجمباز ، سواء كان تطورا للقديم أو شيئا جديدا ، ويبدو أنهم بما قدموه قد وضعوا الطريقة في صورتها الكاملة ، حين دفعوا اليه ، بذكاء أو دون ذكاء ، بمجموعة صحيحة من العلوم الانسانية والاجتماعية كعلم النفس وعلم الأحياء وعلم الاجتماع ٠ وليس لنا أن نبخس تلك الاصول الكبرى والتقاليد القائمة حقها ، فمن يرفض الشيء عليه أن يعرف ما يرفضه ، وكان ذلك أحد الأخطاء الكبرى التى تردى فيها أصحاب هذه المدرسة الفكرية كما تردى فيها بعض من تابعهم عليها ، فكثيرا ما يعجم على الانسان ما تعنيه عبارة الابداع التربوى في الحركة ٠ فما هى تلك الحركة المبتدعة ؟ أهى حركة تلقائية بسيطة ؟ وهناك دورات التربية البدنية للتلاميذ يضطلعون فيها بالتغلب على العقبات والمصاعب التى تواجههم ، بحيث تترك الحرية في أدائها ، وهو جانب نافع في برنامج كثيف معقد ٠ وإن كان من المربين من يتخذونها محورا لتعليمهم ولا يرضون بغيرها بديلا ٠

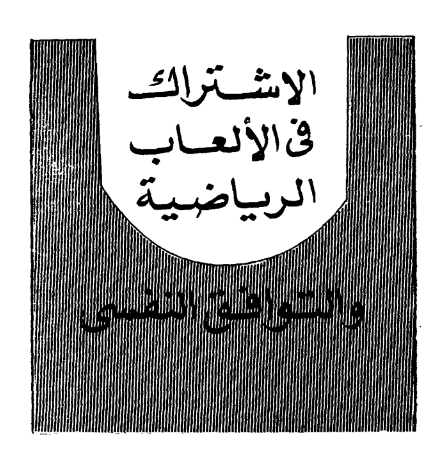
وينجم الخطأ الكبير في هذا الدليل من الابهام الذى يشوب الصلة بين الحركة التلقائية والحركة الطبيعية ، فالاطفال في حواضرنا ومدننا يعانون من قصور الحركة فاذا تركوا لهويتهم وأهوائهم فان الحال ينتهى بهم الى تكريس هذا التخلف الحركى والوقوف عنده ، وقد يحتاج العود بهم الى الحركة الطبيعية بكل ما فيها من حيوية الى مزيد من العمل والتنشيط ، وهو ما يؤدى الى العودة مرة أخرى الى تزويد الطفل بالقدرة على الجهد والتحسن المستمر ، فاذا مضت سنوات الطفولة والشباب هباء دون التعود على بذل الجهد فانها لجريمة كبرى نقترفها في حق التلاميذ والتربية البدنية احدى الوسائل الطبيعية للتعود على بذل الجهد الذى يحتاجه الفرد في مراحل حياته ٠

وقد ظل تكرار الحركة الوسيلة الوحيدة زمنا طويلا ، حتى انحدر بها الحال الى هذا القصور والفساد والى طريقة لا تشجع وخاصة بالنسبة للعاجزين عنها ، ولمن هم فى حاجة الى تربية تتطلب الحركة ، وعجز عن ادراكها واستعمالها أكثر من يأخذون بتطبيق الحركة السيكولوجية ، وقد بلغت الخصومة بين الحركة الابداعية والحركة الايقاعية مداها من الشدة ، وحتى نتمكن من الابداع وخاصة فيما يتطلب مزيدا من الجهد والتميز ، فان علينا أن نسيطر على كثير من القدرات الذاتية ، فاجادة اللعب على البيانو ، مثلا ، تتطلب من اللاعب أن يجعل من حركته حركة آلية ، وان يضفى على تلك الحركة الآلية سلوكيات أخرى عديدة ، بل ان التكرار حتى للاعب غير ماهر ضرورى ومفيد فى استيعاب الوضع الصحيح للحركة ، ولكل عمل اطاره من المهارة الذى يخضع للواقع الحيوى للحركة ، والقدرة على اكتساب مهارة رفيعة من نموذج أمامه بأسرع ما يمكن باستبدال الاستيعاب البصرى بحركة ذاتية ، فان ذلك يعفى المعلم من الجهد المضنى البالغ وييسر تحقيق النتائج بأسرع وأحسن ما يمكن ، فالانسان كائن يتميز بالقدرة على اكتساب التميز والابتكار بالقدوة الثقافية وقد كان اكتساب المهارة عن سادتها الكبار أعظم ما حققته البشرية من تقدم ، وتلك خلة حرمت منها فصائل الحيوان ، فلم يتحرر من الرتابة والجهد والقدرة على اكتساب المهارات التى تمت على مدى القرون فى أيام قليلة هى السجل الحافل بالحركات الفطرية على مدى الزمن .

ومع ما حققته التربية البدنية من نجاح فى الاحاطة بكيان الانسان وقدرته الحركية عن كافة جوانبها ، فان على هذا الانسان أن يمارس التمرين على أداء الحركة أداء كاملا . فان ما تفرضه الطرق التقليدية للتمرينات الرياضيه من الخارج لا ينفذ الى الأعماق — الا فى حالات نادرة — ولا يواجه الضروريات العملية الخبرة الشخصية ، وطالما قامت التربية البدنية على العروض والحركات الايقاعية فانها تغدو عقيمة للانسان أما ما جاشت به من الطرق السيكولوجية لدواعى الحركة والحركات السيكولوجية ، فقد قامت أساسا لتضفى عليها مزيدا من الخبرة الشخصية حتى تصبح أكثر فطنة وذكاء ، وليس ثمة تبرير للكراهية والسوء والجهل الذى يسند الى التربية البدنية بعد ما قدمته من فائدة لا تنكر فى الميدان التربوى لقرون طوال وليس لسنوات فحسب .

أما ما يجب على الحركة السيكولوجية ، أو أى مدرسة للفكر التربوى ، أن تتجنبه قبل أى شىء آخر فهو التسليم السطحى بما لم يكتمل ، ولا يصح أن تنسى أن الحركة التلقائية للانسان المعاصر هى حركة شاذة عادية ، وقد تتفاقم فى المستقبل ما لم نتمكن من العودة الى القدرة الحركية التى هجرناها . وهو ما لا تحققه دون جهد من جانب كل من المعلم والتلميذ .

وقد كان عجز الانسان عن الحركة بسبب الآلة التى استعبدته فاعتزل الجهد البدنى ، ولعله أمل خادع أن يستعيد الانسان ما تعوده من حركة — وهذا هو التجديد الأعقم للتربية — ما لم يكن هناك ايمان مسبق بهذا ، وحملة صادقة لتشجيع الجهد البدنى .



الاشتراك فى الألعاب الرياضية والتوافق النفسى

الاشتراك فى الألعاب والمباريات الرياضية عمل فكرى مثير ، وطريقة فعالة للسيطرة على التوترات العقلية والاضطرابات النفسية ، يساعد على التخلص من التوتر المفرط ، وتوجيه المشاعر العدوانية المكبوتة توجيها صحيحا ، كما يساعد فى المحافظة على الصحة العقلية . كذلك لا جدال فى القيمة الترفيهية للعب ، واسهامه فى اسعاد المشتركين فيه . ثم ان الفائدة العلاجية للعب تجد مجالها التطبيقى فى تقنيات شائعة كثيرا ، كما فى علاج الأطفال باللعب . وتسهم المشاركة الجماعية فى الألعاب الرياضية فى تكيف المشتركين مع المجتمع . وتساعد حركات العضلات التى تتضمنها الألعاب الرياضية فى المحافظة على اللياقة البدنية التى تسهم بدورها فى الحفاظ على الصحة العقلية ، والتوافق الذهنى ، مع الصحة العقلية من الأمور الهامة فى المجتمع الحديث . والمعتقد أن قدرا كبيرا من موارد الطاقة البشرية ، وامكانيات البشر تضيع هباء مع الأفراد الذين لا يعملون بأقصى ما عندهم من قدرة بسبب سوء توافقهم مع البيئة . ولا حاجة الى اثبات أهمية الاجراءات التى تدعم مختلف أشكال التكيف .

---

(١) قدمت نسخة من هذا المقال للمؤتمر الدولى الخامس لعلم النفس الرياضى الذى انعقد عام ١٩٨١ بكندا .

بقلم: ج. صموبل جونسون

محاضر فى التربية البدنية : الانشيرى هاوس ، تشاناتور بن ، ٦٩١٥٧٢ ، كوبلون كيرالا (الهنـــد) ـ يجرى بحثا فى سيكولوجية الرياضة البدنية .

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس فى الحقوق من جامعة باريس « دبلوم فى القانون من جامعة القـــاهرة . مدير الادارة العامة للشـــئون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا .

وعلى الرغم من ضخامة الأبحاث التى تجرى فى هذا الميدان ، فليس فيها ما يثبت أهمية دور الألعاب الرياضية فى مجال التكيف ، والأعمال القليلة التى تناولت هـذا الموضوع تحتاج الى توضيح . وقد لاحظ كول Cole (١٩٣٦) أن البرامج الرياضـية ضارة بوجه عام ، ويمكن أن تؤدى الى مشكلات تتعلق بشخصية المشتركين فيهـــا بسبب ما يصحبها من دعاية مفرطة . وأبان سبيرلنج Sperling (١٩٤٢) أنه يوجد فى نطاق الجماعة اختلافات فى شخصية اللاعبين المشتركين فى مختلف الرياضـــات. وعلى العكس من ذلك لم يجد أية فروق هامة فى سمات الشـــخصية بين جماعات الرياضيين الذين ينتمون الى جامعة أو مؤسسة وبين الجماعات من غير الرياضيين . وأكد جاردنر Gardner واليوت Elliot (١٩٦٩) أن السلوك المتعلق باللعب يمكن تقويته بأداء بعض الأعمال الحركية ، بغـــض النظر عن المؤثرات الحسية الحركية أو ردود الفعل . والشخص الذى يمارس نشـــاطا رياضـــيا ـ بغض النظر عن الآثار الحركية ـ يمكنه أن يكتسب فوائد عاطفية أو ذهنية خيالية ، كما فى « النشـــــاط الخيالى الحر » . وفى عام ١٩٧٧ حاول وليم William أن يحدد البنيان والطبيعـــة الأساسية للعلاقات القائمة بين المتغيرات الفســـيولوجية والمتغيرات السيكولوجية ، وأثبت أنها مرتبطة فعلا بعضها ببعض . وعلى هذا تقترن الكفاءة البدنية العالية .

بجسم صغير الحجم به أقل قدر من مجموع الدهنيات • وكل من هذه العلاقات يسهم في انقاص البروتينات الدهنية في الدم • هذه الفعالية المتزايدة تنسب بدورها الى نمط من الشخصية أقل معاناة من الاضطرابات العصابية ، وأقل امتثالا للعادات والتقاليد • واستنادا الى سلسلة من الدراسات التى أجراها يونج Young ، واسماعيل (١٩٧٦) على بعض الكهول في السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ أثبت الاثنان أن الاشتراك لأربعة شهور في برنامج منظم للرياضة البدنية قد أثر ليس فقط في « البارامترات » (الثوابت) الفسيولوجية ، ولكن أيضا في خصائص الشخصية، وبخاصة المتعلقة بالاستقرار العاطفى • وبعد أن أجرى فارما Varma (١٩٧٩) اختبارات كاتل Cattel P.F. مع مجموعتين من الشباب ، مجموعة تشترك فى مباريات بين الجامعات أو الكليات ، وأخرى لا تشترك في مباريات ، وجد فروقا كبيرة بين المجموعتين فى صالح المجموعة الرياضية فى بعض النواحى من قبيل السيطرة ، والسعادة ، والأنا العليا ، والتحمل ، وقوة البصيرة ، والثقة بالنفس ، والانتماء الى الجماعة ، والاسترخاء • وأضاف أن الألعاب الرياضية عامل من عوامل تفتح الشخصية السوية ، وذلك بتوفير بيئة متكاملة ومتجانسة وثرية ، والرياضة البدنية ليست مجرد نشاط في أوقات الفراغ ، ولكن لها قيمة تربوية وعلاجية ، وتولد عند الفرد ظاهرة « اعلاء » بتوجيه طاقاته المكبوتة صوب نشاطات يقرها المجتمع • ومن ذلك أن«بالاراما» Balamm a وهى صحيفة أهلية للأطفال (ماتيو Mathieu ، ١٩٨١) تتضمن بنوع خاص دروسا للأطفال فى التربية الرياضية ، أبدت رأيها فى أنه اذا تدرب الأطفال على الألعاب الرياضية بصورة منهاجية ، فانهم يحصلون بعامة ، وفى المدى الطويل على نتائج أفضل ، لا فى المباريات الرياضية فحسب ، ولكن أيضا فى أنماط أخرى من النشاط •

مقابلة من الشبان الرياضيين وغير الرياضيين فى الهند •

تستهدف هذه الدراسة المقابلة ، من حيث التكيف النسبى (مع البيئة) لدى طلبة الكليات بولاية كيرالا بالهند ، بين الطلبة الرياضيين وسواهم من غير الرياضيين، وكانت الجماعة التى أجرى معها الاختبار تضم ١٩٠ تلميذا فى مدرسة رياضية (وهى مدرسة نظامية تؤكد فى دراستها على الألعاب الرياضية ، وتخص باهتمامها التلاميذ الذين أظهروا براعة فى هذا الميدان) أو فى أقسام رياضية خاصة فى المدارس العادية • وكانت المجموعة التى اختيرت للحكم على نتائج الدراسة تضم ١٩٥ تلميذا •

واستخدمت « قائمة ماتيو لعدم التكيف » التى تقيس خمسة مظاهر كبرى لعدم التكيف فى الحصول على مؤشر لهذا الغرض • والعناصر هى كما يلى :

القلق : الشعور بحدوث كارثة وشيكة ، الخوف ، القلق من المستقبل ، سرعة خفقان القلب ، الارتجاف ، الاضطراب •

الاكتئاب : القلق ، الأفكار الانتحارية ، اللامبالاة ، الشعور بالذنب ، الشعور بالاخفاق ، اليأس ، التشاؤم ، الشعور بالفراغ •

الهوس (ألمانيا) : التبرم ، انعدام ضبط النفس ، النشاط المفرط ، حدة الطبع ، الميل الى النزاع ، الثرثرة ، الترق •

الدونية : الشعور بالصغر ، سرعة التأثر ، الخجل ، الضـــيق ، انعدام الثقة بالنفس ، سرعة التأثر ٠

البرانويا (ذهان هذائى) : الارتياب . شعور المرء بأنه مضطهد ومستغل وغير مفهوم ، عدم الثقة بالغير . حب النزاع ٠

وعدم التكيف الاجمالى هو مجموع العناصر المذكورة بعاليه ، وهو وحده موضوع هذه الدراسة ٠

ونسبة الثقة فى الاختيار تبعا لهذا الكنيب هى ٨٨ر٠ عن خمسين من الذكور ، و ٩٣ر٠ عن خمسين من الاناث ، ويغطى الاختبار بصورة كاملة على وجه التقريب مختلف أشكال عدم التكيف ، يمكن من ثمة أن يعد جديرا بالثقة ٠

وقد أجرى اختبار عدم التكيف هذا ، وســـجل . كما أجرى له تحليل ثنائى للتفاوت لمقارنة النتائج المتحصلة لعدم التكيف لدى مجمـــــوعتى الرياضيين وغير الرياضيين ، وكذا مجموعات الفتيان والفتيات ، ونتائج التفاعل ٠

وكان متوسط مجموعة الرياضـــــيين ٢٤ر٣٥ فى مقابل ٦٩ر٤٥ لمجمـــوعة اللارياضيين ، مما يدل على نسبة « عدم تكيف » أعلى عنـــد الأخيرين ٠ ولاستخلاص الفرق ذى الدلالة أجرى اختيار للتفاوت فى عدم التكيف على هذه النتائج ٠ وأوضح التحليل أنه يوجد فرق كبير بين مجموعة الرياضيين والمجموعة الأخرى عند مستوى ١٪ كما يتبين من اللوحة رقم ٢ ، ولم يوجد أى فرق بين الجنسين (اللوحة رقم ١) أو فى نطاق المجموعتين ، عند تفاعل المتغيرين ٠

ومعدل عدم التكيف أعلى عند مجموعة الرياضيين ويكشف فضلا عن ذلك عن أن خصائص التكيف أعلى عند التلاميذ الرياضـــيين ٠ وقد يعزى هذا الى أن النشاطات الرياضية تجعل الانسان أكثر تكيفا ، وذلك بتوفير طريق لتصريف انفعالاته ٠ ومن المحتمل أيضا أن يكون الأشخاص المتكيفون مشتركين عادة فى نشاطات التربيـــة البدنية ٠

تفسير :

توفر الألعاب الرياضية لممارسة المهارات البدنية ، كالسرعة ، والمنشاط ، وقوة الاحتمال ، الخ ، تلك التى تتفق مع وســـائل الهجوم والدفاع الرياضية ٠ كذلك تساعد المهارات الذهنية فى مواجهة المواقف الصعبة أو الحرجة التى تتطلب من الانسان أكبر قدر من الشجاعة والثقة بالنفس دون أن يهن أو يكتئب اذا فشـــل٠ وتحقيق الذات من خلال الاشتراك باخلاص . واستخدام المهارات بنجاح فى المباريات ، والمواقف المثيرة التى يواجهها الفرد مع فرق رياضية ، الخ تؤدى به الى انطلاق تصورات فكرية بعد كل مباراة ، وربما تساعد فى التغلب على الميل الى بعض ضروب « عدم التكيف » كالقلق ، والاكتئاب ، والبارانويا ، الخ ٠ واذا كان الاشتراك فى الألعاب الرياضية يمنع تفاقم « عدم التكيف » ، فانه يســـاعد أيضا على تعزيز التكيف الصـحيح ٠ واكتساب المهارات البدنية والعقلية يتضمن التدريب على التحكم فى الجسم والعقل ٠

هذه العملية تجرى فى الفترة السابقة للمباراة ، والفترة اللاحقة لها ، واستغلال امكانيات الجسم ، مصحوبا بكفاءة عقلية مناسبة يفتح الطريق لارتياد مواقف ميدانية، ومن ثم اكتشاف طرق جديدة للتغلب على الخصوم . والألعاب الرياضية تعلم ممارسيها التعاون والكفاح فى سبيل التفوق فى المباريات دون أن يفقدوا الروح الرياضية الحقة .

ولعل فى الامكان النظر الى التكيف ، اذا قورن بسائر القدرات ، على أنه قدرة عقلية شاملة . ولما كانت الانفعالات المختلفة تستثار فى خلال اللعب ، بصورة وقتية منتظمة ، وذلك فى كل النشاطات الرياضية ، فمن المحتمل أن الاشتراك لمدة طويلة فى الألعاب الرياضية قد يزود الفرد بقيم يحافظ عليها ويثرى بها شخصيته فى المستقبل .

اللوحة رقم ١ ـ الفروق بين الرياضيين ، وغير الرياضيين تبعا للجنس

	الذكور			الاناث			المجموع		
	متوسط	الفرق الهام	عدد الأفراد	متوسط	الفرق الهام	عدد الأفراد	متوسط	الفرق الهام	عدد الأفراد
الرياضيين	٣٦ر٣١	١٥ر٨٣	١١٠	٣٣ر٧٦	١٣ر٨٩	٨٠	٣٥ر٢٤	١٥ر١٠	١٩٠
غير الرياضيين	٤٤ر٢٤	١٤ر٠١	١١٢	٢٧ر٦٤	١٤ر٦٠	٨٣	٤٥ر٦٩	١٤ر٣٦	١٩٥
المجموع	٤٠ر٣١	١٥ر٤٦	٢٢٢	٤٠ر٨٣	١٥ر٨٥	١٦٣	٤٠ر٥٣	١٥ر٦٣	٢٨٥

اللوحة رقم ٢ ـ تحليل تفاوت نتائج « عدم التكيف » للرياضيين ، وغير الرياضيين

المصـدر	الفرق	نتائج عدم التكيف	المعامل
بين الرياضيين واللا رياضيين	١	١٠٥٠٦ر١٥	٤٨ر٤٢
بين الذكور والاناث	١	٢١ر٧٩	٠ر١٠
التفـاعل	١	٣٨١ر٨٤	٣ر٨٣
الخطـأ	٣٨١	٢١٦ر٩٩	ـ

خاتمة :

أظهر تحليل التفاوت فى نتائج « عدم التكيف » فى هذه الدراسة أن مجموعة الرياضيين كانت أحسن تكيفا بكثير من مجموعة اللا رياضيين . يستنتج من ذلك أن الاشتراك فى الألعاب الرياضية يصاحبه تكيف اجمالى جيد . والحاجة تتطلب المزيد من الدراسات المنهاجية لمعرفة هل هناك علاقة سببية بين الاشتراك فى الألعاب الرياضية والتكيف . خلاصة هذه الدراسة أن الألعاب الرياضية يمكن أن يكون لها فائدة نفسية علاجية . بتعزيزها الصحة العقلية . وأن البرامج الرياضية المخططة جيدا ، والمنظمة كما ينبغى قد تسهم فى توازن الأفراد الذين يتابعونها وتكيفهم .



مقـــدمة :

أصبحت الألعاب الرياضية ـ اليوم ـ ظاهرة ذات أهمية اجتماعية كبيرة ، تتسم بالتباين مع تماسك البنية الأساسية والقواعد والتقدر الهائل لصورها التعبيرية نظريا وعمليا بالنسبة الى الدولة أو لمجموعة من الدول ، وتقرر الاتحادات الدولية والمحليـة القواعد التى تحكم البنية الأساسية لكل لعبة رياضـــية فلا تختلف عن بعضها البعض اختلافا ملحوظا .

وتمارس الألعاب الرياضية فى العالم : كرة القدم وكرة السلة والسباحة وألعاب القوى والملاكمة الخ .. وفقا لقواعد واضحة ومتعارف عليها ثابتة ، لا تتغير .

هذه البنية الأساسية والقواعد تعد بحق عالمية بغض النظر عن ملاءمتها للعادات والتقاليد والعوامل السلوكية والاجتماعية ، ولهذا تبنت دول أفريقيا وآسيا وأمريكـا اللاتينية على المستويين الدولى والمحلى القواعد والأشكال الرياضية القائمة فى أوروبـا والولايات المتحدة الأمريكية حيث عرفت الألعاب الرياضية الحديثة .

فقد استوعبت هذه البلاد أنماط السلوك الرياضى الذى وضـــعته الاتحادات الاقليمية المحلية بدلا من التمسك بأوضاعها الرياضية القديمة المستمدة من عاداتهـــا وأديانها وتقاليدهـــا والتى قد أخذت فى الاندثار وهى النتيجة المنطقية لما كان من

بقلم: بيير سيرين

اخصائى التربية البدنية وبطل الجامعات الفرنسية فى الفولى بول ، الكرة الطائرة ١٩٣٧ ، رئيس الاتحاد الدولى للتربية الرياضية ٦٥٢٤٠٠ ، أدءو فرنسا . وعضو اللجنة الدولية لليونسكو للتربية البدنية والألعاب الرياضية ، ألف عدة كتب عن التربية البدنية والألعـاب الرياضـية ومن بينها كتاب « المشكلات الرئيسـية للتربية البدنية والألعاب الرياضية ١٩٧٩ »

ترجمة: عطيات محمود جاد

مدير عام ومستشار التعليم التجارى سابقا

أساليب الحياة وأنماطها التى نقلتها القوى الاستعمارية للمستعمرات بوصـفها اطارا للعلم الحديث الذى اعتبرته الدول المتقدمة من خصائصها وحدها وأنها هى القـادرة على استخدامه .

ولكن ، اذا نظرنا الى ظاهرة الألعاب الرياضية على أنها مرتبطة بالتراث الشعبى والفن والتعبير أكثر من كونها أعمالا فنية ، فسوف نلمس بعض المآخذ نتيجة المغـالات فى تدويل بعض الأساسيات المعينة للألعاب الرياضية الحديثـة التى جذبت انتبـاه الشعوب الى الحركات الايقاعية للسلوك وان بدت غريبة عليهم .

وعلى الرغم من هذه الحركات الايقاعية فهنـاك نوع من التبـاين الملحوظ فى سلوكيات الألعاب الرياضية بين مختلف الدول أو مجموعات الدول التى تبدو وكأنها مظهر من مظاهر الحضارة ، كان من الضرورى أن تبرز الألعاب الرياضية كظاهـرة بمختلف الصور الثقافية والاقتصادية والسياسية للجماعة ، كما أنها تتغير من نظريـا وعمليا مع التغيرات الاقتصادية والسياسية وعقلية الجماهير .

تغير أنماط الألعاب الرياضية فى مختلف البلاد

كانت الألعاب الاوليمبية ـ فى العصور القديمة ـ علامة مميزة لتكامل الالعاب الريفية مع المدنية وكانت تتفوق على الأحداث الدينية والثقافية وكان « الذين ولدوا

أحرارا » أو بمعنى آخر الطبقة المثقفة فى المجتمع الأغريقى يشـــاركون فى الألعاب الرياضية واستبعد النساء والعبيد ٠

وفى البداية أخذت الألعاب الرياضية تتحرر من الافكار الدينية والمثل الأخلاقية تدريجيا ليتحكمها الربح والاحتراف حتى أخذت فى النهاية صورة تلك العروض التى ظهرت فى الملاعب الرومانية قبل أن تندثر جميعا ٠

وفى العصور الوسطى بدت التفرقة واضحة بين أنواع الالعاب الرياضية التى تمارسها الطبقة الحاكمة من اللوردات والفرسان والنبلاء مثـــل البرجاس والمبارزات وسباق الخيل وتلك التى يمارسها عامة الشـــعب فى ألعابهم التقليدية وفى مناسبة مباريات بدائية خشنة تعتبر لعبة السولو الفرنسية Jeu de Soul نموذجا بدائيا لكرة القدم ٠

وكان النبلاء يشتركون أحيانا فى مثل هذه الالعاب ٠ وعلى الرغم من أن الألعاب الرياضية فى العصور الحديثة تحكمها قواعد متعارف عليها فى جميع الدول الا أنهـا تتسم بكثير من الصـــفات الاجتماعية التى لم تعرف فى عصر من عصور التاريخ أو أى حضارة سابقة ٠

المملكة المتحدة :

وتقوم الألعاب الرياضية فى المملكة المتحدة على أساس ثابت من التقاليد العريقة بالاضافة الى ما تتسم به من الروح الرياضية فى احترام القواعـد وأوامر الحـكم والسماحة الرياضية تجاه التنافس ، وهى الصورة التى تميزت بها الروح الرياضـية عند الانجليز ، وان لم يحل ذلك بينهم وبين ممارسة الألعاب البدنية الخشنة العنيفة ٠ وظاهرة أخرى واضحة للألعاب الرياضية فى بريطانيا وهى المبدأ المقدس الذى يمنـع اقامة مباريات الالعاب الرياضية أيام الأحاد ، وهذا المبدأ وضعه البيوريتان ، ومثـل آخر على مراعاة هذه القاعدة هو موقف القس الانجليزى اريك ليدل الذى رفض أن يشترك فى المباراة النهائية فى سباق المائة متر فى الألعاب الأوليمبية فى باريس ١٩٢٤ على الرغم من أنه كان متفوقا ، لأن المباراة أقيمت يوم الأحد ، ولحسن الحظ أنه تمكن من الاشتراك فى سباق ٤٠٠ متر فى الاسبوع التالى وفاز فيها وحقق رقما جـــديدا فى الاولمبياد ٤٧٫٦ ثانية » ٠

وقد انتعشت الألعاب الريضية فى المملكة المتحدة حينما أصبح وقت العمل يوم الأحد ، نصف يوم فقط ، فالالعاب الرياضية فى المملكة المتحدة تعتبر تمضية للوقت لا سيما بالنسبة للطبقة العاملة ٠

ولم تنتشر المباريات الرياضـــية حتى عام ١٩٦٠ حين قام الاتحاد الانجليزى لكرة القدم بالغاء القانون ٢٥ من لائحته التى تمنع اقامةالمباريات فى أيام الآحـاد ٠ ولا زال هذا المبدأ معمولا به حتى يومنا هذا ، فمباريات بطولة الرجبى المشـــهورة بين خمس أقاليم « ويلز ، ايرلندا ، انجلترا ، سكوتلندا وفرنسا » تقام يوم السبت بعد الظهر ، واستجابت فرنسا لهذا المبدأ ٠

وتلقى الألعاب الرياضية فى بريطانيا ـ فى الوقت الحاضر ـ اهتماما بالغا من الناحية التربوية ، وهى ظاهرة تبناها توماس أرنولد مدير مدرسة الرجبى ١٨٢٨ ـ ١٨٤٢ ، وكانت موضع الاهتمام من كثير من المدارس كما يذكر ماكنتوش مثل كلية مارلبورو التى أسست عام ١٨٤٣ وقد قامت بدور رائد فى تنمية الالعاب الرياضية والألعاب كوسائل للتربية ، وكتب توماس هيوز فى كتابه المعروف « أيام توم براونز فى المدرسة ١٨٥٧ » «Tom Browns School days 1857» أن الفضيلة الأولى للألعاب الرياضية هى بناء الأخلاق ، ويرى البريطانيون منذ ذلك الحين أن اللياقة البدنية والقدرة العقلية والعدالة واحترام القواعد والأصول من محاسن الاخلاق ألتى تضفيها الألعاب الرياضية ٠

ومع هذا كان الاهتمام بالناحية الصحية التى تحققها الالعاب الرياضية بارزا ولكنه جاء فى المرتبة الثانية بالنسبة للخلق الرياضى ٠

ويمكن القول أنه على الرغم مما يبدو من تهاون فى مستويات اللعب النظيف والقليل من الهنات السيئة وما يبدو أحيانا فى مناسبات سيئة كالمظاهرات العنيفة للشباب المتعصب لفرق الكرة وهى ظاهرة لا تزال قائمة من مظاهر السلوك البريطانى وقد بقيت سمة على العلاقات الوثيقة بين نمط ثقافى معين للرياضيين والمتفرجين على السواء ٠

الولايات المتحدة الأمريكية :

تعكس الألعاب الرياضية فى الولايات المتحدة الامريكية سلوكيات معينة للامريكيين عامة : الرغبة الشديدة فى أن يكونوا الاوائل ، وأن يكون لهم الأفضلية فى النادى الذى ينتمون اليه أو الجامعة أو المدينة أو الاقليم أو فى العالم . ويتطلع كل أمريكى أن يكون هو الفائز ، وهذه الرغبة تعكس تأييدا تاما فى المباريات الرياضيا فضلا عن الاتجاه الى التوسع فى الدور التعليمى للتربية الرياضية ، فالتنافس والاهتمام بالناحية الصحية عن طريق نشر التربية البدنية هو أسلوب الحياة فى أمريكا ٠

ان النظام بأكمله يقوم على المنافسة فالمنافسة هى السبيل الى اللياقة البدنية ٠

فالمدارس والجامعات الأمريكية تعطى أولوية واهتماما خاصا للمباريات الرياضية لكثير من الجامعات تعمل على أن تقوم شهرتها على تفوق فرقها الرياضية وطلابها الرياضيين ، وأدى ذلك الى التطور فى مجال البطولة بالولايات المتحدة الامريكية ، فالطلاب المتميزون باللياقة البدنية والقدرات الرياضية تمنحهم الجامعة الكثير من المزايا الخاصة (مجانية التعليم ، اعفاء من بعض الالتزامات المدرسية ، امتداد فترة الدراسة لاستكمال البرامج الدراسية وغير ذلك الخ) وهى مزايا يعدها التربويون مبالغا فيها ٠ ويواجه أساتذة التربية البدنية المسئولون عن تعليم وتدريب جميع الطلاب بعض الصعوبات فعملهم يقتضى الاهتمام بجميع الطلاب بما فيهم غير الرياضيين ـ ولكنهم كمعلمين خصوصيين يجب أن يركزوا الجهود على الرياضيين الموهوبين لكى يتحقق الفوز الذى يؤكد اشراف الجامعة كما وصفه بول جغرنالى الاستاذ والمدرس الخصوصى بجامعة سان ديجو ٠ والجدير بالذكر أن هذا التركيز الهائل على

الألعاب الرياضية للطبقة الممتازة كان يتعارض مع انشاء مجلس البريزدنت للياقة البدنية للشباب عام ١٩٥٧ والذى يهدف الى تزويد كل ولاية ببرامج للتمرينات الرياضية البسيطة تتيح اللياقة البدنية والصحية للشباب جميعا ، بالاضافة الى ادارة المعاهد مثل معهد ماساشيش للتكنولوجيا م ٠١٠ن

وترجع شهرة جامعات هارفارد ويال وبرنستون وغيرها من الجامعات الى التفوق فى الدراسات الاكاديمية والأبحاث أكثر من تفوق فرقها الرياضية على الرغم من أنها كانت فى المرتبة الأولى ٠

وظاهرة أخرى للألعاب لرياضية فى أمريكا هو اتجاهها العملى الذى يلاحظ فى ميدان المباريات ، فغالبية الفرق الرياضية الامريكية ، كرة القدم ، كرة السلة ، وكرة السوكسر (كرة القدم الأوروبية) مشروعات تجارية تحقق أرباحا طائلة تخصص لدفع مرتبات ضخمة للاعبين والمدربين ، وتقوم الصحافة والتلفزيون بحملة اعلامية واسعة للدعاية للفرق الرياضية للمحترفين والقليل من الدعاية لفرق الهواة ٠ وليس هذا بغريب فأبطال الرياضة البارزين مثل أنف أورتر (حقق أربع بطولات فى الألعاب الاولمبية : رمى القرص فى أعوام ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٨) وهو غير معروف للجماهير ، وذلك لأن الغالبية الكبرى من الرياضيين الابطال يتحولون الى محترفين ، وعلى هذا فأى تقييم موضوعى لقيمة الألعاب الرياضية الأمريكية ـ على سبيل المثال ـ عند مقارنة عدد ميداليات التفوق فى الألعاب الأوليمبية التى أحرزتها الولايات المتحدة الامريكية بتلك التى نالها الاتحاد السوفيتى أو جمهور ألمانيا الديمقراطية يجب أن نتذكر أن غالبية المتفوقين الرياضيين من الامريكيين لايمكن أن يدخلوا كمنافسين فى الألعاب الأوليمبية لأنهم محترفون ألعاب كرة القدم وكرة اليد وغيرها ٠

والصورة الثالثة التقليدية للألعاب الأمريكية الآن ، هى انتشار ألعاب سباق الجرى والقفز وسباق الدراجات ولعديد من ألعاب الخلاء كوسائل للترويح عن النفس من عناء عصر الآلة والحياة الرتيبة والتخمة ٠ وانتشرت هذه الألعاب الرياضية الجديدة عن طريق التربية البدنية والتأييد المتزايد من الشركات التجارية العديدة (منتجو أحذية السباق والدراجات والانزلاق على الجليد ٠٠ الخ) الا أن اتجاه الأمريكيين الكامن فى تفكيرهم يتخطى الأرقام الدولية يشوب تلك الظاهرة ، فقد أخذ المتسابقون بما فيهم النساء والاطفال يتطلعون الى سباقات الماراثون ويخضعون أنفسهم لتدريب عنيف ، فسباق الماراثون فى نيويورك يشترك فيه آلاف المتسابقين الذين يتعرضون بسببه للكثير من الحوادث (وغالبا حالات التواء وتمزق عضلات الساق والمفاصل) وحوادث وفاة نتيجة الارهاق الشديد (وبخاصة الهبوط فى القلب) ٠

الدول الاشتراكية :

نجحت دول أوروبا الاشتراكية وكذلك كوبا فى أن شريط بين الالعاب الرياضية والنظام الاجتماعى برباط وثيق بالاضافة الى أن الألعاب الرياضية تعد من الحقوق المدنية التى يكفلها القانون ، وفى الواقع أن هذه الدول تعلق أهمية كبيرة على ما يحققه

أبطالها من تفوق فى المجال الدولى لتأكيد أهمية أنظمتها السياسية فتقوم بتدريب الفرق لمدد طويلة لكى يفوزوا بميداليات أولمبية ٠

وقد لجأ بعض المنافسين الى التشهير بالالعاب الرياضية لأنها أصبحت العابا رياضية حكومية للمحترفين وعلى الرغم من أن هذه الفرق الرياضية لا تنال أى مكافأة الا أنها تحقق لأعضائها مزايا اضافية فى مجال عملهم ، وتعليمهم ومستوى معيشتهم حينما يكونون فى قمة تفوقهم ٠

ومن الواضح أن الألعاب الرياضية على المستوى الاقليمى قد أكدت دورها العام كنشاط له مزاياه الاجتماعية الهامة فى تحقيق مكاسب صحية وثقافية للأعداد الهائلة من ممارسى الألعاب الرياضية (وعلى رأسها حركة الألعاب الرياضية للجميع) .. فالألعاب الرياضية للجميع (من خلال انشاء أعداد كبيرة من مراكز التدريب لا سيما النشاط الخلوى والتربية البدنية فى المدارس ٠ ويؤكد المؤلف أن التربية الرياضية عنصر هام وحيوى وتشكل عاملا أصيلا فى حضارة المجتمع ، وذلك نتيجة لزياراته المتعددة لدول مثل (ألمانيا الديمقراطية ، بولندة ، تشيكسلوفاكيا ، رومانيا ، بلغاريا وكوبا) ٠

الدول النامية فى أفريقيا وآسيا

ان التفاوت الكبير الذى تتسم به الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية فى البلاد الأفريقية والآسيوية يجعل من المستحيل تبين سمة واضحة للعلاقة بين الالعاب الرياضية والأنماط الاجتماعية القائمة فى هذه البلاد ومع ذلك فيمكن ملاحظة الصور الآتية : النوعيات الحديثة للألعاب الرياضية التى يمارسها الموهوبون والمثقفون من الرياضيين ، والعضوية فى الاتحادات الرياضية محدودة بالنسبة للشعب ككل وفى معظم الأحوال يمثل هؤلاء الرياضيون بلادهم فى المباريات لرفع شأنها عن طريق الفوز فى هذا المجال ، فمثلا : تفوز كينيا وأثيوبيا وأوغندا بالبطولة دائما ٠ ويقوم المدربون الأجانب بتدريب معظم الأبطال ولا تشمل برامج التدريب فى معظم هذه البلاد التربية البدنية ولا توجد الالعاب الرياضية للجميع ٠

وهذا أمر طبيعى فى بلاد كثيرا ما تعانى من عوامل مناخية قاسية ومستوى معيشى منخفض بالنسبة للغالبية العظمى من السكان وفى بعض الاحوال يجول القحط وقسوة الحياة دون تخصيص وقت لأنشطة الالعاب الرياضية كوسيلة لتمضية وقت الفراغ ٠

وقد أخذت الألعاب الرياضية التقليدية تندثر الآن أو تمارس بواسطة فرق شعبية للترويح عن السائحين ، وتشجع دول العالم الثالث هذا الاتجاه الذى لا يؤيده المؤلف وهو استجداء الدول الغنية لمعاونتها على تنمية الالعاب الرياضية الحديثة بدلا من تنمية النوعيات المحلية غير مقدرين ما تتضمنه هذه الالعاب من تراث ثقافى حضارى ٠

دول أمريكا اللاتنية

تبين من عملية المسح التى قامت بها (ف·ى·١٠ب) للتربية البدنية والألعاب الرياضية بناء على طلب اليونسكو (١٩٧٦ ، ١٩٧٩) ان السمات التقليدية للأفراد فى أمريكا اللاتينية وسلوكهم الاجتماعى تنعكس تماما على سلوكيات الألعاب الرياضية

فأولا يوجد تفاوت كبير بين القول والفعل وبين الاتجاهات النظرية والعمل ، ومعظم القرارات الرسمية التى يصورها وزراء التربية والتعليم عن الألعاب الرياضية، فى نظرنا تتضمن مفاهيم وتفسيرات دقيقة وواضحة لما يجب أن تكون عليه التربية البدنية والألعاب الرياضية فى المدارس وأجريت درسات عميقة للمناهج المقترحة ولكنها لم تنفذ عمليا حتى الآن نظرا لأن التربية البدنية فى معظم البلاد لا تتعدى مرحلة التخطيط حيث المواد والوسائل التعليمية اللازمة لتنفيذهـا غير متوفرة فهناك عجز فى الادوات والمدربين المؤهلين . كما أن الفصـول مكتظة ، وتقتصر الألعاب الرياضية على المشاهدة ولا تتيح التدريب اذ ان الغالبية العظمى من الشعب لا تزال تعيش فى مستوى هابط وفى ظروف شديدة وقاسية بالنسبة للعـوامل الصحية والطبية ·

وتوضـح الظروف الاقتصـادية والمزاج الاتينى الأهمية المرتبطة باحتراف الألعاب الرياضية ، فكثير من الأطفال والمراهقين الذين يتميزون بالمواهب والقدرات الرياضية يعيشون هم وآباؤهم وكلهم أمل فى أن يتحولوا من الفقر الى الغنى عن طريق احتراف الألعاب الرياضية وخاصة كرة القدم ·

فاللاعب المحترف يصبح بطلا ومعبودا للجماهير وبعضهم يجمع ثروات وتنهال الهدايا والمنح من الأعضاء الموسرين على أندية المحترفين وهى أندية ذات نفـوذ كبير ·

ونتائج المباريات الرياضية تحتل المكانة الأولى فى اهتمامات الشعب !

فالمضاربات تشد المشاهدين وتثيرهم وتعيش المدينة بأكملها من أجل مشاهدة هذه المباريات بعيدا عن المتاعب العائلية وضغوط العمل · وينحصر تفكير كل فرد فى مشاهدة مباراة كرة القدم النهـائية فى البرازيل أو الأرجنتين والمكسيك أو مباراة كرة اليد فى فنزويلا ليشبع رغبته القـوية وولعه فى الاستمتاع بالمباريات الرياضية التى تثير حماس الجماهير الذين يحتشدون فى الاستاد ·

وهذه الصورة التى تؤدى الى الشعور بالاحباط من الناحية التربوية يخفف من حدتها الرجوع الى الجهود التى بذلت في السنوات الأخيرة في بعض البلاد (البرازيل – شيلى – مكسيكو) للنهوض بالتربية البدنية فى المدارس والتربية الرياضية للجميع · وكوبا كحالة خاصة يجب أن تنضم الى مجموع الدول الاشتراكية فى أوروبا لتحقيق مشروعاتها فى هذا المجال ·

دول أوروبا الغربية :

نجحت دول أوروبا الغربية فى اقامة نوع من التكامل بين الألعاب الرياضية والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية يتسق مع المستوى المعيشى المرتفع ، والحرية الفردية والتحرر من تدخل الدولة وفقا لمؤثرات النظام الاجتماعى ، والواقع أن المسابقات

الرياضية واقبال الجمهور على مشاهدة المباريات تحتل مكانا هاما فى تلك البلاد ، كما أن التربية البدنية فى المدارس تلقى مزيدا من العون الحكومى . وبعامة فالأدوات الرياضية والتسيرات والامكانات وعدد الساعات المخصصة للألعاب الرياضية فى جدول الدراسة بالمدارس وعدد المدربين ومستوياتهم تبشر بنتائج طيبة ، وفضلا عن ذلك فجميع العوامل مثل مستوى المعيشة المرتفع (على الرغم من مشكلة البطالة) ، ووقت الفراغ فى معظم البلاد لا تتجاوز ساعات العمل ٤٠ ساعة وأحيانا ٢٥ ساعة أسبوعيا) وتوفر الامكانات التى تجعل الالعاب الرياضية فى متناول الجميع ، وتيسير وسائل المواصلات والجهود التى تبذلها الحكومات والتى تتسق مع أنشطة الشركات التجارية والصناعية (منتجو أدوات التربية الرياضية والشركات المتخصصة فى تنظيم أوقات الفراغ) .

تساندها حملة اعلامية تتيح للكثير من الشباب والكبار الاشتراك فى مختلف أنماط الأنشطة الرياضية الترويحية على نطاق واسع .

وهكذا ، نلمس فى معظم هذه الدول تقدما ملحوظا فى مجال الألعاب الرياضية للجميع – فى السنوات الأخيرة .

ويمكن القول ان الألعاب الرياضية للجميع – الآن – تضم أعدادا تفوق بكثير الأعداد التى تشارك فى المباريات الرياضية التى تنظمها الاتحادات ، فمن بين ستة عشر مليونا ونصف المليون من أعضاء الاتحاد الرياضى لجمهورية ألمانيا الاتحادية نرى ثلثى هذا العدد يمارس الألعاب الرياضية الترويحية (الألعاب الرياضية للجميع) بينما الثلث الآخر يشارك فى المباريات الرياضية ، ولربما تفصح هذه الأرقام عن اتجاهات هذه الدول فى المستقبل للألعاب الرياضية .

الألعاب الرياضية فى السنوات المقبلة

الدوافع للتمرينات البدنية

أجرى العديد من البحوث فى هذا المجال ، ويمكن تلخيص الدوافع للتمرينات البدنية التى ترتبط بالفرق الرياضية لكل الاعمار فى جميع الدول النامية فما يلى :

تزايد الوعى للحاجة الى نشاط رياضى معقول لضمان الرعاية الصحية واللياقة البدنية .

الحاجة الى نشاط بدنى للتغلب على الحياة الرتيبة فى عصر الآلة . الحاجة الى العودة للطبيعة فى عالم تتسم فيه الحياة بالماديات والتحضر المستمر .

الحاجة الى علاقات اجتماعية فى عالم يشعر فيه الفرد بالوحدة فى المدينة وسط الصخب والازدحام وقد تلاشت اللقاءات العائلية والتجمعات الريفية والأمسيات الاجتماعية التى كانت تسود الريف وقد كانت العلاقات الاجتماعية الراسخة من سماته فحلت محلها الأنشطة الانعزالية التى لا تتطلب التجمعات كمشاهدة التلفزيون ، وبالاضافة الى هذه الاحتياجات العامة فهناك دوافع أخرى معينة منها :

الاهتمام بالمظهر الشخصى (الاحتفاظ بالرشاقة) وهو مرتبط كثيرا بالنساء .

الرغبة فى مسايرة الموضة ـ الموضة الحالية للسباق مثلا ـ والتوصل الى مكانه بين ممارسى الألعاب الرياضية ٠

ـ حب للعبة وبلال الجهد والمنافسة بين الشباب وحتى بين الكبار ، اذ أن بعضهم يواصل ممارسة الأنشطة الرياضية التى كان يمارسها من قبل ولفترة طويلة ٠

ـ الرغبة فى تحقيق الفوز وتسجيل أرقاما عالية واثبات الذات هى جزء من الاتجاه الفكرى للألعاب الرياضية ٠

ـ الارتياح الأخلاقى وفى بعض الأحوال المادى الذى ينتج عن تحقيق الفوز فى الألعاب الرياضيه ٠ وهذه الدوافع بعضها تابع عن شعور صادق (الحاجة الى اثبات الذات مثلا) ٠ ترجح أن الأنشطة البدنية في أوقات الفراغ التى تحقق مثل هذه الحاجات ستزداد أهميتها فى حياة كل فرد وعندما جدت هذه الاحتياجات واتضحت وان لم تظهر بصورة بارزة فى الدول النامية فمن الواضح أنها ستحتل مكانتها كلما تحسنت الظروف المعيشية ٠

وفى ضوء هذه الاحتياجات والنظرة المستقبلية فى كل دولة من تلك الدول يصبح من اليسير تصور الاطار العام لأى لعبه فى السنوات القادمة وان كان هـــذا التصور لابد وأن يدرك ادراكا بينا الموقف فى بدايته بمعنى أن موقف الألعاب الرياضية الآن ، أنها حقيقة اجتماعية أكثر منها نظرية مثالية ٠

وقد أعدت المراجع للمعالم الرئيسية المتميزة لأنماط الألعاب الرياضية المحلية ، ولما كانت المباريات الرياضية هى المعنية لا سيما المسابقات الرياضية العنيفة فيمكن القول بأن الصورة الآتية تنطبق على كل الدول :

ـ تشكل المباريات الرياضية بحيث تضم أعلى المستويات وتستند أساســا على البطولة وتعمل على اثارة الحماس فى الضعفاء ٠

ـ المسابقات الرياضية تنظم عن طريق قيادات الأندية الذين يركزون اهتمـامهم ـ بالدرجة الأولى ـ على تحقيق الفوز لناديهم ؛ أو عن طريق المشجعين والدوافع المالية وأحيانا عن طريق التجمعات السياسية ٠

والفوز بأى ثمن هو الهدف الوحيد وان كان السبيل اليه هو الفن أو الألعــاب الخشنة أو تناول العقاقير ذات الأثر الخطر حيث يصبح الفوز نزالا عدوانيا ولا نقول مباراة شرسة ٠ وقد أخذ المدربون والمتنافسون هذا العامل النفسى الحاسم فى اعتبارهم، وحتى يتحقق لهم ذلك فقد أصبح أكثر الرياضـــيين يقرون على التمرين المتصل الذى يستوعب أكثر وقتهم (عدة ساعات يوميا) أو ضاربا بالأنشطة الثقافية الأخرى أو حتى الأعمال المهنية أو الحياة الاسرية عرض الحائط ٠

كما يلاحظ للأسف الشديد الاستغلال (والتعبير عن الكلمة ليس قويا) للأطفال الصغار الموهوبين الذين يجبرون على تدريب قاس فى سن مبـــكرة وقد نبه الأطبـــاء والتربويون الى خطورة ذلك نفسيا وصحيا ٠

وهناك هدف آخر للفوز هو الاشادة بالنادى الذى ينتمى اليـــه اللاعب واعلاء شأن بلاده وفى بعض الأحيان لاظهار تفوق النظام السياسى ٠

وتبدو هذه التطلعات قليلة الأهمية حينما يؤخذ فى الاعتبار كل العوامل المشاركة

اتسام الرياضي بالجرأة (بغض النظر عن النادى الذى ينتمى اليه أو بلده) ، حظ اللعبة والوضع النسبي للفوز الذى يبلغ أحيانا (١/ ١٠ ثانية أو بعض السنتيمترات أو القرار الذاتي للحكم والوقت القصير لضياع فرصة النصر) هذا هو الوضع المتعارف عليه في مجال المنافسه الحادة فى الألعاب الرياضية والاحتراف هو النتيجه الحتميه . ويجب عند التنبؤ بأى توقعات لمستقبل الألعاب الرياضية فى السنوات القادمة أن نضع ذلك فى الاعتبار .

ولحسن الحظ توجد اتجاهات أخرى تزيد فى اطمئنان التربويين ، فمثلا : التدريب على الالعاب الرياضية بواسطة الهواة الصادقين الذين يفوق عددهم احتياجات الألعاب الرياضية المقترحة .

ولا يزال عدد كبير من الشباب فى الكثير من الدول يدخل ميدان الألعاب الرياضية للاستمتاع أو لولعهم بالنشاط وليس بهدف الكسب بعضهم على مستويات عالمية من اللياقة البدنية ، كما يوجد أيضا اتجاه يؤيده الغالبية الساحقة نحو الالعاب الرياضية للجميع التى أحدثت تقدما كبيرا فى بعض البلاد .

هذا التحليل للموقف الحالى للألعاب الرياضية والدوافع التى تتضمنه قد تلقى الضوء على امكان تنمية الالعاب الرياضية فى القرن الحادى والعشرين .

احتراف الألعاب الرياضية :

أصبحت الألعاب الرياضية ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية لا ترتبط بالثقافة فحسب ، ولكن بالاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية أيضا ، فيجب الامتناع بأن الألعاب الرياضية للمحترفين قد وجدت لتبقى مثلها مثل المسرح والرقص وألعاب الساحة ، فهى مظهر طبيعي لأسلوب مادى فى مجتمع متحضر تحكمه تطلعات مالية ، ومن الطبيعى أن لاعب كرة القدم وكرة السلة والتنس والملاكمة وغيرها من الالعاب الرياضية يستطيع أن يحقق المستوى اللائق للمعيشة عن طريق استثمار مواهبه مثل المغنى أو لاعب الأكروبات ، بالاضافة الى مساهمته فى النشاط الثقافى والاجتماعى بما يقدمه من عروض ناجحة . ولكن اذا كانت مهنة احتراف الالعاب الرياضية قواما لكسب العيش وان تكون وسيلة مستمرة لهذا فى بعض الحالات فان عليها أن تقوم كأى مهنة أخرى على منهج قومى كغيرها من الأعمال ليصبح لها أجرها المحدد ولهذا كان عليها أن تلتزم بعاملين :

أولهما : نوعية وكمية السلع المعروضة بحيث تجذب اليها المتفرجين الذين يدفعون الأجر وهم فى الوقت نفسه مورد للدخل الاساسى ، ولهذا فانه يبدو من الواضح أن الاحتراف الرياضى يجب أن يكون مقصورا على قلة من الأفراد الموهوبين الذين يستطيعون أن يقدموا عروضا ناجحة ومشوقة، فاذا توفر هذا العدد الكبير من المساهمين يستطيعون والكثير من أندية المحترفين فان التنافس يصبح عنيفا ويتزايد الطلب .. الخ ويستبعد اللاعبون والأندية من الساحة كأى مؤسسة تجارية أو صناعية تضل الطريق .

وثانيهما : بخلاف العروض الاخرى فى الساحة ، تبدو الألعاب الرياضية ذات عمر قصير لما تحتاجه من المنافسة الحادة ولا أقول القاسية .

ولما كان المبدأ السائد هو التنافس على البطولة ، فان الاحتراف الرياضى ينبذ العناصر الضعيفة والذين يصمدون هم الأبطال ولكنهم لا يصمدون مادامت القوى البدنية

تتضاءل مع تقدم العمر ، وفضلا عن أن المنافسين ينتظرون أى بادرة للضعف عن البطل ليحتلوا مكانه ولهذا كان على الاحتراف الرياضى فى المســـتقبل أن يقوم وفقا للأسس التالية :

(أ) يجب أن تتركز الالعاب الرياضية فى أندية تتميز بحسن الادارة وتضم عـددا محدودا من المساهمين والعاملين ٠

(ب) مع ضمان تدفق لاعبين جدد ووضع برامج فعالة لاستخدام قدامى المحترفين الذين يحالون الى التقاعد عند بلوغهم الثلاثين من العمر ، هـــذا وان كان التركيز فى الاحتراف الرياضى على المنافسات الدورية فان هناك نوعا آخر من التنافس يمكن أن يظهر منه هذا النوع الذى يأخذ شكل العرض دون المنافسة من قبيل هـذا المثل الذى ابتدعه نادى هارلم لكرة السلة ودورى اكرامر لمحترفى التنس ، وتسفر ميادين الألعاب الأخرى عن صور جديدة ٠

الألعاب الرياضية للجميع

وستحتل الألعاب الرياضية الترويحية ــ كما نرى بالنسبة لألعاب المحترفين من حيث الأسس والتصور ــ الساحة بالعديد من أشكالها خلال القرن الحادى والعشرين ٠

وقد بدأ هذا الاهتمام واضـــحا فى مختلف الدول ما دامت تعكس تلك الدوافع العميقة لدى الغالبية العظمى من الناس ومادامت تشبع الرغبات العامة للشـعوب التى حققت مســتوى كريما من المعيشــة ومن اليســـير أن يحقق تقـــدما سريعا طالما فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، وسرعان ما أخذ الملايين من الناس من كل الأعمار فى العالم بعيدا عن التنافس بين الاتحادات الرياضية للمحترفين فى ممارسة التمرينات الرياضية المنتظمة فى شتى صورها لتحقيق اللياقة البدنية ورغبة فى الاستمتاع ، ومن أمثلة ذلك ألعاب الخلاء فى الدول المتقدمة (رياضة الانزلاق على الجليد ، تســـلق الجبال ، الرحلات ، التجديف ، سباق الدراجات وغير ذلك ٠٠) وهواية الجمباز فى السويد وفرنسا وبلجيكا ، وفنلندا ت٠ ر٠ ى٠ م٠ T.R.I.M. والألعاب المماثلة فى النرويج والدنمارك وجمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وهولاندا واليابان وإسرائيـل وأسبانيا والبرازيل والمكسيك وغيرها من الدول ، وسباق الجرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا والألعاب الجماعية فى الدورات الرياضية للاتحاد السوفيتى وبولندا وتشيكسلوفاكيا وغيرها من الدول ٠

وليس لأكثر هذه الأنشطة وضع رسمى فهى لا تمارس فى الاستاد ولا يحضرها المشاهدين ، فاذا كان هناك نوع من التنافس فان القواعد تأخذ شكلا مرنا فالشباب والكبار والرجال والنساء واللاعبون الممتازون والعاديون يشتركون جميعهم فى فريق واحدا وتسودهم روح التعاون ومساعدة الضعيف وليس هناك ثمة منافســـة أو رغبة فى الفوز فى أى صورة من الصور ويبذل كل انسان أقصى الجهود للتميز ولا يبدر منهم ما يسىء أو يغضب الآخرين فكل ما يعنيهم فى النهاية هو أن كل فرد يستمتع بمـــا تضفيه الرياضة من مزايا نفسية وصحية ٠

ومما هو جدير بالتنويه أن هذه الصور الخالصة للألعاب الترويحية والتربوية

للجميع كانت البداية لتحول فكرى تجاه الالعاب الرياضية عند الناس كافة وتلك هى أهميتها الكبرى دون شك .

فالتغلب على منافس أو تسجيل رقم قياسى قد أصبحت عاملا ثانويا وان الولع بالرياضة والبطولة الرياضية قد اكتسبت مفهوما أكثر سلاما وتعقلا .

وقد أصبح اتجاه الألعاب الرياضية للجميع واقعا حقيقيا تلمسه فيما بدا من مواقف العديد من الدول (السويد ، فنلندا ، المملكة المتحدة ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها) .

ويمكن القول : ان الحصول على الميداليات فى الالعاب الأوليمبية أو التفاخر بالحصول على البطولة يعد فى نظر الكثير من الأفراد فى هذه الدول قليل الأهمية بالنسبة لاشباع الرغبة فى التمرين على الالعاب الرياضية والاستمتاع الذى تحققه هذه الألعاب ، وفضلا عن ذلك فان هذا ما يتفق عليه المعلنون ورجال الأعمال ورجال التربية ما داموا يدركون تماما أن العائد الوفير لن يتحقق ما لم تنتشر الألعاب الرياضية للجميع .

وهكذا نتوصل الى تغيير فى المفاهيم العقلية والاجتماعية من خلال حوار متمر بين الفكر والعمل مما ينعش وينشط كل منهما الآخر وينتشر فى المجتمع ، فالالعاب الرياضية للجميع سوف تضع نموذجا للألعاب الرياضية فى الأعوام القادمة ، وعلى هذا سوف يتحقق لنا ، كما نرى ، الأخذ بيد الألعاب الرياضية بين الهواة والصورة التى تقوم عليها الألعاب الأوليمبية .

المسابقات الرياضية للهواة

على الرغم مما ينذر به الاحتراف الرياضى فى يومنا هذا ، وتفاقم الأخطار الناجمة عن التطلع الى الفوز والتنافس الحاد لاحراز البطولة فان الألعاب الرياضية للهواة قادرة على البقاء ، فهى التعبير الطبيعى لمواجهة التحديات والتفوق على الذات وتحقيق السير بخطوات أسرع وأبعد وأعلى ، فحمدا للتفكير الرياضى الجديد الذى أفرزته حركة الألعاب الرياضية للجميع ، وحمدا لجهد المربين فى المدارس وقد أثبتت أهميته ولما يبذله المربون فى الأندية الرياضية وقد عدت الحاجة اليها ماسة فقد أدت جميعها الى انعاش التنافس الرياضى واحياء المعالم التربوية لما حققته من منفعة عاجلة وقوة نامية وهى ما نعنى بها :

(أ) التنزه عن الغرض (الألعاب الرياضية لا تعود أن تكون لعبة) .

(ب) الالتزام باللعب النظيف واحترام المنافس والحكم .

(ج) الروح الرياضية فى حالتى الفوز والخسارة .

(د) التحرر من كل صور الوطنية والقومية الجائحة .

وقد يأتى الوقت الذى يتلاشى فيه تقديس البطولة والصراع لتحقيق بطولات عالمية ، والموضوع الذى سيلقى الكثير من الاهتمام من وجهة النظر الانسانية والاجتماعية هو أن يعمل كل فرد سواء كان من الابطال أم الهواة على تحقيق أقصى قدر من الاستمتاع والاستفادة من المزايا الصحية للمسابقات الرياضية التى يشارك فيها الجميع . وفى هذا يصبح التحليل الأخير للمجتمع ككل أن يركز اهتمامه على الصحة ويسعد بما يضفيه عليه النشاط البدنى من عائد اجتماعى .



ديباجة

المؤتمر العام لمنظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة فى دورته العشرين المنعقدة بباريس فى اليوم الحادى والعشرين من نوفمبر ١٩٧٨ ٠

اذ يعيد الى الأذهان أن الشعوب أعلنت في ميثاق الأمم المتحدة ايمانها بحقوق الانسان الأساسية ، وبكرامة الفرد وقدره ، وأكدت تصميمها على تعزيز التقدم الاجتماعى ، وتحسين مستويات الحياة ، واذ يعيد الى الأذهان أنه طبقا لنصوص

أعلن المؤتمر العام لليونسكو الميثاق فى دورته العشرين فى ١٩٧٨ ، كما أنشأ اللجنة المشتركة بين الحكومات للتربية البدنية والرياضة ، والمسئولة عن تعزيز التعاون الدولى فى هذا المجال ، والصندوق الدولى للنهوض بالتربية البدنية والرياضة المدعم بالتبرعات التطوعية بهدف تشجيع ممارسة التربية البدنية والرياضة فى العالم ٠

الاعلان العالمى لحقوق الانسان بحق لكل فرد أن يتمتع بكافة الحقوق والحريات المنصوص عليها فى هذا الاعلان ، دون تمييز أيا كان بسبب العنصر أو اللون أو الجنس (ذكر أو أنثى) أو اللغة ، أو الدين ، أو الرأى السياسى ، أو أى رأى آخر ، أو الأصل القومى أو الاجتماعى أو الثروة أو الميلاد، أو غير ذلك من الاعتبارات

واذ يؤمن بأنه من الشروط الجوهرية لممارسة حقوق الانسان بصورة فعـالة أن يكون كل فرد حرا في تنمية قواه الجسمية والعقلية والأخلاقية والمحافظة عليها ، وأن تكون أسباب التربية البدنية والرياضة موفورة ومكفولة لكافة الناس ٠

واذ يؤمن بأن تنمية القوى الجسمية والعقلية والأخلاقية والمحافظة عليها من شأنها تحسين نوعية الحياة على المستوى القومي والدولي ٠

واذ يعتقد أن التربية البدنية والرياضة تسهمان بصورة فعالة في غرس القيم الانسانية الأساسية التي تقوم عليها التنمية الكاملة للشعوب ٠

واذ يؤكد ـ تبعـا لذلك ـ أنه يجب أن تهدف التربية البدنية والرياضة الى تعزيز الصلات بين الشعوب وبين الأفراد ، بالاضافة الى تعزيز روح المنافسة المجردة عن الغرض ، والتضامن والاخاء ، والاحترام ، والتفاهم المتبادل ، والاحترام الكامل لسلامة الانسان وكرامته ٠

واذ يرى ان الدول الصناعية والدول النامية على السواء ، تقع عليها مسئوليات والتزامات تحتم عليها تضييق هوة التفاوت الذي لا يزال قائما بينهـا فيما يتعلق بتوفير وتعميم التربية البدنية والرياضة ٠

واذ يعتبر أن ممارسة التربية البدنية والرياضة في أحضان البيئة الطبيعيـة تؤدي الى اثرائهما والى احترام موارد الأرض والمحافظة عليها ، واستخدامها لصـالح البشرية جمعاء ٠

واذ يدخل في اعتباره أن أساليب التدريب والتعليم متنوعة في العالم ، ولكنـه يلاحظ أن التربية البدنية والرياضة ـ برغم اختلاف الألعاب الرياضية في العالم ـ تسهمان بشكل واضح في سلامة الجسم والصحة ، كما تسهمان في التنمية الكاملة والمتوازنة للانسان ٠

واذ يدخل في اعتباره أيضا ضرورة القيام بجهود ضخمة حتى يصبح حق التربية البدنية والرياضة حقيقة واقعة بالنسبة لكافة أفراد الجنس البشري ٠

واذ يؤكد أهمية التعاون ـ من أجل السـلام والصداقة بين الشعوب ـ بين الهيئات الدولية ـ حكومية وغير حكومية ـ المسئولة عن التربية البدنية والرياضة ٠

يعلن هذا الميثاق الدولي بغرض تنمية التربية البدنية والرياضة لصالح التقدم الانساني ، وحث الحكومات ، والهيئات غير الحكومية المختصة ، والمربين ، والأسر ، والأفراد أنفسهم على الاسترشاد بنصوص هذا الميثاق ونشره وتنفيذه ٠

المادة (١) ممارسة التربية البدنية والرياضة حق أساسي للجميع

١ ـ ١ ٠ لكل انسان حق أساسي في ممارسة التربية البدنية والرياضية اللازمتين لنمو شخصيته بصورة كاملة ٠ ويجب أن تكون حرية تنمية القوى الجسمية والعقلية والأخلاقية عن طريق التربية البدنية والرياضية مكفولة في النظام التعليمي ، وفي غير ذلك من مظاهر الحياة الاجتماعية ٠

١ ـ ٢ ٠ يجب أن تتاح لكل انسان الفرص الكاملة ـ طبقا لتقاليد الرياضـة القومية ـ لممارسة التربية البدنية والرياضية وتنمية لياقته البدنية ، والوصول الى المستوى الرياضي الذي تؤهله له مواهبه ٠

١ - ٣ • يجب إتاحة فرص خاصة للشباب ، بما فيهم الأطفال الذين لم يبلغوا السن المدرسية ، وللشيوخ والمعوقين ، لتنمية شخصياتهم الى حد الكمال عن طريق برامج التربية البدنية والرياضة الملائمة لاحتياجاتهم •

المادة (٢) التربية البدنية والرياضة تشكل عنصرا جوهريا من عناصر التعليم مدى الحياة فى النظام التعليمى الشامل

٢ - ١ • يجب أن تنمى التربية البدنية والرياضة ؛ باعتبارها بعدا جوهريا من أبعاد التربية والثقافة - القدرات ، وقوة الارادة ، وضبط النفس عند كل انسان بوصفه عضوا كاملا فى المجتمع • ويجب أن يكون استمرار النشاط الرياضى وممارسة الرياضة مكفولين طول الحياة عن طريق التعليم العام والديمقراطى مدى الحياة •

٢ - ٢ • تسهم التربية البدنية والرياضة - على المستوى الفردى - فى صيانة وتحسين الصحة ، وتهيىء عملا صحيا لشغل وقت الفراغ ، وتمكين الانسان من التغلب على عيوب الحياة العصرية ، وتسهم - على مستوى المجتمع - فى اثراء العلاقات الاجتماعية ، وتنمى روح العدالة اللازمة للحياة فى المجتمع لا فى مجال الرياضة فحسب •

٢ - ٣ • يجب فى كل نظام تعليمى شامل أن يخصص للتربية البدنية والرياضة المكان اللازم ، وأن تولى الاهتمام الواجب ، تحقيقا للتوازن ، وتعزيزا للصلات بين الأنشطة البدنية وغيرها من الأنشطة التربوية •

المادة (٣) - يجب أن تلبى برامج التربية البدنية والرياضة المطالب الفردية والاجتماعية

٣ - ١ يجب فى وضع برامج التربية البدنية والرياضة أن تكون ملائمة لمطالب من يمارسونهما ، ومناسبة لخصائصهم الشخصية كما يجب أن تكون مناسبة للأوضاع التنظيمية والثقافية والأجتماعية والاقتصادية والأحوال المناخية فى كل دولة • ويجب أن تعطى الأولوية لاحتياجات الطبقات المحرومة فى المجتمع •

٣ - ٢ يجب فى العمليه التعليميه بوجه عام ان تساعد برامج التربية البدنية والرياضة - بمقتضى محتواها وجداولها الزمنية - على خلق العادات وأنماط السلوك المؤدية الى التنميه الكاملة للانسان •

٣ - ٣ يجب أن تهدف المسابقات الرياضية - حتى ولو كانت ذات طابع مثير - الى خدمة أغراض الرياضة التربوية طبقا للمثل الأعلى للألعاب الأولمبية التى تمثل هذه المسابقات صورة مصغرة منها • ويجب ألا تتأثر هذه المسابقات بالمصالح التجارية الهادفة الى الربح •

المادة (٤) - يجب أن يشرف موظفون أكفاء على تعليم وتدريب وادارة التربية البدنية والرياضة

٤ - ١ يجب أن تتوافر المؤهلات المناسبة والتدريب الملائم فى كل الموظفين الذين يضطلعون بالمسئولية الفنية عن التربية البدنية والرياضة ، ويجب اختيار

العدد الكافى منهم بكل عناية ، كما يجب إعطاؤهم التدريب الأولى والاضافى حتى يتسنى لهم الوصول الى المستويات المناسبة من التخصص ٠

٤ ـ ٢ ٠ يمكن أن يسهم « الموظفون المتطوعون » الذين نالوا التدريب المناسب تحت اشراف الفنيين اسهاما لا يقدر بثمن فى التنمية الرياضية الشاملة، كما يمكن أن يشجعوا الأهالى على المشاركة فى ممارسة وتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية ٠

٤ ـ ٣ ٠ يجب اقامة المنشآت المناسبة لتدريب الموظفين اللازمين للتربية البدنية والرياضة ، ويجب أن ينال الموظفون الذين تلقوا مثل هذا التدريب مركزا وظيفيا يتفق مع المهام التى يؤدونها ٠

المادة (٥) ـ توفير الوسائل والمعدات الكافية أمر جوهرى بالنسبة للتربية البدنية والرياضة

٥ ـ ١ ٠ يجب توفير الوسائل والمعدات المناسبة والكافية لتكثيف وتأمين المشاركة فى برامج التربية البدنية والرياضة ، سواء داخل المدرسة أو خارجها ٠

٥ ـ ٢ ٠ يجب على الحكومات والسلطات العامة ، والمدارس ، والهيئات الخاصة والمختصه على كل المستويات أن تتعاون وتخطط معا لكى تكفل الاستخدام الأمثل للمنشآت والوسائل والمعدات الخاصة بالتربية البدنية والرياضة ٠

٥ ـ ٣ ٠ من الأمور الجوهرية أن تتضمن خطط التنمية الريفية والحضرية توفير الاحتياجات الطويلة المدى فى مجال المنشآت والوسائل والمعدات الخاصة بالتربية البدنية والرياضة مع مراعاة الانتفاع بالفرص التى تتيحها البيئة الطبيعية ٠

المادة (٦) ـ البحث والتقييم من العناصر الضرورية للتربية البدنية والرياضة

٦ ـ ١ ٠ يجب أن يهدف البحث والتقييم الى النهوض بكافة أشكال الرياضة ، وتحسين صحة المشتركين فيها وسلامتهم ، وتحسين طرق التدريب والاجراءات التنظيمية والادارية ، وبذلك ينتفع النظام التعليمى بالأفكار الجديدة المؤدية الى تحسين طرق التعليم ، ورفع مستويات الأداء ٠

٦ ـ ٢ ٠ يجب توجيه البحث العلمى بحيث لا يسمح باستخدام التربية البدنية والرياضة على نحو غير لائق ، ويجب عدم تجاهل الآثار الاجتماعية للبحث العلمى فى هذا المجال ٠

المادة (٧) ـ الاعلام والتوثيق يساعدان على النهوض بالتربية البدنية والرياضة ٠

٧ ـ ١ ٠ من الأمور الضرورية جمع المعلومات والوثائق وتوفيرها ونشرها فيما يتعلق بالتربية البدنية والرياضة ـ ومن الضرورى بوجه خاص نشر المعلومات عن نتائج الدراسات البحثية والتقييمية المتعلقة بالبرامج والتجارب والانشطة الرياضيه ٠

المادة (٨) ــ يجب أن تمارس وسائل الاعلام تأثيرا ايجابيا فى مجال التربية البدنية والرياضة .

٨ ــ ١ . دون مساس بحرية الاعلام يجب على كل فرد يعمل فى وسائل الاعلام أن يكون على وعى تام بمسئولياته وأن يراعى الأهمية الاجتماعية ، والأهداف الانسانية ، والقيم الأخلاقية للتربية البدنية والرياضة .

٨ ــ ٢ . يجب أن تكون العلاقة بين العاملين فى وسائل الاعلام والاخصائيين فى التربية البدنية والرياضة وثيقة العرى ومبنية على الثقة المتبادلة حتى يتسنى لهما ممارسة تأثير ايجابى فى التربية البدنية والرياضة ، وتقديم المعلومات الموضوعية المبنية على أساس صحيح . ويمكن أن يتضمن اعداد موظفى الاعلام بعض العناصر المتعلقة بالتربية البدنية والرياضة .

المادة (٩) ــ للنظم القومية شأن كبير فى التربية البدنية والرياضة

٩ ــ ١ . من الأمور الجوهرية أن تعمل السلطات العامة ــ على كل المستويات ــ والهيئات المتخصصة غير الحكومية ، على تشجيع أنشطة التربية البدنية ، والرياضة التى تبدو قيمتها التربوية أوضح ما تكون ، ويتركز عملها فى تنفيذ المشروعات والمبادىء وتقديم المساعدة المادية ، واتخاذ كافة التدابير الأخرى لتشجيع الأنشطة الرياضية وتنشيطها ، والاشراف عليها ويجب أن تعمل السلطات العامة أيضا على اتخاذ التدابير المالية اللازمة لتشجيع هذه الأنشطة .

٩ ــ ٢ يجب على كل المؤسسات المسئولة عن التربية البدنية والرياضة أن تضع خطة عمل ثابتة وشاملة ولا مركزية فى اطار التعليم مدى الحياة بحيث تسمح بالاستمرارية والتنسيق بين الأنشطة البدنية الاجبارية وغيرها من الأنشطة الحرة والتلقائية .

المادة (١٠) ــ التعاون الدولى شرط أولى لتشجيع التربية البدنية والرياضة تشجيعا عالميا ومتوازنا .

١٠ ــ ١ . يجب على الدول والمنظمات الاقليمية المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية التى تمثل فيها البلاد المعنية بالأمر والتى تضطلع بالمسئولية عن التربية البدنية والرياضة ، أن تعطى التربية البدنية والرياضة مكان الصدارة فى التعاون الدولى الثنائى ، والمتعدد الأطراف .

١٠ ــ ٢ . يجب أن تكون دواعى التعاون الدولى منزهة عن الغرض حتى يتسنى تشجيع وتنشيط التنمية الداخلية فى هذا المجال .

١٠ ــ ٣ . على جميع الشعوب أن تحافظ على السلام الدائم وأن تتبادل الاحترام والصداقة عن طريق التعاون وتبادل المصالح فى مجال التربية البدنية والرياضة ذات اللغة العالمية ، وبذلك يمكن تهيئة المناخ المناسب لحل المشكلات الدولية . وواضح أن التعاون الوثيق بين كافة الأجهزة القومية والدولية حكومية وغير حكومية والمبنى على احترام الاختصاص النوعى لكل منها ، يؤدى حتما الى تشجيع تنمية التربية البدنية والرياضة فى جميع أنحاء العالم .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- مجلة (ديوجين)
- مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.

تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية.



ليس من يصنع البلافون (١)
هو الذى يعزف عليه
ما يقال أثناء الصيد ؛
ليس هو ما يقال عند اقتسام السمك ٠
من أمثال منيانكا (مالى)

(مترجم من الفرنسية)

اخفاق العلوم الاجتماعية :

تقدمت العلوم الاجتماعية تقدما رائعا منذ قرابة أربعين عاما ، وهذا التقدم يعد من الأحداث الكبرى التى ميزت تطور المجتمعات الصناعية ، ويستدل على ذلك بانتشار المعارف سريعا فى النطاق الجامعى : فقد صار علم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم الأعراق البشرية (الاتنولوجيا) فى معظم الجامعات من الدراسات الأساسية ٠

(١) البلافون ، آلة موسيقية أفريقية ـ المترجم ٠

بقلم: ج . ب . بوتينيه

يتولى التدريس بمعهد علم النفس والعلوم الاجتماعية التطبيقية :

B.P. 808, 49005 Ongers, Cédex, France

ترجمة: أحمد رضا محمد رضا

كذلك انتشرت فى الوقت نفسه أصول اللباقة فى العديد من القطاعات المهنية . ولنفكر أولا فى تلك الممارسة المهنية وهى العمل الاجتماعى الذى يتغيا تنظيم اطار حياتنا اليومية ، ونفكر أيضا فى الرغبة المتزايدة لدى القطاع الصناعى فى أن يستعيد العاملون فيه قدرتهم على المبادرة وتحمل المسئولية فى ممارسة حرفتهم . ونشير كذلك الى المجتمع المدرسى الذى يفرض خبرته التربوية على علوم التربية المختلفة . نذكر أيضا ، وليس آخرا دور العلوم الانسانية فى نشاطات التأهيل الدائم من أجل مساعدة الكبار على التكيف مع عالم مهنى واجتماعى متطور .

لذلك لا يفوتنا أن نتساءل عن هذا القدر الكبير من العلوم الانسانية التى تشترك فى حياتنا اليومية ، وكذا فى حياتنا الخاصة . ترى ما هى الحقيقة فى هذه الممارسة الجديدة ؟ وما هى متضمناتها ؟ وأية آمال تحملها ؟

يمكن فهم ممارسة العلوم الاجتماعية بمعنيين مختلفين : فاما أنها العمل الذى يضطلع به الباحثون لصياغة نظريات ، واما أنها تطبيق لمعلومات على بعض المواقف هذا التفسير الثنائى يضفى بعض الغموض على العنوان الذى اخترناه ، اذ لم نقع على عنوان آخر أكثر ملاءمة ، وهو « ممارسات العلوم الاجتماعية »

والواقع أننا سوف نستخدم بحرية هـــذا اللبس لابراز التباين المزدوج بين النظرية والتطبيق :

(أ) التباين بين معلومة تكونت علميا ، وبين معلومة مهنية تجريبية ، (ب) التباين بين انتاج فكرى ذى طبيعة رمزية وبين نشاط آلى ·

هذا التباين المزدوج فى العلاقات النظرية ـ العملية يشكل نوعا من التقـــاطع المستديم ·

وهذا النمط من التقاطع يطرح على بساط البحث صورة شائعة عن الانتقـــال الطبيعى التدريجى بين النظرية والممارسة العملية · ونحن على سبيل موازنة هـذه الصورة ، نقدم بدأة ذى بدء افتراضا بأنه لا يمكن أن يكون هناك انتقال متصـــل غير محسوس بين النظرية والممارسة العملية ؟ وقد يؤدى أحدهما الى الآخر ، لا بدرجات غير محسوسة ، وانما بأجزاء منهاجية متقطعة ، ومن ثم فانهما كثيرا ما يكونان فى وضع تباين ، كما يكونان فى وضع تكامل ·

وفى هذه العلاقة الجدلية (الديالكتية) بين النظرية والممارسة العملية ، يأخذ افتراضنا الابتدائى فى اعتباره أن هذين القطبين المستقلين غير قابلين جزئيا للاتصال أحدهما بالآخر : فالنظرية التى لا تستند الى ممارسة عملية لا تلبث أن تتحـول الى أيديولوجية ، كما أن الممارسة التى ليس لها أساس نظرى لا تلبث أن يعتريها الجمود ·

هذه القضية التى طرحناها آنفا ، سوف تثبت صحتها بطريق العكس ، وذلك بأن نتناول كلا من القطبين على حدة ، ونستخلص النتائج التى تترتب على عزلته أو على اندماجه ، ثم نفرد فكرة خاصة لتلك الطبيعة المختلطة التى تتسم بها التقنيات · هذه الخطة تتيح لنا أن نواجه ـ على التوالى النقاط الآتية :

(أ) طبيعة النظرية فى العلوم الاجتماعية ·

(ب) خصائص الممارسات الاجتماعية ·

(جـ) النظام الأساسى للتقنيات ·

وعلى هذا سوف نحاول الاجابة على الأسئلة الرئيسية التى تتبدى فى صـــميم العلاقات الانسانية من تطوير نظرياته ؟ كيف يتمثل المهنى الممارسة التى توجه عمله توجيها مفيدا ؟

هذا البحث لا يخلو من المبررات ، بل هو بالعكس يميل الى موقف راهن يتطلب منا الاهتمام : فالبحاث والمعلمون والمشتغلون بالعلوم الاجتماعية يعيشون حاليا فى زمن تتبدد فيه الأوهام ، زمن جاء فى أعقاب الانجازات العلمية الكثيرة التى دأبت منذ أكثر من عشرين سنة على أن تبشرنا بحدوث تغيير جذرى ـ الى حد ما ـ فى الحـــالة الحاضرة · ومع ذلك ، وبغض النظر عما يقال ، لم يتغير بالفعل أى شىء ، بل ان الوضع يبدو أنه قد عاد الى ما كان عليه ، حسب الصورة الأثيرة عند نيتشه Nietzsche « العودة الدائمة » ·

والعلوم الاجتماعية التى جعلت لنفسها منذ البداية مطامح برجماتية ، ان لم نقل مناضلة ، أصبح لا معدى لها من أن تعتبر وضعها الحاضر نوعا من الاخفاق ·

ونحن بالطبع ، اذا كنا قد وصلنا الى هذه الحال ، فان ذلك قد تم جزئيا بفعل البحاث والممارسين الذين افتتنوا بالعلوم الاجتماعية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، واستمر هذا الافتتان حتى السنين الأخيرة . وتدعونا النكسة المحتومة التى نشهدها حاليا الى التساؤل عن طبيعة هذه العلوم والممارسات التى تعمل على انشائها . ويبدو لنا بنوع خاص أن مسألة العلاقات بين النظرية والممارسة العملية قد صيغت بعبارات تؤدى حتما الى طريق مسدود . و لذلك فسوف نحاول اجلاء الغموض الذى يخشى هذه العلاقات .

طبيعة النظرية ،

فى العلوم الاجتماعية

الغموض فى العلوم الانسانية

اذا ركزنا انتباهنا أولا فى النتائج الحادثة تبين لنا أنها ليست متجانسة . فالعبارة التى تطلق عليها ، سواء العلوم الانسانية أو العلوم الاجتماعية شديدة الغموض، وذلك من وجهات نظر أربع مختلفة .

ينبغى أولا الاشارة الى تغير المعنى تبعا لاختيار احدى الصفتين : انسانية او اجتماعية . فلم هذه النزوة فى استخدام المصطلحات اللغوية التى تؤدى الى تنوعات فى فروع المعرفة ؟ من ذلك أنه رغم أن علم النفس يعد قسما من العلوم الانسانية ، فانه كثيرا ما يعد على هامش العلوم الاجتماعية ، ولا شك بسبب المقابلة القديمة بين الفرد والجماعة .

هذه النزوة يمكن بلا شك تفسيرها بأن العلوم الاجتماعية توحى بمفهوم جماعى، فى حين أن العلوم الانسانية تبقى فى الكثير من الأحيان داخل حدود فرديه ونوعيه. وليس من شك أيضا فى أن مفردات اللغة كثيرا ما تقابل فى يسر بين العلوم الاجتماعيه والمماسات الاجتماعية دون تفرقة فى المعانى فى حين أنها تقابل بصعوبة بين العلوم الانسانية والممارسات الانسانية . من هنا نرى نلتو الجوانب الانسانية التى يمكن استخلاصها من هذه المقابلة : فالممارسات الانسانية تدعو بذاتها للتفكير فى الممارسات اللا انسانية . ولا شك فى وجود هذه النواحى الاخلاقية ، ولكن رؤى من الأفضل اخفاؤها . ولا ننسى أن علومنا هذه كانت تسمى لزمن طويل علوما أخلاقية، فهى فى آن واحد علوم تدرس الأخلاق . كما تدرس المبادىء الأخلاقية وقواعد السلوك .

ولعل هذا يفسر أن العلوم الانسانية ، فى نواحيها الوصفية تبقى الى حد كبير علوما معيارية من خلال المبادىء الخلقية التقويمية التى يحاول كل انسان التمسك بها ، وكذا من خلال المبادىء السلوكية الصحيحة التى تتجلى من خلال الممارسات الاجتماعية. والمنازعات التى تثور بين مختلف المدارس الفكرية ، بعنف وتحيز ، فى مجالات علم النفس والاجتماع ، وكذا علم اللغات والاتنولوجيا ، هذه المنازعات تعبر فى كثير من الأحيان عن اهتمامات بالمعايير أكثر منها بالموضوعية .

ونحن نفضل فى هذا المجال ، ودون أن نقطع فى هذا الجدل ، أن نتعرض لمخاطر المقاربة بين دلالات الالفاظ بأن نستخدم دون تمييز عبارتى « العلوم الانسانية » و « العلوم الاجتماعية » ، مراعاة للسهولة ، ودحاشيا للمجادلات المذهبية .

وثمة التباس ثان نود أن نشير اليه ، ويتعلق بفلسفة العلوم ، ويمس النظام الأساسي للعلم : فالعلوم الانسانية ، هل هي علوم حقيقية ؟ وهل لها ما لسائر العلوم من صفات ؟ الاجابات على ذلك متضاربة · فالبعض ، مثل عالم الاجتماع فوجيرولاس Fougeyrolas يأسف لعدم وجود نمط تعبيري موحد فى مختلف العلوم الانسانية يمكن أن يضعها فى مصاف المعارف العلمية الحقيقية · والواقع أن تجـزئة المعارف لا تقل فى علوم الطبيعة عنها فى العلوم الانسانية ، وقد يصبو العلم الى شـكل تعبيري موحد ، فقط اذا وضع حدودا لموضوعه وأساليبه · هـذا التوحيد هو نوع من الأمنية والغرض المنشود ، ولكنه غير قابل للتطبيق ، وعملية المعرفة ، مثلها مثل البنيان الموضوعى الذى تخضع له المعرفة ، يبقى دائما عملا مجزوءا ·

وثمة آخرون يعتبرون أنه لا يمكن تحويل العلوم الاجتماعية الى علوم الطبيعة . اللهم الا اذا أريد تحريفها ، وهذا هو الجدل الكبـير الذى شغل العلوم الاجتماعية فى المانيا فى الستينات · وقد اراد أدورنو Adorno ، وهابرماس Habermas مع مدرسة فرانكفورت أن يجعلوا للعلوم الاجتماعية بعدا نقديا لا يختزل ، بعـدا لا وجود له فى علوم الطبيعه ·

وآخرون ، أكثر ميلا الى الوضعية ، كأنصار مدرسة فيينا ، ومعهم المنطقى بوبر Popper يعتبرون أن العلوم الاجتماعية يجب أن تستعير قواعدها ، بدرجة جزئية على الأقل ، من علوم الطبيعة ، وأنه ليس ثمة معرفة علمية خارج هذه القواعد ·

في هذا الجدل فى شأن طبيعة العلوم الانسانيه جرى بكيفية مماثلة فى فرنسا . فى نطاق علم النفس · واعترض السلوكيون الحريصـون على المنطق التجريبى ، اعترضوا على المحللين النفسيين أنصار المعالجة التطبيقية (الاكلينيكية) ، فالأولون أدخلوا علم النفس من جديد فى نطاق علوم الطبيعة ، فى حين اعتبره الآخرون مختلفا اختلافا جذريا بسبب وجود أنماط سلوك رمزية · ومع ذلك لم تنجح محاولة التوفيق التى قام بها لاجاش Lagache فى زمانه لوضع حد نهائى للنزاع بين المذهبين فى فلسفة المعرفة ·

أما اللبس الثالث فانه يتعلق بحدود المعرفة بين العلوم الاجتماعية والانسانية· هل يمكن الكلام عن نواة صـلبة تتكون من علم الاجتمـاع، والسلالات البشرية (الاتنولوجيا) · والتحليل النفسى ، واللغات ؟ و لاشك أيضا من ضرورة ادخال علم النفس فى هذه المجموعة ، حتى اذا كان المدافعون عن العلوم الاجتماعية يخصونها كثيرا بدور العلم « الزائف » ، لأن علم النفس يهتم بسلوك الأفراد ، وكأنه يمكن فصـل دراسة سلوكيات الأفراد عن سياق أحوالهم · ولكن ما القول فى التاريخ ، والجغرافيا، والآثار ، وطب الأمراض النفسية والعقلية ، والاقتصـاد ، والسياسة ؟ ·· قد تكون هذه العلوم موجودة أحيانا فى اهتمامات العلوم الاجتماعية ، وأحيانا أخرى غائبة عنها· معنى هذا القول أن هذه الحدود متحركة ، فاذا كان من المتاح رؤية بداية هذه العلوم، فمن الصعب معرفة أين تنتهى ·

ويتبين أخيرا غموض العلوم الانسانية فى انعدام التفرقة بين مستويات مختلفـة فيها · فهذه العلوم تدل فى وقت واحد على معلومات نظرية ، وطرق البحث ، وتقنيات عملية · وتعامل هذه العلوم أحيانا تبعا لموضوعها الدراسى (وفى هذا يجرى الحديث عن علم النفس الاجتماعى ، وعلم اجتماع المعرفة ، والاتنولوجيا الاقليمية ··) ، وأحيانا تبعا للطريقة المستخدمة (علم النفس الاكلينيكى الذى يتميز عن علم النفس التجريبى،

وعلم اللغات التركيبي في مقابل علم اللغات التصنيفي (، وأحيانا حسب الممارسات المهنية التي تتيحها من خلال العلاج النفسي ، والتحليل التنظيمي ، والتعرف على الحوافز ٠٠ وثمة مصطلح مثل « التحليل النفسي » يحيل الى المفاهيم الثلاثة التي أوضحناها آنفا ٠

ومصطلح « أخصائي علم النفس » و « أخصائي علم الاجتماع » يعد كل منهما أنه يصف نشاطات متفرقة ، مرتبطة بالبحث والتعليم والتأهيل والعلاج ، واستعمال تقنيه أو أخرى ٠ ثم ان عددا كبيرا من المشتغلين بالعلوم الاجتماعيه يجمعون في أشخاصهم كل هذه النشاطات ٠ هـــذا الثراء الاكيد في مضامين العمل له عيوبه في التداخل المستمر لمناسيب النظرية والتطبيق ومجالاتهما ٠ ومع ذلك فان هذا الخليط من النشاطات العلمية كثيرا ما يحل محل الغموض وانعدام الدقة ٠

ونحن كلما تكلمنا في هذا المقال عن العلوم الانسانية أو الاجتماعية ، فاننــا نعني دائما المفهوم الاصلي لمعرفة تتعلق بالانسان والمجتمع ، ويشمل هذا المفهوم الأطر النظرية والمنهاجية التي تبني هذه المعرفة ، ويستبعد سائر المظاهر المتعلقة بالممارسة٠

صياغة النظريات في العلوم الاجتماعية ، وطبيعتها :

لا شك في أن هذه الضروب المختلفة من الغموض هي التي تستثير موقفـــا كثيرا ما يكون ميرا تجاه الجهود التي تبذل في صياغة النظريات ، وهو موقف امــا سلبي بالرفض القاطع او ايجـابي بالحماس المنهاجي وفي هذا ســـوء فهم لعملية صياغة النظرية وهي عملية متواضعة بالنســـبة الى سائر العمليات ، وتستبين بخصائص أساسية ثلاث ٠

تتعلق الخصيصة الأولى بضرورة النظر عن بعد الى الواقع الذي تجرى دراسته ، والذي لا يمكن رؤيته مع كل ما به من تعقيدات ، الا من وجهة نظر واحدة ٠ وعلى ذلك فان دور صياغة النظرية هو ايضاح موضوع ما من زاوية خاصة ، وهذه الزاوية هي التي تعرف نطاق المشكلات التي تتضمنها الدراسة ٠

والخصيصة الثانية تتمثل في أن هذا البنيان يميل الى الموضوعية ٠ فهو يتغيا أن يعطينا تصويرا أكثر موضوعية من التصوير الذي كنا نتمثله عن الواقع حتى ذاك الحين ٠ والمظهر الموضوعي بنو عما للبنيان يختبر دوما بالمقابلة بينه وبين الواقع ٠ وفي هذا الخصوص تحاول النظرية أن تأخذ في اعتبارها أقصى قدر من الوقائع الملحوظة وفي وسعنا أن نستنبط من ذلك نتيجتين متناقضتين :

فالنظرية من بعض النواحي تصوير لا يمكن تخطيـــه ، من حيث أنها تركز على صـــميم الواقع الملاحظ الذي لا ســـبيل الى انكـاره ، وهـــذا ما حمل ســـارتر على القول بأن الماركسية لا يمكن تخطيها ، وهو واثق من أن الانقياد للغير في العمل، والصراع الطبقي في المجتمعات الصناعية يشكلان مجموعة من النويات الصلبة ، مثلها مثل الكشف الذي أجراه فرويد لمعنى سلوكيات الأفراد ، ونسبتها الى العقل البـاطن الذي لا يمكن تجزئته ٠

والنظرية ، من وجهة نظر أخرى لا تمثل سوى خطوة واحدة في ذلك البنيـان البطيء للموضوعية ، وتتبع هذه الخطوة بدرجة كبيرة الظروف الاجتماعية التاريخية السائدة ، ومصير كل نظرية أن تخلق نظريات مضادة أكثر ملاءمة ، واذا بدا لنظرية أنها غاية في ذاتها ، كما في العديد من الانجازات الانسانية ، فانها تنحدر الى نطاق

البراجماتية ، وتنتج عقيدتها الخاصة ، وقد نزع الماركسيون : والمحللون النفسيون نحو هذا النمط من الشرود الفكرى بسعيهم الى تمجيد أب مؤسس ، بدلا من وضع انجازاته فى مسار الحركة الديالكتية التى تنبنى بها الموضوعية ٠

والخصيصة الثالثة تتعلق بوظيفة النظرية باعتبارها مرجعا ٠ وقد رأينا بناء نظريا يأخذ وضعا مستقلا بالنسبة الى الواقع ، ومن ثم يميل الى الاكتفاء بذاته ٠ ومظهر الاكتفاء الذاتى الخاص بالنظرية لابد ان يطرا عليه تصحيح بالرجوع المتواتر الى الواقع : فوظيفة المرجع تضفى على النظرية مظهرها العملى اذ يتسنى لهـا أن يفسر الأحداث الملحوظة تفسيرا مناسبا ٠ واذ يتبين للنظرية أنها لا تستطيع أن تفسر كل الأحداث الملحوظة ، وأن هناك مناطق فيها غموض ، فانها تتجرد من ادعاءاتها بالجمع والشمول ٠

وهكذا فمن خلال صياغة النظريات ، نقدر أهمية هذه الحركة الثنائية : فهى من جهة حركة تباعد عن الواقع ، ومن جهة أخرى عودة الى الواقع ، وبهذا الثمن يتم لها اكتساب الموضوعية ، وصياغة النظرية تحتفظ فوق ذلك بشىء من هذه الحركة من حيث أنها تدعى بصورة متعارضة أنها فعالة ، وأنها خيالية فعالة على مستوى الموضوعية التى اكتسبتها ، وخيالية من حيث امكانية تجاوب هذا المستوى ٠

وظائف صياغة النظرية

فى العلوم الاجتماعية

بعد هذا التعريف الموجز لطبيعة العمل النظرى ، يتعين علينا الآن أن نفحص مكوناته ٠

ومع احتمال ظهورنا بمظهر تخيرى ، فسوف نحاول تنسيق التعارض الذى أشرنا اليه آنفا بين أنصار المعرفة العلمية المستوحاة من علوم الطبيعة ، وأنصار المعرفة العلمية المتمثلة فى الموضوع الخاص بدراستها : الا وهو الانسان ٠

الانسان ، ومعه مجموع الحقائق الانسانية والاجتماعية ، تشكل كلها قسما من الظاهرة الطبيعة ، كما تشكل معطيات تجريبية تطورت ٠ وتحولت على مر الزمان على غرار الطبيعه نفسها ٠ ومن المسوغ تماما ــ ، من وجهة النظر هذه ــ تطبيق أساليب المعالجة التى تستخدمها علوم الطبيعة فى دراسة الحقائق الانسانية ، بشرط التوفيق بينها وبين نوعية موضوعها ٠ كذلك نعلم أن البحوث فى علم السلالات البشرية ، وعلم النفس الحيوانى قد ساعدتنا كثيرا فى تفسير السلوك البشرى وتفهمه فيما يشبه سلوك الحيوان ، وفيما يختلف عنه ٠ مثال ذلك البحوث فى شأن التكيف ، والتعلم ، والانطباعات الحسية ، والسلوك الخاص بالتأهيل الاجتماعى ٠

على أن الانسان يبرز فى الوقت نفسه من الطبيعة بنوع من الانفصال الثقافى من خلال ثلاث وظائف بشرية نوعية : تلك هى « الانسان العاقل » Homo sapiens و « الانسان المتكلم » Hom looquax ، و « الانسان الصانع » Homo faber ومن هذه الناحية لا يتسنى فهمه الا بأسلوب يأخذ فى الاعتبار هذه الطبيعة النوعية هذا الأسلوب الذى كثيرا ما يسمى بالاكلينيكى ، أو النقدى يقوم على منطق التفاعل ، كما أشار اليه بحق هابرماس Habermas ٠

ومع ذلك لا تبدو لنا فكرة تمييز النظريات على أساس هـــذا التفرع الثنائى مناسبة ، اذ يخشى عن طريقها الوقوع فى الغلط القديم الذى يتمثل فى الثنائى : الطبيعه / الثقافه ، ونفضل أن نميزها على اساس العمليات العقلية التى تستخدمها ٠ وفى هذه الحالة يتسنى لنا أن نلاحظ أن النظريات تتولى أحيانا الاستكشاف ، وأحيانا التبرير العقلانى (بتحويل الواقع الى نموذج) ، وأحيانا النقد ٠

الوظيفة الاستكشافية

للعلوم التجريبية ـ الاستقرائية

تهتم العلوم التجريبية أول كل شىء بملاحظة الواقع كما يتبدى ، ولما لم تكن مدعمة بسند نظرى ، فانها تعمل على اختيار الوقائع ٠ وتبعا لمستواها من حيث المتطلبات فانها تتبع منهجا من المناهج المنطقية الثلاثة التالية :

ـ **وصف حقل من حقول الملاحظة** ٠ من المعروف أن العلوم الاتنولوجية قـامت على أساس الملاحظة الميدانية الدقيقة ، وسجلت النتائج فى رسالات علمية ، تمثل كل رسالة منها دراسه لحالة ، يشهد بذلك الأعمال الانتولوجية الاولى التى أجراها ليفى شتراوس Lévi-Strauss ، وكذا الأعمال الاتنولوجية اللغوية لسابير وويرف Warr ٠

ـ **أو تصنيف ما يلاحظ تبعا لبعض المعايير الموضوعة مسبقا** ٠ هذا النوع من التصنيف الذى ينيح تطبيق منطق التشبيه والمختلف يؤدى الى وضع نماذج تصنيفية مختلفة ، وتستخدم دراسات الشخصية هذا الاسلوب بحماس (مثال ذلك : تصنيفات She.don ، وكرتشمير Kreiochmer ، ويونج Jung ، وجيلفورد Guilford وكاتل Cattel ...) ، ولكنا نجد أيضا هذا الاهتمام بالتصـــــنيف فى بعض الاعمال الاتنولوجية ، كأعمال بنيدكت Benedict ، أو ميد Mead ٠ نجدها أيضا فى بعض الأعمال الصوصيولوجية (ريسمان Riesman ، مثلا) ٠

ـ **أو تفسير ما يلاحظ اعتبارا من فرض مسبق يستهدف تقديم علاقة سببية بين العديد من أنواع الظواهر الملحوظة** ٠ هذا النمط من المنطق استعمله كثـــيرا السلوكيون فى الاعمال التجريبية التى قاموا بها ، وقد صيغت نظرية التعلم السلوكى جزئيا بفضل هذا الاسلوب ٠ ونجد الأسلوب نفسه فى العديد من دراسات علم الاجتماع ٠

الوظيفة التبسيطية

للعلوم الفرضية الاستنباطية

هنا ، لا يقتصر الفهم على مجرد عزل الوقائع لدراسة ما بينها من علاقة تبعية . بل يشمل أيضا تركيب نموذج منطقى افتراضى ، يبسط الواقع الذى يماثله ٠ هذا المنهج أقوى بداهة من المناهج الثلاثة السالف ذكرها ، ولكنه يفترضها مقدمـا لكى يمكن تطبيقه ، ويستهدف حسب الأحوال ، اما تأكيد مجموعة من القضايا واما نفيها :

ـ تأكيد الاطار الفرضى الاستنباطى ٠ المقصود هو مواجهة القضايا المستنبطة من الفروض الأساسية ، مواجهتها بالواقع ، مع احتمال تعديل هذه القضايا بالتالى اذا لم يثبت أنها مطابقة للواقع ٠ وعلى هذا النحو جرت معظم الدراســـات البنيوية

(أو التركيبية) • ونجـد لذلك مثـالا مقنعـا فى نموذج شـومسكى Chamsky للقواعد اللغوية ، التركيبية والتحويلية ، وكان غرضه أن يقطع صلته بالاساليب التجريبية للتيارات اللغوية السابقة وبدلا من تجميع ملاحظات لغوية ، فانه يعمل على بنـاء اطار منطقى يأخذ فى اعتباره استخدام لغـة طبيعية بكيفية ملائمة • وتوضح التعديلات المتتابعة التى أجراها على صياغة نموذجه الأول هذا المنهج فى صياغـة النظريات •

— نفى الاطار الفرضى الاستنباطى • ليس القصد اثبات أن قضية ما حقيقية ، اذ ليس هناك ما يضمن الا تأتى تجربة لاحقة فتنفى القضية المذكورة • المهم ، على العكس من ذلك هو اثبات بطلان القضية لدحضها نهائيا ، والبحث عن اطار فرضى استنباطى أكثر وفاء بالغرض •

ويتضمن منهاج الدحض هذا الذى طوره عالم المنطق بوبر Popper وأطلق عليه اسم « قابلية الدحض » قوة بديهية كبيرة ، ويتيح أكثر من اى منهاج آخر اختبـار مدى صحة أية نظرية • مثال ذلك أن نظرية « التكاثر الاجتماعى » لبورد Bourdieu يصعب دحضها بالبديهيات الايجابية ، ولكنها تدحض بسهولة ببديهيات سلبية •

الوظيفة النقدية للعلوم التفسيرية

ننتقل مع العلوم التفسيرية الى مستوى آخر من تحليل الواقع • هنـا نبدأ من البديهة التى تقول ان التناقض موجود فى صميم كل واقع انسانى • هـذا التناقض لا يمكن ادراكه بحدود عقلية ، ولكن يمكن كشف النقاب عنه ، واظهاره للعيـان لأنه مختبىء تحت ظواهر الأحداث الواقعية اليومية التى هى التعبير الواعى لعملية لا واعية فى أساسها هذا هو السبب الذى من أجله عرفت هذه العلوم التفسيرية بأنها علوم الشك والنقد التى تتغيا كشف النقـاب عن الازدواج الكامن فى الواقع الانسانى • ولعله من المفيد الاشارة الى أن هذه المعرفة النقدية التى تتعلق بغموض الافعال قد نمت خارج الجامعة (وخاصة فى أعمال ماركس وفرويد على سبيل المثال) •

ويخضع منطق العلوم التفسيرية لقاعدة التفاعل الاجتماعى ، فمثل هذا التفاعل هو الذى يكتشف عن ازدواج ، ومن ثم فان معرفة الواقع الانسانى والتناقضات التى تتحرك فيه تغير فى الوقت نفسه من هذا الواقع وتؤثر فيـه • فلا يمكن الكشف عن هذا الازدواج دون تعديله بصورة ما ان لم يتسن محوه تماما •

ولا حاجة بنا الى الاسهاب فى الحديث عن أساتذة الشك الثلاثة الذين حاول كل منهم بطريقتـه أن يكشف عن غموض السـلوكيات الانسـانية : نيتشـة ، من خلال سوء النية الكائن فى صميم الوجود الانسانى ، وماركس ، مع الشعور الكاذب الذى يتمثل به الأفراد موقفهـم ، وفرويد ، فى اللاوعى الذى يتحدث به الأفراد عن نفسهم •

ولنترك جانبا نيتشه الذى لم يستخلص من معالجته الانثروبولوجيـة نظـرية نفسية اجتماعية ونتأمل فى ماركس وفرويد اللذين وضعا نظريات نقدية لم تسـتطع تحولات أنصارهما أن تشكك فيها •

ومن خلال محاولة المنهاج التفسيرى صياغة النظريات ، يتبين لنا أن هـذا المنهاج على عكس المناهج السابقة ، منهاج زمنى • فالزمن باعتباره الستارة الخلفية

للاحداث الانسانية ومتناقضاتها يصير موضوعا علميا بطريقتين : طريقة رجعية في التحليل النفسي الذي يعمل على تفسير الماضي الذي هو حاليا مصدر للاضطراب ، وطريقة تقدمية ، في الماركسية ، وهو موضـــوع علمي أيضا في دراسة المظاهرات (الفينومنولوجيا) ، من أجل التصدي للمستقبل بتدبير اتجاه خاص له • وتفسير الحاضر اذن ، هو كشف عن المستقبل الذي يحمله الحاضر في طياته •

هذا المنطق التفســيري ، أو منطق المعنى الخفي للواقع الذي يتعين كشف النقاب عنه ، هو منطق الزمن الذي يعيشه الانسان ، هو نموذج الأحداث السابقة ، واللاحقــة • وليس من شـــك في انه يجب في هـــذا المنطق ضم فلسـفة العلوم (الابستمولوجيا) التي تستهدف الكشف عن ظروف اصدار نص علمي ، وبالتـالي معنى النص وقت صدوره ، وهكذا تصير الابستمولوجيا ما سماه باشلار Bachelard تحليلا نفسيا للمعرفة الموضوعية •

لقد حاولنا من خلال هذا الملخص السريع أن نرتب مختلف المناهج التي يقـوم على اساسها كل صياغة نظرية ، وأجرينا ذلك بطريقة تصنيفية انطلاقا من أبســط الأساليب وأقلها حفزا للاستكشاف ، ثم اتجاها صوب المنطق الأكثر تعقدا • وفي هذا السياق يبدو من الأفضل مواجهة نماذج متداخلة تبعا لمنطق متزايد التعقيد •

الاختلال في صياغة النظريات

صياغة النظريات كما رأينا من قبل ليست عملا متسقا لا غموض فيه ، فعلاقته الثنائية بالمعرفة والواقع تتنوع كثيرا تبعا للمستوى الذي تعمل عنده •

ويبدو لنا أن هناك ثلاثة مخاطر كبرى تهـــدد صياغة النظريات ، تتمثل في الانفصال المنهاجي عن الأوضاع التي يرجع اليها (أي المراجع) • واذا كنا قد تحدثنا بعاليه عن ضرورة الانفصال المنهاجي ، فقد قلنا أيضا ان هذا الانفصال يجب أن يعقبه رجوع الى الواقع للتصديق على القضايا المصوغة وتأكيدها •

على أن النظرية تميل الى الانفصال عن الواقع العملي أكثر من الرجوع اليه • عندئذ تصير النظرية وعاء فارغا ، أي مجموعة مغلقة من الاشارات التي لا مرجع لها • ويؤدي بنا هذا الى اعتبار الشيء المجرد ماديا • ترى كم من اشارات خالية من أي معنى تشيع في الأعمال التي تحاول تبسيط انجازات العلوم الانسانية وتعميمها ، اشارات منقطعة الصلة بالواقع الذي هو وحده القادر على أن يكسبها معانيها !

وليس للنظرية معنى في ذاتها ، ليس لها سوى ترابط منطقي يعكس مبـــدأ عدم التناقض ، وتأخذ معناها وملاءمتها للموقف الخاص الذي استثار صياغتها • معنى هذا القول بأن عددا كبيرا من النماذج المعقدة المشتقة من نماذج أولية ، في مجال البنيوية (أو التركيبية) ، والتحليل النفسي ، والماركسية هي في الكثير من الأحيان آليات تدور في فراغ لأن بينها وبين الأحداث الواقعية صلات واهية •

وثمة أثر سيء يتربص بالنظرية ، ذلك هو منهاجيتها ، وميلها الشـــديد الى العقيدة السوية : فبدلا من أن تبقى النظرية مجموعة من القضايا المفتوحة ، فانها تتحول الى قاعدة من قواعد الفكر الصحيح • على أن هذا الأثر السيء هو في الكثير من الأحيان نتيجة للأثر السابق : اذ لما كانت النظرية لا تريد أن تختبر بالواقع ، وترفض أن

تؤدي دورها العملي ، فان القضايا التى تكونها تنغلق على نفسها ، وكأنها علامات مقفلة . والمجادلات الحديثه التى شغلت أعضاء المدرسة الفرويدية تصوير جيد لهذا الاتجاه ، فهى تتشكل على الأقل دلالة على الحالة المتقدمة من الانحلال الذى أصاب النظرية المشار اليها وهكذا تتحول الارثوذكسيه العلمية الى ايديولوجية .

وآخر نزعة مغرية تفسد العديد من النظريات هى الرغبة فى خلق ممارسات تطبيقيه . وسوف نناقش هذه الخصيصة فيما بعد . وقد ظن البعض ، فى المجال الاجتماعى ، أنه فى الامكان ، بل من المرغوب فيه ان يطبق على الممارسات العملية الأسلوب العقلانى الخاص بالنظريات . ونتيجة لذلك نشأ حول العمل الاجتماعى مهن قائمة على هذا الاسلوب العقلانى ، تتغيا تطبيق نظريات التحليل النفسى ، وعلم النفس وعلم الاجتماع .. المستوعبة فى مدارس المعلمين ، والاخصائيين الاجتماعيين .. وتسعى النظرية الى خلق أسلوب عمل سليم يسيطر على الممارسات المهنية ويتحكم فى الواقع ، وهكذا تبرز هياكل مجتمع شمولى قائم على العلم .

وفى الانتقادات الموجهة الى العلوم الانسانية يتردد كثيرا الاتهام بالنزعة « الاختزالية » ، غير أن هذا الاتهام ، مهما كان مشروعا ، فانه كثيرا ما يكون فى غير محله . والواقع أن النعى على معرفة علمية بأنها « اختزالية » هو دعوى سيئة ، ذلك لأن الاختزالية هذه هى « علة وجود » المعرفة حتى تدرك جيدا تعقد الواقع . والأمر انسى ، على العكس من ذلك ، هو أن اهتمام العلوم الانسانية المفرط بممارسة مهمة عملية بارزة ، يخلق ممارسات مهنية ذات طبيعة اختزالية . ويبدو لنا أن المشكلة الأساسية تقوم على هذا المستوى ، فليس فى الامكان حقا أن ينعى على العلم طبيعته العملية . الا أن هذه الطبيعة مهما كانت نافعة فانها لا تكفى البتة الخلق ممارسة اجتماعية . فالممارس يتعين عليه دائما أن يتلقى بكيفية نقدية التغيير الذى يفرضه عليه من الخارج عالم النظرية وعليه أن يوفق بين هذا التغيير وبين المقاومة التى يبديها الواقع . وفى هذا الصراع لا يمكن معرفة من المخطىء ومن المصيب وعلى الممارس أن يقرر ذلك فى نطاق عمله . وعلى ذلك فالممارس ، على عكس الاعتقاد الشائع فى الممارسات الاجتماعية ، هو عامل من عوامل الحفظ ، كما هو عامل من عوامل التغيير .

وفى عصر يتيسر لنا فيه أن نقيس بمزيد من الدقة نتائج فقدان الاستقرار الثقافى فى مجتمعاتنا الصناعية اللاحقة ، وفى بلاد العالم الثالث النامية ، لابد من الاعتراف بأن طبيعة الأشياء معقدة ، وأنها فى عملية « التجربة والخطأ » تلتمس الذكاء العملى لدى المهنيين .

خصائص الممارسات الاجتماعية :

ما سبق لنا قوله يؤدى بنا مباشرة الى تميز الممارسة العملية . وكما أدت بنا النظرية بطبيعة الحال الى الحقائق المهنية ، كذلك تتيح لنا الآن دراسة الممارسة العملية أن نتفتح على عالم النظرية لنرى فى النهاية الطريقة التى يتصل بها أحدهما بالآخر .

منطق الممارسة :

الممارسة ، كما تسنى لنا قبلا أن نكتب عنها ليست محدودة بانتاج poièsis بالمعنى الارسطاليسى (نسبة الى أرسطو) (لهذه الكلمة ، ولكنها أول كل شىء عملية

غير محدودة ، لا نهاية لهـا ، عملية pravis حسب تعبير أرسطو أيضا ، أى عملية تحسين مستمرة • ويشير ماركس الى انتاج بشرى ، يحـــول به الصانع الطبيعـــة بطريقه تتمشى مع ثقافته •

فاذا كان من الضرورى التمييز بين الـ Maxis والـ praxis فان فصلهما ، كما أراد أرسطو أكثر صعوبة ، هذان المظهران موجودان فى أية ممارسة ، وغايتهما اقامة علاقه ديالكتيه بينهما ، فالممارسة (اى التطبيق العملى Praxis لا تستغنى عن الـ *Poiesis* أى الأشياء التى يراد ترتيبها ، والمنتجات التى يراد صنعها • هذه الأعمال والمنتجات اذ تجسد الـ poiesis فانها فى الوقت ذاته مؤشرات تســـتخدم لتقييمه •

وعلى ذلك فكل نشاط مهنى يتضمن ممارسة عملية praxis تكسبه معنـاه ومشروعيته • هذا الـ praxis يعبر عن ديناميكيـــة النشاط ، واتجاهه ، أى مشروعه ، ويمر حتما خلال الأعمال . ولكنه لا يتوقف عندها حتى لا يضطرب وهـــذا ما يحدث للممارسات الاجتماعية التى تستخدم المؤشرات عندها النظمية دون أن تتوقف عندها : مثال ذلك آن عدد بيوت المسنين فى منطقة ما تابعة للخدمة الاجتماعية ، ورفع الميزانية المخصصة لمعاهد الطب العلاجى ، ورفع نسبة النجاح فى المدارس . وزيـادة عدد الأسرة فى المستشفيات الخ •• هذى كلها ، فى منطق الممارسة مؤشرات غامضة • وهى فى أحسن الحالات صورة تقريبية للممارسة Praxis ، وهى فى أسوأ الحالات تعبر عن انحلال الـ Praxı حين يميل الى مطابقة الـ poièsis •

أما بخصوص الـ Poiesis الذى يشكل عملا ما . فانه يتكون من ذلك الذى يسـميه المدرسـيون (أو الســـكولاستيون) « طريقة العمـــل » modus operandi وسير العمل ، opus operatum وهى طريقه عمل منظم تؤدى الى الانتاج النهائى • ولما كان العمل يقبل منذ البــداية علاقة ديالكتية بين طريقة العمل modus operandi وبين سير العمل opus operatum فانه يقبـــل التبعيـــة للبراكسس Praxis الذى يوجه الممارسة ، ويظهر انتاج الأعمال على فترات غير منتظمة • وطريقـــة العمـــل modus operandi تستخدم على نطاق واسع « التقنية » « techné » التى تتكيف بوساطتها الـ épistème (المعرفة ، الادراك) ، أى الفكر النظرى مع أكثر الطرق ملاءمة لبلوغ الغاية ، أى العمل المطلوب أداؤه •

الظروف التاريخية لتطور الممارسات الاجتماعية :

نشأت الممارسات الاجتماعية من الناحية التاريخية ، بالتحام النماذج العلميـة التى أعدتها العلوم الانسانية بالأدوات التكنولوجية • وفى هذا الخصوص كشـف نموها عن مبدأ عام لمجتمعنا الـ تكنولوجى : ذلك هو الاتحاد الوثيق بين العلم والتقنية لاحداث الثورة الصناعية ، أو ما أطلقت عليه دراسة حديثة عبارة « المركب العلمى - التقنى » والحضارة التقنية بهذا المعنى هى نتـــاج التطبيق المنهاجى لمفهوم عقلانى للعالم • وتبادر للأذهان أن هذه العقلانية التى نجحت فى السيطرة على الطبيعة ، وغيرتها يمكن تطبيقها بالكيفية نفسها على الممارسات الاجتماعية •

وهكذا حاول البعض انشاء ممارســات مهنية انطلاقا من مجموعة من المعارف وأخرى من التقنيات ، وهذا صحيح بنوع خاص فى مجال العمل الاجتماعى حيث يجد الممارسون لهذا العمل مشقة فى المطالبة بهوية مهنية خاصة بهم ، خارج المعارف

النظرية التى تضــع لممارستهم الأطر والضــوابط ، وهو صحيح أيضـــا بالنسبة الى مهنة التعليم التى تقع أكثر فأكثر فى شباك المجمع التربوى ـ العــلمى ـ التقنى ٠ وفى الامكان ذكر المزيد من الأمثلة التى توضح كيف أراد البعض أن يستنسخ حرفيا ما يزاول فى علوم الطبيعة وتكنولوجياتها وانتهى الأمر عندئذ الى ألوان من الضلال حلت فيها المعرفة محل الممارسة فصيرتها عقيمة ٠

هذه السيطرة التى تمارسها المعرفة على العمل ، تتواتر فى مختلف الممارسات المستوحاة من التحليل النفسى ، والسلوكية ، والماركســية ، والبنيوية ٠ هــذه الممارسات جعل لها بنيان تكنولوجى من خلال معالجـــات تحليلية أو سلوكية ، وتقنيات خاصة بالتنظيم الجماعى ، والديناميـات الجماعيــة ، والتعليم المبرمج ، والتحليل البنيوى ، والتحليل التنظيمى ، والتقنيات غير التوجيهية ٠ ولا ننسى فوق كل شىء مختلف تقنيات التعبير البدنى التى تتغيا تعليمنا خلال دورة من ثلاثة أو أربعة أيام كيف نعرف حقيقة أجسامنا ونشاطها الجنسى ٠

كل هذه الأمثلة توضح مدى اهتمام النظرية بانشاء ممارسة جديدة أكثــر من اهتمامها بأداء دورها النقدى حيال الممارسات الموجودة بالفعــل ٠ والممارســة الجديدة الناشئة لابد أن تتجســـد فى مجموعة من العلامات ، تنتهى فيما اتفق على تسميته منذ نشأة النزعة البنيوية (أو التركيبية) structuralisme « فناء الانسان»: فنظرية العلامات تقضى بالفعل على الانسان لو أنها اعتزمت مد نشاطها الى جميــع الأنحاء ، فلو فنى الجنس البشرى لصار العالم خاويا ، والواقع جامدا ٠

وبهذا المعنى ، كان المشروع الذى أرادت العلوم الانســانية أن تضـــطلع به بتحكمها فى الممارسات الاجتماعية مشروعا فاشلا بقدر ما هو ناجح : فبعد أن كانت علوما ، صارت أيديولوجية ، أى أنها « تسير على رأسها » كما يقول انجلز Engels ودور الممارس فى مواجهة هذا الوضع هو أن يجعل المركب العلمى ـ التقنى على منأى منه حتى يتفهم ببداهته الواقع الذى يتمثل له ، بثرائه وتنوعه ، وفى وسعه بعــد ذلك أن يقيم استبصاره وملاحظاته فى أطر نظرية اسنادية ٠ غير أن هذه الأطر لا يمكن أن تحل محل القرار الذى يتعين عليــه أن يتخذه ، والذى هو وحــده الذى يضمن لممارسته الاستقلال الذى لا غنى لها عنه ٠

أخطاء الممارسة

رأينا آنفا أن الممارسة لا يمكن أن تصير مجرد تطبيق للنظرية ، الا اذا قضت على نفسها ، وتنصلت من النظرية ٠ وخشية الوقوع فى هذا الافراط الانتحارى ، قد تنزع الممارسة الى الانطواء على نفسها ، باتباع أسلوب تجريبى منهاجى يجعلهــا تشعر بخطر الالتجاء الى النظرية ٠ هـــذا المذهب التجريبى الذى يعمل جاهدا على الابقاء على الأشياء على ما هى عليه ، محفوف بالتنازلات حيال وضع يفرض ضغوطه ، ويبقى التجريب empeiria أعزل ، لا يفهم مظاهر الواقع المحيرة ، وهو أكثر من ذلك محكوم عليه بأن يتحول سريعا الى « روتين » ، اذا لم تكن النظرية له بالمرصـــاد لاستثارة فضوله ، وتذكيره بأن هناك العديد من المشــكلات العملية التى لم تجــد بعد حلا ٠

ما هو نموذج الرابطة بين النظرية والممارسة ؟

يتبين لنا فى هذه المرحلة من بحثنا أن وظيفة النظرية ليست التشـويش على الممارسة ، اللهم الا أن تفقـد ذاتها ، وانمـا هى بالأخرى تحـاول أن تفسر الممارسة لتستبين ما يحدث لها · والنظرية فى العلوم الاجتماعية يدفعها الفضـول الفكرى الذى يحاول فهم العمل الجارى ، حتى لو كان هذا الفهم محدودا دائمـا والفهم هنا يستهدف معاونة الممارسة التى تحتاج الى نقاط ترجع اليها فى مسـار عملها ، مثلما تحتاج صياغة النظرية الى نقط للاستدلال تعينها الممارسات المهنية ·

وتتضمن كل من النظرية والممارسة منهـاجين مختلفين ، أى اثنين من نمط praxis ، واثنين من نمط poiésis · ومع ان نمطى praxis منفصلان أحدهما عن الآخر تمام الانفصال ، فان نقطة الاتصال بين النظرية والممارسة قد تحـدث فى سياق المواجهة بين مستوياتهـا من ال poièsis : المواجهة بين النتائج النظرية والموضوعات المهنية · هـذه المواجهة تكون بلا شك محيرة حيثمـا يرتبط كل Rocés s ال praxis الخاص به ، ولكنها ضرورية اذا كان المطلوب اخصـابا متبادلا بين النظرية والممارسة ·

النظام الأساسى الخليط للتقنيات :

التقنية Techne هى تطبيق المعرفة النظرية على حالة واقعية بقصد تحديد الوسائل الأكثر ملاءمة لبلوغ غاية ما ، وفى هذا المعنى لا توجد تقنيات جيدة وتقنيات رديئة ، انما هناك فقط تقنيات مناسبة بدرجة ما تبعا للظروف والأحوال ·

والتقنية ليس لها وجود مستقل عن « طريقة العمل » modus operandi واذا اقترنت بال Poiesis فانها تتجسد فى الناتج الذى تساعد فى صنعه ·

اشقاق التقنيات الاجتماعية :

التقنيات منطقيا تشتق اما من النظرية ، واما من الممارسة العملية ، ومن ثم تربط بين هذين المستويين · والاشتقاقات النظرية قليلة فى الواقع ، نذكر منهـا بعض الأمثلة : فالتعليم ذو البرامج قد نشأ من أبحاث أجريت فى عمليات التعليم ؟ والتحليل التنظيمى فى أحد مناهجه صدر عن المقابلة بين التحليل النفسى والماركسية· أما الاشتقاقات العملية فانها على العكس من ذلك كثيرة : من ذلك أن تقنية التحليل النفسى قد نشأت اعتبـارا من ممارسـة طبية (اكلينيكية) ، فبملاحظة التأثيرات « التنفيسية » للتنويم المغناطيسى ، أمكن لفرويد أن يتصور تقنيته الخاصة بتداعى الخواطر ، والانتباه المتردد · وتوصل روجرز Rogers فى أعقاب الخبرة التى اكتسبها وهو أخصائى فى العلاج ، توصل الى تعريف طريقة الحوار غير الموجه ، وهى الأساس فى اعداد مختلف التقنيات غير الموجهة ·

وتطورت فى كندا فى الخمسينات « البيداجوجيـا » (أصـول التدريس) الموضوعية بفضل جهود مجموعة من المدرسين بتشجيع بلوم B'oom ، اهتموا بوضع معايير موضوعية للتقييم « البيداجوجى » · ونشأ تحليل المضمون فى الولايات المتحدة

الامريكية مع لاسويل Lasswell في ظروف كان من الضرورى معها ابان الحرب العالمية الثانيه معرفة نوايا العدو الخفية ، وموقفه الحقيقى ، وذلك من خلال الدعاية التى كان ينشرها ٠

ومع أن الاشتقاقات العملية أكثر عددا من النظرية ، فان أى نوع من التقنية لابد عاجلا أم آجلا أن يشكل مضمونه النظرى (كما فى حاله التحليل النفسى) أو يتخذ قاعدة له مضمونا نظريا موجودا من قبل ليضمن تماسكه ومتانته ٠ وعلى هذا اسهمت النظريات اللغوية بقدر كبير في تطوير تحليل المضمون ٠ معنى هذا أن مختلف النماذج الموجودة لتحليل المقال لا تشبه الأساليب التجريبية لعمليات تحليل المضمون الاولى ٠ والبيداجوجيا الموضوعيه فى تطوراتها المختلفة قد ارتبطت بالنظريات السلوكية ٠

وعلى هذا فان التقنية التى كثيرا ما تنشأ من مشكلات وضعها الممارسون تندمج بالتدريج فى نظريات تعمل بالتالى على اعادة تعريفها ٠

استخدام التقنيات :

يتعرض استخدام التقنيات لمخاطر أكيدة ، تبعا لميل التقنية الى التجسد الذى ذكرناه سابقا ٠ وتميل التقنية ميلا حتميا الى أن تعتبر نفسها بمثابة غاية ، وتخفى حقيقة أنها ليست سوى وسيلة ، فتتحول من « طريقه عمل » modi operandi الى « سير العمل » opus operatum ، أى من خادم الى سيد ٠

وكما ذكرنا قبلا ، فى خوض المركب العلمى – التقنى ، تميل التقنيات الى غزو ميدان الممارسة العملية ، فى حين أنها ليست فى الواقع سوى مظهر واحد لا يلبث أن يزول بانجاز العمل poièsis ٠

من اين اذن ، تأتى تلك القدرة على التكاثر والتعميم التى تتمتع بها التقنيات فتفرض نفسها كدعاية رئيسية للممارسة العملية ؟ ذلك أن التقنية بمظهرها المغرى ٠ كأداة ذات بنيان قوى وفعال كثيرا ما تتمثل فى ميدان العمل « حصان طروادة » بالنسبة الى النظرية ، وتعمل باسمها على تنظيم الممارسات تنظيما علميا ومنهاجيا ٠

طبيعة التقنية ودورها فى العلاقات بين النظرية والممارسة العملية :

لم تزل التقنية ذلك الوسيط بين النظرية والممارسة العملية ، فهى تمثل فى الوقت نفسه الجانب العملى من النظرية ، والأداة الفعالة للممارسة العملية، فطبيعتها مزدوجة بسبب وظيفتها الثنائية ٠

والتجسيد الأساسى للتقنية يكمن فى رغبتها فى أن تكون مستقلة ، وبعيدة عن الارتباطات والممارسات النظرية التى تمثل هى جانبا منها ٠ ومع ذلك فهذا ما يفعله فى الكثير من الأحيان العديد من دورات التعريف بتقنيات فصلت من سياقها وقدمت لجمهور مختلط لا يجمعه مرجع واحد مشترك ٠ ما فائدة « طرق العمل » Mobi Operandi اذا اعتبرت منعزلة ولم تقرن بالممارسة العملية opera operata والممارسة الاجتماعية ، فى هذا الخصوص كثيرا ما تهبط الى مستوى « لعبة الطفل » : فالطفل اذا أعطى أداة ما ، فسوف ترى أن كل شىء يبرر استعماله هذه الأداة ٠

الممارسة التكنولوجية
وعوائق التثقيف

لا يمكن ان يتولد شيء بذاته ، فأبطبيعية تعترض دائما على ذلك ، والنظرية المنعزلة ، والممارسة المكتفية بذاتها لا يمكن لهما الا أن يســـفرا عن ايديولوجية ، ونسق مطرد (روتين) على التوالى ، ويتطلب اخصابهما علاقة متبادلة بينهما ، مع احتفاظ كل منهما باستقلاله ·

ومنطق المعرفة ، ومنطق العمل لا يفترقان : فالمعرفة عمل رمزى ، مستبطن . كما يقول بياجيه Piaget ، يعكس النشاط الآلى على الواقع ، حتى يفهم طبيعته على أكمل وجه · وعلى العكس من ذلك يتحول العمل المتمرس الى معرفة ، معرفـة مباشرة ، بديهية ، تحتاج دوما الى مساندة المعرفة الوسطى لاختبار حدودهـا وصلاحيتها ، والمقاومة التى يبديها لها الواقع · وعلى هذا الأساس تكون الموضوعية . ويتسنى كذلك للعمل أن يحول الواقع ، لا عن طريق الغصب بنوع من « التدخل » التقنى ، وانما ليعيش فى صميم الواقع بتحويله من طبيعة الى ثقافة ·

وفى مجتمعنا التكنولوجى ، معايشة الواقع ، والانتقال الى وضع الثقـــافة يقتضيان أولا ازالة كل العمليات المعوقة للتثقيف ، والناشـــئة عن مختلف آليات الحياة العصرية · ومع ذلك فممارسة العلوم الاجتماعية كثيرا ما تشكل احدى هذه الآليات · أليست المهمة الرئيسية لممارسة العلوم الاجتمـــاعية اذن أن تأخذ فى اعتبارها أول كل شيء نتائج التعويق الثقافى التى لا بد أنها تؤدى اليه ؟

بحث فى الفراغ الاجتماعى :

هدف الدراســـة التى أجريناهـــا آنفا هو أن تبين من خلال غموض العلاقات النظرية العملية كيف أسهمت العلوم الانسانية والممارســات التى ولدتها منذ قـرابة ثلاثين عاما فى بسط سيطرة العلاقات (أو الدلالات) التى نعرفها فى الوقت الحاضر · وفى هذا الخصوص ، لا يجوز اعتبار مختنف النزعات البنيوية (أو التركيبية) التى ظهرت فى الخمسينات والستينات سببا للمحاولة التى تستهدف تعميم التجســـيد المادى ، وانما هى بمثابة التعبير عنها · ونشر المعارف ،والأدوات التقنية ، وظواهـر « الموضة » (العادات الدارجة) تشكل كلها العديد من العلامات التى تنظم وتحـــكم حياتنا العميلة ·

وحين أؤدى أعمالا تربوية تأهيلية مع الراشدين ، ثم أبقى معهم فى نهاية اليوم نتناول وجبة طعام مسائية ، فانى كثيرا ما أرتاع من نتائج ما قمت به من تعليم : فالحديث يتحول تلقائيا وبأسلوب هزلى الى مختنف التصورات الرمزية التى امتلأ بها اليوم الدراسى · وفى هذا الخصوص يدرك الطلبة ببداهتهـــم ضعف هذا الضرب من التأهيل الذى يتغيا احالتهم الى ممارساتهم العملية ، ويعلمهم فقط نظاما اضافيـــا من الرموز يستقر فى طبقة جديدة من ذاكرتهم ، ويتكون من تصورات رمزية تتواتر بالحاح على عقولهم ، وتؤدى فى نهـــاية العمل اليومى الى اثارة الرغبة فى الهروب من عالم متكلف ·

هذه العلامات لا تقتل الانسان ، ولكنها تحجب وضعه الوجودى الذى يجد مشقة

فى الظهور • وحتى بعض الأوضاع الخطيرة مثل انتشار البطالة ، تفقد مظهرها المزعج بفضل العديد من التقنينات (من معونات مالية ، ودراسات احصائية ، ودراسات اجتماعية ••) التى تعمل على تطويقها •

ان الهيئات والتنظيمات والقوانين تشتغل بصورة ما ، ولكنها تشتغل على أية حال ، انها « تطحن » فى فراغ ، وهى بنوع خاص تسحذ الخيال الذى قد يساعد الفرد والجماعه على التراجع أمام وضعها اذا لم يستطع أى منها أن يسيطر على هذا الوضع •

ولا يحدث شىء ، اللهم الا ظواهر مزعجة لا يستطيع الانسان حيالها أن يفعل شيئا ذا قيمة ، من قبيل العنف المستوطن ، والظلم ، والفاقة ، وسوء التغذية ؛ والمعاناة •• ظواهر يبذل الانسان محاولات ليعتبرها أمورا تافهة ، بأمل التغلب على عجزه ومن أمل هذا يستعان بالمركب العلمى التقنى الذى أتاح قبلا الحصول على تقدم كبير ، ولم يزل يفعل ذلك • ولكن ما شأن حياة الافراد اليومية انها دائما على منوال واحد ، يزيد عليها أحيانا ذلك الشعور بالانزواء فى عالم ملىء بالعلامات التى لا فائدة منها . ولا يسهل فهمها •

اننا نرجو الا يسىء أحدا فهمنا ، فالأمر ها هنا لا يتعلق باصدار حكم على كل ما أنتجته العلوم الانسانية ، ومن بينها النظرية البنيوية (أو التركيبية) • ولكن هذه المنتجات ، على العكس من ذلك تشكل مكاسب لا غنى عنها ، تساعدنا على فهم ما نعانيه فى حياتنا • وفيما يختص بالبنيوية (أو التركيبية) بالصورة التى أورثنا اياها اللغويون والانتولوجيون ، فانها تمثل جهدا يبذل فى مجال صياغة النظريات. جهدا رائعا فى دقة تحاليله •

كذلك ليس فى عزمنا أن نتهم المجتمع التكنولوجى ، وكل الأشياء الرمزية التى ابتكرها بهذه الأشياء ليست موضع خلاف ولكن الخلاف كما يقول بودريا Boudrillard بصورة ايجابية يتمثل فى علاقة نوثقها بهذه الأشياء ، علاقة نستوعبها من خلال استخدامنا هذه الرموز • وتحبس نفسها فى نظام شفرى بدلا من أن تتفتح على مجال رمزى جديد يتعين اكتشافه . عندئذ يكف مجال العلاقة عن أن يكون رمزيا بعد أن صار مقننا •

موضع الخلاف اذن هو المحاولة الدائمة لاجراء الانتقال غير الملائم من النظرية الى الممارسة العملية ، بعبارة أخرى • حبس الممارسة العملية ، أية ممارسة ، فى نظام من العلامات (الرموز) يتحكم فى وضعه الفكر النظرى • هذه المحاولة تمثل انحرافا فى الفكر ، من ذلك النوع الذى تصدى له أحد أنصار المذهب البنيوى (التركيبى) وهو ليفى ــ شتراوس • فبعد أن كشف هذا الانثروبولوجى فى مؤلفه Mythologiques (أسطوريات) من خلال دراسته العديد من الأساطير الهنديه الأمريكية عن وجود عقل باطن بنيوى يتيح تأويل هذه الأساطير ،نجده يهمل عمله النظرى فى نهاية رباعيته وفى فقرة طويلة رائعة يعيد الى الممارسة العملية حرية ارادتها • وهكذا فبعد أن صرح بأنه « ليس للانسان أن يختار بين أن يكون وألا يكون » يمضى فيواجه طرفى المعادلة احدهما بالآخر فى ممارستهما التى لا تقبل التجزئة •

« حقيقة الوجود ، التى يشعر الانسان فى أعماقه بأنها الشىء الوحيد القادر على أن يضفى علة ومعنى لتصرفاته اليومية ، وحياته الأدبية والوجدانية ، واختياراته

السياسية ، وارتباطاته بالعالم الاجتماعي والطبيعي ، ومشروعاته العملية ،وغزواته العلمية ، هذه الحقيقة هي في اوقت نفسه حقيقة اللا وجود ، التي تصاحب ببداهتها حقيقة الوجود ، صحبة وثيقه ، اذ يتحتم على الانسان أن يعيش ويكافح ، ويفكر ويؤمن . ويحتفظ بشجاعته ، دون أن يفارقه ذلك اليقين المضاد بأنه لم يكن فيما مضى موجودا على وجه الأرض ولن يكون موجودا — أبدا وأنه باختفاءه الحتمي من على وجه الأرض التي مصيرها هي أيضا الفناء ، يغدو كده ، وآلامه ، وآماله ، وأفراحه ، وأعماله كأنما لم يكن لها وجود ، طالما أنه ليس هناك شعور ولا ذكرى لهذه الحركات الزائلة (اللهم الا من خلال سمات قليلة سرعان ما تمحى من وجه عالم يبقى بعدها جامدا) شعور وذكرى يؤكدان ذلك الزعم الباطل بأنها كانت موجودة ، فهي اذن لا شيء » .

انه تمزيق صعب بين الوضع النظرى والأداء العملي ، وهو مع ذلك الاختيار المحتمل الوحيد ، اذا اريد أن يبقى الانسان ثابتا في وضعه المزدوج ، الرمزى والعملي .

وقد سبق التأكيد مرارا على مثل هذا الانفصال ، ونشير فقط الى المقابلة المشهورة التي أجراها م . فيبر M. Weber بين رجل العلم ورجل السياسة : فهما يؤديان نشاطين اجتماعيين ، الاول يتولى صياغة النظرية ، والثاني يضطلع بالادارة البراجماتية وهما نشاطات لا ينتقص أى منهما الآخر .

والجدير بالذكر أن هذا الانفصال يثير العديد من المشكلات التي لم تدرس الا قليلا ، نذكر منها مشكلتين : أولا المشكلة الخاصة بالتباينات المقبولة التي لا تجعل المجالين ، مجال النظرية ، ومجال الممارسة العملية متناقضين ، وهناك في هذا الخصوص تباينات مثلى تتيح للتفكير النظرى والممارسة العملية الشعور الطبيعي بأنهما يتعرضان لتحديات في وظيفتهما ، ومن ثم يشعران بما يحفزهما . غير أن هناك متباينات أخرى ، مدمرة للأفراد والجماعات حين تصبح خطرة .

هذه المشكلة الخاصة بالتباينات المقبولة تحيل من الوجهة النفسية الى مشكلة التنافر . هذا التنافر مهما كان مزعجا فلا بد من ادراجه في ثقافة تبحث دائما عن مزيد من الترابط من خلال كل آليات المنهج العقلاني التي في حوزتها . المطلوب اذن ، هو التعرف على هذه العلاقة بين النظرية وبين الممارسة العملية على أنها متنافرة دون محاولة الاقلال بافراط من هذا التنافر بوسيلة أو أخرى .

وبهذا الثمن ، يستطيع المجال الاجتماعي الى حد ما أن يستعيد كثافته ، وبالتالي تعقده ، ولن يتصور أو يفهم في بعده الواحد (٣٢) ، ولكن في كل تنوعاته التي يتعين على الصياغة النظرية أن تتولى فهمها . وبهذا المعنى ، اذا كانت طبيعة كل نظرية ، طبيعة اختزالية ، فالواضح أن الممارسة العملية سوف تكون لها الكلمة الأخيرة حيثما تتخطى كل التصورات التي يمكن أن تعمل عنها .



« اننى أحلم بكتاب ضخم الحجم عن المجتمع المثــالى ، يقع فى عدة مجلدات ، وتشترك فى تأليفه عدة أقلام ، على أن يكون هذا الكتاب الذى يصور الدولة المثاليــة هو العمود الفقرى للسوسيولوجيا » .

هذا هو تصور هـ . ج . ولز (١٩٠٧) للمعلومات الأساسية فى علم الاجتماع . كان يحلم بتأليف « موسوعة » ضخمة تضم كافة المعلومات الهامة عن السلوك الاجتماعى وتشتمل على فصول فى طبيعة « المجتمع المثالى » وعلاقته بالفروق العنصرية والجنسية، وفى الآثار المترتبة على الأوضاع الاقتصادية والاجتمــاعية والايديولوجية فى المجتمع الانسانى . وتصور ولز .

« أنه يمكن جمع شتات مباحث السوسيولوجيا المتشعبة فى أبسط صــورة . اما على شكل أفكار جديدة وأبحــاث جديدة واما على شكل نقد جديد وحقائق جديدة مؤكدة مبنية على تلك الأبحاث ، وتؤيد أو تفند هذه الأفكار » .

ويستثنى ولز من ذلك كله المشكلات المتصلة بالادارة الاجتماعية لأنه يرى أنها لا تمت بصلة الى السوسيولوجيا .

★ هذا المقال نسخة منقحة من بحث قدم الى المؤتمر السنوى للجمعية السوسيولوجية البريطانية بجامعة لانكاستر ، فى أبريل ١٩٨٠

بقلم: رالف آدم

متخصص فى السوسيولوجيا (علم الاجتماع والاعلام • يتولى مهمة الاعلام الخاص بالعلوم الاجتماعية فى جامعة سيتى بلندن ، حيث اشترك فى تطوير الخدمات الاعلامية • ترتكز أبحاثه على مظاهر الاتصال •

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة وسابقا رئيس مشروع الالف كتاب بوزارة التعليم

وفى رأى ولز أن مثل هذا الكتاب سوف يكون المصدر الرئيسى للطلاب والمدرسين والباحثين جميعا ، وربما أغناهم عن المكتبات وما تضمه من الأسفار والمجلات والتقارير الكثيرة • حقا انها لفكرة طموح ! لا سيما اذا علمنا مبلغ تمسك ولز بالنظرية النسبية القائلة بأن الحقائق نسبية لا مطلقة ، وانكاره الفلسفة الوضعية التى لا تؤمن الا بالحقائق اليقينية الثابتة ، ولذلك كان ولز يمقت اسم كومت (صاحب الفلسفة الوضعية) ، وسبنسر • وفى رأى ولز أن المصادر الوحيدة للحقائق السوسيولوجية هى الافكار الكامنة فى عقول الرجال • ولذلك لا يسعنا الا أن نفترض أن كتاب ولز لا يضم سوى المعلومات التى تتألف من مزيج من الأفكار الخيالية ، والآراء الشخصية . ولا يحتوى على شىء من الحقائق بالمعنى المتعارف عليه . أى المعلومات الثابتة التى لاسبيل الى انكارها •

ومن أسف أن هذا الكتاب ظل مجرد حلم يداعب الخيال ، فبدلا من تأليف كتاب واحد يضم شتات المعلومات الجديرة بالاهتمام ــ كما تصور ولز ــ ظهرت كتب كثيرة لا تعد ولا تحصى فى علم الاجتماع ، وعلاوة على ذلك فان طبيعة الموضوع تعنى أن الاتصال بشكل أو آخر ــ وأنا أعنى بكلمة الاتصال تخزين المعلومات واسترجاعها ، ونشرها واستقبالها ــ لابد أن يقوم بدور تزداد أهميته باستمرار فى حياةالسوسيولوجيين (علماء الاجتماع) • ولعل السوسيولوجيين أحوج الى الاتصال الفعال من غيرهم من

طوائف العلماء • ولكن المعروف أن نظام الاتصال فى علم الاجتماع أضعف منه فى العلوم الطبيعية من كل الوجوه تقريبا (جارفى وآخرون ، ١٩٧١) •

على أن هذه الحال لا تستعصى على العلاج ، فمن الممكن اصلاحها كما سأبين فى هذا المقال • ولكى أبين ذلك سأتكلم على طبيعة الاتصال ، وما له من شأن فى علم الاجتماع ، وسأبين بالاستناد الى نتائج البحوث بعض الوسائل التى تجعل الاتصال السوسيولوجى أقوى أثرا وأجدى نفعا •

السوسيولوجيون والاتصال :

الاتصال يمس كل مجالات السلوك الانسانى ، كما يعد أمرا أساسيا فى علم الاجتماع ، اذ وصفه بول ، وشرام (١٩٧٣) ــ على سبيل المثال ــ بأنه « أحد الدراسات الأساسية القليلة التى تصور أى حادث اجتماعى حقيقى » • وفى العقود الأخيرة ازداد الاهتمام بهذا الموضوع بصورة سريعة ، فتضاعفت المطبوعات ومناهج الدراسة ، وأخذ السوسيولوجيون ذوو الاهتمامات المتعددة ، والاتجاهات النظرية المختلفة ، يدرسون عمليات الاتصال أو يلاحظونها على الأقل •

ومن بين المجالات التى استرعت الاهتمام بصفة خاصة مجال الاتصال العلمى، فعلى الرغم من أن علوما كثيرة حظيت بالدراسة ، لم يحظ علم اجتماع بمثل هذا الاهتمام ، كما أن علماء الاجتماع أنفسهم لم يقوموا باجراء كثير من البحوث التى أجروها لا يتسنى انتظامها فى سلك واحد من المعلومات ، اذ كانت قليلة ، ومتفرقة النطاق ، ومنصبة على جوانب معينة من علم الاجتماع • ولذلك لم تكن كافية لتكوين صورة تفصيلية للاتصال فى علم الاجتماع ، كما لم توفر المعلومات اللازمة للمقارنة بين الثقافات والعلوم المختلفة •

ولعل عدم هذا الاهتمام يبدو غريبا اذا علمنا كثرة الأبحاث التى تدور حول دراسة السلوك الاتصالى بين السوسيولوجيين أنفسهم • ولكن لعل عدم هذا الاهتمام أشبه بحالة الممتحن الذى يرفض أن يعرض نفسه للامتحان ! صحيح أن علماء الاجتماع يحذرون من كل من يحاول أن يدرس سلوكهم • وربما كان هذا الحذر أمرا غير متوقع ، ولكن يجب من الناحية النظرية أن يكون علماء الاجتماع باحثين مثاليين • يضاف الى ذلك أن علماء الاجتماع اشتهروا من قديم بأن مهمتهم هى ملاحظة سلوك المجتمع • ولذلك ينبغى لهم أن يقدروا الأسباب الداعية الى دراسة سلوكهم وأن يجعلوا أنفسهم موضوعا للبحث الاجتماعى • ولكن حقيقة الحال بعيدة عن أن تكون كذلك ، ففى أبحاثى الخاصة قابلت بعض السوسيولوجيين لأدرس سلوكهم الاتصالى ، ولكنهم نظروا الى بعين الارتياب حتى فى البارات ! وليس من غير المألوف أن ينظر غير السوسيولوجيين الى الباحث الاجتماعى بعين الارتياب ، ولكن الباحث الاجتماعى لا يسعه الا أن يدهش عندما يجد أن زميله ينظر اليه شزرا حتى عندما تبدر منه تعليقات بريئة عن حالة الطقس ، ظنا منه أن هذه التعليقات من أسئلة البحث الاجتماعى !

السوسيولوجى « كموضوع » للبحث الاجتماعى :

لماذا تنشأ مثل هذه المشكلات ؟ ..

لأنها تعكس ــ بقدر ما ــ الخصائص المميزة لشخصية السوسيولوجى ٠ على أن هناك عوامل أخرى ، منها : ان المقابلات السوسيولوجية (أى الأحاديث التى يجريها الباحث الاجتماعى للتعرف على آراء الأشخاص موضوع البحث) تدور عادة مع اشخاص منعزلين لم يسبق للمقابل ان عرفهم من قبل ٠ وينتمى هؤلاء الاشخاص ــ فى الغالب ــ الى فئات اجتماعيه وفكرية مختلفه ، وبالتالى لا يلزم أن يعاملهم الباحث الاجتماعى معاملة الند للند ٠ ومن ناحية أخرى ، فان الباحث الاجتماعى عندما يجرى بحثا على نظرائه فانهم بحكم التعريف يعدون أندادا له من الناحية الاجتماعية والفكرية لانتمائهم جميعا الى فئة واحدة ، وغالبا ما يكونون أصــــدقاء شخصيين للباحث أو معارف له ٠

وقد شعرت « جنيفير » بهذه المشكلات فى أثناء عملها (أى فى أثناء مقـابلة السوسيولوجيين لكى تعرف كيف يجرى البحث الاجتماعى بالفعل) فاستطاعت بذلك أن تصف هذه المشكلات بالتفصيل وكتبت بحثا ذكرت فيه وصفا صريحا وشائقا للمشكلات التى يمكن أن تنشأ عند مقابلة الانسان لنظرائه (بلات ، ١٩٨١) ٠ ومن أهم هذه المشكلات صعوبة التخلص من تأثير العلاقات الشخصية والبت فيمـــا يمكن اعتباره معلومات حقيقية (خلافا للثرثرة أو المعلومات السابقة) ٠وهنــاك أيضا الحرج الذى يستشعره الباحث عند مقابلته لرؤسائه الأكاديميين أو المهنيين أو الذين ساءت علاقته بهم فى الماضى ٠ وهذه المشكلة مشتركة ــ الى حد ما ــ فى معظم الأبحاث الاجتماعية القائمة على ملاحظات المشتركين فى البحث الاجتماعى ٠

وهناك عوامل أخرى تجعل من الصــــعب دراسة الاتصال فى علم الاجتماع ، منها : انه من الأسهل الحصول على المال اللازم للبحث فى الدراسات الخاصـــــة بالعلوم « الثانية » (أى ذات الحقائق الثابتة التى لا سبيل الى انكارها) ، ومنهــا أن العلوم الطبيعية والبيولوجية ذات أرشيف يحتوى على وثائق كافية كالفهارس ، يمكن استخدامها بسهولة فى التحليل العادى ٠ على أن التغلب على هذه المشكلات ليس بالأمر العسير ، كما دلت على ذلك بعض الدراسات ٠ وربما كانت أبحــــاث « بلات » نموذجا لما يمكن عمله فى هذا المجال ٠

النظرة من الخارج :

عثرت أخيرا على التعليقـــات الآتيـــة بقلم عالم أكاديمى كبـير : « يحتـــج السوسيولوجيون بأنه لم يتح لهم وقت طويل لاثبات أهمية علمهم كعامل من عوامل التحول الاجتماعى ٠ ويمكن أن يكون هذا القول صحيحا ٠ والحق أن الأمل فى أن يكون علمهم قادرا على ايجاد ما يبحث الناس عنه حدا كثـــيرا من الدارسين (فى الستينات) الى الاقبال على الدراسات الاجتماعية » ٠

ان المقال الذى اقتبسنـا منه هذه الكلمـات يهدف الى بيـان أن كثيرا من الناس وجدو أن الرخاء النسبى الناجم عن الثورة التكنولوجية الحامية البيضـــاء فى الستينيات غير واف بالمرام ٠ وترتب على ذلك أن علقوا أملهم على ما يسميه المؤلف « علم الاجتماع الجديد » ٠ ثم استطرد يقول ان حل المشكلات الحالية فى المجتمع

يتوقف ابتداء على استخدام الكيمياء والفيزياء ، ثم الهندسة أخيرا ، ومعنى ذلك أن السوسيولوجيا فشلت فى خلق المجتمع الجديد ، ولذلك يتعين رفضها لانها لا تلائم احتياجات الثمانينيات ٠

وليس هناك بالطبع اى شيء غريب فى هـذه الآراء ، فكل ما تدل عليه أن السوسيولوجيين فشلو فى تعريف المعنى الخارجى بقيمة أبحاثهم ٠ ولا ريب أن اللوم فى هذا أكثره على رجال الاجتماع القائلين بأن الاتصال لا يستاهل كثيرا من العناية وان كان الكثير من حياتهم المهنية يتوقف عليه ٠ والواقع أن بعض السوسيولوجيين عارضوا فى الاتصال ٠ مثال ذلك أن فيدتش ، وبنسمان (١٩٥٨) قالا بسذاجة تدعو الى الدهشة :

« لا يمكن كتابة علم الاجتماع بما يتفق مع ردود الفعل المتوقعة من جانب الجمهور لأننا اذا فعلنا ذلك ، كانت هذه الكتابة منافيه للامانة العلميه » ٠ ويبدو هذا الرأى غايه فى الغرابه والشذوذ ، متى علمنا عدد الجماهير التى يجب على السوسيولوجيين أن تستهدفها ابحاثهم ٠ وهذه الجماهير تتالف من نماذج مختلفة أغلبها من رجال الاتصال (مثل الصحفيين وأمناء المكتبات) ٠ ومع ذلك فهؤلاء الرجال هم أنفسهم الذين ينظر اليهم السوسيولوجيون بعين الازدراء اللهم الا عندما يتخدون منهم موضوعا لابحاثهم ، وعندما يحتاجون الى مساعدتهم العملية ٠ وقد أجاد ولف (١٩٤٦) التعبير عن ذلك عندما علق على وجوب اهتمام السوسيولوجيين بالعلاقات العامة (سواء كمدرسين أو باحثين أو مؤلفين) ، وأكد أهمية ما أسماه العوامل الخارجية عن نطاق العلم ، ورأى ، على عكس فيدتش ، أن الاتصال يجب أن يكون أحد العناصر الأساسية فى عمل السوسيولوجى :

« ليس فقط عندما يفكر فى نشر مؤلف معين أو بحث معين ــ وأين ، وبأى شكل ، ولأى جمهور ــ بل أيضا عندما يفكر فى المؤلف نفسه من حيث احتمال نشره ، وبعبارة أخرى ، ان النشر يحكم اختيار موضوعات البحث ومجالاته ، كما يحكم طبيعة المرجع وصفته واطاره ، وبالاختصار « تكوين » المؤلف ذاته » اهـ ٠

وكذلك أكد فردريش (١٩٧٠) أن السوسيولوجى ليس بحاجة لأن يكون ألمعيا لكى يدرك أنه سوف يكون مسئولا عن تغيير التفاعل الاجتماعى للأشخاص موضوع البحث بدرجة تتناسب تناسبا طرديا مع قدرته على الاتصال ٠

الاتصال مع الأكاديميين :

من المسلم به عادة أن الاتصال العلمى يحدث من أعضاء العلم الواحد وانه عبارة عن عرض البحوث على المؤتمرات والندوات ، ونشر التقارير والمقالات والكتب ٠ على أنه يجب على السوسيولوجى ــ بالاضافة الى ذلك ــ الاتصال بكثير من الفئات المختلفة كصانعى السياسة ، والجمهور العام ٠ وهذا الاتصال على جانب كبير من الأهمية ٠

ولعل الاتصال بالاكاديميين الآخرين هو أعقد أنواع الاتصال ٠ ذلك أنه يتأثر بعدد كبير من الاعتبارات أهمها وضع الاكاديمى نفسه ٠ وقد أجرى و٠ د ٠ جادفى وفريقه بجامعة جونس هو بكنز فى الولايات المتحدة سلسلة من الدراسات التفصيلية عن كيفية نشر نتائج البحوث فى أحد العلوم ، وقارنوا بين علم الاجتماع وعلم النفس والتربية من جانب والعلوم الطبيعية والهندسية من جانب آخر ، وتبين

نهم أن الاتصال يختلف بوجه عام اختلافا قليلا من جانب الى آخر ، وأن النموذج الآتى هو النمط الشائع فى مجال الاتصال . يعد الباحث المتوسط خلال عمله تقارير للهيئة التى تتولى تمويل البحث أو رعايته ، ثم لزملائه المباشرين فى صورة مقالات تقرأ فى الندوات . وبعد انجاز البحث يعرض على اجتماعات أكاديمية أكبر ، ثم ترسل نسخ من البحث الى زملاء مختارين ممن يشغلون عادة منصبا أعلى كالأساتذة السابقين او المشرفين الذين تعد تعليقاتهم مفيدة فى اثناء مراجعة المخطوط . وبعد ذلك يقدم المقال الى المجلات العلمية لنشره ، ومتى نشر أمكن عمل خلاصة له ، وذكره فى اللمحات النقدية السنوية والاستشهاد به فى مؤلفات الاخرين ، ثم الاشارة اليه والاحالة عليه فى الكتب المتخصصة بعد زمن طويل . ويلاحظ فى علم النفس ــ وهو العلم الذى يدرس بأعظم درجة من التفصيل ــ أنه تمضى سنتان ونصف السنة من وقت البحث الى وقت النشر فى المجلات ، وتمضى عشر سنوات قبل ظهور المادة فى الكتب المطبوعة (جارفى ، وجريفيث ، ١٩٧١) . ويحتمل أن تستغرق هذه العملية زمنا أطول فى علم الاجتماع . والطريف فى هذا النموذج المقتبس من بحث جارفى أن نظام الاتصال الاكاديمى يهدف الى النشر أساسا . وبعبارة أخرى يرجو المؤلف فى كل مرحلة من مراحل العملية معرفة رد الفعل لدى القراء لأنه يؤلف أساسا لمصلحته هو لا لمصلحة غيره .

وينشر الأكاديميون أبحاثهم لعدة أسباب : أهمها تحسين فرص الترقية . ومن العوامل الاخرى بيان ان المشرع يؤدى الى نتائج يمكن الانتفاع بها ، والرغبة فى اثبات أولوية الافكار أو الاكتشافات ثم ــ كما قلت ــ الأمل فى أن يكون رد الفعل لدى القراء ذا قيمة للعمل المستقبلى . وقد أصبح الباحثون ينظرون الى « النشر » على أنه عمل مفيد فى حد ذاته .

ومن سوء حظ الذين يرومون الانتفاع بالنشر أن الأمل فى سرعة النشر فى السوسيولوجيا أضعف منه فى معظم العلوم الاخرى ففى كثير من المجالات ــ نذكر منها على سبيل المثال علم النفس والاقتصاد ــ يفاضل سوق النشر كثيرا من المقالات حيث نجد أن معظم الدوريات لا تنشر سوى المقالات ذات الانجاهات المعينة (منهجية أو نظرية) أو المقالات التى تبحث فى موضوعات اتفق على تحديدها من قبل . وغالبا ما تكون هذه المجالات واضحة من عناوين المجلات المذكورة . أما فى السوسيولوجيا فان المجلات الهامة قليله نسبيا ، ومعظمها يقبل كثيرا من المواد . وكثيرا ما تصنف المجلات الأكاديمية من حيث مكانتها طبقا لاعتبارات خاصة ، مثل مركز المحررين الذين تنشر المجلة مقالاتهم وهكذا . ويقاس هذا التصنيف رسميا ببعض المعايير الخاصة مثل نسبة ما تنشره المجلة من المقالات التى سبق أن رفضتها المجلات الأخرى ، وترتيب المجلات التى يختارها المؤلفون ليعيدوا فيها نشر ما سبق أن رفضته غيرها ، ونمط الاحالة فى المجلة على المقالات المنشورة فيها (مين ، ١٩٧٤) .

وأدت درجة هذا التصنيف ، مضافا اليه سعة المجال فى كثير من المجلات . الى نشر معظم المقالات فى المجلات التى تتمتع بمكانة عالية ، ورفض الكثير من المقالات الأخرى . مثال ذلك المجلات الأمريكية الرئيسية لم تقبل سوى ١٠٪ فقط من المقالات التى قدمت اليها ، وإن كانت هذه النسبة قد أخذت فى الانخفاض . وحدث مثل ذلك فى المملكة المتحدة حيث أورد محرر مجلة « السوسيولوجيا » فى تقرير أخير له أنه ــ على الرغم من زيادة أعداد المجلة ــ لم يقبل سوى ٢٠٪ فقط من بين ١٠٢ مخطوط قدم اليه

(ابرامز ، ١٩٨٠) . ويمكن مقارنة هذه الأرقام الخاصة بالعلوم الطبيعية التى تراوحت فيها معدلات قبول المقالات بين ٧٥٪ ، ٨٠٪ (ماك كاتنى ، ١٩٧٣٧) . ولما كانت المقالات قد ازدادت طولا ، اضطرت المجلات الى زيادة مرات النشر حتى يتسنى لها أن تنشر العدد ذاته من المواد . وقد أجريت دراسة مقارنة لمعدلات الرفض فى العلوم الطبيعية والاجتماعية ، منذ بضع سنين ، فدلت على أن الموقف فى العلوم الانسانية أسوأ منه فى العلوم الاجتماعية (زكرمان وميرتون ، ١٩٧٣) .واذا استمر الاتجاه الذى حدث فى ذلك الوقت (١٩٧٦) حتى الآن فان معدلات الرفض فى العلوم الانسانية لابد ان تكون قد وصلت الى ١٠٠٪ ! ولعل صعوبة طبع الكتب السوسيولوجية ترجع الى قلة منافذ النشر والتوزيع فى هذا المجال . بيد أن معظم المقالات تجد سبيلها فى النهاية الى النشر فى مجال آخر غير مجال المجلات ، وان كان هذا يحدث بعد زمن طويل من الفراغ منها . ومن أسباب ارتفاع معدل الرفض هبوط مكانة المؤلف العلمية وحينئذ يضطر الى الانتظار حتى يجد مجالا لنشر مقالاته فى احدى المجلات بصرف النظر عن مكانتها العلمية ، وذلك بدلا من نشرها سريعا فى مجلة ملائمة . ومن الأسباب الأخرى الداعية الى رفض المقالات عدم أهمية نتائج البحث ، ووجود بعض القصور فى منهج البحث ، وكثرة المسائل النظرية ، وسوء العرض (بونجين وهواوم ، ١٩٧٨) .

وتعنى صعوبة النشر أن ينشر السوسيولوجيون — فى المتوسط — أقل مما ينشره غيرهم من العلماء ، حيث تشير التقديرات فى الولايات المتحدة الى ان معدل انتاج المقالات فى الكيمياء والبيولوجيا بالنسبة لكل فرد يبلغ سبعة أمثال المعدل فى السوسيولوجيا ، وأن معدل الانتاج فى السوسيولوجيا هو نشر مقال واحد فى احدى مجلات علم الاجتماع كل ثلاث سنوات . على أنه يجب ألا يغرب عن البال أن كثيرا من العلماء الاجتماعيين يفضلون نشر أبحاثهم فى الكتب ، ولكننا لا نعرف سوى القليل عن الفرص المتاحة لنشر الكتب .

وقد لا يكون النشر فى المجلات أنجح وسيلة لنشر الابحاث فى أوساط المجتمعات الأكاديمية ، حيث ان المقالات لا تهم سوى القليل من القراء اذا أهمتهم على الاطلاق . ويقدر ميرتون (١٩٧٣) أن أقل من ١٪ من المطبوعات تثير اهتمام عدد يذكر من القراء ، ويقول جارفى وجريفيث (١٩٧٩) أن نصف المقالات فى السيكولوجيا الامريكية يقرأها أقل من ٢٠٠ قارىء أو ١٪ من السيكولوجيين الامريكيين . ومن الوسائل التى لجأ اليها الباحثون فى العلوم البيولوجية والنفسية اعداد تقارير وجيزة كوسيلة بديلة للنشر السريع . ومن الوسائل الأخرى للنشر ارسال نسخ من المقالات لمن يهمه الاطلاع عليها ، واستخدام الطرق الالكترونية فى النشر بدلا من البريد . وقد تؤدى هذه الطرق الجديدة الى رخص النشر ولكن اذا أريد الاحتفاظ بالمستويات الحالية لم يكن النشر أيسر وأسهل . يضاف الى ذلك أن هذه الطرق الجديدة قد لا تصادف قبولا لدى معظم السوسيولوجيين الذين يفضلون الطرق القديمة كما تدل على ذلك التجارب الشخصية ولعل السبب فى ذلك هو التعارض بين امكان الحصول على وسائل سهلة لنشر المعلومات ، ورغبة (أو حاجة) السوسيولوجيين الى نشر كميات محددة من المادة (سيلر ورابين ، ١٩٨١) .

ولم تجر حتى الآن بحوث كبيرة عن أثر الصفات الشخصية لدى السوسيولوجيين، على أبحاثهم ، ولكن يبدو أنهم يميلون الى طرق الاتصال غير الرسمية ، ولذلك

يحتمل أن يصبح التليفون ، وكتابة الخطابات ، والمناقشة فى الاجتماعات أكثــر أهمية ، وذلك بسبب صعوبة النشر ·

على أن الذين لا يزالون يميلون الى نشر مقالاتهم فى المجلات يستطيعــون أن يزيدوا من فرص نجاحهم ، وذلك بجعل مقالاتهم متفقة مع مطالب المحررين ، وتقديم المواد الى أصلح المجلات ، ومراجعة ما سبق نشره فى الموضوع نفسه تجنبا للازدواج، واختصار المقالات وجعلها مقبولة فى القراءة · ولا يعنى هذا بالطبع أن طرق تقييم المقالات تتسم بالموضوعية التامة ، فقد دلت الدراسات على أن اسمك ، ووظيفتــك ومعارفك من أسباب النجاح فى النشر · ويحتاج الأمر أحيانا الى شىء من « الفهلوة»! (الفوز بأساليب مريبه) · ويقترح « ماهونى » فى « قواعده للمبتدئين » عــددا من الخطط لاقناع المحررين والنقاد بنشر الأعمال الممتازة ·

وقد انصب كلامى حتى الآن على الاتصال مع الاكاديميين والباحثين الزملاء · ويرى معظم الباحثين أن هؤلاء هم قراء الابحاث السوسيولوجيه · على أنه من المهم أيضــا ضرورة اطلاع صانعى السياسة ، وهيئات التمويل ، والجمهور العام ، على أحدث الآراء فى علم الاجتماع · ولكن الناس قلما يقدرون هذا الأمر حق قدره ، ولهذا آثار مدمرة فى المناخ الاجتماعى والسياسى الحالى على مستقبل البحث الاجتماعى ·

الاتصال مع العالم الواسع

يجب تكييف أسلوب الاتصال ومحتواه بما يتناسب مع مدارك بعض الفئـات المعينة وأفهامهم · ويتضح هذا المعنى من كلام لنجيل (١٦٧٤) حيث أشـــار الى ثلاث مشكلات تواجه الاتصال فى العلوم الاجتماعية عند توصيلها الى غير الاخصائيين ونظرا لارتباط البحث الاجتماعى بالظروف الثقافية والتاريخية فان كلا من الصحافة وأجهزة الاعلام (وسائل الاتصال الجماهيرية) تتبع وسائلها الخاصة فى توصيـل واستخدام المعلومات المتصلة بالعلوم الاجتماعية فى مختلف البلدان · ويتم انتاج البيانات والمعلومات بكثرة هائلة وأشكال متنوعة بحيث يجد الفنيون أنفسهم فى حيرة وارتباك ازاء ذلك الكم الهائل من المعلومات التى تصل اليهم · ولا ريب أن ارتباك غير الاخصائيين الناشىء عن هذا « الانفجار » فى نشر المعلومات يكون أعظم عندما يحاولون فهم القضايا التى تنطوى عليها هذه المعلومات ·

ويعنى الاتصال مع الجمهور بأسره وصول الرسالة الى المجتمع · ولكن ذلك لا يعنى القاء فتات المعلومات بين المجتمع من مائدة الاكاديميين العليا ، وانما يعنى محاولة تفسير الطريقة التى يتم بها اجراء البحث الاجتماعى ، وبيان فائدته للمجتمع بأسره · وقد ذكرت من قبل أنه من مصلحة كل العلماء الاجتماعيين أن تنجح هذه المحاولة · ولا شك أن اتجاهات الحكومتين البريطانية والامريكية فى الوقت الحـالى نحو تأييد أبحاث العلوم الاجتماعية يعكس ــ الى حد ما ــ صورة هذه العلوم بين الرأى العام · وتوجد مثل هذه الاتجاهات بين الاكاديميين فى العلوم الأخرى · كما يتضح من تعليقات فرانكلين (١٩٧٩) · وقد يستطيع علماء الكيمياء والفيزيـاء أن يحيطوا أبحاثهم بستار من الألغاز والغموض ولكن علماء الاجتماع بطبيعة موضوعهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك ، كما أنه لا يكفى العلماء الذين قاموا بتبسيط قضـايا علم الاجتماع مثل جالبريث ، وتوفلر ، ودانهوند موريس (وأنا أقتبس هنا الأمثلة التى ذكرها لنجيل لأنه لا يوجد غيرها سوى أمثلة قليلة) أن يعرف الناس أبحاثهم،

على نطاق واسع لأن مجرد قراءة أبحاثهم لا يدل على الوسائل التى استخدموهـا فى انتاج المحصلة النهائية لأبحاثهم ومعلوم أن التبسيط اذا نجح يوهم الناس ان البحث والتأليف لم يتطلب مجهودا شـاقا ويجعل النتائج تبدو عادية فى نظر الناس . وفيما يتعلق بالسياسة والرأى العام فان مثل هذه الكتابة المبسطة قد تؤثر تأثيرا كبيرا فى مكانة علم الاجتماع فى المجتمع . وذلك أن نتائج البحث الاجتماعى يمكن أن تؤول تؤويلات متعارضة . وتبدو هذه المشكلة بوضوح فى حالة الموضوعات ذات المتغيرات المتعددة ومن الامور المألوفة استخدام الاحصائيات الاجتماعية فى أغراض متناقضة (المناقشة الأخيرة التى دارت حول « اختلاس السلع الترفيهية والترفيه » هى احدى المناقشات العديدة التى تستخدم فيها الأرقام لتأييد وجهات نظر متعارضة) . والعلماء الطبيعيون يستطيعون أن يقولوا — وغالبا ما قالوا — انهم لا يعنون الا بأبحاثهم العلمية وأن الاثار الاجتماعية والسياسية لهذه الأبحاث لا تعنيهم ، أما علماء الاجتماع فلا يستطيعون أن يفعلوا ذلك لأنهم أعضاء فى المجتمع ووظيفتهم نقد هـذا المجتمع ودراسته ولا يستطيعون فصل أنفسهم عن موضوعات أبحاثهم — بصفة عامة على الأقل . وهذا أيضا يعرض العلماء الاجتماعيين خاصة للهجوم من الخارج ، كما يدل على ضرورة الاتصال الفعال مع الجمهور . وقد أدت التطورات السريعة التى طرأت على العلوم الاجتماعية الى اضفاء صفة المتنبئين والسحرة على الممارسين لهذه العلوم . وتوقع الكثير من الناس من البحث الاجتماعى نتائج غير معقولة وهذا بدوره أساء الى سمعة علم الاجتماع عندما أخفقت النتائج فى تحقيق الآمال المرجوة . ولو ان رجال علم الاجتماع اهتموا بافهام الناس حقائق الأمور لما اتسعت مسافة الخلف بين النتائج التى أسفرت عنها الأبحاث . والآمال التى داعبت الخيال !

ويدل وجود هذه المشكلات على أن الاتصال الفعال بين العلماء الاجتماعيين والمجتمع الواسع يجب أن يتضمن عنصرا قويا من عناصر العلاقات العامة : فالمواد المخصصة للأبحاث الاجتماعية تتضاءل وسوف تستمر فى التضاؤل اذا لم يعترف الناس بفائدتها للسياسة العامة . وتتطلب الممارسة الناجحة للعلاقات العامة التعاون مع أجهزة الاعلام . والمعروف أن قليلا من العلماء الاجتماعيين الأكاديميين يجيـدون الكتابة بوضوح كاف للصحافة . ولذلك يقتضى الأمر الاستعانة بالصحفيين فى هذا الشأن . ولكن الاستعانة بالصحفيين تخلق عدة مشكلات منها تشويه الابحاث ونتائجها قبل وصولها الى الجمهور ، برغم ما بذله الباحث من جهد فى كتابتهـا بدقة ووضـوح (جوسلين ١٩٧٤) . ومنها أن الصحفيين مقيدون فى عمـلهم بظروف المكان والزمان ، فهم مضطرون الى تزويد رؤساء التحرير بالأخبار المثيرة والخلافية (خلافا للبيانات العلمية المبنيـة على المنطق الدقيق والتفكير العميق ، والصادرة من باحثين ذوى مؤهلات عالية) ، ومنها افتقار الصحفيين الى الدربة الكافية على التمييز بين الغث والسمين من البحوث العلمية . يضاف الى ذلك أن الألفاظ المتداولة فى الحياة اليومية تستخدم فى علم الاجتماع للدلالة على معان فنية ولكن الصحفيين لا يعرفون هذه الاستعمالات . ويحدث هذا بصفة خاصة عندمـا يعجز الباحثون أو يعزفون عن توضيح أبحـاثهم للصحافة . يضـاف الى ذلك أن موضوع البحث الاجتماعى يتضمن بعض الظواهر التى يعرفها كل الأفراد بصـورة مباشرة ومن ثم يعتبر الصحفى نفسه خبيرا فيها .

ويبدو أن فجوة الاتصال هذه بين العلوم الاجتمـاعية والصحافة تعمل فى كلا الاتجاهين : مثال ذلك أنه عندما تنشر الصحافة تقريرا عن البحث الاجتماعى فانهـا فى الغالب تتخذه وسيلة لبيع الصحف أو البرامج . ولذلك كان علم الاجتماع فى

نظر الصحفيين مرادفا للجنس والمخدرات والعنف ٠ وهناك حالات عمدت فيهـــا الصحافة الى تحريف نتائج البحث الاجتماعى ، لكى تعرض وجهة نظر معينة ٠ وكذلك يبدو أن الصحفيين يجدون صعوبة كبيرة فى اكتشاف نتائج البحوث الأكاديميه ٠ ويرجع ذلك من بعض الوجوه الى افتقار البحث الاجتماعى الى الاعلان والنشر ، ولكن الصحفيين يفتقرون أيضا الى الاتصالات المناسبة ، والدليل على ذلك قله عدد الصحفيين المتخصصين والمؤهلين ٠ وانك لتجد فى كثير من الصحف محررا طبيا أو علميـــا بل قد تجد فيها محررا اقتصاديا ، ولكن كم لديها من المحررين الاجتماعيين ؟ ويبدو لنا أن المجلات الأسبوعية أحسن حالا من غيرها فى هذا المجال ٠ ويدل على ذلك تكرار السبق الصحفى الذى امتازت به مجلة « المجتمع الجديد » ، وهى تستخدم صحفيين على المام بالعلوم الاجتماعية وأكاديميين ذوى قدرة على الاتصال ٠ بيد أن مقالاتهـــا لا تزال بحاجة الى اقبال القراء ، شأن أى مطبـــوع يراد نشره بين الجماهير ٠ ونتيجة لما ذكرناه يشكو بعض الباحثين من تشويه نتائج أبحاثهم بلا ضرورة ٠

وليست الهوة بين العالم الأكاديمى والصحافة مقصورة على العلوم الاجتماعيـة بأى حال ٠ والدليل على ذلك أن « بيلامى » (١٩٨٠) ــ وهو من علماء الحيوان ــ أثار نقاطا مشابهة جدا لما ذكرته ٠ ولكن العلماء الاجتماعيين يختلفون عن غيرهم بعض الشىء ، فهم بحاجة خاصـــة الى تعريف الجمهـــور بأبحاثهم ٠ والوسيلة الوحيـــدة الفعالة لذلك هى استخدام وسائل الاعلام أو استخدام أى صورة أخرى من صـــور النشر والاعلان ٠

عقبات فى سبيل نشر المعلومات واسترجاعها :

الاعتقاد السائد هو أن المعلومات فى العلوم الطبيعية تنمو بطريقة تراكمية ، كما يبنى البيت طوبة طوبة ٠ أما فى العلوم الاجتماعيـــة فان الباحث يرجع دائمـــا الى أبحاث الكتاب القدامى الذين وضعوا أساس العلم ٠ وهذا هو الشأن فى علم الاجتماع خاصة ٠ ويعبر العلماء عن الفرق بين المنهجين بعبارات مشتقة من نظرية التطور ، فيقولون : كلما ازداد العلم نضوجا قل اعتماده على الأبحاث السابقة ٠ وهناك تفسير آخر لذلك ، هو أن استرجاع المعلومات السابقة عمل معقد جدا فى العلوم الاجتماعية بعامة وفى علم الاجتماع خاصة بحيث يتعذر وجود أبحاث جديدة ٠

والى حد ما ترجع هذه الصعوبات الى طبيعة الموضوع نفسه ، ففى بعض العلوم مثل الكيمياء والفيزيقا قل أن توجد مشكلة من مشكلات استرجاع المعلومات ، ففى هذه العلوم يوجد قدر من الاجماع على حدود الموضوع واصطلاحاته الفنية وأشـــكال المعلومات وهكذا ٠ ومن المعروف أن الرجل العلمى ليس له سوى أثر قليل على بيئته وان النتائج التى يتوصل اليها كلية يمكن تطبيقها فى كل مكان ٠ أما علم الاجتماع فهو يختلف فى بعض خصائصه عن خصـــائص العلوم « الثابتة » . وهذه الخصائص تجعل استرجاع المعلومات أمرا شديد التعقيد ٠ وسألخص هنا أهم هذه الخصـــائص فأقول :

١ـ ان موضوع البحث واسع جدا ، اذ يشمل كل مظاهر السلوك الانسانى . ولذلك ، فان أى نظام لاسترجاع المعلومات يجب أن يعالج عددا كبيرا جدا من موضوعات البحث .

٢ ـ ان كثيرا من المواد المستخدمة قد تتصل بالمفاهيم العامة . وكثيرا جدا من الأعمال المنشورة فى علم الاجتماع تهتم بوضع نظريات عامة أو توضيحها أو تهتم بالاضافات الى الأبحاث الايديولوجية . ومن العسير فهرسة هذه المواد واسترجاعها عن طريق نظم المعلومات . يضاف الى ذلك وجود ازدواج وتداخل كبير بين الأفكار .

٣ ـ ان « أصحاب النظريات » يلعبون دورا هاما فى علم الاجتماع . وهذا يؤثر فى قدرة نظم استرجاع المعلومات على حسن الأداء . فكثير من الباحثين يفضل العمل فى اطار نظرياته الخاصة ، دون أن يهتم بالبحوث التى أجراها أصحاب النظريات الأخرى ، فالذى يدرس سلوك أحد الفصول المدرسية طبقا لنظريته الخاصة ـ مثلا ـ قد يهتم بالبحث الذى أجرى فى مؤسسات أخرى (كالسجون مثلا) طبقا للنظرية ذاتها أكثر مما يهتم الدراسة أخرى لسلوك الفصل المدرسى طبقا لنظرية معارضة . وبعبارة أخرى ، ان منهج البحث أهم من المحتوى ، وهذا أمر لا يعالجه سوى عدد قليل من نظم استرجاع المعلومات .

٤ ـ ان كثيرا من المعلومات السوسيولوجية ـ خلافا للعلوم الطبيعية ـ متأثرة بثقافة خاصة فنتائج الأبحاث السوسيولوجية لا يمكن نقلها دائما من موقف الى موقف أو من بيئة الى أخرى . ولذلك يجب أن تتعالج نتائج البحوث بحذر أكبر مما تعالج به البحوث فى العلوم الأخرى .

٥ ـ ان المعلومات السوسيولوجية منبثة فى كثير من المصادر الأخرى غير الكتب والمقالات التقليدية ، كالتقارير البرلمانية والنشرات التى تطبعها جماعات الضغط ، والمعلومات التى يعالجها الكمبيوتر ، وهكذا .

٦ ـ ان المعلومات والبيانات الاحصائية كثيرا ما تحتاج الى التعديل بما يتناسب مع أغراض البحث الاجتماعى . ومن السهل « تكييفها » أو تحريفها بحيث تؤيد خطا سياسيا معينا .

٧ ـ ان المؤلفات الثانوية « المقتبسة من المؤلفات الأصلية » تحتل مكانة دنيا فى علم الاجتماع . وهذا يصدق على الدراسات المكررة وتحليل البيانات الثانوية ، كما يصدق على بعض الأعمال مثل نقد الكتب .

٨ ـ ان السوسيولوجيين يواجهون من المشكلات فى استخدام اللغات الأجنبية أكثر مما يواجه غيرهم من العلماء . ولذلك يصعب الاتصال غالبا بين العلماء فى مختلف أنحاء العالم . وكذلك يصعب دائما ترجمة الأفكار والمفاهيم بطريقة دقيقة . وجدير بالذكر ان الأكاديمية السوفيتية للعلوم أنشأت معهدا اسمه « انيون » يتولى جمع الكتب المؤلفة فى العلوم الاجتماعية بانتظام ، وينشر مختارات مترجمة منها (ريجز ،

١٩٧٩) • وهذا يساعد — على الأقل — فى نقل بعض الافكار عبر الحدود اللغوية • وفى معظم البـــلاد الأخرى ، واذا لم يعرفوا الانجليزية تعذر عليهم نشر كتبهم على الصعيد الدولى • وقد حاول الفرنسـيون تخفيف سر إكتبهم على الصعيد الدولى ، وقد حاول الفرنسيون سخفيف حدة هذه المشكلة ببذل الجهد فى ترجمة الفهـارس والمعاجم •

٦ — ان استخدام الملخصـــات والفهـارس سـهل فى بعض العلوم • أما فى السوسيولوجيا فان الحـــال قلما يكون كذلك حيث يغلب أن تكون هذه ضـــعيفة المســـتوى • ومؤلفه من أجزاء مختلطه ، ومتفـــاوته ومتداخلة ، وغير منســـقة ، وخاليـة من التقييم فى أغلب الاحيان • يضـاف الى ذلك ان مثـــل هذه المطبوعات تركز على فهرسة المجلات ، على الرغم من أن هذه ليست سوى قلة من مصـــادر السوسيولوجيين الذين يستمدون معظم مادتهـم من الكتب • والتقـــارير الحكومية، وأجهزة الاعلام ووسائل الاتصال الخ • وأيضا ، فان الملخصات والفهارس تميـل الى ذكر المراجع على أساس العلوم ، ولكن أغلب المواد التى يستخدمها السوسيولوجيون تؤخذ من مصادر أخرى (لين ، ١٩٧٩) •

١٠ — ان السوسيولوجيين يميلون الى الاعتماد على الاتصال غير الرسمى ، ويفضلون غالبا الاستعانة بالناس بدلا من المصادر المطبوعة • وميزة الناس (فيمـا يحتمل) أنهم « أحدث عهـــدا » من الكتب المطبوعه ويمكنهم أن يقدموا نصـــائح مفيدة وتقييمية ، ويلاحظ أن نظام استرجاع المعلومات يمكنه أن يدلك على ١٠٠ مرجع فى موضوع معين ، ولكن اثنين أو ثلاثة فقط تصلح لغرض معين ، ومن سوء الحظ أن استخدام التوصيات الفردية كالمختارات التى ينشرها السوفيت يمكن أن تؤدى الى حذف بعض المعلومات وفرض الرقابة على المطبوعات • ومن دواعى الأسف أن هذا القول يصدق على كل جهاز رقابى يتولى « ترشيح » (= تصفية) المعلومات •

وجدير بالذكر أن معظم نظم المعلومات تم اعدادها طبقا لنموذج العلوم الطبيعية، ومن هنا لا تتفق مع احتياجات السوسيولوجيين ، بل انها قد تصرفهم عن استعمالها وقلما يستعين السوسيولوجيون بأمناء المكتبـــات . لا لأنهم لا يفهمون احتياجات السوسيولوجيين الا قليلا بل لأنهم يسلكون منهجا بيروقراطيا فى أداء عملهم أيضا•

وآية ذلك أننى قمت منذ بضع سنوات بدراسة قصيرة ، فعرضت على « عينة » من أمناء المكتبات تقريرا صحفيا يزعم فيه كاتبه ارتفاع عدد حالات « السرقة بالاكراه» (المؤيدة بأرقام من مصدر لم يذكر اسمه) ، وطلبت منهم أن يدلونى على الاحصائيات الأصلية التى أخذت منها هذه الأرقام ، فذكر واحد منهـــم فقط أنها مأخوذة من احصاءات السرقات ، أما بقية أمناء المكتبات فقالوا ان الاحصاءات الجنائية الرسميه هى المصدر الوحيد للأرقام المذكورة ! وعندما ذكرت لهم أن هذه الاحصاءات لن تفيـد فى الاجابة على سؤالى ، أخفقوا فى ذكر أى وسيلة أخرى ، وعمدوا الى حل المشكلة باحالتى (زحلقتى) على غيرهم ، وهؤلاء ذكروا احتمالات مختلفة منها أن المسئولين فى احدى المكتبات الأكاديمية الكبرى الخاصة بالعلوم الاجتماعية نصحونى بأن أسأل قسم الشرطة المحلى الذى أتبعه !!

وأكثر الأسباب التي تدعو السوسيولوجيين الى عدم الاستعانة بأمناء المكتبات أنهم لا يفهمون احتياجاتهم • وهذا أمر يدعو الى الأسف من جهتين : ففي الفيزيقـا والكيمياء وعلم الأحياء يمكن العثور بسهولة على المعلومات المطلوبة ، فهناك نظم يدوية وكومبيوترية مفيدة يمكن استحداثها دون مران كبير ، ولكن الحال على خلاف ذلك في علم الاجتماع لأن الفهارس والملخصات ضعيفة المستوى كما سبق أن ذكرت • لهذا السبب ، وبسبب طبيعة الموضوع ، يحتاج علماء الاجتماع الى عون أكبر مما يحتاجه غيرهم في العثور على المواد اللازمة لأبحاثهم •

ومن أسف أن معظم الخدمات الاعلامية تسلك منهجا « موضوعيا » في معالجة المعرفة فهي تنظر الى فروع المعرفة على أنها مجموعة من الحقـائق لا صلة لها بذات « العارف » ، وهي نمط من التفاعل الاجتماعي يمكن وضع كل صنف منه في صرح كلي يضم سائر فروع المعرفه • ولا دخل للشخص في تكوين ذلك الصرح • وكذلك يجب على كل من يريد الاطلاع على شيء من المعلومات أن يعرف هذا الصرح ، ويشق طريقه الى ما يريد عن طريق البوابين الواقفين على باب المعرفة مثل أمناء المكتبات الذين قد لا يدلونه على ما يحتاج اليه • ولا يمكن أن يفوز الطالب ببغيته الا اذا عرف نظام هذا الصرح (واطسـون وغيره ١٩٧٣) • وجدير بالذكر أن معظم نظم التصنيف مبنية على فكرة الصرح الذي يضم سائر فروع المعرفه • ومهمة امين المكتبة هي اسعاف الطالبين بما يحتاجون اليه عن طريق نظام التصنيف الذي ينتظم في سلكه كل المعلومات الجديدة (يونج ١٩٨١) • على أنه يجب الا يغرب عن البال ان انتاج المعلومات هو عمل اجتماعي ولذلك كان خير ما يقال عنه من الناحية النظرية هو أنه تفاعل الناس بعضهم مع بعض عن طريق الوثائق (سويفق وغيره ، ١٩٨١) •

البحث في الاتصال :

أشرت في بداية المقال الى المشكلات المتعلقة باجراء دراسات سوسيولوجية عن السوسيولوجيين أنفسهم • وهذه الدراسات ضرورية على الرغم من هذه المشكلات حتى يتسنى لنا أن نعرف عن أنماط الاتصال ما يكفي لوضع نظام فعال له •

وقد أجريت بعض الابحاث في هذا المجـال ـ ولكن لسوء الحظ قل فيها ما قام على معلومات سوسيولوجية أو أسس نظريه ، اذ كان اكثرها عبارة عن أبحاث حافلة بالأرقام ، وبعبارة أخرى كانت أبحاثا كمية لا نوعية •

وقد أجريت دراستان رئيسيتان في هذا الصدد ، اعتمدتا على الاسـتفتاء (توجيه الأسئلة) والمقابلة (المباحثة الشخصية) اعتمـادا يكاد يكون كليـا : الدراسة الأولى قامت على أساس النظر الى خصائص المشتركين في مؤتمر الجمعيـة السوسيولوجية الأمريكية والتفاعل الحادث بينهم : فدرس الباحثون مؤلفي البحوث التي قدمت الى المؤتمر ، كما درسوا الحاضرين الذين استمعوا لهم ، ثم درسوا بعد ذلك الذين كتبوا بغير تردد يطلبون نسخا من هذه البحوث (لين ، ١٩٧١) • يضاف الى ذلك أنهم نظروا الى ما حدث للمعلومات المدونة في البحوث من بداية البحث الى أن تم نشره في المجلات •

أما الدراســة الثانية فشملت عينة قومية من العلماء الاجتماعيين البريطانيين ودارت حول عاداتهم الاعلامية • وكان الهدف من هذه الدراسة هو استخدام نتائج البحث في وضع نظام للمعلومات يلائم احتياجاتهم (لين ، ١٩٧١ ب) • واستخدم الباحثون طريقة ملاحظة المشتركين فى دراسة العادات الاعلامية عند العلماء الاجتماعيين فى قسم الاجتماع باحدى الجامعات (ايفانز • ولين ، ١٩٧٣) •

واعتمدت بعض الأبحاث أيضا على وسائل أخرى غير وسيلة الاستفتاء والمقابلة، وتألفت هذه الأبحاث ـ في الأعم الأغلب ـ من دراسات مرجعية (أى دراســات يستشهد فيها ببعض الأقوال والاراء) واستخدمت لعدة أغراض :

(أ) تقدير نوعية بعض المطبوعات •

(ب) تقدير المكانة العلمية لبعض المجلات أو الأقسام الأكاديمية •

(جـ) دراسة تطور الجماعات الفكرية في علم معين أو فى حقل اختصاص معين

(د) معرفة تأثير بعض أصحاب النظريات على البحث الاجتماعي بوجه عــام

ومن أسف أن مثل هذه الدراسات التى تشمل اسماء معدودة لا تدلنا الا على قليل من أسباب شهرة بعض المؤلفين او المطبوعات ولكنها قد تسفر عن نتــائج تثير دهشة السوسيولوجيين ذوى الخبرة (بلات ، ١٩٧١) ، وهى تعتمد غالبا على مراجع ترد في المجلات الرئيسيه فقط ، وتختلف اختلافا كبيرا عن المراجع المذكورة في المجلات الاخرى • وهذه الدراسات تثير فى أفضل الأحوال بعض الاسئلة حول انتقال الأفكار فى نطاق العلم الواحد •

وفى بعض الأحيان استخدمت طرق أخرى غير طريقة الاستفتاء والمقابلة • ومن أشهر الأمثلة فى هذا الباب تجربة « الكتب القذرة » الشهيرة عند موســتلر (١٩٥٥) اذ قاس عدد مرات الكشط والخطوط الموضوعة تحت بعض العبــارات فى مقالات دوائر المعارف لكى يعرف أى الموضوعات يهم العالم الاجتماعى ، اذا أدرجت فى دوائر معارف متخصصة جديدة •

ومن المؤسف ان المعلومات التى تجمعت من هذه الدراسات وغيرها لا تكفى لوضــع نظرية فى الاتصال تصلح بعلم الاجتماع • ويبدو ان المشكلة تكمن فيمناهج البحث المتبعة ، فعلماء الاعلام يميلون الى استخدام المنهج الموضوعى (التجرد من الأهــواء الذاتية عند البحث) وينظرون الى المعلومات على أنها موضــــوعات منفصلة يمكن استرجاعها بالضغط على الأزرار ، بينما عمد السوسيولوجيون بوجه عام الى التجرد عن الأهواء والأغراض الذاتية فى أبحاثهم • ولكن كلتا الطريقتين فشلت فى الوصول الى نتائج مرضية جدا • ذلك أن معظم الباحثين فاتهم أن السوسيولوجيين انما هــم كائنات بشرية أى كائنات اجتماعية • ولذلك فان كل نظام اعلامى فعال يصلح لعلم الاجتماع لابد أن ينبذ طريقة الضغط على الأزرار (وان صحت هذه الطريقة فى العلوم الطبيعية) ، ويجب النظر الى الاعلام على أنه عملية اجتماعية (آدم ، فى الصحافة) •

وثمة من الشواهد ما يدل على أن العلماء الاجتماعيين يختلفون عن غيرهم من العلماء من حيث أنهم يفضلون التفاعل مع الناس لا مع الوثائق ·

ويمكن أن يرجع هذا ـ بقدر ما ـ الى الفروق بين الخصائص الشخصية للباحثين · ولم يراع أحد حتى الآن هذه الفروق سوى فريق واحد من الباحثين ، اذ استخدم سويفت وغيره (١٩٨١) المنهج الانشائى الاجتماعى الذى يشعر بطبيعة المعلومات السوسيولوجية ، والطرق التى يتبعها السوسيولوجيون فى أبحاثهم وهم يأخذون فى الاعتبار مختلف الاراء السائدة بين السوسيولوجيين ويرون ضرورة الاتباط الاعلام بوسائل خاصة لجمع وتفسير المعلومات لا بمحتوى هذه المعلومات ، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق باستخدام نظم استرجاع المعلومات · ولكنهم تفادوا الوقوع فى شرك النظرية النسبية وأخذوا يبحثون عن نمط عملية التفاعل بين المنتفعين والوثائق · وربما تطور هذا اللون من التفكير الى اتباع المنهج القومى الذى يفسر النظرة الخاصة التى ينظر بها بقصد السوسيولوجيين الى الوثائق وأشكال الاتصال وأثر هذه النظرة فى أبحاثهم · وهذا قريب من منهج « الاندماج » الذى تحدث عنه هارى وسكورد (١٦٦٧) · ويتيح لنا استخدام هذه الطرق متابعة استقبال الافكار وأثرها فى البحوث الاجتماعية والطريقة التى يتم بها تصفيتها وانتشارها فى نطاق العلم الواحد اولا ، ثم خارج نطاق هذا العلم فيما بعد · وربما حدثت تصفية أخرى تؤدى الى ادخال دراسة « البحوث الحرجة » وهذا يزودنا بمعلومات عن أثر الأفكار الجديدة ، ومعلومات عن الوثائق الخاصة بتقدم البحوث السوسيولوجية (مينى ونورد بيك ، ١٦٧٢) ·

وهناك دراسات أخرى ذات اتجاه عملى يمكن ان تكون ذات قيمة · فنحن بحاجة ـ على سبيل المثال الى مزيد من المعلومات عن الخصائص والصفات التى يمتاز بها السوسيولوجيون عن غيرهم من العلماء ، لان هذا يدلنا على طرائق تفكيرهم وصلتهم بغيرهم · ويمكن ان تساعد نتائج هذه الدراسات على وضع نظم مناسبة للاتصال ونحن بحاجة أيضا الى ان نعرف ما يحدث للمعلومات التى تزودنا بها هذه النظم وهذا أمر على جانب كبير من الاهمية بعد أن أصبح استرجاع المعلومات على الفور بواسطة الكمبيوتر امرا شائعا فى كل العلوم ، وجدير بالذكر أن هذه النظم الكمبيوترية أصبحت ملائمة لاحتياجات العلماء الطبيعيين · بيد ان وقت الكمبيوتر غال جدا ومن العبث ان نستخدم الكمبيوتر فى امدادنا بقوائم طويلة من المراجع من الكتب والمقالات فى الوقت الذى يتعذر فيه العثور على هذه المراجع ·

وقد سبق أن ذكرت أن السوسيولوجيين يعانون مشكلات عديدة فى استخدام اللغة · ذلك ان لغة علم الاجتماع اصبحت مثارا للتندر بين غير السوسيولوجيين · على أن لهذه اللغة ما يبررها باعتبارها لغة فنية · ومن ناحية أخرى توجد هوة لغوية بين رجال علم الاجتماع ذوى النظريات اللغوية المختلفة · ولا شك أن استخدام المصطلحات اليومية العادية ـ وهو أمر لا يمكن تجنبه فى دراسة السلوك اليومى هو مصدر عام من مصادر اللبس والخلط (آدم ، ١٩٧٥) · فهناك كثير من المصطلحات مثل كلمة « طبقة » و « ديمقراطية » و « دور » أو « تطور » ذات معان متعددة كما توجد فروق بين استعمالاتها اليومية واستعمالاتها الفنية · ويرجع معظم اللبس أو الخلط الى الفجوة بين أسماء المفاهيم (أى الاصطلاحات التى تطلق على هذه المفاهيم) ومعانيها · وتزداد هذه المشكلة حدة عندما تكتسب احدى الكلمات اليومية معنى

متخصصا ثم تعود فتصبح اصطلاحا لغويا عاما بمقتضى العرف . مثال ذلك ان « ماركس وغيره » أوضحوا كيف ان معنى كلمة « عنف » قد تلاشى ، فبعد ان كان لها معنى واضح أصبح لها مفاهيم رمزية معقدة كما أصبح لها مفاهيم رمزية معقدة كما أصبح لها مفاهيم لغوية . ويجنح السياسيون والصحفيون وغيرهم ممن ينتفعون بنتائج البحث الاجتماعي الى انتحال الاصطلاحات الفنية المتخصصة دون ان يعرفوا معانيها دائما . وتخفيفا لحدة هذه المشكلة أوصى ريجز (١٩٧٩) بانشاء بنك للاصطلاحات الفنية يسمح « بتجميد » المفردات الفنية فى علم الاجتماع فى ثبت يجرى تنقيحه باستمرار . ولا شك أن مثل هذا البنك سوف يساعد على الربط الدائم بين الاصطلاحات والمفاهيم . ولكن هذه الطريقة لا تخلو من الأخطار . ولذلك فكرت اليونسكو فى اجراء دراسة ارشادية لمعرفة أثر المفردات اللغوية المحدودة على البحث الاجتماعى . ولا ريب أن هذه الفكرة ذات فائدة لا يستهان بها .

فائدة استخدام الاخصائيين فى الاتصال :

حاولت فى هذا المقال أن أبين أن الاتصال فى مجال السوسيولوجيا شديد التعقيد ، وأن نشر المعلومات بصورة فعالة ينطوى على كثير من المشكلات .

ومن الوسائل الكفيلة بتخفيف حدة هذه المشكلة ، الاستعانة بموظفين مدربين متخصصين فى الاعلام . وجدير بالذكر ان استخدام مثل هؤلاء الموظفين أمر مسلم به فى نظم الاتصال الخاصة بالتكنولوجيا والعلوم الطبيعية . ولا شك ان النظام المعقد الذى يواجه السوسيولوجيين يوحى بأن هؤلاء الموظفين سوف يكونون أجل نفعا فى هذا المجال . ولهم فائدة خاصة فى البيئات التى يفضل فيها الاتصال غير الرسمى .

وقد استخدم الاعلاميون بنجاح كبير فى أقسام العلوم الاجتماعية وفى المكتبات وربما كانت فائدتهم أكبر فى الأقسام الأكاديمية لقربهم من المنتفعين بخدماتهم . ولكن من المهم — أيا كان موقعهم — أن يكونوا فى متناول من يطلبهم وأن تكون صلتهم بالمكتبة طيبة . ومتى وجد موظف الاعلام ، ونال ثقة زملائه ازداد الاقبال على خدماته بسرعة . وكانت هذه هى تجربتى الشخصية فى جامعة سيتى بلندن حيث توليت هذه المهمة منذ بضع سنوات ، وعلى سبيل التجربة فى بداية الأمر . وحدثت تجربة مماثلة فى جامعة باث ، ثم انتهت الاعانة المخصصة لهذه التجربة فتعرضت الجامعة لضغط قوى للانفاق على هذه الخدمة (ايفانز ، ولين ، ١٩٧٣) .

ما هى الخدمة التى يمكن أن يقدمها موظف الاعلام ؟ هناك مجالات عديدة لهذه الخدمة ، ولكن الخدمة التى يقدمها تختلف باختلاف الظروف بيد أن الأمر الذى يظل ثابتا هو وجود شخص مسئول عن هذه الخدمة .

ويمكن أن يساعد موظفو الاعلام على ايجاد وتنظيم المادة ، وذلك باقتراح المصادر، وتقديم المعلومات ، وعقد الصلة بين الباحثين ، وموردى الخدمات الاعلامية التجارية . ويمكنهم تقديم الخدمات فى مجال استرجاع المعلومات ، وذلك باعداد نبذة عن اهتمامات الباحثين وبيان عن مطبوعاتهم واحتياجاتهم الخ . وفى هذا الاطار يجب أن تكون مهمتهم الأساسية هى التقليل من كمية المعلومات التى يتطلبها الباحثون وعدم ارهاقهم بمعلومات لا صلة لها بموضوع البحث . وعلامة موظف الاعلام الناجح

أن تكون « شبكة من الاتصالات وقدرة على توثيق الصلة بين الباحثين ، وموردى الخدمات الاعلامية التجارية • ويمكنهم تقديم الخدمات فى مجال استرجاع المعلومات ، وذلك باعداد نبذة عن اهتمامات الباحثين وبيان مطبوعاتهم واحتياجاتهم الخ • وفى هذا الاطار يجب أن تكون مهمتهم الأساسية هى التقليـــل من كمية المعلومات التى يتطلبها الباحثون وعدم ارهاقهم بمعلومات لا صلة لها بموضـــوع البحث • وعلامة موظف الاعلام الناجح أن تكون له شبكة من الاتصالات وقدرة على توثيق الصلة بين الباحثين أنفسهم وبينهم وبين الخبراء المختصـــين كالاحصائيين الحكوميين ويمكن - أيضا - أن يقدم مسئول الاعلام المشـــورة بشأن بعض الأمور مثل توفير أموال البحوث وكيفية ومكان النشر • ولموظفى الاعـــلام فائدة خاصة فى وحدات البحوث المتخصصة التى تفتقر غالبا الى الخدمات المكتبية الجيدة • وهم يتولون أحيانـا فى البيئات الآكاديمية مهمة التدريس لتزويد الطلاب بالمعلومات الأساسية عن الاتصال •

هذا ومهمة موظف الاعلام تتطلب كثيرا من الجهد بحكم طبيعتها • ومن المهم أن يلم شاغلوها بالمعلومات التفصيلية عن مختلف الموضوعات ، وأن تتوافر فيهم الدربة على الاتصال •

تدريب السوسيولوجيين على الاتصال :

الاتصال المفيد ليس أمرا وهبيـــا أى يوهب بالفطرة بل هو أمر كسبى أى يكتسب بالتعليم ، وهو ملكة تصقل بالتدريب • وقد سبق أن أشرت الى ضرورة تعليم الطلاب مبادىء الاتصال • وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية فى عـلم الاجتماع حيث يجب عليهم أن يدرسوا هـــذا العلم عن طريق التعليم الذاتى ، اذ لديهم من الوقت « الحر » ما يكفيهم لهذا التعليم ، بالقياس الى غيرهم من الطلاب وحسبهم قليل من التوجيه بشأن أفضل الوسائل لقضاء هذا الوقت •

ومن أكبر الأسباب الداعية الى تشويش أذهان الطلاب ، القوائم الطويلة من الكتب التى يطلب اليها قراءتها دون تمييز ، وعليهم أن يختاروا منها المادة اللازمة للمقالات والندوات والمناقشات • ولكن ما هى المعايير التى يستعين بها الطالب فى تحديد ما يقرأ من هذه الكتب والمقـالات العـديدة ، كم يقرأ منهـا ؟ وأى الكتب يشترى ؟ « ما بال الكتب المرصوصة على رفوف المكتبات ولكنهـــا غير واردة فى القوائم ؟ فلا عجب بعد ذلك أن يضيع وقت الطالب هبـــاء بسبب هذا التشويش واللبس ، وأن يكون البحث ضعيفا متى عالجه الطالب ! وتزداد هذه المشكلات حدة عند الطلبة الناضجين الذين لم يتعودوا التعليم النظامى ، ولا يعرفون غالبا ما هـو المطلوب منهم •

وقد أعرب الباحثون عن قلقهم من هذه المشـــكلات حتى فى العلوم الطبيعية التى تقل فيها خطورة هذه المشكلات • مثال ذلك أن لستر (١٩٧٩) يستشهد فى نقد تعليم فن « المكتبات » بما اقترحته لجنة الاعلام الكيميائى من ضرورة أن يكون « أحد موظفى هيئة التدريس فى كل جامعة أو فى كل قسم للكيمياء التطبيقيـــة مسئولا عن تدريب « طلاب البحوث » على طرق الاعلام ومصادره » • وجاء فى تقرير مماثل للجنة الاعلام البيولوجى : « على أن مثل هذا التعليم يجب ألا ينظر اليـــه بمعزل عن غيره ، بل يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من العمل الآكاديمى المتطور • ان التعليم الببليوجرافى (الخاص بالمراجع والكتب) يمكن أن يكون جزءا طبيعيا من

تعليم الاتصال والاعلام » ا هـ • ويجب ألا نصل طريق الصواب بسبب اشــارة تقرير لجنة الكيمياء الى « طلاب البحوث » • ذلك أن مثل هذا التعليم يجب أن يتاح للطلاب الجامعيين عند تعليمهم مبادىء طرق البحث • ويجب من الناحيــة المثالية أن يكون جزءا من التعليم الثانوى ، لأن معظم طلاب المدرسة الثانوية لايتوجهون الى التعليم العالى • ومن المهم فى مجتمع ذى وعى اعلامى أن يكون كل فرد فيـــه قادرا على أن يجد المعلومات ويقدمها لغيره • ويستطرد لستر فيقول نقلا عن تقرير بولوك :

« يجب التسليم الآن بأن الاعلام الصحيح هو احدى المشكلات الكبرى فى المجتمع الحديث ••• ان (التلميذ) يجب أن يكون قادرا على معرفة ما يحتاج اليه من المعلومات ••• وان يعرف المصادر ••• ويحكم على قيمتها ••• ويختار القدر المحدود الذى يعود عليـــه بأكبر فائدة ••• يجب أن نحمل التلاميذ على الثقـة باستخدام الأدوات البيبليوجرافيــة واســتخدام مصـــــادر المعلومات فى المجتمع بأسره » ا هـ •

وأعتقد أنه ليس من غير المناسب أن أدخلت بعض التعديل على هذا النص فوضعت كلمة « تلاميذ مكان » طلاب السوسيولوجيا » • على أن مشكلات الاعـلام ليست مقصورة على طلبة الجامعات • ذلك أن القدرة على ايجاد وتنظيم المعلومات بكفاية من الأمور الجوهـــرية لكل من يشرع فى اجراء أى بحث من البحوث سواء أكان هذا البحث موضوعا انشائيا فى السنة الأولى أم رسالة دكتوراه • ومن أسف أن القول بأن البحث أمر وهبى هو من دعاوى الايديولوجية الأكاديمية وان خير طريقة لتعلم الباحث هو تعلم الباحث من أخطـــائه • ولكن هذه الأخطاء قد تكون فادحة الثمن ، وليس ثمة أى مبرر لأن يضيع صاحب البحث وقته وماله فى التخبط من خطأ الى آخر دون أن يهتدى الى المعلومات التى يحتاج اليها • وتدل نتائج البحوث التى أجريت لمعرفة عجز العلماء الاجتماعيين فى بريطانيا عن استخدام المكتبـات وغيرها من مصـــادر المعلومات (لين ، ١٩٧١) على أن بعض الباحثين لا ينجحون فى ذلك ، ولا شك أن هذا الفشل يؤثر فى عملهم •

وتتجاهل معظم الكتب المؤلفة فى طرق البحث استرجاع المعلومات ، ويبـدو أنها ترى ـ كما يرى كثير من الأكاديميين ـ أنه يمكن البحث بطريق الحدس • ولكن المحتوى الموضوعى لعمل الطلاب يجب أن يكون هو محور الاهتمام • ويجب أن تكون نقطة البداية فى البحث هى المعلومات والخبرة فى استعمال « الأدوات » البيبليوجرافية، مثل الملخصات ،والفهارس ، وسجلات البحوث • وأنا أستعمل كلمة « أدوات » لسبب هو أن هذه المطبوعات ليست أمرا ترفيا يمكن الاستغناء عنه ، بل هى كما يدل عليه اسمها أدوات عمل يمكن بهـــا تنظيم المعلومات لانتاج مادة نهائية معينة • ولا يقول أحد ان طلاب الكيمياء ينبغى أن يتركوا وشأنهم حتى يهتدوا الى الصواب فى معاملهم بأنفسهم ، وان الكفاية فى استخدام المعدات تتحقق على خير وجه اذا اكتشف الطالب الحقيقية بنفسه !

وكذلك نقول ان خير طريقة لتعليم طلاب السوسيولوجيا وسائل استرجـاع المعلومات هو التعليم الموجه الى هذه الغاية بالذات •

وفي جامعة سيتي بلندن تلقى كل طلاب السوسيولوجيا لبضع سنوات تعليما في طرق الاتصال : ففي السنة الأولى تعلموا فن المكتبات واختيار الكتب وطرق البحث الأساسية • وفي السنة الثانية تعلموا الهيكل الاجتماعي للسوسيولوجيا ، وعملية البحث مما اعطاهم فكرة عن نشر الأفكار ، وتأليف الكتب • وتعلموا أيضا كيف يكتشفون ما هو موجود وكيف ينظمون المادة وكيف يعرضونها • وتتاح الندوات أيضا لطلاب البحوث ، وتعالج بعض الموضوعات مثل تأليف الكتب والمقالات بقصد نشرها • وتدل الشواهد على ان هذه المقررات الدراسية لاقت بعض النجاح • وبالنسبة لطلاب السوسيولوجيا يتضمن استعمال كلمة « الاعلام » الوصول الى مصادر التحليل الثانوي للمعلومات — مثل التعداد ، ومعلومات الكمبيوتر ، وبنوك المعلومات والاحصاءات الرسمية — وتفسيرها •

لكن المشكلة التي لم تحل بعد هي : من يتولى تدريس الاتصال ؟ من الناحية المثالية — كما اقترحت لجنة نقد الاعلام الكيميائي التي أشرنا اليها آنفا — يجب أن يقوم بذلك أحد أعضاء القسم ، ويشترط لستر أن يكون جزءا من المقرر الدراسي الأكاديمي • ولا شك أن المدرس — أيا كان — يجب أن يكون ملما بكل من علم الاجتماع ، ونظام الاتصال في نطاق العلم نفسه كما يلم بعمل الطالب نفسه حتى يمكن معالجة المشكلات عند ظهورها • واذا تم هذا التدريس كعمل اضافي كما يحدث غالبا عندما يتولاه أمناء المكتبات أو أساتذة من الخارج) ، فان الحافز على الدراسة سوف يكون ضعيفا ولن يجني الطلبة منها فائدة كبيرة • يضاف الى ذلك أنه علم يصعب تدريسه ، ولن يفيد منه أحد اذا كانت طريقة تدريسه تحمل الطالب على النوم !

مهمة الجمعيات (النقابات) المهنية :

يجب على الجمعيات المهنية أن تلعب دورا هاما في تحسين الاتصال بين أعضائها الذين ينتمون الى علم واحد • ويوجد في بريطانيا عدد من الهيئات المهنية في الهندسة ، والعلوم الطبيعية ، التي تعنى بهذا المجال • وفي الولايات المتحدة عنيت الجمعيات الكبرى في كل من السوسيولوجيا ، والسيكولوجيا بتيسير أسباب الاتصال منذ بضع سنين • فالجمعية السوسيولوجية الأمريكية أصدرت — على سبيل المثال — دليلا للنشر • وتتضمن مجلة « السوسيولوجي الأمريكي » موضوعات كثيرة تتناول الاتصال من كافة جوانبه • ولكن الجمعيات المماثلة في البلاد الأخرى أبطأت في احتذاء هذا المثل • وتقوم الجمعيات المهنية في بعض العلوم بخدمات لتنمية الوعي بين أعضائها • ولا شك أن عدم توافر المال اللازم للخدمات التجارية في السوسيولوجيا يزيد من أهمية ايجاد التنظيمات اللازمة لتقديم أنسب الخدمات التي تلبي احتياجات الأعضاء وواضح أن الاهتمام بتوفير الخدمات الاعلامية يعود بفائدة كبيرة على أفراد الباحثين أو الذين ينتمون الى جمعيات صغيرة ممن يتعذر عليهم الحصول على المعلومات المطلوبة وهم أحوج ما يكونون اليها •

خاتمـــة :

حاولت فى هذا المقال أن أبين أن نظام الاتصال فى علم الاجتماع مشوب بالتعقيد ومبدد للموارد ، وأن واضعى نظم الاتصال لم يهتموا كثيرا بمطالب السوسيولوجيين، بل جنحوا الى اختيار أسهل الطرق فظنوا أن كل انسان يعمل كما يعمل العلمـــاء أصحاب الكتب التعليمية . ومن المشكلات التى واجهت العلوم الاجتماعية دائمـــا قلة الموارد اللازمة لتطوير الخدمات الاعلامية ، ومنها قلة تسويق المبيعات . ومعلوم أن رواج السوق هو الحافز الأكبر لمثل هذه التطورات فى العلوم الأخرى .

وهناك حاجة شديدة الى البحث فى كثير من نواحى الاتصال الاجتماعى وبخاصة البحث النوعى الذى يدلنا على ما نريده وما نحتاج اليه فى مختلف الظروف .

ومن المجالات الأخرى التى تحتاج الى التطوير مجال تعليم الاتصال ، اذ يجب تدريب السوسولوجيين على استرجاع المعلومات بحيث يفهمون ما يحتاجون اليه ، ويتعلمون أفضل الطرق لتوصيل نتائج أبحاثهم الى غيرهـــم كما يتعلمون كيف يكتبون بأسلوب مؤثر . وقد بذلت بعض المحـــاولات لتعليم فن الاتصال ، ففى أواسط السبعينات ــ مثلا ــ تولى ج.ل. ماك كارتنى ــ فى أثناء رئاسته لتحـــرير المجلة السوسيولوجية ربع السنويه ــ كتابة مقال افتتـــاحى عالج فيه عـددا من الموضوعات المختلفة فى هذا المجال . وكان ممن يكتب فى هذه المجلة كارولين مولنز (١٩٧٧) التى ألفت كتابا لارشاد الباحثين الى الطريقة المثـــلى فى الكتابة والنشر وتزداد الآن أهمية تعريف العالم الخارجى بأعمال السوسيولوجيين ، ولذلك يجب أن يكون هذا التعريف جزءا من التربية الاجتماعية الفنية . وهذا مجال يجب على الهيئات الفنية المختصة أن تكون فيه قدوة لغيرها .

وجدير بالذكر أن مشـــكلات البحث والنشر وندرة الأموال اللازمة فى الوقت الحاضر قد ثبط همة السوسيولوجيين الشبان عن ممارسة البحث والاعتقاد السائد أن النشر هو آخر مراحل البحث . ومع نقص الوظائف تزداد مكانة البحث قلة مع قلة الفرص المتاحة للطبع حتى لقد ذهب ماك كارتنى الى حد القول بأن الخريجين قد يقررون الاقلاع عن البحث بالكلية نظرا لبوار ســـوق البحث والنشر مما يـدل على أن الثقافة لا محل لها فى مجتمع ما بعد الصناعة !

وقد بدأت مقالى بالاشارة الى ما حلم به هـ .ج. ولز من الحل النهائى لمشكلات الاتصال فى علم الاجتماع ولكن هذه المشكلات كانت قليلة نسبيا على عهده . أمـــا الآن فان علماء الاعلام يتحدثون كثيرا عن احياء أفكاره وتحويلها الى نظام عـــالمى يستعان فيه بالكمبيوتر الذى يقـــدم على الفور كافة المعلومـــات والبيانات المطلوبة فى أى موضوع .

وقد تكون هذه الأفكار غير واقعية كما كانت أفكار ولز . وســـواء أكانت واقعية أم خيالية فانه ينبغى أن تراعى احتياجات السوسيولوجيين فى كل التطورات التى تحدث بالفعل . والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو التعاون الصادق بين جميع من يهمهم أمر الاتصال السوسيولوجى .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٣ / ١٩٨٣

مركز مطبوعات اليونسكو
ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين.

ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الاساتذة العرب، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر.

مجلة رسالة اليونسكو
تصدر شهريا

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
مستقبل التربية
يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
مجلة (ديوچين)
فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

العلم والمجتمع
مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو، وبمعاونة الشعب القومية العربية، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الثمن ٢٥ قرشا

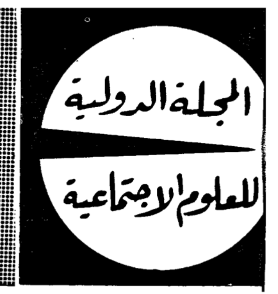
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



العدد ٥٢ السنة الثالثة عشرة
يوليه / سبتمبر ١٩٨٣
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد الثانى والخمسون
السنة الثالثة عشرة
يوليو/سبتمبر ١٩٨٣

تصدر عن :
مركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٢

محتويات العدد



كان العقد الثامن هو الحقبة التى ثار فيهـــا الاهتمام العام بعلاقة الانســـان بمحيطه ، فمن قبل لم يكن ثمة محاولة لبحث مشـــترك ، كهذا البرنامج الذى أعدته اليونسكو ، وبرنامج البيئة الدولى غير الحكومى · وقد شهد العقد الثامن اهتماما بالغا بالبيئة ، وكان المؤتمر الذى عقدته الأمم المتحدة لبيئة الانسان فى ستوكهلم عام ١٩٧٢؛ هو البداية للاهتمام العالمى المتزايد بالبيئة سـواء فى البلاد المتقدمة أو النامية وان تباينت الأولويات والضرورات فى كل حالة · وقبل أن تمضى الحقبة لم يعد الاهتمام مقصورا على تلوث البيئة بل عداه الى اســـتنفاد الوقود الطبيعى وظاهرة القضاء على الموارد الطبيعية ، فشهدت تلك الحقبة اهتماما بالغا بالبيئة فى كثير من البلدان ، عندما بدا للعيان أن الوقت قد أزف ولم يعد فيه المزيد للاهتمـــام بمشكلات البيئة العالمية ، وبالرغم من هذا الاهتمـــام البادى مازالت البحوث ضئيلة تعانى نوعا من القصور فى الوصول الى حل عاجل ، وغدت الحيرة عميقة بين الصـــور القائمة فى العالم والحلول المقترحة ، ولم يعد فى قوس الصبر منزع لمناقشة أفكار متكاملة للعلاقة بين الانسان والمحيط يمكن أن تكون محكا للاختبار لواقع قائم ·

ويقوم هذا الموضوع الذى تم اعداده بالتعاون مع قسم العلوم البيئية بالادارة العلمية لليونسكو على ثمانية بحـوث أعدت على أساس الخبرة الميدانية لبرنامج من برامج اليونســـكو عن البيئـــة ، هو برنامج « الانســـان والمحيـــط الحيـــوى

الكاتبان : فرانسسكو دى كاستري
و مالكولم هادلى

قسم علوم البيئة ـ قطاع العلم · اليونسكو

المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

«(MAB) Man and the Biosphere ويدور محور البحوث حول حاجة الانسان
وقدرته على البحث والعمل فى ميدان العلوم الاجتماعية والطبيعية لحل المشكلات
الناجمة عن تفاعل الانسان والبيئة فى ظروف جغرافية معينة و · «ماب MAB » برنامج
دولى للبحث والتأهيل قامت به اليونسكو عام ١٩٧١ يرمى الى تقديم المعرفة العلمية
وتأهيل الأفراد لتنظيم مصادر المعيشة كما يجب أن تكون ، مستمرة تحددها الحكمة فى
الحاضر وفى المستقبل ، ولهذا فان ما يقوم به « ماب » من دراسة لا يقف عند تأثير
الانسان فى بيئته ، ولكن يعدوه أيضا الى الأثر الذى يتركه تغير المحيط على الانسان ·

وتتسم البحوث التى يقوم بها برنامج (ماب) بالطابع العملى ، وقد أعدت لتزويد
الانسان بهذا النوع من المعرفة التى يتيح له القدرة على التعامل مع موارد البيئة ·
ويعمل «ماب» من خلال لجان قومية أنشئت فى مئة بلد ، تحمل مسئولية تخطيط
وتنسيق النشاط الميدانى للبرنامج ، وحتى منتصف عام ١٩٨٢ كان هناك ألف
مشروع للبحوث الميدانية ترعاها اللجان القومية لبرنامج « ماب » فى تسع وسبعين
دولة ·

ولم يكن اختيار اسم البرنامج ـ الانسان والمحيط الحيوى ـ اختيارا موفقا
لأنها تؤدى الى تفكير الانسان فى أنه جزء يتناغم مع تلك الأجزاءات الأخرى للطبقة
الرقيقة التى تقوم عليها الحياة فوق الأرض ، أكثر من أنه جزء فى هذا المحيط الحيوى
فاذا كان ثمة عودة فقد يكون من الأوفق أن نسمى البرنامج « الانسان فى المحيط

الحيوى Mib : Man in Biosphere (وان بدت « ميب Mib » فى النهاية أضعف فى الرمز ، ونفتقد تلك السمة الأدبية التى توحى بها «ماب» ، الحورية العرابة فى مسرحية شكسبير ، « روميو وجوليت » حين تبعث من جديد أحلام الانسان الخفية) ، وان كانت الكنية التى يستهديها البرنامج هى النظر الى الانسان من خلال محيطه الكلى ، الانسان كجزء فى نظام بيئى ومحيط حيوى أكثر منه منعزلا عنه ، ومن ثم فان العنوان هو « الانسان فى نظام بيئى » ·

وفى السنوات العشر من عمر « ماب » من البرنامج من مرحلة التعريف بمراميه ومحيطه ومحتواه العام بالتخطيط على المستويين القومى والأقليمى الى المرحلة الثانية ، مرحلة البحث والتأهيل الميدانى ، وبمرور الزمن تغيرت صورة البرنامج استجابة لأوليات حادة ملحة من جانب البلدان المشتركة ، أبرزها كان التركيز على أربعة مجالات دولية ، لها الأولية ، بدلا من أربعة عشر :

ــ المناطق الاستوائية ذات الأمطار الغزيرة والمتوسطة بتغيراتها السريعة والالحاح المتزايد عليها كمصدر للطاقة ·

ــ المناطق القاحلة وشبه القاحلة والهامشية بطبيعتها الهشة ، والخطر المتزايد والمحتمل أن تتعرض له عاجلا أو آجلا ·

ــ المجتمعات الحضرية حيث تتركز أعلى نسبة سكانية فى العالم ·

ــ المحافظة على التنمية ورعايتها كرد فعل عملى على الزيادة السكانية التى يتوقعها العالم فى نهاية هذا القرن ·

ومع التركيز على هذه الأولويات الأربع بدأت « ماب فى تنويع مسالكها نحو مشروعات ميدانية محددة مما كان انعكاسا الى حد ما لتفاقم الوضع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى يجتاز العالم ، وفى الوقت نفسه صحب تنوع هذه المسالك تأكيد للمبادىء التى يهتدى بها البرنامج فان المشروعات الميدانية التى اضطلعت بها « ماب » لم تجد فى حل المشكلات التى يعانيها العالم ، ولم يكن ذلك متوقعا ، وان كانت اختبارا لقدرة هذه المسالك وحيويتها فى تصور صلة الانسان الوثيقة بالمحيط بل أن هذه المسالك كانت أكثر أهمية وأثرا من برنامج « ماب » نفسه ·

وفى دراسة من هذه الدراسات يبدو أن مشكلات محيط الانسان فى الواقع الحقيقى للعالم تتطلب مسلكا لتعليم مشترك ، اذ أن تعقد هذه المشكلات يتطلب بحثا للصورة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان والسمات الطبيعية والبيولوجية للنظام البيئى الى جانب التفاعل المؤثر بين التنمية والمحيط والسكان ، فاذا كانت الدراسة مجدية فيما يتصل بتنمية علاقة الانسان بالبيئة ، مع تنظيم للمواد الطبيعية ، فان الحاجة الى المعرفة والخبرة فى العلوم الطبيعية والاجتماعية حقيقة مؤكدة

الا أن التعليم المشترك للقائمين بالدراسة ليس الا مسلكا من هذه المسالك يستدعى المشاركة من كل من يستطيع أن يلقى مزيدا من الضوء على المشكلة والسبيل الى حلها ولقد أدت خبرة العديد من الدول بأنظمتها الاجتماعية والسياسية

المتباينة الى وجود ثلاث مجموعات أساسية من الناس اشتركت فى الدراسة قد أحاطت بالمشكلات المعقدة فى استخدام الأرض وفى وضع القرار ، وبالسكان المحليين ورجال العلم ، اذ أن استمرار أو تفاقم مشكلات استخدام الأرض مما يعزى لى عيبه أحد أحد هؤلاء العاملين عن حل المشكلة • فالسكان المحليون ، مثلا ، قد يشاركون مشاركة هامشية فى التخطيط وفى وضع القرار وفى القيام بمشروعات التنمية ، والنتيجة هى اغتراب السكان المحليين وزيادة التفاوت واتساع الفجوة بين طوائف المجتمع •

وقد أثبتت تجربة برنامج « ماب » أن تحقيق التفاعل يتم على أكمل صورة عندما تشترك هذه الأطراف الثلاثة وتركز جهودها على مشكلة استخدام الأرض المحددة كما هى فى خطة الحطة التجارية لاجتثاث الغابات كما كان يتم فى الماضى أو تحت سفوح الجبال لرياضة التزحلق على الجليد ، وما نجم أيضا عن هجر الزراعة • والتركيز على مشكلة عاجلة عامة يؤى الى تفاعل حقيقى ويضاعف من احتمال أن تقدم الدراسة نوعا من المعلومات يمكن أن تستخدم فى حل المشكلة القائمة •

والأمل أن يتم التفاعل بين السكان المحليين والمخططين لاستخدام الأرض وجماعة البحث العلمى والاجتماعى بما تسفر عنه الدراسة من أول خطوة للتعرف على المشكلة ذات الأولويات ، الى تحديد الأهداف حتى الخطوة الأخيرة لوضع القرار والتنفيذ • وان كان من المعترف به ان هذه المشاركة المثلى والتعليم المشترك المتكامل قلما تحققت • فما زال بعض رجال العلم عاجزين عن التفاعل ، وان كان هناك آخرون ، وان كانوا قلة ، يرون أن هذا المسلك المشترك يحفزهم الى البحث العلمى من جديد • ومن المتناقضات أن يحمل بعض علماء الأحياء على « ماب » لاتجاهها نحو العلوم الاجتماعية فى حين يفكر الكثيرون من رجال العلوم الاجتماعية هذا الاشتراك بسبب تصور «ماب» لدور علم الأحياء ، وان كان من المحتمل ، مع ذلك، أن يكون هذا التناقض دليلا على التقدم الذى أدى الى الاستعانة بهذا الجمع من المتخصصين فى كافة مجالات العلوم الاجتماعية والطبيعية معا وفى اطار واحد •

وكما ضمت الدراسات التعليمية المشتركة هؤلاء الشركاء المتباينين فانها تحتوى بالتالى على تلك الأبعاد المتباينة للزمان والمكان والادراك • وقد يمتد بعد المكان من تلك الأمتار المربعة القليلة التى يعكف فيها علماء الأحياء على دراسة بقايا نبات زائل الى بضع مئات من الكيلو مترات التى يمر عليها الانتاج الزراعى الذى قام بتقديره رجل اقتصاد ناشىء ، أما البعد الزمنى فمن المحتمل أن يشمل الهيكل الزمنى للمحيط الحيوى ، كالايقاع الحيوانى المتكرر كل يوم • ودورة تجدد الغابات ، كما تشمل أيضا تصورات الانسان الزمنيه المتباينه ، فتمتد مثلا من تواتر الجهد اليومى للصياد يوما بعد يوم الى الفترة التى يجرى فيها انتخاب الساسة . والى نصف القرن من عمر حارس الغابة الى تلك العشرات من ملايين السنين من عمر السلالات المتحجرة ، ومن قبيل ذلك ما يبدو من تباين فى تصور مشكلات استخدام الأرض ، فالتصور يختلف من فرد الى آخر ومن جماعة اقتصادية واجتماعية وثقافية الى أخرى ، فلكل من الفلاح والراعى وحارس الغابات تصوره الخاص فى استخدام قطعة الأرض التى يملكها • ولرجل الصناعة تفكيره المختلف فى ادارة الغابات الاستوائية عن التفكير المحلى لادارتها • وتحتاج الدراسة ، كدراسة تخطيط استخدام الأرض وتنظيم الموارد ، الى أن تضع فى الحسبان تلك الأبعاد المختلفة للمكان والزمان

والتصور · وهى ما يصفه ذى ايزار Asie Issar بأنه الامتداد العقلى للزمان والمكان ·

ويلقى هذا العدد من المجلة الضوء على مثال هذه المسالك وكيف استطاعت «ماب» أن تعمل فى اطارها ، وغدا أصحاب الدراسات الثمانية دعامة البحث والدراسة فى مشروعات « ماب » ، وهناك ثلاث مقالات ذات طابع عام ·

وعندما قام هارولد بروكفيلد ببحث دور العلوم الاجتماعية فى دراسته للتغير والثبات فى النظام البيئى افترض مقدما عشرة آراء الدراسة بحكم الانسان وتأثيره فى البيئة ، أولى فيها بخبرته بوصفه مشرفا على البحوث فى مشروعين تمهيديين من مشروعات « ماب » حول التفاعل بين السكان والبيئة والتنمية فى جزيرتين من جزر الأراجيل احداهما فى جزر فيجى الشرقية والأخرى فى شرق البحر الكاريبى ·

كما يناقش بريان سبونر Brian Spooner علاقة الانسان بالبيئة ، ويقول انه بالرغم من العودة الى التعريف بالبيئة فقد ظلت من الناحية العلمية تدور الى حد بعيد حول متغيراتها أكثر مما تتناول التفكير فيها تفكيرا جديدا ، ويرى أن بحوث البيئة قلما تسفر عن ادراك ما للمعارف والمعلومات الاجتماعية والثقافية التى تراكمت خلال السنوات المائة الأخيرة ، وعندما بدأت تتناولها وتدرك فحواها بدت ولا صـــلة لها بكل ما تعلمناه عن عمل الطبيعة ·

وتشرح آن هوايت **Ann Whyte** بعض المصاعب التى يواجهها برنامج « ماب » فى الجمع بين العلوم الاجتماعية والطبيعية ، وتقول أن هناك قودا تاريخية وتنظيميــة تعوق التعليم المشترك ، والصعوبة الأساسية هى صعوبة التصور · وتدعو الى مزيد من البحث النظرى العميق فى برنامج « ماب » والنتائج العملية الكبيرة

وبعد هذه المقالات العامة تأتى خمس مقالات تقوم اما بدراسة حالة معينة أو منهج ما · فيقدم « تشارلى دار بيلاى » مشاكل تأثير البيئة على الانسان فى جبال الألب فى سويسرة · فقد تحولت هذه المنطقة خلال القرن الأخير كبقية مناطق جبال الألب الأوربية من اقتصاد محلى يقوم على الزراعة والغابات الى مشات ومصايف تعتمد فى اقتصادياتها على السياحة ، وهى مثل طيب لدراسة يشترك فيها رجال التخطيط والعلماء والسكان المحليون مع جمعية خاصة لوضع اطار رشيد لتنمية المنطقة والعمل على تقدمها ·

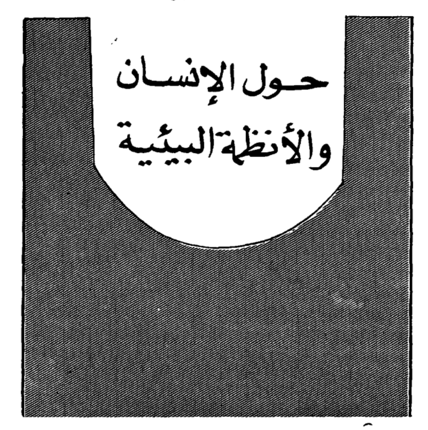
ويعرض « كولين دى آث » للأثر الاجتماعى على خطة التنمية · ويعرض للمؤثرات الاجتماعية لمشروعات التنميــة الكبرى على المواطنين ، كما تظهر فى اجنثات الغــابات الاستوائية فى « بابوا بغينيا الجديدة » ·

وتتناول « دون مارشال » دور الهجرة كعامل فى تغيير النظام البيئى فى البحر الكاريبى ، وتعتمد فى مقالها على ما كان من نتائج المشروع التمهيدى الذى تم أخيرا للربط بين السكان والبيئة والتنمية فى شرق الكاريبى ·

أما مقال « أوليج بانيتسكى » فيتناول الصلة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية فى التخطيط الحضرى ، ويذكر ثلاث مستويات نوعية لتكامل المعرفة : الساحة الزمنية والتوظف الاجتماعى ، والتاريخى والثقافى ٠

وفى المقال الأخير يتناول « أزفين زيوب » طرق ووسائل دعم الصلات بين العلوم الاجتماعية فى أبحاث البيئة وعملية التخطيط ويقدم الأسس الهامة لتطوير العوامل فى بحوث التعليم المشترك ، بما فيها « التعليم عن طريق العمل » والاهتمام بوضع هيكل لتصور مشترك ٠ ويختم مقاله بقوله : أن وحدة العلوم الاجتماعية والطبيعية فى هذه المغامرة يجب أن تكون على صورة قوية حية دون عوج ، جديرة بما يدور فى داخلها ٠

آراء علمية



حوار

الانسان والأنظمة البيئية

اذا ما كانت فكرتنا عن النظام البيئى أنه حشد لحياة الحيوان والنبات وتأثير هذا الحشد على البيئة فان الأسراف فى استخدام البيئة يقوم به حيوان هو الانسان السيد والعائلة النباتية المسودة بحاصلاته منها ، فأحواض الارز ،مثلا ، تفسر وفقا للمصطلح الطبيعى لنظام البيئة ، ولكن الانســان هو الذى يبدعها ويضع لها نظامها ، ويغذيها بالقدر المقنن من السماد ليضاعف من غلتها ، وليصون للأرض خصوبتها لانتاج محصول ما . فبغير الانسان لا يوجد نظام للبيئة ، وبغير الانسان لا تجد المدد او العون ، فالنظام البيئى الذى يسخره الانســان لمنفعته لا يوجد ولا يتحور بغير الانســان ، عظم أو قل انتفاعه به .

وحتى المدن نفسها قد تخضع لهذا النظام البيئى (دوجلاس ، ١٩٨١) ، فالانسان هو الذى يبدع كيان النظام البيئى ، فالعائلة النباتية . وحتى بعض الأحياء فى المدينة لا تقوم ولا تحتل مكانها الا بأرادة الانســان ، ولا تترعرع فى غيرها الا فى المحيط الذى تمتد اليه يد الانسان ، وهناك نظم صغرى فى النظام البيئى للحضر كهذا الذى

الكاتب : هارولد بروكفيلد

رئيس قسم الجغرافية البشرية بمدرسة بحوث دراسات المحيط الهادى (الباسفيكى) جامعة استراليا الأهلية اشترك فى برنامج « الانسان والمحيط الحيوى » منذ عام ١٩٧٢ كمستشار فنى لمشروعات « ماب » باليونسكو لجزيرة فيجى الشرقية وفى منطقة شرقى الكاريبى · ألف عددا من الكتب وكتب العديد من المقالات عن التنمية فى منطقة جنوبى الباسفيكى وعن استخدام الموارد ·

المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

يتخلف عن سوء التصرف ، واقامة بيئات عديدة معقدة تزدحم بقاتنيها ، أما المناطق نصف الحضرية فانها تكتظ بفوضى الأشجار والشجيرات والأزهار ، والحشرات ، والحشائش الممتدة · ومواد الغذاء والرطوبة تعم الدور والطرق والدروب والأسوار ، كما أن النظام يسع النشاط البشرى فى المدينة وتموينها بالمياه والغذاء والكهرباء كما يسع وارداتها وصادراتها ومواصلاتها الداخلية ، وما عدا ذلك فهو ثانوى كما هو فى النظم الصغرى فى المناطق الزراعية فى اعتمادها على الكم السائد من المحاصيل والدواجن والدواب التى يحتاج اليها الانسان ·

وهذه مسلمات ثابتة وان كانت تشير الى المشكلة الأساسية التي تحيط بالدراسة العلمية لمحتوى النظام البيئى الذى يديره الانسان ، وما زالت صعوبة البحث قائمة في برنامج « ماب » لليونسكو عن « الانسان والمحيط الحيوى » ، وتتفاقم من ناحية التأثير البشرى على الموارد ، والمفقود الناجم عن التباين فى المحيط الحيوى ، كل منهما ملء بالمحاذير والأخطار قلت أو كثرت على النظام الطبيعي للبيئة ، ويمثلان الأهمية القصوى فى البحث ، وفى تقدير هوايت Whyte (١٩٨١) أن أقل من ٥٪ من بين ٨٨٤ ميدانا للمشروعات الميدانية التى سجلها برنامج « ماب » للمعلومات (اليونسكو ١٩٧٩) هى التى تستحق أن يقال عنها أنها تقوم على تعليم مشترك ،

كما هو بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، والأكثرية تعنى بالظاهرة الطبيعية وتأثير الانسان عليها · فى حين أن القلة لا تعنى المواقف البشرية ، وعلى الأخص فى المدن وقاطنيها ، وقلما تتصل الدراسة بينهما ، فان مضيت ففى أضيق الحدود · وقد رأينا هذا المقترح البراق الخادع بضرورة وجود بيئى طبيعى لدراســة الانسان فى المحيط الحيوى واتجــاه بيئى بشرى (بويدين Boyden وآل ـ ١٩٨١) يرتبطان بالتحليل التركيبى للمواقف البشرية (بويدين ، ١٩٨١ ص ١٥)·

ويرفض هذا المقال فكرة « البيئة البشرية » ، ويستمر أيضا ، مع المزيد من الأسف وبالرغم من حماســة المؤلف الأخير (بروكفيلد ، ١٩٨١) فى رفض فكرة « طريقة الاستخدام البشرى » ، وهى الطريقة التى يتم على اساسها تنظيم « البيئة الطبيعية » وقد جاءت هذه الفكرة أول ما جاءت على لسان جماعة أبحاث العلوم الاجتماعيـة فى برنامج « ماب » (اليونسكو ، ١٩٧٤) وأخذ بها المؤلف الحالى ورفاقه فى تحليلهم لاستخدام البيئة وفى مشكلات أخرى بجزر فيجى (بووكفيلد ، وآل ، ١٩٧٨) ·

وتبدو أسبب الرفض فيما يلى وأهمها ما قرره هوايت (١٩٨١ ص ١٦) بالنسبة للبيئة البشرية ، وقد فشلت الوسائل فى وضع اطار لاختيار المشكلات الملحة ، وللصلة بين المستويات الصغرى والدراسات الصغرى ، أو التساؤلات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، فهناك نوع من انتشابه العالمى الحديث فى الاستخدام البشرى · وان كان هناك من الوسائل ما هو أكثر احكاما ، كما هى فى مدينة ما ، تقع على مجاز جماعة رعوية ، أو أقليم لجماعة قبلية أو عشيرة فى غينيا الجديدة ، فانها وفقا لبعض المعـايير تهمل فى الدراسة ، وان كان أهمالها بعيدا عن الواقع الحقيقى مادامت تلك الروابط قائمة وتتزايد فى نظم الانتفاع البشرى على مستوى التكلفة والعائد وعلى مستوى وضع القرار · فان نظام الانتفاع البشرى قلما يبدو وحدة اقليمية قائمة بذاتها ، فهو فى الواقع عقدة فى شبكة واسعة ، وما من نظام للانتفاع البشرى الا ويستخدم العــديد من نظم البيئة الطبيعية ، كما أن نظام البيئة الطبيعى قد يدار ويستغل بأكثر من نظام من نظم الانتفاع البشرى ، وان كان تصور الفصل بين نظم الانتفاع البشرى والطبيعى مما يثير الانتباه ، وان كانا من اليسير أن يتطابقا فى الاستعمال المجازى لكلا المصطلحين ، فاذا تناولنا ، مثلا ، نظام طبيعى للبيئة فى جزيرة من الجزر فاننا نتناول مجموعة من نظم البيئة الطبيعية تختلف اختلافا حادا فى طبيعتها · فاذا تناولنا نظاما للانتفــاع البشرى فيها فاننا نتناول مجموعة من القرارات الداخلية لا تقف بالضرورة عند حدود الجزيرة ، فاذا قسمنا نظام الانتفاع البشرى فى الجزيرة ، كما هو فى مشروع جــزر فيجى ، الى فصائل تميز بعضها عن بعض اجتمـاعيا واقتصــاديا وسلوكيا ، وان لم تتباين مواقعها ، فاننا وفقا للمصطلح العام فحسب نستطيع أن نصل بين هذه النظم الصغرى للانتفاع البشرى والنظم الطبيعية للبيئة فى ادارتها واستغلالها ، ومع كل فان ما نعرفه عن ادارة الموارد وفقا للبنــاء الاجتماعى ذلك لا يعد دراسة اجتماعية علمية لنظم البيئة ، وليس التصنيف وسيلة للتحليل المتكامل ، منــذ أهملت تلك المشكلة الأساسية ، مشكلة صلة النشاط الانسانى بدراسة نظم البيئة وتركت دون حل ·

عشرة موضوعات

لدراسة نظم البيئة وتحكم الانسان

يفترض الحديث عن الدراسة الاجتماعية العلمية لنظام البيئة أن يكون هـــذا النظام محورا للبيان ، وان كانت لا تفترض أن يكون نظام (البيئة الطبيعية) هو محور البيان ، وقد سبق القول بأنه من الممكن أن الحيوان الأعلى هو الذى أبدع تلك النظم البيئية أو عمل على تحويلها ، ولهذا فان كل ما يعوزنا هو الطريقة التى تحشد بها كل ما يقوم به هذا الحيوان من أعمال لنقوم بتحقيقها لنقف على الصـــلة بينه وبين كافة أنواع الحيوان والنبات الأخرى فى حيز معين والمحيط العام ، طبيعيـــا كان هذا المحيط ، أو طبيعيا خضع للتحول ، أو من وضع الانسان ، فليس ذلك بالبيئة البشرية التى تعد وفقا للتعريف مقصورة على حيوان واحد ، ولكنها البيئة التى تحيط بالانسان وتقوم من حواليه • وحتى نضع هذا الافتراض فى تعبير أقرب الى الواقع العملى نضع سلسلة من عشرة افتراضات لعدد من الأفكار التى سبق للكاتب أن قدمها كمصطلحات أساسية (بروكفيلد ، ١٩٨٠) :

١ ــ بينما كانت دراسة نظام البيئة فى حاجة الى اقامة بنيانها اعتبر هذا البنيان بعيدا عن العمليات التى تحكم بناءه ، «نمطا جامدا» لا أكثر كما يراه بياجيه piaget ١٩٦٨ ص ١٢ : وتبع ذلك ضرورة وضع تفسير أقرب للمعنى الذى يعنيــه بياجيه

وقد أدى التركيز على فكرة التحول الى السؤال عن الأصل ، أى أن الصلة بين التحول والنشوء أمر لا محيص عنه ' والواقع أن عنـــاصر النشوء أو البناء لابد أن تختلف عن قوانين التحول التى تتطابق معها ، اذ أن النشوء هو الذى يخضع للتحول ويسبقه ، ومن اليسير أن نعتبر القوانين ثابتة لا تتغير •

٢ ــ وسواء عثرنا ، أو لم نعثر على قوانين تفسر وتشرح الفعل فان الخطوات التى تؤدى الى تحول العناصر فى نظام البيئة ، أو تكون سندا لتلك العناصر التى لا تخضع للتحول أمام أى خلل يلم بها ، هى الموضوع الأساسى للتساؤل ، اذ أن هذه الخطوات تؤثر على أكبر عدد من العناصر ومنها ما هو أكثر أهمية وحيوية من غيرها •

٣ ــ وأما العمليــات التى تتصــل بحماية البيئــة والتحول فانها لا تتعدى فى الطبيعة فحسب ، ولكنها تختلف أيضا اختلافا كبيرا فى المعدل وفى نوعية الفعل ، وفضلا عن ذلك فان كلا من المعدل ونوعية الفعل عرضة للتغيير من خلال التفاعل ، فالبعض منها كتلك القوى التى تمهد للفصول قوى دورية بطبيعتها وان كانت متغيرة ، والبعض كالمخترعات والتكنولوجيات المستخدمة وان تكاثرت هى قــوى رجاجة غير ثابتة ، وأخرى كعمليات النحات والتعرية وانتقال مخلفاتها من مكان الى أخر دائمة مستمرة الى حد ما •

٤ ــ يتأثر المعدل ونوعية الفعل فى العديد من العمليات بمعدل ونوعية العمل فى عمليات أخرى ، كما تساعد تسوية حفافى الأنهار وتغطية الأرض بالخرسانة أو أى مادة صــلبة على زيادة التدفق ، واذا تساوت كمية الأمطــار المتدفقة ، قبل أو بعد التغير ، فانها قد تؤدى الى زيادة الفيضان وزيادة سرعته وما نجم عنه من دمار ، وتغير

فى هندسة مجرى النهر ومنحدراته ، الى جانب تأثيره على كفاءة الزراعة فى أدنى المجرى . كما أن تغير أثمان السلع العالمية قد يغير بدوره من الانتفاع بالارض ، أى أن النبات والحيوانات الاليفة فى طبيعة النظام البيئى الى جانب التغيرات الطارئة فى الأرض وفى ادارة المياه تؤثر بدورها فى تكوين التربة الزراعية وتجريفها ، وفى الدورة الهيدروليكية والتكوين الكيميائى والحيوى للتربة فى النظام البيئى ، وتؤثر بالتالى فى القدرة على ادارة النظام البيئى على المدى الطويل .

٥ – والتحول سواء قام على عنصر واحد او عنصرين فى اى نظام أو الجانب الاعظم من النظام قد يكون بطيئا . أو غير محسوس فى الغالب ، أو قد يحدث فجأة خلال بضع سنوات ، أو شهور ، أو ساعات ، أو دقائق . فالتحول الفجائى قلما يكون نتيجه عامل وحده ، بل هو فى الغالب نتيجة عوامل متراكمة ، تتضاعف وتشتد على التوالى حتى يصل الى مستوى الانفجار . أو تتدخل قوى حادة جديدة ، وعند تحليل أسباب المتغيرات الكبرى كما حدث عندما عزف الناس فعلا عن الطريقة القديمة فى انتاج السكر فى احدى قرى شرقى جاوة فى العقد الرابع ونمت بذلك عما وصفه جيرتز Geertz (١٩٦٦) يمكن الكشف عن أن ذلك « ردة زراعية » ، ومن قبيل ذلك الانهيار العام على سفوح التلال ، اذ أنه يتم عن تراكم ضغوط طويلة المدى قضت على ثباتها واستقرارها . وان بدا أن السبب العارض هو هطول أمطار لم تكن متوقعة ، ولما كان من اليسير عزل هذه العمليات التى تتفاعل معا ، والتى ينجم عنها التغير فى أى تحول ضخم ، فان هذه الأحداث تؤدى بنا الى نقطة هامة تطرق بنا هذاالميدان المعقد لدراسة النظام البيئى المحيط بالانسان .

٦ – ولا يعد الانسان قادرا على التغيير المقنن لنظامه البيئى أكثر من الحيوانات الأخرى فحسب ، ولكنه يملك أيضا القدرة على اتخاذ القرار القائم على مجموعة من المعلومات مع القدرة على تصورها وتفسيرها ، والغاية من دراسة نظام البيئة هو التمكن الى حد كبير من اتخاذ القرار ، وان كانت حالة اتخاذ القرار لها هى الاخرى أهميتها القصوى فى دراسة الفعل البيئى ، وغالبا تفشل قررات التغيير ، حتى وان اتخذت طابع المبادرة ، ولكنها تبقى دائما عاملا له أهميته فى التغيير ، ومن ناحية أخرى قد تكون القرارات سببا فى الالتزام الذى يؤدى الى الوقوف دون تغير ناجم عن الاستجابة لمتغيرات جديدة أو مختلفة ، أو المؤثرات جانبية غير متوقعة لقرارات سابقة .

٧ – ومما هو جدير بالاهتمام ، فضلا عن ذلك ، معرفة أن القرارات تتخذ وفقا لنظام البيئة كما هو فى تصور واضعى القرار ، وان تصور أن النظام والمحيط قد يختلفان اختلافا واضحا وأن اجراءات الماضى المختزنة لها دورها ، حيث تؤدى المعرفة التجريبية والمعرفة العلمية فى حالة وجودهما الى وجود نوع من التوافق الكبير بين التصور والواقع . ان كانت هذه الاجرءات القديمة لها فاعليتها عندما يختفى أى تغير كبير تماما ، وان كان ذلك لا يحدث فى الوقت الحاضر مادامت محاولات التكهن بعواقب التغير المتوقع لابد أن يكون لها دورها الهام فى الدراسة العلمية للنظام البيئى.

٨ – ولما كانت التغيرات التى يفرضها الانسان على النظام البيئى الذى يعايشه لها قوتها البازة فان الاتجاه القائم والمستمد هو الاتجاه الى اهمال المقومات الأخرى للتغير ، والتطبيق السىء لاجراء التحول ، حتى وان أهملت فاعلية المتغيرات القصيرة الأمد ، وبينما تؤدى البحوث الأخيرة فى دراسة علاقة البيئة بالمناخ الى بادرة اهتمام

بالمتغيرات الكبرى فى المحيط البشرى بالنسبة لتاريخ الانسان الطويل مع النظام البيئى . فقد أخذت تؤدى بالتالى الى نوع من الاهتمام الجديد فى الوقت الحاضر بالدورات المتوسطة المدى والحولية أو ذات الطابع الدنيوى ، ومازالت البيانات عن عن هذه المتغيرات فى كثير من بقاع العالم غير دقيقة ، وكل ما يمكن عمله أن يتاح لها الدور الجدير بها فى الشرح والتفسير .

٩ ـ ويفصح الاهتمام بشرح العمليات التى تفرز التحول أو تعوقه فى نظام البيئة بما فيها عمل الانسان عن القصور فى دراسة العلوم الاجتماعية للنظام البيئى ، وأنه كامن فى ضآلة المشاركة فى جمع المعلومات بين المشتغلين بهذه الدراسات والعاكفين على دراسة الماضى ، والتاريخ العام ، والتاريخ الاقتصادى ، والجغرافية التاريخية على الاخص ، فاشتراك أساتذة التاريخ الاقتصادى ممن يلمون بالنظريات الاقتصادية ، وتلك القلة من رجال الاقتصاد ممن يؤمنون بحقيقة التاريخ وسداده ، هو اشتراك على جانب عظيم من الاهمية ، واننا فى دراستنا لعمل الانسان فى نظام البيئة نلقى أهمية بالغة على أعمال الانسان وخاصة من يعدون أنفسهم لخدمة الانتاج ، فنظام الانتاج نظام جتماعى واقتصادى ، والادارة النظرية فى علم الاقتصاد ضرورة حتمية للفهم والاستيعاب .

١٠ ـ الا أن جاذبية التوافق التاريخى ليست وقفا على ما يحتمل أن يقوم به رجال الاقتصاد ، كما انه لا يمكن النظر الى طرق التحول فى اطار زمنى فحسب حتى وان كان هذا الحشد من البيانات قد انحصر فى اطار زمنى معين ، فمن اليسير دراسة التغير بمعرفة الماضى ، فالعوامل الفعالة التى تعمل فى بطء واناة ، أو التى يمتد تأثيرها من الشهور الى القرون قبل ان تسفر عن نتائجها فى النظام البيئى ، عسيرة على الفهم مالم تخضع للبحث التاريخى لقوى الانسان وعمليات البيولوجيه والطبيعية ، والدراسة العلمية للعلاقة بين الانسان والمحيط الحيوى قد تبدو دراسة جديدة ، ولكنها تقوم فى الواقع على واحدة من أقدم الوسائل ، هى دراسة التاريخ ، لقدرتها على المتابعة .

العواقب وما بعدها

وللآراء العشرة السابقة ما يترتب عليها ، ولا بد من أن تأتلف جميعا لتكون بداية نظرية تتناول تأثير الانسان الفعال كمخلوق متسلط على المحيط الحيوى، وأهم ما يترتب عليها هو أن دراسة العلوم الاجتماعية للنظام البيئى لا تكتمل قبل أن تتواصل وتتخذ مع دراسة العلوم الطبيعية ، وعكس ذلك تكتمل أنه لا توجد دراسة العلوم الاجتماعية وهما حقيقتان لا جدال فيها تقوم عليها أى فكرة عن نظام والتصور الذى يمكن أن يقوم عليه بحث فى العلوم الطبيعية وعلوم الأحياء يمكن أن يتقبل الأثر الانسانى فى صورة مبهمة لا تعرف حوافيها ، ولذلك قيمته فى النظام البيئى حيث يبدو اثر الانسان ضئيلا ، لا فى نظام البيئة الذى يخضع لتسلط الانسان ، فلا يؤدى الا أن شروح وتفسيرات قليلة غير كافية ، ولا يمكن بحث هذا التصور الا من خلال العلوم الاجتماعية حيث تلقى بأضوائها على علاقة الانسان بالانسان وان كانت لا تستطيع أن تنفيذ مباشرة الى المحيط الحيوى للانسان .

وعندما بدأت المحاولات لحل هذه المشكلة واجه كل من علم البيئة البشرية ونظام الانتفاع البشرى وفيه استمرار هذه الثنائية منذ بدأ التفكير فى حل مشكلة الانسان مع نظامه البيئى (فسبرج Fosberg ١٩٦٣) ٠

أما الجانب الآخر الكبير الذى يترتب على هذه الآراء فهو ما يتعلق بالحاجة الى البعد الزمنى والبيانات الزمنية ، فاذا كانت الانظمة نتيجه عمليات ، فان دراستها تقوم على البعد الزمنى ، فالنظرية المناسبة تقوم على العملية ولا تقوم على حقائق جامدة ،وان لم يكن ذلك تجريحا يوجه الى علم البيئه البسرى كما تصـــوره بويدين Boden (١٩٧٩) ، فان تهافت أكثر اتجاهات العلوم الاجتماعية فى دراسة الانسان والمحيط الحيوى انما يرجع الى القصور فى تصور البعد الزمنى ، هذا فضلا عما ما يقوم به رجال العلوم الاجتماعيه عندما يتنـاولون التحول البيئى ء لىأسـاس البعد الزمنى ، ومن هؤلاء باول Powell (١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ فى أستراليا ، أو ريتشاد سون Richardson (١٩٦٢) وناش Nash (١٩٧٢) فى الولايات المتحدة ، فانهم لم يشـتركوا فى الغالب ، فى أى حوار حول ما يقوم رجال العلوم الاجتماعية فى دراسة الانسان والمحيط الحيوى ، الا ان نظريات العلوم الاجتماعية يمكن أن تكون موضوعا للاختبار على أساس التجربة التاريخية ٠

وهنـاك صورة واضحة لأهمية كل من الاتجاهين يقدمها بيكر Baker وبليكى Blaikie (١٩٨١) فى بحثهما عن « الاقتصاد السياسى لتجريف التربة » ، وهو بحث يتناول أساسا عمل الفلاح الزراعى فى علاقته الثانوية بالنظام الرأسمالى ، اذ أن التباين بين المزارعين يؤدى فى قيام طبقات من الزراع يتساوى عائدها مع انتاجها ، فالفائض من انتاج هؤلاء الزراع والرعاة أمام تقلبات الأسعار والاجور والايجار وغير ذلك من الاوضاع يضفى الخسارة على هذا القطاع الكبير ، فهؤلاء الناس ينشـــدون التملك ، أو يساقون الى التملك ، والأرض التى تتفاوت انتاجيتها ، وتتعرض للتجريف التحات ، تؤدى الى هبوط مدخراتهم الى الحد الذى يصبح فيه استعادتها فى وقت قصيرة لا يتم دون المحافظة على الموارد لآمد طويل ٠ ولهذا فان تجريف الارض ، أو الأرض المجرفة لها صلتها الوثيقة بالطبقة الاجتماعية فى المحيط الزراعى ٠ كصلتها بالاعتبارات التقنية التى نستوعبهـا ٠ وفى أحـدث ما صدر مـن بيانـات يعترف بليكى بأن هناك اقتصادا سياسيا لتجريف التربة فى نظم الاستزراع ، قبل قيام النظـام الرأسمالى وان لم يتناول تلك الموضوعات ، وان بدت صورته فى طبقة بعينها ففى المجتمع الزراعى الحديث حيث تتمثل فى فرص الدخول ، ووفرة المؤهلات ، وممتلكات الأسرة ، أرضا كانت أو ماشية ، أو آلات ، أو مسكنا يمكن تصورها فى اطار تقنى يستخدم فى دراسة جرف الأرض ٠ وخلاصة ما أدلى به بليكى ، هو ما يلى :

« ان تحـات الآرض وتجريفها من اليسـير أن نفسره على أسـاس زيادة ما يقتلـع من تربتهـا ، أو يسـتنفذ من خصـوبتها عن طريق العلاقات الاجتمـاعية لقوى الانتـاج وفى اطار التبـادل تحت ظروف معينة ، من الفائض (وهو فى هذا المعنى الطـاقة) من المحيط (الابقاء على خصـوبة التربة ، وموارد الغابات ، وانتاج المراعى ، وما هنا لك) الذى يؤدى الى التحات والتجريف مع الزمن وتحت ظروف معينة »

الا أن ما ينشر فى الوقت الحاضر أقل بكثير مما تقتضيه النظرية الكلية فى علم الاقتصاد السياسى عن تحات وتجريف الأرض ، ولا يقف عند الامام بالملامح العامة لنظم الانتاج المعاصرة على اختلافها بل يعددها الى عوامل التحات الكبرى فى القشرة الأرضية فى أقدم عصور التاريخ ، كما حدث فى وسط غينيا الجديدة (جولسون وهيوز Go.son and Hughes) (١٩٧٩) وفى شرقى فيجى (هيوز ، وآل ، ١٩٧٩) وفى كافة المجتمعات على مدى التاريخ بشكل عام ، ولا بد من أن تتضح كل معالم الماضى ويكون لها اعتبارها ، الا أن بليكى قد كشف لنا ميدانا هاما تبدو فيه نظريات العلوم الاجتماعية ولها مكانتها البيئية فى مشكلة بقيت حتى ذلك الوقت تخضع لفحوى العلوم الطبيعية والبيولوجية ، وما زال هناك ما يقال عن هذا الاتجاه ٠

وأبرز ما يسفر عنه هذا المثل بتلك القوة هو أنه من اليسير على أستاذ العلوم الاجتماعية أن يدرك طبيعة المعرفة فى العلوم الطبيعية عن بحث دور أساسا حول تأثير الانسان على عمل الطبيعة ــ وهناك العديد من تلك البحوث ــ ويقدم أبعادا جديدة بتطبيق نظرية قائمة لنظرية العلوم الاجتماعية فى دائرة تفترش الميدان البارز للواقع التجريبى ، وقامت رؤيا علمية لعلاقة الانسان بالمحيط الحيوى يمكن أن تخضع للتجربة فى مواقف أخرى معاصرة تقف دون البيانات الزمنية ، وقد تمت دراسة طرق الانتفاع البشرى باستغلال نظم البيئة الطبيعية وتأثير الانسان عليها ، وبالتالى دراسة قواعد التحول فى نظـام البيئة ، وتبرز الصـورة الوصـفية فى التطبيق الواقعى للنظرية فحسب ، ويتحدد بهذا محور النظرية ، وان بدت صورة جديدة محددة للاستقصاء بما يمكن أن نتبينه من دراسة العلوم الاجتماعية ٠

لا ثمة حوار سابق حول مشكلة التكثيف الزراعى ، بادر به بحث أعده بوزيرب Boserup (١٩٦٥) ص وجيرتز Geertz (١٩٦٦) ، جرى على الوتيرة نفسـها ، واحتذاه بروكفيلد ، وهـارت ، (١٩٧١) ، بروكفيلد (١٩٧٢) و، وادل (١٩٧٢) ، قد أصبح اليوم موضوعا لتصويبات عديدة قام بها ورين Morren (١٩٧٧) ، وكان الحوار لاختيار الصلة بين الضغط السكانى على الموارد ، واقتباس تكثيف المهارة العمالية فى ممارسة ادارة نظام البيئة ، ويخرج بوزيرب من بحثه بأن الضغط السكانى فى حاجة الى انسان يكثف الانتفـاع بنظام البيئة على أن لا يهبط بالعائد الحدى للانتاج ، ويزيد جيرتز نظرة بوزيرب جلاء بأن يميز الأثر الفعال للدمار الناجم عن التكثيف فى ظل ادارة لا تستوعب طاقتها وادارة تضاعف من الناتج الحدى لأقصى مدى للتكثيف ، ويضـيف بروكفيلد الحـاجة الى فائض من الانتـاج لمواجهة متطلبات التجارة وحاجة المجتمع ، ويرى تعميم الحوار الى المدى الذى يستطيع معه أن يدفع بعملية التصحيح الى الحد المطلوب على أساس من نظرية قيمة العمل ، وان كان تصحيح مورين يقوم على الادراك المتزايد لأهمية وتوفير الحاجة الى البروتين بمقدار ما يحتاج اليه الجسم من السعرات الحرارية ، وعلى هذا المسار يقرر وادل Naddell ان الحاجة الى البروتين دون الطاقة هى العامل الحدى ٠ وفى هذا المسار من التصحيح يضيق الحوار وينحصر فى نطاق من الأرض يعانى من الكثافة السكانية فى الجنوب الغربى من الباسفيكى ، وبدت الحاجة الى العودة الى المجال الاصلى الفسيح وامتداده الى الخير الذى بدأت فيه الثروة الزرعية فى الجيل الماضى ، وكما هو الآن بقيت فى عزلتها من الناحيتين النظرية والجغرافية ، وان كانت قد حققت نوعا من البعد الزمنى المرموق فى دائرتها بعد أن عرفت أن هذه النظـم المعنية لها تاريخها الضـارب فى

اعماق القدم (جولسون ، ١٩٧٧) • وفى هذا ، وان كان النظام النظرى الذى نشأ فى اطار العلوم الاجتماعية للنظام البيئى ، يستمد الجانب الاكبر من مؤشراته من دراسة البعد الزمنى للمحيط الطبيعى • فليس هناك أى ازدواج بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ولكنه هيكل معقد ومتشابك من الحصيلة الايجابية والسلبية للبحث المشترك •

الا أن ميدان التحدى فى الوقت الحاضر للعلوم الاجتماعية فى دراسة النظام البيئى هو ما يبدو ماثلا فى دراسة المستوطنات البشرية ، وخاصة فى المحيط الحضرى حيث تسود الكيانات الناشئة ، وحيث جدت صياغة جديدة للمحيط الطبيعى الى حد كبير تبقى معه الملامح الأساسية قائمة ، فدراسة المدن كنظام ليس أمرا جديدا ، وما زالت بعض صور الطاقة وتدفق المواد داخل المدن تثير المزيد من الانتباه حتى السنوات الأخيرة ، كما تثير علوم المناخ والبيئة والمياه اهتمام أهل المدن • ومع صحة ما أشار اليه دوجلاس Douglas (١٩٨١) من أن دراسة الانظمة الصغرى مقصورة عن التكامل حتى فى الامكنة التى تقوم فيها فانها ما زالت أكثر قصورا عن التكامل الفعال مع الدراسات الاجتماعية والاقتصادية عن المدن مع هذا الهائل من الكتابات التى تناولتها فى الوقت الحاضر ، حتى تغدو وما لم تغدو العلوم الاجتماعية منارا للاهتمام فى المدن كنظم بيئية فان الأساس الذى يقوم عليه التكامل لن يقوم •

وليس من العسير أن نتبين علة هذا القصور الهائل فى تحقيق هذا التكامل ، ورجال العلوم الاجتماعية شأنهم فى هذا شأن المتعلمين من الناس يتأثرون الى حد كبير بتصورات الناس وبالوقت الذى يتسنى لمعارفهم فيه أن تركز على ما تريد التركيز عليه ، والنظرة السائدة فى وقتنا هذا تدور حول السيطرة المتزايدة للانسان على الطبيعة ، مع مراعاة ما عناه هوايت white (١٩٦٧) بالتقاليد اليهودية والمسيحية السائدة ، وان كانت لها أصولها الأخرى التى ميادين أكثر فسحة واتساعا ، والواقع أن الايمان بدور المخترعات والتكنولوجيا لم يعد وقفا على الغرب ، وفى ختام عرض لصورة المستقبل يتحدث هيدريك (Headrick بادراك واع لدور التكنولوجيا فى امبريالية القرن التاسع ، فيقول :

« كانت السياسة الامبريالية بين الأفريقيين والآسيويين تظهر ما كان لها من فضل في تقديم قيم الحضارة الحقة للشعوب التى غزتها، ولم يكن للمسيحية غير أثر ضئيل فى آسيا ، وقد عاق الاسلام انتشارها فى افريقية •••• أما الوسائل التكنولوجية ، وكانت عونا للامبرالية فى اقامة امبراطورياتها ، فان ما تركته من بصمات كان أعظم أثر مما قدمته من أفكار ، وفى خلال تلك الفترة القصيرة من حكمها دفع الاوربيون الى شعوب آسيا وافريقية بما لديهم من سحر الآلات والمخترعات ، وكانت تلك هى سياسة الامبريالية الحقة »

ولم تكن سيطرة الانسان على الطبيعة عن طريق التكنولوجيا والتنظيم أعمق فكرا فى أى مكان منها فى الحواضر والمدن ، وكانت القاعدة الفيزيقية والبيولوجية فى نظم البيئة الحضرية مسلمة لا جدال فيها ، وقد تركت مسيرتها لمشيئة المهندسين

وأخدانهم ، وان كان من اليسير تعبئة الرأى العام حول التلوث ، ونقص المياه وكسح الجليد ، وتصريف الفضلات ، وما الى ذلك ، الا أن هذه الأمور ردت الى فشل المسيرة الادارية ، وهى فى حاجة الى التصحيح ، والا كانت النظرة العامة الى المحيط ، باستثناء قلة من الطبيعيين ، نظرة جمالية ٠

ومع ما يبديه مهندسو العمارة وأصحاب التصميم ورجال التخطيط من اهتمام بنوعية وكفاءة النظام الحضرى عما كان عليه فى السنوات القليلة الماضية ، فان اهتمامهم يعكس رؤية عملائهم من الناس ، أما رجال العلوم الاجتماعية ، اذا ما تثنى لهم بصورة ما تناول هذه المسائل ، فقلما يذهبون فيها الى أكثر من ذلك ٠ فان النظم السياسية والاقتصادية والرخاء الاجتماعى هى وحدها التى تحتل بؤرة الاهتمام ٠ أما من حيث البيئة الطبيعية للمدن فان ما يراه يانيتسكى Yanitsky (١٩٨١ ص ٧) حقا هو أن المعرفة البيئية ماثلة فيما تتناوله العلوم الاجتماعية فى صورة « مضمون اجتماعى » وقد يضيف البعض أن مضمونها الاجتماعى هذا هو ما يتصوره الجيل الحاضر ٠

ولهذا السبب أكثر من أى سبب آخر يرى يانيتسكى ، كما يرى ٠ فون هسلر Von Hes.er (١٩٨١) فى حلقه «ماب» التى عقدتها اليونسكو أن التخطيط الحضرى دون الدراسة الاكاديميه للمدن هو القمية وحده بالجهد ، كما أثار بويدين (١٩٨١ ، ص ٢٧) فى الوقت نفسه الحاجة الى اعتبار المستوطنات البشرية جزءا من النظام البيئى لكبير وليست بعيدة عنه ، ومن المحتمل أن تبدو الحاجه الى هذه الاتجاهات الجديدة ، وقد يغدو أحدهما قيد النظر ، أما الاتجاهات البطيئة القائمة لتقدير المؤثر البيئى (EIA) (من Munn) ١٩٧٩ ، أوريوردان D'Riordan ، سيول Sewell ١٩٨١ ، هولنج Holling ١٩٧٨) فقد يكون لها أثرها فى هذا المضمار ، على كلا المستويين ، المستوى الصغير فى اختبار صور النظام الحضرى ، والمستوى الكبير لتقدير الأثر الكلى للمدينة على المحيط ، وجدوى (ايا (EIA)) فى هذا الاطار تبدو أولا فى الحاجة الى تقدير المؤثرات العارضة أو الوضع الأعلى ، كالحاجة تماما الى تقدير التفاعل الأولى ، وتبدو ثانيا فى وحدة الأثر الاجتماعى والاقتصادى على منهج « ايا » ويستأثر نظام تحويل المحيط ، وهو ما يجب أن يكون ، بكل الاهتمام ، على أنها ردود أفعال متشابكة للمخترعات ، والواقع أن «ايا» قد تحولت منذ ذلك الوقت الى جهاز متقدم للتخطيط والتنظيم ، وان كان ذلك لا يعنى أنها قد فقدت جدواها فى ميدان البحث ٠ ومازال برنامج «ايا» يحتوى على عديد من البحوث لها فاعليتها ، ولها وحدتها مع الاطار العام ، فهناك العديد من المسائل التى أفرزتها يبدو فيها دور رجال العلوم الاجتماعية والطبيعية بارزا سواء كانوا متفرقين أو يعملون معا ٠

ومع الحاجة الملحة الى اتجاهات جديدة ودقيقة لدراسة مشتركة للمستوطنات البشرية يبدو ما تقوم به « أيا » جديرا بالدراسة والتجريب ، كما أنه قمين بأن يكون منهجا للاستقراء التاريخى اذا مارجعنا الى ما حققته من تقدم أخذ يسفر عن نفسه وقد تكون له من الجدوى أكثر من أن يقف عند الجانب العلمى ، عندما يضع الحلول لكل ما يثور حول التنمية الجديدة فى المستقبل ٠

التغير والاستقرار فى نظم البيئة

وربما تتضح الصورة وتتحدد لدور العلوم الاجتماعية فى دراسة البيئة من خلال تلك الميادين الثلاثة المتباينة للاستقراءات المذكورة آنفا ، فبينما يسيطر الجماد والعناصر غير البشرية فى نظام البيئة سيطرة شاملة جامحة فان العلاقات الناشئة عن رد الفعل ، وهى العلاقات التى تفصح عن نظام البيئة ، فان هذه العناصر تخضع الى حد كبير لقرارات الانسان ونشاطه فى كل ما يحتازه ، وفى الوقت الحاضر يحل النظام البيئى الذى أبدعه الانسان وقام بتغييره محل النظام البيئى للطبيعة فى كافة أنحاء الارض وفى كل البحار والمحيطات ، وأهم ما يدر حوله البحث والاستقراء هو ما يتصل بطبيعة هذا التغير وبحسن ادارته .

فاذا ما حظيت دراسة الفعل ورد الفعل فى نظام البيئة بقدر من الاهتمام والاصرار فان من اليسير أن تمتد هذه الدراسة الى هذه المناطق التى تتسع لمعرفة هذا التحويل الشامل الفسيح سواء فى حاضرها أو ماضيها . ومن هذه المناطق ما تعرض لنحت التربة أو للتكثيف الزراعى . وهما منطقتان تتميزان بصورة واضحة من الفعل ورد الفعل وفقا لمقاييس زمنية متباينة . أما هذا التحول الشامل فى نظام البيئة الحضرى بما له من تأثير فعال على كل من العناصر والأفعال ، فى أقصى حالاتها الجوهرية ، فانه صورة أخرى بدوره ، فان سرعة التحول يجعلها ميدانا سهلا للاتجاهات التى تتبناها « أيا » حيث يتيسر تماما التمييز بين هذه المؤثرات الكبرى ، وتغدوا أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أداة مميزة لبحث وتفسير كل ما تتركز فيه متغيرات النظام البيئى .

وما أن يتم ويكتمل هذه الاتجاه الفعال لدراسة نظام البيئة حتى يغدو دور العلوم الاجتماعية أكثر وضوحا ، اذ أنه يتناول الأفعال والقوى التى تعمل عملها فى تغيير نظام البيئة بكل ما لها من تأثير فعال فى التغيير وفى تنوع النشاط البشرى ، ويضم هذا النشاط البشرى ما للتصور ووضع القرار تحت ضغط النظام وادارته القائمة من أثر . وهو نشاط ينمو ويتطور باستمرار ، على خلاف التغير وان كانت الصلة التى تربط بين القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديموجرافية فى نظام البيئة تتغير فى النهاية لتفرض ما تقرره النظريات الأساسية للعلوم الاجتماعية على نظام البيئة وما تحتات الأرض والتكثيف الزراعى غير أمثلة بسيطة فان تحول نظام البيئة مع نمو المستوطنات البشرية . وبخاصة فى العالم الثالث ، حيث يتم التحول فى سرعة بالغة فى الوقت الحاضر ، يضيف ميدانا فسيحا لتطبيق وتطوير نظريات العلوم الاجتماعية .

ولا يعنى هذا أن دور رجال العلوم الاجتماعية وأبحاثهم يختفى ما لم يكن هناك مثل هذا التحول السريع ، فان القوى التى تدعم نظام البيئة وتسنده ــ أو الجانب الضرورى فى بنائه قوى دائمة صحيحة ، رغم ما للتغيرات الكبرى فى الظروف العارضة من أهمية كبرى هى الأخرى . وهذه القوى فى توازنها أو تباينها ليست بالضرورة قوى يمكن أن تحقق نجاحا فى وقوفها دون التحول وان كانت تقاومه وقد تقود قوى التغير الى سبل لا تتوقعها . وقد قام رجال العلوم الاجتماعية فى اطار النظام باختبار طبيعة البناء الاجتماعى والاقتصادى والنظم السياسية وفى

المنظمات التى تحتل حيزا من الأرض ، والنظم الثقافية ، ونظم القيم ، وان كان هذا الجيل الذى يقترب من نهايته لا يبدى من الاهتمام باستمرار هذه الأنظمة قدر ما يبديه من شغل بتحولها • وان كان من العسير عليهم أن يوازنوا بين ما يبديه علماء الطبيعة والفيزياء من اهتمام بالدور الذى يؤديه هذا الاستمرار فى دعم بناء الأنظمة الكبرى وهم من القائمين عليها ، والاستثناء التنظيمى الأكبر هو ما يثيره جماعة الأنثربولوجيين الذين يقفون بالتالى ساخرين من أى اتجاه للتغيير •

وقد شغل أكثر الجهد الذى يقوم به رجال العلوم الاجتماعية فى ميدان التنمية بتحليل دينامية الجانب الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وذلك بالبحث عن الوسائل الكفيلة بالتغلب على عوائق التقدم هذه ، ففى دراستهم لنظم زراعة الفلاح ، مثلا ، كان وصفهم لما حدث فى السنوات الأخيرة واتجاههم المحافظ ضد أى تجديد أو اختراع ، أنه سلوك عاقل تجاه الأوضار الناجمة عن قصور اليقين (ويكس ، Weeks ١٩٧٠ ، بيليس سمث Bayliss Smith ، ١٩٧٧) فى جدوى التطبيق النظرى لهذه الاتجاهات ، فيقال ، وهو ما أراه ، أن تحليل الوضع القائم يؤدى ، او يؤيد الالتزام بالوضع القائم • أما رجال الوضعية المنطقية والأبنية الوظيفية فانهم يقفون الى جانب هذا الراى المعارض • ويشاركهم فى هذا من يعتقدون أن لكل الموارد طبيعية أو بشرية ، مكانها المناسب فى السوق •

وهناك قلة ما زالت على يقين من مكانة العلوم الاجتماعية وحريتها وان هذه المسائل لابد من مواجهتها بدراسة التغير وعدم التغير على السواء • ولا أقل من التخلص من اللغو الزائد فى الحوار اذا ما كانت النظرة الى القوى التى تعوق التغير على أساس صلتها بالدور الذى تقوم به فى حماية الأبنية الضرورية للنظام البيئى الذى تمتد له يد الانسان بالتنظيم ، فان ما يرمى اليه العاملون يقومون فى الحقيقة على تصورهم للمصلحة الذاتية على المدى القصير والمدى المتوسط • ولابد من أن تكون النظرة اليها على أساس الدور الذى يؤديه العاملون فى النظام الاجتماعى للانتاج ، ولا أقل من ان يعملوا ، بوعى أو دون وعى ، على حماية الأساس المادى والبيولوجى لنظام البيئة ، والأشكال المعروفة التى تمت تجربتها فى ادارة النظام البيئى ، وهو مالا يحدث دائما ، اذ يترك اختبار القوى المانعة فى أكثر الحالات الى هذه النظرة ، كما هى • فى العلاقة بين التحولات الاجتماعية التى يشهدها المجتمع وادارة المجتمع للموارد ، ولهذا السبب الاصلاحى وحده لابد من أن يضطلع رجال العلوم الاجتماعية بالعبء الأكبر فى توجيه وادارة النظام البيئى فى كل ما يكتبون •

ولا تعد درسة الحالة التالية مثلا دقيقا لتصوير المناقشات السابقة ، وان كانت بعض ما يعرض له أى مؤلف فى الوقت الحاضر ، وفى تناوله لها حين يتصدى بعض الأمور المنهجية التى طرحناها سابقا ، فانها لا تعرض لنظام يواجه تحولات سريعة ، كما أن عوائق التغير ليست من قبل ما تناولناه فى الفقرتين السابقتين ، ولكنها تنبع من واقع القرارات السابقة وان كانت دراسة الموضوع قد تبدو مفيدة فى تصويرها للعلاقة المشتركة بين القوى المادية والبشرية ، ولأهمية التصور التاريخى بالتالى •

دراسة حالة

العلاقة المشتركة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية

اتجاهات فى درسة النظام البيئى فى جزيرة

المقدمة

لم يحقق اى من مشروعى « ماب » لليونسكو ، الذين يشترك فيها الباحث ، أى صورة من صور وحدة الانجاهات التى ناقشناها فيما سبق ، وقد نقول أن هذا المقال قد جاء انعكاسا لفشلها وانجاحها على السواء • ويغطى مشروع فيجى قدرا فسيحا من الاجراءات ، وقد حقق فى تنفيذه نوعا من المشاركة النافعة لأعضاء المشروع فيما توصلوا اليه فى أبحاثهم على احتلاف مجالاتهـا (بروكفيلد ، ١٩٨٠) ، وقام مشروع شرقى الكاريبى على قاعدة قوية من دراسات العلوم الاجتماعية ، ولأسباب مالية لم يستطع أن يستعين بالعلوم الطبيعية الجوهرية فى تخطيط مشترك • وعن طريق العلوم الاجتماعية استطاع أن يحقق نتائج متكاملة فى غاية الاهمية ، وان كانت لا تتفق مع هذا المقال ما لم تتحقق فى اطار النظام البيئى •

ويحاول الكاتب أن يقصر بحثه على جزيرة واحدة ، بسبب هذا الفشل من ناحية وبسبب اهتمامه بالمشكلة نفسها من ناحيه اخرى ، أما المشكلة فهى مشكلة بيئة طبيعية مهترئة وان كانت قوية ، وهى بيئة تغلبت عليها ظروف للتنميه على مدى الزمن ، وان انفردت خلاله بزراعة غلة واحدة أساسية ، أما الجزيرة فهى جزيرة « سانت كيتس St. Kitts » فى مجموعة جزر ليوارد Leeward • وأما الغلة فهى قصب السكر ، ونكتفى هنا ببيان قليل من المراجع ، أما التفصيلات فنتركها لنشرة منفصلة ، أو نجملها فى تقرير المشروع الى حكومة سانت كيتس (مارشال و آل ، ١٩٨٢) •

جزيرة سانت كيتس

يتكون الجزء الأكبر من جزيرة كيتس من ثلاث مناطق بركانية ، كانت نشيطة خلال العصر البلوستيسينى ، وقد بقيت احداها فى نشاطها حتى زمن قريب ، وأكثر الجزيرة ، وبالجانب الاكبر منها الذى نخصه بالبحث ، كان مغطى بالرماد المتساقط، وقد انتهى سقوطه منذ أقل من أربعة آلاف عام مضت ، وهنـاك ، وبقى الكثير من الحمم حتى عهد قريب يلفح شمال الجزيرة • ومع هذا الكم الحديث من المواد التى تكون التربة فان المنطقة الشمالية والوسطى من الجزيرة تعتبر نظاما ماديا واحدا تتميز به الحافة الشمالية ، حيث تقوم أنظمة صغرى فقيرة ومحدودة تتميز بمرتفعاتها المتشابكة وأمطارها المتغيرة ، أما السفوح فقد هيئت للزراعة ، وتكون فى الوقت الحاضر نظاما بيئيا فريدا فى القطاع الأوسط أقامه الانسان وقام بادارته أما البيئة الجبلية المحاطة بهذا الحزام فلم تخضع لغير القليل من فعل الانسان ، وكانت

الحدود بين الاثنين دائمة التغير على مدى الزمن ، والمرمى من هذا العرض المختصر هو شرح الجانب الادارى لنظام البيئه فى هده المنحدرات السفلى .

النظام البيئى فى المنحدرات السفلى

كانت الجزيرة آهلة بالوعول عندما جاءتها طلائع المستوطنين الأوربيين عام ١٦٢٣ ، ولا يعرف غير القليل عن اقامتهم وما كان لهم من أثر على الأرض والنظام البيئى الذى ساد تخومها البحريه . وهناك بقايا من الاوانى الفخارية عثر عليها فى كثير من مناحى الجزيرة على سطح الارض او تحت السطح ، ومن المحتمل أن يكونوا قد هيأوا المنحدرات السفلى للزراعه وان كانت فى رقع متفرقه ومتنقلة ، وليس هناك ما يدل على وجود نظام مكثف للانتاج ، وسرعان ما قضى الأوربيون على ايائل الجزيرة ، وبعد تجارب على عديد من الحاصلات انتهوا الى زراعة قصب السكر ، مستعينين بأجلاب العبيد من افريقيسة ، وكان ذلك عند منتصف القرن السابع عشر ، وفى منتصف القرن الثامن عشر كانت الزراعة قد امتدت الى المرتفعات ثم انحدرت الى قاع التلال ، وفى عام ١٧٢٢ كان هناك ٢٤٥ ضيعه ، لم تكن جميعها معدة للزراعه ، يقوم عليها ٢١٨ معصرة للقصب (بيكر ١٧٤٥) . وفى عام ١٨٣٩ لم يعد هناك غير ١٤٩ ضيعة ، منها ٢٣ لا تزرع (محاضر البرلمان الانجليزى ١٨٤٨ وتضائل العدد خلال الاتحاد الى أقل من ٥٠ ضيعة بعد الحرب العالمية الثانية ثم هوى بعد ذلك الى ٢٦ ضيعة منتجة فى بواكير العقد الثامن ، وعندما حلت الأزمة المالية بالصناعة قامت الحكومة بادارتها حتى كان التأميم عام ١٩٧٥ . وأصبحت الضياع المئتان والخمسون الأصلية ضيعه واحدة ، الا أن صناعة السكر استمرت فى سانت كيتس فى حين اختفت من جزر أخرى عديدة ، ولم تعد أى جزيرة من جزر الكاريبى مقصورة على صناعة السكر كما هى فى سانت كيتس .

واذا كانت صناعة السكر قد بقيت فى كيتس فلأسباب مادية . وان كانت الأسباب المادية لا تفسر مجموعة من القرارات التى صانت هذه النوعية من الثقافة المتفردة . ففى بواكير القرن العشرين صدر قرار بالغ الحرج ، وفى أخريات القرن التاسع عشر أخذت صناعة السكر فى كافة الضياع تعتمد اعتمادا متزايدا على المعاصر الميكانيكية ، ومع التقدم التكنولوجى للصناعة بلغت الاستثمارات المالية الواسعة فى صناعة السكر حدا لا غناء عنه ، حتى قامت شركة فى لندن عام ١٩٠٩ برأس مال ضخم تنشد استثمار أموالها فى صناعة السكر بكيتس ، وحصلت على سند يكفل لها توحيد الصناعة فانشأت مصنعا واحدا كبيرا يغطى انتاج الطرف الجنوبى من الجزيرة ، ومدت خطا للترام لنقل أعواد القصب ، وتم انشاء المصنع عام ١٩١٢ ، وفى عام ١٩٢٦ زيد ليغطى كل انتاج الجزيرة ، ومد بها شبكة من السكك الحديدية لنقله الى المصنع (سولبرى ، و ، آل ، ١٩٤٩) . ولم تقم مثل هذه الصناعة المركزية فى جزيرة أخرى . وكان المصنع فى كافة الأحوال يغطى كل انتاج الجزيرة من القصب ويفوقه ، وأصبح منذ ذلك الحين هو الهدف الأول للحكومة لدعم هذه الصناعة وليبقى المصنع على المستوى الاقتصادى المنشود ، وحتى يومنا هذا لم يعد هناك ما يزرع غير قصب السكر ولا تتحول الأرض عنه الى زراعة أخرى دون اذن من مجلس الوزراء .

أما تربة المنحدرات السفلى الحادة فلا تصلح لغير زراعة قصب السكر ، ولم تكن ثمة صعوبة فى استخدام الآلات التى تجرها الحيوانات فى البداية ومن بعدها فى استخدام الجرارات الميكانيكية فى المنحدرات السهلة ، وقد غدت العمامة مشكلة فى سان كيتس بعد تحرير العبيد عام ١٨٣٤ ، وكان على الزراع حتى قبل ذلك أن يتوخوا الاقتصاد فى العمالة (هال Hall ١٩٧١) ، وكان من آثار عهد الرق ما قامت به جماعات العبيد من حفر الأراضى فى دوائر مرتبة لشتلة القصب تحيط بكل منها حافة تحافظ على التربة وعلى الماء ، أما فى الأراضى المنخفضة فى الجنوب ، وهى من اكثر المناطق رطوبة فى جزيرة جافة نسبيا ، فقد اقيمت مدكات تمتد الى أعلى بالمجارى المائية الداخلية بين كل غور جاف وآخر ، واذا كانت تعرضت للتعريه فان معالمها ما زالت ظاهرة على الأرض ومن اليسير رؤيتها عن طريق الصور الجوية وهى تمتد صعدا الى مناطق قد تعرت من غاباتها ، واصبح العمل فيها غير يسير تحت ظروف اقتصادية صعبة وقلة فى العمالة خلال القرن التاسع عشر ، وانخفض مستوى الزراعة ، كما انخفضت زراعة القصب أيضا • وقد ادى حلول الحيوان محل الانسان فى العمل الى وجود حظائر للسباخ (البلدى) زودت التربة بالمواد العضوية المخصبة ، واستمرت الخيل تدير المعاصر حتى حتى حلت الآله محلها ، وتفاقمت تعرية التربة والتحات ، وان كانت حراثة الارض فى العقد قد اخذت تخضع لطريقة (الكونترات) ، وحين أعيد تشخيص خصوبه التربة فى العقد السابع (لانج Lang وكارول Caroll ، ١٩٦٦) وقد وجد انها متوسطة الخصوبة بالنسبه لما كان قبل مئتى عام • وكانت هناك مساحات واسعة من المناطق السبخة الرمدية عاقت الأمطار عن ازالة الفضلات الدقيقة منها وغسل الركام عنها ، ثم حلت المخصبات الصناعية محل « السباخ البلدى) وأخذت الميكنة تعم الزراعة وازدادت الحاجة اليها مع نقص العمالة وقد وصلت نسبتة الى ٤٠٪ من العقد السادس الى العقد الثامن ، وتم سحق المخلفات العضوية فى التربة بحراثة الأرض حراثة ثقيلة ، واحتلت عوامل التعرية والتحات بؤرة المشاكل ، وبخاصة بعد زيادة مساحات زراعة القصب بعد التأميم فأنشئت وحدة صغيرة لحمايه التربة عام ١٩٨٠ •

أما المشكلة التى حفلت بأعظم اهتمام فلم تكن تعرية سطح التربة ، وانما كانت زيادة المساحة الرأسية لهذه الأجزاء المربعة العديدة من الأخاديد التى تشطر المنحدرات السفلى ، وتعد ضائعا كبيرا من الأرض كما تعوق مد الطرق وبناء البيوت ، وان لم يجد جديد على هذه المشكلة •

وتعان كيتس من عدم وجود مورد دائم او حتى فصل للمياه الا ما تمدها به الينابيع فى أماكن قليلة من الجبال وهى مصدر حيوى من مصادر المياه فيها ، والأخاديد الجافة التى تعبر المنحدرات السفلى هى التى تحمل المياه بعد مطر غزير من الجبال ومن الحقول الى الحيضان وفقا لجدول تقسيم المياه ، وتتفاوت فيما بينها فى امداداتها من المياه ، أما الأخاديد القائمة فانها ترتد وتنتمى الى ذلك النظام الموغل فى القدم من القنوات العديدة التى تم اعداد خرائطها عن طريق التصوير الجوى ، ومن الأخاديد الحديثة ما تم حفره داخل الأحواض المردومة من نظام القنوات القديمة الراسعة ، والبعض الآخر لا يمت الى هذا النظام البعيد بصلة ، ولعلها سبقت وجود الانسان ، فمعالمها غير واضحة ولا تظهر الا من خلال الصور الجوية ، وكان لهذه

الأخاديد جدواها فى عصر الأيائل فقد وجدت صور الأيائل على جدران الكهوف الى جانب بعض المخلفات الفنية الأحداث ، فقد أدى المصورون الأوائل فيمـا بين عام ١٧٠٠ وعام ١٧٢٠ اهتماما بالغـا بالأخاديد مع أنهم لم يهتموا الا برسم خرائط الجبـال حفافى الجزيرة ، وقد تم الكشف عنها تفصيلا بعد تنقيح المخطوطات التى تكشـف عن المتغيرات الحديثة فى أول مصور طبوغرافى دقيق (رافيل Ravell ١٧٧٥) ، وفى هذا الوقت لم تلق من العنايه على الأقل أكثر مما تلقاه اليوم ، ومن المؤسف أن أكبر خريطة للجزيرة تم اعدادها (ماكماهون Mac Mahon ١٨٢٨) ليست أكثر من خريطة مساحية لملكية الأراضى وان كانت لنمـاذج الأخاديد تبدو فى حدود المسـاحات داخل ملكيات الأراضى . وان كانت تختلف عمـا هى عليه اليوم ، وان كانت اختلافات ضئيله من ناحية الامتداد والسعة واتصل التغير ، واون كانت التغيرات الجوهرية ، سواء فى القاع أو الحوائط ، قد حدثت فى أخـدود عام ١٩٨١ ، وكان عاما ممطرا بصورة غير عادية ، وكان نذيرا بمشكلة تظهر وتختفى ، ويختلف أثرها تبعا لسقوط أمطار غير متوقعة . الى جانب تعدد طرق الزراعة ، تبعا لتعدد وسائل التكنولوجيا والصناعة . وقد اختلفت بالتالى حالة الصناعة مع اختلاف الحالات الخارجية لتسويق السكر وتوفير راس المال والقروض للصناعة واختلاف الحالات الداخلية للعمالة ووسائل تشغيلها .

وهناك مشكلة أخرى ، هى مشكلة امدادات المياه ، فجزيرة كيتس جزيرة جدباء ، واحتمالات الجدب كبيرة ، والمطر قليل حول العاصمة فى جنوب الجزيرة ، وهنـاك تسع ضياع فى هذه المنطقة لم تنتج غير ربع انتاجهـا العام فى السنوات الاخيرة ، وتضاءل انتاجها الى حد كبير خلال العقد السـابع وبواكير العقد الثامن . ففى تلك الفترة هبط انتاجها من القصب الى معدل يقل كثيرا عن حاجة الصناعة ، وفى سـنوات القحط الزائد لم يحقق عدد من الضياع فى نصف السنة التى يتم فيها جنى المحصول الا أقل من المعدل العادى بواحد أو اثنين ، الا أنها تستعيد قدرتها سريعا عند نزول المطر ؛ فزاد انتاجها ما عدا ضيعتين الى أكثر من المعدل العادى فى السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٨١ ، وأدى ذلك الى التفكير فى ضرورة رى الجنـوب الشرقى من الجـزيرة . بعد فترة طويلة من الاهتمام الوئيد بدأت محاولة فعالة عام ١٩٧٩ ، وعندما تم وضع خطة لموارد المياه المحدودة فى الجزيرة عام ١٩٧٤ . ثم تمويلها عام ١٩٨٠ ، لم تلق بالا الى مسألة الرى ، وان أبدت اهتماما بالغا بزيادة التصنيع والسياحة فى المنطقة الجنوبية الشرقية التى تتعرض للجفاف والتى تتعرض للجفاف والتى تضم ٤٢٪ من مجموع سكان الجزيرة ، وما من قرار لرى زراعة قصب السكر الا وعد تلك الخطة لغوا غير مقبـول ، ما دام الطلب يتجـاوز الوضع القائم فى جنوب الجزيرة ، ومن المحتمل أن يصدر قرار آخر لاحق ، لا يعطى المكان الأول لصناعة السكر قدر ما يعطى الرى .

أثر المسائل الكبرى
فى مجال العلوم الاجتماعية

ومن وراء هذه التنمية تقوم المحاولات لتغيير النظام الاقتصادى الذى بدأ خـلال العقد السابع . ومع الاعتماد الكلى على صناعة بعينها فان أول ما يقوم به أصحـاب القرار من الحكام ، سـواء خلال الحكم الذاتى أو الاسـتقلال ، هو العمل على تنويع

المصادر الاقتصادية ، ومع أن هـــذه المحاولات لم تؤد الى أى زيادة حقيقية فى حجم الناتج القومى العام فانها أدت الى قيام قطـــاعات صناعية وأخرى سياحية وان كانت ضئيلة الا أنها بدت ولها فحواها البارز ، فقد تعددت نوعيات العمالة مع تعدد وزيادة مطالب العمالة الحكومية الى جانب الاستثمارات الناشئة التى كانت تستثمر من قبل فى صناعة السكر ٠ وترجع هذه التغيرات الى النظرية الكلية للتنمية التابعة والمشروعات الاستكفاء الذاتى والاستقلال الاقتصادى بهذا التنوع الذى أصبح طابعا عاما للعدد الاكبر من الدول النامية ، الا أن التحول عن الاهتمام بحجم الموارد كانت نتيجة محلية ولم يعرض هذا الاهتمام للماء ٠

واخيرا فأن هناك تغيرا هاما فى التصور العام لحاجات الحياة وطريقة الحصـــول عليها ٠ وادت الى نقص بارز فى معدل المواليد منذ أواسط العقد السادس والى عجز فى العمـــاله الزراعيه والى زيادة الهجرة ٠ وأدت من ناحية اهم ، وهو أمر يسير على اهالى كيتس ، فأن لكل منهم قرابة فى الخـــارج ، فى المملكة المتحدة وفى الولايات المتحدة وكندا وفى كل مكان آخر ٠ وكان من آثارها القضاء على كل ما ترتب على حقبة الزيادة الطبيعية للسكان فيما بين عام ١٦٤٠ ، وعام ١٩٦٠ ، وبقى تعدد الجزيرة من السكان ثابتا ، الا أن النتيجة التالية هى التخفيف من ضغط السكان ، ولا نقصد الضغط الناجم عن تركيب السكان ، على الجزيرة ، فضلا عن تحول التفكير فى الموارد بعيدا عن الزراعة ، ولم تعد الأرض مصدرا للمعيشة كما ترى طبقة البرولتياريا بوجه عام ٠

مناقشة

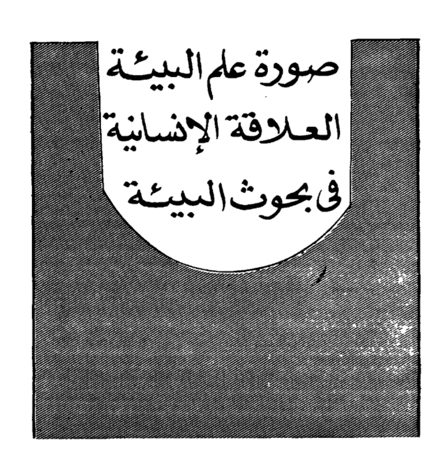
وهاك مثلا وان كان بسيطا ، فى هذا المجال الذى نخوضه فى مناقشة النظرية والطريقة فى تطبيق العلوم الاجتماعيـة على دراســة نظام البيئة ، فاذا اتخذنا ادارة النظام البيئى فى المنحدرات السفلى فى سانت كيتس فاننا نرى نوعا من الاستمرار على التقيد بالمحصول السائد الذى نقى كثيرا من التأييد بالرغم من التغيرات الأساسية الكبرى ، هذا فضلا عما يتهددها من النتائج المتوقعة للمتغيرات الاساسية الكبرى ، هذا فضلا عما يتهددها من النتائج المتوقعة للمتغيرات البنائيه الحديثة ، وقد استمرت الصناعة التقنية لقصب اسكر بكل ما تملك من قدرة وكفاءة فى استخدام الأسلوب القديم لاستخدام الأرض فى ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية مختلفة تماما ، ممـــا كان سببا فى تعرية الأرض وتجريدها وما صـاحبها من مشـــكلات وفضـلا عن ذلك فان الموارد اللازمة للتنمية التاليه قد أصبحت مهددة بهذا الوضع فى كل مكان من ناحية التصور العام ، وهو تصور لم يعد يلقى بالا الى الصـــناعات القديمة ٠ امـــا القرارات القديمة التى وضعت لدعم تلك الصـــــناعات وكفاءتها فقد إستمرت فى دفعتها ، فى غيبة البدائل التى يمكن أن تحل محلها ، وكان البديل لكثرة من الناس هو الهجرة الى الخارج ٠

وليست كل نقطة مما تناولناه آنفا فى اطـــار العلوم الاجتماعية مما يتفق فى تفسيره مع اتجاه العلوم الطبيعية ، وان كان كلاهما ضروريا للنظرة الكلية ٠ وقـــد صان النظام البيئى العام بناءه الطبيعى وعناصره الأولية ، الا أن طبيعة العمليـــات التى أدت الى التحول وكانت سندا لها قد تغيرت تغيرا جذريا ، ومع كثافة هـــذه التغييرات وسرعتها ، فان العناصر لابد أن تتعرض للخلل ٠ وهناك الكثير مما يقـــال عن « التحرر من السكر » وان بقيت تلك العناصر سائدة مستمرة ، وخاصة استثمارات قصب السكر ٠ والدليل عليه بقاء النظام البيئى فى المنحدرات السفلى فى سانت كيتس، فهى القول الفصل الشائع لعكس ما يقال (Plus c'est la meme chose, plus Cachange)

خاتمة

الاستخدام البشرى لنظم البيئة

وقد يكون هذا المثال بدوره تبريرا لرفض استخدام الانسان للنظام ، من ناحية الارتباط بنظام البيئه الطبيعى كوسيله للتكامل بين اتجاهات العلوم الاجتماعية والطبيعية ، ويعود هذا الرفض الى الخاتمه التى انشدنا . والتى تحمل كلا الجانبين على اتخاذ تجاه اخر ، وتعد جزيرة كيتس الى حد كبير نمطا فريدا للاستخدام البشرى والطبيعية للبيئة ، باشراف مجموعة عامه من أصحاب القرار يخضعون لقرارات تصدر من منظمة دولية أكبر ، فالنظام الطبيعى للبيئة يتعدد ويختلف ، فاذا ما تمت معرفته على اساس استخدام الانسان ومحيطه وما يحويه من نبات وحيوان أمكن تجميعه فى اربع حالات يمكن أن تضاف اليها حاله خامسة هى حاله المنطقة الحضريه . ولكل من هذه الحالات الاربع أو الخمس فحواها من التحليل وفقا لاتجاهات العلوم الاجتماعية والطبيعية على السواء ، فاستخدام السكان لهذه الحالات البيئة الأربع يختلف اختلافا بينا ، كما أن للقرارات الأساسية تأثيرها على السكان وعلى المحيط معا . حيث تختلف الادارة من مكان الى آخر وتتباين . هذا الى ان الفواصل بين الانظمه البيئيه قد تغيرت على مدى الزمن ، وان بقى وجودها المتميز قائما ، وقد لا تكون تلك هى الحالة القائمةفى الواقع الحقيقى . ففى كثير من بقاع العالم ظهرت أنظمة بيئية جديدة منها ما هو فسيح المدى ومنها ما امتد واتسع ، ومنها ما اختفى ، وهذه الحقيقة وان دعت للتحليل لا تستطيع أن تخل بالحوار ، بمعنى أننا اذا قمنا بدراسة الانسان فى النظام البيئى أو فى المحيط الحيوى فان التوزيع الفراغى لنشاط الانسان قاعدة صالحة للتصنيف ، فاذا تناولنا كل الأنظمة البيئية الطبيعية كلا منها على حدة ، والاستخدام البشرى فيها ، فاننا نهمل الحاجة الى اطار معروف للتحليل ، ولا تسمح لأى تكامل وغاية ما أنشده تعريف هو ما تناولته بالشرح الوافى عن الاستخدام البشرى للنظام البيئى ، ومستوى الحل الذى يتفق عليه اتجاه العلوم الاجتماعية والطبيعية ويتكامل معه ، والعمل على المستوى اللائق للحل مما يتدرج الى الجماعه والى المعيشة والى الفرد من جانب العلوم الاجتماعية ، والى «وحدة الأرض» (كريستيان ، ١٩٥٨) ، والاخشاب والأميجة ، والشعب المائية ، والبرك من جانب العلوم الطبيعية ، كما هى فى الدراسة الأصلية الكلاسيكية لنظام البيئة فى علم البيئة ، فاذا كان حقا أن تطبيق الطرق القديمة للعلم البيئة فى العلوم الاجتماعية كان على مستوى الجماعة (رابا بورت Rappaport ، ١٩٦٧) فقد عرف أن امتداد العمل على هذا المستوى الى المجتمعات التى تتميز بوحدة النظام فى الفراغ القومى له صورته المبينة أكثر مما له من قيمة تحليلية ، ولا يعنى هذا القول أن العمل على هذا المستوى الرفيع من الحلول لم يعد ضروريا ، أو أن من العسير الوصول الى معايير للتكامل على المستوى الادنى من الحلول ، كمستوى الكائن الحى ، أو مستوى الأقليم أو الجزيرة ، فاذا قيل أن محاولة اقامة جسور بين العلماء الذين يعملون وفقا لطرق شتى عديدة تجد المزيد من العون بالعثور على مستوى من الحل له فحواه فى كلا الجانبين ، وله صلته بالهياكل التعليمية المطروقة للتحليل ، فانه يبدو أن التعريف بالأنظمة البيئية على أساس الاستخدام البشرى منذ أخذ التغيير مداه مع الزمن يحتاج الى البعد الزمنى فى التحليل وهو ما يمكن أن يكون أداة بالتالى لدراسة التفاعل بين العمليات المختلفة ، ويمكن أن يكون أداة طيبة للتكامل أكثر من تلك الأنظمة المتنافرة التى ترحط حتى اليوم .



المشكلة

تزايد الاهتمام العام بالبيئة خلال العقود الثلاثة الماضية ، وتعرض علم البيئة لضغوط لخدمة اهداف جديدة ونظرا لأنه نابع من علوم الاقتصاد الزراعى وعلم الحيوان فقد أعيد التقويم حتى لا يقتصر على الانسان فقط بل يشمل كل مجالات التفاعل بين الانسان والبيئة

وازدادت الحاجة الى وضع العوامل الانسانية فى الاعتبار بشكل كبير لدرجة أن العلمين المعنيين لم يتمكنوا من معالجة الأمر مما أدى الى نوع من الاحباط بين العلمين والمخططين والديرين المعنيين بالمشكلات العلمية الخاصة بادارة المواد وخاصة فى المراقع المرتبطة بالتنمية، ولقد تغيرت ظروف الحياة الانسانية الاجتماعية والتكنولوجية تغيرا سريعا لدرجة أنه على الرغم من القرائن الاجتماعية لأبحاث العلوم فضلا عن التكنولوجيا والمعينات الوقتية قد تغيرت هى الأخرى ، فان معدل التحديث الوراثى والفلسفى عند وضع أنماط المشكلات والابحاث قد تدهور بدوره فالأبحاث النوعية والبيئية قلما توضح أى ادراك للمعرفة المتراكمة عن عمليات التقدم الاجتماعى والثقافى خلال المئة عام الماضية ، وحينما يحدث ذلك فمن النادر أن تتكامل هذه المعرفة مع ما وضح من العمليات الطبيعية ، أو معنى آخر

الكاتب : بريان سبونر

أستاذ مشارك فى مصلحة الانثروبولوجى وخبير فى متحف جامعة بنسلفانيا . وكان المستشار الاول لمؤتمر الامم المتحدة للتفجير، وعضو الاتحاد الامريكى لتنمية العلوم . ومن مؤلفاته : الدراسة الثلاثية للبدو والرحل ١٩٧٣ ، التعمير والتنمية (الناشره هـ س مان ١٩٨٢) والبيئة والتنمية ١٩٨٢ .

المترجم : نوران حسين النجار

المترجمة بوزارة الخارجية وقد عملت بمركز اعلام الامم المتحدة بالقاهرة ومنظمة العفو الدولية بلندن .

على الرغم من أن علم البيئة قد أعيد تعريفه فهو من الناحية العلمية قد تغير فى البحث لدى الباحثين دون تغير ، الحقيقة الواضحة التى برزت هى أن التقدم الذى حدث فى مجال دراسة خبرات الانسان ونمط الحياة الناجم عن أساليب وافتراضات مختلفة لم تلق الاهتمام الكافى ولم تؤخذ فى الاعتبار ، وكما هى العادة فى الأعمال الفكرية عامة طرحت هذه المشكلات الفلسفية على أسس تنظيميه غطت ما عداها كانت نتيجتها أننا أصبحنا نتكلم عن المعوقات الاساسية للدراسات العلمية ، ومهما يكن من أمر فقد حدث بعض التقدم فى تفسير العديد من الاهتمامات فى مجال الدراسات البيئية والفكاس التخطيط والتنمية المتطورين فى هذا المجال عليها ، وعلينا ان لا ينالنا الاحباط نتيجة الأصوات العالية للذين يتألقون فى الحماسة وينساقون الى التفكير فى أن الامور انتهت الى الاسوأ مع أن الحقيقة أن معدل التقدم هو وحدة الأمر الذى لا يرجى ، وقد خصص هذا الموضوع للاسهام فى ابراز هذه الحقيقة اذ يتناول القرائن الانسانية فى دراسة علم البيئة من ناحيتين : الهدف الانسانى لسكان من ناحية وللباحثين من ناحية أخرى ، ومازالت بصدد الحوار فى أن الاهتمام الضئيل بشتى العوامل الاجتماعية والثقافية ليس وفقا على الاطار العام للدراسات البيئية ولكنه يحكم على أهميتها وفائدتها وسأقوم بعرض هذه العوامل فى ثلاثة أمثلة لمختلف أنماط القرائن الاجتماعية .

المضمون الانساني

تزايد الوعي بتغير البيئة وأبعادها وأخذ في الانتشار منذ العقد السادس حتى بلغ الذروة في اواسط العقد الثامن مع الادراك التام للاثار والنتائج الناجمة عن الجفاف ، كما شهدت هذه الفترة ايضا معدلات من التغير الاجتماعي فضلا عن التفكير الاقتصادي والسياسي شملت العالم اجمع ولم يسبق لها مثيل من قبل ، هذا الى جانب التمزق الاقتصادي والقلق السياسي مما يشيع في أقصى بلاد العالم بواسطة وسائل الاعلام المرئيه والمسموعة التليفزيون والراديو تفسر في ضوء الظروف المحلية كتعاون انساني للتفاوت الكبير والاحتياجات من جانب واحد ، وقد أصبح الناس تدريجيا مدركين لمختلف أساليب العمل والاتجاهات ولمعدلات التغير السريعة نسبيا في مختلف اجزاء العالم او في مجتمعاتهم وأيضا لمعدلات التغير الواضح في فترات قصيرة نسبيا ، ويصل هذا التغير الى الناس في بلادهم مباشرة وأسرع من ذي قبل • وحينما تهدد القيم الراسخة وتثار الأحاسيس تفرض علينا غالبا أساليب ليس في مقدورنا أن نتجاهلها سياسيا او أن نرفضها كليه ، وتحت هذه الظروف تضعف مشروعات تغيير البيئة الطويلة الأمد قبل استخدام التجربة الاجتماعية ،

فعلم البيئه بمفهومه الواسع هو الصلة بين المجتمع البشري وبيئته الطبيعيه ، أو بعبارة أدق هو دراسة هذه الصلة ، وبهذا يصبح مختصا بموضوع متميز يلقى الاهتمام البالغ بصورة دائمة ، الا أن الحوار والبحث والتعليم التي نتجت عن هذا الاهتمام من خلال وثائق المثقفين الاوائل حتى وقتنا الحاضر استند الى مراجع مختلفة الأساليب تناولت مراحل مختلفة لدور الانسان والمتغيرات وتوزيع هذه المسؤليات بالنسبة لمواقع الأشياء ، والكثير من الموضوعات يلقى المزيد من الاهتمام والتميز • وفي مجال التعميم يوجد عدد من الاحتمالات ، وفي النهاية نرى أنفسنا نرى نحن بني البشر عبيدا للطبيعة أو سادة لها ، ويمكن أن نكون رؤساء للخدم ونستطيع أن نتحمل أعلى درجات المسئولية ، ويمكن أن نكون شركاء للطبيعة في أعظم صورها، أو نستطيع أن نرجع الى الله أو الى الاجيال المقبلة وأن ننتفع بالطبيعة لكي نحدد الفروق وننظم المجتمع لنضع أنماط التباين في الثروات والنفوذ لتوصيف التفاوت في ضوء ظروفنا الحالية ، والأمثلة على كل من هذه الحالات نجدها في تاريخ وصف الشعوب البشرية وعاداتها وأخلاقها ، وعلى الرغم من أن هناك مجتمعات معينة تنطبق عليها هذه الصفات من اليسير التوصل الى الموضوعات الأخرى في مختلف المستويات الاجتماعية ، وأهداف هذه التأثرات ليست واضحة تماما في علم البيئة الانسانية ، وسوف تتضح حينما ينظر اليها كوظيفة لا من منطق العمل التاريخي والثقافي فقط ولكن في اطار الأوضاع الاجتماعية أيضا (باسمور ١٩٧٤ ص ٣ — ٤٠) •

ان تصور الانسان للطبيعة هو نتيجة تأثير البيئة على الفرد في المجال الاجتماعي والطبيعي وهي متعددة الجوانب وقابلة لتقسيم لشمولها ، وفي أحد الأبعاد المتطرفة للتعقيد الاجتماعي يشاهد هذا الانقسام في المقاطعات التي تضم مجموعات صغيرة من الذين يزاولون الصيد وجمع الغذاء ولا يقومون بعمل انتاجي ويعيشون في تواكل تام على الطبيعة (والى عهد قريب) مثل البوشمان في بتسوانا والسكان الأصليين في أستراليا والزنوج في بعض المناطق الاستوائية في جنوب شرقي آسيا وأواسط أفريقية والاسكيمو في المناطق القطبية ، وهم الذين اتخذناهم نموذجا لتقويم الأوضاع الاجتماعية في العصور المتوسطة •

ومن ناحية أخرى نحن معتادون توجيه الأفراد لربط الحقوق بالموارد الطبيعية في اقتصاديات الصناعة الحديثة حيث يتفاعل الانسان مع الظروف الطبيعيه التى تتعارض مع المنظمات التكنولوجية المعقدة ، ومن خلال هـذا النمط توصع الخطط المتسعة للفرد والمجموع عن الظواهر الطبيعية ۰ ومن خلال هـذا المستوى توجد اتجاهات رمزية مماثله لذاتية الفرد والجماعة تسمو على الظاهرة الطبيعيه كالطوطم Totem عند البدائيين القدامى والتمائم عند فرق الكشـافة ورق الجيش (لنتون ١٩٢٤ ليفى ستراوس ١٩٧٢ ص ٧٠) ، فى حين تقوم علاقات بالطبيعـة فى الاديان الكبرى على اختلافها كالديانة الشـنتوية فى اليابان والبروتستانتية ـ ومن خلال التاريخ كلما توسع المجتمع وازداد تعقدا أصبح من المتوقع أن تتجزأ البيئة الطبيعية بيحث تتوافق مع فئات المجتمع مما يجعل من اليسير تصنيفها وتدعيمهـا ونستشهد بما ذكره جرتير (ص ٩٣) ۰

ان احدى الوظائف الطبيعية كما يراها العقل البشرى هى تقـديم المواد لبناء أنماط الناس للمجتمع الثقافى واجتماعى للانسان . وبهذا نستطيع ان نتوصل الى معرفة ما الذى يتفاعل مع غيره من هذه العـوامل ۰ والوظيفة الرئيسية للطبيعة كمنظم للمجتمع الانسانى وغير المدركة الادراك الكافى تتدخل فى تعاملنا مع وظيفتها الأولى وهى توفير الموارد . وفى العقود الحديثـة يتزايد معدل التغير الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية وخاصة فى الغرب الذى يتجه نحو التحرر فى مجال العمل والبناء (بمعنى التمسك بالمعايير التقليدية السـلوكية) ۰ وواكب هذا التغير الاجتماعى زيادة الاهتمام بالطبيعـة ۰ ان الضعيف يتهم القوى بتلويث البيئة ، تنهم المؤسسات العلمية العالم بالتقليل من شأن موارد العالم منخلال عدم الترشيد أو على الأقل للتوقعات المضللة لاستراتيجيات الانتاج ۰

ووجود التلوث وعدم الاهتمام بعلم البيئـة لا يحتـاج الى التساؤلات واذا نحن تجاهلنا الأبعاد الثقافية والاجتماعية لهذه الحقائق فنحن بذلك نقلل من قدرتنـا على استخدامها ۰ نحن نختار صورة البيئة بمحض ارادتنـا فلا نرى الا ما تقره عقولنا وتسلط عليه الأضواء وهو يعتبر العائد المتكامل لتجاربنا الشخصية وتكويننا العقلى ۰

والخطوة الاولى تجاه اختيار المعرفة الخاصـة بالمجتمع توجد فى اقتناعنا بأن العمليات الاجتماعية لا يمكن استيعابها وادراكها تماما من خلال المصطلحات الطبيعية أكثر من ادراكها عن طريق العبارات الاجتماعية ۰

وقد اشتركت مارى دوجلاس فى توضـيح هذه المشكلة بصفة خاصة فكانت كتاباتها فعالة ومؤثرة وتضم الكثير من العبارات المختارة (دوجلاس ٧٩٧٥ ص ٤٧ ـ ٢٣٠) ۰

نحن بعيدون عن ان نكون المدينه الأولى لكى نؤمن بأن بيئتنـا تجتاز مرحله خطيرة ۰ فمعم البيئات القبلية تحوطها الأخطار ، وليست هذه الاخطار متشابهة ، فنحن فى الوقت الحاضر مهتمون بالانفجار السكانى ، وهم غالبـا يقلقهم نقص السكان . ولكننا نلقى التبعـة على المبررات التى يتخذونهـا ، وما تواجهه البيئة الانسانية من مخاطر تسود كل مكان هو نتيجة حماقة الانسان وحقده وبخله ، فالوقت والمال والايمان بالالاه والطبيعة بهذا الترتيب هى الورقـة الرابحة فى العالم التى يدوى صوتها لتفوز بالمناظرة ۰

وأقصى مشكلاتنا هو قصور الوعي الانساني مما يعد نذيرا بالخطر ، وهذا يوضح لماذا نحن لا نكترث بعلماء البيئة • كما يوضح قصور المبادىء والآراء المتميزة ، ومن السهل أن نفرق فى مخاوف التلوث ، ان المجتمع تميز البيئة بالفكر • ويرون المجتمع تظهر المخلفات الرديئة غير المتسقة وتنتشر السموم فى الهواء والماء ويتلوث الطعام وتظهر المناظر الكريهة فى الأفق ، وانتشـــار التلوث فى كل مفاهيمنا يحطم ارادتنا ويوقعنا فى شرك الشياطين والساحرات ، وأى ثقافة قبلية تختار هذه المخاطر لتشيع الخوف وتمنع اقامة الحدود الفاصلة للتحكم فيها ، فهى تسمح للناس بأن يعيشوا قانعين وسط مئات المخاطر التى يجب أن تثير فيهم الرعب لأنهم لا يفكرون بصورة سليمة ولا يستخدمون ذكاءهم • ان المبادىء المتميزة تنبع من البناء الاجتماعى، والمجتمع الذى لا يقوم على قواعد سليمة يجعلنا فريسة للرعب والفزع والشر ، وواجبنا أن نسلم بأن البيئة قناع ومســـاعد لنمط معين من المجتمع وأن قيمة هذا النمط الاجتماعى تتطلب الدقة وامعان النظر كما نفعل عند العناية بتنقية اللبن والهـــواء والماء •

ولدينا على خلاف المجتمع القبلى القدرة على الادراك الذاتى ، اذ أننا نستطيع أن نقرر تصورنا العام للبيئة لأننا نملك القدرة على المقارنة بين معتقداتنا ومعتقداتهم . كما أننا نملك آفاقا أبعد للشخصية والمعرفة الذاتية •

وتبرز هذه التصورات من خلال تفسير للطبيعة الانسانية اذ يرى الانســـان مشروعا وواضعا للنظام ومبدعا شريرا متعسفا ، يركز نظامه حول نفسه بأى ثمن ، وان كان الثمن هو التخريب الذى يتصف به فى النهاية •

فالنظام قائم على التفتيت ، وتنظيم المعرفة لديه يقوده حتما الى اقامة الفواصـل بين نظمه التعليمية ، وما يدريه عن الادارة يؤدى به الى المعوقات البيروقراطية ، وتلك القاعدة الســـياسية القديمة فرق تسد « ما هى فى أبســط صورها الا تحول واضح مقصود لعملية لا شعورية هى حتمية التفرقة والأجر ، فما من خبرة من خبرات حياتنا الا وتخضعها للأمر والاختيار المتعسف للمعنى الذى تختاره لها ، وان كان هذا التعسف أكثر تنظيما فى العلم وان كان لا يثمر بدوره أكثر من تصور متعدد المعانى ، والقصور غير المتخصص أقرب الى التعميم منه الى التقنين وان خلا من التعسف فى تجـــديد الميدان المقرر للمران التعليمى الا أن ما ينجم عن هـــذا التباين من تناقضات لا يعد بالضرورة سلبيا ونحن فى مسيس الحاجة ليتخذ من الوعى الاجتماعى حافزا لقدراتنا الآمرة لتكون معنا لا علينا •

وقد قامت مارى دوجلاس ١٩٨٠ بتطوير أفكارها وعرضها عرضا شاملا بقصد أن تكون نظرتنا للطبيعة على صلة بطبيعتنا البشرية وكيف يتسنى للاثنين معـــا (وان لم تشرح كيف يتم ذلك) أن يتواصلا فى مضمار الظروف الاجتماعية ، اذ أن نظرتنا للطبيعة البشرية تتأرجح بين نقيضين : نفترض فى أحدهما « على رأى هوبز » أنه مختل ، فالمجتمع لا يندفع الى العمل مـا لم تحكمه أوامر معروفة من خــــلال المؤسسات ، سواء كانت مؤسسات دينية أو سياسية ، أما الآخر فاننا نرى روســو أن الفرد قادر على أن يقوم بكل ما يحتاج اليه المجتمع من تنظيم دون أى عون خارجى " ومن الواضح أن هذين النقيضين يتلازمان فى الظروف الاجتماعية لحضـــارة مدينته ، ويتجاوزان الحـدود غير القـــانونية والحواجز النفســـية ، وبعبـــارة أكثر حداثة أنهما متلازمـــان فى الســـلطة المركزية والســـلطة القابعة ، فالفريق من السكان

الذي يفقد ثقته بالمؤسسات القائمة نراه يطرح هذا اللبس على المحيط القائم ويضني به ، ويلقى أسباب المشكلات على عاتق الناس الذين يتباينون اجتماعيا وثقافيا ، ففي البدايه وصمت أعمالهم بالضلال وعدم التعقل . ولكن ما ان بدأ العقد الثامن وبدأ الاهتمام بالعامل البشرى حتى أخذوا يلقون اللوم (بشيء من السخاء) على الضغوط العادية من جانب المؤسسات وعلى التركيب الاجتماعي عندما أدركوا أنها بعيدة عن الناس أنفسهم ، وانها تحول بينهم وبين الاستجابه الفعلية والتكيف مع الأفكار والفرص الجديدة البادية ، مع أن فكرة ضغوط المؤسسات تمثل التحرر من القواعد التكنوقراطية لمكنون التنمية ، وأيما تكون فليست غير خطوة رائعة للتقدم مادامت سلبية ، فضغط المؤسسات فكرة لا وجود لها الا في أدمغة الباحثين ممن يتصورون المشكلات البيئية لا تقوم الا على العناء الاجتماعي وأي خطوة أكثر ايجابية في العمليات الاجتماعية التى تبدو من الناحية البيئية خالية من الحياة هي أكثر قواما للفرص البناءة ، وهي جميعا تعتمد على الفروض التى يقوم عليها البحث

وتعدنا النظرة الاجتماعية المركزية لماري دوجلاس ودور كميم بصفة خاصة للعلاقة بين الناس والمحيط لتقبل الظاهرة الحاضرة . ظاهرة الاهتمام الزائد بالمحيط ، كما تحذرنا من كل ما يبدو على صلة بها اذ من المحتمل ان يكون هو الاخر الى حد ما وظيفيا للمتغيرات في العلاقات بين الفصائل الاجتماعية وأنها اتجاه خارجي في تجربة العلاقات المتغيرة من أعلى الى مستوى آخر يبرزها كبدعة من البدع ، فعلم البيئة وهو علم يتصل بالواقع تماما ، قد أصبح بالرغم من التباين في تصورنا البشرى له (من خلال التجربة الانسانية) له بالاضافة الى واقعية قيمة الرمزية ، حتى لتجاوز معناه في أذهاننا شواهده الطبيعية الخالصة ، فطالما لا نبدى اى اهتمام بتلك العملية وندعى على الأقل أننا في غفلة عن طبيعة الواقع البيئي .

وقد أصبح تلوث البيئة الناجم عن الصناعة علما على الصراع الاجتماعي حول الحق في الموارد في المجتمع الغربي ، وأصبحت تلك الكناية التى تلتصق بعلم البيئة في الغرب أمرا شائعا في الساحة الدولية حيث غزت خلال العقد الثامن شاهدا من بين الشواهد في الصراع النامي حول اعادة بناء الاقتصاد الدولي وارتفع عاليا في ساحة المعركة الدائرة حول تجديد المناطق الاستوائية واقتلاع غاباتها وأصبحت جميع هذه الموضوعات البيئة ، فشلا ذريعا في تحقيق هذه الميزة ، بعد أن أخفقت العملة الدولية لهذا الغرض واقعه الاجتماعي ، وأصبح علم البيئة موضوعا اجتماعيا من خلال هذا التحول في الواقع الرمزي ، وقد فشل تجريد الغابات ، وقد أخذ يحتل المكانة الأولى والعاجلة بدلا من علم البيئة ، فشلا زريعا في تحقيق هذه الميزة ، بعد أن أخفقت العملة الدولية لهذا الغرض في تحقيق أهدافها ، وقد تغيرت تصوراتنا عن العمليات البيئية هي الاخرى بدورها بعد أن ازدادت معرفتنا العلمية وتقدم الادراك ، فلأسباب عدة ، من بينها التجريد الفعلي للأرض ، أصبح الناس أكثر ادراكا في الوقت الحاضر للنقص المتزايد في الموارد الطبيعية في العالم أجمع ولم يبدوا غير قليل من الاهتمام بالتفاوت الاجتماعي في مقدار هذه الموارد والتنافس الاجتماعي حولها ، والواقع أن التغير التكنولوجي كان السبب في التفاوت بين هذه الموارد القائمة (الى جانب حالة الأفراد الاجتماعية) مما يجعل من أي تكهن حول مستقبل المساواه أمرا غير محتمل .

وقد أدى التغير في المعنى الذى نطلقه على علم البيئة الى متغيرات مشوشة في الاصطلاح العام ، وثمة صورة دقيقة لهذا التغير فيما يلى مما كتبه باسمور (١٩٧٤ ص ٤٣) :

« ان المشكلة البيئية ليست في الدرجة الأولى كمشكلة علم البيئة ، فالمشكلة في علم البيئة مشكلة علمية تماما ترجع الى حقيقة ان العلماء لا يدرلون بعض الظواهر البيئية تماما ، فكيف شقت مثلا مادة دى دى تى D.D.T. طريقها الى المنطقة القطبية الجنوبية لتبورها العلمية ، وقد مكنهم حل هذه المشكلة من الادراك السليم ، اما المشكلة البيئية فهي على النقيض ، نمط لمشكلة اجتماعية (ومن العسير أن ننقاد الى فرض مغاير ما دامت جميع الكتب التى تناولت المشكلة البيئية قد كتبها علماء) فاذا تناولنا الظاهرة كمشكلة اجتماعية فلا يعنى ذلك أن نكتفى بأن نقول أننا لا ندرى ولا نفهم كيف برزت الى الوجود ، فهي مشكلة قد اتخذت هذا العنوان لا لأنها كأى مشكلة علمية تقوم عائقا دون فهمنا للعالم ولكن لانها تعتبر الخمور والجريمة وحوادث الموت في الطريق مشكلات نؤمن بأن العالم يبدو أجمل اذا ما خلا منها وهناك ثلاثة أبعاد لأى مشكلة بيئية من هذا النمط ، وهناك ثلاثة أنماط لعمليات تدخل فيها : أولها وهمها عملية التجريد ، أى تغير بيئى آخر خالص ، وثانيها أن هناك عملية من التفاعل الاجتماعى المتواصل ، وثالثها عملية التبادل الفكرى واتصال الآراء • والكثير من جوانب هذه العملية الثالثة يبدو فى صورة بعيدة عن العقل أو الحوار المنطقى (حتى فى الحالات التى تتوافر لنا فيها المعارف الدقيقة التى تماكننا من استخدام الحلول العقلية للمشكلة) ، ولكنها تصور لا شعورى غرسته قيم متسلطة ، وأعراف تبدو من ناحية تشويشا فكريا ولكنها من ناحية أخرى زاد لأكثر ما يتم عنه فعل فى يوم بعد الآخر •

ان ادراكنا المعاصر لهذه العمليات ينسبها الى اختلاف التركيب • ففى العمليات الطبيعية تنظر جميعا الى القوانين الطبيعية ، أما العمليات الاجتماعية والثقافية فلسنا على اتفاق حولها • فالبعض — ومنهم بعض أساتذة العلوم الاجتماعية — يحاول أن يقلل من قيمة العمليات الاجتماعية والثقافية ، ويردونها الى القانون الطبيعى ، وان كان هذا السبيل قد أدى الى نوع من التحليل والتفسير الكيس لبعض المواقف الحاضرة والماضية ، وخاصة تلك الشرائح المغلقة من المجتمعات المعاصرة بتكنولوجياتها المتواضعة ، فقد كان الاقتناع بنتائجها هو الحال (بالمقارنة بنجاحها فى دراسة العمليات الطبيعية) عندما تطبق على مشكلة التكهن والتخطيط للمستقبل فى التنمية •

فاذا كان مرر ذلك الى الدقة البالغة فى العلوم الطبيعية (كما يمكن للبعض أن يقرر) أو أن مرد ذلك الى أن واقع مادة العلوم الاجتماعية قريب الى نفوسنا والأكثر خطورة فان الواقع على أى حال هو أن العلوم الاجتماعية لا يمكن أن تتسم تماما بأنها على قاعدة أساسية اذ تتضمن نهجا فلسفيا كما هو الشأن فى العلوم الطبيعية• هذا مع أن العلوم الاجتماعية تتناول فى كل جوانبها الناس بالدراسة كما تتميز بالتركيز على الصور المتعددة لعملية واحدة هى الحياة البشرية ، فى حين تبرز العلوم الطبيعية فى تناول التباين الدقيق فى المادة العلمية وان كانت العلوم الاجتماعية أكثر تباينا حتى فيما يتصل بالاطار التعليمى بسبب الاختلافات الفلسفية الأساسية (وان كانت أقل تعقدا) فى المادة الدراسية ، وقد تفاوتت هذه الاختلافات واشتدت فى حلبة الدفاع العام عن العلوم الاجتماعية فى المعركة التى درت عما اذا كانت علمية أو غير علمية ، وهى معركة حفلت بالحوار على مدى سنوات

أما العلوم الاجتماعية فلها أبعاد ثلاثة ، وقد يتيسر تصنيف المدخل الى هذه الأبعاد الثلاثة بطرق عديدة متنوعة ، وان وجدت افتراضاتها الراسخة عن العلاقة بين الفكر والأداة فى الدنيا على طبيعتها زادا رائعا من الاتساق ، وكما تدرك أفكارنا

عن طريق التصور فان ما هو طبيعي شأنه شـــأن المحيط الاجتماعي ، فان العلوم الاجتماعية تعى ما هو طبيعي لأن مادتها تشمل كل جوانب النشاط عند كل رجال العلم جميعا (فعلماء الطبيعة مهما كانوا لا يملكون الاداة التى يتجاوبون فيها مع الفكر فى كل ما يعرضـــون له فى مادتهم العلميه) ، وكذلك الطـرق والفروض الاجتماعية فانها تقوم هى الأخـرى على ما تقوم عليه العلـوم الطبيعية ، فان كل ما كتب فى جميـــع فروع العلوم الاجتماعية يقوم فى الواقع العلمى على فروض تتضـــمن

(أ) انه ما من فرد الا استجاب للظروف المتغيرة بصورة آلية

(ب) وهذه الاستجابات تفرز من الناحية الاجتماعية أوهاما حول التفاعلات اليوميه

(ج) ومن اليسير فهم السلوك بدراسة عمليات الفكر وخاصة عندما تكون ماثلة فى القيم وقوة العرف ، وتلك على اية حال هى جاذبية العلم (العويص) حتى أن الأفراد من الكتاب الذين يمتصون اتجاهاتهم من الخارج يبتعدون لهذا عن الدقه

وقد امتد الامر الى استعارة المصطلحات الفنية أو تهجيرها ، وفكرة الاقتباس دلالة اولى ، فقد اقتبستها العلوم الاجتماعيـــة من علم الحيـــاة (البيولوجيا) فى فورة الحماســة لعلـم البيئة . ولكن بالرغم من معرفة أن التركيب البيولوجى للتكيف (التفـاعل بين العمليات الوراثيـــة والاختيـــار الطبيعى) غير قائم فى العمليات الاجتماعية فقد فشلت فى استخدامها بالاستعانة ببراهن علم الاجتماع ، وما زلنا لا ندرى كيف يتكايف الناس وان كنا نعرف أنهم لا يتكيفون على الدوام ولا نستطيع أن نقرر متى يتكيفون ومتى يمتنعون عن التكيف ، ولعل التكيف كان بعض ما يقوم عليه تفكيرنا قبل زمن طويل من تحوله الى مصطلح فنى فى علم الحياة (البيولوجيا) . ولكن الجهود التى بذلت لتحويله الى هـدف عام لتصور علمى لتحليل السلوك البشرى لم تكن على وجه الدقة موضع اعتبار (ألاند ١٩٧٥) ، والقليل من التأمل كاف لمعرفة أن الناس لا يتكيفون فى الواقع ، فالتكيف خير وليس واقعا ، وما لم يهدنا علم البيئة البشرى الى الوقت الذى يتكايف فيه الناس والوقت الذى لا يتكيفون فيه فسيبقى المصطلح عائقا أكثر منه عونا لقضيتنا ، فان بعض مايقوم عليه التركيب العام لضغوط المؤسسات انما يرجع الى الحاجة اللاشعورية لشرح الفشل فى التكيف .

ويمدنا النظام البيئى بمثال أكثر حراشة لهذه الظاهرة ، فان بداية الوعى البيئى خلال العقد الســابع أدى الى ذيوع اتجـاه النظم البيئية نحو مشكلات البيئة ، وما بقيت هذه المشكلات محورا للنشاط البشرى ، كما هى فى الواقع ، فان اتجاه النظم البيئية لا يعوق تحليل الاستشكال فحسـب ولكنه يفسد تصـورنا لتلك العملية ، والسبب بسيط ، فان التشابك النشاط ـ البشرى لم يكن قط مما تحيط به آفاق النظم البيئية ، ويعتمد على خليط من الفرص تلوح فى أنظمة بيئية مختلفة وان كانت متقاربة كما هو الحال فى تحركات الرعاة بين الهضبة والســـهل أو الصحراء والنهر .

وحتى يتسنى لنا أن نقيم تلك المشكلات على الطريق القويم فاننا فى حاجة الى اقامة حوار حقيقى بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، وان كان مثل هذا الحوار بطيء الأثر لقلة رجال العلوم الاجتماعية الذين يبدون اهتماما بالمشكلات

البيئية ممن يملكون قدرا وافيا من المعرفة بالبيئة الطبيعية ، كما أن المصطلح نفسه مشكلة .

وقد عقد اجتماع خاص ضمن برنامج لليونسكو حول الانسان والمحيط الحيوى عام ١٩٧٤ (أنظر تقرير رقم ١٧) لاعداد بحث فى العلوم الاجتماعية لبرنامج ماب يصور مفهوم الاستخدام البشرى الذى يتفق مع النظام البيئى . وكانت تلك هى البداية الأولى الهامة وان فقدت الى حد ما فى معرفة ما تحتـــاج اليه لانها ركزت على التفاعل الاقتصادى على حساب المؤثرات الناجمة عن حركة الناس واتصال الأفكار فى عالم كبير ، فالنشاط البشرى لا يمكن تفسيره تفسيرا متكاملا على أســاس اقتصادى فحسب .

وعلى أية حال يبقى نظام الاستخدام البشرى ويتبقى الحاجة الى توضيح الصلة بينه وبين النظام البيئى قبل أن يدخل فى حيز التنفيذ ، وان اتضحت الصـــلة وتطابقت وغدا لها استغلالها فى برنامج ماب MAB لصورة التحول البيئى ، مما وجه اليه (بنيت Bennett ١٩٧٦) الأنظار حين تناول العلاقة بين الاثنين فى مكانين مختلفين وفى صورتين تاريخيتين متباينتين ، ويعرض بنيت Bennett (١٩٧٦ ص فكرته على الوجه التالى :

ـ ان التوافق النامى بين الطبيعة والصور البشرية للفعل والفرض والاتجاه التاريخى فى الوقت الحاضر أكثر ميلا الى النظم الكبرى حيث يتقرر السلوك القبلى أو الريفى نحو الموارد الطبيعية وفقـا للقوى الاجتمـاعية قلة أو كثرة ، التى تفوق قدرتهم كما هى فى التصـورات والحاجـات الداخلية والتغير الاجتماعى ، وكذلك التطور الاجتماعى لا يغير من العلاقة بين الناس والمحيط الحيوى ولا يضفى عليهـا مرونة فما دامت العلاقة غير مباشرة فان العقد والمشكلات البيئية تتفاقم

وقد نما الاهتمـام فى الآونة الأخيرة بأهمية الاطار الاجتماعى فى تشـخيص واستقصاء وحل المشكلات البيئية ، وهو ما يلاحظ فى كل من الساحتين العلمية والعامة وقد يرتد الى ضرورات الاقتصاد العالمى والتقدم السياسى (عند المتشائمين)أو تطـور يسفر عنه الضـمير الاجتماعى (عند المتفـائلين) ، وكما يجرى عادة فى عمليات التغير فان التقدم غير منتظم وغير محقق ، ومهما يكن مرغوبا كما يبدو على المدى الطويل فانه يعزز على المدى القصـير نوعا من عدم الرضا والتنازع عادة يكون حول المصالح المتأصلة اجتماعيا التى تخضع لتفسيرات مفرضة ، وفيما يلى أنمـاط ثلاثة للنزاع المحتمل بأمثلتهـا ، وكل مثال فيهـا يبرز من خلال الاطار البشرى لأبحاث البيئة حيث يمكن تشخيص العوائق والضغوط التنظيمية ، وابرازها بهدف افراز تشخيص أكثر ايجابية .

ثلاثة أنماط لمشكلة بيئية

ان القيود التنظيمية للتنمية مما يصرف الانتباه عن التناقض بين التفكير المنطقى المنتظر من الناس الى العمليات التاريخية الغامضة التى تدفع الناس كما هو مفترض ـ الى الوقوع فى شرك أساليب معينة لسلوك بيئى لا يستحب ، اذ أن عوائق التنظيم التى تحول دون البحوث العلميـــة المشتركة تبدو من ناحية أخرى (وان جانبهـا التوفيق) كأنها حصيلة تطور منطقى للعلم ، وان اجتمعا معا فى تفكير الباحث دون

موضوع البحث ، وان كانا نتاجا لتصوراتنا ، وتقوم الأمثلة الثلاثة التالية على افتراض أن التصورات المتباينة قد تؤدى الى نتائج متباينة ، أو تقدم على الأقل احتمالات جديدة فى البحث عن حلول لمشكلات البيئة .

المثال التقليدى

هناك أولا مشكلة الاقتصاد التقليدى ، وتبدو كأنها تؤدى الى متاعب بيئية ، وقد يبدو المثال الأصل لهذا النمط بين قاطنى المناطق الجرداء من سكان الريف التقليديين ، اذ أنهم يمثلون ثالوثا للتحديات امام الذين يخططون للتنمية : مقاومة التدهور البيئى والعمل على رفع مستوى المعيشة ، وزيادة العائد الاقتصادى للاقتصاد القومى ، وهناك هذا التباين الثقافى والاجتماعى بين هؤلاء الريفيين والمخططين مما يؤدى الى سوء الفهم لتضارب الاهتمامات والمصالح ، فتكنولوجيا الانتاج فى النظم الريفية القديمة جزء لا يتجزأ من نمط حياتهم القديمه ، وهى بكل مستوياتها النوعية حصيلة تنمية قائمه ومستمرة على مدى اجيال ، وليس لها تنظيم مقنن ، فهى من ناحية تتجه نحو أهداف انتاجية تختلف عن اقتصاديات السوق وأهداف اجتماعية تختلف عن تلك التى تتمثل فى البيروقراطية القومية ، كما أنها من ناحية أخرى لها جذورها الاجتماعيه البعيدة ، فالحياة الاجتماعية والتكنولوجيا يرتبطان ارتباطا وثيقا ، اذا أصاب الخلل أحدهما اختل الاخر ، وان كان حديث الناس عنهما واحدا يردونه الى منطق القيم (وهذا هو الأسلوب الصحيح للعمل ، ودليلهم الوحيد أن أسلافنا ينهجون هذا النهج) ، أو يردونه الى الدين (خوفا من العقاب الالهى لمن يخرج عليها ، ونظرتهم الدنيوية تجمع بين النظام الأخلاقى والنظام الاقتصادى .

فالصورة النمطية فى شرق افريقية أن الرعاة يعملون على زيادة عدد قطعانهم ما أمكن ، فليست الماشية موردا للغذاء ولكنها تمثل لديهم رأس المال ، فهى الثروة الباقية ، وهى أفضل من المال ، وهى المنفعة التى يورثونها لصغارهم ، وهى فضلا عن ذلك عنوان العلاقات الاجتماعية من علاقات الصداقة الى الزواج .

وما من واقع اجتماعى الا ويبرز فى تبادل الماشية ، والثراة منهم يوزعون ماشيتهم على أتباعهم ممن يرتبطون بهم ويعتمدون عليهم . فالعلاقات الاجتماعية هى الثروة الحقيقية ، والطريق اليها هو الماشية ، وما من سبيل غير ذلك لجمع الثروة أو الحصول عليها .

وعند المقارنة بنظامنا الاجتماعى المعقد ، كما يبدو ، فمن حيث القصور نقيم نحن حدا فاصلا من العلاقات المنبثقة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الخالصة فى حين لا يعرف هؤلاء الرعاة التقليديون أى تفرقة بين التنظيم الشكلى لأغراض الانتاج (وهو ما يمكن أن يتمثل فى القانون التنظيمى لأى شركة) والبناء اللاسفورى للعلاقات الشخصية بالأسرة والأصدقاء ، وان كان ذلك لا يعنى أن نشاطهم الرعوى يقوم على روابط تتماثل مع روابطنا الأسرية ، فالأغراض التى تبدو لدينا متفرقة وفقا لمقتضيات الحياة الشخصية اليومية لا تعد بالنسبة لهم غير حصيلة لمأثورات سلوكية ، فالقيود التى نقيمها لسلوكنا نحو بعض الأقارب والتى ترضى مطالبهم أو حاجاتهم ليست لها غير أهمية ضئيلة نسبيا فى المجتمع ككل بالمقارنة بالمواصفات التى تقرر الأنماط المختلفة للسلوك بين مجموعات من الأقارب فى مجتمعات صغيرة

غير معقدة ، فالسلوك المحافظ فى مجتمعات لها تقاليدهـــا الاقتصادية يمثل بناء شكليا لا ينبع (كما هو فى المجتمعات الصناعيه) بين انتاج حقيقى ونشاط يتصـل به فحسب ، ولكنه يجمع بين جميع صور الحياة الاجتماعيه ، وان كانت ادارة هـذا البناء وتحريكه يتمان فى صورة مختلفه ولأغراض مختلفه ، فالنشاط الرعوى مثلا يحركه فى صورة مختلفه أكثر مما يمكن أن يشاهد خلال جنى ثماره أو عند الزفاف. وقد تعد هذه الصور المتباينه كما لو كانت متغيرات تكملها ، أو اوضاعا لبناء قائم (جيرنج ١٩٥٨) ، ففى الاقتصاد الرعوى وغيره من الاقتصاديات التقليدية الاخرى يبدو البناء القائم صورة سلوكية محافظه فى كل ناحية من نواحى الحيـــاة اليومية واوضاع الابنيه المختلفه الناتجه من مختلف الاهداف الاجتماعيه : فى المفهوم الصناعى تعتبر من هذه الابنية الرسميه لكى تعمل بكفاءة يجب ان تفصل عن نفوذ البناء غير الرسمى القائم بالحياة اليوميه • وبسبب مغالطة البناء الرسمى للمجتمع الصناعى (وهذا ينقص الاقتصاديات التقليديه) تفسر هذه المشكلات سلبيه وغير سليمه بدعوى ان تعيد بقيود معينة منبعثة من تأثير العلاقات الاجتماعية على أنشطة الانتاجية • وعلى هـــذا فالتوصل الى معرفة هذا الانفصال ليس من اليسير تحقيقه فى ضوء الاقتصـــاديات التقليديه • ولو أننا قدرنا المرونة الفطرية لقدراتهم لاستمرار تحقيق أوضاع بنائه لأمكن التوصل الى مداخل لمشكلاتهم تطلعاتهم الى وسائل تيسير أوضاع جديدة ذات جدوى لأى هدف معين جديد ، وهذا النمط من علاقة الانسان بالبيئة من ســـمات الرعاة القدامى نموذج للكثير من أشد السكان فى البيئات المطحونة فقرا فى هـــذا العالم • وفضلا عن ذلك هى علاقة قد غدت خلال العقـــود القليلة الأخيرة أكثر مرارة وأشد قرحا عندما أصبح الاقتصاد الدولى أكثر تماسكا وزالت عنها مرونتها البيئيـــة والاقتصادية • ويمثل التدخل فى هذا النمط من المجتمعات مشكلات لها طابعها المميز، فهى ليست مشكلات عسيرة فحسب ولكنها عسيرة بالتالى على ادراك علماء البيئـــة والتنمية من رجال التخطيط • وان كان علماء السلالات كثيرا ما تناولوا بالحديث الجذور الاجتماعية الكامنة للتكنولوجيات التقليدية القديمة ، الا أنهم قد عجزوا تماما عن ترجمة تلك الشطرة الى طريقـــة تحفز على التغيير الذى يرمى الى مزيد من الأمن البيئى ومستوى أطيب للمعيشة ، ومن تنـــاول بالنقاش السافر هذه المشكلة جنح بها الى المعاناة من التشويش والخلط بين آلية التغير والغاية من التغيير ، فقد اتجه النقاش الى أن الغاية من التغير انما تبدأ من افتراض بديلين : اما أن تأخذ الأشياء طريقها المرسوم وتصبح على المدى الطويل ان لم يكن المدى القصير أكثر سوءا ما دامت فاعلية الاقتصاد الخارجى لها تأثيرها والزيادة السكانية أو تقنيات الانتاج الصناعى قد تجاوزت افتراض ان الناس سيتكيفون فى هذه الأنماط الجديدة • وكل من هذين الغرضين غير مقبول ، اذ أن قيود النظام لا تقدم غير التفسير الأخير للفشل ، أنه نموذج سلبى يدل على أن هناك شيئا يجب أن يزول مثل طرق التفكير المتعارف عليهـــا ، وليس منا من يعلم ولا الاطباء النفســيون كيف يتحقق هذا التغيير • وسوف تحل المشكلة اذا وصفت لها القواعد فى دورات ثقافية ملائمة والتساؤل عن الرؤى الأكيدة لصلة الانسان بالبيئة فى الوقت الحاضر التى يمكن استخدامها كبنية أساسية للتغير الهادف من منطلق الاطار الثقافى والاجتماعى نحو مزيد من الانتعاش البيئى • والتغير فى الفترة المقبلة سوف يكون هـــو العمل على تفاعل عدة عوامل اقتصادية اجتماعية تتضمن احتمالات بيئية وقيما ثقافية كما تتضمن العملية السياسية •

المثال الانتقالى

والمثل الثانى فى هذا التصنيف لأنماط المجتمع يوضح العلاقات البيئية للمجتمع فى مواقع حيث يتم الانتقال نحو التكنولوجيا الحديثة دون مراعاة للبناء والقيم للشعب المحلى ، فمثلا فى وادى نهر الانديز وفى الباكستان خاصة استخدمت التكنولوجيا المتقدمة فى مجال الرى منذ أواسط القرن ١٦ بواسطة المهندسين البعيدين عن العاملين اجتماعيا وثقافيا ، فجماعات العاملين سواء التى وجدت مثل استخدام التكنولوجيا وانتشرت فى البيئة البشرية حيث ترسخ التقاليد الاجتماعية لتكنولوجيا زراعة الحياض والرعى المماثلة للأوضاع التقليدية التى ذكرناها من قبل والذين جاءوا الى الشرق من مجتمعات مماثلة واستوطنوا ولا يمكن فى كلتا الحالتين أن يقال انهم تأقلموا مع التكنولوجيا الجديدة الا اذا وصل مستوى التكيف الى مفهوم المعاصرة. وسرعان ما بدأت مناطق الرى فى البنجاب تشكو من مشاكل بيئية حادة نتيجة لطرق المحاولة والخطأ التى يستخدمها المهندسون وبصفة خاصة مع عدم التكافؤ بين المهندسين والعمال المحليين . وقد نشأت المشكلات من تناقص الأرض القابلة للزراعة بسبب غمرها بالمياه وبسبب الملوحة وسوء صيانة قنوات المياه . وقد أجرى تقدير يتبين منه أن حوالى نصف الأراضى الزراعية قد تأثر بنسب متفاوتة ، وحتى عهد قريب كان التغلب على هذه المشكلة يتم برى مساحات أكبر من الأراضى ، ومن قبيل السخرية فقد أثيرت مشكلة ثانوية ولكنها مرتبطة بموضوع نقص المياه من خلال هذه العمليات وبسبب تبخر المياه . وركزت الابحاث الموجهة الى حل هذه المشكلات على تفسير العمليات البيئية وعلى التجديد والتوسع للأنماط التكنولوجية أكثر من اهتمامها بمعرفة أنماط الحياة والمفاهيم للعمال ، وبالنتيجة أن المفاهيم الشعبية بدت كأنها عقبة فى سبيل حل المشكلة ، قد تبين من دراسة حديثة (ميرى ١٩٨٢) ان البناء والعلاقات الاجتماعية فى هذه المجتمعات منبثقة تاريخيا من خلال مواقف تنولوجيا مختلفة لم تؤخذ فى الاعتبار عند وضع سياسات التنمية والاستقرار والاستيطان ، وتعارضت مع الاستخدام الكفؤ لنظام الرى ، فالمجتمع الريفى فى البنجاب يتكون من مجموعات أسرية يتنافسون على الموارد ، ويتلخص صراعهم المستمر فى مناقشاتهم المكررة عن الحسب والنسب لكل شاب وخاصة فى العائلات المتميزة ، ومثل هذه المنافسة لا تتعارض مع الظروف التكنولوجية للزراعة بالمطر والرعى ، ويمكن تفسيرها فى هذا المفهوم التكنولوجى القديم على أنها تأقلم . ولكن الرى على نطاق واسع حيث تعطى الأولوية للتكنولوجيا لضمان تدفق المياه المناسبة من خلال قنوات طويلة للمياه وتحت رقابة محلية قد يكون مجالا للتدمير وخاصة أن المجموعات المتنافسة تشترك فى قنوات المياه .

والمشكلات البيئية فى البنجاب مثال قديم لعدم التكيف وللحاجة الملحة للبناء الاجتماعى لتكنولوجيا مرسومة ، فمن اليسير أن نسوق أى بناء اجتماعى لأغراض الانتاج اذا ما رسمت التكنولوجيا أو كان فى القدرة مواءمتها مع الهدف القائم فى الفكر ، فاذا لم يتم ذلك (كما هو فى الغالب) فان علة ذلك أن قلة من الناس ، ولبس كل رجال العلوم الاجتماعية ، يتناولون العلوم الاجتماعية كما لو كانت حقائق .

المثال البيروقراطى

وحيث تتواجد أنماط مختلفة للبناء الرسمى تعمل فى مشروع معين يظهر

الميل الغريزى لسوء الفهم والتخبط والصراع بين الأفراد الذين يمثلونها ، ولهـــذا ففى المثال الثالث نصح فى الاعتبار ممثلى مجتمعات البيروقراطية الصناعيه لأنها تصطدم مع سكان المناطق التى تنفذ فيها مشروعات التنميه ولا بهم يبحثون عن نمط للبـلاد النامية يعملون فى اطاره ، اذ أن أنشطتهم تتتأثر بالنظام البيروقراطى للنمط المألوف فى المجتمعات الصناعية ، ولم ينجح ممثلو الادارات والمؤسسات فى تحقيق هدفهـم فى مجال تناسق الأعمال ، فاختلاف المواقع لكل فرد مشترك فى العمل فى البنـــاء الرسمى لمنظمته ادى الى اغفال الفروق المعوقه فى مجالى البحث والتطبيق العملى • والأبحاث العلمية فى الوقت الحاضر مبـــاحة كمكونات متكاملة للمجتمع النظامى الا أن تنظيم الأبحاث العلمية يعتبر ظاهرة حديثة نسبيا ، وحتى تكاملها مع البناء الرسمى يعتبر حديث العهد ، والى عهد قريب كان البحث العلمى الى حد ما يتجه الى الأسلوب التجارى تحقيقا للكسب المادى ، وخلال فترة ترجع الى أكثر من مئة عام انتظمت البحوث فى اطار المؤسسات البيروقراطية ، بمعنى أن أشخاصا معينين يختارون أســاليب معينة للبحث لبناء مستقبلهم ويعملون لحساب المنظمات والجامعات ، والمؤسســات الرسمية ، وهذه المنظمات تختلف طبقا لنظامها سواء كانت أعمالهـا أكاديمية أو حكومية أو تجارية ، على الرغم من أنها تشترك فى بعض السمات التى تميزهـا عن المنظمات الرسمية . وهذه المنظمات تختلف طبقا لنظامها سواء كانت أعمالها أكاديمية أو حكومية أو تجارية ، على الرغم من أنها تشترك فى بعض السمات التى تميزهـا عن المنظمات الرسمية التى لم تأخذ بنســق البوحث حيث تتميز الذاتيـة العلمية بالانطلاق وقد تبلغ حد المغالاة وقد تتجنب الاحساس بالمسئوليه حيث تنفصــل المؤسسات العلمية عن المؤسسات الادارية •

الا أن العمل على التشجير قلما يغيب عن الأذهان عندمـا يتحول الى نمط من أنماط التدفق المائى فى مجال المعرفة والتعليم المنهجى ومحاولات التعليم الفكرية ، فليست هذه النظم التعليمية بأقل غيرة فى الدفاع عنها فى الوقت الحاضر ، حتى أن قيمة التعليم الذى يتجاوز ميدان خصوبة الأرض يأتى فى النهاية ولا ينال شـيئا من التفكير الا أخيرا •

والاهتمام بزيادة التعاون وخصوبة الأرض بين أنظمة بحوث علم البيئة مقيد بالمشكلات البنائية المماثلة للمشكلات التى تعوق تنفيذ نتائج بحوث علم البيئية لتنمية البلاد • هذه المشكلات واضحة فى قصور صور مشكلات البيئة فى بحوث العلوم الاجتماعية ، ومن ناحية أخرى فى البحوث المتخصصة لعلم البيئة فى البلاد الصناعية (القائمة على هذه الأنماط وفى البلاد النامية حيث المصالح الشخصية لأساتذة العلوم تمل استراتيجية للبحث يعلو به فوق سلم معاهد البنــــاء البيروقراطى للمنظمات وتناضل ضد مجازفية لوضع نظام مشترك لأى مؤسسة مشتركة للاستعلام والاستقصاء وفى المؤسسات التى أنشـئت حديثا حيث تخصصت أقســام فى بعض الحالات لمؤسسات تعليمية مشتركة أو لمشروعات متطورة تبــدو المشــكلة غير ظاهـرة ، فالفرد ما زال مدفوعا الى تتبع استراتيجية أبحـاثه للبنـــاء البيروقراطى • وفى بعض الحالات تظهر نتائج أسوأ : فأقسام لمؤسسة المشتركة تضع الأنظمة التعليمية تحت رياستها الكهنوتية وتجعل تبعيتها للمنظمات البيروقراطية الرسمية للبحوث ، وفى الواقع نحن نرى ثلاثة أوضاع للمعايير التى تنظم البناء الاساسى فيما يختص بكل من (ا) التحديث والمعرفة ، (ب) المكان والهيبة ، (جـ) الثروة والسلطة •

فهذه الاوضاع الثلاثة تعكس ثلاثة منافذ مختلفة الا أنها متكاملة من حيث أثرها

فى طبيعتنا البشرية ، فكل منها يقوم على أسس مختلفة للقيم التى تتصارع مع الصورتين الأخريين والمقارنة بين الاوضاع الثلاثة تجعل من اليسير أن تفهم العمليات الاجتماعية والثقافية بوجه عام وأن نرى الطريق واضحا تجاه المواقف التى كانت تبدو من قبل مغلقة .

وفى هذه الصور الثلاث وكل من هذه الأنماط الثلاثة التى شرحناها من قبل نشاهد العمليات السياسية ، الا أن هذه العمليات فى صراعها حول المال والسلطة تخضع لاطار بيولوجى وحادى ، وتحكمها على الدوام القيم والمهابة . بالاضافة الى الأفكار الجديدة وذيوع المعلومات ، ونستطيع ان نذودهم بالمعلومات ونرفع مستوى الوعى لدى اللاعبين على المسرح من كل النواحى الى أبعد ما تمتد اليه المصالح الشخصية الماثلة أمامهم .

الاتجاه الايجابى

هناك رابحون وخاسرون فى معيار العمل السياسى ، فالقيم السياسية التى تحكم التنافس لا تلقى بثقلها على التنميه فحسب وانما تعدوها الى معيار المحاولة العلمية ، وان كانت تتحدى قيما متباينة الا أنها تقوم على الكمال والصراحة (سبوتر ١٩٩١) ومع تغلغل العمل السياسى فى كافة ضروب النشاط ، وما ينم عنه اتجاهنا الحاضر فى تناول الأشياء بمعيار الأبيض والأسود والخطأ والصواب واننا وهم (وهو ما وعينا فى الأزمنة الحديثة بتأثير ، أولئك البناة) نتيجة الى الاستجابة لأى صورة من صور الخلاف سواء فيما يتعلق بسياسة التنمية او التقدير العلمى باقامة الحدود والدفاع عنها بوصف العوائق التى تقف دونها .

وفى دراسة المشكلات البيئية عندما نرى أنفسنا محاصرين بالعوائق فان الخطوة الناجحة هى أن نحاول دائما توصيف المشكلة من جديد وفقا للفروض الاجتماعية البعيدة (أى التى تتصل بأناس آخرين) لا من ناحية التباين بين الاتجاهات العلمية ولكن من ناحية التصورات العلمية والشعبية ومشكلات التعاون ، وتنبع جميعا من رؤية الرائى لها ، وتلك الرؤية هى على الدوام والى حد ما نتيجة لمضمون وشكل من أشكال التنظيم ، ومهما بدت فى صورة مشوهة فان المضمون حقيقى كما هو فى المضمون البيئى . فاذا ما حف بها الاضطراب فانها تعتبر تكوين ذاتها ولكن على غير ما ينادى به رجل التخطيط .

ومع أن العملية السياسية تطوق كل جوانب الحياة الاجتماعية ، فان السياسة لا تفى بشرح كافة خبراتنا . وتمدنا كتابات أصحاب النظريات الاجتماعية ، من أمثال : هوبز ، وروسو ، وماركس ، ودوركهيم ، وفيبر (ولانذكر من الاجيال القديمة غير هذه الاسماء القليلة) ينبوع من الادراك للعمليات الاجتماعية ، بغض النظر عن الفروق الثقافية ، يساعدنا اذا ما اردنا على استكمال الروافع السياسية فضلها عن القيم الأخلاقية والتلوث ، وان كانت النظرية الاجتماعية كانت موضوع تقدير ، كقاعدة أكاديمية (وان لم تكن بصورة عامة) وان قل أن تتكامل (كما هو علم البيئة فى الوقت الحاضر) مع جوانب الحياة اليومية ، وما من شخص عادى الا يعرف شيئا عن علم البيئة وغير ذلك من العمليات المادية ، بل يعرف حتى بعض العمليات غير الحسية كمادة علم النفس مثلا ، ولكنه لا يدرى شيئا عن النظرية الاجتماعية ، وان كان يعلم الكثير عن التفاعل القائم بين المركبات المادية فى محيط

أكثر مما يعرف عن العمليات التى تفرز تبعيته الاجتماعية ، ولندع جانبا فاعلية الأعراف التى تشكل أفكاره ٠

فلماذا كان ادراكنا الاجتماعى اقل من ادراكنا الطبيعى ؟ اذا كانت مارى دوجلاس على حق فان موقفنا تجاه رجال الصناعة عندما يلوثون محيطنا الحضرى ونجاه الاقتصاد التقليدى المتشوش فى مسئوليته فى تجريده للمراعى والموارد الزراعية واقفارها (واحجامنا عن معرفه المثيرات التى نتفاعل معها والعمل على القضاء عليها) أشبه بما تؤمن به المجتمعات الحاضرة فى حناكة مستواها العلمى ، وهو ما كان فى مجتمعاتنا نحن قبل مئات قليله من السنين الماضيه ، فكلاهما ممزق ومضلل ، فيها نحن نستجيب للخطر المحيط بتبادل الاتهامات ، وتحملنا تصوراتنا على زيادة التمزق الاجتماعى ونتجاهل أى منفعة تنالنا من صناعة ناجحة ومن اقتصاد تقليدى ٠ وتدل التجربه على أن الطبيعه البشرية تفسر كل شىء على أساس المصلحة الفردية أو الجماعية (وهى لا تعنى اننا لا نستطيع أن نكون غيريين ، ولكنها تعنى فى الوقت الحاضر كما نظن تفسيرا يتفق مع حيوية الجماعة ٠ وعند تناول البحوث البيئية وتنظيمها يقتضى حل تلك المشكلات أن تتكامل كل من تلك البحوث الاجتماعية المركزية على اختلافها (الأبنية الرسمية المختلفة وكل مضمون اجتماعى أو ثقافى آخر) مادامت على صلة بمشكلة بيئية معينة فى صورة مشروع لبحث شامل خال من البيروقراطية أو الكهنوت التعليمى ، فكيف يتسنى لنا أن نحقق هذا التكامل ؟

اذا ما كان لنا أن نتقبل التفسير الاجتماعى المركزى لمختلف الاتجاهات فان علينا أن نتقبل جميع الاتجاهات الأخرى المتباينة كما هى فى واقعها المحتمل ، وحينذاك تصبح نظرتنا الى الاختلافات أقرب الى الرضا منها الى التحيز أو الى الصواب منها الى الخطأ ٠ وها نحن ندرك تماما أن تلك المنظمات الرسمية ، من المنظمات البيروقراطية الى منظمات الأعمال ، قد قامت أساسا على تجاوز صور الطبيعة البشرية منذ بدأت لتحقق ما لا يستطيع الفرد وحده ان يحققه ، وليس لنا أن نعجب أو تعدونا الدهشة اذا ما عرفنا أن تلك المنظمات قد قامت فى الواقع لنأخذ جانب بعض سمات الطبيعة البشرية غير المرغوبة تماما ، من قبل التفرق ، والدفاع ، والتنافس ، وان كان علينا أن نستجيب الى تلك المعارف لا عن طريق اخمادها والاستمرار فى متابعة المصالح القائمة على التنافس باسم العلم ولكن باقامة هيكل رسمى يسوى بين الآراء لا عن طريق نظم تعليمية متباينة تعالج مشكلة معينة ولكن عن طريق اتجاهات غير علمية لأناس تعنيهم هذه المصالح ، فان واجب العالم قبل أى شىء آخر أن ينمى المعرفة والادراك ، فسياسة اتخاذ القرار التى تتعلق بالعمل السياسى لابد أن تستعين بالعلم ، فاذا ما قام البحث العلمى على أسس ديمقراطية كما نرى يقينا وكما يجب أن يقوم عليه العمل السياسى فاننا نستطيع فى النهاية أن نرى العمليات البيئية فى اطار أبعاد ثلاثة : بعد طبيعى وبعد بيولوجى وبعد اجتماعى ثقافى ٠ فالديمقراطية من الناحية العلمية يجب أن تتوافق مع السياسة ، ويجب لذلك أن تتحرر الدوائر الانتخابية ، وفى هذه الحالة تصبح الديمقراطية والسياسة ذواتى طابع علمى ، وتصبح مصالح الجماعات موضع الاهتمام ، وعند ذاك تصبح الخلافات حول تفسير المشكلة مجالا للحوار فى ساحة أعدت لهذا الغرض ، والحل الأخير أن تتكامل كل وجهات النظر على قدم المساواه ، وكما هو الحال فى أى عمل سياسى لابد أن يكون هناك رابح وخاسر ، وقليلا ما تفرز الديمقراطية حكومة مثالية ، ولكنها السبيل الأكيد الذى نعرفه لتمثيل جميع المصالح الاجتماعية والعلمية السديدة

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

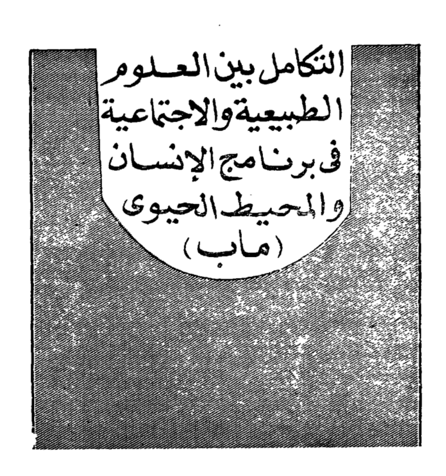
⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.

تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية.



مقدمة

تعطى وثائق انطباعا بأن المهيمنين على « برنامج الانسان والمحيط الحيوى » (ماب) لم يقصدوا تضمين العلوم الاجتماعية فيه ، وبسبب حداثة التناول المطلوب فى معالجة الثقافة ازاء الجنس البشرى فان تدريبا تقليديا فى العلوم الاجتماعية له فرصة ضعيفة جدا .

ويستطيع العلماء الاجتماعيون أن يؤدوا دورا مفيدا عن طريق شرحهم للناس برنامج الحكومة واقناعهم بقبوله .

وتوضح هذه الأهداف الثلاثة لدور العلم الاجتماعى فى برنامج الانسان والمحيط الحيوى بعض المشاكل بالجمع بين العلوم الطبيعية والاجتماعية وهى سيطرة العلوم الطبيعية (والبيولوجية) فى المشروع والتقنيات والمفاهيم التى يستطيع العلم الاجتماعى أن يأتى بها للبرنامج و (عدم) الادراكات الحسية للدور الذى يستطيع العلماء الاجتماعيون أن يؤدوه أو ينبغى عليهم أن يؤدوه .

ان اقتراب النظام البيئى من المشروع قد يسر بعض اغاثات العلم الاجتماعى وعلق آخريين يرددون صدى نداء عالم واحد من علماء الأنثروبولوجيا (ايلين ، Ellen

الكاتبة : الدكتورة آن هوايت

زميلة فى معهد الدراسات البيئية بجامعة تورنتو بكندا ٠ وكانت خبيرة لبرنامج « ماب » وصاحبة مؤلف « استخدام موارد الأرض والماء فى وادى أوكساكا فى الماضى والحاضر » (مكسيكو ١٩٧٣) ؛ ومؤلف « تقويم خطر بيئى (١٩٨٠)

المترجم : الدكتور محمد محمود السلاموني

أستاذ ورئيس قسم الدراسات الاغريقية واللاتينية السابق بكلية الآداب بجامعة القاهرة

١٩٧٩) بأن انطباعا يسلم به بأننا وصلنا فى هذه الأيام الى نرفانا لها صلتها بنظرية المعرفة أنه ، اذا طبقت القواعد على نحو صحيح فقط ، فان اقترابا من نظام بيئى سوف يفسر كل شيء ٠

ان موضوع هذا المقال هو أن المشاكل الرئيسية تطل فى مستوى تصورى ، مع أنها توجد حواجز تاريخية وقانونية بالنسبة لبحث انضباطى على نحو متبادل ٠ ويناضل العلماء الاجتماعيون حول صحة نظائر مادية واقتصادية لظواهر اجتماعية أكثر مما يفعله معظم العلماء الاجتماعيون ٠ وقد قدمت هذه القضايا التصورية باختصار هنا ، ليس بأى أمل فى حلها بل للتأكيد على أنها حرجة بالنسبة لشرعية مواجهة الماب ولم تلقى حتى الآن عناية كافية داخل البرنامج ٠ وعلاوة على ذلك ، فان معنى المفاهيم قبل تكيف وسوء تكيف ودرجات الضغط والمرونة ، التى قد اتخذها المشروع هى جميعها متواقفة على أسلوب نظام يحدد ، وحينئذ ينظم بأسلوب المشروع ٠ وان فهما محسنا لهذه المفاهيم لا يعتبر طرفا فيما يتعلق ببرنامج المشروع بل هو رئيسى بالنسبة لأغراضه العلمية ٠

تراث انضباطي

ان من المسلم به عادة أن العرف الانضباتي الذى تطور فى التربية والبحث العلمي ، وبخاصة في منتصف القرن التاسع عشر ، قد جلب معه حواجز تركيبية لدراسات انضباطية غير موائمة • فالمعاهد تعكس تدريب الشعب فيها ولها عادة بنية قطاعية أو مبنية على أساس نظام ما وباستثناءات قليلة جديرة بالذكر ، فان معاهد تربوية في جميع المستويات تنظم في موازاة خطة انضباطية عامة للقرن التاسع عشر ، وتؤيد دراسات تقليدية انضباطية لبنية المعرفة • وهناك مشاكل تبادل المعلومات بين جميع الانظمة • ولكن التباين بين العلوم الطبيعية والاجتماعية كان أعظم ، وحينئذ ، فان اقامة جسر يربطها أكثر صعوبة من الحد الفاصل بين علمين طبيعيين مثل علم النبات والجيولوجيا أو بين العلوم الاجتماعية مثل علم الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع • وتقسم معاهد تربوية أنظمة أكاديمية الى فنون وعلوم وتفصل كليهما عن تدريب موجه أكثر احترافا فى الطب والهندسة والقانون أو الادارة • وفى قطاع المعاهد الحكومية والحكومية على نحو متبادل وخاصة فان ادارات تتجه الى أن تزود بأشخاصه من خلفيات نظامية مماثلة وهكذا ، فان مشاكل تبادل معلومات بين أنظمة تصبح مضاعفة فى معاهد أخرى مثل خلافات قطاعية •

ويحافظ على مقدرة الانظمة عن طريق سبل عمل ومكافأت تشجع العلماء على البقاء داخل الانظمة فضلا عن الحركة بحرية بينها أو العمل فى حدودها • وعلى الرغم من اعتراف من قبل جامعات وحكومات ووكالات توظيف المال بالحاجة الى بحث نظامى على نحو متبادل • فان توزيعات الميزانية تظل طفيفة نسبيا وتصبح عملية فحص وادارة بطيئة عادة • وحينئذ تكون دراسات نظامية متضاربة حتى الآن أكثر صعوبة فى المباشرة من اتجاه سائد وبحث نظامى • ويضاف الى هذه القيود الموقف القانونى الضعيف نسبيا للعلوم الاجتماعية • فداخل منظمات عديدة توضع العلوم الاجتماعية على حدة كنوع لملحق نظامى • وقد يسمح لها بممارسة أغراضها الخاصة بها • ولكن كثيرا ما يتوقع أيضا أن تلعب دورا خاصا فيما يتعلق بأغراض أقسام أخرى ، مثل تقديم نصح بشأن المقبولية العامة لمشروع هندسى أو تحويل معلومات فنية الى أدوات تربوية •

وهذه مبررات تاريخية بالاضافة الى أخرى فكرية عن السبب فى أن هذا الموقف قد تطور • انها تتضمن الحداثة النسبية للعلوم الاجتماعية كأنظمة مقبولة

والنجاح المحدود للعلوم الاجتماعية فى اكتشاف قوانين علمية خفضت نسبيا من وضعها على العمود العلمى • ثمة عامل مساهم آخر هو العهد الذى آمن به بعض العلماء الاجتماعيين بالنسبة لمجتمعات أو عمليات اجتماعية كانوا يقومون بدراستها • وكان مألوفا فيما يتعلق بعلماء اجتماعيين ، يسهمون فى مشروعات الماب ، أن يقوموا بأدوار باحث ومشارك في وقت واحد • ليصير الناطق بلسان شعب متمتع بامتياز أقل أو من أجل دواعى اجتماعية وسياسية • وطبيعة موضوع بحثه ومنهجه في مواجهته قد أدى بسبب ذلك الى فهم مشترك للعالم الاجتماعى بوصفه مفتقرا لموضوعية (وفى أسوأ الأحوال) داعية اجتماعية تتخذ الاجراءات العنيفة أو (فى أفضل الأحوال)بوصفه عاملا على رفاهة اجتماعية •

وثمة مشكلة أخرى تحدث سوء فهم ، هى دراسة العلوم الاجتماعية كوحدة . وهذه مغالاة فى تبسيط وتحريف على حد سواء . ويوجد داخل العلوم الاجتماعية العديدة أنظمة مستقلة لكل منها أسلوب خاص بها ونماذج من سلوك بشرى مبنية على مستويات مختلفة لعمليات اجتماعية .

تحد لخبر الماب

اعتبر الماب (اليونسكو ، ١٩٨١) منذ بدايته بالذات برنامج بحث طموح وتطوير الأساس داخل العلوم الطبيعية من أجل استخدام منطقى لموارد المحيط الحيوى وتحسين العلاقات العالمية بين الانسان والبيئة .

وفى عام ١٩٧٧ كان لدى أعضـــاء مجلس الماب م أ ب حساسية بالنسبة الى اللا توازن داخل البرنامج بين العلوم الطبيعية المسـيطرة والعلوم الاجتماعية الأضعف وأكد المجلس (اليونسكو ، ١٩٧٦) على أن « العلوم الانسـانية والاجتماعية ليست عنصرا منعزلا فى برنامج الماب ، بل انها شكلت جزءا متكاملا لجميع مشروعات الماب ».

وقد أكد هذا الرأى من قبل المؤتمر العام لليونسكو فى دورة انعاقده التاســع عشر (نيروبى ، ١٩٧٦) ، الذى أوصى بضرورة دعم عنصر العلوم الانسانية والاجتماعية فى الماب .

وقد وافق المجلس الدولى الخامس للماب (اليونسكو ١٩٧٦) على أنه يجب أن نتركز عناية من الآن فصاعدا ليس على « الحــاجة » للتكامل بل عن « كيف » يتم انجازه .

وتضمنت اقتراحات محددة عن كيفية (أ) بحث مركز على مشاكل واقعيــة وعملية لادارة موارد ، (ب) اختيار مخططين وصناع قرار ليعملوا مع العلماء الطبيعيين والاجتماعيين فى فريق البحث ، (جـ) استخدام النظام البشرى للاستعمال كمفهوم متبادل ، (د) تطوير دليل خطة عامة نظامية على نحو متبادل ومنهجى (اليونسكو ، ١٩٧٦ ، هوايت ، Whyte . ١٩٧٧) ، (هـ) حلقـــات دراسية دولية واقليمية لتتناول مشاكل البحث العلمى النظامى على نحو متبادل المنهجى والعلمى ، (و) تعاون متزايد بين قطاع العلوم الاجتماعية لليونسكو وقسم العلوم الاكلوجية .

بالرغم من الدعاوى التى عبر عنها مجلس الماب ، توجد قيود قانونية قوية ضد التكامل داخل اليونسكو . وتحتل برنامج الماب مكانه داخل قسم العلوم الاكلوجيــة فى قطاع العلم . ومنذ ابتدائه ، واجه الماب ، بسبب عوائق قانونية داخلية حـالت دون الوصول الى هدفه . فوسائل الاتصالات بين قطاعات داخل اليونسكو ليست سهلية ، وتنشأ سلطة خاصة بالميزانيــــة والتنظيم فى موازاة خطة عامة قطاعية . وتوجد لجان قطاعية على نحو متبادل ذات نفوذ نسبى فيما يتصل بالميزانية أو الناحية السياسية . وفى الحقيقة ، سمحت اليونسكو للقطاعات أن تصبح مسيطرة على أهداف ومشروعات قطاعية على نحو متبادل ، لكى تعمل كمنظمة تقليدية فعالة .

وقد ورث برنامج الماب عباءة البرنامج الدولى البيولوجى . وورث أيضا النزعات بالاضافة الى حماســـات البيولوجيين وآخرين كانوا قد عملوا فى البرنامج . وتؤكد دوائر الأربعة عشر مشروعا للماب تفكير النظام البيئى ، وتحدد معظمها أنظمة بيئيــة دقيقة أو كينونات جغرافية (على سبيل المثال ، غابات استوائية ونظم بيئية لجزيرة)

وبعد أن أعطى الماب مكانا داخل قســـم العلوم الاكلوجية يصبح التأكيد الأولى البيولوجي مفهوما • وفى الواقع ، فان الحاجة الملاحظة لزيارة تضمين العلوم الاجتماعية فى م أ ب كانت نفسها جزءا من التقدم الفكرى للبرنامج • وطوال تاريخ الماب استمر الضغط من أجل تضمين أكثر للعلوم الاجتماعية تيسير أوجه النشاط للعلماء الاجتماعيين القائمة بذاتها فى البرنامج •

وقد سلمت بعض لجان قومية من لجان الماب بالغياب الفعلى للعلماء الاجتماعيين بين صفوفهم وتطورت هذه اللجان من أجل تركيب متعدد أكثر انضباطا . ففى عام ١٩٧٤ ، عندما أرسلت مجموعة من الأسئلة من اليونسكو (قسم العلوم الاجتماعية التطبيقية) الى الدول الأعضاء لتكتشف درجة تغلغل العلم الاجتماعى فى الماب ،، وتضح أن التأثير قليل جدا وأن العلوم الطبيعية والبيولوجية تسيطر على م أ ب •

ويتضح هذا فى حقل مشروعات الماب • فمن ٨٨٤ مشروعا مسجلا فى أنظمة معلومات الماب (اليونسكو ، ١٩٧٩) ، فان أقل من ٥٪ منها على الأرجح تحاول أن تدمج عمل العلوم الطبيعية والاجتماعيـة • ومعظم المشروعـــات هى فى المقام الأول دراسات اكلوجية بوشرت فى مناطق مختارة من أجل امكانات مواردها •

وبالاضافة الى العوائق القانونية الموجودة ، فى البيت وفى الخارج على حد سواء ، يواجه برنامج الماب التحدى بربط اختلافات خطيرة فى أغراض علميـــة ونماذج بين أنظمة • والتحديد الحقيقى لغرض الماب « الاستخدام المنطقى لموارد الانسان والمحيط الحيوى « مفتوح لتفسيرات مختلفة • ووفقا لتفسيرات مختلفة • ووفقا للعالم الطبيعى، فان « الاستخدام العقلى » يتجه الى أنه يعنى نتائج منطقية • وأن اقترابا منطقيـــا سوف يكون حينئذ بتفصيل نتائج ادارة مرغوب فيها ، أو قرارات أنظمة تضبـط عملية النظام ثم تقوم عمليات قائمة بذاتها لنظام الادارة والهيكل الكلى هو معيارى على نحو مسيطر •

وقد يكون علماء اجتماعيون معنيين أيضا بعمليات عقلية ، ولكن ، المصطلحات المستخدمة عندهم تختلف عما يستخدمه غيرهم ، وتتجه نماذج علوم اجتماعية الى أن تعنى بمخططات وصفية مفضلة اياها على مثيلها المعيارية ـ فهى تحاول أن تصف أنظمة استخدام مورد بشرى كما هى ، مفضلة ذلك على أن تصفها كما ينبغى أن يكون •

وليس واضحا حتى الآن ما اذا أمكن لعــلوم طبيعية واجتماعية أن تندمج ، فى الواقع ، على مستوى تصورى • وسوف يناقش البعض بأن هناك اختلافات أساسيا فى المفاهيم وفى الأســـلوب المستخدم فى وصفهـــا • ويعلن بينت Bennet ١٩٧٦ وفولفل وزيوب ، Wohlwill and Zobe ١٩٨) نداءات تحذيرية ضد ادعـــاءات عفوية الى حد بعيد بأن تضمين حقائق طبيعية (مثل خصيصة ماء)وحقائق اجتماعيـة (مثل سلوك سائح) فى نفس هيكل اسناد سوف ينتج نموذجا متكاملا • وعلى وجه التخصيص ، فان فولفل وزيوب (١٩٨٠) يعجبان •

تحليل أنظمة وتشكيل

وقد فهم برناج الماب داخل نموذج أنظمة • فقد كلفه المجلس الأول بمهمات علمية لاختبار التركيب ووظيفة أنظمة البيئة والقوى المحركة لها ودراسة العلاقات المتبادلة بين أنظمة بيئية وعمليات اجتماعية اقتصادية • ومنذ انعقاد هيئة الخبراء الأولى عـام

١٩٧٢ ٠ فقد عززت استخدام مخططات تستطيع أن تجيز لهيئات برمتها استراتيجيات ادارة ٠ وقد اعتبرت أيضا مشروع رقم ١٣ (اليونسكو ١٩٧٣) مشروعا أساسيا لاختبار اختيارات ادارة اليونسكو ، ١٩٧٢) ٠

وما لم تعلق عليه هيئة الخبراء فى تقريرها هو المناقشة العلمية المتواصلة حول التطبيقية لطرز من أنظمة ماكينة (مثل منظم الترموستات الكلاسيكى) بالنسبة لسلوك كائنات حية ٠ وبالمثل فى أنظمة بيئية وأنظمة اجتماعية ، يلعب التاريخ والتجربة بوضوح دورا أكثر أهمية فى تحديد حالات حاضرة مما ينجز فى تشكيل معظم الأنظمة ٠ وانه لمشوق أن عمل العالم الفيزيائى بريجوجاين Prigogine (١٩٨٠) يؤكد الآن أهمية التاريخ فى جميع الأنظمة ٠ ويواكب هذا ، فى الواقع ، وجهات نظرنا فى أنظمة غير عضوية انسجاما مع تجربتنا عن أنظمة حية ومثيلها ٠

وتشكيل أنظمة هو وسيلة قوية جدا ، يمكن أن توجه نحو مستويات عديدة مختلفة ٠ ولكن حماسة من أجل انتفاعية عملية فى تصنيف عناصر وعلاقاتها المحتملة تستطيع أن تحجب عن العيان أخطاء تصورية فى نماذج عمليات اكلوجية أو اجتماعية متخيله ٠ وتصبح هذه القضايا التصورية أكثر وضوحا عندما يحلل النظام ويتضمن قطعا عناصر اكلوجية واجتماعية ٠

أنظمة بيئية وأنظمة اجتماعية

ان تقليدا واحدا هاما فى جميع العلوم الاجتماعية كان اقترابا اكلوجيا من دراسة مجموعات بشرية وعملياتها الاجتماعية وقوانينها ٠ وخلال العقد الثالث نشأت منطقة انضباطية على نحو متبادل يعرف « بتبؤ بشرى » (باركوبورجس Park and Burgess ١٩٢١ ٠ وأنه عن هذا التقليد أتت أعظم اغاثة لعلم اجتماع الى الماب ٠ وسؤالان لهما أهميتهما هنا وهما : كيف تصبح نماذج اكلوجية فعالة عندما تطبق على مجتمعات بشرية ؟ وما هو أنموذج انسان مفترض ؟ هدان السؤالان يوثران فى نوع علم اجتماع سوف يجتذبه برنامج الماب اليه وطبيعة التكامل الذى يمكن أن ينفذ ٠

وتتضمن المفاهيم الاكلوجية ، التى طبقت على سكان بشريين بدرجات من النجاح مختلفة ، بيئة ملائمة ومرونة وقدرة مدعمة ٠ والى أى حد تصبح أى من هذه مشابهات فعالة تعتمد على ما اذا كان الانسان يظن أن شخصا يستطيع أن يعامل بأسلوب شبيه بالمقارنة بكائنات حية أخرى أو ينبغى أن ينظر اليه كحالة فريدة ٠

ومن وجهة نظر واحدة ، فالانسان جنس بشرى ، وان يكن المهيمن الوحيد ، فى نظام بيئى ٠ فهو خاضع لنفس الحـالات البيئية مثل الحرارة والضوء والماء والطعام وأوجه نشاط كائنات حية أخرى ٠ والانسان ، لذلك ، يمكن أن ينظر اليه كمن له دور اكلوجى (بيئة ملائمة) بالمقارنة مع كائنات حية أخرى وسوف يبدى سكان بشريون درجات من مرونة نحو حالات بيئية معينة ' اثل المرض واوارد الطعام لمنطقة يمكن أن تستعمل فى تحديد قدر لها للبشرية المدعمة ٠ وفى ظروف معينة يمكن أن تطبق هذه المفاهيم بصورة مفيدة فى مجتمعات بشرية ٠ فهى تعمل بدرجة أفضل من أجل مجموعات صغيرة مبنية على أساس مورد رزق مثل الصيادين والحصادين الذين لا تسمح أعداد سكان ومستوى تكنولوجيا لهم باجراء تحولات فى بيئتهم ٠

ومعظم المجتمعات من ناحية أخرى تبنى فى المقام الأول على أساس تبادل سلع وخدمات بين مجموعات متخصصة وعبر مناطق اكلوجية واسعه . وان مفاهيم مثل القدرة المدعمة التى تقيد بموارد طبيعيه ، هى مواجهات أقل فائدة من نماذج تنظيمات بشرية تتبادل مع شبكات اتصال اعلامى وعلاقات سياسية ١. وهذه المؤسسات الاجتماعيه المؤزرة بالتكنولوجيا هى قوى مهيمنة تشكل معظم قرارات ادارة المورد وفهم لعمليات الاكلوجية هام . والفشل فى تقويم القوى الاجتماعية يمكن أيضا أن يؤدى الى أعظم ضرر أكلوجى واجتماعى تماما . وهذه هى المشكلة المحيرة للمعضلة التى تواجه برنامج الماب ، اذا فشل فى اجراء تكامل عمليات اجتماعية وثقافية وسياسية فى نماذج لادارة مورد وتغيير نظام بيئى .

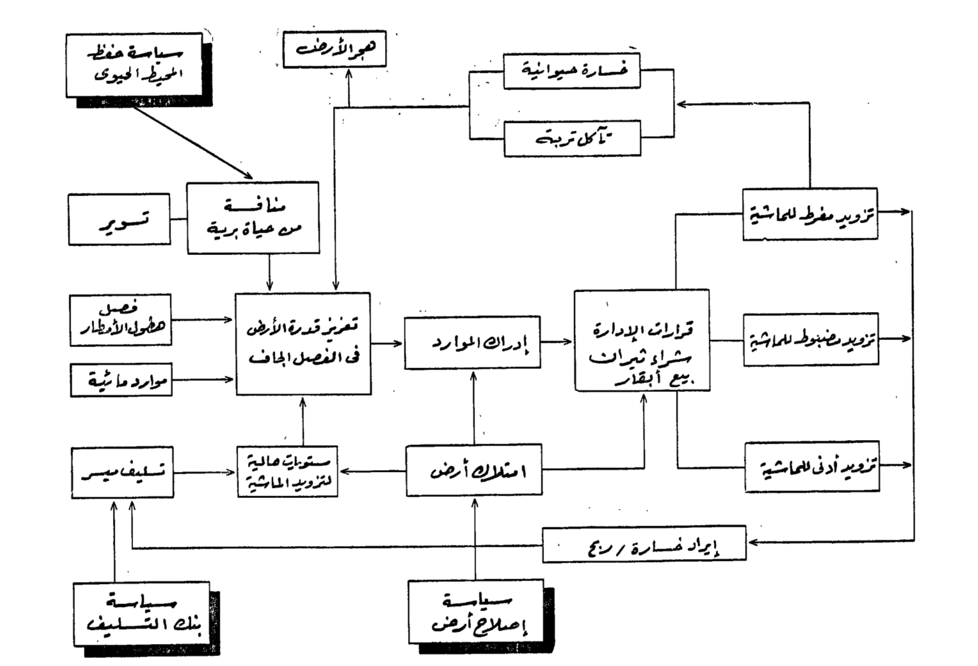
ومثال واحد مأخوذ من مشروع الماب المكسيكى عن مرعى فى المحيط الحيوى لمابيمى . دورانجو . Makimi Biosphere Reserve, Durango . سوف يفيد فى توضيح الحاجة الى ادخال كلتا العمليتين الاجتماعية والاكلوجية فى الاعتبار (هالفتر Halffter ١٩٨١ ، مونتانا Montana ، ١٩٨٠ ، هوايت وبيرتن Whyte and Burton ، ١٩٨١) . ويتطور نموذج بسيط عن طريق معهد الاكلوجيا فى مدينة مكسكو Institio de Eclogian in Mexico City ليؤكد العلاقة بين هطول المطر السنوى ومستويات تموين المرعى والماشيا (رسم توضيحى رقم ١) . وبنيت فيه قرارات المديرين على أساس تقديرهم للمرعى طوال الفصل الجاف المقبل . وهذا بسبب أن ٨٠٪ من هطول مطر ضئيل (٢٠٠ مليمتر سنويا) يسقط فى جزء واحد من السنة . بين يونيو وسبتمبر . وبنهاية سبتمبر يكون لدى المدير معلومات حقيقية عن أى كلأ متاح للسبعة شهور الآتية .

وعندما تستخدم معلومات مزودة عن طريق اجيدوس ، ejidos . المحلية (جمعيات نقابية زراعية) عن معدلات توالد الحيوان وترتيبات الملكية وبيوع الماشية (رسم توضيحى رقم ٢) ، فان معدل زيادة القطعان فى الأرض يمكن أن يتشكل (رسم توضيحى رقم (٣) وآثار القحط يمكن أن يتشكل (رسم توضيحى رقم (٤)

وهذه تؤكد أن التأثير التصاعدى لهذه القرارات للادارة تؤدى بسرعة الى زيادة تكدس المواشى والتعرية البيئية . وتحتاج المشاكل الاكلوجية من تآكل التربة وتخديد ونقص الكلأ الى أن تدرس وتدبر . ولكن أسباب المشاكل الاكلوجية تكمن الى حد بعيد فى النظام الاجتماعى . وانه فى تلك النقطة ، فان حلولا وقائية طويله الأجل تحتاج الى أن تبحث . وفيما يتعلق بمابيمى ، فهذه الأسباب تكمن جزئيا فى ادراكات الشعب المحلى الحسية ، اجيديتاربرس Ejiditarios الذى يقيم قطعانا كبيرة والذى يفشل فى أهمية سياج من أجل ادارة مرعى . وتكمن الأسباب بسبب تكدس الماشية أيضا وراء نفوذ الشعب المحلى ، وفى اصلاح قومى للأرض وسياسات بنك التسليف (رسم توضيحى رقم ١) . وتؤثر هذه السياسات فى عدد من أسر تحاول أن ترتزق بعيدا عن مرعى نصف مجدب ، وأيضا ، من خلال فعالية تسليف ، تصمم على مستويات رعى المواشى للفصل الجاف المقبل .

التكيف

ان تكيفا هو مفهوم رئيسى فى علم التبيؤ ، وعلم التبيؤ البشرى . وهو العملية التى بها تكافح أنظمة فعالة لاقامة علاقة عمل مع بيئتها (متضمنة كلا عنصريها العضوى



رسم توضيحي رقم ١ – نموذج لقرارات سنوية لادارة مرعى ماشية بنيت على أساس ادراك قدرة مدعم فصيلة

عام ن | عام ن+١

مملوكة

٣٫٣٪ أبقار غير منتجة مباعة

عدد الأبقار ← ٥٠٪ أبقار تنتج عجولا

٥٠٪ عجول ← الكل مباع

٥٠٪ عجول إناث ← مضاف إلى قطيع إجيدو

مشاركة

عدد الأبقار ← ٥٠٪ أبقار تنتج عجولا

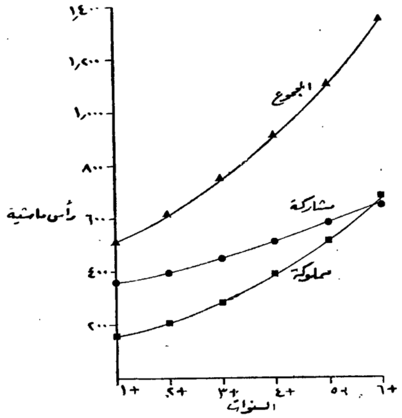
٥٠٪ عجول إناث ← ٣٣٫٤٪ ← مضاف إلى قطيع إجيدو

٥٠٪ عجول إناث ← ٦٦٫٦٪ ← بضافة إلى قطيع مالك مشارك

٥٠٪ عجول ← الكل مباع

٣٫٣٪ أبقار غير منتجة مباعة

رسم توضيحي رقم ٢ نموذج ام لتعزيز ماشية حية (مبني على حقائق مستمدة من اجيدو لافلور



رسم توضيحي رقم ٣ ـ تعزيز متجاوز الوقت لماشية مملوكة أو مشاركة ، تجاهل آثار متغيرات مناخية

وغير العضوى ، وتعتبر كعملية متصلة دون أية غاية جوهرية ، هدفها الوحيد غاية مطلعة لبقاء النظام على الرغم من تغيير بيئى • وان المسئولية من أجل البقاء ترتكز على الكائن الحى وليس على البيئة •

ومع أن التكيف لا يعبر عنه فى أحوال كثيرة ، بهذه التعبيرات ، فكثير من برنامج الماب يعنى بنظرية التكيف ، ومعكوسة سوء التكيف • ومن المناسب أن تسأل ، حينئذ الى أى حد وصل الى مفهوم موحد لتكيف يمكن لعلم طبيعى واجتماعى أن يسـهم فيه بجهد مشترك

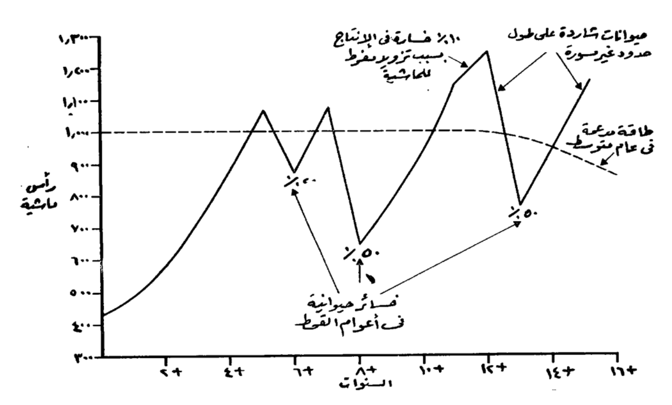
وتحتاج جميع الكائنات الحية القائمة بذاتها الى أن تتكيف لتبقى على قيد الحياة• ولكن السمة الواضحة للتكيف فى علم التبيؤ هى ظاهرة جماعية • فالأشخاص يصبحون متكتفين مع بيئتهم على نحو أفضل ، عندما يمضى أشخاص آخرون فى نفس الاتجـاه معنى أنهم يتكيفون كجماعة • وتتوثق الجماعة البيولوجية أو البشرية ، اذن ككائن مثل كائن حى مرتبط بأجزائة الى داجة أن أى تأثير فى طرف واحد يحس به فى كل مكان من النظام برمته • وفى علم التبيؤ البشرى وفى برنامج الماب جىء بالمدنية أيضا داخل هذا الهيكل ، ونظرا اليها كنظام عضوى متطور ومتسع بأيضها الخاص بها لتدفقات الطاقة واستعمال المواد الغذائية (اليونسكو ، ١٩٧٥ ، بويدن ، وآخر Friedman ، ١٩٨١) •

وتطرح هذه المشابهات عدة مشاكل بالنسبة للعلماء الاجتماعيين • وتتعلق الأولى بالآلات ، التى من خلالها يرى تكيف جماعى يعمل فى مجموعات بشرية • سواء توحدت جماعة عن طريق عقائد مشتركة ومصالح وممتلكات ، يعنى عن طريق اتفاق جماعة فى الرأى (كومت Comet ، ١٨٥٤) أو عن طريق تواكل متبادل لأطرافه المتخصصة (اسبنسر ، Spencer ، ١٨٨٨) ، أو عن طريق كليهما ـــ (دوريكهايم Durkhiem ، مقتبس من سمبصن ، Simpson ، ١٩٣٣) ، فهى تعمل بطريقة أفضل بوضوح بوصفها جماعة ، عندما تكون صغيرة الى حد مقبول لتنجز اتصالات سريعة واجماع مؤثر • وهذه السرعة ترجع بنا الى مجتمعات صيد وحصاد بعيدة عن المدن الحديثة •

وثمة سؤال آخر يبدو غير واضح فى برنامج الماب ، هو كيف ينبغى أن يحكم على أداء مكيف لنظام ما • فهذه ليست مشكلة على مستوى المشروع القائم بذاته ، حيث يصبح فى الامكان أن تضبط أغراض محددة الى حد أن الأداء لنموذج أو نظام ادارة يصبح فى الامكان أن يقوم عن طريقها •

واقترحت هيئة الخبراء الأولى ، على سبيل المثال ، أن خصيصـة بيئية ملاحظة كانت الركن الأساسى من أجل تقويم أداء (اليونسكو ، ١٩٧٢) • وقد اقترحت الجملة ، The Task Force عن مســتعمرات بشرية أن رفـاهة بشرية كانت الفيصل الأساسى (اليونسكو ، ١٩٧٥) • ولأن كلا هذين الفصلين يتضمنان ادراكا حسيا ، فهما يعتمدان بوضوح على قيم ذاتية وعادات وعقائد • ويعتمدان ، بعبارة أخرى على ثقافة • والفيصلان من أجل تقويم أدائهما ، اذا بين المنظمات الأساسية للنظام الذى قوم •

وتقويم ذاتى هو جوهرى أيضا فيما اذا رئى تغير نظام بوصفه مكيفا أو مكيفا على نحو سيىء • ويسأل فريدمان ، Friedman (١٩٧٩) مكيف لمن ؟ فما هو مكيف



رسم توضيحى رقم ٤ ـ نموذج لاستفحال عدد قطيع ،
ليظهر تاثير قحط وتزود مفرط بماشية

بالنسبة للجنس البشرى قد يكون مكيفا على نحو سيىء بالنسبة للكائن القائم بذاته أو لجماعة أقلية • وهو أيضا متصل بنمط نظام موضوع ، وفى مموذج توازن ، فان عمليات مكيفة هى تلك التى تؤدى الى المحافظة على بدء توقف متجامس فى متغيرات بالغة منتهى الدقه ازاء اضطرا ب• وبعد أن تنقل الى أنظمة اجتماعية ، تصير التحديات مشوشة : هل توجد ثقافة تقليدية مكيفية على نحو سيىء ازاء تقدم تكنولوجي أو ذخيرة مرونة على الرغم من تعرية بيئية ؟ يوجد ادراك حسى لمقيمين في بيئات عالية الكثافة السكانية ، لأنهم غير مزدحمين ، استجابة مكيفة لحالات مزدحمة ؟ أهذا مكيف جوهريا أو مكيف على نحو سيىء من أجل رفاهية بشرية ؟ انها بوضوح مسألة أوزان زمن أو تشكيل لنظام وادراك حسى •

هذه المشاكل فى التحديد ليست وحيدة بالنسبة للماب ، انها تجابه أية محاولة لتحليل أنظمة اكلوجية واجتماعية فى هيكل مشـــترك • ولكن هيئات خبراء الماب وحملات Task Forces ، وتقارير مشروع لم يوجه هذه المشـكلات الا بطريقة تدريجية • وتبقى هناك تناقصات وغموض فى المستوى النظرى الذى ، كما يبدو ، يتعلق بعلماء اجتماعيين أكثر من علماء طبيعيين •

ختـام الأنظمة

هذا يؤدى الى ختام مشكلة النظام أين هى الحدود التى يجب أن تخط بين النظام وبيئته ؟ ان ختام النظام هو حالة ممهدة لاقامة تغذية سلبية أو حتى ببساطة تقـدير ما ينبغى أن يضبط وما يمكن أن يهمل •

ان آراء أولية فى الماب حول ختام النظام قد بنيت على أساس أنظمة بيئية أو وحدات طبيعية يمكن تمييزها مثل جزر وأراضى جبلية ٠ فالحملة على اسهام العلوم الاجتماعية فى برنامج الماب أدخلت فكرة نظام الاســـتخدام البشرى ، لكى نركز على الحقيقة بأن المصلحة الرئيســـية يجب أن تكون مع أنظمة تكنولوجيـــة واجتماعيـــة ثقافيه أفضل من ان تكون مع انظمه بيئيه (اليونسكو ٠ ١٦٧٤)

ان أنظمة استخدام بشرى يمكن أن تحدد كمنظمات من خلالها ٠ وهذه تختلف فى حجم وتركيب عن أسره أو قبيلة بالمقارنة مع دولة شعب أو شركة متعددة القومية ٠ وبالتأكيد فهى كثيرا ما تنظم بوضوح لتسلك طريقا عبر عدة نظم بيئية ، لكى يفيد منه المتممات والتباينات لمناطق مختلفة ٠

وهذا الاعترف بأن الوحدة المناســـبة للدراسة قد تكون وحدة نظام بيئى بل نظاما آخر يركز على علاقات بين أنظمة بيئية ، كان خطوة هامه فى تفكير الماب المتطور وقد أصبحت أنظمة بيئية وارساء جماعات بيئية ملائمة فى نظام محدد على نحو ثقافى ٠

وقد راق نظام الاستخدام البشرى أيضا فى نظر علماء التبيؤ كمفهوم لعلم اجتماع كان متصلا بمفهومهم هم الأنظمة بيئية٠

وبينما يحتوى مفهوم نظام الاستخدام البشرى على التبصر الهام حول تعارض بين أنظمة اجتماعية اقتصادية ومورد طبيعى ٠ وهو لا يحل القضية العملية والنظرية بأن أنظمة استخدام بشرى نفسها لا يمكن أن تعتبر الآن أنظمة أكثر أو أقل انغلاقا وتوقفا متجانسا ٠ وكان أحد انجازات المـاب أنه كان عليه أن يبين أنه بالنســبة لمجتمعات صغيرة مثل فيجى الشرقية أو شرق الكاريبى ، فان صلات خارجية لهجرة بشرية وصناعية اقتصادية ومعلومات ثقافية هى متغيرات بالغة منتهى الدقة وتفسرية بالنسبة لنظام الجزيرة (بروكفيلد ، ، ١٩٨٠)

وقد يعيد برنامج الماب التفكير فيما هى الأنظمة المناسبة للدراسة ٠ فتفهم جميع الأنظمة ، أكثر فأكثر ، كأنها نظم جد مفتوحة ٠ وهناك قيود (عادة مالية وتنظيمية) بالنسبة لأية مشروعات يمكن أن تنجز ، وهذا يعنى أن ميزان نظام الدراسة يحتاج الى أن ينخفض لكى يتضمن أكثر عدد ممكن من قياسات الاغاثة والانتاج٠ هذا هو الاقتراب الذى أتخذه ، ICSU/SCOPE ، فى عمله عن دورات كيميائية حيوية وعن تقويم خطر ملوثات تتحرك خلال سبل بيولوجية عديدة ٠ وقد أدت بالمثل دراسات لهجرة بشرية الى أبعادها عن مركز نشاط فى أية ناحية (مثال ذلك تكيف مهـــاجرين مع بيئة جديدة) من أجل تحليل تدفقات هجرة وآثارها على كلا المجتمعين ، المرفد والمستقبل ، بالاضافة الى التغيرات التى تحدث فى المهاجرين أنفسهم ٠

وبوضوح ، فان هذه الاقترابات المختلفة متممة بعضها بعضا ٠ وكيفما كان الحال فان مشروع هنج كنج (بويدن ، Bayden ، ١٩٧٩ ، بويدن وآخر ، ١٩٨١) يوضح متطلبات ضخمة للحقائق والصعوبات الخاصة بتكامل معلومات اجتماعية وطبيعيـــة بالاضافة الى حقائق فى نماذج تفسيرية مبنية على أساس اقتراب اكلوجى بشرى ٠

وهناك تجارة تخلص من شىء ببيعه ، هنا كما فى مكان آخر ، تنشأ بين استيعابية وصرامة ٠ وعن طريق تضمين عوامل بيئية عدة (اسكان ، ازدحام ، ضوضاء) ومتغيرات اجتماعية اقتصادية (حالة اجتماعية اقتصادية ، تركيب أسرة ، بنية جوار ، استخدام)

ووسائل سلوكية (ضروب نشاط يومية ه استهلاك دواء ، ترفيه ، ضروب نشاط عقلية وبدنية ، تفاعل اجتماعي) ، يوضح تقرير اجتماعي حيوى فى هنج كنج (ميلار ، Millar ، ١٩٧٩) العلاقات المتبادلة للمتغيرات · أقل نجاحا فى توفير أساس علمى من أجل قرارات الادارة ·

وهذا هو الحال الى حد ما ، لأنه من الصعب عادة أن تغزو أى تأثير صحى بشرى قابل للقياس الى سبب بيئى · ويمكن أن تنشأ آثار مشابهة عن أسباب بيئية مختلفة فهناك تفاعلات ملازمة معقدة ومضادة بين عوامل بيئية فى احداث آثار صحية ، ويستطيع عامل بيئى واحد أن يؤثر فى الشخص من خلال سبل بيئية عدة · وأيضا فان طبيعة علاقة الاستجابة لجرعة يمكن أن تكون غير مؤكدة · وقد وجهت مشاكل مماثلة بتحليل آثار اجتماعية اقتصادية (هوايت وبورتن ، ١٩٨٠) ·

ادراك الحس

وقد فهم ادراك الحس فى برنامج الماب كمفتاح لتحديد (وحينئذ انهاء) النظام الذى ينبغى أن يدرس ، وأساسا كالحكم على تكيف نظام والنجاح فى بقائه · وقد لعبت دراسات ادراك الحس دورا هاما فى اجتذاب العلم الاجتماعى الى الماب ، من خلال مشروع ١٣ (اليونسكو ، ١٩٧٣) · وقد استندت الانجازات الهامة لمشروع ١٣ على تكامل الادراك الحسى داخل بحث فى مشاكل مطروحة على نحو اكلوجى ·

ومثال لادراك حسى هام بالنسبة للتكامل بين تشكيل اجتماعى وتنظيم بيئى ، لأن أنظمة اجتماعية تكون نماذج ادراكية بنفسها ، تشكل اغاثة رئيسية بالنسبة لاتجاه اختياراتها · وقد تعتبر أنظمة اجتماعية مكيفة ·

وقد حاول هوايت (١٩٧٧) أن توفر هيكل أنظمة لدراسة ادراك حسى داخل قرارات الادارة ، وقد أكدت دراسات الماب الحقلية العديدة وجود المرشحات الادراكية الحسية بين متغيرات بيئية واستجابات سلوكية متوقعة · وعلى كل حال، فان الهيكل المفهوم ضمنا قد أدى الى أن يكون استجابة حافز · وفضلا عن ذلك ، فان نموذج الماب للانسان هو بوصفه « الانسان العالم » الذى يحاول أن يدير موارده على نحو عقلى · وان عواطف الانسان ومشاعره وحنينه الى وطنه وارتباطه بأرض وحيوانات وشعب داخل برنامج الماب يعنى أن كثيرا مما ينبغى أن يمنحه علم اجتماع مهمل أيضا · وداخل مجال نظرية علم اجتماعى برمته ، فان نموذج الماب للانسان يغطى فقط حيزا ضيقا ·

وعلى الأرجح فان دراسات ادراك حسى كانت أكثر نجاحا كعامل تكاملى غير مباشر ، وذلك بتضمين سكان محليين والسماح لهم ببعض التعبير عن أفكارهم · وبدراسة ادراكات شعب حسية فان مشروعات الماب أصبحت سياسة وجهة أكثر وجمعت حقائق وثيقة ومطلوبة من صانعى القرار ·

نتـــائج

كان برنامج الماب مهتما طوال فترة طويلة بالحاجة الى تكامل مداخل علمية اجتماعية وعلمية طبيعية وفقا لدراسة علاقات بيئة الانسان وأكد على أن تشكيل أنظمة

وادراك حسى هما مفتاحان لهذا التكامل · وقد قام الماب سابقا باسهامات هـامة في دراسات لنماذج متكاملة وادراك حسى بالاضافة الى انجازاته العلمية الأخرى ·

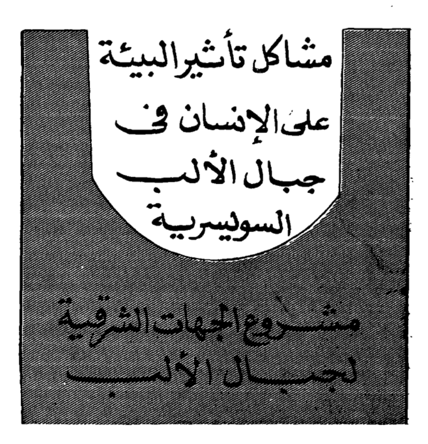
وتحتاج دراسات أكثر دقة الى أن تجرى الآن داخل البرنامج فى كلا المستويات لحقل المشروعات والمنتدى الدولى العلمى حول نماذج بحث متكامل وتحديدات لمشكلة· ويحتاج الماب الى تعزيز تركيبته الانضباطية للاستشراقية الخاصة به فى موازاة حقول نشاط الانسان التى اقترحها دى كاستري وهادلى Castri and Hadley (١٩٧٨)

وعلاوة على هذا ، فان بناء نموذج ليس فقط هدفا انضباطيا استشرافيا ليزيد تضمين العلم الاجتماعى · وتسـتطيع نماذج أن توفر وسائل لمساعدة صـانعى القرار لتقويم آثار ممارساتهم الموجودة بالفعل وبدائلها فى المسـتقبل والثغرات فى معرفتهم الحالية ·

ومن باب العلم بالشيء ، فقد اختار المعهد الدولى لتحليل الأنظمة التطبيقيـة (IIASA) ، وهو أحد المعاهد القيادية فى العالم لتشكيل الأنظمة قرية يبلغ تعدادها ثلثمائة ساكن (أو برجوجل) من أجل تحليل أنظمة مدينية ·

والماب له بيئته الخاصة به الاقتصادية والسياسية للعمل داخلها ، بالاضافة الى مواجهة صعوبات قانونية ونظرية نوقشت فى هذا المقال · وانجازات البرنامج مؤثرة الآن ، وهناك تعهد واضح بتضمين أكثر لعلماء اجتماعيين · وهو يحتاج الى أن يصاحبه استعداد لاتاحة فرصة مناقشة حول قضايا نظرية قد يرغب علماء طبيعيون فى تجاهلها أحيانا · والتحدى الآن بالنسـبة لبرنامج الماب هو مواصلة انجازاته العلمية في الميدان · والنجاح فى كلا الاتجاهين يعتمد على البرنامج القادر على انجاز المداخل المنضبطة الاستشرافية فى خلال الأعوام القليلة القادمة ، هذه المداخل التى كان يدافع عنها طوال العشرة الأعوام الماضية ·

قضايا وتطبيقات



حالات وتطبيقات

تعد منطقة الجهات الشرقية لجبـال الألب السويسرية حيـا فى ولاية ڤود السويسرية • وتعتبر المنطقة السالفة الذكر حسب التعريف السويسرى التشريعي منطقة جبلية يسكنها حوالى ٤١٨٠ نسمة (١٩٨٠) حيث تغطى المنطقة مســاحة ١٨٠٠٠ هكتار من الأرض ، وتضم المنطقة ثلاث مناطق جماعية هى : كاتو ديكس ، وروسينيير ، روجمون •

هذا ويقصد بالمناطق الجماعية فى سويسرة «الكومونيات » التى هى أصغر وحدات التقسيم الادارى فى الدولة •

ويعتمد اقتصاد المنطقة على الزراعة والسياحة ، كما يوجد بها كثير من الخدمات المدرسية والمستشفيات والنقل العام الى جانب المحلات التجارية والبنوك •

وجدير بالذكر أن نسبة السكان تتضاءل فى المنطقة منذ عام ١٩٣٠ ، هذا ويظهر التكوين الجغرافى للمنطقة علامات غير مطمئنة للشيخوخة • وقد استخدمت الموارد الطبيعية فى المنطقة استخداما يفوق طاقاتها الأصلية •

وترتبط القضايا بخصوص المنطقة ارتباطا وثيقـا بالقضايا التى يعمل من أجلها برنامج ماب لليونسكو ، الذى يبحث فى جوهره عن طريقة مثالية للتنمية من

الكاتب: تشـــارلى داربـــلى

الكاتب : تشارلى داربلى مهندس زراعى ومحاضر متخصص فى المعاهد الاتحادية ذات الفروع الفنية المتعددة بزيورخ ، ورئيس المجتمع السويسرى للاقتصاد الزراعى وعلم الاجتماع · وهو المسئول عن مشروع «[illegible]» فى الجهات الشرفية لجبال الألب بسويسرة · وقد قـام بنشر عدة مؤلفات موضوعهـا النواحى الاجتماعية والاقتصادية الخـاصة بمشاكل المنـاطق الريفيـة ومشكلات الجفال ·

المترجمة: منى محمد فيصـــل

بكالوريوس فى العلوم السياسية من الجامعة الامريكية
ومترجمة بالبرامج الاوربية والافريقية الموجهة بالاذاعة المصرية

شأنها العمل على الحد من الانكماش السكانى مع الانقاء على حفظ المعالم البيئيـــة لمنطقة ، تلك المعالم التى يعتز بها كل من السكان والسائحين ·

هذا وتتمتع الجماعات المتواجدة بالمنطقة بقدر عظيم من السيادة تحت النظام الفيدرالى ، كما تتمتع السلطات المحلية أيضا بنفوذ كبير بالنسبة لاتخاذ القرارات، الا أن تشريعات كل من الاتحاد والولاية تحد من قدرة السلطات على المناورة ، ذلك أن كلا مو اســـتخدامات الأراضى والأنظمة الجماعيـة والضرائب الى جانب الاسكان تقع جميعها تحت حكم القانون ·

مشروع البحث :

ويعد مشروع ماب للجهات الشرقية لجبال الألب فرعا من البرنامج الســادس لماب الذى يتعامل مع تأثير النشاطات البشرية على النظام الاقتصادى للمناطق الجبلية ومناطق التندرا أو السهل الأجرد فى المنطقة القطبية الشمالية ·

ان التركيز الأول للبرنامج الســـادس لماب هو العمل على تغيير العــلاقة بين الانسان وبيئته ، وخصوصا الانتقال من نظم زراعية مستقرة نسبيا الى نظم مختلفة

تماما ومتأثرة كثيرا بالمؤثرات الخارجية كالصناعة والسياحة ووسائل الاعلام ، الى جانب تأثيرات المجتمع الحضرى الحديث ٠

ان الهدف من الدراسة أساسا هو التوصل الى معرفة أعمق للنظم الاقتصادية الخاصة بالجبال » كما يقوم باستخدامها الانســـان حتى يتسنى تحويلها الى نظم اقتصادية جديدة أكثر استقرارا وتحديثا ٠ كذلك تعمل الدراسة على ابتكار قواعد وقوانين جديدة للادارة ٠ هـــذا وسوف يوجه اهتمام خـاص للعوامل الهامة ذات الحساسية والنقاط الأخرى المختلفة بالنسبة لعملية التغيير المتوقعة ٠

كما ينبغى التأكيد بوجه خاص على الاحتياجات المختلفة والأساسية لأهل المنطقة وعلى وسائل السيطرة على البيئة والعوامل التى أدت الى فقدان هذه السيطرة ٠

وقد وقع الاختيار على منطقة الجهات الشرقية لجبال الألب كمنطقة اختبار بسبب المواصفات المعينة الخاصة بنظامها الاقتصادى وتأثيره على الأفراد ٠

فعلى الرغم من انتشار السياحة انتشارا واسعا فى المنطقة نجد أن الزراعة على الجبال ما زالت حية ، كما ان الفساد لم يجد طريقه بعد الى المناطق الطبيعية المحيطة ٠

وجدير بالذكر أن التغيرات الاقتصـــادية لم تكن ذات أثر فى تغير البيئة فى المنطقة السالفة الذكر كما هو الحــــال فى المناطق الألبية الأخرى ، كما أن النظم الاقتصادية السارية هناك لا تزال مستقرة نسبيا ٠ وكأية منطقة جبلية أخرى تحاول منطقة الجهات الشرقية للألب أن تجد مكانا لنفسها فى المجتمع المعاصر الحديث ٠

وتظهر التغيرات بدرجة عظيمة على جبهتين اثنتين : فمن ناحية نجد أن نقص فرص العمل الجذابة بالنسبة للشباب قد يؤدى الى انكماش السكان فى المنطقـة مما يؤدى الى انحدار الزراعة واستزراع الغابات ٠

ويؤدى ذلك الى أن تشهد المنطقة ــ كسائر المناطق الجبلية الأخرى ــ مسـاحات شاسعة من الأراضى التى تظل مواسم كاملة غير مزروعة بغرض اراحتها ، ويطلقـون عليها « الأراضى المراحة » ، بالاضافة الى الانحدار المتوقع لاستزراع الغابات وما يواكب هذا الانتظار من تأثيرات بالغة على البيئة الطبيعية ، وعلى العكس فان بناء الفنادق الجديدة على نطاقات واسعة بما تتضمنه هذه الفنادق من استعدادات سياحية ضخمة وتغير فى البيئة الأساسية للمعالم بقصد تمهيد الطرق والتسهيلات الرياضية المختلفة من الممكن أن يقوم بحل مشـــكلة العمالة ، كما يقوم أيضا بزيادة الطلب الوظيفى على العمال المتواجدين خارج المنطقة ٠ ولكن يجب أن لا تغفل أن التحرك السريع فى هذا الاتجاه من شأنه أن يلحق أضرار جمة بما يسببه من تشهات للمناظر الطبيعية الخلابة ٠ وعلى ضوء المعلومات السابقة فان برنامج التنمية الذى قامت به الجهـات الشرقية للألب عام ١٩٧٠ قد نفذ بقصد ايجاد حل وسط للمشكلة ٠ ويستند البرنامج أساسا الى الافتراض ببقاء الحجم السكانى على ما هو عليه الآن مع العمل من قبـل القطاعات السياحية وقطاعات الصناعات اليدوية على توفير فرص العمل واضعين فى الاعتبار الترشيد المعتدل للاهتمامات الزراعية المتنوعة ٠

الا أن مجرد بلوغ هذه الأهداف التى تبدو معقولة يحتم تمهيد ٣١ كيلو مترا من ممرات التزحلق مع العمل على ترك مساحة مئة هكتار من الأرض تخصص اقتصارا

لأغراض التزحلق ، هذا الى جانب حتمية توفير أربعة آلاف سرير لاستخدامات السائحين .

وتساعد دراسة ماب على قياس التأثيرات المتوقعة والمحتملة لتلك السياسة والوسائل التى من شأنها حفظ الاستقرار للنظام الاقتصادى السائد . وقد ركزت دراسة الجهات الشرقية للألب تركيزا عمليا من شأنه العمل على حل المشكلة السائدة . وقد ألقى المسح السابق الضوء خلال المرحلة التخطيطية لبرامج التنمية على المشكلات التى يجب أن تسترعى اهتمام العلماء ، ومن بين تلك المشكلات : (أ) تأثير التنمية الاقتصادية على البيئة ، (ب) انطباعات واتجاهات السكان نحو السياحة ، (ج) التأثيرات الفعلية لمختلف برامج مراعاة الماشية على النباتات ، (د) التأثيرات الفعلية للممرات المخصصة لأغراض التزحلق ، (هـ) التغيرات المتوقعة لمستقبل البوص (و) التغيرات الفعلية الطارئة على المناظر الطبيعية الساحرة (ز) القوة المحركة للتنمية الاقليمية (ح) الحياة الثقافية والاجتماعية (ط) مدى التصاق السكان بمنطقتهم وتعلقهم بها .

ويضم برنامج ماب للجهات الشرقية لجبال الالب Pays d'enhaut ١٤ وحدة موجهة فى أساسا لفحص المشكلات الخاصة ولاكتساب معلومات أكثر شموليه للجهات الشرقية لجبال الالب Pays d'enhaut كنظام . وتختص الوحدة ١٤ من الدراسة بوضع نموذج يقتضدى به Simulation Model لتغطية النظام ككل .

وتندرج المؤسسات التى تقوم بدور فى الدراسة كالآتى :

معاهد الاقتصاد الريفى التابعة للمدارس الفيدرالية ذات الفروع الفنية المتخصصة (زيورخ) ومحطة الأبحاث الفيدرالية للدراسات الزراعية Chaugins وادارة علم احياء النباتات بجامعة جنيف الى جانب لجنة استزراع الغابات التابعة لولاية فود السويسرية ومدرسى العلوم السياسية والاجتماعية لجامعة لوزان وأخيرا ادارة خدمات التوسع الزراعى الناطقة بالفرنسية .

خلفية البحث فى منطقة الجهات الشرقية لجبال الألب السويسرية

من ١٩٦٩ الى ١٩٧٥
الدراسات الأولية

ان التمهيدات والتحضيرات المواكبة لصناعة السياحة فى الجهات الشرقية للألب Pays d'enhaut قد انتشعت انتعاشا كبيرا فى مثل هذا الوقت ، غير أنه قد ظهرت تناقضات كثيرة بالنسبة لاستخدام الفلاحين للأرض حيث أصبحوا قلقين مما قد يسببه انتعاش السياحة من التعدى على الاراضى الزراعية ، وقد قامت بلدية شاتو ديكس بثلاثة دراسات للمساهمة فى تنمية الكوميون مغطاة بالدراسة Silvicuture وتربية الماشية والمناطق الصالحة للتزحلق الى جانب مراكز التعليم الثانوى .

الشكل (١) بنية مشروع البحث ماب للجهات الشرقية لجبال الألب السويسرية

تأثر الاقتصاد على البيئة

النظام الثقافى الاجتماعى		
٤ ـ تنمية استخدامات الأراضى ٥ ـ حفظ المناظر الطبيعية والبيئة ٩ ـ النباتات ، العنصر الأساسى فى الهندسة الزراعية وحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية ١٠ ـ الكانية ادماج عدة أنظمة لرعى الماشية فى منطقة الجهات الشرقية لجبال الالب ١١ ـ آثار ممرات التزحلق على الزراعة والنباتات بوجه خاص ١٢ ـ آثار تربية الماشية على النباتات بوجه خاص ١٣ـ آثار الاستخدام غير الكافى للغابات وخصوصا الغابات الخاصة .	٦ ـ السياحة وآثارها الاقتصادية وتأثيرها على التنمية الحضارية ٨ ـ زراعات الجبال التطور البنائى وتأثيرها الاقتصادى والاجتماعى على استخدام مساحات الأراضى الشاسعة ٧ ـ استخدام الأراضى وادراتها وخصوصا تأثير تخطيط الأراضى والمناطق المحمية الاقتصاد الاقليمى	النظام الثقافى الاجتماعى ١ ـ الأنماط السلوكية والقيم الخاصة بالسكان ٢ ـ الحياة الاجتماعية والثقافية ـ التدريبات والعمل ٣ ـ البنية الأساسية للقوة السياسية واتخاذ القرارات

برنامج التنمية الاقليمية ١٩٧٥ الى ١٩٧٩

وفى عام ١٩٧٥ قامت سويسرة بتشريع القوانين التى من شأنها توفير الاستثمارات للمناطق الجبلية مادامت الكوميونات المعنية تتعاون على أساس النهوض ببرنامج عام للتنمية .

ومن أجل اثبات صلاحيتهم لمثل هذا المخطط السابق ذكره قامت الكميونات الثلاثة المعنية والتابعة للجهات الشرقية لجهات جبال الألب Pays d'enhaut بتكوين رابطة للنهوض بالمنطقة ADBE ، وتقوم الرابطة بتكوين أطراف للعمل فى سبعة مجالات منها الزراعة ، والفنون الجميلة ، والسياحة ، والتسهيلات والخدمات والنقل والمواصلات ، والأجهزة الكهربائية ، وأحوال المعيشة ، الى جانب تمويل الكميونات .

ويشترك حوالى أكثر من سبعين من السكان المحليين فى الاجتماعات التى تعقد وتبلغ ١٦٠ اجتماعا على الأكثر من أجل القيام بتحليل الموقف وتعريف سياسة النهوض الاقليمى وذلك بالاشتراك الفنى مع بعض المؤسسات المشار اليها فى الشكل (١) ·

وتعد التحليلات العلمية للموقف واحتمالاته الى جانب تلخيص أهداف التنمية ووسائل بلوغها المراجع الوثائقية ببرنامج التنمية الاقليمية الذى يشترك فيه كل من المتخصصين الفنيين وممثلى السكان أو مندوبيهم ·

وقد قامت مجموعة من الشبان الحديثى السن فى المنطقة بشن حملة مكثفة للمعلومات مستخدمين فيها أشرطة فيلمية للعرض يتلوها شرح مفسر ، مما يساعد المواطنين ويشجعهم على الادلاء برأيهم واتجاهاتهم ، وقد قامت الجرائد المحلية أيضاً فى مناسبات عديدة بنشر مقالات مختلفة عن هذه النشاطات ·

وجدير بالذكر أن الادالة الفيدرالية للاقتصاد قد وافقت رسميا على البرنامج المعد من قبل المنطقة فى ١٣ يوليو ٧٩ ·

مشروع بحث ماب : ١٩٧٩

ان جزءا كبيرا من القروض السويسرية الموجهة للدراسات العلمية قد خصصت لتنفيذ برنامج قومى تحت اشراف برنامج ماب التابع لليونسكو ، وقد وقع الاختيار على الجهات الشرقية لجبال الألب Pays d'en haut كمنطقة اختبار لأكثر من سبب ، السبب الأول أنه قد أجريت دراسات أولية كثيرة عليها من قبل ، والسبب الثانى يكمن فى التجانس الجغرافى والامتزاج الواضح الناشىء بين الزراعات الجبلية المزدهرة والتطور السريع للسياحة كنشاط جديد وتستغرق نشاطات ماب التابعة لجهات الألب الشرقية Pays d'enhaut خمس سنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ ·

ولأن مشروع ماب يسمح باشتراك عدة أطراف فى البحث فانه بالتالى يثير تساؤلات شتى ·

وجدير بالذكر أن جميع أفراد السكان لديهم فضول كبير بشأن هذا المشروع أو الدراسة ، وهناك احتمالان فاما أن يكون هذا الفضول مصدره الاهتمام الذاتى أو الشخصى بالمشاكل المتعلقة بالموضوع ، واما أن يكون الاهتمام راجعا الى كونهم مستفيدين من نتائج المشروع أو ببساطة شديدة الى كونهم جزءا من السكان الذين تجرى عليهم الدراسة ·

وتشمل المجموعات الدراسية التى تغطيها الدراسة فى الجهات الشرقية لجبال الألب الأطراف الآتية : (أ) جميع سكان المنطقة والسياح الوافدين من آن الى آخر ، (ب) المسئولين عن اتخاذ القرارات وهم السلطات الكميونية والاقليمية ولأشخاص ذو النفوذ فى المجتمع المحلى والأمور الاقتصادية ، (ج) وأخيرا العلماء ·

ويجب أن نضع فى الاعتبار أنه حتى تتعاون هذه المجموعات السابق ذكرها والتى من الواضح أنها غير متجانسة على الاطلاق ، فانه يتحتم أن يقوم الباحثون والدارسون بتحليل احتياجاتهم الشخصية قبل اجراء الدراسة ، وهذا يمكنهم من تفادى الوقوع فى الأخطاء بالنسبة لمسئوليات كل طرف من الأطراف السكانية الواقعة فى دائرة

البحث . وتعمل دراسة تلك الاحتيجات الشخصية وتحليلها أيضا على تفادى قيام أية مجموعة من الأطراف موضوع البحث بالتعدى على المجالات الاستقلاليه التى تنتمى اليها أيه من المجموعات الأخرى .

تعارض التوقعات والاهتمامات

وسرر الحقائق ان كلا من المدرسين والمشرفين على الدراسة يعقدون آمالا كبيرة على النتائج المرجوة من البحث ، الا أن سكان المنطقة المحليين تنتابهم بعض الشكوك . اليها أيه من المجموعات الأخرى .

ومما يؤسف له أنه ليس فى يد العلماء المسئولين عن اجراء الأبحاث شيء يساعدون به المواطنين الذين يشعرون من جراء الأبحاث المجراة عليهم أنهم مجرد أداة للتجارب فى يد العلماء الذين يستنفدون طاقتهم وقواهم فى كثرة الابحاث والتحليلات .

غير أنه اذا أمكن مقاومة تلك الانطباعات والاحساسات السكانية السلبية فأنه يمكن التعرف على اهتمامات وتطلعات السكان أفراد المنطقه المجرى عليهم الدراسه . وليس ضروريا أن تطابق اهتمامات الباحثين اهتمامات متخذى القرارات أو تطلعات السكان أنفسهم ، ذلك أن التساؤلات التى يثيرها كل من الأطراف المعنية تختلف فى جوهرها بعضها عن البعض . وقد سلطت الأضواء على وضع البحث الراهن فى مناقشة عقدت خلال اجتماع اللجنة القومية السويسرية فى يونيه ١٩٨٠ . وقد ناقش أحد الأطراف المعنية العاملة بالبحث موضوع البحث العلمى : من المستفيد ؟ .

وحين تطرفت المناقشة لبحث الدوافع الخفية للدراسة المجراة كان رأى أحد المهندسين الزراعيين أن الدراسة مدفوعه أساسا بالحاجة الماسه لانقاذ البشرية من جوع مرتقب ، الشيء الذى يحتم الاهتمام الواعى بالمناطق الجبلية التى ينبغى أن لا ينظر اليها بعين الاهمال ، بل يجب أن تكرس الجهود لحسن ادارتها كمورد ذى قيمة كبيرة . ولذا فانه من وجهة نظر المتحدث يعد مشروع الدراسة فى الجهات الشرقية للألب بكل المقاييس مشروعا عالميا شاملا ذا أهداف طويلة الأجل .

أما فيما يختص بالفلاحين فالبحث يجب أن ينظر اليه على أنه ذو فائدة قصيرة المدى حيث انه يمس الموضوعات الآتية : أية أنواع من السماد مثلا ينبغى على الفلاح استخدامها فى الحقل ؟ ثم ما هى المقاييس التى يجب وضعها فى الاعتبار لانقاذ الفلاح من الصعوبات المادية التى تواجهه .

ويجب أن لا نغفل أن العوامل المكانية والزمانية تختلف بالنسبة للعامل الحرفى والعالم .

ان المشاكل التى تواجه السكان مرتبطة ارتباطا وثيقا بظروف معينة واضحة المعالم ، لذلك فانها تحتاج لقرارات سريعة وغالبا لا يهتم رجل الشارع بالأثر الكلى الناتج عن تجميع آلاف القرارات العفوية من هذا النوع .

ان على صانعى القرار أن يقوموا بتعريف التأثيرات المختلفة لتزايد القرارات الشخصية المتنوعة .

فماذا عساه يحدث مثلا لو أن البنـاء اسـتمر بمعدله الحالى ، وهل اتخذت الاستعدادات اللازمة لمواجهة التنميــة التى قد تحدث فى المستقبل ؟ ثم هل ترك الأراضى من شأنه تعريض المنطقة للتهـديد ؟ وهل من الأفضل أن تنسق كميـة التسهيلات السياحية على مستوى أعلى مما هى عليه الآن ، أو أن تحد من أساسها · وهل توجد مثلا وسائل مواصلات مناسبة للمزارع النائية ، وماذا يمكن عمله لوقف انجراف الشباب خارج المنطقة ؟

وقد يجد العلماء أنهم ليسوا فى موقف يساعدهم على القيام باختيارات غـير منظمة ·

ذلك أنه قد حدث أن بعض التطبيقات الضارة بالصحة وخطوط التنمية غير المرغوب فيها قد أكدت حتمية الاهتمـام بالفحص والدراسة على أساس المتوسط أو المعدل قبل اتخاذ أية قرارات ·

ويعد هذا الحرص الذى يجب توخيه قبل صنع القرارات أساسيا قبل الاستخدام العشوائى للأراضى أو القيام بالمشروعات والنهوض بالكميونات أو التعاون فى الامداد بالأجهزة الأساسية ، وأخيرا تفادى الوقوع فى الأخطاء بوجه عام ·

وتحتاج الأعمال السالفة الذكر الى جهود المتخصصين ، ولكن يجب أن لا نغفل أن المعلومات المتاحة لديهم لا تزال غير كافية لضمان حسن ادارة المناطق الجبلية، فعلى الباحثين أن ينقبوا جيدا عن المعلومات قبل الادلاء بأية قرارات أو توصيات ، كما يجب عليهم أن يقوموا بحل كثير من التساؤلات حول الديناميكية العامة للنظام الاقتصادى للمناطق الجبلية ، وتفاعل الانسان مع بيئته المحيطة والمستويات الأولى لتطبيق دراسات أثر البيئة على الكائنات ، واحتمال انقراض بعض السـلالات النادرة ·

طرق العمل المختلفة

تعتبر الطريقة العلمية فى جوهرها طريقة مفاهيمية ، أى أنها ترجع فى أساسها الى كم هائل من المعلومات النظرية ، ولذلك فان غير المتخصص قد ينظر اليهـا على أنها لغة مجردة بل مبهمة أحيانا ·

ان على العالم أن يمتنع نهائيا عن الأحكام الشـخصية ، كما أن عليه أن يقف محايدا تماما ولا يعبر عن نفسه الا فى ظل افتراضـات توضع بحرص شـديد ما دام من الصعب اصدار الحكم الصحيح · كما يجب على العالم أيضا أن لا يتأثر شخصيا بالمشكلات موضوع البحث · وعليه فى كل الأحوال أن يخصص لنفسـه وقتا كافيا لبحث أو فحص الأساسيات ، أما بالنسبة لصنع القرار فانه سـواء كان مستشارا للمدينـة أو متعاقدا أو قائدا سياسيا مرموقا فان عليه فى جميـع الأحوال أن يقرر سريعا ، لأنه ليس لديه وقت لانتظار نتائج البحث الأكاديمى قبل العمل مباشرة ، وعلاوة على هذا فانه يقع على عاتق صانع القرار أن يقوم باقنـاع من حوله من العلماء بآرائه حتى يعتنقوها بسهولة ، ولن يحدث هذا الا اذا هو قام بتبسيط الآراء لهم بمقدرة فائقة · ان المندوب المنتخب الذى يطلب منه تقديم حساب كل أربع سنوات لابد أن ينجز ما يمكنه انجازه بسرعة فائقة ، وأن يتخذ القرارات العملية والحاسمة ·

احتمالات الصراع

وبالاضافه الى المشكلات التى قد تنشأ عن سوء الفهم من المحتمل جدا أن يكون البحث نفسه مصدرا ثريا للصراع ذلك أن الدراسات العلمية من شـــأنها أن تثير المتاعب وتظهر الى السطح ما قد تحتويه الاعماق من صراعات خفية • انه من المحتمل أن يكون لأبحاث علم الاجتماع تلميحات سياسية حيث أنه قد يكون لدى الســـكان المجرى عليهم الدراسة وبعض الشكوك التى تظل فى طى الكتمان •

كما أن هناك من السكان من يخشى أن تهدد نتائج أبحاث الدارسين نشاطاتهم الجارية المعتادة ، أو يضمر ضيقا بالنسبة للقيود التى قد تحتمها الدراسة على الملكية مثلا •

وهناك أيضـــا من لا ينظرون بعين الارتياح الى بعض الاجراءات الوقائية التى تمنع بعض الاستخدامات للأراضى ، وقد تنتابهم اخيرا بعض الشكوك التى من شأنها أن تظهر المجتمع فى صورة غير واعدة •

وقد تطفو الصراعات بين مؤيدى سياسة المحافظين مثـلا الذين لا يشـــجعون أى تغيير للأوضاع الراهنة وبين أولئك الذين يرمون الى التطور بأى ثمن • وبحكم أن العلم يركز على خصائص بيولوجية معينة مثل العناصر المتجددة داخل الطبيعــة نفسها أو الأنواع النادرة فانه من الطبيعى أن لا يبــقى العلم محايدا حيــال تلك الصراعات •

وتساعد بعض الأبحاث المتعلقة بأثر البيئة على الانســـان باذكاء الجدل حول موضوع معين كمعارضة بعض هذه الدراسات مثلا لبناء المصاعد الكهربائية الخاصــة بالتزحلق أو اســـتخدام نظام رئيسى دون غيره ولا يسع الباحث فى مثل هـــذه الظروف الا أن يجد نفسه متورطا فى مناظرة حية لا ناقة له فيها ولا جمل •

ولذا فان التعاون لكى يكون بناء ومريحا ينبغى أن يستند على توكيل المسئوليات المعينة للاطراف المختلفة المتاحه دون مساس أحد الاطراف بحدود الاستقلالية للاطراف الأخرى ولكننا يجب أن لا تنزلق الى خطأ اهدار دون الباحث واعتباره مجرد باحث استشارى كل مهمته توفير احتياجات المشتغلين معه •

ان استقلال البـــاحث يجب أن يقدس تقديســـا كاملا الشىء الذى يعينــه على توظيف النشاطات الطويلة الأجل فى أبحاثه توظيفا صحيحا يسمح له بمعالجــة الامور الأساسية ذات الأهمية القصـــوى والتى تتعدى ميزاتها مجـــرد الاهتمامات المادية العابرة •

وهذا أمر لا يمكن الاستغناء عنه فيما يتصل بالوسائل الخطيرة التى يصــعب تغييرها أو تجنبها • ولابد فى الوقت نفسه أن يضع المتخصص فى اعتباره المعلومات التى تم الحصول عليها وهل هى مفيدة فى البحث الذى يطلبه السكان •

وعلى الباحث أيضا أن يتجنب تماما الاتجاه نحو تشكيل جماعات الضغط للاستيلاء على الحكم ، ولكن هذا لا يعنى أن يصبح الباحث مساندا مقهورا وسلبيا للنظام القائم •

ان مشروع ماب اذا قام بملاحظة القوانين والالتزامات السالفة الذكر سوف يكون له ثلاث وظائف :

١ ــ امداد الباحثين بكم هائل من المعلومـــات المفيدة التى تكسبه معرفة ودراية

بالنظم الاقتصادية للجبال والقوانين التى تنظم مواردهم ، هـــذا الى جانب تطورات تدريب المتخصصين بالنسبة للتنمية فى المناطق الجبليه ·

٢ ـ ابتكار أسس جديدة للادارة وشرح الخصائص التى ينبغى أن يقع عليهـــا الاختيار ، الى جانب امداد صناع القرار المحلين بالمعدات التى يتم بناء عليها اختيار القرارات السليمة ·

٣ ـ مساعدة السكان المعنيين على التعرف على جميع آثار النشاطات والخطط التى من شأنها القيام بتطوير وتحسين الاوضاع فى المناطق الجبلية ، مما يعينهم على اختيار أحسن الطرق لادارة المناطق التى يعيشون فيها ·

ولكن لا يتم هذا كله اذا نحن اعتبرنا أن سكان المنطقة ليسوا الا أداة سلبيـة لاستقبال نصائح وتوجيهات المتخصص · ان اشراك السكان بطريقة ايجابية وافية جزء لا يتجزأ من البحث ·

ومن هذا المنطلق يمكن النظر الى المعرفة التقليدية المحلية والتجارب العملية ، الى جانب الذاكرة الجماعية لاهل المنطقة بمثل الأهميـــة التى ينظر بها الى التعليم الاكاديمى والنظريات العلمية باعتبار أن كلا من هذين الاتجاهين يعد مصدرا من مصادر المعرفة التى ينبغى أن توضع موضع التنفيذ والاستخدام ·

ان هذا التفاعل البناء بين المساهمات التى يقدمها السكان وتلك التى يقدمهـا العلم هو الطريق الذى يوصلنا الى النتائج الخلاقة والمبتكرة ·

ولكى يسهل الباحثون هذا التفاعل على ضوء ما سبق شرحه عليهم أن يقوموا فى المراحل التخطيطية الأولى للمشروع بتوفير فرص المساهمة لكل الأطراف التى ترغب فى الاشتراك فى الأبحاث · كما أنه يجب لكل مراحل البحث أن يقوم الباحثون بتنظيم العلاقات بين جميع الأطراف ·

المعدات الأكاديمية

ان الهدف من مشروع ماب للجهات الشرقية لجبال الأب هو دراسة كافة الطرق لتنمية المنطقة عن طريق النشاطات الانسانية ، ومن هنا يصبح لاحتياج الى نموذج يقتدى به أمرا حتميا ، على أن يؤخذ فى الاعتبـــار العلاقات ذات العناصر المتعـددة الموجودة بين عوامل كثيرة ، ويقصد بتلك العوامل مجموعة القيم المختلفة والنشاطات الاقتصادية والتكنولوجية الى جانب البيئة الطبيعية · والشكل (٢) يوضح الخطوط العريضة للنموذج ·

ولكى يندمج هـذا النموذج ضمن الاطار العملى فان الباحثين قد قاموا باختيار العناصر التى يجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية :

١ ـ الوضوح : يجب على من يرغب فى استخدام الأداة أن يكون مهتما ومتفهما لكامل شروط استخدامها وكيفية طرق التشغيل ·

٢ ـ المرونة : يجب أن تتوافر القدرة على اختبار أوضـــاع مختلفة مستمدة من الافتراضات المتنوعة ·

٣ ـ المحصلة النهائية : ان النتائج المتوصل اليها يجب أن تعطى صورة عـامة وشاملة لكل التطورات الطارئة عن النظام ونتائج تلك التطورات ، ثم يأتى بعد ذلك نقل هذه التطورات كاملة الى نطاق قدرات الســكان ، الأمر الذى سيكون حينئـذ ميسرا ٠

ولكى يزدهر التفاعل بين أنظمة البحث المختلفة والباحثين على الجانب الأول وبين صناع القرار والسكان على الجانب الثانى فان المسئولين عن ماب للجهات الشرقية لجبال الألب pays d'enhaut قد قاموا باختيار أسلوبين : السيناريو أو الحوار ، والبرمجة فى خط واحد ، كأدوات مناسبة ٠

ان أسـلوب السيناريو هو يمكن التعبير عنه بأنه ذو اتجـاه أمامى يبدأ عادة باختيار وضع مستقبلى معين ، ولكن على عكس نظام التنبؤ المطلق فان محاولة رؤيه المستقبل تضع فى اعتبارها النشاط البشرى الذى يدخل فى تشكيل هذا المستقبل ٠

ويتشابه الاتجاه السابق ذكره مع الاتجاه الذى يعرف بأنه عبارة عن عدة علاقات متنوعة تطبق على عدة عناصر ٠ ومن هنا يمكن النظر الى اتجاه السيناريو على أنه وسيلة لتنظيم وتشجيع التعاون التطبيقى من أجل نظرة مستقبلية مشرقة ٠

ويضم اتجاه السيناريو عدة مراحل :

١ ـ تعريف حدود النظام المعنى (ويقصد هنا منطقة الجهات الشرقية لجبال الألب)

٢ ـ تشخيص التركيبة أو البنية الخاصة فى المنطقة ، أى المتغيرات التى تميز هذا النظام (القاعدة) ٠

٣ ـ العلاقات الرئيسية لتلك المتغيرات (القالب) ٠

٤ ـ القاء الضوء على جزئيات العناصر المحركة والعناصر المسيطرة ٠

٥ ـ القيام بتشكيل سيناريوهات معاكسة مختارة أساسا لاظهار مدى التطرفية العكسيه لوضع مستقبلى معين وقد اختيرت أربعة سيناريوهات لمنطقة الجهات الشرقية لجبال الألب :

١ ـ السيناريو التقليدى المحافظ ٠

٢ ـ السيناريو الحديث (الترشيد الاقتصادى) ٠

٣ ـ السيناريو الخاص بحفظ البيئة (الترشيد البيئى) ٠

٤ ـ السيناريو الخارجى ، ويعتمد على العالم الخارجى ٠

وفى كل مراحل الاتجاه نحو السيناريو يتفاعل جميع المشتركين تفاعلا شديدا بعضهم مع البعض الآخر ٠ ان احتواء هذا الاتجاه على المتغيرات الضمنية الواضحة التى تعتمد على مجموعة القيم السائدة معناه أن لكل طرف الحق فى تشكيل البرنامج الصريح الخاص به ، كمـا أن لكل طرف أيضـا حق مقارنة هذا النظـام الخاص بالنظم الأخرى للمساهمين والنظر اليه على ضوء هذه النظم

ان الأبحاث فى حاجة ماسة الى جميع أنواع المساهمات بوجوهها الســياسية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والاجتماعية والنفسية ٠

أما بالنسبة لاتجاه البرمجة فى خط واحد فهـو يبدو مفيـدا لا لمجرد التكهن بالأوضاع المستقبلية بل لتخيل الأشكال المقتدى بها والمتوقعة للتنمية • وتتجلى الفائدة النفعية لهذا الاتجاه في كونه قادرا على التوصل الى أكثر الطرق فاعلية للحصول على النتائج المثالية الناجمة عن الجمع بين النشاطات المختلفة بالنسبة للموارد المتاحة على يؤخذ فى الاعتبار القيود والمشاكل التى قد يتعرض لها هذا الاتجاه •

هذا ويظهر نفع الاتجاه السابق فى الحالات الآتية :

١ ـ تخيل القرارات المرتبطة للنشاطات البشرية فى المنطقة •

٢ ـ تخيل الاثار الناجمة عن تحسين الموارد المتاحة •

٣ ـ تخيل الآثار الناجمة عن فرض قيود جديدة على النشاطات الموجودة بالمنطقة•

٤ ـ المقارنة بين السياسات المختلفة •

ولكن لا يعنى أن الاتجاه خال من العيوب مثل وحدانية الهدف وعيوب التقسيم والاضافة والسير فى اتجاه واحد • انه لا ينبغى الاستهانة بالعيوب السابقة لانها تبسيطات من الجائز جدا أن تؤثر على قدرة النموذج على اعادة تشكيل الواقع •

وتعظم قيمة اتجاه البرمجة فى خط واحد فى كونه قادرا عى احتساب متغيرات عدة فى وقت قصير جدا • ويجب أن يعرف الافتراض الموضوع موضع البحث تعريفا حقيقيا ، كما ينبغى أيضـا أن تعطى التغيرات المختلفة قيمة عددية • أن اختيـار الافتراضات هو مكسب كبير بالنسبة لتبادل المعلومات بين جميع الأطراف المعنية والمشتركة فى البحث• وتوضع النتائج فى ارقام ، الشيء الذى يقود بدوره الى منافسات مفسرة وحية ويؤدى هذا الى حتمية مراجعة افتراضات ومعاملات معينة •

ان هذا اذن كفيل بتشجيع الأبحاث تشجيعا مثمرا الى جانب أن السكان تكون لديهم فرص المشاركة المتكاملة فى الاطار العام للدراسة •

ويضم النموذج الأول ٣٣ نشاطا وحوالى ٢٩ حالة تحد من النشاط أو ما يطلق عليه **Lemi trug condition**، وقد ركزت أغلبية الافتراضات المختبرة على العوامل الآتية ،

١ ـ تغير الطلب على السياحة (عدد ليالى المبيت كل عام)

٢ ـ تغير مستوى الاستثمار بالنسبة لبناء الفنادق والمنازل القديمة أو المتواضعة•

٣ ـ التغير فى نسبة الامتلاك بوضع اليد بالنسبة لصناعة الفندقة والمنازل القديمة أو المتواضعة •

٤ ـ التغير بالنسبة للاهتمامات الزراعية •

هذا وقد سهل اختيار المستويات المختلفة احتساب مجموع الـ٤٣ متغيرا ، وقد أسفرت المحاولات الأولية عن النتائج التالية :

ان أكثر من نصف فرص العمل فى منطقة الجهات الشرقية لجبال الألب تنتج عن صناعة السياحة •

٢ ــ ان القيام بالتعليق المؤقت لاستثمارات السياحة يسبب انخفاضا في نسبة السكان بنسبة ٢٠٪ ٠

٣ ــ ان النشاطات الجارية في قطاعي البناء والتشييد توجه أساسا الى المنازل القديمة أو متواضعة ، كما تستلزم تعديات خطيرة على الأراضي الزراعية ٠

٤ ــ ان التركيز على الفندقة من شأنه تحسين فرص العمل ، كما أن في امكانه تأمين الأراضي المنتجة ٠

٥ ــ ان الزيادة المفاجئة في الأراضي المحولة للزراعة من شأنها أن تؤدي الى تحسين جوهري في دخل المزرعة الواحدة ، ولكنها تؤدي أيضا الى انخفاض سكان المنطقة وعدد فرص العمل المتاحة ٠

ان طريقتي السيناريو والبرمجة في خط واحد هما في الواقع متكاملان تكمل احداهما الاخرى ٠

ان معتنقي أسلوب السيناريو في الواقع لا يطالبون بالتصنفات الرياضية المتقدمة ، ولكنهم يلقون الضوء ويركزون على العلاقات الموجودة في النظم الاقتصادية حتى اذا وضعنا في الاعتبار عدم امكن توضيح هذه العلاقات في صورة رقمية أو عددية ٠

ولكن طريقة السيناريو مفيدة في كونها تساعد الباحثين على استيعاب الظواهر كاملة غير متجاهلين عامل الانطباعات البشرى والاتجاهات الانسانية وأنماط سلوكيات الأفراد ٠ ومن هذا نجد أن الاتجاه السالف الذكر يمكن الباحثين من تقديم اطار يمكن الرجوع اليه بالنسبة للنماذج الرياضية ٠

أما بالنسبة للاتجاهات التي تعتمد على المسائل الحسابية والرياضية مثل اتجاه البرمجه في خط واحد فانها تعد أقل شمولية كمذهب علمي الا انه يسمح بتقدير أكثر تفصيلا بالنسبة للظواهر التي تخضع للبحث ، وخاصة احتساب المتغيرات المتعددة ٠ ومن هنا نجد اتجاه السيناريو يقوم بتعريف وتوفير الخلفية التطورية ، في حين يقوم اتجاه البرمجة في خط واحد بالقاء القيمة العددية على نتائج المتغيرات التي يسفر عنها البحث ٠

امكان المساهمة

وحتى تضفي على مشاركة السكان في أعمال مشروع ماب صفة قانونية فانه قد تم تأسيس رابطه ماب للجهات الشرقية لجبال الألب في ينـاير ١٩٨١ ٠ وينحصر هدف هذه الرابطة في تسهيل وتشجيع عملية التبادل بين الباحثين والسكان ٠ وتوجد لجنة مكونة من ٩ أعضاء (٦ مندوبين بالمنطقة و ٣ باحثين) مسئولة مسئولية كاملة على الابقاء على وسائل الاتصال بين المتخصصين والسكان ، كما أنها تقوم بتنظيم تبادل المعلومات عن طريق الصحافة ، وتشرف اللجنة على الاجتماعات والمحاضرات العلمية المفيدة ٠

ويتبادر الى ذهن القارىء سؤال وجيه : ما هي بداية مساهمة السكان في المشاركات السابق ذكرها ؟

ان البداية تكمن فى مشاركة السكان فى الاجتماعات التى كانت تعقدها اللجنة السويسرية القومية لليونسكو فى منطقة الجهات الشرقية لجبال الألب خلال أيام ١٩ و ٢٠ و ٢١ يونية عام ١٩٨٠ ٠

ولقد وجهت الدعوى الى عدد غفير من سكان المنطقـة للاشراف على الاجتماعات المنعقدة بصدد مشروع ماب الذى وضحت أبعاده لهم من خلال المحاضرات الخاصة ٠ وليس هناك من شك فى أن هذه المشكلات والمشاركات قد أتاحت للسكان فرصـة ابداء آرائهم والمساهمة بتجاربهم الثمينة فى مجال الشؤون الاقليمية ٠

ان كل من يبدى اهتماما واضحا بالماب كمشروع يعرف تعريفـا دقيقا بجميع نشاطات هذا المشروع من خلال النشرات الاخبارية التى تعد هى الربطة بين جميـع الأطراف المعنية ٠

هذا وتضم النشرة لاخبارية تقريرا كاملا عن البرنامج ومعلومات عن نتـائج الأبحاث ، كما تضم أيضا أخبارا متنوعة بالنسبة لمناطق الاختبارات الاخرى وتفاصيل عملية بصدد عناوين المؤسسات الخ ٠

ان التقديرات الأولية تشير حتما الى رغبة حقيقة فى المشاركة ٠ ولكن هل يعنى هذا أن المشكلة قد وجدت الحلول المناسبة ؟

لا ، فان الحقائق تثبت عكس ذلك ، فالبرغم من المجهـودات المبذولة لجذب مشروع ماب ضمن دائرة الاهتمام العـامة فان بعض سكان المنطقة لا يزالون يجهلون ماهية المشروع ، ولا تزال فكرتهم حول الموضوعات التى يتناولها المشروع مبهمة بعض الشىء ٠

لذلك فقد قامت لجنة المؤسسة فى تنظيم هيكل عملى من شـأنه العمل على تحسين تدفق المعلومات . ومن ثم تمكين العامة والمبتدئين من المشـاركة الفعالة فى نشاطات ماب ، كل حسب اهتماماته ٠

الاستنتاج

ان العمل المستمر من أجل تحريك ودفع الأبحاث العلميـة والأفراد العاملين والمخططين وصناع القرار الى جانب السكان المتواجدين بقصداكتساب المنفعة القصوى من الأبحاث العلمية يضع فى الاعتبار القدرة والتصميم الجاد الذى يفرض منطلقا جديد بعيدا عن الأبنية الموجودة التى تعوق النشاطات الانسانية ٠ ويستدعى هـذا بطبيعة الحال مهارة كبيرة فى التعرف على التساؤلات المتجددة ٠

ويخلق المدخل التنظيمى عدة مشاكل بين الباحثين أنفسهم ٠

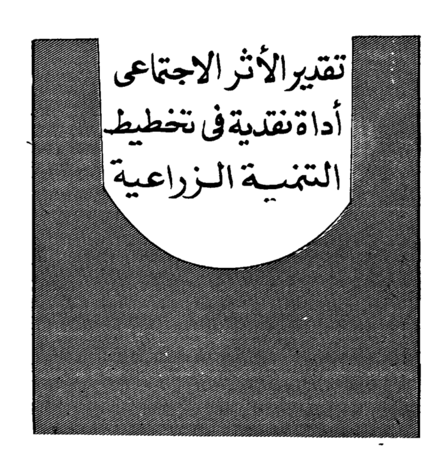
واذا قلنا أنه ينبغى الامتداد بهذا الاتجاه فيـما وراء الحدودالضيقة للعلم ، بمعنى أن تترك فرصة كاملة لمشـاركة العامة فانه لا ينبغى أن نغفل ان هناك تحديات كثيرة ٠

ذلكأ أن محاولة اشراك السـكان فى مشروع ماب للجهات الشرقية لجبـال الألب ليست غير محفوفة بالمخاطر ٠ لكن من المؤكد انه ممكن الاستفادة من المشروع

لو أن العلماء تخلوا عن بروجهم العاجية وأولوا الناس اهتماما أشمل بالمشـــاركة الفعلية من جانبهم فى الأبحاث والدراسات ٠

وحين تتوافر هذه المكونات لن نكون حينئذ مبالغين اذا نحن أفرطنا فى التفاؤل متوقعين أن يرسى البحث العلمى القواعد المتينة لصناعة القرارات على المسـتهويين الاقليمى والمحلى ٠ كما أنه من المحتمل أيضا أن يعمل البحث على تحسـين المعلومات العامة لدى السكان المعنيين ٠

هذا وحيث أن تدفق المعلومات لا يتم فى اتجاه واحد ـ أى من الباحث للعامة ـ ولكن فى الاتجاه المعاكس أيضا ، فان أحد مميزات العلم ـ وليس أوحدها ـ سيكون فى النفع المستمد من المعلومات المحلية ، وهذه هى السـمة المميزة لهذه الأبحاث ، وهى عامل كبير فى توفقهم وتميزهم ٠



مقدمة

بينما تجرى العادة فى المقدمات على اعطاء نظرة عامة عن المجال أو فرع التخصص موضع البحث أعتزم هنا أن أبرز هذا النمط بأن أبدأ من مشسكلة تفرض نفسها على بشكل مباشر وبحكم وجودهـا . ثم أتنـاول بعد ذلك وبشكل أعم « تقدير الأثر الاجتماعى » (سيا (SIA)) .

أكتب هذا فى « هارانجاى » (مجتمع صغير) فى قرية صغيرة بالفلبين ولكنها كثيفة السكان . وعلى امتداد فترة طويلة تعلم سكان الجزيرة عن طريق ثقافتهم أن يتصرفوا بطرق معينه وخاصة فيما يتعلق بتخصيص وسـائل انتاج محاصيلهم الرئيسية وهى الأرز والسمك وجوز الهند والبقول الخضراء . لقد جعل الاتصال الثقافى بالغرب وبالأسبان فى مبدأ الامر الكثير من هذا التكيف غير ذى أهمية أو صلة بالموضوع . هناك بالطبع خطط رسـمية حتى بالنسبة الى هذا « الهارانجاى » البالغ الصغر بداتها الحكومة القومية والحكومات الاقليمية والبلديات وهيئة للتنمية الاقليمية . وما تكشف عنه هذه الخطط وخاصة بسبب عدم وجودها هو صـعوبة اعادة تكيف المجتمعات مالم يكن القـائمون بالتخطيط على بينة من أن عليهـم أن يستكشفوا تصورات القرويين المتغيرة بشأن الأولويات وتفسيرها فى ضوء ما هـو حادث فى العالم الحيـوى والاقتصادى الأوسع . وحتى تكون أكثر تحديدا بقليل ،

الكاتبة : كولين دى آش

أستاذ مشارك فى قسم « دراسات الانسان والبيئة » بجامعة ووتدلو بكندا • وتطوع للعمل فى « العالم الثالث » والابحاث التى نشرت له • تركز على حقوق الانسـان • والتنميـة فى بابوا غينيا الجديدة وأماكن غيرها • والمعادلات التى تمثـل العلاقة بين البيئة والتكنولوجيا • وتقديرات الاثر ؛ والعمل الاثنوجرافى فى البيئات الحضرية والريفية فى بلدان شتى •

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد (سابقا) بكلية التجارة بجامعة عين شمس • عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصنـاعى وعضوا منتدبـا لادارته • له مؤلفات وترجمات كثيرة •

وبدون الدخول فى تفصيل كثير ، وعلى أساس نسبة السكان الى الأرض ، من المحتمل جدا أن يكون هذا « الهارانجاى » قد وصل الى نقطة التشبع فى ظل تكنولوجيتـــه الزراعية القائمة • وتتمثل الاستراتيجية الحالية للتخفيف من حدة هدأ الموقف فى تصدير السكان الى مانيلا وغيرها من الأماكن داخل الدولة ، وفيما وراء البحار ، وخاصة الى الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية • ان الخطة المحلية لا تأخذ بتلابيب مشكلة غياب الرجال ذوى البنيـــة القوية . كما لا تحاول تقدير أية موارد يمكن الوصول اليها فى أماكن أخرى لمســـاعدة مجتمعهم الأم • ففى العام الماضى تعرض الهارنجاى لثلاثة أعاصير استوائية • وبسبب كثرة وقوع أمثال هذه الاعاصير فان ما يتراوح بين ثلاثين وأربعين موضعا بالجزيرة يمكن أن يصـــاب بها فى أية سنة • وتشمل الآثار المترتبة على هذه الكوارث الطبيعية المستمرة : (أ) تلف أنابيب المياه مما يؤدى الى انتشار الأمراض ، (ب) تعرض الأفراد للاصابات ، (ج) الاضرار بالمســـاكن وغيرها من المنشـــآت كالطرق (د) تغير أشكال ، ومن ذلك مثـــلا المناطق الجبلية الداخلية المتآكلة والمغمورة بالمياه ، وحقول الأرز المغطاة بالحطـام ، (هـ) انخفاض انتاج المحاصيل الرئيسية ، فيتأخر جوز الهند لمدة تصل الى عامين والموز لمدة ستة أشهر ، والأرز لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وأربعة أشهر ، والخضر

لمدة من شهرين الى أربعة أشهر · ومرة أخرى تتسم الخطة بالقصور · فالمسافة ما على طول الساحل نجد شركة كبيرة للنحاس تقوم بتصريف فضلاتهــا القاتلة الى الشعاب الصخرية مباشرة ومنها الى البحر ، وهــذا الى جانب أعمال السلب التى تقوم على التى تقوم بها قوارب الصيد الوافدة من أماكن أخرى يفرض ضــغطا على المصــادر السمكية الباقية · هذه المشكلة لا تتصدى لها الخطة · فبسبب النقص في التسهيلات خزن الغذاء يجب تسويق الطعام الطازج من بيت الى بيت حتى يمكن توزيعة بسرعة· وبرغم أن معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى يتم تسجيلها مع الاهتمام بالتفاصــيل الدقيقة فالخطة لا تعرض لأهمية هذا الاجراء فثمن المواد الخام التى تصدرها الجزيرة ــ وهى الباب جوز الهند المخفف والنحاس المركز ، يسير بسرعة نحو الهبوط بالقياس الى تكاليف المصــنوعات المستوردة · ومع ذلك تدعو الخطة الى زيادة الصادرات ، وان كنا لا نفكر أنها تدعو الى هذا على أساس المزيد من التنوع ·

وعلى هذا النحو يمكن أن تستمر القائمة · ولكن النقد ليس الغرض من هذا المقال ، والمراد هو اظهار وجود فجوة يمكن أن يدخل منها فريق كفؤ ممن يمارسون « سيا » ، وذلك بقصد معاونة السكان المحليين · ان اتمام مثل هذا الأمر ليس وصف أهل « الهارانجاى » باعتبارهم مشكلة ، ولكن الهدف هو أن نجعل المشكلات المحتملة والقائمة التى سوف يفرضها وفرضها العالم الخارجى على الجزيرة واضحة جدا · قد نأمل أن يؤدى مثل هذا العمل الذى يعتبر التعليم جزءا لا يتجزأ منه الى تكيف ثقافى أكثر استجابة حتى يكون فى الامكان مواجهة التحديات المستقبلة بطريقة أفضل · هذا الهدف لا يراد به التقليل من شأن استراتيجيات التكيف التى ينتهجها السكان المحليون حتى اليوم · ومع ذلك يدل الفقر الواسع الانتشار على أن اســاليب الماضية التى استخدمت لمعالجته كانت قاصرة من وجهة نظر الرفاهية المادية ·

ما تقدير الاثر الاجتماعى (سيا) ؟

فى العقد الماضى جاء (وزال ؟) كل من التقدير البيئى والتكنولوجى باعتبار أنها طريقتان لتقويم أنواع معينة من المؤثرات ترتبط فى العادة بمشروعات للتنمية واسعة النطاق · لم يكن الاهتمام فى كل من هذين النوعين من التقدير منصبا بشكل مباشر على تأثير التغييرات المتوقعة على المؤسسات البشرية والقائمة ، فقد كان المأمول أن يسد « سيا » هذه الفجوة بين النظم أو فى داخل النظام · من وجهة نظرى ــ كممارس لمبدأ «سيا» فى البلاد النامية وكشخصى سوف يعنى بالعلاقة بين البيئة والانسان ــ أرى « سيا » يأتى فى أعقاب تطور بدأ أو انتهى ، مثل الاستخدام الواسع أو الكثيف للأرض لاغراض الزراعة ، ومثل التعدين والتنمية الحضرية ، ومثل هذه المحاولات من جانب سيا لتحرير أنماط من العلاقات بين السكان والموارد وبيان طريقة توزيع التكاليف والمنافع على نحو يتجاوز الفئات التقليدية الضيقة التى يستحسنها رجال الاقتصاد · فانه حيث يوفر نظــام من النبــاتات الطبيعية الموارد للجماعات المشتغلة بصيد الحيوان والتقاط الثمار فسوف تتضح لهذه الجماعات «التكاليف» التى تتحملها نتيجة لتدمير المورد · وتقوم هذه التكاليف على ادراك الناس لقيمة ذلك المورد بدلا من أن تقوم على تقدير لهذه القيمة ، مصدرة من الخارج · ان تقدير الاثر الاجتماعى لا تكون له قيمة الا اذا كانت الدروس المستفادة من التأثيرات التى حللت يمكن نقلها واستخدامها فى تصميم مشروعات وتطورات جديدة · والنوع الآخر من « سيا » توقعى بالطبــع وينطوى على التكهن بما يحتمل أن تولده التطورات المخططة

من آثار اجتماعية من الدرجة الأولى والثانية وما بعد ذلك ، ولكن حتى تقدير مثل هذا الأثر الاجتماعى لا يتم فى فراغ تاريخى . التأثيرات المحتمل حدوثها كثيرا ما يمكن استخلاصها من سجل الطريق الذى اتبعه مشروع مقترح فى مكان آخر . ولهذا كثيرا ما يكون من الضرورى اقتناء سجلات الأداء الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات والحكومات قبل أن يبدأ اجراء تقدير لأثر اجتماعى متوقع بوقت كاف . ولقد أوضحت فى موضوع آخر (Déath) ١٩٨٠) بعض الأبعاد النظرية التى ينطوى عليها « سيا » . وكيف أن « سيا » يمكن أن يكون أقل من فعال اذا لم يكن هناك التزام سياسى . فمن العمل الذى قمت به مع Inuit والهنود بالأقاليم الواقعة فى أقصى شمال كندا فى أوائل العقد الثامن التى كانت فيها شركات نفط كبيرة تفكر فى انشاء خط أنابيب يمتد من المحيط المتجمد الشمالى الشمالى ويتجه جنوبا الى الولايات المتحدة أننى تعلمت كيف يمكن أن تكون جلسات استماع من طراز « سيا » ذات فاعلية اذا ما التزمت حكومة قوية مقدما بأن تصيغ السمع الى ما تسفر عنه هذه الجلسات من نتائج . ففى هذا المثال الذى أوردته فرض حظر على بناء خط أنابيب البترول مما سبب الكثير من الكدر والغم غويدية الذين أنفقوا ملايين كثيرة من الدولارات على الدراسات المتعلقة بامكانية القيام بالمشروع وأعطت النتيجة احساسا للسكان الأصليين فى المنطقة بأنه حتى لو لم تكن حرمة أرضهم مصونة تماما فسوف تتاح لهم على الأقل فترة قصيره (عشر سنوات مثلا) يسترون فيها قواهم من أجل مقاومة أية مطالب جديدة يتقدم بها الغرباء .

المنفعة من « سيا » ؟

يمكن أن يكون المرء شاكا تماما فى طبيعة الدوافع البشرية (وانى لكذلك حين أرى أولئك الذين يقومون بصرف أجور ومرتبات العلماء) فيتقدم برأيه الذى يذهب الى أن « سيا » عبارة عن حيلة جديدة لتشغيل عدد كبير من العلماء والبيروقراطيين ، أو قل يؤجر العلماء ، وخاصة الذى يتخصصون فى العلوم الطبيعية ، ومعهم الجغرافيون، من أجل العمل فى مشروعات محببة الى نفوسهم ، بغض النظر عما اذا كانت أو لم تكن ذات صلة وأهمية بالنسبة الى المشكلات التى يتنولها رجال « سيا » ، من حيث الظاهر فان « سيا » وسيلة تتيح للحكومات أن تسمح باجراءات — بل تشجعها أو تنفذها — بحيث تتاح الفرصة لمجموعات اجتماعية شتى كى تعبر عن ردود أفعالها بالنسبة لى تطورات واسعة النطاق هى موضع التكفير فيها أو يجرى تخطيطها . ومع كل فقد تأتى المبادرة فى اجراء تقدير للأثر الاجتماعى من مصدر غير حكومى ، كأن يكون لجنة من المواطنين ، مثلا . فالعمل الذى نهضت به بصدد الأثر الاجتماعى الناجم من ازالة الغابات الاستوائية فى بابوا غينيا الجديدة كان يسانده « برنامج الانسان والمحيط الجوى » التابع لليونسكو و « البرنامج البيئى » التابع للأمم المتحدة (يونيب » .

وبقصد التعريف بمجموعة من العملاء أميل الى تحبيذ مناصرة الجماعات التى تجد من الصعب عليها أن يمثلها علماء محترفون لأنها ليست جزءا من الحالة القائمة ، أو التى يبدو من المحتمل بسبب عجزها أن تتعرف لظلم يقع عليهـا نتيجة تنمية أعدت لها الخطط الخاصة بها . هذا الدور لا يخلق مشكلات عندما يكون القائم بالصرف، ان كان له وجود ، لا ينظر بعين العطف الى جماعة فقيرة ولكنها قادرة على التعبير عن نفسها ، أو الى جماعة معرضة لخطر التضحية بها . لكن يجب من الناحية النظرية أن يكون نظام « سيا » عملا تعاونيا يضطلع به فريق يسود أفراده تجانس أيديولوجى، ويمكنهم التفاوض بصفة جماعية .

لا تزال هناك فى أجزاء من أفريقية وجنوب شرقى آسيا والاقيانوسية وأمريكا الجنوبية جماعات من السكان الأصليين يشتغل أفرادها بزراعة الكفاف أو بالقنص والتقاط ما يقتاتون به . يمكن أن يكون هؤلاء فى موقف سىء للغاية اذا حدثت تطورات تنطوى على تغييرات واسعة فى أنماط استخدام الأرض ، لأنهم لم يجربوا « التنميـة » على مثل هذا النطاق وليست لديهم فكرة عن عواقبها . فالنظم البيئية التى يعتمدون عليها فى الحصول على الموارد سوف تتغير بصورة متكررة حتى تصل الى النقطة التى عندها يستحيل تجديد هذه الموارد ، هذا بالاضافة الى أنهم لا يملكون المهارات التى يمكن أن تسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة بعد التأثر بثقافة مستوردة من النموذج الغربى (وخل عنك الانتقال فى يسر الى هذه الثقافة) ثقافة لا يتفق فيها النظـــام الاقتصادى اتفاقا تاما مع نظامهم .

« سيا » كأداة فى تخطيط التنمية الزراعية

يبدو أن القرن العشرين هو عصر التكنيك أو الآلة . وبهذا ، وبطرق كثيرة ، فان تنظيم « سيا » على هيئة فئات أو طبقات معناه أن نقع فى شرك اختزال الأشـــياء وهو شرك وقعت فيه علوم تطبيقية معينة . من الطبيعى أن الذين يمارسون « سيا » شأنهم شأن المخططين ، يصورون المشكلات القريبـــة منهـــم ويرسمون لها حدودا يستطيعون التصرف والتحكم فيها اذا عرفوا الموارد المحدودة المتاحة . ومع ذلك فهم اذ يفعلون هذا ، ومرة أخرى شأنهم شأن المخططين ، يغفلون فرصة اختراق الحدود التى يفرضها النظام وتفرضها الجغرافيا والحقائق الثقافية المستقرة والملحة . وحتى نكون أكثر توضيحا نقول انه فى عملية تخطيط حديثة فى جنوب الباسفيك وجد أن العامل الحاسم الذى حافظ على قابلية الكثير من القرى للبقاء أو النمو ، وخاصة القرى السلبية من الأراضى الزراعية ، كان هو القدرة على تصدير خريجى المدارس الثانوية الذين كانوا فى أول الأمر يقتحمون مجال الوظائف الأفضل أجرا فى الحكومة والقطاع الخاص . كان فى امكان هؤلاء العمال أن يبعثوا مبالغ كبيرة توزع توزيعا عادلا فى القرية الأم . ولسوء الحظ أو تلحق بالقرية جهات أخرى من حيث التعليم يفقد الخريجون

الأحدث عهدا فى التخرج الطلب عليهم فى سوق العمالة • وعلى ذلك تكون احدى استراتيجيات التخطيط الواضحة هى دخول التعليم من الدرجة الثالثة والمناطق التى لا تغطيها المؤسسات الثلاثية فى الاماكن الأخرى • ومع ذلك فان موظفى الحكومة الذين رفعوا على أكتاف عقيدة بناء الطرق والكبارى وعلى الحاجة الى توفير من يصلحون فى مشروعات البنية التحتية التى تقوم بها الشركات من أجل استغلال المورد المحدودة جدا من الغابات والأسماك عجزوا عن أن يروا أن هذا كان من وجهـــة نظر اجتماعية وايكولوجية أقل الطرق اضرارا للدخول فى العالم الاقتصادى الأكبر المستمد من النموذج الغربى • فالمشكلات التى ظهرت على السطح فى أماكن من قبيل ساموا الغربية ومملكة تونجا كانت غير معروفة أو كان المظنون أنها غير ذات صلة بالموقف •

البديل عن التفكير الذى يتسم بنزعة الاختزال والاختصار أو يدعو الى فرض القيود هو الفهم الموسع* أو الشامل . وهذا آخذ فى أن يصبح أكثر صلاحية وسدادا كلما تعدى النظام العالمى الأوسع على الحافة ، بصورة متزايدة وبطريقة غير ايجابية جدا • واعتمادا على فلسفة القائم بالتخطيط أو المشتغل بتقدير الأثر الاجتماعى فالمعرفة بالنظام الأكبر يمكن أن تسمح بالتخطيط الدفاعى أو الفعال • غير أن الشىء المهم الذى ينبغى أن نتذكره هو أنه عندما ينكمش العالم الاقتصادى فان الأكثر احتمالا أن يأتى الدافع على التغيير والنمو والاستغلال من خارج المجتمع أكثر مما يأتى من داخله • ومن المحتمل أن تكون مثل هذه المبادرة أقوى ما تكون حيث توجد موارد لها قيمة فى السوق الدولية . وبالتالى تزداد صعوبة الحدود المكانية التى تنطوى على تحديد الاتجاه ، وذلك حين يصبح الناس فى أنحاء الأرض متجانسين من الناحية الثقافية ويعتمدون على نفس الموارد • وثمة مشكلة بالنسبة الى الوقت • ففى أية لحظة زمنية تنشأ المشكلات ؟ هل المناطق التى يحددها « سـيا » من حيث المكان وبصـفة مؤقتة لا تمثل غير بقع صغيرة جدا من الصدأ فوق احدى الحلقات الضخمة فى تلك السلسلة الطويلة من العلة والمعلول فى التطور وفى ازاحة الستار عن النظام البيئى الشامل ؟ ان الايكولوجيين العالميين الذين يستخدمون الأقمار الصناعية فى المراقبة مثلا يمكنهم أن يروا ، وقد سادهم الخوف . تلك العملية الزاحفة من التحول الى صحراء فى شمال افريقية • ولعلهم حتى على امتداد فترة زمنية طويلة يترددون فى اعطاء وزن خاص لما يسببه التغير المناخى والاختلافات الفصلية العادية أو تأثيرات الاساليب الزراعية • هذه مشكلة رجل العلم « الواسع الأفق العقلى » الذى يقترح قياس القوى التى تسهم فى اجراء التغيير ، وتنقل هذه المعلومات الى من هم فوق الأرض ورؤيتهم للموقف المحلى واتجاه التغيير محدودة بل وضيقة •

هل هناك مدخل عام الى «سـيا» ؟

كما يمكن استخلاصه مما سبق فان « سـيا » لا يحدده الحجم • فيمكن تعريف

الفرض الأساسى منه بأنه فحص يعكس صورة مجتمعات متماسكة اجتماعيا فى اطار الموارد الطبيعية التى يعتمدون عليها ، والتنبؤ بالآثار التى يحتمل أن تترتب على تغيير يجرى التفكير فيه وخاصة بالنسبة الى اعادة تحديد العلاقات الاجتماعية وحالات الاعتماد على الموارد • ومن هذا المنظور فالخطوات التى تشكل المدخل الى « سـيا » يمكن ايرادها على النحو التالى :

يصبح مجتمع أو حتى وحدة اجتماعية كبيرة ، من قبيل دولة قومية ، على علم بتغيير له شأنه بدافع داخلى أو خارجى وغالبا يكون مرتبطا بادخال انشاءات كبـيرة وتكنولوجيا عالية المستوى •

والأفضل أن يطلب المجتمع نفسه ممثلين عن « سـيا » لفحص الموقف الاجتماعى القـائم والموارد التى على أسـاسها يبقى المجتمع على قيـد الحيـاة ، وآثار التغيير المحتملة •

وعندئذ يبدأ عمل فريق «سيا» الذى يملك المهارات اللازمة للمهمة التى يقوم بها :

– جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن نظرة هذا المجتمع الى نفسه ، وهو ما لا يحول بين الفريق وبين اجراء تقدير خاص به للموقف •

– خلال هذه العملية يحاول الفريق باستمرار الربط بين المعلومات واستخلاص الاختلافات الأيديولوجية الداخلية ومراقبة الموقف المحلى ، حتى يضمن المساندة التى لا تعنى برغم تلك أن الفريق لن يصبح فى أى من المراحل متحيزا •

– بعد ذلك يجرى فحص العامل الذى ينقل التغيير . وكذلك العوامل التى درج المعرف على اعتبارها « عوامل ظاهرية »•

– حيث تتـاح المعلومات عن تطورا تمشـابهة فى جهات أخرى فانها تدمج باعتباراتها بخلفية للتقدير •

– ينشر تقويم مبدئى للموقف والآثار التغيير المحتملة• وهذه المرحلة مشجعة على الكشـف وهى على أكبر جانب من الأهمية وخاصـة حين تكون النتائج« طويلة الأجل التى يتوقعها الفريق متعارضة مع التى تتوقعها الجماعة •

– فى ضوء ما سلف ذكره يمكن اعادة النظر فى التقويم أو التقدير •

– يحـافظ الفريق على علاقة مسـتمرة مـع الجمـاعة • واذا كانت هناك توصيات ، وخاصـة ما يثير منها الجدل ، فانه يحاول تنفيذها عن طريق الأسـاليب السياسية • لقد تعلم العلماء أن يتجنبوا هذه المرحلة والمرحلة رقم (٢) • إن أسطورة رجل العلم المتحرر من القيم هى أسطورة لا تزال موجودة برغم ابادتها فى معظم المهن•

اذا كان مثل هذا العمل يركز اهتماما على التغيرات (الواسعة النطاق بوجه خاص) فى أنماط استخدام الأرض فى مجتمع زراعى فمن المحتمل أن يثور قدر كبير من النقاش وخاصة عندما تكون علاقة الزراع بأرضهم وثيقة على امتداد اجيال كثيرة • من بحث أساسى عن الاصلاح الزراعى (كيريل Querel ، ١٩٧٤) يبدو بصورة واضحة أن الذين يشغلون الأرض قوم عمليون يدركون جيدا ما تعنيه (الاصلاحات) التى يصوغها الغرباء كما يفيد الزارع على ما يظهر • وهـذا العمل الذى يتم عن الفطنة والسداد يسجل أنواعا شتى من فشل اصلاح زراعى تجرى محاولة اجرائه ، ويجب أن يعجب المرء لأن صانعى السياسة لم يتمكنوا من وضع مقترحاتهم التشريعية والمالية فى صيغة أشد فاعلية لو أنهم استطاعوا أن يشاركوا فريق « سيا » نظراته النفاذة ، وهو فريق متبحر لا فى الزراعة الآسيوية فحسب ، ولكن وقبل كل شىء فى علاقات صغار الفلاحين الاجتماعية بأمثالهم الذين يعيشون فيما وراء مجتمعاتهم ويستفيدون من فوائض محاصيلهم •

لماذا الأرض مركز هام يهتم به « سيا »

ان قاموس وبستر Webster يعرف الأرض بأنها (الجزء الصلب من سطح الكرة الأرضية) أو البلد أو الجهة و « العقار الثابت » والجانب الذى يلفت النظر فى هذه التعاريف هو التأكيد الذى يوضع على الأرض بوصفها كيانا متميزا بغض النظر عليها أو ما يعلوها أو تحتها • ويعكس التعريف الأخير حقيقة كون الأرض أساسية فى التجارة وكيف يمكن امتلاكها • ولكن الثقافات غير الغربية تصنف الأرض على نحو آخر مختلف • ففى بابوا غينيا الجديدة حيث ينتشر القنص والتقاط ما يقتا ت به الناس والزراعة البدائية يرى القرويون فى الأرض جزء من كيان حى وأنها تستضيف العديد من أرواح الموتى والحيوانات ، وهى أرواح يمكن أن تتحول الى أناس من البشر • ويرتبط أصل العشيرة مالكة الأرض ارتباطا وثيقا بمنشأ الأرض التى يملكونها باعتبارها تراثا يلقى الرعاية من جيل الى جيل • والقوى الخارجة عن نطاق البشر تحدد الى درجة عالية كيف ستكون علاقتها بالأرض ناجحة أى تحدد انتاجيتها • وعلى مستوى عملى بدرجة أكبر يعرف الناس من أنواع النبات أين وأى أنواع من المحاصيل الحقلية سوف تزدهر • كذلك يراقبون باستمرار الحياة البرية ، فضلا عن كونهم خبراء فى تحديد مواقع الفواكه ومعرفة أى الحيوانا ت البرية والحشرات تعتمد على هذه الفواكه • التأكيد ليس على اتقان الزراعة بقدر ما هو على فهم كيف ولماذا تنتج الغابة • فى مثل هذا الموقف يكون اضفاء الطابع المادى من الطراز الغربى . وبيع الأرض مقابل نقود فكرة يصعب أن يفهمها حراس الغابة والأمناء عليها وعلى النقيض من ذلك تقدر قيمة الأرض فى جنوب شرقى آسيا بوزن ما سوف تنتجه من الأرز ، وفى بعض المناطق ما يصل الى أربع وعشرين أو أكثر من الفئات المبنية على أساس هذا المعيار والوحدة من

الأرض ، التى تتخذ مقياسا لبيان قيمة الأرض ، تصلح أيضا بالنسبة الى الماشـــية والبساتين أو المحاصيل المتخصصة الأخرى • وتعتبر ، الأرض التى يصعب استخدامها لأى من هذه الفئات أرضا بورا ، وكملجأ أخير يمكن استخدامها لجمع الحطب واقتلاع الحجارة ، الخ • ومناطق المنجروف المعرضة للمد والجزر ، والسهول النهرية الفيضية ، والمنـــاطق الجبلية التى تجرى منها مياه الأمطار الى الأنهار ولا تســتخدم لانتـــاج المحاصيل ، هذه جميعا ينظر اليها على انها غير منتجة ، وهو ما يسبب الكثير من الفزع لمن يدرس العلاقات بين البيئة والكائنات الحية ، وكذلك للمرء الحساس الذى يقوم بتخطيط استخدام الأرض • وتخلق الضغوط الاقتصادية والتأكيدات الثقافية المختلفة مواقف أو اتجاهات مختلفة تماما ازاء الأرض فى أجزاء مختلفة من العالم • هــذه التعريفات المتباينة يغفلها « سيا » على مسئوليته •

ومع كل فبرغم هذه التعاريف الثقافية المتغيرة يمكن أن تتغير المواقف من الأرض عطائها النباتى • فالى عهد قريب جدا كان الغربيون الذين يقومون بالتعمير يميلون الى النظر الى الأرض باعتبار أنها فضاء وحسب تملأه أية أنشطة أو انشاءات يفكر فيها المشتغل بتعميرها • هذا الموقف كانت تسمح به التكنولوجيا المتقدمة والامدادات الوفيرة من الطاقة • بل كان فى امكان القائم بالتعمير أن يطالب بأن يتولى « مراقبة المناخ » ، فى حين أن الترتيبات الاجتماعية التى تربط الناس بأرضهم عن طريق الزراعة وصيد الحيوان والتقاط مواد للغذاء ومختلف أنواع الاستيطان ، هذه كلها كان الناس ينظرون اليها كعوائق فى طريق التغير الواسع النطاق ، وخاصة فى المناطق التى يحتمل دخولها فى دائرة التحضير •

والآن ، هناك ادراك متزايد فى صفوف الحكومات والوكالات الدولية والهيئات الخاصة المعنية بالمحافظة على البيئة ، بأن الأرض يمكن أن تــكون أكثر من برنامج للانشاءات ، أو موردا تستغل فيه المناجم بأسرع ما يمكن ، أو رأضا فضاء تصلح لعدد لا نهاية له من أنشطة بشرية معظمها ضار بالنبات الطبيعى ، ومنطقة تقسم بالطرق الهندسية الى قطع تتخصص فى انتاج المحاصيل الصناعية •وهذا الادراك بما عجل به عدد من العوامل •

أولا : هناك الآن مجال صغير جدا لعقلية الحد المعروفة فى القرن التاسع عشر ، فالمتاح من الأرض غير المملوكة لأحد قليل • ومما له مغزاه أن اولئك الذين ينطلقون لفتح حدود جديدة يغوصون الآن تحت سطح البحر أو يخرجون الى الفضاء أو الى مجال خفى فى العلوم التطبيقية أو التكنولجيا •

وثانيا : قد تكون التغذية المرتدة من أساليب سابقة وغير حكيمة فى استخدام الأرض بصدد أن تصل الى مختلف قطاعات جمهور العالم •

وثالثا : اذ تصبح الاستثمارات التكنولوجية لأغراض الزراعة الحديثة نادرة وكثيرة التكاليف يزداد الادراك ، ولو تأخر وقته ، بأن النظم البيولوجية الطبيعية تعتمد بصفة أساسية على ما تحتويه التربة من مواد مغذية ، وعلى ضوء الشمس والماء ، وكلها ذات كفاءة فذة فى انتاج الكتلة الحية للغذاء والحطب والمواد الوراثية والأدوية وما فى حكمها . وتعرف الشعوب « البدائلة » كيف تصل الى هذه الأشياء دون أن تدمر قاعدة الموارد الطبيعية .

رابعا : أثبت نمو المدن التى تمثل مستوطنات على درجة عالية من التركيز أنها تحتاج الى موارد هائلة حتى تظل على قيد البقاء وتنمو ، وأنها بينما تتميز بالكفاءة والقوة من ناحية تجميع الموارد قاصرة وعاجزة بصورة تبعث على اليأس عن نشر الأراضى البور بأشكال طيبة وكريمة . ان السياسات غير المناسبة فى التخلص من الفضلات يمكن أن تدمر ، بل لأنها تدمر بالفعل . مساحات كبيرة من التى تجرى منها المياه السطحية والجوفية إلى الأنهار . وهى المساحات المجاورة للمراكز الصناعية .

خامسا : الزيادات الأسية فى السكان والاستهلاك ودخل الفرد والمصحوبة بانخفاضات نسبية فى امكانية توافر الأرض ، هذه جميعا أضفت قيمة جديدة تمتد حتى الى الأراضى الفضاء والمتنزهات العامة . فى الوقت الحاضر حيث لم يعد فى وسع أهل الحضر الوصول الى أمثال هذه المناطق فى بيئتهم المبنية . فعلى غرار التحف القديمة فى عصر يمتاز بالانتاج النمطى الكبير تكتسب الآثار القديمة التقليدية والطبيعية قيمة جديدة ، ولا تستثنى من هذا الأرض المكسوة بنبات طبيعى ولم تمتد اليها يد الانسان . ومما يبعث على السخرية أيضا أن قلة من المترفين هى التى تصل الى التحف القديمة أو يمكن أن تقوم بدور الذين يدعون الى المحافظة على الطبيعة .

أى نماذج التنمية تبدو مناسبة ؟

طبقا للخبرة الواسعة فى المناطق الأقل نموا وصلت الى هذه النتيجة ، وهى أن التنمية فى شكلها الأساسى وبعد تجريدها من البلاغة الخطابية لا تمثل الا محاولة لمحاكاة الأنماط الصناعية . قد لا يكون هذا أمرا سيئا ولكنه يدعو الى السخرية فى وقت تساور فيه الكثير من الناس بالبلاد التى أخذت بأسباب التصنيع شكوك خطيرة بشأن سلامة النموذج .

وتعتقد بعض الدوائر فى الشعوب النامية أنه لا يمكن أن يلقى القبول شىء يقل عن المحاكاة الذليلة للنظام الصناعى . بحيث تعتبر مثلا أن الحركة المتعلقة بالبيئة . بما تصنعه من تأكيد على التكنولوجيا المناسبة والمحافظة على الموارد وضبط التكاثر السكانى والمحافظة على الطاقة ، وما الى ذلك ، هى نوع من مؤامرة يدبرها المالكون من أجل الاحتفاظ بمركزهم المتسلط . وغالبا تكون تكلفة المشاركة فى التجارة الدولية

مرتفعة جدا بطريقة أو أخرى • فالدول المتقدمة مصالحها من ناحية الحصول على المواد الأولية الرخيصة التي لم تتناولها مرحلة من مراحل التصنيع ، وعلى الأيدى العاملة الرخيصة ، وعلى الأرض اذا دعا الأمر ، وذلك لأغراض الزراعة والصناعة والتعدين واستخراج منتجات الغابات والسياحة •

كل هذه تثير مشكلات للمستشارين الذين يختارون في سرور الطرق التنموية البديلة بحيث لا تبدو شعوب العالم الثالث مواردها لحساب الغرباء ، أو بالاستهلاك المحلى السريع جدا •

الأرض مثلا لا يمكن تعبئتها ومعالجتها لأغراض التصدير ، ولكن منتجاتها يمكن أن تنتقل هي والملكيــــة الى أيدى الأجانب • وحتى اذا لم يكن في الامكان التنـــازل عن الأرض مباشرة ففي الامكان أن تخضع بطريقة غير مباشرة للأهواء التي تنطوى عليها عادات الاستهلاك الأجنبية • مثال هذا أن محاصيل الأراضي التي زرعت أشجار يحتاج نموها وانتاجها الى وقت طويل ، وتكون موجهه الى التصدير ، مثل الكاكاو والبن وجوز الهند أو زيت النخيل ، هذه المحاصيل يمكن أن تفقد قيمتها عندما ينقص الطلب عليها ولقد كان الطلب عليها ، ولقد كان هناك انخفاض مستمر في قيمة أمثال هذه المحاصيل بالقياس الى الواردات من المنتجات المصنوعة •

مثل هذه الاعتبارات تبرز بعض الأسئلة الأساسية جدا التي ينبغي أن يوجههـا المخططون ورجال « سيا » قبل أن يتورطوا في عمل ما • ولســـوء الحظ أن المنطق الاقتصادى الشامل الذى يكمن وراء الاختيارات المختلفة قد لا يكون واضحا دائما في أعين أمثال هؤلاء الناس أو أمام الذين يراد حملهم على الأخذ بها •

بعض الفروض أو الميول الخفية

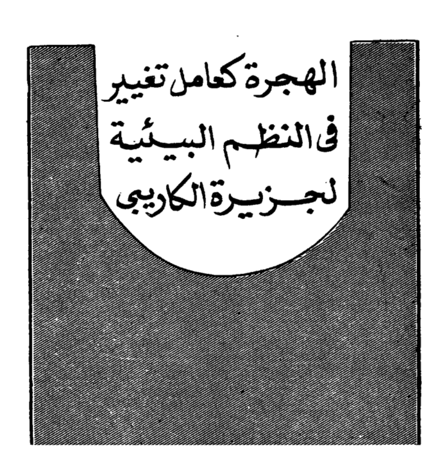
ان القيم الثقافية المتغلغلة في النفوس ، والمواقف الراسخة ازاء النـــاس ، والموارد الحية والجماد ، وكيف تحدث الأشياء أو ينبغي عملها ومتى ولماذا تحدث أو ينبغي عملها ، ونقول ان هذه جميعا تتخلل حتى مواقف العلمـــاء • مثال هذا أن المشتغلين بشئون التنمية والذين نشأوا في ثقافات الطبقات الاجتماعية فيها محددة ومقررة بصورة جيـــدة للغاية ، هؤلاء يفضـــلون التعامل مع نظرائهم ويستشعرون الضيق تماما عندما يضطرون الى التعامل مع فلاحين فقراء أو أفراد يحتلون أراضي الغير وخاصة اذا كانت ملكيتها على المشاع • فالأنانية كثيرا ما تفترض أن يرى الأفراد في الثقافات الأخرى عقبات في طريق تفاســـيرهم لمفهوم التنمية ، ففكرة الأدائيـــة الثقافية فكرة غريبة تماما على تفكيرهم • ومما هو غريب عليهم أيضا الحاجة الى التنوع الثقافي والقوة المستمدة من ثقافات كثيرة تعتمد على مصادر مختلفة ولها أنشـــطة وأولويات مختلفة • ففي مسائل العدل الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية باعتبارها

تتولد من النمو الاقتصادى تجد أن احدى مدارس الفكر تذهب الى أن الصحة والتغذية والمسكن والتعليم تشكل مركز اهتمام التنمية الرئيسى بغض النظر عن كفـاية ووفاء القاعدة المادية · وترى مدرسة أخرى فى هذه المتطلبات أنها مما يصاحب النمو الاقتصادى الطليق · ولعل كلا المنهجين خارج عن الموضوع نوعا اذا لم تتوافر الموارد الكافية وفرص الهجرة والمهارات ·

وكانت فى التنمية ايضا بعض مظاهر غريبة تبعث على السخرية ، وتثير أسئلة خطيرة بشأن فاعلية التخطيط وحكمة عدم التخطيط · يجب الاكتفاء بمثالين : كانت الماركسية اللينينية بمعناها الحقيقى ترى تخطيط الزراعة لاقامة مصانع بالحقول ويقصد بها الزراعة المصنعة المرتبطة بالانتاج الكبير · ولكن هذا كان أسلوبا ناجحا بوجه خاص فى البلاد التى تأخذ بالنظم الأ قتصادية القائمة على الأقتصاد المرسل مثـل الولايات المتحدة · وثمة مثال آخر هو تخطيط المدن (وهو مادى بصفة رئيسية) وبمرور الوقت يبدأ شكل المدينة المخططة من قبيل فيلادلفيا فى أن يصبح شبيها جدا بشكل مدينة مثل هيوســتون أقيمت بغير تخطيط · ومن بدائل التخطيط افتراض أن التنمية الدولية لها مسار ومنطق بل لها حتمية خاصة بها ، وخير ما يمكن عمله هو محاولة فهمها والتخفيف من أسوأ آثارها · ولكن قد يحسن أن نقـول أن لكل شعب برنامجه الثقافى المحدود ، وانه حين تنبثق ثقافة ذات طـابع دولى فسوف يـكون لها برنامجها الواضح المحدد · لكن افتراض حدوث هذا يتطلب أن نسأل عما اذا كان بمكن عمل شىء لازالة بعض مظاهر التفاوت الذى يقع ، اذا كان هذا المثال صـحيحا ·

ويبدو أن ما تتحدث عنه علوم اجتماعية معينة وخاصة علم الاقتصاد معه حتمية يسمح بالقليـــل جدا من حرية التصرف أو حرية الارادة لشعب فى تقرير أفعاله · ولهذا فبعض الحجج التى يقدمها البيولوجيون الاجتماعيون تعادل المجادلات الدينية حول حرية الارادة والقضاء والقدر ، وهى المجادلات التى تحل البرمجة الوراثية محل الله · فالبشر مرسوم لهم أن يتصرفوا بما يشبه الحيوانات كثيرا جدا ، ولعل اعدادهم تتضاعف الى أن يستنفدوا الموارد اللازمة لبقائهم على قيد الحياة · مثل هذه النظريات لا تساعد بوجه خاص القائمين بعمليات «سيا» فى التنبؤ بالسلوك الفردى والجماعة ·

وختاما أقترح ممارسة مبدأ « سيا» حتى يتسنى للشعوب المضيفة أن تشارك فى المعرفة بما هو حادث فى الأطر القومية والعالمية الأوسع · أن القائمين بأعمال التعمير وبوسائل الاعلام كثيرا ما يوفرون البريق الذى يصاحب التغيير · وعلى التقديم أو التقويم أن يسير الى ما وراء هذا البريق ·



ان الغرض العام من برنامج الانسان والغلاف الحيوى ماب MAB هو تطوير أسس العلوم الطبيعية والاجتماعية من أجل الاستخدام المعقول لموارد الغلاف الحيوى الطبيعية . (اليونسكو . MAB ، ١٩٧٢ ، ص ٤) حيث يهتم المشروع MAB بدراسة الاستخدام المعقول للنظم البيئية فى الجزر الصغيرة . وخصوصا جزر العالم النامى التى لا تتعدى مساحتها عشرة الاف كيلو متر مربع ، ومن بين الجزر المتحدثة بالانجليزية من أعضاء الكومنولث فى البحر الكاريبى نجد أن جزر جاميكا فقط هى التى تتعدى هذا النطاق ، هذا على الرغم من أن المساحة الاجمالية لمجموعة جزر أرجنيل الباهما قد تتجاوز ١٠٫٠٠٠ كيلو متر مربع . أما فى منطقة الكاريبى الشرقية فلا تتعدى أى جزيرة من تلك الجزر ٨٠٠ كيلو متر مربع باستثناء جزيرة ترينداد .

ولما كانت الامكانات والعرض المتاحة من أجل التنمية ، سواء الفردية أو القومية محدودا للغاية فى تلك الجزر الصغيرة كان لزاما على أهل الكاريبى أن يتعلموا كيف يتغلبون بكفاءة ونجاح على هذا القصور الشديد . وكان أن أدركوا أن الهجرة الخارجية هى واحدة من أكثر السبل نجاحا من أجل تحقيق هذا الغرض (روبنشستين ، ١٩٧٦ ، ص٢٠٢ كارينجى ، ١٩٨٢) .

الكاتبة : دون مارشال

باحثه بمعهد البحث الاجتماعى والاقتصادى ؛ بجامعة وست أنديز فى كاف هيل بجزيرة باربادوس · شاركت كمستشارة فنية فى مشروع الانسان والغلاف الحيوى · قدمت عدة دراسات عن التعداد والتنمية والبيئة فى جزر الكاريبى الشرقيـة · واشرفت كذلك على تحرير تقارير المشروع الأربعة · وتشمل مؤلفاتها : المشكلة الهايتية ؛ الهجرة غير المشروعة الى جزر الباهاما (١٩٧٩) ، السياحة والعمالة فى بريادوس (١٩٧٨)

المهندس : أحمد جمال الدين محمد

بكالوريوس الهندسة من جامعة القاهرة عـام ١٩٧٥ رئيس قسم المعاملات السطحية بشركة أبو زعبل بالصناعات الهندسية

ولقد جربت جزر الكاريبى الشرقية ما يقرب من مئة وخمسين عاما من الهجرة الخارجية المستمرة لدرجة أصبح معها هذا النزوح سمة من سمات البيئة لاجتماعية (مارشال ، ١٩٨٠) ·

ومن المفيد أن تتناول الأهداف الرئيسلة لبرنامج ماب · بغرض معرفة وتقويم نلك التغيرات التى طرأت على تركيب وفاعلية تلك النظم البيئيـــة ، فى محاولة من أجل تقويم الهجرة الخارجية لعامل من أهم عوامل تغيير النظم البيئية فى جزيرة الكاريبى الشرقية بالصغيرة ·

سمات النظم البيئية فى جزيرة الكاريبى

لقد ظهر هذا النمط لنظرية الأنظمة ، وأصبح له صبغة عالمية ، وأصبح هو الطريق المتاح والمتيسر فقط للعلاقات البيئية والانسان (بينت ،١٩٨٠ ، ص ١٧)· ان هذا يعتبر جوهريا فى حالة الجزر الصغيرة على وجه الخصوص ، حيث تكون دراسة المعوقات والامكانات المتاحة من أجل التنمية مرتبطة ارتباطا أساسيا بسمة الانضباط ومن هذا نجد أن هذا الطريق البيئى ، الذى ينعكس على دراسة الظروف البيئيـة ، لا يعتبر فقط جزءا مكملا لبرنامج ماب بل يمكن اعتباره أيضا جذابا ومفيدا لدارسى الكاريبى لأقصى الحدود ·

ان أسس هذا البرنامج هي ان النظام البيئى يتكون من مركبات كل منها لها دورها المتميز والمنفصل فى العمل الاجتماعى للمشروع ككل ، ولكن لا يوجد أى مركبة عالة على تلك المركبات ، حيث انها تتشارك فى معيار رائع للاعتماد على المركبات الأخرى وبسبب تلك التبعية نجد أن أى تعديل أو تغيير فى أحد الأجزاء الخاصة بالنظام يكون له مضاعفات خطيرة على النظام ككل ، ولهذا نجد أن أى تغيير يعنى أن سمة أساسية أو رئيسية من النظام البيئى قد تأثرت ٠

ومثل الدول النامية نجد ان جزيرة الكاريبى الشرقية تشترك فى عدد من المشاكل مع دول العالم الثالث الأخرى مثل : المعدلات السريعة لنمو السكن ، وكثافات السكان المرتفعة ، وانخفاض الانتاجية الزراعية ، والتوزيع غير المتكافىء للأرض ، وتكاليف الانتاج المرتفعة للصناعات السلعيه ، وارتفاع نسبه البطالة وما تحت البطالة ، والعجز فى النمو الاقتصادى الحقيقى ، معدلات التضخم المرتفعة ٠ هذا بالقياس الى الديون الاجنبية الكبيرة ، التى استمرت فترة طويلة لدرجة أنها لوحظت كسمة لهذه الجزر ٠ وبينما تعتبر هـذه المشاكل سمة لمجتمعات الكاريبى ، أو النظم البيئية الكايبية ، ومع أنها تكون فى الواقع على علاقة متبادلة بعضها مع بعض ، فيمكن أن نراها كسمة للنظم البيئية لجزيرة الكاريبى

ان تخفيف أو تغيير أو تسكين أى مشكلة من تلك المشاكل لن يكون بالضرورة نتيجة للتغييرات الملموسة ، فى أى أو كل من هذه المشاكل الأخرى ، ولهذا فان ادراك سمات النظم البيئية لجزيرة الكاريبى يستلزم نظرة أكثر شمولية ، وأكثر تعمقا فى كل من طبيعة ووظيفة تلك الجزر ٠ حتى أن تماثل تلك السمات الأساسية ربما يختلف ويعزى هذا الاختلاف الى وجهة نظر المراقب وكذلك الى هذا المفهوم لما هى النظام الذى يعكسه المراقب ولهذا السبب كانت النظرة الشاملة والحقيقة ضرورية من أجل تميز السمات الأساسية التى يجب وضعها فى الاعتبار ٠

وهذه السمات الأساسية يمكن تقسيمها الى قسمين : القياس الطبيعى الصغير النظم البيئية (والذى لا يعنى أن الاختلافات فى المركبات ليس كبيرا ، أو أن ماهية النظام ليست معقدة) ، مع حقيقة أنهم ليسوا متغلقين ، ولكنهم انظمة منفتحة ٠

وهناك مفهوم آخر لنظم الكاريبى البيئية يجب وضعة فى الاعتبار بصفة أساسية هذا وعلى الرغم من أنه ليس هناك ميزة معينة فى كون القياس الطبيعى الصغير والانفتاح سمات ٠ ان هـذا هو الغرض من الاستفادة بالنظام البيئى ، بمعنى أنه تم تطبيق هذا النظام من أجل فائدتهم ، مع وضع الطريقة التى يمكن بها تحقيق الاستفادة منه فى الاعتبار ٠

ان هناك عدد من المعايير يمكن أن تستخدم مستقلة أو فى مجموعات مختلفة لكى تعرف القياس الصغير ٠ فبرنامج ماب يستخدم المساحة الطبيعية لمتغير شائع الاستخدام ، والمتغير الآخر الذى يستخدم عادة هو الخاص بالتعداد ، كل فى قياسه المطلق ، وبعلاقته بالمساحة الطبيعية ، كثافة السكان ٠ كما أن الموارد الطبيعية المحدودة تدخل فى بعض الأحيان أية مناقشة عن القياس الصغير ، ولكن يمكن ملاحظتها على أنها تحوى القياس الطبيعى الصغير ، ولهذا فان محتوى أى مناقشة عن القياس الصغيرة يعد مهما جد ، لأنه يعنى المشتملات والمضامين التى صدرت فى الطبعة الدولة ، نجد أو القياس الصغير الذى يعد موضوعا حديثا نسبيا للمناقشة قد أصبح هاما جدا وخصوصا فى منتصف العقد السابع ، ومع مجىء عدد من الدول الصغيرة

التى كانت سابقا ممتلكات مستعمرة فى مسرح الأحداث السياسى الدولى . إن مناقشة القياس الصغير فى منطقه الكاريبى قد ركزت فى قابليته للتطبيق الاقتصادى والسياسى على الطبقات الاجتماعية الموجودة فى شعب الكاريبى ، ولهذا فاننا فى هذه المقالة نحاول ان نميز تلك الاهداف للقياس الصغير ، التى تكون ملازمة لطبيعة النظم البيئية ، هذا بدلا من الذين أصبحوا واضحى الجهود من أجل الاســتفادة من النظام البيئى بأى استراتيجية للتنمية مهما كانت .

ان القياس الطبيعى بمفهوم المساحة المغطاة بنظام الجزيرة البيئى يحد بوضوح المورد الممنوح وتشتمل تلك الموارد على : (أ) الأرض الخصـــبة أو الصالحة للزراعة سواء بفرض الاستزراع أو لتنمية الماشية أى التموين الغـــذائى المتاح لمستخدمى النظام البيئى ، (ب) الموارد المعدنيـــه مثل البوكسيت او البترول ، (ج) الموارد المائية سواء للاستهلاك أو للاستخدام فى الزراعة أو الصناعة أو انتاج الطاقه ، ويجد هذا المورد الطبيعى الممنوح كلا من نوعيه الاستفادة الممكنة ، وكذلك التوسع فى تلك الاستفادة . وكمثال نجد ان الاقتصاد القائم على الخارج لا يكون ممكنا ، عندما يجبر المستخدمين للنظم البيئية الصغيرة على الدخول فى التخصص الاقتصادى ، وهـــذا السبب وجود كمية محدودة من أى مورد ، وبالتالى تكون الاقتصاديات الواســعة النطاق صعبة المنال .وبعبارة أخرى نجد أن البدائل المتاحة لمستخدمى النظم البيئية فى الجزيرة الصغيرة تكون ضئيلة ، كما ان امكانية تحقق الكفاءة فى الانجاز تكون محدودة أيضا . وفى الجانب الآخر نجد أن الحركة والاتصالات داخل النظم البيئية الصغيرة تكون أسهل نســبيا ، رغما عن وجــود بعض المعوقات ، بسبب طبيعة طبوغرافيا السطح .

ان تعداد السكان كغيرة من الموارد الطبيعية محدودة بالكمية (القياس المطلق للتعداد) ، كما أنه محدود بالنوعية (فكلما كان قياس تعداد الســكان أصغر زاد مشكلة ايجاد الاعداد المناسبة من الناس المدربين والمهرة والموهوبين ، ليعملوا فى مختلفة المجالات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية . وعندما نقارن هذا بالمورد الطبيعى فى النظام البيئى نجد أنه مهما كان عدد السكان ضئيلا فانه يمكن أن يكون كبيرا جدا أيضا أو يمكن أن يولد مشاكل تحميل أو تضخم سكانه ، ان أية ضمانات اجتماعية للتعداد الصغير تميل الى أنها تنشــأ من حقيقة أن المجال الاجتماعى هو أيضا صغير ومحدود .

وهناك كذلك نتيجة أخرى للقياس الطبيعى الصغير يمكننا أن نشير اليها ، وهى قابلية النظام البيئى للانجراح (الانتقاد) بسبب المخاطر الطبيعية التى ممكن أن يتعرض لها وخصوصا تلك التى تغطى مساحات كبيرة نسبيا كعواصف الهيريكاينز والثورات البركانية وحتى الجفاف والقحط ، وبسبب قياسه الطبعى الصغير نجد أن كل نظام الجزيرة البيئى يتأثر بأكمله . وهذا بالضرورة يحد ويقيــد النظرة الى المرونة : السكان سواء الحيوان أو الانسان لا يمكنهم أن يتحركوا الى جزء آخــر من النظام البيئى فى حين أن المناطق المنكوبة يجرى تجديدها واصلاحها . فهم مجبرون على أن يجدوا المناطق المدمرة ، أو يجب أن تصل اليهم النجدة من خارج النظام البيئى .

أما السمة الجوهرية الثانية للنظم البيئية فى جزيرة الكاريبى الصغيرة فهى أنها نظم مفتوحة فى الحقيقة ، وهذا المفهوم متوقع عادة فى دراسة النظم ، لأن كل الكائنات الحية تعتبر نظما مفتوحة لأنهم يحافظون على أنفسهم بالمواد المتاحة فى بيئتهم

(فوق بيرتا لانفى ، ١٩٥٠) ، وفى حالة النظام البيئى بالكاريبى نجد أن له بعدا تاريخيا كبيرا ، لانه منذ الاكتشاف وهذه الجزر فى مجموعها تعامل وينتفع بها فى اطار متكامل من نظام استعمارى أكبر وأشمل ٠

فالأنظمة المفتوحة تستورد الطاقة من الخارج ، وتكون أكثر اعتمادا على استمرار التحفيز من البيئة الخارجية فضلا عن أنها تصدر المنتجات الى البيئة ، لأنه يوجد تبادل ثابت بين النظام المفتوح والبيئة الخارجية (كاتز وكاهن ، ١٩٦٦ ، ص ٩٣) ، ولقد كان رأس المال والبضائع فضلا عن البشر هم بعض المنتجات التى يتم تبادلها ، ولهذا كان من المتعذر اجتناب ما يحدث من تغيرات فى البيئة الخارجية ، وأثر ذلك على أعمال ووظيفة النظم البيئية الكاريبية ٠ وعندما نوضح أنهم أكثر تأثرا بالقوى الخارجية فليس معنى هذا تأثرهم بالأخطار الطبيعية فقط ، ولكن أيضا بكل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى يمكن أن تتحدث على نطاق عالمى ٠

يجب وضع سمات البيئة الخارجية الحالية للكاريبى فى الاعتبار ، حيث أن أهل الكاريبى على النقيض مباشرة مع تلك السمات الخاصة بالنظم البيئية للجزيرة الصغيرة٠

وهذا يعنى على وجه الخصوص وضع شعوب الكاريبى الصغيرة الفقيرة بجانب الشعوب الكبرى والغنية ذات الموارد الغنية فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠ ولقد قدم كاتز وكاهن قائمة من تسع سمات ، يبدو أنهـا تعرف كل النظم المفتوحة ، التى تتناول التداخلات بين النظام المفتوح ، والبيئة الخارجيه ٠ ويتبع هذا ان النظم المفتوحة عى وجه العموم والنظم البيئيـــة لجزيرة الكاريبى على وجه الخصوص ،لا يمكن أن ندركها ، بدون دراسة متأنية لتلك القوى من البيئة الخارجية المؤثرة عليها ٠

وهناك سمة أخرى فقـــط للنظم البيئية المقترحة نحتاج لملاحظتها هنا ، وفى محتوانا هذا يمكن أن نشير الى التغيير من « الحالة الساكنة » الى « الحالة المتحركة » بمعنى أن النظم المفتوحة ، الحالية ، أمكن توصيفها بحالة سكون ، فحالة السـكون هذه لا تعنى أن النظام ساكن لا يتحرك أو أنه فى حالة توازن (اتزان) حقيقى ، بل أنه يعنى أنه على الرغم من التبادل المستمر للطاقة والمنتجات مع البيئة فان السـمة الأساسية للنظام ما زالت محفوظة وسائدة (كاتز وكاهن ، ١٩٦٦ ، ص ٩٦ — ٩٩) لأن المبدأ الأساسى هنا هو حفظ خاصـــية النظام ، لان صعوبة التغيير المؤثرة يجب أن يتم تداركها مهما حدث هذا التغيير الكيفى ، بصفة أساسية ، بسبب نمو الأنظمة الفرعية المدعمة . من نمو كان سيتم فيه زيادة سمتهم الأساسية (كاتز وكاهن ، ١٩٦٦ ، ص ٩٩) ٠

وعلى هذا نجد أن هاتين السمتين الجوهريتين معا ، سواء القياس الصغير أو الانفتاح تؤكد ان الاســتقلال الداخلى مع البيئة الخارجية ، مع الحصول على الاستقلال السياسى والنضال من أجل الاستقلال الاقتصادى واعطاء التفاوت الفطرى للنظم البيئية للجزيرة الصغيرة ، وبيئتهم الخارجية ، وهذا التعويل على شيء يمكن رؤيته كالاستقلال٠ ولهذا فان التنمية فى الكاريبى ، أو أهداف الاستفادة من النظم البيئية ، قد أتت لتعنى التحرك بعيدا عن التبعية تحقيقا لاستقلال أكثر مع الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتى : بصفة أساسية تحركا لاغلاق النظم الى أى نطاق ممكن ٠ وحينئذ يبـــدو أن أى تقويم للهجرة كعامل تغيير يجب أن يقدم فى سياق هذا الموضوع ٠

نمط الهجرة الكاريبية

يمكن رؤية التاريخ الكاريبى وكأنه موجات متتابعة من الهجرة سواء أكانت داخلية أم خارجية بدأت أولا بنزوح المستوطنين الأوربيين ، ثم النزوح اللاارادى للعبيد الأفارقة ، ثم تبعة تدفق العمال المأجورين القادمين من الهند .

ولكن الخط التاريخى المختصر الموجود هنا يأخذ بدايته من تحرير العبيد ، عندما أصبح أهل الكاريبى أحرارا فى التحرك حيثما أرادوا .

ويمكننا تقسيم الفترة منذ تحرير العبيد الآن الى مراحل خمسة من الهجرة هى :

الأولى : (١٨٣٥ – ١٨٨٥) التى يمكن تمييزها بالحركة الاستيطانية الداخلية

الثانية : (١٨٨٥ – ١٩٢٠) التى تتميز بالتحرك الى بنما

الثالثة : (١٩٢٠ – ١٩٤٠) التى كان يوجد بها قليل من الهجرة الخارجية من الجزر على الرغم من وجود حركة اعادة اجبارية كانت تشكل هجرة عائدة .

الحالة الرابعة : تبدأ من حوالى ١٩٤٠ وتعين بالحركة الى البلدان الراقية فى المملكة المتحدة وأمريكا الشمالية

الا أننا نلاحظ أن تلك الفترات غير محددة ويوجد تداخل ملحوظ فيما بينها ، لدرجة أن حركة واحدة بعينها أو سيل منها يمكن أن يقع فى أكثر من فترة واحدة .

ومن الوجهة التاريخية نجد أن المرحلة الأولى ذات أهمية خاصة ، لانها الحركة الأولى خارج نطاق الجزر بعد تحرير العبيد ، وهى أصل مئة وخمسين عاما من الهجرة المستمرة تقريبا . ولذا يجب ان توضع هذه الحركة فى نطاق التحرك العام بعد تحرير العبيد ، الحركة الى التجمعات المحدودة ، والحركة الى الحرف بدلا من العمالة الزراعية ، والحركة الى القرى الحرة أو المستقله ، والحركة الى الجزر المختلفة ، كلها حركات أساسية بعيدة تماما عن الاسترزاع .

ان الحركة الى المقاطعات المختلفة أصبحت ممكنة بسبب التوسع فى زراعة قصب السكر فى المستعمرات البريطانية الأحداث فى جيوانا البريطانية وترينداد ، وبسبب قلة تعداد العبيد الموجودين بها قبيل الغاء تجارة الرقيق (هال ، ١٩٧١ ، ص ٣٢) ولهذا قام الزارعون فى المقاطعتين المستقبلتين بتقديم الأجور المرتفعة لجذب العمالة من الجزر ، ولكنهم قدموا أيضا الاكراميات والمنح المجزية لوكلاء الهجرة الذين جابوا الجزر من أجل تجنيد العمال .

الا أن المزارعين فى أغلب المقاطعات المرسلة قاموا بسن تشريع بغرض احتواء الحركة الى جيوانا البريطانية وترينداد . وفى هذا النطاق قام العمال البربادوسيون بارسال تظلم عام ١٨٤٠ الى مجلس العموم البريطانى ضد قانون الهجرة المفروض عليهم الذى يعقوهم عن ممارسة حقهم المشروع لنقل عمالتهم الى السوق الأفضل (روبرتس ، ١٩٥٥ ص ٢٤٨)

لقد حدثت الحركة الاستيطانية الداخلية فى موجات لم تكن معتمدة كثيرا على الظروف فى المقاطعات المستقبلة ، أى على الظروف الخارجية المؤثرة على سوق السكر . فللوهلة الأولى نجد أن قانون واجبات السكر ١٨٤٦ الذى حدد أسعار منخفضة للسكر أثر على كل من المطلب والامداد بالعمالة الى ترينداد وجيوانا البريطانية . كما أثرت الأخطار الطبيعية على الحركات . ولهذا تعرضت الحركات لمعارضة قوية من المزارعين

في ١٨٣٥ ، ولكنها تشجعت في العقد السابع في مختلف الجزر كنتيجة للجفاف والقحط المستمرين وكان النزوح ملحوظا فى بربادوس ، حيث أن قانون الهجرة الذى صدر عام ١٨٧٣ قد سمح بمساعدة الحكومة المالية للمهاجرين الذين يحتاجون للمساعدة .

ونجد البيـــانات المطلوبة عن التحركات الى ترينداد وجيوانا البريطانية متاحة بشكل اجمالى (سواء للجزر أو للسنين) ، أو لسنوات فردية وللجزر لفترات قصيرة وليكن واضحا أن : (أ) كل جزر الكاريبى الشرقية لعبت دورا فى الحركات باستثناء الدومنيكان وأنتيجوا . (ب) كما أن بربادوس بتعداد سكانها الأكبر وأرضها المحدودة المهملة سيطرت على الحركات . ولقد كان المهاجرون من الرجال الصغار السن فى سن العمل ، وعلى الرغم من أن بعض الأسر قد شاركت فان الحركات كانت موسمية بوصول العمال الى المقاطعات المستقبلة بعد يونيو . عندما يكون العمل نادرا فى جزرهم، ثم يعودون لقضاء أعياد الميلاد (الكريسماس) وزمن الحصاد فى بلادهم . ولهـذا نجد أن عدد المقيمين من جزر الهند الغربيـــة فى ترينداد قد تضاعفوا تقريبا من ١٠٦ر١٢ فى ١٨٤٤ الى ٠٤٧ر٢٤ فى ١٨٨١ (راميسار ، ١٩٧٧) .

وهناك سمات أخرى عديدة لهذه الحركات يجب ملاحظتها ، لأنها تشكل سمة للحالات الأخرى للهجرة الكاريبية .

أولاها : الحركات التى تتعدى حركات العمالة المتعاقد عليها ، فعلى الرغم من أن الأفراد لا يتحركون بدون الاستفادة من العقود ففى كثير من الحالات نجد جهودا تبذل من أجل أن يوقعوا على العقود ، الا أن كلا من المصـــادر المعاصرة والأدب فى تلك الفترة تشير الى الحركات « كهجرات » بدون عمل أى تمييز لماهية ونوعية هذه الحركات.



ثانيتها : على الرغم من العدد الحقيقى من العمال الباقى فى المقاطعات المستقبلة فاننا نرى الحركات كأنها مؤقتة . وأخيرا فان أثر الظروف الخارجية مجتمعة كانت هامة للغاية وأثرت على كل من قيمة وتوقيت هذه الحركات .

وهناك حركات أخرى من الجزر المرسلة قد حدثت أثناء المرحلة الأولى من الدومنيكان الى حقول الذهب فى فنزويلا ، ومن بربادوس الى سيورينام وسانت كروا .

ولكن تلك الفترة ثم تعيينها بالحركات الى جيواونا البريطانية وتريداد . وكل من هذه الحركات قد استمرت طويلا بعد عام ١٨٨٥ ، والحركة الى جيوانا البريطانية حتى ١٩٢٠ ، فى حين الحركة من سانت كروا وجرينادا الى ترينداد ما زالت مستمرة حتى اليوم .

ففى المرحلة الأولى كانت الحركات من جزر الكاريبى موجهة بصفة أساسية نحو المستعمرات البريطانية فى الكاريبى . وكانت الحركات أثناء المرحلة الثانية موجهة نحو المقاطعات الأجنبية . هذا على الرغم أنها مازالت داخل نطاق حوض الكاريبى حيث شملت الحركات الى كوبا وجمهورية الدومنيكان للعمل فى توسعات زراعة القصب هناك ، والحركات الى زراعات الموز فى أمريكا الوسطى ، وحركات للعمل فى الحوض الجاف فى برمودا . والحركات الى الولايات المتحدة . ولكن الحركة الى بنما غطت على كل هذه الحركات .

ولقد بدأت الحركة الى بنما قبيل عام ١٨٥٣ مع تشييد خط السكة الحديدية عبر المضيق ، حينما هاجر عدد من الفين الى ثلاثة آلاف من أهل جاميكا الى بنما ، ولكن المدد من العمالة من أهل الكاريبى الشرقيين بدأ مع حفر القناة فى ١٨٨٠ تحت امرة الشركة الفرنسية العالمية لوصل المحيطين . وبدأت الحركة فى الحدوث على هيئة موجات ، معتمدة على الظروف فى البلد المستقبل ، ولهذا فانه مع فشل الشركة الفرنسية عام ١٨٨٩ تقلصت الحركة . وهو الى عام ١٨٩٤ عندما أنشئت شركة قناة بنما الجديدة ، وعام ١٩٠٤ عندما اشترت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية القنال وممتلكات السكة الحديدية نجد أن العمالة جندت مرة أخرى من الذين بقوا فى بنما ومع الشراء الأمريكى عام ١٩٠٤ عانت مرة أخرى موجة أكبر من الهجرة استمرت حتى بعد افتتاح القناة للملاحة عام ١٩١٤ م .

والحقيقة ان البيانات المتوافرة عن عدد المهاجرين الى بنما تعد نادرة ، ولكن تقدر بأن هذه الحركة كانت نتيجتها نقص فى تعداد السكان الكلى بما لا يقل عن ١٣٠٠٠٠ من جزر الهند الغربية البريطانية ، وكانت الأغلبية من بربادوس وجاميكا » نيوتن ١٩٧٧) وكنتيجة لهذا ، باستثناء جاميكا وترينداد ، نجد أن كل الجزر الموضوعة تحت الاختبار لم تكن تعانى قصورا فى عدد الذكور ممن هم سن العمل بل كانت تعانى أيضا من نقص التعداد الاجمالى للسكان .

وعادت الحركات تجند العمالة ذات العقود بواسطة الوكلاء فى مختلف الجذر وبعقود قصيرة الأجل ، تعنى فى المقام الأول نشر الفوائد على أكبر عدد من العمال بالاضافة لتاكيد أن الحركة مؤقتة فى الحقيقة ، ووظفت أغلبية مهاجرى الهند الغربية فى بنما فى الأعمال البدنية ــ الحفر الحقيقى للقناة ــ أى أنهم عملوا بالمعول والجاروف

(نيوتن ، ١٩٧٧) • وكان المرتب عاليا مرة أخرى ، تقريبا ضعف المقدم فى الجزر ولكن كان هناك تمييز ضد عمال الهند الغربية البريطانية ، الذين كانوا لا يتقاضون أقل الأجور بالمقارنة بالعمال الأمريكيين فى هذه الحرف ، بل لم يكن يسمح لهم بالتقدم عن مرتبة العامل الكادح •

وبلغت الحركة أيضا مداها فى وقت مناسب • بادئة فى أوائل العقد التاسع حيث قدمت الحكومات الأوروبية نظام المنحة الحكومية مما كان من نتيجته الزيادة الكبيرة فى انتاج بنجر السكر مما سبب هبوطا فى أسعار السكر ، واعتبرت منافسة السكر الهند الغربية فى السوق البريطـــانى وازدادت البطالة المنتشرة بانتشار الجفـاف والأمراض التى هاجمت المجموعة المختلفة من القصب النامية فى هذا الوقت •

لقد دعمت اعانة البطالة بالهجرة بالتحويلات الكبيرة بنقود بنما المستقبلة فى الجزر المختلفة • وبسبب الهبوط فى صناعة السكر نجد أن البربادوسيين السود كانوا قادرين على شراء كميات صغيرة من الأرض من الزراعات الاحتياطية بايصال من نقود بنما •

ومع استكمال قناة بنما عام ١٩١٤ وانهيار أسعار السكر فى ١٩٢١ ، وسن قانون تقييد التشريع بالتميز العنصرى فى كل من الولايات المتحدة وبعض جمهوريات أمريكا الوسطى ، وأخيرا الكساد العظيم ، كل هـــذا أطاح بفرض الهجرة لأهل جزر الهند الغربية فقط ولكنه أيضا أفضى الى عودة عدد كبير منهم الى جزرهم •

ولقد حدثت الهجرة الحقيقية أيضا من جزر الكاريبى المتحدثة بالانجليزية الى الولايات المتحدة الامريكية أثناء المرحلة الثانية ، وكان بعضها يتم مباشرة من الجزر وبعضها خلال بورمودا وبنما على وجه الخصوص • ولقد دخل حوالى ٤٣٫٦٩٨ من أهل جزر الهند الغربية الى الولايات المتحدة بين ١٨٩٩ و ١٩١٥ (ريد ، ١٩٣٩) ولكن هذا الاجمالى يشمل أيضا المهاجرين الذين لا يتحدثون الانجليزية •

وتعتبر المرحلة الثالثة هامة للغاية فى فهم الهجرة الكاريبية ، اذ انها الفترة الوحيدة التى نستطيع أن نعتبرها من الفترات التى ليس فيها هجرة خارجية • فليس فيها فقط قليل من الهجرة الخارجية ولكن نجد أيضا أن المهاجرين من جزر الهنـد الغربية يعودون من الدول كالولايات المتحدة وكوبا وجمهورية الدومنيكان وفنزويلا • وخلال الفترة كان يوجد أيضا انخفاض واضح فى معدل الوفيات فى الكاريبى كانت معدلات الارتفاع الطبيعية فى عدد السكان ترتفع بتدرج ، ولقد انبعثت من هـــذا نقطتان : الأولى سكان جزر الكاريبى وجدوا الوقت الكافى ليصـــبحوا معتادين على البحث عن فرص للعمل خارج حدود بلادهم ، وأصبح لديهم حاسة معرفة مواعيد الاغلاق (المملكة لمتحدة ، ١٩٤٥) والثانية أنه يوجد تعداد عام فى هذه الفترة لا يتناول بالتحديد الهجرة ، وان المهاجرين العائدين قد أحضروا معهم أفكارا نضالية مثل امكانيات توحيد العمالة • وفى الغالب كان هذا مفهوم ضمنيا ، فهذا الأثر الملموس للهجرة العائدة لم يتم التوجيه به أو توثيقه ، ولكن من المؤكد أن العقد الرابع من هذا القرن كانت الأوج فى فترة التغيير الاجتماعى فى أحداث الشـــغب الكاريبية الواسعة النطاق والاضطرابات بين عامى ١٩٣٥ وعام ١٩٣٨ • فالهجرة العـائدة ، مع حقيقـــة أنه لا تسنح فرص للهجرة الخارجيـة ، كانت عنصرا هاما من هـــذه الاضطرابات •

وهناك نقطة أخرى ينبغي توضيحها ، وهي أن أغلب الحركات الى البلاد الأجنبية كانت نتيجة لطلب العمال ، التي ظهرت من التوسع في قطاع أو موضوع بعينه . ففي كل موضوع تقريبا نجد الاستثمارات الأمريكية ، فضلا عن التمرس في العمل بالأعمال الحقيرة ، وممارسة التفرقة العنصرية ، ومعدلات الأجور المنخفضة بالمقارنة بالعمال الآخرين ، قد أغلقت أمامها الفرص باصدار تشريع التفرقة العنصرية للهجرة مما أصبح يشكل جزءا في عرف تشغيل المهجرين العاملين من الهند الغربية في الشركات الأمريكية .

والمرحلة الحالية هي المرحلة الرابعة في الهجرة الكاريبية التي اجتذبت مايمكن اعتباره كمية أكبر نسبيا من انتباه الدارسين ، وهذا في الحقيقة بسبب أن الحركة كانت واحدة للمجتمعات المهمة الى مجتمعات البيض المضيافة ، ومهما كان عدد الحركات الأخرى المميزة التي حدثت أثناء هذه الفترة ، مثل الحركة الى معامل تكرير البترول في أريوبا بترندال ، وخصوصا كيورساو ، التي بدأت قبل عام ١٩٤٠ . وكانت الحركة الى كيورساو صغيرة ولكنها عمت كل جزر الكاريبي الشرقية منذ حوالي ١٩٢٠ واستمرت حتى العقد السادس .

وعلى الرغم من أن تيار الحركة من الكاريبي الى الولايات المتحدة ، سواء الموثق أو غير الموثق ، كان مآله المناهضة ، الا أننا نجد أن المرحـــلة الحالية تتميز بالحركة الكثيفة الى المملكة المتحدة ، وهذه الحركة مثلها كمثل التيار المتجدد الى الولايات المتحدة قد بدأت أصولها بسبب نقص العمالة التي عقبت الحرب العالمية الثانية ، وإستمرت بعد ذلك ، وأصبحت الحركة مميزة حقيقة في العقد السادس ولكنها لم تعتبر كثيفة ولكن مواطني المملكة المتحدة تفاعلوا بشدة مع هذا الغزو الأسود فاصدرت حكومتهم تشريعا للحد من هذه الحركة ، ففي السنتين قبل عام ١٩٦٢ ، التي صدر فيها قانون هجرة الكومنولث كان حوالي ٥٥ في المائة من مهاجري جزر الهند الغربية قد دخلوا المملكة المتحدة .

لقد كانت هذه الحركة هامة لعدة أسباب ، ، لأنها كانت هي الحركة الأولى لمجتمع أبيض مضياف ، وهذا لأن الفقراء الأفرو أمريكيين في الولايات المتحدة قد شكلوا وسطا مهدئا بين مجتمع الأمريكيين البيض ، مما شـــكل ما يشبه البطانة بين المجموعات المختلفة وقطاعا في المجتمع الأمريكي الذي أمكن الهنود الغربيين أن يمتصوا فيه ولقد حدث هذا في الوقت الذي بدأ فيه عدد الكبير من العمال المصنفين في دخول الدول الأوربية الغربية ، كرد على النقص في العمـــالة هناك . ولكن المملكة المتحدة تملك رصيدها من تلك العمالة ، وفي هذا الصدد يمكن مقارنة هذه الحركة بتلك التي يقوم بها أهل بورتوريكيون) الى الولايات المتحدة .

ويجرى تأهيل العمالة في جزر الهند الغربية نفسها بمنتهى النشاط ، حيث تقوم هيئة النقل بلندن باعداد وإدارة فصول تدريبية في باربادوس لتجهيز وتأهيل عمالتها . كما أن باربادوس من جهتها أيضا تبذل قصارى جهدها لتقديم التسهيلات الممكنة للحركة ، حتى يصل الأمر الى تنظيم المساعدة المالية بسبب ادراكها أنه يوجد ما لا يقل عن خمسة آلاف رجل قادر وغير ماهر يزيدون عن متطلبات الصـــناعات الموجودة (باربادوس ، ١٩٤٧ ، ص٨) ، وكان مفهوم الهروب قد ظهر على أساس

جيد في هذا الوقت ، مما حدا بحكومات جزر الهند الغربية الى التخطيط من أجل دور فعال في البحث عن مخارج جديدة ، ولتسهيل الحركة اليها .

وبالمقارنة يمكننا أن نعتبر الحركة من كومنولث الكاريبي الى كندا تعتبر صغيرة كما أنها حديثة العهد ، بدأت عام ١٩٥٥ مكونه من مئة من العمال البسطاء من الكاريبي ولكن الحال لم يظل هكذا حتى عام ١٩٦٢ حيث أزيلت شروط التمييز العنصري الموجودة من قانون الهجرة الكندي ؛ وكانت تتمثل في شروط التعليم والمهارة والتدريب ، فوجد أن حوالي ٧٥ في المئة من المهاجرين المسموح بتواجدهم في كندا من مناطق جزر الهند الغربيه قد وصلوا بعد عام ١٩٦٢ .

ومع الاضافات في قوانين الهجرة عام ١٩٦٥ نجد أن الولايات المتحدة أيضا قد زادت من امكانيات الهجرة من جزر الهند الغربية ، التي كانت متوقعة بمنتهى الشفقة من اهل جزر الهند الغربيه ، ولكننا نجد ان هذه النزعة نحو التعليم والخبرة قد نفذت على نطاق ما في النظام الامريكي ، كما حدث في كندا ، وتلك القيود كانت هي المسئولة بلا أدنى شك عن العدد الجديد المرتفع للهجرة « غير المشروعة » الى الولايات المتحدة وخصوصا في فاعلية الحصول على تأشيرة الدخول . وتحدد جزيرة جاميكا ، بسبب حجمها بين جزر الهند الغربية ، كل هذه الحركات الى المناطق المتقدمة ، هذا على الرغم من أن المجتمعات القديمة في ترينداد وجيوانا تعتبر أيضا من بين المجتمعات المصدرة (المزعه) للعمالة ، مثلها مثل بريادوس تماما .

وقد أفضت المرحلة الحالية من الهجرة الى المناطق المتحضرة بحدوث تمييز أكثر وضوحا بين العمالة المؤهلة والدائمة . فالسياسات المقيدة للدول المستقلة خصوصا الولايات المتحدة وكندا في الوقت الحاضر قد صحبتها اتفاقيات ثنائية بين الحكومات من أجل التوظيف الموسمي للعمال الزراعيين والصناعيين . وبصورة أكثر وضوحا نجد أن هذه القوائم تقدم الفرص المتاحة في الوقت الحاضر للعمال غير المهرة وذوي الاجور المنخفضة من العاطلين لدخول تلك البلدان المتقدمة . وبنظرة الى المنهج التجريبي لستة وعشرين عاملة زراعية الى كندا من بربادوس في عام ١٩٨١ نجده يشير الى أن المطلوب بهذه الفرص قد طبق على ٣٨٥ سيدة .

وقد أشار مسح حديث لاربعة من دول شرق الكاريبي الى أن الطلب على فرص الهجرة يعتبر عاما ولا يبدو أنه قد ينخفض في المستقبل ، ما عدا ما قد يحدث من أفعال من جهة الدول المستقبلة . ان نسبة الذين يفضلون في أن يعيشوا عبر البحار يتراوح بين ١٩ في المئة في بربادوس و ٤٠ في المئة في سانت كتيس ، ونسبة الذين يخططون للذهاب عبر البحار في السنوات الخمس القادمة يتراوح بين ٣٩ في المئة بربادوس و ٥٢ في المئة في سانت كيتس . وتعتبر الولايات المتحدة هي الاختيار المفضل لجهود المهاجرين على الرغم من أن شعبية كندا على ما يبدو قد بدأت في التزايد (Iser ، ١٩٨٠) .

وتشير تلك الدراسة التاريخية المختصرة عن الهجرة الكاريبية الى أهمية الظروف في الدول المستقبلة كضابط أساسي لكمية وسمات واتجاهات الحركات ، وهذه الظروف بصفة أساسية اقتصادية تعكس الاتجاهات العامة في التجارة والازدهار الاقتصادي وتفضي الى التضخمات في الحركات التي لا تنعكس على الظروف في البلاد المصدرة فالظروف في البيئة الخارجية تتحكم في تبادل الأشخاص بين النظم البيئية المفتوحة في شرقي الكاريبي وبين بيئتهم الخارجية .

التغيرات فى النظم البيئية الكاريبية

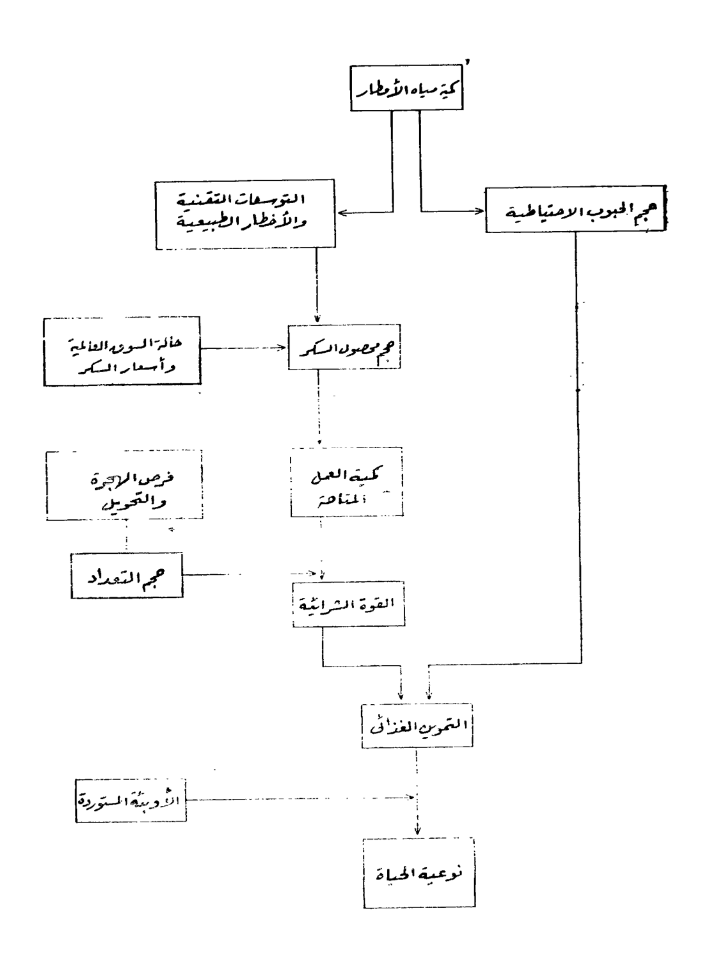
تشير الدراسة التاريخية المختصرة الى أن الهجرة نعتبر تقريبا ذات خبرة مستمرة فى جزر الكاريبى الشرقيه منذ الغاء الرقيق • ولكى نقرر دور الهجرة كعامل تغيير كان لزاما علينا ان ندرس النظم البيئية الكاربية من الغاء الرقيق (١٨٣٤) ومن الممكن قبل هذا التاريخ • ويمكن أن تفهم العمليات التاريخية المعقدة بالمتغيرات الناشئة عبر الزمان بصورة أحسن لسلسلة من النظم المتكررة فى نقط معينة فى الزمان (فار ١٩٧٤ ، ص ١٣٨) • ويبدو من المفيد أن نرى النظم البيئية الصغيرة لجزيرة الكاريبى عبر الزمان كسلسلة من النظم •

ويعتبر ادخال السكر فى منتصف القرن السابع عشر هو الحدث الذى كان رائدا فى النظام الاساسى فقد نمت عمليه انتاجه بسرعة حتى أصبحت أغلب الجزر مستعمرات زراعية تعتمد على الاستيراد الواسع فى منتصف القرن الثامن عشر • ويحتاج إنتاج السكر الى مساحات كبيرة من الأرض تزرع بالسكر واعداد كبـيرة من العمالة المتاحة (العبيد) فضلا عن الاستثمار الرئيسى فى الأرض والعمال والمعدات • وبنمو الفوائد والأرباح من لسكر الذى تم تسويقه فى انجلترة زاد اهتمام الحكومة البريطانية فى المستعمرات وهذا الاهتمام تحول الى تحكم ، وبالتدريج ظهرت طبقة جديدة من مزارعى السكر الاثرياء لغالبية الجزء الممول بمعرفة التجار الرأسماليين الانجليز ، وعملت هذه الطبقة ما يشبه الصفوة فى الاقتصاد والسياسة والادارة المحلية (هال ١٩٧١ ص ٤) ويعتبر الاقتصاديون الكاريبيون أن هذه هى المرحلة الأولى فى التــاريخ الاقتصادى الكاريبى (اقتصاد الزراعة النقية) والاقتصاد عبر البحار فى الدول الأوربية المتقدمة طبقا لما ذكره جيرافان (١٩٧٣ ، ص ١٧) ويتوقف الاقتصاد كثيرا أو قليلا على الزراعة تماما ، ويعتبر النشاط الزراعى سببا فعليا فى النشاط الاقتصادى ولهذا لا تعتبر الجزر الكاريبية أكثر من كونها بؤرة الانتاج فى النظام الثلاثى من التجارة والانتاج حيث توجد البؤرة التمهيدية فى الدول المتقدمة والبؤرة الحاكمة متمثلة فى التجار •

وبعبارة أخرى نجد أن السمة الغالبة على النظام الأساسى هى انفتاحه ، حيث يوجد تقريبا تكامل تام مع بيئته الخارجية •

ان تاريخ السكر فى فترات الازدهار والكساد المتعاقبة يمكن رؤيته كنضـال ثابت لهذا النظام الاساسى من أجل صيانة وحماية الحالة المســتقرة • وكان لقيام حرب الاستقلال الأمريكية ، والنمو المناظر لانتــاج سكر منافس فى دول الكاريبى غـير البريطانية ، الأثر الأكبر فى الكبح الواضح للقياس الصغير (هال ، ١٩٧١ ، ص٦) كما فرض الغاء الرقيق وسحب الأفضلية التى تعرض للخطر من السكر ضرورة عمل تنظيم معين فى النظام الأساسى فقد استبدل الامداد الثابت بالعبيد بالعمالة القروين السود الذين حاولوا بطرق مختلفة بما فيها الهجرة أن يهـربوا من الزراعة • ولكن رجال الاقتصاد الكاريبيين اعتبروا أن نظام اقتصاد الزراعة الصرف قد أدخلت عليه التعديلات فقط (لم يحدث تحول اقتصادى حقيقى) (جيرفان ، ١٩٧٣، ص ١٧) والسمة الأساسية للنظام قد احتفظ بهـا واســتمرت حتى العقد الرابع من هـذا القرن •

ولقد وضحت المركبات الأساسية لهذا النظام الزراعى المطور فى شكل رقم (١) لبربادوس تلك الجزيرة التى تكثف بمشـاكلها كل ما يؤثر على كافة جزر الكاريبى ككل (المملكة المتحدة ، ١٩٤٥ ، ص ٣٨٢) ، كما يوضح شكل (١) أيضا الارتباط



كمية مياه الأمطار
التوسعات التقنية والأخطار الطبيعية
حجم الحبوب الاحتياطية
حالة السوق العالمية وأسعار السكر
حجم محصول السكر
فرص الهجرة والتحويل
كمية العمل المتاحة
حجم التعداد
القوة الشرائية
التموين الغذائي
الأدوية المستوردة
نوعية الحياة

المختلفة بين المركبات ، وسيطرة السكر والانفتاح الناتج فضلا عن اعتماد النظام على القوى الخارجية ٠

ولقد تعرض هذا النظام المعدل طوال العقد الرابع من هذا القرن الى التوتر ٠ فقد عانى العالم الخارجي من نكبة الانهيار فى الولايات المتحدة عام ١٩٢٩ ٠ وكان من جراء هذا حدوث نقص حاد فى طلب واسعار وانتاج السلع الاولية ٠ (جيرفان ، ١٩٧٣ ، ص ٣) ، وقد كان أن فرضت الدول المستقبلة قيودا على الهجرة ، واعادت المهاجرين لبلادهم ، مما زاد تعداد السكان ، وحدثت اضطرابات فى جزر الهند الغربية خلال الفترة ١٩٣٥ ــ ١٩٣٨ وأمكن ادراك أنها عموما جاءت نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة . وبسبب الطبيعة الشاملة للاضطرابات ورد الحكومة المستعمرة عليها فقد اعتبرت الفترة كما لو كانت فترة رائدة فى عصر جديد ، كفترة من التغيير ٠ وقد دعم هذا الادراك بالانتفاضة التى حدثت بقيام الحرب العالمية الثانية ، ورأى الجميع أن فترة العقد الرابع والعقد الخامس من هذا القرن تعتبر بمثابة بداية لعملية التمدين فى جزر الكاريبى ٠

ان هدف الاستفادة من النظام قد بدأ يتغير من حماية صفوة المزارعين الى تحقيق الرفاهية المادية الملموسة للناس ٠

حتى ان أفكار السلوك فى العقد الرابع من هــذا القرن التى استفادت منهــا النظم البيئية الكاريبية كانت نابعة وصــادرة من الحكومة المستعمرة ٠ وكنتيجــة للاضطرابات وأمر التفويض الملكى الذى صدر اليهم فقد بدأت ممارسة خطة التنمية فى أغلب الجزر ٠ وقد أقرت كمنح مختلفة الى الجزر المتميزة ، بواسطة قانون التنمية والرفاهية الحكومى من أجل خطط التنمية التى أعدت للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزر ٠

ومنذ العقد الرابع من هذا القرن كانت هناك أربع مراحل لاستراتيجيات تطور خطة التنمية فى جزر الكاريبى : تلك المحاولات لتأكيـد الاســتخدام الأمثل للنظم البيئية ، وبنظرة اليها يمكننا ادراك أن أغراض الاستفادة أو اســتراتيجيات التنمية لا تعتمد فقط على المشاكل والاحتياجات المطلوب أن تكون متوفرة فى وقت معين ولكن تعتمد أيضا على المدة التى يستوعب فيها المخططون النظام ليكونوا قادرين على تحقيــق الأهداف ٠

والنمط الأول من استراتيجية التنمية يعرف بوجهــة نظر المنحة الملكية المقدمة للوردموين بعد الاضطرابات ٠ وتؤكد هذه الاستراتيجية أن الرفاهية خير من التنميــة لادراكها أن النظم البيئية تعتمد على الزراعة بلا بدائل ممكنة ، فى الوقت الذى كان فيه اتجاه ظروف العالم يسير فى اتجاه عام معاكس لتنمية الحياة الاقتصادية القائمة على تصدير المنتجات الزراعية ٠ (المملكة المتحدة ، ١٩٤٥ ص ٣٥٦) ، ولا ترى هــذه الاستراتيجية أى طريق لتفادى الانفاق من مصــادر وموارد خارجية على التعـديلات الاجتماعية فى جزر الهند الغربية (المملكة المتحدة ، ١٩٤٥ ، ص ٣٥٧) ٠

أما الاستراتيجية الثانية وهى (التصنيع بالدعوة) فقد ناقشها الاقتصــادى القديس لوســيان وآرثر لويس قبيــل بعثة موين ٠ وتقــوم الحاجة الى التصنيع السريع على ادراك وفهم النظم البيئية بجزيرة الكاريبى ، فالأرض قد وصلت الى أقصى حدود طاقتها على استيعاب الناس ، فالنظم البيئية تعانى من التضخم السكانى ، وأصبح هناك حاجة ماسة وملحة لخلق فرص جديدة للعمالة ٠ وكما فى الاستراتيجية الأولى نجد

أن البيئة الخارجية تقوم بتقديم الحافز على التنمية • وهى فى هذه الحالة الاستثمار والاسواق المطلوبه للتصنيع • وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية قد تعرضت لكثير من النقد فانها ما زالت حيه فى شكل أو اخر من أشكال خطة التنمية تقريبا فى كل جزيرة كاريبية •

أما الاستراتيجيتان الاخريان من استراتيجيات التنمية فقد ظهرتا وكانتا متلائمتين مع ادراك النظم البيئية ، حيث انها تشترك مع حركة العالم الجديد فى أكاديميات الكاريبى فى جامايكا فى العقد السابع من هذا القرن • وهذه الاستراتيجيات ترى الاعتماد الاقتصادى كسمة حاكمة لاقتصاديات الكاريبى ، حيث أنها ترى الجزر كعالة على البيئة الخارجية من أجل رأس المال والأسواق والمون والمهارات والتخصص والخدمات البنكية والمالية ، المطلوبة من أجل الاعاشة ونمو مستويات العمالة الداخلية ، والانتاج ، والمطلب (جيرفان ، ١٦٧٣) من اجل ذلك فالاستراتيجيه الثالثة هى استراتيجية الاكتفاء الذاتى والاعتماد على النفس • عنصر واحد من هذا الاعتماد وهو العنصر التركيبى (البنائى) المكيف بالمتغير الحقيقى الطبيعى فى القياس الصغير • ومن هذا المنطلق نجد ان الاستراتيجية الرابعة ما هى الا استجابه للحاجه الى زيادة هذا المتغير الطبيعى باتحاد الجزر بمعنى التكامل فيما بينها • وعلى هذا نجد أن كل الاستراتيجيات الاربع قد أدركوا السمتين الجوهريتين فى النظم البيئية • القياس الصغير والانفتاح • وبينما اعتبرتهم الاستراتيجيتان الأوليان لا رجعه فيهما نجد الاستراتيجيتين الأخيرتين قد أصرتا على الحاجة الى التغلب عليها اذا كانت النظم البيئية تدعم الاصلاح الباقى على نسق واحد ، فى الرفاهية المادية للناس الذين استوطنوا تلك الجزر •

ولقد ظهرت محاولات زيادة الاعتماد على النفس فى النظم البيئية الكاريبية بصفة أساسية فى محاولات تقليل التخصص فى تصدير الحاصلات الزراعية (السكر والموز)، الى تصدير المواد الأولية ذات القيمة المرتفعة كالمصنوعات الأهلية والسياحة والبوكسيت والبترول بفرض تحقيق المنفعة الخاصة بأقصى فائدة ممكنة • الا أن هذه الجهود منذ العقد الرابع من هذا القرن قد عدلت فقط من نظام الزراعة (جيرفان ، ١٩٧٣ ، ص ١٨) •

ومرة أخرى ، وحتى مع الجهد الكبير ، أصبحت جزر الكاريبى جزءا من اقتصاد عبر البحار ضمن نظام الدول المتحضرة الاقتصادى وهذا بسبب الوقف المجرد فى الامداد بالمواد الخام (كالبوكسيت والبترول) ، الموقف فى استهلاك الخدمات (السياحة) والموقف فى تجميع البضائع النهائية (التصنيع) •

أثر الهجـــرة

ان تقدير أثر الهجرة على النظم البيئية الكاريبية ليس مهمة سهلة كما يتصور البعض • فالمشكلة الأولى التى تواجهنا هى الحالة المتطورة بشكل ضعيف للتأثيرات فى دراسات الهجرة عموما • فنحن نعرف الكثير عن الهجرة أكثر مما نعرف عن تبعاتها (سيمون اتيال ، ١٩٧٧) • وهذه المشكلة فاصلة فى دراسة الهجرة الكاريبية التى لقيت انتباها صغيرا من الدارسين القاطنين فى جزر الكاريبى • ولكن على النقيض تماما نجد أن الدارسين فى البلاد المستقبلة وعلى وجه الخصوص فى البلاد المتقدمة قد كرسوا الكثير جدا من طاقتهم لدراسة أثر الهجرة الكاريبية على المجتمعات المستقبلة لها ، لهذا

نجد أن اطارات العمل الفكرية التى يمكن أن تساعدنا على تخمين المطلوب تعانى من بعض القصور ٠

كما أن المعلومات التفصيلية والمحددة عن الهجر ةالكاريبية نادرة ، ونجد أن المعلومات والحقائق المتاحة غير منتظمة ونافعة ٠ كالحقائق عن حركات بعينها نجدها متوفرة فى صورة اجمالية بصفة أساسية ٠ ولهذا كان من المستحيل تقريبا الحصول على مقالة وصفية شاملة لأى من الحركات ٠ وبالطبع كان من جراء هذا أن سؤال أثر الهجر لم يوضع فى الاعتبار حقيقة هذا على الرغم من بدء ظهور قليل من الدرسات التى تبحث فى أثر الاقتصاد على جاميكا لا على شرقى الكاريبى (بافن ماير ،١٩٧٠ ، بالمى ، ١٩٧٤) ٠

وبالاضافة الى هذه المشاكل تظهر لنا واحدة من خلال هذه المقالة المميزة للسمات الأساسية للنظم البيئية الكاريبية ، حيث يمكن أن يناقش موضوع أن القياس الصغير والانفتاح يمكن اعتبارهما خاصتين مميزتين وبنائتين للنظم البيئية التى لا يمكن أن تتبدل ٠ الا أنه كما وضحنا فيما سبق نجد أنهما السمتان الرئيسيتان فى حصر التنمية للنظم البيئية وتميزان مزارعى الكاريبى واقتصادى التطوير والتنمية ٠ وعلى الرغم من طبيعتها الرئيسية والبنائية فانه يبدو واضحا أنهما ضروريتان ويجب تخطيهما اذا فكرنا فى عمل اى تقدم نحو التنميه كما يعرف الآن عند أهل الكاريبى ٠ فضلا عن أن أثر الهجرة على تلك الخصائص من الأفضل لنا أن نخمنه ، وهذا لا يعنى بالقطع أن الهجرة لم يكن لها أى أثر فى بعض المشاكل العديدة والتى تعتبر من سمات المجتمعات الكاريبية ٠

فهناك العـديد من الطرق التى يمكن تصـنيف آثار الهجرة عليها مثل الحقائق الموجودة التى يقترح الكاريبيون تقسيمهـا بطريقة تقسيم الآثار نفسهـا وهى : المستوى الوطنى ومستوى المجتمع ومستوى الفرد أو المستوطن، وفى نطاق تلك الاقسام يمكن أيضا تصنيف الحقائق طبقا لمظهر الحياة المتأثرة سواء اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو نفسية أو أى متغيرات أخرى ، معتمدين على المعلومات المتاحة ٠ وكما عرف من خلال سياق الهجرة الطويل نجد أنه دوما يوجد فى جزر الكاريبى ادراك ومعرفـة بالهجرة فيما عدا فترة قصيرة عن مقاومة المزارعين عقب الغاء الرق مباشرة ٠ وهـذا الادراك جاء من نتيجة ملاحظتين معينتين فى أثر الهجرة وهما : ضبط النمو السـكانى وهو أثر ع المستوى القومى وايصال التحويلات المالية وهذا أثر على كل من المستويين القومى والفردى ٠

وكنتيجة لعملية الهجرة نجد أن معدلات النمو السنوية فى تعداد السكان بالمقارنة بمعدلات الزيادة الطبيعية لتعداد السكان ما زالت منخفضـة فى الكثير من الجزر ، والحقيقة أن تعداد السكان قد هبط بين عام ١٨٩١ وعام ١٩٢١ ، هذه هى الملاحظة الدقيقة عن الهجرة كضابط مؤثر وفعال على تعداد السكان الذى كان من جراء سياسة مصراع الفرار التى تبنتها العديد من الحكومات المختلفة بمفهـوم « انه ما لم تحدث التنمية الاقتصادية أو تهبط معدلات المواليد فالهجرة تكون هى البديل الوحيد الآخر لتفـادى الموقف المتفجر (أو لوغلين ، ١٩٦٨ ، ص ٤) (المملكة المتحـدة ١٩٤٥، ص ٢٤٤) ، وترجع هذه الحاجة الماسة الى الهجرة الى بعض المفاهيم التى فندت بوضوح أو لم توضـح عن القـدرات فى النظم البيئيـة للجزيرة والحاجة عندما تصـبح

تلك الطاقات مهددة الى تصدير تلك الاعداد الزائدة من السكان بهدف اعاشة الباقين، وحفظ سمه النظام ٠

كما أن التحويلات المالية تعتبر دائما هدفا هاما للهجرة الكاريبية خصوصـــا في المرحلتين الاوليين ، ونتجه الهجرة لتكون هجـــرة عماله بهدف الى التكيف ، ومن خلال هذه النية التي لا يمكننا ادراكها دائما وبسبب هـــذه النيـــة في الرجوع يقوم المهاجرون بارسال تحويلات ماليـــه منتظمة الى اسرهم والاثر العوزى لتلك التحويلات يتم الشـــعور به على المســـتويين الفردى والاهلى ، ولكن يوجد أيضا اثر على المستوى القومى عندما تجمع هذه التحويلات ٠ لقد كان هذا حقيقيا فى حركات معينه مثل تلك الحركات المتجهه الى بنما التى رفعت مصطلح (نقود بنما) والحركة الى كيراساو التى قدمت فى عـــام ١٩٤٢ حوالى ١٤ فى المئه من الدخـــل القومى فى سانت فينسنت (جوبلى ، ١٩٤٧ ، ص ٩) ، الا أن حقيقة استحدام هـــذه التحويلات مطلوبه لمعرفة وتحمين دورها فى التاثير على التغيير ٠

أما الحقائق غير المباشر المتاحة عن الكاريبيين فهى أن هذه التحويلات تســـتخدم بصفة أساسية فى أغراض استهلاكية وفى الاستثمار فى الأراضى والاسكان ٠ وفى فترات التحويلات العاليه وغير العادية ، اثناء حركة بنما ، نجـــد أن الأثر الاجمالى يمكن أن يكون كبيرا لكى يحدث تغيير على المستوى القومى ٠ ففى بربادوس ، كمثال ، نجد أنه لا توجد اية أراضى متاحة للبيع للعبيد الباقين بعد تحرير العبيد ٠ ولكن بعد عام ١٨٩١ تداخلت عدة عوامل لتسهيل عملية نقل الأرض ٠ كما قاسى السكر واحدة من فتراته الحرجة ، اذ وجد بعض المزارعين أنه من الاربح لهم أن يغيروا أراضـــيهم واملاكهم الى مناطق ســكنية لاقامة جماعات المســتأجرين والقرويين (مارشـــال ، ١٩٧٥ ، ص ١٠٠) ، ولقد كانت الأموال المستخدمة فى شراء تلك الأرض ، التى بيعت باثمان فاحشة قادمة بصفة أســاسية من بنمـــا ٠ ولهذا نجد أنه فى ذلك الوقت كانت الحياة السياسية فى مســـتعمرة باربادوس تعتمد على الكفاءات المالكة من الممكن مناقشة كيف أن تلك التحويلات لعبت بعض الدور فى تمكين هؤلاء الذين حكموا البلاد ٠ وبهذه الطريقة نجد أن موضوع استفادة النظام البيئى قد بدأت فى التغير من فائدة الزراع الى فـــائدة النـــاس ، ولكن هذا الأثر للتحويلات لم يمكن توثيقه ، ولكن البحث فى المستقبل من الممكن أن يوضح انه كان قائما على انطباع مزيف فى استخدام نقود بنما ٠

والأثر النهائى للهجرة الكاريبية الذى نحتاج الى أن نضعه فى الاعتبار هـــو نتيجة تداخل عدد من السمات الخاصة بالمهاجرين من أهل الكاريبىوهى : نزعتهـــم الطبيعية وميلهم للتحرك ، وميلهم الحقيقى للعـــودة ، تعهدهم وصيانتهم للمواثيق والعقود مع المجتمعات المرســـلة ٠ كنتاج لحوالى ١٥٠ عاما من الهجرة المستمرة تقريبا يمكننا أن نقول ان الهجرة أصبحت متمتعة بالحصانة الدستورية القانونية فالانسان يستطيع أن يقترب من موضوع هجرة أهل جزر الهند الغربية مع ادراك حقيقة أنهم يتحركون (ميد جيت ، ١٩٧٧ ، ص ١٥٦) ، فهذه النزعة الطبيعية للهجرة هى نتاج الحجم الصغير للنظام البيئى والفرص المتـــاحة المحدودة مثل الاقتصـــاد الذى لا يمكن التنبؤ به من تصدير الحاصلات الأساسية ، كما أن انفتاح النظم البيئيةسمح بتبادل حر مع البيئة الخارجية مما تغلب على عقبات الحجم الصغير بمفهوم أن الأفراد

قادرون على عمل الاختبارات فى مجال الانطلاق خارج حدود النظام البيئى٠ فالبدائل والفرص المتاحة فى هذا المجال الأوسع مأخوذة فى الاعتبار عندما تقدم الاختيارات (مارشال ، ١٩٧٩) ٠

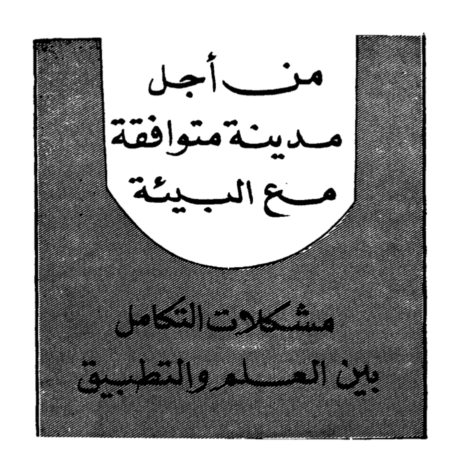
ولما كان هذا المجال غير محدود الفرص فقد شكل مهاجرو جزر الهند الغربية مجتمعات خارج الحدود كامتداد لفهم المجتمع فى جزر الهند الغربية ، فمن الضرورى الآن أن نلقى نظرة فيما وراء الانسان من أهل جزر الكاريبى المنعزلة بين تلك التجمعات من سكان جزر الهند الغربية غير البحار (جيوستس ، ١٩٧٦ ،ص١١٢) (درميدجيوس ، ١٩٧٥) ، وهذا لأن نية المهاجرين فى العودة وصيانتهم لعقود وعملهم مع المجتمعات المرسلة تعكس الأبعاد المختلقة والسمات الأصلية والحضارية لمجتمعات الجزر النائية ، ولهذا نستطيع أن نناقش كيف أن تلك الهجرة قد تغلبت على عقبة الحجم الصغير على المستوى الفردى وعلى المستوى القومى كما أنها زادت انفتاح النظم البيئية ٠

ففى الحقيقة نجد أن تلك المجتمعات الموجودة عبر البحار يمكن رؤيتها كنتاج لنمو النظم البيئية ٠ والنمط الشائع غالبا فى نمو النظم البيئية هو تضاعف هذا النمط من الدورات والنظم الفرعية ، والتغير فى الكم بدلا من الكيف ٠

(كاتز وكاهن ، ١٩٦٦ ، ص ٩٨) ٠

ويبدو أنه من المستحيل ادراك أو ملاحظة الهجرة لعامل من عوامل التغيير فى النظم البيئية لجزيرة الكاريبى ٠

فكلمة « عامل » التى ذكرناها توضح دورا فعالا وايجابيا جدا لتأكيد أن الهجرة ما هى الا احدى وسائل الاعاشة ، التى لا تحفظ سمة النظم البيئية فقط ولكنها أيضا تسهل نموهم حتى فى تجمعاتهم عبر البحار ٠ ولهذا فانه من المتوقع أن التنمية فى الكاريبى تعتبرحركة بعيدة عن الاتكال على البيئة الخارجية من خلال استقلال ذاتى أكبر واعتماد أكبر على النفس فضلا عن اكتفاء ذاتى ، لذلك يمكننا أن نقول أن الهجرة التى حدثت فى الماضى والتى مازالت مستمرة لأهل جزر الكاريبى يجب أن ينظر اليها كاضطرار قوى من أجل احراز هذه التنمية ٠



مقدمة

تخطيط المدن رابطة ضرورية بين العلم وحياة الحضر . وفى غضون السنوات العشر الأخيرة ، وبفضل بعض البحوث ، التى منها بحوث « برنامج اليونسكو للانسان والمحيط الحيوى » تم احراز نجاح كبير فى وضع أسس علمية لتخطيط المدن .
وتبدو الانجازات التالية أكثر هذه الأسس أهمية :

ـ تطوير معالجة علمية شـــاملة للمدنية ، تتيح تمييز الصلات الكبرى بين أسسها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وتنظيمها المكانى (بودن ١٩٧٧ و ١٩٧٩ جلازيشيف Glazychev ١٩٧٨ ، ايســـتوك Istock وريس Rees ١٩٧٤ ، كوســـتروفيكى Kostrowicki ١٩٧٩ ســـتيرنز Stearns ومونتاج Montag ١٩ ، تشيســـتياكوفا Chistiakova ١٩٧٥ ، يانتســـكى Yanitsky ١٩٧٠ ١٩٧٨ و ١٩٨٠) ، وتطوير أساليب للتخطيط المتكامل للمنـــاطق الحضرية ، والسليم من الوجهة البيئية (زارمبا ١٩٨٠) ، وابتكار نماذج رياضية للتكهن « بسلوك» النظم البيئية الحضرية (فستر Vester وهسلر Hesler ١٩٨٠) .

الكاتب : الدكتور أوليج يانتسكى

رئيس مجموعة العمل لبرنامج اليونسكو للانسان والمحيط الحيوى بمعهد حركة العمل الدولية ، بأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى بموسكو . مؤلف « التحضر والتناقضات الاجتماعية فى النظام الرأسمالى » : مقالات نقدية فى علم الاجتماع الامريكى (١٩٧٥ ، باللغة الروسية) ، و « المدن والبيئة البشرية » ، فى « المشكلات الاجتماعية فى بيئة الانسان حيث تعيش وتعمل » (١٩٨١)

ترجمة : أحمد رضا

ليسانس فى الحقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون العام من جامعة القاهرة . له كثير من الترجمات العلمية والأدبية والثقافية

ــ تقوية الصلات بين توليفة من العلوم الاجتماعية والطبيعية من جهة ، وبين التخطيط والسياسة الحضرية من جهة أخرى . وبين البلاد الاشتراكية بمراعاة المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على كل مستويات التخطيط الفيزيائى (بولشيفسكى Borchevsky وغيره ١٩٧٥ ، خودزاييف Khodshoev وغيره ١٩٧٧) .

ــ تشكيل فرع مستقل من العلوم التطبيقية ــ علم البيئة فى تخطيط المدن مهمته ترجمة المعارف البيئية والاجتماعية وغيرها الى اللغة الخاصة بتخطيط المدن (جلازيشيف Glazychev ١٩٧٥ ، كوجان ١٩٧٦ ، شيستياكوفا ١٩٧٥ . فلاديميروف . Vladimirov

ــ تطوير الدراسات النظرية والتجريبية : فى النواحى البيئية لطرق المعيشة الحضرية والريفية ، وفى تأثير التصورات الشعبية للبيئة الطبيعية على خصائص استخدامها ، وفى الحاجات البيئية لدى مختلف الطوائف الاجتماعية ، واسهام هذه الطوائف فى تحسين بيئتها (بارنوف Baranov ١٩٨٠ يانتسكى ١٩٧٨) .

– وضع قواعد علمية لتعليم البيئة ، وتدريب مخططى المدن والقائمين بادارة شئونها (البرنامج التدريبى للاسكان البشرى ، ١٩٧٧) ، وتعمل هذه القواعد أيضا على ربط العلم بالتطبيق ٠

وهكذا تراكمت « كتلة نقدية » من المعارف والمهـــارات تستهدف حل المسائل العاجلة الخاصة بتخطيط المدن وبنائها وفى الوقت نفسه تحتاج التوقعات بشـــأن مستقبل المستوطنات البشرية ، التى تتضمن معايير التطور البيئى الاجتماعى ، الى تحليل أكثر عمقا لمجموع النظام الشامل للبيئة الحضرية من وجهه العلم والتصميم، والى « تفاعل أشد وثاقه بين العلوم الاجتماعية والطبيعية والتقنية » ٠

وحتى نصف بمزيد من الدقة المشكلات البارزة فاننا نعتبرهـــا منطبقة على فكرة انشاء «مدينة متوافقه مع بيئتها » ، أى بلدة مستقبلية تتوافق فيها العمليات الاجتماعية والبيئة بأفضل وسيله ممكنة ٠ ويبدو أن هذا الاسلوب فى المعالجة هو أحسن وسيلة لمتعريف بالمشكلات الرئيسية الخاصة بالتكوين الاجتمــاعى البيئى ٠ ورغم أن التحليل التالى نظرى فانه يغطى كل المشكلات التى يتميز بها فى الوقت الحاضر ترابط العلوم وتخطيط المدن ، أو التى يتوقع ظهورها فى المستقبل القريب ٠

والافتراض المنهاجى الأولى هو النظر الى تخطيط المدن فى نطاق علمى واجتماعى واسع فالتخطيط (أو التصميم بعبارة أخرى) مرحلة من مراحل التقدم اعتبارا من البحث الأساسى الى عملية تشكيل البيئة الحضرية ٠ وهناك فى ذلك خمس مراحل : (١) البحث الأساسى ، (٢) البحث التطبيقى والتطوير ، (٣) التصميم الحضــرى المناسب ، (٤) عملية البناء ، (٥) تشكيل (أو انضاج) بنيان المدينة ٠ وينبغى مراعاة أهمية المرحلتين الأخيرتين فى تخطيط المدن ، ذلك لأن تكامل المعلومات كان الى الآن مقصورا على المراحل الثلاث الأولى ٠

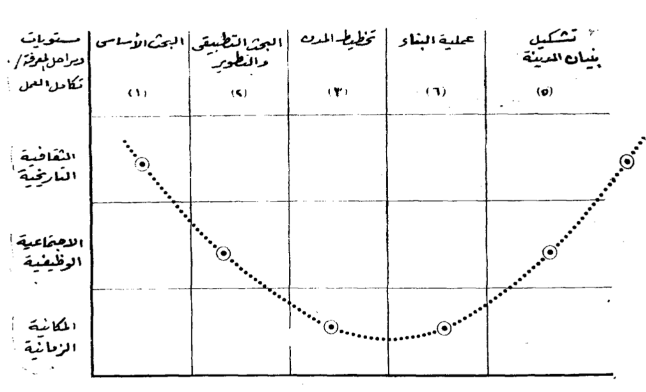
ومن الطبيعى أن نهتم اولا بالانتقال صعودا من المرحلة الأولى الى الأخيرة ، ولكن من الضرورى أيضا الاهتمام بالحركة الى أسفل ، أى بتأثير أنماط البناء التقنيـــة والتنظيمية على عملية التصميم ٠ وفى الرسم رقم (١) نتبين درجة تكامل المعلومات والحركة بين المراحل المذكورة آنفا ٠ فالأحداثى السينى (الأفقى) يوضح العملية بحساب الزمن ، فى حين أن الاحداثى الصادى (الرأسى) يوضح مستوى تكامل المعرفة أو الواقع الذى تظهره ٠ وتحتاج فكرة مستوى التكامل الى شىء من الايضاح٠

عند تطبيق تكامل المعـــارف على الموضـــوع الذى ندرسه تبرز ثلاثة مســـتويات نوعية : المستوى الزمانى المكانى ، والمستوى الاجتماعى الوظيفى ، والمستوى الثقافى التاريخى

فالمستوى المكانى الزمانى هام جدا ، لأن كلا من العمليات الاجتماعية والبيئية فى المدينة لها تنظيما مكانيا زمانيا واضح المعالم ٠ وأكثر من ذلك أن البيئة الكلية التى من صنع الانسان (أى التقنية) لها فى تفاعلها مع النظم الاجتماعية والأحيائية حدود مكنية واضحة المعالم ٠ ومع ذلك فهذا هو أول المستويات وأدناها ٠ ولكى نعتبر المستوى الممكن الوحيد ، أو نحول كل العلاقات الاجتماعية الى علاقات مكانية مثلمـا فعل مؤسسو مدرسة شيكاجو لعلم البيئة الحضرية ، فان هذا يقتضينا أن نتخذ مواقف المذهب الوضعى الاجتماعى ٠

والمستوى الثانى للتنظيم الحضرى والمجسم المعرب التى تظهره هو المستوى الاجتماعى الوظيفى ، وهو لا يلغى المستوى السابق ، ولكنه يحتويه فى شكل مكثف . وتوجد أنماط معقدة من التنظيم حلف تفاعل « مباشر » ظاهـــرى مع الطبيعة . فهناك من جهة نظم اجتماعية (من انتاج ، وقاعدة اجتماعية ، الخ) ، ومن جهة أخرى نظم أحيـائية (مجموعات حيوانية ونباتية متناسـقه من خلق الطبيعة ، ومن صنع الانسان) . النظامان ، مع أنهما مختلفان من حيث النوع ، تربطهما وشيجة واحدة هى المبادلات التى يجريها الانسان فى الظروف الحضرية عن طريق النظم التقنية . هذا المستوى الثانى لتنظيم الأنماط البيئية الحضرية هو الذى اجرى بشأنه أدق التحاليل فى اطار برنامج الانسان والمحيط الحيوى .

أما المستوى الثالث ، وهو المستوى الأعلى للتحليل الجامع لمختلف العلوم ، فهو المستوى الثقافى التاريخى ، وموضوعه تحليل الأسباب الاجتماعية الاقتصادية التى تؤدى الى ظهور تناقض بين المدينة والطبيعه ، وصياغة الأهداف التى يتعين السعى لتحقيقها للقضاء على مثل هذا التناقض . ويقوم بهذا الدور تحليل اجتماعى فلسفى ، وتاريخى ثقافى . وكان كارل ماركس يؤكد دائما أن التغييرات التى تحدث فى أحوال النشاط الانسانى تنتهى بتغير الانسان نفسه (ماركس وانجلز ، ١٩٦٨) . وفى حين أننا نستمتع اليوم بمزايا الحضارة فى المدن فانه ينبغى التفكير فى حفظ البيئة وحمايتها ، سواء كانت البيئة طبيعية أو عدلها الانسان بنشاطه . وهكذا ينبثق هدف اجتماعى وثقافى جديد يوجه التفاعل بين العلوم المختلفة .



الرسم رقم (١) : قالب نمو « المدينة الموافقة مع البيئة » وتنفيذها .

ومجموعة المراحل والمستويات الموصوفة هذه هى مجرد تخطيط كفافى لكنها تساعد على تصور « النطاق العلمى للمشكلة » لتحقيق أحسن تكامل مستطاع للمعلومات الخاصة بتخطيط المدن ٠

والواقع أن هناك نمطين من المشكلات : مشكلات «رأسية » تتعلق بتكامل المعارف أو النشاطات العلمية فى نطاق كل من المراحل المذكورة بعاليه ، ومشكلات « أفقية » تبرز فى ثنايا الانتقال من مرحلة الى أخرى ، أو ترتبط بالدائرة الكلية للعلم والتطبيق ٠

ما هى العلاقة اذن بين هذين النمطين من المشكلات ؟ فى النظام المقترح للاحداثيات يمكن تمثيل عملية تنفيذ فكرة « المدنية المتوافقة مع البيئة » بقوس على شكل حرف هذا القوس هو بطبيعة الحال مجرد رسم بيانى ، ولكنه يمثل بالفعل النقاط الرئيسية فى الحركة من المعرفة الى التطبيق ٠ فما هو الشىء الهام فى هذا التمثيل ؟

أولا : يتبين من طبيعة القوس أن الانتقال من المفهوم التكاملى للمدينة المتوافقة مع البيئة الى تحقيق هذا المفهوم يمر ببعض الهبوط فى درجة التكامل بين المعرفة والعمل ، اذمن المستحيل فى الوقت الحاضر اهمال المرحلة الرابعة ، أى مرحلة انشاء الأساس لتقنى (البنائى) لهذا المستوطن ٠ وتتحكم النظم التقنية التى تربط العمليات الحضرية الاجتماعية والأحيائية فى « النزول » بالتفكير النظرى والنشاطات العملية الى المستوى المكانى الزمانى ٠ ترى هل من الضرورى دائما المرور « بعنق الزجاجة » هذا الخاص بالخفض المكانى الزمانى ؟ وهل هناك وسائل أخرى لتحقيق المفهوم التكاملى لمدينة المتوافقة بيئيا ؟ هذى بعض المشكلات التى تبرز فى هذا الخصوص ٠

ثانيا : يجب الاهتمام بتماثل القسمين الأيمن والأيسر من القوس ، أى بين نمو الفكرة ومراحل تنفيذها العملى ٠ ونلاحظ هنا تمشيا مع نظرية لينين الخاصة بالانعكاس أن مستويات التحليل النظرى لشىء ما تتجاوب مع مستويات النشاطات التنظيمية ٠

ثالثا : نلفظت الأنظار الى الرابطة الوثيقة بين النقط الحساسة (البؤرية) للقسمين الأيمن والأيسر للقوس عند كل من المستويات الثلاثة فبالنسبة لل الجانب الأيسر (أى لمختلف مستويات المعرفة والمهارة) تعمل النقاط المقابلة له على الجانب الأيمن كمراجع لأهدافه ٠ هذه النقاط هى التى تمثل المراجع الاجتماعية ذات المعنى والهدف . التى تخلق التنظيم الذى يحل المشكلات ، والخاص بالمعرفة والمهارة فى كل مستوى من مستويات نمو فكرة المدينة المتوافقة مع البيئة ٠ ٠وفى الناحية الأخرى (أى بالنسبة الى التنفيذ الفعلى لهذه الفكرة) فان كل مرحلة لاحقة فى هذه العملية يحكمها وينظمها أفكار مقابلة لها تطورت فى خلال تحاليل نظرية وتصميمات سابقة ٠

مشكلة ترابط العلوم

ولنبحث الآن المجموعة الأولى من المشكلات ففى المرحلة الأولى ، أى فى أثناء تطور الفكرة المتكاملة عن المدينه المتوافقه مع البيئة ، نجد ان مشكلة التحول الذى يعتمد على العلوم المترابطة ، وعلى التفسير المشترك للمعلومات فى هذا النطاق الكلى من وجهتى العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ، هى مشكلة رئيسية من الناحية المنهاجيه • والقاعدة الموضوعية لهذه المعالجه العلمية الشاملة هى التفاعل بين مختلف مستويات النشاط الحيوى • فقد تحولت مشكلة البيئة الى مشكلة اجتماعية بسبب ظهور رابطة ذات هدف اجتماعى بين الحياة البشرية ومقرها الطبيعى •

وفى أثناء حل المشكلات البسيطه اجريت هذه التحولات المتبادلة على أساس تجريبى • ولكن تبين أن هذا الاجراء غير كاف لدراسة نظم معقدة مثل النظام الحضرى ، وما يعقب هذه الدراسه من انشاء لهذه النظم • وهناك حاجه الى تطوير أساليب خاصه للتفسير الاجتماعى للمعارف البيئية ، وكذا للتفسير البيئى للعلوم الاجتماعية • مثل هذه الأساليب يمكن تطويرها من خلال التعاون المنهاجى الوثيق بين العلماء الذين يشتغلون فى نطاق مشكله واحدة ، اذ أن مفهوم المدينة المتوافقه مع البيئة يوفر مجالا ممتازا لمثل هذا التعاون • ولنذكر أن فكرة «ادارة التكامل المستديم» (بويدر Boyden ١٩٧٩) تصبح من ثمة ضرورة تنظيمية•

كل هذا لا يعنى أن المعرفة البيئية يجب أن « تذوب » فى الدراسات الاجتماعية• فالمعرفة البيئية موجودة فى البحث الاجتماعى فقط فى دلالتها الاجتماعية • والعلوم الاجتماعية تلقى الضوء على قسم واحد فقط من المعرفه البيئية ذات الدلالة الاجتماعية وبذلك تعطى توجيها ، وتعرف بعض المشاكل من أجل مزيد من التفاعل العلمى المشترك • هذا الترابط بين العلوم بمثل جسرا ذا وجهتين ، لأن فكرة الدلالة البيئية للظوهر اجتماعية تتطور بالمثل فى البحث البيئى •

ومسألة التحول العلمى المترابط ليست بدعة ، فهى تتجلى فى الأعمال المعروفة لديبوس Dubos (١٩٧٠) وشفارتز Shvartz (١٩٧٤) التى تتناول الدلالة الاجتماعية والاحيائية لدرجة التنوع فى البيئة الحضرية • وقد اكتسبت هذه الفكرة أيضا معنى ديموجرافيا ووراثيا لأنها تميز الآن سائل تتعلق بالخصائص الوراثية الكاملة « لقواعد التليف » عند السكان (دوبنن Dubinin ، والتوخوف Oltukhov ، ١٩٧٦) • وعلى ذلك فانا نتعامل هاهنا مع استراتيجية بحث ذات مستويات متقاطعة نذ تتيح دراسة موضوع معقد التنظيم من وجهة تأثير بعض مستويات النشاط على البعض الآخر • وفى رأى أ•ن•ليونتييف A.. N. Leontigev (١٩٧٧) ، وهو عالم نفسانى سوفيتى ، أنه فى حين تبقى مثل هذه لدراسات ذات المستويات المتقاطعة متصلة بسائر العلو فانها فى الوقت نفسه تمنع تحول أحد المستويات الى مستوى آخر •

ونؤكد أن التحول العلمى المشترك يجب أن يجرى داخل أطار النظرية العامة المادية التاريخية ، وفى سائر مفاهيمها النوعية المعروفة فى علوم الاجتماع بأنها « نظريات المدى المتوسط » • وفى موضوعنا هذا يربط مفهوم«التحضر» (التحول الى حياة المدن ــ المترجم) العملية التاريخية بتطور النظم البيئية الحضرية (يانتسكى ١٩٨١) •

المفهوم الاجتماعى الوظيفى للمدينة المتوافقة مع البيئة

من المسائل الرئيسية فى المرحلة الثالثة المفهوم الاجتماعى الوظيفى للمدينة المتوافقة مع البيئة • ولهذه المسألة خاصية علمية مشتركة ، لأن النظم الاجتماعية والبيئية والتقنية تتفاعل فيها • وفى الوقت نفسه يجب أن يتمثل هذا الموضوع من حيث المكان . اذ يتبعه مباشرة مرحله التصميم المكانى (الحضرى) • وعلى ذلك تظهر المسألة كمهمة معقدة لها تركيب متزامن ، وتصنيف للمعارف ، ثم تجسيد هذه المعارف تنبا ، وتمثيلها المكانى •

وفى رأيى ان فكرة المستوطن البشرىباعتباره نظاما بيئيا فكرة غير واضحة ثمة مؤلفون يستندون الى تفسير أحيائى لفكرة النظام البيئى يؤكدون أن المستوطن البشرى ليس نظاما بيئيا ، لأنه فى غضون نموه يهدم الطبيعة • ومؤلفون آخرون يؤكدون أن المستوطن البشرى يمكن أن يصير نظاما بيئيا اذا ما تواءم بالكامل مع دورات الطبيعة • ومع ذلك فان هذا الرأى اذا ما تتابع حتى بلغ نتيجته المنطقية يعنى القضاء على الخصيصة النوعية للمدنية باعتبارها بنيانا اجتماعيا • وهناك أخيرا مجموعة ثالثة من المؤلفين يؤكدون أن الانتقال من الصيد والجمع لى النشاط الاقتصادى ، ومن استخدام موارد الطبيعة الى انتاج هذه الموارد ، كما تتبعها التاريخ الاجتماعى ، يوفر الأساس لبناء فكرة المدينة المتوافقة مع البيئة » •هذه المعالجة التاريخية تبدو أصح المعالجات وتتوافق مع فكرة نمو المدينة متوافقة ومع ذلك فان الطرق النوعية لضم وظائف الانتاج بعضها الى بعض فيما يتعلق بالمجتمع والطبيعة فى اطار نظام بيئى حضرى يتطلب مزيدا من الدراسة المتعمقة •

وعلى ذلك فرغم أهمية وصف مادة الطاقة وتدفقاتها فى المدن الحديثة فان هذه الدراسات غير كافية لفهم الوحدة الكلية للنظم البيئية الحضرية • فاذا نحن اقترحنا أن نتحكم فى أداء المدنية وظيفتها تبين لنا عدم كفاية ما لدينا من معلومات • ومن الأهم كذلك خضوع التطور الحضرى لهدف التنمية البيئية الاجتماعية ، ذلك لأن مادة الطاقة وتدفقاتها وسرعتها سوف تختلف كثيرا عن نظيراتها فى المستوطنات الموجودة بالفعل• وتشكل تدفقات المادة والطاقة القاسم المشترك لكل النظم الحضرية الفرعية • وما نحن فى حاجة اليه الآن هو تحليل قائم على بحث اجتماعى تاريخى ، وتطورى أحيائى • مثل هذه الدراسات قد أجريت حتى الآن بصورة مستقلة ، ووجهت توجيها موضوعيا ، فى حين أننا نهتم اليوم بتطور النظم الفرعية الاجتماعية والبيئية للمدينة •

هذا الهدف يتضمن مهمة بحثية أخرى تتولى تطوير الأساليب السابق ذكرها والخاصة بالتحول العملى استنادا الى مختلف العلوم المشتركة فى الموضوع • ويبدو أن فكرة « المرشح » بويدن ، ١٩٧٩) المستخدمة فى الوقت الحاضر على نطاق واسع ، بما فى ذلك بحوث « برنامج الانسان والبيئة » غير كافية ، فهى لا تتجاوز الفهم الكمى لتفاعل الانسان مع البيئة الحضرية بعبارات تتعلق بالمادة والطاقة • مثال ذلك أن تنوع البيئات الحضرية ، تنوعا له دلالة كبيرة فى مختلف العلوم المترابطة ، لا تغطيه فكرة « المرشح » • هذه الفكرة لا تكفى أيضا لتوصيف التنوع فى التافعلات بين الانسان وبيئته ، سواء كانت هذه التفاعلات مباشرة أو غير مباشرة من طرف واحد أو متعددة الأطراف ، حافزة أو معوقة • لا بد أن تؤدى العلوم الاجتماعية دورا قياديا فى تطوير هذه الأساليب ، كما فعلت فى المرحلة السابقة •

وفي غضون التحليل العلمي المشترك اتضحت الحاجة الى تعريف أدق للمقياس المدرج لموضوع الدراسة والتصميم والادارة ٠

وتعتبر المنطقة الحضرية في الوقت الحاضر (كوشتكوف Kochetkov ، بشيلنتسيف Pchelintsev ١٩٨٠ ، وفلاديميروف Vladimirov ١٩٨٠) موضوعا يزيد كثيرا من فروع العلوم المتفاعلة ، مما يعقد تكوين المعارف ٠ وينبغي للباحث أن يلجأ في الوقت نفسه الى الأسلوب التاريخي الواقعي ٠ وتمثل النظم الاقليمية وحدات طبيعية تاريخية مستقرة ، تحتفظ أحيانا بعدد من سماتها النوعية لعدة قرون ويتبين من البحوث الأخيرة أن النظم الاقليمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وكذا الهوية الثقافية ، لم تضعف أهميتها بعد ، رغم تزايد السكان والانتاج ٠ ويطرأ على بنيان هذه النظم الاقليمية تغيرات نوعية عميقة في غضون الثورة العلمية التكنولوجية ، تسفر عن تعديلات في حاجات الناس واساليب معيستهم ، وكذا في الاستجابة للأوضاع البيئية الجديدة ٠ وعلى ذلك فان مشكلة الموضوع لها أبعاد تاريخية وتكهنية يتطلب ما بينها من علاقات تحليلا علميا شاملا ، وترتبط بها العلاقة بين الأنماط المكانية والقطاعية ، وهي علاقة تقليدية بالنسبة للتحليل الاقليمي ، ولكنها تكتسب الآن مظاهر جديدة ٠

ويهتم السؤال التالي بالعلاقة بين موضوع الدراسة وموضع الادارة ٠ وحتى الآن ٠ كانت درساتنا تنصب غالبا على تأثير البيئات المتحضرة على البيئات الطبيعية ومع ذلك فالواضح أنه لا يمكن بناء المدينة دون مراعاة النظم العصرية والبيئية التي يساندها الانسان فمثلا ما الذى تحتاج اليه المدينة لكي تتحمل التنقلات المحلية ، من قبيل هجرة الطيور ؟

كل هذا يوحي بأن المعرفة العلمية الموجودة الآن قد يتضح أنها غير ملائمة لتطوير مفهوم وظيفي للمدينة المتوفقة مع البيئة ٠ ومن ثم يصبح النموذج الاجتماعي لمنطقة ما ضرورة ملحة ٠ ومع أن المبادىء الأساسية لعلم الإجتماع الاقليمي قد تحددت منذ قرابة عشر سنين مضت (بال Pahl ، ١٩٧٠) ففي البحث السوسيولوجي التجريبي لم تزل المدينة والطبيعة تعتبران بمثابة «وسط» منعزل للنشاطات البشرية ٠

ولنبحث أخيرا في التصوير المكاني ٠ في رأينا أن التصوير التقليدي للموضوع قد استنفد غرضه على وجه التقريب ٠ وعلى أية حال فلهذا الموضوع بنيان متطور ، ثلاثي الأبعاد ، عرضة للتغير بمرور الزمن ، بحيث يمكن اعتبار التصوير الاقليمي واحدا من قطاعاته الأولية ٠

تخطيط المدن

المسألة الرئيسية في المرحلة الثالثة هي التخطيط نفسه ٠ وتبدو المسألة تافهة ، بيد أن المهمات التي تواجه من يخطط المدينة ليست تافهة بالمرة ٠ ويظهر أن هذه المرحلة هي أثقل الحلقات في السلسلة التي تربط العلم بالتطبيق ٠ فالمهمات المتعلقة هاهنا بالتخطيط المهني للمدينة متصلة اتصالا لا ينفصم بكل من هدف

التكوين العلمى الشامل والمهمات التقنية التنظيمةية لتنفيذ المرحلة التالية · والوظائف الأساسية لتخطيط المدن هي :

اولا : التخطيط هو تصوير مكانى لنموذج المدنية المتوافقـــة مع البيئة وفي حوزتنا الى الآن وصف لهذا النموذج منظور بدرجة كافيه ، في نطاق علمي الاجتماع والبيئة ، وأصول تخطيط المدن · وعلى ذلك فهناك تصوير شامل لمثل هذا النموذج في شكل قائمه طويله من متطلبات التخطيط · وفي عمليه التخطيط نعرض مجموعه المعارف في صورة قالب ، وعامل ، مع سائر التقنيات التى تتعلق بهذه المتطلبات ونظمها ولا تسمح بأن يدخل في التخطيط الملحقات المعقدة التى تربط بين النظم الاجتماعية والبيئية والتقنية · لذلك لم يكن يؤخذ في الاعتبار بقدر كاف التأثير الكلى للبيئات الحضرية على الانسان والطبيعة في مجموعها · وهنا يبرز تناقض حقيقى فى تكوين المعارف · فهده المرحلة ضرورية من جهة ، ومن جهة أخرى يتبين بالتجربة مع نظرية « اكستكس Ekistics » أن البحث عن طريق تجميع المعارف تجميعا يستند الى معايير مكانية مفعم باحتمالات اخفاء كل ما ينبغى تحقيقه · ومن الناحية المنهاجية يمثل جدول اللوغاريتمات الذى يســتخدم كأســاس لفكرة هــذه النظرية تطبيقا سليما لمبدأ « العنصرية Elementarism » الذى يعرض بوساطة الحقيقة الموضوعية على أنه «خلايا» منفصلة يمكن ضمها بعضها الى بعض بطرق مختلفة ·

ثانيا : يتجه التخطيط دائما الى هدف معين ، مطلب اجتماعى واقعى ، يتضمن مجموعة اضافية من الاحتياجات والتحديدات ·

ثالثا : كان التخطيط حتى الآن هو الوســاطة الرئيســية لعرض أية فكرة حضرية وترجمتها · ولكن اذا كان علينا أن نرتفع الى مستوى نوعى جديد ، أعلى من ذى قبل ــ أى انشاء المدينة المتوافقة بيئيا ــ فعلينا أن نستوثق مما اذا كان هذا التصوير «الاستاتيكى» تصويرا مثاليا ، وما اذا كان مناسبا «لانضـاج» البيئة الحضرية فى المستقبل ·

رابعا : تخطيط المدن ظاهرة اجتماعية ثقافية تنتج تأثيرا متزايدا على صانعى القرارات ، وكذا على الرأى العام · وتخطيط المدن فى الثقافة المعاصرة طريقة من طرق تصوير المستقبل · والشيء الذى له دلاله كبرى هو أنه شكل متاح للجمهور العريض ، ويمكن أن يخلق أوسع الفرص للاتصال بين العلماء ومختلف الطوائف الاجتماعية · وهكذا فان المهندس المعمارى المعاصر هو وسيط هام بين العلم والحيـاة الاجتماعية الحضرية ، وكذا بين العلم ووعى عامة الشعب · ولا بد أن تكون المدينة المتوافقة بيئيا هوية مرئية ، ولو بدا فى ذلك شيء من التناقض ·

خامسا : ولكن التخطيط أساسا وفى الواقع فن من الفنون ، فكيف ينتمى اليه التحليل العلمى الشامل ؟ هذى مسألة هامة للغاية ، لأن التخطيط هو الأساس الذى سوف ينبت منه «شجرة الحياة اليانعة» لمدينة المستقبل ·

وقد انقض أكثر من عقدين من الزمان منذ نشر « The Image of the city » صورة المدينة الكلاسيكية (لينش Lynch ، ١٩٦٠) التى توضح كيف تتجلى مدينة كبيرة فى عينى ساكنيها · ونقر فضلا عن ذلك وبكل اخلاص بأنه فى العقد الثالث من هذا القرن كان من أوائل المناهج لاستخدام المعرفة التاريخية الثقافية والسوسيولوجية الخاصة

بالمدينة فى التدريب المهنى والتعليم العـام منهج استحدث فى الاتحـاد السـوفيتى (انتسيفيروفى Antsyferovy ، ١٩٢٦)

غير أن التصورات المتميزة للبيئات الحضرية لم تخلق حتى اليوم اى تأثير هام على بناء المدن فى الوقت الحاضر

وأعتقد مع ذلك ان حل مهمتنا يجب أن يقوم على اساس من الثقافة الجزئيه المهنية الموجودة الان لدى مخططى المدن • هذه الثقافه تمثل اندماجا بين العلم ، والفن ، والمهارات التقنية ، والكفاءة المهنية ، وفوق كل شىء القدرة على الاتصال بأطراف متعددة • وعلى هذا الاساس يتسنى الحصول على تقدم هام فى مفهوم « المدينة المتوافقة مع البيئة » وتحقيقه •

وعلى ذلك فان تخطيط المدينة هو بمثابة وسيلة وغاية فى آن واحد ، هـو ظاهرة من ظواهر التكنولوجيا والابداع الفنى ، ونتاج للمعرفه والتركيب • وماتحتاج اليه هو مزيد من التحليل لمختلف أنواع الصلات بين هذه المظاهر المختلفة • ومع ذلك فلا شك أنه يجب على علماء الاجتماع وعلماء البيئه ، بالتعاون مع مخططى المدن ، ان يطوروا نموذج المدينة المتوافقة مع البيئة ويجب أن تستمر هذه الاتصالات حتى يتم حل كل المشكلات العملية •

سيناريوهات (مخططات) التنفيذ

تمثل المرحلتان الرابعة والخامسة أوجها مختلفة لعملية واحدة ، عملية بناء المدينة المتوافقة مع البيئة • ولهذه العملية منطق داخلى ، ولها قوانينها وتنظيماتها المقترنة بتفاعل النظم الطبيعية ، والاجتماعية الاقتصادية ، والتقنية ، وغيرها من النظم • ولما كان هذا التفاعل معقدا فاننا سوف نبحث بعض المسائل النوعية فى كل مرحلة •

ان بناء مدينة جديدة لابد أن يسفر عن تأثير سلبى على الطبيعة • هذا التأثير ، كما أوضحه تحليل لما يعرف بانه « تحضر » رأسـمالى (يانتسكى ، ١٩٨١) ، يشتمل على عدة مراحل نموذجية • ففى غضون العقود الماضية صنع العلماء ومخططو المدن وعامة الناس الشىء الكثير لانقاص نطاق هذه النتائج السلبية • وفى الوقت نفسه يزداد باستمرار طلب الصناعه الحضريه ، وسكان المدن للطبيعة ومواردها ، مما يجعل المعالجة الشاملة لموضوع بناء المدن واستغلال الأرض اقتصاديا أمرا ذا أهمية جوهرية لأى تخطيط للمدن •

ومن الضرورى لتنفيذ المجموعة الكاملة من المتطلبات لبناء مدينة متوافقة مع البيئة تنفيذا وافيا بالغرض أن يوضع سيناريو للتنفيذ الى جانب التخطيط • وأسـاليب البرمجة التى أصبحت بالفعل تقليدية فى مجال التطوير ، والبحوث المعاصرة على نطاق واسع ذى أهداف • هذه الأساليب يجب اتباعها على مدى أوسع • والسيناريو ، فى حالتنا هذه ، هو برنامج زمنى لعملية بنـاء المدينة ، يعزز الرقابة الشـاملة (كوشتكوف Kochetkov ، وبشيلنتسيف Pchelintsev ١٩٨٠) ، ويتيح ربط كل المراحل فى بناء المدينة ، ويساعد على تجنب الأخطاء التى لابد من حدوثها اذا استخدمت الأساليب التقليدية فى التصوير •

وبالفعل اذا كان التخطيط يمثل تلخيصا لمستويات مختلفة من المعرفة الشاملة فان السيناريو المقابل له يمثل برنامجا لتنفيذ هذه المستويات الشاملة من المعرفة · وأكثر من ذلك أن السيناريو يؤثر تأثيرا كبيرا على تخطيط المدينة نفسها · وقد ابانت تجربه تخطيط المدن ، وبخاصه انشاء مدن جديدة حول لندن ، أن التكوين المعمارى الفضائى لمدينة ما يعتمد الى حد كبير على ما اذا كان بناؤها قد بدأ من وسطها أو انتهى اليه ·

واذا كانت الفكرة الجوهرية فى المدينة المتوافقة مع البيئة تتناولها فى مجموعها ، وتشمل نموها الأحيائى الاجتماعى المتسق ، فان من أهم عناصر السيناريو الزمن اللازم لتحقيق تكامل منتج ، ومؤد فى الوقت نفسه الى عدد من الوظائف المتصلة بنطاق أوسع ·

وللزمن جانب هام آخر · فالى أى مدى ، وحتى أية لحظة يجب أن تتولى المبادرات الاجتماعية تخطيط المدن أو تحديدها فى المستقبل ، وماذا يترك بعد ذلك للتنظيم الذاتى والتنمية الذاتية ؟

هذى مسألة جوهرية فى مجال التطبيق العملى · فعلى كل من الانسان والطبيعة أن يركزا اهتمامهما فى المدينة ويجعلها جزءا لايتجزأ من المجالين الأحيائى والاجتماعى · ويجب أن تكون المدينة المتوافقة مع البيئة كائناحيا ، وبيئة تعول الانسان والطبيعة فى وقت واحد · كل هذا مرتبط ارتباطا مباشرا بالسيناريو ·

وهكذا يصير وضع السيناريو للمدينة المتوافقة مع البيئة أكثر تعقدا اذا اشتركت فيه الطبيعة · ويجب أن تقيم الأحياء الحضرية الحديثة صلات مع الأنحاء الزراعية المحيطة بها . فتشمل مناظر طبيعية ، ومناطق محمية ، وبيئات أخرى طبيعية ، وبيئات من صنع الانسان·

ومراحل بناء المدينة المتوافقة مع البيئة ، ومستوياتها المذكورة آنفا ، تتطلب من الأفراد مساهمة أكبر من ذى قبل بكثير ، وهذا أمر جد طبيعى · وحتى الآن بذلت جهود تستهدف فى معظمها تمييز النتائج الاجتماعية والبيئية السلبية لنمو المدن نمو اسريعا والتحكم فى هذه النتائج وكذا حل المشاكل الموجودة · غير أن لاشتراك عامة الناس فى حماية الطبيعة على نطاق أوسع أولوية حالية عاجلة · معنى ذلك اشتراك الأفراد فى كل مراحل انشاء المدينة ، المراحل المكانية ، والوظيفية ، والاجتماعية الثقافية · والواقع أن هذه المستويات الثلاثة فى التكامل الحضرى تعنى ثلاثة مجالات مترابطة ــ ولو أنها مختلفة ــ من مساهمة سكان المدينة فى العمل الاجتماعى · وبالرجوع الى الرسم رقم (١) نرى أن مجالات المساهمة هذه تقابل بعامة مستويات المعارف المتكاملة الثلاثة ·

ومن الواضح فضلا عن ذلك أن مساهمة سكان المدينة اجتماعيا تتطلب برنامجا علمياسد سليما ، أى « سيناريو تنفيذيا · والجهود الشعبية التى تبذل فى البلاد الاشتراكية لحماية الطبيعة هى بالفعل جزء من التخطيط الشامل لنمو المدن وضواحيها نموا اجتماعيا (بارانوف Baranov ، ١٩٨٠)

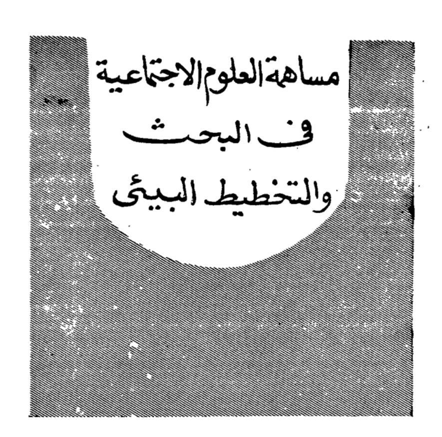
وللمظهر الاجتماعى الثقافى لمثل هذه المساهمة أهمية خاصة · ففى عملية انشاء المدن الجديدة كانت مسألة مراكزها الثقافية على الدوام مسألة حادة ·

وتدل تجربة حديثة فى تخطيط المدن حى أن المواقع الطبيعية والتاريخية التى يحظر البناء فيها يمكن بسهولة أن تؤدى وضيفة اجتماعية متكاملة لأهالى المدن الذين يمرون بفترة انتقال وتطور • وهذا مثال واقعى « لانضاج » بيئة حضرية كاملة تتجاوز نطاق الحماية الخالصة للطبيعة • ونحن هنا نتعامل مع بعث تدريجى لعنصر تاريخى فى حياة مدينة أو منطقة ، سبق أن أكدنا اهميته • وينبغى أن يتحد المستقبل المتفتح مكانا بارزا بازدياد فى نطاق مساهمة سكان المدن فى العمل الاجتماعى ، فالأمر الذى يجب أن يبـدأ فى اقرب وقت مسـتطاع ، وذلك لسببين : أولا : ان الأســاس للمستقبل الكامل لمدينة يجب أن يوضع فى أثناء بنائها ، فالخبراء يدركون تمـاء الادراك الصعوبات التى تعترض التصميمات اللاحقة التى تجرى للخطة الرئيسـية • ثانيا : الوقت ضرورى لتجهيز النقاط المرجعية التى تحددها البحوث الاجتماعية البيئية • وعلى ذلك فان المناقشات المنهاجية فى مشروعات تنمية المدن مع السـكان تسهم دائما فى التكامل الطويل الامد •

وثمة مظهر آخر لاسهام الأفراد ، يتبدى فى تعديل السيناريو التنفيذى بحيث يتوءم مع الحاجات والظروف المحلية ، مع التعريف بالامكانيات والموارد المحلية التى تسهم فى التنفيذ •

والواضح أن المدى الواقعى للمساهمة الاجتماعية سوف يكون أبعد وأكثر تنوعا مما هو ظاهر فى رسمنا البيانى الذى يحيط بالمطالب العاجلة ، ومن ثم يشـتمل على مضـمون ذى أهمية اجتمـاعية (فولكوف Volkov ، ١٦٨١) • بل ان تصويرا تخطيطيا ليدل على مدى نسبية الحدود بين النطاق المهنى ، ومن تكامل العلم والثقافة والفن •

وختاما أود أن أشير الى أن دراسة طرق تنفيذ فكرة علمية ووسائل تنفيذها هى دراسة هامة فى الوقت الحاضر بقدر أهمية تطوير الفكرة ، وبخاصة فى شئون المستقبل • وللحظة المقترحة معان أربعة : فهى تمثل فى مجال المعرفة عملية انتقال من العلم الى التخطيط العملى للمدن ولبنائها ، وفى المجال الاجتماعى تمثل الظروف والأحـوال المناسبة لتحقيق فكرة علمية شاملة ، وفى المجال الثقافى تمثل تفاعلا بين العلم والثقافة ، وفى مجال التنظيم تمثل تشكيلا لفريق من الخبراء فى العلوم المعنية بالموضوع • ولابد من مواصلة دراسة المجاف الاجتماعى الثقافى فى عملية تخطيط المدن وبعد تفهم كل التفاعلات ، بمراحلها ومستوياتها المختلفة فى مجالات البحث والتنفيذ ، يمكن التأكيد من أن تكون توصيات العلماء موضع اعتبار تام •



أرض واحدة فقط

لقد ذكر الباحثون مرارا صانعى القرار فى السنوات الأخيرة بأن المعلومات الطبيعية والبيولوجية لا تصلح أساسا كافيا للتخطيط البيئى ، واتخاذ القرار الخاص بادارة البيئة ، دون الاستعانة بالمعلومات المستمرة من العلوم الاجتماعية · ثم عرضت هذه الفكرة على مؤتمر الامم المنعقد فى ١٩٧٢ بمدينة استوكهلم · ويتلخص مضمون هذه الفكرة فى أهداف برنامج « الانسان والمحيط الحيوى (امح) ، وفى « استراتيجية الصيانة العالمية » التى وضعت حديثا · وقد أوضح كل من بربارا وارد ورينيه ديبو (١٩٧٢ ، ص ١) الموقف باختصار فى الفقرة الأولى من تقريرهما عن مؤتمر استوكهلم ١٩٧٢ الخاص بالبيئة البشرية حيث قالا :

« الانسان يسكن عالمين : أحدهما عالم الطبيعة ، وهو عالم النبات ، والحيوان ، والتربة ، والهواء ، والماء ، وهو عالم سبق الانسان ببلايين السنين ويعد الانسان جزءا منه ، والآخر عالم النظم الاجتماعية والمنتجات الصناعية التى ابتدعها الانسان لنفسه مستخدما أدواته وآلاته ، وعلومه وأحلامه ، ليصوغ بيئة مطيعة لأغراضه وأوامره » ·

ويمثل حل المتناقضات القائمة بين هذين العالمين تحديا هائلا للذين يدرسون البيئة · بيد أن الباحثين يذكرون العلماء بين الحين والحين بضرورة التفكير فى عالم

الكاتب : إرفين هـ . زوبى

مدير مدرسة الموارد الطبيعية المتجددة بجامعة أريزونا بالولايات المتحدة ، والرئيس الحالى لبرنامج « الانسان والمحيط الحيوى » (ا م ح) بالولايات المتحدة · من مؤلفاته الحديثة : ملاحظة نوعية البيئة (بالاشتراك مع ك · كرايك ، ١٩٧٦) ، وتقويم البيئة ، الملاحظة والسياسة العامة (١٩٨٠) ·

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو مجلس الترجمة بالمجلس الاعلى للثقافة ورئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم سابقا

واحد وأرض واحدة يتكامل فيها العالم الطبيعي والعالم الثقافى بطرق ووسائل يدعم بها كل منهما الآخر · ويذكرنا بهذا المعنى تقرير وارد وديبو ، الذى يقول ان لنا « أرضا واحدة فقط » ·

وجدير بالذكر أن برنامج « الانسان والمحيط الحيوى » (امح) وضع فى ١٩٧١ تحت رعاية اليونسكو كبرنامج للبحوث العلمية المشتركة ، مؤكدا ضرورة اتباع منهج بيئى فى دراسة أوجه الارتباط بين الانسان والبيئة · وبنى هذا البرنامج على أساس المبدأ القائل بوجود أرض واحدة ، وهدفه الرئيسى هو :

« ايجاد أساس — فى اطار العلوم الطبيعية والاجتماعية — لترشيد استخدام وصيانة موارد المحيط الحيوى ، وتحسين العلاقة العالمية بين الانسان والبيئة ، والتنبؤ بأثر أعمال اليوم فى عالم الغد وبذلك تزداد قدرة الانسان على حسن ادارة الموارد الطبيعية فى المحيط الحيوى » ا هـ ·

وكان برنامج (امح) — الى حد ما — وليد الجهود التى بذلها البرنامج البيولوجى الدولى » (ب ب د) فى العقد السابق ، وهو البرنامج الذى عنى أساسا بالعالم الطبيعي والبحوث العلمية المشتركة · ثم وضع برنامج (أمح) لاستكمال عمل (ب ب د)وسد الفجوة بين بحوث العالم الطبيعى والعالم الثقافى فى

معالجه المشكلات البيئيه فى الأرض • وكان الهدف منه – ولا يزال – هو المساهمة فى رصيد المعرفة العلمية ورسم خطوط هادية (توجيهات) فى ادارة البيئة لتكون نبراسا للمخططين وصانعي القرار •

وتدعو (استراتيجية الصيانة العالمية التى أصدرها الاتحاد الدولى لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعيه » فى ١٩٨٠ الى التكامل بين الصيانة والتنمية • ويعترف التقرير الخاص بذلك بأن النـــاس سوف يغيرون الكثير من وجه الأرض ويخضعونها للتنمية ، وحذر قائلا :

(ما لم نسترشد فى مجال التنمية بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية فان كثيرا من مظاهر التنمية سوف يســفر عن نتائج وخيمة ، وفوائد قليلة ، بل قد يسفر عن فشل ذريع » •

وتعترف استراتيجية الصيانة بأن الأهداف الأساسية للصيانة – وهى المحافظة على العمليات البيئية الجوهرية ، ووسائل دعم الحياة ، والابقاء على التنوع الوراثى ، وضمان الاستخدام الدائم للانواع والنظم البيئية – لن تتحقق الا بمشاركة جمهور واع واسع الاطلاع ، مع الالمام بالاتجاهات والسلوكيات والقيم الأخلاقية والاجتماعية والوسائل المتبعة فى صنع القرارات السياسية فى المجتمع

وهذه الأمثلة الثلاثة – أعني مؤتمر استوكهلم ، وبرنامج (امح) ، واستراتيجية الصيانة العالمية – توضـح الحاجة المسلم بها الى مناهج متكاملة للبحوث البيئية تشمل العلوم الطبيعية والاجتماعية معا ، كما توضح الحاجة الى البحوث العلمية المشتركة ، واقتراح الوسائل لمساهمة العلوم الاجتماعية فى البحوث البيئية بصورة فعالة •

جهود برنامج الانســان والمحيط الحيوى

لاشك أن برنامج الانسان والمحيط الحيوى كان أقوى حافز على الصعيد الدولى على اشتراك العلوم الاجتماعية فى البحث والتخطيط البيئى ، اذ طالب الأعضاء بهذه المشاركة فى الدورة الأولى لمجلس التنسيق الدولى فى ١٩٧١ (اليونسكو ، ١٩٧١) ثم فى دورته الثانية فى ١٩٧٣ ، بعد استعراض العمل المبدئى الذى قامت به لجان الخبراء المختلفة ،، وغيرها من اللجان الفرعية (اليونسكو ، ١٩٧٣)

فى ١٩٧٤ شكلت اليونسكو « قوة عمـل » لتقييم نطاق وأشكـال ومحتوى مساهمة العلوم الاجتماعية فى برنامج (ا م ح) منذ انشائه ، ووضع خطوط هادئة للأشكال الفعالة من التعاون فى مجال البحوث العلمية المتعددة والمشتركة فى المستقبل (اليونسكو ، ١٩٧٤ ، ص ٧)، وتقدمت قوة العمل باحدى عشرة توصية تتضمن (ا) اتباع منهج كلى شامل فى البحث ، (ب) دراسة المشكلات المتعلقة بمعدل ونطاق التغيير فى التفاعل بين الانسان والبيئة ، (جـ) تحديد الأولويات بالنسبة لمســاهمة العلوم الاجتماعية فى مشروعات (امح) ، (د) مراعاة تمثيل مختلف العلوم فى اللجان القومية ، ومندوبى الدول فى مجلس التنسيق الدولى ، وعضوية لجان العمل ولجان الخبراء وقوى العمل • واذا علمنا ان برنامج امح مبنى على البرنامج البيولوجى الدولى الذى يسوده الاتجاه الى العلوم الطبيعية ، واذا علمنا الافتقار الى التجارب فى محال البحوث العلمية المشتركة ، لم نجد من الغريب أنه أصبح من الضرورى توجيه الاهتمام باستمرار الى اقناع رجال العلوم الطبيعية بضرورة القاء نظرة أوسع على

البحوث البيئية واقناع رجال العلوم الاجتماعية بضرورة المشاركة فى البحوث البيئية .

وبعد تكوين قوة العمـــل فى ١٩٧٤ عقدت سلسلة من الندوات ، والحلقـــات الدراسية ، والمنافسات الحرة والتطبيقية فيما يتصل ببرنامج (ا م ح) ، ودارت كلها حول دور العلوم الاجتماعية فى البحث والتخطيط البيئى . وتفصيل ذلك أن اللجنة الاسترالية لبرنامج (ا م ح) عقدت ندوة فى ١٩٧٤ بعنوان « الانسان والمناظر الطبيعية فى أستراليا » ، وأكدت الأبحاث والمناقشات فيها ضرورة ملاحظة البيئة لمعرفة مدى التغير الذى يطرأ عليها ، وناقشت التفاعل بين الانسان والبيئة فى استراليا — فى المـاضى والحاضر — وأثارت بعض المســائل الخاصـــة بالمســـتقبل (سيدون وديفز ، ١٩٧٦) . وأجابت الندوة عن بعض الأسئلة ، ولكن فائدتها العظمى تمثلت فى تركيز الاهتمام على ثلاثة موضوعات عريضة تهم العلماء من الناحية الفكرية ، وتهم صانعى السياسات والمخططين من ناحية البرمجة ، وهى :

أ — التعارض بين الانسان والطبيعة ، ويعبرون عن ذلك أيضا بفضيلة الطبيعة ورذيلة الانسان .

ب — تقسيم البلاد قسمة ثنائية هى المدن والقرى . وهذا التقسيم يمثل عالمين : عالم الانسان وعالم الطبيعة ، أو عالم الامتداد الحضرى وعالم المناظر الطبيعيه .

جـ — التعارض بين الفائدة والمتعة ، أو بين الضرورى والكمالى ، واهتمام التخطيط الاقتصادى بمراعاة مبادىء التقشف .

وعقدت فى فكتوريا (كندا) فى ١٩٧٦ حلقة مناقشات حرة تطبيقية لمناقشة طرق وتفسير البحوث الخاصـة بملاحظة البيئة وما يطرأ عليها من تغير . وكانت الأهداف الأساسية لهذا المجهود الذى تولته اللجان القومية لبرنامج (امح) فى كنـدا والمكسيك والولايات المتحدة هى زيادة توعية العلماء الطبيعيين والاجتماعيين بالوسائل المتـاحة لبحوث ملاحظة البيئة ، واعـداد وثيقة تفيد مديرى المشروع فى المراحل التكوينية لتصميم البحوث العلمية المشتركة . وقد وضعت الحلقة الخطوط الهادية للبحث (هويت ، ١٩٧٧) واختبرتها ميدانيا بواسطة ٢٥ مشتركا من ١٩ دولة من الدول المتقدمة والمتخلفة .

وفى ١٩٧٧ عقدت سبع ندوات عن « العلوم الاجتماعية فى برنامج الانسـان والمحيط الحـيوى » (اليونسكو ، ١٩٧٩) فى آسـيا (بنجلاديش ، والهند ، وماليزيا ، ونيبال ، وباكستان ، والفلبين ، وتايلاند) . وذلك لتزويد المجتمع العلمى والأكاديمى بالمعلومات الخاصة ببرنامج (امح) وتوثيق أوامر الاتصـال بين العلماء الطبيعيين والاجتماعيين ، واشراك رجال العلوم الاجتماعية فى البحوث البيئية ، وتحديد المشروعات الصالحة للبحث . ووقع الاختيار على أربعة مشروعات ارشادية من مشروعات (امح) كأمثلة للتكامل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية .

وعقدت اللجنة القومية لبرنامج (امح) فى نيوزيلندة ندوة وحلقة دراسـية تطبيقيـــة عن الدراسات الميدانية فى ملاحظة البيئـة خلال ١٩٧٨ ، وكانت هـذه الدراسات أكثر تحديدا من الأنشطة السابق ذكرها . وخصصت هذه الحلقة للمخططين العامين ، وتحسين أساليب صنع السياسات والقرارات ، وذلك بالافادة من نتائج البحوث . ودارت الحلقة حول ثلاثة موضوعات يرتبط بعضها ببعض :

أ ـ الاختلافات الثقافية فى التفسير البيئى ٠

ب ـ الاتجاهات ، والسلوكيات ، والتغير البيئى ٠

جـ ـ التخطيط والبحث فى مجال ملاحظة ما يطرأ على البيئة من تغير ٠

وفى ١٩٨٠ عقدت حلقة دراسية تطبيقية لمناقشة دور العلوم الاجتماعية فى برنامج (امح) فى الولايات المتحدة ٠ وقامت الحلقة باستعراض ما قام به برنامج (امح) من جهود فى الماضى فى مجال البحوث العلمية المشتركة ودرست الصعوبات التى تعترض هذه الانشطة من الناحية النظرية ومن ناحية المفاهيم العامة ٠ وشملت توصيات الحلقة الخاصة بزيادة التكامل الفعال التركيز على مشروعات البحوث العلمية المشتركة التطبيقية فيما يتعلق بصنع السياسات ، والتوسع فى مشروعات (امح) بحيث تشمل مديرى البيئة وصناع القرار والفنيين كالمخططين ، وذلك بالاضافة الى العلماء الطبيعيين والاجتماعيين ٠

ومن الواضح أنه بذلت مجهودات مستمرة على الصعيد الدولى والاقليمى والقومى لجعل برنامج (ا م ح) مجالا للبحوث العلمية المشتركة ، وواضح أيضا أن هذه المهمة عسيرة ٠ ويدل الاستخدام المتكرر لدراسة الحالات فى كثير من المؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات على أن « التعلم بالعمل » أمر على جانب كبير من الأهمية فى البحوث العلمية المشتركة ٠ الا أنه من الواضح أيضا ان هناك تحديات جوهرية تواجه مهمة اشراك العلوم الاجتماعية فى البحوث البيئية فى اطار البحوث العلمية المشتركة ٠

التحديات التى تواجه البحوث العلمية المشتركة

أعد المختصون تقريرا للحلقة الدراسية السالفة الذكر التى دارت حول برنامج (امح) فى الولايات المتحدة ، وحددوا ثلاثة أقسام من الدراسات جمعت بين معطيات العلوم الطبيعية ومعطيات العلوم الاجتماعية (بنيت ، ١٩٨٠) : القسم الأول دراسات ترى أن البشر كائنات عضوية بيولوجية وعناصر طبيعية تدخل فى مكونات النظام البيئى ، وهذا النوع من الدراسات يسير على نهج الدراسات المعروفة فى العلوم الطبيعية ، ويتجاهل الخصائص الاجتماعية والنفسية فى الانسان ٠ والقسم الثانى دراسات تهتم بتأثير العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية على العوامل الطبيعية أو المادية ٠ وهذان القسمان من الدراسات ينظران الى العلاقة بين العالم الاجتماعى أو الثقافى والعالم الطبيعى على أنها علاقة خطية أى تسير فى اتجاه واحد ٠ أما القسم الثالث فهو دراسات تجمع بين السلوك والبيولوجيا الانسانية والطبيعية المادية والبيولوجية فى اطار مفهوم واحد ٠ وهذا الصنف الأخير من الدراسات يعترف بالتفاعل بين الانسان والبيئة ٠

وهذا القسم يوضح لنا أيضا الفرق بين البحوث العلمية المفردة ، والمتعددة ، والمشتركة ٠ فأما البحوث العلمية المفردة فتدور فى اطار واحد ، أى فى اطار فرع محدد متميز من فروع المعرفة ٠ ويقوم بهذه البحوث فرد واحد أو فريق من الباحثين ٠ ولكن اذا قام بها فريق من الباحثين فان كل عضو من أعضاء هذا الفريق يشارك أخاه فى الاحاطة بأصول هذا العلم ومفاهيمه ٠ أما البحوث العلمية المتعددة فهى تتألف عادة من علوم مختلفة ، وتبحث فى موضوع واحد مع تمسك كل علم منها بلغته

ومفاهيمه العلمية الخاصة • واذا بذلت محاولة للتكامل بينها جاء هذا التكامل على شكل مقدمة أو خلاصة أو نتائج للتقرير الذى يضم ما ساهم به فى البحث كل من هـــذه العلوم المتعددة • أما البحوث العلمية المشــتركة فهى تعنى أن هناك اطــارا مشتركا من المفاهيم يحيط بموضوع البحث كله • وهذا يتطلب البحث الواعى عن المفاهيم الموحدة التى تعزز التفاهم بين مختلف العلوم وتساعد على تقليل التصادم بينها • ويتم التكامل بين هذه العلوم عن طريق تصميم البحث واجرائه •

وقد اتجه معظم اهتمام البحوث العلمية المتعددة والمشتركة الى حل المشكلات العملية وتوفير المعلومات المفيدة لواضعى السياســات ، ومخططى البيئة وصــانعى القرارات • ولكن الممارسة التقليدية لمعظم العلماء جرت على توجيه نتائج أبحــاثهم المنشورة فى المجلات العلمية الى غيرهم من العلماء لا الى المخططين وواضعى السياسات وصانعى القرارات • وانصرف هم العلماء فيما مضى الى فهم النظم والعمليات دون تطبيق المعلومات بالضرورة على مشكلات البيئة •

وقد وضع دى كاسترى وآخرون (١٩٨١) اطارا أو هيكلا لمفاهيم البحوث العلمية المشتركة الهادفة الى حل المشكلات • ويدعو هذا الاطار الى المشاركة والتفاعل على أربعة مستويات : الأول مستوى العلوم الاساسية ، والثانى مستوى العلوم التطبيقية ، والثالث مستوى التخطيط ، والرابع مستوى وضع السياسة • ويتضمن هذا الاطار المثالى تنسيقا رأسيا وأفقيا بين علم وعلم ، وبين العلوم كلها على مستوى العلوم الأساسية والتطبيقية ، كما يتضمن تغذية مرتدة (تفاعلا) بين المستويات الأربعة جميعا • وفى هذا الاطار يكون مستوى العلوم التطبيقية هو المستوى العملى للبحوث العلمية المشتركة الهادفة الى حل مشكلات البيئة • ويتضمن الدور التقليدى للعلوم الأســاسية وضع مناهج البحث ، والمبادىء الاســاسية ، وتحديد المفاهيم ، ورسم النماذج • وعلى الرغم من أن هذه الأمور كلها قد تستخدم فى النهاية فى البحوث المتجهة الى حل المشكلات فان هذا النشاط تتولاه عادة العلوم التطبيقية •

ويمكن القول بأن أقرب العلماء الى المشاركة بنجاح فى البحوث العلمية المشتركة الهادفة الى حل المشكلات هم (أ) الذين يهتمون بالبحوث الميدانية (ب) والذين تلقوا تعليما أكاديميــا فى العلوم الفيزيائيه والبيولوجية وكذلك فى العلوم الاجتمــاعية (ج) والذين يهتمون عادة بالعلاقة بين البيئة والانسان (د) والذين يهتمون بالأبحاث المتعلقة بوضــع السياســات • وجدير بالذكر أن هــذه المعــايير تنطبق على علماء الأنثروبولوجيا والجغرافيا من بين العلوم التقليدية لان لرجال هذين العلمين اهتماما تاريخيا قويا لعلاقة بين الانسان والبيئة ، والدراسات الميدانية (بنيت ، ١٩٨٠) •

ولعل الاقتصاديين الزراعيين اشتركوا أكثر من غيرهم فى البحوث المتعلقة بوضع السياسات ، وفى المشروعات المتصلة بالانتاج وادارة الأراضى ، واضطروا الى تنمية مهارة الاتصال اللازمة للعمل بكفاية مع البيولوجيين التطبيقيين وعلماء الفيزياء ، وكثيرا ما تلقوا بعض التعليم الأكاديمى فى العلوم البيولوجية والفيزيائية ، بالاضافة الى الى تخصصهم فى علم الاجتماع •

هذا وعلم النفس البيئى ــ وهو علم جديد ــ من العلوم السلوكية التطبيقية الأخرى الوثيقة الصلة بهذا الموضوع • ويتناول البحث فى هذا العلم العلاقات بين الانسان والبيئة الطبيعية والمبنية (أى المنشآت التى تبنى فى البيئة) • وللدراسات

المتعلقة بالبيئة الطبيعية على وجه الخصوص اتجاه قوى نحو التخطيط البيئى ونحو المعلومات اللازمة للقائمين بالتخطيط (زوبى وآخرون ، ١٩٨٢)

البحوث الهادفة الى حل المشكلات

البحوث الهادفة الى حل المشكلات لاتتطلب الاتصال بين العلماء الطبيعيين والاجتماعيين فحسب ، بل تتطلب أيضا ــ كما قرر دى كاسترى بوضوح ــ الاتصال بين العلماء والمخططين وصانعى القرار . وعلاوة على ذلك يجب أن تتسع شبكة الاتصال بحيث تشمل السكان المحليين ، لأنهم هم الذين يتلقون نتائج البحوث . وسنعود الى هذه النقطة فيما بعد .

وتتطلب أيضا البحوث العلمية المشتركة الهادفة الى حل المشكلات منهجا منظما يختلف عن منهج البحوث الأساسية أو العلمية . وتتضمن الخطوات الهامة فى هذا المنهج ما يلى :

أ ــ تحديد المشكلات تحديدا واضحا ، وما يتصل بذلك من أهداف البحث .

ب ــ وضع اطار للبحث أو نموذج من المفاهيم يرشد الباحثين الى تصميم البحث واجرائه .

جـ ــ ايجاد الحلول ورسم طريقة تنفيذها .

د ــ مراقبة وتقييم الحلول التى تم تنفيذها لمعرفة مدى فاعليتها فى حل المشكلة وتحقيق الأهداف المرجوة .

تحديد المشكلات

يمكن تحديد مشكلات البيئة بطرق كثيرة ومن مصادر مختلفة تشمل ما يلى :

ا ــ تقويم البيئة ، ومسح مواردها الطبيعية ، ومراقبتها .

ب ــ التقارير الخاصة بالحالة البيولوجية والاجتماعية للسكان .

جـ ــ الفشل الماضى فى تنفيذ السياسات والخطط البيئية .

د ــ شكاوى السكان المحليين ومظاهر استيائهم .

هـ ــ نتائج البحوث الأساسية التى يرجى أن تسهم فى حل المشكلات القائمة .

وكثير من هذه الطرق المتبعة فى تحديد المشكلات موضحة فى تقارير مشروعات البحوث البيئية المنشورة فى أحد الاعداد الأخيرة من مجلة « أمبيو » ، ويمكن وصفها بايجاز فى الفقرات الآتية :

ان التقارير الأساسية عن المناخ ، والتربة ، وتوزيع المياه ، والنبات ، والحياة البرية ، والحيوانات الأليفة ، فى شمال وأواسط كينيا (منطقة يسكنها قوم بدو يشتغلون بالرعى) حددت التوزيع المكانى لمناطق الرعى غير المستغلة وغير المستعملة خوفا من غارات القبائل المتناحرة .

وحددت هذه التقارير أيضا العلاقة بين تكوين قطعان الماشية وحجمها واحتياجات البشر الغذائية (لامبرى ويوسف ، ١٩٨١) · ويقرر أصحاب هذه الدراسة أنه بعد الانتهاء من كثير من المسح الاساسى أصبح المشروع الآن على استعداد للدخول فى مرحلة الاجراءات العملية أى اتجاه البحث التطبيقى الى ايجاد وتنفيذ الحلول المناسبة لحل بعض المشكلات الخاصة ·

ويروى جياكومينى ، وهنريتشش (١٩٨١) ، فى تقرير لهمـــا أن القائمين بدراسة البيئة الحضرية فى مدينة روما اتبعوا عدة طرق فى تحديد مشكلات البيئة · فبالاضافة الى المسح الواسع الذى تركز مبدئيا على المساحات الخضراء فى المدينة وحولها، وتلوث الهواء ، ونوعية الماء ، ومراض الحيوانات ، شملت الدراسة رأى الناس فى مدينتهم · وتساعد هذه الدراسة على فهم حالة البيئة ، وما يراه الناس فيها ، كما تساعد على تحديد بعض المشكلات من الناحية المادية والناحية الحسية ومدى الاتفاق بين هاتين المجموعتين من المشكلات ·

وهناك تقارير ووثائق كافية عن المشكلات المتصلة بادارة الحياة البرية في افريقية. فيحدثنا لوسيجى (١٩٨١) عن الفشل الذى صادف السياسات والقوانين المتعلقة بالحدائق العامة والقيود المفروضة على الصيد فى كينيا بعد تكوين جمعية المحافظة على الحيوانات فى هذه الدولة · وهو يعزو هذا الفشل الى تجاهل المشكلات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تواجه صيانة الحياة البرية ، وبصـــفة خاصة تجاهل القيم التقليدية والأنماط السلوكية الشائعة بين السكان المحليين · ولا شك أن التحدى الذى يواجه البحوث المستقبلة هو مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية عند وضع طرق جديدة للصيانة ·

ويوضح لنا كل من هذه التقارير طرقا مختلفة فى تحديد مشكلات البيئة ، ابتداء من طريق المسح الأساسى وملاحظة البيئة الى فشل السياسات المتبعة · وتدلنا أيضا على الذين يشتركون فى تحديد المشكلات البيئية وفى جملتهم العلماء ، والمخططون وواضعو السياسات ، والسكان المحليون · وفى حين أن بعض المشروعات تنظر الى العنصر الانسانى فى بحوث حل المشكلات على أنه عامل بيولوجى أو عامل مؤثر فى النظم الطبيعية (لامبرى ويوسف ، ١٩٨١) نرى فى بعضها الآخر مايشير بوضوح الى أن العلاقة بين الانسان والبيئة ليست علاقة خطية تسير فى اتجاه واحد ، وانما هى علاقة تفاعل بين الطرفين بمعنى أن الانسان يؤثر فى البيئة ويتأثر بها (جيا كومينى ، وهنريتشش ، ١٩٨١ ، لوسيجى ، ١٩٨١) · ولا شك أن مدى الاعتراف بذلك عند تحديد أهداف المشروعات له بالغ الأثر فى الخطوات التالية من البحث · ذلك أن الأهداف الداعية الى دراسة وفهم التفاعلات المادية والاجتماعية أى بين البيئة والانسان يرجى أن تؤدى الى بحوث علمية مشتركة حقة أكثر مما تؤدى الأهداف الضيقة التى ترى أن العلاقة بين الانسان والبيئة ليست سوى علاقة خطية أى لا تفاعل بينهما ·

اطارات العمل المتكاملة

ان وضع اطار أو نموذج من المفاهيم العامة يهتدى به الباحثون فى دراســاتهم يمثل تحديا جوهريا ، اذ يصعب فى الواقع أن تجد مشروعا من مشروعات البحوث واجه هذا التحدى أو استطاع أن يضع اطارا أو نموذجا من المفاهيم التى تبين حدود المشكلة وتحدد ما يجب دراسته من متغيرات العلوم الطبيعية والاجتماعية التى يمكن الربط

بينها بطريقة ديناميكية • ولذلك كان قصور اطارات المفاهيم القائمة الآن عن الربط الديناميكى بين العلوم الطبيعية والاجتماعية عقبة كأداء فى سبيل البحوث العلمية المشتركة • ولعل « التعلم عن طريق العمل » هو الطريقة المثلى – كما أسلفنا القول – لوضع هذا الاطار أو النموذج •

وقد استخدم الباحثون طريقة النماذج فى عدد من الدراسات العلمية المشتركة كعنصر من عناصر الوحدة والتكامل بين المشتركين فى البحث والدراسة • من ذلك استخدام طريقة نظم المعلومات فى دراسة أثر البيئة على السياحة فى قرية «أوبرجرجل» بالنمسا (موزر ، وبترسون ، ١٩٨١ ، اليونسكو ١٩٧٩ ، ص ٣١ – ٤) ، حيث وضع نموذج يتألف من أربعة عناصر (الرغبة فى الترويح ، التنمية السكانية والاقتصادية ، الزراعة والتغير البيئى ، استخدام الأرض والقيود المفروضة على تنميتها) ، وذلك للتنبؤ باحتمالات المستقبل بالنسبة لهذه المدينة • وأفاد هذا النموذج – بالاضافة الى اعداد « سيناريو » المستقبل – فى تشجيع الاتصال بين المشتركين فى الدراسة والهيئات المعنية بالأمر • والمشترك فى الدراسة ٨٠ عالما كما اشترك السكان المحليون منذ البداية •

وقام الباحثون بدراسة منطقة « جفارا » فى جنوب شرق تونس وشمال غرب ليبيا ، فبحثوا فى وظيفة النظام البيئى بما فيه الانسان نفسه ، واتخذوا من انتقال الطاقة من الشمس الى الانسان عن طريق النبات والحيوان مفهوما مشتركا يجمع بين العلوم الطبيعية والاجتماعية • ولكن نقطة الضعف فى هذا المفهوم أنه ينظر الى الانسان نظرة ضيقة ، اذ يعتبره كائنا بيولوجيا فى النظام البيئى • ولكن رجال العلوم الاجتماعية تولوا دراسة الجوانب الثقافية والنفسية فى الانسان ، فدرسوا الاقتصاد الأسرى ، وأساليب المعيشة ، والقيم الاجتماعية ، وكانت هذه الدراسات ، وان لم ترتبط ديناميكيا بالدراسات الطبيعية ، ذات أهمية بالغة فى فهم الوسائل اللازمة لتنفيذ التوصيات التى يسفر عنها المشروع •

واتخذ مشروع « هونج كونج » للبيئة الانسانية (اليونسكو ، ١٩٧٩ ، ص ٣٤ – ٧) من الطاقة أيضا اطارا للمفاهيم المشتركة • وساعدت البيانات التى قدمتها الحكومة الى فريق الباحثين على تكوين صورة لكمية الطاقة وتدفقها فى المناطق الحضرية بجزيرة هونج كونج ، وتحديد الآثار الجانبية للطاقة مثل تلوث الهواء • وكان من الأمور الهامة دراسة أثر الحضارة فى مراقبة التغيرات التى تطرأ على البيئة ، ودراسة السلوكيات المؤثرة فى أنماط استخدام الطاقة • وتم اجراء مسح يتألف من مقابلات شخصية ومباحثات واستفتاءات للحصول على المعلومات الخاصة ببعض العوامل مثل ازدحام السكان والكثافة المادية وتدابير الصحة البدنية والصحة النفسية وأمكن التعرف من بيانات المسح على العادات والاتجاهات الثقافية التى تساعد على التكيف مع الحياة ذات الكثافة العالية • وتوضح هذه الدراسة أهمية الربط بين التدابير الخاصة بالبيئة الطبيعية ، والتدابير الخاصة بملاحظة البيئة وما يطرأ عليها من تغيرات ، وذلك لفهم التفاعلات التى تجرى بين الانسان والبيئة •

ويقترح بنيت (١٩٨٠) الاستعانة بمفهوم النظم الاجتماعية والطبيعية كوسيلة للتحرك نحو وضع نظرية متكاملة أى نحو مفهوم يقوم على أساس ثقافى وطبيعى معا وهو يرى أن العنصر الانسانى يؤثر فى العنصر الطبيعى ، كما يتأثر بالتغيرات التى تطرأ على الظواهر الطبيعية • ويقول بنيت ان النظم الاجتماعية الطبيعية يمكن أن

تشمل النظم الزراعية البيئية ، والنظم الحضرية الريفية ، والنظم الاستخراجية • فأما النظم الزراعية البيئية فمثلها الزراعة فى المناطق الاستوائية الرطبة ، والزراعة فى المناطق المعتدلة الجافة ، وأما النظم الاستخراجية فمثلها الموارد الكبرى كالأخشاب والأحياء البحرية والمعادن •

ويرى دى كاسترى (١٩٨١) ان علم البيئة يمكن أن يكون عنصرا أساسيا ومكملا فى البحوث العلمية البيئية المشتركة • وبعد أن تتبع دى كاسترى تطورات هذا العلم ، من العلاقة بين نوع واحد من الأنواع وبيئته الى مفهوم جماعة من الأنواع ومفهوم السلاسل الغذائية ، الى مفهوم النظام البيئى كوحدة من وحدات الدراسة ، الى الاعتراف بالعلاقات الدقيقة بين النظم البيئية ومجموع المحيط الحيوى ، ثم أخيرا الى الاعتراف بسيطرة الانسان على المحيط الحيوى كله ، بعد أن تتبع هذا كله خلص الى القول بأن علم البيئة يمتاز بالمرونة وقابلية التكيف وأنه علم طبيعى واجتماعى معا وأنه قادر على معالجة المشكلات الراهنة • ويعترف دى كاسترى أيضا بأن المشكلات الميثودولوجية (المتعلقة بمناهج البحث) المرتبطة بمحاولة الجمع بين المعطيات الموضوعية والذاتية ، والمعطيات الكيمة والنوعية لا تزال تستعصى على الحل •

ومن الواضح أنه لا يوجد حتى الآن مفهوم عملى تكاملى للبحوث العلمية المشتركة يلبى مطالب العلماء الطبيعيين والاجتماعيين على السواء • بيد أن عددا من الدراسات ساهمت بقدر هام فى بحوث حل المشكلات ، وأوضحت ان التعلم تحقق عن طريق العمل • ومع ذلك فان المفاهيم التى لا تزال فى دور التكوين والتى اقترحها كل من دى كاسترى (١٩٨١) ، وبنيت (١٩٨٠) ، والمبنية على علم البيئة كعلم طبيعى واجتماعى معا ، لا تزال هى هدف الباحثين • وعلى الرغم من أن بعض المفاهيم مثل تدفق الطاقة يمكن أن تكون وسيلة الربط بين الانسان والبيئة فانها عاجزة ــ الا بطريق الاستنتاج ــ عن استيعاب الأبعاد السيكولوجية الانسانية •

عمليات البحث

بعد تكامل المفاهيم تدعو الحاجة الى تكامل المشتركين والأنشطة خلال عمليات البحوث العلمية المشتركة الهادفة الى حل المشكلات • ويحتمل ــ فيما يبدو ــ أن يساعد النجاح فى هذا الباب على نجاح المفاهيم • ذلك أن علاقات العمل الايجابية بين المشتركين فى البحث تيسر أسباب الاتصال بينهم وتساعد على بث روح الاحترام والثقة فى نفوسهم ، كما تساعد على فهم طرقهم العلمية ومساهماتهم • وفى غياب هذا الاحترام وهذه الثقة بتضاءل الأمل فى وضع اطار للمفاهيم المتكاملة وتطبيقها •

ويمكن أن تساعد النماذج على تحقيق التكامل فى المفاهيم وعمليات البحث • والدليل على ذلك ان نموذج مشروع « أوبرجرجل » المشار اليه آنفا يسر التنسيق بين البحوث المنفصلة ، كما يسر فهم العلاقات الزمانية والمكانية وتحديد العلاقات الأساسية وتفسير النتائج ، ووضع أهداف جديدة ، وتهيئة اطار من المفاهيم المشتركة بالنسبة للمشروع (موزر ، وبترسون ، ١٩٨١) • على أن هناك جانبا آخر لاستخدام النماذج يجب مراعاته فى البحوث التطبيقية ، ألا وهو ما يحتمل من وجود صعوبة فى ترجمة النتائج الفنية للنماذج ، الى أشكال تفهمها بسهولة الجماهير الصانعة

للقرارات . ولذلك يتعين أن يتولى أحد الأشخاص مسئولية ترجمة اللغة الفنية الى عبارات يفهمها الجمهور .

وقد حدد سونسون (١٩٧٩) أربعة بدائل تنظيمية لتحقيق التكامل فى عمليات البحث : احدها استخدام النماذج والثلاثة الاخر هى التعلم الجمعى المشترك ، والمفاوضات بين الخبراء ، والتكامل الرياسى (أى تحقيق التكامل بين الباحثين بواسطة رئيس يتولى قيادتهم) . فأما بديل التعلم الجمعى المشترك فيعتمد على اتباع طريقة متفق عليها فى صنع القرار واشتراك كل أعضاء الفريق فى استعراض تحليلات الآخرين واعداد مسودة التقرير على أن يتولى وضع الصور النهائية للتقرير أفراد غير اخصائيين فى هذا المجال ، وبذلك يصبح التقرير النهائى محصلة لعمل الفريق كله .

وأما بديل المفاوضات بين الخبراء فيعتمد على الخبرة العلمية الكاملة للأفراد مع اقتصار المفاوضات بين العلماء على النقاط المتداخلة فى مســودات التقارير العلمية الفردية ويقوم المؤلفون العلميون الأصليون باعداد الصورة النهائية .

وأما بديل التكامل الرياسى فان الاتصال يتم أولا بين الرئيس واعضاء الفريق . ويحدد الرئيس مسئولية كل عضو على أساس خبرته . ويتولى الرئيس إعداد التقرير .
ت

وتتضمن هذه البدائل شبكات اتصال مختلفة ، وأساليب مختلفة للرياسة ، اذ يتطلب وضع النماذج ، والتعليم الجمعى المشترك والمفاوضة بين الخبراء اتصالا بين أعضــاء الفريق فى حــين أن التكامل الرياسى يتطلب اتصــال أعضــاء الفريق مع الرئيس .

ويتوقف نجاح أى من هذه البدائل – الى حد ما – على حسن القيادة . ويحتــاج التعلم الجمعى والمفاوضة بين الخبراء ووضع النماذج الى شخص يمتاز بأسلوب ديمقراطى فى القيادة بحيث يسهل الأمور . ويرى تاولى (١٩٨٠) أن هذا الأسلوب يتوافر فى شخص ذى ثقافة عامة لا فى شخص متخصص . وأيا كان هذا الشخص فانه يجب أن يعلم أن كل عضو آخر من أعضاء الفريق أوتى من الخبرة الخاصة ما يفوق خبرته هو . وغالبا يحدد الرئيس بثاقب نظره صفة المشروع : هل هو من مشروعات البحوث العلمية المفردة أم المتعددة أم المشتركة ؟ على أنه ما من بديل من هذه البدائل يعترف بصــعوبة التفاعلات والاتصالات الرأســـية التى دعا اليهــا دى كاسترى (١٩٨١)

وقد ذكر عدد من الرؤساء والمشتركين فى البحوث العلمية المتعددة والمشتركة عوامل أخرى تساعد على النجاح أو الفشل فى عمليات البحوث . من ذلك ضرورة الاتفاق بين العلماء والسكان المحليين على الأهداف العامة والخاصة منذ بداية البحث . ومنها وجوب توجيه المساهمات الشخصية الى متطلبات البرامج لا الى الأهداف الشخصية المتفرقة (فاجنر ، ١٩٨٠) . ومع ذلك كله فان مهمـــة تحقيق الاتفاق الكامل بين العلماء والجمهور قد تتم ببطء (فيلنج ، ١٩٨٠) .

وقد لوحظ أيضا أن شخصية المشتركين من العوامل التى تساعد على نجاح البحث أو فشله (فيلنج ، ١٩٨٠ ؛ فاجنر ، ١٩٨٠) . فالتصادم الشخصى بين المشتركين يمكن أن يدمر المساعى الهادفة الى التكامل . وقد يتعدى التصادم دائرة

العلماء أنفسهم فيقع بينهم وبين السكان المحليين ، وبذلك تضعف الثقة فى البحوث نفسها ٠

وكثيرا ما يشير الباحثون الى أهمية المشاركة فى البحوث (فيلنج ، ١٩٨٠ ، هالفتر ، ١٩٨١ الخ) ، وتعنى هذه المشاركة الاسهام فى كل خطوة من خطوات البحث ابتداء من تحديد المشكلات ، ومرورا بجمع المعلومات وانتهاء بوضع طريقة التنفيذ ٠ وقد أسلفنا الاشارة الى فشل السلطات فى حمل السكان المحليين على المشاركة فى برامج الصيانة فى كينيا (لوسيجى ، ١٩٨١) ٠ وعلى نقيض ذلك أشار هالفتر وغيره (أنون ، ١٩٨١) الى ان اشراك الأهالى المحليين فى البحوث المتصلة بانشاء منطقة خاصة لصيانة المحيط الحيوى فى « مابينى » بالمكسيك أسفر عن تحويل سارقى الصيد الى المحافظة عليه ، وتأييدهم التدابير المقترحة للمحافظة على حيوانات الصيد ٠

الحلول وتنفيذها

تتضمن حلول مشكلات البيئة وضع سياسات وخطط جديدة وممارسات ادارية وتكنولوجيات جديدة ٠ وقد يتطلب ذلك احداث تغيير فى الاتجاهات والسلوكيات العامة قبل أن يصبح التنفيذ ممكنا ٠

ويهدف المخططون الى التنسيق بين الشئون الثقافية والاقتصادية والبيئية (فيرى ، ١٩٦٠ . ساخس ، ١٩٨٠) على أساس الاحتياجات القصيرة الأمد للسكان المحليين ، وأهداف الصيانة الهامة والحيوية بالنسبة للمستقبل (الاتحاد الدولى لصيانة الطبيعة ، ١٩٨٠) ٠ بيد أن السكان المحليين قد ينظرون الى الأهداف القصيرة وحدها ، سعيا الى تحسين موقفهم الاقتصادى الراهن ، وقد يستجيب صانعو القرار العامون والخاصون لصالح بعض الفئات الخاصة ، والأمور العاجلة ، بدلا من الاهتمام بالاحتياجات الطويلة الأمد ٠

واذا أريد أن يسهم البحث البيئى فى حل المشكلات وجب أن يكون عمليا وايجابيا لا سلبيا ، وأن يقدم حلولا وبدائل واقعية ومحددة لمشكلات التنمية (دى كاسترى ، ١٩٨١) ، وهذا يقتضى أن يكون البحث عاما لا خاصا ، بمعنى أنه يجب أن يشترك فيه السكان المحلية والمخططون وصانعو القرار الى جانب العلماء ٠

المراقبة والتقويم

ان تنفيذ الخطط والسياسات والممارسات والتكنولوجيات الجديدة يتطلب مراقبة وتقويم جدوى هذه الاجراءات ٠ وهذا من شأنه أن يتيح الفرصة للتغذية المرتدة ، وهى من الأمور الهامة التى تتيح للعلماء وصانعى القرار أن يجيبوا عن أسئلة هامة : هل كانت أهداف الدراسة مناسبة ؟ هل كان تصميم البحث أو اجراؤه مشوبا بالخطأ ؟ هل تم اختيار البديل الصحيح ؟ هل كانت النتائج متفقة مع التوقعات ؟ ما هو البحث الجديد الذى تدعو اليه الحاجة ، وما هى التغييرات التى يمكن التفكير فيها ؟

استعانة بالعلوم الاجتماعية فى البحث البيئى

كان هدفنا الأساسى من هذا المقال هو معالجة موضوع مساهمة العلوم الاجتماعية فى البحوث البيئية بصورة غير مباشرة . وكان هذا أمرا مقصورا . ولذلك انصرف همنا الى بيان الطرق الفعالة لاجراء البحوث العلمية المشتركة الهادفة الى حل مشكلات البيئية .

وقد ذكرنا وناقشنا عددا من العوامل الهامة الهادية الى هذه الطرق ، وهى تشمل ما يلى :

أ ـ اتباع طريقة « التعلم بالعمل »

ب ـ السعى لوضع اطار من المفاهيم وعمليات البحث المتكاملة

جـ ـ تحديد أهداف الدراسة والبحث باتفاق كل المشتركين بحيث تصلح أساسا لتقويم نجاح المشروع .

د ـ اشتراك العلماء والمخططين وصانعى القرار والسكان المحليين فى عملية البحث .

ويجب النظر الى تكامل العلوم الطبيعية والاجتماعية فى هذا الصدد على أنه تكامل متفاعل لا تكامل فى اتجاه واحد . ولكى ينجح رجال العلوم الطبيعية والاجتماعية فى مهمتهم يجب أن يتعرف كل طرف منهما على نظريات الطرف الآخر وطرقه . فالعالم الطبيعى لا يستطيع أن يفترض أو يتوقع جوابا بسيطا عن الظواهر الاجتماعية المعقدة فى بيئة معينة ، كما أن العالم الاجتماعى لا يستطيع أن يفترض أن البيئة صحيفة بيضاء خالية من العمليات الطبيعية .

وجدير بالذكر أن اطار المفاهيم والطرق التنفيذية يتطلب القدرة على الاتصال بين أصحاب العلوم المختلفة . وقد اقترح الباحثون أن يكون علم البيئة ومفهوم النظم الطبيعية والاجتماعية هو اطار التكامل . وهذا يتطلب من وجوه كثيرة طرازا جديدا من العلماء فى كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية ، اذ يجب أن يلم كل من العالم الطبيعى والعالم الاجتماعى كل الالمام بالمجال العلمى الذى يعمل فيه زميله ، اذا أريد تحقيق التفاهم والاتصال المفيد بينهما

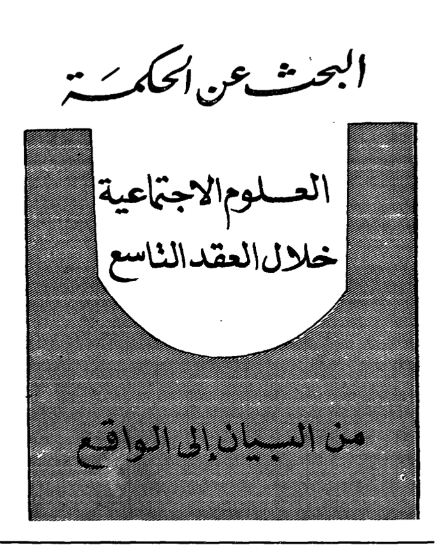
مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية
تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



مقدمة

خلال العقود الثلاثة الماضية كان الاهتمام بالعلوم الاجتماعية على المستوى العالمى كافة يمر بالعديد من المتغيرات ، ففى أعقاب حركة التعمير التى تلت الحرب مباشرة بدت العلوم الاجتماعية خلال العقد السادس وبواكير العقد السابع على أيدى أربابها وكأنها قوة عارمة كما لم يكن من قبل · وحملت حينذاك أثقالا من البحوث والموضوعات اتسمت بالقدرة والموضوعية ، وبدت التقديرات الاجتماعية والاقتصاد المتسق والتكنولوجيا المحددة والتنمية المخططة والصراعات التى انتهت الى توخى المنفعة العامة وتوافق التناقض جميعا قادرة على حل المشكلات ، وبالاجمال بدأ العالم يستنير بما تقدمه العلوم الاجتماعية ويستهديها سياسته القائمة ·

وفى أواسط العقد السابع بدأ الغموض يحيط بتلك الآراء ، وما وافى العقد على نهايته حتى أخذ الكثيرون ينبذونها وينادون برفضها ، فالعلوم الاجتماعية ، كما كان ينسب اليها غالبا ، هى علوم خاصة بالسلالات تغوص فيما هو ثابت وفيما هو معروف من الايديولوجيات ، تنقصها الدقة والى جانب أنها ، تافهة مضللة ، تشوبها الغربة ،

الكاتب : س . سى . ديوب

أستاذ علم السلالات (أنثروبولوجى) ، ومدير المعهد القومى لتنمية المجتمع فى الهند ، ومدير معهد الدراسات العليا بالهند ونائب رئيس جامعة جامو ، وعضو مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية ؛ ومستشار الامم المتحدة بمركز تنمية الباسفيك وآسيا .

المترجم : عطيات محمود جاد

مدير عام ومستشار بالتعليم التجارى سابقا

خالية من القدرة ، وما الى ذلك . واتهمت بأنها بعيدة عن السداد ، لا تخوض الا فى العارض من الأمور ، وليس لها القدرة الكافية على التكهن ، فاذا كان ثمة ما يثير الأسى من هذا الواقع المرير فانها ليست غير مرشد تافه للمعضلات الحقيقية على الأكثر ، وفى بعض الجامعات كان الطلاب يوجهون أساتذتهم ، وفى بعضها الآخر كان المدرسون يأنفون من تعليم الناقمين . واكتشف الخريجون أن ما تلقوه من علوم كان قليل الجدوى من الناحية العملية ، ووافق الكثير منهم على العمل فى مجالات لم يكن لديهم أى خبرات فيها ، وفى بعض البلاد كانت العلوم الاجتماعية مكبلة بالقيود ، وكانت تعتبر مصدرا للمتاعب أو مثيرة للتمرد ، وكانوا يواجهون مواقف صعبة فى مجال المساعدات المادية والأدبية فى كل مكان تقريبا . ومنذ العقد الثامن بدت الصورة كئيبة ، فالأزمات تتوالى وتتفاقم وتبدو عسيرة على الحل . وتحمل العلوم الاجتماعية وزر ذلك لا لأنها قصرت فى الحلول ولكن لتعثر الحلول التى قدمتها .وفى هذا الخضم لاعادة التقويم تقضى الحكمة معرفة ما يجب عمله لتحقيق عائد متميز أكثر من المساهمة التقليدية أو التحديات للمدخل الرئيسى التقليدى للعلوم الاجتماعية .

ولهذا بادرت اليونسكو بتنظيم حلقتين دراسيتين دوليتين ، الأولى بالاشتراك مع مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية فى المكسيك فى سبتمبر ١٩٨١
Centre de Estudios Economicosy Sociales del Terces mundo (CEESTEM)
والثانية فى ديسمبر ١٩٨١ بالاشتراك مع مجلس قيادة المنظمات فى باريس Orgoniyahons Head quarters in Paris تحت شعار « الواجبات والتحديات للعلوم الاجتماعية فى العقد التاسع ٠

ونجم عن هذه المبادرة عدة اجتماعات اقليمية ودولية فى هذا الميدان عقدت عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٢ بواسطة الاتحاد الدولى لمنظمات العلوم الاجتماعية IFSSo [illegible] للعلوم الاجتماعية ٠

ومركز البحوث والوثائق الأوروبى للعلوم لاجتماعية (بالنمسا) والجمعية الدولية للعلوم الاجتماعية الفرنسية

وتتبع ذلك أن قام عالمان بارزان بنشر مقالين على درجة كبيرة من الأهمية يعكسان صورة مكتملة للاتجـــاهات التى يمكن أن تحتذى وتعتبران بادرتين للاتصـــالات المأمولة فى هذا العدد لأهميتهما لكل من يعنيه أمر العلوم الاجتماعية

وهناك اتجاه عالمى جديد للافادة من تلك الظاهرة الغامضة التى تسفر عنها بداية كل قرن ٠ وما من حقبة من حقب القرن الا وتبـــدو كأنها حدث طارىء فى تاريخ هذا القرن وتطور القرن فى حد ذاته ينظر اليه كحدث يحوطه الغموض ويحمل فى طياته قيما رمزية ٠ ويبشر فجر هذا القرن بمزيج من الرهبة والأمل والحقائق التى لا تعتبر مثيرة ، اذ أن كل عقد أو قرن يجب أن يتحمل جزءا من أثقال العقود أو القرون التى ســـبقته ، فالعقد التاسع سوف يمضى فى ممارسة سلطة القرارات التى صدرت وسادت فى العقدين السابع والثامن ٠ والفترة السابقة على بداية القرن الحادى والعشرين لابد أن تواجه الكثير من المواقف المورطة والمشكلات المعقدة التى خلفتها القيود غير الملائمة للأعمال الانسانية فى القرن السابق . فلا يعتبر عقد جديد أو قرن جديد تغيرا مفاجئا من الماضى . فالاستمرارية والمواصلة التى تتخللها لها أهمية كبيرة ، فهى توافق وتعاطف نفسى يهيىء للتفكير السليم لبداية جديدة غير مثقلة بأعباء الماضى ، فالماضى لا يمكن تجاهله رغم عدم الارتباط به له بعض المزايا ٠ ويحقق قدوم العقد التاسع وقفة ملائمة للاستمرار . ويستطيع الانســـــان أن يرجع الى الماضى ويقـــومه ويتطلع الى تغيرات للمستقبل المنشود ، ولهذا الادراك يمكننا أن نتبين التحديات والفرص المتاحة للعلوم الاجتماعية فى العقد التاسع ٠

وليس من الضرورى اســـتبعاد التقاليد الخاصة بالعلوم الاجتمــاعية اذ أن بعض دوافع التغير التى ظهرت فى العقود السابقة والأصوات الخافتة المعارضه التى كانت تلقى الاســـتهجان والازدراء وتظهر كفكر يســـود اليوم أو غدا . وقد تستبعد بعض المقاييس التى شغلت الجهات العليا فى العقود السابقة ٠ فتغير المقاييس قد يكون مدخلا جديدا لرؤى متماسكة مقننة ، وانها أيضا لمناســـبة تقتحم فيهـــا الوعى الذاتى مدارج العلوم الاجتماعية فى بنائها النامى حين نضفى عليها نوعا من التوجيه الهادف بنمط جديد من الطرق المنهجية والمتغيرات الموضوعية تتكاتف معا بصـــورة أخرى على ابراز الواقع الاجتماعى ، ولقد حان الوقت للبحث النابع من القلب والتخطيط المبتكر المؤثر

لا وهم ولا ارتياح

تعرضت مؤسسات العلوم الاجتماعية فى الغرب للهجوم خلال العقود الثلاثة أو الأربعه الاخيرة ، وتزداد حدة الهجوم بمرور السنين ، ويقال انه فى النصف الثانى من العقد السابع وفى العقد الثامن بدأت الانتقادات والشكوك تظهر بصورة عنيفة وتصاعدت الضغوط بدون هوادة ، وقد اظهر عدم الارتياح فى ميدان العلوم الاجتماعية فى الغرب قصورها وخداعها ، فقد اتجه معظم هذه المؤسسات الى التستر ، وكانت تنقصه الدوافع الانسانية العميقة ، وكانت جهودها تنحصر في استمرار الحالة الراهنة : البؤس والمعاناة والمستوى الهابط والحرمان لقطاعات عظيمه من الجنس البشرى ظلت تحت وطأة هذه الظروف القاسيه ، فى حين كانت تمتدح أعمالها وأنظمتها وتخبطت فى ادراكها وتفسيرها لظاهر التغير ، وأقصى ما كانت تقوم به هو التركيز على استمرارية التقدم ونسبت اليها تهمة التقصير فى استمرارية التطور ، كما كان يعوزها بعد النظر فى تناولها المشكلات الرئيسية للسياسات العامه وخاصة بالنسبة للقرارات التى تمس العالم الفقير ، وكان الموقف سيئا لا يرضى أحدا ، وتخلص الجيل الأصغر من المتخصصين فى ميدان العلوم الاجتماعية من الصور المضللة واتجهوا فى حماسة الى البدائل • وفى هده المرحلة عادت الماركسية الى الظهور كموضوع لمحاولة علمية وتسللت الى مؤسسات العلوم الاجتماعيه ، واستمرار المدخل الماركسى يشير الى مؤسسات العلوم الاجتماعية فى أوربا الغربية على الرغم من أنها فى وقت ما حققت صورة متواضعة ، وقد بدأت الأن تثير الانتباه لزيادة الاهتمام العلمى ، واستطاعت آن تقوى وتنال التقدير حتى فى أمريكا الشمالية ، وذلك بعد تدهور المكارثية والاتجاه الماركسى الأرثوذكسى على الرغم من أنه يدعى أن قوانينه عالمية وشاملة ، فقد كانت سائدة فى وسط أوربا من حيث التطور والتركيز على الأفكار والآراء والمعلومات فى مجـال التنمية • وحينمـا ظهر الماركسيون العلميون وبرزت الحقائق الخاصة بالعالم الثالث وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية عدل هذا الاتجاه بشكل واضح • وعلينا آن نتذكر آن المضمون الاجتماعى قبل ظهور الماركسية يختلف تماما عن المضمون الذى ظهر والمقترح الآن تطبيقه على هذه الرؤى ، وكان رد الفعل فى ظهور جماعة من الماركسية العلميين يعرفون بالماركسـيين الجدد كانت أفكارهم متجاوبة مع العالم الثالث اذ أنها كانت تركز على سوء التنمية وتحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتخلف ثلثى القوة البشرية فى العالم ، وقد أدت صحوة الماركسية الى تحد وتهديد للعلوم الاجتماعية التقليدية فى الغرب •

وكانت متغيرات العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث تمضى هى الأخرى سراعا ، فقد أخذ التغير دوره المبكر منذ كان الغرب يحمل على عاتقه مسئولية البحث ودراسة المجتمعات التقليدية والثقافات الطارئة على مستعمراتهم وتوابعهم وملحقاتهم القديمة ، وكان هذا القوام الضئيل للمواطنين من رجال العلوم الاجتماعية ممن تلقوا تعليمهم في عاصمة الاستعمار متباهين بما يقدمونه من أبحاث فقد أخذ هو الآخر يستمد القوة من هذا النشىء الجديد من المحترفين ممن كانت صلاتهم بالعواصم الفكرية هينة وكانوا من القدرة بحيث يتحدون تلك الأقاليم القديمة للجيل الماضى دون لوم أو تأنيب ، فهذا الجيل الذى حطم أوثانه لا يخشى رهبة ولا يرجو توقيرا من شياطين الامس ولا يخاف جبابرة اليوم قادر على أن يتصدى لكل ادعاءاتهم الثابتة ولكل دعاواهم الظاهرة ويدعو الى الخروج عليها •

وعلينا أن نتذكر أن أبحاث العلوم الاجتماعية انتقلت الى مرحلة التطبيق لتحقيق

البرامج ذات الطموح للتنمية التى قام بوضعها وتنفيذها بلدان العالم الثالث بالاستعانة بخبرات الغرب والعلاقة فى هذا المشروع كانت غالبا علاقة السيادة والمسـاندة بين الغرب والمتخصصين فى العلوم الاجتماعيه فى هذه الشعوب فى صورة المساعدة الفنية وتبادل التعاون والعلوم الاجتماعية للتنمية المتطورة فى الغرب . وهذا الاتجاه كان معطلا لأسلوب البحث العلمى الاجتماعى فى العالم الثالث .

وثبت عند التطبيق بطلان الكثير مما أشيع عن العلوم الاجتماعية فى الغرب فى هذا الشأن ، وبات واضحا أن تطبيق الرؤى للعلوم الاجتماعية فى الغرب فى كثير من الظروف أدى الى تضليل للجهود التى تبدل فى مجال التنمية .

وقد نجم عن أكثر هذه البحوث المتبناة نوع من التطور فيما يتعلق بكبريات الأمور الى جانب التركيز الخالى من الاتساق على التوافه .

ومن خلال مناقشة مدعمة بالوثائق عرض الاتجاه الحقيقى لجانب من جوانب أبحاث العلوم الاجتماعيه فى الغرب نتبين أن التستر والتمويه على الرغم من البحوث والدراسات فى مناطق حساسة فى عدة بلاد متفرقة من العالم كانت مدفوعة الى تأييد الاستعمار الجديد مما أدى الى تدمير الروح التى تقاوم السيادة الظاهرة والمستترة المؤسسة ، وقد وضح ذلك عند تطبيق مشروع أجيل فى تايلاند (برايستروبد ١٩٦٧) ومشروع كاميلوت فى أمريكا اللاتينيه (هورويتز ١٩٦٥ ، لوى ١٩٦٦)التى فتحت عيون وآذان العالم الثالث ، وكانت قائمة الشكوك والمخاوف طويلة ، كما أوضحت اتصالات البنتاجون (و. سى. ى. أ) بالعديد من علماء العلوم الاجتماعية المعروف عن الكثيرين منهم أنهم يعملون كعملاء ، ومن الطبيعى أن يكون ذلك دليلا قاطعا على فقدان الثقه فى العلوم الاجتماعية الواردة من الغرب

وكان هناك ادراك أليم وان كان حادا للاستعمار الثقافى بدت معالمه فى هذا التعبير المبتـكر الذى ساقه س. هـ. ألاتاس (عـام ١٩٧٩) أحـد رجـال العـلوم الاجتماعية الآسيويين وهو « العقل الأسـير » ولم يتسن لرجال العلوم الاجتماعية من ذوى العقل الأسير أن يقدموا بحثا متحررا بصورة بارزة ، وكانت تلك الأصوات التى ارتفعت فى افريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية ضد هذه التبعية الثقافية .

وقد اتهم علم الأنثروبولوجيا فى افريقيـة بأنه متواطىء مع الاستعمار وأن الكثير من أبحاث العلوم الاجتماعية فى أفريقية واجهت معوقات لنفس الأسـباب ، وهناك دليل قاطع على التوتر بين العلوم الاجتماعية فى افريقية ، بمعنى أن دراسة المواقف والمشكلات الافريقية التى يقوم لها الافريقيون وأبحاث العلوم الاجتماعية فى افريقية والدراسات عن المجتمعات الافريقية التى يجريها غيرهم تكون غالبا من أعمال علماء أوربيين ومن أمريكا الشمالية . كما عرضها بكفاءة وينفريد فيت ١٩٨٠

فقال : « كثير من علماء العلوم الاجتماعيين الافريقيين يميلون نحو ابعاد علماء العلوم الاجتماعية غير الافريقيين عن تناول المشكلات الافريقية » . وفى هذا المضمار يثـار الجدل بأن المثقفين متأثرون بالمدخلات الثقافية الأوربية والأمريكية ، وتعترض طرق البحث بعض المخاطر نتيجة عدم الوعى الافريقى .

ويبدو أن هذا الادعاء وهو الحكم ضد التجربة الآسيوية غير منيع ، ولكن ما يجدر ملاحظته في المضمون الحالى هو أن قطاعا هاما من علماء العلوم الاجتماعية فى افريقية يرفضون طرق استيعاب الفكر ووسائل البحث الغربية ، ويؤيد بعض علماء العلوم الاجتماعية فى أفريقية تهيئة فترة للابداع والخلق ويعتبرونها مرحلة أساسية لانتاج معرفة جديدة وأفكار تحررية لمقاومة الأضرار التى تنجم عن نقل مداخل وأفكار غير ملائمة (الاجتماع الاقليمى المشترك لبحوث التنمية والاتصالات والتعليم ١٩٧٦) ، والنهوض من هذا السكوت الذاتى سيحقق للعلوم الاجتماعية فى افريقية أن تنتج علوما اجتماعية ملائمة ومتميزة • أما الاطار النظرى المعروف الذى يدور حوله رجال العلوم الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية فهو المدرسة التابعة **de pendencia school** ، فالندوات التى عقدت فى أوائل العقد الثامن عن التبعية امتدت كذلك الى ساحة أفكار وطرق العلوم الاجتماعية ، ويؤدى الاعتماد على هذه الأفكار التابعة الى تماسك البناء الداخلى للاعتماد على الغير • وأساتذة العلوم الاجتماعية فى افريقية لم يكرسوا أنفسهم لتوضيح مبررات ضآلة عائد انتاجهم ، ويقال أن تميزهم المادى والاجتماعى سيبعدهم عن الجماهير ومشكلاتهم وأكثرهم (علماء الاجتماع) ليس لديهم معلومات أو تصور عن حياة الريف أو الأحياء الفقيرة فى المدن الافريقية • فعلى الرغم من مناصبهم العلمية الرسمية فهم ليسوا فى الموقع الذى يمكنهم من ايجاد الحلول للمشكلات العاجلة والملحة لشعوبهم ، وهم غير قادرين على التعرف على هذه المشكلات وتوضيح آثارها (فيات ١٩٨٠) وقد اختتمها ماجنو ١٩٧٥ بقوله : « نحن فى الواقع من أعظم الطفيليات الاجتماعية » • وقد أعلن رجال العلوم الاجتماعية الآسيويون قلقهم وعدم ارتياحهم ، وجاهدوا بأنهم جميعا فى مأزق لقصور القدرة المبدعة للواقع الاجتماعى من خلال رجال العلوم الاجتماعية أنفسهم ، وقد أوضح هذه الملاحظات ثلاثة من الأساتذة الباحثين : من الهند كوريان ١٩٦٨ **Kurien** ، ومن الفلبين اسبيريتو ١٩٦٨ **Espirita** ، ومن اليابان ياما أوكا ١٩٦٨ •

وفى عام ١٩٦٨ عقدت حلقتان دراسيتان عن توافق العلوم الاجتماعية فى آسيا المعاصرة كانت صدى للمشاعر النامية للعدد الأكبر والمتزايد من الزملاء •

فنحن جميعا متسولون ، كلنا نتسلل الى الكثير من الموائد الثقافية لنجمع الفتات من تحتها ثم نجمع بينها لنصنع منها خلطة ندعى أن لها مذاقا وان كنا لا نستطيع أن نهضمها أو نتمثلها ، وما استطعنا أن نقدم ما يشتهى على مائدة ثقافية ، وثبت فى أذهاننا أنه من العسير أن نقدم لأنفسنا طبقا من صنعنا بالطريقة التى نعرفها والمواد التى نملكها •

ومن الأولويات الكبرى أن يتحرر المعلمون والمشتغلون بالعلوم الاجتماعية فى آسيا من تلك القيم الغالبة على المفاهيم الغربية بكل مسلماتها العقلية ، وعلى رجال العلوم الاجتماعية فى آسيا أن يغوصوا صادقين فى أعماق ثقافتهم ومجتمعاتهم يستوحونها العمل لوضع اطار للمستويات السديدة لتجارب وتطلعات شعوبهم •

ولم نقدم نحن رجال الفكر الآسيويين غير القليل قياسا الى ما نستورده من الغرب من هذه العلوم الاجتماعية العديدة لتكون مدادا لمحاضراتنا ، وقد فشلنا فى أن نبدع نظريات خلاقة تتفق مع واقعنا الآسيوى وتنبثق منه ٠

التحديات والاستجابة

ويأسف رجال العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث لتورطهم ، ولكن كيف يتسنى لهم أن يخرجوا من هذا المستنقع ؟ وقد اقترحت أربعة مقترحات ليست قاطعه من حيث الاجماع ٠ الاقتراح الأول هو التكيف الحذر مع نظريات العلوم الاجتماعية فى الغرب التى تلائم ظروف العالم الثالث ، وهذا لا يتضمن رفضا للعلوم الاجتماعية فى الغرب ككل ، ولكنه تقويم لنوعيات الثقافة والنماذج التى تطبق عند الضرورة ٠ والمدخل الثانى وهو الأساس يوصى بتحرر العلوم الاجتماعية ويتطلب بحثا فى خفايا القلب فضلا عن تحليل دقيق لاظهار الخصائص الكامنة للاستعمار والاستعمار الجديد فى العلوم الاجتماعية فى الغرب ، والأخيرة يجب أن تقتلع من جذورها ، وهذا يقودنا الى المدخل الثالث الذى ينادى علانية بضرورة تحرير العلوم الاجتماعية ، فالتحرر فى حد ذاته يجب أن ينظر اليه كخطوة تجاه الاعتماد على النفس فى مجال العلوم الاجتماعية وكذلك تجاه الاعتماد على النفس الجماعى للدول التى وجدت نفسها نتيجة للاستعمار تواجه نفس المواقف الاقتصادية والاجتماعية ومعوقات للتنمية ولمستويات رهيبة للفقر ٠

التكيف :

لقد ثبت عدم جدوى استيراد رؤى العلوم الاجتماعية وسوء استخدامها فى العالم الثالث ٠ ولم يكن من المتوقع أن الأبحاث التجريبية التى قامت على أساسها تركز على المشاكل البالغة الأهمية فى الوقت الحاضر أو تتيح رؤى واضحة لافراز سياسة عملية تحقق حلولا لها ٠ وحتى العمالقة من الرواد الأوائل مثل وبر وماركس لم يدركا بعمق أبعاد مشكلات العالم الثالث فى أعمالهم وأبحاثهم ، وعلى أية حال فالصورة الاجتماعية المعاصرة بما فيها العالم الثالث ليست هى التى كانت فى عهدهم ، ومن العبث ان نتطلع الى حلول شاملة لها جميعا أو حتى للمشكلات الحالية فى أعمالهم ٠ ومهما يكن من أمر فان هذا لا يعنى أننا نرفض المحاولات القديمة ونحاول تجربة جديدة من جانبنا . فأى اقتراح كهذا يعتبر غير صائب ويثبت فشله فى الأمد الطويل ، وبعبارة أخرى سوف يتصاعد لتكريس الجهل وقد يشكل نوعا من أسوأ أنواع الطغيان الفكرى . وقد لا توضح أفكار ويبر **Weber** الصلة بين الدين والتنمية الاقتصادية وان كان التعرف عليهما ضروريا للقيام ببحث جديد خلاف ذلك، ولم توضح الماركسية القديمة ما يسود العالم الثالث فى الوقت الحاضر ، الا أن التحول من التنمية الى عجز التنمية فى الماركسية الجديدة كان أمرا ايجابيا ساعد فى ادراك وتفسير الكثير من التناقضات والأزمات الخاصة بالعالم الثالث ٠ وينطبق ذلك

على كثير من النظريين الكلاسيكيين فى المضمار الداخلى للعلوم الاجتماعية حيث يتيسر التكيف الخلاق ، وهو ما يحتاج الى الكشف عنه وان وقف دونه التقليد الأعمى عائقا يحميه ويصونه ٠

التحرر من الاستعمار

كان موضوع التحرر من الاستعمار مثار جدل وحوار . ويبدو أن أكثر أبحاث العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث تدور فى فراغ ، وقد ظهر ذلك فى الكثير من المعلومات الخاصة بالمجتمع وحتى فى التحاليل المتميزة ٠ اذ أن الكثير من هذه الأعمال الضخمة لم يستخدم الاستخدام الأمثل . فمجموعات المعلومات والتحاليل والمذكرات التفسيرية المرتبطة بها لا تركز على الموضوعات الرئيسية للسياسة العامة ، مما يؤدى الى الاتجاهات العلمية الخاطئة كما يؤدى الى ضلال السياسة وغيبوبتها ، ومن اليسير أن يشارك رجال العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث فى هذه المغامرة ، وهم بذلك يساعدون دون اهتمامات القوى الكبرى للاضرار بمصالح شعوبهم ٠

ومن قبل كان هنـاك ما يثـار عن فكرة « العقل الأسـير » أبرزها س٠ه٠ الاتاس ١٩٧٤ S.H. Alatas وخلاصة ما أثاره هو أن العقـل الأسـير مرده الى تنشئة ثقافية وتعليمية تتقبل أيديولوجيات ورؤى الغرب وغير قادرة على وضع أنماط للمشكلات وايجاد الحلول لها بأسلوب ابداعى أصيل ٠ وهذا النوع من رجال العلوم الاجتماعية يعبر عن الأفكاروالتيارات التقليدية لمجتمعهم وغير قادر على رؤية الموانع دون الاستعانة بالرؤى والأساليب التحليلية السائدة فى الغرب ، فهم يقدمون شيئا متناقضا : يرفضون السيادة السياسية للغرب كمواطنين متحمسين غيورين ولا يتورعون كمفكرين عن أن يندمجوا فى عالم الفكر ، ولا يمكن انكار هذه الحقيقة ، والدليل القاطع على ذلك واضـح فى معظم مناهج العلوم الاجتمـاعيه ، مما يؤكد التأييد المضلل للأفكار الغثة والتافهـة من بقايا الرؤى والأساليب المتبعة فى الغرب . ويواجه تنفيذ برنامج ثقافى للتحرر من الاستعمار صعوبات كثيرة ، فقيادات العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث سيجدون صعوبة فى ابراز الحدود الثقافية التى تتفاعل عقولهم وأفكارهم فى اطارها مع علاقاتهم بمراكز العواصم الغربية التى تتيح لهم المعرفة التى يتباهون بها وهم يتمتعون بمواقع متميزة فى مجتمعاتهم ولا يستطيع معظمهم اقامة صلات مباشرة مع الجماهير ومشكلاتهم ٠ وهناك اتجاه مؤسف هو انهم يستبعدون الانسان العادى من أفكارهم ٠ وكثيرون منهم لا يدركون بمشاعرهم هذه المشاكل ، وحينما يتطلب الأمر ايجاد الحلول فهم لا يضعون رؤى واضـحة ، وحتى المواقف الثقافية بينهم لا تبرز صورة صادقة ، فمعظمهم يتخذ من الراديكالية شعارا يرتديه ، ووقر فى أذهانهم أن الحل الأخير ما زال بعيدا ، وليس هناك خطر يهدد تلك الأساليب التى تبدو متباينة أشد التباين عن الأساليب التى تحتذيها المجاميع التى يدعون المعرفة بها ، والجيل الأصغر يصيح معلنا احتجاجه وانتقاداته ، ولكنه على وجه العموم بقى راضيا قانعا بالشعارات والتصريحات غير العملية دون اثبات القدرة على تنمية مداخل بديلة فى مجال أنماط المشكلات والتحاليل ٠ وهكذا وجد العالم الثالث

نفسه فى موقف عصيب وغير واضح ، وقد فطن الى خطورة استيراد العلوم الاجتماعية وسيادة الغرب فى مجال الفكر ، وليس فى الاستطاعة اتخاذ اجراء معين فى هذا المجال، فالاجابة ليست فى حرق الكتب ورفع الستائر الحديدية والخيزرانية ، وسيكون من المحزن تحريم الكتب الأجنبية أو وضع الحواجز التى تحول بين الطلبة وبين قراءتها ، فلكى نرفض شيئا يجب أن نعرف ما هو الشيء الذى نرفضه ، وأفضل بديل هو اجراء تغيير شامل لموقفنا تجاه نوعية العلوم الاجتماعية المقننة والمعمول بها فى مؤسسات الغرب ٠

فافتراضاتها القائمة تتطلب تقويما واعيا وابراز نتائجها فى صورة واضحة ، كما يمكن اعادة تحليل المعلومات التى توصل اليها أساتذة العلوم الاجتماعية فى الغرب من خلال تطلعات العالم الثالث ، فأحيانا تتسم تحليلاتهم ببعد النظر وبالمنافذ المثمرة ، وعلينا أن نتذكر أن ليس كل أساتذة العلوم الاجتماعية فى الغرب هم خصوم لتطلعات العالم الثالث ، ولكنهم مثل جميع الأساتذة يجب أن تقوم أعمالهم بأسلوب موضوعى دقيق ، وينطبق ذلك على طرق البحث وتقنيتها ٠ فالقدرة على ادراكها شيء والتطبيق الأعمى شيء آخر ، فاذا كان ثمة تأييد لهذه القدرة فان الأخذ والرد والحوار يجب أن يتحرى المعرفة الدقيقة وما يمكن أن ينجم عنها من جزاء ، وعلينا أن نتجمل بالقدرة على اختيار الأولويات بصورة حاسمة ٠ ويجب أن نكون قادرين على اتخاذ القرار فى أولوياتنا وأن نقنن مشكلاتنا وأن نبتكر الأنماط الملائمة للبحث وأن لا نضع التقاليد الوطنية ومستويات الفكر فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، وفى الوقت نفسه لا بد من الاهتمام للتأكد من أن الأصوات الوطنية الأصيلة والتعصب القومى لا تطغى على قدراتنا لتقويم الحقائق الاجتماعية السائدة فى الوقت الحاضر تقويما موضوعيا ، ويقوم نظامنا التعليمى على الحفظ والتلقين وتحصيل المعلومات فهو لا يسهم بالقدر الكافى فى تنمية العقول المبدعة ٠ ويبقى تحررنا من الاستعمار الثقافى حلما ما لم نؤكد قدرتنا على النقد والتحليل ٠

التأقلم

أما الدعوة الى التأقلم ، وكانت ميدانا للمناقشة والحوار فى كثير من الندوات والحلقات القومية والدولية ، فقد بقيت فى حاجة الى التحديد والاجماع ، تجتاز مرحلة التفاعل وهى تخوض معاركها على كل الجبهات ، فقد ظل يشوبها الغموض والأبهام فى التعبير عن مراميها ، وبقى محتواها الفكرى عن البدائل والمتغيرات التى تسعى اليها غامضا يعوزه النهج الواضح حين خلطت بين التكيف ومقاومة الإستعمار وان

تجاوزتهما فى مداها البعيد فقد بقيت فى هذا عاجزة عن الافصـاح عن الأفكار التى تلوذ بها وتفرزها بعيدة عن الاختبار والممارسة الفعالة ٠

فالتأقلم يتطلب أولا وقبل كل شىء نبذ كل ادراك دخيل بديلا لها ، ويمكن تحقيق ذلك برفض الفكرة الزائفة التى تنادى بتعميم العلوم الاجتماعية المستعارة من الغرب والافادة من مواد التاريخ والثقافة بطريقة موضوعية فى دراسة العلوم الاجتماعية وطرق البحث ، والأهداف الرئيسية للتأقلم يجب أن تلقى الضوء على الجهود الهادفة لتطوير الصور الحية للمسائل القومية الهامة ، وهذا يحقق التوصل الى الصور الداخلية للمجتمع ومشكلاته ، وتعكس هذه الصورة مستويات الفكر القومى ، وبهذا يستطيع المصلحون أن يتبينوا التشويه الذى ينتج عن الأفكار والأساليب المستعارة

أن العلوم الاجتماعية النافعة والملائمة اجتماعيا التى تحقق نتيجه هذه الجهود والمحاولات هى العلوم الاجتماعية التى ترفع مستوى الادراك الذاتى وتنير الطريق للعمل البناء (أتال ١٩٨٠ **Atal** ، ديوب ١٩٨٠ **Dube**)

وقد واجه انجاز الواجبات العديدة من العراقيل ، فنظام التعليم فى العـــالم الثالث فى شتى صوره ليس الا بقايا الاستعمار ، ولا يرجى منه نفع الا اذا أصلح اصلاحا شاملا من حيث الأهداف والأساليب ، فهذه القيود الناجمة عن الأنماط الغربية يتعين التخلص منها بصورة نهائية ، وأن توضع البحوث والدراسات البديلة موضع التجريب ٠ ومن الضرورى فى الوقت نفسه تطوير نظام جديد للمعرفة ، نظام ذى شعب ، نظام دولى ومقبول

وعلى الأمم المتحدة ووكالات العالم الثالث أن تدبر الاعتمادات المالية لانجاح هذا المسعى وحماية البلاد النامية من التنافس المجحف مع الغرب الثرى ، وفى ختام هذا التحليل يتوقف نجاح برامج التأقلم على الطاقات الروحية والارادة لبلاد العالم الثالث ٠

الاعتماد على النفس

عقدت اليونسكو عام ١٩٧٦ اجتمـاعا للتعاون الاقليمى فى العلوم الاجتماعية انتهى الى الاحباط ، فبالرغم من الاستقلال القومى فالقرار الذاتى فى مجال العلوم الاجتماعية لم يتحقق بعد فى بلاد العالم الثالث (اليونسكو عام ١٩٧٧) ٠ ونظرا لعدم تكافؤ الموارد المالية فتقدير الموقف يكون دائما فى صالح الدول الصناعيه الغنية ، فهى التى تنظم ٩٥٪ من الاعتمادات المالية المخصصة للبحث وتضم ٧٥٪ من منظمات البحث ويقيم فيها ٩٠٪ من رجال العلوم الاجتماعية فى العالم ٠ ويشكو رجال العلوم

الاجتماعية فى العالم الثالث من ندرة الاعتمادات المالية وهم يعملون غالبا فى بيئات غير متجانسة تحت ظروف قاسية ، ومن الواضح أن الكثيرين منهم لا ينالون غير الفتات التى تمنح لهم من الدول الغنية ، وتؤدى التبعية المالية الى التبعية الأكاديمية ٠

وفى العقـــدين الأخيرين قامت اليونســـكو وغيرها من وكالات الأمم المتحـدة باعداد خطط سياسية أمكن لرجال العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث استخدامها واجراء الحوار فى اطارها ، ومرحبا بهذه المبادرة رغم ما بها من قصور بصورة مؤسية ، اذ أنها لا تحقق الاعتماد على النفس الجماعى والقومى فى العالم الثالث ، ويجب زيادة الموارد المالية ، وأن توجه الجهود لتنمية القوى البشرية ، أما هذه الساحة التى ندعوها العالم الثالث وقد امتدت أخيرا ، فقد وجدت ، وعليها أن تقنن الحوار وأن تسلك طريق التعاون الاقليمى فيما بينها بعالم نام ، فان الاعتماد على النفس من اليسير لأسباب عدة أن يتحقق مكتملا وواعيا فى اطار من التعاون المشترك بين دول العالم الثالث فحسب ٠

الواجبات العاجلة

من العسير أن نضع قواعد دقيقة ومحددة لجدول أعمال العقد التاسع ، فاتجاهات التنمية الأكاديمية لا يمكن أن تتحـدد بواسطة التشريعـات ، ولا يمكن اسـتخدام الضغوط لتحول دون حرية الاختيار ، وفى الامكان تحقيق الكثير بتهيئة المجتمع نفسيا للابداع العلمى الدقيق

ومن الواضح أن الخطوة الأولى هى تجديد البنية الأسـاسية لمنـاهج العلوم الاجتماعية ، اذ يجب أن ترتبط مباشرة بالمشكلات القومية ومشكلات العالم الثالث ، وأن تهدف الى صقل المقدرة على عرض الأفكار والآراء الدقيقة . ويلى ذلك الخطوة المنطقية وهى تقويم الأنماط السائدة ٠ ويحضرنى الآن بعض الأعمال التى يمكن مقارنتها بما كتبه محبوب الحق Mahbub ul Haqis عام ١٩٧٦ « ستار الفقر The Poverty Curtain الذى هاجم فيه الكثير من أنماط التنمية المتميزة فى الغرب واقترح بدائل جديدة بالاهتمام ، أو ما كتبه ديا كريشنا Daya Krishna عام ١٩٨٠ فى نقد التنمية السياسية الذى أثبت فيه عدم كفاءة هذه الأنماط الواسعة الانتشار ٠ والخطوة الثالثة هى تنمية مؤسسات علمية على درجة عالية من الكفاءة للتركيز على البحث الجاد والرؤى والموضوعات الرئيسية التى تمس السياسة العامة من خلال أطر فكرية عميقة تتلاءم وتتفاعل مع المجتمع ٠ وليس من الضرورى أن تتبع هـــذه الخطوات بعضـها وراء البعض ٠ ويمكن أن تستخدم فى وقت واحـــد مادام التنظيم متسـعا ٠

والهدف الاساسى لهذا الموضوع فى الوقت الحاضر هو التحول من البيان الى الواقع ، وسوف تستمر المناقشات والمعلومات التى ذكرناها آنفا ، ويجب ألا ينظر اليها كبدائل للعمل · لقد أثارت هذه القضـايا وهذا الجدل فى الماضى المناقشـات الساخنة أكثر من القاء الضوء ، والآن حان وقت العمل ·

ويحتم علينا قصور الموارد المالية أن نحدد الأولويات متوخين الدقة والحرص ، فالاعتمادات المالية المخصصة للانفاق على البحوث التى يقدمها القلة من المثقفين غير متوفرة لدينا · فالعلوم الاجتماعية لا تحل المشكلات ولكنها توضح أبعادها وتشعبها ويكمن تأثيرها فى قدرتها على توضيح الرؤى وقيمتها الانسانية ·

وعلى هذا فيجب أن نكون حذرين عند اختيار موضـوعات البحث · وفى الماضى بدت العلوم الاجتماعية فى صورة من التناقض الغريب فى بحوثها العلمية المشتركة· فالحاجة اليها وان كانت ماسة أمر مقبول وان لم يتجاوز ما حدث هذا الاطار كثيرا· فقد فشلت العلوم الاجتماعية فى أن تحقق هذه الدفعة القوية ، وذلك لقصور المنح العلمية · فاذا كنا ننشد الحشود الكبرى من الناس فان علينا أن نختار أسلوبا ومصطلحات شعبية ، ونتجه نحو التعبير بلغتنا ·

ولكى نعمل كناقدين اجتماعيين يجب أن نبرز تكاملا صادقا ونطلب الى أنفسنا كشف علل وأمراض المجتمع فى صـورة موضوعية بناءة · ويتطلب النقد الاجتماعى بصفة خاصة جهازا قديما للاعلام ·

ومن اليسير تحقيق الكثير من المكاسب اذا ما انتهينا من الصورة الرجعية التى وقفت عندها العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث خلال العقد التاسع وبدأنا السعى الى تحقيق صورة جديدة أكثر تماسكا ، وقد أبرزنا ما يجب عمله ابرازا كافيا دون أن نقوم بعمل بارز ، فلندع المواعظ ولنبدأ العمل ·

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٨٣/٤٧٣


Bibliotheca Alexandrina
0531609